الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف
ابن محمد بن إبراهيم
المعروف بالسمين الحلبي

تحقيق وتعليق

الشيخ علي محمد معوض — الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي — الدكتور أحمد محمد صيرة

قدم له وقرظه

الدكتور أحمد محمد صيرة
كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

الجزء الثالث

المحتوى

أول سورة الأنعام - آخر سورة التوبة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلكس: Le 41245 Nasher

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣

فاكس: ٤٧٨١٣٧٣/١٢١٢/٠٠ - ٦٠٢١٣٣/٩٦١١/٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴿٢﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾[1].

« جَعَلَ » هنا تتعدى لمفعول واحد ، لأنها بمعنى خَلَقَ ، هكذا عبارة النحويين . ظاهرها أنهما مترادفان . إلَّا أنَّ الزمخشري فرق بينهما ، فقال : « والفرق بين الخلق والجعل : أن الخلق فيه معنى التقدير ، وفي الجعل معنى التصيير ، كإنشاء شيء من شيء ، أو تصيير شيء شيئاً ، أو نقله من مكان إلى مكان . ومن ذلك : « وجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا»[2] ، « وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ »[3] ، لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة ، والنور من النار انتهى » . وقال الطبري : « جَعَلَ هنا هي التي تتصرف في طرف الكلام ، كما تقول جعلت أفعل كذا» . فكأنه قال : وجعل إظلامَهَا وإنارَتَهَا[4] وهذا لا يشبه كلام أهل اللسان .

ولكونها عند أبي القاسم[5] ليست بمعنى « خَلَقَ » فسرَّها هنا بمعنى أحدث وأنشأ . وكذا الراغب جعلها بمعنى « أوجد » . ثم إنَّ الشيخ اعترض عليه هنا لما استطرد ، وذكر أنها تكون بمعنى « صَيَّرَ » ، ومثل بقوله : ﴿ وجَعَلُوا الملائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمنِ إِنَاثاً ﴾[6] . فقال :[7] وما ذكره من أن جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ في قول «وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ» لا يصح ، لأنهم لم يُصيِّرُوهم إناثاً . وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى « سَمَّى » . قلت : ليس الرماد بالتصيير التصيير بالفعل ، بل المراد التصيير بالقول . وقد نص الزمخشري على ذلك ، وسيأتي لهذا ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ مزيدُ بيانٍ في موضعه . وقد ظهر الفرق بين تخصيص السموات والأرض بالخلق ، والظلمات والنور بالجعل مما ذكره الزمخشري . وإنَّما وَحَّدَ النُّور ، وجمع الظُّلُمات ، لأن النُّورَ من جنس واحد ، وهو النار ، والظُّلُماتُ كثيرة فإنَّ ما مِنْ جِرْمٍ إلّا وله ظل ، وظله هو الظلمة ، وحسن هذا أيضاً أن الصلة التي قبلها تقدم فيها جمع ثم مفرد ، فعطفت هذه عليها كذلك . وقد تقدم[8] في البقرة الحكمة في جمع السموات ، وإفراد الأرض . وقدمت الظُّلُماتُ في الذكر ، لأنه موافق

---

(١) في ب زيادة قوله « وهي سورة مكيّة إلا ثلاث آيات » .
(٢) سورة الأعراف ، آية (١٨٩) .
(٣) سورة الأنعام ، آية (١) .
(٤) انظر البحر المحيط (٤/٦٨) .
(٥) أبو القاسم الأصفهاني .
(٦) سورة الزخرف ، آية (١٩) .
(٧) انظر البحر المحيط (٤/٦٨) .
(٨) انظر آية رقم (١٦) .

في الوجود إذ الظلمة قبل النُّورِ عند الجمهور . قوله : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ « ثُمَّ » هذه ليست للترتيب الزماني ، وإنما هي للتراخي بين الرتبتين ، والمراد استبعاد أن يَعْدِلُوا به غَيْرَهُ مع ما أوضح من الدلالات ، وهذه عطف إمَّا على قول « الحَمْدُ للهِ » ، وإمّا على قول « خَلَقَ السَّمواتِ » . قال الزمخشري « فإنْ قُلْتَ : فما معنى « ثُمَّ » ؟ قُلْتُ : استبعاد أن يَعْدِلُوا به مع وضوح آياتِ قدرته ، وكذلك : «ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ»[١] استبعاد أن يمتروا فيه بعدما ثبت أنه يحييهم ويميتهم وباعثهم » . وقال ابن عطية : ثُمَّ دالة على قبح فعل الذين كفروا ، فإنَّ خَلْقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وغَيْرَهُمَا قد تقرر ، وآياته قد سطعت ، وإنعامه بذلك قد تبين ، ثُمَّ مع هذا كله يَعْدِلُون به غَيْرَه .

قال الشيخ[٢] : « ما قالاه من أنها للتوبيخ والاستبعاد ليس بصحيح لأنها لم توضع لذلك ، والاستبعاد أو التوبيخ مستفاد من السياق ، لا مِنْ ثُمَّ ، ولم أَعْلَمْ أحداً من النحويين ذكر ذلك . بل ثُمَّ هنا للمهلة في الزمان . وهي عاطفة جملة إسمية على جملة إسمية » . يعني على : الحَمْدُ للهِ . ثم اعترض[٣] على الزمخشري في تجويزه أن تكون معطوفةً عَلَى خَلَقَ ، بأن خَلَقَ صلة ، فالمعطوف عليها يُعْطَى حُكْمَها ، ولكن ليس ثَمَّ رابطٌ يعود منها على الموصول » . ثم قال[٤] : « إلا أن يكون على رأي من يرى الربط بالظاهر كقولهم : أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِيِّ ، وهو قليل جداً ، لا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله » . قُلْتُ : الزمخشري إنما يريد العطف بثُمَّ « التراخي » ما بين الرتبتين ، ولا يريد التراخي في الزمان كما قد صرح به[٥] ، فكيف يلزمه ما ذكر من الخلو عن الرابط ، وكيف يتخيل كونها للمهملة في الزمان كما ذكر الشيخ . قوله : « بِرَبِّهِم » يجوز أن يتعلق بـ « كَفَرُوا ، فيكون يَعْدِلُونَ بمعنى يميلون عنه من العدول ، ولا مفعول له حينئذٍ . ويجوز أن يتعلق بـ يَعْدِلُونَ وقدم للفاصلة[٦] . وفي الباء حينئذٍ احتمالان ، أحدهما : أن تكون بمعنى عَنْ ، ويَعْدِلُونَ من العُدُول أيضاً ، أي : يَعْدِلُونَ عَن رَبِّهِمْ إلى غيره .

والثاني : أنها للتعدية ، ويَعْدِلُونَ من العَدْلِ وهو التسوية بين الشيئين ، أي : ثُمَّ الذين فكروا يسوون بربهم غيره من المخلوقين ، فيكون المفعول محذوفاً .

قوله : ﴿ مِنْ طِينٍ ﴾ .

فيه وجهان ، أظهرهما : أنه متعلق بـ خَلَقَكُم ، ومِنْ لابتداء الغاية . والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال . وهل يحتاج في هذا الكلام إلى حذف مضاف أم لا ؟ خلاف ، ذهب جماعة كالمهدوي ، ومكي ، وجماعة ، إلى أنه لا حذف ، وأن الإنسان مخلوق من الطين . وروي عن رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إلاَّ ويُذَرّ على النطفة مِنْ تُرَابِ حُفْرَتِه[٧] . وقيل : إنَّ النطفة أصلها الطين . وقال غالب المفسرين : ثَمَّ محذوف ، أي : خلق أصلكم ، أو أباكم من طين ، يعنون آدم وقصته مشهورة . وقال امرؤ القيس :

١٨٦٧ - إلَى عِرْقِ الثَّرَى وَشَجَتْ عُرُوقِي ... وهَذَا المَوْتُ يَسْلُبُنِي شَبَابِي[٨]

---

(١) سورة الأنعام ، آية (٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٦٩) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/ ٦٩) .
(٤) انظر المصدر السابق .
(٥) انظر البحر المحيط (٤/ ٦٩) .
(٦) الفاصلة ـ في العروض ـ أن يجتمع ثلاثة أحرف متحركة والرابع ساكن ، وفي الشعر : قوافيه ـ وأواخر الآيات من كتاب الله فواصل بمنزلة قوافي الشعر جل كتاب الله عزّ وجلّ اللسان : فصل ٣٤٢٤ .
(٧) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢/ ٢٨٠ وانظر اللآلىء المصنوعة ١/ ١٦٠ وتفسير القرطبي ١١/ ٢١٠ .
(٨) البيت في ديوانه (٤٣) ، شرح المفضليات (١/ ١٦٥ ، البحر المحيط (٤/ ٧٠) ، اللسان « وشج » .

=

قالوا[١] : أراد بعرق الثرى : آدم عليه السّلام لأنه أصله . قوله : « ثُمَّ قَضَى . . . » إنْ كان قَضَى بمعنى أظهر ، فثُمَّ للترتيب الزماني على أصلها ، لأن ذلك متأخر عن خلقنا وهي صفة فعل . وإنْ كان بمعنى كتب وقدر فهي للترتيب في الذكر ، لأنها صفة ذات ، وذلك مقدم على خلقنا . قوله : ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء هنا شيئان :

أحدهما : وصفه . والثاني : عطفه ، ومجرد العطف من المُسَوِّغات . قال :

١٨٦٨ - عِنْدِي اصْطِبَارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا[٢] ؟

والتنكير في الأجلين للإبهام . وهنا مُسَوِّغ آخر ، وهو التفصيل ، كقوله :

١٨٦٩ - إذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ ، وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[٣]

ولم يجب هنا تقديم الخبر ، وإن كان المبتدأ نكرة ، والخبر ظرفاً . قال الزمخشري : « لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة » . وقال الشيخ[٤] : «وهذا الذي ذكره من كونه مُسَوِّغاً للابتداء بالنكرة لكونها وصفت لا يتعين ، لجواز أن يكون المُسَوِّغ التفصيل . ثم أنشد البيت :

١٨٧٠ - إذَا مَا بَكَى ..... [٥]

قُلْتُ : الزمخشري لم يقل : أنه يتعين ذلك ، حتى يلزمه به ، وإنما ذكر أَشْهَرَ المُسَوِّغاتِ ، فإنَّ العطف والتفصيل قَلَّ من يذكرهما في المُسَوِّغات . قال الزمخشري : «فإنْ قُلْتَ : الكلام السائر أن يقال : عِنْدِي ثَوْبٌ جَيِّدٌ ، ولى عَبْدٌ كَيِّسٌ ، فما أوجب التقديم ؟ . قُلْتُ : أوجبه أن المعنى : وأَيُّ أَجَلٍ مُسَمًّى عِنْدَهُ ، تعظيماً لشأن الساعة ، فلما جرى فيه هذا المعنى أوجب التقديم » .

قال الشيخ[٨] : « وهذا لا يجوز ، لأنه إذا كان التقدير : وأَيُّ أَجَلٍ مُسَمًّى عِنْدَهُ ، كانت أَيّ صفةً لموصوف محذوف تقديره : وَأَجَلٌ أَيُّ أَجَلٍ مُسَمًّى عِنْدَهُ ، ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت أيّاً ، ولا حذف موصوفها وإبقاؤها لو قلت : مررت بأيِّ رَجُلٍ تريد : بِرَجُلٍ أي رَجُلٍ ، لم يجز » . قلت : ولم أدرِ كيف يؤاخذ من فَسَّرَ معنى بلفظ ، لم يدع أَنَّ ذلك اللفظ هو أصل الكلام المفسر ، بل قال : معناه : كَيْتَ وكَيْتَ . فكيف يلزمه أن يكون ذلك الكلام الذي فسر به هو أصل ذلك المفسر ، على أنه قد ورد حذف موصوف أي وإبقاؤها كقوله :

١٨٧١ - إذا حَارَبَ الحَجَّاجُ أَيَّ مُنَافِقٍ عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَزَّ يَقْطَعُ[٧]

قوله : « ثُمَّ أَنْتُم تَمْتَرُونَ » قد تقدم الكلام على ثُمَّ هذه وتَمْتَرُونَ تَفْتَعِلُونَ من المِرْيَة . وتقدم معناها في البقرة ، عند قوله : ﴿ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾[٨] . وجعل الشيخ[٩] هذا من باب الالتفات ، أعني قوله : « خَلَقَكُم . . . ثُمَّ أَنْتُم

= عرق الثرى : هادة التراب في الأرض . وشجت عروقي : اتصلت وتغلغلت وتشابكت والتفت .

(١) البحر المحيط (٤/ ٧٠) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٤/ ٧١) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البحر المحيط (٤/ ٧١) .
(٧) تقدم .
(٨) سورة البقرة ، آية (١٤٧) .
(٩) انظر البحر المحيط (٤/ ٧١) .

تَمْتَرُونَ » . يعني أن قوله : « ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا » غائب ، فالتفت عنه إلى قوله : « خَلَقَكُم . . . ثُمَّ أَنْتُم » . كأنه اعترض على نفسه بأن خلقكم وقضاء الأجل لا يختص به الكفار ، بل المؤمنون مِثْلُهُم في ذلك . وأجاب بأنه إنما قصد الكفار تنبيهاً لهم على خلقه لهم ، وقدرته وقضائه لآجالهم . قال :[١] « وإنما جعلته من الالتفات ، لأن هذا الخطاب وهو : ﴿ ثُمَّ أَنْتُم تَمْتَرُونَ ﴾ لا يمكن أن يندرج فيه من اصطفاه الله بالنبوة والإيمان » . وأصل « مُسَمًّى » : مُسَمَّوٌ ، لأنه من مادة الاسم ، وقد تقدم ذلك فقلبت الواو ياء ثم الياء ألفاً . وتَمْتَرُون أصله : تَمْتَرِيُونَ فَأُعِلَّ ، كنظائِرَ له تَقَدَّمَتْ[٢] .

وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾

قوله : ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ ﴾ .

في هذه الآية أقوال كثيرة لخصت جميعها في إثني عشر وجهاً ، وذلك أن هو فيه قولان ، أحدهما : هو ضمير اسم الله تعالى ، يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله .

والثاني : أنه ضمير القصة ، قاله أبو علي .

قال الشيخ[٣] : « وإنما فر إلى هذا لأنه لو أعاده على الله لصار التقدير : الله الله فيتركب الكلام من إسمين متحدين لفظاً ومعنى لا نسبة بينهما إسنادية » قلت : الضمير إنما هو عائد على ما تقدم من الموصوف بتلك الصفات الجليلة ، وهي خلق السمواتِ والأرض وجعل الظلمات والنور ، وخلق الناس من طين ، إلخ ، فصار في الإخبار بذلك فائدة من غير شك . فعلى قول الجمهور يكونِ هُوَ مبتدأ ، والله خبره ، وفي السموات متعلق بنفس الجلالة لما تضمنه من معنى العبادة ، كأنه قيل : وهو المعبود في السموات . وهذا قول الزجاج ، وابن عطية والزمخشري . قال الزمخشري : في السَّمٰواتِ متعلِّق بمعنى اسم الله ، كأنه قيل : وهو المعبود فيها ، ومنه : « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ »[٤] ، أو هو المعروف بالإلهية ، أو المتوحد[٥] بالإلهية فيها ، أو هو الذي يقال له : الله ، لا يشركه في هذا الاسم غيره » . قلت : إنما قال : أو هو المعروف ، أو هو الذي يقال له : الله لأن هذا الاسم الشريف قد تقدم لك فيه خلاف ، هل هو مشتق أو لا ؟ . فإن كان مشتقاً ظهر تعلق الجار به . وإن كان ليس بمشتق ، فإمّا أن يكون منقولاً أو مُرْتَجَلاً . وعلى كلا التقديرين فلا يعمل ، لأن الأعلام لا تعمل . فاحتاج أن يتأول ذلك على كل قول من هذه الأقوال الثلاثة . فقوله : المعبود راجع للاشتقاق ، وقوله : المعروف راجع لكونه علماً منقولاً ، وقوله : الذي يقال له : الله راجع إلى كونه مُرْتَجَلاً . وكأنه ـ رحمه الله ـ استشعر بالاعتراض المذكور ، والاعتراض منقول عن الفارسي ، قال : « وإذا جعلت الظرف متعلقاً باسم الله جاز عندي على قياس من يقول : إنَّ الله أصله الإلاه ، ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأعلام وجب ألّا يتعلق به عنده ، إلا أن يُقَدِّرَ فيه ضرباً من معنى الفعل » . فكأن الزمخشري ـ والله أعلم ـ أخذ هذا من قول الفارسي وبسطه ، إلّا أن أبا البقاء نقل عن أبي علي أنه لا يتعلق في باسم الله ، لأنه صار بدخول الألف واللام ، والتغيير الذي دخله كالعلم ، ولهذا قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾[٦] فظاهر هذا النقل أنه يمنع التعلق

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٧١) .
(٢) انظر سورة البقرة ، آية (١٦) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٧٢) .
(٤) سورة الزخرف ، آية (٨٤) .
(٥) في المخطوط والمتوحد والمثبت من الكشاف .
(٦) سورة مريم ، آية (٦٥) .

به ، وإن كان في الأصل مشتقاً . وقال الزجاج : هو متعلق بما تضمنه اسم الله من المعاني ، كقولك : أمير المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب » . قال ابن عطية : « هذا عندي أفضل الأقوال ، وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى . وإيضاحه : أنه أراد أن يدل على خلقه ، وآثار قدرته ، وإحاطته واستيلائه ، أو نحو هذه الصفات ، فجمع هذه كلها في قوله : « وَهُوَ اللهُ » أي : الذي له هذه كلها في السموات ، وفي الأرض . كأنَّه قال : وهو الخالق والرازق والمحيي والمحيط في السموات وفي الأرض . كما تقول : زيد السلطان في الشام والعراق . فلو قصدت ذات زيد لكان محالاً . فإذا كان مقصد قولك : الآمر الناهي الذي يولي ويعزل كان فصيحاً صحيحاً ، فأقمت السلطنة مقام هذه الصفات كذلك في الآية الكريمة أقمت اسم الله مقام تلك الصفات » .

قال الشيخ [١] : « ما ذكره الزجاج ، وأوضحه ابن عطية ، صحيح من حيث المعنى ، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه ، لأنهما زعما أنَّ « في السموات » متعلِّق باسم الله لما تضمنه من تلك المعاني ولو صرح بتلك المعاني لم تعمل فيه جميعها ، بل العمل من حيث اللفظ الواحد منها ، وإن كان « في السَّمَوَاتِ » متعلِّقاً بجميعها من حيث المعنى . بل الأولى أن يتعلق بلفظ « الله » لما تضمنه من معنى الألوهية ، وإنْ كان علماً ، لأن العلم يعمل في الظرف ، لما يتضمنه من المعنى كقوله :

١٨٧٢ - أَنَــا أَبُــو المِنْـهَــالِ بَعْضَ الأَحْـيَــانْ [٢]

فبعض نصب بالعلم ، لأنه في معنى : أنا المشهور ، « قُلْتُ : قوله : « لو صرح بها لم تعمل » ممنوع ، بل تعمل ويكون عملها على سبيل التنازع . مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً . ولما ذكر الشيخ [٣] ما قاله الزمخشري ، قال [٤] : « فانظر كيف قدر العامل منها واحداً لا جميعها » . يعني أنه استنصر به فيما رد به على الزجاج وابن عطية .

الوجه الثاني : أن « في السَّمَوَاتِ » متعلِّق بمحذوف هو صفة الله تعالى ، حذفت لفهم المعنى ، فقدرها بعضهم [٥] وهو الله المعبود وبعضهم : وهو الله المدبر . وحذف الصفة قليل جداً لم يرد منه إلّا مواضعُ يسيرةٌ على نظر فيها . فمنها : « وكَذَّبَ به قَوْمُكَ [٦] ، أي : المعاندون ، « إنّه لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ » [٧] ، أي : الناجين ، فلا ينبغي أن يحمل هذا عليه .

الوجه الثالث : قال النحاس : وهو أحسن ما قيل فيه : إن الكلام تم عند قوله : « وَهُوَ اللهُ » والمجرور متعلق بمفعول « يَعْلَمُ » ، وهو : « سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ » أي : يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فيهما » . وهذا ضعيف جداً ، لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه ، وقد عرف ما فيه .

الوجه الرابع : أنَّ الكلام تم أيضاً عند الجلالة ، ويتعلق الظرف بنفس « يَعْلَمُ » ، وهذا ظاهر ، و « يَعْلَمُ » على هذين الوجهين مستأنف .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٧٢) .
(٢) انظر البيت الهمع (٢/١١٧) ، الشيرازيات (٢/٢٧٤) ، شرح شواهد المغني (٢/٨٤٣) ، اللسان « ضأل » أنشده ابن جني . وبعده :
ليس عليَّ حَسَبي بضُؤْلانْ
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٧٢) .
(٤) انظر المصدر السابق .
(٥) انظر المصدر السابق (٤/٧٣) .
(٦) سورة الأنعام ، آية (٦٦) .
(٧) سورة هود ، آية (٤٦) .

الوجه الخامس : أنَّ الكلام تم عند قوله : « في السَّمٰوَاتِ » فيتعلق « في السَّمٰوَاتِ » باسم الله على ما تقدم ، ويتعلق « وفي الأَرْضِ » بـ « يَعْلَمُ » ، وهو قول الطبري[١] . قال أبو البقاء : « وهو ضعيف ، لأن الله ـ تعالى ـ معبود في السموات وفي الأرض ، ويعلم ما في السموات وما في الأرض ، فلا تتخصص إحدى الصفتين بأحد الظرفين » . وهو رد جميل .

الوجه السادس : أن « في السَّمٰوَاتِ » متعلِّق بمحذوف ، على أنه حال من « سِرَّكُمْ » ثم قدمت الحال على صاحبها وعلى عاملها .

السابع : أنه متعلق بـ « يَكْسِبُونَ » وهذا فاسد من جهة أنه يلزم منه تقديم معمول الصلة على الموصول ، لأن ما موصولة اسمية أو حرفية ، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسبون في السموات . ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تم عند قوله : « في السَّمٰوَاتِ » وعلق « في الأَرْضِ » بـ « يَكْسِبُونَ » لَسَهُلَ الأمرُ من حيث المعنى ، لا من حيث الصناعة .

الثامن : أن « اللهُ » خبر أول ، و « في السَّمٰوَاتِ » خَبَرٌ ثانٍ . قال الزمخشري : على معنى : أنه الله ، وأنه في السموات وفي الأرض ، على معنى أنه عالم بما فيهما ، لا يخفى عليه شيء ، كان ذاته فيهما .

قال الشيخ[٢] : « وهذا ضعيف ، لأن المجرور بفي لا يدل على كون مفيد ، إنما يدل على كون مطلق » ، وهذا سهل الجواب لتقدمه[٣] مراراً .

التاسع : أن يكون « هُوَ » مبتدأ ، و « اللهُ » بدل منه ، و « يَعْلَمُ » خبره ، و « في السَّمٰوَاتِ » على ما تقدم .

العاشر : أن يكون « اللهُ » بدلاً أيضاً ، و « في السَّمٰوَاتِ » الخبر ، بالمعنى الذي قاله الزمخشري .

الحادي عشر : أن « هُوَ » ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء ، والجلالة مبتدأ ثانٍ ، وخبرها « في السَّمٰوات » بالمعنى المتقدم ، أو « يَعْلَمُ » ، والجملة خبر الأول ، وهو الثاني عشر مفسراً له . وأما « يَعْلَمُ » فقد عرفت من تفاصيل ما تقدم أنه يجوز أن يكون مستأنفاً فلا محل له ، أو في محل رفع خبراً ، أو في محل نصب على الحال ، و « سِرَّكُم وجَهْرَكُم » يجوز أن يكونا على بابهما من المصدرية ، ويكونان مضافين للفاعل . وأجاز أبو البقاء أن يكونا واقعين موقع المفعول به ، أي : مَسْرُورَكُمْ ومَجْهُورَكُمْ . واستدل بقوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وما تُعْلِنُونَ﴾[٤] . ولا دليل ، لأنه يجوز أن تكون « ما مصدرية » . و « ما » في « يَكْسِبُونَ » يحتمل أن تكون مصدرية ، وهو الأليق لمناسبة المصدرين قبلها ، وأن تكون بمعنى الذي .

وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٥﴾

قوله : ﴿ وما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيةٍ مِنْ آياتِ . . . ﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٧٣) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٧٣) .
(٣) انظر سورة البقرة ، آية (٣) .
(٤) سورة النحل ، آية (١٩) .

مِنْ آية فاعل زيدت فيه « مِنْ » لوجود الشرطين ، فلا تعلق لها . و « مِنْ آيات » صفة لـ « آية » فهي في محل جر على اللفظ ، أو رفع على الموضع . ومعنى مِنْ التبعيض .

قوله : « إلاَّ كانُوا . . . » هذه الجملة الكونية في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان . .

أحدهما : أنه الضمير في « تأتيهم » .

والثاني : أنه مِنْ آيةٍ ، وذلك لتخصصها بالوصف . وتأتِيهم يحتمل أن يكون ماضيَ المعنى لقوله : كانوا ، ويحتمل أن يكون كانوا مستقبل المعنى لقوله : تَأْتِيهم . واعلم أن الفعل الماضيَ لا يقع بعد إلاّ إلاّ بأحد شرطين : إمّا ووقوعه بعد فعل كهذه الآية الكريمة ، أو يقترن بـ « قَدْ » نحو : ما زيدٌ إلاَّ قَدْ قام . وهنا التفات من خطابه بقوله : خَلَقَكُم إلى آخره إلى الغيبة بقوله : وما تأتيهم .

قوله : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا ﴾ .

الفاء هنا للتعقيب ، يعني : أن الإعراض عن الآيات أعقبه التكذيب . وقال الزمخشري : فَقَدْ كَذَّبُوا مردود على كلام محذوف ، كأنه قيل : «إنّ كانوا معرضين عن الآيات فقد كذَّبُوا بما هو أعظم آية وأكبرها » .

قال الشيخ[1] : « ولا ضرورة تدعو إلى هذا مع انتظام الكلام » . وقوله : « بالحَقِّ » من إقامة الظاهر مقام المضمر ، إذ الأصل : فَقَد كَذَّبُوا بها ، أي بالآية . و « الأَنْبَاء » جمع نَبَا ، وهو ما يعظم وقعه من الأخبار . وفي الكلام حذف ، أي : يأتيهم مضمونُ الأنباء . و « بِهِ » متعلِّق بخبر كانُوا . و « لمّا » حرف وجوب ، أو ظرف زمان ، والعامل فيه كَذَّبُوا . و « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية والضمير في بِهِ عائد عليها ، ويجوز أن تكون مصدرية ، قاله ابن عطية ، أي : أنباء كونهم مستهزئين ، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها ، لأنها حرفية ، بل يعود على الحق وعند الأخفش يعود عليها ، لأنها اسم عنده .

أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴿٦﴾

قوله : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

يجوز في « كَمْ » أن تكون استفهامية وخبرية ، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلَّقة للرؤية عن العمل ، لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك ، ولذلك أعطيت أحكامها من وجوب التصدير وغيره . والرؤية هنا علمية ، ويضعف كونها بصرية ، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلَّقة عن العمل ، لأن البصرية تجري مجراها ، فإن كانت علمية فـ كَمْ وما في حيِّزها سادةٌ مسدَّ مفعولين ، وإنْ كانت بصرية فمسد واحد . وكَمْ يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص ، فتكون مفعولاً بها ، ناصبها أَهْلَكْنا ، ومِنْ قَرْنٍ على هذا تمييز لها ، وأن تكون عبارة عن المصدر فتنتصب انتصابه بـ «أهلكنا » أي : إهلاكاً . ومِنْ قَرْنٍ على هذا صفة لمفعول أهلكنا أي : أهلكنا قوماً أو فَوْجاً من القُرُونِ ، لأن قَرْناً يُرادُ به الجمع ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٧٤) .

ومِنْ تبعيضية ، والأُولَى لابتداء الغاية . وقال الحوفي : من الثانية بدل من من الأولى . «وهذا لا يعقل فهو وهم بين . ويجوز أن تكون كَمْ عبارة عن الزمان ، فتنصب على الظرف . قال أبو البقاء : « تقدير : كم أزمنة أهلكنا فيها ، وجعل أبو البقاء على هذا الوجه مِنْ قَرْنٍ هو المفعول به ، ومِنْ مزيدة فيه » . وجاز ذلك لأن الكلامَ غَيْرُ مُوجَب ، والمجرور نكرة .

إلا أن الشيخ[١] منع ذلكَ بأنه لا يقع إذا ذاك المفرد موقع الجمع لو قلت : كم أزماناً ضربت رجلاً ، أو كم مرة ضربت رجلاً ، لم يكن مدلول رجل رجالاً ، لأن السؤال إنما وقع عن عدد الأزمنة ، أو المرات التي ضربت فيها ، وبأن هذا ليس موضع زيادة مِنْ لأنها لا تزاد في الاستفهام ألا وهو استفهام محض ، أو يكون بمعنى النفي . والاستفهام هنا ليس محضاً ، ولا مراداً به النفي » . انتهى . والجواب عما قاله لا نسلم ذلك .

قوله : ﴿ **مكّنّاهُمْ في الأرْضِ** ﴾ في موضع جر صفة لـ « قَرْنٍ » وعاد الضمير عليه جمعاً باعتبار معناه ، قاله أبو البقاء ، والحوفي . وضعفه الشيخ[٢] بأن من قرن تمييز لـ « كم » ، فـ « كم » هي المحدث عنها بالإهلاك ، فتكون هي المحدث عنها بالتمكين ، لا ما بعدها ، إذ مِنْ قَرْنٍ يجري مجرى التبيين ولم يحدث عنه » . وجوز الشيخ : أن تكون هذه الجملة استئنافاً جواباً لسؤال مقدر . قال[٣] : كأنه قيل : ما كان من حالهم ؟ فقيل : مكناهم ، وجعله هو الظاهر . « وفيه نظر ، فإن النكرة مفتقرة للصفة ، فجعلها صفة أليق . والفرق بين قوله : « مَكَّنَّاهُمْ في الأَرْض ما لم نُمَكِّنْ لَكُمْ » أنَّ مكَّنَهُ في كذا : أثبته فيها . ومنه : ﴿ ولَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فيما إنْ مكَّنَّاهُمْ فِيهِ ﴾[٤] . وأمّا : مَكَّنَ له ، فمعناه : جعل له مكاناً ومنه : ﴿ إنَّامكَّنَّالَهُفي الأَرْضِ ﴾[٥] ، ﴿ أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾[٦] ، ومثله : أَرَّضَ له ، أي : جعل له أرضاً ، هذا قول الزمخشري .

وأما الشيخ فإنَّه يظهر من كلامه التسوية بينهم ، فإنه قال[٧] : « وتعدى مكن هنا للذوات بنفسه وبحرف الجر ، والأكثر تعديتُه باللام : ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ في الأَرْضِ ﴾[٨] ، ﴿ إنَّا مَكَّنَّا لَهُ في الأَرْض ﴾[٩] ، ﴿ أَوَ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾[١٠] . وقال أو عُبَيْدَة : مكّنّاهُمْ ومَكَّنَّا لَهُمْ لغتانَ فصيحتان ، نحو : نَصَحْتُه ونَصَحْتُ لَهُ » .

قلتُ : وبهذا قال أبو عَليٍّ ، والجُرْجَانِيُّ . قوله : « مَا لَمْ نُمكِّنْ لَكُمْ » في ما هذه خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة بمعنى الذي ، وهي حينئذٍ صفة لموصوف محذوف والتقدير : التمكين الذي لم نمكن لكم ، والعائد محذوف أي : الذي لم نمكنه لكم .

الثاني : أنها نكرة صفة لمصدر محذوف ، تقديره : تمكيناً ما لم نمكنه لكم ، ذكرهما الحوفي .

ورد الشيخ[١١] الأول بأن ما بمعنى الذي لا تكون صفة لمعرفة ، وإنْ كان الذي يقع لها لو قلت : ضربتُ الضَرْبَ

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٧٦) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٧٦) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) سورة الأحقاف ، آية (٢٦) .
(٥) سورة الكهف ، آية (٨٤) .
(٦) سورة القصص ، آية (٥٧) .
(٧) انظر البحر المحيط (٤/٧٦) .
(٨) سورة يوسف ، آية (٢١) .
(٩) سورة الكهف ، آية (٨٤) .
(١٠) سورة القصص ، آية (٥٧) .
(١١) انظر البحر المحيط (٤/٧٦) .

زَيْدٌ تريد : الضرب الذي ضربه زيد ، لم يجز ، فإنْ قُلْتَ : الضرب الذي ضربه زيد جاز .

ورد الثاني بأن ما النكرة التي تقع صفة لا يجوز حذف موصوفها لو قلت : قمت ما ، وضربت ما ، وأنت تعني : قمت قياماً ما ، وضربت ضرباً ما ، لم يجز .

الثالث : أن تكون مفعولاً بها بـ نمكن على المعنى ، لأن معنى مكناهم : أعطيناهم ما لم نعطكم ، ذكره أبو البقاء .

قال الشيخ[١] : هذا تضمين ، والتضمين لا ينقاس .

الرابع : أن تكون ما مصدرية ، والزمان محذوف ، أي مدة ما لم نمكن لكم ، والمعنى : مدة انتفاء التمكين لكم .

الخامس : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها ، والعائد محذوف ، أي : شيئاً لم نمكنه لكم ، ذكرهما أيضاً أبو البقاء .

قال الشيخ[٢] ـ في الأخير ـ : وهذا أقرب إلى الصواب . « قُلْتُ : ولو قدره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء ، فكان يقول : مكناهم تمكيناً لم نمكنه لكم . والضمير في « يَرَوْا » قيل : عائد على المستهزئين ، والخطاب في لكم راجع إليهم أيضاً ، فيكون على هذا التفاتاً ، فائدته : التعريض بقلة تمكين هؤلاء ، ونقص أحوالهم عن حال أولئك ، ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حل بهم الهلاك ، فكيف وأنتم أقل منهم تمكيناً وعدداً ؟ وقال ابن عطية : والمخاطبة في لكم هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم ، ولسائر الناس كافة ، كأنه قيل : ما لم نمكن يا أهل هذا العصر لكم . ويحتمل أن يقدر معنى القول لهؤلاء الكفرة ، كأنه قال : يا محمد قل لهم : ألم يَرَوْا كم أهلكنا . . . الآية ، فإذا أخبرت أنك قلت أو أمرت أن يقال ، فلك في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها ، فتجيء بلفظ المخاطبة ، ولك أن تجيء بالمعنى في الألفاظ بالغيبة دون الخطاب » . انتهى .

ومثاله : قلت لزيد ما أكرمك ، أو ما أكرمه . والقَرْنُ لفظ يقع على معانٍ كثيرةٍ ، فالقرن الأمة من الناس ، سموا بذلك لاقترانهم في مدة من الزمان ، ومنه قوله عليه السّلام : « خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي »[٣] .

وقال الشاعر :

١٨٧٣ ـ أُخَبِّرُ أَخْبَارَ القُرُونِ الّتِي مَضَتْ أَدِبُّ كَأَنِّي كُلَّما قُمْتُ رَاكِعُ[٤]

وقال قسُّ بْن ساعدة :

١٨٧٤ ـ فِي الذَّاهِبِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ القُرُونِ لَنَا بَصَائِرْ[٥]

وقيل : أصله الارتفاع ، ومنه : قَرْن الثور وغيره ، فسموا بذلك لارتفاع السن . وقيل : لأن بعضهم يقرن ببعض ويجعل مجتمعاً معه ، ومنه القرن للحبل الذي يجمع به بين البعيرين ، ويطلق على المدة من الزمان أيضاً . وهل

---

(١) انظر المصدر السابق .
(٢) انظر المصدر السابق .
(٣) أخرجه الترمذي (٢٣٠٢) والخطيب في التاريخ ٢/٥٣ .
(٤) تقدم .
(٥) البيت من معجم الشعراء (٢٢٢) ، التهذيب واللسان « بصر » البحر (٤/٦٦) .

إطلاقه على الناس والزمان بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز ؟ الراجح الثاني : لأن المجاز خير من الاشتراك . وإذا قلنا بالراجح فأيهما الحقيقة ؟ الظاهر : أنه القوم ، لأنه الغالب ما يطلق عليهم ، والغلبة مؤذنة بالأصالة غالباً . وقال ابن عطية : القرن أن يكون وفاة الأشياخ وولادة الأطفال ويظهر ذلك من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ ﴾[١] . فجعله معنى ، وليس بواضح . وقيل : القرن : الناس المجتمعون . قلَّتْ السنون أو كَثُرَتْ ، واستدلوا بقوله عليه السّلام : « خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي » وبقوله :

١٨٧٥ - فِي الذَّاهِبِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ القُرُونِ لَنَا بَصَائِرْ[٢]

وبقوله :

١٨٧٦ - إِذَا ذَهَبَ القَرْنُ الَّذِي كُنْتَ فِيهِمُ وَخُلِّفْتَ فِي قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبُ[٣]

فأطلقوه على الناس بقيد الاجتماع . ثم اختلف الناس في كمية القرن حالة إطلاقه على الزمان ، فالجمهور : أنه مائة سنة ، واستدلوا بقوله عليه السّلام : « تعيشُ قَرْناً فعاشَ مائةَ سنةٍ » . وقيل : مائةٌ وعشرون ، قاله إياس بن معاوية[٤] ، وزرارة بن أبي أوفى[٥] . وقيل : ثمانون ، نقله صالح عن ابن عباس ، وقيل : سبعون ، قاله الفراء ، وقيل : ستون ، لقوله عليه السّلام : « مُعْتَرَكُ المَنَايَا ما بَيْنَ الستين إلى السبعين[٦] . وقيل : أربعون ، حكاه محمد بن سيرين ، يرفعه إلى النبي ﷺ ، وكذلك الزهراوي أيضاً يرفعه إلى النبي ﷺ . وقيل : ثلاثون ، حكاه النقاش . وعن أبي عُبَيْدَة كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة . وقيل : عشرون ، وهو رأي الحسن البصري . وقيل ثمانية وعشرون عاماً . وقيل : هو المقدار الوسط ، من أعمار أهل ذلك الزمان ، واستحسن هذا بأن أهل الزمن القديم كانوا يعيشون أربعمائة سنة ، وثلثمائة ، وألفاً ، وأكثر وأقل . وقَدّرَ بعضُ النّاسِ ـ في قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِم مِنْ قَرْنٍ ﴾[٧] ـ : أهلاً أي : أهل قرن ، لأن القرن الزمان . ولا حاجة إلى ذلك إلّا على اعتقاد أنه حقيقة فيه ، مجاز في الناس ، وقد قَدّمْتُ أن الراجح خلافه . قوله : « مِدْرَاراً » حال من السماء إن أريد بها السحاب ، فإنَّ السحاب يوصف بكثرة التتابع أيضاً . وإن أريد به الماء فكذلك ، ويدل على أنه يراد به الماء قوله في الحديث : « في إثْرِ سماءٍ كانت مِنَ الليل » ، ويقولون : ما زلنا نَطَأُ السماءَ حتى أتيناكم ومنه :

١٨٧٧ - إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وإِنْ كَانُوا غِضَابَا[٨]

أي : رعينا ما ينشأ عنه . وإن أريد بها هذه المظلة ، فلا بدّ من حذف مضاف حينئذٍ ، أي : مطر السماء ، ويكون مِدْرَاراً حالاً منه . ومِدْرَاراً مِفْعَال ، وهو للمبالغة كامرأة مِذْكَار ومِئْنَاث ، قالوا : وأصله : من در اللبن ، وهو

---

(١) سورة الأنعام ، آية (٦) .
(٢) تقدم قريباً .
(٣) البيت لأبي العتاهية انظر ديوانه (٣٤) ، البحر (٤/٦٦) ، القرطبي (٦/٢٥٢) ، اللسان « قرن » البحر المحيط (٤/٦٦) .
(٤) إياس بن معاوية بن قرة المزني قاضي البصرة توفي سنة ١٢٢ هـ انظر الأعلام (٢/٣٣) .
(٥) هو زرارة بن أبي أوفى العامري البصري قاضي البصرة ثقة انظر سير أعلام النبلاء (٤/٥١٥)، طبقات ابن سعد (٧/١٥٠)، شذرات الذهب (١/١٠٢).
(٦) انظر تفسير القرطبي (٥/١٤٥ ، ابن كثير (٩/٥٤١) .
(٧) سورة الأنعام ، آية (٦) .
(٨) البيت لمعود الحكماء انظر تأويل مشكل القرآن (١٣٥) ، الأصمعيات (٢١٤) ، الصاحبي (٦٣) ، معجم الشعراء (٣٩١) ، المفضليات (٣٥٩) ، الصناعتين (٢١٢) ، معجم مقاييس اللغة (٣/٩٨) ، العمدة (١/٢٣٧) ، وفيه النسبة لجرير بن عطية . معاهد التنصيص (٢/٢٦٠) .

كثرة وروده على الحالب ، ومنه : « لا دَرَّ دَرُّهُ » ، في الدعاء عليه بقلة الخير ، وفي المَثَل : « سبق دَرَّتَهُ غِرَارُهُ »[١] وهي مِثْلُ قَوْلِهم : « سَبَقَ سَيْلُهُ مَطَرَهُ »[٢] . واسْتَدَرَّتِ المِعْزَى[٣] ، كناية عن طلبها الفحل ، قالوا : لأنها إذا طلبته حملت فولدت فَدَرَّتْ . قوله : « تَجْرِي . . . » إنْ جعلنا جَعَلَ تصييرية كان تَجْرِي مفعولاً ثانياً ، وإنْ جَعَلْنَاها إيجادية كان حالاً . و « مِنْ تَحْتِهِم » يجوز فيه أوجه : أن يكون مُتَعَلِّقاً بـ « تَجْرِي » ، وهذا هو الذي ينبغي ألَّا يُعْدَلَ عنه ، وأن يكون حالاً ، إمّا من فاعل « تَجْرِي » ، أو من « الأَنْهَارَ » ، وأن يكون مفعولاً ثانياً لـ « جعلْنَا » ، و « تَجْرِي » على هذا حال من الضمير في الجار ، وفيه ضعف لتقدمها على العامل المعنوي ، ويجوز أن يكون«مِنْ تَحْتِهِم » حالاً من « الأنهار » كما تقدم ، و « تَجْرِي » حال من الضمير المستكن فيه ، وفيه الضعف المتقدم . قوله : « مِنْ بَعْدِهِمْ » مُتَعَلِّق بـ «أَنْشَأْنَا » . قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكون حالاً من قَرْنٍ لأنه ظرف زمان » . يعني أنه لو تأخر عن قَرْنٍ لكان يتوهم جواز كونه صفة له فلما قدم عليه قد يوهم أن يكون حالاً منه ، لكنه منع ذلك بكونه ظرف زمان ، والزمان لا يخبر به عن الجثث ، ولا يوصف به . وقد تقدم لك أنه يصح ذلك بتأويل ذكرتُه في البقرة عند قوله : ﴿ والَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم ﴾[٤] . و « آخَرِينَ » صفة لـ «قَرْنٍ » لأنه اسم جمع كقوم ورهط ، فلذلك اعتبر معناه . ومن قال : إنه الزمان قدر مضافاً ، أي : أَهْلَ قَرْنٍ آخَرِينَ ، وقد قدمتُ أنه مرجوحٌ .

﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾ ﴾

قوله : ﴿ فِي قِرْطَاسٍ ﴾ .

يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « كتاب » سواء أريد بـ « كتاب » المصدر ، أم الشيء المكتوب ، ويجوز أن يتعلق بنفس « كتاباً » سواء أريد به المصدر أم الشيء المكتوب ، ومن مجيء الكتاب بمعنى مكتوب قوله :

١٨٧٨ - [بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا[٥]

وفي النفس من جعل « كتاباً » في الآية الكريمة مصدراً شيء لأن نفس الكتب لا يوصف بالإنزال إلّا بتجوز بعيد ، ولكنهم قد قالوه هنا . ويجوز أن يتعلق « في قِرْطَاسٍ » بـ « نَزَّلْنَا » . و « القُرْطَاسُ » : الصحيفة يكتب فيها تكون من ورق وكاغد[٦] وغيرهما، وهي بكسر القاف وضمها والفصيح الكسر . وقرىء بالضم شاذاً ، نقله أبو البقاء . والقِرْطَاسُ اسم أعجمي مُعَرَّب ، ولا يقال : قِرْطَاسٌ ، إلّا إذا كان مكتوباً ، وإلّا فهو طرس[٧] وكاغد . وقال زُهَيْر :

---

(١) مجمع الأمثال برقم (١٧٩٦) ٢/١١١ . الفرار : قلة اللبن ، والدّرة : كثرته أي : سبق شره خيره ، ومثله سبق مطره سيلُهُ الآتي بعد في كلام السمين .

(٢) انظر السابق . المثل رقم (١٧٩٧) .

(٣) استدرّت المعزى : أرادت الفحل ، يقال للمِعْزى إذا أرادت الفحل : قد استدرت استدرارا ، وللضأن : قد استَوْبَلَت استيبالا ، ويقال أيضاً : استَذْرت المِعْزى استذْراء من المعتل ، بالذال المعجمة . اللسان : « درر » ١٣٥٨ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢١) .

(٥) تقدم .

(٦) الكاغد : القرطاس ، مُعَرَّب . ترتيب القاموس (٤/٦٢) ، واللسان : كغد (٣٨٩٢) .

(٧) الطِّرْسُ : الصحيفة ، ويقال : هي التي مُحِيت ثم كتبت ، وقال ابن سيده : الطِّرْس . الكتاب الذي محيثم كتب . =

١٨٧٩ ـ لَهَا أَخَادِيدُ مِنْ آثَارِ سَاكِنِهَا كَمَا تَرَدَّدَ فِي قِرْطَاسِهِ الْقَلَمُ[1]

قوله : « فَلَمَسُوهُ » الضمير المنصوب يجوز أن يعود على «القِرْطَاس»، وأن يعود على « كِتَاب » بمعنى مكتوب ، و « بِأَيْدِيهِمْ » متعلق بـ « لَمَسُوهُ » ، و « الباء » للاستعانة كـ عَمِلْتُ بالقَدُومِ و « لَقَالَ » جواب « لَوْ » جاء على الأفصح من اقتران جوابِهَا المثبت باللام .

قوله : « إِنْ هَذَا . . . » « إِنْ » نافية ، و « هذا » مبتدأ ، و « إِلاَّ سِحْرٌ » خبره ، فهو استثناء مفرغ ، والجملة المنفية في محل نصب بالقول . وأوقع الظاهر موقع المضمر في قوله : « لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا » شهادة عليهم بالكفر . والجملة الامتناعية لا محل لها من الإعراب لاستئنافها .

قوله : ﴿ وَقَالُوا لَوْلاَ ﴾ .

الظاهر : « أن هذه الجملة مستأنفة ، سيقت للأخبار عنهم بفرط تعنتهم وتصلبهم في كفرهم . وقيل[2] : ويجوز أن تكون معطوفة على جواب : « لو » ، أي : لو نزلنا عليك كتاباً لقالوا : كذا ولقالوا : كذا ولقالوا : لولا نزل عليه ملك . وجيء بالجواب على أحد الجائزين أعني : حذف اللام من المثبت وفيه بعد ، لأن قولهم : « لولا أُنْزِلَ » ليس مترتباً على قوله : « وَلَوْ نَزَّلْنَا » ، و « لولا » هنا تحضيضية . والضمير في « عليه » الظاهر عوده على النبي ﷺ . وقيل : يجوز أن يعود على الكتاب ، أو القرطاس ، والمعنى : لولا أنزل على الكتاب ملك يشهد بصحته ، كما يروى في القصة أنه قيل له : «لن نؤمن لك حتى تعرج فتأتي بكتاب ، ومعه أربعة ملائكة يشهدون » . وهذا يظهر على رأي من يقول[3] : إنَّ الجملة من قوله : وقالوا : «لو أنزل» معطوفة على جواب « لو » ، فإنه يتعلق به من حيث المعنى حينئذٍ .

قوله : ﴿ مَا يَلْبِسُونَ ﴾ .

في «ما » قولان : أحدهما أنها موصولة بمعنى الذي أي : ولخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم أو على غيرهم ، قاله أبو البقاء وتكون « ما » حينئذٍ مفعولاً بها .

الثاني : أنها مصدرية أي : وللبسنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ، ويشككونهم . وقرأ ابن محيصن . وَلَبَسْنَا بلام واحدة هي فاء الفعل ، ولم يأتِ بلام في الجواب اكتفاء بها في المعطوف عليه . وقرأ الزهري . وللَبَّسْنَا بلامين وتشديد الفعل على التكثير .

وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ ﴾ .

قرأ حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر الدال ، على أصل التقاء الساكنين ، والباقون بالضم على الاتباع ، ولم يبال

= اللسان : طرس ٢٦٥٥ .

(١) ليس في ديوانه إنما هو في البحر (٤/٦٦) ، والأخاديد شرك الطريق .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٧٨) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٧٨) .

بالساكن ، لأنه حاجز غير حصين ، وقد قررت هذه القاعدة بدلائلها في البقرة عند قوله : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ ﴾[١] . و «بِرُسُلٍ » متعلق بـ « اسْتُهْزِئَ » ، و « مِنْ قَبْلِكَ » صفة لـ «رُسُلٍ » ، وتأويله ما تقدم ، في وقوع « من قبل » صلة .

قوله : ﴿ فَحَاقَ بالّذِينَ سَخِرُوا ﴾ فاعل « حَاقَ » : « ما كانوا » ، و « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية ، والعائد الهاء في : « به » ، و « به » يتعلق بـ « يَسْتَهْزِئُونَ » و « يَسْتَهْزِئُونَ » خبر لـ « كان » و « منهم » متعلق بـ « سَخِرُوا » ، على أن الضمير يعود على « الرسل » قال تعالى : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا منا فإنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾[٢] ، ويجوز أن يتعدى بالباء نحو : سَخِرْتُ به . ويجوز أن يتعلق « مِنْهُمْ » بمحذوف على أنه حال من فاعل « سَخِرُوا » ، والضمير في « مِنْهُمْ » يعود على : الساخرين . وقال أبو البقاء : « على المستهزئين » . وقال الحَوْفي : على أسم الرسل .

وقد رَدَّ الشيخُ[٣] على الحَوْفِيّ : «بأنه يلزم إعادته على غير مذكور » . وجوابه : أنه في قوة المذكور . ورد على أبي البقاء : بأنه يصير المعنى : فَحَاقَ بالذين سَخِرُوا كائنين من المستهزئين ، فلا حاجة إلى هذه الحال لأنها مفهومة من قوله : سخروا » ، وجوزوا أن تكون « ما » مصدرية ، ذكره الشيخ[٤] ، ولم يتعرض للضمير في « به » . والذي يظهر أنه يعود على الرسول الذي يتضمنه الجمع ، فكأنه قيل : فحاق بهم عاقبة استهزائهم بالرسول المندرج في جملة « الرسل » . وأما على رأي الأخفش وابن السراج فيعود على « ما » المصدرية ، لأنها اسم عندهما . و « حَاقَ » ألفه منقلبة عن ياء بدليل : يَحِيقُ ، كباع يَبِيعُ ، والمصدر « حَيْق » ، وحُيُوق ، وحَيَقَان ، كالغَلَيان والنَزَوان ، وزعم بعضهم أنه من الحُوق ، وهو : المستدير بالشيء ، وبعضهم : أنه من الحقّ ، فأبدلت إحدى القافين ياءً ، كتظنيت ، وهذان ليسا بشيء ، أما الأول فلاختلاف المادة ، إلّا أن يريدوا الاشتقاق الأكبر . وأما الثاني : فلأنها دعوى مجردة من غير دليل . ومعنى « حاق » أحاط ، وقيل : عاد عليه وبال مكره ، قاله الفراء وقيل : دار . والمعنى يدور على الإحاطة والشمول ، ولا يستعمل إلّا في الشر ، قال الشاعر :

١٨٨٠ - فَأَوْطَأَ جُرْدَ الخَيْلِ عُقْرَ دِيَارِهِمْ وَحَاقَ بِهِمْ مِنْ بَأْسِ ضَبَّةَ حَائِقُ[٥]

وقال الراغب : « قيل : وأصله : حقَّ ، فقلب ، نحو : زَلَّ وَزَالَ ، وقد قُرِئَ « فَأَزَلَّهُمَا ، وأَزَالَهُمَا »[٦] ، وعلى هذا : ذمَّه وذَامَه وقال الأزهري : جعل أبو إسحاق : حَاقَ بمعنى أحاط . وكأن مأخذَهُ من « الحُوق ، وهو ما استدار بالكَمَرةِ[٧] . قال : وجاز أن يكون الحُوقُ فُعْلاً من حاق يحيق ، كأنه في الأصل حُيْق ، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها » . وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل « ما كانوا » ، نقل الواحدي عن أكثر المفسرين ذلك ، أي : عقوبة ما كانوا ، أو جزاء ما كانوا ، ثم قال : وهذا إذا جعلت « ما » عبارة عن القرآن والشريعة ، وما جاء به النبي ﷺ ، وإن جعلت « ما » عبارة عن العذاب الذي كان عليه السّلام توعدهم به إن لم يؤمنوا ، استغنيت عن تقدير المضاف ، والمعنى : فحاق بهم العذابُ الذي يستهزئون به وينكرونه » . والسخرية : الاستهزاء والتهكم ، يقال سخر منه وبه ، ولا يقال إلّا استهزأ به ، فلا يتعدى بِمِنْ . وقال الراغب : سَخِرتُه إذا سَخِرتُه للهُزْء منه ، يقال : رجل سُخَرَةٌ ، بفتح الخاء ، إذا كان يَسْخَرُ من غيره ، وسُخْرَةٌ ، بسكونها إذا كان يُسْخَرُ منه . ومثله ضُحَكَةٌ ، وضُحْكَةٌ ، ولا ينقاس .

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٧٣) .
(٢) سورة هود ، آية (٣٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٤/٨١) .
(٤) انظر المصدر السابق .
(٥) انظر البيت في البحر (٤/٦٦) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٢/٤٩٦) ، روح المعاني (٧/١٠٢) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٣٦) .
(٧) رأس الذكر انظر اللسان « كمر » .

وقوله : ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُم سِخْرِيًّا﴾[١] . يحتمل أن يكون من التَّسْخِير ، وأن يكون من السُّخْرِيّة ، وقد قرىء «سُخْرِيّاً ، وسِخْرِيّاً » بضم السين وكسرها ، وسيأتي له مزيد بيان في موضعه إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ ثُمَّ انْظُرُوا ﴾ .

عطف على « سِيرُوا » ولم يجيء في القرآن العطف إلا بالفاء ، وهنا جاء بـ «ثُمَّ » فيحتاج إلى فرق ، فذكر الزمخشري الفرق ، وهو أن جعل النظر مسبباً عن السير في قوله « فانْظُرُوا » كأنه قيل : سِيرُوا لأجل النظر ، ولا تسيروا سَيْرَ الغافِلينَ ، وهنا معناه إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها ، من المنافع وإيجاب النظر في آثار الهالكين ، ونَبَّهَ على ذلك بـ«ثُمَّ» لتباعد ما بين الواجب والمباح قال الشيخ[٢] : «وما ذكره أولاً متناقض ، لأنه جعل النظر متسبباً عن السير ، فكان السير سبباً للنظر ، ثم قال : فكأنه قيل : سيروا لأجل النظر ، فجعل السير معلولاً بالنظر ، فالنظر سبب له فتناقضا ، ودعوى أن الفاء سببية دعوى لا دليل عليها ، وإنما معناها التعقيب فقط . وأما : زنا ماعز فرجم ، ففهم السببية من قرينة غيرها . قال[٣] : وعلى تقدير تسليم إفادتها السببية ، فلم كان السير هنا سير إباحة ، وفي غيره سير إيجاب ؟ قُلْتُ : هذا اعتراض صحيح إلا قوله : إنّ الفاء لا تفيد السببية ، فإنّه غير مرضي ، ودليله ـ في غير هذا الموضوع مثل هذا المكان في كون الزمخشري جعل شيئاً علة ثم جعله معلولاً ـ ما سيأتي في أول الفتح ، ويأتي هناك جوابه .

قوله : ﴿ كَيْفَ كَانَ عاقِبَةُ . . . ﴾ : « كَيْفَ » خبر مقدم ، و « عاقبة » اسمها ، ولم يؤنث فعلها ، لأن تأنيثها غير حقيقي ، ولأنها بتأويل المآل والمنتهى ، فإنَّ العاقبة مصدر على وزن فاعلة وهو محفوظ في ألفاظ تقدم[٤] ذكرها ، وهي منتهى الشيء وما يصير إليه . والعاقبة إذا أطلقت اختصت بالثواب ، قال تعالى : ﴿ والعاقِبَةُ للمُتَّقِينَ ﴾[٥] ، وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة ، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ كَانَ عاقِبَةُ الذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى﴾[٦] ، « فكان عاقِبَتهُما أنهما في النَّارِ»[٧] فصح أن تكون استعارة من هذه ، كقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٨] وكيف : مُعَلِّقة للنظر ، فهي في محل نصب على إسقاط الخافض ، لأن معناه هنا التفكر والتدبر .

قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾

قوله : ﴿ لِمَنْ ما في السَّمٰوَاتِ . . . ﴾ .

« لِمَنْ » خبر مقدم ، واجب التقديم ، لاشتماله على ما له صدر الكلام ، فإنَّ « مَنْ » استفهامية والمبتدأ « ما » ، وهي بمعنى الذي ، والمعنى : لمن استقر الذي في السَّمٰوَاتِ . وقوله : ﴿ قُلْ لله ﴾ قيل : إنما أمره أن يجيب أولاً ، وإن كان المقصود أن يجيب غيره ليكون أَوَّلَ من بادر إلى الاعتراف بذلك . وقيل : لما سألهم كأنهم قالوا : لمن هو ؟

---

(١) سورة المؤمنون ، آية (١١٠) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٨١) .
(٣) انظر البحر (٤/٨١) .
(٤) انظر سورة البقرة ، آية (٢٠٨) .
(٥) سورة الأعراف ، آية (١٢٨) .
(٦) سورة الروم ، آية (١٠) .
(٧) سورة الحشر ، آية (١٧) .
(٨) سورة آل عمران ، آية (٢١) .

فقال الله : قُلْ : للهِ ، ذكره الجرجاني . فعلى هذا قوله : ﴿ قُلْ لِلَّهِ ﴾ جواب للسؤال المضمر الصادر من جهة الكفار ، وهذا بعيد ، لأنهم لم يكونوا يَشُكُّونَ في أنه لله ، وإنما هذا سؤالُ تبكيت وتوبيخ ولو أجابوا لم يسعهم أن يجيبوا إلا بذلك . وقوله : ﴿ لِلَّهِ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أو ذلك لله . قوله : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ أي : قضى وأوجب إيجاب تفضل ، لا أنه مستحق عليه تعالى وقيل : معناه القسم ، وعلى هذا فقوله : « لَيَجْمَعَنَّكم » جوابه ، لما ضمن من معنى القسم ولى هذا فلا يوقف على قوله : « الرَّحْمة » . وقال الزجاج : إنَّ الجملة من قوله : « لَيَجْمَعَنَّكُم » في محل نصب على أنها بدلٌ من « الرحمة » ، لأنه فسر قوله : « لَيَجْمَعَنَّكم » بأنه أمهلكم وأمد لكم في العمر والرزق مع كفركم ، فهو تفسير للرحمة . « وقد ذكر الفراء هذين الوجهين ، أعني : أن الجملة تمت عند قوله « الرَّحْمَة » ، أو أَنَّ « لَيَجْمَعَنَّكم » بدل منها ، فقال : إن شئت جعلت الرحمة غايةً الكلام ، ثم استأنفت بعدها « لَيَجْمَعَنَّكم » ، وإن شئت جعلتها في موضع نصب ، كما قال :﴿كَتَبَ رَبُّكم على نفسه الرَّحْمةَ أنه مَنْ عَمِلَ منكم﴾[1] . قلت : واستشهاده بهذه الآية حسن جداً . وردَّ ابن عطية هذا بأنه يلزم دخول نون التوكيد في الإيجاب ، قال : « وإنما تدخل على الأمر والنهي ، وجواب القسم . ورد الشيخ[2] حصر ابن عطية بورود نون التوكيد فيما ذكر . وهو صحيح . وردَّ كون « لَيَجْمَعَنَّكُم » بدلاً من « الرحمة » بوجه آخر ، وهو أن « لَيَجْمَعَنَّكُم » جواب قسم ، وجملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب ، إنما يحكم على موضع جملتي القسم والجواب بمحل الإعراب . قلت : وقد خَلَطَ مكي المذهبين ، وجعلهما مذهباً واحداً ، فقال : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ » في موضع نصب على البدل من « الرحمة » ، واللام لام قسم ، فبي جواب « كتب » لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه ، ففيه معنى القسم . وقد يظهر جواب عما أورده الشيخ على غير مكي ، وذلك أنهم جعلوا « لَيَجْمَعَنَّكُمْ » بدلاً من « الرحمة » ، يعني : هي وقسمها المحذوف ، واستغنوا عن ذكر القسم بها ، لأنها مذكورة في اللفظ ، فكأنهم قالوا : وجملة القسم في محل نصب بدلاً من « الرحمة » فكما يقولون : جملة القسم ، ويستغنون به عن ذكرهم جملة الجواب ، كذلك يستغنون بالجواب عن ذكر القسم لا سِيما وهو غير مذكور . وأما مكي فلا يظهر هذا جواباً له ، لأنه نصَّ على أنه جواب لـ « كَتَب » فمن حيث جعله جواباً لـ «كَتَبَ » لا محل له ، ومن حيث جعله بدلاً كان محله النصب فتنافيا . والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقف عند قوله « الرحمة » .

وقوله : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ جواب قسم محذوف ، أي : والله لَيَجْمَعَنَّكُمْ ، والجملة القسمية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب ، وإنّ تعلقت به من حيث المعنى ، و «إلى » على بابها ، أي لَيَجْمَعَنَّكُمْ منتهين إلى يوم القيامة . وقيل : هي بمعنى اللام كقوله : ﴿ إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ ﴾[3] . وقيل بمعنى «في» أي : لَيَجْمَعَنَّكُمْ في يوم القيامة . وقيل : هي زائدةً ، أي : لَيَجْمَعَنَّكُم يَوْمَ القِيَامَةِ ، وقد يشهد له قراءة من قرأ : « تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، إلّا أنه لا ضرورة هنا إلى ذلك .

قوله :﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ قد تقدم نظيره أول البقرة[4] . والجملة حال من « يوم » ، والضمير في « فيه » يعود على « اليوم » ، وقيل : يعود على الجمع المدلول عليه بالفعل لأنه رد على منكري الحشر .

قوله : « الَّذِينَ خَسِرُوا » فيه ستة أوجه :

---

(١) آية (٥٤) .
(٢) انظر البحر (٤/٨٢) .
(٣) سورة آل عمران ، آية (٩) .
(٤) انظر آية رقم (٢) .

أحدها : أنه منصوب بإضمار أذم ، وقدّره الزمخشري بـ « أريد » وليس بظاهر .

الثاني : أنه مبتدأ ، أخبر عنه بقوله : « فهم لا يؤمنون » ، وزيدت الفاء في خبره ، لما تضمن من معنى الشرط ، قاله الزجاج ، كأنه قيل : من يخسر نفسه فهو لا يؤمن .

الثالث : أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين .

الرابع : أنه بدل منهم ، وهذان الوجهان بعيدان .

الخامس : أنه منصوب على البدل من ضمير المخاطب ، وهذا قد عرفت ما فيه غير مرة ، وهو أنه هل يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل في غير إحاطة ولا شمول أم لا ؟ ومذهب الأخفش جوازه ، وقد ذكرنا[1] دليل الجمهور ، ودلائله وما أجيب عنها ، فأغنى عن إعادتها . ورد المبرد عليه مذهبه بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز ، كما لا يجوز : مَرَرْتُ بك زيدٍ ، وهذا عجيب ، لأنه استشهد بمحل النزاع ، وهو : « مَرَرْتُ بك زيدٍ » . ورد ابن عطية ، فقال : ما في الآية مخالف للمثال ، لأن الفائدة في البدل مترتبة من الثاني ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بك زيدٍ ، فلا فائدة في الثاني .

وقوله : « ليجمعنكم » يصلح لمخاطبة الناس كافة ، فيفيدنا إبدال « الذين » من الضمير : أنهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد ، ويجيء هذا إبدال البعض من الكل » .

قال الشيخ[2] : «هذا الرد ليس بجيد ، لأنه إذا جَعَلْنَا «لَيَجْمَعَنَّكُمْ» صالحاً لخطاب جميع الناس كان «الَّذِينَ» بدلَ بعض ، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير تقديره : خَسِرُوا أنفسهم منه . وقوله : فيفيدنا إبدال « الذين » من الضمير : أنهم هم المختصون بالخطاب ، وخصوا على جهة الوعيد ، وهذا يقتضي أن يكون بدلَ كلٍّ من كل ، فتناقض أول كلامه مع آخره ، لأنه من حيث الصلاحية بدل بعض ، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدل كل فتناقضا » . قلت : ما أبعده عن التناقض ، لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصصات ، كالتخصيص بالصفة والغاية والشرط ، نص أهل العلم على ذلك . فإذا تقرر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام ، وفي المعنى ليس المراد به إلّا ما أراده المتكلم ، فإذا ورد : اقتلوا المشركين بني فلان مثلاً ، فالمشركون صالح لكل مشرك من حيث اللفظ ، ولكن المراد به بنو فلان ، فالعموم في اللفظ ، والخصوص في المعنى ، فكذلك قول أبي محمد : يصلح لمخاطبة الناس . معناه أنه يعمهم لفظاً . وقوله : فيفيدنا إبدال الضمير إلى آخره ، هذا هو المخصص ، فلا يجيء تناقض البتة ، وهذا مقرر في علم أصول الفقه .

السادس : أنه مرفوع على الذم ، قاله الزمخشري ، وعبارته فيه ـ وفي الوجه الأول ـ : « نصب على الذم ، أو رفع ، أي : أريد الذين خَسِرُوا أنفسهم ، أو أنتم الذين خَسِرُوا أنفسهم» . انتهى . قُلْتُ : إنّما قدر المبتدأ « أنتم » ليرتبط مع قوله : « لَيَجْمَعَنّكم » .

وقوله : ﴿ خَسِرُوا أنفسهم ﴾ من مراعاة الموصول ، ولو قال : أنتم الذين خَسِرْتُم أنفسكم ، مراعاة للخطاب لجاز ، تقول : أنت الذي قعد ، وإنْ شئت : قعدت .

---

(١) انظر سورة المائدة ، آية (١١٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٨٣) .

﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣﴾ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾

قوله : ﴿ وَلَهُ ما سَكَنَ . . . ﴾ .

جملة من مبتدأ وخبر ، وفيها قولان :

أظهرهما : أنها استئناف إخبار بذلك .

والثاني : أنها في محل نصب نسقاً على قوله : « لله » ، أي : على الجملة المحكية بـ «قل » أي : قل هو لله ، وقُل له ما سَكَنَ . و « ما » موصولة بمعنى « الذي » ، ولا يجوز غير ذلك . و « سَكَنَ » قيل : معناه : ثبت واستقر ، ولم يذكر الزمخشري غيره . وقيل : هو من سَكَن مقابل تَحرك فعلى الأول : لا حذف في الآية الكريمة . قال الزمخشري : « وتعديه بـ «في » كما في قوله : ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[1] ورَجَّحَ هذا التفسير ابن عطية . وعلى الثاني : اختلفوا ، فمنهم من قال : لا بدّ من محذوف لفهم المعنى ، وقَدَّرَ ذلك المحذوف معطوفاً فقال : تقديره : وله ما سكن وما تحرك ، كقوله في موضع آخر : ﴿تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾[2] أي : والبَرْدَ ، وحذف المعطوف فاشٍ في كلامهم ، وأنشد :

١٨٨١ - كَأَنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وأَمَامِهَا إذا خَذَفَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا[3]

وقال آخر :

١٨٨٢ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً أَبُو حُجُرٍ إلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ[4]

فيريد : رِجْلُهَا ويَدُهَا ، وبين الخَيْرِ وبَيْنِي . ومنهم من قال : لا حذف ، لأن كل متحرك قد يسكن . وقيل : لأن المتحرك أقل ، والساكن أكثر ، فلذلك : أوثر بالذكر .

قوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ ﴾ .

مفعول أول لـ « أَتَّخِذُ » ، و « وَلِيّاً » مفعول ثانٍ ، وإنما قدم المفعول الأول على فعله لمعنى ، وهو إنكار أن يتخذ غير الله ولياً ، لا اتخاذ الولي ، ونحوه قولك لمن يهين زيداً ، وهو مستحق للإكرام ، أزيداً أَهَنْتَ ، أنكرت أن يكون مثله مهاناً ، وقد تقدم هذا موضحاً في قوله : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[5] . ومثله : ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبّاً﴾[6] ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[7] ، ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[8] ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[9] وهو كثيرٌ . ويجوز أن يكون «أَتَّخِذُ» متعدياً لواحد ، فيكون « غَيْرَ » منصوباً على الحال من « ولياً » ، لأنه في الأصل صفة له ، ولا يجيز أن تكون استثناء البتة ، كذا

---

(١) سورة إبراهيم ، آية (٤٥) .
(٢) سورة النحل ، آية (٨١) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) سورة المائدة ، آية (١١٦) .
(٦) سورة الأنعام ، آية (١٦٤) .
(٧) سورة الزمر ، آية (٦٤) .
(٨) سورة يونس ، آية (٥٩) .
(٩) سورة الأنعام ، آية (١٤٢) .

منعه أبو البقاء ، ولم يبين وجهه . والذي يظهر أن المانع تقدمه على المستثنى منه في المعنى ، وهو « ولياً » ، وأما المعنى فلا يأبى الاستثناء ، لأن الاستفهام لا يراد به حقيقته ، بل يراد به الإنكار ، فكأنه قيل : لا أتخذ ولياً غير الله ، ولو قيل كذا لكان صحيحاً : فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنى منه ، لكن ذلك جائز ، وإن كان قليلاً ، ومنه :

١٨٨٣ - وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وما لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[1]

وقرأ الجمهور : « فَاطِرِ » بالجر ، وفيها تخريجان :

أحدهما : وبه قال الزمخشري والجَوْفي ، وابن عطية - : صفة للجلالة المجرورة بـ «غير » ، ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ، ومفعولها ، لأنها ليست بأجنبية . إذ هي عاملة في عامل الموصوف .

والثاني : وإليه نحا أبو البقاء - : أنه بَدَلٌ من اسم الله ، وكأنه فر من الفصل بين الصفة وموصوفها . فإن قيل : هذا لازم له في البدل ، فإنّه فصل بين التابع ومتبوعة أيضاً . فيقال : إنّ الفصل بين البدل والمبدل [منه] أسهل ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فهو أقرب إلى الفصل . وقد يرجح تخريجه بوجه آخر ، وهو أن « فاطر » اسم فاعل ، والمعنى ليس على المضي ، حتى تكون إضافته غَيْرَ محضة ، فيلزم وصف المعرفة بالنكرة ، لأنه في نية الانفصال من الإضافة ، لا يقال : الله فاطر السموات والأرض فيما مضى ، فلا يراد حال ولا استقبال ، لأن كلام الله تعالى قديم متقدم على خلق السموات والأرض ، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً ، ويدل على جواز كونه في نية التنوين ما سأذكره عن أبي البقاء [قريباً] .

وقرأ ابن أبي عبلة برفعه ، وتخريجه سهل ، وهو : أنه خبر مبتدأ محذوف ، وخرجه ابن عطية على أنه مبتدأ ، فيحتاج إلى تقديم خبره الدلالة عليه خفية ، بخلاف تقدير المبتدأ ، فإنّه ضمير الأول ، أي : هو فاطر . وقرىء شاذاً بنصبه ، وخرجه أبو البقاء على وجهين :

أحدهما : أنه بدل مِنْ « ولياً » ، قال : والمعنى على هذا : أأجعل فاطِرَ السَّمواتِ والأرضِ غَيْرَ اللهِ » ، كذا قدره ، وفيه نظر ، فإنه جعل المفعول ، وهو « غَيْرَ اللهِ » مفعولاً ثانياً ، وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولاً أول ، فالتقدير عكس التركيب الأصلي .

والثاني : أنه صفة لـ « ولياً » ، قال : « ويجوز أن يكون صفة لـ « ولياً » ، والتنوين مراد ، قُلْتُ : - يعني - بقوله : التنوين مراد ، أن اسم الفاعل عامل تقديراً ، فهو في نية الانفصال ، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله تعالى : ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[2] وهذا الوجه لا يكاد يصح ، إذ يصير المعنى : أأتخذ غير الله ولياً فاطر السموات» . . . الخ ، فيصف ذلك الولي بأنه فاطر السموات ، وقرأ الزهري : « فَطَرَ » على أنه فعل ماض ، وهي جملة في محل نصب على الحال من الجلالة ، كما كان « فاطر » صفتها في قراءة الجمهور . ويجوز على رأي أبي البقاء أن يكون صفة

---

(١) البيت للكميت من قصيدته يمدح فيها بني هاشم انظر الكامل (٢/ ٩٠) ، الإنصاف (١/ ٢٧٥) ، المقتضب (٤/ ٣٩٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٩) ، تعليق الفرائد (١/ ٥٧) ، الأشموني (٢/ ٢٤٩) ، التصريح (١/ ٣٥٥) ، الخزانة (٤/ ٣١٤) ، اللسان والتهذيب « شعب » والشاهد فيه : نصب المستثنى المتقدم وهو « آل » ، و « مشعب » .

(٢) سورة الأحقاف ، آية (٢٤) .

لـ « ولياً » ، ولا يجوز أن يكون صفة للجلالة ، لأن الجملة نكرة . والفطر : الشق مطلقاً ، وقيده الراغب بالشق طولاً ، وقيده الواحدي بشق الشيء عند ابتدائه. والفطر: الإبداع والإيجاد على غير مثال، ومنه: ﴿فاطِرَ السَّمـواتِ﴾[١]، أي : أوجدها على غير مثال يحتذى . وعن ابن عباس : ما كنت أدري ما معنى فَطَرَ ، وفاطِر حتى اختصم إليَّ أعرابيان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، أي : أنشأتها وابتدأتها . ويقال : فطرت كذا فطراء وفطر هو فطوراً ، وانفطر انفطاراً ، وفَطَرْتُ الشاةَ : حلبتها بأصبعين ، وفطرت العجين : خبزته من وقته . وقوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللهِ الّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[٢] . إشارة منه إلى ما فَطَرَ ، أي : أبدع ، وركز في الناس من معرفته ، ففطرة الله ما ركز من القوة المدركة لمعرفته، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ولَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَ اللَّهُ﴾[٣]. وعليه: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ »[٤] الحديث ، وهذا أحسن ما سمعت في تفسير : « فطْرَةَ اللهِ » في الكتاب والسنّة .

قوله : ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ ولا يُطْعَمُ ﴾ .

القراءة المشهورة ببناء الأول للفاعل ، والثاني للمفعول ، والضمير لله تعالى ، والمعنى : وهو يَرْزُقُ ولا يُرْزَقُ ، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿ما أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزقٍ وما أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾[٥]. وقرأ سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، والأعمش ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد ، وأبو عمرو بن العلاء في رواية عنه : « ولا يَطْعَمُ » بفتح الياء والعين بمعنى : ولا يَأْكُلُ ، والضمير لله تعالى أيضاً . وقرأ ابن أبي عبلة ، ويمان العماني : « ولا يُطْعِمُ » بضم الياء وكسر العين ، كالأول ، فالضميران أعني : هو ، والمستكن في يُطْعِمُ عائدان على الله تعالى ، والضمير في « ولا يطعم » للولي . وقرأ يعقوب في رواية أبي المأمون : « يُطْعَمُ ولا يُطْعِمُ » ببناء الأول للمفعول ، والثاني للفاعل ، عكس القراءة المشهورة ، والضمائر الثلاثة ، أعني : هو والمستترين في الفعلين للولي فقط ، أي : وذلك الولي يطعمه غيره ، ولا يطعم هو أحداً لعجزه . وقرأ الأشهب : « وهو يُطْعِمُ ولا يُطْعِمُ » ببنائهما للفاعل . وذكر الزمخشري فيها تخرجين ثانيهما لنفسه ، فإنه قال : ـ بعد أن حكى القراءة ، وفسر بأن معناه : وهو يطعم ولا يستطعم ، وحكى الأزهري : أطعمت بمعنى استطعمت ، ونحوه أفدت ـ ويجوز أن يكون المعنى : وهو يطعم تارة ، ولا يطعم أخرى ، على حسب المصالح كقولك : وهو يعطي ويمنع ويقدر ويبسط ويغني ويفقر . « قُلْتُ : هكذا ذكر الشيخ[٦] هذه القراءات . وقراءة الأشهب هي كقراءة ابن أبي عبلة والعماني سواء ، لا تخالف بينهما ، فكان ينبغي أن تذكر هذه القراءة لهؤلاء كلهم ، وإلا يوهم هذا أنهما قراءتان متغايرتان ، وليس كذلك . وقرىء شاذاً : « يَطْعَمُ » بفتح الياء والعين ، ولا يُطْعِمُ بضم الياء وكسر العين ، أي : وهو يأكل ، ولا يطعم غيره . ذكر هذه القراءة أبو البقاء ، وقال : « والضمير راجع على الولي الذي هو غير الله » . فهذه ست قراءات ، وفي بعضها وهو تخالف الفعلين من صناعة البديع تجنيس ، يسمى تجنيس التشكيل ، وهو أن يكون الشكل فارقاً بين الكلمتين ، وسماه أسامة بن منقذ تجنيس التحريف ، وهذه تمسية فظيعة ، وتسميته بتجنيس التشكيل أولى . قوله : ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ « مَنْ » : يجوز أن تكون نكرة موصوفة واقعة موقع اسم جمع ، أي : أول فريق أسلم ، وأن تكون موصولة ، أي : أول الفريق الذي أسلم ، وأفرد الضمير في « أسلم » إمّا باعتبار لفظ فريق المقدر ، وإمّا باعتبار لفظ « مَنْ » . وقد تقدم الكلام على « أول » ، وكيف يضاف إلى مفرد ، بالتأويل المذكور في

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٤) .
(٢) سورة الروم ، آية (٣٠) .
(٣) سورة الزخرف ، آية (٨٧) .
(٤) أخرجه البخاري (٣/٤٩١) ، كتاب الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين .
(٥) سورة الذاريات ، آية (٥٧) .
(٦) انظر البحر المحيط (٤/٨٥ ـ ٨٦) .

البقرة[١]. قوله : ﴿ ولا تَكُونَنَّ ﴾ فيه تأويلان :

أحدهما : على إضمار القول ، أي : وقيل لي : لا تَكُونَنَّ . قال أبو البقاء : « ولو كان معطوفاً على ما قبله لفظاً ، لقال : وألاّ أكون » . وإليه نحا الزمخشري ، فإنّه قال : « ولا تَكُونَنَّ » وقيل لي : « لا تَكُونَنَّ » ، ومعناه : أمرت بالإسلام ونهيت عن الشرك » .

والثاني : أنه معطوف على معمول « قل » حملاً على المعنى : والمعنى : قل : إنِّي قيل لي : كن أول من أسلم ، ولا تَكُونَنَّ مِنَ المُشْرِكِينَ ، فهما جميعاً محمولان على القول لكن أتى الأول بغير لفظ القول ، وفيه معناه ، فحمل الثاني على المعنى . وقيل : هو عطف على « قل » ، [أمر] بأن يقول : كذا ونهى عن كذا .

قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ . . . إنْ عَصَيْتُ . . . ﴾ .

شرط حذف جوابه ، لدلالة ما قبله عليه ، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً ، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان :

أحدهما : أنها معترضة بين الفعل ، وهو : « أَخَافُ » ، وبين مفعوله وهو « عَذَابَ » .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال . قال الشيخ[٢] : كأنه قيل : إنِّي أَخَافُ عاصِياً ربِّي » . وفيه نظر ، إذ المعنى يأباه . و « أَخَافُ » وما في حيِّزِهِ خبر لـ « إنَّ » ، و « إنَّ » وما في حَيِّزِها في محل نصب بـ «قل » .

قوله : ﴿ مَن يُصْرَفْ . . . ﴾ .

« مَنْ » شرطية ، ومحلها يحتمل الرفع والنصب ، كما سيأتي بيانه بعد ذكر القراءتين . فنقول : قرأ الأخوان ، وأبو بكر عن عاصم : « يَصْرِفْ » بفتح الياء ، وكسر الراء ، على تسمية الفاعل ، والباقون بضم الياء ، وفتح الراء ، على ما لم يسم فاعله . فأما على القراءة الأولى ، فـ « مَنْ » فيها يحتمل الرفع والنصب ، فالرفع من وجه واحد ، وهو الابتداء ، وخبرها فعل الشرط ، أو الجواب ، أو هما على حسب الخلاف . وفي مفعول « يَصْرِفْ » حينئذٍ احتمالان :

أحدهما : أنه مذكور ، وهو « يومئذٍ » ، ولا بدّ من حذف مضاف ، أي : من يَصْرِفْ اللهُ عنه هَوْلَ يومئذٍ ، أو عَذَابَ يومئذٍ ، فَقَدْ رَحِمَهُ ، فالضمير في « يَصْرِفُ » يعود على الله تعالى ، ويدل عليه قراءة أُبَيٍّ بنِ كعب : « من يَصْرِفِ اللهُ » بالتصريح به . فالضميران في : « عنه » و « رَحِمَهُ » لـ « مَنْ » .

والثاني : أنه محذوف لدلالة ما ذكر عليه قبل ذلك ، أي : من يَصْرِفِ اللهُ عنه العَذَابَ ، و « يومئذٍ » منصوب على الظرف ، وقال مكي : « ولا يحسن أن يقدر هاء لأن الهاء إنما تحذف من الصلات » . قُلْتُ : يعني أنه لا يُقدِّرُ

---

(١) آية رقم (٤١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٨٦) .

المفعول ضميراً عائداً على : « عَذَابَ يَوْمَ » ، لأن الجملة الشرطية عنده صفة لـ « عذاب » ، والعائد منها محذوف ، لكن الحذف إنما يكون من الصلة ، لا من الصفة . وهذا معنى قول الواحدي أيضاً ، إلا أن قول مكي : إنما تحذف من الصلات » . يريد في الأحسن ، وإلّا فتحذف من الصفات والأخبار والأحوال ولكنه دون الصلة . والنصب من وجهين :

أحدهما : أنه مفعول مقدم لـ « يَصْرِفْ » ، والضمير في « عنه » على هذا يتعين عوده على العذاب المتقدم ، والتقدير : أي شخص يَصْرِفِ اللهُ عنه العَذَابَ .

والثاني : أنه منصوب على الاشتغال بفعل مضمر لا يبرز ، يُفَسِّرُه هذا الظاهر من معناه لا من لفظه ، والتقدير : من يكرم أو ينج يصرف الله ، والضمير في « عنه » للشرطية . وأما مفعول « يَصْرِف » على هذا فيحتمل الوجهين المتقدمين ، أعني : كونه مذكوراً ، وهو « يومئذٍ » على حذف مضاف ، أو محذوفاً اختصاراً .

وأما القراءة الثانية فـ « مَنْ » تحتمل وجهين : أحدهما : أنها في محل رفع بالابتداء ، وخبره ما بعده على ما تقدم ، والفاعل المحذوف هو « الله » تعالى ، يدل عليه قراءة أُبَيّ المتقدمة . وفي القائم مقامه أربعة أوجه :

أحدها : أنه ضمير العذاب ، والضمير في « عنه » يعود على « من » فقط . والظرف فيه حينئذٍ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب بـ « يُصْرَفْ » .

الثاني : أنه منصوب بالعذاب أي : الذي قام ضميره مقام الفاعل ، قاله أبو البقاء ، ويلزم منه إعمال المصدر مضمراً ، وقد يقال : يغتفر ذلك في الظروف .

الثالث : قال أبو البقاء : إنه حال من الضمير . « قُلْتُ : يعني : الضمير الذي قام مقام الفاعل ، وجاز وقوع الحال ظرف زمان لأنها عن معنى ، لا عن جثة .

الثاني : من الأوجه الأربعة : أن القائم مقام الفاعل ضمير « من » والضمير في « عنه » يعود على العذاب ، والظرف منصوب إما بـ « يُصْرَفْ » وإما على الحال من هاء عنه .

والثالث من أوجه العامل في « يومئذٍ » متعذر هنا ، وهو واضح . والتقدير : أي شخص يصرف هو عن العذاب .

الثالث : أن القائم مقام الفاعل « يومئذٍ » إمّا على حذف مضاف ، أي : مَنْ يُصْرَفْ عنه فَزَعُ يومئذٍ ، أو هَوْلُ يومئذٍ ، وإما على قيام الظرف دون مضاف . كقولك : سير يوم الجمعة . وإنما بنى « يومئذٍ » على الفتح ، لإضافته إلى غير متمكن ، ولو قرىء بالرفع لكان جائزاً في الكلام . وقد قرىء : ﴿ ومِنْ خِزْى يَوْمَئِذٍ ﴾ [1] فتحاً وجراً بالاعتبارين ، وهما اعتباران متغايران . فإن قيل : يلزم على عدم تقدير حذف المضاف إقامة الظرف غير التام مقام الفاعل ، وقد نصوا على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يخبر به ، ولا يقوم مقام فاعل لو قلت : « ضرب قبل » لم يجز ، والظرف هنا في حكم المقطوع عن الإضافة ، فلا يجوز قيامه مقام الفاعل إلّا على حذف مضاف . فالجواب : أن هذا في قوة الظرف المضاف ، إذ التنوين عوض عنه وهذا ينتهض على رأي الجمهور ، وأما الأخفش فلا ، لأن التنوين عنده تنوين

---

(١) سورة هود ، آية (٦٦) .

صرف ، والكسر كسر إعراب ، وقد أوضحت ذلك إيضاحاً شافياً في غير هذا[١] الموضوع .

الرابع : أن القائم مقامه « عنه » والضمير في « عنه » يعود على « مَنْ » . و « يومئذٍ » منصوب على الظرف ، والعامل فيه : « يُصْرَفْ » . ولا يجوز الوجهان الأخيران ، أعني : نصبه على الحال ، لأن الضمير للجثة ، والزمان لا يقع حالاً عنها ، كما لا يقع خبراً ، وأعني : كونه معمولاً للعذاب إذ ليس هو قائماً مقام الفاعل . والثاني ـ من وجهي « من » ـ أنها في محل نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده ، وهذا إذا جعلنا « عنه » في محل نصب ، بأن نجعل القائم مقام الفاعل إمّا ضمير العذاب ، وإمّا « يومئذٍ » والتقدير : مَنْ يُكْرِم اللهُ ، أو مَنْ يُنْجِ اللهُ يُصْرَفُ عنه العَذَابُ ، أو هَوْلُ يومئذٍ ، ونظيره : زيداً مُرَّ به مرور حسن أقمت المصدر فبقي « عنه » منصوب المحل ، والتقدير : جاوزت زيداً مر به مرور حسن . وأما إذا جعل « عنه » قائماً مقام الفاعل تعين رفعه بالابتداء . وأعلم أنه متى قلت : منصوب على الاشتغال ، فإنما يُقَدَّرُ الفعل بعد مَنْ لأن لها صدر الكلام ، ولذلك لم أظهره إلا مؤخراً ، ولهذه العلة منع بعضهم الاشتغال فيما له صدر الكلام ، كالاستفهام والشرط . والتنوين في « يومئذٍ » عوض عن جملة محذوفة تضمنها الكلام السابق ، التقدير : يوم إذ يكون الجزاء . وإنّما قُلْتُ كذلك لأنه لم يتقدم في الكلام جملة مصرح بها يكون التنوين عوضاً منها ، وقد تقدم خلاف الأخفش . وهذه الجملة الشرطية يجوز فيها وجهان : الاستئناف ، والوصف لـ « عَذَابَ يَوْم » فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على « عَذَابَ يَوْمٍ » . إمّا من « يصرف » ، وإما مِنْ « عَنْهُ » جاز أن تكون صفة ، وهو الظاهر . وأن تكون مستأنفة ، حيث لم نجعل فيها ضميراً يعود عليه ، وقد عرفت كيفية ذلك تعين أن تكون مستأنفة ، ولا يجوز أن تكون صفة لخلوها من الضمير . وقد تكلم الناس في ترجيح إحدى هاتين القراءتين على الأخرى ، وذلك على عادتهم ، فقال أبو علي الفارسي : قراءة « يَصْرِفْ » ـ يعني : المبني للفاعل ـ أحسن لمناسبة قوله : « رَحِمَهُ » . يعني أن كلاًّ منهما مبني للفاعل ، ولم يقل : فقد رُحِمَ ، واختارها أبو حاتم ، وأبو عُبَيْدٍ ، ورَجَّحَ بَعْضُهم قراءة المبني للمفعول بإجماعهم على قراءة قوله : « لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ، يعني في كونه أتى بصيغة اسم المفعول المسند إلى ضمير العذاب المذكور أولاً . ورجحها محمد بن جرير بأنها أقل إضماراً . ومكي ـ رحمه الله ـ تلعثم في كلامه في ترجيحه لقراءة الأخوين ، وأتى بأمثلة فاسدة في كتاب الهداية ، قاله ابن عطية . وقد قدمت[٢] أول الكتاب عن العلماء ثعلب ، وغيره ، أن ذلك ـ أعني : ترجيح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى ، بحيث يضعف الأخرى لا يجوز . والجملة من قوله : « فَقَدْ رَحِمَهُ » في محل جزم على جواب الشرط ، والفاء واجبة . قوله : ﴿ وذَلِكَ الفَوْزُ ﴾ مبتدأ وخبر ، جيء بهذه الجملة مقررة لما تقدم من مضمون الجملة قبلها والإشارة بـ « بذلك » إلى المصدر المفهوم من قوله : « يُصْرَفْ » ، أي : ذلك الصرف . و « المُبِينُ » يحتمل أن يكون متعدياً ، فيكون المفعول محذوفاً ، أي : المبين غَيْرَه ، وأن يكون قاصراً بمعنى : يبين ، وقد تقدم أن أبان يكون قاصراً بمعنى ظهر ، ومتعدياً بمعنى أظهر .

﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿ بِضُرٍّ ﴾ .

---

(١) انظر سورة هود ، آية (٦٦) .

(٢) سورة الفاتحة ، آية (٤) .

الباء هنا للتعدية ، وكذا في « بِخَيْرٍ » ، والمعنى : وإن يمسسك الله الضر ، أي : يجعلك ماساً له ، وإذا مسست الضُرَّ فقد مَسَّكَ ، إلا أن التعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة جداً ، ومنه قولهم : صككت أحد الحجرين بالآخر . وقال الشيخ(١) : ومنها قوله : ﴿ولَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾(٢) . وقال الواحدي : إنْ قيل : إنّ المسّ من صفة الأجسام ، فكيف قال : « وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ » ؟ فالجواب : أن الباء هنا للتعدية ، والباء والألف يتعاقبان في التعدية ، والمعنى : إنْ أمسك اللهُ ضُرّاً ، أي جعله ماسَّكَ ، فالفعل للضُرِّ ، وإنْ كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى ، كقولك : ذهب زيد بعمرو كان الذهاب فعلاً لـ « عمرو » ، غير أن زيداً هو المسبب له ، والحامل عليه كذلك ههنا المسّ للضُرِّ ، والله تعالى جعله ماسّاً . قوله : ﴿ فَلَا كَاشِفَ لَهُ . . . ﴾ « لَهُ » خبر « لَا » ، وثَمَّ محذوفٌ تقديره : فلا كاشفَ لَهُ عَنْكَ ، وهذا المحذوف ليس متعلقاً بـ « كاشف » إذ كان يلزم تنوينه وإعرابه ، بل يتعلق بمحذوف ، أي أعني : عنه . و « إلّا هو » فيه وجهان :

أحدهما : أنه بدل من محل « لا كاشف » ، فإنّ محله الرفع على الابتداء .

والثاني : أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر . ولا يجوز أن يرتفع باسم الفاعل ، وهو : « كاشف » ، لأنه يصير مطولاً ، ومتى كان مطولاً أعرب نصباً . وكذلك لا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في « كاشف » للعلة المتقدمة ، إذ البدل يحل محل المبدل منه . فإنْ قيل : المقابل للخير هو الشر ، فكيف عدل عن لفظ الشر ؟ فالجواب : أنه أراد تغليب الرحمة على ضدها ، فأتى في جانب الشر بأخص منه ، وهو الضر ، وفي جانب الرحمة بالعام الذي هو الخير تغليباً لهذا الجانب » . قال ابن عطية : ناب الضر هنا مناب الشر ، وإنْ كان الشر أعم منه ، فقابل الخير ، وهذا من الفصاحة عدول عن قانون التكلف والصنعة ، فإنّ باب التكلف ترصيع الكلام : أن يكون الشيء مقترناً بالذي يختص به بنوع من أنواع الاختصاص موافقة أو مضاهاة ، فمن ذلك : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ، وأنّكَ لا تَظْمَأ فيها ولا تَضْحَى ﴾(٣) فجاء بالجوع مع العرى ، وبابه أن يكون مع الظمأ ومنه قول امرىء القيس :

كأنّي لم أَرْكَبْ جَوَادَ لِلَذَّةٍ ... وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كاعِباً ذاتَ خَلْخَالِ(٤)

١٨٨٤ - ولم أَسْبَأ السزِّقَّ الرَّوِيَّ ولم أَقُلْ ... لِخَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إجْفَالِ

ولم يوضح ابن عطية ذلك ، وإيضاحه في آية طه اشتراك الجوع والعرى في شيء خاص ، وهو الخلو ، فالجوع خلو وفراغ في الباطن ، والعرى : خلو وفراغ في الظاهر ، واشتراك الظمأ والضحاء في الاحتراق ، فالظمأ احتراق في الباطن ، ولذلك تقول : بَرّدَ الماءُ حرارةَ كبدي ، وأُوارَ(٥) عطشي والضحاء : احتراق الظاهر . وأما البيتان فالجامع بين الركوب للذة ، وهو الصيد ، وتبطن الكاعب اشتراكهما في لذة الاستعلاء والقهر ، والاقتناص ، والظفر بمثل هذا المركوب ، ألا ترى إلى تسميتهم هن المرأةِ رَكَبا ، بفتح الراء والكاف ، وهو فَعَل بمعنى مَفْعُول كقوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٨٧) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٥١) .
(٣) سورة طه ، الآيتان (١١٨ ، ١١٩) .
(٤) انظر ديوانه (٣٥) ، العمدة (١/ ٢٥٩) ، الوساطة (١٩٥) ، حاشية الشيخ يس (١/ ٢٢٠) ، والبيت الأول في التصريح (١/ ١١٢) ، التهذيب « نبط » .

والمغني يقول : ذهب عني الشباب وتغيرت بي الحالي ، كأني لم أستلذ بالكواعب ذوات الحلى وركوب الخيل للصيد وكأني لم أشتر الزق المملوء خمراً ، ولم أعطف في إثر من انهزم من أصحابي على العدو وأكر عليهم .
(٥) أي شدة العطش اللسان « أور » .

١٨٨٥ - إنَّ لَهَا لَرَكَباً إرْزَبَّا كَأَنَّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا[١]

وأما البيت الثاني فالجامع بين سباء الخمر ، والرجوع بعد النهزيمة : اشتراكهما في البذل ، فشرب الخمر بذل المال ، والرجوع بعد الانهزام بذل الروح . وقدم تبارك وتعالى مس الضر على مس الخير لمناسبة اتصال مس الضر بما قبله من الترهيب المدلول عليه بقوله : ﴿ **إِنِّي أَخَافُ** ﴾ . وجاء جواب الشرط الأول بالحصر إشارة إلى استقلاله بكشف الضر دون غيره ، وجاء الثاني بقوله : ﴿ **فَهُوَ عَلَى كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ** ﴾ إشارة إلى قدرته الباهرة ، فيندرج فيها المس بخير وغيره ، على أنه لو قيل : إنّ جواب الثاني محذوف لكان وجهاً ، أي : وإن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فلا رَادَّ لفضله ، للتصريح بمثله في موضع آخر .

قوله : ﴿ . . . **فَوْقَ** . . . ﴾ .

فيه أوجه :

أظهرها : أنه منصوب باسم الفاعل قبله ، والفوقية هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة .

والثاني : أنه مرفوع على أنه خبر ثانٍ ، أخبر عنه بشيئين ، أحدهما : أنه قاهر . والثاني : أنه فوق عباده بالغلبة والشهر .

الثالث : أنه بدل من « القاهر » .

الرابع : أنه منصوب على الحال من الضمير في « القاهر » ، كأنه قيل : وهو القاهر مستعلياً ، أو غالباً ، ذكره المهدوي ، وأبو البقاء .

الخامس : أنها زائدة ، والتقدير : وهو القاهر عباده ، ومثله : ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ ﴾[٢] وهذا مردود ، لأن الأسماء لا تزاد .

قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾

قوله : ﴿ . . . **أَيُّ شيء أَكْبَرُ** . . . ﴾ .

مبتدأ وخبر . وقد عرفت مما مَر أن «أيّاً» بعضُ ما تضاف إليه ، فإذا كانت استفهامية اقتضى الظاهر أن يكون مسمى باسم ما أضيفت إليه . قال أبو البقاء : « وهذا يوجب أن يسمى الله تعالى شيئاً ، فعلى هذا يكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك الشيء هو الله تعالى ، ويجوز أن يكون الجلالة مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الله أكبر

---

(١) البيت لرجل من بني طهية انظر البيت في الكتاب (٣/٣٢٦) ، المقتضب (٤/٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٨) ، اللسان « حبب » « رزب » ويروى هذا الشاهد :
إن لها مركناً . . . . .
وعليها لا شاهد في البيت والمعنى : أن لهذه المرأة لفرجاً ضخماً كأنه جبهة ذلك الرجل المسمى بذرى حباً .

(٢) سورة الأنفال ، آية (١٢) .

شهادة . و « شَهِيدٌ » على هذين القولين خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شهيد بيني وبينكم ، والجملة من قوله : « قُلِ اللهُ » على الوجهين المتقدمين جواب لـ « أي » من حيث اللفظ والمعنى . ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ ، و « شَهِيدٌ » خبرها ، والجملة على هذا جواب لـ « أي » من حيث المعنى ، أي : أنها دالة على الجواب وليست به .

قوله : ﴿شَهَادَةً . . .﴾[١] نصب على التمييز ، وهذا هو الذي لا يعرف النحاة غيره . وقال ابن عطية : « ويصح على المفعول ، بأن يحمل « أَكْبَرُ » على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل » . وهذا ساقط جداً ، إذ قد نَصَّ النحويون على أن معنى شبهها باسم الفاعل في كونها تؤنث وتثنى وتجمع ، وأفعل من لا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع ، فلم يشبه اسم الفاعل ، حتى أن الشيخ[٢] نسب هذا الخباط إلى الناسخ دون أبي محمد .

قوله : ﴿ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ ﴾ متعلِّق بـ « شَهِيدٌ » وكان الأصل : قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بيننا ، فكررت بين توكيداً ، وهو نظير قوله :

١٨٨٦ ـ فَأَيِّي مَا وأَيُّكَ كَانَ شَرّاً فَقِيدَ إلى المُقَامَةِ لا يَرَاهَا[٣]

وقوله :

١٨٨٧ ـ يا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ أَرْسِلْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[٤]

وقوله :

١٨٨٨ ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ[٥]

والجامع بينهما أنه لما أضاف إلى الياء وحدها احتاج إلى تكرير ذلك المضاف . وجَوَّزَ أبو البقاء أن يكون « بيني » متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ « شَهِيدٌ » . فيكون في محل رفع ، والظاهر خلافه .

قوله : « وأوحِيَ . . . » الجمهور على بنائه للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . و « القرآنُ » رفع به . وقرأ أبو نهيك ، والجحدري ، وعكرمة ، وابن السَّمَيْفَعَ و « أَوْحَى » ببنائه للفاعل ، و « القرآنَ » نصباً على المفعول به ، و « لأُنْذِرَكُمْ » متعلق بـ « أُوحِيَ » . قيل : وثَمَّ معطوفٌ حُذِفَ لدلالة الكلام عليه ، أي : لأُنْذِرَكُمْ به ، وأُبَشِّرَكم به ، كقوله : ﴿ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾[٦] وتقدم منه جملة صالحة . وقيل : لا حاجة إليه ، لأن المقام مقام تخويف . قوله : « ومَنْ بَلَغَ » فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه في محل نصب عطفاً على المنصوب في : « لأُنْذِرَكُمْ » ، وتكون « مَنْ » موصولة ، والعائد عليها من صلتها محذوف ، أي : ولأنذر الذي بلغه القرآن .

والثاني : أن في « بَلَغَ » ضميراً مرفوعاً يعود على « مَنْ » ويكون المفعول محذوفاً ، وهو منصوب المحل أيضاً

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٩١) .
(٣) البيت للعباس بن مرداس من أبيات قالها الخفاف بن ندبة انظر الكتاب (٢/٤٠٢) ، المقرب (١/٢١٢) ، الخزانة (٤/٣٦٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٣١) ، مجاز القرآن (٢/٨١) ، اللسان « قوم » .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) سورة النحل ، آية (٨١) .

نسقاً على مفعول : « لأُنْذِرَكُمْ » ، والتقدير : ولأنذر الذي بلغ الحلم ، فالعائد هنا مستتر في الفعل .

والثالث : أن « مَنْ » مرفوعة المحل نسقاً على الضمير المرفوع في « لأُنْذِرَكُمْ » ، وجاز ذلك ، لأن الفصل بالمفعول والجار والمجرور أغنى من تأكيده ، والتقدير : لأنذركم به ولينذركم الذي بلغه القرآن . قوله : ﴿ أَئِنَّكُمْ ﴾ الجمهور على القراءة بهمزتين ، أولاهما للاستفهام ، وهو استفهام تقريع وتوبيخ . وقد تقدم الكلام في قراءة مثل هذه ، قال الشيخ[1] : « وبتسهيل الثانية ، وبإدخال ألف بين الهمزة الأولى ، والهمزة المسهلة ، روى هذه الأخيرة الأَصْمَعِي عن أبي عمرو ونافع انتهى » . بل المروى عن أبي عمرو المَدُّ بين الهمزتين ، ولم يختلف عن قالون في ذلك . وقرىء بهمزة واحدة وهي محتملة للاستفهام ، وإنما حذفت لفهم المعنى ، ودلالة القراءة الشهيرة عليها . وتحتمل الخبر المحض . ثم هذه الجملة الاستفهامية يحتمل أن تكون منصوبة المحل ، لكونها في حَيِّز القول ، وهو الظاهر كأنه أمر أن يقول : أَيُّ شيءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ، وأن يقول : أئنكم لَتَشْهَدُونَ ، ويحتمل ألا تكون داخلة في حَيِّزه ، فلا محل لها حينئذٍ . و « أُخْرَى » صفة لـ « آلهةً » ، لأن ما لا يعقل يعامل جمعه معاملة الواحدة المؤنثة ، كقوله : ﴿ مآرِبُ أُخْرَى ﴾[2] ، و ﴿ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ . قوله : ﴿ إِنَّما هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ يجوز في « ما » هذه وجهان :

أظهرهما : أنها كافة لـ « أن » عن عملها ، و « هُوَ » مبتدأ ، و « إِلَهٌ » خبره ، و « وَاحِدٌ » صفته .

والثاني : أنها موصولة بمعنى الذي ، و « هُوَ » مبتدأ ، و « إِلَهٌ » خبره وهذه الجملة صلة وعائد ، والموصول في محل نصب إسماً لـ « إنَّ » ، و « واحد » خبرها ، والتقدير : إنَّ الذي هو إله واحدٌ ، ذكره أبو البقاء . وهو ضعيف ، ويدل على صحة الوجه الأول تعيّنه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّما اللهُ إِلَهٌ واحدٌ ﴾[3] ، إذ لا يجوز فيه أن تكون موصولة ، لخلو الجملة من ضمير الموصول ، وقال أبو البقاء ـ في هذا الوجه ـ : « وهو أليق بما قبله » . ولا أدري ما وجه ذلك .

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ . . . ﴾ .

الموصول مبتدأ ، و « يَعْرِفُونَه » خبره ، والضمير المنصوب يجوز عوده على الرسول ، أو على القرآن لتقدمه في قوله : ﴿ وأُوحِيَ إليَّ هذا القرآن ﴾ ، أو على التوحيد ، لدلالة قوله : ﴿ إِنَّما هُوَ إِلَهٌ واحِدٌ ﴾ ، أو على كتابهم ، أو على جميع ذلك ، وأفرد الضمير باعتبار المعنى ، كأنه قيل : يَعْرِفُون ما ذكرنا وقصصنا . وقد تقدم إعراب هذه الجملة في البقرة[4] .

قوله : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ في محله أربعة أوجه :

---

(١) البحر (٤/٩٢) .
(٢) سورة طه ، آية (١٢) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٧١) .
(٤) آية رقم (١٤٦) .

أظهرها : أنه مبتدأ ، وخبره الجملة من قوله : ﴿ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، ودخلت الفاء لما عرفت من شبه الموصول بالشرط .

الثاني : أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب ، قاله الزجاج .

الثالث : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين خَسِرُوا .

الرابع : أنه منصوب على الذم . وهذان الوجهان مفرعان على النعت ، لأنهما مقطوعان عنه . وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يكون « فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ » من باب عطف جملة إسمية على مثلها ، ويجوز أن يكون عطفاً على « خَسِرُوا » ، وفيه نظر من حيث إنّه يؤدي إلى ترتب عدم الإيمان على خسرانهم . والظاهر أن الخسران هو المترتب على عدم الإيمان ، وعلى الوجه الأول يكون « الّذِينَ خَسِرُوا » أعم من أهل الكتاب الجاحدين والمشركين ، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب ، والتقدير : الذين خسروا أنفسهم منهم ، أي : من أهل الكتاب واستشكل على كونه نعتاً الاستشهاد بهم على كفار قريش وغيرهم من العرب ، يعني : كيف يستشهد بهم ، ويذمون في آية واحدة؟ فقيل[1] : إنَّ هذا سِيقَ للذم لا للاستشهاد . وقيل : بل سِيقَ للاستشهاد ، وإنْ كان في بعض الكلام ذم لهم ، لأن ذلك بوجهين واعتبارين . قال ابن عطية : « يصح ذلك لاختلاف ما استشهد بهم فيه ، وما ذموا فيه ، وأن الذم والاستشهاد ليسا من جهة واحدة » .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ . . . ﴾ .

فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منصوب بفعل مضمر بعده ، وهو على ظرفيته ، أي : وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم كان كَيْتَ وكَيْتَ ، وحذف ليكون أبلغ في التخويف .

والثاني : أنه معطوف على ظرف محذوف ، ذلك الظرف معمول لقوله : ﴿لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[2] ، والتقدير : إنَّه لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ اليَوْمَ في الدُّنْيَا ، وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم ، قاله محمد بن جرير .

الثالث : أنه منصوب بقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا ﴾[3] وفيه بُعْدٌ ، لبعده عن عامله بكثرة الفواصل .

الرابع : أنه مفعول به بـ « اذكر » مقدراً .

الخامس : أنه مفعول به أيضاً ، وناصبه احذروا ، أو اتقوا يَوْمَ نَحْشُرُهُم ، كقوله : ﴿ واخْشَوْا يَوْماً ﴾[4] ، وهو كالذي قبله فلا يُعَدُّ خامساً . وقرأ الجمهور : « نَحْشُرُهُم » بنون العظمة ، وكذا : « ثُمَّ نَقُولُ » . وقرأ حميد ويعقوب بياء الغيبة فيهما ، وهو الله تعالى . والجمهور على ضم الشين من « نَحْشُرُهُم » ، وأبو هريرة بكسرها وهما لغتان في المضارع . والضمير المنصوب في « نَحْشُرُهُم » يعود على المفترين الكذب[5] . وقيل : على الناس كُلِّهِم ، فيندرج هؤلاء فيهم ، والتوبيخ مختص بهم . وقيل : يعود على المشركين وأصنامهم ، ويدل عليه قوله : ﴿ احْشُرُوا الذِينَ

---

(١) انظر البحر (٤/٩٣) .
(٢) آية رقم (٢١) .
(٣) سورة الأنعام ، آية (٢٤) .
(٤) سورة لقمان ، آية (٣٣) .
(٥) في قوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا ﴾ الآية .

ظَلَمُوا وأَزْوَاجَهُمْ وما كانُوا يَعْبُدُون ﴾[١] . و « جميعاً » حال من مفعول « نَحْشُرُهُمْ » ، ويجوز أن يكون توكيداً عند من أثبته من النحويين كأجمعين ، وعطف هنا بـ « ثُمَّ » للتراخي الحاصل بين الحشر والقول . ومفعولاً « تَزْعُمُونَ » محذوفان للعلم بهما ، أي : تزعمونهم شركاء ، أو تزعمون أنهم شفعاؤكم . وقوله : ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ ﴾ إن جعلنا الضمير في « نَحْشُرُهُمْ » عائداً على المفترين الكذب كان ذلك من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ، إذ الأصل : ثم نقول لهم ، وإنما أظهر تنبيهاً على قبح الشرك .

قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ .

قرأ حمزة والكسائي « يكن » بالياء من تحت ، فِتْنَتَهُمْ » نصباً . وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم « تكن » بالتاء من فوق ، « فِتْنَتُهُمْ » رفعاً . والباقون بالتاء من فوق أيضاً ، « فِتْنَتَهُمْ » نصباً . فأما قراءة الأخوين فهي أفصح هذه القراءات ، لإجرائها على القواعد من غير تأويل ، وستعرفه في القراءتين الأخيرتين ، وإعرافها ظاهر ، وذلك أن « فِتْنَتُهُمْ » خبر مقدم ، و « أَنْ قَالُوا » بتأويل اسم مؤخر ، والتقدير : ثم لم تكن فِتْنَتُهُمْ إلاّ قولُهم ، وإنّما كانت أفصح لأنه إذا اجتمع إسمان أحدهما أعرف ، فالأحسن : جعله إسماً محدثاً عنه ، والآخر خبراً حديثاً عنه ، و « أَنْ قَالُوا » يشبه المضمرَ ، والمضمرُ أعرفُ المعارف[٢] ، وهذه القراءة جعل الأعرف فيها إسماً لـ « كان » وغير الأعرف خبرها ، ولم يؤنث الفعل ، لإسناده إلى مذكر . وأما قراءة ابن كثير ومن معه فـ « فِتْنَتَهُمْ » اسمها ، ولذلك أنثَ الفعل لإسناده إلى مؤنث ، و « أَنْ قَالُوا » خبرها ، وفيه أنك جعلت غير الأعرف إسماً ، والأعرف خبراً ، فليست في قوة الأولى . وأما قراءة الباقين فـ « فِتْنَتُهُمْ » خبر مقدم ، و « إلاّ أَنْ قَالُوا » اسم مؤخر . وهذه القراءة وإن كان فيها جعل الأعرف اسماً ، كالقراءة الأولى ، إلاّ أنَّ فيها لِحَاقَ علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ، ولكنه بتأويل ، فقيل : لأن قوله : « إلاّ أَنْ قَالُوا » في قوة : مقالتهم . وقيل : لأنه هو الفتنة في المعنى ، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنث اكتسب تأنيثاً ، فعومل معاملته . وجعل أبو علي منه : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٣] لما كانت هي الحسنات في المعنى عومل معاملة المؤنث ، فسقطت التاء من عدده . ومثل الآية قوله :

١٨٨٩ ـ أَلَمْ يَكُ غَدْراً ما فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ ... وَقَدْ خَابَ مَنْ كانَتْ سَرِيرَتَهُ الغَدْرُ[٤]

فـ كانت مسند إلى الغدر ، وهو مذكر ، لكن لما أخبر عنه بمؤنث أنث فعله . ومثله قول لبيد :

١٨٩٠ ـ فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وكانَتْ عَادَةً ... مِنْهُ ـ إذَا هِيَ غَرَّدَتْ ـ إقْدَامُهَا[٥]

---

(١) سورة الصافات ، آية (٢٢) .

(٢) المعارف وإن إشتركت في أصل التعريف فهي تتفاوت في ذلك فبعضها . أعرف فكلما كان الاسم أخص كان أعرف واختلفوا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف فقال قوم : أعرف المعارف المضمر ثم الاسم العلم ثم المبهم ثم ما فيه الألف واللام وذهب آخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي .
هذا بخلاف اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف إجماعاً انظر ابن يعيش (٥/٨٧) ، الهمع (١/٥٥) .

(٣) سورة الأنعام آية (١٦٠) .

(٤) البيت لأعشى تغلب انظر ابن الشجري (١/٢٢٩) ، روح المعاني (٧/١٢٣) .

(٥) انظر البيت في ديوانه (١٧٠) ، الخصائص (٢/٤١٥) ، الإنصاف (٢/٧٧٢) ، شرح القصائد للتبريزي (١٧٥) ، شرح القصائد لابن النحاس (٧/١٤) ، البحر (٧/٤١) ، شرح المعلقات السبع للزوزني ١٠٥ .
عَرَّدَتْ : تركت الطريق وعدلت عنه .
المعز : مضى الحمار وقدم الأتان ، وكان ذلك من عاداته .

قال أبو علي : فأنث الإقدام لما كان العادةَ في المعنى . قال : وقد جاء في الكلام : « ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ » ، فأنث ضمير « ما » حيث كان الحاجة في المعنى ، ولذلك نصبت حاجتك . « وقال الزمخشري ، « وإنّما أنث » أَنْ قَالُوا » لوقوع الخبر مؤنثاً ، كقولهم : « مَنْ كانتْ أُمَّكَ » .

قال الشيخ[١] : « وكلام الزمخشري ملفق من كلام أبي علي . وأما : « مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ » فإنه حمل اسم كان على معنى « مَنْ » ، فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً ، ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، وليس الحمل على المعنى لمراعاة الخبر ، ألا ترى أنه يجيء حيث لا خبر ، كقوله : ﴿ ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ ﴾[٢] :

١٨٩١ - ..... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٣]

قُلْتُ : ليت شعري ، ولأي معنى خص الزمخشري بهذا الاعتراض ، فإنّه وارد على أبي عليٍّ أيضاً إذ القائل أن يقول : التأنيث في : « جاءت » للحمل على معنى « ما » فإنّ لها هي أيضاً لفظاً ومعنى مثل « مَنْ » ، على أنه يقال : للتأنيث علتان ، فذكر إحداهما . ورجح أَبُو عُبَيْدٍ قراءة الأخوين بقراءة أُبَيٍّ وابن مسعود : « وما كان فِتْنَتُهُمْ إلاّ أَنْ قَالُوا » فلم تلحق الفعل علامة تأنيث . ورجّحها غَيْرُه بإجماعهم على نصب « حجتهم » من قوله تعالى : ﴿ ما كانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أَنْ قَالُوا ﴾[٤] . وقُرِىء شاذاً « ثُمَّ لَمْ يكُنْ فِتْنَتُهُم إلاّ أَنْ قَالُوا : بتذكير « يكن » ورفع « فتنتهم » ، ووجه شذوذها سقوط علامة التأنيث ، والفاعل مؤنث لفظاً ، وإن كان غير حقيقي ، وجعل غير الأعرف إسماً ، والأعرف خبراً ، فهي عكس القراءة الأولى من الطرفين . و « أَنْ قَالُوا » مما يجب تأخيره لحصره ، سواء أجعل إسماً أم خبراً .

قوله : ﴿ رَبِّنا ﴾ قرأ الأخوان : « رَبَّنا » نصباً ، والباقون جراً . ونصبه إمّا على النداء وإمّا على المدح ، قاله ابن عطية ، وإمّا على إضمار أعني ، قاله أبو البقاء ، والتقدير : يا ربَّنا . وعلى كل تقدير فالجملة معترضة بين القسم وجوابه ، وهو قوله : « ما كُنَّا مُشْرِكِينَ » . وخفضه من ثلاثة أوجه : النعت ، والبدل ، وعطف البيان . وقرأ عكرمة وسلام بن مسكين : « واللهُ ربُّنا » برفعهما على المبتدأ والخبر . قال ابن عطية : وهذا على تقديم وتأخير ، كأنهم قالوا : « واللهِ ما كُنَّا مُشْركينَ ، واللهُ ربُّنا . « قُلْتُ يعني أن ثَمَّ قسماً مضمراً .

انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾

قوله : ﴿ كَيْفَ كَذَبُوا ﴾ .

« كَيْفَ » منصوب على حد نصبها في قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ ﴾[٥] ، وقد تقدم بيانُه ، و « كَيْفَ » وما بعدها في محل نصب بـ « انظر » لأنها معلّقة لها عن العمل . وكَذَبُوا وإن كان معناه مستقبلاً ، لأنه في يوم القيامة ، فهو لتحقق

---

(١) انظر البحر (٤/ ٩٥) .
(٢) سورة يونس ، آية (٤٢) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الجاثية ، آية (٢٥) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٨) .

أبرزه في صورة الماضي . وقوله : « وضَلَّ » يجوز أن يكون نسقاً على « كَذَبُوا » فيكون داخلاً في حَيِّزِ النظر ، ويجوز أن يكون استئناف إخبار ، فلا يندرج في حَيِّزِ المنظور إليه .

قوله : « ما كانُوا » يجوز في « ما » أن تكون مصدرية ، أي : وضَلَّ عنهم افتراؤهم ، وهو قول ابن عطية . ويجوز أن تكون موصولة إسمية ، أي : وضَلَّ عنهم الذي كانوا يفترونه ، فعلى الأول لا يحتاج إلى ضمير عائد على « ما » عند الجمهور ، وعلى الثاني لا بدّ من ضمير عند الجميع .

قوله : ﴿ ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ ﴾ .

راعى لفظ « مَنْ » فأفرد ، ولو راعى المعنى لجمع ، كقوله في موضع آخر : ﴿ ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ ﴾[1] .

وقوله : ﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ . إلى آخره حمل على معناها . قوله : « وَجَعَلْنَا » « جَعَلَ هُنَا يحتمل أن تكون للتصيير ، فتتعدى لاثنين ، أولهما : « أَكِنَّةً » .

والثاني : الجار قبله ، فيتعلق بمحذوف ، أي : صيرنا الأكنة مستقرة على قلوبهم . ويحتمل أن تكون بمعنى خَلَقَ ، فتتعدى لواحد ، ويكون الجار قبله حالاً ، فيتعلق بمحذوف ، لأنه لو تأخر لوقع صفة لـ « أَكِنّة » . ويحتمل أن تكون بمعنى أَلْقى ، فتتعلق « عَلَى » بها ، كقولك : ألقيت على زيد كذا ، وقوله : ﴿ وأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي ﴾[2] . وهذه الجملة تحتمل وجهين :

أظهرهما : أنها مستأنفة ، سيقت للأخبار بما تضمنه من الختم على قلوبهم وسمعهم . ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال ، والتقدير : ومنهم من يستمع في حال كونه مجعولاً على قلبه كِنَانٌ ، وفي أذنه وَقْرٌ . فعلى الأول يكون قد عطف جملة فعلية على إسمية ، وعلى الثاني : تكون الواو للحال ، وقد مضمرة عند من يقدرها قبل الماضي الواقع حالاً . و « الأَكِنَّة » جمع كِنَانٍ ، وهو الوعاء الجامع ، قال :

١٨٩٢ - إذَا مـا انْتَضَـوْهـا في الـوَغَى مِنْ أَكِنَّـةٍ حَسِبْتَ بُـروق الغَيْثِ يـأتي غيـومُهـا[3]

وقال بعضهم : الكِنُّ بالكسر : ما يحفظ فيه الشيء ، وبالفتح : المصدر ، يقال : مَنَنْتُهُ كَنّاً ، أي جعلته في كِنٍّ ، وجمع على أَكْـانٍ ، قـال تعـالى : ﴿وَجَعَـلَ لَكُم من الجِبَـال أَكْنَـانـاً﴾[4] والكِنَـان : الغِـطَاء السـاتـر ، والفعـل من هـذه المادة يستعمل ثلاثياً ورباعياً ، يقـال : كَنَنْتُ الشيء ، وأَكْنَنْتُهُ كَنّـاً وإكنانـاً ، إلاّ أن الراغب فـرق بين فَعَل وأَفْعَـل فقـال . وخص كَنَنْتُ بمـا يَسْتُـر مِن بيت ، أوثـوب ، أوغيـر ذلـك من الأجسـام ، قـال تعـالى : ﴿كـأَنَّهُنَّ بِيضٌ مَكْنُـونٌ﴾[5] ، وأَكْنَنْتُ بما يُسْتَرُ في النفس ، قال تعالى : ﴿ أَوْ أَكْنَنْتُمْ في أَنْفُسِكُمْ ﴾[6] . « قلت : ويشهد لما قال : قوله تعالى : ﴿إِنَّـهُ لَقُرآن كَـرِيمٌ في كِتَابٍ مَكْنُـونٍ﴾[7] ، وقـولـه تعـالى : ﴿مـا تُكِنُّ صُـدُورُهُمْ﴾[8] . و«كِنَـان» يجمـع على أَكِنّـة في القلة

---

(١) سورة يونس ، آية (٤٢) .
(٢) سورة طه ، آية (٣٩) .
(٣) البيت ذكره أبو حيان في البحر (٤/٩٧) ، وفيه (هاجت) بدل (يأتي) .
(٤) سورة النحل ، آية (٨١) .
(٥) سورة الصافات ، آية (٤٩) .
(٦) سورة البقرة ، آية (٢٣٥) .
(٧) سورة الواقعة ، الآيات (٧٧ - ٤٨) .
(٨) سورة النمل ، آية (٧٤) .

والكثرة لتضعيفه ، وذلك أن فَعَالاً وفِعَالاً بفتح الفاء ، أوكسرها ، يجمع في القلة على : أَفْعِلَةِ كـأَحْمِرَة ، وأَقْذِلَة[١] ، وفي الكثرة على فُعُل كـ « حُمُر » وقُذُل ، إلّا أن يكون مضاعَفاً ، كـ : بَتَات[٢] ، وكِنَان ، أو معتل اللام كـ : خِبَاء[٣] وقِباء[٤] فيلتزم جمعه على أَفْعِلَة ، ولا يجوز على « فُعُل » ، إلّا في قليل من الكلام ، كقولهم : عُنُن ، وحُجُج في جمع : عِنَان[٥] وحِجَاج[٦] قوله : « أَنْ يَفْقَهُوهُ » في محل نصب على المفعول من أجله ، وفيه تأويلان سَبقا .

أحدهما : كراهة أن يفقهوه ، وهو رأي البصريين .

والثاني : حذف « لا » ، أي : إلّا يفقهوه ، وهو رأي الكوفيين . قوله : « وَقْراً » عطف على « أَكِنَّةً » ، فينتصب انتصابه ، أي : وجعلنا في آذانهم وَقْراً . « وفي آذَانِهِمْ » كقوله : « عَلَى قُلُوبِهِمْ » . وقد تقدم أن « جعل » يحتمل معاني ثلاثة ، فيكون هذا الجار مبنياً عليها من كونه مفعولاً ثانياً قدم ، أو متعلقاً بها نفسها ، أو حالاً . والجمهور على فتح الواو من « وقراً » . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف بكسرها . والفرق بين الوَقْر والوِقْر : أن المفتوح هو : الثِّقَلُ في الأذن ، يقال منه : وَقَرَتْ أذنه ، بفتح القاف وكسرها ، والمضارع تَقِرُ ، وتَوْقَرُ ، بحسب الفعلين كـ : تَعِدُ وتَوْجَل . وحكى أبو زيد : أذنٌ مَوْقُورة . وهو جار على القياس ، ويكون فيه دليل على أن وَقَرَ الثلاثي يكون متعدياً ، وسمع : أذن مَوقَرَة ، والفعل على هذا : أوقرت رباعياً كـ : أكرم . والوقر ـ بالكسر ـ الحِمْل للحمار والبغل ونحوهما ، كالوِسْق[٧] للبعير ، قال تعالى : ﴿ فَالْحَامِلَاتِ وِقْراً ﴾[٨] ، فعلى هذا : قراءة الجمهور واضحة ، أي : وجعلنا في آذانهم ثِقَلاً ، أي : صمماً . وأما قراءة طلحة فكأنه جعل آذانهم وُقِرَتْ من الصمم ، كما تُوقَرُ الدابة بالحِمْل . والحاصل أن المادة تدل على الثِّقَلِ والرَّزَانَةِ ، ومنه الوَقَارُ للتؤدة والسكينة . وقوله تعالى : ﴿ وفي آذانهم وَقْراً ﴾ فيه الفصل بين حرف العطف ، وما عطفه : بالجار ، مع كون العاطف على حرف واحد ، وهي مسألة خلاف ، تقدم تحقيقها في قوله : ﴿ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إلى أَهْلِهَا ﴾[٩] . والظاهر أن هذه الآية ونَظَائِرَها مثل قولهِ : ﴿ آتِنَا في الدُّنيَا حَسَنَة وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[١٠] ، ليس مما فصل فيه بين العاطف ومعطوفه ، وقد حققت جميع ذلك في الموضع المشار إليه .

قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ ﴾ قد تقدم الكلام في حَتَّى الداخلة على إذا في أول النساء[١١] . وقال أبو البقاء ـ هنا ـ : « إذا » في موضع نصب بجوابها ، وهو « يَقُولُ » ، وليس لـ « حتَّى » هنا عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية ، كما

---

(١) أَقْذِلة : جمع قَذَال وهن جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا . قال ابن الأعرابي : والقذال ما دون القَمَحْدُوة إلى قُصَاص الشعر . اللسان : قذل ٣٥٦١ .

(٢) البَتَاتُ : متاعُ البيت ، وهو أيضاً : الزاد والجهاز اللسان : بتت ٢٠٥ .

(٣) قال ابن منظور : الخباء من الأبنية ، واحد الأخبية ، وهو ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شَعَر ، وهو على عمودين أو ثلاثة ، فما كان فوق ذلك فهو بيت ، وقال ابن الأعرابي : الخباء من شعر أو صوف وهو دون المظلة . اللسان : خبا ١٠٩٨ .

(٤) القَبَاء : من الثياب الذي يلبس ، مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه اللسان قبا ٣٥٢٣ .

(٥) العنان ـ بالكسر : اللجام ، وبالفتح السحاب أي هوكهما وزناً ومعنى وراجع : اللسان : عنن .

(٦) الحجاج ـ بفتح الحاء وكسرها ـ : العظم النابت عليه الحاجب ، والحِجاج : العظم المستدير حول العين اللسان : حجج ٧٨٠ .

(٧) الوسق : بفتح الواو وكسرها ـ : مِكْيَلَةٌ معلومة ، وقيل : هو حمل بعير ، وهو ستون صاعاً بصاع النبي ـ ﷺ ـ ، وهو خمسة أرطال وثلث ، فالوسق على هذا الحساب مائة وستون قناً . اللسان . وسق ٤٨٣٦ .

(٨) سورة الذاريات ، آية (٢) .

(٩) سورة النساء ، آية (٥٨) .

(١٠) سورة البقرة ، آية (٢٠١) .

(١١) انظر آية رقم (٦) .

لا تعمل في الجمل » . وقال الحَوْفي : « حَتَّى غاية ، و « يُجَادِلُونَكَ » حال ، و « يَقُولُ » جواب « إذا » ، وهو العامل في « إذا » . « وقال الزمخشري : « هي « حَتَّى » التي تقع بعدها الجمل ، والجملة قوله : « إذا جَاؤُكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ » ، و « يُجَادِلُونَكَ » في موضع الحال ، ويجوز أن تكون الجارة ، ويكون « إذا جاءُوك » في محل الجر ، بمعنى : حتى وقت مجيئهم ، و « يُجادِلُونَكَ » حال ، وقوله : « يَقُولُ الّذِينَ كَفَرُوا » تفسير له ، والمعنى : أنه بلغ تكذيبهم الآيات إلى أنهم يُجَادِلُونَكَ ، فينا كرونك ، وفسر مجادلتهم بأنهم يقولون : إنْ هذا إلاّ أَسَاطِيرُ الأولينَ » . قال الشيخ[1] :«وقد وفق الحَوْفيّ وأبو البقاء ،وغَيْرُهما ، للصواب في ذلك ، ثم ذكر عبارة أبي البقاء والحَوْفي . وقال أيضاً : « و « حَتَّى » إذا وقع بعدها « إذا » يحتمل أن تكون بمعنى الفاء ، ويحتمل أن تكون بمعنى إلى أن ، فيكون التقدير : فإذا جاءُوك يُجَادِلُونَك يَقُول ، أو يكون التقدير : وجعلنا على قلوبهم أَكِنَّةً ، وكذا إلى أن قالوا : «إنْ هذا إلاّ أساطير الأولين » . وقد تقدم أن « يُجَادِلُونَكَ » حال من فاعل « جاءُوك » ، و « يقول » إما جواب « إذا » ، وإما مفسِّرة للمجيء كما تقدم تقريره . و « أَسَاطِير » فيه أقوال :

أحدها : أنه جمع لواحد مقدر ، واختلف في ذلك المقدر ، فقيل : أُسْطُورة ، وقيل : أُسْطُور ، وقيل : إسْطَارَة ، وقيل : أُسْطِير . وقال بعضهم : بل لفظ بهذه المفردات .

والثاني : أنه جمع جمع ، فـ « أساطير » جمع « أسطار » ، وأسطار جمع سَطَر ، وأمّا سَطْر بسكونها ، فجمعه في القلة على أَسْطُر ، وفي الكثرة على سُطُور ، كـ «فَلْس » ، و « أَفْلُس » ، و « فُلُوس » .

والثالث : أنه جمع جمع الجمع ، فـ « أساطير » جمع أَسْطَار ، وأَسْطَار جمع أَسْطُر ، وأَسْطُر جمع سَطر ، وهذا مرويّ عن الزجاج . وهذا ليس بشيء ، فإن أسطار ليس جمع أسْطُر ، بل هما مثالاً جمع قلة .

الرابع : أنه اسم جمع ، قال ابن عطية : « وقيل : هو اسم جمع ، لا واحد له من لفظه » . وهذا ليس بشيء ، لأن النحويين قد نَصُّوا على أنه إذا كان على صيغة تخص المجموع ، لم يسموه اسم جمع[2] ، بل يقولون : هو جمع كـ : عَبَادِيد[3] وشَمَاطِينا[4] . وظاهر كلام الراغب أنَّ « أساطير » جمع سَطَر ، بفتح الطاء ، فإنّه قال : « وجمع سَطَرُ ـ يعني بالفتح ـ أَسْطَارُ وأساطير» . وقال المبرد . هي جمع أُسْطُورَة نحو : أُرْجُوحَة وأراجيح ، وأُحْدُوثَه وأحاديث . ومعنى الأحاديث الباطلة والترهات ، مما لا حقيقة له .

وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ .

في الضميرين ـ أعني « هم » و « هاء » عنه ـ أوجه :

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٩٩) .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٩ البحر (٤/ ٨٥) .

(٣) قال ابن منظور عن الفراء :
العباديد والشماطيط لا يفرد له واحد ، وقال غيره : ولا يُتكلم بهما في الإقبال ، إنما يُتكلم بهما في التفرق والذهاب ، قال الأصمعي : يقال صاروا عباديد وعبابيد أي متفرقين ، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عباديد .

(٤) والشماطيط : القطع المتفرقة ، يقال : جاءت الخيل شماطيط ، أي متفرقة أرسالا وذهب القوم شماطيط وشماليل : إذا تفرقوا . اللسان : شمط ٢٣٢٧ .

أحدها : أن المرفوع يعود على الكفار ، والمجرور يعود على « القرآن » ، وهو أيضاً الذي عاد عليه الضمير من « يفقهوه » ، والمشار إليه بقولهم : « إنْ هذا » .

والثاني : أن « هم » يعود على من تقدم ذكرهم من الكفار ، وفي « عنه » يعود على « الرسول » ، وعلى هذا ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، فإنَّ قوله ﴿ جاءُوك يُجادِلُونَكَ ﴾ خطاب للرسول فخرج من هذا الخطاب إلى الغيبة . وقيل : يعود المرفوع على أبي طالب وأتباعه . وفي قوله : « يَنْهَوْنَ عَنْهُ ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ » تجنيس التصريف ، وهو عبارة عن انفراد كل كلمة عن الأخرى بحرف . فـ « يَنْهَوْنَ » انفردت بالهاء ، و « يَنْأَوْنَ » بالهمزة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ ﴾[١] ، ﴿ بما كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ . . . وبما كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[٢] ، وقوله عليه السّلام : « الخَيْلُ مَعْقُودٌ في نَوَاصِيهَا الخَيْرُ »[٣] . وبعضهم يسميه تجنيس التحريف ، وهو الفرق بين كلمتين بحرف . وأنشدوا :

١٨٩٣ ـ إن لـم أَشُنَّ عَـلَى ابْـنِ هِـنْـدٍ غَـارةً ... لِـنَـهَـابِ مـالٍ أو ذَهَـابِ نُـفُـوسِ[٤]

وذكر غيره أن تجنيس التحريف ، هو : أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين ، وجعل منه « اللُّهَى تَفْتَحُ اللَّهَى » ، وقد تقدم تحقيق ذلك . وقرأ الحسن : « وَيَنْونَ » بإلقاء حركة الهمزة على النون ، وحذفها ، وهو تخفيف قياسي . والنَّأْيُ : البُعْدُ ، قال :

١٨٩٤ ـ إذا غَـيَّـرَ النَّـأْيُ الـمُحِبِّـيـنَ لَـمْ يَـكَـدْ ... رَسِيسُ الهَـوَى مِنْ حُبِّ مَـيَّـةَ يَبْـرحِ[٥]

وقال الآخر :

١٨٩٥ ـ أَلاَ حَـبَّـذَا هِـنْـدٌ وأَرْضٌ بِـهَـا هِـنْـدُ ... وهِنْـدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَـا النَّـأْيُ والبُعْـدِ[٦]

عطف الشيء على نفسه للمغايرة اللفظية ، يقال : نَأَى زيد ، يَنْأَى نائياً ، ويتعدى بالهمزة ، فيقال : أنأيْتُه ، ولا يعدى بالتضعيف وكذا كل ما كان عينه همزة . ونقل الواحدي أنه يقال : نَأَيْتُه ، بمعنى : نَأَيْتُ عنه ، وأنشد المبرد :

١٨٩٦ ـ أَعَـاذِلُ إنْ يُـصْـبِـحْ صَـدَايَ بِـقَـفْـرَةٍ ... بَـعِـيـداً نَـآنِـي زَائِـرِي وَقَـرِيـبِـي[٧]

أي : نأى عنِّي . وحكى الليث : نأيتُ الشيء ، أي : أَبْعَدْتُه ، وأنشد :

١٨٩٧ ـ إذَا مَـا الْـتَـقَـيْـنَـا سَـالَ مِـنْ عَـبَـرَاتِـنَـا ... شَـآبِيبُ يُـنْـأَى سَيْلُهَـا بِـالأَصـابِـعِ[٨]

فبناه للمفعول ، أي : ينحي ، ويبعد . والحاصل أن هذه المادة تدل على البعد ، ومنه : انتأى أي : افتعل النأي ، والمَنْأَى : الموضع البعيد قال النابغة :

---

(١) سورة الكهف ، آية (١٠٤) .
(٢) سورة غافر ، آية (٧٥) .
(٣) أخرجه البخاري ٢/ ٣٤ ، ومسلم كتاب الزكاة باب (٦) .
(٤) تقدم .
(٥) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٢/١١٩٢) ، ابن يعيش (٧/١٢٤) . الأشموني (١/٢٦٨) ، الخزانة (٦/٣٠٩) ، دلائل الإعجاز (١٨٢) ، لسان العرب (رسس) .

الرسيس : الشيء الذي لزم من بقية هوى أو سقم في البدن . مية : اسم امرأة .
(٦) تقدم .
(٧) البيت للنمر بن تولب انظر الكامل (١/٣٧٣) ، اللسان (نأى) روح المعاني (٧/١٢٧) .
(٨) انظر البيت في التهذيب (١٥/٥٤٢) (نأى) اللسان (نأى) .

١٨٩٨ - فـإنَّكَ كَـالْمَـوْتِ الّـذِي هُـوَ مُـدْرِكي وَإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتَـأى عَنْـكَ وَاسِـعُ(١)

وتناءى : تباعد ، ومنه : النُّؤى للحفيرة التي حول الخِبَاء ، ليبعد عنه الماء وقرىء ﴿ ونَاءَ بِجَـانِبِهِ ﴾(٢) وهـو مقلوب من : نأى ، ويدل على ذلك أن الأصل هو المصدر ، وهو : النأي بتقديم الهمزة على حرف العلة .

قوله : ﴿ وإنْ يُهْلِكُونَ ﴾ إنْ : نافية كالتي في قوله : ﴿ إنْ هَذَا ﴾ . و : ﴿ أَنْفُسَهُمْ ﴾ مفعول ، وهو استثناء مفرغ ، ومفعول « يَشْعُرُونَ » محذوف إمّا اقتصاراً وإمّا اختصاراً ، أي : وما يَشْعُرُونَ أنَّهم يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ .

وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾

قوله : ﴿ ولَوْ تَرَى ﴾ .

جوابها محذوف لفهم المعنى ، التقدير : لرأيت شيئاً عظيماً ، وهو لا فظيعاً وحذف الجواب كثير في التنزيل ، وفي النظم كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾(٣) ، وقول الآخر :

١٨٩٩ - وَجَـدِّكَ لَـوْ شَـيءٌ أَتَـانَـا رَسُـولُـهُ سِوَاكَ ، ولكِنْ لم نَجِدْ لَكَ مَـدْفَعَـا(٤)

وقوله :

٣٤ - فَـلَو أنَّهَـا نَـفْسٌ تَـمُـوتُ جَـمِـيـعَـةً وَلَـكِـنَّهـا نَـفْسٌ تَـسَـاقَطُ أَنْـفُـسَـا(٥)

وقول الآخر :

١٩٠٠ - كَـذَبَ الـعَـوَاذِلُ لَـوْ رَأَيْـنَ مُـنَـاخَـنَـا بِـحَـزِيـزِ رَامَـةَ ، والـمَـطِيُّ سَـوَامِ(٦)

وحذف الجواب أبلغ ، قالوا : لأن السامع تذهب نفسه كل مذهب ، فلو صرح له بالجواب وطن نفسه عليه ، فلم يحسن منه كثيراً ، ولذلك قال كُثَيِّر :

١٩٠١ - فَـقُـلْتُ لَـهَـا يـا عَـزُّ كـلُّ مُـلِمَّـةٍ إذَا وُطِّـنَتْ يَـوْمـاً لَـهَـا النَّـفْسُ ذَلَّـتِ(٧)

و « ترى » يجوز أن تكون بصرية ، ومفعولها محذوف ، أي : ولو ترى حـالهم ، ويجوز أن تكـون القلبية ،

---

(١) انظر ديوانه (٨١) ، العمدة لابن رشيق (١٧٨/٢) ، معاهد التنصيص (٣٣٠/١) ، الكامل (٣٣/٣) ، المصون (٦٧) ، اللسان (نأى) المنتأى اسم موضع من انتأى عنه أي بعد . هذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر النعمان ملك الحيرة .

(٢) سورة الإسراء ، آية (٨٣) .

(٣) سورة الرعد ، آية (٣١) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت لامرىء القيس انظر ديـوانه ، (١٠٧) شرح الحماسة (٧٩٢/٢) ، ابـن يعـيش (٨/٩) ، العـمـدة لابن رشـيق (٢٥١/١) ، اللسان (جمع) .
الشاهد : حذف جواب « لو » لعلم السامع به .

والتقدير : لكان ذلك أخف على ، إلا إذا قدرت « لـو » للتمني فلا تحتاج حينئذٍ لجواب .

(٦) البيت لجرير . انظر ديوانه ص ٤١٧ من قصيدة يجيب فيها الفرزدق ، وهي من بحر الكامل .
الحزيز : المكان الغليظ وهو اسم لعدة أماكن في بلاد العرب
الشاهد فيه كسابقه حذف جواب « لو » .

(٧) انـظر الديـوان (٩٧) ، معجم الشعراء (٢٤٣) ، الكـامـل (٣٢٤/١) ، الإنصاف (٤٦٢/٢) ، التهذيب (٢٨/١٤) ، (وطن) اللسان (وطن) .
الملمة : يقال ألم بفلان أمر أي نزل به .
ذلت : خضعت .

والمعنى : ولو صرفت فكرك الصحيح ، لأن تتدبر حالهم لازددت يقيناً . وفي « لو » هذه وجهان :

أظهرهما : أنها الامتناعية ، فينصرف المضارع بعدها للمضي ، فـ « إذ » باقية على أصلها من دلالتها على الزمن الماضي ، وهذا وإن كان لم يقع بعد لأنه سيأتي يوم القيامة ، إلاّ أنه أبرز في صورة الماضي لتحقق الوعد .

والثاني : أنها بمعنى « إنْ » الشرطية ، و « إذ » هنا تكون بمعنى « إذا » ، والذي حمل هذا القائل على ذلك كونه لم يقع بعد ، وقد تقدم تأويله . وقرأ الجمهور : « وُقِفُوا » مبنياً للمفعول من « وَقَفَ » ثلاثياً . و « على » يحتمل أن تكون على بابها ، وهو الظاهر ، أي : حُبِسُوا عليها . وقيل : يجوز أن تكون بمعنى في وليس بذاك . وقرأ ابن السَّمَيْفَع ، وزيد بن علي : « وَقَفُوا » مبنياً للفاعل . و « وقف » يتعدى ولا يتعدى . وفرقت العرب بينهما بالمصدر ، فمصدر اللازم على فُعُول ، ومصدر المتعدي على فَعْل ، ولا يقال : أوقفت . قال أبو عمر بن العلاء : لم أسمع شيئاً في كلام العرب : أوقفت فلاناً إلاّ أني لو رأيت رجلاً واقفاً فقلت له : ما أوقفك ههنا لكان عندي حسناً » . وإنما قال كذلك لأن تعدي الفعل بالهمزة مقيس ، نحو : ضَحِكَ زيدٌ ، وأضحكتُه أنا . ولكن سمع غيره في « وقف » المتعدي : أوقفته قال الراغب : « ومنه ـ يعني من لفظ : وقفت القوم ـ أستعير « وقفت الدابَّة » ، إذا سبّلتَها ـ فجعل الوقف حقيقة في منع المشي ، وفي التسبيل مجازاً على سبيل الاستعارة ، وذلك أن الشيء المسبل كأنه ممنوع من الحركة ـ والوقف لفظ مشترك بين ما تقدم ، وبين سوار من عاج ، ومنه : حمار موقف بأرساغِهِ مثل الوقف من البياض » ، وقوله : ﴿ **يا ليتنا** ﴾ قد تقدم الكلام في « يا » المباشرة للحرف والفعل . وقرأ . « ولا نُكَذِّبُ ونَكُونُ » ـ برفعهما ـ نافع وأبو عمرو ، وابن كثير والكسائي . وبنصبهما حمزة وحفص عن عاصم . وبرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر وأبو بكر . ونقل الشيخ[1] عن ابن عامر : أنه نصب الفعلين ، ثم قال[2] ـ بعد كلام طويل ـ : قال ابن عطية : « وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر : « ولا نُكَذِّبُ » بالرفع ، « ونَكُونَ » بالنصب . فأما قراءة الرفع فيهما ، ففيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما ، وهو « نُرَدُّ » ، ويكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء : الرد إلى دار الدنيا ، وعدم تكذيبهم بآيات رَبِّهم ، وكونهم من المؤمنين .

والثاني : أن الواو واو الحال ، والمضارع خبر مبتدأ مضمر ، والجملة الإسمية في محل نصب على الحال من مرفوع « نُرَدُّ » ، والتقدير : يا ليتنا نُرَدُّ غَيْرَ مكذبين ، وكائنين من المؤمنين ، فيكون تمنى الرَّدِّ مقيداً بهاتين الحالين ، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمني . وقد استشكل الناس هذين الوجهين بأن التمني إنشاء ، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب ، وإنما يدخلان في الإخبار ، وهذا قد دخله الكذب ، لقوله تعالى : ﴿ **وإنَّهُمْ لكاذِبُونَ** ﴾[3] . وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه :

أحدها : ذكره الزمخشري ، قال : هذا تمن تضمن معنى العِدَةِ ، فجاز أن يدخله التكذيب ، كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالاً ، فَأُحْسِنَ إليك ، وأكافئك على صنيعك ، فهذا متمنٍّ في معنى الواعد ، فلو رزق مالاً ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كَذَبَ ، وصح أن يقال له : كاذِبٌ ، كأنه قال : « إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك » .

---

(١) انظر البحر (٤/١٠١) .

(٢) أي صاحب البحر في المرجع السابق (٤/١٠٢) .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٢٨) .

والثاني : أن قوله تعالى : ﴿ وإنَّهُمْ لكاذِبُونَ ﴾ ليس متعلِّقاً بالتمني بل هو محض إخبار من الله تعالى بأن دَيْدَنَهُمُ الكذب ، وهِجِّيراهم[1] ذلك ، فلم يدخل الكذب في التمني . وهذان الجوابان واضحان ، وثانيهما أوضح .

والثالث : أنا لا نسلم أن التمني لا يدخله الصدق ولا الكذب بل يدخلانه ، وعزى ذلك إلى عيسى بن عمر ، واحتج على ذلك بقول الشاعر :

١٩٠٢ - مُنًى إنْ تَكُنْ حقّاً تكُنْ أَحْسَنَ المُنَى وإلّا فَقَدْ عِشْنَا بِها زَمَناً رَغْدَا[2]

قال : وإذا جاز أن توصف المنى بكونها حقاً جازت أن توصف بكونها باطلاً وكذا » . وهذا الجواب ساقط جداً ، فإنّ الذي وصف بالحق إنما هو المنى ، والمنى : جمع منية ، والمنية توصف بالصدق والكذب مجازاً ، لأنها كأنها تَعِدُ النفس بوقوعها ، فيقال لِمَا وقع منها صادق ، ولِمَا لم يقع منها كاذب ، فالصدق والكذب إنما دخلا في المنية لا في التمني .

والثالث : من الأوجه المتقدمة أن قوله : « ولا نُكَذِّبُ ونَكُونُ » خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة استئنافية لا تعلق لها بما قبلها ، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حَيِّزها ، فليست داخلة في التمني أصلاً ، وإنما أَخْبَرَ الله تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم ، وأنهم يكونون من المؤمنين . فتكون هذه الجملة وما عطف عليها في محل نصب للقول ، كأن التقدير : فقالوا : يا ليتنا نُرَدُّ ، وقَالُوا : نَحْنُ لا نُكَذِّبُ ، ونَكُونُ من المؤمنين ، واختار سيبويه هذا الوجه ، وشبهه بقولهم : دَعْنِي ولا أَعُودُ ، أي : وأنا لا أَعُودُ تركتني أو لم تتركني ، أي : لا أَعُودُ على كلِّ حال ، كذلك معنى الآية أخبروا أنهم لا يُكَذِّبُونَ بآياتِ رَبِّهم ، وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال ، ردوا أو لم يردوا . وهذا الوجه وإن كان الناس قد ذكروه ورجّحُوه ، واختاره سيبويه كما مَرَّ ، فإنّ بعضهم استشكل عليه إشكالاً ، وهو أن الكذب لا يقع في الآخرة ، فكيف وصفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم : « ولا نكذِّبُ ونَكُونُ » . وقد أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن قوله : « وإنَّهُم لكاذِبُونَ » استئناف لذمهم بالكذب ، وأن ذلك شأنهم كما تقدم ذلك آنفاً .

والثاني : أنهم صمموا في تلك الحال على أنهم لو ردوا لما عادوا إلى الكفر ، لما شاهدوا من الأهوال والعقوبات ، فأخبر الله تعالى أن قولهم في تلك الحال : « ولا نكذِّبُ » وإن كان عن اعتقاد وتصميم يتغير على تقدير الردِّ ، ووقوع العَوْد ، فيصير قولهم : « ولا نكذِّبُ » كذباً ، كما يقول اللِّص عند ألم العقوبة : لا أَعُودُ ، ويعتقد ذلك ، ويصمم عليه ، فإذا خلص ، وعاد كان كاذباً . وقد أجاب مكي أيضاً بجوابين :

أحدهما : قريب مما تقدم .

والثاني : لغيره ، فقال : أي لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل ، وإنكارهم البعث للحال التي كانوا عليها في الدنيا . وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوع التكذيب في الآخرة ، لأنهم ادعوا أنهم لو ردوا لم يُكَذِّبوا بآياتِ اللهِ ، فَعَلِمَ

---

(١) قال في اللسان : وما زال ذلك هِجِّيراه وإجْرِيَّاه . وإهْجِيرَاه وإهْجِيرَاءَه ـ بالمد والقصر ـ وهِجِّيرَه وأهْجُورتَه ودأبه وديدنه ، أي : دأبه وشأنه وعادته . وقال الأزهري : هِجِّيرَى الرجل : كلامه وأدبه وشأنه .

اللسان : هجر ٤٦١٩ .

(٢) البيت لرجل من بني الحارث انظر شرح الحماسة (١٤١٣/٣) ، روح المعاني (١٣٠/٧) الرغد: السعة في العيش .

الله ما لا يكون لو كان كيف كان يكون ، وأنهم لو ردوا لم يؤمنوا ولَكَذَّبُوا بآياتِ الله ، فَأَكْذَبَهُمُ اللهُ في دعواهم . وأما نصبهما فبإضمار « أنْ » بعد الواو التي بمعنى «مع» كقولك : ليت لي مالاً وأُنفِقَ منه فالفعل منصوب بإضمار « أَنْ » ، و « أَنْ » مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر ، والواو حرف عطف فتستدعي معطوفاً عليه وليس قبلها في الآية إلا فعل ، فكيف يعطف اسم على فعل ؟ فلا جرم أنا نقدر مصدراً متوهماً يعطف هذا المصدر المنسبك من « أَنْ » وما بعدها عليه ، والتقدير : يا ليتنا لنا رَدٌّ ، وانتفاءُ تكذيبٍ بآياتِ رَبِّنا ، وكَوْنٌ من المؤمنين ، أي : ليتنا لنا رَدٌّ ، مع هذين الشيئين ، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنين أيضاً ، فهذه الثلاثة الأشياء ، أعني : الردَّ ، وعدمَ التكذيب ، والكَوْنَ من المؤمنين متمناه بقيد الاجتماع ، لا أن كلَّ واحدٍ متمنى وَحْدَه ، لأنه كما قدمت لك : هذه الواو شرط إضمار « أَنْ » بعدها أن تصلح مع في مكانها ، فالنصب يعين أحد محتملاتها في قولك : لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللبن وشبهه . والإشكال المتقدم ، وهو إدخال التكذيب على التمني وارد هنا ،وقد تقدم جواب ذلك، إلّا أن بعضه يتعذر ههنا ، وهو كون « لا نكذِّبُ ونَكُونُ » مستأنفين سيقاً لمجرد الإخبار ، فبقي إمّا لكون التمني دخله معنى الوَعْدِ ، وإمّا أن قوله تعالى : ﴿وإنَّهُم لكاذِبُون﴾[1] ليس راجعاً إلى تمنيهم ، وإمّا لأن التمني يدخله التكذيب ، وقد تقدم فساده . وقال ابن الأنباري : «أكذبهم في معنى التمني ، لأن تمنيهم راجع إلى معنى : نَحْنُ لا نُكَذِّبُ إذا رددنا ، فغلب عزّ وجلّ تأويل الكلام فأكذبهم ، ولم يستعمل لفظ التمني » . وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدم معناه بأوضح من هذا . قال الشيخ[2] : «وكثيراً ما يوجد في كتب النحو : أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني ، كما قال الزمخشري : [3] وقرىء « ولا نكذِّبَ ونكونَ » بالنصب ، بإضمار « أَنْ » على جواب التمني ، ومعناه : إنْ رددنا لم نُكَذِّبْ ونَكُنْ مِنَ المُؤْمِنينَ » . قال : وليس[4] كما ذكره فإنّ نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب ، لأن الواو لا تقع جواب الشرط ، فلا ينعقد مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب ، وإنما هي واو مع تعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها ، وهي واو العطف ، يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة ، وهي المعية ويميزها من الفاء تقدير « مع » موضعها ، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعل منصوب مَيَّزَها تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها . وشبهة من قال : إنّها جواب ، أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء ، فيوهم أنها جواب . وقال سيبويه[5] والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، والواو والفاء معناهما مختلفان ، ألا ترى :

١٩٠٣ - لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ..... [6]

لو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى ، أراد : لا تجمع بين النهي والإتيان . وتقول : لا تأكلِ السمَكَ ، وتشربَ اللبن لو أدخلت الفاء فسد المعنى » . قال الشيخ[7] : ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها ، بأنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما تضمنه من معنى الشرط ، إلّا في النفي ، فإنَّ ذلك لا يجوز . « قُلْتُ : قد سَبَقَ الزمخشريَّ إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة ، قال أبو إسحاق : نصب على الجواب بالواو في التمني ، كما تقول : «ليتك تصير إلينا ونُكْرِمَكَ» ،المعنى : ليت مصيرَكَ يقع ، وإكرامَنا ، ويكون المعنى : لَيْتَ ردَّنا وَقَعَ وألّا نكذبَ » . وأما كون الواو ليست بمعنى الفاء فصحيح ، على ذلك جمهور النحاة ، إلّا أني رأيت أبا بكر بن

---

(١) الآية (٢٨) من السورة نفسها .
(٢) انظر البحر (٤/١٠١) .
(٣) تقدمت .
(٤) انظر البحر (٤/١٠١ - ١٠٢) .
(٥) الكتاب (٣/٤١ - ٤٢) .
(٦) تقدم .
(٧) انظر البحر (٤/١٠٢) .

الأنباري خرج النصب على وجهين :

أحدهما : أن الواو بمعنى الفاء . قال أبو بكر : في نصب « نُكَذِّبَ » وجهان :

أحدهما : أن الواو مبدلة من الفاء ، والتقدير : يا ليتنا نُرَدُّ فلا نُكَذِّبَ ونَكُونَ ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لي كرةً فأكونَ من المُحْسِنِينَ ﴾[1] توكيد هذا قراءة ابن مسعود وابن أبي إسحاق : « يا ليتنا نُرَدُّ فلا نكذِّبَ » . بالفاء منصوباً .

والوجه الآخر : النصب على الظرف ، ومعناه الحال ، أي : يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذبينَ » . وأما قراءة ابن عامر برفع الأول ، ونصب الثاني فظاهرة مما تقدم ، لأن الأول يرتفع على حد ما تقدم من التأويلات ، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه ، إلاّ أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله : « نُرَدُّ » ، أي : تمنوا الرَّدَّ مع كونهم من المؤمنين . وهذا ظاهر إذا جعلنا « ولا نكذِّبُ » معطوفاً على « نُرَدُّ » أو حالاً منه . وأما إذا جعلنا « ولا نكذِّبُ » مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً ، ولكن على سبيل الاعتراض ، ويحتمل أن يكون من تمام « ولا نكذِّبُ » أي : لا يكون منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين ، ويكون قوله : « ولا نكذِّبُ حينئذٍ على حاله ، أعني من احتماله العطف على « نُرَدُّ » ، أو الحالية ، أو الاستئناف ، ولا يخفى حينئذٍ دخول كونهم من المؤمنين في التمني ، وخروجه منه بما قررته لك . وقرىء[2] شاذاً عكس قراءة ابن عامر ، أي : بنصب « نُكَذِّبَ » ، ورفع « نكون » ، وتخريجها على ما تقدم ، إلا أنها يضعف فيها جعل « ونَكُونُ من المؤمنين » حالاً ، لكونه مضارعاً مثبتاً إلاّ بتأويل بعيد ، كقوله :

١٩٠٤ - ..... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالِكَا[3]

أي : وأنا أَرْهَنُهُم ، وقولهم : قمت وأصك عينه[4] ، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءة أبَيٍّ : « ونَحْنُ نَكُونُ من المؤمنين » .

﴿ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾

قوله : ﴿ بَلْ بَدَا ﴾ .

بل هنا لانتقال من قصة إلى أخرى ، وليست للإبطال ، وعبارة بعضهم توهم أن فيها إبطالاً لكلام الكفرة ، فإنّه قال : « بَلْ » رد لما تمنوه ، أي : ليس الأمر على ما قالوه ، لأنهم لم يقولوا ذلك رغبة في الإيمان ، بل قالوه«إشفاقاًمن العذاب ، وطمعاً في الرحمة » . قال الشيخ : «ولا أدري ما هذا الكلام » . قُلْتُ : ولا أدري ما وجه عدم الدراية منه ، وهو كلام صحيح في نفسه ، فإنهم لما قالوا : يا ليتنا ، كأنهم قالوا تمنينا ، ولكن هذا التمني ليس بصحيح ، لأنهم إنما

---

(١) سورة الزمر ، آية (٥٨) .
(٢) انظر البحر (١٠٢/٤) .
(٣) تقدم .
(٤) الصَّكُّ : الضرب الشديد بالشيء العريض ، وقيل : هو الضرب عامة بأي شيء كان . اللسان : صكك ٢٤٧٤ .

قالوه تَقِيَّةً ، فقد يتمنى الإنسان شيئاً بلسانه وقلبه فارغ منه . وقال الزجاج : « بل » هنا استدراك ، وإيجاب نفي ، كقولهم : ما قام زيد بل عمرو .

قال الشيخ[١] : ولا أدري ما النفي الذي سَبَقَ حَتَّى توجبه «بَلْ» . « قُلْتُ : الظاهر أن النفي الذي أراده الزجاج هو الذي في قوله : « ولا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا » إذا جعلناه مستأنفاً على تقدير : « ونحن لا نُكَذِّبُ » ، والمعنى : بل أنتم مكذبون . وفاعل « بَدَا » قوله : « ما كانوا » ، و « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية ، وهو الظاهر ، أي : ظهر لهم الذي كانوا يخفونه ، والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ، أي : ظهر لهم إخفاؤهم ، أي : عاقبته ، أو أطلق المصدر على اسم المفعول ، وهو بعيد . والظاهر أن الضميرين أعني المجرور والمرفوع في قوله : « بَدَا لَهُمْ ما كانُوا يُخْفُونَ » عائِدَانِ على شيء واحد ، وهم الكفار ، أو اليهود والنصارى خاصة . وقيل : المجرور للأتباع ، والمرفوع للرؤساء ، أي : بَلْ بَدَا للأتباع ما كان الوجهاء المتبوعون يخفونه .

قوله : ﴿ **ولَوْ رُدُّوا** ﴾ « قرأ الجمهور بضم الراء خالصاً ، وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب ، وإبراهيم « رِدُّوا » بكسرها خالصاً ، وقد عرفت أن الفعل الثلاثي المضاعف العين واللام يجوز في فائه إذا بني للمفعول ثلاثة الأوجه المذكورة في فاء الثلاثي المعتل العين ، إذا بُنِيَ للمفعول ، نحو : قيل وبيع ، وقد تقدم ذلك . وقال :

١٩٠٥ - ومَا حِلَّ من جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنَا ولا قَائِلُ المعروفِ فِينَا يُعَنَّفُ

بكسر الحاء . وقوله :﴿ **وإنَّهُمْ لكاذِبُونَ** ﴾[٢] تقدم الكلام على هذه الجملة ،هل هي مستأنفة أو راجعة إلى قوله : « يا ليتنا » .

قوله : ﴿ **وقَالُوا** ﴾ .

هل هذه الجملة معطوفة على جواب « لو » والتقدير : ولو رُدُّوا لعادوا ولقالوا ، أو هي مستأنفة ليست داخلة في حَيِّز « لو » ، أو هي معطوفة على قوله : « وإنَّهُمْ لكاذِبُونَ » ثلاثة أوجه ، ذكر الزمخشري الوجهين الأول والأخير ، فإنّه قال . « وقالوا » عطف على « لَعَادُوا » أي : لو رُدُّوا لكفروا ، ولقالوا : إن هي إلا حياتنا الدنيا ، كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة ، ويجوز أن يعطف على قوله : « وإنَّهُم لكاذِبُونَ » على معنى : وإنَّهم لقوم كاذبون في كل شيء . « والوجه الأول منقول عن ابن زيد ، إلّا أن ابن عطية رده ، فقال : وتوقيف الله لهم في الآية بعدها على البعث ، والإشارة إليه في قوله :﴿ أَلَيْسَ هذا بالحق ﴾[٣] يرد على هذا التأويل ». وقد يجاب[٤] عن هذا باختلاف الحالين ، فإنّ إقرارهم بالبعث حقيقة إنما هو في الآخرة ، وإنكارهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عودهم إلى الدنيا ، فاعترافهم به في الدار الآخرة غير منافٍ لإنكارهم إياه في الدنيا . قوله : ﴿ **إنْ هِيَ إلّا حَيَاتُنَا** ﴾ « إنْ » نافية ، و « هي » مبتدأ ، و « حَيَاتُنَا » خبرها ، ولم يكتفوا بمجرد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورة في نفي وإثبات ، و « هي » ضمير مبهم يفسره خبره ، أي : لا يعلم ما يراد به إلّا بذكر خبره ، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة ، وقد قدمت ذلك عند قوله : ﴿ فَسَوَاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ ﴾[٥] ، وكون هذا مما يفسره ما بعده لفظاً ورتبة فيه نظر ، إذ لقائل أن يقول :

---

(١) انظر البحر (٤/١٠٣) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة الأنعام ، آية (٣٠) .
(٤) انظر البحر (٤/١٠٤) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٢٩) .

« هِيَ » تعود على شيء دل عليه سياق الكلام ، كأنهم قالوا : إن العادة المستمرة أو إن حالتنا وما عهدناه إلاّ حياتنا الدنيا . واستند هذا القائل إلى قول الزمخشري[1] : هذا ضمير لا يعلم ما يراد به إلاّ بذكر ما بعده ، ومثل الزمخشري بقول العرب :

١٩٠٦ ـ هِـيَ النَّـفْسُ تَـحْـمِـلُ مـا حُـمِّـلَتْ

وهي العرب تقول ما شاءت . وليس فيما قاله الزمخشري دليل له ، لأنه يعني أنه لا يعلم ما يعود عليه الضمير إلاّ بذكر ما بعده ، وليس في هذا ما يدل على أن الخبر مفسر للضمير ، ويجوز أن يكون المعنى : إن الحياة إلاّ حياتنا الدنيا ، فقوله : إلاّ حياتنا الدنيا ، دال على ما يفسر الضمير ، وهو الحياة مطلقاً ، فصدق عليه أنه لا يعلم ما يراد به ، إلاّ بذكر ما بعده من هذه الحيثية ، لا من حيثية التفسير ، ويدل على ما قلته قول أبي البقاء : « هِيَ » : «كناية عن الحياة ، ويجوز أن يكون ضمير القصة » . قُلْتُ : أمّا أول كلامه فصحيح ، وأمّا آخره ، وهو قوله : إنَّ « هي » ضمير القصة ، فليس بشيء ، لأن ضمير القصة لا يُفَسَّرُ إلا بجملة مصرح بجزأيها . فإنْ قُلْتَ : الكوفي يجوز تفسيره بالمفرد فيكون نحا نحوهم . فالجواب أن الكوفي إنما يجوزه بمفرد عامل عمل الفعل نحو : « إنه قائم زيد » و « ظننته قائماً زيد » ، لأنه في صورة الجملة ، إذ في الكلام مسند ومسند إليه ، أما نحو : هُوَ زَيدٌ فلا يجيزه أحد ، على أن يكون هو ضمير شأن ولا قصة . و « الدنيا » صفة : الحياة ، وليست صفة مزيلة اشتراكاً عارضاً ، يعني : أن ثَمَّ حياة غير دنيا يقرون بها ، لأنهم لا يعرفون إلا هذه ، فهي صفة لمجرد التوكيد ، كذا قيل . ويعنون بذلك أنها لا مفهوم لها ، وإلاّ فحقيقة التوكيد غير ظاهرة ، بخلاف ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[2] . والباء في قوله : « بِمَبْعُوثِينَ » زائدة لتأكيد الخبر المنفي ، ويحتمل مجرورها أن يكون منصوب المحل على أن « ما » حجازية[3] ، أو مرفوعة ، على أنها تميمية .

وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾

قوله : ﴿ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه من باب الحذف ، تقديره : على سؤال ربهم ، أو ملك ربهم ، أو جزاء ربهم .

والثاني : أنه من باب المجاز ، لأنه كناية عن الحبس للتوبيخ ، كما يوقف العبد بين يدي سيده ليعاتبه ، ذكر ذلك الزمخشري ، ورجح المجاز على الحذف ، لأنه بدأ بالمجاز ، ثم قال : وقيل : على جزاء ربهم » . وللناس خلاف في ترجيح أحدهما على الآخر ، وجملة القول فيه أن فيه ثلاثة مذاهب :

---

(١) انظر الهمع (١/٦٦) .

(٢) سورة الحاقة ، آية (١٣) .

(٣) ما الحجازية هي العاملة عمل ليس لكن بشروط :
الأول : ألا يقترن اسمها بأن الزائدة .
الثاني : ألا ينتقص خبرها بإلا .
الثالث : ألا يتقدم خبرها عليها .
الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها .
انظر التصريح (١/١٩٦) .

أشهرها : ترجيح المجاز على الإضمار .

والثاني : عكسه .

والثالث : هما سواء .

قوله : ﴿ **قال أَلَيْسَ** ﴾ في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها استئنافية ، أي جواب سؤال مقدر ، قال الزمخشري : « قال » مردود على قول قائل ، قال : ماذا قال لهم ربهم ، إذا وقفوا عليه ، فقيل : قال لهم : « أليس هذا بالحق » .

والثاني : أن تكون الجملة حالية ، وصاحب الحال ربهم ، كأنه قيل : وقفوا عليه قائلاً : أليس هذا بالحق ، والمشار إليه قيل : هو ما كانوا يكذبون به من البعث . وقيل : هو العذاب ، يدل عليه : ﴿ **فَذُوقُوا العَذَابَ** ﴾ . وقوله : ﴿ **بما كُنْتُم** ﴾ يجوز أن تكون « ما » موصولة إسمية ، والتقدير : تكفرونه ، والأصل : تكفرون به ، فاتصل الضمير بالفعل بعد حذف الواسطة ، ولا جائز أن يحذف وهو مجرور بحاله ـ وإن كان مجروراً بحرف ، جر بمثله الموصول ـ لاختلاف المتعلق ، وقد تقدم إيضاحه غَيْرَ مَرّةٍ[1] . والأولى أن تجعل « ما » مصدرية ، ويكون متعلق الكفر محذوفاً ، والتقدير : بما كنتم تكفرون بالبعث ، أو بالعذاب ، أي : بملاقاته ، أي بكفركم بذلك .

قوله : ﴿ **بَغْتَةً** ﴾ .

في نصبها أربعة أوجه :

أحدها : أنها مصدر في موضع الحال من فاعل « جَاءَتْهُم » أي : مباغتة ، وإما من مفعوله ، أي : مبغوتين .

الثاني : أنها مصدر على غير الصدر ، لأن معنى « جاءتهم » : بغتتهم بغتة ، فهو كقولهم : أتيته ركضاً .

الثالث : أنها منصوبة بفعل محذوف من لفظها ، أي : تبغتهم بغتة .

الرابع : بفعل من غير لفظها ، أي : أتتهم بغتة ، والبَغْتُ والبغتة : مفاجأة الشيء بسرعة ، من غير اعتداد له ، ولا جَعْلِ بال منه ، حتى لو استشعر الإنسان به ، ثم جاءه بسرعة لا يقال فيه : بغتة ، ولذلك قال الشاعر :

١٩٠٧ ـ إذَا بَغَتْ أَشْيَاءَ قَدْ كَانَ قَبْلَهَا قَدِيماً فَلاَ تَعْتَدَّهَا بَغَتَاتِ[2]

والألف واللام في « الساعة » للغلبة ، كالنجم والثريا ، لأنها غلبت على يوم القيامة ، وسميت القيامة ساعة لسرعة الحساب فيها على الباري تعالى . وقوله : « قالوا » هو جواب « إذا » قوله : « يا حَسْرَتَنَا » هذا مجاز ، لأن الحسرة لا يتأتى منها الإقبال ، وإنما المعنى على المبالغة في شدة التحسر ، وكأنهم نادوا الحسرة ، وقالوا : إنْ كان لك وقت فهذا أوان حضورك ، ومثله : ﴿ يا وَيْلَنَا ﴾[3] ، والمقصود : التنبيه على خطأ المنادي ، حيث ترك ما أحوجه تركه إلى نداء هذه الأشياء .

---

(١) انظر آية (٦٨) من سورة البقرة .

(٢) انظر البيت في المفردات (٥٥) .

(٣) انظر سورة الأنبياء ، آية (١٤) .

قوله : ﴿ عَلَى ما فَرَّطْنَا ﴾ متعلق بالحسرة « وما » مصدرية ، أي : على تفريطنا ، والضمير في « فيها » يجوز أن يعود على « الساعة » ، ولا بد من مضاف ، أي : في شأنها والإيمان بها ، وأن يعود على الصفة المتضمنة في قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ ﴾ ، قاله الحسن ، أو يعود على الحياة الدنيا ، وإن لم يجر لها ذكر ، لكونها معلومة ، قاله الزمخشري ، وقيل : يعود على منازلهم في الجنة إذا رأوها ، وهو بعيد . والتفريط : التقصير في الشيء مع القدرة على فعله . وقال أبو عبيد : هو التضييع . وقال ابن بحر : هو السبق ، ومنه الفارط ، أي السابق للقوم ، فمعنى فَرّط ـ بالتشديد ـ : خلى السبق لغيره ، فالتضعيف فيه للسلب ، كجَلَّدْتُ البعير ، ومنه : ﴿ فَتَهَجَّدْ به نَافِلَةً لَكَ ﴾ .

قوله[1] : ﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ ﴾ الواو للحال ، وصاحب الحال الواو في « قالُوا » ، أي : قالوا : يا حسرتنا في حالة حملهم أوزارهم ، وصدرت هذه الجملة بضمير مبتدأ ، ليكون ذكره مرتين فهو أبلغ . والحمل هنا قيل : مجاز عن مقاساتهم العذاب ، الذي سببه الأوزار . وقيل : هو حقيقة . وفي الحديث : « أنه يمثل له عمله بصورة قبيحة منتنة الريح ، فيحملها . وخص الظهر ، لأنه يطيق من الحمل ما لا يطيقه غيره ، من الأعضاء ، كالرأس والكاهل ، وهذا كما تقدم في : : ﴿ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِم ﴾[2] ، لأن اليد أقوى في الإدراك اللمسي من غيرها . و « الأوزار » : جمع وِزْر ، كـ « حِمْلٍ » وأحمال ، وعِدْل وأعدال . والوِزْر في الأصل : الثِّقْل ، ومنه وَزَرْتُه ، أي حملته شيئاً ثقيلاً ، وزير الملك من هذا ، لأنه يتحمل أعباء ما قلده الملك من مَؤُونة رعيته وحشمِه ، ومنه : أوزار الحرب لسلاحها وآلاتها ، قال :

١٩٠٨ ـ وَأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا رِمَاحاً طِوَالاً وخَيْلاً ذُكُورَا[3]

وقيل : الأصل في ذلك « الوَزَر » ـ بفتح الواو والزاي ـ وهو الملجأ الذي يُلْتَجَأُ إليه من الجبل ، قال تعالى : ﴿ كَلاَّ لا وَزَرَ ﴾[4] : ثم قيل للثقل : وِزْر ، تشبيهاً بالجبل ، ثم استعير الوِزْر للذنب ، تشبيهاً به في ملاقاة المشقة منه . والحاصل أن هذه المادة تدل على الرزانة والعصمة . قوله : ﴿ أَلاَ سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ « ساء » هنا تحتمل أوجهاً ثلاثة ـ :

أحدها : أنها « ساء » المتصرفة المتعدية ، ووزنها حينئذٍ فَعَل ـ بفتح العين ـ ومفعولها حينئذٍ محذوف ، وفاعلها « ما » ، و « ما » تحتمل ثلاثة أوجه : أن تكون موصولة إسمية أو حرفية ، أو نكرة موصوفة ، وهو بعيد ، وعلى جعلها إسمية أو نكرة موصوفة نقدر لها عائداً ، والحرفية غير محتاجة إليه عند الجمهور ، والتقدير : ألا ساءهم الذي يزرونه ، أو شيء يزرونه ، أو وزرهم . وبدأ ابن عطية بهذا الوجه ، قال : كما تقول : ساءني هذا الأمر ، والكلام خبر مجرد كقوله :

١٩٠٩ ـ رضيت خُطَّةَ خَسْفٍ غَيْرَ طَائِلَةٍ فَسَاءَ هَذَ رِضاً يَا قَيْسَ عَيْلاَنَا[5]

قال الشيخ[6] : «ولا يتعين أن يكون ما في البيت خبراً مرجداً ، بل يحتمل الأوجه الثلاثة انتهى » . وهو ظاهر .

الثاني : أن تكون للتعجب فتنقل من فَعَل بفتح العين إلى « فَعُل » بضمها ، فتعطى حكم فعل التعجب من عدم التصرف ، والخروج من الخبر إلى الإنشاء ، إنْ قلنا : إنَّ التعجب إنشاء ، وهو الصحيح ، والمعنى : ما أسوأ أي :

---

(١) سورة الإسراء ، آية (٧٩) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (٧) .
(٣) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٤٩) ، التهذيب (١٣/٢٤٤) ، (وزر) اللسان (وزر) .
(٤) سورة القيامة ، آية (١١) .
(٥) انظر البيت في البحر المحيط (٤/١٠٨) .
(٦) انظر البحر الموضع السابق .

أقبح الذي يزورونه أو شيئاً يزرونه ، أو وزرهم .

الثالث : أنها بمعنى «بئس» فتكون للمبالغة في الذم، فتعطى أحكامها أيضاً ، ويجري الخلاف في « ما » الواقعة بعدها حسب ما ذكر في قوله : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا ﴾[1] ، وقف ظهر الفرق بين هذه الأوجه الثلاثة ، فإنَّها في الأول متعدية متصرفة ، والكلام معها خبر محض ، وفي الأخيرين قاصرة جامدة إنشائية . والفرق بين الوجهين الأخيرين أن التعجبية لا يشترط في فاعلها ما يشترط في فاعل « بئس » وقال الشيخ[2]: والفرق بين هذا الوجه ـ يعني : كونها بمعنى « بئس » ـ والموجه الذي قبله ـ يعني : كونها تعجبية ـ أنه لا يشترط فيه ما يشترط في فاعل « بئس » من الأحكام ، ولا هو جملة منعقدة من مبتدأ وخبر ، إنما هو منعقد من فعل وفاعل» انتهى . وظاهره لا يظهر إلا بتأويل ، وهو أن الذم لا بدّ فيه من مخصوص بالذم ، وهو مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ، فانعقد من هذه الجملة مبتدأ وخبر ، إلّا أن القائل أن يقول : إنما يتأتى هذا على أحد الأعاريب في المخصوص[3] . وعلى تقدير التسليم فلا مدخل للمخصوص بالذم في جملة الذم ، بالنسبة إلى كونها فعلية ، فحينئذٍ لا يظهر فرق بينها وبين التعجبية في أن كلا منهما منعقدة من فعل وفاعل .

وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾

قوله : ﴿ وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا إلاَّ لَعِبٌ ﴾ .

يجوز أن يكون من المبالغة جعل الحياة نفس اللعب واللهو ، كقولها[4] :

١٩١٠ - ..... فإنّما هِيَ إقْبَالٌ وإدبارُ

وهذا أحسن . ويجوز أن يكون في الكلام حذف ، أي : وما أعمال الحياة . وقال الحسن البصري : وما أهل الحياة الدنيا إلا أَهْلُ لَعِبٍ ، فقدَّرَ شيئين محذوفين . و « اللهو » : صرف النفس عن الجِدِّ إلى الهَزْل ، ومنه الفعل : لها يلهو ، وأما لَهِيَ عن كذا ، فمعناه صرف نفسه ، والمادة واحدة ، انقلبت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، نحو : شَقِيَ ، ورَضِيَ . وقال المهدوي : الذي معناه الصرف لامه ياء ، بدليل قولهم : لهيان ، ولام الأول واو .

قال الشيخ[5]: وليس بشيء ، لأن الواو في التثنية انقلبت ياء ، فليس أصلها الياء ، ألا ترى إلى تثنية شج : شجيان ، وهو من الشجو. انتهى يعني أنهم يقولون في اسم فاعله : له ، كشج ، والتثنية مبنية على المفرد ، وقد انقلبت في المفرد ، فلتنقلب في المثنى ، ولنا فيه بحث حسن أودعناه التفسير الكبير ، والله الحمد . وبهذا يظهر فساد رد المهدوي على الرمانيّ ، فإنَّ الرمانيَّ قال : اللعب عمل يشغل النفس عما تنتفع به ، واللهو صرف النفس عن الجِدِّ إلى الهَزْل ، يقال : لَهَيْتُ عنه ، أي : صرفت نفسي عنه » . قال المهدوي : « وفيه ضعف وبعد . لأن الذي فيه معنى

---

(١) سورة البقرة ، آية (٩٠) .
(٢) انظر البحر ٤/١٠٨ .
(٣) ويجوز فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً .
انظر التصريح (١/٩٧) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر البحر (٤/١٠٨) .

الصرف ، لامه ياء ، بدليل قولهم في التثنية : لهيان انتهى . وقد تقدم فساد هذا الرد . وقال الراغب : اللهو : ما يشغل الإنسان عَمّا يَعْنِيه ويَهِمُّهُ ، يقال : لَهَوْتُ بكذا ، ولَهَيْتُ عن كذا ، اشتغلت عنه بلهو » . وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حمل المهدوي على التفرقة بين المادتين .

قوله : « وللَّدَّارُ الآخِرَةُ » قرأ الجمهور بلامين الأولى لام الابتداء ، والثانية للتعريف ، وقرءوا « الآخرة » رفعاً على أنها صفة « للدار » ، و «خَيْرٌ » خبرها . وقرأ ابن عامر « ولدار » بلام واحدة ، هي لام الابتداء ، و « الآخِرَةِ » جر بالإضافة ، وفي هذه القراءة تأويلان :

أحدهما : قول البصريين ، وهو أنه من باب حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : ولدار الساعة الآخرة ، أو لدار الحياة الآخرة ، يدل عليه : ﴿ وما الحياةُ الدُّنيا ﴾ ومثله قولهم : « حبة الحمقاء »[1] و « مسجد الجامع » و «صلاة الأولى » و « مكان الغربي » ، التقدير : حبة البقلة الحمقاء ، ومسجد المكان الجامع ، وصلاة الساعة الأولى ، ومكان الجانب الغربي . وحسن ذلك أيضاً في الآية كون هذه الصفة جرت مَجْرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً . وكذلك كل ما جاء مما يوهم فيه إضافة الموصوف إلى صفته ، وإنما احتاجوا إلى ذلك لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو ممتنع ، لأن الإضافة إمّا للتعريف أو للتخصيص ، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها .

والثاني : وهو قول الكوفيين : أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته ، جازت إضافته إليها ، وأوردوا ما قدمته من الأمثلة . قال الفراء : « هي إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولك : بارحة الأولى ويوم الخميس و﴿ حَقُّ اليقين ﴾[2] ، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين » . وقراءة ابن عامر موافقة لمصحفه ، فإنّها رسمت في مصاحف الشاميين بلام واحدة ، واختارها بعضهم لموافقتها لما أجمع عليه في يوسف : ﴿ ولدارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾[3] ، وفي مصاحف الناس بلامين . و «خَيْرٌ » يجوز أن يكون للتفضيل ، وحذف المفضل عليه ، للعلم به ، أي : خير من الحياة الدنيا ، ويجوز أن يكون لمجرد الوصف بالخيرية ، كقوله تعالى : ﴿أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً﴾[4] و ﴿ للَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ «خير » ، والذي ينبغي أو يتعين أن تكون اللام للبيان ، أي : أعني للذين ، وكذا كل ما جاء من نحوه ، نحو : ﴿ خَيْرٌ لَكَ من الأُولَى ﴾[5] .

قوله : ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ قد تقدم[6] الكلام في مثل هذه الهمزة الداخلة على الفاء ، وأختيها الواو وثُمَّ . وقرأ ابن عامر ونافع ، وحفص عن عاصم « تَعْقلون » خطاباً لمن كان بحضرته عليه السّلام وفي زمانه ، والباقون بياء الغيبة رداً على ما تقدم من الأسماء الغائبة وحذف مفعول « تَعْقِلُونَ » للعلم به ، أي : أفلا يعقلون أن الأمر كما ذكر فيزهدوا في الدنيا ، أو أنها خير من الدنيا .

قوله : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ ﴾ .

---

(١) في اللسان : البقلة الحمقاء : هي الفَرْفَخة ، وقال ابن سيده : البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرِّجْلة لأنها مُلْعِبَة ، فشبِّهت بالأحمق الذي يسيل لعابه ، وقيل : لأنها تنبُت من مجرى السيول . اللسان : حمق ١٠٠٠ .

(٢) سورة الواقعة ، آية (٩٥) .

(٣) آية (١٠٩) .

(٤) سورة الفرقان ، آية (٢٤) .

(٥) سورة الضحى ، آية (٤) .

(٦) انظر آية رقم (٤٤) من سورة البقرة .

« قد » هنا حرف تحقيق . وقال الزمخشري ، والتِّبريزي : « قَدْ نَعْلَمُ » بمعنى « رُبَّما » التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته ، نحو قوله :

١٩١١ - ..... قد يُهْلِكُ المالَ نائِلُهْ[١]

قال الشيخ[٢] : « وهذا القول غير مشهور للنحاة ، وإنْ قال به بعضهم ، مستدلاً بقوله[٣] :

١٩١٢ - قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٤]

وقول الآخر :

١٩١٣ - أَخِي ثِقةٍ لا تُتْلِفُ الخَمْرُ مالَهُ وَلَكِنَّه قَدْ يُهلِكُ المالَ نائِلُهْ[٥]

والذي يظهر أن التكثير لا يفهم من « قد » ، إنما فهم من سياق الكلام ، إذ المدح بقتل قِرْنٍ واحد غير طائل ، وعلى تقدير ذلك فهو متعذر في الآية ، لأن علمه تعالى لا يقبل التكثير . قُلْتُ : قد يجاب عنه بأن التكثير في متعلقات العلم ، لا في العلم . ثم قال وقوله[٦] : بمعنى « رُبّما » التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته . المشهور أن « رُبَّ » للتقليل لا للتكثير ، وزيادة « ما » عليها لا يخرجها عن ذلك ، بل هي مهيئة لدخولها على الفعل ، و « ما » المهيئة لا تزيل الكلمة عن معناها الأصلي ، كما لا تزيل « لعل » عن الترجي ، ولا « كأن » عن التشبيه ، ولا « ليت » عن التمني ، وقال ابن مالك : « قَدْ » كـ « رُبّما » في التقليل والصرف إلى معنى المضي ، وتكون حينئذٍ للتحقيق والتوكيد ، نحو :

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إنّه لَيَحْزُنُكَ ﴾[٧] . ﴿وقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُول اللَّهِ ﴾[٨] ، وقوله :

١٩١٤ - وقد تُدْرِكُ الإنسانَ رحمةُ ربِّهِ ولو كانَ تحتَ الأَرْضِ سبعينَ واديا[٩]

وقد تخلو من التقليل ، وهي صارفة لمعنى المضي ، نحو قوله : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾[١٠]وقال مكي : « قد » هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء وإيجابه وتصديقه ، و « نَعْلَمُ » بمعنى : « علمنا » . وقد تقدم الكلام في هذا الحرف ، وأنها مترددة بين الحرفية والإسمية .

وقال الشيخ[١١]هنا : « قَدْ » حرف توقع ، إذا دخلت على مستقبل الزمان كان التوقع من المتكلم ، كقولك : قد ينزل المطر شهر كذا ، وإذا كان ماضياً ، أو فعل حال بمعنى المضي ، كان التوقع عند السامع ، وأما المتكلم فهو موجب ما أخبر به ، وعبر هنا بالمضارع ، إذ المراد الاتصاف بالعلم واستمراره ، ولم يلحظ فيه الزمان كقولهم : «هو يعطي ويمنع » . و « إنَّهُ لَيَحْزُنُكَ » ساد مسدَّ المفعولين ، فإنَّها معلقة عن العلم ، وكسرت لدخول اللام في خبرها ، وتقدم الكلام في « لَيَحْزُنُكَ » ، وأنه قرىء بفتح الياء وضمها من : حَزَنَهُ ، وأَحْزَنَهُ في آل عمران[١٢]. و « الّذِي

---

(١) تقدم .
(٢) انظر البحر (٤/ ١١٠) .
(٣) قال سيبويه : وتكون (قد) بمنزلة « ربما » وذكر البيت انظر الكتاب (٤/ ٢٢٤) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البحر (٤/ ١١١) .
(٧) سورة الأنعام ، آية (٣٣) .
(٨) سورة الصف ، آية (٥) .
(٩) البيت لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه (٧٠) ، وروايته فيه :
ألا لن تفوت المرء رحمة ربه
ولو كان تحت الأرض سبعين واديا
(١٠) سورة البقرة ، آية (١٤٤) .
(١١) انظر آية (٦٥) من سورة البقرة .
(١٢) انظر آية (١٧٦) من سورة آل عمران .

يَقُولُونَ » فاعل ، وعائده محذوف ، أي : الذي يقولونه من نسبتهم إلى ما لا يليق به ، والضمير في « أنه » ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعده خبره مفسرة له ، ولا يجوز في هذا المضارع أن يقدر باسم فاعل رافع لفاعل ، كما يقدر في قولك : إنَّ زيداً يقوم أبوه ، لئلا يلزم تفسير ضمير الشأن بمفرد ، وقد تقدم أنه ممنوع عند البصريين . قوله : « لا يُكَذِّبُونَكَ » قرأ نافع والكسائي « لا يُكْذِبُونَكَ » مخففاً من الكذب ، والباقون مثقلاً من « كذّبَ » ، وهي قراءة علي ، وابن عباس . واختلف الناس في ذلك فقيل : هما بمعنى واحد مثل : أَكْثَرَ وكثّر ، وأَنْزَلَ ونَزَّلَ ، وقيل بينهما فرق ، قال الكسائي : العرب تقول كذّبتُ الرجل ـ بالتشديد ـ إذا نسبت الكذب إليه ، وأكذبتُه ، إذا نسبت الكذب إلى ما جاء به ، دون أن تنسبه إليه ، ويقولون أيضاً : أكذبت الرجل ، إذا وجدته كاذباً ، كأحمدته ، إذا وجدته محموداً فمعنى « لا يكذبونك » ـ مخففاً ـ لا ينسبون الكذب إليك ، ولا يجدونك كاذباً ، وهو واضح . وأما التشديد فيكون خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه . فإنْ قيل : هذا محال ، لأن بعضهم قد وجد منه تكذيب ضرورة . فالجواب : أن هذا وإنْ كان منسوباً إلى جميعهم ، أعني : عدم التكذيب ، فهو إنما يراد به بعضهم مجازاً ، كقوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾[1] ، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾[2] وإنْ كان فيهم من لم يكذبه ، عام يراد به الخاص . والثاني : أنه نفى التكذيب لانتفاء ما يترتب عليه من المضار ، فكأنه قيل : فإنهم لا يكذبونك تكذيباً تبالي به ويضرك ، لأنك لست بكاذب ، فتكذيبهم كلا تكذيب ، فهو من نفي السبب لانتفاء مسببه » . وقال الزمخشري : « والمعنى أن تكذيبك أمرٌ راجع إلى الله ، لأنك رسوله المصدق ، فهم لا يكذبونك في الحقيقة ، إنما يكذبون الله بجحودِ آياتِه فانته عن حزنك ، كقول السيد لغلامه ، وقد أهانه بعض الناس : لن يهينوك ، وإنما أهانوني وعلى هذه الطريقة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّما يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾[3] قوله : ﴿ بِآياتِ اللهِ ﴾ يجوز في هذا الجار وجهان :

أحدهما : أنه متعلِّق بـ «يَجْحَدُونَ » ، وهو الظاهر الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه . وجوَّزَ أبو البقاء : أن يتعلَّق بـ«الظالمين» . قال : كقوله تعالى : ﴿وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾[4] . وهذا الذي قاله ليس بجيد ، لأن الباء هناك سببية ، أي : ظلموا بسببها ، والباء هنا معناها التعدية ، وهنا شيء يتعلق به تعلقاً واضحاً ، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه . وفي هذه الآية إقامة الظاهر مُقَامَ المضمرِ ، إذ الأصل : ولكنهم يَجْحَدُونَ بآياتِ اللهِ ، ولكنه نبه على أن الظلم هو الحامل لهم على الجحود . والجحود والجحد : نفي ما في القلب ثباته ، أو إثبات ما في القلبل نفيه وقيل : الجحد : إنكار المعرفة ، فليس مرادفاً للنفي من كل وجه .

وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ .

متعلِّق بـ « كُذِّبَتْ » ، ومنع أبو البقاء أن يكون صفة لـ « رُسُلٌ » ، لأنه زمان ، والزمان لا يوصف به الجثث ، وقد

---

(١) سورة الشعراء ، آية (١٠٥) .
(٢) سورة الشعراء ، آية (١٦٠) .
(٣) سورة الفتح ، آية (١٠) .
(٤) سورة الإسراء ، آية (٥٩) .

تقدم البحث في ذلك غَيْرَ مَرّة ، وأتقنته في البقرة ، وذكرته قريباً هنا من قوله : ﴿ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً ﴾[١] .

قوله : ﴿ وأُوذُوا ﴾ يجوز فيه أربعة أوجه :

أظهرها : أنه عطف على قوله : « كُذِّبَتْ » ، أي : كُذِّبَتْ الرسُلُ وأُوذُوا ، فَصَبَرُوا على كلِّ ذلك .

والثاني : أنه معطوف على « فَصَبَرُوا » ، أي : فَصَبَرُوا وأُوذُوا .

والثالث : وهو بعيد ـ أن يكون معطوفاً على « كُذِّبُوا » فيكون داخلاً في صلة الحرف المصدري ، والتقدير : فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم .

والرابع : أن يكون مستأنفاً . قال أبو البقاء : ويجوز أن يكون الوقف تم على قوله : « كُذِّبُوا » ، ثم استأنف فقال : « وأُوذُوا » . وقرأ الجمهور : « وأُوذُوا » بواو بعد الهمزة من آذى ، يُؤذي رباعياً . وقرأ ابن عامر في رواية شاذة : « وأُوذُوا » من غير واو بعد الهمزة ، وهو من أَذَيْت الرجلَ ثلاثياً ، لا من آذيت رباعياً . قوله : ﴿ حتّى أتاهُمْ نَصْرُنَا ﴾ الظاهر : أن هذه الغاية متعلقة بقوله : « فَصَبَرُوا » أي : كأن غاية صبرهم نصر الله إيّاهم . وإنْ جعلنا : « وأُوذُوا » عطفاً عليه كانت غاية لهما » ، وهو واضح جداً . وإنْ جعلناه مستأنفاً كانت غاية له فقط . وإنْ جعلناه معطوفاً على « كُذِّبَتْ » فتكون الغاية للثلاثة . و « النصرُ » : مضاف لفاعله ، ومفعوله محذوف ، أي : نصرنا إياهم ، وفيه التفات من ضمير الغيبة إلى التكلم ، إذ قبله : ﴿بآياتِ اللَّهِ﴾[٢] ، فلو جاء على ذلك لقيل : نَصْرُهُ . وفائدة الالتفات إسناد النصر إلى ضمير المتكلم المشعر بالعظمة . قوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ في فاعل « جَاءَ » وجهان :

أحدهما : هو مضمر ، واختلفوا فيما يعود عليه هذا الضمير ، فقال ابن عطية : الصواب عندي أن يقدر جلاء أو بيان . وقال الرماني تقديره : ولقد جاءك نبأ .

وقال الشيخ[٣] : الذي يظهر لي أنه يعود على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة ، أي : ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسل ، والصبر والإيذاء ، إلى أن نصروا ، وعلى هذه الأقوال يكون : « مِنْ نَبَإِ المُرْسَلِينَ » في محل نصب على الحال من ذلك الضمير ، وعاملها هو « جاء » لأنه عامل في صاحبها » .

والثاني : أن « مِنْ نَبَأ » هو الفاعل ذكره الفارسي ، وهذا إنما يتمشى له على رأي الأخفش ، لأنه لا يشترط في زيادتها شيئاً ، وهذا ـ كما رأيت ـ كلام موجب ، والمجرور بـ « مِنْ » معرفة . وضعف هذا أيضاً من جهة المعنى بأنه لم يجئه كلُّ نبأ للمرسلين ، لقوله تعالى : ﴿مِنْهُمْ من قَصَصْنَا عَلَيْكَ ، ومِنْهُمْ مَن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[٤] وزيادة «مِنْ» يؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنباء ، لأنه اسم جنس ، والأمر بخلافه . ولم يتعرض الزمخشري للفاعل ، إلّا أنه قال : ولقد جاءك من نبأ المرسلين « بعض أنبائهم وقصصهم » . وهذا تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، إذ « مِنْ » لا تكون فاعلة ، ولا يجوز أن يكون « من نبأ » صفة لا لمحذوف ، هو الفاعل ، أي : ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ، لأن الفاعل لا يحذف بحال إلّا في مواضع ذكرت ، كذا قالوا . قال أبو البقاء : « ولا يجوز عند الجميع أن تكون » من « صفة لمحذوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصح أن يكون فاعلاً ، لأن حرف الجر

---

(١) سورة الأنعام ، آية (٦) .
(٢) آية (٣٣) .
(٣) انظر البحر (٤/١١٣) .
(٤) سورة غافر ، آية (٧٨) .

يُعدِّي ، وكل فعل يعمل في الفاعل من غير تعدٍّ ، يعني بقوله : لم يصح أن يكون فاعلاً ، لم يصح أن يكون المجرور بذلك الحرف ، وإلّا فالحرف لا يكون فاعلاً البتة .

قوله : ﴿ وإنْ كَانَ كَبُرَ ﴾ .

هذا شرط جوابه الفاء الداخلة على الشرط الثاني ، وجواب الثاني محذوف ، تقديره : فإنِ اسْتَطَعْتَ أن تبتغي فافعل ، ثم جعل الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول ، وقد تقدم مثل ذلك في قوله : ﴿ فإمّا يأتِيَنّكُمْ مِنِّي هُدًى ، فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ ﴾[1] ، وتقدم تحرير القول فيه إلّا أن جواب الثاني هناك مظهر . و«كان» في اسمها وجهان :

أحدهما : أنه « إعراضُهم » ، و « كَبُرَ » جملة فعلية في محل نصب خبراً مقدماً على الاسم ، وهي مسألة خلاف[2] : هل يجوز تقديم خبر «كان» على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أَم لا ؟ وأما إذا كان خبراً للمبتدأ فلا يجوزُ البتة لئلا يلتبس بباب الفاعل ، واللبس هنا مأمون ، ووجه المنع استصحاب الأصل . و « كَبُرَ » إذا قيل : إنّه خبر « كان » فهل يحتاج إلى إضمار « قد » أم لا ؟ والظاهر أنه لا يحتاج ، لأنه كثر وقوع الماضي خبراً لها من غير « قَدْ » نظماً ونثراً ، وبعضهم يخص ذلك بـ « كان » ويمنعه في غيرها من أخواتها إلّا بقد ظاهرة أو مضمرة ، ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قول النابغة :

١٩١٥ - أَمْسَتْ خَلاَءً ، وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[3]

والثاني : أن يكون اسمها ضمير الأمر والشأن ، والجملة الفعلية مفسرة له ، في محل نصب على الخبر ، فـ «إعراضُهُم » مرفوع بـ «كَبُرَ » ، وفي الوجه الأول بـ « كان » ، ولا ضمير في « كَبُرَ » على الثاني ، وفيه ضمير على الأول ، ومثل ذلك في جواز هذين الوجهين قوله تعالى : ﴿ ودَمَّرْنا ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾[4] ، ﴿ وأنّه كانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾[5] ، فـ «فِرْعَونُ » يحتمل أن يكون إسماً ، وأن يكون فاعلاً ، وكذلك « سَفِيهُنَا » ، ومثله أيضاً قول امرىء القيس :

١٩١٦ - وإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ[6]

فـ « خَلِيقَةٌ » يحتمل الأمرين ، وإظهار « قَدْ » هنا يرجح قول من يشترطها . وهل يجوز في مثل هذا التركيب التنازع ؟ وذلك أن كلا مِنْ « كَانَ » وما بعدها من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلة يطلب المرفوع من جهة المعنى ، وشروط الإعمال موجودة ، وكنت قديماً سألت الشيخ عن ذلك فأجاب بالمنع محتجاً بأن شرط الإعمال : ألّا يكون أحد المتنازعين مفتقراً إلى الآخر ، وألّا يكون من تمام معناه ، و « كَانَ » مفتقرة إلى خبرها ، وهو من تمام معناها ، وهذا الذي ذكره من المنع ، وترجيحه ظاهر ، إلّا أن النحويين لم يذكروه في شروط الإعمال . وقوله : ﴿ وإنْ كان كَبُر ﴾ مؤول بالاستقبال ، وهو التبين والظهور ، فهو كقوله : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾[7] ، أي : إنْ تَبَيّنَ وظَهَرَ ، وإلّا فهذه الأفعال قد وقعت وانقضت ، فكيف تقع شرطاً ؟ وقد تقدم[8] أن المبرد[9] يُبْقِي « كَانَ » خاصة على مضيها في

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣٨) .
(٢) انظر همع الهوامع (١/١١٨) .
(٣) انظر ديوانه (٣١) ، شرح القصائد للتبريزي (٥١٦) ، الهمع (١/١١٤) ، الخزانة (٤/٥) ، الأشموني (١/٢٣٠) ، الدرّر (١/٨٤) .
(٤) سورة الأعراف ، آية (١٣٧) .
(٥) سورة الجن ، آية (٤) .
(٦) تقدم .
(٧) سورة يوسف ، آية (٢٦) .
(٨) انظر آية (٢٣) من سورة البقرة .
(٩) انظر المقتضب ٣/٩٧ .

المعنى مع أدوات الشرط ، وليس بشيء . وأما « فَإِنِ اسْتَطَعْتَ » فهو مستقبل معنى ، لأنه لم يقع ، بخلاف كونه : « كَبُرَ عليه إعراضُهم » ، و « قدَّ القميص » . و « أَنْ تَبْتَغِيَ » مفعول الاستطاعة ، و « نَفَقاً » مفعول الابتغاء . والنَّفَقُ : السرب النافذ في الأرض ، وأصله في جِحَرَةِ اليَرْبُوع ، ومنه : النافِقَاءَ ، والقَاصِعَاء ، وذلك أن اليربوع يحفرُ في الأرض سرباً ، ويجعل له بابين ، وقيل : ثلاثة : النافِقَاء ، والقاصِعَاء ، والدّامّاء ، ثم يدق بالحفر ما يقارب وجه الأرض ، فإذا نابه أمر دفع تلك القشرة الرقيقة وخرج ، وقد تقدم لك استيفاء هذه المادة عند ذكر « ينفقون »[1] و « المنافقين » . وقوله : ﴿ في الأرض ﴾ ظاهره أنه متعلق بالفعل قبله ، ويجوز أن يكون صفة لـ « نَفَقاً » ، فيتعلق بمحذوف ، وهي صفة لمجرد التوكيد ، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض . وجَوَّزَ أبو البقاء مع هذين الوجهين أن يكون حالاً من فاعل « تَبْتَغِي » أي : وأنت في الأرض . قال : وكذلك : ﴿ في السماء ﴾ . يعني من جواز الأوجه الثلاثة ، وهذا الوجه الثالث ينبغي ألا يجوز لخلوه عن الفائدة . و « السلم » قيل : المصعد ، وقيل : الدرج ، وقيل : السبب ، تقول العرب : اتخذني سُلَّماً لحاجتك ، أي : سبباً ، قال كَعْبُ بْنُ زُهَيْر :

١٩١٧ ـ وَلاَ لَكُمَا مَنْجىً مِنَ الأَرْضِ فَابْغِيَا ... بِهَا نَفَقاً أَوْ فِي السَّمَوَاتِ سُلَّمَا[2]

وهو مشتق من السلامة ، قالوا : « لأنه يسلم به إلى المصعد » . و « السُّلَّم » مذكر ، وحكى الفراء تأنيثه . قال بعضهم : ليس ذلك بالوضع ، بل لأنه بمعنى المرقاة ، كما أنث بعضهم « الصوت » في قوله :

١٩١٨ ـ ..... سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ : مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟[3]

لما كان في معنى الصرخة .

﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ والمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ الله ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها جملة من مبتدأ وخبر ، سيقت للإخبار بقدرته ، وأن من قدر على بعث الموتى ، يقدر على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان ، فلا تتأسف على من فكر .

والثاني : أن « الموتى » منصوب بفعل مضمر ، يُفَسِّرُه الظاهرُ بعده ، ورجح هذا الوجه على الرفع بالابتداء ، لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها ، فهو نظير : ﴿ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾[4] ، بعد قوله : « يُدْخِلُ » .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣) .
(٢) انظر البيت في البحر ٤/١١٤ .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الإنسان ، آية (٣١) .

والثالث : أنه مرفوع نسقاً على الموصول قبله ، والمراد بـ « الموتى » الكفار ، أي : إنَّما يستجيب المؤمنون السامعون من أول وهلة ، والكافرون الذين يحييهم الله بالإيمان ، ويوفقهم له ، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله : « يَبْعَثُهُمُ اللهُ » في محل نصب على الحال ، إلاّ أن هذا القول يبعده قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إليه يُرْجَعُونَ ﴾ ، إلاّ أن يكون من ترشيح المجاز ، وتقدمت له نظائر . وقرىء[1] : « يَرْجِعُونَ » من رجع اللازم .

قوله : ﴿ مِن رَبِّهِ ﴾ .

فيها وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « نُزِّلَ » .

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف ، لأنها صفة لـ « آيةٌ » ، أي : آية كائنة من ربه . وتقدم الكلام على « لولا » وأنها تحضيضية .

قوله : ﴿ وما مِنْ دَابَّةٍ ﴾ .

« مِن » زائدة لوجود الشرطين ، وهي مبتدأ ، و ﴿ إلاّ أُمَمٌ ﴾ خبرها مع ما عطف عليها . وقوله : « في الأرض » صفة لـ « دَابّةٍ » ، فيجوز لك أن تجعلها في محل جر باعتبار اللفظ ، وأن تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع . قوله : ﴿ ولا طائِرٍ ﴾ الجمهور على جره نسقاً على لفظ « دابة » ، وقرأ ابن أبي عبلة برفعه نسقاً على موضعها . وقرأ ابن عباس : « ولا طَيْرٍ » من غير ألف ، وقد تقدم الكلام فيه هل هو جمع أو اسم جمع . وقوله : « يَطِيرُ » في قراءة الجمهور يحتمل أن يكون في محل جر باعتبار لفظه ، ويحتمل أن يكون في محل رفع باعتبار موضعه ، وأما على قراءة ابن أبي عبلة : ففي محل رفع ليس إلا . وفي قوله : « ولا طائِرٍ » ذكر خاص بعد عام ، لأن الدابّة تشمل كل ما دب من طائر وغيره ، فهو كقوله تعالى : ﴿ وملائِكَتِهِ وجِبْرِيلَ ﴾[2] ، وفيه نظر إذ المقابلة هنا تنفي أن تكون الدابة تشمل الطائر . قوله : ﴿ بِجَنَاحَيْه ﴾ فيه قولان :

أحدهما : أن الباء متعلقة بـ « يَطِيرُ » ، وتكون الباء للاستعانة .

والثاني : أن تتعلق بمحذوف على أنها حال ، وهي حال مؤكدة ، وفيها رفع مجاز يتوهم ، لأن الطيران يستعار في السرعة ، قال :

١٩١٩ ـ قَـوْمٌ إذَا الشَّـرُّ أَبْـدَى نَـاجِـذَيْـه لَهُـمْ طَـارُوا إلَـيـه زُرَافَـاتٍ وَوُحْـدانـا[3]

ويطلق « الطير » على العمل ، قال تعالى : ﴿ وكُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْنَاه طَائِرَهُ في عُنُقِهِ ﴾[4] . وقوله : ﴿ إلاّ أُمَمٌ ﴾ خبر المبتدأ ، وجمع وإن لم يتقدمه إلا شيئان ، لأن المراد بهما الجنس . و ﴿ أَمْثَالُكم ﴾ صفة لـ « أُمَمٌ » يعني : أمثالهم في الأرزاق والآجال والموت والحياة ، والحشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها ، وقيل : في معرفة الله

---

(١) انظر البحر (٤/١١٨) ، روح المعاني (٧/١٤٧) .
(٢) آية (٩٨) من سورة البقرة .
(٣) البيت لقريط بن أنيف العنبري انظر الخصائص (٢/٢٧٠) ، شرح الحماسة (١/٢٧) ، مجالس ثعلب (٢/٤٠٥) ، روح المعاني (٧/١٤٣) ، زَرَافَات جمع زَرَافة ، وهي الجماعة من الناس ، المعنى أنه يقول هؤلاء قوم إذا ظهر الشر لهم أقبلوا عليه جماعات ووحدانا .
(٤) سورة الإسراء ، آية (١٣) .

وعبادته . قوله : « مِنْ شَيْءٍ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مِنْ » زائدة في المفعول به ، والتقدير : ما فرطنا شيئاً وتضمن « فرّطنا » معنى : « تركنا وأغفلنا » ، والمعنى : ما أغفلنا ولا تركنا شيئاً . ثم اختلفوا في « الكتاب » ما المراد به ؟ فقيل : اللوح المحفوظ ، وعلى هذا فالعموم ظاهر ، لأن الله تعالى أثبت ما كان ، وما يكون فيه . وقيل : القرآن ، وعلى هذا فهل العموم باقٍ ؟ منهم من قال : نعم ، وأن جميع الأشياء مثبتة في القرآن إمّا بالصريح ، وإمّا بالإيماء . ومنهم من قال : إنّه يراد به الخصوص ، والمعنى : من شيء يحتاج إليه المكلفون .

والثاني : « مِنْ » تبعيضية ، أي : ما تركنا ولا أغفلنا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المكلف .

والثالث : أن « مِنْ » شيء في محل نصب على المصدر ، و « مِنْ » زائدة فيه أيضاً ، ولم يجز أبو البقاء غيره ، فإنّه قال « مِنْ » زائدة ، و « شيء » هنا واقع موقع المصدر ، أي تفريطاً ، وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن بأن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيءٍ صريحاً ، ونظير ذلك : ﴿ لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾[1] ولا يجوز أن يكون مفعولاً به ، لأن « فَرَّطْنَا » لا يتعدى بنفسه ، بل بحرف الجر ، وقد عديت إلى « الكتاب » بفي ، فلا تتعدى بحرف آخر ، ولا يصح أن يكون المعنى : ما تركنا في الكتاب من شيء ، لأن المعنى على خلافه ، فبان أن التأويل ما ذكرنا انتهى » ، قوله : يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً ، لم يقل به أحد ، لأنه مكابرة في الضروريات . وقرأ الأعرج وعلقمة : « فَرْطنا » مخففاً . فقيل : هما بمعنى . وعن النقاش : « فَرْطنا » : أخرنا ، كما قالوا : فَرَطَ الله عنك المرضَ ، أي : أَزَالَهُ .

وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ ۖ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾

قوله : ﴿ والَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ .

مبتدأ وما بعده الخبر . ويجوز أن يكون « صُمٌّ » خبر مبتدأ محذوف ، والجملة خبر الأول ، والتقدير : والذين كذبوا بعضهم صُمٌّ ، وبعضهم بُكْمٌ . وقال أبو البقاء : « صُم » و « بُكْم » الخبر ، مثل حُلْوٌ حامِض ، والواو لا تمنع من ذلك » . قُلْتُ : هذا الذي قاله لا يجوز من وجهين :

أحدهما : أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ، لأنهما في معنى مُرّ ، وهو أَعْسَرُ يَسَر بمعنى : أضبط . وأما هذان الخبران فكل منهما مستقل بالفائدة .

والثاني : أن الواو لا تجوز في مثل هذا إلاّ عند أبي عليٍّ الفارسي . وهو وجه ضعيف . قوله : ﴿ في الظُّلُمَاتِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يكون خبراً ثانياً لقوله : « والذين كَذّبُوا » ، ويكون ذلك عبارة عن العمى ، ويصير نظير الآية

(١) سورة آل عمران ، آية (١٢٠) .

الأخرى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[١] فعبر عن العمي بلازمه ، والمراد بذلك عمى البصيرة .

الثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكن في الخبر ، تقديره : ضالون حال كونهم مستقرين في الظلمات .

الثالث : أنه صفة لـ « بُكْم » فيتعلق أيضاً بمحذوف أي : بكم كائنون في الظلمات .

الرابع : أن يكون ظرفاً على حقيقته ، وهو ظرف لـ « صُمّ » أو لـ « بُكْم » . قال أبو البقاء : « أو لما ينوب عنهما من الفعل » . أي : لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل . قوله : ﴿ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ في « مَنْ » وجهان :

أحدهما : أنها مبتدأ ، وخبرها ما بعدها ، وقد عرف غيرَ مَرّةٍ[٢] . ومفعول « يشأ » محذوف ، أي : مَنْ يشإ اللهُ إضلالَهُ .

والثاني : أنه منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده من حيث المعنى ويقدر ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط ، لئلا يلزم خروجه عن الصدر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك[٣] ، وأن فيه خلافاً . والتقدير : من يُشقِ اللهُ يشأ إضلاله ، ومن يُسْعِدْ يشأ هدايته . فإنْ قُلْتَ : هل يجوز أن يكون « مَنْ » مفعولاً مقدماً لـ « يشأ » ؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز لفساد المعنى ، فإن قُلْتَ : أقدر مضافاً هو المفعول ، حذف ، وأقيمت « من » مقامه ، تقديره : إضلال من يشأ ، وهداية من يشأ ، ودل على هذا المضاف جواب الشرط ؟ فالجواب أن الأخفش حكى عن العرب أن اسم الشرط غير الظرف والمضاف إلى اسم الشرط ، لا بدّ أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه ، أو على ما أضيف إليه ، فالضمير في « يُضْلِلْه » و « يَجْعَلْه » إما أن يعود على المضاف المحذوف ، ويكون كقوله : ﴿ أَوْ كَظُلُماتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ ﴾[٤] فالهاء في « يَغْشَاهُ » تعود على المضاف ، أي : كذي ظُلُمَاتٍ يغشاه ، وإمّا أن يعود على اسم الشرط . والأول ممتنع ، إذ يصير التقدير : إضلال من يشأ الله يضلله ، أي : يضل الإضلال ، وهو فاسد . والثاني أيضاً ممتنع لخلو الجواب من ضمير يعود على المضاف إلى اسم الشرط . فإنْ قيل : يجوز أن يكون المعنى : من يشأ الله بالإضلال ، ويكون « مَنْ » مفعولاً مقدماً ، لأن شاء بمعنى أراد ، وأراد يتعدى بالباء ، قال :

١٩٢٠ - أَرَادَتْ عِـرَاراً بِـالـهَـوَانِ ، ومَـنْ يُـرِد عِـرَاراً - لَعَمْـرِي - بِـالهَـوَانِ فَقَـدْ ظَلَمْ[٥]

قيل : لا يلزم من كون « شاء » بمعنى أراد أن يتعدى تعديته ، ولذلك نجد اللفظ الواحد يختلف تعديته باختلاف متعلقه ، تقول : دخلت الدار ، ودخلت في الأمر ، ولا تقول : دخلت الأمر ، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد ، فما بالك بلفظين ، ولم يحفظ من العرب تعدية « شاء » وإن كانت في معنى أراد .

قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾

قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، الآيات (١٨ - ١٧١) .
(٢) انظر آية (٣٨) و (٩٧) من سورة البقرة .
(٣) انظر آية (١٥) من سورة النساء .
(٤) سورة النور ، آية (٤٠) .
(٥) تقدم .

يجوز نقل حركة همزة الاستفهام إلى لام « قُلْ » ، وتحذف الهمزة تخفيفاً ، وهي قراءة ورش ، وهو تسهيل مطرد . و « أَرَأَيْتَكُمْ » هذه بمعنى : أخبرني ، ولها أحكام تختص بها ، اضطربت أقوال الناس فيها وانتشر خلافهم ، فلا بدّ من التعرض لذلك فأقول : « أرأيت » إنْ كانت البصرية ، أو العلمية الباقية على معناها ، أو التي لإصابة الرئة ، كقولهم : رأيت الطائر ، أي : أصبت رئته ، لم يجز فيها تخفيف الهمزة التي هي عينها ، بل تحقق ليس إلا ، أو تسهل بَيْنَ بَيْنَ من غير إبدال ولا حذف ، ولا يجوز أن يلحقها كاف على أنها حرف خطاب ، بل إنْ لحقتها كاف كانت ضميراً مفعولاً أول ،ويكون مطابقاً لما يراد به من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، وإذا اتصلت بها تاء خطاب لزم مطابقتها لما يراد بها مما ذكر وتكون ضميراً فاعلاً نحو : أرأيتم ، أرأيتما ، ويدخلها التعليق والإلغاء . وإنْ كانت العلمية التي ضمنت معنى : أخبرني اختصت بأحكام أخر ، منها أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً ، وهي مروية عن نافع من طريق ورش ، والنحاة يستضعفون إبدال هذه الهمزة ألفاً ، بل المشهور عندهم تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ ، وهي الرواية المشهورة عن نافع ، لكنه قد نَقَلَ الإبدال المحض قُطْرُب وغيره من اللغويين . قال بعضهم : هذا غلط عليه ، أي على نافع ، وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ، فإنّ الياء بعدها ساكنة . ونقل أبو عُبَيْد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ، ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يسقطون الهمزة ، ويدعون أن الألف خلف منها . قُلْتُ : وهذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة ، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة . وقال مكي بن أبي طالب : « وقد روى عن ورش إبدال الهمزة ألفاً ، لأن الرواية عنه أن يمد الثانية ، والمد لا يتمكن إلا مع البدل ، وحسن جواز البدل في الهمزة ، وبعدها ساكن ، أن الأول حرف مد ولين ، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن » . وقد تقدم لك شيء من هذا عند قوله : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾[1] . ومنها أن تحذف الهمزة التي هي عين الكلمة ، وبها قرأ الكسائي ، وهي فاشية نظماً ونثراً ، فمن النظم قوله :

١٩٢١ - أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ المُرُودَا ؟
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ؟[2]

وقال آخر :

١٩٢٢ - أَرَيْتَكَ إذْ هُنَّا عَلَيْكَ أَلَمْ تَخَفْ رَقِيباً ، وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضَّرُ

وأنشد الكسائي لأبي الأسود :

١٩٢٣ - أَرَيْتَ امْرأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ : اتَّخِذْنِي خَلِيلاً[3]

وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال : « في » أرأيت لغتان ومعنيان ، أحدهما : أن تسأل الرجل : أرأيت زيداً ، أي : أعلمت ، فهذه مهموزة ، وثانيهما : أن تقول : أرأيت بمعنى : أخبرني ، فههنا تَتْرُكُ الهمزة إنْ شئت ، وهو أكثر كلام العرب يومىء إلى ترك الهمزة للفرق بين المعنيين . انتهى . وفي كيفية حذف هذه الهمزة ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦) .

(٢) اختلف في نسبته فقيل لرؤبة وقيل لرجل آخر من هذيل انظر أشعار الهذليين (٢/٦٥١) ، المغني (٢/٣٣٩) ، الخصائص (١/١٣٦) ، اللسان (رأى) .

الشاهد : (أرأيت) حيث حذفت الهمزة تخفيفاً .

(٣) انظر ملحقات ديوانه (١٢٢) ، مجاز القرآن (٢/١١) ، الأغاني (١١/١٠٧) ، الخزانة (١١/٣٧٩) ، شواهد الشافية (٣١٤) ، التهذيب (١٥/٣٢٠) (رأى) .

أحدها : وهو الظاهر ـ أنه استثقل الجمع بين همزتين في فعل اتصل به ضمير ، فخففه بإسقاط إحدى الهمزتين ، وكانت الثانية أولى ، لأنها حصل بها الثقل ، ولأن حذفها ثابت في مضارع هذا الفعل ، نحو : أرى ، ونرى ، ويرى ، ولأن حذف الأولى يخل بالتفاهم ، إذ هي للاستفهام .

والثاني : أنه أبدل الهمزة ألفاً ، كما فعل نافع في رواية ورش ، فالتقى ساكنان ، فحذف أولهما وهو الألف .

والثالث : أنه أبدلها ياء ، ثم سكنها ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين ، قاله أبو البقاء ، وفيه بعد . ثم قال : وقرب ذلك فيها حذفها في مستقبل هذا الفعل » . يعني في « ترى » وبابه . ورجح بعضهم مذهب الكسائي بأن الهمزة قد اجترىء عليها بالحذف وأنشد :

١٩٢٤ - إن لَّمْ أُقَاتِلْ فالبِسوني بُرْقَعَا[1]

وأنشد لأبي الأسود :

١٩٢٥ - يَـابَـا الـمُغِـيـرةِ ، رُبَّ أَمْـرٍ مُعْـضِـلٍ فَـرَّجْتَـهُ بـالمكـرِ عنِّي ، والـدَّهـا[2]

وقولهم : وَيْلُمِّه ، وقوله :

١٩٢٦ - ويَـلُمِّـهَـا خُـلَّةً قـد سِيطَ مِـنْ دَمِـهَـا فَـجْـعٌ وَوَسْـعٌ وإخْـلَافٌ وتَـبـديـلُ[3]

وأنشد أيضاً قول الآخر :

١٩٢٧ - وَمَـنْ رَا مِـثْـلَ مـقْـدادِ بْـنِ سَـعْـدٍ إذَا مَـا النَّسْـعُ طَـالَ عَـلَى المَـطِيَّـهْ ؟[4]

أي : ومن رأى . ومنها ألاَّ يدخلها تعليق ولا إلغاء . لأنها بمعنى : أخبرني ، وأخبرني لا تعلق عند الجمهور ، قال سيبويه[5] : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيداً أبو مَنْ هو ، لا يحسن فيه إلاّ النصب في زيد . ألا ترى أنك لو قلت : أرأيتَ أبو مَنْ أنْتَ ، لم يحسن ، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد ، وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني . « وقد خالف سيبويه غيره من النحويين ، وقالوا : كثيراً ما تعلق « أرأيت » ، وفي القرآن من ذلك كثير ، واستدلوا بهذه الآية التي نحن فيها ، وبقوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إنْ كَذَّبَ وتَوَلّى ، أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾[6] ، وبقوله :

١٩٢٨ - أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا؟[7]

وهذا لا يرد على سيبويه ، وسيأتي تأويل ذلك قريباً . ومنها : أنها تلحقها التاء فيلتزم إفرادها وتذكيرها ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف ، بخلاف التي لم تضمن معنى : أخبرني ، فإنّها تطابق فيها ـ كما تقدم ـ ما يراد بها . ومنها أنه يلحقها كاف هي حرف خطاب يطابق ما يراد بها من إفراد وتذكير وضديهما . وهل هذه التاء فاعل ، والكاف حرف خطاب يبين أحوال التاء ، كما بينته ؟ ـ إذا كانت ضميراً ـ أو التاء حرف خطاب ، والكاف هي

---

(١) انظر الخصائص (٣/١٥١) ، المحتسب (١/١٢٠) .

(٢) انظر ملحقات ديوانه (١٣٤) ، المقرب (١/١٩٩) ، الممتع (٢/٦٢٠) .
الشاهد فيه حذف همزة (باباً) تخفيفاً .

(٣) تقدم .

(٤) انظر البيت في اللسان (رأى) .

(٥) انظر الكتاب (/٢٣٩) .

(٦) سورة العلق ، الآيتان (١٣ ـ ١٤) .

(٧) تقدم قريباً .

الفاعل ، واستعير ضمير النصب في مكان ضمير الرفع ؟ أو التاء فاعل أيضاً ، والكاف ضمير في موضع المفعول الأول ؟ ثلاثة مذاهب مشهورة ـ الأول : قول البصريين ، والثاني : قول الفراء ، والثالث : قول الكسائي ، ولنقتصر على بعض أدلة كل فريق ، قال أبو علي : قولهم : أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل ، بفتح التاء في جميع الأحوال ، فالكاف لا يخلو أن يكون للخطاب مجرداً ، ومعنى الإسمية مخلوع منه ، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالته على الخطاب ، ولو كان إسماً لوجب أن يكون الاسم الذي بعده هو هو ، لأن هذه الأفعال مفعولها الثاني هو الأول في المعنى ، لكنه ليس به فتعين أن يكون مخلوعاً منه الإسمية ، وإذَا ثَبَتَ أنه للخطاب معرى من الإسمية ، ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب ، ألا تَرَى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتا خطاب كما لا يلحقها علامتا تأنيث ، ولا علامتا استفهام ، فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال ، لما كان الفعل لا بدّ له من فاعل ، وجعل في جميع الأحوال على لفظ واحد ، استغناء بما يلحق الكاف ، ولو لحق التاء علامة الفروع لاجتمع علامتان للخطاب ، مما كان يلحق التاء ، ومما كان يلحق الكاف ، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رفض ، وأجرى على ما عليه سائر كلامهم » . وقال الزجاج ـ بعد حكايته مذهب الفراء ـ . وهذا القول لم يقله النحويون القدماء ، وهو خطأ ، لأن قولك : أَرَأَيْتَكَ زيداً ما شأنه . لو تعدت الرؤية إلى الكاف ، وإلى زيد ، لصار المعنى : أرأيت نفسك زيداً ما شأنه ، وهذا محال . ثم ذكر مذهب البصريين . وقال مكي بن أبي طالب ـ بعد حكايته مذهب الفراء : وهذا محال ، لأن التاء في الكاف في « أرأيتكم » فكان يجب أن تظهر علامة جمع التاء ، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد ، وهما لشيء واحد ، ويجب أن يكون معنى قولك : أَرَأَيْتَكَ زيداً ما صنع ، أرأيت نفسك زيداً ما صنع ، لأن الكاف هو المخاطب ، وهذا محال في المعنى ، ومتناقض في الإعراب ، والمعنى ، لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم ترد السؤال إلى غيره في آخره ، وتخاطبه أولاً ، ثم تأتي بغائب آخر ، أو لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ « رأيت » ، وهذا كله لا يجوز . ولو قلت : أرأيتك عالماً بزيد لكان كلاماً صحيحاً ، وقد تعدى « رأى » إلى مفعولين . وقال أبو البقاء ـ بعد ما حكى مذهب البصريين ـ : والدليل على ذلك أنها ـ أي : الكاف ـ لو كانت إسماً لكانت إما مجرورة ، وهو باطل ، إذ لا جار هنا ، وإما مرفوعة ، وهو باطل أيضاً ، لأمرين :

أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر الرفع .

والثاني : أنها لا رافع لها ، إذ ليست فاعلاً ، لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، وإمّا أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : أرأيت زيداً ما فعل ، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً .

والثاني : أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك ، إذ ليس الغرض : أرأيت نفسك ، بل أرأيت غيرك ، ولذلك قلت : أرأيتك زيداً ، وزيداً غير المخاطب ، ولا هو بدل منه .

والثالث : أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول ، لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : أرأيتما كما ، أرأيتموكم ، أرأيتكن . ثم ذكر مذهب الفراء ، ثم قال : وفيما ذكرنا إبطال لمذهبه » . وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء ، بأن قال : لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء ، كما يقعان بها عند عدم

الكاف ، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع ، ووقع ميم الجمع لغيرها ، كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد ، ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة : أريت ، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف ، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها » . وهذا الذي قاله ابن الأنباري باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، فإنّها يقع عليها ميم الجمع ، ومع ذلك هي حرف . وقال الفراء : موضع الكاف نصب ، وتأويلها رفع ، لأن الفعل يتحول عن التاء إليها ، وهي بمنزلة الكاف في « دونك » إذا أغرى بها ، كما تقول : دُونك زيداً ، فتجد الكاف في اللفظ خفضاً ، وفي المعنى رفعاً ، لأنها مأمورة ، فكذلك هذه الكاف موضعها نصب ، وتأويلها رفع » ، قُلْتُ : وهذه الشبهة باطلة بما تقدم ، والخلاف في : دونك ، وإليك ، وبابهما مشهور تقدم التنبيه عليه غير مرة . وقال الفراء أيضاً كلاماً حسناً رأيت أن أذكره ، فإنّه متين نافع ، قال : للعرب في « أرأيت » لغتان ، ومعنيان . أحدهما : رؤية العين ، فإذا أردت هذا عديت الرؤية بالضمير إلى المخاطب ، ويتصرف تصرف سائر الأفعال ، تقول للرجل : أرأيتك على غير هذه الحال ؟ تريد : هل رأيت نفسك ، ثم تثنى وتجمع ، فتقول : أرأيتاكما ، أرأيتكم ، أرأيتكن . والمعنى الآخر : أن تقول : أرأيتك ، وأنت تريد معنى : أخبرني ، كقولك : أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل ؟ أي : أخبرني ، وتترك التاء إذا أردت هذه المعنى موحدة على كل حال ، تقول : أرأيتكما ، أرأيتكم ، أرأيتكُنَّ ، وإنما تركت العرب التاء واحدة ، لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخاطب على نفسه ، فاكتفوا من علامة المخاطب بذكره في الكاف ، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد ، إذا لم يكن الفعل واقعاً . قال : والرؤية من الأفعال الناقصة التي يعديها المخاطب إلى نفسه بالمكنى مثل : ظننتني ، ورأيتني ، ولا يقولون ذلك في الأفعال التامة ، لا يقولون للرجل : قَتَلْتَكَ ، بمعنى : قَتَلْتَ نَفْسَكَ ، ولا أحسنتَ إليك ، كما يقولون : متى تظنك خارجاً ، وذلك أنهم أرادوا الفصل بين الفعل الذي قد يُلْغَى ، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه ، ألا ترى أنك تقول : أنا ـ أظنُّ ـ خارج ، فتخلى « أظن » ، وقال الله تعالى : ﴿ أن رآه اسْتَغْنَى ﴾[1] ، ولم يقل : رأى نفسه ، وقد جاء في ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مُجْرى النواقص ، قال جِرَانُ العَوْد :

١٩٢٩ ـ لَقَدْ كَانَ لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وعَمَّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحْ[2]

والعرب تقول : عَدِمْتني ، ووجدتُني ، وفَقدتُني ، وليس بوجه الكلام انتهى . واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بـ « أرأيتَك » نحو : أرأيتكَ زيداً ما صنع ، فالجمهور على أن « زيداً » مفعول أول ، والجملة بعده في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني . وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق في هذه ، وإن جاز في غيرها ، من أخواتها ، نحو : علمت زيداً أبو من هو . وقال ابن كيسان : إنَّ الجملة الاستفهامية في : أرأيتَكَ زيداً ما صَنَعَ بدل من « أَرَأَيْتَكَ » . وقال الأخفش : إنَّه لا بدّ بعد « أرأيت » التي بمعنى : أخبرني ، من الاسم المستخبر عنه ، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام ، لأن أخبرني موافق لمعنى الاستفهام ، وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى : أما أو تنبه ، وحينئذٍ لا يكون لها مفعولان ، ولا مفعول واحد ، وجعل من ذلك : ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إلى الصَّخْرَةِ فإنِّي نَسِيتُ الحُوتَ ﴾[3] ، وهذا ينبغي ألا يجوز ، لأنه إخراج للفظة عن موضوعها من غير داعٍ إلى ذلك .

---

(١) سورة العلق ، آية (٧) .

(٢) انظر البيت في ابن يعيش (٨٨/٧) ، معاني الفراء (١٠٦/٢) ، ابن الشجري (٣٩/١) ، تعليق الفرائد (١٢٧٦/١) ، الشاهد في البيت قوله « عدمتني » حيث جمع معه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول وهما لواحد كأفعال القلوب .

(٣) سورة الكهف ، آية (٦٣) .

إذا تقرر هذا فلنرجع إلى الآية الكريمة ، فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: اختلف الناس في هذه الآية على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن المفعول الأول ، والجملة الاستفهامية التي سدت مسد الثاني محذوفان لفهم المعنى ، والتقدير : أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم ؟ أو اتخاذكم غير الله إلهاً هل يكشف ضركم ؟ ونحو ذلك ، فعبادتكم ، أو اتخاذكم ، مفعول أول ، والجملة الاستفهامية سادة مسد الثاني ، والتاء هي الفاعل ، والكاف حرف خطاب .

الثاني : أن الشرط وجوابه ـ وسيأتي بيانه ـ قد سدا مسد المفعولين لأنهما قد حصلا المعنى المقصود ، فلم يحتج هذا الفعل إلى مفعول ، وليس بشيء ، لأن الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يسدا مسد مفعولي ظن ، وكون الفعل غَيْرَ محتاج لمفعول إخراج له عن وضعه ، فإن عنى بقوله : سدا مسده ، أنهما دالان عليه ، فهو المدعي .

والثالث : أن المفعول الأول محذوف ، والمسألة من باب التنازع بين « أرأيتَكُم » ، و « أَتَاكُمْ » ، والمتنازع فيه هو لفظ « العذاب » ، وهذا اختيار الشيخ ، ولنورد كلامه ليظهر فإنّه كلام حسن ، قال : « فنقول الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين ، فالأول منصوب ، والثاني لم نجده بالاستقراء إلّا جملة استفهامية أو قسمية . فإذا تقرر هذا فنقول : المفعول الأول في هذه الآية محذوف ، والمسألة من باب التنازع ، تنازع « أَرَأَيْتَكُم » ، والشرط على « عذابُ اللهِ » فأعمل الثاني ، وهو « أتاكم » ، فارتفع « عذابُ » به ، ولو أعمل الأول لكان التركيب « عذابَ » بالنصب ، ونظير ذلك : « اضربْ إنْ جاءك زيدٌ » على إعمال « جاءك » ، ولو نصب لجاز ، وكان من إعمال الأول ، وأما المفعول الثاني فهو الجملة من الاستفهام « أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ » والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره : أغير الله تدعون لكشفه ، والمعنى : قل أرأيتكم عذاب الله إن أتاكم ، أو الساعة إن أتتكم أغير الله تدعون لكشفه ، أو لكشف نوازلها انتهى . والتقدير الإعرابي الذي ذكره يحتاج إلى بعض إيضاح ، وتقديره : قل أرأيتكموه ، أو أرأيتكم إياه إن أتاكم عذاب الله ، فذلك الضمير هو ضمير العذاب ، لما عمل الثاني في ظاهره ، أعطى الملغى ضميره ، وإذا أضمر في الأول حذف ما لم يكن مرفوعاً ، أو خبراً في الأصل ، وهذا الضمير ليس مرفوعاً ، ولا خبراً في الأصل فلأجل ذلك حذف ، ولا يثبت إلّا ضرورة . وأما جواب الشرط ففيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه محذوف ، فقدره الزمخشري : إن أَتَاكُم عَذَابُ اللهِ مَنْ تَدْعُونَ .

قال الشيخ[1] : وإصلاحه أن يكون « فَمَنْ تَدْعُونَ بالفاء ، لأن جواب الشرط إذا وقع جملة استفهامية فلا بدّ فيه من الفاء .

الثاني : أنه : « أَرَأَيْتَكُمْ » قاله الحَوْفي ، وهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أن جواب الشرط لا يتقدم عند جمهور البصريين ، إنما جوزه الكوفيون ، وأبو زيد ، والمبرد .

والثاني : أن الجملة المصدرة بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة ، وإنما يقع من الاستفهام ما كان بـ « هل » ، أو اسم من أسماء الاستفهام ، وإنما لم تقع الجملة المصدرة بالهمزة جواباً ، لأنه لا يخلو أن يأتي معها بالفاء أو لا يأتي بها ، لا جائز ألا يأتي بها ، لأن كل ما لا يصلح شرطاً يجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً ، ولا جائز أن يأتي بها ، لأنك إما

---

(١) انظر البحر (٤/١٢٧) .

أن تأتي بها قبل الهمزة ، نحو : إنّ قمت فأزيد منطلق ، أو بعدها نحو : أفزيد منطلق ، وكلاهما ممتنع ، أما الأول فلتصدر الفاء على الهمزة ، وأما الثاني فلأنه يؤدي إلى عدم الجواب بالفاء ، في موضع كان يجب فيه الإتيان بها ، وهذا بخلاف « هَلْ » فإنَّكَ تأتي بالفاء قبلها فتقول : إنْ قمت فهل زيد قائم ، لأنه ليس لها تمام التصدير ، الذي تستحقه الهمزة ، ولذلك تصدرت على بعض حروف العطف ، وقد تقدم مشروحاً غير مرة .

الثالث : أنه « أَغَيْرَ اللهِ » ، وهو ظاهر عبارة الزمخشري ، فإنه قال : « ويجوز أن يتعلق الشرط بقوله : « أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ، كأنه قيل : أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إنْ أتاكم عَذَابُ الله .

قال الشيخ[١] : ولا يجوز أن يتعلق الشرط بقوله : « أَغَيْرَ اللهِ » ، لأنه لو تعلق به لكان جواباً له ، لكنه لا يقع جواباً ، لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ « هل » ، وذكر ما قدمته إلى آخره ، وعزاه للأخفش عن العرب . ثم قال : ولا يجوز[٢] أيضاً من وجه آخر ، لأنا قد قررنا أن « أرأيتك » متعدية إلى اثنين ـ أحدهما في هذه الآية ـ : محذوف ، وأنه من باب التنازع ، والآخر : وقعت الجملة الاستفهامية موقعه ، فلو جعلها جواب الشرط ، لبقيت « أرأيتكم » متعدية إلى واحد ، وذلك لا يجوز » . قُلْتُ : وهذا لا يلزم الزمخشري ، فإنه لا يرتضي ما قاله من الإعراب المشار إليه . قوله : يلزم تعديها لواحد . « قلنا : لا نسلم بل يتعدى لاثنين محذوفين ، ثانيهما : جملة استفهام ، كما قدره وغيره بـ « أرأيتكم عبادتكم هل تنفعكم » ؟ ثم قال[٣] وأيضاً التزام العرب في الشرط الجائي بعد أرأيت مضي الفعل دليل على أن جواب الشرط محذوف ، لأنه يحذف جواب الشرط إلّا عند مضي فعله ، قال تعالى : ﴿ قل أَرَأَيْتَكُم إنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ ﴾[٤] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ أَخَذَ اللهُ ﴾[٥] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ جعلَ اللهُ ﴾[٦] ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ أَتَاكُم عَذَابُـهُ ﴾[٧] ، ﴿ أَفَرَأَيْتَ إنْ متَّعْنَـاهُم سِنينَ ﴾[٨] ﴿ أَرَأَيْتُ إنْ كَذَّبَ وَتَـوَلى ﴾[٩] إلى غير ذلك من الآيات ، وقال الشاعر :

١٩٣٠ - أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا[١٠]

وأيضاً مجيء الجمل الاستفهامية مصدرة بهمزة الاستفهام دليل على أنها ليست جواب الشرط ، إذ لا يصح وقوعها جواباً للشرط انتهى » . ولما جوز الزمخشري أن الشرط متعلق بقوله : « أَغَيْرَ اللهِ » سأل سؤالاً ، وأجاب عنه ، قال : فإنْ قُلْتَ : إنْ علقت الشرط به ، فما تصنع بقوله : ﴿يكْشِفُ ما تَدْعُونَ إليه ﴾[١١] مع قوله : ﴿وأَتَتْكُم السَّاعَةُ ﴾ ، وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين ؟ قُلْتُ : قد اشترط في الكشف المشيئة وهو قوله : « إنْ شَاءَ » إيذاناً بأنه إنْ فعل كان له وجه من الحكمة ، إلّا أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه . « قال الشيخ : وهذا[١٢] مبني على أن الشرط متعلق بـ « أَغَيْرَ اللهِ » ، وقد استدللنا على أنه لا يجوز » . قُلْتُ : ترك الشيخ التنبيه على ما هو أهم من ذلك ، وهو قوله : إلّا أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه » ، وهذا أصل فاسد من أصول المعتزلة يزعمون

---

(١) انظر البحر (٤/١٢٧) .
(٢) انظر البحر (٤/١٢٧) .
(٣) المرجع السابق .
(٤) سورة الأنعام ، آية (٤٠) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (٤٦) .
(٦) سورة القصص ، آية (١١) .
(٧) سورة يونس ، آية (٥٠) .
(٨) سورة الشعراء ، آية (٢٠٥) .
(٩) سورة العلق ، آية (١٣) .
(١٠) تقدم .
(١١) سورة الأنعام ، آية (٤١) .
(١٢) انظر البحر (٤/١٢٨) .

أن أفعاله تعالى تابعة لمصالح وحكم ، يترجح مع بعضها الفعل ، ومع بعضها الترك ، ومع بعضها يجب الفعل ، أو الترك ، تعالى الله عن ذلك ، بل أفعاله تعالى لا تعلل بغرض من الأغراض ، ﴿ لا يُسْأَلَ عمّا يَفْعَلُ ﴾[١] وموضوع هذه المسألة غير هذا الموضوع ، ولكني نبهتك عليها إجمالاً .

الرابع : أن جواب الشرط محذوف ، تقديره : إنْ أتاكم عذاب الله ، أو أتتكم الساعة دعوتم ، ودل عليه قوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾ .

الخامس : أنه محذوف أيضاً ، ولكنه مقدر من جنس ما تقدم في المعنى ، تقديره : إنْ أتاكم عذابُ اللهِ ، أو أتتكم الساعةُ فأخبروني عنه ، أَتَدْعُونَ غَيْرَ اللهِ لكشفه ؟ كما تقول : أخبرني عن زيد إنْ جاءك ما تصنع به ؟ أي : إنْ جاءك فأخبرني عنه ، فحذف الجواب لدلالة أخبرني عليه ، ونظيره : أنت ظالم إنْ فعلت أي : فأنت ظالم ، فحذف فأنت ظالم لدلالة ما تقدم عليه ، وهذا ما اختاره الشيخ[٢] ، قال : وهو جار على قواعد العربية ، وادعى أنه لم يره لغيره .

قوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾ « غَيْرَ » مفعول مقدم لـ « تَدْعُونَ » ، وتقديمه إما للاختصاص ، كما قال الزمخشري : بكتهم بقوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾ بمعنى : أتخصون آلهتكم بالدعوة ، فيما هو عادتكم ، إذا أصابكم ضر ، أم تدعون الله دونها » . إما للإنكار عليهم في دعائهم للأصنام ، لأن المُنْكَرَ إنما هو دعاء الأصنام ، لا نفس الدعاء ، ألا ترى أنك إذا قلت : أزيداً تضرب إنما تنكر كون زيد محلاً للضرب ولا تنكر نفس الضرب ، وهذا من قاعدة بيانية قدمت التنبيه عليها عند قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ اتَّخِذُونِي ﴾[٣] . قوله : ﴿ إنْ كُنْتُم صَادِقِينَ ﴾ جوابه محذوف ، لدلالة الكلام عليه ، وكذلك معمول « صادقين » ، والتقدير : إنْ كنتم صادقين في دعواكم أن غير الله إله ، فهل تدعونه لكشف ما يحل بكم من العذاب ؟ .

﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾ ﴾

قوله : ﴿ بَلْ إيّاهُ تَدْعُونَ ﴾ .

« بَلْ » حرف إضراب وانتقال ، لا إبطال ، لما عَرَفْتَ غَيْرَ مَرّةٍ من أنها في كلام الله كذلك . و « إيّاه » مفعول مقدم للاختصاص عند الزمخشري ، ولذلك قال : « بل تخصونه بالدعاء » . وعند غيره للاعتناء ، وإن كان ثَمَّ حصرٌ واختصاص فمن قرينة أخرى . و « إيّاهُ » ضمير منصوب منفصل ، تقدم الكلام عليه مشبعاً في الفاتحة . وقال ابن عطية «هنا«إيّا» اسم مضمر أجري مُجْرَى المظهرات في أنه مضاف أبداً » .

قال الشيخ[٤] : وهذا خلاف مذهب سيبويه ، فإنَّ مذهب سيبويه : أن ما بعد « إيّا » حرف يبين أحوال الضمير وليس مضافاً لما بعده ، لئلا يلزم تعريفه بالإضافة ، وذلك يستدعي تنكيره ، والضمائر لا تقبل التنكير فلا تقبل الإضافة . قوله : ﴿ ما تَدْعُونَ ﴾ يجوز في « ما » أربعة أوجه :

أظهرها : أنها موصولة بمعنى الذي ، أي : فيكشف الذي تدعون ، والعائد محذوف ، لاستكمال الشروط ، أي : تدعونه .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية (٢٣) .
(٢) انظر البحر (٤/١٢٨) .
(٣) سورة المائدة ، آية (١١٦) .
(٤) انظر البحر (٤/١٢٨) .

وقال :

الثاني : أنها ظرفية ، قاله ابن عطية ، وعلى هذا فيكون مفعول « يَكْشِفُ » محذوفاً ، تقديره : فيكشف العذاب مدة دعائكم أيْ : « مادمتم داعية » .

قال الشيخ[١] : وهذا ما لا حاجة إليه ، مع أن فيه وصلها بمضارع ، وهو قليل جداً ، تقول : لا أكلمك ما طلعت الشمس ، ويضعف : ما تطلع الشمس » . قُلْتُ : قوله : بمضارع ، كان ينبغي أن يقول : مثبت ، لأنه متى كان منفياً بـ « لم » كثر وصلها به ، نحو قوله :

١٩٣١ - وَلَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوا ... أَخَا الْحِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ[٢]

ومن وصلها بمضارع مثبت قوله :

١٩٣٢ - أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى أُمًّا ويَرْوِيني النَّقِيعُ[٣]

وقول الآخر :

١٩٣٣ - أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[٤]

فـ « أُطَوِّفُ » صلة لـ « ما » الظرفية .

الثالث : أنها نكرة موصوفة ، ذكره أبو البقاء ، والعائد أيضاً محذوف ، أي : فيكشف شيئاً تدعونه ، أي : تدعون كشفه ، والحذف من الصفة أقل منه من الصلة .

الرابع : أنها مصدرية . قال ابن عطية : ويصح أن تكون مصدرية ، على حذف في الكلام . قال الزجاج : وهو مِثْلُ : ﴿ واسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾[٥] ، قلت : والتقدير : فيكشف سبب دعائكم ، وموجبه .

قال الشيخ : وهذه[٦] دعوى محذوف غير معين ، وهو خلاف الظاهر . « وقال أبو البقاء ، وليست مصدرية ، إلّا أنْ تَجْعَلَها مصدراً بمعنى المفعول » . يعني يصير تقديره : فيكشف مدعوكم ، أي : الذي تدعون لأجله ، وهو الضر ونحوه . قوله : « إلَيْهِ » فيما يتعلق به وجهان ، أحدهما : أن يتعلق بـ « تَدْعُونَ » ، والضمير حينئذٍ يعود على « ما » الموصولة ، أي : الذي تدعون إلى كشفه ، و « دَعَا » بالنسبة إلى متعلق الدعاء يتعدى بـ « إلى » ، أو « اللام » قال تعالى : ﴿ ومَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إلى الله ﴾[٧] ، و ﴿ إذا دُعُوا إلى اللهِ ﴾[٨] ، وقال الشاعر :

١٩٣٤ - وإنْ أُدْعَ لِلْجُلَّى أَكُنْ مِنْ حُمَاتِهَا ... وإنْ تَأْتِكَ الأَعْدَاءُ بالجَهْدِ أَجْهَدِ[٩]

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) البيت لكعب الغنوي انظر الهمع (١/٨٢) ، الأصمعيات (٧٦) ، الخزانة (٨/٥٧٣) ، تعليق الفرائد (١/٦٣٩) .

(٣) البيت لنقيع من جرموز العيشمي انظر المقرب (١/٢١٧) ، معاني الفراء (٢/١٧٦) ، الهمع (٢/٥٣) ، الدرّر (٢/٦٩) ، الأشموني (٢/٢٨٢) .

(٤) البيت للحطيئة يهجو امرأته انظر ديوانه (١٠٧) ، المقتضب (٤/٢٣٨) ، ابن يعيش (٤/٥٧) ، الشذور (٩٢) ، التصريح (٢/١٨٠) ، الأشموني (٣/١٦٠) ، الخزانة (٢/٤٠٤) ، الكامل (١/٢٦١) .
لكاع سب للمرأة يريد أنها متناهية في الخبث .

(٥) سورة يوسف ، آية (٨٢) .

(٦) انظر البحر (٤/١٢) .

(٧) سورة فصلت ، آية (٣٣) .

(٨) سورة النور ، آية (٤٨) .

(٩) البيت لطرفة انظر ديوانه (٨٥) شرح القصائد للتبريزي (١٨٤) ، التهذيب (١٠/٤٨٧) ، (جل) اللسان (جلل) الشاهد ، « أدع » حيث تعدى للفعل باللام .

١٩٣٥ ـ وإنْ دَعَـوْتِ إلَـى جُـلَّى ومَـكْـرُمَـةٍ يَـوْمـاً سَـرَاةَ كِـرَامِ النَّـاسِ فَـادْعِينَـا[١]

وقال آخر :

١٩٣٦ ـ دَعَـوْتُ لِـمَـا نَـابَـنِـي مِـسْـوَراً فَـلَبَّـى فَـلَبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ[٢]

والثاني : أن يتعلق بـ « يكشف » . قال أبو البقاء : أي : يرفعه إليه انتهى . والضمير على هذا عائد على الله تعالى . وذكر أبو البقاء وجهي التعلق ، ولم يتعرض للضمير ، وقد عرفته . وقال ابن عطية : والضمير في « إليه » يحتمل أن يعود إلى « الله » ـ تعالى ـ بتقدير : فيكشف ما تدعون فيه إليه » .

قال الشيخ[٣] : وهذا ليس بجيد ، لأن « دعا » يتعدى لمفعول به ، دون حرف جر : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾[٤] ، ﴿ إذا دَعَانِ ﴾[٥] ، ومن كلام العرب : « دَعَوْتُ الله سميعاً » . قُلْتُ : ومثله : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّامّا تَدْعُوا ﴾[٦] ، ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً ﴾[٧] . قال : ولا تقول[٨] بهذا المعنى . دَعَوْتُ إلى الله بمعنى : دَعَوْتُ الله ، إلا أنه يمكن أن يصحح كلامه بمعنى التضمين ، ضمن « يَدْعُونَ » معنى : يلجأون إلى الله ، إلا أن التضمين ليس بقياس ، لا يصار إليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة تدعو إليه هنا . قلت : ليس التضمين مقصوراً على الضرورة ، وهو في القرآن أكثر من أن يحصى ، تقدم لك منه جملة صالحة ، وسيأتي لك إنْ شَاءَ الله ـ تعالى ـ مثلها[٩] على أنه قد يقال : تجويز أبي محمد عود الضمير إلى الله تعالى محمول على أن « إليه » متعلِّق بـ « يكشف » كما تقدم نقله عن أبي البقاء ، وأن معناه : يرفعه إليه ، فلا يلزم المحذور المذكور ، لولا أنه يعكر عليه تقديره بقوله : تدعون فيه إليه . فتقدير « فيه » ظاهره أنه يزعم تعلقه بـ « تَدْعُونَ » . قوله : « إنْ شَاءَ » جوابه محذوف لفهم المعنى ، ودلالة ما قبله عليه ، أي : إنْ شَاءَ أن يكشف كشف . وادعاء تقديم جواب الشرط هنا واضح ، لاقترانه بالفاء ، فهو أحسن من قولهم : أنت ظالم إنْ فعلت لكن يمنع من كونها جواباً هنا ، أنها سببية مُرَتِّبَة ، أي : أنها أفادت ترتب الكشف على الدعاء ، وأن الدعاء سبب فيه ، على أن لنا خلافاً في فاء الجزاء ، هل تفيد السببية أو لا ؟ قوله : ﴿ وَتَنْسَوْنَ ما تُشْرِكُونَ ﴾ الظاهر في « ما » أن تكون موصولة إسمية ، والمراد بها ما عبد من دون الله مطلقاً العقلاء وغيرهم ، إلاّ أنه غلب غير العقلاء عليهم ، كقوله : ﴿ولِلَّهِ يَسْجُدُ ما في السَّمٰواتِ﴾[١٠]،والعائد محذوف ، أي : ما تشركونه مع الله في العبادة . وقال الفارسي : الأصل : وتنسون دعاء ما تشركون ، فحذف المضاف ، ويجوز أن تكون مصدرية ، وحينئذٍ لا تحتاج إلى عائد عند الجمهور . ثم هل هذا المصدر باقٍ على حقيقته ، أي : تنسون الإشراك نفسه لما يلحقكم من الدهشة والحيرة ، أو هو واقع موقع المفعول به ؟ أي : وتنسون المشرك به ، وهي الأصنام وغيرها ، وعلى هذا فمعناه كالأول ، وحينئذٍ يحتمل النسيان أن يكون على بابه من الغفلة ، وأن يكون بمعنى الترك ، وإن كانوا ذاكرين لها ، أي للأصنام وغيرها .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لأعرابي من بني أسد انظر الكتاب (١/٣٥٢) ، الخزانة (٢/٩٢) ، ابن يعيش (١/١١٩) ، اللسان (لبب) البحر (٤/١٢٩) .

نابني : أصابني ، سور اسم رجل .

(٣) انظر البحر (٤/١٢٩) .

(٤) سورة غافر ، آية (٦٠) .

(٥) سورة البقرة ، آية (١٨٦) .

(٦) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .

(٧) سورة الأعراف ، آية (٥٥) .

(٨) انظر الكلام على آية (١٨٧، ٢٢٦) من سورة البقرة .

(٩) انظر الكلام عند سورة الكهف آية (٢٨) .

(١٠) سورة النحل ، آية (٤٩) .

وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾

وقوله : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَخَذْنَاهُمْ** ﴾ .

في الكلام حذف ، تقديره : أرسلنا رسلاً إلى أمم ، فكذبوا فأخذناهم ، وهذا الحذف ظاهر جداً . و « مِنْ قَبْلِكَ » متعلق بـ « أَرْسَلْنَا » ، وفي جعله صفة لـ « أُمَمٍ » كلام تقدم غَيْرَ مَرّةٍ . وتقدم[1] تفسير « البَأْسَاء » و « الضّرّاء » ، ولم يلفظ لهما بمذكر على أفعل .

قوله : ﴿ **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا** ﴾ .

« إِذْ » منصوب بـ « تَضَرَّعُوا » فصل به بين حرف التحضيض وما دخل عليه ، وهو جائز حتى في المفعول به ، تقول : لولا زيداً ضربت ، وتقدم أن حرف التحضيض مع الماضي يكون معناه التوبيخ . والتّضَرُّع : تفعل من الضراعة ، وهي الذلة والهيئة المنبئة عن الانقياد إلى الطاعة ، يقال : ضَرَعَ يَضْرَعُ ضَرَاعَةً فهو ضَارِعٌ وضَرِعٌ ، قال :

١٩٣٧ - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[2]

وللسهولة والتذلل المفهومة من هذه المادة اشتقوا منها للثدي اسماً فقالوا له : ضرع . قوله : ﴿ **وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ « لكن » هنا واقعة بين ضدين ، وهما اللين والقسوة ، وذلك أن قوله : « تَضَرّعُوا » مشعر باللين والسهولة ، وكذلك إذا جعلت الضراعة عبارة عن الإيمان ، والقسوة عبارة عن الكفر ، وعبرت عن السبب بالمسبب ، وعن المسبب بالسبب ، ألا ترى أنك تقول : آمن فتضرع ، وقسا قلبه فكفر ، وهذا أحسن من قول أبي البقاء . « ولكِنْ » استدراك على المعنى ، أي : ما تَضَرَّعُوا ، ولكن » . يعني : أن التحضيض في معنى النفي . وقد يترجح هذا بما قاله الزمخشري ، فإنه قال . معناه : نفي التضرع ، كأنه قيل : لم يتضرعوا إذ جاءهم بأسنا . ولكنه جاء بـ « لولا » ليفيد أنه لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلاّ قسوة قلوبهم ، وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم » . قوله : ﴿ **وَزَيَّنَ لَهُمْ** » هذه الجملة تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون استئنافية أخبر تعالى عنهم بذلك .

والثاني : ـ وهو الظاهر ـ : أنها داخلة في حيز الاستدراك ، فهي نسق على قوله : ﴿ **قَسَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ ، وهذا رأي الزمخشري ، فإنّه قال : لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلاّ قسوة قلوبهم ، وإعجابهم بأعمالهم » . وقد تقدم ذلك . و « ما » في قوله : ﴿ **مَا كَانُوا** ﴾ تحتمل أن تكون موصولة إسمية ، أي : الذي كانوا يعلمونه ، وأن تكون مصدرية ، أي : زَيَّنَ لَهُمْ عَمَلَهُمْ ، كقوله : « زَيّنا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ »[3] ويبعد جعلها نكرة موصوفة .

---

(١) انظر آية (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) تقدم .

(٣) سورة النمل ، آية (٤) .

قوله : ﴿ فَتَحْنَا ﴾ .

قرأ الجمهور « فَتَحْنَا » مخففاً ، وابن عامر « فَتَّحْنَا » مثقلاً ، والتثقيل مُؤْذِنٌ بالتكثير لأن بعده « أبواب » فناسب التكثير ، والتخفيف هو الأصل .وقرأ ابن عامر أيضاً في الأعراف« لفَتّحْنَا » ،وفي القمر ﴿ فَفَتَّحْنَا أَبْوابَ ﴾[1] بالتشديد أيضاً ، وشدد أيضاً ﴿ فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ﴾[2] . والخلاف أيضاً في ﴿ فُتِحَتْ أَبْوابُها ﴾ في الزمر في الموضعين[3] ، ﴿ وفُتِحَتِ السَّمَاءُ ﴾[4]والتاء ، فإنّ الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها ، ولم يقرأها بالتخفيف إلا الكوفيون ، فقد جرى ابن عامر على نمط واحد في هذا الفعل ، والباقون شددوا في المواضع الثلاثة المشار إليها ، وخففوا في الباقي جمعاً بين اللغتين قوله : « فإذَا هُمْ مُبْلِسُونَ » « إذا » هي الفجائية ، وفيها ثلاثة مذاهب :

مذهب سيبويه : أنها ظرف مكان .

ومذهب جماعة منهم الرِّياشيّ : أنها ظرف زمان .

ومذهب الكوفيين : أنها حرف . فعل تقدير كونها ظرفاً مكاناً أو زماناً ، الناصب لها خبر المبتدأ ، أي : أبلسوا في مكان إقامتهم ، أو في زمانها . والإبلاس : الإطراق ، وقيل : هو الحزن المعترض من شدة اليأس ، ومنه اشتق أبليس ، وقد تقدم في موضعه ، وأنه هل هو أعجمي أم لا .

قوله : ﴿ فقُطِعَ دَابِرُ ﴾ .

الجمهور على « قُطِعَ » مبنياً للمفعول ، « دَابِرُ » مرفوع به ، وقرأ عكرمة : « قَطَعَ » مبنياً للفاعل ، وهو « الله » ـ تعالى ـ « دَابِرَ » مفعول به ، وفيه التفات ، إذا هو خروج من تكلم في قوله : « أَخَذْنَاهُم » إلى غيبة . والدابر : التابع من خلف ، يقال : دَبَرَ الولدُ والدَه ، ودَبَرَ فلانٌ القومَ يدبرهم دُبُوراً ودَبْراً . وقيل : الدابر : الأصل ، يقال : قَطَعَ الله دَابِره ، أي : أَصْلَه ، قاله الأصمعي . وقال أبو عُبَيْدٍ : دَابِرُ القومِ آخِرُهُم ، وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت :

١٩٣٨ ـ فـاسْـتُؤْصِـلُوا بِـعَـذَابٍ خَصَّ دَابِـرَهُـم ... فَمَـا اسْتَطَاعُـوا لَهُ صَـرْفاً وَمَـا انْتَصَـرُوا[5]

ومنه : دَبَرَ السَّهْمُ الهدفَ ، أي : سقط خلفه .

قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿٤٦﴾ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٤٩﴾ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى

---

(١) سورة القمر، آية (١١).
(٢) سورة الأنبياء ، آية (٩٦) .
(٣) عند الآية (٧١) و (٧٣) .
(٤) آية (١٩) .
(٥) انظر البيت في ديوانه (٣٢) ، الطبري (١١/ ٣٦٤) ، تفسير القرطبي (٦/ ٢٧٥) .

خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾

قوله : ﴿ أَرَأَيْتُم إِنْ أَخَذَ اللَّهُ ﴾ .

المفعول الأول محذوف ، تقديره : أرأيتم سمعكم وأبصاركم إنْ أخذها الله ، والجملة الاستفهامية في موضع الثاني ، وقد تقدم أن الشيخ يجعله من التنازع ، وجواب الشرط محذوف على نحو ما مر . وقال الحَوْفي : وحرف الشرط ، وما اتصل به في موضع نصب على الحال ، والعامل في الحال « أرأيتم » كقولك : اضربه إنْ خرج ، أي : خارجاً ، وجواب الشرط ما تقدم مما دخلت عليه همزة الاستفهام » . وهذا إعراب لا يظهر . ولم يؤت هنا بكاف الخطاب ، وأتى به هناك ، لأن التهديد هناك أعظم ، فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب ، ولما لم يؤت بالكاف وجب بروز علامة الجمع في التاء ، لئلا يلتبس ، ولو جيء معها بالكاف لاستغنى بها كما تقدم . وتوحيد السمع ، وجمع الأبصار مفهوم مما تقدم في البقرة قوله[1] : ﴿ مَنْ إِلَهٌ ﴾ مبتدأ وخبره و « مَنْ » استفهامية ، و ﴿ غَيْرُ اللهِ ﴾ صفة لـ « إِلَهٌ » ، و ﴿ يَأْتِيكُمْ ﴾ صفة ثانية ، والهاء في « به » تعود على « سَمْعَكُم » . وقيل . تعود على الجميع ، ووحد ذهاباً به مذهب اسم الإشارة . وقيل : تعود على الهدى المدلول عليه بالمعنى . وقيل : تعود على المأخوذ والمختوم المدلول عليهما بالأخذ والختم . والاستفهام هنا للإنكار . قوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ﴾ « كَيْفَ » معمولة لـ « نُصَرِّفُ » ونصبها إمّا على التشبيه بالحال ، أو التشبيه بالظرف ، وهي معلقة لـ « انْظُرْ » ، فهي في محل نصب بإسقاط حرف الجر ، وهذا كله ظاهر مما تقدم . و « يَصْدِفُونَ » معناه : يُعْرِضُونَ ، يقال : صَدَفَ عن الشيء صَدْفاً وصُدُوفاً ، أي : أعرض ، قال عديُّ بن الرِّقَاع :

١٩٣٩ ـ إِذَا ذَكَرْنَ حَدِيثاً قُلْنَ أَحْسَنَهُ ... وهُنَّ عن كلِّ سُوءٍ يُتَّقَى صُدُفُ[2]

صُدُف : جمع : صَدُوف ، كصُبُر في جمع صَبُور . وقيل ، معنى صَدَفَ : مال ، مأخوذ من الصدف في البعير ، وهو أن يميل خفه من اليد إلى الرجل من الجانب الوَحْشِيِّ . والصَّدَفُ : جمع صَدَفَة ، وهي المَحارة التي تكون فيها الدُّرَّة ، قال :

١٩٤٠ ـ وَزادَهَا عَجَباً أَنْ رُحْتُ في سَمَلٍ ... وما دَرَتْ دُرُّ أنّ الدُّرَّ في الصَّدَفِ[3]

والصَّدَف والصُّدُف ـ بفتح الصاد والدال وضمهما ، وضم الصاد وسكون الدال ـ ناحية الجبل المرتفع ، وسيأتي لهذا مزيد بيان . والجمهور : « بِهِ انْظُرْ » بكسر الهاء على الأصل ، وروى المسيبي[4] عن نافع : « بِهُ انْظُرْ » بضمها نظر إلى الأصل . وقرأ الجمهور أيضاً « نُصَرِّفُ » مضعفاً ، وقرىء شاذاً « نَصْرِف » بكسر الراء من « صَرَفَ » ثلاثاً .

---

(١) آية (٧) من سورة البقرة .

(٢) انظر البيت في تفسير القرطبي ، والطبري (١١/٣٦٦) ، البحر (٤/١١٧) .

(٣) البيت لأبي هنان انظر التبيان (١/٢٨١) ، الوساطة (٣٢٣) .

(٤) سورة الكهف ، آية (٩٦) .

قوله : ﴿ هَلْ يُهْلَكُ ﴾ .

هذا استفهام بمعنى النفي ، ولذلك دخلت « إلا » وهو استثناء مفرغ ، والتقدير : ما يهلك إلا القوم الظالمون وهذه الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ« أَرَأَيْتَكُم » ، والأول محذوف ، وهذا من التنازع على رأي الشيخ[1] ، كما تقدم تقريره ، وقال أبو البقاء : الاستفهام ههنا بمعنى التقرير ، فلذلك ناب عن جواب الشرط ، أي : إنْ أتاكم هلكتم » . والظاهر ما قدمته . ويجيء هنا قول الحَوْفي المتقدم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً . وقرأ ابن محيصن « هَلْ يَهْلِكُ » مبنياً للفاعل ، وتقدم الكلام أيضاً على نعته اشتقاقاً وإعراباً .

قوله : ﴿ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ .

حال من « المُرْسَلِينَ » ، وفي هذه الحال معنى العلية ، أي : لم نرسلهم لأن تقترح عليهم الآيات ، بل لأن يبشروا وينذروا ، وقرأ إبراهيم ، ويحيى : « مُبْشِرِين » بالتخفيف ، وقد تقدم أن « أَبْشَرَ » لغة في « بَشَّرَ » . قوله : « فَمَنْ آمَنْ » يجوز في « مَنْ » أن تكون شرطية ، وأن تكون موصولة ، وعلى كلا التقديرين فمحلها رفع بالابتداء ، والخبر « فَلاَ خَوْفٌ » . فإن كانت شرطية فالفاء جواب الشرط ، وإن كانت موصولة فالفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط ، وعلى الأول يكون محل الجملتين الجزم ، وعلى الثاني لا محل للأولى ، ومحل الثانية الرفع وحمل على اللفظ ، فأفرد في « آمَنَ » و « أَصْلَحَ » ، وعلى المعنى فجمع في « فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ » ويقوي كونه موصولة مقابلتها بالموصول بعدها في قوله : « والّذِينَ كَذّبُوا » .

وقرأ علقمة « نُمِسُّهُم » بنون مضمومة ، من « أَمَسَّهُ » كذا « العذابَ » نصباً . وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب « يَفْسِقُونَ » بكسر السين ، وقد تقدم[2] أنها لغة ، و « ما » مصدرية على الأظهر ، أي : بفسقهم .

قوله : ﴿ ولا أَعْلَمُ الغَيْبَ ﴾ .

في محل هذه الجملة وجهان :

أحدهما : النصب عطفاً على قوله : « عندي خزائِنُ اللهِ » ، لأنه من جملة المقول ، كأنه قال : لا أقول لكم هذا القول ، ولا هذا القول . قاله الزمخشري ، وفيه نظر من حيث إنّه يؤدي إلى أنه يصير التقدير : ولا أقول لكم لا أعلم الغيب ، وليس بصحيح .

والثاني : أنه معطوف على : « لا أقول » لا معمول له ، فهو أمر أن يخبر عن نفسه بهذه الجمل الثلاث ، فهي معمولة للأمر الذي هو : « قُلْ » ، وهذا تخريج الشيخ ، قال ـ بعد أن حكى قول الزمخشري ـ : ولا يتعين ما قاله ، بل الظاهر أنه معطوف على « لا أقول » . . . إلى آخره .

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾

(١) انظر البحر (٤/١٣٢) .

(٢) انظر الكلام على آية (٥٩) من سورة البقرة .

قوله : ﴿ بالغَدَاةِ ﴾ .

قرأ الجمهور « بالغَداةِ » هنا ، وفي الكهف ، وابن عامر « بالغُدْوَة » بضم الغين وسكون الدال وفتح الواو في الموضعين ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ، والحسن البصري ، ومالك بن دينار ، وأبي رجاء العطاردي ، ونصر بن عاصم الليثي [١] . والأشهر في « الغُدْوَة » أنها معرفة بالعلمية ، وهي علمية الجنس كأسامة في الأشخاص ، ولذلك منعت من الصرف . قال الفراء : سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت كغُدْوَةَ قَطُّ يريد : غَدَاةَ يَوْمِهِ ، قال : ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، فكذا لا تدخلها الألف واللام . إنما يقولون : «جئتك غَدَاةَ الخميس » . وقال الفراء في كتاب المعاني في سورة الكهف ـ[٢]: «قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ «بالغُدْوَةِ والعَشِيِّ»[٣]، ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره . والعرب لا تدخل الألف واللام في « الغُدْوَة » لأنها معرفة بغير ألف ولام . [سَمِعْتُ أبا الجرّاحَ] . . . فذكره إلى آخره . وقد طَعَنَ أبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلاّمَ على هذه القراءة ، فقال : « إنما نرى ابن عامر والسُّلَمِيَّ قراء تلك القراءة . اتباعاً للخط ، وليس عن إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ، إنهم كتبوا « الصلوة » و « الزكوة »[٤] بالواو ، ولفظهما على تركها وكذلك « الغَدَاة » على هذا وجدنا العرب » . وقال الفارسي : الوجه قراءة العامة « بالغَدَاةِ » لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام . فأما « غُدْوَة » فمعرفة وهو علم وضع للتعريف » . وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف ، كما لا تدخل على سائر الأعلام ، وإنْ كانت قد كتبت بالواو ، لأنها لا تدل على ذلك ، ألا ترى « الصلوة » و « الزكوة » بالواو ، لا يقرآن بها ، فكذلك « الغَدَاة » . قال سيبويه[٥] : « غُدْوَة وبُكْرة جعل كل واحد منهما إسماً للحين ، كما جعلوا أُمَّ حُبَيْنٍ إسماً لدابّةٍ معروفة » . إلاّ أن هذا الطعن لا يلتفت إليه ، وكيف يظن بمن تقدم أنهم يلحنون ؟ والحسن البصري ممن يستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته ، ونصر بن عاصم شيخ النحاة ، أخذ هذا العلم عن أبي الأسود يَنْبُوع الصناعة وابن عامر لا يعرف اللحن ، لأنه عربي ، وقرأ على عثمان بن عفان ، وغيره من الصحابة ، ولكن أبا عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ لم يعرف أن تنكير « غُدْوَة » لغة ثابتة عن العرب ، حكاها سيبويه والخليل ، قال سيبويه [٦] : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليومَ غُدْوَةً وبُكْرةً ، فجعلهما مثل ضَحْوةٍ . « قال المهدوي : حكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكر ، فيقول : غُدْوَةً ، وبذلك قرأ ابن عامر ، كأنه جعله نكرة ، فأدخل عليها الألف واللام » . قال أبو علي الفارسي : وجه دخول الألف واللام عليها أنه يجوز وإن كانت معرفة أن تتركه كما حكى أبو زيد : لقيته فَيْنَةَ ، غير مصروفة ، والفينة بعد الفينة ، أي : الحينَ بعد الحين ، فألحق لام التعريف ما استعمل معرفة ، ووجه ذلك أنه يُقَلِّلُ فيه التنكير والشيوع ، كما يُقَدَّرُ فيه ذلك إذا ثنى » . وقال أبو جعفر النحاس : قرأ أبو عبد الرحمن ومالك ودينار وابن عامر « بالغُدْوَةِ » ، قال : وباب « غُدْوَةِ » أن تكون معرفة ، إلاّ أنه يجوز تنكيرها ، كما تنكر الأسماء الأعلام ، فإذا نكرت دخلتها الألف واللام للتعريف» .وقال مكي بن أبي طالب : « إنما دخلت الألف واللام على « غَدَاة » لأنها نكرة ، وأكثر العرب يجعل « غُدْوَة » معرفة فلا ينونها وكلهم يجعل « غَدَاة » نكرة فينونها ، ومنهم من يجعل « غُدْوَة » نكرة ، وهم الأقل » . فثبت بهذه النقول التي ذكرتها عن هؤلاء الأئمة أن قراءة ابن عامر سالمة من طعن أبي عُبَيْد ، وكأنه ـ رحمه الله ـ لم يحفظها لغة . وأما « العَشِيُّ » فنكرة ، وكذلك « عَشِيّة » . وله « العَشِيّ » مرادف

---

(١) انظر البحر ٤/١٣٤ .
(٢) عند آية (٢٨) .
(٣) آية (٢٨) .
(٤) انظر الآية (٤٣) من سورة البقرة .
(٥) انظر الكتاب (٣/٢٩٣) .
(٦) انظر الكتاب (٣/٢٩٤) .

لـ « عَشِيّة » ، أي : أن هذا اللفظ فيه لغتان التذكير والتأنيث ، أو أن « عَشِيّاً » جمع « عَشِيّة » في المعنى على حد « قمح » و « قمحة » و « شعير » و « شعيرة » ، فيكون اسم جنس ؟ خلاف مشهور ، والظاهر الأول ، لقوله تعالى : ﴿ إِذْ عُرِضَ عليه بالعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ ﴾ ، إذ المراد هنا : عَشِيّة واحدة . واتفقت مصاحف الأمصار على رسم هذه اللفظة : « الغُدْوَة » بالواو ، وقد تقدم لك أن قراءة ابن عامر ليست مستندة إلى مجرد الرسم ، بل إلى النقل ، وثَمَّ ألفاظ اتفق أيضاً على رسمها بالواو ، واتفق على قراءتها بالألف ، وهي : الصلاة ، والزكاة ، ومناة[١] ، ومشكاة[٢] ، والربا[٣] ، والنجاة[٤] ، والحياة[٥] وحرف اتفق على رسمه بالواو ، واختلف في قراءته بالألف والواو ، وهو « الغَدَاة » . وأصل : « غداة » غَدَوَة ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وقرأ ابن أبي عبلة « بالغَدَواتِ والعشيات » جمع « غَدَاة » و « عَشِيّة » ، وروي عن أبي عبد الرحمن أيضاً : « بالغدوِّ » بتشديد الواو من غيرها .

قوله : « يُرِيدُونَ » هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل « يَدْعُونَ » ، أو من مفعوله ، والأول هو الصحيح . وفي الكلام حذف ، أي : يريدون بدعائهم في هذين الوقتين وجهه .

قوله : ﴿ **ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم من شَيْءٍ** ﴾ « ما » هذه يجوز أن تكون الحجازية الناصبة للخبر ، فيكون « عَلَيْكَ » في محل النصب ، على أنه خبرها ، عند من يجوز إعمالها في الخبر المقدم ، إذا كان ظرفاً ، أو حرف جر . وأما إذا كانت تميمية ، أو منعنا إعمالها في الخبر المقدم مطلقاً كان « عَلَيْكَ » في محل رفع خبراً مقدماً ، والمبتدأ هو « مِنْ شيءٍ » زيدت فيه « مِنْ » وقوله : « مِنْ حِسَابِهِمْ » قالوا : « مِنْ » تبعيضية ، وهي في محل نصب على الحال ، وصاحب الحال هو : « مِنْ شيءٍ » ، لأنها لو تأخرت عنه لكانت صفة له ، وصفة النكرة متى قدمت انتصبت على الحال ، فعلى هذا يتعلق بمحذوف ، والعامل في الحال الاستقرار في « عَلَيْكَ » ، ويجوز أن يكون « مِنْ شيءٍ » في محل رفع بالفاعلية ، ورافعه « عَلَيْكَ » ، لاعتماده على النفي ، و « مِنْ حِسَابِهِمْ » حال أيضاً من شيء ، والعامل فيها الاستقرار ، والتقدير : ما استقر عليك شيء من حسابهم . وأجيز أن يكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الخبر إمّا لـ « ما » للمبتدأ ، و « عَلَيْكَ » حال من « شيءٍ » ، والعامل فيها الاستقرار ، وعلى هذا فيجوز أن يكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الرافع للفاعل على ذاك الوجه ، و « عَلَيْكَ » حال أيضاً كما تقدم تقريره . وكون « مِنْ حِسَابِهِمْ » هو الخبر ، و « عَلَيْكَ » هو الحال غير واضح ، لأن محط الفائدة إنما هو « عَلَيْكَ » . وقوله : « وما مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيءٍ كالذي قبله ، إلاّ أن هنا يمتنع بعض ما كان جائزاً هناك ، وذلك أن قوله : « مِنْ حِسَابِكَ » لا يجوز أن ينصب على الحال ، لأنه يلزم تقدمه على عامله المعنوي وهو ممتنع ، أو ضعيف ، لا سيما وقد تقدمت هنا على العامل فيها ، وعلى صاحبها . وقد تقدم[٦] لك أن الحال إذا كانت ظرفاً أو حرف جر ، كان تقديمها على العامل المعنوي أحسن منه إذا لم يكن كذلك . فحينئذٍ لك أن تجعل قوله : « مِنْ حِسَابِكَ » بياناً ، لا حالاً ولا خبراً ، حتى تخرج من هذا المحذور . وكون « مِنْ » هذه تبعيضية غير ظاهر . وقدم خطابهﷺ في الجملتين تشريفاً له ، ولو جاءت الجملة الثانية على نمط الأولى لكان التركيب : وما عَلَيْهِمْ مِنْ حِسَابِكَ مِنْ شيءٍ ، فتقدم المجرور بـ « على » كما قدمته في الأولى ، لكنه عدل عن ذلك لما

---

(١) سورة النجم ، آية (٢٠) .
(٢) سورة النور ، آية (٣٥) .
(٣) سورة البقرة ، الآيات (٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨) وفي آل عمران (١٣٠) وفي النساء (١٦١) .
(٤) من سورة غافر ، آية (٤١) .
(٥) من سورة النساء ، آية (٧٤) .
(٦) انظر الآي (٣٦) من سورة البقرة و (٩٧) من سورة آل عمران .

تقدم . وفي هاتين الجملتين ما يسميه أهل البديع : رد الأعجاز على الصدور كقولهم : « عادات السادات ، سادات العادات » ، ومثله في المعنى قول الشاعر :

١٩٤١ ـ وَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتِهِ بِمُحَلَّلٍ وَلَيْسَ الذي حَرَّمْتِه بِحَرَامِ[1]

وقال الزمخشري ـ بعد كلام قدمه في معنى التفسير ـ: فإنْ قُلْتَ : أَمَا كفى قوله : « مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » حتى ضم إليه : « ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ » ؟ قُلْتُ : قد جُعِلَتِ الجملتان بمنزلة واحدة ، وقصدهما مؤدى واحد ، وهو المعنى بقوله : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[2]، ولا يستقل بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً ، كأنه قيل : لا تؤاخذ أنت ، ولا هم بحساب صاحبه » .

قال الشيخ[3] . قوله : لا تؤاخذ أنت . . . إلى آخره ، تركيب غير عربي ، لا يجوز عود الضمير هنا غائباً ، ولا مخاطباً ، لأنه إن عاد غائباً فلم يتقدم له اسم مفرد غائب يعود عليه ، إنما تقدم قوله : « هُمْ » ولا يمكن العود عليه على اعتقاد الاستغناء بالمفرد عن الجمع ، لأنه يصير التركيب : بحساب صاحبهم ، وإن أعيد مخاطباً فلم يتقدم مخاطب يعود عليه ، إنما تقدم قوله : لا تؤاخذ أنت ، ولا يمكن العود إليه ، فإنه ضمير مخاطب ، فلا يعود عليه غائباً ، ولو أبرزته مخاطباً لم يصح التركيب أيضاً ، فإصلاح التركيب أن يقال : لا يؤاخذ كل واحد منك ، ولا منهم بحساب صاحبه ، أو لا تؤاخذ أنت بحسابهم ، ولا هم بحسابك ، أو لا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم ، فتغلب الخطاب على الغيبة ، كما تقول : أنت وزيد تضربان » . والذي يظهر أن كلام الزمخشري صحيح ، ولكن فيه حذف ، وتقديره : لا يؤاخذ كل واحد ، أنت ، ولا هم بحساب صاحبه . ويكون : أنت ولا هم بدلاً من كل واحد ، والضمير في صاحبه عائد على كل واحد . ثم إنه وقع في محذور آخر مما أصلح به كلام أبي القاسم ، وذلك أنه قال : أو لا تؤاخذ أنت ، ولا هم بحسابكم . وهذا التركيب يحتمل أن يكون المراد ، بل هو الظاهر نفي المؤاخذة ، بحساب كل واحد بالنسبة إلى نفسه هو ، لا أن كل واحد غير مؤاخذ بحساب غيره ، والمعنى الثاني هو المقصود . والضمائر الثلاثة ـ أعني التي في قوله : « مِنْ حِسَابِهِمْ » و « عَلَيْهِم » و « فَتَطْرُدَهُمْ » الظاهر عودها على نوع واحد ، وهم : « الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ » ، وبه قال الطبري ، إلّا أنه فسر « الحساب » بالرزي الدنيوي . وقال الزمخشري ، وابن عطية : إنَّ الضميرين الأولين يعودان على المشركين ، والثالث يعود على الداعين .

قال الشيخ وقيل : الضمير في « حِسَابِهِمْ » ، و « عَلَيْهِمْ » عائد على المشركين ، وتكون الجملتان اعتراضاً بين النهي وجوابِهِ . وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً إلّا على اعتقاد كون الضميرين في « حِسَابِهِمْ » و « عَلَيْهِمْ » عائدين على المشركين ، وليس الأمر كذلك ، بل هما اعتراض بين النهي ، وهو : « ولا تَطْرُدْ » وبين جوابه وهو : « فَتَكُونَ » وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين ، ويدل على ذلك أنه قال ـ عد ذلك في « فَتَكُونَ » ـ: « وجوزوا أن يكون جواباً للنهي في قوله : « ولا تَطْرُدْ » ، وتكون الجملتان ، وجواب الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه » . فجعلهما اعتراضاً مطلقاً من غير نظر إلى الضمير ، ويعني بالجملتين : « ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وما مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ » ، وبجواب الأول قوله : « فَتَطْرُدَهُمْ » .

---

(١) البيت للبحتري انظر ديوانه (٣/٢٠٠١) ، البحر (٤/١٣٨) ، تحرير التحبير (٢/٢٦٦) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٦٤) .

(٣) انظر البحر (٤/١٣٧) .

قوله : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : منصوب على جواب النفي بأحد معنيين فقط ، وهو انتفاء الطرد ، لانتفاء كون حسابهم عليه ، وحسابه عليهم ، لأنه ينتفي المسبب بانتفاء سببه . ولنوضح ذلك في مثال ، وهو : ما تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا بنصب « فتحدثنا » ، وهو يحتمل معنيين :

أحدهما : انتفاء الإتيان ، وانتفاء الحديث ، كأنه قيل : ما يكون منك إتيان ، فكيف يقع منك حديث ؟ وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة ، أي : ما يكون مؤاخذة كل واحد بحساب صاحبه ، فكيف يقع طرد ؟ .

والمعنى الثاني : انتفاء الحديث ، وثبوت الإتيان ، كأنه قيل : تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث ، وهذا المعنى لا يليق بالآية الكريمة . والعلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ وإنْ أطلقوا قولهم : إنّه منصوب على جواب النهي ، فإنّما يريدون المعنى الأول دون الثاني .

والثاني : أن يكون منصوباً على جواب النهي . وأما قوله : « فَتَكُونَ » ففي نصبه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب عطفاً على « فَنَّطْرُدَهُمْ » والمعنى الإخبار بانتفاء حسابهم ، والطرد ، والظلم ، المسبب عن الطرد . قال الزمخشري : ويجوز أن يكون عطفاً على « فَتَطْرُدَهُمْ » على وجه السبب ، لأن كونه ظالماً مسبب عن طردهم » .

والثاني : من وجهي النصب : أنه منصوب على جواب النهي في قوله : « ولا تَطْرُدْ » . ولم يذكر مكي ولا الواحدي ولا أبو البقاء غيره .

قال الشيخ[1] : وجَوّزوا أن يكون « فَتَكُونَ » جواباً للنهي في قوله : « ولا تَطْرُدْ » ، كقوله : ﴿ لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[2] ، وتكون الجملتان وجواب الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه» . قُلْتُ : قد تقدم أن كونهما اعتراضاً لا يتوقف على عود الضميرين في قوله : « حِسَابِهِمْ » و « عَلَيْهِم » على المشركين ، كما هو المفهوم من قوله ههنا ، وإنْ كان كلامه قبل ذلك ـ كما حكيتُهُ عنه ـ يُشْعِرُ بذلك .

وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا ﴾ .

الكاف في محل نصب على أنها نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : ومثل ذلك الفتون المتقدم الذي فهم من سياق أخبار الأمم الماضية فتنا بَعْضَ هذه الأمة ببعض ، فالإشارة بذلك إلى الفتون المدلول عليه بقوله : « فَتَنّا » ، ولذلك قال الزمخشري : « ومثل ذلك الفتن العظيم فُتِنَ بعضُ الناس ببعض » . فجعل الإشارة المصدر « فَتَنّا » . وانظر كيف لم يتلفظ هو بإسناد الفتنة إلى الله تعالى في كلامه ، وإنْ كان الباري تعالى قد أسندها، بل قال: «فُتِنَ بَعْضُ

(١) انظر البحر (٤/١٣٨) .

(٢) سورة طه ، آية (٦١) .

الناس » . فبناه للمفعول على قاعدة المعتزلة . وجعل ابن عطية الإشارة إلى طلب الطرد ، فإنَّه قال ـ بعد كلام يتعلق بالتفسير ـ: والإشارة بذلك إلى ما ذكر من طلبهم أن يطرد الضعفة » .

قال الشيخ[١] : «ولا ينتظم هذا التشبيه ، إذ يصير التقدير : مثل طلب الطرد فتنا بعضهم ، والمتبادر إلى الذهن من قولك : ضربت مثل ذلك المماثلة في الضرب ، أي : مثل ذلك الضرب ، لا أن تقع المماثلة في غير الضرب » . وقد تقدم[٢] غَيْرَ مَرَّةٍ أن سيبويه يجعل مثل ذلك حالاً من ضمير المصدر المقدر قوله : ﴿ لِيَقُولُوا ﴾ في هذه اللام وجهان :

أظهرهما ـ وعليه أكثر المعربين والمفسرين ـ : أنها لام « كي » ، والتقدير : ومثل ذلك الفتون فتناً ليقولوا هذه المقالة ابتلاءً منا وامتحاناً .

والثاني : أنها لام الصيرورة ، أي العاقبة ، كقوله :

١٩٤٢ ـ لِـدُوا لِـلْمَـوتِ ، وابْـنُـوا لِـلْخَـرَابِ ..... [٣]

﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾[٤] ، ويكون قولهم : « أَهَؤُلَاءِ . . . إلى آخره » . صادراً على سبيل الاستخفاف . قوله : ﴿ أَهَؤُلَاءِ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب المحل على الاشتمال ، بفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر العامل في ضميره بوساطة « على » ، ويكون المفسر من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، والتقدير : أفضل اللهُ هؤلاءِ مَنَّ عَلَيْهِمْ ، أو اختارهم . ولا محل لقوله : « مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ » لكونها مُفَسِّرة . وإنما رجح هنا إضمار الفعل ، لأنه وقع بعد أداة يغلب إيلاء الفعل لها .

والثاني : أنه مرفوع المحل ، على أنه مبتدأ ، والخبر « مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ » . وهذا وإنْ كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله ، إلاّ أنه مرجوح لما تقدم . و « عَلَيْهِمْ » متعلق بـ « مَنَّ » و « مِنْ بَيْنِنَا » يجوز أن يتعلق به أيضاً . قال أبو البقاء : أي : ميزهم علينا . ويجوز أن تكون حالاً » . قال أبو البقاء أيضاً : أي : مَنَّ عليهم منفردين » . وهذان التفسيران تفسيراً معنى ، لا تفسيرا إعراب ، إلاّ أنه لم يسقهما إلا تفسيري إعراب . والجملة من قوله : « أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللهُ » في محل نصب بالقول . وقوله : « بِأَعْلَمَ بَالشَّاكِرِينَ » الفرق بين الباءين : أن الأولى لا تعلق لها ، لكونها زائدة في خبر ليس ، والثانية متعلقة بأعلم ، وتعدى العلم بها لما ضمن من معنى الإحاطة ، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء ، فيقولون : علم بكذا ، والعلم بكذا ، لما تقدم .

﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾

---

(١) انظر البحر (٤/١٣٩) .

(٢) الآيات (١٣ ـ ٧٣ ـ ١٠٨) من سورة البقرة .

(٣) صدر بيت لأبي العتاهية وعجزه :

..... فكلكم يصير إلى تباب

انظر الهمع (٢/٣٢) ، التصريح (٢/١٢) ، الخزانة (٩/٥٢٩) ، الدرّر (٢/٣١) ، أوضح المسالك (١/٣٥١) .

(٤) سورة القصص ، آية (٨) .

قوله : ﴿ وإذَا جَاءَكَ ﴾ .

« إذَا » منصوب بجوابه ، أي : فَقُلْ سلام عليكم وقت مجيئهم ، أي : أوقع هذا القول كله في وقت مجيئهم إليك ، وهذا معنىً واضحٌ . وقال أبو البقاء : العامل في « إذا » معنى الجواب ، أي : إذا جاءُوك سلم عليهم . ولا حاجة تدعو إلى ذلك مع فوات قوة المعنى ، لأن كونه يبلغهم السلام ، والإخبار بأنه كتب على نفسه الرحمة ، وأنه من عمل سوءاً بجهالة غفر له ، لا يقوم مقامه السلام فقط ، وتقديره : يُفْضِي إلى ذلك . وقوله : « سَلاَمٌ » مبتدأ ، وجاز الابتداء به ، وإنْ كان نكرة ، لأنه دعاء ، والدعاء من المُسوِّغات . وقال أبو البقاء : لما فيه من معنى الفعل ، وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين ، إنما هو شيء نقل عن الأخفش ، أنه إذا كانت النكرة في معنى الفعل جاز الابتداء بها ، ورفعها الفاعل ، وذلك نحو : قائم أبوك . ونقل ابن مالك أن سيبويه[١] أومأ إلى جوازه ، واستدل الأخفش بقوله :

١٩٤٣ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٢]

ولا دليل فيه ، لأن فَعِيلاً يقع بلفظ واحد للمفرد وغيره ، فـ « خَبِيرٌ » خبر مقدم ، واستدل له أيضاً بقول الآخر :

١٩٤٤ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْهُمْ إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ[٣]

فَخَيْرٌ : مبتدأ ، ونَحْنُ : فاعل سد مسد الخبر . فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون « خَيْرٌ » خبراً مقدماً ، و « نَحْنُ » مبتدأ مؤخر ؟ قيل : أفلا يلزم الفصل بين « أفعل » ، و « من » بأجنبي بخلاف جعله فاعلاً فإن الفاعل كالجزء بخلاف المبتدأ . وهذا القدر في هذا الموضع كاف ، والمسألة قد قررتها في غير هذا الموضوع ، و « عَلَيْكُم » خبره . و « سَلاَمٌ عَلَيْكُم » . أبلغُ من : « سَلاماً عَلَيْكُمْ » بالنصب ، وقد تقرر هذا في أول الفاتحة ، عند قراءة : « الحَمْدُ للهِ » و«الحَمْدَ»[٤] . قوله : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمُ ﴾ في محل نصب بالقول ، لأنه كالتفسير لقوله : « سلامٌ عَلَيْكُم » . قوله : « أنّه » ، وقوله : « فأنَّه » قرأ ابن عامر وعصام بالفتح فيهما ، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالكسر فيهما ، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية ، وهذه القراءات الثلاث في المتواتر ، والأعرج بكسر الأولى ، وفتح الثانية عكس قراءة نافع ، هذه رواية الزهراوي عنه ، وكذا الداني ، وأما سيبويه[٥] فروى قراءته كقراءة نافع ، فيحتمل أن يكون عنه روايتان . فأما القراءة الأولى ففتح الأولى فيها من أربعة أوجه :

أحدها : أنها بدل من « الرحمة » بدل شيء من شيء ، والتقدير : كَتَبَ على نفسه أنه مَنْ عَمِلَ . . . إلخ ، فإنَّ نفس هذه الجملة المتضمنة للإخبار بذلك رحمة ..

والثاني : أنها في محل رفع على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : عليه أنَّه مَنْ عَمِلَ . . . إلخ .

---

(١) انظر الكتاب (٢/١٢٧) .

(٢) البيت لبعض الطائيين انظر الهمع (١/٩٤) ، التصريح (١/١٥٧) ، الأشموني (١/١٩٢) ، أوضح المسالك (١/٩٣) ، تعليق الفرائد (١/٧٣١) .

(٣) البيت لزهير الضبي انظر الخصائص (١/٢٧٦) ، (٣/٢٢٨) ، المغني (١/٢١٩) ، الهمع (١/١٨١) ، الخزانة النوادر (١٨٥) ، شرح ابن عقيل (١/١٩٤) ، المثوب : من التثويب وأصله : أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا : أي قال يا لفلان فحذف فلاناً وأبقى اللام» .

(٤) سورة الفاتحة ، آية (٢) .

(٥) انظر الكتاب (٣/١٣٤) .

والثالث : أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر ، والتقدير : لأنه مَنْ عَمِلَ ، فلما حذفت اللام جَرَى في محلها الخلاف المشهور .

الرابع : أنها مفعول بـ « كَتَبَ » و « الرَّحْمَة » مفعول من أجله ، أي : كَتَبَ أنّه مَنْ عَمِلَ لأجل رحمته إياكم .

قال الشيخ : « وينبغي ألاّ يجوز ، لأنه فيه تهيئةَ العامل للعمل وقطعه عنه » . وأما فتح الثانية فمن خمسة أوجه :

أحدها : أنها في محل رفع ، على أنها مبتدأ والخبر محذوف ، أي : فغفرانه ورحمته حاصلان ، أو كائنان ، أو فعليه غفرانه ورحمته . وقد أجمع القراء على فتح ما بعد فاء الجزاء في قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ فأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ ﴾[1] ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنّه مَنْ تَولاّهُ فأنَّهُ يُضلّه ﴾[2] ، كما أجمعوا على كسرها في قوله : ﴿ ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورسُولَهُ فَإنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ ﴾[3] .

الثاني : أنها في محل رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : فأمره ، أو شأنه أنه غفور رحيم . .

الثالث : أنها تكرير للأولى ، كررت لما طال الكلام ، وعطفت عليها بالفاء ، وهذا منقول عن أبي جعفر النحاس ، وهذا وَهْمٌ فاحش ، لأنه يلزم منه أحد محذورين ، إما بقاء مبتدأ بلا خبر ، أو شرط بلا جواب . وبيان ذلك أن « مَنْ » في قوله : ﴿ أَنّه مَنْ عَمِلَ ﴾ لا يخلو إما أن تكون موصولة ، أو شرطية ، وعلى كلا التقديرين فهي في محل رفع بالابتداء ، فلو جعلنا أن الثانية معطوفة على الأولى لزم عدم خبر المبتدأ ، وجواب الشرط وهو لا يجوز . وقد ذكر هذا الاعتراض ، وأجاب عنه الشيخ شهاب الدين أبو شامة ، فقال : « ومنهم من جعل الثانية تكريراً للأولى ، لأجل طول الكلام على حد قوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنّكُمْ إذَا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُرَاباً وعِظَاماً أَنّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ، ودخلت الفاء في : « فَأَنَّه غَفُورٌ » على دخولها في ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ ﴾[4] على قول من جعله تكريراً لقوله : ﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ إلاّ أن هذا ليس مثل « أَيَعِدُكُم أَنّكم » لأن هذه لا شرط فيها ، وهذه فيها شرط فيبقى بغير جواب فقيل : الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه ، تقديره : غفر لهم انتهى » . وفيه بعد . وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبي البقاء ، وكان ينبغي أن يجيب به هنا ، لكنه لم يفعل ، ولم يظهر فرق في ذلك .

الرابع : أنها بدل من الأولى ، وهو قول الفراء ، والزجاج ، وهذا مردود بشيئين ، أحدهما : أن البدل لا يدخل فيه حرف عطف ، وهذا مقترن بحرف العطف ، فامتنع أن يكون بدلاً . فإن قيل : تجعل الفاء زائدة ، فالجواب أن زيادتها غير جائزة ، وهو شيء قال به الأخفش . وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجه آخر . وهو خلو المبتدأ ، أو الشرط عن خبر أو جواب ، كما تقدم تقرير . فإن قيل : يجعل الجواب محذوفاً ، كما تقدم نقله عن أبي شامة . قيل : هذا بعيد عن الفهم . الخامس : أنها مرفوعة بالفاعلية ، تقديره : فاستقر له أنه غفور ، أي : استقر له ، وَثَبَت غفرانه . ويجوز أن يقدر في هذا الوجه جاراً رافعاً لهذا الفاعل عند الأخفش ، تقديره : فعليه أنه غفور ، لأنه يرفع به ، وإن لم يعتمد ، وقد تقدم تحقيقه غير مرة . وأما القراءة الثانية : فكسر الأولى من ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة التوبة ، آية (٦٣) .
(٢) سورة الحج ، آية (٤) .
(٣) سورة الجن ، آية (٢٣) .
(٤) سورة آل عمران ، آية (١٨٨) .

أحدها : أنها مستأنفة ، وأن الكلام تام قبلها ، وجيء بها ، وبما بعدها كالتفسير لقوله : « كَتَبَ رَبُّكُمَ عَلَى نفسه الرحمة » .

والثاني : أنها كسرت بعد قول مقدر ، أي : قال الله ـ تعالى ـ ذلك ، وهذا في المعنى كالذي قبله .

والثالث : أنه أَجْرَى « كَتَبَ » مُجْرَى «قال « فكسرت بعده ، كما تكسر بعد القول الصريح ، وهذا لا يتمشى على أصول البصريين . وأما كسر الثانية فمن وجهين :

أحدهما : أنها على الاستئناف بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لـ « من » الموصولة ، أو جواباً لها ، إن كانت شرطاً .

والثاني : أنها عَطْفٌ على الأولى ، وتكرير لها . ويعترض على هذا بأنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر ، أو الشرط بلا جزاء ، كما تقدم ذلك في المفتوحتين . وأجاب أبو البقاء هنا عن ذلك بأن خبر « مَنْ » محذوف دل عليه الكلام . « وقد قدمت ذلك أنه كان ينبغي أن يجيب بهذا الجواب في المفتوحتين ، عند من جعل الثانية تكريراً للأولى ، أو بدلاً منها . ثم قال : « ويجوز أن يكون العائد محذوفاً ، أي : فإنه غفور له » . قُلْتُ : قوله : ويجوز ، ليس بجيد ، بل كان ينبغي أن يقول : ويجب لأنه لا بدّ من ضمير عائد على المبتدأ من الجملة الخبرية أو ما يقوم مقامه ، إن لم تكن نفس المبتدأ . وأما القراءة الثالثة فيؤخذ فتح الأولى ، وكسر الثانية ، مما تقدم من كسرهما وفتحهما بما يليق من ذلك ، وهو ظاهر . وأما القراءة الرابعة فكذلك . وقال أبو شامة : وأجاز الزجاج كسر الأولى وفتح الثانية ، وإن لم يقرأ به » . قُلْتُ : قد قدمت أن هذه قراءة الأعرج ، وأن الزهراوي وأبا عمرو الداني نقلاها عنه ، فكأن الشيخ لم يطلع عليها ، وقدمت لك أيضاً أن سيبويه لم يروِ عن الأعرج إلّا كقراءة نافع ، فهذا مما يصلح أن يكون عذراً للزجاج . وأما أبو شامة فإنّه متأخر فعدم إطلاعه عجيب . والهاء في « أنه » ضمير الأمر والقصة ، و « مَنْ » يجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون موصولة وعلى كل تقدير فهي مبتدأة ، والفاء وما بعدها في محل جزم جواباً إنْ كانت شرطاً وإلا ففي محل رفع خبراً إنْ كانت موصولة ، والعائد محذوف ، أي : غفور له . والهاء في « بَعْدِهِ » يجوز أن تعود على « السُّوء » ، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل ، كقوله :﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾[1] والأول أولى ،لأنه أصرح . و « مِنْكُم » متعلق بمحذوف ، إذ هو حال من فاعل « عَمِلَ » ، ويجوز أن تكون « مِنْ » للبيان ، فيعمل فيها أعني مقدراً . وقوله : « بِجَهَالَةٍ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « عَمِلَ » على أن الباء للسببية ، أي : عَمِلَه بسبب الجهل ، وعبر أبو البقاء في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به ، وليس بواضح .

والثاني ـ وهو الظاهر ـ : أنها للحال ، أي : عَمِلَه مصاحباً للجهالة . و « مِنْ » في « مِنْ بَعْدِهِ » لابتداء الغاية .

وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَـٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾ قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَكَذَّبْتُم

(١) سورة المائدة ، آية (٨) .

بِهِۦٓ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ وكذلكَ نُفَصِّلُ الآياتِ ﴾ .

الكاف أمرها واضح من كونها نعتاً لمصدر محذوف ، أو حالاً من ضمير ذلك المصدر ، كما هو رأي سيبويه[1] والإشارة بذلك إلى التفصيل السابق ، تقديره : مثل ذلك التفصيل البين ، وهو ما سبق من أحوال الأمم نفصل آيات القرآن . وقال ابن عطية : والإشارة بقوله : « وكذلك » إلى ما تقدم من النهي عن طرد المؤمنين ، وبيان فساد منزع المعارضين لذلك . وتفصيل الآيات : تبيينها وشرحها . وهذا شبيه بما تقدم في قوله : ﴿ وكذلك فَتَنَّا ﴾ ، وتقدم أنه غير ظاهر . قوله : ﴿ ولِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ﴾ قرأ الأخوان ، وأبو بكر : « ولِيَسْتَبِينَ » بالياء من تحت « سَبِيلُ » بالرفع . ونافع : « ولِتَسْتَبِينَ » بالتاء من فوق ، « سَبِيلَ » بالنصب . والباقون بالتاء من فوق « سَبِيلُ » بالرفع ، وهذه القراءات دائرة على تذكيرِ « السبيل » ، وتأنيثِه ، تعدى « استبان » ولزومِهِ . وإيضاحُ هذا أن لغةَ نجد وتميم تذكير « السبيل » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتّخِذُوهُ سَبِيلاً ، وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾[2] ، ولغة الحجاز التأنيث ، وعليه : ﴿ قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي ﴾[3] ، وقوله :

١٩٤٥ - خَـلِّ السَّبِيـلَ لِمَـنْ يَبْـنِي الـمَنَـارَ بِـهَـا ..... [4]

وأما « استبان » فيكون متعدياً ، نحو : استبنت الشيء ويكون لازماً ، نحو : استبان الصبح ، بمعنى بَانَ فمن قرأ بالياء من تحت ، ورفع ، فإنه أسند الفعل إلى « السبيل » ، فرفعه به على أنه مذكر ، وعلى أن الفعل لازم . ومن قرأ بالتاء من فوق فكذلك ، ولكن على لغة التأنيث . (٤) ن قرأ بالتاء من فوق ونصب « السبيل » ، فإنه أسند الفعل إلى المخاطب ، ونصب « السبيل » على المفعولية ، وذلك على تعدية الفعل ، أي : ولتستبين أَنْتَ سَبِيلَ المجرمين ، فالتاء في « تستبين » مختلفة المعنى ، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب ، وفي الأخرى للتأنيث ، وهي في كلا الحالين للمضارعة . و «تَسْتَبِينَ » منصوب بإضمار « أَنْ » بعد لام « كي » . وفيما تتعلق به هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها معطوفة على علة محذوفة ، وتلك العلة معمولة لقوله : « نُفَصِّلُ » ، والمعنى : وكذلك نُفَصِّلُ الآياتِ لنبين لكم ولتستبين .

والثاني : أنها متعلِّقة بمحذوف مقدر بعدها أي : ولتستبين سَبِيلَ المجرمين فَصّلْنَاهَا ذلك التفصيل ، وفي الكلام حذف معطوف على رأي ، أي : وسبيل المؤمنين ، لقوله تعالى : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾[5] . وقيل : « لا يحتاج

---

(١) انظر الكتاب (١/ ١٢٦ ـ ١٢٨) .
(٢) سورة الأعراف ، آية (١٤٦) .
(٣) سورة يوسف ، آية (١٠٨) .
(٤) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ التميمي انظر ديوانه (٢١٩) وعجزه :
..... وابْـرُزْ بِـبَرْزه حَـيْـثُ اضـطرّكَ الـقَـدَرُ
انظر الكتاب (١/ ٢٥٤) ، ابن الشجري (٢/ ٢٤٢) ، التصريح (٢/ ١٩٥) ، ابن يعيش (٢/ ٣٠) ، الأشموني (٣/ ١٩١) ، الصاحبي (٣٠٠) ، ورواية صدره في الديوان . خـل الـطريـق لمـن يـبـنى المـنـار بـه .....
وعليها لا شاهد .
(٥) سورة النحل ، آية (٨١) .

إلى ذلك ، لأن المقام إنما يقتضي ذكر المجرمين فقط ، إذ هم الذين أثاروا ما تقدم ذكره » .

قوله : ﴿ أَنْ أَعْبُدَ ﴾ .

في محل « أَنْ » الخلاف المشهور ، إذ هي على حذف حرف ، تقديره : نهيت عن أن أَعْبُدَ . وقوله : « قَدْ ضَلَلْتُ إذاً » « إذَنْ » حرف جواب وجزاء ، ولا عمل لها هنا ، لعدم فعل تعمل فيه . والمعنى : إن اتبعتُ أهواءكم ضَلَلْتُ ، وما اهْتَدَيْتُ ، فهي في قوة شرط وجزاء . والجمهور « ضَلَلْتُ » بفتح اللام الأولى . وقرأ أبو عبد الرحمن ، ويحيى ، وطلحة ، بكسرها ، وقد تقدم[1] أنها لغة . ونقل صاحب التحرير عن يحيى ، وابن أبي ليلى ، أنهما قرآ هنا وفي الٓمٓ السجدة : ﴿ائذا ضَلَلْنَا﴾[2] بصاد غير معجمة ، يقال : صَلّ اللحْمُ ، أي : أَنْتَنَ ، وهذا له بعض مناسبة في آية السجدة ، وأما هنا فمعناه بعيد أو ممتنع . وروى العباس عن ابن مجاهد في الشواذ له : «صُلِلْنَا في الأرض » أي : دُفِنَا في الصَّلَّة ، وهي الأرض الصُّلْبة . وقوله : « وما أَنا مِنَ المُهْتَدِينَ » تأكيد لقوله : « قَدْ ضَلَلْتُ » . وأتى بالأولى جملة فعلية ، ليدل على تجدد الفعل وحدوثه ، وبالثانية إسمية ليدل على الثبوت .

قوله : ﴿ وكَذَّبْتُم بِهِ ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال ، وحينئذٍ هل يحتاج إلى إضمار « قد » أم لا ؟ . والهاء في « بِهِ » يجوز أن تعود على « رَبِّي » ، وهو الظاهر . وقيل : على « القرآن » ، لأنه كالمذكور . وقيل : على « بَيِّنَةٍ » لأنها في معنى البيان . وقيل . لأن التاء فيها للمبالغة ، والمعنى : على أمر بين من رَبِّي . و « مِنْ رَبِّي » في محل جر صفة لـ « بَيِّنَةٍ » . قوله : ﴿ يَقُصُّ الحَقَّ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وعاصم : « يَقُصُّ » بصاد مهملة مشددة مرفوعة ، وهي قراءة ابن عباس . والباقون بضاد معجمة مخففة مكسورة ، وهاتان في المتواتر . وقرأ عبد الله ، وأُبَيٌّ ، ويحيى بن وثاب ، والنَّخْعِي ، والأعمش ، وطلحة : « يقضي بالحق » من القضاء . وقرأ سعيد بن جبير ومُجَاهِد « يقضي الحَقَّ ، وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ » . فأما قراءة « يَقْضي » فمن القضاء ، ويؤيده قوله : ﴿ وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ ﴾ ، فإنّ الفصل يناسب القضاء ، ولم يرسم إلا بضاد كأن الياء حذفت خطأ ، كما حذفت لفظاً لالتقاء الساكنين ، كما حذفت من نحو : ﴿ فما تُغْنِ النُّذُرُ﴾[3] ، وكما حذفت الواو من : ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[4] ، ﴿ويَمْحُ اللهُ البَاطِلَ﴾[5] لما تقدم . وأما نصب «الحق» بعده ففيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي : يقضي القضاء الحق .

والثاني : أنه ضمن « يقضي » معنى : « ينفذ » ، فلذلك عداه إلى المفعول به .

الثالث : أن « قَضَى » بمعنى : صنع فيتعدى بنفسه من غير تضمين ، وبدل على ذلك قوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٠٩) .
(٢) آية (١٠) .
(٣) سورة القمر ، آية (٥) .
(٤) سورة العلق ، آية (١٨) .
(٥) سورة الشورى ، آية (٢٤) .

١٩٤٦ - وعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ ..... [١]

أي : صنعهما .

الرابع : أنه على إسقاط حرف الجر ، أي : يقضي بالحق ، فلما حذف انتصب مجروره ، على حد قوله :

١٩٤٧ - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ، وَلَمْ تَعُوجُوا ..... [٢]

ويؤيد ذلك القراءة بهذا الأصل . وأما قراءة « يَقُصُّ » فمن : قص الحديث ، أو من قص الأثر ، أي : تتبعه ، وقال تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ ﴾[٣] . ورجح أبو عمرو بن العلاء القراءة الأولى بقوله : «الفَاصِلِينَ»، وحكى عنه أنه قال[٤] : «أهو يَقُصُّ الحقَّ ، أو يقضي الحقَّ؟ فقالوا : يَقُصُّ . فقال : لو كان يقص لقال : « وهو خير القاصين » أقرأ أحد بهذا ؟ وحيث قال : « وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ » فالفصل إنما يكون في القضاء . وكأن أبا عمرو لم يبلغه : « وهو خير القاصين » قراءة . وقد أجاب أبو علي الفارسي عما ذكره أبو العلاء ، فقال : القصص هنا بمعنى القول وقد يفصل في لقول أيضاً ، قال تعالى : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[٥]، وقال تعالى : ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾[٦]، وقال تعالى : ﴿ونُفَصِّلُ الآياتِ﴾[٧]، فقد حمل الفصل على القول، واسْتُعْمِلَ معه، كما جاء مع القضاء ، فلا يلزم من « الفاصلين » أن يكون معيناً لـ « يقضي » .

وقوله : ﴿ واللهُ أَعْلَمُ بالظَّالِمِينَ ﴾ .

من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ، تنبيهاً على استحقاقهم ذلك بصفة الظالمين ، إذ لو جاء على الأصل لقال : « والله أعلم بكم » .

﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾

وقوله : ﴿ مَفَاتِحُ ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه جمع « مِفْتَح » بكسر الميم والقصر ، مع فتح التاء ـ وهو الآلة التي يفتح بها ، نحو : مِنْجَل ومناجل .

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) سورة يوسف ، آية (٣) .
(٤) انظر البحر (٤/١٤٣) .
(٥) سورة الطارق ، آية (١٣) .
(٦) سورة هود ، آية (١) .
(٧) سورة التوبة ، آية (١١) .

والثاني : أنه جمع : مَفْتِح ، بفتح الميم ، وهو المكان ، ويؤيده تفسير ابن عباس : هي خزائن المطر .

والثالث : أنه جمع « مِفْتَاح » بكسر الميم ، والألف ، وهو الآلة أيضاً ، إلا أن هذا فيه ضعف من حيث إنّه كان ينبغي أن تقلب ألف المفرد ياء ، فيقال : مَفَاتِيح ، كدَنَانِير ، ولكنه قد نقل في جمع « مِصْباح : « مَصَابِح ، وفي جمع « مِحْراب » : مَحَارِب ، وفي جمع « قُرْقُورة » : قَراقِر . وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مدة في مفرده ، كقولهم : دراهيم ، وصياريف ، في جمع « دِرْهَم » وصيرف ، قال :

١٩٤٨ - تَنْفِي يَـدَاهَـا الْحَصَى فِي كُـلِّ هَـاجِـرَةٍ نَفْيَ الـدَّرَاهِيمِ تَـنْقَـادُ الـصَّيَـارِيـفِ[1]

وقالوا : عيِّل وعيائيل ، قال :

١٩٤٩ - فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ[2]

الأصل : عيائل ، ونمور ، فزاد في ذلك ، ونقص من هـذا . وقد قـرىء « مفاتيـح » بالياء ، وهي تؤيد أنَّ « مَفَاتِح » جمع « مِفْتَاح » ، وإنما حُذِفَتْ مدته . وجوز الواحدي أن يكون « مفاتح » جمع « مَفْتَح » على أنه مصدر ، قال ـ بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق ـ: فعلى هذا « مفاتح » جمع المَفْتَح ، بمعنى الفتح ، كأن المعنى : وعند ، فتوح الغيب ، أي : هو يفتح الغيب على من يشاء من عباده » . وقال أبو البقاء : « مفاتح » جمع « مَفْتَح » والمفتح : الخزانة ، فأما ما يفتح به فهو المِفْتَاح ، وجمعه : « مفاتيح » ، وقـد قيل : « مِفْتَـح » أيضاً انتهى » . يـريد جمـع « مَفْتَح » ، أي : بفتح الميم . وقوله : وقد قيل : « مِفْتَح » يعني أنها لغة قليلة في الآلة ، والكثير فيها المد ، وكان ينبغي أن يوضح عبارته فإنها موهمة ، ولذلك شرحتها . قوله : ﴿ لا يَعْلَمُها إلاّ هُوَ ﴾ في محل نصب على الحال من « مفاتح » ، والعامل فيها الاستقرار الذي تضمنه الظرف لوقوعه خبراً . وقال أبو البقاء : أو نفس الظرف إن رفعت به « مفاتح » أي إن رفعته به فاعلاً ، وذلك على رأى الأخفش . وتضمنه الاستقرار لا بدّ منه على كل قول ، فلا فرق بين أن ترفع به الفاعل ، أو تجعله خبراً . قوله :

﴿ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾ فاعل « تَسْقُطُ » و « مِنْ » زائدة ، لاستغراق الجنس . وقوله : « إلاّ يَعْلَمُهَا » حال من « وَرَقَةٍ » ، وجاءت الحال من النكرة ، لاعتمادها على النفي ، والتقدير : وما تَسْقُطُ ورقةٌ إلاّ عالماً هو بها ، كقولك : « ما أكرمتُ أحداً إلاّ صالحاً » . ويجوز عندي أن تكون الجملة نعتاً لـ « وَرَقَةٍ » ، وإذا كانوا أجازوا في قوله : ﴿ إلاّ وَلَها كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ أن يكـون نعتاً لـ«قَـرْيَةٍ» في قـوله : ﴿وَمَـا أَهْلَكْنَامِنْ قَـرْيَـةٍ إلاّ ولَهـا كِتَـابٌ مَعْلُومٌ﴾[3]، مـع كـونهـا بـالـواومعتـذرين عن زيادة الواو . فإن يجيزوا ذلك ، هنا أولى ، وحينئذٍ فيجوز أن يكون في موضع جر على اللفظ ، أو رفـع على المحل . قوله : « ولا حَبَّةٍ » عطف على لفظ « وَرَقَةٍ » ، ولو قرىء بالرفع لكان على الموضع . و ﴿ في ظُلُماتِ ﴾ صفة لـ « حَبَّةٍ » وقوله : ﴿ ولا رَطْبٍ ولا يَابِسٍ ﴾ معطوفان أيضاً على « وَرَقَةٍ » . وقرأها ابن السَّمَيْفَع والحسن وابن أبي إسحاق بالرفع على المحل ، وهذا هو الظاهر . ويجوز أن يكونا مبتدأين ، والخبر قوله : « إلاَّ في كِتَابٍ مُبِينٍ » . ونقل الزمخشري أن الرفع في الثلاثة ، أعني قوله : « ولا حبة ولا رطب ولا يابس » وذكر وجهي الرفع المتقدمين ، ونظر

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لحكيم بن معية انظر الكتـاب (٣/٥٧٤) ، المقتضب (٢/٢٠١) ، الأشمـوني (٤/٢٩٠) ، المغـرب (٢/١٠٨ - ١٦٣) ، شرح شـواهد الشـافية (٣٧٦) ، اللسـان (عيل) استشهد به على أن (عيائيل) جمع عيل .

(٣) سورة الحجر ، آية (٤) .

الوجه الثاني بقوله : « لا رجل منهم ولا امرأة إلا في الدار » . قوله : ﴿ إلّا في كتاب مبين ﴾ في هذا الاستثناء غموض ، فقال الزمخشري : وقوله : « إلّا في كِتَاب مُبِينٍ » كالتكرير لقوله : « إلّا يَعْلَمُها » ، لأن معنى « إلّا يَعْلَمُها » ، ومعنى « إلّا في كِتَابٍ مُبينٍ » واحد والكتاب : علم الله ، أو اللوح . وأبرزه الشيخ في عبارة قريبة من هذه ، فقال : « وهذا الاستثناء جارٍ مَجْرى التوكيد ، لأن قوله : « ولا حَبّةٍ ولا رَطْبٍ ولا يَابِسٍ » معطوف على « مِنْ وَرَقَةٍ » والاستثناء الأول منسحب عليها ، كما تقول : « ما جاءني من رجلٍ إلّا أكرمتُه ، ولا امرأةٍ . فالمعنى : إلّا أَكْرَمْتُهَا ولكنه لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد ، وحسنه كونه فاصلة انتهى . « وجعل صاحب النظم الكلام تاماً عند قوله : « ولا يَابِسٍ » ، ثم استأنف خبراً آخر بقوله : « إلّا في كِتَابٍ مُبينٍ » بمعنى : وهو في كتاب مبين أيضاً ، قال : لأنك لو جعلت قوله : « إلّا في كتابٍ » متصلاً بالكلام الأول لفسد المعنى ، وبيان فساده في فصل طويل ذكرناه في سورة يونس في قوله : ﴿ ولا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ ولا أَكْبَرَ إلّا في كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾[1] انتهى « قُلْتُ : إنما كان فاسد المعنى من حيث اعتقد أنه استثناء آخر مستقل ، وسيأتي كيف فساده ، أما لو جعله استثناء مؤكداً للأول كما قاله أبو القاسم لم يفسد المعنى ، وكيف يتصور تمام الكلام على قوله تعالى : ﴿ ولا يابس ﴾ ، ويبتدأ بـ « إلّا » ؟ وكيف يقع « إلّا » هكذا ، وقد نحا أبو البقاء لشيء مما قاله الجُرْجَانِيّ ، فقال « إلّا في كِتَابٍ مُبينٍ » : أي : إلّا هُوَ في كِتَابٍ مبين ، ولا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه « يَعْلَمُهَا » ، لأن المعنى يصير : وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب ، فينقلب معناه إلى الإثبات ، أي : إلا يعلمها في كتاب . وإذا لم يكن يعلمها إلا في كتاب ، وجب أن يعلمها في الكتاب ، فإذاً يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول ، أي : وما تسقط من ورقة إلّا هي في كتاب وما يعلمها انتهى » . وجوابه ما تقدم من جعل الاستثناء تأكيداً ، وسيأتي هذا مقرراً إنْ شَاءَ اللهُ تعالى في سورة يونس ، لأن له بحثاً يخصه .

قوله : ﴿ باللّيْلِ ﴾ .

متعلق بما قبله على أنه ظرف له ، والباء تأتي بمعنى «في» وقد قدمت[2] منه جملة صالحة . وقال أبو البقاء هنا ـ : وجاز ذلك لأن الباء للإلصاق ، والملاصق للزمان والمكان حاصل فيهما » . يعني فهذه العلاقة المجوزة للتجوز ، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن ينوب حرف مكان آخر ، بل يقول هي هنا للإلصاق مجازاً ، نحو ما قالوه في « مررت بزيد » . وأسند التَّوفّي هنا إلى ذاته المقدسة ، لأنه لا ينفر منه هنا ، إذ المراد به الدّعَة والراحة ، وأسند إلى غيره في قوله تعالى : ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾[3] ، ﴿يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ المَوْتِ﴾[4] ، لأنه ينفر منه ، إذ المراد به الموت . وقوله : « ما جَرَحْتُم » الظاهر : أنها مصدرية ، وإن كان كونها موصولة إسمية أكثر ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بما بعدها ، والعائد على كلا التقديرين الأخيرين محذوف ، وكذا عند الأخفش وابن السراج على القول الأول . و ﴿ بالنهار ﴾ كقوله : « بالليل » ، والضمير في « فيه » عائد على « النهار » ، هذا هو الظاهر .

قال الشيخ[5] : عاد عليه لفظاً ، والمعنى في يوم آخر ، كما تقول : « عندي درهم ونصفه » . قُلْتُ : ولا حاجة في الظاهر إلى عوده على نظير المذكور ، إذ عوده على المذكور لا محذور فيه . وأما ما ذكر من نحو : « درهم ونصفه » فلضرورة انتفاء العي من الكلام ، قالوا : لأنك إذا قُلْتَ : « عندي درهم » علم أن عندك نَصْفَهُ ضرورة ، فقولك بعد

---

(١) سورة يونس ، آية (٦١) .
(٢) انظر الكلام على آية (١٢٣) من سورة آل عمران .
(٣) سورة الأنعام ، آية (٦١) .
(٤) سورة السجدة ، آية (١١) .
(٥) انظر البحر (٤/١٤٧) .

ذلك : « ونصفه » يضطر إلى عوده إلى نظير ما عندك ، بخلاف ما نحن فيه . وقيل : يعود على « الليل » ، وقيل : يعود على «التّـوَفّي» وهـو النـوم، أي : يـوقـظكم في خـلال النـوم . وقـال الـزمخشـري : ثم يبعثكم من القبـور في شـأن الـذي قطعتم به أعماركم من النوم بالليل ، وكسب الآثام بالنهار انتهى . « وهو حسن . وخص « الليل » بالتَّوَفّي ، و « النهار » بالكسب ، وإن كان قد ينام في هذا ، ويكسب في الآخر ، اعتباراً بالحال الأغلب . وقدم التوفي بالليل ، لأنه أبلغ في المِنّةِ عليهم ، ولا سيما عند من يخصُّ الجرح بكسب الشر دون الخير . قوله : ﴿ لِيُقْضَى أَجَلٌ ﴾ الجمهور على « لِيُقْضَى » مبنياً للمفعول ، و « أَجَلٌ » رفع به . وفي الفاعل المحذوف احتمالان :

أحدهما : أنه ضمير الباري تعالى .

والثاني : أنه ضمير المخاطبين ، أي : لتقضوا ، أي : لتستوفوا آجالكم . وقرأ أبو رجاء وطلحة : « لِيَقْضِي » مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى ، « أَجَلاً » مفعول ، و « مُسَمًّى » صفة ، فهو مرفوع على الأول ، ومنصوب على الثاني ، ويترتب على ذلك خلاف للقراء . في إمالة ألفه ، فقد أوضحته في شرح القصيد . واللام في « لِيُقْضَى » متعلِّقة بما قبلها من مجموع الفعلين ، أي : يتوفاكم ، ثُمَّ يبعثكم ، لأجل ذلك .

﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَيُرْسِلُ ﴾ .

فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه عطف على اسم الفاعل ، الواقع صلة لـ « أل » ، لأنه في معنى « يفعل » . والتقدير : وهو الذي يقهر عباده ويرسل ، فعطف الفعل على الاسم ، لأنه في تأويله ومثله عند بعضهم : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [١] ، قـالـوا : فـ«أقـرضـوا» عـطـف على «مُصَّـدِّقِينَ» الـواقـع صلة لـ«أل» ، لأنـه في معنى : إنّ الـذين تصـدقـوا وأقرضوا ، وهذا ليس بشيء ، لأنه يلزم من ذلك الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وذلك أن « وأقرضوا » من تمام صلة « أل » في « المُصَّدِّقِين » وقد عطف على الموصول قوله : « المُصَّدِّقات » ، وهو أجنبي ، وقد تقرر غير مرة[٢] أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته . وأما قولـه تعالى : ﴿فَـوْقَهُمْ صَافّـاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٣] ، أي : وقابضـات . ومن عطف الاسم على الفعـل ، لكـونـه في تـأويـل الاسم قـولـه تعـالى : ﴿يُخْـرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ﴾[٤] ، وقـول الشـاعـر

١٩٥٠ - فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ يَـوْمـاً يُـبِـيـرُ عَـدُوَّهُ وَمُـجْـرٍ عَـطَاءً يَسْـتَحِقُّ الـمَـعَـابِـرَا[٥]

والثاني : أنها جملة فعلية ، عطفت على جملة إسمية ، وهي قوله : « وهو القاهر » .

والثالث : أنها معطوفة على الصلة ، وما عطف عليها ، وهو قوله : « يَتَوفّاكُم ويَعْلَمُ » ، وما بعده ، أي : وهو الذي يتوفاكم ويرسل .

---

(١) سورة الحديد ، آية (١٨) .
(٢) انظر الكلام على آية (١٨٥) ، من سورة آل عمران و (٩٥) من سورة المائدة .
(٣) سورة الملك ، آية (١٩) .
(٤) سورة الأنعام ، آية (٩٥) .
(٥) تقدم .

الرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان :

أظهرهما : أنه الضمير المستكن في « القاهر » .

والثاني : أنها حال من الضمير المستكن في الظرف ، كذا قال أبو البقاء ، ونقله عنه الشيخ ، وقال : «وهذا الوجه أضعف الأعاريب » . وقولهما : الضمير الذي في الظرف ، ليس هنا ظرف يتوهم كون هذه الحال من ضمير فيه إلاّ قوله : « فَوْقَ عِبَاده » ، ولكن بأي طريق يتحمل هذا الظرف ضميراً ؟ والجواب أنه قد تقدم في الآية المشبهة لهذه أن « فَوْقَ عِبَادِهِ »[1] فيه خمسة أوجه ، ثلاثة منها يتحمل فيها ضميراً ، وهي كونه خبراً ثانياً ، أو بدلاً من الخبر ، أو حالاً ، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قبل « يَرْسِلُ » ، لأن المضارع المثبت إذا وقع حالاً لم يقترن بالواو ، وقد تقدم إيضاحُ هذا غَيْرَ مرّةٍ[2] .

والخامس : أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك ، وهذا الوجه هو في المعنى كالثاني .

وقوله : ﴿ عَلَيْكُم ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه متعلِّق بـ« يُرْسِلُ » ، ومنه : ﴿ يُرْسِلُ عَلَيْكُما ﴾[3] ، ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم ﴾[4] ، ﴿وأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً ﴾[5] ، إلى غير ذلك .

والثاني : أنه متعلِّق بـ « حَفَظَة » ، يقال : حفظت عليه عمله ، فالتقدير : ويُرْسِلُ حَفَظَةً عليكم .

قال الشيخ[6] : أي : يحفظون عليكم أعمالكم ، كما قال : ﴿ وإنّ عَلَيْكُم لحافظين ﴾ ، كما تقول : حفظت عليك ما تعلم » ، فقوله : كما قال : ﴿وإنَّ عَلَيْكُم لَحَافِظِينَ﴾[7] تشبيه من حيث المعنى ، لا أنَّ « عَلَيْكُم » تعلق بـ « حافظين » ، لأن « عليكم » هو الخبر لـ « إنّ » ، فيتعلق بمحذوف .

والثالث : أنه متعلِّق بمحذوف على أنه حال من « حَفَظَةً » ، إذ لو تأخر لجاز أن يكون صفة لها . قال أبو البقاء : « عَلَيْكُم » فيه وجهان :

أحدهما : هو متعلق بـ « يُرْسلُ » .

والثاني : أن يكون في نية التأخير . وفيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بنفس : « حَفَظَةً » ، والمفعول محذوف ، أي : يرسل عليكم مَنْ يحفظُ أعمالكم .

والثاني : أن يكون صفة لـ « حَفَظَةً » ، قدمت فصارت حالاً انتهى » . قوله : والمفعول محذوف ، يعني مفعول « حَفَظَةً » إلا أنه توهم أن تقدير المفعول خاص بالوجه الذي ذكره ، وليس كذلك ، بل لا بدّ من تقديره على كل وجه . و « حَفَظَة » إنما عَمِل في ذلك المُقَدّر لكونه صفةً لمحذوف ، تقديره : ويرسل عليكم ملائكة حَفَظَةً ، لأنه لا يعمل إلاّ بشروط ، هذا منها ، أعني : كونه معتمداً على موصوف . « حَفَظَة » : جمع حافظ ، وهو منقاس في كل وصف على

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٨) .
(٢) انظر الكلام على آية (٤٢) ، (٢٥٩) من سورة البقرة .
(٣) سورة الرحمن ، آية (٣٥) .
(٤) سورة الأعراف ، الآيات (١٣٣ ـ ١٦٢) .
(٥) سورة الفيل ، آية (٣) .
(٦) انظر البحر المحيط (٤/١٤٧) .
(٧) سورة الانفطار ، آية (١٠) .

فاعل صحيح اللام ، لعاقلٍ مذكر ، كبارٌ وبَرَرَةٍ ، وفاجرٍ وفَجَرَةٍ ، وكَامِلٍ وكَمَلَةٍ . ويقل في غير العاقل كقولهم : غراب ناعق ، وغِرْبان نَعَقَةٌ . وتقدم مثل قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ ﴾ .

قوله : ﴿ تَوَفَّتْهُ ﴾ قرأ الجمهور « تَوَفَّتْهُ » ماضياً بتاء التأنيث لتأنيث الجمع . وقرأ حمزة « توفاه » من غير تاء تأنيث ، وهي تحتمل وجهين :

أظهرهما : أنه ماضٍ وإنما حذف تاء التأنيث لوجهين :

أحدهما : كونه تأنيثاً مجازياً .

والثاني : الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول .

والثاني : أنه مضارع ، وأصله : تتوفاه بتاءين ، فحذفت إحداهما على خلاف في أيتهما ، كـ «تنزّل » وبابه وحمزة على بابه في إمالة مثل هذه الألف . وقرأ الأعمش : « يتوفاه » مضارعاً ـ بياء الغيبة ـ اعتباراً بكونه مؤنثاً مجازياً ، أو للفصل ، فهو كقراءة حمزة في الوجه الأول من حيث تذكير الفعل ، وكقراءته في الوجه الثاني من حيث إنّه أتى به مضارعاً . وقال أبو البقاء . وقرىء شاذاً « يتوفاه » على الاستقبال ، ولم يذكر بياء ولا تاء . قوله : ﴿ وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ ﴾ هذه الجملة تحتمل وجهين ، أظهرهما : أنها حال من « رُسُلُنَا » .

والثاني : أنها استئنافية سيقت للإخبار عنهم بهذه الصفة . والجمهور على التشديد في « يُفَرِّطُونَ » ومعناه : « لا يُقَصِّرُونَ » . وقرأ عمرو بن عبيد ، والأعرج « يُفْرِطُونَ » من « أَفْرَطَ » وفيها تأويلان :

أحدهما : أنه بمعنى : لا يجاوزون الحد فيما أمروا به . قال الزمخشري : فالتفريط : التواني والتأخير عن الحد ، والإفراط : مجاوزة الحد ، أي لا ينقصون مما أمروا به ، ولا يزيدون » .

والثاني : أن معناه : لا يتقدمون على أمر الله . وهذا يحتاج إلى نقل أن « أَفْرَطَ » بمعنى « فَرَّطَ » ، أي : تقدم . وقال الجاحظ قريباً من هذا ، فإنه قال[1] : معنى « لا يُفْرِطُونَ » لا يَدَعُونَ أحداً يفرط عنهم ، أي : « يسبقهم ويفوتهم » وقال أبو البقاء : ويقرأ بالتخفيف ، أي : « لا يزيدون على ما أمروا به » . وهو قريب مما تقدم .

ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾

قوله : ﴿ مَوْلاَهُم الحَقِّ ﴾ .

صفتان لله . وقرأ الحسن والأعمش « الحقَّ » نصباً ، وفيه تأويلان :

---

(١) انظر البحر (٤/١٤٨) .

أظهرهما : أنه نعت مقطوع .

والثاني : أنه نعت مصدر محذوف ، أي : رُدُّوا الرَّدَّ الحقَّ ، لا الباطل . وقرىء « رِدُّوا » بكسر الراء ، وتقدم تخريجها مستوفى . والضمير في « مولاهم » فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه للعباد في قوله : « فَوْقَ عِبَادِهِ » ، فقوله : « وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم » التفات ، إذ الأصل : ويُرْسِلُ عَلَيْهِم . وفائدة هذا الالتفات : التنبيه والإيقاظ .

والثاني : أنه يعود على الملائكة ، المعنيين بقوله : « رُسُلُنَا » يعني : أنهم يموتون ، كما يموت بَنُو آدمَ ، ويردون إلى ربهم .

والثالث : أنه يعود على « أحد » في قوله : « جَاءَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ » إذ المراد به الجمع ، لا الإفراد .

قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُم ﴾ .

قرأ السبعة هذه مشددة . « قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ » قرأها الكوفيون ، وهشام بن عمار ، عن ابن عامر مشددة كالأولى . وقرأ الثنتين بالتخفيف من : « أَنْجَى » حُمَيْد بن قيس ، ويعقوب ، وعلي بن نصر عن أبي عمرو . وتحصل من ذلك أن الكوفيين ، وهشاماً يثقلون في الموضعين ، وأن حُمَيْداً ، ومن معه يخففون فيهما ، وأن نافعاً وابن كثير ، وأبا عمرو ، وابن ذكوان عن ابن عامر ، يثقلون الأولى ، ويخففون الثانية والقراءات واضحة ، فإنَّها من : « نَجَّى » و « أَنْجَى » ، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية . فالكوفيون وهشام التزموا التعدية بالتضعيف ، وحُمَيْد وجماعته التزموها بالهمزة ، والباقون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ الكافرينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾[1] . والاستفهام للتقرير والتوبيخ ، وفي الكلام حذف مضاف ، أي : من مهالك ظلمات ، أو من مخاوفها . و « الظلمات » كتابة عن الشدائد .

قوله : « تَدْعُونَه » في محل نصب على الحال ، إما من مفعول « يُنَجِّيكُمْ » ، وهو الظاهر ، أي : ينجيكم داعين إيّاه ، وإمّا من فاعله ، أي : مَدْعُوّاً مِنْ جهتكم .

قوله : ﴿ تَضَرُّعاً وخُفْيَةً ﴾ يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أنهما مصدران في موضع الحال ، أي : تدعونه متضرعين ومخفين .

والثاني : أنهما مصدران من معنى العالم ، لا من لفظه ، كقوله : « قَعَدْتُ جلوساً » وقرأ الجمهور « خُفْيَةً » بضم الخاء . وقرأ أبو بكر بكسرها ، وهما لغتان ، كالعُدْوَةِ والعِدْوة ، والأُسْوَةِ ، والإِسْوَةِ . وقرأ الأعمش : « وخِيفَةً » ، كالتي في الأعراف[2] ، وهي من « الخوف » قلبت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، وسكونها . ويظهر علة هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله ، لولا ما يأباه « تَضَرُّعاً » من المعنى .

قوله : ﴿ لَئِنْ أَنْجَانَا ﴾ الظاهر أن هذه الجملة القسمية تفسير للدعاء قبلها . ويجوز أن تكون منصوبة على المحل على إضمار القول ، فيكون ذلك القول في محل نصب على الحال من فاعل « تَدْعُونَهُ » أي : تدعونه قائلين ذلك . وقد

---

(١) سورة الطارق ، آية (١٧) .

(٢) اية (٢٠٥) .

عرفت مما تقدم غَيْرَ مَرَّةً كيفية اجتماع الشرط والقسم . وقرأ الكوفيون « أنجانا » بلفظ الغيبة مراعاة لقوله : « تَدْعُونَه » . والباقون « أَنْجَيْتَنَا » بالخطاب حكاية لخطابهم في حالة الدعاء وقد قرأ كُلٌّ بما رسم في مصحفه ، فإنَّ في مصاحف الكوفة « أَنْجَانَا » وفي غَيْرِها « أَنْجَيْتَنَا » . قوله : ﴿ مِنْ هَذِهِ ﴾ متعلِّق بالفعل قبله ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ، و « هَـٰذِه » إشارة إلى « الظُّلُمَاتِ » ، لأنها تجري مَجْرَى المؤنثة الواحدة ، وكذلك في « مِنْهَا » يعود على « الظُّلُمَاتِ » لما تقدم .

وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿٦٦﴾ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾

وقوله : ﴿ ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ .

عطف على الضمير المجرور ، بإعادة حرف الجر ، وهو واجب عند البصريين ، وقد تقدم[1] .

قوله : ﴿ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ ﴾ .

يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بـ « يَبْعَثَ » ، وأن يكون متعلِّقاً بمحذوف على أنه صفة لـ « عَذَاباً » أي : عذاباً كائناً من هاتين الجهتين .

قوله : «أويَلْبِسَكُمْ . . . »عطف على « يَبْعَثَ » ، والجمهور على فتح الياء من « يَلْبِسَكُمْ » ، وفيه وجهان .

أحدهما : أنه بمعنى : يخلطكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى ، كل فرقة مشايعة لإمام . ومعنى خلطهم : إنشاب القتال بينهم ، فيختلطوا في ملاحم القتال ، كقول الحماسي :

١٩٥١ ـ وَكَتِيبَةٍ لَبَّسْتُهَا بِكَتِيبَةٍ ... حَتَّى إذَا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لَهَا يَدِي[2]
فَتَرَكْتُهُمْ تَقِصُ الرِّمَاحُ ظُهُورَهُم ... مِن بَيْنِ مُنْعَفِرٍ وآخَرَ مُسْنَدِ

وهذه عبارة الزمخشري ، فجعله من « اللبس » ، الذي هو الخلط ، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدي « يلبس » إلى المفعول ، و « شِيَعاً » نصب على الحال ، وهي جمع « شِيعَة » كـ « سِدْرَة ، وسِدَر » . وقيل : « شِيَعاً » منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول ، أي : أنه مصدر على غير الصدر كـ « قَعَدْتُ جُلُوساً » .

قال الشيخ[3] «ويحتاج في جعله مصدراً إلى نقل من اللغة» . ويجوز على هذا أيضاً أن يكون حالاً ، كـ«أتيته ركضاً » أي : راكضاً ، أو ذا ركض . وقال أبو البقاء : والجمهور على فتح الياء ، أي : يلبس عليكم أموركم ، فحذف حرف الجر والمفعول ، والأجود أن يكون التقدير : أو يلبس أموركم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه » . وهذا كله لا حاجة إليه لما عرفت من كلام الزمخشري . وقرأ أبو عبد الله المدني : « يُلْبِسَكُمْ » بضم الياء من « أَلْبَس » رباعياً ، وفيه وجهان :

---

(١) انظر آية (٢١٧) من سورة البقرة .
(٢) قد تقدم البيت الأول ، والبيتان للفراء السلمي . انظر شرح الحماسة (١/١٩١) ، شاهد الإنصاف (٢/٢٦) ، البحر (٤/١٥١) .
(٣) انظر البحر (٤/١٥١) .

أحدهما : أن يكون المفعول الثاني محذوفاً ، تقديره : أو يُلْبِسَكُمْ الفتنةَ ، و « شِيَعاً » على هذا حال ، أي : يُلْبِسَكُمْ الفتنةَ في حال تفرقكم وشتاتكم .

والثاني : أن يكون « شِيَعاً » هو المفعول الثاني ، كأنه جعل الناس يلبسون بعضهم مجازاً ، كقوله :

١٩٥٢ ـ لَبِسْتُ أُناساً فأفْنَيْتُهُمْ وأفْنَيْتُ بَعْدَ أُناسٍ أُنَاسَا[1]

والشِيعَة مَنْ يَتَقَوّى بهم الإنسان ، والجمع : « شِيَع » ، كما تقدم ، و « أَشْيَاع » ، كذا قاله الراغب . والظاهر أن « أَشْيَاعاً » جمع « شِيَع » كـ « عِنَب » ، وأَعْنَاب ، وضِلْع وأَضْلَاع » ، و « شِيَع » جمع « شِيَعة » فهو جمع الجمع .

قوله : ﴿ ويُذِيقَ ﴾ نسق على « يَبْعَثَ » . والإذاقة استعارة ، وهي فاشية : ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴾[2] ، ﴿ ذُقْ إنَّكَ ﴾[3] ، ﴿ فَذُوقُوا العَذَابَ ﴾[4] ، وقال الشاعر :

١٩٥٣ ـ أَذَقْنَاهُم كُئُوسَ المَوْتِ صِرْفَاً وذَاقُوا مِنْ أَسِنَّتِنَا كُئُوسَا[5]

وقرأ الأعمش : « ونُذِيقَ » بنون العظمة ، وهو التفات ، فائدته تعظيم الأمر ، والتحديد من سطوته .

قوله : ﴿ وكَذَّبَ بِهِ ﴾ .

الهاء في « بِهِ » تعود على « العذاب » المتقدم في قولهِ : « عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُم » ، قاله الزمخشري . وقيل : يعود على القرآن . وقيل : يعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة ، وقيل : يعود على النبي ﷺ . وهذا بعيد ، لأنه خوطب بالكاف عقيبه ، فلو كان كذلك لقال : وكَذّبَ بِكَ قَوْمُكَ . وادعاء الالتفات فيه أبعد . وقيل : لا بدّ من حذف صفة هنا ، أي : وكذب به قَوْمُكَ المعاندون ، أو الكافرون ، لأن قومه كلَّهُمْ لم يُكَذِّبُوه ، كقوله ﴿ إنَّهُ لَيْسَ منْ أَهْلِكَ ﴾[6] ، أي : الناجين ، وحذف الصفة ، وبقاء الموصوف قليل جداً بخلاف العكس . وقرأ ابن أبي عبلة : « وكَذَّبتْ » بتاء التأنيث ، كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾[7] ، ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ﴾[8] ، باعتبار الجماعة .

قوله : « وَهُوَ الحقُّ » في هذه الجملة وجهان :

الظاهر منهما : أنها استئناف .

والثاني : أنها حال من الهاء في « بِهِ » ، أي : كَذَّبُوا به حال كونه حقّاً ، وهو أعظم في القبح . قوله : « عَلَيْكُم » متعلق بما بعده ، وهو « بِوَكِيلٍ » ، وقدم لأجل الفواصل . ويجوز أن يكون حالاً من قوله : « بِوَكِيلٍ » ، لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفة له ، وهذ عند من يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وهو اختيار جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٩٥٤ ـ غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيّةُ لِلْمَرْ ءِ ، فَيُدْعَى ولَاتَ حِينَ إبَاءِ[9]

---

(١) تقدم .
(٢) سورة القمر ، آية (٤٨) .
(٣) من آية (٤٩) سورة الدخان .
(٤) سورة الأنعام ، آية (٣٠) .
(٥) انظر البيت في البحر (٤/١٥١) .
(٦) سورة هود ، آية (٤٦) .
(٧) سورة الشعراء ، آية (١٠٥) .
(٨) سورة الشعراء ، آية (١٦٠) .
(٩) انظر البيت في الأشموني (٢/١٧٧) ، المقاصد النحوية (٣/١٦١) .

فتقدم « غافلاً » على صاحبها ، وهو : « المرء » وعلى عاملها وهو : « تَعْرِضُ » فهذا أولى منه قول الآخر :

١٩٥٥ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا إليَّ ،حَبِيباً إنَّهَا لَحَبِيبُ[١]

أي : إليّ هَيْمَانَ صَادِيًا ، ومثله قوله :

١٩٥٦ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[٢]

فرغاً : حال من « بقتل » . و « حِبَال » بالمهملة : اسم رجل ـ مع أن حرف الجر هنا زائد ، فجوازه أولى مما ذكرنا .

قوله : ﴿ لكلِّ نبإٍ مُسْتَقَرٌّ ﴾ .

يجوز رفع « مستقر » الابتدائية ، وخبره الجار قبله ، وبالفاعلية عند الأخفش ، بالجار قبله ، ويجوز أن يكون « مُسْتَقَرّ » اسم مصدر ، أي : استقرار ، أو مكان ، أو زمان .

قوله : ﴿ وإذَا رَأَيْتَ ﴾ .

« إذا » منصوب بجوابها ، وهو : « فَأَعْرِضْ » ، أي : أَعْرِضْ عنهم في هذا الوقت . و « رأَيْتَ » هنا يحتمل أن تكون البصرية ، وهو الظاهر ، ولذلك تعدت لواحد .

قال الشيخ[٣] : « ولا بدّ من تقدير حال محذوفة ، أي : وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ، وهم خائضون فيها ، أي : وإذا رأيتهم ملتبسين بالخوض فيها انتهى » . قُلْتُ : ولا حاجة إلى ذلك ، لأن قوله : « يَخُوضُونَ » مضارع ، والراجح حاليته ، وأيضاً فإنّ « الّذِينَ يَخُوضُونَ » في قوة الخائضين ، واسم الفاعل حقيقة في الحال بلا خلاف ، فيحمل هذا على حقيقته ، فيستغنى عن حذف هذه الحال التي قدرها ، وهي حال مؤكدة . ويحتمل أن تكون علمية ، وضعفه الشيخ[٤] بأنه يلزم منه حذف المفعول الثاني ، وحذفه إمّا اقتصاراً ، وإمّا اختصاراً ، فإنْ كان الأول فممنوع اتفاقاً ، وإن كان الثاني فالصحيح المنع ، حتى منع ذلك بعض النحويين » .

قوله : « غَيْرِهِ » الهاء فيها وجهان :

أحدهما : أنها تعود على « الآيات » ، وعاد مفرداً مذكراً ، لأن « الآيات » في معنى الحديث والقرآن .

وقيل : إنها تعود على الخَوْضِ ، أي : المدلول عليه بالفعل ، كقوله :

١٩٥٧ ـ إذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إلَيْه وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خِلَافِ[٥]

---

(١) البيت لكثيِّر عزة وينسب لعروة بن حزام انظر ديوان كثير (٥٢٢) ، المقاصد (٣/١٥٦) ، الأشموني (٢/١٧٣) ، شرح ابن عقيل (١/٦٤١) .
هيمان مأخوذ من الهيام ، بضم الهاء ـ وهو في الأصل : أشد العطش صاديا : اسم فاعل فعل (صدى) من باب تعب إذا عطش الشاهد قوله (هيمان صاديا من حيث وقعا حالين من الباء المجرورة محلاً بإلى وتقدما عليها .

(٢) تقدم .
(٣) البحر (٤/١٥٢) .
(٤) المصدر السابق .
(٥) انظر البيت في الخصائص (٣/٤٩) ، العمدة لابن رشيق (٣/٢٧٨) ، الإنصاف (١/١٤٠) ، الهمع (١/٦٥) ، تأويل المشكل (٢٢٧) ، الخزانة (٤/٣٦٤) ، مجالس ثعلب (١/٦٠) ، معاني الفراء (١/١٠٤) ، المعنى أن من طبيعة =

أي : جرى إلى السفه ، دل عليه الصفة ، كما دل الفعل على مصدره ، أي : حَتَّى يخوضوا في حديث غير الخَوْضِ . قوله : ﴿ يُنْسِيَنَّكَ ﴾ قراءة العامة بتخفيف السين من : « أَنْسَاهُ » كقوله : ﴿ وما أَنْسَانِيهُ إلَّا الشَّيْطَانُ ﴾[١] ، ﴿ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ﴾[٢] . وقرأ ابن عامر بتشديدها من « نَسَّاهُ » والتعدي جاء في هذا الفعل بالهمزة مَرّة ، وبالتضعيف أخرى ، كما تقدم في « أَنْجَى ، ونَجَّى ، وأَمْهَلَ ، ومَهَّلَ » ، والمفعول الثاني محذوف في القراءتين ، تقديره : وإمّا يُنْسِيَنَّكَ الشيطانُ الذكرَ ، أو الحقَّ . والأحسن أن يقدر ما يليق بالمعنى ، أي : وإمّا يُنْسِيَنَّكَ الشيطانُ ما أُمِرْتَ به من ترك مجالسة الخائضين ، بعد تذكرك له ، فلا تقعد بعد ذلك معهم ، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم . وجاء الشرط الأول بـ « إذا » ، لأن خوضهم في الآيات محقق ، وفي الشرط الثاني بـ « إنْ » ، لأن إنساءَ الشيطانِ له ليس أمراً محققاً ، بل قد يقع ، وقد لا يقع ، وهو معصوم منه . ولم يجيء مصدر على « فِعْلَى » غير « ذِكْرَى » . وقال ابن عطية : « و » إمّا شرط ، وتلزمها في الأغلب النون الثقيلة ، وقد لا تلزم ، كقوله :

١٩٥٨ - إمَّا يُصِبْكَ عَدُوٌّ في مُنَاوَأةٍ ..... [٣]

وهذا الذي ذكره من لزوم التوكيد هو مذهب الزجاج ، والناس على خلافه وأنشدوا ما أنشده ابن عطية ، وأبياتاً أخر ، ذكرتها في شرح التسهيل ، كقوله :

١٩٥٩ - إمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ ..... [٤]

على أني قد ضممت كثيراً من أطراف هذه المسألة في أوائل البقرة[٥] ، إلا أن أحداً / لم يقل : يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة ، وإن كان ظاهر عبارة أبي محمد ذلك .

﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾

قوله : ﴿ ومَا عَلَى الَّذِينَ ﴾ .

يجوز أن تقدر « ما » حجازية ، فيكون « مِنْ شَيْءٍ » اسْمَهَا ، و « مِنْ » مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق و « عَلَى الّذِينَ يَتَّقُونَ » خبرها عند من يجيز إعمالَها مقدمة الخبر مطلقاً ، أو يرى ذلك في الظرف وعديله . و « مِنْ حِسَابِهِمْ » حال مِنْ « شَيْءٍ » ، لأنه لو تأخر لكان صفة له . ويجوز أن تكون مهملة ، إمّا على لغة تميم ، وإما على لغة الحجاز ، لفوات شرط ، وهو تقديم خبرها ، وإن كان ظرفاً ، وتحقيق ذلك مما تقدم في قوله تعالى : ﴿ ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾[٦] .

قوله : ﴿ ولكِنْ ذِكْرَى ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنها منصوبة على المصدر بفعل مضمر ، فَقَدَّرَه بَعْضُهُم أمراً ، أي : ولكن ذكروهم ذِكْرَى ، وبَعْضَهُمُ

= السفيه الذهاب دائماً إلى المخالفة وعدم قبول النصح .

(١) سورة الكهف ، آية (٦٣) .

(٢) سورة يوسف ، آية (٤٢) .

(٣) صدر بيت وعجزه :

..... يَوْماً فَقَدْ كُنْتَ تَسْتَعْلِي وتَنْتَصِرُ

انظر تفسير القرطبي (١١/٧) ، فتح القدير (١٢٢/٢) .

(٤) تقدم .

(٥) الآية (٣٨) من سورة البقرة .

(٦) الآية (٥٢) من سورة الأنعام .

قَدَّره خبراً ، أي : ولكن يذكرونهم ذِكْرَى .

الثاني : أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، أي : ولكِنْ عَلَيْهِمْ ذِكْرَى ، أو عَلَيْكُم ذِكْرَى ، أي : تذكيرهم .

الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو ذِكْرَى ، أي : النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذِكْرَى .

الرابع : أنه عطف على موضع « شَيْءٍ » المجرور بـ « مِنْ » ، أي : ما على المتقين من حسابهم شيء ، ولكن عليهم ذِكْرَى ، فيكون من عطف المفردات . وأما على الأوجه السابقة فمن عطف الجمل . وقد رَدَّ الزمخشريُّ هذا الوجه الرابع ، وَرَدَّه عليه الشيخ ، فلا بدّ من إيراد قولهما . قال أبو القاسم : « ولا يجوز أن يكون عطفاً على محل « مِنْ شَيْءٍ » ، كقولك : « ما في الدار من أحدٍ ، ولكِنْ زيد » ، لأن قوله « مِنْ حِسَابِهِمْ » يأبى ذلك » .

قال الشيخ[1] : « كأنه تخيل أن في العطف يلزم القيد الذي في المعطوف عليه ، وهو : « مِنْ حِسَابِهِمْ » فهو قيد في « شَيْءٍ » ، فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على « مِنْ شَيْءٍ » على الموضع ، لأنه يصير التقدير عنده : « ولكِنْ ذِكْرَى مِنْ حِسَابِهِمْ » ، وليس المعنى على هذا . وهذا لذي تخيله ليس بشيء لا يلزم في العطف بـ « ولكن » ما ذكر ، تقول : « ما عندنا رجل سوء ، ولكن رجل صادق » ، و « ما عندنا رجل من تميم ، ولكن رجل من قريش » ، و « ما قام من رجل عالم ، ولكن رجل جاهل » . فعلى هذا الذي قررناه يجوز أن يكون من عطف الجمل ، كما تقدم ، وأن يكون من عطف المفردات ، والعطف بالواو ، و « لكِنْ » جيء بها للاستدراك » . قُلْتُ : قوله : تقول : « ما عندنا رجل سوء ، ولكن رجل صدق » إلى آخر الأمثلة التي ذكرها لا يرد على الزمخشري ، لأن الزمخشري ، وغَيْرَهُ من أهل اللسان[2] ، والأصوليين ، يقولون : إنَّ العطف ظاهر في التشريك ، فإن كان في المعطوف عليه قيد ، فالظاهر تقيد المعطوف بذلك القيد ، إلّا أن تجيء قرينة صارفة ، فيحال الأمر عليها ، فإذا قُلْتَ : « ضربت زيداً يوم الجمعة ، وعمراً» ، فالظاهر استدراك « عمرو » مع « زيد » في الضرب مقيداً بيوم الجمعة . فإنْ قلت : وعمراً يوم السبت ، لم يشاركه في قيده ، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول ، أي : لم يؤت مع المعطوف بقرينة تخرجه ، فالظاهر مشاركته للأول في قيده ، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري . وأما الأمثلة التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قيد به الأول ، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلة هكذا فيقول : « ما عندنا رجل سوء ، ولكن امرأة» ، و«ما عندنا رجل من تميم ، ولكن صبي » ، فالظاهر من هذا أن المعنى : ولكن امرأة سوء ، ولكن صبي من قريش . وقول الزمخشري : عطفاً على محل من « شيء » ولم يقل : عطفاً على لفظه ، لفائدة حسنة ، تعسر معرفتها ، وهو أن « لكن » حرف إيجاب ، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ « مِنْ » لفظاً ، لزم زيادة « مِنْ » في الواجب ، وجمهور البصريين على عدم زيادتها فيه . ويدل على اعتبار الإيجاب في « لكن » أنهم إذا عطفوا بها بعد خبر « ما » الحجازية أبطلوا النصب ، لأنها لا تعمل في المنتقض النفي ، و « بل » كـ « لكن » فيما ذكرت لك .

وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾

(١) انظر البحر (٤/١٥٤) .

(٢) انظر الكتاب (١/٤٣٧) ، الهمع (٢/١٢٨) .

قوله : ﴿ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً ولَهْواً ﴾ .

« اتّخَذُوا » يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أنها متعدية لواحد ، على أنها بمعنى : اكتسبوا ، وعَمِلُوا ، و« لَعِباً » ، و« لَهْواً » ، على هذا مفعول من أجله ، أي : اكتسبوه لأجل اللعب واللهو .

والثاني : أنها المتعدية إلى اثنين ، أولهما : « دِينَهُمْ » ، وثانيهما : « لَعِباً » ، « ولَهْواً » . قال الشيخ[١] : ويظهر من بعض كلام الزمخشري ، وكلام ابن عطية أن : « لَعِباً ولَهْواً » هو المفعول الأول ، و« دِينَهُمْ » هو المفعول الثاني . وقال الزمخشري : « أي : دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لَعِباً ولَهْواً ، وذلك أن عبادتهم ، وما كانوا عليه من تحريم البحائر[٢] والسوائب[٣] ، من باب اللهو واللعب ، واتباع هوى النفس ، وما هو من جنس الهزل ، لا الجد . أو اتخذوا ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم ، أو اتخذوا دينهم الذي كلفوه ، وهو دين الإسلام لعباً ولهواً ، حيث سخروا به » . قال : فظاهر تقديره الثاني يدل على ما ذكرنا » . وقال ابن عطية : « وأضاف الدين إليهم ، على معنى : أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً . ويحتمل أن يكون المعنى : اتخذوا دينهم الذي كان ينبغي لهم لعباً ولهواً » . فتفسيره الأول هو ما ذكرناه عنه انتهى . « قُلْتُ : وهذا الذي ذكراه إنما ذكراه تفسير معنى ، لا إعراب . وكيف يجعلون النكرة مفعولاً أَوّلَ والمعرفة مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك ، مع أنهما من أكابر أهل هذا اللسان ؟ وانظر كيف أبرزا ما جعلاه مفعولاً أَوّلَ معرفة ، وما جعلاه ثانياً نكرة في تركيب كلامهما ليحذو على كلام العرب ؟ فكيف يظن بهما أن يجعلا النكرة محدثاً عنها ، والمعرفة حديثاً في كلام الله تعالى ؟ قوله : « وَغَرَّتْهُمُ الحَيَاةُ » يحتمل وجهين :

أحدهما : أنها مستأنفة .

والثاني : أنها عطف على صلة « الّذِينَ » أي : الذين اتّخَذُوا ، وغَرَّتْهُم . وقد تقدم معنى « الغُرُور » في آخِرِ آلِ عمران[٤] . وقيل هنا : غَرَّتْهُمْ من « الغَرِّ » ـ بفتح الغين ـ أي : ملأت أفواههم ، وأشبعتهم ، وعليه قول الشاعر :

١٩٦٠ ـ ولَمّا الْتَقَيْنَا بِالْحُلَيْبَةِ غَرَّنِي بمعروفِهِ حَتَّى خرجتُ أفوق[٥]

وقوله : ﴿ وذَكِّرْ بِهِ ﴾ أي : بالقرآن ، يدل له قوله : ﴿ فَذَكِّرْ بالقرآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ﴾[٦] . وقيل : يعود على « حِسَابِهِمْ » . وقيل : على « الّذِينَ » . وقيل : هذا ضمير يُفَسِّرُهُ ما بعده ، وسيأتي إيضاحه .

قوله : ﴿ أَنْ تُبْسَلَ ﴾ في هذا وجهان :

---

(١) انظر البحر (٤/١٥٥) .

(٢) البحائر : جمع بحيرة وهي الناقة أو الشاة التي تشق أذنها بنصفين ، وكانت العرب تفعل بها ذلك إذا نُتِجَتا عشرة أبطن فلا يُنْتفع منها بلبن ولا ظهر . وتترك البحيرة ترعى وترد الماء ويُحَرَّم لحمها على النساء ويحلّل للرجال فنهى الله تعالى عند ذلك ـ اللسان « بحر » ٢١٦ .

(٣) السوائب : جمع سائبة وكان الرجل في الجاهلية إذا قدم من سفر بعيد ، أو برى من علة ، أو نَجَّته دابة من مشقة أو حرب قال : ناقتي سائبة ، أي تُسَيَّب فلا يُنْتفع بظهرها ، ولا تُحَلَّأُ عن ماء ، ولا تُمنع من كلأ ، ولا تُرْكَبُ . وقيل : بل كان ينزع من ظهرها فقاراً أو عظماً فتعرف بذلك . . . وكان أول من فعل ذلك « عمرو بن لُحَيّ » ـ وقيل : السائبة : هي أم البحيرة . . . اللسان : سيب ٢١٦٦ .

(٤) بل في أوائلها في آية (٢٤) .

(٥) انظر البيت في البحر (٤/١٥٥) ، روح المعاني (٧/١٨٦) .

(٦) سورة (قّ) ، آية (٤٥) .

المشهور ، بل الإجماع على أنه مفعول من أجله ، وتقديره : مخافَةَ أَنْ تُبْسَلَ ، أو كَرَاهَةَ أَنْ تُبْسَلَ[١] ، أو ألاّ تُبْسَلَ .

والثاني : قال الشيخ : ـ بعد أن نقل الاتفاق على المفعول من أجله ـ: ويجوز عنديْ أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مُفَسَّرٌ بالبدل ، ويضمر الإبسال ، لما في الإضمار من التفخيم ، كما أضمروا ضمير الأمر والشأن ، والتقدير : وذكر بارتهان النفوس وحبْسِها بما كسبت ، كما قالوا : « اللهم صلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ » ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، قال[٢] : « فإنْ قُلْتَ : « ضربتُ وضَرَبُونِي قَوْمَكَ » نَصَبْتَ ، إلاّ في قول من قال : أكلوني البراغيثُ[٣] أوتحمله على البدل من المضمر » . وقال أيضاً : « فإنْ قُلْتَ : « ضَرَبَنِي وضربتُهم قومُكَ » ، رَفَعْتَ على التقديم والتأخير ، إلاّ أن تجعل ههنا البدل ، كما جعلته في الرفع انتهى » . وقد روى قوله :

١٩٦١ ـ ..... فاسْتَاكَتْ بِهِ ، عُودِ إسْحِلِ[٤]

«بجر«عُود» على البدل من الضمير » . قُلْتُ : أما تفسير الضمير غير المرفوع بالبدل فهو قول الأخفش ، وأنشد عليه هذا العَجُز ، وأوله :

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ ، فاسْتَاكَتْ بِه ، عُودُ إسْحِلِ[٥] ،

والبيت لطفيل الغنوي ، يروى برفع « عُود » ، وهذا هو المشهور ، عند النحاة ، ورفعه على إعمال الأول ، وهو « تُنُخِّلَ » ، وإهمال الثاني ، وهو « فاسْتَاكَتْ » ، أعطاه ضميره ، ولو أعمله لقال : « فاسْتَاكَتْ بِعُودِ إسْحِلِ » ، ولا يمكن لانكسار البيت ، والرواية الأخرى التي استشهد بها ضعيفة جداً ، لا يعرفها أكثرُ المعربين ، ولو استشهد بما لا خلاف فيه ، كقوله :

١٩٦٢ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنّ في القَوْمِ حاتماً على جُودِهِ لضَنَّ بالمَاءِ حَاتِمِ[٦]

بجر « حاتم » بدلاً من الهاء في « جُودِهِ » والقوافي مجرورة ، لكان أولى . والإبْسَال : الارتهان ، يقال : أَبْسَلْتُ ولدي ، وأهلي ، أي : ارْتَهَنْتُهُم ، قال :

١٩٦٣ ـ وإبْسَالِي بَنِيَّ بِغَيْرِ جُرْمٍ بَعَرْنَاه ، ولا بِدَمٍ مُرَاقِ[٧]

بَعَرْنا : جنينا ، والبَعْرُ : الجِنَاية . وقيل : الإبْسَال : أن يُسْلِمَ الرجلُ نَفْسَهُ لِلْهَلَكَةِ . وقال الراغب : البَسْلُ : ضَمُّ الشيء ومَنْعُهُ ، ولتضمنه معنى الضمِّ استعير لتقطب الوجه ، فقيل : هو باسِلٌ ، ومُبْتَسِلُ الوَجْهِ ، ولتضمنه معنى المنع قيل للمُحَرَّم والمُرْتَهَن بَسْلٌ . ثم قال : والفرق بين الحرام والبَسْل ، أن الحرام عامٌّ فيما كان ممنوعاً منه بالقهر والحكم . والبَسْل هو الممنوع بالقهر . وقيل للشجاعة بَسَالة ، إما لما يوصف به الشجاع من عبوس وجهه ، أو لكونه

---

(١) البحر (٤/ ١٥٥ ـ ١٥٦) .

(٢) انظر الكتب (١/ ٧٨) .

(٣) انظر هذه اللغة في التصريح (١/ ٢٧٥) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت لطفيل الغنوي ونسب للمقنع الكندي ونسب لعمر بن أبي ربيعة ولامرىء القيس انظر ديوان طفيل (٣٧) ، ديوان ابن أبي ربيعة (٣٣٩) ، ملحق ديوان امرىء القيس (٤٧٤) ، الكتاب (١/ ٧٨) ، الهمع (١/ ٦٦) ، الأشموني (٢/ ١٠٥) ، ابن يعيش (١/ ٧٨) ، الدرّر (١/ ٤٦) .

(٦) تقدم .

(٧) البيت لعوف بن الأحوص الباهلي انظر مجاز القرآن (١/ ١٩٤) ، التهذيب (٣/ ٢٤١) ، اللسان (بعا) تفسير القرطبي ، (٧/ ١٣) ، البحر (٤/ ١٤٤) .
يعوناه : أي جنيناه .

محرَّماً على أَقْرَانِه ، أو لأنه يمنع ما في حوزته ، وما تحتَ يَدِهِ من أعدائه . والبُسْلَةُ : أجرة الرَّاقِي مأخوذة من قول الراقي : أَبْسَلْتُ زيداً ، أي : جعلته مُحَرَّماً على الشيطان ، أو جعلته شجاعاً قوياً على مدافعته . وبَسَلْ : في معنى أَجَلْ ، وبَسْ أي : فيكون حرف جواب كـ« أَجَلْ» واسم فعل بمعنى : اكتفِ ، كـ « بَسْ » . وقوله : « بما » متعلِّق بـ « تُبْسَلَ » ، أي : بسبب ، و « ما » مصدرية ، أو بمعنى « الذي » ، أو نكرة وأمرها واضح . قوله : « لَيْسَ لَهَا » هذه الجملة فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : ـ وهو الظاهر ـ أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك .

والثاني : أنها في محل رفع صفة لـ « نَفْسٌ » .

والثالث : أنها في محل نصب حالاً من الضمير في « كَسَبَتْ » .

قوله : « مِنْ دُون » في « مِنْ » وجهان :

أظهرهما : أنها لابتداء الغاية . والثاني : أنها زائدة ، نقله ابن عطية ، وليس بشيء . وإذا كانت لابتداء الغاية ففيما تتعلق به وجهان ، أحدهما : أنها حال من « وَلِيٌّ » ، لأنها لو تأخرت لكانت صفة له ، فتتعلق بمحذوف هو حال .

والثاني : أنها خبر « لَيْسَ » ، فتتعلق بمحذوف أيضاً ، هو خبر لـ « لَيْسَ » ، وعلى هذا فيكون « لَهَا » متعلِّقاً بمحذوف على البيان ، وقد مَرَّ نظائِرُه . و ﴿ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ فيه حذف مضاف ، أي من دون عذابه وجزائه . قول : « كُلَّ عَدْلٍ » منصوب على المصدرية ، لأن « كل » بحسب ما تضاف إليه ، هذا هو المشهور ويجوز نصبه على المفعول به ، أي : وإن تفد بذاتها كل ما تفدى به لا يؤخذ ، فالضمير في « لا يُؤْخَذْ » عائد على الأول .

قال الشيخ[1] : عائد على المعدول به المفهوم من سياق الكلام ، ولا يعود إلى المصدر ، لأنه لا يسند إليه الأخذ ، وأما في : ﴿ ولا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾[2] ، فمعنى المفديِّ به فيصح انتهى » . أي : أنه إنما أسند الأخذ إلى « العَدْل » صريحاً في البقرة ، لأنه ليس المراد المصدر ، بل الشيء المفديّ به ، وعلى الثاني عود على « كُلَّ عَدْلٍ » لأنه ليس مصدراً ، فهو كآية البقرة .

قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا ﴾ يجوز أن يكون « الَّذِينَ » خبراً ، و « لَهُمْ شَرَابٌ » خبراً ثانياً ، وأن يكون « لَهُمْ شَرَابٌ » حالاً ، إمّا من الضمير في « أُبْسِلُوا » ، وإمّا من الموصول نَفْسِهِ ، و « شَرَابٌ » فاعل ، لاعتماد الجار قبله على ذي الحال ، ويجوز أن يكون « لَهُمْ شَرَابٌ » مستأنفاً ، فهذه ثلاثة أوجه في « لَهُمْ شَرَابٌ » ، ويجوز أن يكون « الَّذِينَ » بدلاً من « أُولَئِكَ » ، أو نعتاً لهم ، فيتعين أن تكون الجملة من « لَهُمْ شَرَابٌ » خبراً للمبتدأ ، فيحصل في الموصول أيضاً ثلاثة أوجه : كونه خبراً أو بدلاً ، أو نعتاً ، فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية . و « شَرَابٌ » يجوز رفعه من وجهين : الابتدائية ، والفاعلية ، عند الأخفش ، وعند سيبويه أيضاً ، على أن يكون « لَهُمْ » هو خبر المبتدأ ، أو حالاً ، حيث جعلناه حالاً ، و « شَرَابٌ » مرتفع به ، لاعتماده على ما تقدم . و « مِنْ حَمِيمٍ » صفة لـ « شَرَابٌ » ، فهو في محل رفع ، ويتعلق بمحذوف . و « شَرَابٌ » فَعَال بمعنى مَفْعُول ، وفَعَال بمعنى مَفْعُول كـ « طَعَام » بمعنى مَطْعُوم ، وشَرَاب بمعنى مَشْرُوب ، لا ينقاس ، لا يقال : أَكَال بمعنى مَأْكُول ، ولا ضَرَاب بمعنى مَضْرُوب ، والإشارة

---

(١) انظر البحر (٤/١٥٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٤٨) .

بذلك في قول الزمخشري ، والحَوْفِي إلى « الّذِينَ اتَّخَذُوا » ، فلذلك أتى بصيغة الجمع ، وفي قول ابن عطية وأبي البقاء إلى الجنس المفهوم من قوله : « أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ » ، إذ المراد به عموم الأنفس ، فلذلك أشير إليه بالجمع .

قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾

قوله : ﴿ أَنَدْعُو ﴾ .

استفهام توبيخ وإنكار ، والجملة في محل نصب بالقول ، و « ما » مفعولة بـ « نَدْعُو » وهي موصولة ، أو نكرة موصوفة . و « مِنْ دُونِ اللهِ » متعلِّق بـ « نَدْعُو » . قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في « يَنْفَعُنا » ، ولا معمولاً لـ « يَنْفَعُنا » ، لتقدمه على « ما » ، والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف . قوله : « من الضمير في » « يَنْفَعُنَا » ـ يعني به المرفوع العائد على « ما » . وقوله : « لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف » . ـ يعني أن « ما » لا تخرج عن هذين القسمين . ولكن يجوز أن يكون « من دون » حالاً من « ما » نفسها على قوله إذ لم يجعل المانع من جعله حالاً من ضميره الذي في « ينفعنا » إلا صناعياً ، لا معنوياً ، ولا فرق بين الظاهر وضميره ، بمعنى أنه إذا جاز أن يكون حالاً من ظاهر ، جاز أن يكون حالاً من ضميره ، إلّا أن يمنع مانع . قوله : « ونُرَدُّ » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه نسق على « نَدْعُو » فهو داخل في حيز الاستفهام المتسلط عليه القول .

والثاني : أنه حال على إضمار مبتدأ ، أي : ونحن نُرَدُّ .

قال الشيخ[1] ـ بعد نقله هذا عن أبي البقاء ـ : وهو ضعيف لإضمار المبتدأ ، ولأنها تكون حالاً مؤكدة » . ـ وفي كونها مؤكدة نظر ، لأن المؤكدة ما فهم معناها من الأول . وكأنه يقول : من لازم الدعاء من دون الله الارتداد على العقب . قوله : « عَلَى أَعْقَابِنَا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلِّق بـ « نُرَدُّ » .

والثاني : أنه متعلِّق بمحذوف ، على أنه حال من مرفوع « نُرَدُّ » ، أي : نُرَدُّ راجعين على أعقابنا ، أو منقلبين ، أو متأخرين ، كذا قدّروه ، وهو تفسير معنى ، إذ المُقَدَّرُ في مثله كَوْنٌ مطلق ، وهذا يحتمل أن يقال فيه : إنّه حال مؤكدة . و « بَعْدَ إذْ » متعلِّق بـ « نُرَدُّ » . قوله : « كالّذِي اسْتَهْوَتْهُ » في هذه الكاف وجهان :

أحدهما : أنه نعت مصدر محذوف ، أي : نُرَدُّ رَدّاً مِثْلَ رَدِّ الذي .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال ، من مرفوع « نُرَدُّ » ، أي : نُرَدُّ مشبهين الذي استهوته الشياطين . فمن جَوَّزَ تعدد الحال جعلها حالاً ثانية ، إن جعل « عَلَى أَعْقَابِنَا » حالاً ، ومن لم يجوز ذلك جعل هذه الحال بدلاً من

---

(١) انظر البحر (٤/١٥٦) .

الحال الأولى ، أو لم يجعل « على أعقابنا » حالاً ، بل متعلِّقاً بـ « نُرَدُّ » . والجمهور على « اسْتَهْوَتْه » بتاء التأنيث ، وحمزة « اسْتَهْوَاه » ، وهو على قاعدته من الإمالة ، والوجهان معروفان مما تقدم في : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾[1] . وقرأ أبو عبد الرحمن ، والأعمش « اسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ » بتأنيث الفعل ، و « الشيطان » مفرداً . قال الكسائي : وهي كذلك في مصحف ابن مسعود . وتوجيه هذه القراءة أنها تؤول المذكر بمؤنث ، كقولهم : « أتته كتابي فاحتقرها » ، أي : صحيفتي ، وتقدم له نظائر . وقرأ الحسن البصري : « الشياطون » ، وجعلوها لحناً ، ولا تصل إلى اللحن ، إلاّ أنها لغة رديئة ، سمع : حول بستان فلان بساتون ، وله سلاطون . ويحكى أنه لما حُكِيَتْ قراءة الحسن لَحّنه بعضُهُم ، فقال الفراء : إي واللهِ يلحنون الشيخ ، ويستشهدون بقول رؤبة ولَعَمْرِي لقد صدق الفراءُ في إنكاره ذلك . والمراد بـ « الّذِي » الجنس ، ويحتمل أن يراد به الواحد الفذ . قوله : « في الأَرْضِ » فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه متعلِّق بقوله : « اسْتَهْوَتْهُ » .

الثاني : أنه حال من مفعول « اسْتَهْوَتْهُ » .

الثالث : أنه حال من « حَيْرَانَ » .

الرابع : أنه حال من الضمير المستكن في « حَيْرَانَ » ، و « حَيْران » حال إمّا من هاء « اسْتَهْوَتْهُ » على أنها بدل مِنَ الأولى ، أو عند من يجيز تعددها ، وإمّا من « الّذِي » ، وإمّا من الضمير المستكن في الظرف و « حَيْرَان » مؤنثه « حَيْرَى » ، فلذلك لم ينصرف ، والفعل : حار يحار حيرة ، وحيراناً ، وحيرورة ، قوله : « له أصحاب » جملة في محل نصب صفة لـ « حَيْرَان » ، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في « حَيْرَان » ، وأن تكون مستأنفة . و « إلى الهُدَى » متعلِّق بـ « يَدْعُونَهُ » وفي مصحف ابن مسعود ، وقراءته : « أَتَيْنَا » بصيغة الماضي و « إلى الهُدَى » على هذه القراءة متعلِّق به . وعلى قراءة الجمهور : الجملة الأمرية في محل نصب ، بقول مضمر ، أي : يقولون : ائْتِنَا ، والقول المضمر في محل رفع صفة لـ « أصحابٌ » ، وكذلك « يَدْعُونَهُ » .

قوله : « لِنُسْلِمَ » في هذه اللام أقوال ، أحدها ـ وهو مذهب سيبويه[2] ـ : أن هذه اللام بعد الإرادة والأمر وشبههما ، ومتعلِّقة بمحذوف ، على أنها خبر للمبتدأ ، وذلك المبتدأ هو مصدر من ذلك الفعل المتقدم ، فإذا قُلْتَ : « أردْتُ لِتَقُومَ ، وأَمَرْتُ زيداً لِيَذْهَبَ » ، كان التقدير : الإرادة للقيام والأمر للذهاب ، كذا نقل الشيخ[3] ذلك عن سيبويه وأصحابه ، وفيه ضعف ، قد قدمته في سورة النساء عند قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[4] .

الثاني : أن مفعول الأمر والإرادة محذوف ، وتقديره : وأمرنا بالإخلاص لِنُسْلِمَ .

الثالث : قال الزمخشري : هي تعليل للأمر ، بمعنى : أمرنا ، وقيل لنا : أسلمو لأجل أن نسلم .

الرابع : أن اللام زائدة ، أي : أمرنا أن نسلم .

الخامس : أنها بمعنى الباء ، أي : بأن نسلم .

السادس : أن اللام وما بعدها مفعول الأمر ، واقعة موقع « أَنْ » أي : أنهما يتعاقبان ، فتقول : « أمرتُكَ لِتَقُومَ ،

---

(١) سورة الأنعام (٦١) .

(٢) انظر الكتاب ٣/١٦١ .

(٣) انظر البحر (٤/١٥٩) .

(٤) سورة النساء ، آية (٢٦) .

وأَنْ تَقُومَ » ، وهذا مذهب الكوفيين . وقال ابن عطية : ومذهب سيبويه أن « لِنُسْلِمَ » في موضع المفعول ، وأن قولك : أمرت لأَقُومَ ، وأَنْ أَقُومَ يجريان سواء ، وقال الشاعر :

١٩٦٤ - أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَخَيَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ طَرِيقِ[1]

وهذا ليس مذهب سيبويه ، إنما مذهبه ما تقدم ، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة المشار إليها قبل .

وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ الَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ وأَنْ أَقِيمُوا ﴾ .

فيه أقوال :

أحدها : أنها في محل نصب بالقول ، نسقاً على قوله : « إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى » ، أي : قُلْ : هذين الشيئين .

والثاني : أنه نسق على « لِنُسْلِمَ » ، والتقدير : وأمرنا بكذا للإسلام ، ولنقيم الصلاة ، و « أَنْ » توصل بالأمر ، كقولهم : « كتبت إليه بأن قم » ، حكاه سيبويه[2] ، وهذا رأي الزجاج .

والثالث : أنه نسق على « ائْتِنَا » . قال مكي : « لأن معناه : أَنِ ائْتِنَا » . وهو غير ظاهر .

والرابع : أنه معطوف على مفعول الأمر المقدر ، والتقدير : وأمرنا بالإيمان ، وبإقامة الصلاة ، قاله ابن عطية .

قال الشيخ : وهذا لا بأس به ، إذ لا بدّ من تقدير المفعول الثاني لـ « أُمِرْنا » ، ويجوز حذف المعطوف عليه ، لفهم المعنى ، تقول : « أَضَرَبْتَ زَيْداً » ؟ فتجيب : نَعَمْ وعَمْراً ، التقدير : ضربته وعمراً . وقد أجاز الفراء : « جاءني الذي وزيدٌ قائمانِ » ، التقدير : الذي هو وزيدٌ قائمانِ ، فحذف « هو » لدلالة المعنى عليه . « وهذا الذي قاله : أنه لا بأس به ، ليس من أصول البصريين . أَمّا نَعَمْ وَعَمْراً ، فلا دَلالة فيه ، لأن « نَعَمْ » قامت مَقَامَ الجملة المحذوفة . وقال مكي ـ رحمه الله ـ قريباً من هذا القول ، إلّا أنه لم يُصَرِّحْ بحذف المعطوف عليه ، فإنّه قال : « و » « أَنْ » في موضع نصب ، بحذف الجار ، تقديره : وبأَنْ « أَقِيمُوا » . فقوله : وبِأَنْ أَقِيمُوا ، هو معنى قول ابن عطية ، إلّا أَنَّ ذاك أوضحه بحذف المعطوف عليه . وقال الزمخشري : فإنْ قُلْتَ : علامَ عطف قوله : « وأَنْ أَقِيمُوا » ؟ قُلْتُ : على موضع « لِنُسْلِمَ » ، كأنه قيل : وأُمِرْنا أَنْ نُسْلِمَ ، وأَنْ أَقِيمُوا » .

قال الشيخ[3] : وظاهر هذا التقدير أَنَّ لِنُسْلِمَ» في موضع المفعول الثاني لـ«أُمِرْنَا»، وعطف عليه «وأَنْ أَقِيمُوا» فتكون اللام على هذا زائدة ، وكان قد قَدَّمَ قبل هذا أن اللام تعليل للأمر ، فتناقض كلامه ، لأن ما يكون علة يستحيل أن يكون مفعولاً ، ويدل على أنه أراد بقوله : « أَنْ نُسْلِمَ » في موضع المفعول الثاني ، قوله بعد ذلك : ويجوز أن يكون التقدير : «وأُمِرْنَا لأَنْ نُسْلِمَ، ولأن أَقِيمُوا ، أي : للإسلام ، ولإقامة الصلاة » . وهذا قول الزجاج ، فلو لم يكن هذا القول مغايراً ، لقوله الأول لاتحد قولاه ، وذلك خلف . « وقال الزجاج » : « أَنْ أَقِيمُوا » عطف على قوله : « لِنُسْلِمَ »

---

(١) تقدم .

(٢) انظر الكتاب (٣/١٦٢) .

(٣) انظر البحر (٤/١٦٠) .

تقديره : وأُمِرْنا لأَنْ نُسْلِمَ ، وأَنْ أَقِيمُوا . قال ابن عطية : واللفظ يمانعه ، لأن « نُسْلِمَ » معرب ، و « أَقِيمُوا » مبني ، وعطف المبني على المعرب لا يجوز ، لأن العطف يقتضي التشريك في العامل » . قال الشيخ[١] . وما ذكر من أنه لا يعطف المبني على المعرب ، ليس كما ذكر ، بل يجوز ذلك ، نحو : « قام زيدٌ وهذا » وقال تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾[٢] ، غاية ما في الباب أن العامل يؤثر في المعرب ، ولا يؤثر في المبني . وتقول : « إنْ قامَ زيدٌ ويَقْصِدْني أُكْرِمْهُ » ، فإن لم تؤثر في « قام » ، لأنه مبني ، وأثرت في « يَقْصِدني » ، لأنه معرب . ثم قال ابن عطية : اللهم إلا أن يجعل العطف في « أَنّ » وَحْدَهَا ، وذلك قلق ، وإنما يتخرج على أن يقدر قوله : « وأَنْ أَقِيمُوا » بمعنى : وليقم ، ثم خرجت بلفظ الأمر ، لما في ذلك من جزالة اللفظ ، فجاز العطف على أَنْ نُلْغِيَ حكم اللفظ ، ونعول على المعنى . ويشبه هذا من جهة ما حكاه يونس عن العرب : « ادخلوا الأولُ فالأولُ » ، وإلا فلا يجوز إلا « الأولَ فالأولَ » « بالنصب » .

قال الشيخ[٣] : وهذا الذي استدركه بقوله : « اللهم . . . إلى آخره هو الذي أراده الزجاج بعينه ، وهو أنّ « أَنْ أَقِيمُوا » معطوف على أَنْ نُسْلِمَ ، وأن كليهما علة للمأمور به المحذوف ، وإنما قلق عند ابن عطية ، لأنه أراد بقاء « أَنْ أَقِيمُوا » على معناها من موضوع الأمر ، وليس كذلك ، لأن « أَنْ » إذا دَخَلَتْ على فِعْلِ الأمر ، وكانت المصدرية ، انسبك منها ، ومن الأمر مصدرٌ ، وإذا انسبك منهما مصدر زال معنى الأمر ، وقد أجاز النحويون ، سيبويه[٤] وغيره[٥] أن توصل « أَنْ » المصدرية الناصبة للمضارع ، بالماضي والأمر . قال سيبويه[٦] : «وتقول: «كَتَبْتُ إلَيْهِ بأَنْ قُمْ » ، أي : بالقيام ، فإذا كان الحكم كذا كان قوله : لِنُسْلِمَ ، وأَنْ أَقِيمُوا ، في تقدير : للإسلام ولإقامة الصلاة . وأما تشبيه ابن عطية له بقوله : « ادْخُلوا الأولُ فالأولُ » ، بالرفع ، فليس بتشبيه ، لأن « ادْخُلوا » لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلط على ما بعده ، بخلاف « أَنْ » فإنها توصل بالأمر ، فإذاً لا شبه بينهما انتهى » . أما قول الشيخ : إنما قلق عند ابن عطية ، لأنه أراد بقاء « أَنْ أَقِيمُوا » على معناها من موضوع الأمر ، فليس القلق عنده لذلك فقط ، كما حصره الشيخ ، بل لأمر آخر من جهة اللفظ ، وهو أن السياق التركيبي يقتضي على ما قاله الزجاج ، أن يكون : لِنُسْلِمَ ، وأَنْ نقيمَ ، فيأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم ، فلما لم يقل ذلك قلق عنده ، ويدل على ما ذكرته قول ابن عطية : بمعنى : وليقم ، ثم خرجت بلفظ الأمر . . . إلى آخره . والخامس : أنه محمول على المعنى ، إذ المعنى : قيل لنا : أسلموا ، وأَنْ أَقِيمُوا .

وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾

قوله : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ ﴾ .

في « يَوْمَ » ثمانية أوجه :

أحدها : ـ وهو قول الزجاج ـ : أنه مفعول به ، لا ظرف ، وهو معطوف على « الهاء » في « اتَّقُوهُ » ، أي : واتَّقُوا

(١) انظر البحر (٤/ ١٥٩) .
(٢) سورة هود ، آية (٩٨) .
(٣) انظر البحر (٤/ ١٥٩) .
(٤) انظر الكتاب (٣/ ١٣٥) .
(٥) انظر المغني (١/ ٢٧ ـ ٢٩) .
(٦) انظر الكتاب (٣/ ١٦٢) .

يَوْمَ ، أي : عقاب يوم يقول ، أو هَوْلَهُ ، أَوْ فَزَعَهُ ، فهو كقوله تعالى في موضع آخر : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي ﴾[1] ، على المشهور في إعرابه .

الثاني : أنه مفعول به أيضاً ، ولكنه نسق على « السمواتِ والأرضَ » ، أي : وهو الذي خلق يوم يقول .

الثالث : أنه مفعول لـ « اذكر » مقدراً .

الرابع : أنه منصوب بعامل مقدر ، وذلك العامل المقدر مفعول فعل مقدر أيضاً ، والتقدير : واذكروا الإعادة يوم يقول : كن ، أي يوم يقول الله للأجساد كوني معادة .

الخامس : أنه عطف على موضع قوله : « بالحقِّ » ، فإن موضعه نصب ، ويكون « يَقُولُ » بمعنى « قال » ماضياً ، كأنه قيل : وهو الذي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأَرْضَ بالحقِّ ، ويوم قال لها كُنْ .

السادس : أن يكون « يَوْمَ يَقُولُ » خبراً مقدماً ، والمبتدأ : « قَوْلُهُ » ، و « الحقُّ » صفته أي : قولُهُ الحقُّ ، في يوم يقول : كن فيكون ، وإليه نَحَا الزمخشري ، فإنه قال : قَوْلُهُ الحَقُّ » مبتدأ ، و « يَوْمَ يَقُولُ » خبره ، مقدماً عليه ، وانتصابه بمعنى الاستقرار ، كقولك : يَوْمَ الجمعة القتالُ . و « اليوم » بمعنى : « الحين » ، والمعنى : أنه خلق السمواتِ والأرضَ قائماً بالحقِّ وبالحكمة ، وحين يقول لشَيْءٍ من الأشياء : كُنْ فيكون ذلك الشيء قولهُ الحقُّ والحكمةُ .

السابع : أنه منصوب على الظرف ، والناصب له معنى الجملة ، التي هي : « قَوْلُهُ الحَقُّ » ، أي : حَقٌّ قَوْلهُ في يوم يقول : كُنْ .

الثامن : أنه منصوب بمحذوف ، دَلَّ عليه « بالحقِّ » . قال الزمخشري : وانتصاب « اليوم » بمحذوف ، دَلَّ عليه قوله : « بالحقِّ » كأنه قيل : وحين يكوِّنُ ويقدِّرُ يقوم بالحقِّ .

قال الشيخ[2] : « وهذا إعراب متكلف » . قوله : « فيكُونُ » هي هنا تامة ، وكذلك قوله : « كُنْ » فتكتفي بمرفوع ، ولا تحتاج إلى منصوب . وفي فاعلها أربعة أوجه :

أحدها : أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة ، كذا قيده أبو البقاء بـ « يوم القيامة » . وقال مكي : وقيل : تقدير المضمر في « فيكون » جميع ما أراد » . فأطلق ، ولم يقيده ، وهذا أولى . وكأن أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال .

الثاني : أنه ضمير « الصّور » المنفوخ فيها ، ودل عليه قوله : « يَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ » .

الثالث : هو ضمير « اليوم » ، أي : فيكون ذلك اليوم العظيم .

الرابع : أن الفاعل هو : « قوله » ، و « الحقُّ » صفته ، أي : فيوجد قولهُ الحقُّ ، ويكون الكلام على هذا تاماً على « الحق » . قوله : « قولُهُ الحَقُّ » فيه أربعة أوجه :

---

(١) سورة البقرة ، الآيات (٤٨ ـ ١٢٣) .

(٢) انظر البحر (٤/ ١٦١) .

أحدها : أنه مبتدأ ، و « الحقُّ » نعته ، وخبره قوله : « يَوْمَ يَقُولُ » .

والثاني : أنه فاعل لقوله : « فَيَكُونُ » ، و « الحقُّ » نعته أيضاً ، وقد تقدم هذان الوجهان :

الثالث : أن « قَوْلُهُ » مبتدأ ، و « الحَقُّ » خبره ، أخبر عن قوله بأنه لا يكون إلاّ حقاً .

الرابع : أنه مبتدأ أيضاً ، و « الحقُّ » نعته ، و « يَوْمَ يُنْفَخُ » خبره ، وعلى هذا ففي قوله : « ولَهُ الملكُ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون جملة من مبتدأ وخبر ، معترضة بين المبتدأ وخبره ، فلا محل لها حينئذٍ من الإعراب .

والثاني : أن يكون « الملك » عطفاً على : « قولُهُ » ، و « أل » فيه عوض عن الضمير ، و « له » في محل نصب على الحال من « الملك » العامل فيه الاستقرار ، والتقدير : قوله الحق ، وملكه كائناً له يوم ينفخ ، فأخبرت عن القول الحق ، والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصور .

الثالث : أن الجملة من « وَلَهُ المُلْكُ » في محل نصب على الحال ، وهذا الوجه ضعيف ، لشيئين :

أحدهما : أنها تكون حالاً مؤكدة ، والأصل : أن تكون مؤسسة .

الثاني : أن العامل فيها معنوي ، لأنه الاستقرار المقدر في الظرف الواقع خبراً ، ولا يجيزه إلاّ الأخفش ومن تابعه ، وقد تقرر مذهبه غير مرة بدلائله . قوله : « يَوْم يُنْفَخُ » فيه ثمانية أوجه :

أحدها : أنه خبر لقوله : « قَوْلُهُ الحقُّ » ، وقد تقدم هذا بتحقيقه .

الثاني : أنه بدل من « يَوْمَ يَقُولُ » ، ، فيكون حكمُهُ حكمَ ذاك .

الثالث : أنه ظرف لـ « تُحْشَرُونَ » ، أي : وهو الذي إليه تحشرون في يوم ينفخ في الصور .

الرابع : أنه منصوب بنفس « المُلْك » ، أي : وله المُلْكُ في ذلك اليوم . فإنْ قُلْتَ : يلزم من ذلك تقيد المُلْكِ بيوم النفخ ، والمُلْكُ له كل وقت ؟ فالجواب ما أجيب به في قوله : ﴿ لِمَنِ المُلْكُ اليَوْمَ لِلهِ[1] ﴾ ، وقوله : ﴿ والأمر يومئذٍ لله ﴾[2] ،وهو أن فائدة الإخبار بذلك أنه أثبت المُلْكَ والأمر ، في يوم لا يُمَكِّنُ أحداً أن يدعى فيه شيئاً من ذلك ، فكذلك هذا .

الخامس : أنه حال من « المُلْكِ » ، والعامل فيه : « له » لما تضمنه من معنى الفعل .

السادس : أنه منصوب بقوله : « يَقُولُ » .

السابع : أنه منصوب بـ « عالمُ الغَيْبِ »[3] .

الثامن : أنه منصوب بقوله : « قولُهُ الحقُّ » . فقد تَحَصَّلَ في كل من اليومين ثمانية أوجه ، ولله الحمد . والجمهور على « يُنْفَخُ » مبنياً للمفعول بياء الغيبة ، والقائم مقام الفاعل الجار بعده . وقرأ أبو عمرو في رواية

---

(١) سورة غافر ، آية (١٦) .

(٢) سورة الانفطار ، آية (١٩) .

(٣) انظر البحر (٤/ ١٦١) .

عبد الوارث « تَنْفُخُ » بنون العظمة مبنياً للفاعل . و « الصُّور » الجمهور على قراءته ساكن الواو ، وقراءة الحسن البصري بفتحها . فأما قراءة الجمهور فاختلفوا في معنى « الصُّور » فيها ، فقال جماعة : « الصُّور » جمع صُورة ، كالصُّوف جمع صُوفَة ، والثُّوم جمع ثُومَة ، وهذا ليس جمعاً صناعياً ، وإنما هو اسم جنس ، إذ يفرق بينه وبين واحدة بتاء التأنيث ، وأيدوا هذا القول بقراءة الحسن المتقدمة ، وقال جماعة : أن « الصُّور » هو القَرْن . قال بَعْضُهُم : هي لغةُ اليمن ، وأنشد :

١٩٦٥ ـ نَحْنُ نَطَحْنَاهُمْ غَدَاةَ الجَمْعَيْنِ بالشَّامِخَاتِ في غُبَارِ النَّقْعَيْنِ
نَطْحاً شَدِيداً لا كَنَطْحِ الصُّورَيْنِ[1]

وأيدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة ، قال عليه السّلام : « كَيْفَ أَنْعَمُ ، وصَاحِبُ القَرْنِ قد التقمه . وقيل في صفته : إنه قَرْن مستطيل فيه أنحاش ، وأن أرواح الناس كلهم فيه فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجت روح كل جسد من نحش ، من تلك الأنحاش . وأنحى أبو الهيثم على من ادّعى أن « الصُّور » جمع « صُورَة » فقال : « وقد اعترض قوم ، فأنكروا أن يكون « الصُّور » قَرْناً ، كما أنكروا العَرْشَ والمِيزَانَ ، والصِّراطَ ، وادّعَوْا أن « الصُّور » جمع « الصُّورة » ، كالصُّوف جمع الصُّوفَة ، وَرَوَوْا ذلك عن أبي عُبَيْدَة ، وهذا خطأ فاحش ، وتحريف لكلام الله عَزَّ وَجَلَّ عن مواضعه ، لأن الله تعالى قال : ﴿ وصَوَّرَكُم فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[2] وقال : ﴿ ونُفِخَ في الصُّورِ ﴾[3] ، فمن قرأها : « ونُفِخَ في الصُّوَر » ، أي بالفتح ، وقرأ : « فَأَحْسَنَ صُورَكُم » ، أي : بالسكون ـ فقد افترى الكذب على الله تعالى ، وكان أبو عُبَيْدة صاحب أخبار وغريب ، ولم يكن له معرفة بالنحو » . قال الأزهري . قد احتج أبو الهيثم ، فأحسن الاحتجاج ، ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه ، وهو قول أهل السنّة والجماعة انتهى » . ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم . وقال الفراء : يقال : نُفِخَ في الصُّور ، ونُفِخَ الصُّورُ ، وأنشد قول الشاعر :

١٩٦٦ ـ لَوْلَا ابْنُ جَعْدَةَ لم يُفْتَحْ قُهُنْدُزُكُمْ ولا خُرَاسَانُ حَتَّى يُنْفَخَ الصُّورُ[4]

وفي المسألة كلام أكثر من هذا تركته إيثاراً للاختصار . قوله : ﴿ عَالِمُ الغَيْبِ ﴾ في رفعه أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون صفة للذي في قوله : « وُهَوَ الّذِي خَلَقَ » ، وفيه بعد ، لطول الفصل بأجنبي .

الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو عالم .

الثالث : أنه فاعل لقوله : « يَقُولُ » ، أي : يَوْمَ يَقُولُ عَالِمُ الغَيْبِ .

الرابع : أنه فاعل بفعل محذوف ، يدل عليه الفعل المبني للمفعول ، لأنه لما قال : « يُنْفَخُ في الصُّور » سأل سائل ، فقال : مَنْ الذي يَنْفُخُ ؟ فقيل عَالِمُ الغَيْبِ ، أي : يَنْفُخُ فيه عَالِمُ الغَيْبِ ، أي : يَأْمُرُ بالنفخ فيه ، كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ » ، أي : يُسَبِّحُهُ . ومثله أيضاً قول الآخر :

---

(١) انظر غريب القرآن (٢٦) ، البحر (٤/١٤٤) ، القرطبي (٧/١٥) ، اللسان (صبور) .
(٢) سورة غافر ، آية (٦٤) .
(٣) سورة الكهف ، آية (٩٩) .
(٤) انظر البيت في المعرب (٢٦٧) ، اللسان (نفخ) وابن جعدة هو عبد الله بن جعدة المخزومي .
القُهُنْدُز من لغة خرسان يعني الحصن .

١٩٦٧ - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[1]

أي : مَنْ يبكيه ؟ فقيل : ضارع ، أي : يبكيه ضارع ، ومثله : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهم شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[2] في قراءة من بني « زين » للمفعول ، ورفع « قتل » و « شركاؤهم » ، كأنه قيل : مَنْ زيّنه لهم ؟ فقيل : زَيَّنَهُ شركاؤهم . والرفع على ما تقدم قراءة الجمهور . وقرأ الحسن البصري والأعمش : « عَالِم » بالجر ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحسنها : أنه بدل من الهاء في « لَهُ » .

الثاني : أنه بدل من « رَبِّ العَالَمِينَ » ، وفيه بعد لطول الفصل بين البدل والمبدل منه .

الثالث : أنه نعت للهاء في « له » ، وهذا إنما يتمشى على رأى الكسائي ، حيث يجيز نعت الضمير الغائب ، وهو ضعيف عند البصريين ، والكوفيين غير الكسائي .

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾

قوله : ﴿ وإذْ قَالَ ﴾ .

« إذ » منصوب بفعل محذوف ، أي : اذكروا ، وهو معطوف على « أَقِيمُوا » ، قاله أبو البقاء . و « قَالَ » في محل خفض بالظرف . قوله : « آزَرَ » الجمهور « آزر » بزنة « آدَمَ » مفتوح الزاي والراء . وإعرابه حينئذٍ على أوجه :

أحدها : أنه بدل من « أبيه » ، أو عطف بيان له ، إن كان « آزَرُ » لقباً له . وإن كان صفة بمعنى « المخطى » ، كما قاله الزجاج ، أو المعوج ، كما قاله الفراء ، أو الشيخ الهرم ، كما قاله الضحاك ، فيكون نعتاً لـ « أبيه » ، أو حالاً منه ، بمعنى وهو في حال إعوجاج ، أو خطأ ، وينسب للزجاج . وإن قيل : إنّ « آزَرَ » اسم صنم كان يعبده أبوه ، فيكون إذ ذاك عَطْفَ بيان لأبيه ، أو بدلاً منه ، ووجه ذلك أنه لما لازم عبادته نُبِزَ به ، وصار لقباً ، كما قال بعض المُحَدِّثِينَ :

١٩٦٨ - أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزاً في قَبَائِلِهَا كأنّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ عْضَ أَسْمَائِي[3]

كذا نسبه الزمخشري إلى بعض المُحَدِّثِينَ ، ونسبه الشيخ لبعض النحويين ، قال الزمخشري : كما نُبِزَ ابن قَيْسٍ بالرُّقَيّات ، اللاتي كان يشبب بهنّ ، فقيل : ابن قَيْس الرُّقَيّات ، أو يكون على حذف مضاف ، أي : لأبيه عابد آزر ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ » . وعلى هذا فيكون « عابد » صفة لأبيه ، أعرب هذا بإعرابه ، أو يكون منصوباً على الذم . و « آزَر » ممنوع الصرف ، واختلف في علة منعه ، فقال الزمخشري : والأقرب أن يكون وزن « آزَر » فاعَل ، كـ « غابَر » و « شالخَ » و « فالَغ » . « فعلى هذا هو ممنوع للعلمية والعجمة . وقال أبو البقاء : وزنه « أَفْعَل » ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الأزر ، أو الوَزْر ، ومن اشتقه من واحد منهما ، قال : هو عربي ، ولم يصرفه للتحريف ووزن الفعل » . وهذا الخلاف يشبه الخلاف في « آدَم » ، وقد

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٣٧) .

(٣) البيت لأبي محمد عبد الله بن أحمد انظر شرح شواهد الشافية(٢٩٨) ، شواهد الكشاف (٣١٧) ، شاهد الإنصاف (٢ / ٣٠) ، البحر (٤/١٦٣) .
النبز : اللقب ، يقال نبزه بكذا نبزاً إذا لقبه به .

تقدم[١] ذلك ، وأن اختيار الزمخشري فيه أنه « فاعَل » كـ « غابَر » ، وهنا جرى على ذلك . وإذا قلنا بكونه صفة على ما قاله الزجاج بمعنى « المخطىء » ، أو بمعنى « المعوج » ، أو « الهَرِم » كما قاله الفراء ، والضحّاك ، فيشكل منع صرفه ، ويشكل أيضاً وقوعه صفة للمعرفة . وقد يجاب عن الأول بأن الإشكال يندفع بادعاء وزنه على « أَفْعَل » فيمتنع حينئذٍ للوزن والصفة كـ « أحمر » وبابه . وأما على قول الزمخشري فلا يتمشى ذلك . وعن الثاني بأنه لا نسلم أنه نعت « لأبيه » ، حتى يلزم وصف المعارف بالنكرات ، بل هو منصوب على الذم ، أو أنه على نية الألف واللام ، قالهما الزجاج . والثاني ضعيف ، لأن حذف « أل » وإرادة معناها إمّا أن يُؤْثَرَ منع صرف في « سحر » ليوم بعينه ويسمى عدلاً ، وإمّا أن يُؤْثَرَ بناء ، ويسمى تضمناً ، كـ « أمس » . وفي « سحر » ، و « أمس » كلام طويل ليس هذا مكانه . ولا يمكن أن يقال : إنَّ « آزَرَ » امتنع من الصرف ، كما امتنع « سحر » ، أي : للعدل عن « أَلْ » ، لأن العدل يمنع فيه مع التعريف ، فإنه لوقت بعينه ، بخلاف هذا ، فإنه وصف كما فرضتم . وقرأ أُبَيُّ بنُ كعب ، وعبد الله بن عباس ، والحسن ، ومُجَاهِد ، وآخرون ، بضم الراء ، على أنه منادى حذف حرف ندائه ، كقوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾[٢] ، وقوله :

١٩٦٩ - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لِخُصُومَةٍ ..... [٣]

في أحد الوجهين ، أي : يا يزيد ، ويؤيده ما في مصحف أُبَيٍّ : « يا آزَرُ » ، بإثبات حرفه ، وهذا إنما يتمشى على دعوى أنه علم ، وأما على دعوى وصفيته ، فيضعف ، لأن حذف حرف النداء يقل منها ، كقولهم : « افْتَدِ مَخْنُوقُ :

١٩٧٠ - صَاحِ شَمِّرْ ..... [٤]

وقرأ ابن عباس في رواية « أَأَزْراً تَتَّخِذُ » بهمزتين مفتوحتين ، وزاي ساكنة ، وراء منونة منصوبة ، « تَتَّخِذُ » بدون همزة الاستفهام . ولما حكى الزمخشري هذه القراءة لم يسقط همزة الاستفهام من : « أتتخذ » . فأما على القراءة الأولى ، فقال ابن عطية ـ مفسراً لمعناها ـ : « أعضدا وقوةً ومظاهرةً على الله تتخذ ، وهو من قوله :﴿ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴾[٥] انتهى . وعلى هذا فيحتمل « أزرا » أن ينتصب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مفعول لأجله ، و « أصناماً آلهة » منصوبان بـ « تتخذ » على ما سيأتي بيانه ، والمعنى : أتتخذ أصناماً آلهة ، لأجل القوة والمظاهرة .

والثاني : أن ينتصب على الحال ، لأنها في الأصل صفة لـ « أصناماً » ، فلما قدمت عليها وعلى عاملها انتصبت على الحال .

والثالث : أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قدم على عامله ، والأصل : أتتخذ أصناماً آلهة أزرا ، أي : قُوّةً ومظاهرةً . وأما القراءة الثانية ، فقال الزمخشري : هو اسم صنم ، ومعناه : أَتَعْبُدُ أَزْراً ، على الإنكار ، ثم قال : تتخذ

---

(١) انظر الكلام على آية (٣١) من سورة البقرة .
(٢) سورة يوسف ، آية (٢٩) .
(٣) تقدم .
(٤) جزء بيت وتمامه :
..... وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ
تِ ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ
انظر الهمع (١/١١١) ، الأشموني (١/٢٢٨) ، التصريح (١/١٨٥) ، شرح ابن عقيل (١/٢٦٥) .
(٥) سورة طه ، آية (٣١) .

أصناماً آلهة ، تبييناً لذلك وتقريراً ، وهو داخل في حكم الإنكار ، لأنه كالبيان له « وفعلى هذا » « أَزْراً » منصوب بفعل محذوف ، يدل عليه المعنى ، ولكن قوله : « وهو داخل في حكم الإنكار ، يقوى أنه لم يقرأ « أتتخذ » بهمزة الاستفهام ، لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار ، ولم يحتج أن يقول : هو داخل في حكم الإنكار ، لأنه كالبيان له » . وقرأ ابن عباس أيضاً ، وأبو إسماعيل الشامي : « أَئِزْراً » بهمزة استفهام بعدها همزة مكسروة ، ونصب الراء منونة ، فجعلها ابن عطية بدلاً من « واو » ، اشتقاقاً من « الوِزْر » ، كـ « إسادة » و « إشاح » في « وسادة » ، و « وشاح » . « وقال أبو البقاء » : وفيه وجهان :

أحدهما : أن الهمزة الثانية فاء الكلمة ، وليست بدلاً من شيء ، ومعناها « النقل » . وجعله الزمخشري اسم صنم ، والكلام فيه كالكلام في « أأَزْرَاً » المفتوح الهمزة ، وقد تقدم . وقرأ الأعمش « إزْراً تتّخُذُ » بدون همزة استفهام ، ولكن بكسر الهمزة ، وسكون الزاي ، ونصب الراء منونة ، ونصبه واضح مما تقدم . و « تَتْخِذُ » يحتمل أن تكون المتعدية لاثنين بمعنى التصييرية ، وأن تكون المتعدية لواحد ، لأنها بمعنى « عَمِلَ » . ويحكي في التفسير أن أباه كان ينحتها ويصنعها . والجملة الاستفهامية في محل نصب بالقول ، وكذلك قوله : « إنِّي أراك » . و « أَرَاكَ » يحتمل أن تكون العلمية ، وهو الظاهر ، فتتعدى لاثنين ، وأن تكون بصرية ، وليس بذاك ، فـ «في ضَلَالٍ » حال . وعلى كلا التقديرين تتعلق بمحذوف ، إلاّ أنه في الأول أحد جزأي الكلام ، وفي الثاني فضلة . و « مُبِين » اسم فاعل من « أبان » ، لأنها بمعنى ظَهَرَ ، ويجوز أن يكون من المتعدي ، والمفعول محذوف ، أي : مبين كفركم بخالقكم . وعلى هذا فقول ابن عطية : ليس بالفعل المتعدي المنقول من : « بان ، يبين » غير مسلم . وجعل الضلال ظرفاً محيطاً بهم مبالغة في اتصافهم به ، فهو أبلغ من قوله : « أراكم ضالين » .

وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾

قوله : ﴿ وكَذَلِكَ ﴾ .

في هذه الكاف ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها للتشبيه ، وهي في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، فقدره الزمخشري : ومثل ذلك التعريف والتبصير ، نعرف إبراهيم ونبصره ملكوت . « وقَدَّره المهدوي » : وكما هديناك يا محمدُ أرينا إبراهيم .

قال الشيخ[1] : وهذا بعيد من دلالة اللفظ . « قُلْتُ : إنّما كان بعيداً ، لأن المحذوف من غير الملفوظ به . ولو قَدّره بقوله : وكما أريناك يا محمدُ الهداية ، لكان قريباً ، لدلالة اللفظ والمعنى معاً عليه . وقدّره أبو البقاء بوجهين :

أحدهما : قال : « هو نصب على إضمار « أريناه » ، تقديره : وكما رأى أباه ، وقومه في ضلال مبين أرينا ، ذلك ، أي : ما رآه صواباً بإطلاعنا إيّاه عليه .

والثاني : قال : يجوز أن يكون منصوباً بـ «نُرِي » التي بعده على أنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : نُرِيه مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ والأرض رؤيةً كرؤية ضلال أبيه انتهى . « قُلْتُ : فقوله : على إضمار « أريناه » لا حاجة إليه البتة ، ولأنه يقتضي عدم ارتباط قوله : ﴿ نُرِي إبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ ﴾ ، بما قبله .

---

(١) البحر (٤/ ١٦٥) .

الثاني : أنها للتعليل ، بمعنى اللام ، أي : ولذلك الإنكار الصادر منهم عليهم ، والدعاء إلى الله في زمن ، كان يدعى فيه غير الله آلهة نُرِيه مَلَكُوتَ .

الثالث : أن الكاف في محل رفع ، على خبر ابتداء مضمر ، أي : والأمر كذلك ، أي : كما رآه من ضلالتهم . نقل الوجهين الأخيرين أبو البقاء ، وغَيْرُه . و « نُرِي » هذا مضارع ، والمراد به حكاية حال ماضية . و « نُرِي » يحتمل أن تكون المتعدية لاثنين ، لأنها في الأصل بصرية ، فأكسبتها همزة النقل مفعولاً ثانياً . وجعلها ابن عطية منقولة من « رأى » بمعنى عرف ، وكذلك الزمخشري ، فإنَّه قال ـ فيما قدمت حكايته عنه ـ : « ومثل ذلك التعريف نعرف .

قال الشيخ[1] ـ بعد حكايته كلام ابن عطية ـ : ويحتاج كون « رأى » بمعنى « عرف » ثم تتعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى نقل ذلك عن العرب ، والذي نقل النحويون[2] أن « رأى » إذا كانت بصرية تعدت لمفعول ، وإذا كانت بمعنى « علم » الناصبة لمفعولين تعدت إلى مفعولين » . قُلْتُ : والعجب كيف خَصَّ بالاعتراض ابْنَ عطية دون الزمخشري . وهذه الجملة المشتملة على التشبيه ، أو التعليل معترضة بين قوله : « وإذ قال إبراهيم » ـ منكراً على أبيه وقومه عبادة الأصنام ـ وبين الاستدلال عليهم بوحدانية الله تعالى . ويجوز ألا تكون معترضة إنْ قُلْنَا : إنَّ قوله : « فَلَمّا عطف على ما قبله ، وسيأتي . و « المَلَكُوتُ » مصدر ، على « فَعَلُوت » بمعنى « المُلْك » وبني على هذه الزنة والزيادة للمبالغة ، وقد تقدم ذلك عند ذكر « الطَّاغُوت »[3] . والجمهور على « مَلَكُوت » بفتح اللام . وقرأ أبو السَّمّال بسكونها ، وهي لغة . والجمهور أيضاً على « مَلَكُوت » باء مثناة ، وعكرمة قرأها مثلثة ، وقال : أصلها : ملكوثا ، باليونانية ، أو بالنبطية . وعن النَّخْعِي هي : ملكوثا ، بالعبرانية ، قُلْتُ : وعلى هذا قراءة الجمهور تحتمل أن تكون من هذا ، وإنما عربت الكلمة ، فتلاعبوا بها ، وهذا كما قالوا فيّ اليهود : أنهم سموا بذلك لأجل يهوذا بن يعقوب ، بذال معجمة ، ولكن لما عربته العرب أتوا بالدال المهملة ، إلّا أن الأحسن أن يكون مشتقاً من « الملك » ، لأن هذه الزنة وردت في المصادر كـ « الرَّغَبُوت ، والرَّهَبُوت ، والجَبَرُوت ، والطَّاغُوت » ، وهل يختص ذلك بملك الله تعالى ، أم يقال له ، ولغيره ؟ فقال الراغب : « والمَلَكُوت مُخْتَصٌّ بملك الله تعالى » . وهذا الذي ينبغي .

وقال الشيخ : ومن كلامهم له مَلَكُوتُ اليمن ، ومَلَكُوت العراق » . فعلى هذا لا يختص . والجمهور أيضاً على « نُرِي » بنون العظمة ، وقرىء[4] « تُرِي » بتاء من فوق ـ « إبْراهِيمَ » نصباً ـ « مَلَكُوتُ » رفعاً ، أي : تريه دلائل الربوبية ، فأسند الفعل إلى « المَلَكُوت » مؤولاً بمؤنث ، فلذلك أنث فعله . قوله : « وَلِيَكُون . . . » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الواو زائدة ، أي : نُرِيه ليكونَ مِنَ الموقنين بالله ، فاللام متعلِّقة بالفعل قبلها ، إلا أنَّ زيادة الواو ضعيفة ، ولم يقل بها إلا الأخفش ، وفرقة تبعته .

الثاني : أنها علة لمحذوف ، أي : وليكون أريناه ذلك .

الثالث : أنها عطف على علة محذوفة ، أي : ليستدل ، وليكون ، أو ليقيم الحجة على قومه . والصنم لغة : كلُّ جثة صُوِّرت من نُحَاسٍ أو فضة ، وعبدت متقرباً بها إلى الله . وقيل : ما اتخذ من صُفْرٍ ، وذَهَب ، وحجر ، ونحوها فصنم . وما اتخذ من خشب فَوَثَن . وقيل : بل هما بمعنى واحد . وقيل : الصَّنَمُ مُعَرَّب : شَمَنْ . والصَّنَمُ

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر الكتاب (٢/٣٩٠) ، المقتضب (٣/١٢٢) ، أوضح المسالك (١/١٩١ ، ١٩٤) .

(٣) عن آية (٢٥٦) من سورة البقرة .

(٤) انظر البحر (٤/١٦٥) .

أيضاً : العَبْدُ القويّ ، وهو أيضاً : خُبْثُ الرائحة . ويقال : صَنَّمَ ، أي صَوَّرَ ، ويضرب به المثل في الحسن ، قال :

١٩٧١ - ما دُمْيَةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُوِّرَتْ ... أو ظَبْيَةٌ في خَمَرٍ عاطِفُ
أَحْسَنُ منها يَوْمَ قالَتْ لَنَا ... والدَّمْعُ من مُقْلَتِها واكِفُ
لأَنْتَ أَحْلَى مِنْ لَذِيذِ الكَرَى ... ومن أمانٍ نَالَهُ خَائِفُ[1]

فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾

قوله : ﴿ فَلَمّا جَنَّ ﴾ .

يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على قوله : « وإذْ قَالَ إبْرَاهِيمُ » عطفاً للدليل على مدلوله فيكون : « وكَذَلِكَ نُرِي إبراهِيمَ » معترضاً كما تقدم ويجوز أن تكون معطوفة على الجملة من قوله : ﴿ وكذلك نُرِي إبْرَاهِيمَ ﴾ . قال ابن عطية . «الفاء في قوله : « فَلَمَّا » رابطة جملة ما بعدها بما قبلها ، وهي ترجح أن المراد بـ « المَلَكُوت » التفصيل المذكور في هذه الآية » . والأول أحسن ، وإليه نَحَا الزمخشري . و « جَنَّ » : ستر ، وقد تقدم اشتقاق هذه المادة عند ذكر « الجَنَّة » . وهنا خصوصية لذكر الفعل المسند إلى الليل ، يقال : جَنَّ عليها الليلُ ، وأَجَنَّ عليه ، بمعنى : أظلم ، فيستعمل قاصراً ، وجَنَّهُ وأَجَنَّه ، فيستعمل متعدياً ، فهذا مما اتفق فيه « فَعَلَ ، وأَفْعَلَ » لزوماً وتعدياً ، إلا أن الأجود في الاستعمال : جَنَّ عليه الليلُ ، وأَجَنَّهُ الليلُ ، فيكون الثلاثي لازماً ، و « أَفْعَلَ » متعدياً ، ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله :

١٩٧٢ - وَمَاءٍ وردتُ قُبَيْلَ الكَرَى ... وَقَدْ جَنَّهُ السَّدَفُ الأَدْهَمُ[2]

ومصدره : جَنٌّ ، وجَنَانٌ ، وجُنُونٌ . وفرق الراغب بين جَنَّه وأَجَنَّه ، فقال : جَنَّهُ إذا ستره ، وأَجَنّه : جعل له ما يَجُنُّهُ ، كقولك : قَبَرْتُه وأَقْبَرْتُهُ ، وسَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه . « وقد تقدم شيء من هذا عند ذكرى « حَزَنَ ، وأَحْزَنَ » . ويحتمل أن يكون « جَنّ » في الآية الكريمة متعدياً ، حذف المفعول فيها ، تقديره : جَنَّ عليه الأشياء والمُبْصَرَات .

قوله : ﴿ رَأَى كَوْكَباً ﴾ هذا جواب « لَمّا » . وللقراء فيه ، وفيما بعده من الفعلين خلاف كبير ، بالنسبة إلى الإمالة وعدمها ، فلأذكر ذلك ، ملخصاً له وذاكراً لعلله فأقول : أمّا « رَأَى » الثابت الألف ، فأمال راءه وهمزته إمالة محضه الأخوان ، وأبو بكر عن عصام ، وابن ذكوان عن ابن عامر . وأمال الهمزة منه فقط دون الراء أبو عمرو بكماله ، وأمال السوسي بخلاف عنه عن أبي عمرو الراء أيضاً . فالسوسي في أحد وجهيه يوافق الجماعة المتقدمين . وأمال ورش الراء والهمزة بين بين من هذا الحرف ، حيث وقع هذا كله ما لم يتصل به ضمير ، نحو ما تقدم . فأما إذا اتصل به ضمير ، نحو : ﴿ فَرَآهُ في سَوَاء ﴾[3] ، ﴿ فَلَمّا رَآهَا ﴾[4] ، ﴿ وإذا رآك الّذِينَ ﴾[5] ، فابن ذكوان عنه وجهان ، والباقون على أصولهم المتقدمة . وأما « رأى » إذا حذفت ألفه فهو على قسمين ، قسم لا يعود فيه البتة لا وصلا ،

---

(١) الأبيات لإبراهيم بن المدبّر ، انظر أمالي القالي (١/ ٢٩) .
(٢) البيت لعياض بن خويلد الخناعي انظر ديوان الهذليين (٣/ ٥٦) ، اللسان (جنن ـ سدف) البحر (٤/ ١٦٢) .
السدف : الظلمة ، الأدهم الشديد السواد .
(٣) سورة الصافات ، آية (٥٥) .
(٤) سورة النحل ، آية (١٠) .
(٥) سورة الأنبياء ، آية (٣٦) .

ولا وقفا ، نحو : ﴿ رَأَتْهُم مِنْ مَكَانٍ ﴾[١] ، ﴿ رَأَوُا العَذَابَ ﴾[٢] ، فلا إمالة في شيء منه ، وكذا ما انقلبت ألفه ياء ، نحو : ﴿ رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[٣] . وقسم حذفت ألفه لالتقاء الساكنين وصلا ، وتعود وقفا ، نحو : ﴿ رَأَى القَمَرَ ﴾[٤] ، ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾[٥] ، ﴿ ورأى المُجْرِمُونَ النَّارَ ﴾[٦] ، ﴿ وإذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٧] ، فهذا فيه خلاف أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارة ، وبالأصل أخرى ، فأمال الراء وحدها من غير خلاف : حمزة وأبو بكر عن عاصم ، والسوسي بخلاف عنه وحده . وأما الهمزة فأمالها مع الراء أبو بكر والسوسي بخلاف عنهما . هذا كله إذا وصلت . أما إذا وقفت فإن الألف ترجع لعدم المقتضى لحذفها ، وحكم هذا الفعل حينئذٍ حكمه ما لم يتصل به ساكن ، فيعود فيه التفصيل المتقدم ، كما إذا وقفت على « رَأَى » مِنْ نَحْو : ﴿ رَأَى القَمَر ﴾ . فأما إمالة الراء من « رأى » فلاتباعها الهمزة ، هكذا عبارتهم . وفي الحقيقة الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء ، والإمالة ـ كما عرفت ـ : أن يُنْحَى بالألف نحو الياء ، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة ، فمن ثَمَّ صَحَّ أن يقال : أُمِيلَتِ الراء لإمالة الهمزة . وأما تفصيل ابن ذكوان بالنسبة إلى اتصاله بالضمير وعدمه ، فوجهه أن الفعل لما اتصل بالضمير بعدت ألفه عن الطرف ، فلم تمل ووجه مَنْ أَمَالَ الهمزة في ﴿ رَأَى القَمَرَ ﴾[٨] مراعاة للألف وإنْ كانت محذوفة ، إذ حذفها عارض ، ثم منهم من اقتصر على إمالة الهمزة ، لأن اعتبار وجودها ضعيف ، ومنهم ن لم يقتصر ، إعطاء لها حكم الموجودة حقيقة ، فأتبع الراء للهمزة في ذلك . و « الكَوْكَبُ » : النَّجْمُ ، ويقال فيه : كَوْكَبَة . وقال الراغب : لا يقال فيه ـ أي : في النَّجْم ـ كَوْكَب إلا عند ظهوره » . وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه من مادة « و ك ب » فتكون الكاف زائدة ، وهذا القول قاله الشيخ رَضِيّ الدِّين الصَّغَانِيّ ، قال ـ رحمه الله ـ : « حق » « كوكب » أن يذكر في مادة « و ك ب » عند حذاق النحويين ، فإنّها وردت بكافٍ زائدة عندهم ، إلّا أن الجوهري أوردها في تركيب « ك و ك ب » ، ولعله تبع في ذلك الليث ، فإنه ذكره في الرباعي ، ذاهباً إلى أن الواو أصلية » . فبذا تصريح من الصغاني بزيادة الكاف . وزيادة الكاف عند النحويين لا تجوز وحروف الزيادة محصورة في تلك العشرة . فأما قولهم : « هِنْدِيّ » و « هِنْدِكيّ » بمعنى واحد ، وهو المنسوب إلى الهِنْد ، وقول الشاعر :

١٩٧٣ ـ وَمَقْرُونَةٍ دُهْمٍ وكُمْتٍ ، كَأَنَّهَا طَمَاطِمُ يُوفُونَ الوِفَارَ ، هَنَادِكُ[٩]

فظاهره زيادة الكاف ، ولكن خرجها النحويون على أنه من باب : « سَبْطٍ ، وسِبَطْرٍ » ، أي : مما جاء فيه لفظان ، أحدهما أطول من الآخر ، وليس بأصل له ، فكما لا يقال : الراء زائدة باتفاق كذلك هذه الكاف . ولذلك قال الشيخ : وليت شعري من حذاق النحويين الذين يرون زيادتها ، لا سيما أول الكلمة ؟ » .

والثاني : أن الكلمة كلها أصول رباعية ، مما كررت فيها الفاء ، فوزنها : « فَعْفَل » ، كـ « قَوْقَل » ، وهو بناء قليل .

---

(١) سورة الفرقان ، آية (١٢) .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٦٦) .
(٣) سورة الإنسان ، آية (٢٠) .
(٤) سورة الأنعام ، آية (٧٧) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (٧٨) .
(٦) سورة الكهف ، آية (٥٣) .
(٧) سورة النحل ، آية (١٨٥) .
(٨) سورة الأنعام ، آية (٧٧) .
(٩) البيت لكثير عزة انظر ديوانه (٣٤٧) ، سر الصناعة (١/٢٨١) ، اللسان (هند) البحر (٤/١٦٢) .
الكمت : التي خالط حمرتها سواد الطماطم : مفرده طمطم وهو الذي لا يفصح ، الهنادل : رجال الهند .

والثالث : ساق الراغب أنه من مادة « كَبَّ » و « كَبْكَبَ » ، فإنَّه قال : « والكَبْكَبَةُ : تدهور الشيء في هُوَّة ، يقال : كَبَّ وكَبْكَبَ ، نحو : كَفَّ ، وكَفْكَفَ ، وصرَّ الريحُ وصَرْصَرَ . والكواكبُ : النجوم البادية » . فظاهر هذا السياق أن الواو زائدة ، والكاف بدل من إحدى الباءين ، وهذا غريب جداً . قوله : « قال : هَذَا رَبِّي » في « قَالَ » ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه استئناف ، أخبر بذلك القول ، أو استفهم عنه على حسب الخلاف .

والثاني : أنه نعت لـ « كَوْكَباً » فيكون في محل نصب . وكيف يكون نعتاً لـ « كَوْكَباً » ، ولا يساعد من حيث الصناعةُ . ولا من حيث المعنى ؟ أما الصناعة فلعدم الضمير العائد من الجملة . الواقعة صفة إلى موصوفها . ولا يقال : إنَّ الربط حصل باسم الإشارة ، لأن ذلك خاص بباب المبتدأ والخبر ، ولذلك يكثر حذف العائد من الصفة ، ويقل من الخبر ، فلا يلزم من جواز شيء في هذا جوازه في ذلك ، وادعاء حذف ضمير بعيد ، أي قال فيه : هذا رَبِّي . وأما المعنى فلا يؤدي إلى أن التقدير : رأى كوكباً متصفاً بهذا القول ، وذلك غير مراد قطعاً .

والثالث : أنه جواب « فَلَمّا جَنَّ » ، وعلى هذا فيكون قوله : ﴿ رَأَى كَوْكَباً ﴾ في محل يصب على الحال ، أي : فَلَمّا جَنَّ عليه اللّيْلُ رائياً كوكباً ، و « هَذَا رَبِّي » محكي بالقول . فقيل : هو خبر محض بتأويل ذكره أهل التفسير . وقيل : بل هو على حذف همزة الاستفهام ، أي : أَهَذَا رَبِّي » ، وأنشدوا على ذلك قوله :

١٩٧٤ - لَعَمْرِكَ ما أدْرِي وإنْ كنت دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1] ؟

وقوله :

١٩٧٥ - أَفْرَحُ أَنْ أُرَزَأَ الكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذَوْداً شَصَائِصاً نَبَلاَ[2]

وقوله :

١٩٧٦ - طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِنِّي ، ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[3]

وقوله تعالى : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ ﴾[4] ، قالوا : تقديره : أَبِسَبْعٍ ، وأَأَفْرَحُ ، وأَذُو ، وأَتِلْكَ . قال ابن الأنباري : وهذا لا يجوز ، إلا حيث يكون ثَمَّ فاصلٌ بين الخبر والاستفهام » . يعني : إنْ دلَّ دليل لفظي كوجود « أَمْ » في البيت الأول بخلاف ما بعده . و « الأُفُولُ » الغيبة والذهاب ، يقال : أَفَلَ يَأْفُلُ أُفُولاً ، قال ذو الرُّمة :

١٩٧٧ - مَصَابِيحُ لَيْسَتْ باللواتي تَقُودُها نُجُومٌ ولا بالآفِلاتِ شُمُوسُها[5]

والإفالُ : صِغَار الغنم ، والأفِيل : الفَصِيل الضئيل .

فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) سورة الشعراء ، آية (٢٢) .
(٥) انظر ديوانه (٤٢٥) ، مجاز القرآن (١/١٩٩) ، اللسان (دلك) ، الآفلات : الغائبات .

وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾

قوله : ﴿ بَازِغاً ﴾ .

حال من « القمر » ، و « البُزُوغ » : الطُّلُوع ، يقال : بَزَغَ ـ بفتح الزاي ـ يَبْزُغُ ـ بضمها ـ بُزُوغاً ، ويستعمل قاصراً ومتعدياً ، يقال : بَزَغَ البَيْطَارُ الدّابَّةَ ، أي : أسال دمها ، فبزغ ، هو ، أي : سال . هذا هو الأصل ، ثم قيل لكل طلوع : بُزُوغ ، ومنه : بَزَغَ نابُ الصبي والبعير ، تشبيهاً بذلك . والقَمَر : معروف ، سُمِّيَ بذلك لبياضه وانتشار ضوئه . والأَقْمَرُ : الحِمارُ الذي على لون الليلة القَمْرَاء . والقَمْرَاء : ضوء القمر . وقيل : سُمِّيَ قمراً ، لأنه يَقْمِرُ ضَوْءَ الكواكب ، ويفوز به . والليالي القُمْر : ليالي بدور القمر ، وهي الليالي البيض ، لأن ضَوْءَ القمر يستمر فيها إلى الصباح . قيل : ولا يقال له : قَمَرٌ ، إلّا بعد امتلائه في ثالث ليلة ، وقبلها هلال على خلاف بين أهل اللغة ، قدمته في البقرة عند قوله : ﴿ عن الأهِلة ﴾[1] فإذا بلغ بعد العشر ثالث ليلة ، قيل له : بدر ، إلى خامس عشرة . ويقال : قَمَرْتُ فلاناً عن كذا ، أي : خدعته عنه ، وكأنه مأخوذ من : قَمِرَتِ القِرْبَةُ فبدت بالقمراء .

قوله : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ .

إنما ذَكَّرَ اسم الإشارة ، والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه : إمّا ذهاباً بها مَذْهَبَ الكوكب ، وإمّا ذهاباً بها مَذْهَبَ الضَّوْءِ والنُّورِ ، وإمّا بتأويل الطالع ، أو الشخص ، أو الشيء . أو لأنه لما أخبر عنها بمذكر أعطيت حكمه ، تقول : هند ذاك الإنسان ، وتيك الإنسان ، قال :

١٩٧٨ ـ نُبِّئْتُ نُعْمَى على الهِجْرَانِ عاتِبَةً سَقْياً ورَعْياً لِذاكَ العاتِبِ الزارِي[2]

فأشار إلى « نُعْمَى » ، وهي مؤنث إشارة المذكر ، لوصفها بوصف الذكور . أو لأن فيها لغتين التذكير والتأنيث ، وإنْ كان الأكثر التأنيث . فقد جمع بينهما في الآية الكريمة ، فأنث في قوله : « بازغةً » ، وذكّر في قوله : « هذا » . وقال الزمخشري : جعل المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ، كقولهم : « ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ » و « مَنْ كانت أُمَّكَ » و ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[3] ، وكان اختيار هذه الطريقة واجباً ، لصيانة الرّبِّ عن شبهة التأنيث ، ألا تَرَاهُم قالوا في صفة « الله » : « عَلَّام » ولم يقولوا : « عَلَّامة » ، وإنْ كان أَبْلَغَ احترازاً من علامة التأنيث » . قُلْتُ : هذا قريب مما تقدم في قولي : إنَّ المؤنث إذا أخبر عنه بمذكر ، عومل معاملة المذكر ، نحو : « هند ذاك الإنسان » . وقيل : لأنها بمعنى : هذا البين ، أو المرئي .

« قال الشيخ[4] : ويمكن أن يقال : إنَّ أكثر لغة الأعاجم لا يفرقون في الضمائر ، ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ، ولا علامة عندهم للتأنيث ، بل المذكر والمؤنث سواء ، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلام إبراهيم بما يشار به إلى المذكر ، بل لو كان المؤنث بفرج لم يكن له علامة تدل عليه في كلامهم . وحين أخبر تعالى عنها بقوله : « بَازِغَةً » و « أَفَلَتْ » أنث على مقتضى العربية ، إذ ليس ذلك بحكاية انتهى » . وهذا إنما يظهر أن لو

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٨٩) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (٤٩) ، مشاهد الإنصاف (١/٢٦) ، الكشاف (١/٢٦) .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٢٣) .

(٤) انظر البحر (٤/١٦٧) .

حكى كلامهم بعينه في لغتهم . أما شيء يعبر عنه بلغة العرب ، ويعطى حكمه في لغة العجم فهو محل نظر .

قوله : ﴿ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ « ما » مصدرية ، أي : بريء من إشراككم ، أو موصولة ، أي : مَنِ الذي تشركونه مع الله في عبادته ، فحذف العائد ، ويجوز أن تكون الموصوفة ، والعائد أيضاً محذوف ، إلّا أنَّ حذف عائد الصفة أقل من حذف عائد الصلة ، فالجملة بعد « ما » لا محل لها على القولين الأولين ، ومحلها الجر على الثالث .

قوله : ﴿ لِلَّذِي فَطَرَ ﴾ .

قَدَّرُوا قبله مضافاً ، أي : وَجَّهتُ وَجْهِي لعبادته ولرضاه ، كأنهم نفوا بذلك وَهْمَ مَنْ يَتَوَهَّمُ الجِهَة . و « حَنِيفاً » حال من فاعل « وَجَّهْتُ » ، وقد تقدم تفسير هذه الألفاظ[١] . و « ما » يحتمل أن تكون الحجازية وأن تكون التميمية .

وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾

قوله : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ .

قرأ نافع وابن ذكوان وهشام ، بخلاف عنه بنون خفيفة ، والباقون بنون ثقيلة . والتثقيل هو الأصل لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة ، والثانية نون الوقاية ، فاستثقل اجتماعهما . وفيهما لغات ثلاث : الفك وتركهما على حالهما ، والإدغام ، والحذف . وقد قرىء بهذه اللغات كلِّها في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[٢] ، وهنا لم يقرأ إلّا بالحذف ، أو الإدغام ، وفي سورة الحجر : « فَبِمَ تُبَشِّرونَ »[٣] كذلك ، فقراءة ابن كثير بالإدغام ، ونافع بالحذف والباقون يفتحون النون ، لأنها عندهم نون رفع ، وفي سورة النحل : ﴿ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ﴾[٤] . يقرأ بفتح النون عند الجمهور ، لأنها نونُ رَفْعٍ ، ويقرأه نافع بنون خفيفة مكسورة على الحذف . فنافع حذف إحدى النونين في جميع هذه المواضع التي ذكرتها لك ، فإنه يقرأ في الزمر أيضاً بحذف إحداهما . وقوله تعالى : ﴿ أَتَعِدَانِنِي ﴾[٥] في الأحقاف قرأه هشام بالإدغام ، والباقون بالإظهار دون الحذف . واختلف النحاة في أيتهما المحذوفة ، فمذهب سيبويه[٦] ومن تبعه أن المحذوفة هي الأولى ، ومذهب الأخفش ، ومن تبعه أنَّ المحذوفة هي الثانية . استدل سيبويه على ذلك بأن نون الرفع قد عُهِدَ حَذْفُها دُونَ ملاقاةِ مِثْلٍ رفعاً ، وأنشد :

١٩٧٩ - فَإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُمُ ... سَيَحْتَلِبُوهَا لاقحاً غَيْرَ بَاهِلِ[٧]

أي : فيستحلبونها . لا يقال : إنَّ النون حذفت جزماً في جواب الشرط ، لأن الفاء هنا واجبة الدخول ، لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً . وإذَا تَقَرَّرَ وجوب الفاء ، وإنما حذفت ضرورة ، ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت ، إلّا أنها حذفت ضرورة ، وأنشدوا أيضاً قوله :

---

(١) انظر الآية (١١٢) و (١٣٥) من سورة البقرة .
(٢) سورة الزمر ، آية (٦٤) .
(٣) سورة الحجر ، آية (٥٤) .
(٤) سورة النحل ، آية (٢٧) .
(٥) سورة الأحقاف ، آية (١٧) .
(٦) انظر الكتاب (٣/٥١٩) .
(٧) تقدم .

١٩٨٠ - أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[١]

أي : تَبِيتِينَ وَتَدْلُكِين . وفي الحديث : « والّذِي نفسي بِيَدِهِ ، لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتى تُؤْمِنُوا ، ولا تُؤْمِنُوا حتّى تَحَابُّوا »[٢] فـ « لا » الداخلة على « تَدْخُلُوا » ، و « تُؤْمِنُوا » نافية ، لا ناهية ، لفساد المعنى عليه . وإذا ثَبَتَ حَذْفُها دُونَ ملاقاةِ مِثْلٍ رفعاً ، فلأن تحذف مَعَ مُلاقاةِ مِثْلٍ استثقالاً بطريق الأولى والأخرى ، وأيضاً فإنّ النون نائبة عن الضمة ، والضمة قد عُهِدَ حَذْفُهَا في فصيح الكلام ، كقراءة أبي عمرو : « يَنْصُرْكُم »[٣] ، و « يُشْعِرْكُمْ »[٤] ، و « يأْمُرْكُمْ »[٥] ، وبابه[٦] ، بسكون آخر الفعل ، وقوله :

١٩٨١ - فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً من اللهِ ولا واغِلٍ[٧]

وإذا ثَبَتَ حَذْفُ الأصل ، فليثبت حذف الفرع ، لئلا يلزم تفضيلُ فَرْعٍ على أصله ، وأيضاً فإن ادعاء حذف نون الرفع لا يحوج إلى حذف آخر ، وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك . وبيانه بأنه إذا دخل جازم ، أو ناصب على أحد هذه الأمثلة ، فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تحذف هذه النون ، لأنها نون رفع ، وهي تسقط للناصب والجازم ، بخلاف ادعاء حذف نون الرفع ، فإنه لا يحوج إلى ذلك ، لأنه لا عمل له في التي للوقاية . ولقائل أن يقول : لا يلزم من جواز حَذْفِ الأصلِ الفرع ، لأنَّ في الأصل قُوّةً تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع ، وعلى الآخر له أن يقول : هذا معارض بإلغاء العامل ، وذلك أنه لو كان المحذوف نون الرفع لأجل نون الوقاية ، ودخل الجازم والناصب لم يجد له شيئاً يحذفه ، لأن النون حذفت لعارض آخر . واستدلوا لسيبويه أيضاً بأن نون الوقاية مكسورة ، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغيير ، بخلاف ما لو ادعينا حذفها ، فإنا يلزمنا تغيير نون الرفع من فتح إلى كسر ، وتقليل العلم أولى . واستدلوا أيضاً بأنها قد حذفت مع مثلها ، وإن لم تكن نون وقاية ، كقوله :

١٩٨٢ - كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ في بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللهِ نَقْلِيكُمْ وتَقْلُونَا[٨]

أي : وتقلوننا ، فالمحذوف نون الرفع ، لا نون « نا » لأنها بعض ضمير . وعورض هذا بأن نون الرفع أيضاً لها قُوّةٌ لدلالتها على الإعراب ، فحذفها أيضاً لا يجوز . وجعل سيبويه[٩] المحذوفة من قول الشاعر :

١٩٨٣ - تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي[١٠]

نون الفاعل ، لا نون الوقاية . واستدل الأخفش بأن الثقل إنّما حصل بالثانية ، ولأنه قد استغنى عنها ، فإنه إنما أتى بها لتقيَ الفعل من الكسر ، وهو مأمون لوقوع الكسر على نون الرفع ، ولأنها لا تدل على معنى ، بخلاف نون الرفع ، وأيضاً فإنّها تحذف في نحو : « ليتني » ، فيقال : « ليتي » ، كقوله :

١٩٨٤ - كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ : لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي[١١]

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) سورة آل عمران ، آية (١٦٠) .
(٤) سورة الأنعام ، آية (١٠٩) .
(٥) سورة البقرة ، آية (٦٧) .
(٦) كـ (بارئكم) بإسكان الهمزة سورة البقرة ، آية (٥٤) .
(٧) تقدم .
(٨) البيت للفضل بن العباس انظر شرح الحماسة (١/٢٢٦) ، التبيان (١/٥١٣) ، روح المعاني (٧/٢٠٤) .
(٩) انظر الكتاب (٤/٥٢٠) .
(١٠) تقدم .
(١١) البيت لزيد الخيل انظر الكتاب (٢/٣٧٠) ، المقتضب (١/٣٨٥) ، مجالس ثعلب (١/١٠٦) ، المقرب (١/١٠٨) ، ابن يعيش (٣/٩٠) ، الهمع (١/٦٤) ، =

واعلم أنَّ حذف النون في هذا النحو جائزٌ فيصح ، ولا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلاّ في ضرورة أو قليل من الكلام ، ولهذا عيب على مكي بن أبي طالب ، حيث قال : الحذف بعيد في العربية ، قبيح مكروه ، وإنّما يجوز في الشعر للوزن ، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه ، إذ لا ضرورة تدعو إليه » . وتَجَاسَرَ بَعْضُهُم فقال : هذه القراءة ـ أعني : تخفيف النون ـ لحن » . وهذان القولان مردودان ، لتواتر ذلك ، وقد قدمت الدليل على صحته لغة ، وأيضاً فإن الثقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب ، وهم غَطَفَانُ ، فلا معنى لإنكارها . و « فِي اللهِ » متعلق بـ « أَتُحَاجُّونِّي » ، لا بـ « حَاجَّهُ » ، والمسألة من باب التنازع ، وأعمل الثاني ، لأنه لَمَّا أضمر في الأول حذف ، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني من غَيْرِ حَذْفٍ ، ومثله : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلاَلَةِ ﴾(١) ، كذا قال الشيخ ، وفيه نظر من حيث إنّ المعنى ليس على تسلط « وَحَاجَّهُ » على قوله : « فِي اللهِ » ، إذ الظاهر انقطاع الجملة القولية بما قبلها ، وقوله : « في اللهِ » أي : في شأنه ووحدانيته . قوله : « وَقَدْ هَدَانِ » في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان :

أظهرهما : أنه الياء في « أَتُحَاجُّونِّي » أي : أتجادلونني فيه حال كوني مهدياً من عنده .

والثاني : أنه حال من « اللهِ » أي : أتخاصمونني فيه حال كونه هادياً لي ، فحجتكم لا تجدي شيئاً لأنها داحضة . قوله : ﴿ ولا أَخَافُ ما تُشْرِكُونَ بِهِ ﴾ هذه الجملة يجوز أن تكون مستأنفة ، أخبر عليه السّلام بأنهُ لا يخاف ما يُشْرِكُون به رَبّاً ، ثقة به ، وكانوا قد خوفوه من ضرر يحصل له بسبب سَبِّ آلهتهم . ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال باعتبارين .

أحدهما : أن تكون ثانية عطفاً على الأولى فيكون الحالان من الياء في : « أَتُحَاجُّونِّي » .

والثاني : أنها حال من الياء في « هداني » ، فتكون جملة حالية من بعض جملة حالية ، فهي قريبة من الحال المتداخلة ، إلاّ أنه لا بدّ من إضمار مبتدأ على هذا الوجه ، قبل الفعل المضارع ، لما تقدم من أنَّ الفعل المضارع المنفي بـ « لا » حكمه حكم المثبت من حيث إنّه لا تباشره الواو . و « ما » يجوز فيها الأوجه الثلاثة ، أن تكون مصدرية ، وعلى هذا فالهاء في « به » لا تعود على « ما » عند الجمهور بل تعود على « الله » تعالى ، والتقدير : ولا أخافُ إشراكَكُم باللهِ ، والمفعول محذوف ، أي : ما تُشْرِكُونَ غَيْرَ اللهِ به . وأن تكون بمعنى « الّذِي » ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والهاء في « به » على هذين الوجهين ، تعود على « ما » ، والمعنى : ولا أَخَافُ الّذِي تُشْرِكُونَ اللهَ به ، فَحَذَفَ المفعول أيضاً ، كما حذفه في الوجه الأول . وقَدَّرَ أبو البقاء قبل الضمير مضافاً ، فقال : ويجوز أن تكون الهاء عائدة على « ما » ، أي : ولا أَخَافُ الّذِي تُشْرِكُونَ بسببه » . ولا حاجة إلى ذلك . قوله : « إلاّ أَنْ يَشَاءَ » في هذا الاستثناء قولان :

أظهرهما : أنه متصل .

والثاني : أنه منقطع . والقائلون بالاتصال اختلفوا في المستثنى منه ، فجعله الزمخشري زماناً ، فقال : « إلاّ وقت مشيئة رَبِّي شيئاً يخاف ، فحذف « الوقت » ، يعني : لا أخاف معبوداتكم في وقت قط ، لأنها لا تقدر على منفعة ولا مضرة ، إلاّ إذا شَاءَ رَبِّي » . وجعله أبو البقاء حالاً فقال : « تقديره : إلاّ في حال مشيئة رَبِّي ، أي : لا أخافها في

= الأشموني (١/١٢٣) ، الدرر (١/٤١) .

(١) سورة النساء ، آية (١٧٦) .

كل حال ، إلّا في هذه الحال » . وممن ذهب إلى انقطاعه ابن عطية ، والحَوْفي ، وأبو البقاء في أحد الوجهين . فقال الحَوْفي : تقديره : لكن مشيئة الله إيّاي بِضُرٍّ أخاف . وقال ابن عطية : « استثناء ليس من الأول ، ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضُرّاً ، استثنى مشيئة ربه في أن يريده بِضُرٍّ .

قوله : « شَيْئاً » يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب على المصدر ، تقديره : إلا أن يَشَاءَ رَبِّي شيئاً من المشيئة .

والثاني : أنه مفعول به لـ « يَشَاء » . وإنما كان الأول أظهر لوجهين :

أحدهما : أن الكلامَ المُؤَكّدَ قَوَى وأَثْبَتُ في النفس مِنْ غَيْرِ المُؤَكّدِ .

والثاني ـ أنه قد تقدم ـ : أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكران إلا إذا كان فيهما غرابة كقوله :

١٩٨٥ ـ ولو شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ ..... [١]

قوله : ﴿ عِلْماً ﴾ فيه وجهان ، أظهرهما : أنه منصوب على التمييز ، وهو محول عن الفاعل ، تقديره : وَسِعَ عِلْمُ رَبِّي كلَّ شيء ، كقوله : ﴿واشْتَعَلَ الرأْسُ شَيْباً﴾[٢] ، أي : شَيْبُ الرأس . والثاني : أنه منصوب على المفعول المطلق ، لأن معنى « وَسِعَ » : عَلِمَ . قال أبو البقاء : «لأن ما يسع الشيء فقد أحاط به ، والعالم بالشيء محيط بعلمه » . وهذا الذي ادعاه من المجاز بعيد . و « كلَّ شيء » مفعول لـ « وَسِعَ » على كلا التقديرين . و ﴿ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ جملة تقرير وتوبيخ ، ولا محل لها لاستئنافها .

وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ۖ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾

قوله : ﴿ وكَيْفَ أَخافُ ما أَشْرَكْتُم ﴾ .

قد تقدم الكلام على « كَيْفَ » في أول البقرة[٣] ، وهذه نظيرتها . و « ما » يجوز فيها ثلاثة أوجه ـ أعني كونها : موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، والعائد على الأولين محذوف ، أي : ما أشركتموه بالله ، أو إشراككم بالله غَيْرَه . وقوله : ﴿ ولا تَخافُونَ ﴾ يجوز في هذه الجملة أن تكون نسقاً على « أَخافُ » ، فتكون داخلة في حَيِّز التعجب والإنكار ، وأن تكون حالية ، أي : وكيف أخاف الذي تُشْرِكُونَ حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم . ولا بدّ من إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفي بـ«لا» لما تقدم غَيْرَ مَرَّةٍ[٤] . أي : كيف أخاف الذي تُشْرِكُونَ ، أو عاقبة إشراككم حال كونكم آمنين من مَكْرِ الله الذي أشركتم به غَيْرَهُ . وهذه الجملة وإن لم يكن فيها رابط يعود على ذي

(١) تقدم .
(٢) سورة مريم ، آية (٤) .
(٣) انظر آية (٢٨) من سورة البقرة .
(٤) انظر آية (٢٤٧) و (٢٥٩) من سورة البقرة .

الحال لا يَضُرُّ ذلك ، لأن الواو بنفسها رابطة . وانظر إلى حسن هذا النظم السوي حيث جعل متعلق الخوف الواقع منه الأصنام ، ومتعلق الخوف الواقع منهم إشراكهم بالله غَيْرَه تركاً لأن يعادل الباري تعالى بأصنامهم ، لو أبرز التركيب على هذا فقال : ولا تخافون الله ، مقابلة لقوله : وكيف أخاف معبوداتكم . وأتى بـ « ما » في قوله : « ما أَشْرَكْتُمْ » ، وفي قوله : ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلْ به سُلْطَاناً ﴾ لأنهم غَيْرُ عقلاء ، إذ هي جماد : أحجار وخشب كانوا ينحتونها ويعبدونها . وقوله : « مَا لَمْ يُنَزِّلْ » مفعول لـ « أَشْرَكْتُم » ، وهي موصولة إسمية ، أو نكرة ، ولا تكون مصدرية لفساد المعنى . و « بِهِ » ، و « عَلَيْكُم » متعلِّقان بـ « يُنَزِّلْ » ، ويجوز في « عَلَيْكُم » وجه آخر ، وهو أن يكون حالاً من « سلطانا » ، لأنه لو تأخر عنه لجاز أن يكون صفة . وقرأ الجمهور « سُلْطَاناً » ساكن اللام حيث وقع . وقرى بضمها ، وهل هي لغة مستقلة فيثبت بها بناء « فُعُلان » بضم الفاء والعين ، أو هي إتباع حركة لأخرى ؟ وقوله : « فَأَيُّ الفريقَيْنِ أَحَقُّ » لم يقل : أينا أحقُّ نَحْنُ أم أنتم ، إلزاماً لخصمه بما يدعيه عليه ، ولأنه لا يزكي القائل نفسه ، وهذا بخلاف قول الآخر :

١٩٨٦ ـ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وأَيُّكَ فارِسُ الأحْزَابِ[1]

فلله فصاحةُ القرآن وآدابه . وقوله : « إنْ كُنتم جوابه محذوف ، أي : فأخبروني . ومُتَعَلَّقُ العِلْمِ مَحْذُوفٌ ، ويجوز ألا يراد له مفعول ، أي : إنْ كنتم من ذوي العلم .

قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

هل هو من كلام إبراهيم ، أو من كلام قومه ، أو من كلام الله تعالى ، ثلاثة أقوال للعلماء ، وعليها يترتب الإعراب . فإنْ قلنا : إنَّها من كلام إبراهيم جواباً عن السؤال في قوله : « فَأَيُّ الفريقَيْنِ » ، وكذا إن قلنا : إنها من كلام قومه ، وإنَّهم أجابوا بما هو حجة عليهم كان الموصول خَبَرَ مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين آمنوا . وإنْ جعلناه من كلام الله تعالى ، وأنه أَمَرَ نَبِيَّهُ بأن يجيب به السؤال المتقدم فكذلك أيضاً . وإنْ جعلناه لمجرد الإخبار من الباري تعالى كان الموصول مبتدأ ، وفي خبره أوجه :

أحدها : أنه الجملة بعده ، فإن « أولئك » مبتدأ ثانٍ ، و « الأمنُ » مبتدأ ثالث ، و « لَهُمْ خبره ، والجملة خبر « أُولَئِك » ، و « أولئك » وخبره خبر الأول .

الثاني : أن يكون « أولئك » بدلاً ، أو عطف بيان ، و « لهم » خبر الموصول ، و « الأَمْنُ » فاعل به لاعتماده .

« الثالث : كذلك ، إلا أن « لهم » خبر مقدم ، و « الأمن » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر الموصول .

الرابع : أن يكون « أولئك » مبتدأ ثانياً ، و « لَهُمْ » خبره ، و الأمنُ » فاعل به ، والجملة خبر الموصول .

الخامس ـ وإليه ذهب أبو جعفر النحاس ، والحَوْفي ـ: أن « لَهُمْ الأمنُ » خبر الموصول ، وأن « أولئك فاصلة » ، وهو غريب ، لأن الفصل من شأن الضمائر ، لا من شأن أسماء الإشارة ، وأما على قولنا بأن « الَّذِينَ » خبر مبتدأ محذوف ، فيكون«« أُولئِكَ » مبتدأ فقط ، وخبره الجملة بعده ، أو الجارُّ وَحْدَه ، و « الأَمْنُ » فاعل به ، والجملة الأولى على هذا منصوبة بقول مضمر ، أي : قُلْ لهم : هم الَّذِينَ آمنُوا ، إنْ كانت من كلام الخليل ، أو قالوا : هم الذين ، إنْ كانت من كلام قَوْمِه . وقوله : ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا ﴾ يجوز فيه وجهان :

---

(١) تقدم .

أحدهما : أنها معطوفة على الصلة ، فلا محل لها حينئذٍ .

والثاني : أن تكون الواو للحال ، والجملة بعدها في محل نصب على الحال ، أي : آمنوا غير مُلْبِسِينَ إيمانَهُم بِظُلْمٍ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾[1] ولا يلتفت إلى قول ابن عصفور ، حيث جعل وقوع الجملة المنفية حالاً قليلاً ، ولا إلى قول ابن خروف حيث جعل الواو واجبة الدخول على هذه الجملة ، وإنْ كان فيها ضميرٌ يعود على ذي الحال . والجمهور على « يَلْبِسُوا » بفتح الياء ، بمعنى : يَخْلِطُوا . وقرأ عكرمة بضمها من الإلباس . ﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ يجوز استئنافها وحاليتها .

قوله : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنا آتَيْنَاهَا ﴾ .

تِلْكَ إشارة إلى الدلائل المتقدمة من قوله : « وكَذَلِكَ نُرِي إبْرَاهِيمَ » ، إلى قوله : « وَمَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ » . ويجوز في « حُجَّتُنَا » وجهان :

أحدهما : أن يكون خبراً لمبتدأ . وفي « آتَيْنَاهَا » حينئذٍ وجهان :

أحدهما : أنه في محل نصب على الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة ، ويدل على ذلك التصريح بوقوع الحال في نظيرتها ، كقوله تعالى : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُم خَاوِيَةً ﴾[2] .

والثاني : أنه في محل رفع ، على أنه خبر ثانٍ ، أخبر عنها بخبرين ، أحدهما : مفرد ، والآخر : جملة .

والثاني ـ من الوجهين الأولين ـ: أن يكون « حُجَّتُنَا » بدلاً ، أو بياناً ، لـ « تِلْكَ » ، والخبر الجملة الفعلية . وقال الحَوْفي : إنَّ الجملة مِنْ « آتَيْنَاهَا » في موضع النعت بـ « حُجَّتُنَا » ، على نية الانفصال إذ التقدير : حُجّة لنا » . يعني : الانفصال من الإضافة ، ليحصل التنكير المُسَوِّغُ لوقوع الجملة صفة لـ « حُجَّتُنا » ، وهذا لا ينبغي أن يقال . وقال أيضاً : إنَّ « إبراهيمَ » مفعول ثانٍ ، لـ « آتَيْنَاهَا » والمفعول الأول هو « ها » ، وقدمت لك في أوائل البقرة أن هذا مذهب السهيلي ، عند قوله : ﴿ آتَيْنَا موسى الكِتَابَ ﴾[3] ، وأن مذهب الجمهور أن يجعل الأول ما كان عاقلاً ، والثاني غيره ، ولا تبالي بتقديم ولا تأخير . قوله : ﴿ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مُتَعَلِّق بـ « آتَيْنَا » قاله ابن عطية ، والحَوْفِي ، أي : أظهرناها لإبراهيم على قومه .

والثاني : أنها متعلِّقة بمحذوف ، على أنها حال ، أي : آتَيْنَاهَا إبراهيمَ حُجَّةً على قومه ، أو دليلاً على قومه ، كذا قَدَّره أبو البقاء ويلزم من هذا التقدير أن تكون حالاً مؤكدة ، إذ التقدير : وتلك حُجَّتُنا آتيناها له حُجَّةً . وقَدَّرَها الشيخ على حذف مضاف ، فقال[4] : « أي : آتَيْنَاهَا إبْراهيمَ مُسْتَعْلِيةً على حُجج قومه قَاهِرَةً لها » . وهذا حسن . ومنع أبو البقاء أن تكون متعلقة بـ « حُجَّتُنَا » ، قال : لأنها مصدر ، و « آتَيْنَاهَا » خبر ، أو حال ، وكلاهما لا يفصل به بين الموصول وصلته » . ومنع الشيخ ذلك أيضاً ، ولكن لكون « الحُجَّة » ليست مصدراً ، قال : إنما هو الكلام المؤلف ، للاستدلال على الشيء . ثم قال : «ولو جعلناها مصدراً لم يجز ذلك أيضاً ، لأنه لا يفصل بالخبر ، ولا بمثل

---

(١) سورة مريم ، آية (٢٠) .
(٢) سورة النمل ، آية (٥٢) .
(٣) سورة البقرة ، آية (٥٣) .
(٤) انظر البحر (٤/١٧٢) .

هذه الحال بين المصدر ومطلوبه » ، وفي منعه ومنع أبي البقاء ذلك نَظَرٌ ، لأن الحال وإنْ كانت جملة ليست أجنبية حتى يمنع الفصل بها ، لأنها من جملة مطلوبات المصدر ، وقد تقدم لي نظير ذلك بأشبع من هذا . قوله : « نَرْفَعُ » فيه وجهان :

الظاهر منهما : أنها مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب .

الثاني ـ جَوّزَه أبو البقاء ، وبدأ به ـ : أنها في موضع الحال من « آتَيْنَاهَا » . يعني من فاعل « آتَيْنَاهَا » ، أي : في حال كوننا رافعين ، ولا تكون حالاً من المفعول ، إذ لا ضمير فيها يعود إليه . ويقرأ «نَرْفَعُ» بنون العظمة بياء الغيبة ، وكذلك «نَشَاءُ» . وقرأ أهل الكوفة «دَرَجَاتٍ» بالتنوين ، وكذا التي في يوسف[1] ، والباقون بالإضافة فيهما ، فقراءة الكوفيين يحتمل نصب « دَرَجَاتٍ » فيها من خمسة أوجه :

أحدها : أنها منصوبة على الظرف ، و « مَنْ » مفعول « نَرْفَعُ » ، أي : نَرْفَعُ مَنْ نَشَاءُ مَرَاتِبَ وَمَنَازِلَ .

والثاني : أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قُدِّمَ على الأول ، وذلك يحتاج إلى تضمين « نَرْفَعُ » معنى فعل يتعدى لاثنين ، وهو « نُعْطِي » مثلاً ، أي : نُعْطِي بالرفع مَنْ نَشَاءُ دَرَجَاتٍ ، أي : رُتَباً ، فالدَّرَجَاتُ هي المرفوعة ، كقوله : ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ﴾[2] ، وفي الحديث : « اللهُمَّ ارْفَعْ دَرَجَتَهُ في عِلِّيِّين[3] ، وإذا رُفِعَتِ الدَّرَجةُ فَقَدْ رُفِعَ صاحِبُها .

والثالث : أن ينتصب على حذف الجر ، أي : إلى مَنَازِلَ ، وإلى دَرَجَاتٍ .

الرابع : أن ينتصب على التمييز ، ويكون منقولاً من المفعولية ، فيؤول إلى قراءة الجماعة ، الأصل : نَرْفَعُ دَرَجَاتِ مَنْ نَشَاءُ ، بالإضافة ثم حُوِّلَ ، كقوله : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[4] ، أي : عُيُونَ الأرض .

الخامس : أنها منتصبة على الحال ، وذلك على حذف مضاف ، أي : ذوي درجات ، ويشهد لهذه القراءة قَوْلُهُ تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[5] ، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ﴾[6] ، ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ، وآتَيْنَا عِيسَى﴾[7] وأما قراءة الجماعة فـ«دَرَجَاتٍ» مفعول «نَرْفَعُ» . والخطاب في «إِنَّ رَبَّكَ» للرسول محمد ﷺ . وقيل : لإبراهيم الخليل ، فعلى هذا يكون فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب منبهاً بذلك على تشريفه له .

وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ كُلًّا هَدَيْنَا ۖ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن

---

(١) آية (٧٦) .
(٢) سورة غافر ، آية (١٥) .
(٣) أخرجه مسلم ٢/٦٣٤ كتاب الجنائز (٧ ـ ٩٢٠) وأحمد في المسند ٦/٢٩٧ .
(٤) سورة القمر ، آية (١٢) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (١٦٥) .
(٦) سورة الزخرف ، آية (٣٢) .
(٧) سورة البقرة ، آية (٢٥٣) .

يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾

قوله : ﴿ وَوَهَبْنَا ﴾ .

فيها وجهان :

الصحيح منهما أنها معطوفة على الجملة الإسمية ، من قوله : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ﴾ ، وعطف الإسمية على الفعلية ، وعكسه جائز .

والثاني ـ أجازه ابن عطية وهو أن يكون نسقاً على « آتَيْنَاهَا » ، ورَدَّه الشيخ [1] بأن « آتَيْنَاهَا » لها محل من الإعراب ، إمّا الخبر ، وإمّا الحال ، وهذه لا محل لها ، لأنها لو كانت معطوفة على الخبر أو الحال ، لاشترط فيها رابط » . و « كُلًّا » منصوب بـ « هَدَيْنَا » بعده ، والتقدير : وكل واحد من هؤلاء المذكورين .

قوله : ﴿ ومِنْ ذُرِّيَّتِهِ ﴾ الهاء في « ذُرِّيَّتِهِ » فيها وجهان :

أحدهما : أنها تعود على « نوح » ، لأنه أقرب مذكور ، ولأن إبراهيم ومن بعده من الأنبياء كلهم منسوبون إليه .

والثاني : أنه يعود على إبراهيم ، لأنه المحدث عنه ، والقصة مسوقة لذكره وخبره . ولكن رد هذا القول بكون « لوط » ليس من ذريته ، إنما هو ابن أخيه ، أو أخته ، ذكر ذلك مكي وغَيْرُه . وقد أجيب عن ذلك ، فقال ابن عباس : هؤلاء الأنبياء كلهم مضافون إلى ذرية إبراهيم ، وإن كان فيهم من لم يلحقه بولادة من قبل أم ولا أب ، لأن « لوطاً » ابن أخي « إبراهيم » ، والعرب تجعل العَمَّ أبا ، وقال أبو سليمان الدمشقي : ووهبنا له لوطاً في المعاضدة والمناصرة » . فعلى هذا يكون « لوطاً » منصوباً بـ « وَهَبْنَا » من غير قيد بكونه من ذُرِّيَّتِهِ . وقوله : « دَاوُدَ » وما عطف عليه منصوب إمّا بفعل الهبة ، وإمّا بفعل الهداية » . ومِنْ ذُرِّيَّتِهِ » يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أنه متعلِّق بذلك الفعل المحذوف ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية .

والثاني : أنها حال ، أي : حال كون هؤلاء الأنبياء منسوبين إليه . ﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ﴾ الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، أي : نجزيهم جزاءً مِثْلَ ذلك الجزاء ، ويجوز أن يكون في محل رفع ، أي : الأمر كذلك ، وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ وكَذَٰلِكَ نُري إبْرَاهِيم ﴾ [2] .

قوله : ﴿ وَالْيَسَعَ ﴾ .

قرأ الجمهور « الْيَسَعَ » بلام واحدة ، وفتح الياء بعدها . وقرأ الأخوان « اللَّيْسَعَ » بلام مشددة وياء ساكنة بعدها . فقراءة الجمهور فيها تأويلان :

أحدهما : أنه منقول من فعل مضارع ، والأصل « يُوْسِع » ، كـ « يَوْعِدُ » ، فوقعت الواو بين ياء وكسرة تقديرية ، لأن الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق ، فحذفت لحذفها في : « يَضَعُ ، ويَدَعُ ، ويَهَبُ » وبابه ، ثم سمي به مجرداً عن ضمير ، وزيدت فيه الألف واللام على حد زيادتها في قوله :

---

(١) انظر البحر (٤/١٧٢) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (٧٥) .

١٩٨٧ ـ رَأَيْتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[١]

وكقوله :

١٩٨٨ ـ بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِهَا[٢]

وقيل : الألف واللام فيه للتعريف ، كأنه قدر تنكيره .

والثاني : أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له ، لأن « الْيَسَعَ » يقال : إنه « يُوشع بن نون » فتى موسى ، فالألف واللام فيه زائدتان ، أو معرفتان ، كما تقدم قبل ذلك . وهل « أل » لازمة له ، على تقدير زيادتها ؟ فقال الفارسي : إنّها لازمة شذوذاً كلزومها في « الآن » . « وقال ابن مالك : ما قارنت الأداة نقله كالنَّضْر والنُّعمان ، أو ارتجاله كالْيَسَع والسَّمَوْأَل ، فإنَّ الأغلب ثبوت « أل » فيه ، وقد تحذف » . وأما قراءة الأخوين فأصله « لَيْسَع » كـ « ضَيْغَم » و « صَيْرَف » ، وهو اسم أعجمي ، ودخول الألف واللام فيه على الوجهين المتقدمين . واختار أَبُو عُبَيْد قراءة التخفيف ، فقال : سمعنا اسْمَ هذا النبيِّ في جميع الأحاديث « الْيَسَع » ولم يسمه أَحَدٌ منهم « اللَّيْسَعْ » . وهذا لا حُجَّةَ فيه ، لأنه روى اللفظ بأحد لغتيه ، وإنما آثروا الرواة هذه اللفظة لخفتها لا لعدم صحة الأخرى . وقال الفراء ـ في قراءة التشديد ـ : هي أشبه بأسماء العجم » . وقد تقدم أَنَّ في نون « يُونُسَ » ثلاثَ لُغَاتٍ[٣] ، وكذلك في سين « يُوسُفَ » .

قوله : ﴿ وكُلاًّ فَضَّلْنا ﴾ كقوله : ﴿ كُلاًّ هَدَيْنَا ﴾ .

قوله : ﴿ وَمِنْ آبائِهِمْ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه مُتَعَلِّق بذلك لفعل المقدر ، أي : وهدينا من آبائهم ، أو فضلنا من آبائهم . و « مِنْ » تبعيضية . قال ابن عطية : وهدينا من آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعات ، فـ « مِنْ » للتبعيض ، والمفعول محذوف » .

الثاني : أنه معطوف على « كلا » ، أي : وفضلنا بَعْضَ آبائِهِم . وقَدَّرَ أبو البقاء هذا الوَجْهَ بقوله : وفضلنا كلاًّ من آبائهم ، أو هدينا كلاًّ من آبائهم » . وقوله : « واجْتَبَيْنَاهُم » يجوز أن يعطف على « فَضَّلْنَا » ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ، وكرر لفظ الهداية توكيداً ، ولأن الهداية أصل كل خير .

قوله : ﴿ ذَلِكَ هُدَى اللهِ ﴾ .

المشار إليه هو المصدر المفهوم من الفعل قبله ، إمّا الاجتباء ، وإمّا الهداية ، أي : ذلك الاجتباء هدى ، أو ذلك الهُدَى إلى الطريق المستقيم هُدَى الله . ويجوز أن يكون « هُدَى اللهِ » خبراً ، وأن يكون بدلاً من « ذَلِكَ » ، والخبر « يَهْدِي به » . وعلى الأول يكون « يَهْدِي » حالاً والعامل فيه اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ، و « مِن عِبَادِه » تبيين ، أو حال إمّا مِنْ « مَنْ » ، وإمّا مِنْ عائد المحذوف .

---

(١) البيت لابن ميادة وهوالرماح بن أبردانظر ابن يعيش (٤٤١) ، الخزانة (٢/٢٢٦) ، الإنصاف (١/٣١٧) ، المغني (١/٥٢) ، معاني الفراء (١/٣٤٢) .
الشاهد « قوله » اليزيد حيث دخلت « أل » للضرورة .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي انظر المقتضب (٤/٤٩) ، الإنصاف (١/٣١٧) ، المنصف (٣/١٣٤) ، الهمع (١/٨٠) ، المغني (١/٥٢) .

(٣) انظر سورة النساء ، آية (١٦٣) .

والهاء في « بِهَا » تعود على الثلاثة الأشياء ، وهي : « الكِتَاب » و « الحُكْم » و « النُّبُوّة » ، وهو قول الزمخشري . وقيل : تعود على « النُّبُوّة » فقط ، لأنها أقربُ مذكور . والباء في « بِهَا » متعلقة بخبر « لَيْسَ » وقُدِّمَ على عاملها للفواصل ، والباء في « بكافرين » زائدة توكيداً .

أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ۗ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾

قوله : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ .

مفعول مقدم لـ « هَدَى اللهُ » ويضعف جعله مبتدأ على حذف العائد ، أي : هداهم اللهُ ، كقوله : ﴿ أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[1] برفع « حكم » .

قوله : ﴿ اقْتَدِهْ ﴾ قرأ الأخوان بحذف هذه الهاء في الوصل ، والباقون أثبوتها وصلا ووقفا إلاّ ابن عامر بكسرها . ونقل بن ذكوان عنه وجهين :

أحدهما : الكسر من غير وصل بمدة .

والثاني : وصله بمدة . والباقون بسكونها أمَّا في الوقف فإنَّ القراء اتفقوا على إثباتها ساكنة . وقد اختلفوا أيضاً في : ﴿ مَالِيَهْ ﴾[2] ، و ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾[3] في الحاقة ، وفي ﴿ مَاهِيَهْ ﴾[4] في القارعة ، بالنسبة إلى الحَذْفِ والإثبات . واتفقوا على إثباتها في ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾[5] ، و ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾[6] . فأما قراءة الأخوين فالهاء عندهما للسكت ، فلذلك حذفاها وصلا ، إذْ مَحَلُّها الوقف ، وأثبتاها وقفاً اتباعاً لرسم المصحف . وأما من أثبتها ساكنة فتحتمل عنده وجهين أحدهما :

هي « هاء » سكت ، ولكنها تثبت وصلا إجراء للوصل مُجْرَى الوقف كقوله : ﴿ لم يَتَسَنَّهْ وانْظُرْ ﴾[7] في أحد الأقوال كما تَقَدَّمَ .

والثاني : أنها ضمير المصدر ، سكنت وصلا إجراء للوصل أيضاً مُجْرَى الوقف ، نحو : ﴿ نُؤْتِه ﴾[8] ﴿ فألْقِهْ ﴾[9] ، و ﴿ أَرْجِهْ ﴾[10] ، ﴿ نُوَلِّه ﴾ ، ﴿ نُصْلِه ﴾[11] . واختلف في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء ، فقيل : « الهُدَى » ، أي : « اقتد الهدى » والمعنى : اقتد اقتداء الهدى ، ويجوز أن يكون « الهُدَى » ، مفعولاً من

---

(١) سورة المائدة ، آية (٥٠) .
(٢) سورة الحاقة ، آية (٢٨) .
(٣) سورة الحاقة ، آية (٢٩) .
(٤) سورة القارعة ، آية (١٠) .
(٥) سورة الحاقة ، الآيات (١٩ - ٢٥) .
(٦) سورة الحاقة ، الآيات (٢٠ - ٢٦) .
(٧) سورة البقرة ، آية (٢٥٩) .
(٨) سورة آل عمران ، آية (١٤٥) .
(٩) سورة النمل ، آية (٢٨) .
(١٠) سورة الأعراف ، آية (١١١) .
(١١) سورة النساء ، آية (١١٥) .

أجله ، أي : فبهداهم اقتد لأجل الهُدَى . وقيل : الاقتداء ، أي : اقتد الاقتداء . ومن إضمار المصدر قوله :

١٩٨٩ - هَـذَا سُـرَاقَـةُ لـلقـرآنِ يَـدْرُسُـهُ والمَـرْءُ عِنْـدَ الـرُّشَـا إنْ يَلْقَهَـا ذِيبُ [١]

أي : يدرس الدّرْسَ ، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن ، لأن الفعل قد تعدى له ، وإنما زيدت اللام تقوية له ، حيث تقدم معموله ، ولذلك جعل النحاة[٢] نصب « زيداً » من : « زَيْداً ضَرْبتُهُ » بفعل مقدر ، خلافاً للفراء . وقال ابن الأنباري : إنها ضمير المصدر المؤكد ، النائب عن الفعل ، وأن الأصل : اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر بدلاً من الفعل الثاني ، ثم أضمر ، فاتصل بالأول . وأما قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير ، وحركت بالكسر من غير وصل ، وهو الذي يسميه القراء الاختلاس تارة ، وبالصلة ـ وهو المسمى إشباعاً ـ أخرى ، كما قرىء « أَرْجِهِ »[٣] ونحوه . وإذا تقرر هذا فقول ابن مُجَاهِد ـ عن ابن عامر بشمِّ الهاء من غير بلوغ ياء ـ: وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف ، لا تعرب في حال من الأحوال ، ـ أي : لا تحرك ـ وإنما تدخل ليتبين بها حركة ما قبلها » . ليس بجيد ، لما قررت لك من أنها ضمير المصدر . وقد رَدَّ الفارسي قَوْلَ ابْنِ مُجَاهِدٍ بما تقدم .

والوجه الثاني : أنها هاء سكت ، أجريت مُجْرَى هاء الضمير ، كما أجريت هاء الضمير مُجْرَاها في السكون ، وهذا ليس بجيد . ويروى قول المتنبي :

١٩٩٠ - وَاحَـرَّ قَـلْبَـاهُ مِـمَّـن قَـلْبُـهُ شَـبِـمُ ..... [٤]

بضم الهاء وكسرها ، على أنها هاء السكت ، شبهت بهاء الضمير فحركت ، والأحسن أن يجعل الكسر لالتقاء الساكنين ، لا لشبهها بالضمير ، لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها . و « الاقتداء » ـ في الأصل ـ: طَلَبُ الموافقة ، قاله الليث[٥] . ويقال : قِدْوَة وقِدْيَة ، وأصله من القَدْو ، وهو أصل البناء الذي يتشعَّبُ منه تصريف الاقتداء . و « بِهُدَاهُم » متعلِّق بـ « اقتد » . وجعل الزمخشري تقديمه مفيداً للاختصاص على قاعدته . والهاء في « عَلَيْهِ » تعود على « القرآن ، أو التبليغ » أضمرا ، وإن لم يَجْرِ لهما ذكرٌ لدلالة السياق عليهما . و « إنْ » نافية ، ولا عمل لها على المشهور ، ولو كانت عاملة لبطل عملها بـ « إ . و « للعاملين » مُتَعَلِّق بـ « ذِكْرَى » ، واللام معدية ، أي : إنِ القرآنُ إلاّ يذكر العالمين ، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف على أنها صفة لـ «ذِكْرَى » .

قوله : ﴿ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ .

منصوب على مصدر ، وهو في الأصل صفة للمصدر ، فلما أضيف الوصف إلى موصوفه انتصب على ما كان ينتصب عليه موصوفه ، والأصل : قَدْرَهُ الحقَّ ، كقولهم : جَرْدُ قَطِيفةٍ ، وسَحْقُ عِمَامةٍ . وقرأ الحسن البصري ، وعيسى الثقفي : « قَدَّرُوا » ـ بتشديد الدال ـ « قَدَرِهِ » ـ بتحريكها ـ وقد[٦] تقدم أنهما لغتان . وقوله : « إذْ قَالُوا » منصوب بـ « قَدَرُوا » ، وجعله ابن عطية منصوباً بـ « قَدْرِهِ » ، وفي كلام ابن عطية ما يشعر بأنها للتعليل . و « مِنْ

---

(١) تقدم .
(٢) انظر الكتاب (١/ ٨١) ، المقتضب (٢/ ٧٤) .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١١١) .
(٤) صدر بيت وعجزه :
..... ومن بجسمي وحالي عنده سقم
انظر ديوانه (٤/ ٨٠) ، ابن يعيش (١٠/ ٤٤) ، العمدة (٢/ ١٢٣) ، التصريح (٢/ ١٨٣) .
(٥) انظر التهذيب (٩/ ٢٤٤) (قدا) .
(٦) انظر الكلام عند آية (٢٣٦) سورة البقرة .

شَيْءٍ » مفعول به زيدت فيه « مِنْ » لوجود شرطي الزيادة . قوله : « نُوراً » منصوب على الحال ، وفي صاحبه وجهان ، أحدهما : أنه الهاء في « به » ، فالعامل فيها « جَاءَ » .

والثاني : أنه « الكتاب » ، فالعالم فيه « أَنْزَلَ » و « للناس » صفة لـ « هُدًى » . قوله : « تَجْعَلُونه » يقرأه ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة ، وكذلك : « يُبْدُونَها ويُخْفُونَ » . والباقون بتاء الخطاب في ثلاثة الأفعال . فأما الغيبة فللحمل على ما تقدم من الغيبة في قوله : « وما قَدَرُوا . . . إلى آخره » ، وعلى هذا فيكون في قوله : « وعُلِّمْتُم » تأويلان :

أحدهما : أنه خطاب لهم أيضاً ، وإنّما جاء به على طريقة الالتفات .

والثاني : أنه خطاب للمؤمنين ، اعترض به بين الأمر بقوله : « قُلْ مَنْ أَنْزَلَ» ، وبين قوله : « قُلِ : اللهُ » . وأما قراءة تاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله : « وعُلِّمْتُمْ فلم تَعْلَمُوا أَنْتُم » ، ورَجَّحَها مكي ، وجماعة ، لذلك قال مكي : « وذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وهو الاختيار لذلك ، ولأن أكثر القراء عليه » .

قال الشيخ : « ومن قال : إنَّ المنكرين العَرَبُ ، أو كُفّارُ قُرَيش لم يكن جعل الخطاب لهم ، بل يكون قد اعترض ببني إسرائيل ، فقال خلال السؤال والجواب : « تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ » ، ومثل هذا يبعد وقوعه لأن فيه تفكيكاً للنظم ، حيث جعل أول الكلام خطاباً للكفار ، وآخره خطاباً لليهود . قال[1] : وقد أجيب أن الجميع لما اشتركوا في إنكار نبوة رسول الله ﷺ جاء بعض الكلام خطاباً للعَرَبِ ، وبَعْضُه خطاباً لبني إسرائيل .

قوله : « تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ » يجوز أن تكون « جَعَلَ » بمعنى « صيَّرَ » ، وأن تكون بمعنى « أَلْقَى » أي : يضعونه في كاغد ، وهذه الجملة في محل نصب على الحال ، إمّا من « الكتاب » ، وإمّا من الهاء في « بِهِ » كما تقدم في « نُوراً وهُدًى » .

قوله : « قَرَاطِيسَ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ ، أي : في قراطيس وورق ، فهو شبيه بالظرف المبهم ، فلذلك تعدى إليه الفعل بنفسه .

والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : تجعلونه ذا قراطيس .

والثالث : أنهم نزلوه منزلة القراطيس . وقد تقدم تفسير القراطيس . والجملة من قوله : « تُبْدُونَهَا » في محل نصب صفة لـ « قَرَاطِيسَ » ، وأما « تُخْفُونَ » فقال أبو البقاء : إنَّها صفة أيضاً لها ، وقَدَّرَ ضميراً محذوفاً ، أي : وَتُخْفُونَ منها كثيراً . « وأما مكي فقال : « وتُخْفُونَ » مبتدأ لا موضع له من الإعراب انتهى » . كأنه لما رأى خلو الجملة من ضمير يعود على « قراطيس » منع كونه صفة ، وقد تقدم أنه مقدر ، أي : منها ، وهو أولى . وقد جَوَّز الواحدي في « تُبْدُونَ » أن يكون حالاً من ضمير « الكتاب » من قوله : « تَجْعَلُوَهُ قَرَاطِيسَ » ، على أن يجعل « الكِتَاب » القراطيس في المعنى ، لأنه مكتتب فيها انتهى » . قوله : « على أن يجعل » اعتذار عن مجيء ضميره مؤنثاً ، وفي الجملة فهو بعيد ، أو ممتنع . قوله : ﴿ وعُلِّمْتُم ﴾ يجوز أن يكون ـ على قراءة الغيبة في « يَجْعَلُونَهُ » وما عطف عليه ـ مستأنفاً ، وأن يكون حالاً ، وإنما أتى به مخاطباً لأجل الالتفات . وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حال ، ومن اشترط « قَدْ » في

---

(١) انظر البحر (٤/١٧٨) .

لماضي الواقع حالاً أضمرها هنا ، أي : وقَدْ عُلِّمْتُم . قوله : ﴿ قُلِ اللهُ ﴾ الجلالة يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون فاعلة بفعل محذوف ، أي : قُلْ : أَنْزَلَهُ اللهُ ، وهذا هو الصحيح ، للتصريح بالفعل في قوله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ ﴾[١] .

والثاني : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : الله أَنْزَلَه ، ووجه مناسبته مطابقة الجواب للسؤال ، وذلك أن جملة السؤال إسمية ، فلتكن جملة الجواب كذلك . قوله : ﴿ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ يجوز أن يكون « في خَوْضِهِمْ » متعلِّقاً بـ « ذَرْهُمْ » ، وأن يتعلق بـ « يَلْعَبُونَ » ، وأن يكون حالاً من مفعول « ذَرْهُمْ » ، وأن يكون حالاً من فاعل « يَلْعَبُونَ » ، فهذه أربعة أوجه . وأما « يَلْعَبُونَ » فيجوز أن يكون حالاً من مفعول « ذَرْهُمْ » ، ومَنْ مَنَعَ أن يتعدد الحال الواحد لم يجز حينئذٍ أن يكون « في خَوْضِهِمْ » حالاً من مفعول « ذَرْهُمْ » ، بل يجعله إمّا متعلِّقاً بـ « ذَرْهُمْ » كما تقدم ، أو بـ « يَلْعَبُونَ » ، أو حالاً من فاعله ، ويجوز أن يكون « يَلْعَبُونَ » حالاً من ضمير « خَوْضِهِمْ » ، وجاز ذلك ، لأنه في قوة الفاعل ، لأن المصدر مضاف لفاعله ، لأن التقدير : « ذَرْهُم يخوضوا لاعبين » ، وأن يكون حالاً من الضمير في « في خَوْضِهِمْ » إذ جعلناه حالاً ، لأنه تضمن معنى الاستقرار ، فتكون حالاً متداخلة .

﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۗ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾

قوله : ﴿ وهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ .

فيه دليل على تقدم الصفة غير الصريحة على الصريحة ، وأجيب عنه بأن « مُبَارَكٌ » خبر مبتدأ مضمر ، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ﴾[٢] . وقال الواحدي : و« مُبَارَكٌ » خبر الابتداء ، فصل بينهما بالجملة ، والتقدير : وهذا كِتَابٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ، كقوله : و﴿ هذا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾[٣] . وهذا الذي ذكره لا يتمشى إلا على أن قوله : « مُبَارَكٌ » خبر ثانٍ لـ « هذا » وهو بعيد جداً ، وإذا سلم ذلك له فيكون « أَنْزَلْنَاهُ » عنده اعتراض على ظاهر عبارته ، ولكن لا يحتاج إلى ذلك ، بل يجعل « أَنْزَلْناه » صفة لـ « كِتَابٌ » ، ولا محذور حينئذٍ على هذا التقدير . وفي الجملة فالوجه ما قدمته لك من الإعراب . وقدم وصفه بالإنزال على وصفه بالبركة ، بخلاف قوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ، قالوا : لأن الأهم هنا وصفه بالإنزال ، إذ جاء عقيب إنكارهم أن ينزل الله على بشر من شيء ، بخلاف هناك وقعت الصفة الأولى جملة فعلية ، لأن الإنزال يتجدد وقتاً فوقتاً ، والثانية إسماً صريحاً ، لأن لاسم يدل على الثبوت والاستقرار ، وهو مقصود هنا ، أي : بركة ثابتة مستقرة . و « مُصَدِّقُ » صفة أيضاً ، أو خبر بعد خبر ، على القول بأن « مُبَارَكٌ » خبر لمبتدأ مضمر ، ووقع صفة للنكرة ، لأنه في نية الانفصال ، كقوله : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[٤] :

١٩٩١ - يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ ..... [٥]

---

(١) سورة الزخرف ، آية (٩) .
(٢) سورة المائدة ، آية (٥٤) .
(٣) سورة الأنبياء ، آية (٥٠) .
(٤) سورة الأحقاف ، آية (٢٤) .
(٥) صدر بيت لجرير وعجزه :
..... لاقى مباعدة منكم وحرمانا
انظر ديوانه ابن يعيش (٣/ ٥١) ، معاني الفراء (٢/ ١٥) .

وقال مكي : « مُصَدِّقُ الذي » نعت للكتاب ، على حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، و « الذي » في موضع نصب ، وإن لم يقدر حذف التنوين كان « مُصَدِّق » خبراً بعد خبر ، و « الذي » في موضع خفض » . وهذا الذي قاله غلط فاحش ، لأن حذف التنوين إنما هو للإضافة اللفظية ، وإن كان اسم الفاعل في نية الانفصال ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين إنما يكون في ضرورة ، أو ندور ، كقوله :

١٩٩٢ - ..... ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَلِيلاً[1]

والنحويون[2] كلهم يقولون - في : هذا ضَارِبُ الرَّجُلِ -: إن حذف التنوين للإضافة تخفيفاً ، ولا يقول أحد منهم في مثل هذا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين . قوله : « ولِتُنْذِرَ » قرأ الجمهور بتاء الخطاب ، للرسول عليه السّلام . وأبو بكر عن عاصم بياء الغيبة ، والضمير للقرآن ، وهو الظاهر ، أي : ينذر بمواعظه وزواجره ، ويجوز أن يعود على الرسول عليه السّلام للعلم به . وهذه اللام فيها وجهان :

أحدهما : هي متعلِّقة بـ « أَنْزَلْنَا » عطفاً على مقدر ، فقدره أبو البقاء : ليؤمنوا ولتنذر » ، وقدره الزمخشري ، فقال : « ولتنذر » : معطوف على ما دَلَّ عليه صفة الكتاب ، كأنه قيل : أنزلناه للبركات ، ولتصديق ما تقدمه من الكتب والإنذار .

والثاني : أنها متعلِّقة بمحذوف متأخر ، أي : ولتنذر أنزلناه . وقوله : ﴿ أُمَّ القُرَى ﴾ يجوز أن يكون من باب الحذف ، أي : أهل أم القرى ، وأن يكون من باب المجاز ، إطلاقاً للمحل على الحال . وأيهما أولى ؟ - أعني المجاز أو الإضمار ، للناس في المسألة ثلاثة أقوال ، تقدم بيانها ، وهذا كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾[3] وهناك وجه لا يمكن هنا ، وهو أنه يمكن أن يكون السؤال للقرية حقيقة ، ويكون ذلك معجزة النبي ، وهنا لا يتأتى ذلك ، وإنْ كانت القرية نَفْسُها هنا تتكلم ، إلّا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته . وقوله : « وَمَنْ حَوْلَهَا » عطف على « أهل » المحذوف ، أي : ولتنذر مَنْ حَوْلِ أُمِّ القُرَى ، ولا يجوز أن يعطف على « أُمَّ القُرَى » ، إذ يلزم أن يكون المعنى : ولتنذر أَهْلَ مَنْ حَوْلَهَا ، ولا حاجة تدعو إلى ذلك ، لأن « مَنْ حَوْلَهَا » يقبلون الإنذار .

قال الشيخ : « ولم تحذف « مَنْ » فيعطف « حول » على « أُمَّ القُرَى » ، وإن كان يصح من حيث المعنى ، لأن حول ظرف لا يتصرف ، فلو عطف على « أُمَّ القُرَى » لصار مفعولاً به ، لعطفه على المفعول به ، وذلك لا يجوز ، لأن العرب لم تستعمله إلّا ظرفاً » « قوله : ﴿ والّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره : « يُؤْمِنُونَ » ولم يتحد المبتدأ والخبر ، لتغاير متعلقيهما ، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ ، وإلّا فيمتنع أن يقول : « الذي يَقُومُ يَقُومُ ، والّذِينَ يُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ » ، وعلى هذا فذكر الفضلة هنا واجب ، ولم يتعرض النحويون لذلك ، ولكن تعرضوا لنظائره .

والثاني : أنه منصوب عطفاً على « أُمَّ القُرَى » ، أي : ولتنذر الّذِينَ آمنوا ، فيكون « يُؤْمِنُونَ » حالاً من الموصول ، وليست حالاً مؤكدة ، لما تقدم لك من تسويغ وقوعه خبراً ، وهو اختلاف المتعلق . والهاء في « بِهِ » تعود على « القرآن » ، أو على « الرسول » . « وَهُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ يُحَافِظُونَ » حال ، وقدم « على صَلاتِهِمِ » ، لأجل

---

(١) تقدم .

(٢) انظر الكتاب (١/ ٤٢٥) ، المقتضب (٣/ ٢٢٧) ، المغني (٢/ ٩١١) .

(٣) سورة يوسف ، آية (٨٢) .

الفاصلة . وذكر أبو علي في الروضة أن أبا بكر قرأ « عَلَى صَلَوَاتِهِمْ » جمعاً .

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾

قوله : ﴿ كَذِباً ﴾ .

فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه مفعول « افْتَرَى » ، أي اختلق كذباً وافتعله .

الثاني : أنه مصدر له على المعنى ، أي : افْتَرَى افتراءً ، وفي هذا نَظَرٌ ، لأن المعهود في مِثْلِ ذلك إنّما هو فيما كان المصدر فيه نوعاً من الفعل ، نحو : قَعَدَ القُرْفُصاءَ ، أو مرادفاً له كـ « قَعَدْتُ جُلُوساً » ، أما ما كان المصدر فيه أَعَمَّ من فعله ، نحو : « افْتَرَى كَذِباً ، وتقرفص قُعُوداً » فهذا غير معهود ، إذ لا فائدة فيه . والكَذِبُ أَعَمُّ من الافتراء ، وقد تقدم[1] تحقيقه .

الثالث : أنه مفعول من أجله ، أي : افترى لأجل الكذب .

الرابع : أنه مصدر واقع موقع الحال ، أي : افترى حال كونه كاذباً ، وهي حال مؤكدة . وقوله : « أَوْ قَالَ » عطف على افْتَرَى ، و « إِلَيَّ » في محل رفع لقيامه مقام الفعل . وجَوَّزَ أبو البقاء أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، قال : تقديره : أُوحِيَ إليَّ الوحي أو الإيحاء » . والأول أولى ، لأن فيه فائدةً جديدة ، بخلاف الثاني ، فإنَّ معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله . قوله : « وَلَم يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » جملة حالية ، وحذف الفاعل هنا تعظيماً له ، لأن المُوحِي هو الله تعالى . وقوله : « وَمَنْ قَالَ » مجرور المحل ، لأنه نسق على « مَنْ » المجرور بـ « مِنْ » ، أي : ومِمَّنْ قَالَ . وقد تقدم نظيرُ هذا الاستفهام في البقرة[2] ، وهناك سبق سؤال وجوابه . وقرأ أبو حيوة : « سأُنَزِّلُ » مضعفاً . وقوله : « مِثْلَ » يجوز في وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المفعول به ، أي : سَأُنْزِلُ قرآناً مِثْلَ ما أَنْزَلَ الله ، و « ما » على هذا موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة أي : مثل الذي أنزله ، أو مثل شيء أنزله .

والثاني : أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : سأنزل إنزالاً مِثْلَ ما أَنْزَلَ اللهُ ، و « ما » على هذا مصدرية ، أي : مِثْلَ إنزالِ اللهِ . و « إذْ » منصوب بـ « تَرَى » ومفعول الرؤية محذوف ، أي : ولو ترى الكفار ، أو الكذبة ، ويجوز ألا يقدر لها مفعول ، أي : ولو كنت من أهل الرؤية في هذا الوقت . وجواب « لو » محذوف ، أي : لرأيت أمراً عظيماً . و « الظالمون » يجوز أن يكون فيه « أل » للجنس ، وأن تكون للعهد ، والمراد بهم من تقدم ذكره من المشركين ، واليهود ، والكذبة المفترين . و « في غَمَراتِ المَوْتِ » خبر المبتدأ ، والجملة في محل خفض بالظرف .

---

(١) عند آية (١٠) من سورة البقرة .

(٢) الآية (١١٤) .

و « الغَمَرَاتُ » : جمع « غَمْرَة » ، وهي الشدة الفظيعة ، وأصلها من غَمَرَهُ الماءُ ، إذا سَتَرَه ، كأنها تستر بغمها من تنزل به ، قال :

١٩٩٣ - ولا يُنْجي مِنَ الغَمَرَاتِ إلاَّ بَوَكَاءُ القِتَالِ أَوِ الفِرارُ[١]

ويجمع على غُمَرَ ، كـ « غُمْرة » ، « وغُمَر » ، قال :

١٩٩٤ - ..... وَحَانَ لِتَالِكَ الغُمَرِ انْقِشَاعَ[٢]

ويروى : « انْحِسَارُ » . وقال الراغب : « أصل الغَمْرِ : إزَالَة أَثَرِ الشيء ، ومنه قيل للماء الكثير الذي يُزيلُ أَثَرَ سيْلِهِ غَمِرٌ وغامِرٌ » . وأنشد غَيْرُ الراغب على غامر :

١٩٩٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الماءُ غامِرُهُ ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي[٣]

ثم قال : والغَمْرَةُ : مُعْظَمُ الماءِ ، لسترها مقرَّها ، وجعلت مثلاً للجهالة التي تَغْمُرُ صاحبها . والغُمْرُ : الذي لم يُجَرِّبِ الأمور ، وجمعه أغمار . والغِمْرُ - بالكسر -: الحقد . والغَمْرُ - بالفتح -: الماء الكثير ، والغَمَرُ - بفتح الغين والميم -: ما يَغْمُرُ من رائحة الدَّسَم سائر الروائح ، ومنه الحديث : « مَنْ بات وفي يَدَيْهِ غَمَر »[٤] ، وغَمِرَتْ يَدُهُ ، وغَمِرَ عِرْضُهُ : دَنِسَ ، ودخلوا في غُمارِ الناس ، « وخُمَارِهم . والغُمْرة : ما يُطْلَى من الزَّعْفَرَان ، ومنه قيل للقَدَح الذي يُتَنَاوَلُ به الماء : غُمَرٌ . وفلان مُغَامِرٌ ، إذا رمى بنفسه في الحرب ، إمّا لتوغله وخوضه فيه ، وإمّا لتصَوُّرِ الغَمَارةِ منه .

قوله : ﴿ **والملائكةُ باسِطُو** ﴾ جملة في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في قوله : « في غَمَرَات » . و « أيديهم » خفض لفظاً ، وموضعه نصب ، وإنما سقطت النون تخفيفاً .

قوله : ﴿ **أَخْرِجُوا** ﴾ منصوب المحل بقول مضمر ، والقول يضمر كثيراً ، تقديره : يقولون : أَخْرِجُوا ، كقوله : ﴿ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ من كُلِّ بابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾[٥] ، أي : يقولون : سَلَامٌ عليكم . وذلك القول المضمر في محل نصب على الحال من الضمير في : « بَاسِطُو » ، قوله : ﴿ **اليَوْمَ تُجْزَوْنَ** ﴾ في هذا الظرف وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب بـ « أَخْرِجُوا » ، بمعنى : أَخْرِجُوها من أبدانكم ، فهذا القول في الدنيا ، ويجوز أن يكون في يوم القيامة ، والمعنى : خَلِّصُوا أنفسكم من العذاب ، فالوقف على قوله : « اليَوْمَ » ، والابتداء بقوله : ﴿ **تُجْزَوْنَ عَذَابَ الهُونِ** ﴾ .

والثاني : أنه منصوب بـ « تُجْزَوْنَ » ، والوقف حينئذٍ على « أنفسكم » والابتداء بقوله : « اليَوْمَ » ، والمراد بـ « اليوم » يحتمل أن يكون وقت الاحتضار ، وأن يكون يوم القيامة ، و « عَذَابَ » مفعول ثانٍ ، والأول قام مقام

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم انظر شرح المفضليات (٣/١١٩٣) ، جمع البيان (١١/٥٣٨) ، اللسان (برك) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت للمسيب بن علس ونسب للأعشى ميمون كذا في الخزانة (٣/٢٣٦) ، الدرر (١/٢٠٣) ، انظر البيت في ابن يعيش (٢/٦٥) ، المغني (٢/٥٠٥) ، التهذيب (١٢/٢٠٣) (نصف) .

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٢٩٧) ، وذكره المتقي الهندي في الكنز (٤٠٧٦٨) .

(٥) سورة الرعد ، الآيتان (٢٣ - ٢٤) .

الفاعل . « الهُونُ » : الهَوَان ، قال تعالى : ﴿ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ ﴾(١) ، وقال ذو الإصْبَع :

١٩٩٦ - عَنِّي إلَيْكَ فَمَا أُمِّي بِرَاعِيَةٍ تَرْعَى المَخَاضَ ولا أُغْضِي عَلَى الهُونِ

وقالت الخنساء :

١٩٩٧ - تُهِينُ النُّفُوسَ ، وَهُونُ النُّفُو سِ يَوْمَ الكَرِيهَةِ أَبْقَى لَهَا(٢)

أضاف « العذاب » إلى « الهون » إيذاناً بأنه متمكن فيه ، وذلك أنه ليس كلُّ عَذَابٍ يكون فيه هُونٌ ، لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب ، ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته ، وذلك أن الأصل : «العذاب الهُون ، ووصفه به مبالغة » ثم أضافه إليه على حد إضافته في قولهم : بقلة الحمقاء ، ونحوه . ويدل على أن « الهُون » بمعنى الهَوَان قراءةُ عَبْدِ اللهِ وعكرمة له كذلك . قوله : « بِمَا كُنْتُمْ » ، مصدرية ، أي : كونكم قائلين غير الحق ، وكونكم مستكبرين ، والباء متعلقة بـ « تُجْزَوْنَ » ، أي : بسببه . و « غَيْرَ الحَقِّ » نصبه من وجهين :

أحدهما : أنه مفعول به ، أي : تذكرون غير الحق .

والثاني : أنه نعت مصدر محذوف ، أي : تقولون القول غَيْرَ الحقِّ . وقوله : « وكُنْتُمْ » يجوز فهي وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ: أنه عطف على « كُنْتُمْ » الأُولى ، فتكون صلة لـ « ما » كما تقدم .

والثاني : أنها جملة مستأنفة ، سيقت للإخبار بذلك . و « عَنْ آيَات » متعلِّق بخبر « كَانَ » ، وقدم لأجل الفواصل .

﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾

قوله : ﴿ فُرَادَى ﴾ .

منصوب على الحال من فاعل « جِئْتُمُونَا » . و « جِئْتُمُونَا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه بمعنى المستقبل ، أي : تجيئوننا ، وإنما أبرزه في صورة الماضي لتحققه ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾(٣) ، ﴿ ونَادَى أَصْحَابُ الجَنَّةِ ﴾(٤) .

والثاني : أنه ماضٍ ، والمراد به حكاية الحال بين يدي الله تعالى يوم يقال لهم : ذلك ، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم . واختلف الناس في « فُرَادَى » هل هو جمع أم لا ؟ والقائلون بأنه جمع ، اختلفوا في مفرده ، فقال الفراء : « فُرَادَى » جمع فَرْد ، وفريد ، وفِرد ، وفَرْدَان . « فجوز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء . وقال ابن قتيبة : « هو جمع فَرْدَان ، وكسَكْرَان وسُكَارَى ، وعَجْلان وعُجَالَى » . وقال قوم : هو جمع « فَرِيد » كـ « رَدِيف » ، ورُدَافَى وأسِير وأُسَارَى ، قاله الراغب . وقيل : هو جمع « فَرَد » بفتح الراء ، وقيل بسكونها ، وعلى

---

(١) سورة النحل ، آية (٥٩) .

(٢) ليس في ديوان الخنساء انظر شرح الحماسة (١/ ١٤٠) ، الأغاني (١٣/ ١٣٦) ، اللسان (هون) .

(٣) سورة النحل ، آية (١) .

(٤) سورة الأعراف ، آية (٤٤) .

هذا فألفه للتأنيث ، كألف سُكَارَى ، وأُسَارى ، فمن ثم لم ينصرف . وقيل : هو اسم جمع ، لأن « فردا » لا يجمع على « فُرَادَى » ، وقول من قال : أنه جمع له ، فإنما يريد في المعنى . ومعنى « فُرَادَى » : فَرْداً فَرْداً ، فإذا قلت : جاء القومُ فُرَادَى ، فمعناه : واحداً واحداً ، قال الشاعر :

١٩٩٨ - تَـرَى النُّعَـرَاتِ الـزُّرْقَ تَـحْتَ لَـبَـانِـهِ أُحَـادَ ومَـثْـنَـى أَثْـقَـلَتْـهَـا صَـوَاهِـلُهْ

ويقال : فَرَدَ يَفْرُدُ فُرُوداً ، فهو فارِدٌ ، وأَفْرَدْتُه أنا ، ورجل أَفْرَدُ ، وامرأة فَرْدَاءُ ، كأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ ، والجمع على هذا « فُرْد » ، كـ « حُمْر » ، ويقال في « فُرَادَى » : فُرَاد ، على زنة فُعال ، فينصرف ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ عيسى بن عمر وأبو حيوة : « ولقد جِئْتُمُونَا فُرَاداً . وقال أبو البقاء : وقرىء في الشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح ، يقال في الرفع : فُرَادٌ ، مثل : تُؤَام[1] ، ورُخَال[2] ، وهو جمع قليل انتهى » . ويقال أيضاً : « جاء القومُ فُرَادَ » غير منصرف ، فهو كأُحَادَ ، ورُبَاعَ ، في كونه معدولاً صفة ، وهي قراءة شاذة هنا ، ورَوَى خارجة عن نافع وأبي عمرو كليهما أنهما قرآ : « فَرْدَى ، مثل « سَكْرَى » اعتباراً بتأنيث الجماعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى ، وما هُمْ بِسَكْـرَى ﴾ فهذه أربـع قراءات ، المشهـورة « فُرَادَى » وثـلاثٌ في الشاذ : « فُـرَاداً » ، كـ « رُخَال » ، « فُـرَادَ » ، كـ « أُحَادَ » ، « فَرْدَى » ، كـ « سَكْرَى » . قوله : « كَمَا خَلَقْنَاكُمْ » في هذه الكاف أوجه :

أحدها : أنها منصوبة المحل على الحال ، من فاعل « جِئْتُمُونَا » ، فمن أجاز تعددَ الحالِ أجاز ذلك من غير تأويل ، ومن منع ذلك جعل الكاف بدلاً من « فُرَادَى » .

الثاني : أنها في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، أي : مجيئاً مِثْلَ مجيئكم يوم خلقناكم . وقدَّره مكي : منفردين انفراداً مِثْلَ حالكم أوَّلَ مَرَّةٍ » . والأول أحسن ، لأن دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة الوصف عليه .

الثالث : أن الكاف في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في « فُرَادَى » ، أي : مشبهين ابتداءَ خَلْقِكُم . كذا قدره أبو البقاء ، وفيه نَظَرٌ ، لأنهم لم يُشَبَّهُوا بابتداءِ خلقهم ، وصوابه : أن يقدر مضافاً ، أي : مشبهة حالكم حال ابتداء خلقكم .

قوله : « أَوَّلَ مَرَّةٍ » منصوب على ظرف الزمان ، والعامل فيه « خَلَقْنَاكُم » ، و « مَرَّة » في الأصل مصدر لـ « مَرَّة يَمُرُّ ، مَرَّةً ، ثم اتسع فيها فصارت زماناً . قال أبو البقاء : « وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل » .

وقال الشيخ : « وانتصب » « أَوَّلَ مَرَّةٍ » على الظرف ، أي : أَوَّلَ زمان ، ولا يتقدر : أَوَّلَ خلق ، لأن أول خلقٍ يستدعي خَلْقاً ثانياً ، ولا يَخْلُقُ ثانياً إنما ذلك إعادة ، لا خَلْق . يعني أنه لا يجوز أن تكون المَرَّةُ على بابها من المصدرية ، ويقدر أَوَّل مَرَّةٍ من الخَلْق لما ذُكِر . قوله : « وتَرَكْتُم » فيها وجهان :

أحدهما : أنها في محل نصب على الحال من فاعل « جِئْتُمُونَا » ، و « قَدْ » مضمرة على رأي ، أي : وقَدْ تَرَكْتُم .

---

(١) تؤام : جمع تَوْءَم وهو المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد ، ذكراً كان أو أنثى ، أو ذكراً مع أنثى ، اللسان : تأم ٤١٣ .

(٢) قال ابن منظور : الرِّخْلُ والرَّخل : الأنثى من أولاد الضأن ، والجمع ، أَرْخُل ورِخال ، ورُخَالٌ ـ بضم الراء ـ مثل ظئر وظؤار . اللسان : رخل ١٦١٦ .

والثاني : أنها لا محل لها لاستئنافها ، و « ما » مفعولة بـ « تَرَكَ » ، وهي موصولة إسمية ، ويضعف جعلها نكرةً موصوفة ، والعائد محذوف ، أي : ما خولناكُمُوه . و « تَرَكَ » هنا متعدية لواحد ، لأنها بمعنى التخلية ، ولو ضمنت معنى صَيَّرَ تعدت لاثنين . و « خَوَّلَ » يتعدى لاثنين ، لأنه بمعنى أَعْطَى ومَلَّكَ . و « الخَوَلُ » : ما أعطاه الله من النعم ، قال أبو النجم :

١٩٩٩ - ..... كُومَ الذُّرَى من خَوَلِ المُخَوِّلِ[1]

فمعنى خَوَّلتهُ كذا : مَلَّكْتُه الخَوَلَ فيه ، كقولهم : مَوَّلْتُهُ ، أي : مَلَّكْتُهُ المالَ . وقال الراغب : والتخويل في الأصل إعطاء الخَوَلِ ، وقيل : إعطاء ما يصير له خَوَلاً ، وقيل : إعطاء ما يحتاج أن يَتَعَهَّدَه من قولهم : فلانٌ خالُ مالٍ ، وخائِلُ مالٍ ، أي : حَسَنُ القيام عليه . « وقوله : ﴿ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ متعلق بـ « تَرَكْتُم » ، ويجوز أن يضمن « تَرَكَ » هنا معنى « صَيَّرَ » فيتعدى لاثنين ، أولهما الموصول ، والثاني هذا الظرف ، فيتعلق بمحذوف ، أي : وصَيَّرْتُم بالترك الذي خولناكُمُوه كائناً وراءَ ظُهُورِكُم . قوله : « وما نَرَى » الظاهر أنها المتعدية لواحد ، فهي بَصَرية ، فعلى هذا يكون « مَعَكُم » متعلقاً بـ « نَرَى » ، ويجوز أن تكون بمعنى « عَلِمَ » فتتعدى لاثنين ، ثانيهما هو الظرف ، فيتعلق بمحذوف ، أي : ما نَرَاهم كائنينَ مَعَكُم ، أي : مُصَاحِبِيكُم ، إلاّ أن أبا البقاء استضعف هذا الوجه ، وهو كما قال ، إذ يصير المعنى : وما نَعْلَمُ شُفَعَاءَكُم مَعَكُم ، وليس المعنى عليه قطعاً . وقال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون ـ أي : « معكم » ـ حالاً من « الشفعاء » ، إذ المعنى يَصِيرُ أنَّ شُفَعَاءَهم مَعَهُم ولا نَرَاهُم » . وفيما قاله نَظَرٌ لا يخفى ، وذلك أنَّ النفيَ إذا دَخَلَ على ذاتٍ بقيدٍ ، ففيه وجهان :

أحدهما : نفي تلك الذات بقيدها .

والثاني : نفيُ القيد فقط ، دون نفي الذات ، فإذا قُلْتَ : ما رأيت زيداً ضاحكاً ، فيجوز أنك لم تَرَ زيداً البتة ، ويجوز أنك رأيتَهُ مِنْ غَيْرِ ضحك ، فكذا هنا ، إذ التقدير : وما نَرَى شُفَعَاءَكُم مُصَاحِبِيكُم ، يجوز أن لم يروا الشفعاء ألبتةَ ، ويجوز أن يَرَوْهُم دون مصاحبيهم لهم ، فمن أين يلزم أنهم يكون معهم ولا يرونهم من هذا التركيب . وقد تقدم تحقيق هذه القاعدة في أوائل البقرة، وفي قوله: ﴿لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إلحافاً﴾[2]. و«أَنَّهُم» سادٌّ مَسَدَّ المفعولين لـ « زَعَمَ » ، و « فِيكُم » مُتَعَلِّق بنفس « شركاء » ، والمعنى : الذين زَعَمْتُم أَنَّهم شركاءُ لله فيكم ، أي : في عبادتكم ، أو في خَلْقِكُم ، لأنكم أشركتموهم مع الله في عبادَتِكم وخَلْقِكُم . وقيل : « في » بمعنى « عِنْدَ ، ولا حاجة إليه . وقيل : المعنى أنهم متحملونَ عنكم نصيباً من العذاب ، أي : شركاء في عذابكم إن كنتم تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابتكم نائبةٌ شاركوكم فيها .

قوله : « بَيْنَكُم » قرأ نافعٌ والكسائيُّ وعاصمٌ في رواية حفصٍ عنه « بَيْنَكُم » نصباً ، والباقون « بَيْنُكُم » رفعاً . فأما القراءة الأولى ففيها سبعة أوجه :

أحسنها: أن الفاعل مضمر ، يعود على الاتصال والاتصال وإن لم يكن مذكوراً، حتى يعودَ عليه ضمير ، لكنه تقدم ما يدل عليه ، وهو لفظ « شركاء » ، فإنّ الشركة تشعر بالاتصال ، والمعنى : لقد تقطع الاتصالُ بَيْنَكُم ، فانتصب « بَيْنَكُم » على الظرفية .

---

(١) شطر بيت انظر مجاز القرآن (٢/ ١٨٨) ، الخزانة (٢/ ٣٩٠) اللسان (خول) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٧٣) .

الثاني : أن الفاعل هو « بَيْنَكُم » ، وإنما بَقِيَ على حاله منصوباً ، حملاً له على أغلب أحواله [١] ، وهو مذهب الأخفش ، وجعلوا من ذلك أيضاً قَوْله : ﴿ يُفْصَلُ بَيْنَكُم ﴾ فيمن بناه للمفعول ، وكذا قوله تعالى : ﴿ ومِنَّا دُونَ ذلك ﴾ [٢] ، قال الواحدي : لما جَرَى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام ، ثم قال في قوله : « ومِنَّا دُونَ ذلك » ـ: فـ « دُونَ » في موضع رفع عنده ، وإنْ كان منصوب اللفظ ، ألا ترى أنك تقول : مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّا الطَّالِحُونَ ، إلا أن الناس لما حكوا هذا المذهب لم يتعرضوا لبناء هذا الظرف ، بل صَرّحُوا بأنه مُعْرَب منصوب ، وهو مرفوع المحل ، قالوا : وإنما بَقِيَ على نصبه اعتباراً بأغلب أحواله . وفي كلام الشيخ لما حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مبني ، فإنه قال : « وخرجه الأخفشُ على أنه فاعل ، ولكنه مبني ، حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف » . وفيه نظر ، لأن ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء ، وعلل البناء محصورة ، ليس هذا منها .

ثم قال الشيخ [٣] « وقد يقال لإضافته إلى مبني ، كقوله : ﴿ ومِنَّا دُونَ ذلك ﴾ [٤] . وهذا ظاهر في أنه جعل حمله على أكثر أحواله علةً لبنائه كما تقدم .

الثالث : أن الفاعل محذوف ، و « بينَكُم » صفة له قامت مَقَامَهُ ، تقديره : لقد تَقَطَّعَ وَصْلٌ بينَكُم ، قاله أبو البقاء ، ورده الشيخ [٥] بأن الفاعل لا يحذف . « وهذا غَيْرُ رَدٍّ عليه ، فإنه يعني بالحذف عَدَمَ ذكره لفظاً ، وإنْ شاء قام مَقَامَه ، فكأنه لم يُحْذَفْ . وقال ابن عطية : « ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف ، أي : لقد تقطَّعَ الاتصالُ بَيْنَكُم والارتباط ، ونحو هذا ، وهذا وجه واضح وعليه فَسَّرَ الناسُ . « ورَدَّهُ الشيخ بما تقدم . ويجاب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار لأن كُلّاً منهما غَيْرُ موجود لفظاً .

الرابع : أن « بَيْنَكُم » هو الفاعل ، وإنما بُنِيَ لإضافته إلى غير متمكن ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنَّكُم ﴾ [٦] ، بفتح « مِثْل » ، وهو تابع لحقٌّ المرفوع ولكنه بُنِيَ لإضافَتِهِ إلى غير متمكن ، وسيأتي في مكانه ، ومثله قول الآخر :

٢٠٠٠ ـ فَتَداعَى مَنْخَراهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجبلْ [٧]

بفتح « مِثْل » مع أنها تابعة لـ « دَمٍ » ، ومثله قولُ الآخر :

٢٠٠١ ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ [٨]

بفتح « غَيْرِ » ، وهي فاعلُ « يَمْنَ » ، ومثله قول النابغة :

٢٠٠٢ ـ أَتَاني ـ أَبَيْتَ اللعْنَ ـ أَنَّكَ لُمْتَنِي وتِلْكَ الّتِي تَسْتَكُّ منها المَسَامِعُ
مَقَالَةُ أَنْ قَدْ قلْتَ : سَوْفَ أَنَالُهُ وذلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رائِعُ [٩]

---

(١) انظر الكلام على آية (٩) من سورة البقرة .
(٢) سورة الجن ، آية (١١) .
(٣) انظر البحر (٤/١٨٢) .
(٤) سورة الجن ، آية (١١) .
(٥) انظر البحر (٤/١٨٣) .
(٦) سورة الذاريات ، آية (٢٣) .
(٧) انظر البيت في المغرب (١/١٠٢) ، ابن يعيش (٨/١٣٥) ، ابن الشجري (٢/٢٦٦) ، اللسان حمص .
(٨) البيت لأبي قيس بن الأسلت انظر معاني الفراء (١/٢٨٣) ، الإنصاف (١/٢٨٧) ، الهمع (١/٢١٩) ، الخزانة (٣/٤٠٦) .
(٩) انظر ديوانه (٥٤) ، معاهد التنصيص (١/٣٣٣١) ، المغني (٢/٥١٨) ، تستك : تسد تصمت . رائع : مخيف .

فـ « مقالةَ » بدل مِنْ « أَنَّك لُمْتَنِي » ، وهو فاعل ، والرواية بفتح تاء « مقالة » ، بنيت لإضافتها إلى « أَنْ » وما في حَيِّزِها .

الخامس : المسألة من باب الإعمال ، وذلك أن « تقطّعَ » و « ضَلَّ » كُلاهما يتوجهان على « ما كُنْتُم تَزْعُمُونَ » ، كل منهما يطلبه فاعلاً ، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني ، وأن تكون من إعمال الأول ، لأنه ليس هنا قرينةٌ تُعَيِّنُ ذلك إلاّ أنك قد عرفت مما تقدمَ أنَّ مذهب البصريين اختيارُ إعمال الثاني ، ومذهب الكوفيين بالعكس ، وقد تقدم تقرير ذلك في البقرة[١] ، فعلى اختيار البصريين يكون « ضَلَّ » هو الرافع لـ « ما كُنْتُم تَزْعُمُونَ » واحتاج الأول لفاعل ، فأعطيناه ضميره فاستقر فيه ، وعلى اختيار الكوفيين يكون « تَقَطَّعَ » هو الرافع لـ « كُنْتُم تَزْعُمُونَ » وفي « ضَلَّ » ضميره فاعلاً به ، وعلى كلا القولين فـ « بَيْنَكُم » منصوب على الظرف ، وناصبه « تَقَطَّعَ » .

السادس : أن الظرف صلة لموصول محذوف ، تقديره : تقطع ما بَيْنَكُم ، فحذف الموصول ، وهو « ما » وقد تقدم[٢] أن ذلك رأي الكوفيين ، وتقدم ما استشهدوا به عليه من القرآن ، وأبيات العرب ، واستدل القائل بذلك بقول الشاعر :

٢٠٠٣ - يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وأُدِيرُهُمْ وجِلْدَةُ بَيْنَ الأَنْفِ والعَيْنِ سَالِمُ[٣]

وبقول الآخر :

٢٠٠٤ - ما بَيْنَ عَوْفٍ وإبراهيمَ من نَسَبٍ إلاَّ قَرابةُ بين الزَّنْج والرُّوم[٤]

تقديره : وجلدة ما بين ، وإلا قرابة ما بين ، ويدل على ذلك قراءةُ عَبْدِ اللهِ وَمُجَاهِدٍ والأعمشِ : « لقد تَقَطَّع ما بَيْنَكُم » .

السابع : قال الزمخشري : « لقد تَقَطّعَ بَيْنَكم » : لقد وقع التقطعُ بَيْنكم ، كما تقول : جَمَعَ بين الشيئين ، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل ، انتهى . « قوله : « بهذا التأويل » قول حسن ، وذلك أنه لو أضمر في « تَقَطَّع » ضمير المصدر والمفهوم منه لصار التقدير : تقطّعَ التقطُّعُ بَيْنَكم ، وإذا تَقَطَّعَ التقطُّعُ بينهم حَصَلَ الوصلُ ، وهو ضد المقصود ، فاحتاج أن قال : إن الفعل أسند إلى مصدره ، بالتأويل المذكور ، إلا أن الشيخ اعترضه ، فقال : « وظاهره أنه ليس بجيد ، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه ، لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف ، ولا يجوز حذف الفاعل ، ومع هذا التقدير فليس بصحيح ، لأن شرط الإسناد مفقود فيه ، وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه » . يعني أنه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في لفظ واحد من غير فائدة ، لا تقول : « قام القائم ، ولا قعد القاعد » ، فتقول : إذا أسند الفعل إلى مصدره فإما إلى مصدره الصريح من غير إضمار ، فيلزم حذف الفاعل ، وإماّ إلى ضميره ، فيبقى تقطّعَ التقطع » ، وهو مثل : « قام القائم » وذلك لا يجوز مع أنه يلزم عليه أيضاً فساد المعنى كما تقدم من أنه يلزم أن يحصل لهم الوصل ، وهذا الذي أورده الشيخ وقررته من كلامه

---

(١) آية (٣٦) .

(٢) انظر الكلام على آية (١٠٦) سورة المائدة .

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت فنسب لأبي الأسود وقيل لعبد الله بن عمر وقيل لعبد الله بن معاوية انظر أمالي القالي (١/١٥) ، اللسان (دور) .

(٤) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٩٣) ، وروايته فيه :

ما بين تيم وإسماعيل من نسب
إلا القرابة بين الزنج والروم

حتى فهم ، لا يرد لما تقدم من قول الزمخشري على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل ، وقد تقدم ذلك التأويل .
وأما القراءة الثانية ففيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه اتسع في هذا الظرف ، فأسند الفعل إليه فصار إسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ومِنْ بَيْنِنا وبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾[١] ، فاستعمله مجروراً بـ « مِنْ » وقولُهُ تعالى : ﴿ فِراقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾[٢] ، ﴿ مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾[٣] ، ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُم ﴾[٤] وحكى سيبويه : هو أحمر بين العينين » ، وقال عنترة :

٢٠٠٥ ـ وكَأَنَّما أَقِصُ الإكَامَ عَشِيَّةً بقَرِيب بَيْنَ المَنْسِمَيْنِ مُصَلَّم

وقال مُهَلْهِل :

٢٠٠٦ ـ كأنَّ رِماحَنَا أَشْطَانُ بِئْرٍ بَعيدٍ بَيْنُ جَالَيْهَا جَرُورِ[٥]

فقد استعمل في هذه المواضع كلِّها مضافاً إليه متصرفاً فيه ، فكذا هنا ، ومثله قوله :

٢٠٠٧ ـ ..... وجِلدَةُ بَيْنَ الأَنْفِ والعَيْنِ سَالِمُ[٦]

وقوله :

٢٠٠٨ ـ ..... إلاَّ قَرابةُ بَيْنَ الزَّنْجِ والرُّومِ[٧]

وقوله :

٢٠٠٩ ـ ولَمْ يَتْرُكِ النَّبْلُ المحَالِفُ بَيْنَهَا أَخاً لأَخٍ يُرْجَى وماتورة الهند[٨]

يروى برفع « بينها » وفتحه ، على أنه فاعل لـ « محالف » ، وإنما بني لإضافته إلى مبنى ، ومثله في ذلك « أمام » ، و « دون » كقول الشاعر :

٢٠١٠ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا[٩]

برفع « أمام » ، وقوله :

٢٠١١ ـ أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتي وباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دُونُهَا[١٠]

برفع « دون » .

الثاني : أن « بين » اسم غير ظرف ، وإنما معناها « الوَصْل » أي : لقد تَقَطَّع وصلكم . ثم للناس بعد ذلك

---

(١) سورة فصلت ، آية (٥) .
(٢) سورة الكهف ، آية (٧٨) .
(٣) سورة الكهف ، آية (٦١) .
(٤) سورة المائدة ، آية (١٠٦) .
(٥) انظر مجاز القرآن (١/ ٢٠١) ، شرح الحماسة (١/ ٣٩٩) ، الكامل (١/ ٣٧٦) ، اللسان (بين) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .
(٨) لم نعثر عليه .
(٩) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة ـ انظر شرح القصائد العشر (٢٨٣) ، ديوانه (١٧٣) ، الكتاب (١/ ٤٠٧) ، المقتضب (٣/ ١٠٢) ، الهمع (١/ ٢١٠) ، ابن يعيش (٢/ ٤٤) ، الدرّر (١/ ١٧٨) ، شواهد الكشاف (٥٤٢) .
(١٠) البيت لموسى بن جابر انظر شرح الحماسة (١/ ٣٧١) ، الهمع (١/ ٢١٣) ، التصريح (١/ ٢٩٠) ، شرح الشذور (٨١) .

عبارتان ، عبارة تؤذن بأن « بين » مصدر بَانَ يَبِينُ بَيْناً ، بمعنى « بَعُدَ » ، فيكون من الأضداد ، أي : أنه مشترك اشتراكاً لفظياً ، يستعمل للوصل والفِراق ، كالجَوْن للأسود والأبيض ، ويُعْزَى هذا لأبي عمرو ، وابن جني ، والمهدوي ، والزهراوي ، وقال أبو عُبيد : « وكان أبو عمرو يقول : معنى : « تَقَطَّعَ بَيْنُكم » : « تَقَطَّعَ وَصْلُكم فصارت هنا إسماً من غير أن يكون معها « ما » . وقال الزجاج : « والرفع أجود ، ومعناه : لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكم » . فقد أطلق هؤلاء أن « بين » بمعنى الوصل ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، إلاّ أن ابن عطية طَعَنَ فيه وزَعَمَ أنه لم يسمع من العرب « البَيْن » بمعنى الوصل ، وإنما انتزع ذلك من هذه الآية ، أو أنه أريد بالبَيْنِ : الافتراق ، وذلك مجاز عن الأمر البعيد ، والمعنى : لقد تقطعت المسافة بينكم لطولها ، فعبر عن ذلك « بالبين » . قُلْتُ : فظاهر كلام ابن عطية يؤذن بأنه فَهِمَ أنها بمعنى الوصل حقيقة ، ثم رَدَّه بكونه لم يسمع من العرب ، وهذا منه غَيْرُ مَرْضِيّ ، لأن أبا عمرو ، وأبا عُبَيْدٍ ، وابن جني ، والزهراوي ، والمهدوي ، والزجاج ، أئمةٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُم . وقوله : « وإنما انتزع من هذه الآية ، ممنوع ، بل ذلك مفهوم من لغة العرب ، ولو لم يكن ممن نقلها إلاّ أبو عمرو لكفى به . وعبارته تؤذن بأنه مجاز ، ووجه المجاز كما قاله الفارسي : أنه لما استعمل « بين » مع الشيئين المتلابسين في نحو : « بيني وبينك شركة ، وبيني وبينك رحم وصداقة » صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوُصْلَة ، وعلى خلاف الفُرْقَة ، فلهذا جاء : لقد تَقَطَّعَ وصلُكم » . وإذا تقرر هذا فالقول بكونه مجازاً أولى من القول بكونه مشتركاً ، لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز ، فالمجاز خير منه عند الجمهور . وقال أبو علي أيضاً : « ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استُعمل ظرفاً ، أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتسع فيه ، أو يكون الذي هو مصدر ، فلا يجوز أن يكون هذا القسم ، لأن التقدير يصير : لقد تَقَطَّعَ افتراقكم ، وهذا خلاف القصد والمعنى ، ألا ترى أن المراد وصلكم وما كنتم تتآلفون عليه . فأن قلت : كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل ، وأصله الافتراق والتباين ؟ قيل : إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابسين في نحو : بيني وبينك شركة ، فذكر ما قدمته عنه من وجه المجاز إلى آخره . واختار أبو عُبَيْد ، والزجاج ، وجماعة ، قراءة الرفع ، قال أبو عُبَيْد : « وكذلك نقرؤها بالرفع ، لأنا قد وجدنا العرب تجعل « بين » إسماً من غير « ما » ويصدق ذلك قوله تعالى : ﴿ بلغا مَجْمَعَ بَيْنِهِما ﴾[1] ، فجعل « بين » إسماً من غير « ما » ، وكذلك قوله : ﴿ هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ ﴾[2] ، قال « وقد سمعناه في غير موضع من أشعارها ، ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عمرو بن العلاء ، ثم قال : وقرأها الكسائي نصباً ، وكان يعتبرها بحرف عَبْدِ اللهِ : « لقد تَقَطَّعَ ما بينَكُم » . وقال الزجاج : « والرفع أجود ، والنصب جائز ، والمعنى : لقد تقطع ما كان من الشركة بينكم » . الثالث : أن هذا كلامٌ محمول على معناه ، إذ المعنى : لقد تفرق جَمْعُكم وتَشَتَّتَ ، وهذا لا يصلح أن يكون تفسير إعراب . قوله : ﴿ ما كُنْتُم تَزْعُمُونَ ﴾ « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، والعائد على الوجهين الأولين محذوف ، بخلاف الثالث ، والتقدير : تَزْعُمُونَهُم شركاءَ أو شفعاءَ ، فالعائد هو المفعول الأول ، و « شركاء » هو الثاني ، فالمفعولان محذوفان اختصاراً ، للدلالة عليهما ، إن قلنا إن « ما » موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة . ويجوز أن يكون الحذف حذفَ اقتصار ، إن قلنا : إنها مصدرية ، لأن المصدرية لا تحتاج إلى عائد ، بخلاف غيرها ، فإنها تفتقر إلى عائد ، فلا بدّ من الالتفات إليه ، وحينئذٍ يلزم تقديره المفعول الثاني . ومن الحذف اختصاراً قوله :

---

(١) سورة الكهف ، آية (٦١) .

(٢) سورة الكهف ، آية (٧٨) .

٢٠١٢ - بأيِّ كِتَابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَليَّ وتَحْسِبُ[1]

أي : وتَحْسِبُ حبهم عاراً عليَّ .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾

قوله : ﴿ فالِقُ الحَبِّ ﴾ .

يجوز أن تكون الإضافة محضة ، على أنه اسمُ فاعلٍ بمعنى الماضي ، لأن ذلك قد كان ، ويدل عليه قراءةُ عَبْدِ اللهِ « فَلَقَ » فعلاً ماضياً . ويجوز أن تكون الإضافة غيرَ محضة ، على أنه بمعنى الحال أو الاستقبال ، وذلك على حكايةِ الحال ، فيكون « الحبِّ » مجرور اللفظ ، منصوب المحل . و « الفَلْقُ » : هو شق الشيء . وقيده الراغب بإبانةِ بعضِهِ من بَعْضٍ ، والفَلْقُ : المُطْمَئِنُّ من الأرض بين الرَبْوَتَيْنِ ، والفَلْقُ من قوله : ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾[2] ما عَلَّمَه لموسى عليه السّلام حتى فَلَقَ به البحرَ ، وقيل : الصبح ، وقيل : هي الأنهار ، المشار إليها بقوله : ﴿ وجَعَلَ خِلالَها أنهاراً ﴾[3] . والفِلْقُ ـ بالكسر ـ : بمعنى المفلوق ، كالنِّكْثِ والنَّقْضِ ، ومنه : سَمِعْتُه من فِلْقِ فيه . وقيل : الفِلْقُ : العَجَبُ . والفَلِيقُ والفَالِقُ : ما بين الجبلين ، وما بين السَّنَامَيْنِ من البعير . « وفسر بعضهم فالق هنا بمعنى خالق» . قيل : ولا يعرف هذا لغة . وهذا لا يلتفت إليه ، لأن هذا منقول عن ابن عباس والضحّاك أيضاً . لا يقال ذلك على جهة التفسير للتقريب لأن تاج القراء نقل في اللغة أن « فَطَرَ ، وخَلَقَ ، وفَلَقَ » بمعنى واحد . و « النَّوَى » : اسم جنس مفرده : نواة ، على حد قمح وقمحة . والنوى : البعد أيضاً . ويقال : نَوَّتِ البُسْرَةُ وأَنْوَتْ أي : اشتدت نواتها . ولام « النواة » ياء ، لأن عينها واو ، والأكثر التغاير . قوله : « يُخْرِجُ » يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أنها جملة مستأنفة ، فلا محل لها . والثاني : أنها في موضع رفع خبراً ثانياً لـ « إنَّ » . وقوله : ﴿ ومُخْرِجُ ﴾ يجوز فيه وجهان أيضاً :

أحدهما : أنه معطوف على « فالق » ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، أي : الله فالق ، ومخرج ، أخبر عنه بهذين الخبرين ، وعلى هذا فيكون « يَخْرِجُ » على وجهه ، وعلى كونه مستأنفاً يكون معترضاً على جهة البيان لما قبله من معنى الجملة .

والثاني : أنه يكون معطوفاً على « يُخْرِجُ » . وهل يجعل الفعل في تأويل اسم ليصح عطف الاسم عليه ، أو يجعل الاسم بتأويل الفعل ليصبح عطفه عليه ؟ احتمالان مبنيان على ما تقدم في « يُخْرِجُ » ، إن قلنا : إنه مستأنف ، فهو فعل غير مؤول باسم ، فيرد الاسم إلى معنى الفعل ، فكأن « مُخْرِجاً » في قوة « يخرج » . وإن قلنا إنه خبر ثانٍ لـ «إنَّ » ، فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثانٍ ، فلذلك عطف عليه اسم صريح . ومن عطف الاسم على الفعل ، لكون الفعل بتأويل اسم قول الشاعر :

---

(١) البيت للكميت بن زيد انظر المقرب (١/١١٦) ، الهمع (١/١٥٢) ، أوضح المسالك (١/٢٠٢) ، التصريح (١/٢٥٩) .
الشاهد : حذف مفعولي « تحب » لدلالة مفعولي « ترى » عليهما .

(٢) سورة الفلق ، آية (١) .

(٣) سورة النحل ، آية (٦١)

٢٠١٣ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرَا[١]

وقوله :

٢٠١٤ - يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ ... أَمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ[٢]

وقوله :

٢٠١٥ - بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وجَائِرِ[٣]

أي : مُبِيراً ، وأُمَّ صَبِيٍّ حَابٍ ، وقاصد .

وقوله : ﴿ فَالِقُ الإصباحِ ﴾ .

كقوله : « فَالِقُ الحَبِّ » فيما تقدم . والجمهور على كسر الهمزة ، وهو المصدر ، يقال : أصبح يصبح إصباحاً . وقال الليث والزجاج : إنَّ الصبح والصباح والإصباح واحد ، وهو أول النهار ، وكذا الفراء . وقيل : الإصباح : ضَوْء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل ، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس . وقيل : هو إضاءة الفجر ، نقل ذلك عن مجاهد . والظاهر أن « الإصباح » في الأصل مصدر سمي به الصبح ، وكذا الإمساء ، قال امرؤ القيس :

٢٠١٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيل أَلَا انْجَلِ ... بِصُبْحٍ وما الإصباح فيكَ بِأَمْثَلِ[٤]

وقرأ الحسن وأبو رجاء وعيسى بن عمر : « الأَصْبَاحِ » - بفتح الهمزة - وهو جمع : « صبح » ، نحو : قُفْلٍ وأقفال ، وبُرْد وأبراد ، ويُنْشَدُ قوله :

٢٠١٧ - أَفْنَى رَبَاحاً وَبَنِي رَبَاحِ ... تَنَاسُخُ الإمْسَاءِ والإصْبَاحِ[٥]

بفتح الهمزة من : الأمساء والأصباح ، على أنهما جمع : مساء وصبح ، وبكسرها على أنهما مصدران . وقرىء : « فالقُ الإصباحَ » بنصب « الإصباح » ، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كقوله :

٢٠١٨ - ..... ولا ذَاكِرِ اللهَ إلّا قَلِيلا[٦]

وقرىء[٧] ﴿ والمُقيمي الصلاة ﴾[٨] ، و﴿ لذائقوالعذاب ﴾[٩] ، بالنصب ، حملاً للنون على التنوين ، إلا أن سيبويه[١٠] لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر ، وقد أجازه المبرد في السعة . وقرأ يحيى والنخعي وأبو

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البيت في اللسان (درج) وروايته فيه :
يا ليتني قد زرت غير خارج
أم صبي قد حبا أو دارج
انظر التصريح (١/١٤٢) ، الأشموني (٣/١٢٠) ، ابن الشجري (٢/١٦٧) ، التهذيب (١٠/٦٤٣) ، (درج) .

(٣) انظر معاني الفراء (١/٢١٣) ، ابن الشجري (٢/١٦٧) ، الخزانة (٥/١٤٠) ، الأشموني (٣/١٢٠) .

(٤) انظر ديوانه (١٨) ، شرح القصائد العشر (١٠١) ، معاهد التنصيص (١/٢٦٤) ، الأشموني (٣/٢١١) .

(٥) انظر البيت حاشية الكشاف للتفتازاني (٢/٣٣٣) ، التهذيب (٤/٢٦٣) ، (صبح) مشاهد الإنصاف (٢/٣٨) ، البحر (٤/١٨٥) .

(٦) تقدم .

(٧) انظر مختصر الشواذ (٩٥) .

(٨) سورة الحج ، آية (٣٥) .

(٩) سورة الصافات ، آية (٣٨) .

(١٠) انظر الكتاب (١/١٦٩) .

حيوة : « فَلَقَ » فعلاً ماضياً ، وقد تقدم أن عَبْدَ اللهِ قرأ الأولى كذلك ، وهذا أَوَلُّ دليل ، على أن القراءة عندهم سنّة متبعة ، ألا ترى إلى عبد الله كيف قرأ « فَلَقَ الحبَّ » فعلاً ماضياً ، وقرأ « فالِقُ الإصباحُ » اسم فاعل ، والثلاثة المذكورون بعكسه . قال الزمخشري : فإن قلت : فما معنى فلق الصبح ، والظلمة هي التي تنفلق عن الصبح ؟ كما قال :

٢٠١٩ - ..... تَفَرِّيَ لَيْلٍ عن بَيَاضٍ نَهَارِ[1]

قلت : وفيه وجهان :

أحدهما : أن يراد : فالق ظلمة الإصباح ـ يعني أنه على حذف مضاف .

والثاني : أن يراد : فالق الإصباح ، الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وأسفاره . وقالوا : انشق عمود الفجر وانصدع ، وسموا الفجر فَلَقاً بمعنى مفلوق ، قال الطائي :

٢٠٢٠ - وأَزْرَقُ الفَجْرِ يَبْدُو قَبْلَ أَبْيَضِهِ ..... [2]

وقرىء : « فَالِقَ ، وجَاعِلَ » بالنصب على المدح انتهى . » وأنشد غيره .

٢٠٢١ - فانشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً عَدْوَ النَّحُوصِ تَخَافُ القانِصَ اللَّحِمَا[3]

قوله : « وجاعِلُ الليل » قرأ الكوفيون « جَعَلَ » فعلاً ماضياً ، والباقون بصيغة اسم الفاعل ، والرسم يحتملهما . و « الليلَ » منصوب عند الكوفيين بمقتضى قراءتهم ، ومجرور عند غيرهم . ووجه قراءتهم له فِعْلاً مناسبة ما بعده ، فإن بعده أفعالاً ماضية ، نحو : ﴿ جعلَ لكم النُّجُوم ﴾ ﴿ وهوالّذِي أَنْشَأَكم ﴾[4] إلى آخر الآيات ، ويكون « سَكَناً » إما مفعولاً ثانياً ، على أن « الجعل » بمعنى التصيير ، وإما حالاً على أنه بمعنى الخلق ، وتكون الحال مقدرة . وأما قراءة غيرهم فـ « جاعل » يحتمل أن يكون بمعنى المضي ، وهو الظاهر ، ويؤيده قراءة الكوفيين . والماضي عند البصريين لا يعمل إلاّ مع « أل » ، خلافاً لبعضهم في منع إعمال المعرفة بها ، وللكسائي في إعماله مطلقاً . وإذا تقرر ذلك ، فـ « سكنا » منصوب بفعل مضمر عند البصريين ، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به . وقد زعم أبو سعيد السِّيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني ، وإن كان ماضياً ، قال : لأنه لما أضيف إلى الأول تعذرت إضافته للثاني فتعين نصبه له . وقال بعضهم : لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فَعَمِلَ مطلقاً ، فعلى هذا « سكنا » منصوب به أيضاً . وأما إذا قلنا : إنه بمعنى الحال والاستقبال فنصبه به . و « سَكَن » فَعَل بمعنى مَفْعُول ، كالقَبَض بمعنى مَقْبُوض . قوله : ﴿ والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾ الجمهور بنصب « الشمسَ والقمرَ » ، وهي واضحة على قراءة الكوفيين ، أي : تعطف هذين المنصوبين على المنصوبين بـ « جَعَلَ » . و « حُسْبَاناً » فيه الوجهان في « سَكَناً » من المفعولُ الثاني والحال . وأما على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه ماضياً فلا بدّ من إضمار فعل ينصبهما ،

---

(١) عجز بيت لأبي نواس وصدره :
تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَتْ عَنْ أَدَيِهِ
..... وَأَوَّلُ الْغَيْثِ طَلٌّ ثُمَّ يَنْسَكِبُ
انظر ديوانه (٣١٢) ، مشاهد الإنصاف (٢/ ٣٨) ، حاشية الكشاف للتفتازاني (٢/ ٣٣٣) .

(٢) صدر بيت وعجزه :
..... انظر حاشية الكشاف (٢/ ٣٣٣) ، العمدة (١/ ١٩) ، شواهد الكشاف (٣٣٤) .

(٣) انظر حاشية الشهاب (٤/ ١٠٠) .

(٤) سورة الأنعام ، آية (٩٨) .

أي : وجعل الشمس . وإن قلنا : إنه غير ماضٍ فمذهب سيبويه[١] أيضاً أن النصب بإضمار فعل ، تقول : « هذا ضارب زيدٍ الآن ، أو غداً وعَمْراً ، فتنصب « عمراً » بفعل مقدر ، لا على موضع المجرور باسم الفاعل ، وعلى رأي غيره يكون النصب على محل المجرور ، وينشدون قوله :

٢٠٢٢ - هَـلْ أَنْـتَ بَـاعِثُ دِينَـارٍ لِحَـاجَتِنَـا أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بْنِ مِخْـرَاقِ[٢]

بنصب « عبد » ، وهو محتمل للمذهبين . وقال الزمخشري : « أو يعطفان على محل « الليل » . فإنْ قلت : كيف يكون لليل محل ، والإضافة حقيقة ، لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي ، ولا تقول : « زيد ضاربُ عمراً أمس » ؟ قلت : ما هو بمعنى الماضي ، وإنما هو دال على فعل مستمر في الأزمنة » .

قال الشيخ[٣] : أما قوله : إنما هو دال على فعل مستمر في الأزمنة يعني فيكون عاملاً ، ويكون للمجرور إذ ذاك بعده موضع فيعطف عليه : « الشمسَ والقمرَ » . قال : وهذا ليس بصحيح ، إذا كان لا يتقيد بزمن خاص ، وإنما هو للاستمرار ، فلا يجوز له أن يعمل ، ولا لمجروره محل ، وقد نصوا على ذلك ، وأنشدوا :

٢٠٢٣ - أَلْقَيْتُ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ..... [٤]

فليس « الكاسب » هنا مقيداً بزمان ، وإذا تقيد بزمان فإما أن يكون ماضياً دون « أل » فلا يعمل عند البصريين ، أو بـ« أل » ، أوحالاً أومستقبلاً ، فيعمل ويضاف ، على ما أحكم في النحو . ثم قال : وعلى تقدير تسليم أنَّ الذي للاستمرار يعلم ، فلا يجوز العطف على محل مجروره ، بل مذهب سيبويه في الذي بمعنى الحال والاستقبال ألا يجوز العطف على محل مجروره ، بل النصب بفعل مقدر لو قلت : « هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً » لم يكن نصب « عمراً » على المحل على الصحيح ، وهو مذهب سيبويه[٥] لأن شرط العطف على الموضع مفقود ، وهو أن يكون للموضع مُحْرِز لا يتغير ، وهذا موضح في علم النحو . « قلت : وقد ذكر الزمخشري في أول الفاتحة في﴿ مَالِكِ يومِ ﴾[٦] أنه لما لم يقصد به زمان صارت إضافته محضة ، فلذلك وقع صفة للمعارف » . فمن لازم قوله : « أنه يتعرّفُ بالإضافة ألا يعمل ، لأن العامل في نية الانفصال عن الإضافة ، ومتى كان في نية الانفصال كان نكرة ، ومتى كان نكرة فلا يقع صفة للمعرفة ، وهذا حسن حيث يرد عليه بقوله . وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة . وقرأ أبو حيوة : « والشّمْسِ والقَمَر » جراً ، نسقاً على « الليل » . وقرىء شاذاً « والشمسُ والقمرُ » رفعاً على الابتداء . وكان من حقه أن يقرأ « حُسْبَان » رفعاً على الخبر ، وإنما قرأه نصباً ، فالخبر حينئذٍ محذوف ، تقديره : مجعولان حسباناً ، أو مخلوقان حسباناً . فإن قلت : لا يمكن في هذه القراءة رفع « حسبان » حتى يلزم القارىء بذلك ، لأن « الشمس والقمر ليسا نفسَ الحُسْبَان ؟ فالجواب : أنهما في قراءة النصب إما مفعولان أولان ، و « حُسْبَاناً » ثانٍ ، وإما صاحبا حال ، و « حُسْبَانا » حال ، والمفعول الثاني هو الأول . والحال لا بدّ وأن تكون صادقة على ذي الحال ، فمهما كان الجواب لكم كان لنا ، والجواب ظاهر مما تقدم . و « الحُسْبَان » فيه قولان ، أحدهما : أنه جمع ، فقيل : جمع حِسَاب ، كرِكابٍ ورُكْبَان ، وشِهَابٍ وشُهْبَان ، وهذا قول أبي عبيد ، والأخفش ، وأبي الهيثم ، والمبرد . وقال أبو البقاء : هو جمع حُسْبَانَة .

---

(١) انظر الكتاب (١/١٦٩) .
(٢) البيت من أبيات سيبويه مجهولة النسبة انظر الكتاب (١/١٧١) ، المقتضب (٤/١٥١) ، الهمع (٢/١٤٥) ، الدرر (٢/٢٠٤) ، الخزانة (٧/٢١٥) ، البحر (٧/١٥) .
(٣) انظر البحر (٤/١٨٧) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر الكتاب (١/١٧١) .
(٦) سورة الفاتحة ، آية (٤) .

وهو غلط ، لأن الحُسْبَانَةَ : القطعة من النار ، وليس المراد ذلك قطعاً . وقيل : بل هو مصدر ، كالرُّجْحَان ، والنُّقْصَان ، والخُسْران . وأما « الحِسَابُ » فهو اسم ، لا مصدر ، وهذا قول ابن السكيت . وقال الزمخشري : « الحُسْبَانُ » بالضم مصدر « حَسَبْتُ » ـ يعني بالفتح ـ كما أن « الحِسْبَانَ » بالكسر مصدر « حَسِبْتُ » ـ يعني بالكسر ـ ونظيره : الكُفْرَانُ ، والشُّكْرَانُ . « وقيل : بل « الحُسْبَان ، والحِسْبَان » مصدران ، وهو قول أحمد بن يحيى . وأنشد أبو عبيد عن أبي زيد في مجيء « الحُسْبَان » مصدراً قوله :

٢٠٢٤ ـ عَلَى اللهِ حُسْبَانِي إذا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ على طَمَعٍ أو خَافَ شيئاً ضَمِيرُهَا[١]

وانتصاب « حُسْبَاناً » على ما تقدم من المفعولية أو الحالية . وقال ثعلب عن الأخفش : إنه منصوب على إسقاط الخافض ، والتقدير : يجريان بِحُسْبَان ، كقوله : ﴿ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً ﴾[٢] أي : من طين . وقوله : « ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم من الفلق ، أو الجعل ، أو جميع ما تقدم من الأخبار في قوله : « فالقُ الحَبِّ » إلى « حُسْبَانا » .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾

وقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ﴾ .

الظاهر أن « جَعَلَ » بمعنى « خَلَقَ » متعدية لواحد . و « لكم » متعلق بـ « جَعَلَ » ، وكذا « لتهتدوا » . فإن قيل : كيف يتعلق حرفا جرٍّ متحدان في اللفظ والمعنى ؟ فالجواب أن الثاني بدل من الأول بدل اشتمال بإعادة العامل ، فإنَّ « لتهتدوا » جار ومجرور ، إذ اللام لام « كي » والفعل بعدها منصوب بإضمار « أَنْ » عند البصريين ، وقد تقدم[٣] تقريره . والتقدير : جعل لكم النجوم لاهتدائكم ، ونظيره في القرآن : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾[٤] ، فـ « لِبُيُوتِهِمْ » بدل مِنْ « لِمَنْ يَكْفُرُ » بإعادة العامل . وقال ابن عطية : « وقد يمكن أن تكون بمعنى « صيَّره » ، ويقدر المفعول الثاني من « لتهتدوا » أي : جعل لكم النجوم هدايةً » . قال الشيخ[٥] : وهو ضعيف لندور حذف أحد مفعولي « ظن وأَخَوَاتِهَا » . قلت : لم يَدّع ابن عطية حذف المفعول الثاني حتى تجعله ضعيفاً ، إنما قال : إنه من « لتهتدوا » أي : فيقدر متعلق الجار الذي وقع مفعولاً ثانياً ، كما يقدر في نظائره ، والتقدير : جعل لكم النجوم مستقرةً ، أو كائنةً لاهتدائِكم . وأما قوله : أي جعل لكم النجوم هداية ، فلإيضاح المعنى وبيانِه . و « النجوم » معروفة ، وهي جمع « نَجْم » ، و « النَّجْمُ » في الأصل : مصدر ، يقال : نَجَمَ الكوكبُ يَنْجُمُ نَجْماً ونُجُوماً ، فهو نَاجِمٌ ، ثم أطلق على « الكوكب » مجازاً ، فالنجم يستعمل مَرَّةً إسماً للكوكب ، ومَرَّةً مصدراً ، والنجوم تستعمل مَرَّةً للكواكب ، وتارة مصدراً ، ومنه : « نَجَمَ النبتُ » أي : طَلَعَ ، و « نَجَمَ قَرْنُ الشاةِ » ، وغيرها . والنجم من النبات : ما لا ساق له ، والشجر : ما له ساق . والتنجيم : التفريق ، ومنه : نجوم الكتابة ، تشبيهاً بتفرق الكواكب .

قوله : ﴿ فَمُسْتَقَرٌّ ﴾ .

---

(١) انظر البيت في تهذيب اللغة (٤/٣٣١) ، (حسب) اللسان (حسب) .
(٢) سورة الإسراء ، الآية (٦١) .
(٣) سورة النساء ، آية (٢٦) .
(٤) سورة الزخرف ، آية (٣٣) .
(٥) انظر البحر (٤/١٨٨) .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف ، والباقون بفتحها . وأما « مُسْتَوْدَعٌ » فالكل قرؤه مفتوح الدال ، وقد روى الأعور[١] عن أبي عمرو بن العلاء كسرها . فمن كسر القاف جعل « مُسْتَقِرّاً » اسم فاعل ، والمراد به الأشخاص ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فمنكم مُسْتَقِرٌّ ، إما في الأصلاب أو البطون أو القبور ، وعلى هذه القراءة تتناسق و « مُسْتَوْدَعٌ » بفتح الدال . وجوز أبو البقاء في « مُسْتَقِرٌ » بكسر القاف أن يكون مكاناً ، وبه بدأ ، قال : فيكون مكاناً يستقر لكم انتهى » . يعني والتقدير : ولكم مكان مُسْتَقِرٌّ ، وهذا ليس بظاهر البتة ، إذ المكان لا يوصف بكونه مُسْتَقِرّاً بكسر القاف ، بل بكونه مستقراً فيه . وأما « مُسْتَوْدَعٌ » بفتحها ، فيجوز أن يكون اسم مفعول ، وأن يكون مكاناً ، وأن يكون مصدراً ، فيقدر للأول : فمنكم مُسْتَقِرٌّ في الأصلاب ، ومُسْتَوْدَعٌ في الأرحام ، أو مُسْتَقِرٌّ في الأرض ظاهراً ومُسْتَوْدَع فيها باطناً . ويقدر للثاني : فمنكم مُسْتَقَرٌّ ، ولكم مكان تَسْتَوْدِعُونَ فيه . ويقدر للثالث : فمنكم مستقر ، ولكم استيداع . وأما من فتح القاف فيجوز فيه وجهان فقط أن يكون مكاناً ، وأن يكون مصدراً ، أي : فلكم مكان تستقرون فيه ، وهو الصلب ، أو الرحم ، أو الأرض ، أو لكم استقرار فيما تقدم . وينقص أن يكون اسم مفعول ، لأن فعله قاصر ، لا ينبني منه اسم مفعول ، بخلاف « مُسْتَوْدَع » حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة . وتوجيه قراءة أبي عمرو في رواية الأعور عنه في « مُسْتَوْدِع » بالكسر ، على أن يجعل الإنسان كأنه مُسْتَوْدِع رِزقَهُ وأَجَلَهُ حتى إذا نَفَدَا كأنه رَدَّهُمَا ، وهو مجاز حسن ، ويقوي ما قلته قول الشاعر :

٢٠٢٥ - وما المالُ والأَهْلُونَ إلاّ وَدِيعَةٌ ولا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ[٢]

والإنشاء : الإحداث والتربية ، ومنه : أنشأ السحاب ، وقال تعالى : ﴿ أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الحِلْيَةِ ﴾[٣] فهذا يراد به التربية ، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إحداث الحيوان ، وقد جاء في غيره ، قال تعالى : ﴿ وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾[٤] . والإنشاء : قسيم الخبر ، وهو ما لم يكن له خارج . وهل هو مندرج في الطلب أو بالعكس ، أو قسم برأسه ؟ خلاف ، وقيل على سبيل التقريب ، مقاربة اللفظ لمعناه . وقال الزمخشري : « فإن قلت : فَلِمَ قيل : « يَعْلَمُونَ » مع ذكر النجوم ، و « يَفْقَهُونَ » مع ذكر إنشاء بني آدم ؟ قلتُ : كان إنشاء الإنس من نفس واحدة ، وتصريفُهُم على أحوال مختلفة أَلْطَفَ وأَدَقَ صنعة وتدبيراً ، فكان ذكر الفقه الذي هو استعمالُ فطنةٍ وتدقيقُ نظرٍ مطابقاً له » .

وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾

قوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ .

فيه التفات من غيبة إلى تكلم بنون العظمة ، والباء في « به » للسببية . وقوله : ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شيءٍ ﴾ قيل : المراد

---

(١) هو هارون بن موسى الأزدي أبو عبد الله المنبوز بالأعور من أهل البصرة عالم بالقراءات والعربية توفي سنة ١٧٠ انظر الأعلام (٦٣/٨) .

(٢) البيت للبيد انظر ديوانه (٨٩) ، شرح الحماسة (١٤٤/١) ، شواهد الكشاف (٤٥٠) .

(٣) سورة الزخرف ، آية (١٨) .

(٤) سورة الرعد ، آية (١٢) .

كل ما يسمى نباتاً في اللغة . وقال الفراء : رزق كل شيء أي : ما يصلح أن يكون غذاءً لكل شيء » . فيكون مخصوصاً بالمتغذى به . وقال الطبري : « هو جميع ما ينمو من الحيوان والنبات والمعادن ، لأن كل ذلك يتغذى بالماء » . ويترتب على ذلك صناعة إعرابية ، وذلك أنا إذا قلنا بقول غير الفراء كانت الإضافة راجعةً في المعنى إلى إضافة شبه الصفةِ لموصوفِها ، إذ يَصِيرُ المعنى على ذلكِ : فأخرجنا به كلَّ شيء مُنْبَت ، فإن النبات بمعنى المنبت ، وليس مصدراً ، كهو في : ﴿ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نباتاً ﴾[1] . وإذا قلنا بقول الفراء كانت الإضافة إضافةً بين متباينين ، إذ يصير المعنى : غِذَاءَ كَلِّ شيءٍ ، أو رزقَهُ . ولم ينقل الشيخ[2] عن الفراء غيرَ هذا القول ، والفراءُ له في هذه الآيةِ القولانِ المتقدمان ، فإنه قال ، رزقَ كلِّ شيء ـ قال : وكذا جاء التفسير ، وهو وجه الكلام . وقد يجوز في العربية أن تُضِيفَ « النباتَ » إلى « كلِّ شيء » ، وأنت تريد بكلِّ شيء النباتَ أيضاً ، فيكون مِثْلَ قولهِ : ﴿ حُقُّ اليَقِين ﴾ ، واليقين هو الحق » . قوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ ﴾ في الهاء وجهان :

أحدهما : أن تعود على « النبات » ، وهذا هو الظاهر ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، وتكون « مِنْ » على بابها من كونها لابتداء الغاية ، أو تكون للتبعيض ، وليس بذلك .

والثاني : أن تعودَ على « الماء » ، وتكون « مِنْ » سببية . وذكر أبو البقاء الوجهين ، فقال : فأخرجنا منه«أي : بسببه ، ويجوز أن تكون الهاء في « منه » راجعةً على « النبات » وهو الأشبه . وعلى الأول يكون « فَأَخْرَجْنَا » بدلاً من « أَخْرَجْنَا » الأول » . أي أنه يكتفي في المعنى بالإخبار بهذه الجملة الثانية ، وإلا فالبدل الصناعي لا يظهر . فالظاهر « أنَّ » فَأَخْرَجْنَا » عطف على « فَأَخْرَجْنَا » الأول . وقال الشيخ[3] : « وأجاز أبو البقاء أن يكون بدلاً مِنْ « فَأَخْرَجْنَا » . قلت : إنما جعله بدلاً بِنَاءً على عود الضمير في « مِنْهُ » على « الماء » ، فلا يصح أن يَحْكِيَ عنه أنه جعله بدلاً مطلقاً ، لأن البدلية لا تتصور على جعل الهاء في « مِنْهُ » عائدةً على « النبات » . و « الخَضِرُ » : بمعنى : الأَخْضَر ، كـ « عَورٍ ، وأَعْوَرَ » . قال أبو إسحاق : يقال : اخضرَّ يَخْضَرُّ فهو خَضِرٌ ، واخضرّ كاعْوَرّ ، فهو عَورٌ ، وأعْوَرُ » . والخضرة أحد الألوان ، وهي بين البياض والسواد ، ولكنها إلى السواد أقرب ، ولذلك أُطْلِقَ الأسود على الأخضر ، وبالعكس ، ومنه سوادُ العِراق ، لخُضْرَةِ أَرْضِهِ بالشجر . وقال تعالى : ﴿ مُدْهَامَّتَان ﴾ أي : شديدتا السواد لريهما . والمُخَاضَرَةُ : مُبَايَعَةُ الخضر والثمار قبل بلوغها . والخَضِيرَة : نَخْلَة يَنْتَثِرُ بُسْرُها أَخْضَرَ . وقوله عليه السّلام : « إيّاكُم وخَضْرَاءَ الدِّمَنِ » فقد فسره هو عليه السّلامُ بقوله : « المرأةُ الحَسْنَاء في المَنْبِتِ السُّوءِ » . والدِّمَنُ : مطارح الزِّبالة ، وما يستقذر ، فقد يَنْبُتُ فيها ما يستحسنه الرائي . قوله : « نُخْرِجُ منه » أي : من الخَضِر ، والجمهور على « نُخْرِجُ » مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه . وقرأ ابن محيصن والأعمش « يُخْرَجُ » بياء الغيبة مبنياً للمفعول ، « حَبُّ » قائم مقام فاعله ، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ « خَضِراً » ، وهذا هو الظاهر ، وجوّزوا فيها أن تكون مستأنفة . و « مُتراكِب » رفعاً ونصباً صفة لـ « حب » بالاعتبارين . قوله : ﴿ ومِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾ يجوز في هذه الجملة أوجه :

أحدها : ـ وهو أحسنها : أن يكون « مِنَ النَّخْلِ » خبراً مقدماً ، و « مِنْ طَلْعِهَا » بدل بعض من كل ، بإعادة العامل ، فهو كقوله : ﴿ لَقَدْ كانَ لَكُم في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ ﴾ . و « قِنْوَانٌ » مبتدأ مؤخر ، وهذه

(١) سورة نوح ، آية (١٧) .
(٢) انظر البحر (٤/ ١٨٩) .
(٣) انظر البحر (٤/ ١٨٩) .

جملة ابتدائية عطفت على الفعلية قبلها .

والثاني : أن يكون «قِنْوَانٌ» مبتدأ مؤخَّر ، وهذه جملة ابتدائية عُطفت على الفعليةِ قبلها . والثاني : أن يكون «قنوان» فاعلاً بالجار قبله . وهو : « مِنَ النَّخْل »و« مِنْ طَلْعِهَا » على ما تقدم من البدلية ، وذلك على رأي الأخفش .

الثالث : أن تكون المسألة من باب التنازع ، يعني أن كلا من الجارين يطلب « قِنْوَاناً » على أنه فاعل على رأي الأخفش ، فإن أعملت الثانيَ وهو مختارُ قول البصريين أضمرت في الأول ، وإنْ أعملت كما هو مختار قول الكوفيين أضمرت في الثاني . قال أبو البقاء : والوجه الآخر ـ أن يرتفع « قِنْوَانٌ » على أنه فاعل « مِنْ طَلْعِهَا » ، فيكون في « مِنَ النَّخْلِ » ضمير يفسره « قِنْوَانٌ » . وإن رفعت « قِنْوَانٌ » بقوله : « ومِنَ النَّخْلِ » على قول من أعمل أول الفعلين جاز ، وكان في « مِنْ طَلْعِهَا » ضمير مرفوع . « قلت : فقد أشار بقوله : على أنه فاعل « مِنْ طَلْعِهَا » إلى إعمال الثاني .

الرابع : أن يكون « قِنْوَانٌ » مبتدأ ، و « مِنْ طَلْعِهَا » الخبر ، وفي « مِنَ النَّخْلِ » ضمير تقديره : ويَنْبُتُ مِنَ النَّخْلِ شيءٌ أو ثمرٌ ، فيكون « مِنْ طَلْعِهَا » الخبر ، وفي « مِنَ النَّخْلِ » ضمير تقديره : ويَنْبُتُ مِنَ النَّخْلِ شيءٌ أو ثمرٌ ، فيكون « مِنْ طَلْعِهَا » بدلاً منه ، قاله أبو البقاء . قلت : وهذا كلامٌ لا يصح ، لأنه بعد أنْ جَعَلَ « مِنْ طَلْعِهَا » الخبر ، فكيف يجعل بدلاً ؟ فإنْ قيل : يجعله بدلاً منه ، لأنَّ « مِنَ النَّخْلِ » خبرٌ للمبتدأ . فالجواب أنه قد قدم هذا الوجه وجعله مقابلاً لهذا ، فلا بدّ أن يكون هذا غَيْرَهُ ، فإنه قال قبل ذلك : « وفي رفعه وجهان :

أحدهما : هو مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : هو « مِنَ النَّخْلِ » ، و « مِنْ طَلْعِهَا » بدل بإعادة الجار » .

قال الشيخ : وهذا إعرابٌ فيه تخليط » .

الخامس : أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر ، لدلالة « أَخْرَجْنَا » عليه ، تقديره : ومخرجةٌ من طَلْعِ النخْلِ قِنْوَانٌ » . هذا نص الزمخشري ، وهو كما قال الشيخ : لا حاجة إليه ، لأن الجملة مستقلة في الإخبار بدونه » .

السادس : أن يكون « مِنَ النَّخْلِ » متعلقاً بفعل مقدر ، ويكون « مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ » جملة ابتدائية في موضع المفعول بـ « نخرج » ، وإليه ذهب ابن عطية ، فإنه قال : « ومِنَ النَّخْلِ » تقديره : ونُخْرِجُ مِنَ النَّخْلِ . و « مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ » ابتداء خبره مقدم ، والجملة في موضع المفعول بـ « مُخْرِجُ » .

قال الشيخ : وهذا خطأ ، لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله ، إلا إذا كان الفعل مما يعلق وكان في الجملة مانع يمنع من العمل في شيء من مفرداتها على ما شرح في النحو ، و « نخرج » ليس مما يعلق ، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها ، إذ لو تسلط الفعل على شيءٍ من مفردات الجملة لكان التركيب ، ونُخْرِجُ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَاناً ، بالنصب مفعولاً به » .

وقال الشيخ : « ومن قرأ : « يُخْرَجُ منه حَبٌّ مُتَرَاكِبٌ » جاز أن يكون قوله : « ومِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ » معطوفاً عليه ، نحو : « يُضْرَبُ في الدار زيدٌ وفي السوق عمرو » ـ أي : أنه يعطف « قِنْوَانٌ : « على « حَبٌّ » ، « ومِنَ النَّخْلِ » يعطف على « منه » ـ ثم قال : « وجاز أن يكون مبتدأ أو خبراً ، وهو الأوجه » . و « القِنْوَانُ » جمع لـ « قِنْو »

كالصِّنْوَان جمع لـ « صِنْو » . والقِنْوُ : العِذْقُ ـ بكسر العين ـ وهو عنقود النخلة ، ويقال له : « الكِباسَة » ، قال امرؤ القيس :

٢٠٢٦ ـ وَفَـرْعٍ يُـغَشِّـي المَـتْـنَ أَسْـوَدَ فَـاحـمٍ أَثِـيثٍ كـقِنْـوِ الـنَّخْلَةِ المُـتَـعَـثْـكِـلِ[١]

وقال أيضاً :

٢٠٢٧ ـ فَـأَثَّـتْ أَعَـالِـيـهِ وآدَتْ أُصُـولُـهُ وعَـالَيْنَ قِنْـوانـاً مِنَ البُسْـرِ أَحْـمَـرَا[٢]

والقِنْوَانُ : جمع تكسير . قال أبو علي : الكسرة التي في « قِنْوان » ليست التي كانت في « قِنْو » لأن تلك حذفت في التكسير ، وعاقبتها كسرةٌ أخرى ، كما قدر تغييرُ كسرةِ « هِجان » جمعاً غير كسرته مفرداً ، فكسرة « هِجان » جمعاً ككسرة ظِرَاف . وفيه لغات ، فلغة الحجاز « قِنْوان » بكسر القاف ، وهي قراءة الجمهور . وقرأ الأعمش والخفاف ، عن أبي عمرو والأعرج بضمها ، ورواها السُّلَّميُّ عن علي بن أبي طالب ، وهي لغة قيس . ونقل ابن عطية عكس هذا ، فجعل الضم لغة الحجاز ، فإنه قال : « وروى عن الأعرج ضم القاف ، على أنه جمع « قُنْو » بضم القاف ، قال الفراء : وهي لغة قيس وأهل الحجاز ، والكسر أشهر في العرب » . واللغة الثالثة : « قَنْوان » بفتح القاف ، وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون عنه ؛ وخرجها ابن جني على أنها اسم جمع لـ « قنو » لا جمعاً ، إذ ليس في صيغ الجموع ما هو على وزن فَعْلَان بفتح الفاء » . ونظره الزمخشري بـ « رَكْب » ، وأبو البقاء بالباقِر[٣] . وتنظير أبي البقاء أولى ، لأنه لا خلاف في « الباقر » أنه اسم جمع وأما « ركب » ففيه خلاف لأن الحسن مشهور ويدل على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سمع في المفرد كسرُ القاف وضمُّها ، فجاء الجمع عليهما ، وأما الفتح فلم يرد في المفرد . واللغة الرابعة : « قُنْيَان » بضم القاف مع الياء دون الواو . والخامسة : « قِنْيَان » بكسر القاف مع الياء أيضاً ، وهاتان لغتا تميم وربيعة . وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً بل بالواو ، وسواء كسروا القاف أم ضموها ، فلا يقولون إلّا قِنْواً ، وقُنْواً ، وقُنْواً ، ولا يقولون : « قِنْياً ، ولا قُنْياً » ، فخالف الجمع مفرده في المادة ، وهو غريب . واختلف في مدلول « القِنْو » فقيل : هو العُّمار . وهذا يكاد يكون غلطاً ، وكيف يوصف بكونه دانياً ؟ أي : قريب الجني ، والعُّمَار إنما هو في قلب النخلة . والمشهور أنه « العِذْق » كما تقدم ذلك . قال أبو عبيد : وإذا ثنيت قِنْواً قلت : « قِنوانِ » بكسر النون ، ثم جاء جمعه على لفظ الاثنين ، مثل « صِنْو ، وصِنْوان » ، والإعراب على النون في الجمع ، وليس لهما في كلام العرب نظير ، قال :

٢٠٢٨ ـ ..... وَمَـالَ بِـقِـنْـوانٍ مِـنَ الـبُـسْـرِ أَحْـمَـرَا[٤]

قلتُ : إذا وقف على « قِنْوانِ » المثنى رفعاً ، وعلى « قِنْوانٍ » جمعاً وقع الاشتراك اللفظي ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : « عندي قنوان » وقفا احتمل ما ذكرته من التثنية والجمع ، فإذا وصلتَ وقع الفرق ، فإنّكَ تحل الإعرابَ على النون حال جمعه كـ « غِرْبانٍ ، وصِرْدَانٍ » وتكسر النون في التثنية . ويقع الفَرْقُ أيضاً بوجوه أخر منها : انقلاب الألف ياء نصباً وجراً في التثنية ، نحو : رأيتُ قِنْويك ، وصِنْويك ، ومررتُ بقنويك ، وصنويك » ، ومنها حذف نون التثنية إضافة ، وثبوت النون في الجمع ، نحو : « جاء قِنْوَاك وصِنْوَاك ، وقنوانُك وصنوانُك » ، ومنها في النسب فإنك تحذف

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) الباقر : جماعة من البقر انظر اللسان (بقر) .
(٤) تقدم .

علامتي التثنية فتقول : « قَنَوِيّ وصَنَوِيّ » ولا تَحْذِف الألف ولا النون ، إذا أردت الجمع ، بل تقول : « قنوانيّ ، وصنوانيّ ، وهذان اللفظان في الجمع تكسيراً يشبهان الجمع تصحيحاً ، وذلك أن كلاًّ منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع مزيدتان ، ولم يتغير معهما بناء الواحد . والفرق ما قدمته لك أيضاً ، فإن الجمع من « قنوان وصنوان » إنما فهمناه من صيغة « فعلان » لا من الزيادتين ، بخلاف « الزيدين » فإن الجمع فهمناه منهما . وهذا الفصل الذي ذكرته من محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة . وقال الراغب ـ بعد أن ذكر أنه العِذْق ـ : « والقَنَاةُ تشبه القِنْوَ في كونهما غُصْنَيْن ، وأما القَنَاةُ التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك ، لأنها تشبه القَنَاةَ في الخط والامتداد ، وقيل أصلها من قَنَيْتُ الشيء إذا ادّخَرْتَه ، لأنها مُدَّخَرَةٌ للماء ، وقيل : هو من قاناه ، أي : خَالَطَهُ ، قال ـ يعني امرأ القيس ـ :

٢٠٢٩ - كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرِ مُحَلَّلِ [١]

وأما القَنَا الذي هو الاحْدِيدابُ في الأنف فَيُشَبّه في الهيئة بالقَنا ، يقال : رجل أَقْنَى وامرأةٌ قَنْوَاءُ ـ كأحمرَ وحَمْراء ـ . و « الطَّلْعُ » : أول ما يخرج من النخل في أكمامه . قال أبو عبيد : الطَّلْعُ الكُفُرَّى قبل أن ينشق عن الإغريض ، والإغريض يُسَمّى طَلْعاً ، يقال : أَطْلَعَتِ النخلةُ إذا أخرجتْ طَلْعَها ، تُطْلِعُ إطلاعاً ، وطَلَعَ الطَّلْعُ يَطْلُعُ طُلُوعاً ، ففرقوا بين الإسنادين . وأنشدني بعضُهم في مراتب ما يثمره النخل قول الشاعر :

إنْ شِئْتَ أن تَضْبِطَ يا خليلُ أَسْمَاءَ ما تُثْمِرُهُ النَّخِيلُ
فاسْمَعْهُ موصوفاً على ما أَذْكُرُ طَلْعٌ وبَعْدَهُ خَلالٌ يَظْهَرُ
٢٠٣٠ - وَبَلَحٌ ثم يَلِيهِ بُسْرٌ وَرُطَبٌ تجنيهِ ثُمَّ تَمْرُ
فهذه أنواعُها يا صَاحِ مضبوطةٌ عن صاحبِ الصِّحَاحِ

قوله : ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ الجمهور على كسر التاء من « جناتٍ » ، لأنها منصوبة نسقاً على « نَبَاتَ » أي : فأخرجنا بالماء النباتَ وجناتٍ ، وهو من عطف الخاص على العام ، تشريفاً لهذين الجنسين على غيرهما ، كقوله تعالى : ﴿ومَلائكتِهِ ورُسُلِهِ وجِبْرِيلَ ومِيكَالَ﴾[٢] ، وعلى هذا فقوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾ جملة معترضة ، وإنما جيء بهذه الجملة معترضة ، وأبرزت في صورة المبتدأ والخبر تعظيماً للمنةِ به ، لأنه من أعظم قوت العرب ، ولأنه جامع بين التفكه والقوت . ويجوز أن ينتصب « جناتٍ » نسقاً على « خَضِراً » ، وجوّز الزمخشري ـ وجعله الأحسن ـ : أن ينتصب على الاختصاص ، كقوله : ﴿ والمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾[٣] ، قال : لفضل هذين الصنفين . وكلامه يفهم أن القراءة الشهيرة عنده » برفع « جنات » ، والقراءة بنصبها شاذة ، فإنه أول ما ذكر توجيه الرفع ، كما سيأتي ، ثم قال : وقرىء « وجَنَّاتٍ بالنصب » . فذكر الوجهين المتقدمين . وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر ، في رواية عنه عن عاصم « وجَنَّاتٌ » بالرفع وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مرفوعة بالابتداء ، والخبر محذوف ، واختلفت عبارة المعربين في تقديره ، فمنهم من قدره متقدماً ، ومنهم من قدره متأخراً ، فقدره الزمخشري متقدماً أي : وَثَمَّ جَنَّاتٌ » وقدره أبو البقاء : « ومن الكَرْمِ

---

(١) انظر ديوانه (١٦) ، شرح المفضليات للتبريزي (١/٤٧) ، شرح القصائد العشر (٩٧) ، ابن يعيش (٦/٩١) ، العمدة (٢/٩٨) ، التهذيب (٩/١١٤) ، (قنا) اللسان (قنا) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٩٨) .

(٣) سورة النساء ، آية (١٦٢) .

جَنَّاتٌ » . وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله : « ومِنَ النَّخْلِ » أي : مِنَ النَّخْلِ كذا ، ومِنَ الكَرْمِ كذا . وقدره النحاس «ولهم جَنَّاتٌ» . وقدره ابن عطية : «ولكم جَنَّاتٌ» . ونظيره قراءة : ﴿وحُورٌ عِينٌ﴾[١] ، بعد قوله : ﴿يطوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ، بِأَكْوَابٍ﴾[٢] ، ومثل هذا اتّفَقَ على جوازه سيبويه[٣] والكسائي والفراء . وقدره الزمخشري متأخراً ، فقال : أي : وَجَنَّاتٌ من أَعْنَابٍ أخرجناها .

قال الشيخ : ودل على تقديره قبل : « فَأَخْرَجْنَا ، كما تقول : أكرمتُ عَبْدَ اللهِ وأخوه أي : وأخوه أكرمتهُ » . قلت : وهذا التقدير سبقه إليه ابن الأنباري ، فإنه قال : « الجَنَّاتُ » رفعت بمضمر بعدها ، تأويلها : وجَنَّاتٌ من أعنابٍ أَخْرَجْنَاهَا ، فَجَرى مَجْرَى قولِ العرب : أكرمتُ عَبْدَ اللهِ وأخوه يريدون : وأخوه أَكْرَمْتُهُ ، قال الفرزدق :

٢٠٣١ - غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ غَبِيطاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ[٤]

فرفع « الخمر » ، وهي مفعولة على معنى : والخمر أحلتها الطعنة .

الوجه الثاني : أن يرتفع عطفاً على « قِنْوَانٌ » تغليباً للجوار ، كما قال الشاعر :

٢٠٣٢ - ..... وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[٥]

فنسق « العيونَ » على « الحَوَاجِبَ » تغليباً للمجاورة ، والعيونُ لا تزجج ، كما أن الجنات من الأعناب لا تكون من الطَّلْع ، هذا نص ابن الأنباري أيضاً ، فتحصل في الآية مذهبان . وفي الجملة فالجواب ضعيف ، وقد تقدم أنه من خصائص النعت .

والثالث : أن يعطف على « قِنْوَانٌ » ، قال الزمخشري : على معنى : وحاصلة ، أو مخرجة من النخل قِنْوَانٌ وجناتٌ من أعناب ، أي من نبات أعناب .

قال الشيخ[٦] : « وهذا العطف هو على ألا يلحظ فيه قيد « من النخل » ، فكأنه قال : ومِنَ النَّخْلِ قِنْوَانٌ دانيةٌ ، وجَنَّاتٌ مِنْ أعنابٍ حاصلة ، كما تقول : من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان . « قلت : وقد ذكر الطبري هذا الوجه ـ أعني : عَطْفَهَا على : « قِنْوَانٌ » ، وضعفه ابن عطية كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم من المعنى المشار إليه . ومنع أبو البقاء عطفه على « قِنْوَانٌ » قال : لأن العنب لا يخرج من النخل . « وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة ، وقال أبو حاتم : هذه القراءة محال ، لأن الجَنَّات من الأعناب لا تكون من النخل » . قلت : أما جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري ، وأما جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدم من توجيه الرفع . و « مِنْ أَعْنَابٍ » صفة لـ « جَنَّاتٌ » فتكون في محل رفع أو نصب ، بحسب القراءتين ، ويتعلق بمحذوف . قوله : « والزَّيْتُونَ والرُّمَّانَ » لم يقرأهما أحد إلا منصوبين ، ونصبهما إما عطف على « جَنَّاتٍ » وإما على « نَبَاتَ » ، وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشري ، فإنه قال : وقرىء « وجَنَّاتٍ » بالنصب عطفاً على « نَبَاتَ كلِّ شيءٍ » أي : وأخرجنا به جَنَّاتٍ من أعناب ، وكذلك قوله : « والزَّيْتُونَ والرُّمَّانَ » . ونص أبو البقاء على ذلك ، فقال : « وجَنَّاتٍ » بالنصب عطفاً على « نَبَاتَ » . ومثله : « الزَّيْتُونَ

---

(١) سورة الواقعة ، آية (٢٢) .
(٢) سورة الواقعة ، الآيتان (١٧ ـ ١٨) .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٩٤) .
(٤) انظر ديوانه (١/ ٢٥٤) ، ابن يعيش (١/ ٣٢) ، الإنصاف (١/ ١٨٧) ، الكامل (١/ ٣٧٠) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البحر (٤/ ١٩٠) .

والرُّمّانَ » . وقال ابن عطية : عطفاً على « جنَّاتٍ » ، وقيل ، على « نَبَاتَ » . وقد تقدم لك أن في المعطوف الثالث فصاعداً احتمالان :

أحدهما : عطفه على ما يليه .

والثاني : عطفه على الأول ، نحو : « مررت بزيد وعمرو وخالد » فـ « خالد » يحتمل عطفه على « زيدٍ » ، أو « عمروٍ » ، وتقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو : « مررت بك وبزيدٍ وبعمرو » ، فإن جعلته عَطْفاً على الأول ، لزمت الباء ، وإلا جازت . و « الزَّيْتُونُ » وزنه فَيْعُول ، فالياء مزيدة ، والنون أصلية ، لسقوط تلك في الاشتقاق ، وثبوت ذي ، قالوا : أَرْضٌ زَيْتَةٌ ، أي : كثيرة الزيتون ، فهو نظير « قَيْصُوم »[1] ، ولأن « فَعْلُولاً » مفقود ، أو نادر . ولا يتوهم أن ياءه أصلية ، ونونه مزيدة ، بدلالة الزيت ، فإنهما مادتان متغايرتان ، وإن كان الزيت معتصراً منه . ويقال : زات طعامه ، أي : جعل فيه زيتاً ، وزات رأسه ، أي : دهنه به ، وازْدَاتَ ، أي : ادّهَنَ ، أبدلت تاء الافتعال ، دالاً بعد الزاي كازْدَجَرَ ، وازْدَانَ . و « الرمَّانُ » وزنه : فُعَّال ، نونه أصلية ، فهو نظير : عُنَّاب[2] ، وحُمّاض[3] ، لقولهم ، أَرْضٌ رَمِنَةٌ ، أي : كثيرته . قوله : « مُشْتَبِهاً » حال إما من « الرمّان » لقربه ، وحذفت الحال من الأول ، تقديره : والزيتون مشتبهاً . ومعنى التشابه أي : في اللون ، وعدم التشابه ، أي : في الطعم . وقيل : هي حال من الأول ، وحذفت حال الثاني ، وهذا كما تقدم لك في الخبر المحذوف ، نحو : ﴿ واللهُ وَرَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[4] ، وإلى هذا نحا الزمخشري ، فإنه قال : تقديره : والزَّيْتُونَ متشابهاً وغير متشابه ، والرُّمَّانَ كذلك ، كقوله :

٢٠٣٣ - ..... كُنْتُ مِنْهُ ووَالِدِي بَرِيئاً ..... [5]

قال الشيخ[6] : فعلى قوله يكون تقدير البيت : كنتُ منه بريئاً ، ووالدي كذلك ، أي : بريئاً . والبيت لا يتعين فيه ما ذكر ، لأن بريئاً على وزن « فَعِيل » ، كـ « صَدِيق ، ورَفِيق ، فصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، فيحتمل أن يكون « بَرِيئاً » خبر « كان » على اشتراك الضمير والظاهر المعطوف عليه فيه ، إذ يجوز « أن يكون خبراً عنهما ، ولا يجوز » أن يكون حالاً عنهما ، إذ لو كان لكان التركيب مشتبهين وغير مشتبهين . « وقال أبو البقاء : « حال » من « الرمان » أو من الجميع » . فإن عنى في المعنى فصحيح ، ويكون على الحذف كما تقدم ، وإن أراد في الصناعة فليس بشيء ، لأنه كان يلزم المطابقة . والجمهور على « مشتبهاً » ، وقرىء شاذاً : « متشابهاً وغير متشابه » كالثانية ، وهما بمعنى واحد . قال الزمخشري : « كقولك : اشتبه الشيئان ، وتشابهاً ، كاستويا وتساويا ، والافتعال

---

(١) القَيْصُوم : ما طال من العشب ، وهو : من نبات السهل ، قال أبو حنيفة : القَيْصوم من الذكور ومن الأمرار ، وهو طيب الرائحة من رياحين البر ، وورقه هَدَب ، وله نَوْرةٌ صفراء وهي تنهض على ساق وتطول . اللسان : قصم ٣٦٥٧ .

(٢) العُنّاب : من الثمر ـ معروف واحدته عُنَّابة ، وربما سمِّي ثمر الأراك عنابا ، اللسان : عنب ٣١١٩ .

(٣) الحُمَّاض : نبت جبلي ، وهو من عشب الربيع ، وورقه عِظام ضُخم فُطْحٌ إلا أنه شديد الحمض يأكله الناس ، وزهره أحمر ، وورقه أخضر ، ويتناول من ثمره مثل حب الرمان يأكله الناس شيئاً قليلاً واحدته : حُمَّاضة . اللسان : حمض ٩٩٧ .

(٤) سورة التوبة ، آية (٦٢) .

(٥) جزء بيت لعمرو بن أحمر وينسب للأزرق بن طرفة كذا في اللسان (حول) والبيت بتمامه :

رُمَّاني بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الْطَّوَى رَمَانِي

انظر الكتاب (١/ ٧٥) ، شرح الحماسة (٢/ ٩٣٦) ، الهمع (١/ ١١٦) ، الدرر (١/ ٨٥) .

(٦) انظر البحر (٤/ ١٩١) .

والتفاعل يشتركان كثيراً انتهى . « وأيضاً فقد جمع بينهما في هذه الآية في قوله : « مُشْتَبِهاً وغَيْرَ مُتَشَابِه » . قوله : « إلى ثَمَرِهِ » متعلق بـ « انْظُرُوا » ، وهي بمعنى الرؤية ، وإنما تعدت بـ « إلى » لما تضمنته من التفكر . وقرأ الأخوان : « ثُمُرِهِ » بضمتين ، والباقون بفتحتين . وقرىء شاذاً بضم الأول وسكون الثاني . فأما قراءة الأخوين فتحتمل أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون إسماً مفرداً ، كـ « طُنُب ، وعُنُق .

والثاني : أنه جمع الجمع ، فـ « ثُمُر » جمع : ثِمَار ، وثِمَار : جمع ثَمَرة ، وذلك نحو : « أُكُم » جمع « إكَام » ، و « إكَام » جمع « أَكَمَة » ، فهو نظير : كِتَاب وكُتُب .

والثالث : أنه جمع ثَمَر ، كما قالوا : أَسَدٌ ، وأُسُدٌ .

والرابع : أنه جمع ثَمَرة . قال الفارسي : والأحسن أن يكون جمع ثَمَرة ، كـ « خَشَبة وخُشُب » ، وأَكَمة وأُكُم ، ونظيره في المعتل : لابة ولُوبٌ ، وناقة ونُوق ، وساحة وسُوح . وأما قراءة الجماعة فـ « الثَّمَر » اسم جنس مفرده ثَمَرة ، كـ « شَجَر وشَجَرَة ، وبَقَر وبَقَرة ، وخَرَز وخَرَزَة » . وأما قراءة التسكين فهي تخفيف قراءة الأخوين ، وقيل : بل هي جمع : « ثَمَرة » كـ « بُدْن » جمع : « بَدَنة » . ونقل بعضهم أنه يقال : ثُمُرة ، بزنة سَمُرة ، وقياسها على هذا « ثُمُر » ، كسَمُر ، بحذف التاء إذا قصد جمعه ، وقياس تكسيره أثمار ، كـ « عضُد ، وأَعْضَاد » . وقد قرأ أبو عمرو الذي في سورة الكهف [1] بالضم وسكون الميم ، فهذه القراءة التي هنا فصيحة كان قياس أبي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً ، لولا أن القراءة مستندها النقل . وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل : « خُشْبٌ » بالسكون ، والباقون بالضم ، فهذه القراءة نظير تيك . وهذا الخلاف ـ أعني في « ثَمَرِهِ » والتوجيه بعينه ـ جارٍ في سورة يسّ [2] . وأما الذي في سورة الكهف [3] ففيه ثلاث قراءات ، فعاصم يقرأ بفتحتين ، كما يقرأه في هذه السورة ، وفي يّس ، فاستمر على عمل واحد . والأخوان يقرآنه بضمتين في السور الثلاث ، فاستمرا على عمل واحد . وأما نافع وابن كثير وابن عامر فقرأوا ما في الأنعام ويّس بفتحتين ، وقرأوا ما في الكهف بضمتين . وأما أبو عمرو فقرأ ما في الأنعام يّس بفتحتين ، وما في الكهف بضمة وسكون . وقد ذكروا في توجيه الضمتين في الكهف ما لا يمكن أن يأتي في السورتين ، وذلك أنهم قالوا ـ في الكهف ـ: الثمر ـ بالضم : المال ، وبالفتح المأكول . وقوله : « إذا أَثْمَرَ » ظرف لقوله : « انْظُرُوا » ، وهو يحتمل أن يكون متمحصاً للظرف وأن يكون شرطاً ، وجوابه محذوف ، أو متقدم عند من يرى ذلك ، أي : إذا أَثْمَرَ فانظروا إليه . قوله : « ويَنْعِهِ » الجمهور على فتح الياء من « يَنْعِهِ » وسكون النون ، وقرأ ابن محيصن بضم الياء وهي قراءة قتادة والضحّاك . وقرأ إبراهيم ابن أبي عبلة واليمانيّ « يانعة » ، ونسبها الزمخشري لابن محيصن ، فيجوز أن يكون عنه قراءتان . واليُّنْعُ ـ بالفتح والضم ـ: مصدر يَنَعَتِ الثمرة ، أي : نَضِجَت ، والفتح لغة الحجاز ، والضم لغة بعض نجد ، ويقال أيضاً : « يُنُع » بضم الياء والنون ، و « يُنُوع » بواو بعد ضمتين . وقيل : اليَنْع ـ بالفتح : جمع « يانع » كـ « تاجر » و « تَجْر » ، و « صاحب » و « صَحْب » . ويقال : يَنَعَتِ الثَّمرة ، وأَيْنَعَت ، ثلاثياً ورباعياً ، بمعنى . وقال الحجّاج : « أرى رُءُوساً قد أَيْنَعَتْ وحانَ قِطَافُها . ويانع : اسم فاعل . وقيل : أَيْنَعَتِ الثَّمرة ويَنَعَتْ : احمَّرتْ ، قاله

---

(١) آية (٤٢) .
(٢) آية (٣٥) .
(٣) آية (٤٢) .

الفراء ومنه الحديث في الملاعنة : « إنْ وَلَدَتْهُ أَحْمَرَ مِثْلَ الينَعَةِ»(١)، وهي خَرَزَةٌ حَمْراء ، وقيل : هي العقيقُ ، أو نوع منه . ويقال : يَنَعَتْ تَيْنِعُ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، هذا قول أبي عبيد ، وأنشد :

٢٠٣٤ ـ فـي قِـبَـابٍ حَـوْلَ دَسْـكَـرَةٍ حَـوْلَـهَـا الـزَّيْـتُـونُ قَـدْ يَـنَـعَـا(٢)

وقال الليث بعكس هذا ، أي : بكسرها في الماضي ، وبفتحها في المستقبل . وناس بهذه ختام هذه الآية بقوله : « لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » كون ما تقدم دالاً على وحدانيته وإيجاده المصنوعات المختلفة ، فلا بدّ لها من مدبر ، مع أنها نابتة من أرض واحدة ، وتُسْقَى بماء واحد وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين المتدبرين دون غيرهم .

وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله : ﴿ شُرَكَاءَ الجِنَّ ﴾ .

الجمهور على نصب « الجِن » وفيه خمسة أوجه :

أحدها : ـ وهو الظاهر ـ : أن « الجِنَّ » هو المفعول الأول ، والثاني : هو « شُرَكَاء » قدم ، و « للهِ » متعلق بـ « شُرَكاء » ، والجعل هنا بمعنى التصيير ، وفائدة التقديم ، كما قال الزمخشري : « استعظام أن يتخذ لله شريك مَنْ كان ملكاً ، أو جنياً ، أو إنسياً ، ولذلك قدم اسم الله على الشُّرَكاء انتهى » . ومعنى كونهم جعلوا الجِنَّ شُرَكَاءَ للهِ ، هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون المضار والحيات والسباع كما جاء في التفسير . وقيل : ثُمَّ طائفةٌ من الملائكة يسمون الجن ، كان بعض العرب يعبدها .

الثاني : أن يكون « شركاء » مفعولاً أول ، و « للهِ » متعلِّق بمحذوف ، على أنه المفعول الثاني ، و « الجِنَّ » بدل من « شُرَكاء » ، أجاز ذلك الزمخشري ، وابن عطية ، والحَوْفِي ، وأبو البقاء ، ومكي بن أبي طالب ، إلاّ أن مكياً لما ذكر هذا الوجه ، جعل اللام من « لله » متعلِّقة بـ « جعلَ » ، فإنّه قال : « الجِنَّ » مفعول أول لـ « جعلَ » ، و « شُرَكَاءَ » مفعول ثانٍ مقدم ، واللام في « لله » متعلِّقة بـ « شُرَكاء » وإنْ شِئْت جعلت « شُرَكَاءَ » مفعولاً أول و « الجِنَّ » بدلاً من « شركاء » ، و « لله » في وضع المفعول الثاني ، واللام متعلِّقة بـ « جعل » . قُلْتُ : بعد أن جعل « لله » مفعولاً ثانياً كيف يتصور أن تجعل اللام متعلِّقة بالجعل ؟ هذا ما لا يجوز أنه لما صار مفعولاً ثانياً تعين تعلقه بمحذوف على ما عرفته غير مرة .

قال الشيخ(٣) : « وما أجازه ـ يعني : الزمخشري ومن ذكر معه ـ لا يجوز ، لأنه لا يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه ، فيكون الكلام منتظماً لو قلت : وجعلوا لله الجِنَّ ، لم يصح ، وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين ، أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا ألبتة لما ذكرنا . « قُلْتُ : هذا القول

---

(١) أخرجه البخاري (٨/٤٤٩) ، كتاب التفسير (٤٧٤٥) ، ومسلم (٢/١١٢٩) ، كتاب اللعان (١/١٤٩٢) .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت والبعض بنسبة للأحوص والبعض ينسبه ليزيد بن معاوية وبعض ينسبه لعبد الرحمن بن حسان انظر مجاز القرآن (١/٢٠٢) ، الكامل (١/٣٨٤) ، الخزانة (٧/٣١٢) ، اللسان (ينع) .
الدسكرة بناء حوله بيوت للأعاجم يكون فيها الشراب والملاهي وينع أي نضج واستوى .

(٣) انظر البحر (٤/١٩٣) .

المنسوب للزمخشري ، ومن ذكر معه سبقهم إليه الفراء ، وأبو إسحاق ، فإنَّهما أجازا أن يكونا مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وأجازا أن يكون « الجِنَّ » بدلاً من « الشُّرَكَاء » ، ومفسراً للشركاء ، هذا نص عبارتهم . وهذا معنى صحيح ، أعني كون البدل مفسراً ، فلا معنى لرد هذا القول ، وأيضاً فقد رد هو على الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ إلاّ ما أمرتني به أَنِ اعْبُدُوا الله ﴾[1] بأنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه ، قال : « ألا ترى إلى تجويز النحويين : « زيدٌ مَرَرْتُ به أبي عَبْدِ اللهِ » ، ولو قلت : زيدٌ مَرَرْتُ بأبي عَبْدِ اللهِ » لم يجز إلا على رأي الأخفش . « وقد سبق هذا في المائدة ، فقد قرر هو أنه لا يلزم حلول البدل محل المبدل منه ، فكيف يرد به هنا ؟ .

الثالث : أن يكون «شُرَكَاءَ» هو المفعول الأول ، و«الجِنَّ» هو المفعول الثاني ، قاله الحَوْفي[2] ، وهذا لا يصح لما عرفت أن الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل ، والثاني خبر في الأصل ، وتقرر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً من غير عكس إلا في ضرورة تقدم التنبيه على الوارد منها .

الرابع : أن يكون « شُرَكَاءَ الجِنَّ » مفعولين على ما تقدم بيانه و « لله » متعلِّق بمحذوف ، على أنه حال من « شركاء » ، لأنه لو تأخر عنها لجاز أن يكون صفة لها ، قاله أبو البقا . وهذا لا يصح ، لأنه يصير المعنى : جعلوهم شركاء في حال كونهم لله ، أي : مملوكين . وهذه حال لازمة لا تنفك ، ولا يجوز أن يقال : إنّها غير منتقلة ، لأنها مؤكدة ، إذ لا تأكيد فيها هنا ، وأيضاً فإنَّ فيه تهيئة للعامل في معمول وقطعه عنه ، فإنَّ « شُرَكَاءَ » يطلب هذا الجار ليعمل فيه ، والمعنى منصب على ذلك .

الخامس : أن يكون « الجِنَّ » منصوباً بفعل مضمر جواباً لسؤال مقدر ، كأن سائلاً سأل فقال ـ بعد قوله تعالى : ﴿ وجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ ﴾ ـ : مَنْ جَعلُوا لله شُرَكَاءَ ؟ فقيل : الجِنَّ ، أي : جَعَلُوا الجِنَّ ، نقله الشيخ[3] عن شيخه أبي جعفر بن الزبير[4] وجعله أحسن مما تقدم ، قال : « ويؤيد ذلك قراءة أبي حيوة ، ويزيد بن قطيب : « الجِنُّ » رفعاً ، على تقدير : هُمُ الجِنُّ ، جواباً لمن قال : جَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاء ؟ فقيل : هُمُ الجِنُّ ، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه ، والاستنقاص بمن جعلوه شريكاً لله تعالى » . وقال مكي : « وأجاز الكسائي رفع « الجن » على معنى : هُمُ الجِنُّ . وكأنه لم يطلع على أن غيره قرأها كذلك . وقرأ شُعَيْبُ بْنُ أبي حَمْزَة ، ويزيد بن قطيب ، وأبو حيوة ، في رواية عنهما أيضاً « شُرَكَاءَ الجِنِّ » بخفض « الجن » . وقال الزمخشري : « وقرىء بالجر ، على الإضافة التي للتبيين ، والمعنى أشركوهم في عبادته ، لأنهم أطاعوهم ، كما يطاع الله . « قال الشيخ : « ولا يتضح معنى هذه القراءة ، إذ التقدير : وجعلوا شُرَكَاءَ الجِنِّ لِلهِ » . قُلْتُ : معناها واضح بما فسّره الزمخشري في قوله : والمعنى : أشركوهم في عبادتهم إلى آخره ، ولذلك سماها إضافة تبيين ، أي : أنه بين الشركاء ، كأنه قيل : الشركاء المطيعين للجن . قوله : « وَخَلَقَهُمْ » الجمهور على « خَلَقَهُمْ » بفتح اللام فعلاً ماضياً . وفي هذه الجملة احتمالان :

أحدهما : أنها حالية ، و « قَدْ » مضمرة عند قوم ، غير مضمرة عند آخرين .

والثاني : أنها مستأنفة لا محل لها . والضمير في « خَلَقَهُم » فيه وجهان :

---

(١) سورة المائدة ، آية (١١٧) .

(٢) انظر سورة المائدة ، آية (١٠٧) .

(٣) انظر البحر (٤/١٩٣) .

(٤) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي أبو جعفر محدث مؤرخ انتهت إليه الرياسة في العربية والرواية في الحديث والتفسير والأصول توفي سنة (٧٠٨) ، انظر الأعلام (١/٨٦) ، شذرات الذهب (٦/١٦) .

أحدهما : أنه يعود على الجاعلين ، أي : جَعَلُوا لهم شُرَكاء ، مع أنه خَلَقَهُم وأَوْجَدَهُم منفرداً بذلك من غير مُشَارِكٍ له في خَلْقِهِم ، فكيف يُشْرِكُون به غيره ، ممن لا تأثير له في خَلْقِهِم .

والثاني : أنه يعود على « الجِنّ » أي : والحال أنه خلق الشركاء ، فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً لـه . وقرأ يحيى بن يعمر : « وخَلْقَهم » بسكون اللام .

قال الشيخ[1] : « وكذا في مصحف عَبْدِ اللهِ » . قُلْتُ : وفيه نظر ، من حيث إنَّ الشكل الاصطلاحي ، أعني : ما يدل على الحركات الثلاث ، وما يدل على السكون كالجزم ، كانت مصاحف السلف منها مجردة ، وأضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمر حادث . يقال : إنَّ أول من أحدثه يحيى بن يَعْمَر ، فكيف ينسب لمصحف عبد الله بن مسعود . وفي هذه القراءة تأويلان ، أحدهما ، أن يكون « خَلْقَهم » مصدراً بمعنى : اختلاقهم . قال الزمخشري : أي : اختلاقهم للإفك ، يعني : وجعلوا لله خَلْقَهم ، حيث نسبوا قبائحهم إلى اللهِ ، في قولهم : « والله أمرنا بها » انتهى . « فيكون للهِ » هو المفعول الثاني قدم على الأول ، والتأويل الثاني : أن يكون « خَلْقَهُم » مصدراً بمعنى : مخلوقهم ، فيكون عطفاً على « الجِنَّ » ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره : وجعلوا مخلوقهم وهو ما ينحتون من الأصنام ـ كقوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُون ﴾ ـ شركاء الله تعالى .

قوله : ﴿ وَخَرَقُوا ﴾ قرأ الجمهور « خَرَقُوا بتخفيف الراء . ونافع بتشديدها ، وقرأ ابن عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء . وابن عمر كذلك أيضاً ، إلّا أنه شَدّدَ الراء . والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق . قال الفراء : يقال : خلق الإفك وخرقه واختلقه ، وافتراه وافتعله وخرصه بمعنى : كَذَبَ فيه . « والتشديد للتكثير ، لأن القائلين بذلك خلق كثير ، وجم غفير . وقيل : هما لغتان بمعنى واحد ، والتخفيف هو الأصل . وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون من خَرَقَ الثوبَ إذا شقه ، أي : اشتقوا له بنين وبنات . وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير ، أي : زَوّروا له أولاداً ، لأن المُزَوِّرَ مُحَرِّف ومُغَيِّر الحق إلى الباطل . وقوله : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ فيه وجهان ، أحدهما : أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : خَرَقُوا له خَرْقاً بِغَيْرِ عِلْمٍ ، قاله أبو البقاء ، وهو ضعيف المعنى . والثاني ـ وهو الأحسن ـ : أن يكون منصوباً على الحال من فاعل « خَرَقُوا » أي : افتعلوا الكذب مصاحبين للجهل ، وهو عدم العلم .

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾

قوله : ﴿ بَدِيعُ ﴾ .

قرأ الجمهور برفع العين ، وفيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو بديع ، فيكون الوقف على قوله : « والأرض » فهي جملة مستقلة بنفسها .

---

(١) انظر البحر (٤/١٩٤) .

الثاني : أنه فاعل بقوله : « تَعَالَى ، أي : تعالى بديعُ السَّمواتِ»، وتكون هذه الجملة الفعلية معطوفة على الفعل المقدر قبلها ، وهو الناصب لـ « سُبْحَانَ » ، فإنَّ « سُبْحَانَ » ـ كما تقدم[1] ـ من المصادر اللازم إضمار ناصبها .

الثالث : أنه مبتدأ ، وخبره ما بعده من قوله : « أَنَّى يكونُ لَهُ وَلَدٌ » . وقرأ المنصور : « بَدِيعِ » بالجر . قال الزمخشري : « ردّاً على قوله : « وَجَعَلُوا للهِ » أو على « سُبْحَانَهُ » . كذا قاله ، ولم يُبَيِّن على أي وجه من وجوه الإعراب هو ، وكذا الشيخ حكاه عنه ، ومَرَّ عليه . ويريد بالردِّ : كونه تابعاً إمّا « لله » ، أو للضمير المجرور في « سُبْحَانَه » وتبعيته له على كون بدلاً من « للهِ » أو من الهاء في « سُبْحَانه » ، ويجوز أن يكون نعتاً لله على أن يكون إضافة « بَدِيع » إضافة محضة كما ستعرفه . وأما تبعيته للهاء فيتعين أن يكون بدلاً ، ويمتنع أن يكون نعتاً ، وإن اعتقدنا تعريفه بالإضافة لمعارض آخر وهو أن الضمير لا ينعت ، إلا ضمير الغائب على رأي الكسائي ، فعلى رأيه قد يجوز ذلك . وقرأ أبو صالح الشامي : « بَدِيعَ » نصباً ، ونصبه على المدح ، وهي تؤيد قراءة الجر ، وقراءة الرفع المتقدمة . يحتمل أن يكون أصلها الاتباع بالجر على البدل ، ثم قطع التابع رفعاً . و« بديعُ » يجوز أن يكون بمعنى مُبْدِع ، وقد سبق معناه[2] ، أو يكون صفة مشبهة أضيفت لمرفوعها ، كقولك « فلانٌ بديعُ الشِّعْرِ » ، أي : بَدِيعٌ شِعْرُهُ . وعلى هذين القولين فإضافته لفظية ، لأنه في الأول من باب إضافة اسم الفاعل لمنصوبه ، وفي الثاني من باب إضافة الصفة المشبهة لمرفوعها ، ويجوز أن يكون بمعنى : عديم النظير والمِثْل فيهما ، كأنه قيل : البديع في السموات والأرض ، فالإضافة على هذا إضافة محضة قوله : أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ « أَنَّى » بمعنى : كيف ، أو من أين ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها خبر « كان » الناقصة و « لَهُ » في محل نصب على الحال ، و « وَلَدٌ » فاسمها ، ويجوز أن تكون منصوبة على التشبيه بالحال أو الظرف ، كقوله : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ »[3] ، والعامل فيها ـ قال أبو البقاء ـ « يكون » . وهذا على رأي من يجيز في « كان » أن تعمل في الأحوال والظروف وشبهها و « لَهُ » خبر « يكون » ، و « وَلَدٌ » اسمها . ويجوز في « يَكُونُ » أن تكون تامة ، وهذا أحسن أي : كَيْفَ يُوجَدُ له وَلَدٌ ، وأسباب الولدية منتفية ؟ قوله : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ له صاحِبَةٌ ﴾ هذه الواو للحال ، والجملة بعدها في محل نصب على الحال من مضمون الجملة المتقدمة ، أي : كَيْفَ يوجد له ولد ، والحال أنه لم تكن له زوجة وقد علم أن الولد إنما يكون من بين ذكر وأنثى ، وهو منزه عن ذلك . والجمهور على « تَكُنْ » بالتاء من فوق ، وقرأ النَّخْعِيّ بالياء من تحت ، وفيه أربعة أوجه :

أحدها : أن الفعل مسند إلى « صاحبة » أيضاً ، كالقراءة المشهورة ، وإنما جاز التذكير للفصل ، كقوله :

٢٠٣٥ ـ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ..... [4]

وقوله :

٢٠٣٦ ـ إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنكُنَّ واحِدَةٌ بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[5]

---

(١) انظر سورة البقرة ، آية (٣٢) .

(٢) انظر آية رقم (١١٧) من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٨) .

(٤) صدر بيت لجرير وعجزه :

..... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

انظر ديوانه (٢/٢٨٣) ، المقتضب (٢/١٤٥) ، الإنصاف (١/١٧٥) ، الأمالي لابن الشجري (٣/١٥٣) ، شام جمع شامة وهي العلامة .

الشاهد : جواز تجرد الفعل المسند إلى فاعل مؤنث من علامة التأنيث لوجود فاصل .

(٥) انظر البيت في الخصائص (٢/٤١٤) ، الهمع (٢/١٧١) ، الإنصاف (١/١٧٤) ، البحر (٢/٣٩٣) .

الشاهد : في قوله « غره منكن واحدة » .

وقال ابن عطية : « وتذكير » كان وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال .

قال الشيخ[١] : « ولا أعرف هذا عن النحويين[٢] ، ولم يفرقوا بين « كان » « وغيرها » . قُلْتُ : هـذا كلام صحيح ، ويؤيده أن الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ « ليس » ، فإنه لا يجيز حذف التاء منها لو قلت : ليس هِنْدٌ قائمةً عنده لم يجز .

الثاني : أن في « يكون » ضميراً يَعُود على الله تعالى ، و « لَهُ » خبر مقدم ، و « صَاحِبَةٌ » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر « يكون » .

الثالث : أن يكون « لَهُ » وَحْدَه هو الخبر ، و « صَاحِبَةٌ » فاعل به لاعتماده ، وهذا أولى مما قبله ، لأن الجارَّ أقرب إلى المفرد ، والأصل في الإخبار الإفراد .

الرابع : أنَّ في « يَكُونُ » ضمير الأمر والشأن ، و « لَهُ » خبر مقدم ، و « صَاحِبَهُ » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر « يَكُونُ » مفسرة لضمير الشأن ، ولا يجوز في هذا أن يكون « له » هو الخبر وَحْدَه ، و « صَاحِبَةٌ » فاعل به ، كما جاز في الوجه قبله ، والفرق أن ضمير الشأن لا يُفَسَّرُ إلا بجملة صريحة ، وقد تقدم[٣] أن هذا النوع من قبيل المفردات . و « يكن » يجوز أن تكون الناقصة أو التامة حسب ما تقدم فيما قبلها .

قوله : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شيء ﴾ هذه جملة إخبارية مستأنفة ، ويجوز أن تكون حالاً لازمة .

قوله : ﴿ ذَلِكُم ﴾ .

أي : ذلكم الموصوف بتلك الصفات المتقدمة الله ، فاسم الإشارة مبتدأ ، و « الله » خبره ، وكذا « رَبُّكُم » ، وكذا الجملة من قوله : « لا إله إلاّ هو » ، وكذا « خالق » قال الزمخشري : « وهو مبتدأ ، وما بعده أخبار مترادفة . « قُلْتُ : هذا عند من يجيز تعدد الخبر مطلقاً . ويجوز أن يكون « اللهُ » وحده هو الخبر ، وما بعده إبدال منه ، كذا قال أبو البقاء . وفيه نظر من حيث إنّ بعضها مشتق ، والبدل يقل من المشتقات ، وقد يقال : إنّ هذه وإنْ كانت مشتقة ، ولكنها بالنسبة إلى الله تعالى من بحث اختصاصها به صارت كالجوامد . ويجوز أن يكون « اللهُ » هو البدل ، وما بعده أخبار أيضاً . ومن منع تعدد الخبر قدَّر قبل كل خبر مبتدأ ، ويجعلها كلها بمنـزلة اسم واحـد ، كأنـه قيل : ذلكم الموصوف هو الجامع بين هذه الصفات .

قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾

قوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ ﴾ .

إنّما ذكّر الفعل لشيئين :

---

(١) انظر البحر (٤/ ٩٤) .

(٢) قال ابن جني في تخريج هذه القراءة : وأنا أرى أن تذكير كان مع تأنيث اسمها أسهل من تذكير الأفعال سواها وسوى أخواتها مع فاعليها . انظر : المحتسب (١/ ٢٢٥) .

(٣) انظر الآية رقم (٢٩) من سورة الأنعام .

أحدهما : الفصل بالمفعول .

والثاني : كون التأنيث مجازياً . و « البَصَائِر » جمع بصيرة ، وهي الدلالة التي توجب إبصار النفوس للشيء ، ومنه قيل للدم الدال على القتيل : بصيرة . والبصيرة مختصة بالقلب ، كالبصر بالعين ، هذا قول بعضهم . وقال الراغب : « ويقال لقوّة القلب المدركة بصيرة وبصر ، قال تعالى : ﴿ ما زَاغَ البَصَرُ وما طَغَى ﴾[1] . « وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة[2] . ﴿ مِن رَبِّكُمْ ﴾ يجوز أن يتعلق بالفعل قبله ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لما قبله ، أي : بصائر كائنة من ربّكم ، و « مِنْ » في الوجهين لابتداء الغاية مجازاً . قوله : ﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ ﴾ يجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون موصولة ، فالفاء جواب الشرط على الأول ، ومزيدة في الخبر ، لشبه الموصول باسم الشرط على الثاني . ولا بدّ قبل لام الجر من محذوف يصح به الكلام ، والتقدير : فالإبصار لنفسه ، ومن عمي فالعمى عليها . فالإبصار والعمى مبتدآن ، والجار بعدهم هو الخبر ، والفاء داخلة على هذه الجملة الواقعة جواباً أو خبراً ، وإنما حذف مبتدؤها للعلم به ، وقدّر الزجاج قريباً من هذا ، فقال : « فلنفسه نَفْعُ ذلك ، ومن عَمِيَ فعليها ضَرَرُ ذلك » . وقال الزمخشري : فمن أبصر الحق ، وآمن فلنفسه أبصر ، وإياها نفع . ومن عَمِيَ فعليها ، أي : فعلى نفسه عَمِيَ ، وإياها ضَرّ .

قال الشيخ : « وما قدرناه من المصدر أولى ، وهو : فالإبصار والعمى ، لوجهين :

أحدهما : أن المحذوف يكون مفرداً ، لا جملة ، والجار يكون عمدة لا فضلة ، وفي تقديره هو المحذوف جملة ، والجار والمجرور فضلة .

والثاني ـ وهو أقوى ، وذلك أنه لو كان التقدير فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت « مَنْ » شرطية أم موصولة مشبهة بالشرط ، لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً ووقع جواب شرط أو خبر مبتدأ مشبه بالشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتدأ لو قلت : « مَنْ جاءني فأكرمته » ، لم يجز ، بخلاف تقديرنا ، فإنّه لا بدّ فيه من الفاء ، ولا يجوز حذفها إلاّ في الشعر . قُلْتُ : هذا التقدير الذي قدره الزمخشري مسبوق إليه ، سبقه إليه الكَلْبي ، فإنّه قال : « فمن أبصر صدّق وآمن بمحمد ﷺ فلنفسه عَمِلَ ، ومَنْ عَمِيَ فلم يُصَدّق فعلى نفسه جنى العذاب . « وقوله : إن الفاء لا تدخل فيما ذكر . « قد ينازع فيه . وإذا كانوا فيما يصلح أن يكون جواباً صريحاً ، ويظهر فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دخول الفاء ، نحو : ﴿ ومَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾[3] ، فالماضي بدخولها أولى وأحرى » .

قوله : ﴿ وكَذَلِكَ ﴾ .

الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، فقدره الزجاج : « ونُصَرِّفُ الآياتِ مِثْلَ ما صَرّفْنَاهَا فيما تُلِيَ عليكم . « وقدّره غيره : « نُصَرِّفُ الآياتِ في غير هذه السورة تصريفاً مِثْلَ التصريف في هذه السورة » . قوله : ﴿ ولِيَقُولُوا ﴾ الجمهور على كسر اللام ، وهي لام « كي » ، والفعل بعدها منصوب بإضمار « أَنْ » فهو في تأويل مصدر مجرور بها ، على ما عرف غير مرة . وسماها أبو البقاء ، وابن عطية : لام الصيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحزَناً ﴾[4] ، كقوله :

---

(١) سورة النجم ، آية (١٧) .
(٢) آية (٧) .
(٣) سورة المائدة ، آية (٩٥) .
(٤) سورة القصص ، آية (٨) .

٢٠٣٧ ـ لِـدُوا لِـلْمَـوْتِ وابْـنُـوا لِـلْخَـرَابِ ..... [١]

أي : لما صار أمرهم إلى ذلك عبر بهذه العبارة ، والعلة غير مرادة في هذه الأمثلة . والمحققون يأبون جعلها للعاقبة والصيرورة ، ويؤولون ما ورد من ذلك على المجاز . وجوّز أبو البقاء فيها الوجهين ، أعني كونها لام العاقبة ، أو العلة حقيقة ، فإنه قال : « واللام لام العاقبة ، أي أن أمرهم يصير إلى هذا . وقيل : إنّه قصد بالتصريف أن يقولوا : دَرَسْتَ عقوبةً لهم » . يعني لهذه علة صريحة . وقد أوضح بعضهم هذا فقال : « المعنى : نُصَرِّفُ هذه الدلائل حالاً بعد حال ليقول بعضُهم : دارست فيزدادوا كفراً ، ونبينه لبعضهم فيزدادوا إيماناً ونحوه ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً ويَهْدِي بِـهِ كَثِيراً﴾[٢] . وأبو علي جعلها في بعض القراءات لام الصيرورة ، وفي بعضها لام العلة ، فقال : « واللام في « لِيَقُولُوا » في قراءة ابن عامر ، ومن وافقه ، بمعنى : لئلا يقولوا ، أي : صرفت الآيات وأحكمت ، لئـلا يقولـوا هذه أسـاطير الأولين قديمة ، قد بليت وتكررت على الأسمـاع . واللام في سـائر القـراءات لام الصيرورة . « قُلْتُ : قـراءة ابن عامـر « دَرَسْتْ » بوزن أَكَلْتْ ، وسَرَقْتْ فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الآيات . وسيأتي تحقيق القراءات في هذه الكلمة متواترها وشاذها .

قال الشيخ[٣] : وما أجازه من إضمار « لا » بعد اللام المضمر بعدها « أَنْ » هو مذهب لبعض الكوفيين . كما أضمروها بعد « أَنْ » المظهرة في : ﴿ أَنْ تَضِلُّوا ﴾[٤] ولا يجيز البصريون إضمار « لا » إلا في القسم على ما بين فيه ، ثم هذه اللام لا بدّ لها من متعلق ، فقدره الزمخشري وغيره متأخراً ، قال الزمخشري : « ولِيَقُولُوا » جوابه محذوف ، تقديره : ولِيَقُولُوا دَرَسْتَ نُصَرِّفُها . فإنْ قُلْتَ : أي فرق بين اللامين في « لِيَقُولُوا » و « لِنُبَيِّنَهُ » ؟ قُلْتُ : الفرق بينهما أن الأولى مجاز ، والثانية حقيقة ، وذلك أن الآيات صُرِّفت للتبيين ، ولم تصرّف ليقولوا دارَسْتَ ، ولكن لأنه لما حصل هذا القول بتصريف الآيات ، كما يحصل التبيين شبه به فسيق مساقه . وقيل : ليقولوا كما قيل : « لِنُبَيِّنَه » . قُلْتُ : فقد نَصَّ هنا على أن « لام » « لِيَقُولُوا » علة مجازية . وجوز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقاً على علة محذوفة . قال ابن الأنباري : دَخَلَتِ الواو في « وَلِيَقُولُوا » عطفاً على مضمر ، التقدير : وكذلك نُصَرِّفُ الآيات ، لنلزمهم الحجةَ «ولِيَقُولُوا» . قُلْتُ : وعلى هذا فالـلام متعلِّقة بفعـل التصريف من حيث المعنى ، وكـذلك قـدّره من قدره متـأخراً بـ « نُصَرِّف » . وقال الشيخ : « ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام لام « كي » أو لام الصيرورة ، بل الظاهر أنها لام الأمر ، والفعل مجزوم بها ، ويؤيده قراءة من سكن اللام والمعنى عليه متمكن ، كأنه قيل : وكذلك نُصَرِّفُ الآياتِ ، وَلِيَقُولُوا هم ما يقولون من كونهـا دَرَسْتَهَا وتعلمتهـا ، أو دَرَسَتْ هي ، أي : بَلِيَتْ وقدمت ، فـإنه لا يحتفل بهم ، ولا يلتفت إلى قولهم وهو أمر معناه الوعيد والتهديد ، وعدم الاكتراث بقولهم ، أي : نصرفها وليدّعوا فيها ما شاءُوا ، فإنه لا اكتراث بدعواهم . وفيه نظر ، من حيث إنّ المعنى على ما قاله الناس وفهموه ، وأيضاً فإن بعده : « ولِنُبَيِّنَهَ » وهو نص في لام كي . وأما تسكين اللام في القراءة الشاذة فلا يدل ، لاحتمال أن تكون لام كي سكنت إجراءً للكلمة مُجْرَى « كَتِف » و « كَبِد » وقد رد الشيخ على الزمخشري ، حيث قال : « وَلِيَقُولُـوا » جوابـه محذوف . « فقال[٥] : « وتسميته ما يتعلق به قوله : « وَلِيَقُولُوا » جواباً ، اصطلاح غريب ، لا يقال في « جئت » من قـولك : « جئت لتقـوم » : إنّه جـواب . قُلْتُ : هذه العبـارة قد تكـررت للزمخشري ، وسيـأتي ذلك في قـوله :

---

(١) تقدم .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) .
(٣) انظر البحر (٤/١٩٨) .
(٤) سورة النساء ، آية (١٧٦) .
(٥) انظر البحر (٤/١٩٨) .

﴿ وَلِتَصْغَى ﴾[١] أيضاً .

وقال الشيخ[٢] هناك : « وهذا اصطلاح غريب » . والذي يظهر أنه إنّما سَمّى هذا النحو جواباً ، لأنه يقع جواباً لسائل أن يقول : أين الذي يتعلق به هذا الجار ؟ فيجاب به ، فسمي جواباً بهذا الاعتبار ، وأضيف إلى الجار في قوله : « وَلِيَقُولُو » جوابه ، لأن الإضافة بأدنى ملابسة ، وإلّا فكلام إمام يتكرر ، لا يحمل على فساد وأما القراءات التي في « دَرَسْتَ » فثلاث في المتواتر ، فقرأ ابن عامر « دَرَسَتْ » بزنة « ضَرَبَتْ » ، وابن كثير وأبو عمرو « دَارَسْتَ » بزنة : قَاتَلْتَ أنتَ ، والباقون « دَرَسْتَ » بزنة : ضَرَبْتَ أنت . فأما قراءة ابن عامر فمعناها : بَلِيَتْ وقدمت ، وتكررت على الأسماع ، يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين ، كما قالوا : ﴿أساطيرُ الأولينَ﴾[٣] . وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها : دَارَسْتَ يا محمدُ غَيْرَكَ من أهل الأخبار المضاية والقرون الخالية حتى حفظتهما من نقلتها كما حكي عنهم ، فقال : ﴿ إنّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِسَانُ الّذِي يُلْحِدُونَ إلَيْه أَعْجَمِيٌّ ﴾ ، وفي التفسير أنهم كانوا يقولون : هو يدارس سلمان وعداسا . وأما قراءة الباقين فمعناها : حَفِظْتَ وأتقنت بالدرس أخبار الأولين ، كما حكي عنهم : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأولينَ ﴾ ﴿ فَهِيَ تُمْلَى عليه بُكْرَةً وأَصِيلا ﴾ ، أي : يكرر عليها بالدرس ليحفظها . وقرىء هذا الحرف في الشاذ عشر قراءات أخر ، فاجتمع فيه ثَلاثَ عَشْرَةَ قراءة ، فقرأ ابن عباس بخلاف عنه ، وزيد بن علي والحسن البصري وقتادة : « دُرِسَتْ » فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الآيات . وفَسَّرَها ابن جني والزمخشري بمعنيين في أحدهما إشكال ، قال أبو الفتح : « يحتمل أن يراد : عَفَتْ ، أو تليت » . وقال أبو القاسم : بمعنى : قرئت أو عَفَتْ » .

قال الشيخ[٤] : « أما معنى قرئت وتليت فظاهر ، لأن دَرَسَ بمعنى كرر القراءة متعدٍ ، وأما دَرَسَ بمعنى بلى وامّحى فلا أحفظه متعدياً ، ولا وجدناه فيمن وقفنا على شعره من العرب إلّا لازماً . قُلْتُ : لا يحتاج هذا إلى استقراء ، فإنّ معناه يحيل أن يكون متعدياً ، إذ حَدَثه لا يتعدى فاعله ، فهو كـ « قام ، وقعد » ، فكما أنّا لا نحتاج في معرفة قصور « قام وقعد » إلى استقراء بل نعرفه بالمعنى ، كذا هذا . وقرىء « دَرّسْتَ » فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب فيحتمل أن يكون للتكثير ، أي : دَرّسْتَ الكُتُبَ الكثيرةَ ، كذَبَّحْتُ الغنم ، وقَطّعتُ الأثواب ، وأن يكون للتعدية ، والمفعولان محذوفان ، أي : دَرَّسْتَ غَيْرَكَ الكُتُبَ . وليس بظاهر ، إذ التفسير على خلافه . وقرىء « دُرِّسْتَ » كالذي قبله ، إلا أنه مبني للمفعول ، أي : دَرَّسَكَ غَيْرُك الكُتُبَ ، فالتضعيف للتعدية لا غير . وقرىء « دُورِسْتَ » مسنداً لتاء المخاطب من « دَارَسَ » كـ « قَاتَل » ، إلّا أنه بني للمفعول ، فقلبت ألفه الزائدة واواً ، والمعنى : دارست غَيْرُك وقرىء « دارَسَتْ » بتاء ساكنة للتأنيث لحقت آخر الفعل ، وفي فاعله احتمالان :

أحدهما : أنه ضمير الجماعة أضمرت وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة السياق عليها ، أي : دَارَسَتْكَ الجماعةُ ، يشيرون لأبي فُكَيْهة ، وسلمان ، وقد تقدم ذلك في قراءة ابن كثير وأبي عمرو .

والثاني : ضمير الآيات على سبيل المبالغة ، أي : أن الآيات نَفْسَهَا دَارَسَتْكَ ، وإن كان المراد أَهْلَها ، وقرىء « دَرُسَتْ » بفتح الدال وضم الراء مسنداً إلى ضمير الآيات ، وهو مبالغة في « درست » بمعنى : بليت وقدمت وامّحت ، أي : اشتد دروسها وبلاها . وقرأ أُبَيّ « دَرَسَ » ، وفاعله ضمير النبي ﷺ ، أو ضمير الكتاب ، بمعنى : قرأه

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١١٣) .
(٢) انظر البحر (٤/٢٠٨) .
(٣) سورة النحل ، آية (٢٤) .
(٤) انظر البحر (٤/١٩٧) .

النبي وتلاه وكرر عليه ، أو بمعنى : بلى الكتاب وامّحى ، وهكذا في مصحف عَبْدِ الله « دَرَسَ » . وقرأ الحسن في رواية « دَرَسْنَ » فعلاً ماضياً مسنداً لنون الإناث ، هي ضمير الآيات ، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود . وقرىء « درّسْنَ » كالذي قبله ، إلّا أنه بالتشديد بمعنى اشتدد دروسها وبلاها ، كما تقدم . وقرىء « دَارِسَاتٌ » جمع : دَارِسَة ، بمعنى قديمات ، أوبمعنى : ذات دروس ، نحو: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾(١) ، و﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾(٢) ، وارتفاعها على خبر ابتداء مضمر ، أي : هي دَارِسَاتٌ ، والجملة في محل نصب بالقول قبلها . وقوله : « وَلِنُبَيِّنَهُ » تقدم أن هذا عطف على ما قبله ، فحكمه حكمه ، وفي الضمير المنصوب أربعة احتمالات :

أحدها : أنه يعود على « الآيات » وجاز ذلك ، وإنْ كانت مؤنثة ، لأنها بمعنى القرآن .

الثاني : أنه يعود على « الكتاب » ، لدلالة السياق عليه ، ويقوي هذا أنه فاعل لـ « دَرَسَ » في قراءة من قرأه كذلك .

الثالث : أنه يعود على المصدر المفهوم من « نُصَرِّفُ » أي : نبين التصريف .

الرابع : أن يعود على المصدر المفهوم من « لِنُبَيِّنَهُ » أي : نبين التبيين ، نحو : « ضربته زيداً » أي : ضربت الضرب زيداً . و « لِقَوْمٍ » متعلق بالفعل قبله . و « يَعْلَمُونَ » في محل جر صفة للنكرة قبلها .

﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾

وقوله : ﴿ ما أُوحِيَ ﴾ .

يجوز أن تكون « ما » إسمية ، والعائد هو القائم مقام الفاعل ، و « إِلَيْكَ » فضلة . وأجازوا أن تكون مصدرية ، والقائم مقام الفاعل حينئذٍ الجار والمجرور ، أي : الإيحاء الجائي من رَبِّكَ ، و « مِنْ » لابتداء الغاية مجازاً ، فـ « مِن رَبِّكَ » متعلق بـ « أُوحِيَ » ، وقيل : بل هو حال من « ما » نفسها ، وقيل : بل هو حال من الضمير المستتر في « أُوحِيَ » ، وهو بمعنى ما قبله . قوله : « لا إله إلّا هُوَ » جملة معترضة بين هاتين الجملتين الأمريتين ، هذا هو الأحسن . وجوز أبو البقاء أن تكون حالاً من ربِّكَ ، وهي حال مؤكدة ، تقديره : من رَبِّكَ منفرداً .

وقوله : ﴿ ولَوْ شَاءَ اللهُ ﴾ .

مفعول المشيئة محذوف ، أي : لَوْ شَاءَ اللهُ إيمانَهُم ، وقد تقدم(٣) أنه لا يذكر إلّا لغرابته . وقوله : « جَعَلْنَاكَ » هي بمعنى « صَيّر » فالكاف مفعول أول ، و « حَفِيظاً » هو الثاني ، و « عَلَيْهِم » متعلّق به ، قدم للاهتمام أو للفواصل . ومفعول « حَفِيظ » محذوف ، أي : حفيظاً عليهم أعمالَهُم . قال أبو البقاء : « وهذا يؤيد قول سيبويه(٤) في إعمال

---

(١) سورة القارعة ، آية (٧) .
(٢) سورة الطارق ، آية (٦) .
(٣) انظر الآية (٢٠) من سورة البقرة .
(٤) انظر الكتاب (١/١١٢ ـ ١١٤) .

فعيل » . يعني أنه مِثَالُ مبالغة ، وللناس في إعماله وإعمال « فَعِل » خلاف أثبته سيبويه ، ونفاه غيره . وكيف يؤيده ، وليس شيء في اللفظ يشهد له . وقوله : « وَمَا أَنْتَ » يجوز أن تكون الحجازية ، فيكون « أَنْتَ » اسمها ، و « بوكيل » خبرها في مخل نصب . ويجوز أن تكون التميمية فيكون « أَنْتَ » مبتدأ ، و « بوكيل » خبره في محل رفع ، والباء زائدة على كلا التقديرين ، و « عَلَيْهِم » متعلِّق بـ « وكيل » ، قدم لما تقدم فيما قبله . وهذه الجملة هي في معنى الجملة قبلها لأن معنى ما أنت بوكيل عليهم ، هو بمعنى ما جعلناك حفيظاً عليهم ، أي : رقيباً .

قوله : ﴿ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ .

يجوز أن يتعلق بـ « يَدْعُونَ » ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال إمّا من الموصول ، وإمّا من عائده المحذوف ، أي : يدعونهم حال كونهم مستقرين من دون الله . قوله : « فَيَسُبُّوا » الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار « أَنْ » بعد الفاء ، أي : لا تَسُبُّوا آلهتهم فقد يترتب عليه ما تكرهون من سبِّ اللهِ ، ويجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على فعل النهي قبله كقولهم : « لا تَمْدُدْها فَتَشُقُّها » . وجاز وقوع « الذين » وإن كان مختصاً بالعقلاء على الأصنام التي لا تعقل معاملةً لها معاملة العقلاء ، كما أوقع عليها « مَنْ » في قوله : « كمن لا يَخْلُقُ » ، ويجوز أن يكون ذلك للتغليب ، لأن المعبود من دون الله عقلاء ، كالمسيح وعزير والملائكة وغيرهم ، فغلّب العاقل . ويجوز أن يراد بـ « الَّذِينَ يَدْعُونَ » المشركون ، أي : لا تَسُبُّوا الكفرة الذين يدعون غير الله من دونه ، وهو وجه واضح . قوله : « عَدْواً » الجمهور على فتح العين وسكون الدال وتخفيف الواو . ونصبه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر ، لأنه نوع من العامل فيه ، لأن السَّبَّ من جنس العَدْو .

والثاني : أنه مفعول من أجله ، أي لأجل العَدْو . وظاهر كلام الزجاج أنه خلط القولين فجعلهما قولاً واحداً ، فإنّه قال : « وعَدْواً » منصوب على المصدر ، لأن المعنى : فيعدوا عَدْواً . قال : « ويكون بإرادة اللام ، والمعنى : فَيَسُبُّوا اللهَ للظلم » .

والثالث : أنه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة ، لأن السَّبَّ لا يكون إلّا عَدْواً . وقرأ الحسن وأبو رجاء ويعقوب وقتادة وسلام وعبد الله بن زيد « عُدُوّا » بضم العين والدال وتشديد الواو ، وهو مصدر أيضاً لـ « عَدَا » ، وانتصابه على ما تقدم من ثلاثة الأوجه . وقرأ ابن كثير في رواية ، وهي قراءة أهل مكة فيما نقله النحاس « عَدُوّاً » بفتح العين وضم الدال وتشديد الواو ، بمعنى : أعداء ، ونصبه على الحال المؤكدة . و « عَدُوّ » يجوز أن يقع خبراً عن الجمع ، قال تعالى : ﴿ هُمُ العَدُوُّ » ، وقال تعالى : ﴿ إنَّ الكافرين كانوا لكم عَدُوّاً مبيناً ﴾ ويقال : عَدَا يَعْدُو عَدْواً وعُدُوّاً وعُدْواناً وعَدَاءً . و « بِغَيْرِ عِلْمٍ » حال ، أي : يَسُبُّونَه غير عالمين ، أي : مصاحبين للجهل ، لأنه لو قدروه حَقَّ قَدْرِه لما أقدموا عليه . وقوله : « كذلك » نعت لمصدر محذوف ، أي : زينا لهؤلاء أعمالهم تزييناً مثل تزييننا لكل أمة عملهم . وقيل : تقديره : مثل تزيين عبادة الأصنام للمشركين زينا لكل أمة عملهم ، وهو قريب من الأول .

وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾

قوله : ﴿ جَهْدَ أَيْمَانِهِم ﴾ .

قد تقدم الكلام عليه في المائدة[١] . وقرأ طلحة بن مُصرِّف « لَيُؤْمَنُنَ » مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون الخفيفة .

قوله : « وما يُشْعِرُكُم » « ما » استفهامية مبتدأ ، والجملة بعدها خبرها ، وفاعل « يشعر » يعود عليها ، وهي تتعدى لاثنين ، الأول ضمير الخطاب ، والثاني محذوف ، أي : وأي شيء يدريكم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات التي اقترحوها . وقرأ العامة « أنَّها » بفتح الهمزة . وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه بكسرها . فأما قراءة الكسر فواضحة استجودها الناس ، الخليل وغيره ، لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه ، ولو جاءتهم كل آية . قال سيبويه[٢] : « سَأَلْتُ الخليلَ عن هذه القراءة ـ يعني قراءة الفتح ـ فقلت : ما منع أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال : وما يُشْعِرُكُم ، ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنّها إذا جاءت لا يؤمنون . ولو فتح فقال : وما يُشْعِرُكُم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون ، لكان عذراً لهم » . وقد شرح الناس قول الخليل وأوضحوه فقال الواحدي وغيره : « لأنك لو فتحت » أَنَّ وجعلتها التي في نحو : « بلغني أنَّ زيداً منطلق « لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون ، لأنه إذا قال القائل : إنَّ زيداً لا يؤمن ، فقلت : وما يدريك أنه لا يؤمن ، كان المعنى أنه يؤمن ، وإذا كان كذلك كان عذراً لمن نفي عنه الإيمان ، وليس مراد الآية الكريمة إقامة عذرهم ووجود إيمانهم » . وقال الزمخشري : « وقرىء » « إنّها » بالكسر ، على أن الكلام قد تم قبله بمعنى : وما يُشْعِرُكُم ما يكون منهم ، ثم أخبرهم بعلمه فيهم ، فقال : إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون » . وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على ستة أوجه :

أظهرها : أنها بمعنى « لَعَلَّ » حكى الخليل : ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَرِي لنا شيئاً ، أي : لعلك . فهذا من كلام العرب ـ كما حكاه الخليل ـ شاهدٌ على كون « أَنَّ » بمعنى « لَعَلَّ » ، وأنشد أبو جعفر النحاس :

٢٠٣٨ ـ أَرِينِي جَواداً مَاتَ هَزْلاً لأَنَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا[٣]

وقال امرؤ القيس ـ أنشده الزمخشري ـ :

٢٠٣٩ ـ عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَا ... نَبْكِي الدِّيَارَ كمَا بَكَى ابنُ حِذَامِ[٤]

وقال جرير :

٢٠٤٠ ـ هَلَ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لأَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[٥]

وقال عدي بن زيد :

٢٠٤١ ـ أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكِ أَنَّ مَنِيَّتِي ... إلى ساعَةٍ في اليَوْم أَوْفى ضُحَى الغَدِ ؟[٦]

وقال آخر :

٢٠٤٢ ـ قُلْتُ لِشَيْبَانَ : أُدْنُ مِن لِقَائِهِ ... أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ[٧]

---

(١) آية (٥٣) .
(٢) انظر الكتاب (٣/١٢٣) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البيت في تفسير الرازي (١٣/١٤٤) ، تفسير الطبري (١٢/٤١) ، اللسان (أنن) .
(٧) البيت لأبي النجم العجلي انظر الكتاب (٣/١١٦) ، الإنصاف (٢/٥٩١) ، مجال ثعلب (١/١٢٧) ، الطبري (١٢/٤٣) .

فـ « أَنَّ » في هذه المواضع كلِّها بمعنى « لَعَلّ » . قالوا : ويدل على ذلك أنها في مصحف أُبَيّ ، وقراءته « وما أَدْرَاكُم لَعَلَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنونَ » ، و نقل عنه : « وما يُشْعِرُكم لَعَلَّها إذا جَاءَتْ » ، ذكر ذلك أَبُو عُبَيْد وغَيْرُه ، ورجحوا ذلك أيضاً بأن « لَعَلَّ » قد كثر وروده في مثل هذا التركيب كقوله تعالى : ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[١] ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزّكى ﴾[٢] وممن جعل « أَنّ » بمعنى « لَعَلّ » أيضاً يحيى بن زياد الفراء ، ورَجّحَ الزجاج ذلك ، فقال : «زعم سيبويه عن الخليل أن معناها : لَعَلَّهَا»[٣] ، قال : وهذا الوجه أقوى في العربية وأجود . ونسب القراءة لأهل المدينة ، وكذا أبو جعفر . قُلْتُ : وقراءة الكوفيين والشاميين أيضاً ، إلا أن أبا على الفارسي ضَعَّفَ هذا القول الذي استجوده الناس وقووه تخريجاً لهذه القراءة ، فقال : التوقع الذي تدل عليه « لَعَلَّ » لا يناسب قراءة الكسر ، لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون ـ ولكنه لما منع كونها بمعنى « لَعَلّ » لم يجعلها معمولة لـ « يُشْعِرُكُم » ، بل جعلها على حذف لام العلة ، أي : لأنها ، والتقدير عنده : قل إنّما الآيات عند الله ، لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم ، فيكون نظير : ﴿ وَمَا مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بالآيات إلّا أنْ كَذّبَ بها الأولُونَ ﴾ أي : بالآيات المقترحة ـ وعلى هذا فيكون قوله : « وما يُشْعِرُكُم » اعتراضاً بين العلة والمعلول .

الثاني : أن تكون « لا » مزيدة . وهذا رأي الفراء ، وشيخه ، قال : « ومثله : ﴿ ما مَنَعَكَ إلّا تَسْجُدَ ﴾[٤] . فيكون التقدير : وما يُشْعِرُكُم أنها إذا جاءت يؤمنون ، والمعنى على هذا أنها لو جاءت لم يؤمنوا ، وإنما حملهما على زيادتها ما تقدم من أنها لو لم تقدر زائدة لكان ظاهر الكلام عذراً للكفار ، وأنهم يؤمنون ، كما عرفت تحقيقة أولاً ، إلا أن الزجاج نسب ذلك إلى الغلط ، فقال : « والذي ذَكَرَ أن « لا » لغو غالط ، لأن ما يكون لغواً لا يكون غير لغو . ومن قرأ بالكسر فالإجماع على أن « لا » غير لغو ، فليس يجوز أن يكون معنى لفظةٍ مَرّةً النفي ومرةً الإيجاب في سياق واحد . وانتصر الفارسي لقول الفراء ، ونفي عنه الغلط ، فإنّه قال : يجوز أن تكون « لا » في تأويل زائدة ، وفي تأويل غير زائدة ، كقول الشاعر :

٢٠٤٣ ـ أَبَى جُـودُهُ لا البُـخْـلَ واسْتَـعْجَلَتْ بِـهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يمنـع الجُـودَ نـائِـلَهْ[٥]

ينشد بالوجهين ، أي : ينصب « البخل » وجره ، فمن نصبه كانت زائدة ، أي : أَبَى جُودُهُ البخل . ومن خفض كانت غير زائدة ، وأضاف « لا » إلى « البخل » . قُلْتُ : وعلى تقدير النصب لا يلزم زيادتها ، لجواز أن تكون « لا » مفعولاً بها ، و « البخل » بدل منها ، أي : أَبَى جُودُه لفظ « لا » ، ولفظ « لا » هو بُخْل ، وقد تقدم لك طرف من هذا محققاً عند قوله تعالى : ﴿ ولا الضّالّين ﴾[٦] في أوائل هذا الموضوع ، وسيمر بك مواضع منها ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَامٌ على قَرْيَةٍ أهلكْنَاهَا أنّهُم لا يَرْجِعُونَ ﴾[٧] ، قالوا : تحتمل الزيادة وعدمها ، وكذا : ﴿ ما مَنَعَكَ ألّا تَسْجُدَ ﴾[٨] ، ﴿ لِئَلّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ .

الثالث : أن الفتح على تقدير لام العلة ، والتقدير : إنما الآيات التي يقترحونها عند الله ، لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، « وما يُشْعِرُكم » اعتراض ، كما تقدم تحقيق ذلك عن أبي علي ، فأغنى عن إعادته ، وصار المعنى :

---

(١) سورة الشورى ، آية (١٧) .
(٢) سورة عبس ، آية (٣) .
(٣) انظر الكتاب (٣/١٢٣) .
(٤) سورة الأعراف ، آية (١٢) .
(٥) تقدم .
(٦) سورة الفاتحة ، آية (٧) .
(٧) سورة الأنبياء ، آية (٩٥) .
(٨) سورة الأعراف ، آية (١٢) .

« إنما الآيات عند الله ، أي المقترحة ، لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم ، وإصرارهم على كفرهم .

الرابع : أن في الكلام حذف معطوف على ما تقدم . قال أبو جعفر في معانيه : وقيل في الكلام حذف ، المعنى : وما يُشْعِرُكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون ، فحذف هذا للعلم من السامع . وقدّره غيره : ما يُشْعِرُكم بانتفاء الإيمان أو وقوعه .

الخامس : أن « لا » غير مزيدة ، وليس في الكلام حذف ، بل المعنى : وما يدريكم انتفاء إيمانهم ، ويكون هذا جواباً لمن حكم عليهم بالكفر أبدا ، ويئس من إيمانهم . وقال الزمخشري : وما يُشْعِرُكم : وما يدريكم أنها ، أي : أن الآيات التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها ، يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها ، وأنتم لا تدرون بذلك . وذلك أن المؤمنين كانوا حريصين على إيمانهم وطامعين فيه ، إذا جاءت تلك الآيات ويتمنون مجيئها، فقال عزَّ وجلَّ : وما يدريكم أنهم لا يؤمنون ، على معنى : أنكم لا تدرون ما سبق علمي بهم أنهم لا يؤمنون ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ كَمَا لَمْ يؤمنوا بِهِ أَوّلَ مَرّةٍ ﴾[1] انتهى . قُلْتُ : بسط قوله : « أنهم كانوا يطمعون في إيمانهم » ما جاء في التفسير أن المشركين قالوا لرسول الله ﷺ : أنزل علينا الآية التي قال الله فيها : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لها خَاضِعِينَ ﴾[2] ، ونحن والله نؤمن فأنزل الله تعالى : ﴿ وما يُشْعِرُكُم ﴾ إلى آخرها ، وهذا الوجه هو اختيار الشيخ ، فإنَّه قال : « ولا يحتاج الكلام إلى زيادة « لا » ، ولا إلى هذا الإضمار ـ يعني حذف المعطوف ـ ولا إلى « أَنَّ » بمعنى « لَعَلَّ » ، وهذا كله خروج من الظاهر لغير ضرورة ، بل حمله على الظاهر أولى ، وهو واضح سائغ ، أي : وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم ، لا سبيل لكم إلى الشعور بها » .

السادس : أَنَّ « ما » حرف نفي ، يعني أنه نفى شعورهم بذلك ، وعلى هذا فليطلب لـ « يُشْعِرُكُم » فاعل ، فقيل : هو ضمير الله تعالى ، أضمر للدلالة عليه ، وفيه تكلف بعيد ، أي : وما يُشْعِرُكُم الله أنَّها إذا جاءت الآيات المقترحة لا يؤمنون . وقد تقدم في البقرة كيفية قراءة أبي عمرو لـ « يُشْعِرُكُم » و « يَنْصُرُكم » ونحوهما عند قوله : ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُم ﴾[3] ، وحاصلها ثلاثة أوجه : الضم الخالص والاختلاس والسكون المحض ، وقرأ الجمهور « لا يُؤْمِنُونَ » بياء الغيبة ، وابن عامر وحمزة بتاء الخطاب ، وقرآ أيضاً في الجاثية : ﴿ فبأيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وآياتِهِ تُؤْمِنُونَ ﴾ بالخطاب ، وافقهما عليها الكسائي ، وأبو بكر عن عاصم . والباقون بالياء للغيبة ، فتحصل من ذلك أنَّ ابن عامر وحمزة يقرآن بالخطاب في الموضعين ، وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وحفصا عن عاصم بالغيبة في الموضعين ، وأن الكسائي وأبا بكر عن عاصم بالغيبة هنا ، وبالخطاب في الجاثية ، فقد وافقا أحد الفريقين في إحدى السورتين والآخر في أخرى . فأما قراءة الخطاب هنا فيكون الظاهر في الخطاب في قوله : « وَمَا يُشْعِرُكم » أنه للكفار ، ويتضح معنى هذه القراءة على زيادة « لا » أي : « وما يُشْعِرُكُم أنكم تؤمنون إذا جاءت الآيات التي طلبتموها كما أقسمتم عليه ، ويتضح أيضاً على كون « أَنَّ » بمعنى « لَعَلّ » مع كون « لا » نافية وعلى كونها علة بتقدير حذف اللام ، أي : إنّما الآيات عند الله فلا يأتيكم بها ، لأنها إذ جاءت لا يؤمنون بها ، ويتضح أيضاً على كون المعطوف محذوفاً ، أي : وما يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءت الآيات ، أو وقوعه ، لأن مآل أمركم مغيب عنكم ، فكيف تقسمون على الإيمان عند مجيء الآيات ؟ وإنّما يشكل إذا جعلنا « أنَّ » معمولة لـ « يُشْعِرُكم » وجعلنا « لا » نافية غير زائدة ، إذ يكون المعنى :

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١١٠) .

(٢) سورة الشعراء ، آية (٤) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٦٧) .

وما يدريكم أيها المشركون بانتفاء إيمانكم إذا جاءتكم . ويزول هذا الإشكال بأن المعنى : أيّ شيء يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءتكم الآيات التي اقترحتموها ، يعني : لا يمر هذا بخواطركم ، بل أنتم جازمون بالإيمان عند مجيئها ، لا يصدكم عنه صادٌّ ، وأنا أعلم أنكم لا تؤمنون وقت مجيئها ، لأنكم مطبوع على قلوبكم » . وأما على قراءة الغيبة فتكون الهمزة معها مكسورة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم ، ومفتوحة ، وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم . فعلى قراءة ابن كثير ومن معه يكون الخطاب في « وما يُشْعِرُكُم » جائزاً فيه وجهان :

أحدهما : أنه خطاب للمؤمنين ، أي : وما يُشْعِرُكم أيها المؤمنون إيمانهم ، ثم استأنف إخباراً عنهم بأنهم لا يؤمنون ، فلا تطمعوا في إيمانهم .

والثاني : أنه للكفار ، أي : وما يُشْعِرُكُم أيها المشركون ما يكون منكم ، ثم استأنف إخباراً عنهم بعدم الإيمان لعلمه السابق فيهم ، وعلى هذا ففي الكلام التفات من خطاب إلى غيبة . وعلى قراءة نافع يكون الخطاب للكفار ، وتكون « أَنَّ » بمعنى « لَعَلّ » ، كذا قاله أبو شامة ، وغيره .

وقال الشيخ[1] ـ في هذه القراء « الظاهر أن الخطاب للمؤمنين ، والمعنى : وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون . يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها » . ثم ساق كلام الزمخشري بعينه الذي قدمت ذكره عنه في الوجه الخامس . وقال : ويبعد جداً أن يكون الخطاب في « وما يُشْعِرُكم » للكفار . قلت : إنما استبعده ، لأنه لم يَرَ في « أنَّ » هذه أنها بمعنى « لَعَلَّ » كما حكيته عنه . وقد جعل الشيخ في مجموع : « أنَّها إذا جاءت لا يُؤْمِنُونَ » بالنسبة إلى كسر الهمزة وفتحها ، والخطاب والغيبة أربع قراءات ، قال : « وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي والأعشى عن أبي بكر . وقال ابن عطية : « ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الأيادي « إنَّها » بكسر الهمزة » . وقرأ باقي السبعة بفتحها . وقرأ ابن عامر وحمزة « لا تؤْمِنُونَ » بتاء الخطاب ، والباقون بياء الغيبة . فترتب أربع قراءات ، الأولى : كسر الهمزة واليـاء ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وأبي بكر بخلاف عنه في كسر الهمزة » . ثم قال : القراءة الثانية : كسر الهمزة والتاء ، وهي رواية العليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم ، والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة ، كأنه قيل : وما يدريكم أيها الكفار ما يكون منكم ، ثم أخبرهم على جهة الجزم أنهم لا يؤمنون على تقدير مجيئها ، ويبعد جداً أن يكون الخطاب في « ما يُشْعِرُكم » للمؤمنين ، وفي « تُؤْمِنُون » للكفار . ثم ذكر القراءة الثالثة والرابعة ، ووجههما بنحو مما نقلته عن الناس . وفي إثباته القراءة الثانية نظر لا يخفى ، وذلك أنه لما حكى قراءة الخطاب في « تُؤْمِنُونَ » لم يحكها إلا عن حمزة وابن عامر فقط ، ولم يُدْخِلْ معهما أبا بكر ، لا من طريق العليمي والأعشى ، ولا من طريق غيرهما ، والغرض أن حمزة وابن عامر يفتحان همزة « أَنَّها » ، وأبو بكر يكسرها ، ويفتحها ، ولكنه لا يقرأ « يُؤْمِنُونَ » إلا بياء الغيبة ، فمن أين يجيء لنا قراءة بكسر الهمزة والخطاب ؟ وإنما أتيت بكلامه برمته لتعرف المأخذ عليه ، ثم إنِّي جوّزت أن تكون هذه رواية رواها فكشفت كتابه في القراءات ، وكان قد أفرد فيه فصلاً انفرد به العليمي في روايته ، فلم يذكر أنه قرأ « تُؤْمِنُونَ » بالخطاب البتة ، ثم كشفت كتباً في القراءات عديدة ، فلم أرهم ذكروا ذلك ، فعرفت أنه لما رأى للهمزة حالتين ، ولحرف المضارعة في « يُؤْمِنُونَ » حالتين ، ضرب اثنين في اثنين ، فجاء من ذلك أربع قراءات ، ولكن إحداها مهملة . وقوله : « لا يُؤْمِنُونَ » متعلقة بمحذوف للعلم به ، أي : لا يؤمنون بها .

---

(١) انظر البحر (٤/ ٢٠١) .

وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾

قوله : ﴿ ونُقَلِّبُ ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أحدهما ولم يقل الزمخشري غيره : أنها وما عطف عليها من قوله : « ونَذَرُهُمْ » عطف على « يُؤْمِنُونَ » داخل في حكم « وما يُشْعِرُكم » ، بمعنى : وما يُشْعِرُكم أنَّهم لا يؤمنون ، وما يُشْعِرُكم أنا نقلب أفئدتهم وأبصارَهم ، وما يُشْعِرُكم أنا نَذَرُهُم » . وهذا يساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد .

والثاني : أنها استئناف إخبار ، وجعله الشيخ[1] الظاهر ، والظاهر ما تقدم . والأفئدة : جمع فؤاد ، وهو القلب ، ويطلق على العقل . وقال الراغب : « الفؤاد كالقلب ، لكن يقال له : فؤاد ، إذا اعتبر فيه معنى التفاود ، أي : التَّوَقُّد ، يقال : فَأَدْتُ اللَّحْمَ ، شَوَيْتُهُ ، ومنه لَحْمٌ فَئِيدٌ ، أي : مَشْوِيّ . وظاهر هذا أن الفؤاد غير القلب ، ويقال فيه : فواد ، بالواو الصريحة ، وهي بدل عن الهمزة ، لأنه تخفيف قياسي ، وبه يقرأ ورش فيه وفي نظائره وصلاً ووقفا ، وحمزة وقفا . ويجمع على « أفئدة » ، وهو جمع منقاس ، نحو : غراب وأغربة ، ويجوز « أفئيدة » ، وقرأ بها هشام في سورة إبراهيم[2] ، وسيأتي . قوله : ﴿ كَمَا لم يُؤْمِنُوا ﴾ الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، « وما » مصدرية ، والتقدير . كما قال أبو البقاء ـ: تقليباً ككفرهم ، عقوبة مساوية لمعصيتهم » . وقدّره الحَوْفي بـ « لا يؤمنون به إيماناً ثانياً لم يؤمنوا به أوّلَ مرَّةٍ » . وقيل : الكاف هنا للتعليل ، أي : نُقَلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم لعدم إيمانهم به أول مَرّةٍ . وقيل في الكلام حذف . تقديره : فلا يؤمنون به ثانيَ مَرّةٍ لم يُؤْمِنُوا به أَوّلَ مَرّةٍ . وقال بعض المفسرين : الكاف هنا معناها المجازاة ، أي : لما لم يؤمنوا به أول مرة نجازيهم بأن نُقَلِّبَ أفئدتهم عن الهدى ، ونطبع على قلوبهم ، فكأنه قال : ونحن نقلب أفئدتهم جزاء لما لم يؤمنوا أول مرة ، قاله ابن عطية .

قال الشيخ[3] : وهو معنى التعليل الذي ذكرناه ، إلّا أن تسمية ذلك بالمجازاة غريبة لا تعهد في كلام النحويين » . قُلْتُ : قد سبق ابن عطية إلى هذه العبارة ، قال الواحدي : وقال بعضهم : معنى الكاف في « كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا » معنى الجزاء ، ومعنى الآية : ونقلب أفئدتهم وأبصارهم عقوبة لهم على ترك الإيمان في المرة الأولى » . والهاء في « بِهِ » تعود على الله تعالى ، أو على رسوله ، أو على القرآن ، أو على التقليب المدلول عليه بالفعل ، وهو أبعدها . و « أَوَّلَ مَرّةٍ » نصب على ظرف الزمان ، وقد تقدم تحقيقه . وقرأ إبراهيم النخعي : « ويُقَلِّبُ ، وَيَذَرُهُم » بالياء ، والفاعل ضمير الباري تعالى . وقرأ الأعمش : « وتُقَلَّبُ أفئدتهُم وأبصارُهم » ، على البناء للمفعول ، ورفع ما بعده على قيامه مقام الفاعل ، كذا رواها الزمخشري عنه . والمشهور بهذه القراءة إنما هو النَّخْعِيّ أيضاً ، ورُوِيَ عنه

(١) انظر البحر ٤/٢٠٣ .
(٢) آية (٣٧) .
(٣) انظر البحر (٤/٢٠٤) .

« وَيَذَرْهُم » بياء الغيبة كما تقدم وسكون الراء . وخرج أبو البقاء هذا التسكين على وجهين :

أحدهما : التسكين لتوالي الحركات .

والثاني : أنه مجزوم عطفاً على « يُؤْمِنُوا » ، والمعنى : جزاءً على كفرهم ، وأنه لم يَذَرْهُم في طُغْيَانِهِم ، بل بَيّنَ لهم » . وهذا الثاني ليس بظاهر ، و « يَعْمَهُونَ » في محل حال ، أو مفعول ثانٍ ، لأن الترك بمعنى التصيير .

قوله : ﴿ قُبُلاً ﴾ .

قرأ نافع وابن عامر « قِبَلاً » هنا ، وفي الكهف[1] بكسر القاف وفتح الباء . والكوفيون هنا ، وفي الكهف بضمهما . وأبو عمرو وابن كثير بضمهما هنا ، وكسر القاف وفتح الباء في الكهف . وقرأ الحسن البصري وأبو حيوة ، وأبو رجاء بالضم والسكون . وقرأ أُبَيّ والأعمش « قَبِيلاً » بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة . وقرأ طلحة بن مصرِّف « قَبْلاً بفتح القاف وسكون الباء . فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان :

أحدهما : أنها بمعنى : مُقَابَلَةً ، أي : معاينة ومشاهدة ، وانتصابه على هذا على الحال ، قاله أبو عُبَيْدة ، والفراء والزجاج ، ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة ، يقال : لقيته قِبَلاً ، أي : عِيَاناً . وقال ابن الأنباري : قال أبو ذر : قُلْتُ للنبي ﷺ : أنبياً كان آدم ؟ فقال : نعم ، كان نبياً كلمه الله قِبَلاً » ، وبذلك فسَّرَهَا ابن عباس وقتادة وابن زيد ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، فهو مصدر في موضع الحال كما تقدم .

والثاني : أنها بمعنى ناحية وجهة ، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد . وانتصابه حينئذٍ على الظرف ، كقولهم : لي قِبَلَ فلانٍ دَيْنٌ ، وما قِبَلَكَ حَقٌّ ، ويقال : لَقِيتُ فلاناً قِبَلاً ، ومُقَابَلَةً ، وقَبَلاً ، وقُبُلاً ، وقَبَلِيّاً ، وقَبِيلاً ، كله بمعنى واحد . ذكر ذلك أبو زيد ، وأتبعه بكلام طويل مفيد ، فرحمه الله تعالى وجزاه خيراً . وأما قراة الباقين هنا ففيها أوجه :

أحدها : أن يكون « قُبُلاً » : جمع « قَبِيل » بمعنى : كَفِيل ، كرغيف ورُغُف ، وقَضِيب وقُضُب ، ونصيب ونُصُب . قال الفراء والزجاج : جمع « قبيل » بمعنى : كَفِيل » أي : كفلاء بصدق محمد ﷺ . ويقال : قَبَلْتُ الرَّجُلَ أَقْبَلُهُ قَبَالةً ـ بفتح الباء في الماضي والقاف في المصدر ، أي : تكفلت به . والقَبِيل والكَفِيل والزَّعيم والأَدِين والضَّمِين والحَمِيل بمعنى واحد . وإنما سميت الكفالة قَبَالة ، لأنها أوكد بقبل وباعتبار معنى الكفالة سمي العهد المكتوب قَبَالة . وقال الفراء ـ في سورة الأنعام ـ: قُبُلا جمع قَبِيل ، وهو الكفيل . قال : وإنما اخترتُ هنا أن يكون القُبُل في معنى الكفالة ، لقولهم : ﴿ أو تأتِيَ باللهِ والملائكةِ قَبِيلا ﴾ ، يضمنون ذلك .

الثاني : أن يكون جمع « قَبِيل » بمعنى : جماعةً جماعةً ، أو صِنْفاً صِنْفاً ، والمعنى : وحَشَرْنَا عليهم كلَّ شيءٍ فَوْجاً فَوْجاً ، ونَوْعاً نَوْعاً من سائر المخلوقات .

الثالث : أن يكون « قُبُلاً بمعنى قِبَلاً كالقراءة الأولى في أحد وجهيها ، وهو المواجهة ، أي : مواجهةً ومعاينةً ، ومنه : آتيك قُبُلاً لا دُبُراً ، أي : آتيك من قِبَل وجهك ، وقال تعالى : ﴿ إنْ كان قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾[2] وقرىء لقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ » أي : لاستقبالها . وقال الفراء : « وقد يكون قُبُلاً من قِبَلِ وجوههم » . وأما الذي في الكهف فإنَّه يَصِحُّ فيه

(١) آية (٥٥) .

(٢) سورة يوسف ، آية (٢٦) .

معنى المواجهة والمعاينة ، والجماعة صِنْفاً صِنْفاً ، لأن المراد بالعذاب الجنس ، وسيأتي له مزيد بيان[١] . و « قُبُلا » نصب على الحال كما مر ، من « كلَّ » وإنْ كان نكرة لعمومه وإضافته . وتقدم أنه في أحد أوجهه ينصب على الظرف عند المبرد . وأما قراءة الحسن فمخففة من المضموم ، وقراءة أُبَيّ بالأصل ، وهو المفرد . وأما قراءة طلحة فهو ظرف مقطوع عن الإضافة ، معناه : أو تأتي بالله والملائكة قَبْلَه . ولكن كان ينبغي أن يبنى ، لأن الإضافة مرادة . وقوله : « ما كانوا » جواب « لو » ، وتقدم أنه إذا كان منفياً امتنعت اللام[٢] . وقال الحَوْفي : التقدير : لما كانوا ، حذفت اللام ، وهي مرادة » وهذا ليس بجيد ، لأن الجواب المنفي بـ « ما » يقل دخولها ، بل لا يجوز عند بعضهم ، والمنفي بـ « لم » ممتنع البتة . وهذه اللام لام الجحود جارة للمصدر المؤول مِنْ « أَنْ » والمنصوب بها ، وقد تقدم[٣] تحقيق هذا كله بعون الله تعالى . قوله : ﴿ إلاّ أن يَشَاءَ اللهُ ﴾ يجوز أن يكون متصلاً ، أي : ما كانوا ليؤمنوا في سائر الأحوال إلاّ في حال مشيئة الله ، أو في سائر الأزمان إلاّ في زمان مشيئته . وقيل : إنّ استثناء من علة عامة ، أي : ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلاّ لمشيئة اللهِ تعالى . والثاني : أنه يكون منقطعاً ، نقل ذلك الحَوْفي وأبو البقاء ، واستبعده الشيخ[٤] .

قوله : ﴿ وكذلك ﴾ .

الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، فقدره الزمخشري : « كما خلينا بينك وبين أعدائك كذلك فعلنا بمن قبلك » . وقال الواحدي : « وكذلك » منسوق على قوله : « وكذلك زَيّنا » أي : كما فعلنا ذلك ، كذلك جعلنا لكل نبي عدواً ، ثم قال : وقيل : معناه : جعلنا لك عدواً كما جعلنا لمن قبلك من الأنبياء ، فيكون قوله : « وكذلك » عطفاً على معنى ما تقدم من الكلام ، وما تقدم يدل على معناه ، على أنه جعل له أعداء » . و « جَعَلَ » يتعدى لاثنين ، بمعنى صيّر . وأعرب الزمخشري ، وأبو البقاء ، والحَوْفي هنا نحو إعرابهم في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ ﴾[٥] ، فيكون المفعول الأول « شياطينَ الإنس » ، والثاني : « عَدُوّاً » ، و « لكل » حال من « عَدُوّاً » ، لأنه صفته في الأصل ، أو متعلق بالجعل قبله . ويجوز أن يكون المفعول الأول « عَدُوّاً » ، و « لكُلِّ » هو الثاني قدم ، و « شياطينَ » بدل من المفعول الأول ، والإضافة في « شَيَاطينَ الإنْسِ » تحتمل أن تكون من باب إضافة الصفة لموصوفها ، والأصل : الإنس والجن الشياطين ، نحو : جَرْد قطيفة ، ورجحت بأن المقصود التسلي والائتناس بمن سبق من الأنبياء ، إذا كان في أممهم من يعاديهم ، كما في أمة محمد ﷺ . ويحتمل أن يكون من الإضافة التي بمعنى اللام ، وليس من باب إضافة صفة لموصوف ، والمعنى : الشياطين التي للإنس ، والشياطين التي للجن ، فإنّ إبليس قسم جنده قسمين : قسم متسلط على الإنس ، وآخر على الجِنِّ ، كذا جاء في التفسير . ووقع : « عَدُوّاً » مفعولاً ثانياً لـ « شياطين » على أحد الإعرابين بلفظ الإفراد ، لأنه يكتفي به في ذلك ، وتقدم شواهده[٦] ، ومنه :

٢٠٤٤ ـ إذَا أنـا لـم أنـفـعْ صَـدِيـقـي بِـوِدِّهِ فـإنَّ عَـدُوِّي لـم يَضُـرُّهُـمُ بُغْـضِـي[٧]

فأعاد الضمير من « يَضُرُّهم » على « عَدُوّ » ، فدل على جمعيتهم .

قوله : « يُوحِي » يحتمل أن يكون مستأنفاً ، أخبر عنهم بذلك ، وأن يكون حالاً من « شياطين » ، وأن يكون

---

(١) في آية رقم (٢٦) من سورة يوسف .
(٢) عند آية (٢٠) من سورة البقرة ..
(٣) عند آية (١٤٣) من سورة البقرة .
(٤) انظر البحر (٤/٢٠٦) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (١٠٠) .
(٦) انظر آية رقم (٣٦) من سورة البقرة .
(٧) انظر البيت في البحر (٤/٢٠٧) ، الرازي (١٣/١٥٤) .

وصفاً لـ « عَدُوّ » وقد تقدم أنه واقع موقع « أعداء » ، فلذلك عاد الضمير عليه جمعاً في قوله : « بَعْضُهُم » . قوله : « غُرُوراً » قيل : نصب على المفعول له ، أي : لأن يغروا غيرهم . وقيل : هو مصدر في موضع الحال ، أي غارين ، وأن يكون منصوباً على المصدر ، لأن العامل فيه بمعناه ، كأنه قيل : يغرون غروراً بالوحي . والزُّخْرُفُ : الزينة ، وكلام مزخرف : مُنَمّق ، وأصله : الذّهَبُ . ولما كان الذّهَبُ معجباً لكل أحد ، قيل لكل مستحسن مُزَيَّن : زُخْرُف . وقال أبو عُبَيْدة : كل ما حسّنته وزيّنته وهو باطل فهو زُخْرُف » . وهذا لا يلزم ، إذ قد يطلق على ما هو زينة حقٌّ . وبيت مُزَخْرَفٌ أي : مُزَيَّن بالنقش ، ومنه الحديث أن رسول الله ﷺ لم يدخل الكعبة حتى أمر بالزُّخْرُف فَمُحِيَ » . يعني أنهم كانوا يزينون الكعبة بنقوش وتصاوير مموهة بالذَّهَبِ ، فأمر بإخراجها .

قوله : ﴿ وما يَفْتَرُونَ ﴾ « ما » موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة ، والعائد على كلا هذين القولين محذوف ، أي : وما يفترونه . أو مصدرية ، وعلى كل قول فمحلها نصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه نسق على المفعول في « فَذَرْهُم » ، أي : اتركهم ، واترك افتراءهم .

والثاني : أنها مفعول معه ، وهو مرجوح ، لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف في التركيب ، أو في المعنى كان أولى من المفعول معه .

﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَلِتَصْغَى ﴾ .

في هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها « لام » كي ، والفعل بعدها منصوب بإضمار « أنْ » ، وفيما يتعلق به احتمالان :

الاحتمال الأول : أن يتعلق بـ « يُوحِي » ، على أنها نسق على « غُرُوراً » و « غُرُوراً » مفعول له ، والتقدير : يُوحِي بعضُهُم إلى بَعْضٍ للغُرُور وللصغو . ولكن لما كان المفعول له الأول مستكملاً لشروط النصب نصب ، ولما كان هذا غير مستكمل للشروط وصل الفعل إليه بحرف العلة ، وقد فاته من الشروط كونه لم يتحد فيه الفاعل ، فإنّ فاعل الوحي « بعضهم » ، وفاعل الصغو « الأفئدة » ، وفات أيضاً من الشروط صريح المصدرية .

والاحتمال الثاني : أن يتعلق بمحذوف متأخر بعدها ، فقدره الزجاج : ولتصغى إليه فَعَلُوا ذلك » . وكذا قدّره الزمخشري ، فقال : « وَلِتَصْغَى » جوابه محذوف ، تقديره : وليكون ذلك جعلنا لكل نَبِيّ عَدُوّاً ، على أن اللام لام الصيرورة » .

الوجه الثاني : أن اللام لام الصيرورة ، وهي التي يعبرون عنها بـ « لام » العاقبة ، وهو رأي الزمخشري ، كما تقدم حكايته عنه آنفاً .

الوجه الثالث : أنها لام القسم . قال أبو البقاء : إلاّ أنها كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون » . وما قاله غير معروف ، بل المعروف في هذا أن هذه لام « كي » ، وهي جواب قسم محذوف ، تقديره : والله لِتَصْغَى ، فوضع « لِتَصْغَى » موضع « لَتَصْغَيَنّ » فصار جواب القسم من قبيل المفرد ، كقولك : « واللهِ لَيَقُومَنّ زَيْدٌ » أي : أحلف باللهِ

لقيام زيد ، هذا مذهب الأخفش ، وأنشد قول الشاعر :

٢٠٤٥ ـ إذا قال : قَدْنِي ، قَالَ : بالله خَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنَائِكَ أَجْمَعَا

فقوله : « لَتُغْنِيَ » جواب القسم ، فقد ظهر أن هذا القائل يقول بكونها لام « كي » ، غاية ما في الباب أنها وقعت موقع جواب القسم ، لا أنها جوابٌ بنفسها ، وكسرت لما حذفت منها نون التوكيد ، ويدل على فساد ذلك أن النون قد حذفت ولام الجواب باقية على فتحها ، قال :

٢٠٤٦ ـ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكُم لَيَعْلَمَ ربِّي أَنَّ بَيْتِيَ واسِعُ[1]

فقوله : « لَيَعْلَمَ » جواب القسم الموطأ له باللام في « لَئِنْ » ، ومع ذلك فهي مفتوحة مع حذف نون التوكيد ، ولتحقيق هذه المسألة مع الأخفش موضوع غير هذا . والضمير في قوله : « ما فَعَلُوهُ » وفي « إليه » يعود إمّا على « الوحي » وإمّا على « الزُّخْرُف » وإمّا على « القول » ، وإمَّا على « الغُرُور » ، وإمّا على « العداوة » لأنها بمعنى التعادي . وَلِتَصْغَى : أي : تميل . وهذه المادة تدل على الميل ، ومنه قوله : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾[2] . وفي الحديث : « فَأَصْغَى لها الإناءَ[3] » . وصاغية الرجل : قرابته الذين يميلون إليه ، وعينٌ صَغْواءُ ، أي : مائلة ، قال الأعشى :

٢٠٤٧ ـ تَرَى عَيْنَها صَغْوَاءَ في جَنْبِ مُؤقِهَا تُراقِبُ كَفِّي والقَطِيعَ المُحَرَّمَا[4]

و « الصَّغَا » : مَيْلٌ في الحنك والعين . وصَغَتِ النجوم والشمس ، أي : مالت للغروب ، ويقال : صَغَوْتُ ، وصَغَيْتُ ، وصَغِيتُ ، فاللام واو ، أو ياء ، ومع الياء تكسر عين الماضي وتفتح .

قال الشيخ[5] : « فمصدر الأول « صَغْواً » ، والثاني : « صغياً » ، والثالث : « صَغاً » ومضارعها « يَصْغَى » . قُلْتُ : وقد حكى الأصمعي في مصدر صَغَا يَصْغُو صَغاً ، فليس « صَغاً » مختصاً بكونه مصدراً لـ « صَغِيَ » بالكسر . وزاد الفراء : « صُغِيّاً » و « صُغُوّاً » بالياء والواو مشددتين . وأما قوله : ومضارعها ، أي مضارع الأفعال الثلاثة : « يَصْغَى » بفتح الغين ، فقد حكى أبو عُبَيْد عن الكسائي : صغوت ، أصغو ، وكذا ابن السكيت حكى : صَغَوْت ، أَصْغُو . فقد خالفوا بين مضارعيها . وصَغَوْتُ أَصْغُو هو القياس الفاشي ، فإن فعل المعتل اللام بالواو قياسُ مضارعه « يَفْعُل » بضم العين .

وقال الشيخ[6] أيضاً : وهي ـ يعني الأفعال الثلاثة ـ لازمة ، أي لا تتعدى ، و « أَصْغَى » مثلها لازم ، ويأتي متعدياً ، فتكون الهمزة للنقل . وأنشد على « أَصْغَى » اللازم قول الشاعر :

---

(١) تقدم .
(٢) سورة التحريم ، آية (٤) .
(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٢ ـ ٢٣) ، كتاب الطهارة وأحمد في المسند (٥/ ٣٠٣) ، وأبو داود (١/ ٦٠) ، كتاب الطهارة (٧٥) ، الترمذي (١/ ١٥٣) ، كتاب الطهارة (٩٢) ، والنسائي (١/ ١٣١) ، وابن ماجه (١/ ١٣١) ، كتاب الطهارة (٣٦٧) .
(٤) انظر ديوانه (٣٤٥) ، شرح القصائد العشر (٣٤٢) ، التهذيب (٨/ ١٥٩) ، (صغا) اللسان (صغا) .
صغواء : أي مائلة ، المؤق طرف العين مما يلي الأنف القطيع : السوط .
(٥) انظر البحر (٤/ ٢٠٥) .
(٦) انظر البحر (٤/ ٢٠٥) .

٢٠٤٨ - تَـرَى السَّفِيـهَ بِـهِ عَنْ كُـلِّ مُـحْكَـمَـةٍ زَيْـغٌ وفيـهِ إلى التَّشْبِيـهِ إصْـغَـاءُ[١]

قُلْتُ : ومثله قول الآخر :

٢٠٤٩ - تُصْغِي إذَا شَـدَّهَـا بـالـرِّحْـلِ جـانِحَـةً حَتَّى إذا مـا اسْتَـوَى في غَـرْزِهَـا تَثِبُ[٢]

وتقول : أَصْغَى فلانٌ بأذنه إلى فلان ، وأنشد على « أَصْغَى » المتعدي قول الآخر :

٢٠٥٠ - أَصَـاخَ مِـنْ نَبْـأَةٍ ، أَصْغَـى لـهـا أُذُنـاً صِمَـاخُهـا ، بِـدَخِيسِ الـرَّوْقِ مَسْتُـورُ[٣]

قُلْتُ : وفي الحديث « فَأَصْغَى لها الإناء »[٤] ، وهذا الذي زعمه من كون « صَغِيَ » و « أَصْغَى » أو « صَغَا » يكون لازماً غير موافق عليه ، بل قد حكى الراغب أنه يقال : صَغَيْتُ الإناءَ وَأَصْغَيْتُهُ . وصَغِيتُ - بكسر الغين - يحتمل أن يكون من ذوات الياء ، ويحتمل أن يكون من ذوات الواو ، وإنما قلبت الواو ياءً ، لانكسار ما قبلها ، كـ « قَوِيَ » وهو من القُوّة . وقرأ النَّخْعِي والجراح بن عبد الله : « وَلِتُصْغِيَ » من « أصغى » رباعياً ، وهو هنا لازم . وقرأ الحسن : « وَلْتَصْغَى ، وَلْيَرْضَوْهُ ، وَلْيَقْتَرِفُوا » بسكون اللام في الثلاثة . وقال أبو عمرو الداني : « قراءة الحسن إنّما هي : « ولِتُصْغِيَ » بكسر الغين » . قُلْتُ : فتكون كقراءة النَّخْعِي . وقيل : قرأ الحسن « لِتْصغي » بكسر اللام كالعامة ، « وَلْيَرْضَوْه ، وَلْيَقْتَرِفُوا » بسكون اللام . وخرجوا تسكين اللام على أحد وجهين :

إمّا أنها لام « كي » ، وإنما سكنت إجراء لها مع ما بعدها مجرى « كبد ، ونمر » . قال ابن جني : وهو قوي في القياس شاذ في السماع » .

« والثاني : أنها لام الأمر . وهذا وإن تمشى في : لِيَرْضَوْهُ ، ولِيَقْتَرِفُوا » ، فلا يتمشى في « وَلِتَصْغَى » إذ حرف العلة يحذف جزماً . قال أبو البقاء وليست لام الأمر ، لأنه لم يجزم الفعل » . قُلْتُ : قد ثبت حرف العلة جزماً في المتواتر في مواضع ، فمنها : ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدَاً نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾[٥] ، ﴿إنّه مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[٦] ، ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾[٧] ، ﴿ لا تَخَافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى ﴾[٨] ، وفي كل ذلك تأميلات ستقف عليها - إنْ شَاءَ اللهُ تعالى - فلتكن هذه القراءة الشاذة مثل هذه المواضع ، والقول بكون لام « لِتَصْغَى » لام « كي » سكنت لتوالي الحركات ، واللامين بعدها لامي أمر بعيد وتشه . وقَالَ النحاس : ويقرأ : « وَلْيَقْتَرِفُوا » - يعني بالسكون - قال : وفيه معنى التهدد . قُلْتُ : يريد أنه أمر تهديد ، كقوله : ﴿ اعْمَلُوا ما شِئْتُم ﴾ ، ولم يَحْكِ التسكين في « لِتَصْغَى » ولا في « لِيَرْضَوْهُ » . و « ما » في « ما هُمُ مُقْتَرِفُونَ » موصولة إسمية ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، والعائد على القولين الأولين محذوف ، أي : ما هم مقترفوه . قال أبو البقاء : « وأثبت النون لما حُذِفت الهاء » . يريد أن الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حده ، تحذف له نون التثنية والجمع ، نحو : « هذان ضارباه ، وهؤلاء ضاربوه » . فإذا حذف الضمير

---

(١) انظر البيت في اللسان (صغا) تفسير القرطبي (٧/٦٩) ، تفسير الطبري (١٢/٥٨) .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (١/٤٨) ، الكتاب (٣/٦٠) ، مجاز القرآن (١/٢٠٥) ، التهذيب (٨/١٦٠) ، (صغا) .

(٣) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (٧٢) ، البحر المحيط (٤/٢٠٥) .

(٤) تقدم .

(٥) سورة يوسف ، آية (١٢) .

(٦) سورة يوسف ، آية (٩٠) .

(٧) سورة الأعلى ، آية (٦) .

(٨) سورة طه ، آية (٧٧) .

زال الموجب ، فتعود النون ، وهذا هو الأكثر ، أعني : حذف النون مع اتصال الضمير ، وقد ثبتت قال :

٢٠٥١ ـ ولَمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[١]

وقال أيضاً :

٢٠٥٢ ـ هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ ..... [٢]

والاقتراف : الاكتساب ، واقترف فلانٌ لأهله ، أي : اكتسب ، وأكثر ما يقال في الشر والذنب ويطلق في الخير ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً ﴾ .وقال ابن الأنباري : قَرَفَ واقْتَرَفَ : اكتسب ، وأنشد :

٢٠٥٣ ـ وإنِّي لآتِي ما أَتَيْتُ وإنَّنِي لِما اقْتَرَفَتْ نَفْسِي عليَّ لَرَاهِبُ[٣]

وأصل القِرْف والاقتراف : قَشْرُ لِحَاء الشجر ، والجِلْدَة من أعلى الجرح ، وما يؤخذ منه قِرْف ، ثم استعير الاقتراف للاكتساب ، حسناً كان أو سَيِّئاً ، وفي السيِّء أكثر استعمالاً . وقَارَفَ فلانٌ أمراً ، تعاطى ما يعاب به . وقيل : الاعتراف يزيل الاقتراف ، ورجل مُقْرِفٌ ، أي هجين ، قال :

٢٠٥٤ ـ كُنْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[٤]

وقَرَفْتُهُ بكذا : أتممته أو عبته به .

أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾

قوله : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ ﴾ .

يجوز نصب « غير » من وجهين :

أحدهما : أنه مفعول لـ« أَبْتَغِي » مقدماً عليه ، وولي الهمزة لما تقدم في قوله : ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً﴾[٥] ، ويكون « حَكَماً » حينئذٍ إمّا حالاً ، وإمّا تمييزاً لـ « غَيْرَ » ، ذكره الحَوْفي وأبو البقاء وابن عطية ، كقولهم : « إنَّ لنا غَيْرَها إبلاً .

والثاني : أن ينتصب « غَيْرَ » على الحال من « حَكَماً » ، لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له ، و « حَكَماً » هو المفعول به ، فتحصل في نصب « غَيْرَ » وجهان ، وفي نصب « حَكَماً » ثلاثة أوجه ، كونه حالاً ، أو مفعولاً ، أو تمييزاً . و « الحَكَمُ » أبلغ من « الحاكم » ، قيل : لأن « الحَكَمَ » من تكرر منه الحُكْمُ ، بخلاف « الحاكم » ، فإنّه

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) البيت للبيد انظر ملحق ديوانه (٢٢١) .
(٤) البيت لأنس بن زنيم وينسب لأبي الأسود الدؤلي انظر الكتاب (١/٦٧) ، المقتضب (٣/٦١) ، ابن يعيش (٤/١٣٢) ، الإنصاف (١/٣٠٣) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (١٤) .

يصدق بمرة . وقيل : لأن « الحَكَم » لا يحكم إلاّ بالعدل ، و « الحاكم » قد يجوز . وقوله : « وَهُوَ الّذِي أَنْزَلَ » هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل « أَبْتَغِي » ، و « مُفَصَّلاً » حال من « الكِتَاب » . وقوله : « والّذِينَ آتَيْنَاهُم » مبتدأ ، و « يَعْلَمُونَ » خبره ، والجملة مستأنفة . و « مِنْ ربِّكَ » لابتداء الغاية مجازاً . و « بالحقِّ » حال من الضمير المستكن في « مُنَزَّلٌ » ، أي : ملتبساً بالحق ، فالباء للمصاحبة . وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم « مُنَزَّلٌ » بتشديد الزاي ، والباقون بتخفيفها ، وقد تقدم[1] أن « أَنْزَلَ ، ونزّلَ » لغتان ، أو بينهما فرق .

قوله : ﴿ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾ .

في نصبهما ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكونا مصدرين في موضع الحال ، أي : تمت الكلمات صادقات في الوعد ، عادلات في الوعيد .

الثاني : أنهما نصب على التمييز . قال ابن عطية : وهو غير صواب . وممن قال بكونه تمييزاً الطبري ، وأبو البقاء .

الثالث : أنهما نصب على المفعول من أجله ، أي : تمت لأجل الصدق والعدل الواقعين منهما ، وهو محل نظر ، ذكر هذا الوجه أبو البقاء . وقرأ الكوفيون هنا ، وفي يونس في قوله : ﴿ كذلك حَقَّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾[2] ، ﴿ إنَّ الّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴾[3] موضعان ، وفي غافر ﴿ وكذلك حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴾[4] : « كلمة » بالأفراد . وافقهم ابن كثير وأبو عمرو على ما في يونس وغافر ، دون هذه السورة . والباقون بالجمع في المواضع الثلاثة .

قال الشيخ[5] : قرأ الكوفيون هنا ، وفي يونس في الموضعين ، وفي المؤمن : « كَلِمة » بالإفراد ، ونافع جميع ذلك « كلمات » بالجمع ، تابعه أبو عمر وابن كثير هنا . قُلْتُ : كَيْفَ نَسِيَ ابْنَ عامر ؟ لا يقال : إنّه قد يكون أسقطه الناسخ ، وكان الأصل : ونافع وابن عامر ، لأنه قال : تابعه ، ولو كان كذلك لقال : تابعهما . ووجه الإفراد إرادة الجنس ، وهو نظير ﴿ رِسَالته ﴾[6] و ﴿ رسالاته ﴾[7] . وقراءة الجمع ظاهرة ، لأن كلماتِه تعالى متنوعة بالنسبة إلى الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وقد أجمع على الجمع في قوله : ﴿ لا مُبَدِّلَ لكَلِمَاتِهِ ﴾[8] ، ﴿ ولا مُبَدِّلَ لكلماتِ اللهِ ﴾[9] . وقوله : ﴿ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ يحتمل ألاّ يكون لها محل من الإعراب ، وأن تكون جملة حالية من فاعل « تَمّتْ » فإنْ قُلْتَ : فأين الرابط بين ذي الحال والحال ؟ فالجواب أن الربط حصل بالظاهر ، والأصل : لا مبدل لها ، وإنما أبرزت ظاهرة تعظيماً لها ، ولإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة . قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن يكون حالاً من « ربِّك » لئلا يُفْصَل بين الحال وصاحبها بالأجنبي ، وهو « صِدْقاً وعَدْلاً » ، إلا أن يجعل « صِدْقاً وعَدْلاً » حالاً من « ربِّكَ » لا من « الكلمات » . قُلْتُ : فإنه إذا جعل « صِدْقاً وعَدْلاً » حالاً من « ربِّكَ » لم يلزم منه فصل ، لأنهما حالان لذي حال . ولكنه قاعدته تمنع تعدد الحال لذي حال واحدة ، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه وإنْ كان

---

(١) سورة آل عمران ، آية (٣) .
(٢) آية (٣٣) .
(٣) آية (٩٦) .
(٤) آية (٦) .
(٥) انظر البحر (٤/٢٠٩) .
(٦) من سورة المائدة ، آية (٦٧) .
(٧) من سورة المائدة ، آية (١٢٤) .
(٨) سورة الأنعام ، آية (١١٥) .
(٩) سورة الأنعام ، آية (٣٤) .

المضاف بعض الثاني . ولم يمنع هنا بشيء من ذلك . والرسم في « كلمات » في المواضع التي أشرت إلى اختلاف القراء فيها محتمل لخلافهم ، فإنه في المصحف الكريم من غير ألف بعد الميم .

وقوله : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ . . . ، وإِنْ هُمْ إِلاّ يَخْرُصُونَ ﴾ .

«إِنْ » نافية بمعنى « ما » في الموضعين . والخَرْصُ : الحَزْر[1] ، ويعبر به عن الكذب والافتراء . وأصله من التّظَنِّي ، وهو قول ما لم يستيقن ويتحقق ، قاله الأزهري ، ومنه خَرْصُ النّخْلِ . يقال : خَرَصَها الخَارِصُ خَرْصاً ، فهو خِرْص ، فالمفتوح مصدر ، والمكسور بمعنى مفعول ، كالنَّقْضِ والنِّقْض ، والذَّبْح والذِّبح .

قوله : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ .

في « أعلم » هذه قولان :

أحدهما : أنها ليست للتفضيل ، بل بمعنى اسم فاعل في قوته ، كأنه قيل : إن رَبَّكَ هُوَ يَعْلَمُ . قال الواحدي : ولا يجوز ذلك ، لأنه لا يطابق « وَهُوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِينَ » .

والثاني : أنها على بابها من التفصيل .

ثم اختلف هؤلاء في محل « مَنْ » ، فقال بعض البصريين : هو جر بحرف مقدر حذف ، وبقي عمله لقوة الدلالة عليه بقوله : ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ ﴾ . وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يحذف الجارُّ ويبقى أثره إلاّ في مواضع تَقَدّمَ التنبيه عليها[2] ، وما ورد بخلافها فضرورة ، كقوله :

٢٠٥٥ ـ ..... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[3]

٢٠٥٦ ـ ..... حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلاَمِ

الثاني : أنها في محل نصب على إسقاط الخافض ، كقوله :

٢٠٥٧ ـ تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا ..... [5]

قاله أبو الفتح . وهو مردود من وجهين :

أحدهما : أن ذلك لا يطرد .

والثاني : أن « أفعل » التفضيل لا تنصب بنفسها لضعفها .

الثالث ـ وهو قول الكوفيين ـ : أنه نصب بنفس « أَفْعَل » فإنّها عندهم تعمل عمل الفعل .

الرابع : أنها منصوبة بفعل مقدر يدل عليه « أَفْعَل » قاله الفارسي ، وعليه خرج قول الشاعر :

---

(١) الحَزْر : حَزْرُك عدد الشيء بالحَدْس . قال الجوهري : هو التقدير والخَرْص . وقال ابن سيده : حَزَر الشيء يحزُرُه ويَحْزِره حَزْراً : قدّره بالحَدْس . (اللسان : حزر ٨٥٥) .

(٢) في الآية (٣٥) من سورة البقرة .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

٢٠٥٨ ـ أَكَـرَّر وأَحْـمَـى لـلْحَـقِـيـقَـةِ مِـنْـهُـمُ وأَضْـرَبَ مِنَّا بـالسُّيُـوفِ القَـوَانِسَـا[1]

فـ « القوانس » نصب بإضمار فعل ، أي : يضرب القوانس ، لأن « أفعل » ضعيفة كما تقرر .

الخامس : أنها مرفوعة المحل بالابتداء ، و « يَضِلُّ » خبره ، والجملة معلقة لـ « أَفْعَل » التفضيل ، فهي في محل نصب بها ، كأنه قيل : أعلم أيُّ الناسِ يَضِلُّ ، كقوله :﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ[2] ﴾، وهذا رأي الكسائي والزجاج والمبرد ومكي ، إلّا أن الشيخ رَدَّ هذا بأن التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به ، و « أَفْعَل » لا يعمل فيه فلا يعلق . والراجح من هذه الأقوال نصبها بمضمر ، وهو قول الفارسي ، وقواعد البصريين موافقة له ، ويجوز أن تكون « مَنْ » في محل جر ، بإضافة « أَفْعَل » إليها ، لئلا يلزم محذور عظيم ، وذلك أنَّ « أَفْعَل » التفضيل لا تضاف إلّا إلى جنسها ، فإذا قلت : « زَيْدٌ أَعْلَمُ الضَّالِّينَ » لزم أن يكون « زَيْدٌ » بَعْضَ الضَّالِّينَ ، أي : متصف بالضلال ، فهذا الوجه مستحيل في هذه الآية الكريمة ، هذا عند من قرأ « يَضِلُّ » بفتح حرف المضارعة ، أما من قرأ بضم « يُضِلُّ » وهو الحسن وأحمد بن أبي شريح فقال أبو البقاء : يجوز أن تكون « مَنْ » في موضع جر بإضافة « أَفْعَل » إليها . قال : إمّا على معنى : هُوَ أَعْلَمُ المضلين ، أي من يجد الضلال ، وهو من أضللته ، أي : وجدته ضالاً ، مثل أحمدته ، أي : وجدته محموداً ، أو بمعنى أنه يضل عن الهدى . « قُلْتُ : ولا حاجة إلى ارتكاب مثل هذا في مثل هذه الأماكن الحَرِجة ، وكان قد عبر قبل هذا بعبارات استعظمت النطق بها ، فأضربت عنها إلى أمثلة من قولي . والذي تحمل عليه هذه القراءة ما تقدم من المختار وهو النصب بمضمر . وفاعل « يُضِلُّ » على هذه القراءة ضمير يعود على الله تعالى ، على معنى : يجده ضالاً ، أو يخلق فيه الضلال ،﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾[3]، ويجوز أن يكون ضمير « مَنْ » ، أي : أعلم من يُضِلُّ الناس ، والمفعول محذوف . وأما على القراءة الشهيرة فالفاعل ضمير « مَنْ » فقط ، و « مَنْ » يجوز أن تكون موصولة وهو الظاهر ، وأن تكون نكرة موصوفة ، ذكره أبو البقاء .

فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾

وقوله : ﴿ فَكُلُوا ﴾ .

في هذه الفاء وجهان :

أحدهما : أنها جواب شرط مقدر . قال الزمخشري ـ بعد كلام ـ : « فقيل للمسلمين إنْ كُنْتُم محققين بالإيمان فَكُلُوا » .

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الكهف ، آية (١٢) .

(٣) سورة الأنبياء ، آية (٢٣) .

والثاني : أنها عاطفة على محذوف . قال الواحدي : « دخلت الفاء للعطف على ما دل عليه أو الكلام ، كأنه قيل : كونُوا على الهدى فكلوا » . والظاهر أنها عاطفة على ما تقدم من مضمون الجمل المتقدمة ، كأنه قيل : اتّبِعُوا ما أمركم الله مِنْ أكل المذكي دون الميتة فَكُلُوا .

قوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ ﴾ .

مبتدأ وخبر . وقوله : ﴿ أَلاَّ تَأْكُلُوا ﴾ فيه قولان :

أحدهما : هو على حذف حرف الجر ، أي : أيُّ شيء استقر في منع الأكل مما ذكر اسم الله عليه ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج فلما حذفت « في » جرى القولان المشهوران . ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال ، والتقدير : وأيُّ شيءٍ لكم تاركين للأكل ؟ ويؤيد ذلك وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب كثيراً ، نحو : ﴿فَمَا لَهُم عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِين[1] ﴾ ، إلاّ أن هذا مردود بوجهين :

أحدهما : أن « أَنْ » تخلص الفعل للاستقبال ، فكيف يقع ما بعدها حالاً ؟ .

والثاني : أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر ، وهو أشبه بالمضمرات ، كما تقدم تحريره[2] ، والحال إنّما تكون نكرة . قال أبو البقاء : « إلاّ أن تقدر حذف مضاف فيجوز ، أي : «ومالكم ذوي ألاّ تَأْكُلُوا» . وفيه تكلف . ومفعول « تَأْكُلُوا » محذوف بقيت صفته ، تقديره : شيئاً مما ذُكِرَ اسمُ الله ، ويجوز ألاّ يراد مفعول ، بل المراد : وما لكم ألاّ يقع منكم الأكل ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، أي : ألاّ تبتدئوا بالأكل من المذكور عليه اسم الله . وزعم أن « لا » مزيدة ، وهذا فاسد إذ لا معنى لزيادتها .

قوله : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ببنائهما للمفعول . ونافع وحفص عن عاصم ببنائهما للفاعل . وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ببناء الأول للفاعل ، وبناء الثاني للمفعول . ولم يأت عكس هذه . وقرأ عطية العوفي كقراءة الأخوين ، إلاّ أنه خفف الصاد من « فَصَّلَ » . والقائم مقام الفاعل هو الموصول ، وعائده من قوله : « ما حَرَّمَ عليكم » . والفاعل في قراءة من بني للفاعل ضمير الله تعالى ، والجملة في محل نصب على الحال . قوله : ﴿ إلاّ ما اضْطُرِرْتُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء منقطع ، قاله ابن عطية ، والحَوْفي . والثاني : أنه استثناء متصل . قال أبو البقاء : « ما » في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى ، لأنه وَبَّخَهُم بترك الأكل مما سمي عليه ، وذلك يتضمن الإباحة مطلقاً ، قُلْتُ : الأول أوضح ، والاتصال قلق المعنى . ثم قال : وقوله : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لكم ما حَرَّمَ عَلَيْكُم ﴾ ، أي : في حال الاختيار ، وذلك حلال حال الاضطرار » .

قوله : « لَيُضِلُّونَ » قرأ الكوفيون بضم الياء وكذا التي في يونس : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا ﴾[3] ، والباقون بالفتح . وسيأتي لذلك نظائر في سورة إبراهيم وغيرها[4] . والقراءتان واضحتان ، فإنّه يقال : ضَلَّ في نَفْسِهِ ، وأضلَّ غَيْرَه ،

---

(١) سورة المدثر ، آية (٤٩) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (٢٣) .
(٣) سورة يونس ، آية (٨٨) .
(٤) انظر سورة الحج ، آية (٩) ، سورة الزمر ، آية (٨) ، سورة إبراهيم ، آية (٣٠) .

فالمفعول محذوف على قراءة الكوفيين ، وهي أبلغ في الذم ، فإنها تتضمن قبح فعلهم ، حيث ضَلُّوا في أنفسهم ، وأَضَلُّوا غَيْرَهم ، كقوله تعالى : ﴿ وأَضَلُّوا كَثِيراً وضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾(١) . وقراءة الفتح لا تحوج إلى حذف فرجحها بعضهم بهذا ، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في صّ عند قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴾(٢) . وقوله : « بِأَهْوَائِهِمْ » متعلِّق بـ « يُضِلُّونَ » ، والباء سببية ، أي : بسبب اتباعهم أهواءَهُم وشهواتِهم . وقوله : « بِغَيْرِ عِلْمٍ » متعلِّق بمحذوف ، لأنه حال : أي : يُضِلُّونَ مصاحبين للجهل ، أي : ملتبسين بغير عِلْمٍ .

قوله : ﴿ وإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ .

هذه الجملة فيها أوجه :

أحدها : أنها مستأنفة ، قالوا : ولا يجوز أن تكون منسوقة على ما قبلها ، لأن الأولى طلبية ، وهذه خبرية ، وتسمى هذه الواو واو الاستئناف .

والثاني : أنها منسوقة على ما قبلها ، ولا يبالي بتخالفهما ، وهو مذهب سيبويه ، وقد تقدم(٣) تحقيق ذلك وقد أوردت من ذلك شواهد صالحة من شعر وغيره .

والثالث : أنها حالية ، أي : لا تأكلوه ، والحال أنَّه فِسْقٌ ، وقد تبجح الفخر الرازي بهذا الوجه على الحقيقة ، حيث قلب دليلهم عليهم بهذا الوجه ، وذلك أنهم يمنعون من أكل متروك التسمية ، والشافعية لا يمنعون منه . استدل عليهم الحنفية بظاهر هذه الآية ، فقال الرازي : « هذه الجملة حالية ، ولا يجوز أن تكون معطوفة لتخالفهما طلباً وخبراً ، فتعين أن تكون حالية . وإذا كانت حالية كان المعنى : لا تأكلوه حال كونه فِسْقاً . ثم هذا الفِسْقُ مُجْمَلٌ قد فسَّره الله تعالى في موضع آخر فقال : ﴿ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ به ﴾(٤) ـ يعني إنه إذا ذكر على الذبيحة غير اسم الله فإنه لا يجوز أكلها لأنه فِسْق » . وقد يجاب بأن نقول : «ما أهل لغير الله به سلمنا أنه فِسْقٌ » ، ونحن نقول به ، ولا يلزم من ذلك أنه إذا لم يذكر اسم الله ، ولا اسم غيره أن يكون حراماً ، لأنه ليس بالتفسير الذي ذكرناه . وللنزاع فيه مجال من وجوه ، منها : أنا لا نسلم امتناع عطف الخبر على الطلب والعكس كما قدمته عن سيبويه . وإن سلم قالوا وللاستئناف كما تقدم ، وما بعدها مستأنف وإن سلم أيضاً ، فلا نسلم أن « فِسْقاً » في الآية الأخرى مبنياً للفِسْق في هذه الآية ، فإنّ هذا ليس من باب المُجْمَل والمُبَيّن ، لأن له شروطاً ليست موجودة هنا . وهذا الذي قاله مستمد من كلام الزمخشري ، فإنّه قال : « فإنْ قُلْتَ : قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه بنسيان أو عمد . قُلْتُ : قد تأوله هؤلاء بالميتة وبما ذكر غَيْرُ اسمِ اللهِ عليه ، لقوله : ﴿ أو فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ ﴾(٥) . فهذا أصل ما ذكره ابن الخطيب وتبجح به . والضمير في « إنّه » يحتمل أن يعود على « الأكل » المدلول عليه بـ « لا تأكلوا » ، وأن يعود على الموصول ، وفيه حينئذٍ تأويلان ، أن يجعل الموصول نفس الفسق مبالغة ، أو على حذف مضاف أي : وإنّ أكله لفسق ، أو على الذكر المفهوم من قوله : « ذكر » .

قال الشيخ : والضمير في « إنه » يعود على الأكل ، قاله الزمخشري ، واقتصر عليه . قُلْتُ : لم يقتصر عليه ،

---

(١) سورة المائدة ، آية (٧٧) .
(٢) سورة (صّ) ، آية (٢٦) .
(٣) انظر آية (٢٥) من سورة البقرة .
(٤) سورة الأنعام ، آية (١٤٥) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (١٤٥) .

بل ذكر أنه يجوز أن يعود على الموصول ، وذكر التأويلين المتقدمين ، فقال : الضمير راجع على مصدر الفعل الداخل عليه حرف النهي ، بمعنى : وإنّ الأكل منه لَفِسْقٌ ، أو على الموصول على : إنَّ أكله لَفِسْقٌ ، أو جعل ما لم يذكر اسم الله عليه نفسه فسقاً .

قوله : « لِيُجَادِلُوكُمْ » متعلِّق بـ « يُوحُونَ » ، أي : يُوحُونَ لأجل مجادلتكم . وأصل « يُوحُون » : يُوحَيُون ، فَأُعِلّ .

قوله : ﴿ وإنْ أَطَعْتُمُوهُم ﴾ قيل : إنّ لام التوطئة للقسم مقدرة ، فلذلك أجيب القسم المقدر بقوله : « إنّكم لَمُشْرِكُونَ ، وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسده ، وجاز الحذف ، لأن فعل الشرط ماضٍ . وقال أبو البقاء : حذف الفاء من جواب الشرط ، هو حسن ، إذا كان الشرط بلفظ الماضي ، وهو ههنا كذلك ، وهو قوله : « وإنْ أَطَعْتُمُوهُمْ » . قُلْتُ : كأنه زَعَم أن جواب الشرط هو الجملة من قوله : « إنّكم لَمُشْرِكُونَ » ، والأصل : « فإنّكم » بالفاء ، لأنها جملة إسمية ، ثم حذفت الفاء لكون فعل الشرط بلفظ المضي . وهذا ليس بشيء فإنّ القسم مقدر قبل الشرط ، ويدل على ذلك حذف اللام الموطئة قبل « إنْ » الشرطية وليس فعل الشرط ماضياً كقوله تعالى : ﴿ وإن لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ فههنا لا يمكنه أني قول : إنّ الفاء محذوفة ، لأن فعل الشرط مضارع ، وكأن أبا البقاء ـ والله أعلم ـ أخذ هذا من الحَوْفي ، فإنّي رأيت فيه كما ذكره أبو البقاء ، ورده عليه الشيخ[1] بنحو مما تقدم .

أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾

قوله : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ ﴾ .

قد تقدم أن هذه الهمزة يجوز أن تكون مقدمة على حرف العطف ، وهو رأي الجمهور ، وأن تكون على حالها ، وبينها وبين الواو فعل مضمر . و « مَنْ » في محل رفع بالابتداء ، و « كَمَنْ » خبره ، وهي موصولة . و « يَمْشِي » في محل نصب صفة لـ « نُوراً » . و « مَثَلُهُ » مبتدأ ، و « فِي الظُّلُمَاتِ » خبره ، والجملة صلة « مَنْ » و « مَنْ » مجرورة بالكاف ، والكاف ومجرورها ـ كما تقدم ـ في محل رفع خبراً لـ « مَنْ » الأولى . و « ليس بِخَارج » في محل نصب على الحال من الموصول ، أي : مثل الذي استقر في الظلمات حال كونه مقيماً فيها . وقال أبو البقاء : « ليس بِخَارجٍ » في موضع الحال من الضمير في « منها » ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في « مَثَلُه » ، للفصل بينه وبين الحال بالخبر . « وجعل مكي الجملة حالاً من الضمير المستكن « في الظُّلُمَاتِ » . وقرأ طلحة بن مصرِّف : « أَفَمَن كَانَ » بالفاء بدل الواو قوله : كذَلِكَ زُيِّنَ » نعت لمصدر مقدر ، فقدره بعضهم : زين للكافرين تزييناً كما أحيينا المؤمنين . وقدره آخرون : زين للكافرين تزييناً لكون الكافرين في ظلمات مقيمين فيها ، والفاعل المحذوف من « زُيِّن » المنوب عنه هو « الله » تعالى ، ويجوز أن يكون « الشيطان » ، وقد صرح بكل من الفاعلين مع لفظ « زَيَّنَ » ،

---

(١) انظر البحر (٤/٢١٣) .

قال تعالى : ﴿ زَيَّنَا لَهُم أَعْمَالَهُم ﴾[١] ، وقال تعالى : ﴿ وزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٢] . و « ما كَانُوا يَعْمَلُونَ » هو القائم مقام الفاعل ، و « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية أو حرفية ، أو نكرة موصوفة ، والعائد على القول الأول والثالث محذوف دون الثاني عند الجمهور على ما عرف غَيْرَ مَرّةٍ . وقال الزجاج : « موضع الكاف رفع ، والمعنى : مثل ذلك الذي قصصنا عليك زين للكافرين أعمالهم » .

قوله : ﴿ وكذلك جَعَلْنَا ﴾ .

قيل : « كذلك » نسق على « كذلك » قبلها ، ففيها ما فيها . وقدّره الزمخشري بأنه معناه : وكما جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها ، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » . واللام في « لِيَمْكُرُوا » يجوز أن تكون للعاقبة ، وأن تكون للعلة مجازاً . و « جَعَلَ » تصييرية فتتعدى لاثنين ، واختلف في تقديرهما ، والصحيح أن يكون « في كلِّ قَرْيَةٍ مفعولاً ثانياً قدم على الأول ، والأول « أكابِرَ » مضافاً لـ « مُجْرِمِيهَا » .

والثاني : أن يكون « فِي كُلِّ قَرْيةٍ » مفعولاً ثانياً أيضاً مقدماً ، و « أَكَابِرَ » هو الأول ، و « مُجْرِمِيها » بدل من « أكابر » ذكر ذلك أبو البقاء .

الثالث : أن يكون « أكابر » مفعولاً ثانياً قدم ، و « مُجْرِمِيها » مفعول أول أخر ، والتقدير : جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر ـ فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله ذكر ذلك ابن عطية .

قال الشيخ : « وما أجازاه ـ يعني أبا البقاء وابن عطية ـ خطأ وذهول عن قاعدة نحوية ، وهو أن « أَفْعَل » التفضيل إذا كان بـ « مِنْ » ملفوظاً بها أو مقدرة ، أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكرة على كل حال ، سواء كانت لمذكر أم مؤنث مفرد أم مثنى أم مجموع . وإذا ثنيت أو جمعت أو أنثت طابقت ما هي له ، ولزمها أحد أمرين : إمّا الألف واللام ، وإمّا الإضافة لمعرفة . وإذا تقرر ذلك فالقول بكون « مُجْرِمِيها » بدلاً ، وبكونه مفعولاً أول ، و « أكابِرَ » مفعول ثانٍ خطأ ، لاستلزام أن يبقى « أكابِر » مجموعاً ، وليست فيه ألف ولام ، ولا هي مضافة لمعرفة . قال : وقد تنبه الكرماني إلى هذه القاعدة ، فقال : « أضاف « أكابر » إلى « مُجْرِمِيها » ، لأن « أَفْعَل » لا يجمع إلّا مع الألف واللام ، أو مع الإضافة » . قال الشيخ[٣] : وكان ينبغي أن يقيد بالإضافة إلى معرفة . قُلْتُ : أما هذه القاعدة فمسلمة ولكن قد ذكر مكي مثل ما ذكر ابن عطية سواء ، وما أظنه أخذ إلّا منه ، وكذلك الواحدي أيضاً ، ومنع أن يجوز إضافة « أكابر » إلى « مُجْرِمِيها » . قال الواحدي ـ رحمه الله ـ : « والآية على التقديم والتأخير ، تقديره : جَعَلْنَا مُجْرِمِيها أَكَابِرَ ، ولا يجوز أن يكون « الأكابر » مضافة ، لأنه لا يتم المعنى ، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل ، لأنك إذا قلت : جعلت زيداً ، وسكت ، لم يفد الكلام حتّى تقول : رئيساً أو ذليلاً أو ما أشبه ذلك ، ولأنك إذا أضفت « الأكابر » فقد أضفت النعت إلى المنعوت ، وذلك لا يجوز عند البصريين » . قُلْتُ : هذان الوجهان اللذان رَدَّ بهما الواحدي ليسا بشيء . أما الأول فلا نسلم أنا نضمر المفعول الثاني ، وأنه يصير الكلام غير مفيد ، وما أورده من الأمثلة فليس مطابقاً ، لأنا نقول : إنّ المفعول الثاني هنا مذكور مصرح ، وهو الجار والمجرور السابق . وأما الثاني فلا نسلم أنه من باب إضافة الصفة لموصوفها ، لأن المجرمين : أكابر ، وأصاغر ، فأضاف للبيان ، لا لقصد الوصف . الرابع :

---

(١) سورة النحل ، آية (٤) .

(٢) سورة النحل ، (٢٤) .

(٣) انظر البحر (٤/٢١٥) .

أن المفعول الثاني محذوف . قالوا : وتقديره : جَعَلْنَا في كلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيها فُسّاقاً لِيَمْكُرُوا » . وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يحذف شيء ، إلا لدليل ، والدليل على ما ذكروه غير واضح . وقال ابن عطية : ويقال : أكابرة ، كما يقال : أحمر وأحامرة ، قال الشاعر :

٢٠٥٩ - إنَّ الأَحَامِرَةَ الثَّلاثَةَ أَتْلَفَتْ مالي وكُنْتُ بِهِنَّ قِدْماً مُولَعَا[1]

قال الشيخ : ولا أعلم أحداً أجاز في جمع « أفضل » : أفاضلة ، بل نص النحويون على أن « أَفْعَل » التفصيل يجمع للمذكر على الأفضلين « أو على الأفاضل » . قُلْتُ : وهذه الهاء يذكرها النحويون ، وأنها تكون دالة على النسب في مثل هذه البنية ، قالوا : الأزارقة ، والأشاعثة ، في الأزرق ورهطه والأشعث وبنيه ، وليس بقياس ، وليس هذا من ذلك من شيء . والجمهور على « أكابر » جمعاً ، وقرأ ابن مسلم « أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا » بالإفراد ، وهو جائز ، وذلك أن « أَفْعَل » التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غير الإفراد والتذكير جاز أن يطابق ، كالقراءة المشهورة هنا ، وفي الحديث[2] : « أحاسنكم أخلاقاً » ، وجاز أن يفرد ، وقد أجمع على ذلك في قوله : « وَلَتَجِدَنَّهم أَحْرَصَ النّاسِ » .

وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾

قوله : ﴿ حَيْثُ يَجْعَلُ ﴾ .

في « حَيْثُ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها خرجت عن الظرفية ، وصارت مفعولاً بها على السعة ، وليس العالم فيها « أَعْلَمُ » هذه ، لما تقدم من أن « أَفْعَل » لا تنصب المفعول به . قال أبو علي : « لا يجوز أن يكون العامل في « حَيْثُ » : « أَعْلَمُ » هذه الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون « حَيْثُ » ظرفاً ، لأنه يصير التقدير : الله أعلم في هذه المواضع ، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات ، لأن علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، وإذا كان كذلك كان العامل في « حَيْثُ » فِعْلاً يدل عليه « أَعْلَمُ » ، و « حَيْثُ » لا يكون ظرفاً بل يكون إسماً ، وانتصابه على المفعول به على الاتساع ، ومثل ذلك في انتصاب « حَيْثُ » على المفعول به اتساعاً قول الشَّمَّاخ :

٢٠٦٠ - وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخُو الخُضْرِ يَرْمي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاجِزُ[3]

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه المقرب (٢/٢٨) ، الطبري (١٢/٩٤) ، اللسان (حمر) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/١٦٣) ، وذكره الهيثمي في الموارد (٤٧٣) ، حديث (١٩١٧) ، والطبراني في الكبير (٢٢/٢٢١) ، (٥٨٨) وأبو نعيم في الحلية (٣/٩٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٣) ، والبغوي في شرح السنّة (١٢/٣٦٦) ، وعزاه المتقي الهندي في الكنز (٣/١٠) ، للخرائطي .

(٣) ديوانه ص ١٨٢ . وهو في الحماسة البصرية ، وصفة جزيرة العرب ٢٣٠ المعاني الكبير (٢/٧٨٣) ، الأزمنة والأمكنة (١/١٠٦) ، الاقتضاب (٤٥١) ، جمهرة أشعار العرب (١٥٤) ، وما بعدها .

والنحائز : الإبل المضروبة ، من النحز ، وهو الضرب والدفع ، واحدتها : نحيزة .

وحلأها : منعها من الماء . والخُضْر : هم ولد مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، وسموا بذلك لشدة سمرتهم . ذو الأراكة : نخل بموضع من اليمامة .

و « حَيْثُ » مفعول به ، لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تُكْوَى النواحِز ، إنما يريد أنه يرمى ذلك الموضع » . وتبع الناس الفارسي على هذا القول ، فقال الحَوْفي : « ليست ظرفاً ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر ، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً بها على السعة . وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها « أَعْلَم » ، لأن « أَعْلَم » لا يعمل في المفعول به ، فبقدر لها فعل . وعبارة ابن عطية وأبي البقاء نحو من هذا . وأخذ التبريزي كلام الفارسي فنقله وأنشد البيت المتقدم .

والثاني : أنها باقية على ظرفيتها بطريق المجاز . وهذا القول ليس بشيء ، ولكن أجازه الشيخ مختاراً له على ما تقدم ، فقال : « وما أجازوه من أنه مفعول به على السعة « أو مفعول به على غير السعة » تأباه « قواعد النحو ، لأن النحويين نصوا على أن « حَيْثُ » من الظروف التي لا تتصرف . وشذ إضافة « لَدَى » إليها ، وجرها بالباء وبـ « في » ، ونصوا على أن الظرف المتوسع فيه لا يكون إلّا متصرفاً ، وإذَا كان كذلك امتنع نصب « حَيْثُ » على المفعول به ، لا على السعة ، ولا على غيرها . والذي يظهر لي إقرار « حَيْثُ » على الظرفية المجازية على أن يضمن « أَعْلَم » معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حَيْثُ يَجْعَلُ رسالاتِه ، أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاتِهِ ، والظرف هنا مجاز ، كما قلنا قُلْتُ : قد ترك ما قاله الجمهور ، وتتابعوا عليه ، وتأول شيئاً هو أعظم مما فَرَّ منه الجمهور ، وذلك أنه يلزم على ما قرر : أن عِلْمَ اللهِ في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة ، فيكون في مكان أنفذ منه في مكان ، ودعواه مجاز الظرفية ، لا ينفعه فيما ذكرته من الإشكال ، وكيف يقال مِثْلُ هذا ؟ وقوله : نَصَّ النحاة على عدم تصرفها . هذا معارض أيضاً بأنهم نصوا على أنها قد تتصرف بغير ما ذكر ، هو من كونها مجرورة بـ « لَدَى » أو « الباء » أو « في » ، فمنه أنها جاءت إسماً لـ « إنَّ » في قول الشاعر :

٢٠٦١ - إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـه حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[1]

فـ « حَيْثُ » اسم « إنَّ » ، و « حِمَى » خبرها ، أي : إنَّ مكاناً استقر من أنت راعيه مكانٌ مَحْمِيٌّ فيه العز والأمان . ومن مجيئها مجرورة بـ « إلى » قوله :

٢٠٦٢ - فَشَدَّ ولم يُنْظِرْ بُيُوتاً كَثِيرةً إلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ[2]

وقد يجاب عن الإشكال الذي أَوْرَدْتُه عليه بأنه لم يُرِدْ بقوله : « أنفذ علماً » : التفضيل ، وإن « كان هو الظاهر ، بل يريد مجرد الوصف ، ويدل على ذلك قوله : « أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاتِه » ، ولكن كان ينبغي أن يصرح بذلك ، فيقول : وليس المراد التفضيل . وروى : « حَيْثَ يَجْعَلُ » بفتح الثاء ، وفيها احتمالان :

أحدهما : أنها فتحة بناء طرداً للباب .

والثاني : أنها فتحة إعراب ، لأنها معربة في لغة بني فقعس ، حكاها الكسائي . وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم « رِسَالَتَهُ » بالإفراد ، والباقون « رِسَالاتِه » بالجمع ، وقد تقدم توجيه ذلك في المائدة[3] ، إلّا أن بعض من قرأها هناك بالجمع ، وهو حفص قرأ هنا بالإفراد ، وبعض من قرأ هناك بالإفراد ، وهو أبو عمرو والأخوان وأبو بكر عن عاصم

---

(١) انظر البيت في المغني (١/١٣٢)، الهمع (١/٢١٢)، الدرر (١/١٨١).

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى انظر ديوانه (٢٢)، شرح القصائد (٢٣٠)، الهمع (١/٢١٢)، المغني (١/١٣١)، الخزانة (٧/٨)، الدرر (١/١٨١)، التهذيب (٣/٢٧٧)، (قشعم).

(٣) آية (٦٧) .

قرأ هنا بالجمع . قوله : « عِنْدَ اللهِ » يجوز أن ينتصب بـ « يُصِيبُ » ، ويجوز أن ينتصب بـ «صَغَارٌ» ، لأنه مصدر ، وأجازوا أن يكون صفة لـ « صَغَارٌ » فيتعلق بمحذوف ، وقدره الزجاج ، فقال : « ثابت عند الله » . والصَّغَارُ : الذُّلُ والهَوَان ، يقال منه : صَغِرَ يَصْغَرُ صَغَراً وصَغاراً ، فهو صَاغِر . وأما ضد الكِبَرِ فيقال منه : صَغُرَ يَصْغُرُ صِغَراً ، فهو صغير ، هذا قول الليث . وقال غيره : إنه يقال : صَغِرَ ، وصَغُر ، من الذُّل » . والعندية هنا : مجاز عن حشرهم يوم القيامة ، أو عن حكمه وقضائه بذلك ، كقولك : ثبت عِنْدَ فلان القاضي ، أي : في حكمه ، ولذلك قدم « الصَّغَار » على « العَذَاب » ، لأنه يُصِيبهم في الدنيا . و « بِمَا كانُوا » الباء للسببية ، و « ما » مصدرية ، ويجوز أن تكون بمعنى « الذي » .

فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾

وقوله : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِيَهُ ﴾ .

كقوله : ﴿ مَن يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ ﴾[1] . و « مَنْ » يجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء ، وأن تكون منصوبة بمقدر بعدها على الاشتغال ، أي : من يوفق الله يرد أن يهديه . و « أَن يَهْدِيَهُ » مفعول الإرادة . والشرح : البسط والسعة ، قاله الليث . وقال ابن قتيبة : « هو الفتح ، ومنه : شَرَحْتُ اللحْمَ ، أي : فتحته » . وشَرَحَ الكلامَ : بَسَطَهُ وفَتح مُغْلَقَه ، وهو استعارة في المعاني ، حقيقة في الأعيان . و « للإسلام » أي : لقبوله وقوله : « يَجْعَلْ » يجوز أن تكون التصييرية ، وأن تكون الخلقية ، وأن تكون بمعنى « سَمَّى » ، وهذا الثالث نَفَرَّ إليه المعتزلة ، كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة ، لأن الله تعالى لا يصيِّر ولا يخلق أحداً كذا . فعلى الأول يكون « ضَيِّقاً » مفعولاً ثانياً عند من شدد ياءه ، وهم العامة غير ابن كثير ، وكذلك عند من خففها ساكنة ، ويكون فيه لغتان : التثقيل والتخفيف ، كـ « ميِّت ، ومَيْت ، وهيِّن ، وهَيْن » . وقيل : المخفف مصدر : ضاق يَضِيقُ ضَيْقاً ، كقوله : ﴿ ولا تَكُ في ضَيْقٍ ﴾[2] . يقال : ضَاق يَضِيقُ ضَيْقاً وضِيقاً ، بفتح الضاد وكسرها . وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل[3] فعلى جعله مصدراً يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفاً لجثة ، نحو : رجل عدل ، وهو حذف مضاف ، أو المبالغة ، أو وقوعه موقع اسم الفاعل ، أي : يجعل صدره ذا ضيق ، أو ضائقاً ، أو نفس الضيق مبالغة . والذي يظهر هنا في قراءة ابن كثير أنه عنده اسم صفة مخفف من « فَيْعِل » ، وذلك أنه استقرت قراءته في مصدر هذا الفعل بالكسر ، دون الفتح في سورة النحل[4] والنمل[5] ، فلو كان هذا عنده مصدراً لكان الظاهر في قراءته الكسر ، كالموضعين المشار إليهما . وهذا من محاسن علم النحو والقراءات . والخلاف الجاري هنا جار في الفرقان[6] . وقال الكسائي الضَّيِّق بالتشديد في الأجرام ، وبالتخفيف في المعاني . ووزن « ضَيِّق » : « فَيْعِل » ، كـ « ميِّت ، وسيِّد » عند جمهور النحويين ، ثم

---

(١) سورة الأنعام، آية (٣٩) .
(٢) سورة النحل، آية (١٢٧) .
(٣) آية (٧٠) .
(٤) آية (١٢٧) .
(٥) آية (٧٠) .
(٦) آية (١٣) .

أدغم ، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره . قال الفارسي : والياء مِثْلُ الواو في الحذف ، وإن لم يعتل بالقلب كم اعتلت الواو ، اتبعت الياء الواو في هذا ، كما اتبعت في قولهم : اتَّسَرَ ، من اليسر ، فجعلت بمنزلة : اتَّعَدَ . وقال ابن الأنباري : الذي يثقل الياء يقول : وزنه من الفعل فَعِيل ، والأصل فيه : ضَيِيق ، على مثال : كَرِيم ، ونَبِيل ، فجعلوا الياء الأولى ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، من حيث أَعَلُّوا : ضَاق يَضِيقُ ، ثم أسقطوا الألف ، لسكونها وسكون « ياء » فعيل ، فأشفقوا من أن تلبس فعيل بـ فَعْل ، فزادوا ياء على الياء ، فيكمل بها بناء الحرف ، ويقع بها فرق بين فعيل وفَعْل . والذين خففوا الياء ، قالوا : أمن اللبس ، لأنه قد عرف أصل هذا الحرف ، فالثقة بمعرفته مانعة من اللبس . وقال البصريون : وزنه من الفعل فَيْعِل ، فأدغمت الياء في التي بعدها فشدد ، ثم جاء التخفيف . قال : وقد رد الفراء وأصحابه هذا على البصريين ، وقالوا : لا يعرف في كلام العرب اسم على وزن فَيْعِل ، يعنون بكسر العين ، إنما يعرف فَيْعَل ـ يعنون بفتحها ـ نحو : صَيْقَل[1] ، وهَيْكَل ، فمتى ادعى مدّعٍ في اسم معتل ما لا يعرف في السالم كانت دعواه مردودة . قُلْتُ : قد تقدم تحرير هذه الأقوال عند قوله : ﴿أَوْكَصَيِّبٍ﴾[2] فليراجع ثمة . وإذا قلنا إنّه مخفف من المشدد ، فهل المحذوف الياء الأولى أو الثانية ؟ خلاف مَرَّتْ له نظائر[3] . وإذا كانت « يَجْعَلُ » بمعنى « يَخْلُقَ » فيكون « ضَيِّقاً » حالاً . وإذا كانت بمعنى « سَمَّى » كان مفعولاً ثانياً ، والكلام عليه بالنسبة إلى التشديد والتخفيف ، وتقرير المعاني كالكلام عليه أولاً . و « حَرَجاً » و « حَرِجاً » بفتح الراء وكسرها : هو المتزايد في الضيق ، فهو أخص من الأول ، فكل « حِرَجٍ » ضيق من غير عكس . وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد ، يقال رجلٌ حَرَج وحَرِج ، قال الشاعر :

٢٠٦٣ ـ لا حَرِجُ الصَّدْرِ ولا عَنِيفُ[4]

قال الفراء : « هو في كسره ونصبه بمنزلة الوَحَدِ والوَحِد ، والفَرَدِ والفَرِدِ ، والدَّنَفِ والدَّنِفِ »[5] . وفرق الزجاج والفارسي بينهما ، فقالا : المفتوح مصدر ، والمكسورة اسم فاعل . قال الزجاج : الحَرَج : أضيق الضيق ، فمن قال : رَجُلٌ حَرَج ، يعني بالفتح فمعناه : ذو حَرَجٍ في صدره ، ومن قال : حَرِج ـ يعني بالكسر ـ جعله فاعلاً ، وكذلك : دَنَف ودَنِف » . وقال الفارسي : من فتح الراء كان وصفاً بالمصدر ، نحو : قمن وحرى ودنف ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها ، ولا تكون كـ « بطل » ، لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما يجيء على « فعل » . ومن قرأ « حَرِجاً » يعني بكسر الراء ، فهو مثل : دَنِف وفَرِق ـ يعني بكسر العين . وقيل : الحَرَجُ ، بالفتح ، جمع : « حَرَجَة » ، كـ « قَصَبة وقَصَب » والمكسورة صفة كـ « دَنِف » . وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق ، فإنَّ الحَرَجَة غَيْضة من شجر السَّلَم ملتفة ، لا يقدر أحدٌ أن يصل إليها . قال العجاج :

٢٠٦٤ ـ عايَنَ حَيّاً كالحِراجِ نَعَمُهْ[6]

الحِرَاج : جمع حَرَج ، وحَرَج جمع : حَرَجَة . ومن غريب ما يحكى أن ابن عباس قرأ هذه الآية ، فقال : هل

---

(١) الصَّيْقَل : شحّاذ السيوف وجلاّؤها والجمع : صياقل وصياقلة اللسان : صقل .
(٢) سورة البقرة ، آية (١٩) .
(٣) انظر آية رقم (٢٨) من سورة البقرة .
(٤) شطر بيت من الرجز انظر التهذيب (١٣٧/٤) (حرج)
اللسان (حرج) .
(٥) الدَّنَف : المرض ، ورجل دَنَفٌ ودَنِفٌ ومُدْنِفٌ ومُدْنَفٌ : براه المرض حتى أشفى على الموت . اللسان : دنف ١٤٣٢ .
(٦) انظر ديوانه (٤٣٤) ، المنصف (١٤/٣) ، اللسان (حرج) .

هنا أحدٌ من بني بكر ؟ فقال رجل : نَعَم ، قال : ما الحَرَجَةُ فيكم ؟ قال : الوادي الكثير الشجر المشتبك الذي لا طريق فيه . فقال ابن عباس : فهكذا قلب الكافر . هذه هي رواية عبيد بن عمير . وقد حكى أبو الصلت الثقفي هذه الحكاية بأطول من هذا عن عمر بن الخطاب، فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية ، فقال : أبغوني رَجُلاً من بني كنانة واجعلوه راعياً ، فأتوه به ، فقال له عمر : يا فتى ما الحَرَجَةُ فيكم ؟ قال : الحَرَجَةُ فينا الشجرة تحدق بها الأشجار ، فلا تصل إليها راعِيَةٌ ولا وحشية ، فقال عمر : كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير . وبعضهم يحكي هذه الحكاية عن عُمَرَ « رضي الله عنه » كالمنتصر لمن قرأ بالكسر ، قال : قرأها بعض أصحاب عمر له بالكسر ، فقال : أبغوني رجلاً من كنانة راعياً ، وليكن من بني مُدْلِج ، فأتوه به ، فقال : يا فتى ما الحَرَجَةُ تكون عِنْدكم ؟ فقال : شجرة تكون بين الأشجار ، لا تصل إليها راعِيَةٌ ولا وحشية ، فقال : كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخَيْر » .

قال الشيخ[1] : وهذا تنبيه ـ والله أعلم ـ على اشتقاق الفعل من اسم العين ، كاسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، واسْتَحْجَرَ . قُلْتُ : ليس هذا من باب استنوق واستحجر في شيء ، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة ، نحو : حَرِجَ يَحْرَجُ ، فهو حَرِجٌ وحَارِج ، بخلاف تيك الألفاظ ، فإنَّ معناها يضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة ، فإنَّ معنى قولك : اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ ، أي : صار كالناقة ، واسْتَحْجَرَ الطِينُ ، أي : صار كالحَجَرِ ، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ الحَجَرِ والنَّاقَةِ . وأنت إذا قُلْتَ : حَرِجَ صَدْرُهُ ، ليس بك ضرورة ، أن تقول : صار كالحَرَجَةِ ، بل معناه : تزايد ضيقه . وأما تشبيه عمر بن الخطاب فلإبرازه المعاني في قوالب الأعيان مبالغة في البيان . وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم : « حَرِجَاً » بكسر الراء ، والباقون بفتحها ، وقد عرفا . فأما على قراءة الفتح فإن كان مصدراً جاءت فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في نظائره . وإنْ جعل صفة فلا تأويل . ونصبه على القراءتين إمّا على كونه نعتاً لـ « ضَيِّقاً » ، وإمّا على كونه مفعولاً به تعدد ، وذلك أن الأفعال النواسخ ، إذا دخلت على مبتدأ وخبر ، كان الخبران على حالهما ، فكما يجوز تعدد الخبر مطلقاً ، أو بتأويل في المبتدأ والخبر الصريحين ، كذلك في المنسوخين ، تقول : زيد كاتب شاعر فقيه ، ثم تقول ظَنَنْتُ زيداً كاتباً شاعراً فقيهاً . فتقول : « زيداً » مفعول أول ، « كاتباً » مفعول ثانٍ ، « شاعراً » مفعول ثالث ، « فقيهاً » مفعول رابع ، كما تقول : خبر ثانٍ وثالث ورابع ، ولا يلزم من هذا أن يتعدى الفعل لثلاثة ولا أربعة ، لأن ذلك بالنسبة إلى تعدد الألفاظ ، فليس هذا كقولك : « أعلمت زيداً عمراً فاضلاً » ، إذ المفعول الثالث هناك ليس متكرراً لشيء واحد ، وإنما بينت هذا ، لأن بعض الناس وهم في فهمه . وقد ظهر لك مما تقدم أن قوله : « ضَيِّقاً حَرَجاً » ليس فيه تكرار . وقال مكي : ومعنى « حَرِج » ـ يعني بالكسر ـ كمعنى « ضَيِّق » كُرِّرَ لاختلاف لفظه للتأكيد » . قُلْتُ : إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينهما فارق ، فتقول : كُرِّرَ لاختلاف اللفظ ، كقوله : ﴿ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾[2] :

٢٠٦٥ - ..... وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْنَا[3]

٢٠٦٦ - ..... وهِنْدٌ أَتَى من دُونِها النَّأْيُ والبُعْد[4]

وأما هنا فقد تقدم الفرق بينهما بالعموم والخصوص ، أو غير ذلك . وقال أبو البقاء : وقيل : هو جمع « حَرَجَة » ، مثل : « قَصَبَة وقَصَب » ، والهاء فيه للمبالغة » . ولا أدري كيف توهم كون هذه الهاء الدالة على الوحدة

---

(١) انظر البحر ٤/٢١٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٥٧) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

في مفرد أسماء الأجناس كـ « تمرة وبُرّة ونبقة » للمبالغة كهي في : راوية ونسابة وفَرُوقَة . وقوله : ﴿ كأنَّما ﴾ « ما » هذه مهيئة لدخول « كأنَّ » على الجمل الفعلية ، كهي في : ﴿إنَّما تُوَفَّوْنَ﴾[1]. وقرأ ابن كثير «يَصْعَدُ» ساكن الصاد مخفف العين ، مضارع « صَعَدَ » ، أي : ارتفع ، وأبو بكر عن عاصم « يصّاعَدُ بتشديد الصاد بعدها ألف ، وأصلها : « يتصاعد » أي : يتعاطى الصعود ويتكلفه ، فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً ، والباقون : « يَصَّعَّدُ » بتشديد الصاد والعين دون ألف بينهما من « يَصْعَدُ » ، أي : تفعل الصعود وتكلفه ، والأصل : « يَتَصَعّد » فأدغم ، كما في قراءة شعبة . وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة شبه فيها حال من جَعَلَ اللهُ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً ، بأنه بمنزلة من يطلب الصعود إلى السماء المظلة ، أو إلى مكان مرتفع وعر ، كالعَقَبَة الكَئُود . وجوّزوا فيها وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكون مفعولاً آخر تعدد ، كما تعدد ما قبلها .

والثاني : أن يكون حالاً ، وفي صاحبها احتمالان :

أحدهما : هو الضمير المستكن في « ضَيِّقاً » .

والثاني : هو الضمير في « حَرَجاً » . و «في السَّمَاءِ » متعلّق بما قبله .

قوله : « كذلك يَجْعَلُ » هو كنظائره . وقدّره الزجاج : مِثْلُ ما قصصنا عليك يَجْعَلُ » . أي : فيكون مبتدأً وخبراً ، أو نعت مصدر محذوف ، فلك أن ترفع « مثل » ، وأن تنصبها بالاعتبارين عنده . والأحسن أن يقدر لها مصدر مناسب ، كما قدّره الناس ، وهو : مثل ذلك الجعل ـ أي : جعل الصدر ضَيِّقاً حَرَجاً ـ يجعل الله الرجس . كذا قدره مكي وغيره . و « يَجْعَلُ » يحتمل أن يكون بمعنى « ألقى » وهو الظاهر ، فتتعدى لواحد بنفسها ، وللآخر بحرف جر ، ولذلك تعدت هنا بـ « عَلَى » ، والمعنى : يُصَيّره مستعلياً عليهم محيطاً بهم ، والتقدير الصناعي : مستقراً عليهم .

وقوله : ﴿ مُسْتَقِيماً ﴾ .

حال من « صِرَاط » ، والعامل فيه أحد شيئين ، إمّا « ها » لما فيها من معنى التنبيه ، وإمّا « ذا » لما فيه من معنى الإشارة ، وهي حال مؤكدة ، لا مبنية ، لأن صِرَاطَ اللهِ لا يكون إلاّ كذلك .

﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٧﴾ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ لَهُمْ دَارُ ﴾ .

يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة ، فلا محل لها ، كأن سائلاً سأل عما أعد اللهُ لَهُم ، فقيل له : ذلك ، ويحتمل أن تكون حالاً من فاعل « يَذّكّرُونَ » ، ويحتمل أن تكون وصفاً « لِقَوْمٍ » ، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن يكون الحال أو الوصف الجار والمجرور فقط ، ويرتفع « دَارُ السَّلاَمِ » بالفاعلية ، وهذا عندهم أولى ، لأنه أقرب إلى

(١) سورة آل عمران ، آية (١٨٥) .

المفرد من الجملة ، والأصل في الوصف والحال والخبر الإفراد ، فما قرب إليه فهو أولى . و « عِنْدَ رَبِّهِمْ » حال من « دار » والعامل فيها الاستقرار في « لهم » والسَّلامُ والسَّلامةُ بمعنى ، كاللَّذاذ واللَّذاذَة . ويجوز أن ينتصب « عِنْدَ » بنفس « السَّلام » ، لأنه مصدر ، أي : يسلم عليهم عِنْدَ رَبِّهم ، ويجوز أن ينتصب بالاستقرار في « لَهُم » . وقوله : ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ يحتمل أيضاً الاستئناف ، وأن يكون حالاً ، أي : لَهُم دَارُ السَّلامِ ، والحال أن الله وَلِيُّهُم ونَاصِرُهُم . و « بِمَا كانُوا » الباء سببية ، و « ما » بمعنى « الذي » ، أو نكرة ، أو مصدرية .

قوله : ﴿ ويَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾ .

يجوز أن ينتصب بفعل مقدر ، فقدّره أبو البقاء تارةً بـ « أذكر » ، وتارة بالقول المحذوف العامل في جملة النداء من قوله : « يا مَعْشَر » ، أي : ونقول يا معشر يوم نَحْشُرُهُم . وقدَّره الزمخشري : « وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم وقلنا يا مَعْشَرُ كان ما لا يوصف لفظاعته » .

قال الشيخ : «وما قلناه أولى -يعني من كونه منصوباً بـ« نَقُولُ »المحكي به جملة النداء -قال[1] لاستلزامه حذف جملتين . إحداهما : جملة « وقلنا » ، والأخرى : العاملة في الظرف » . وَقَدَّرَه الزجاج بفعل قول مبني للمفعول ، يقال لهم : « يا مشعر يوم نَحْشُرُهُم » . وهو معنى حسن ، كأنه نظر إلى معنى قوله : ﴿ ولا يُكَلِّمُهُم ولا يُزَكِّيهِمْ ﴾ ، فبناه للمفعول . ويجوز أن ينتصب « يوم » بقوله : « وَلِيُّهُم » ، لما فيه من معنى الفعل ، أي : وهو يتولاهم بما كانوا يعملون ، ويتولاهم يَوْمَ يَحْشُرُهُم . و « جَمِيعاً » حال ، أو توكيد ، على قول بعض النحويين ، وقرأ حفص « يَحْشُرُهُمْ » بياء الغيبة ، رداً على قوله : « رَبِّهِمْ » ، أي : « ويَوْمَ يَحْشُرُهُمْ رَبُّهُمْ . قوله : « يا مَعْشَرَ » في محل نصب بذلك القول المضمر ، أي : نقول ، أو قلنا . وعلى تقدير الزجاج يكون في محل رفع ، لقيامه مَقَامَ الفاعل المنصوب عنه . والمَعْشَرُ ، الجماعة ، قال :

٢٠٦٧ - وأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فيهِ ... لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودُ[2]

والجمع « معاشر » ، كقوله عليه السّلام : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ »[3] ، وقال الأودي :

٢٠٦٨ - فِينا مَعَاشِرُ لَنْ يَبْنُوا لِقَوْمِهِمُ ... وإن بَنَى قَوْمُهُمْ ما أَفْسَدُوا عَادُوا[4]

وقوله : « مِنَ الإنسِ » في محل نصب على الحال ، أي : أولياؤهم حال كونهم من الإنس ، ويجوز أن تكون « مِنْ » لبيان الجنس ، لأن أولياءهم كانوا إنساً وجِنّاً ، والتقدير : أولياؤهم الذين هم الإنس . و « رَبَّنا » حُذِفَ منه حرف النداء . والجمهور على « أَجَلَنَا » بالإفراد ، لقوله : « الذي » . وقرىء « آجَالَنا » بالجمع على أفعال ، « الذي » بالإفراد والتذكير ، وهو نعت للجمع ، فقال أبو علي : هو جنس ، أوقع « الذي » موقع « التي » .

قال الشيخ[5] : وإعرابه عندي بدل ، كأنه قيل : الوقت الذي ، وحينئذٍ يكون جنساً ، ولا يكون إعرابه نعتاً لعدم المطابقة بينهما . وفيه نظر ، لأن المطابقة تشترط في البدل أيضاً ، ولذلك نَصَّ النحاة على قول النابغة :

---

(١) انظر البحر (٤/ ٢٢٠) .

(٢) البيت لعقيل بن علقة انظر شرح الحماسة (١/ ٤٠١) ، الهمع (١/ ٨٨) ، الدرر (١/ ٦٤) .

(٣) تقدم .

(٤) انظر البيت في البحر (٤/ ٢٢٠) .

(٥) انظر البحر (٤/ ٢٢٠) .

٢٠٦٩ ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها لستةِ أَعْوَامٍ ، وذا العامُ سابِعُ[1]
رَمادٌ كَكُحْلِ العَيْنِ لأياً أُبينُهُ ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ

إنّ « رَمَادٌ » ، و « نُؤْيٌ » مقطوعان على تقدير : هما رَمَادٌ ونُؤْيٌ ، لا بدل من « آياتٍ » لعدم المطابقة ، ولذلك لم يرويا إلا مرفوعين ، لا منصوبين . قوله : « خَالِدِينَ » منصوب على الحال ، وهي حال مقدرة ، وفي العامل فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه « مَثْوَاكُمْ » ، لأنه هنا اسم مصدر ، لا اسم مكان ، والمعنى : النار ذات ثوائكم ، أي : إقامتكم في هذه الحال ، ولذلك رَدَّ الفارسي على الزجاج ، حيث قال : « المَثْوَى » : المقام ، أي : النار مكان ثوائكم ، أي إقامتكم . قال الفارسي : « المَثْوَى عندي في الآية اسم المصدر دون المكان ، لحصول الحال معملاً فيها . واسم المكان لا يعمل عمل الفعل ، لأنه لا معنى للفعل فيه ، وإذا لم يكن مكاناً ثَبَتَ أنه مصدر ، والمعنى : النار ذات إقامتكم فيها خالدين ، فالكاف والميم في المعنى فاعلون ، وإن كان في اللفظ خفضاً بالإضافة ، ومثل هذا قول الشاعر :

٢٠٧٠ ـ وما هِيَ إلّا في إزَارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ على حَيِّ خَثْعَمَا[2]

وهذا يدل على حذف المضاف . المعنى : وما هي إلّا في إزَارٍ وعِلْقة وقْتَ إغارةِ ابن هَمَّام ، ولذلك عداه بـ « على » ، ولو كان مكاناً لما عداه ، فَثَبَتَ أنه اسم مصدر ، لا مكان ، فهو كقولك : أَتَيْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، ومَقْدَم الحاج . ثم قال : « وإنّما حسن ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان ، ألا ترى أنه منقض غير باقٍ ، كما أن الزمان كذلك . وذكر كلاماً كثيراً اختصرته .

والثاني : أنّ العامل فيها فعل محذوف ، أي : يثوون فيها خالدين ، ويدل على هذا الفعل المقدر « مثواكم » ، ويراد بـ « مثواكم » : « مكان الثوى ، وهذا جواب عن قول الفارسي المعترض به على الزجاج .

الثالث : قاله أبو البقاء ، أن العامل معنى الإضافة ، ومعنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملاً البتة ، فليس بشيء .

قوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ اختلفوا في المستثنى منه ، فقال الجمهور : هو الجملة التي تليها ، وهي قوله : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُم خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ، وسيأتي بيانه عن قرب . وقال أبو مسلم : هو مستثنى من قوله : « وبَلَغْنَا أَجَلَنَا الّذِي أَجّلْتَ لنا » ، أي : إلّا من أهلكته واخترمته قبل الأجل الذي سميته لكفره وضلاله » . وقد رَدَّ الناس عليه هذا المذهب من حَيْثُ الصناعة ، ومَنْ حَيْثُ المعنى ، أمّا الصناعة فمن وجهين :

أحدهما : أنه لو كان الأمر كذلك كان التركيب : « إلّا ما شِئْتَ » ، ليطابق قوله : « أَجّلْتَ » .

والثاني : أنه قد فصل بين المستثنى والمستثنى منه بقوله : « قال : النَّارُ مَثْوَاكُم ، خَالِدِينَ فيها » ، ومثل ذلك

---

(١) انظر ديوانه (٧٩) ، المقرب (١/ ٢٤٧) ، مجاز القرآن (١/ ٣٣) ، الخزانة (٢/ ٤٥٣) ، شرح شواهد الشافية (١٠٨) ، وانظر البيت الأول في الكتاب (٢/ ٨٦) ، المقتضب (٤/ ٣٢٢) .

(٢) البيت في الكتاب (١/ ٢٣٥) ، منسوب إلى حميد بن ثور . وهو في رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفي منسوباً إلى الطماح بن عامر (٢/ ٢٦٠) .

لا يجوز . وأما المعنى فلأن القول بالأجلين : أجل الاختزام ، والأجل المُسَمَّى باطل ، لدلائل مقررة في غير هذا الموضع . ثم اختلفوا في هذا الاستثناء هل هو متصل أو منقطع على قولين . فذهب مكي بن أبي طالب ، وأبو البقاء ، في أحد قوليهما إلى أنه منقطع ، والمعنى : قال : النار مثواكم إلاّ من آمن منكم في الدنيا ، كقوله : ﴿ لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتَ إلاّ المَوْتَةَ الأولى ﴾ ، أي : لكن الموتة الأولى فإنهم قد ذاقوها في الدنيا ، كذلك هذا ، لكن الذين شاءهم الله أن يُؤْمِنُوا منكم في الدنيا ، وفيه بعد . وذهب آخرون إلى أنه متصل ، ثم اختلفوا في المستثنى منه ما هو ؟ فقال قوم : هو ضمير المخاطبين في قوله : « مَثْوَاكُم » ، أي : إلاّ من آمن في الدنيا بعد أن كان من هؤلاء الكفرة ، و « ما » هنا بمعنى « مَنْ » التي للعقلاء ، وساغ وقوعها هنا ، لأن المراد بالمستثنى نَوْعٌ وصِنْفٌ ، و « ما » تقع على أنواع من يعقل ، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله : « فانْكِحُوا ما طاب لكم من النساء » ، ولكن قد استبعد هذا من حيث إنَّ المستثنى مخالف للمستثنى منه في زمان الحكم عليهما ، ولا بدّ أن يشتركا في الزمان ، لو قلت : قام القوم إلا زيداً كان معناه : إلاّ زيداً فإنّه لم يقم ، ولا يصح أن يكون المعنى : فإنّه سيقوم في المستقبل . ولو قلت : سأضرب القوم إلاّ زيد كان معناه : فإنّي لا أضربه في المستقبل ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى : فإنّي ضربته فيما مضى ، اللهم إلاّ أن يجعل استثناءً منقطعاً ، كما تقدم تفسيره ، وذهب قوم إلى أن المستثنى منه زمان ، ثم اختلف القائلون بذلك . فمنهم من قال : ذلك الزمان هو مدة إقامتهم في البرزخ ، أي : القبور ، وقيل : هو المُدَّةُ التي بين حشرهم إلى دخولهم النار ، وهذا قول الطبري ، قال : وَسَاغَ ذلك مِنْ حَيْثُ العبارةُ بقوله : « النَّارُ مَثْوَاكُم » لا يَخُصُّ بها مستقبلَ الزمانِ دُونَ غَيْرِهِ » . وقال الزجاج : هو مجموع الزمانين ، أي : مُدَّةُ إقامتهم في القبور ، ومُدَّةُ حشرهم إلى دخولهم النار . وقال الزمخشري : « إلاَّ ما شَاءَ اللهُ » : أي يخلدون في عذابِ النَّارِ الأَبَدَ كُلَّه ، إلا ما شَاءَ اللهُ ، إلا الأوقاتِ التي يُنْقَلُونَ فيها من عذابِ النَّارِ إلى عذاب الزَّمْهَرِير ، فقد روى أنهم يدخلون وادياً فيه من الزَّمْهَرِير ما يقطع أوصالهم ، فيتعاوون ويطلبون الرد إلى الجحيم » . وقال قوم : « إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ » هم العصاة الذين يدخلون النار من أهل التوحيد ، ووقعت « ما » عليهم ، لأنهم نوع ، كأنه قيل : إلاّ النوعَ الذي دَخَلَها من العصاة فإنَّهُم لا يُخَلَّدُون فيها » . والظاهر أن هذا استثناء حقيقة ، بل يجب أن يكون كذلك . وزعم الزمخشري : أنه يكون من باب قول المَوْتُور[1] الذي ظَفِرَ بواتره ، ولم يزل يَحْرِقُ عليه أنْيابَهُ ، وقد طَلَبَ إليه أن ينفس عن خناقه : أهلكني الله إن نفست عنك إلا إذا شِئْتُ ، وقد علم أنه لا يشاء إلا التشفي منه بأقصى ما يقدر عليه من التشديد والتعنيف ، فيكون قوله : إلاّ إذا شِئْتُ ، من أشد الوعيد مع تهكم » ، قُلْتُ : ولا حاجة إلى ادعاء ذلك مع ظهور معنى الاستثناء فيه ، وارتكاب المجاز ، وإبراز ما لم يقع في صورة الواقع . وقال الحسن البصري : « إلا مَا شَاءَ اللهُ » : أي من كونهم في الدنيا بغير عذاب ، فَجَعَلَ المستثنى زَمَن حَيَاتِهِم . وهو أَبْعَدُ مِمّا تَقَدّمَ . وقال الفراء ، وإليه نحا الزجاج : « المعنى : إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ زيادةٍ في العذاب . وقال غيره : « إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ مِنَ النَّكَالِ » . وكل هذا إنما يتمشى على الاستثناء المنقطع .

قال الشيخ[2] : « وهذا راجع إلى الاستثناء من المصدر الذي يدل عليه معنى الكلام ، إذ المعنى : يُعَذَّبُونَ في النّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ، إلاّ مَا شَاءَ اللهُ مِنَ العَذَابِ الزائدِ على النار ، فإنه يُعَذِّبهم به ، ويكون إذ ذاك استثناءً منقطعاً ، إذ العذاب الزائد على عذاب النار لم يندرج تحت عذاب النار » . وقال ابن عطية : « ويتجه عندي في هذا الاستثناء أن

---

(١) الموتور : الذي قتل له قتيل فلم يدرك بدمه . اللسان : وتر ٤٧٥٨ .

(٢) انظر البحر (٤/٢٢١) .

يكون مخاطبةً للنبي ﷺ ولأمته ، وليس مما يقال يوم القيامة ، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذٍ يؤمن في عِلْمِ اللهِ ، كأنه لما أخبرهم أنه يقال للكفار : « النَّارُ مَثْوَاكُم » استثنى لهم مَنْ يُمْكِنُ أن يُؤْمِنَ ممن يَرَوْنَهُ يومئذٍ كافراً ، وتقع « ما » على صفة من يعقل ، ويؤيد هذا التأويلَ اتصالُ قوله : « إنَّ رَبَّكَ حكيمٌ عليمٌ » أي : بِمَنْ يُمْكِنُ أن يُؤْمِنَ منهم » .

قال الشيخ : « وهو » تأويل حسن » . وكان قد قال ـ قَبْلَ ذلك ـ : « والظاهر أن هذا الاستثناء هو من كلام الله تعالى للمخاطبين ، وعليه جاءت تفاسيرُ الاستثناء . وقال ابن عطية ، ثم ساقه إلى آخره ، فكيف يَسْتَحْسِنُ شيئاً حَكَمَ عليه بأنه خلافُ الظاهر مِنْ غَيْرِ قرينةٍ قويةٍ مُخْرِجَةٍ للفظ عَنْ ظَاهِرِه .

وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾

وقوله : ﴿ وكَذَلِكَ نُوَلِّي ﴾ .

أي : كما خَذَلْنَا عُصَاةَ الإنس والجنِّ حَتَّى استمتع بعضُهُم ببعض كذلك نَكِلُ بَعْضَهُم إلى بَعضٍ في النصرة والمعونة ، فهي نعت لمصدر محذوف ، أو في محل رفع ، أي : الأمر مِثْلُ تولية بعض الظالمين ، وهو رأي الزجاج في غير موضع . و « بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ » ظاهر كنظائره .

قوله : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ .

في محل رفع صفة لـ « رُسُلٌ » ، فيتعلق بمحذوف . وقوله : « يَقُصُّونَ » يحتمل أن يكون صفة ثانية ، وجاءت كذا مجيئاً حسناً ، حيث تقدم ما هو قريب من المفرد على الجملة . ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : هو « رُسُلٌ » ، وجاز ذلك وإنْ كان نكرة لتخصصه بالوصف .

والثاني : أنه الضمير المستتر في « مِنْكُم » . وقوله : « رُسُلٌ مِنْكُم » زعم الفراء أن في الآية حذفَ مضافٍ ، أي : ألم يأتكم رُسُلٌ مِنْ أَحَدِكُم ، يعني من جسن الإنس . قال : كقوله : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُما اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ ﴾ ، وإنما يخرج من المِلْح ، ﴿ وجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً ﴾ ، وإنما هو في بعضها ، فالتقدير : يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِما ، وَجَعَلَ القَمَرَ في إحداهن ، فحذف للعلم به . وإنما احتاج الفراء إلى ذلك ، لأن « الرُّسُل » عنده مختصة بالإنس ، يعني أنه لم يعتقد أن الله أَرْسَلَ للجنِّ رُسُلاً منهم ، بل إنما أَرْسَلَ إليهم الإنس ، كما يروى في التفسير ، وعليه قام الإجماع أن

النبي ﷺ مُرْسَلٌ للإنس والجنِّ ، وهذا هو الحق ، أعني أن الجن لم يرسل منهم إلا بواسطة رسالة الإنس ، كما جاء في الحديث عن الجن الذين لما سمعوا القرآن وَلَّوْا إلى قومهم ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، وإن قلنا : إنَّ رُسُلَ الجِنِّ من الإنس للمعنى الذي ذكرته ، وهو أنه يُطْلَقُ عليهم رُسُلٌ مجازاً ، لكونهم رُسُلاً بواسطة رسالة الإنس . وقد زَعَمَ قَوْمٌ أن الله أَرْسَلَ للجنِّ رَسُولاً منهم يُسَمَّى يُوسُفَ .

قوله : ﴿ ذَلِكَ أن لم يَكُنْ رَبُّكَ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ ، محذوف الخبر ، أي : ذلك الأمر .

الثاني : عكسه ، أي : الأمر ذلك .

الثالث : أنه منصوب ، بإضمار فعل ، أي : فلنا ذلك . وإنما يظهر المعنى إذا عرف المشار إليه ، وهو يحتمل أن يكون إتيان الرُّسُل قَاصِّينَ الآياتِ ، ومُنْذِرِينَ بالحشر والجزاء ، وأن يكون ذلك الذي قصصنا من أَمْرِ الرُّسُل ، وأَمْرِ مَنْ كَذَّبَ ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى السؤال المفهوم من قوله : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُم﴾ . وقوله : ﴿أن لم يكُنْ﴾ فيجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه على حذف لام العلة ، أي : ذلك الأمر الذي قصصنا ، أو ذلك الإتيان ، أو ذلك السؤال لأجل أن لم يَكُنْ ، فلما حذفت اللام احتمل موضعها الجر والنصب ، كما عرف غير مرة .

والثاني : أن يكون بدلاً من « ذَلِكَ » . قال الزمخشري : ولك أن تجعله بدلاً مِنْ « ذَلِكَ » ، كقوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأمرَ أَنَّ دَابِرَ هؤلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾[1] انتهى . «فيجوز أن يكون في محل رفع أو نصب على ما تقدم في « ذَلِكَ » ، إلاّ أَنَّ الزمخشريَّ القائل بالبدلية لم يذكر في محل « ذَلِكَ » إلاّ الرفع على خبر مبتدأ مضمر . و « أَنْ » يجوز أن تكون الناصبة للمضارع ، وأن تكون المخففة واسمها ضمير الشأن ، و « لَمْ يَكُنْ » في محل رفع خبرها ، وهي نظير قوله : ﴿ أَلاّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[2] ، وقول الشاعر :

٢٠٧١ - في فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[3]

قوله : « بِظُلْمٍ » يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال مِنْ « رَبُّكَ » أو من الضمير في « مُهْلِكَ » ، أي : لَمْ يَكُنْ مُهْلِكَ القُرى ملتبساً بِظُلْمٍ ، ويجوز أن يكون حالاً من « القُرَى » ، أي : ملتبسة بذنوبها ، والمعنيان منقولان في التفسير .

والثاني : أنه يتعلق بـ « مُهْلِك » ، على أنه مفعول ، وهو بعيد ، وقد ذكره أبو البقاء . وقوله : « وأَهْلُهَا غَافِلُونَ » جملة حالية .

وقوله : ﴿ ولكُلٍّ ﴾ .

---

(١) سورة الحجر ، آية (٦٦) .

(٢) سورة طه ، آية (٨٩) .

(٣) تقدم .

حذف المضاف إليه للعلم به ، أي : ولكلِّ فريقٍ من الجِنِّ والإنسِ . وقوله : « مِمَّا عَمِلُوا » في محل رفع نعتاً لـ « دَرَجَاتٌ » . وقيل : ولكل من المؤمنين خاصة . وقيل : ولكلٍّ من الكفار خاصة ، لأنها جاءت عقيب خطاب الكفار ، إلا أنه يبعده قوله : « دَرَجَاتٌ » . وقد يقال : إنّ المراد بها هنا المراتب ، وإن غلب استعمالها في الخير . وقوله : ﴿ عمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ قرأ العامة بالغيبة رداً على قوله : ﴿ ولكلٍّ دَرَجَاتٌ ﴾ ، وقرأ ابن عامر بالخطاب مراعاة لما بعده من قوله : « يُذْهِبْكُمْ » ، « مِنْ بَعْدِكُم » ، « أَنْشَأَكُمْ » .

قوله : ﴿ وَرَبُّكَ الغَنِيُّ ﴾ .

يجوز أن يكون « الغَنِيُّ ذُو الرحمةِ » خبران ، أو وصفان ، و « إنْ يَشَأْ وما بعده خبر الأول ، أو يكون « الغَنِيُّ » وصفاً ، و « ذُو الرَّحْمَةِ » خبر ، والجملة الشرطية خبر ثانٍ ، أو مستأنف . وقوله : « ما يَشَاءُ » يجوز أن تكون « ما » واقعة على ما هو من جنس الآدميين ، وإنما أتى بـ « ما » وهي لغير العاقل ، للإبهام الحاصل ، ويجوز أن تكون واقعة على غير العاقل ، وأنه يأتي بجنس آخر ، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من العقلاء ، كما تقدم . قوله : ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدر على غير الصدر ، لقوله : « وَيَسْتَخْلِفْ » لأن معنى « يَسْتَخْلِف » يُنْشِىء .

والثاني : أنها نعت مصدر محذوف ، تقديره : استخلافاً مِثْلَ ما أَنْشَأَكُم وقوله : ﴿ مِنْ ذُرِّيَّةِ ﴾ متعلِّق بـ أَنْشَأَكُم » . وفي « مِنْ » هذه أوجه :

أحدها : أنها لابتداء الغاية ، أي : ابتدأ إنشاءكم مِنْ ذُرِّيَّةِ قوم .

والثاني : أنها تبعيضية ، قاله ابن عطية .

الثالث : بمعنى البدل ، قاله الطبري ، وتبعه مكي بن أبي طالب ، هي كقولك : أخذت من ثوبي درهماً ، أي : بدله وعوضه وكون « مِنْ » بمعنى البدل قليل أو ممتنع ، وما ورد منه مؤول ، كقوله : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُم ملائِكةً ﴾ ، وقوله :

٢٠٧٢ ـ جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ المُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا[1]

أي : بَدَلَكُم ، وبَدَلَ البُقُولِ ، والمعنى من أولاد قوم متقدمين ، أصلهم آدم . وقال الزمخشري « من أولاد قوم آخرين ، لم يكونوا على مِثْلِ صفتكم ، وهم أهل سفينة نوح » . وقرأ أُبَيُّ بنُ كعب : « ذَرِّيَّةِ » بفتح الذال ، وأَبَان بن عثمان « ذَرِيَّةِ » بتخفيف الراء مكسورة ، ويروى عنه أيضاً « ذَرْيَةِ » بزنة ضَرْبَة ، وقد تقدم تحقيق ذلك .

إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ۖ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿١٣٥﴾ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا ۖ فَمَا كَانَ

---

(١) تقدم .

لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾

قوله : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ ﴾ .

« مَا » بمعنى « الّذِي » ، وليست الكافة ، و « تُوعَدُونَ » صلتها ، والعائد محذوف ، أي : إنَّ ما تُوعَدُونَهُ . و « لآتٍ » الخبر مؤكد باللام ، وقرأ الأخوان هنا « مَنْ يَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » .

وفي القصص بالياء ، والباقون بالتاء من فوق . وهما واضحتان ، فإنّ تأنيثها غير حقيقي ، وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ ولا تَنْفَعُها شَفَاعةٌ ﴾[1] . وقرأ العامة « على مكانَتِكُم » هنا ، وفي جميع القرآن بالإفراد ، وأبو بكر عن عاصم : « مَكَانَاتِكُم » بالجمع في الجميع . فمن أفرد فلإرادة الجنس ، ومن جمع فلتطابق ما بعدها فإنّ المخاطبين جماعة ، وقد أضيفت إليهم ، وقد علم أنَّ لكلِ واحد مكانةً . واختلف في ميم « مَكَان ومَكَانة » ، فقيل : هي أصلية ، وهما من مكن يمكن ، وقيل : هما من الكون ، فالميم زائدة ، فيكون المعنى على الأول : اعملوا على تمكنكم من أمركم ، وأقصى استطاعتكم وإمكانكم . قال معناه أبو إسحاق . وعلى الثاني : اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها » . وقوله : « مَنْ تَكُونُ له » يجوز في « مَنْ » هذه وجهان :

أحدهما : أن تكون موصولة ، وهو الظاهر ، فهي في محل نصب مفعولاً به ، و « عَلِمَ » هنا متعدية لواحد ، لأنها بمعنى : العرفان .

الثاني : أن تكون استفهامية ، فتكون في محل رفع بالابتداء ، و « تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » : تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لها ، وهي وخبرها في محل نصب ، إمّا لسدِّها مَسَدَّ مفعولٍ واحد ، إن كانت « عَلِمَ » عرفانية ، وإمّا لِسَدِّها مَسَدَّ اثنين إنْ كانت يقينية .

قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ ﴾ .

« جعلَ » هنا بمعنى « صَيَّرَ » ، فتتعدى لاثنين ، أولهما : قوله : « نَصِيباً » ، والثاني : قوله : « لله » ، و « مِمَّا ذَرَأَ » يجوز أن يتعلق بالجعل ، وأن يتعلق بمحذوف ، لأنه كان في الأصل صفة لـ « نَصِيباً » ، فلما قدم عليه انتصب حالاً ، والتقدير : وجعلوا نصيباً مِمَّا ذَرَأَ اللهُ . و « مِنَ الحَرْثِ » يجوز أن يكون بدلاً مِنْ « مِمَّا ذَرَأَ » بإعادة العامل ، كأنه قيل : وَجَعَلُوا لِلهِ مِنَ الحَرْثِ والأنعام نَصِيباً ، ويجوز أن يتعلق بـ « ذَرَأَ » ، وأن يتعلق بمحذوف ، على أنه حال ، إمّا من « ما » الموصولة ، أو من عائدها المحذوف . وفي الكلام حذف مفعول اقتضاه التقسيم ، والتقدير : وجعلوا لله نصيباً من كذا ، ولشركائهم نصيباً منه ، يدل عليه ما بعده من قوله : « فَقَالُوا : هذا لِلهِ بِزَعْمِهِم ، وهذا لِشُرَكَائِنَا : و « هذا لِلهِ » جملة منصوبة المحل بالقول ، وكذلك قوله : « وهذا لِشُرَكَائِنَا » . وقوله : ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ « قَالُوا » ، أي : فقالوا ذلك القول بِزَعْمٍ ، لا ببقين واستبصار . وقيل : هو متعلّق بما تعلق به الاستقرار من قوله : « لله » . وقرأ العامة بفتح الزاي من « زَعْمِهِم » في الموضعين ، وهذه لغة الحجاز ، وهي

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٢٣) .

الفصحى . وقرأ الكسائي « بِزُعْمِهِم » بالضم ، وهي لغة بني أسد . وهل الفتح والضم بمعنى واحد ، أو المفتوح مصدر ، والمضموم اسم ؟ خلاف مشهور . وقرأ ابن أبي عبلة « بِزَعَمِهِم » بفتح الزاي والعين . وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم ، وهي كسر الزاي ، ولم يقرأ بهذه اللغة فيما علمت . وقد تقدم تحقيق الزَّعْم . وقوله : ﴿ لِشُرَكَائِنَا ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : « أن » الشركاء من الشِّرْكِ ، ويعنون بهم آلِهَتَهُم ، التي أشركوا بينها وبين الباري تعالى في العبادة ، وليست الإضافة إلى فاعل ، ولا إلى مفعول ، بل هي إضافة تخصيص ، والمعنى : الشركاء الذين أشركوا بينهم وبين الله تعالى في العبادة .

والثاني : أن الشركاء من الشَّرِكَة ، ومعنى كَوْنِهِم سموا آلهتهم شركاءهم : أنهم جعلوهم شركاء في أموالهم وزروعهم وأنعامهم ومتاجرهم وغير ذلك ، فتكون الإضافة إضافةً لفظية ، إمّا إلى المفعول ، أي : شركائنا الذين شاركونا في أموالنا ، وإمّا إلى الفاعل ، أي : الذين أشركناهم في أموالنا . وقوله : ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ قد تقدم نظيرها غير مرة[1] . وقد أعربها الحَوْفي هنا ، فقال : « مَا » بمعنى « الّذِي » ، والتقدير : سَاءَ الّذِي يَحْكُمُونَ حُكْمُهُم ، فيكون « حكمهم » مبتدأ ، وما قبله الخبر ، وحذف لدلالة « يَحْكُمُونَ » عليه . ويجوز أن تكون « ما » تمييزاً ، على مذهب من يجيز ذلك في « بِئْسَمَا » ، فتكون في موضع نصب ، التقدير : ساء حُكْماً حُكْمُهُم . ولا يكون « يَحْكُمونَ » صفة لـ « ما » ، لأن الغرض الإبهام ، ولكن في الكلام حذف يدل عليه « ما » ، والتقدير : ساء ما يَحْكُمُونَ ، فحذف « ما » الثانية . قلت : و « ما » هذه إنْ كانت موصولة فمذهب البصريين أن حذف الموصول لا يجوز ، وقد عرف ذلك . وإنْ كانت نكرة موصوفة ففيه نظر ، لأنه لم يعهد حذف « ما » نكرة موصوفة . وقال ابن عطية : و « ما » في موضع رفع ، كأنه قال : سَاءَ الّذِي يَحْكُمُونَ ولا يتجه عندي أن تجري « سَاءَ » هنا مَجْرَى « نِعْمَ وبِئْسَ » ، لأن المفسر هنا مضمر ، ولا بدّ من إظهاره باتفاق من النحاة ، وإنما اتجه أن تَجْرِيَ مَجْرَى بِئْسَ في قوله : ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ ﴾ لأن المفسر ظاهر في الكلام .

قال الشيخ : « وهذا كلام من لم ترسخ قدمه في العربية بل شداً فيها شيئاً يسيراً ، لأنها إذا جَرَتْ « سَاءَ » مَجْرَى « بِئْسَ » ، كان حكمها كحكمها سواء لا يختلف في شيء البتة ، من فاعل ظاهر ، أو مضمر وتمييز ، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم والتمييز منها ، لدلالة الكلام عليه . فقوله : لأن المفسر هنا مضمر ، ولا بدّ من إظهاره باتفاق ، قول ساقط . ودعواه الاتفاق على ذلك مع أن الاتفاق على خلافه ـ عَجَبٌ عُجَابٌ » .

وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾

قوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ ﴾ .

هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، كنظائره ، فقدره الزمخشري تقديرين ، فقال : « ومثل ذلك التزيين ، وهو تزيين الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة ، أو : مثل ذلك التزيين البليغ الذي علم من الشياطين .

(١) انظر آية (٣١) من سورة البقرة .

قال الشيخ : قال ابن الأنباري : « ويجوز أن يكون « كذلك » مستأنفاً غَيْرَ مُشَارٍ به إلى ما قبله ، فيكون المعنى : وهكذا زَيَّنَ . قُلْتُ : والمنقول عن ابن الأنباري : أنه مُشَارٌ به إلى ما قبله ، نقل الواحدي عنه ، أنه قال : « ذلك » إشارة إلى مانعاً ، الله عليهم من قسمهم ما قسموا بالجهل ، فكأنه قيل : ومثل ذلك الذي أتوه في القسم جهلاً وخطأً ، زَيَّنَ لكثير من المشركين ، فَشَبّه تزيين الشركاء بِخَطَائِهم في القسم . وهذا معنى قول الزجاج . وفي هذه الآية قراءات كثيرة ، والمتواتر منها ثنتان ، الأولى قراءة العامة « زَيَّنَ » مبنياً للفاعل ، و « قَتْلَ » نصب على المفعولية ، و « أَولَادِهِم » خفض بالإضافة ، و « شُرَكَاؤُهُم » رفع على الفاعلية ، وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب . وقرأ ابن عامر : « زُيِّنَ » مبنياً للمفعول ، « قَتْلُ » رفعاً على ما لم يسم فاعله . « أولادَهُمْ » نصباً على المفعول بالمصدر ، « شركائِهم » خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً ، وهذه القراءة متواترة صحيحة . وقد تجرأ كثيرٌ من الناس على قارئها ، بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سَنَداً ، وأَقْدَمُهُم هجرة . أما علو سنده فإنّه قرأ على أبي الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وفَضَالة بن عُبَيْد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي . ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه . وأما قدم هجرته فإنَّهُ وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ ، وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه ، وترجمته متسعة ذكرتها في شرح القصيد ، وإنّما ذكرت هنا هذه العُجَالة تنبيهاً على خطأ من رد قراءته ونسبه إلى لحن ، أو اتباع مجرد المرسوم فقط . قال أبو جعفر النحاس : « وهذا ـ يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، أوغيره لا يجوز في شعر ولا غيره » . وهذا خطأ من أبي جعفر ، لما سنذكره من لسان العرب . وقال أبو علي الفارسي : « هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها ـ يعني ابن عامر ـ كان أولى ، لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف ، وإنما أجازوه في الشعر . قال : وقد فصلوا به ـ أي بالظرف ـ في كثير من المواضع ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ ﴾[1] ، وقول الشاعر :

٢٠٧٣ ـ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا[2]

وقول الآخر :

٢٠٧٤ ـ فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ[3]

ففصل بين « إنَّ » واسمها بما يتعلق بخبرها ، ولو كان بغير الظرف لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : « إنَّ زيداً عمراً ضاربٌ » على أن يكون « يداً » منصوباً بـ « ضارب » لم يجز ، فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام بالظرف مع اتساعهم فيه في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر ، كقوله :

٢٠٧٥ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[4]

فألا يجوز بالمفعول به الذي لم يتسع فيه بالفصل أجدر ، ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر على حد ما قرأه ، قال الطِّرِمَّاح :

---

(١) سورة المائدة ، آية (٢٢) .

(٢) البيت للعباس بن مرداس انظر الكتاب (٢/١٥٨) ، المقتضب (٣/٥٥) ، الإنصاف (١/٣٠٨) ، ابن يعيش (٤/١٣٠) ، المغني (٢/٥٧٢) ، الخزانة (٣/٢٩٩) ، مجالس ثعلب (٢/٤٢٤) .

(٣) انظر البيت في الكتاب (٢/١٣٣) ، الهمع (١/١٣٥) ، الأشموني (٢/٢٧٢) ، الدرر (١/١١٣) ، الخزانة (٨/٤٥٢) ، المقرب (١/١٠٨) ، شرح ابن عقيل (١/٣٤٩) .

(٤) تقدم .

٢٠٧٦ ـ يَطْفِنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ[١]

وأنشد أبو الحسن :

٢٠٧٧ ـ ..... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[٢]

وقال أبو عُبَيْد : « وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرأونها « زُيِّنَ » بضم الزاي ، « قَتْلُ » بالرفع ، « أولادَهم » بالنصب ، « شركائِهِمْ » بالخفض ، ويتأولونه : « قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلادَهم » ، فيفرقون بين الفعل وفاعله . قال أبو عُبَيْد : ولا أُحِبّ هذه القراءة لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هي الأُولَى ، لصحتها في العربية ، مع إجماع أهل الحرمين ، والبصريين بالعراق عليها » . وقال سيبويه في قولهم :

٢٠٧٨ ـ يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارْ[٣]

بخفض « الليلة » على التجوز ، وبنصب « الأهل » على المفعولية ، ولا يجوز : يا سارقَ الليلةَ أَهْلِ الدار إلاّ في شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . ثم قال : « وممّا جَاءَ في الشعر قد فُصِلَ بَيْنَهُ وبين المجرور قول عمرو بن قمِيئَةَ :

٢٠٧٩ ـ لَمَّا رَأَتْ ساتِيَدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لله در اليوم وبه لامها[٤]

وذكر[٥] أبياتاً أخر ستأتي ، ثم قال : « وهذا قبيح ويجوز في الشعر على هذا مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ » . وقال أبو الفتح بن جني : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر » . وقال مكي بن أبي طالب : « ومن قرأ هذه القراءة ونصب الأولاد وخفض « الشركاء » فهي قراءة بعيدة ، وقد رويت عن ابن عامر ، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر وأكثر ما يكون بالظرف » . وقال ابن عطية ـ رحمه الله ـ : « وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل ، وهو « الشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر ، كما قال :

٢٠٨٠ ـ كَمَا خُطّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ ..... البيت[٦]

فكيف بالمفعول في أفصح كلام ؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش :

٢٠٨١ ـ فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[٧]

وفي بيت الطِّرِمَّاح ، وهو قوله :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) انظر ابن يعيش (٢/ ٤٥) ، ابن الشجري (٢/ ٢٥٠) ، الخزانة (٣/ ١٠٨) .
(٤) انظر البيت في الكتاب (١/ ٢٨٥) ، المقتضب (٤/ ٧٧) ، الخزانة (٤/ ٤٠٧) ، ابن يعيش (١/ ١٢٦) .
(٥) أي سيبويه انظر الكتاب (١/ ١٧٩) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

٢٠٨٢ - ..... مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

وقال الزمخشري ـ فأغلظ وأساء في عبارته ـ: « وأما قراءة ابن عامر ـ وذكرها ـ فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سَمِجاً ، كما سَمُج ورُدَّ :

٢٠٨٣ - ..... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[1]

فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شُرَكَائِهم » مكتوباً بالياء ، ولو قَرَأَ بحر « الأولاد » ، و « الشركاء » ، لأن الأولادَ شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب . قلت : سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر ، وأنه قد قرأ به ، فكأنَّ الزمخشريَّ لم يطلع على ذلك ، فلهذا تمناه . وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إليها ، لأنها طعنٌ في المتواتر ، وإنْ كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انْتَصَرَ لها من يقابلهم ، وأورد من لسان العرب نظماً ونثراً ما يَشْهَدُ لصحةِ هذه القراءة لغة . قال أبو بكر بن الأنباري : « هذه قراءة صحيحة ، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم : « هو غلامُ ـ إنْ شَاء الله ـ أَخِيكَ » ، يريدون : هو غلامُ أخيك ، فإنْ تفصل بالمفرد أسهل انتهى : وسمع الكسائي قول بعضهم : « إنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صَوْتَ والله رَبِّها » ففصل بالقسم ، وهو في قوة الجملة . وقرأ بعض السلف :﴿ فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[2] ، وفي الحديث عنه عليه السّلام : « هل أنتم تارِكُو لي صَاحِبِي ، « تارِكُو لي أمرائي »[3] . وقال ابن جني في كتاب الخصائص : باب ما يرد عن العربيِّ مخالفاً للجمهور : إذا اتفق شيء من ذلك نظر في ذلك العربي وفيما جاء به ، فإنْ كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظن به ، لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة ، قد طال عهدها وعفا رسمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد ابن أبي الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحُبَاب ، قال : قال ابن عَوْن عن ابن سيرين : قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: « كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحُّ منه » . ـ فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ولَهَت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب في الأمصار ، راجعوا رواية الشعر فلم يَؤُولُوا إلى ديوان مُدَوَّن ولا إلى كتاب مكتوب ، وأَلْفَوْا ذلك ، وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره » . قال : « وحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلُّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير » . قال أبو الفتح : « فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسْمَعْ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجِدَ طريقٌ إلى تَقَبُّلِ ما يُورِدُه ، إذا كان القياس يعاضده » . قلت : وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثية بل بطريق الأولى والأخرى لو لم تكن متواترة ، فكيف وهي متواترة ؟. وقال ابن ذكوان : سألني الكسائي عن هذا الحرف ، وما بلغه من قراءتنا ، فرأيته كأنه أعجبه ونزع بهذا البيت :

٢٠٨٤ - تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[4]

بنصب « الدراهيم » وجر « تَنْقَاد » . وقد روي بخفض « الدراهيم » ورفع « تَنْقَاد » وهو الأصل ، وهو المشهور

---

(١) تقدم .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية (٤٧) .

(٣) أخرجه البخاري ٥/٦ (دار الفكر) ومسلم في كتاب الجهاد (٤٣) والبيهقي في السنن ٦/٣١٠ .

(٤) تقدم .

في الرواية . وقال الكرماني : « وقراءة ابن عامر وإن ضعفت في العربي للإحالة بين المضاف والمضاف إليه ، فقوية في الرواية عالية انته » . وقد سُمِعَ ممن يوثقُ بعربيته : تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ في رَدَاها . أي : تَرْكُ نَفْسِكَ يَوْماً مَعَ هَوَاها سَعْيٌ في هَلاَكِهَا . وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجر وبالمفعول فكثير . وبغير ذلك قليل ، فمن الفصل بالظرف قول الشاعر :

٢٠٨٥ - فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ ومِدْحَتِي ... كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ عَسِيلِ[١]

تقديره : كناحت صخرة يوماً . ومثله قول الآخر :

٢٠٨٩ - كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بكَفٍّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٢]

وقول الآخر :

قد سَألْتِنِي بِنْتُ عمروٍ عن الـ ... أَرْضِ التي تُنْكِرُ أَعْلاَمَهَا

٢٠٨٧ - لمّا رَأَتْ ساتَيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا

تَذكَّرَتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا ... أَخْوَالُهَا فيها وأَعْمَامَهَا[٣]

يريد : لله دَرُّ مَنْ لامَهَا اليَوْمَ . وساتَيْدَما : قيل : هو مركب ، والأصل : « ساتي ، دما ، ثم سُمِّي به هذا الجبل ، لأنه قتل عنده . قيل ولا تبرح القتلى عنده ، وقيل : ساتَيْد كله اسم ، وما مزيدة . ومثال الفصل بالجار قوله :

٢٠٨٨ - هُمَا أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَه ... إذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا[٤]

وقول الآخر :

٢٠٨٩ - لانَتْ مُعْتَادُ في الهَيْجَا مُصَابِرةٍ ... يُصْلَى بِهَا كُلُّ من عاداك نِيرَانا[٥]

وقول الآخر :

٢٠٩٠ - كَأَنَّ أَصْوَاتَ من إيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[٦]

وقول الآخر :

٢٠٩١ - تَمُرُّ عَلَى ما تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ ... غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[٧]

---

(١) انظر البيت في الأشموني (٢/٢٧٧) ، التصريح (٢/٥٨) ، الهمع (٢/٥٢) ، اللسان (عسل) .
فرشني أمر من رِشفُ السهم : ألزقت عليه ريشا أي أصلح شأني ، العسيل : مكنسة العطار التي يجمع بها العصر .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) البيت لمرأة ترثي أخوين لها وذكر سيبويه أن اسمها دُرْنا بنت عبعمة وذكر أبو تمام في شرح ديوان الحماسة أن اسمها « عمرة الخثعمية » انظر الكتاب (١/١٨٠) ، شرح الحماسة (٣/١٠٨٢) ، الخصائص (٢/٤٠٥) ، ابن يعيش (٣/١٩) ، الإنصاف (٢/٤٣٤) ، اللسان (أبى) .

(٥) هو من البسيط ولم نهتد لقائله . وهو في هامش الإنصاف (٢/٤٣٥) .

(٦) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٢/٩٩٦) ، الكتاب (١/١٧٩) ، المقتضب (٤/٣٧٦) ، ابن يعيش (٢/١٠٨) ، الإنصاف (٢/٤٣٣) ، الخزانة (٤/١٠٨) .

(٧) انظر الخزانة (٤/٤١٣) ، الإنصاف (٢/٤٢٨) ، شرح الكافية الشافية (٢/٩٩١) ، حاشية الكشاف للتفتازاني (٢/٣٥٤) .

يريد : هما أخوا مَنْ لا أَخَا له في الحَرْب ، ولَأَنْتَ مُعْتَادُ مصابرةٍ في الهيجا ، وكأن أصواتَ أواخرِ المَيْسِ ، وعلائِلَ صُدُورِهَا . ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر :

٢٠٩٢ - فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[١]

ويروى: فَزَجَجْتُهَا فَتَدَافَعَتْ - ويروى: فزججتها متمكناً . وهذا البيت كما تقدم أنشده الأخفش بنصب « القلوص » « فاصلاً به بين المصدر وفاعله المعنوي ، إلّا أن الفراء قال - بعد إنشاده لهذا البيت -: « ونحويو المدينة ينشدون هذا البيت - يعني بنصب « القلوص » ، قال : والصواب : زَجَّ القلوصِ - بالخفض » . قلت : قوله : والصواب - يحتمل أن يكون من حيث الروايةُ ، أي : أن الصواب خفضه على الرواية الصحيحة ، وأن يكون من حيث القياسُ ، وإن لم يروِ إلا بالنصب . وقال - في موضع آخر من كتابه معاني القرآن -: « وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نَجِدْ مِثْلَهُ في العربية » . وقال أبو الفتح في هذا البيت -: « فَصَلَ بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته على أن يقول : زَجَّ القلوصِ أبو مزادة ، كقولك : سرني أَكَلُ الخبزِ زَيْدٌ » - يعني أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله ، وهذا معنى قول الفراء الأول : والصواب جَرُّ « القلوص » يعني : ورفع الفاعل ، ثم قال ابن جني : « وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب هذه الضرورة مع تمكنه من تركها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » . ومن الفصل بالمفعول به أيضاً قول الآخر :

٢٠٩٣ - وَحَلَقَ المَاذِيِّ والقَوانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ[٢]

أي : دَوْسَ الدائِسِ الحَصَادَ . ومثله أيضاً :

٢٠٩٤ - يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ بالقَاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحَالِجِ[٣]

يريد : فَرْكَ المخالجِ القُطْنَ . وقول الطرماح :

٢٠٩٥ - ..... بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ[٤]

يريد : قَرْعِ الكنائِنِ القِسِيَّ . قال ابن جني - في هذا البيت - : « لم نجد فيه بُدّاً من الفصل ، لأن القوافي مجرورة » . وقال في - زَجَّ القلوص[٥] -: « فصل بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته . . . إلى آخر كلامه المتقدم . يعني أنه لو أنشد بيت الطرماح بخفض « القِسِيّ » ورفع « الكنائن » لم يجز ، لأن القوافي مجرورة ، بخلاف بيت الأخفش[٦] ، فإنه لو خفض « القلوص » ورفع « أبو مزادة لم تختلف فيه قافية ولم ينكسر وزن . قلت : ولو رفع « الكنائن » في البيت لكان جائزاً ، وإن كانت القوافي مجرورة ، ويكون ذلك إقواء ، وهو أن يكون بعض القوافي مجرورة ، وبعضها مرفوعة ، كقول امرىء القيس :

---

(١) تقدم .

(٢) نسب البيت لعمرو بن كلثوم التغلبي انظر الأشموني (٢/٢٧٦) ، الوساطة (٤٦٥) ، شرح الكفاية (٢/٩٨٦) ، الخزانة (٣/٤٦١) .

(٣) البيت لجندل بن المثنى انظر الوساطة (٤٦٥) اللسان (خليج) .

الكنافج : الممتلىء ، المحالج : جمع محلج وهو الآلة التي يحلج بها القطن .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

تَـخْـدِي على الـعِـلَّاتِ سَـامٍ رَأْسُـهَـا رَوْعـاءُ مَـنْـسِـمُـهـا رَئِـيـمٌ دَامِ

ثم قال :

٢٠٩٦ ـ جَـالَتْ لِتَضْـرَعَني فَقُلْتُ لهـا : أقْصِـرِي إنِّـي امـرُؤٌ صَـرْعى عَـلَيْـكِ حَـرامُ (١)

فالميم مخفوضة في الأول مرفوعة في الثاني . فإنْ قيل : هذا عيب في الشعر . قيل : لا يتقاعد ذلك عن أن يكون كافياً في مثل هذه الضرورة . والحق أن الإقواء أفحش وأكثر عيباً من الفصل المذكور ، ومن ذلك أيضاً قوله :

٢٠٩٧ ـ فـإنْ يَـكُـنِ الـنِّـكَـاحُ أَحَـلَّ شَـيءٍ فـإنَّ نِـكَـاحَـهَـا مَـطَرٍ حَـرَامُ (٢)

أي : فإن نكاح مطرٍ إيّاها ، فلما قدم المفعول فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله لأنه قدر عليه متصلاً ، فلا يعدل إليه منفصلاً ، وقد وقع في شعر أبي الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول ، كقوله :

٢٠٩٨ ـ بَـعَـثْـتُ إلَـيْـهِ مِـنْ لِـسَـانِـي حَـدِيـقَـةً سَقَـاهَا الحَيَـا سَقْيَ الرِّيـاضَ السَّحَائِبِ (٣)

أي : سَقْيَ السَّحَائِبِ الرياضَ . وأما الفصل بغير ما تقدم فهو قليل ، فمنه الفصل بالفاعل كقوله :

٢٠٩٩ ـ ..... غَـلائِـلَ عَبْـدُ القَيْسِ مِنْهَـا صُـدُورِهَـ (٤)

ففصل بين « غلائل » وبين « صُدُورِها » بالفاعل ، وهو « عَبْدُ القَيْسِ » ، وبالجار ، وهو « منها » كما تقدم بيانه ، ومثله قول الآخر :

٢١٠٠ ـ نَـرَى أَسْهُمـاً لِلْمَـوْتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي ولا نَـرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْـوَاؤُنَا العَـزْمِ (٥)

فـ « أهواؤنا » فاعل بالمصدر ، وهو « نقضِ » وقد فصل به بين المصدر ، وبين المضاف إليه وهو « العَزْم » . ومثله قول الآخر :

٢١٠١ ـ أَنْـجَـبَ أَيّـامَ والِـدَاهُ بِـهِ إذْ نَـجَـلَاهُ فَـنِـعْـمَ مـا نَـجَـلَا (٦)

يريد : أيام إذْ ولداه ، ففصل بالفاعل ، وهو : « والِدَاه » المرفوع بـ « أَنْجَبَ » بين المتضايفين ، وهما : أَيَّامَ إذْ ولِدَاه . قال ابن خروف : يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول لكونه في غير محله ، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله ، وعليه قراءة ابن عامر . قُلْتُ : هذا فرق بين الفاعل والمفعول ، حيث استحسن الفصل بالمفعول دون الفاعل . ومن الفصل بغير ما تقدم أيضاً الفصل بالنداء ، كقوله :

٢١٠٢ ـ وِفَـاقُ كَـعْبُ بُـجَـيْـرٍ مُـنْـقِـذٌ لَـكَ مِـنْ تَعْجِيـلِ تَهْـلُكَـةٍ والخُلْدِ في سَـقَـرَا (٧)

وقول الآخر :

---

(١) انظر ديوانه (١١٦) ، ابن الشجري (١/ ٢٧) .
(٢) البيت للأحوص انظر أوضح المسالك (١/ ٤١٢) ، المغني (٢/ ٦٧٢) ، أمالي الزجاجي (٨٢) .
(٣) انظر البيت في ديوانه (١/ ٢٨٦) ، الوساطة (٤٦٤) ، العمدة لابن رشيق (٢/ ٧٢) ، البحر (٤/ ٢٤٠) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر البيت في الأشموني (٢/ ٢٧٩) .
(٦) تقدم .
(٧) البيت لبجير بن أبي سلمى المازني انظر الهمع (٢/ ٥٣) ، الأشموني (٢/ ٢٧٩) ، الدرر (٢/ ٦٧) ، شرح ابن عقيل (٢/ ٨٦) .

٢١٠٣ - إذا مـا أَبَـا حَـفْصٍ أَتَـتْـكَ رَأَيْـتَـهـا على شُعَـرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيـدُهـا(١)

وقول الآخر :

٢١٠٤ - كَـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا عِـصَـامِ زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بـالـلِّجَـامِ(٢)

يريد : وِفَاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ ، وإذا ما أتتك يا أبا حفص ، وكأن بِرْذَوْنَ زيدٍ يا أبا عصام . ومن الفصل أيضاً الفصل بالنعت ، كقول معاوية يخاطب عمرو بن العاص :

٢١٠٥ - نَـجَـوْتُ وَقَـدْ بَـلَّ الـمُـرَادِيُّ سَـيْـفَـهُ من ابْنِ أَبِي شَيْـخِ الأَبَـاطِـحِ طَـالِبِ(٣)

وقول الآخر :

٢١٠٦ - وَلَئِـنْ حَـلَفْـتُ عَـلَى يَـدَيْـكَ لأَحْـلِفَـنْ بِيمينِ أَصْـدَقَ مِنْ يَـمِـيـنِـكَ مُـقْسِـمِ(٤)

يريد : من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح ، فـ « شيخ الأباطح » نعت لـ « أبي طالب » فصل به بين « أبي » وبين « طالب » - ويريد : لأَحْلِفَنْ بيمينِ مقسمٍ أَصْدَقَ مِنْ يمينكَ ، فـ « أصدق » نعت لقوله : « بيمين » ، فصل به بين « يمين » وبين « مُقْسِم » . ومن الفصل أيضاً الفصل بالفعل الملغى كقوله :

٢١٠٧ - أَلاَ يَـا صَـاحِـبَيَّ قِـفَـا الـمَـهَـارَى نُـسَـائِـلْ حُـبَّ بَـثْـنَـةَ أَيْـنَ سَـارَا
بِـأَيِّ تَـرَاهُـمُ الأَرْضِـيـنَ حَـلُّوا أَالـدَّبَـرَانَ أَمْ عَـسَـفُـوا الـكِـفَـارَا(٥)

يريد : بِأَي الأَرضِينَ تَرَاهُم حَلُّوا ، ففصل بقوله : « تَرَاهُم » بين « أي » وبين « الأَرَضِينَ » . ومن الفصل أيضاً الفصل بمفعول ليس معمولاً للمصدر المضاف إلى فاعل ، كقول الشاعر :

٢١٠٨ - تَسْقِي امْتِيَـاحـاً نَـدَى الـمِسْـوَاكَ رِيقَتَهَـا كَـمَـا تَضَمَّنَ مَـاءَ الـمُـزْنَـةِ الـرَّصَفُ(٦)

أي : تَسْقِي نَدَى ريقَتِها المِسْوَاكَ ، فـ « المِسْوَاكَ » مفعول به ، ناصبه « تَسْقِي » فصل به بين « نَدَى » وبين « ريقتها » . وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن قراءة ابن عامر صحيحةٌ من حيث اللغةُ ، كما هي صحيحة من حيث النقلُ ، ولا التفات إلى قول من قال : إنّه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه ، لأنه لم يوجد فيه إلاّ كتابة « شركائهم » بالياء ، وهذا وإنْ كان كافياً في الدلالة على جر « شركائهم » فليس فيه ما يدل على نصب « أولادهم » ، إذ المصحف مهمل من شكل ونقط ، فلم يبق لـه حجة في نصب « الأولاد » إلا النقـل المحض ، وقد نقل عن ابن عامر أنه قرأ بجر « الأولاد » كما سيأتي بيانه وتخريجه . وأيضاً فليس رسمها « شركائهم »

---

(١) الشاهد في البيت قول « إذا ما أبا حفص أتتك » .

(٢) انـظر البيت في الخصائص (٢/ ٤٠٤) ، الهمع (٢/ ٥٣) ، التصريح (٢/ ٦) ، الأشموني (٢/ ٢٧٨) ، أوضح المسالك (١/ ٤١٢) ، الشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) انـظر البيت في التصريح (٢/ ٥٩) ، أوضـح المسالـك (١/ ٤١٢) ، الهمـع (٢/ ٥٢) ، الأشمـوني (٢/ ٢٧٨) ، الدرر (٢/ ٦٧) .

(٤) البيت للفـرزدق انـظر ديـوانـه (٢/ ٢٢٦) ، الأشمـوني (٢/ ٢٧٨) .

(٥) انـظر الهمـع (٢/ ٥٣) ، التصريـح (٢/ ٦٠) ، الأشمـوني (٢/ ٢١١٩) ، الدرر (٢/ ٦٨) .
المهاري جمع مهرية وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة بلد باليمن الـدبران اسم مكـان ، العسف : ركوب المفـازة بغير قصـد الكفار : اسم موضع .

(٦) البيت لجرير انظر ديوانه (٣٠٥) ، الهمع (٢/ ٥٢) ، أوضح المسالك (١/ ٤١٠) ، الأشموني (٢/ ٢٧٧) .

بالياء مختصاً بمصحف الشام ، بل هي كذلك أيضاً في مصحف أهل الحجاز . قال أبو البرهسم في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز : أولادهم شركائهم ، بالياء ، وفي إمام أهل العراق « شركاؤهم » ، ولم يقرأ أهل الحجاز بالخفض في « شركائهم » ، لأن الرسم سنّة متبعة ، قد توافقها التلاوة ، وقد لا توافقها . إلاّ أن الشيخ أبا شامة قال : قُلْتُ ولم ترسم كذلك إلاّ باعتبار قراءتين ، فالمضموم عليه قراءة معظم القراء . ثم قال : وأما « شركائهم » بالخفض فيحتمل قراءة ابن عامر ـ وسيأتي كلام أبي شامة هذا بتمامه في موضعه ، وإنّما أخذت منه قدر الحاجة هنا ، فقوله : إنَّ كل قراءة تابعة لرسم مصحفها ـ يشكل بما ذكرتُ لك من أن مصحف الحجازيين بالياء ، مع أنهم لم يقرأوا بذلك . وقد نقل أبو عمرو الداني أن « شركائهم » بالياء إنّما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار . فقال : في مصاحف أهل الشام : أولادهم شركائهم ، بالياء ، وفي سائر المصاحف : شركاؤهم ، بالواو » . قُلْتُ : هذا هو المشهور عند الناس ـ أعني ـ اختصاص الياء بمصاحف الشام ، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضاً فيقبل ما ينقله . وقد تقدم قول الزمخشري : « والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء». وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة : ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى ، وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً ، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديراً ، فإنّ المصدر لو كان منوناً لجاز تقديم المفعول على فاعله ، نحو : « أعجبني ضربٌ عمراً زيدٌ » ، فكذا في الإضافة ، وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما ، أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهم ﴾[1] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[2] ، فـ « ما » زائدة في اللفظ ، فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى . والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى ، فكأنه مؤخر لفظاً ، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأتِ في الكلام المنثور مثله ، لأنه نافٍ . ومن أسند هذه القراءة مُثْبِتٌ ، والإثبات مرجح على النفي بإجماع ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه ، فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة ، ثم الذي حكاه ابن الأنباري ـ يعني مما تقدم حكايته من قولهم : « هُوَ غُلامُ إنْ شَاءَ اللهُ أخيكَ » فيه الفصل في غير الشعر بجملة وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ والحسن البصري وعبد الملك قاضي الجند ، صاحب ابن عامر : « زُيِّنَ » مبنياً للمفعول ، « قَتْلُ » رفعاً على ما تقدم ، « أولادِهم » خفضاً بالإضافة ، « شركاؤهم » رفعاً ، وفي رفعه تخريجان :

إحدهما ـ وهو تخريج سيبويه[3] ـ: أنه مرفوع بفعل مقدر ، تقديره : زَيَّنَهُ شركاؤهم ، فهو جواب لسؤال مقدر ، كأنه قيل : مَنْ زَيَّنَهُ لَهُم؟ فقيل : شركاؤهم . وهذا كقوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَه فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[4]، أي : يُسَبِّحَه رِجَالٌ ، وقول الآخر :

٢١٠٩ ـ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ..... [5]

والثاني : ـ وهو تخريج قطرب ـ: أن يكون « شركاؤهم » رفعاً على الفاعلية بالمصدر ، والتقدير : زُيِّنَ للمشركين أَنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم ، كما تقول : حُبِّبَ لي ركوبُ الفرسِ زَيْدٌ ، تقديره : حُبِّبَ لي أَنْ رَكِبَ الفَرَسَ زَيْدٌ . والفرق بين التخريجين : أن التخريج الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنى كالقراءة المنسوبة للعامة

---

(١) سورة النساء ، آية (١٥٥) .
(٢) سورة آل عمران ، آية (١٥٩) .
(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٩٠ .
(٤) سورة النور ، الآيتان (٣٦ ـ ٣٧) .
(٥) تقدم .

في كون الشركاء مزينين للقتل ، وليسوا قاتلين . والثاني : أن يكون الشركاء قاتلين ، ولكن ذلك على سبيل المجاز ، لأنهم لما زينوا قتلهم لآبائهم ، وكانوا سبباً فيه ، نُسِبَ إليهم القَتْلُ مجازاً . وقال أبو البقاء : ويمكن أن يقع القتل منهم حقيقة . « وفيه نظر لقوله : « زُيِّنَ » ، والإنسان إنما يُزَيَّن له فعل نفسه ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فرآه حَسَناً ﴾ . وقال غير أبي عبيد : وقرأ أهل الشام كقراءة ابن عامر ، إلا أنهم خفضوا « الأولاد » أيضاً ، وتخريجها سهل ، وهو أن يجعل « شركائهم » بدلاً من « أَوْلادِهِم » بمعنى أنهم يشركونهم في النسب والمال وغير ذلك . قال الزجاج : وقد رويت « شركائهم » بالياء في بعض المصاحف ، ولكن لا يجوز إلّا على أن يكون شركاؤهم من نعت الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في أموالهم . وقال الفراء ـ بعد أن ذكر قراءة العامة ، وهي « زَيَّنَ » مبنياً للفاعل ، « شركاؤهم » مرفوعاً على أنه فاعل ، وقراءة « زُيِّنَ » مبنياً للمفعول ، « شركاؤهم » رفعاً على ما تقدم من أنه بإضمار فعل ـ : « وفي مصحف أهل الشام « شركائهم » بالياء ، فإنْ تكن مثبتة عن الأَوّلين فينبغي أن يقرأ « زُيِّنَ » ، ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث . وإن كانو يقرأون « زَيَّنَ » ـ يعني بفتح الزاي ـ فلست أعرف جهتها ، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون : أتيتها عِشَايَا ، ويقولون في تثنية « حمراء : حمرايان » فهذا وجه أن يكونوا أرادوا : زَيَّنَ لكثير من المشركين قَتْلَ أولادهم شركائُهُم » . ـ يعني بياء مضمومة ، لأن شركاءهم فاعل ، كما مر في القراءة العامة . قال : « وإنْ شئت جعلت « زَيَّنَ » فعلاً إذا فتحته لإبليس ، ثم تفخض الشركاء بإتباع الأولاد . قال أبو شامة : قُلْتُ : يعني تقدير الكلام : زَيَّنَ مُزَيِّن ، فقد اتجه « شركائهم » بالجر أن يكون نعتاً للأولاد ، سواء قُرِئَ « زُيِّنَ » بالفتح أو بالضم . وقرأت فرقة من أهل الشام ، ورويت عن ابن عامر أيضاً : « زِينَ » بكسر الزاي ، بعدها ياء ساكنة ، على أنه فعل ماضٍ مبني للمفعول ، على حد « قِيل ، وبِيع » ، و « قَتْلُ » مرفوع على ما لم يسم فاعله ، و « أولادهم بالنصب ، و « شركائِهِم » بالخفض ، والتوجيه واضح مما تقدم ، فهي القراءة الأولى سواء ، غاية ما في الباب أنه أُخِذَ من زان الثلاثي وبني للمفعول ، فأعل بما قد عرفته في أول البقرة[1] . واللام من قوله : « لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ » متعلِّقة بـ « زَيَّنَ » ، وكذلك اللام في قوله : « لِيُرْدُوهُمْ » . فإنْ قيل : كيف تعلق حرفا جر بلفظ واحد ومعنى واحد ، بعامل واجد من غير بدلية ولا عطف ؟ فالجواب أن معناهما مختلف ، فإنَّ الأولى للتعدية ، والثانية للعلية . وقال الزمخشري : إنْ كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة التعليل ، وإنْ كان من السدنة فهي للصيرورة » . ـ يعني أن الشيطان يفعل التزيين ، وغرضه بذلك الإرداء ، فالتعليل فيه واضح ، وأما السَّدَنَة فإنهم لم يزينوا لهم ذلك ، وغرضهم إهلاكهم ، ولكن لما كان مآل حالهم إلى الإرداء أتى باللام الدالة على العاقبة والمآل . قوله : « وَلِيَلْبِسُوا » عطف على « لِيُرْدوا » علل التزيين بشيئين : بالإرداء ، وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم . والجمهور على : « وَلِيَلْبِسوا » بكسر الباء من : لَبَسْتُ عليه الأَمْرَ ، أَلْبِسُهُ ـ بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ، إذا أدخلت عليه فيه الشبهة ، وخلطته فيه ، وقد تقدم بيانه في قوله : ﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم ما يَلْبِسُونَ ﴾[2] . وقرأ النخعي : « وليَلْبَسُوا » بفتح الباء ، فقيل : هي لغة في المعنى المذكور ، تقول : لَبِسْتُ عليه الأمر ، بفتح الباء وكسرها ، أَلْبِسه وأَلْبَسُه . والصحيح أن « لَبِسَ » بالكسر ، بمعنى لُبْس الثياب ، وبالفتح بمعنى الخلط ، والصحيح أنه استعار اللباس لشدة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط حتى كأنهم لَبِسُوها كالثياب ، وصارت محيطةً بهم . وقوله : « ما فَعَلُوه » الضمير المرفوع للكثير ، والمنصوب للقتل ، للتصريح به ، ولأنه المسوق للحديث عنه ، وقيل :

---

(١) آية (١١) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (٤٩) .

المرفوع للشركاء ، والمنصوب للتزيين ، وقيل : المنصوب للبس المفهوم من الفعل قبله ، وهو بعيد . وقال الزمخشري : « لما فعل المشركون ما زُيِّنَ لهم من القتل ، أو لما فعل الشياطين أو السدنة من التزيين أو الأداء ، أو اللبس ، أو جميع ذلك ، أن جعلت الضمير جارياً مَجْرَى اسم الإشارة » . وقوله :﴿ فَذَرْهُم وما يَفْتَرُونَ ﴾[1] تقدم نظيره .

هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾

قوله : ﴿ أَنْعَامٌ ﴾ .

قرأها الجمهور كذلك على صيغة الجمع ، وأبان بن عثمان « نَعَمٌ » بالإفراد ، وهو قريب ، لأن اسم الجنس يقوم مَقَامَ الجمع . وقرأ الجمهور « حِجْرٌ » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم . وقرأ الحسن وقتادة والأعرج بضم الحاء وسكون الجيم . ونقل عن الحسن وقتادة أيضاً فتح الحاء وسكون الجيم ، ونقل عن أبان بن عثمان ضم الحاء والجيم[2] معاً . وقال هارون : كان الحسن يضم الحاء من « حِجْر » حيث وقع في القرآن[3] إلّا موضعاً واحداً : ﴿ وحِجْراً مَحْجُوراً ﴾[4] . والحاصل أن هذه المادة دل على المنع والحصر ، ومنه : « فُلانٌ في حِجْرِ القاضي » أي : في مَنْعِهِ ، وفي حِجْرِي : أي : ما يمنع من الثوب أن ينفلت منه شيء ، وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء[5] . فقوله تعالى : ﴿ وَحَرْثٌ حِجْرٌ ﴾ أي : ممنوع ، فـ « فِعْل » بمعنى مفعول ، كالذِّبْح والنِّطح بمعنى : مَذْبُوح ومَنْطُوح . فإنْ قيل : قد تقدم شيئان ، وهما : أَنْعَامٌ ، وحَرْثٌ ، وجيء بالصفة مفردة ؟ فالجواب أنه في الأصل مصدر ، والمصدر يذكر ويوحد مطلقاً . وقال الزمخشري : « ويستوي في الوصف به : المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات » . قلت : يعني بكونه حكمه حكم الأسماء : أنه في الأصل مصدر لا صفة ، فالاسم هنا يراد به المصدر ، وهو مقابل الصفة . وأما بقية القراءات ، فقال أبو البقاء : إنها لغات في الكلمة . وفسر معناها بالممنوع . قُلْتُ : ويجوز أن يكون المضموم الحاء والجيم مصدراً ، وقد جاء من المصادر للثلاثي ما هو على وزن فُعْل بضم الفاء والعين ، نحو : حُلُم . ويجوز أن يكون جمع « حَجْر » بفتح الحاء وسكون الجيم ، وفُعُل قد جاء قليلاً جمعاً لـ « فَعْل » ، نحو : سَقْف وسُقُف ، ورَهْن ورُهُن ، وأن يكون جمعاً لـ « فِعْل » بكسر الفاء ، و « فُعُل » وأيضاً قد جاء جمعاً لـ «فِعْل » بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : جِذْع وجُذُع . وأما « حُجْر » بضم الحاء وسكون الجيم فهو مخفف من المضمومها ، فيجوز أن يكون مصدراً ، وأن يكون جمعاً لـ « حجر ، أو حجر » ، وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن العباس وعبد الله بن مسعد وعبد الله بن الزبير وعكرمة وعمرو بن دينار والأعمش « حِرْجٌ » بكسر الحاء وراء ساكنة مقدمة على الجيم ، وفيها تأويلان :

أحدهما : أنها من مادة « الحَرَج » وهو : التضييق . قال أبو البقاء : وأصله : « حَرِج » بفتح الحاء وكسر الراء ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١١٢) .
(٢) انظر مختصر الشواذ (٤١) .
(٣) انظر الآية (٨٠) من سورة الحجر .
(٤) سورة الفرقان (٥٣) .
(٥) الآية (٢٣) .

ولكنه خُفِّفَ ونقل ، مثل : « فِخْذ » في « فَخِذ » . قلت : ولا حاجة إلى ادعاء ذلك ، بل هذا جاء بطريق الأصالة على وزن « فِعْل » .

والثاني : أنه مقلوب من « حجر » ، قدمت لام الكلمة على عينها ، ووزنه : « فِلْع » ، كقولهم : « نَاءَ » في « نَأَى » ، و « مَعِيق » في « عَمِيق » ، والقلب قليل في لسانهم ، وقد قدمت منه جملة صالحة عند قوله تعالى : ﴿ أَشْيَاءَ ﴾ في المائدة . قوله : ﴿ **لا يَطْعَمُها إلاّ مَنْ نَشَاءُ** ﴾ هذه الجملة في محل رفع نعتاً لـ « أَنْعَامٌ » ، وصفوه بوصفين ، أحدهما : أنه « حِجْرٌ » ، والثاني : أنه لا يأكله إلاّ من نَشَاءُ ، وهم الرجال دون النساء ، أو سَدَنة الأصنام . و « من نَشَاءُ » فاعل بـ « يَطْعَمُها » وهو استثناء مفرغ . و « بِزَعْمِهِمْ » حال كما تقدم في نظيره[1] . قوله : ﴿ **افْتِرَاءً** ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها ـ وهو مذهب سيبويه ـ : أنه مفعول من أجله[2] ، أي : قالوا ما تقدم لأجل الافتراء على الباري تعالى .

الثاني : مصدر على غير الصدر ، لأن قولهم المحكي عنهم افتراء ، فهو نظير : « قَعَدَ القُرْفُصاء » ، وهو قول الزجاج .

الثالث : أنه مصدر عامله من لفظه مقدر ، أي : افتروا ذلك افتراء .

الرابع : أنه مصدر في موضع الحال ، أي : قالوا ذلك حال افترائهم ، وهي تشبه الحال المؤكدة ، لأن هذا القول المخصوص لا يكون قائله إلاّ مفترياً . وقوله : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ يجوز تعلقه بـ « افتراءً » على القول الأول والرابع ، وعلى الثاني والثالث بـ « قَالُوا » ، لا بـ « افتراءً » ، لأن المصدر المؤكد لا يعلم ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـ « افتراءً » ، وهذا جائز على كل قول من الأقوال السابقة . وقوله : « بِمَا كانُوا » الباء سببية ، و « ما » مصدرية أو موصوفة أو بمعنى « الذي » .

﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾

قوله : ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ .

الجمهور على « خالصة » بالتأنيث مرفوعاً ، على أنه خبر « ما » الموصولة ، والتأنيث إمّا حملاً على المعنى ، لأن الذي في بطون الأنعام أَنْعَامٌ ، ثم حمل على لفظها في قوله : « ومُحَرَّمٌ » ، وإما لأن التأنيث للمبالغة ، كهو في : علاّمة ونَسّابَة وراوية ، وإمّا لأن « خالصة » مصدر على وزن فاعلة ، كالعافية والعاقبة ، وقال تعالى : ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾[3] ، وهذا القول قول الفراء[4] ، والأول له أيضاً ، ولأبي إسحاق الزجاجي ، والثاني للكسائي . وإذا قيل : إنّها مصدر كان ذلك على حذف مضاف ، أي : ذو خلوص ، أو على المبالغة ، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٣٦) .
(٢) انظر الكتاب (١/٣٦٧) .
(٣) سورة صٓ ، آية (٤٦) .
(٤) انظر آية (١٢٥) من سورة الأنعام .

كنظائره ، وقال الشاعر :

٢١١٠ - كُنْتَ أَمِيني وكُنْتَ خَالِصتي وَلَيْس كُلُّ امْرِىءٍ بِمُؤْتَمَنِ[1]

وهذا مستفيض في لسانهم : « فلان خالصتي » ، أي : ذو خلوصي . و « لِذُكُورِنا » متعلِّق به ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه وصف لـ « خَالِصَةٌ » ، وليس بالقوي . وقرأ عبد الله وابن جبير وأبو العالية والضحّاك وابن أبي عبلة « خَالِصٌ » مرفوعاً على ما تقدم من غير هاء ، و « لِذُكُورَنا » متعلِّق به ، أو بمحذوف كما تقدم . وقرأ ابن جبير أيضاً فيما نقله عنه ابن جني « خَالِصاً » نصباً من غير تاء . ونصبه على الحال ، وفي صاحبه وجهان :

أظهرهما : أنه الضمير المستتر في الصلة .

الثاني : أنه الضمير المستتر في « لِذُكُورِنَا » فإنّ « لِذُكُورِنَا » على هذه القراءة خبر المبتدأ ، وهذا إنّما يجوز على مذهب أبي الحسن ، لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، نحو : زَيْدٌ مستقراً في الدار ، والجمهور يمنعونه ، وقد تقدم تحقيق هذه المسألة بتفصيلها ودلائلها[2] . وقرأ ابن عباس أيضاً والأعرج وقتادة « خالصة » نصباً بالتأنيث ، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدم في نظيره ، وخرجه الزمخشري على أنه مصدر مؤكد كالعافية » . وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو رزين وعكرمة وأبو حيوة « خَالِصةٌ » برفع « خالص » مضافاً إلى ضمير « ما » ، ورفعه على أحد وجهين ، إمّا على البدل من الموصول بدل بعض من كل ، و « لِذُكُورِنَا » خبر الموصول ، وإمّا على أنه مبتدأ ، و « لِذُكُورِنا » خبره ، والجملة خبر الموصول . وقد عرفت مما تقدم حيث قلنا : إنَّ « خالصة » مصدر ، أو هي للمبالغة ، فليس في الكلام حمل على معنى ، ثم على لفظ ، وإنْ قُلْنَا إنَّ التأنيث فيها لأجل تأنيث ما في البطون كان في الكلام الحمل على المعنى أولاً ، ثم على اللفظ في قوله : « ومُحَرَّمٌ » ثانياً ، وليس لذلك في القرآن نظير ، أعني الحمل على المعنى أولاً ، ثم على اللفظ ثانياً ، إلاّ أن مكياً زعم في غير إعراب القرآن له أن لهذه الآية نَظَائِرَ فذكره ، وأما في إعرابه فلم يذكر أن غيرها في القرآن شاركها في ذلك ، فقال في إعرابه : « وإنّما أنث الخبر ، لأن ما في بطون الأنعام أنعام ، فحمل التأنيث على المعنى ، ثم قال : « ومُحَرَّمٌ » ، فذكر حملاً على لفظ « ما » ، وهذا نادر لا نظير له ، وإنّما يأتي في « مَنْ » ، وما « حمل » الكلام أولاً على اللفظ ، ثم على المعنى بعد ذلك ، فاعرفه ، فإنّه قليل » . وقال في غير الإعراب : هذه الآية في قراءة الجماعة أتت على خلاف نظائرها في القرآن ، لأن كل ما يحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة ، إنما يبتدأ أولاً بالحمل على اللفظ ، ثم يليه الحمل على المعنى ، نحو : ﴿ مَنْ آمَنَ باللهِ ﴾ ثم قال : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾[3] ، هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب . وهذه الآية تقدم فيها الحمل على المعنى ، فقال : «خَالِصَةٌ» ، ثم حمل على اللفظ ، فقال : «ومُحَرَّمٌ» ، ومثله : ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً ﴾[4] في قراءة نافع ومن تابعه ، فأنث على معنى « كُلّ » ، لأنها اسم لجميع ما تقدم مما نهى عنه من الخطايا ، ثم قال : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ﴾ ، فذكر على لفظ «كُلّ» ، وكذلك : ﴿ماتَرْكَبُونَ لتستوُوا على ظُهُوره﴾[5] ، جمع الظهور حملاً على معنى «ما» ، ووحّدَ الهاء حملاً على لفظ « ما » وحُكِيَ عن العرب : « هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه » جمع الأنفس ، ووحّدَ الهاء وذَكّرها » . قُلْتُ : أما قوله : هذا أتى في القرآن فصحيح ، وأما قوله : وكلام العرب ، فليس ذلك بمسلم ، إذ في

---

(١) انظر روح المعاني (٨/ ٣٥) .

(٢) انظر الآية (٣٦) من سورة البقرة وآية (٩٧) من سورة آل عمران .

(٣) سورة البقرة ، آية (٦٢) .

(٤) سورة الإسراء ، آية (٣٨) .

(٥) سورة الزخرف ، الآيتان (١٢ - ١٣) .

كلام العرب البداءة بالحمل على المعنى ، ثم على اللفظ ، وإنْ كان عكسه هو الكثير ، وأما ما جعله نظير هذه الآية في الحمل على المعنى أولاً ، ثم على اللفظ ثانياً فليس بمسلم أيضاً وكذلك لا نسلم أن هذه الآية مما حمل فيها على المعنى أولاً ، ثم على اللفظ ثانياً وبيان ذلك أن لقائل أن يقول : صلة « ما » جار ومجرور وهو متعلق بمحذوف فتقدره مسنداً لضمير مذكر ، أي : ما استقر في بطون هذه الأنعام ، ويبعد تقديره بـ « استقرت » . إذا عرف هذا فيكون قد حمل أولاً على اللفظ في الصلة المقدرة ، ثم على المعنى ثانياً . وأما « كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً » فبدأ فيه أيضاً بالحمل على اللفظ في قوله : « كَانَ » ، فإنه ذَكَّر ضميره المستتر في « كَانَ » ، ثم حمل على المعنى في قوله : « سَيِّئَةً » فَأَنَّثَ ، وكذلك « لِتَسْتَوُوا » فإنّ قبله : « ما تَرْكَبُونَ » ، والتقدير : ما تركبونه ، فحمل العائد المحذوف على اللفظ أولاً ، ثم على المعنى ثانياً . وكذلك في قولهم : « هذا الجراد قد ذهب . . . » حمل على اللفظ فأفرد الضمير في « ذهب » ، ثم حمل على المعنى ثانياً في قوله : « أنفسه » . وفي هذه المواضع يكون قد حمل فيها أولاً على اللفظ ، ثم على المعنى ، ثم على اللفظ ، وكُنْتُ قَدْ قَدّمتُ أن في القرآن من ذلك أيضاً ثلاثة مواضع آية المائدة[1] : ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوت ﴾ ، ولقمان[2] : ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الحَدِيثِ ﴾ ، والطلاق[3] : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ باللهِ ﴾ . قوله : ﴿ وإن يَكُن مَيْتَةً ﴾ قرأ ابن كثير « يكن » بياء الغيبة ، « ميتة » رفعاً . وابن عامر « تكن » بتاء التأنيث ، « ميتة » رفعاً . وعاصم في رواية أبي بكر « تكن » بتاء التأنيث ، « ميتة » نصباً ، والباقون « يكن » كابن كثير ، « ميتة » كأبي بكر . والتذكير والتأنيث واضحان ، لأن « الميتة » تأنيث مجازي ، لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان ، فمن أَنَّثَ فباعتبار اللفظ ، ومَنْ ذَكّر فباعتبار المعنى ، هذا عند من يرفع « ميتة » بـ « تكن » ، أما مَنْ ينصبها فإنه يسند الفعل حينئذٍ إلى ضمير ، فَيُذَكّر باعتبار لفظ « ما » في قوله : « ما في بطون » ، ويُؤَنّث باعتبار معناها . ومن نصب « ميتة » فعلى خبر « كان » الناقصة ، ومن رفع يحتمل وجهين ، أحدهما : أن تكون التامة ، وهذا هو الظاهر ، أي : وإن وجد ميتة ، أو حدثت . وأن تكون الناقصة وحينئذٍ يكون خبرها محذوفاً ، أي : وإن تكن هناك ـ أو في البطون مَيْتَةٌ ، وهو رأي الأخفش ، فيكون تقدير قراءة ابن كثير : وإن يحدث حيوان مَيْتَةٌ ، أو : وإن يكن في البطون مَيْتَةٌ ، على حسب التقديرين تماماً ونقصاناً . وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته ، إلّا أنه أنث الفعل باعتبار لفظ مرفوعه . وتقدير قراءة أبي بكر : وإن تكن الأنعامُ أو الأجِنّةُ ميتةً ، فأنث حملاً على المعنى . وقراءة الباقين كتقدير قراءته ، إلّا أنهم ذكّروا باعتبار اللفظ . قال أبو عمرو بن العلاء : ويقوي هذه القراءة ـ يعني قراءة التذكير والنصب ـ قوله : « فَهُمْ فِيهِ » ، ولم يقل : « فيها » . ورُدَّ هذا على أبي عمرو بأن المَيْتَةَ لكل ميت ذكراً كان أو أنثى ، فكأنه قيل : وإن يكن ميتاً فهم فيه » ـ يعني فلم يَصِرْ له في تذكير الضمير في « فِيهِ » حجة . ونقل الزمخشري قراءة ابن عامر عن أهل مكة ، فقال : « قرأ أهل مكة » : « وإن تكن مَيْتَةٌ » بالتأنيث والرفع » ـ فإن عنى بأهل مكة ابْنَ كثير ـ ولا أظنه عناه ـ فليس كذلك ، وإن عني غيره فيجوز على أنه يجوز أن يكون ابن كثير قرأ بالتأنيث أيضاً ، لكن لم يشتهر عنه اشتهار التذكير . وقرأ يزيد « مَيِّتَةً » بالتشديد . وقرأ عبد الله : « فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » ، وأظنها تفسيراً لا قراءة لمخالفتها السواد .

قوله : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا ﴾ .

هذا جواب قسم محذوف . وقرأ ابن كثير وابن عامر ، وبه قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن « قَتَّلُوا » بالتشديد ،

---

(١) آية (٦٠) .
(٢) آية (٦) .
(٣) آية (١١) .

مبالغة وتكثيراً ، والباقون بالتخفيف . و « سَفَهاً » نصب على الحال ، أي ذوي سفه ، أو على المفعول من أجله ، وفيه بُعْدٌ ، لأنه ليس علة باعثة . أو على أنه مصدر لفعل مقدر ، أي : سَفِهُوا سَفَهاً ، أو على أنه مصدر على غير الصدر ، لأن هذا القَتْلَ سَفَهٌ . وقرأ اليماني : « سُفَهَاءَ » على الجمع ، وهي حال ، وهذه تقوى كون قراءة العامة مصدراً في موضع الحال ، حيث صرح بها . و ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ إمّا حال أيضاً ، أو صفة لـ « سَفَهاً » ، وليس بذاك .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ﴾

قوله : ﴿ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ ﴾ .

منصوب على الحال ، وفيها قولان :

أحدهما : أنها حال مقدرة ، لأن « النَّخْلَ والزَّرْعَ » وقت خروجهما لا أكل فيهما ، حتى يقال فيه : متفق أو مختلف ، فهو كقوله : ﴿ فَادْخُلُوها خَالِدِينَ ﴾[1] ، وكقولهم : « مَرَرْتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً » ، أي : مقدِّراً الاصطياد به .

والثاني : أنه حال مقارنة ، وذلك على حذف مضاف ، أي : وثمر النخل وحب الزرع . و « أُكُلُه » مرفوع بـ « مُخْتَلِفاً » ، لأنه اسم فاعل ، وشروط الإعمال موجودة . و « الأُكُل » الشيء المأكول ، وقد تقدم أنه يقرأ بضم الكاف وسكونها ، ومضى تحقيقه في البقرة[2] . والضمير في « أُكُلُه » الظاهر أنه يعود على « الزَّرْع » فقط ، إمّا لأنه حذف حالاً من « النخل » لدلالة هذه عليها ، تقديره : والنخل مُخْتَلِفاً أُكُلُه ، والزرع مُخْتَلِفاً أُكُلُه . وإمّا لأن الزرع هو الظاهر فيه الاختلاف بالنسبة إلى المأكول منه ، كالقمح والشعير والفول والحمص والعدس وغير ذلك . وقيل : إنها تعود عليهما . قال الزمخشري : والضمير للنخل ، والزرع داخل في حكمه ، لكونه معطوفاً عليه . « قال الشيخ[3] : « وليس بجيِّد ، لأن العطف بالواو لا يجوز إفراد ضمير المتعاطفين » . وقال الحَوْفِيّ : « والهاء في « أُكُلُه » عائدة على ما تقدم من هذه الأشياء المنشآت » . وعلى هذا الذي ذكره الحَوْفِيّ لا يختص الحال بالنخل والزرع ، بل يكون لما تقدم جميعه .

قال الشيخ[4] : « ولو كان كما زَعَمَ لكان التركيب « أُكُلُها » ، إلّا إن أخذ ذلك على حذف مضاف ، أي : ثمر جنات ، ورُوعِيَ هذا المحذوف ، فقيل : « أُكُلُه » بالإفراد ، على مراعاته ، فيكون ذلك كقوله : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾[5] أي : أو كَذِي ظُلُماتٍ ، ولذلك أعاد الضمير في « يَغْشَاهُ » عليه . قُلْتُ : فيبقى التقدير :

---

(١) سورة الزمر ، آية (٧٣) .
(٢) انظر آية (٢٦٥) من سورة البقرة .
(٣) انظر البحر (٤/ ٢٣٦) .
(٤) المرجع السابق .
(٥) سورة النور ، آية (٤٠) .

مُخْتَلِفاً أُكُلُ ثَمَرِ الجَنَّاتِ وما بعدها ، وهذا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن « الأُكُل » ـ كما تقدم غَيْرَ مَرَّةٍ ـ أنه الثمر المأكول . قال الزمخشري ـ في « الأُكُل » ـ: « وهو ثمره الذي يُؤْكَلُ » . وقال ابن الأنباري : إنّ « مُخْتَلِفاً » نصب على القطع ، فكأنه قال : والنخل والزرع المختلف أكلهما » . وهذا رأي الكوفيين ، وقد تقدم إيضاحه غَيْرَ مرة[١] . وقوله : ﴿ والزَّيْتُونَ والرُّمَّانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ قد تقدم إيضاحه[٢] .

قوله : ﴿ حَصَادِهِ ﴾ قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء ، والباقون بكسرها . وهما لغتان في المصدر ، كقولهم : جِدَاد وجَدَاد ، وقِطَاف وقَطَاف وجِزَار وجَزَاز . قال سيبويه[٣] : « جاءوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال « فِعَال » ، ورُبّما قالوا فيه : فِعَال » ـ يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر ، فإنّ المصدر الأصلي إنما هو الحَصْد ، فالحَصْد ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عدمها ، بخلاف : « الحَصَاد والحِصَاد » . ونسب الفراء الكَسْرَ لأهل الحجاز ، والفَتْح لتميم ونجد . « واختار أبو عُبَيْد الفتح ، قال : للفخامة ، وإنْ كانت الأخرى فاشيةً غَيْرَ مرفوعة . ومكي : الكسر ، قال : لأنه الأصل ، وعليه أكثر الجماعة » . وقوله : ﴿ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب بـ « آتُوا » ، أي : أعطوا واجبه يوم الحصاد . واستشكل بعض الناس ذلك بأن الإيتاء إنّما يكون بعد التصفية ، فكيف يوجب الإيتاء في يوم الحصد ؟ وأجيب بأن ثَمَّ محذوفاً ، والتقدير : إلى تصفيته ، قالوا : فيكون الحَصَاد سبباً للوجوب الموسع ، والتصفية سبب للأداء . وأحسن من هذا أن يكون المعنى : واهتموا بإيتاء الزكاة الواجبة فيه ، واقصدوه في ذلك اليوم . والثاني : أنه منصوب بلفظ « حَقَّهُ » ، على معنى : وأعطوا ما استحق منه يَوْمَ حَصَادِهِ ، فيكون الاستحقاق بإيتاء يوم الحصاد ، والأداء بعد التصفية ، ويؤيد ذلك تقدير المحذوف عند بعضهم كما قدمته . وقال في نظير هذه الآية : ﴿ انْظُرُوا إلى ثَمَرِه ﴾[٤] ، وفي هذه : « كُلُوا » ، قيل : لأن الأولى سيقت للدلالة على كمال قدرته ، وعلى إعادة الأجسام من عَجْبِ الذَّنَب ، فأمر بالنظر والتفكر في البداية والنهاية ، وهذه سيقت في مَعْرِض كمال الامتنان ، فناسبت الأمر بالأكل . وتحصل من مجموع الآيتين الانتفاع الأخروي والدنيوي ، وهذ هو السبب لتقدم النظر على الأمر بالأكل .

قوله : ﴿ حَمُولَةً وفَرْشاً ﴾ .

منصوبان على أنهما نسق على « جَنَّاتٍ » ، أي : وأنشأ من الأنعام حُمُولة . والحَمُولة : ما أطاق الحَمْل عليه من الإبل . والفَرْش : صغارها ، هذا هو المشهور في اللغة . وقيل : الحَمُولة : كبار الأنعام ، أعني : الإبل والبقر والغنم ، والفَرْش : صغارها ، قال : ويدل له أنه أبدل منه قوله ـ بعد ذلك ـ: « ثمانيةَ أَزْوَاجٍ من الضَّأْنِ اثْنَيْنِ » ، كما سيأتي . وقال الزجاج : « أجمع أهل اللغة على أن الفَرْش : صغارُ الإبل . وأنشد :

٢١١١ ـ أَوْرَثَنِي حَمُولَةً وفَرْشَا أُمَشِّيهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَشّا[٥]

وقال الآخر :

---

(١) انظر آية (٢٦) من سورة البقرة .
(٢) سورة الأنعام ، آية (٩٩) .
(٣) انظر الكتاب (٤/١٢) .
(٤) سورة الأنعام ، آية (٩٩) .
(٥) انظر البيت في البحر (٤/٢٣٤) ، تفسير القرطبي (٧/١١٢) .

٢١١٢ - وحَـوَيْـنَـا الـفَـرْشَ مِـنْ أَنْـعَـامِـكُـم والـحَـمُـولاتِ ورَبّـاتِ الـحَـجَـل[١]

قال أبو زيد : يحتمل أن يكون سميت بالمصدر ، لأن الفَرْش في الأصل مصدر ، والفَرْش ، لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة ، منها ما تقدم ، ومنها متاع البيت ، والفضاء الواسع ، واتساع خُفِّ البعير قليلاً ، والأرض الملساء ، عن أبي عمرو بن العلاء ، ونبات يلتصق بالأرض ، ومنه قول الشاعر :

٢١١٣ - كَمِشْفَرِ النَّابِ تَلُوكُ الفَرْشَا[٢]

وقيل : الحَمُولة : كُلُّ ما حُمِلَ عليه من إبل وبقر وبغل وحمار . والفَرْش : ما اتّخِذَ من صوفه ووبره وشعره ما يُفْتَرَشُ ، وأنشدوا قول النابغة :

٢١١٤ - وَحَلّتْ بُيُوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةِ طَائِر[٣]

وقال عنترة :

٢١١٥ - مـا رَاعَـنِـي إلّا حَـمُـولَـةُ أَهْـلِهَـا وَسْطَ الـدِّيَـارِ تَسَفُّ حَبَّ الخِمْخِمِ[٤]

ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾

قوله : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ .

في نصبه ستة أوجه :

أحسنها : أن يكون بدلاً من : « حَمُولةً وفَرْشاً » ، لولا ما نقله الزجاج من الإجماع المتقدم ، ولكن ليس فيه أن ذلك محصور في الإبل ، والقول بالبدل هو قول الزجاج ، والفراء .

والثاني : أنه منصوب بـ« كُلُوا » الذي قبله ، أي : كُلُوا ثَمَانِيَةَ أَزْواجٍ ، ويكون قوله : « ولا تَتَّبِعُوا . . . إلى آخره» كالمعترض بين الفعل ومنصوبه ، وهو قول علي بن سليمان ، وقَدَّرَه : كُلُوا لَحْمَ ثَمَانِيَةٍ . وقال أبو البقاء : هو منصوب بـ « كُلُوا » ، تقديره : كُلُوا مِمّا رَزَقَكُمُ اللهُ ثَمَانِيَةَ أَزْواجٍ ، « ولا تُسْرِفُوا » معترض بينهما » . قُلْتُ : صوابه أن

---

(١) انظر البيت في البحر (٤/٢٣٤) ، تفسير القرطبي (٧/١١٢) .

(٢) انظر البيت في البحر (٤/٢٣٤) ، اللسان (فرش) .

(٣) انظر ديوانه (٦٤) الكتاب (١/٣٦٨) ، تأويل مشكل القرآن (١٢٠) ، التهذيب (٥/٩١) (حمل) .

البقاع : المشرق من الأرض .

(٤) انظر ديوانه (١٧) ، شرح القصائد (٣٢٧) ، التهذيب (٧/١٧) ، (خم) اللسان (حم) تفسير القرطبي (٧/١١٢) .

يقول : « ولا تَتَّبِعُوا » بدل : « ولا تُسْرِفُوا » ، لأن « كُلُوا » الذي يليه ، « ولا تُسْرِفُوا » ليس منصباً على هذا ، لأنه بعيد منه ، ولأن بعده ما هو أولى منه بالعمل ، ويحتمل أن يكون الناسخ غلط عليه ، وإنما قال هو : « ولا تَتَّبِعُوا » ، ويدل على ذلك أنه قال : تقديره : كُلُوا مِمّا رَزَقَكُمُ اللهُ ، و « كُلُوا » الأول ليس بعده : مِمّا رَزَقَكُم ، إنّما هو بعد الثاني .

الثالث : أنه عطف على « جنّاتٍ » ، أي : أَنْشَأَ جَنّاتٍ وأَنْشَأَ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، ثم حذف الفعل وحرف العطف وهو مذهب الكسائي . قال أبو البقاء : « وهو ضعيف » . قُلْتُ : الأمر كذلك ، وقد سمع ذلك في كلامهم نثراً ونظماً ، ففي النثر قولهم : « أكلت لحماً سمكاً تمراً » ، وفي نظمهم قول الشاعر :

٢١١٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيمِ[1]

أي : أكلت لحماً وسمكاً وتمراً ، وكَيْفَ أَصْبَحْتَ وكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، وهذا على أحد القولين في ذلك ، والقول الثاني : أنه بدل بَدَاء ، ومنه الحديث : « إنّ الرجلَ ليصلي الصلاة وما كُتِبَ له نِصْفُها ثُلُثُها رُبْعُها . . . إلى أن وصل إلى العُشْر .

الرابع : أنه منصوب بفعل محذوف مدلول عليه بما في اللفظ ، تقديره : « كُلُوا ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، وهذا أضعف مما قبله .

الخامس : أنه منصوب على الحال ، تقديره : مختلفة أو متعددة ، وصاحب الحال « الأنعام » ، فالعامل في الحال ما تعلق به الجار ، وهو « مِنْ » .

السادس : أنه منصوب على البدل من محل « مِمّا رَزَقَكُمُ اللهُ » . قوله : ﴿ مِنَ الضَّأْنُ اثْنَيْنِ ﴾ في نصب « اثْنَيْنِ » وجهان :

أحدهما : أنه بدل من « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » ، وهو ظاهر قول الزمخشري ، فإنه قال : والدليل عليه « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » ، ثم فسَّرها بقوله : ﴿ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ . . . ﴾ الآية . وبه صَرَّح أبو البقاء ، فقال : و « اثْنَيْنِ » بدل مِنَ « الثمانية » ، وقد عطف عليه بقية الثمانية .

والثاني : أنه منصوب بـ « أَنْشَأَ » مقدراً ، وهو قول الفارسي ، و « مِنْ تتعلق بما نصب « اثْنَيْنِ » . والجمهور على تسكين همزة « الضَّأْن » ، وهو جمع : ضائن وضائنة ، كـ « تاجر وتاجرة وتَجْر ، وصاحب وصاحبة وصَحْب ، وراكب وراكبة ورَكْب . وقرأ الحسن وطلحة بن مصرِّف وعيسى بن عمر : « الضَّأَن » بفتحها ، وهو إمّا جمع تكسير لـ « ضائن » ، كما يقال : خادم وخَدَم ، وحارس وحَرَس ، وطالب وطَلَب ، وإمّا اسم جمع . ويجمع « الضَّأْن » على « ضَئِين » ، كما يقال : كَلْبٌ وكَلِيبٌ ، قال :

٢١١٧ - ..... فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[2]

« وقيل : الضَّئِين والكَلِيب اسما جمع . ويقال : ضِئِين ، بكسر الضاد ، وكأنها إتباع لكسر الهمزة ، نحو : بِعِير

---

(١) انظر الخصائص (١/ ٢٩٠) ، الهمع (٢/ ١٤٠) ، الدرر (٢/ ١٩٣) ، ديوان المعاني (٢/ ٢٢٥) .

(٢) جزء بيت لعلقمة بن عبدة الفحل وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ لِلأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا ... رِجَالٌ .....

وقد تقدم .

وشِعِير » بكسر الباء والشين لكسر العين . والضَّأْن معروف ، وهو ذو الصوف من الغنم ، والمَعْز : ذو الشعر منها . وقرأ أبان بن عثمان « اثنان بالرفع ، على الابتداء والخبر والجار قبله . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر « المَعَز » بفتح العين ، والباقون بسكونها ، وهما لغتان في جمع « ماعز » ، وقد قدم أن فاعلاً يجمع على « فَعْل » تارة ، وعلى « فَعَل » أخرى ، كـ « تاجر وتَجْر ، وخادم وخَدَم » وقد تقدم تحقيقه ، ويجمع أيضاً على « مِعْزَى » ، وبها قرأ أُبَيّ ، قال امرؤ القيس :

٢١١٨ - أَلَا إن لـم تَـكُـنْ إبِـلٌ فَـمِـعْـزَى كَـأنَّ قُـرُونَ جِـلَّتِـهـا الـعِـصِـيُّ[1]

وقال أبو زيد : إنّه يجمع على « أُمْعُوز » ، وأنشد :

٢١١٩ - ..... كـالـتَّيْسِ فـي أُمْعُـوزِهِ الـمُـتَـرَبِّـلِ[2]

ويجمع أيضاً على « مَعِيز » ، وأنشدوا لامرىء القيس :

٢١٢٠ - ويَـمْنَـحُـهَـا بَـنُـو شَـمَـجَى بْـنِ جَـرْمٍ مَـعِـيـزَهُـمُ حَـنَـانَـك ذَا الـحَـنَـانِ[3]

و « الإبل » : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل واحده : جمل وناقة وبعير ، ولم يجىء اسم على « فِعِل » عند سيبويه غيره ، وزاد غير سيبويه : بِلزا ، وإطِلا ، وَوِئِدا[4] ، ومِشِطا ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في الغاشية[5] إن شاء الله تعالى . والنسبة إليه « إبَلِيّ » بفتح الباء ، لئلا تتوالى كسرتان مع ياءين . قوله : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّم ﴾ آلـذَّكَرَيْن : منصوب بما بعده ، وسبب إيلائه الهمزة ما تقدم في قوله : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ للنّاسِ ﴾[6] . و« أَمْ » عـاطفـة « الأُنْثَيَيْنِ » على « آلذَكَرَيْنِ » وكذلك « أَمْ » الثانية عاطفة « ما » الموصولة على ما قبلها ، فمحلها نصب ، تقديره : أم الذي اشتملت عليه أرحام ، فلما التقت الميم ساكنة مع ما بعدها وجب الإدغام . و « أم » في قوله : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾ .

منقطعة ، ليست عاطفة ، لأن بعدها جملة مستقلة بنفسها ، فتقدر بـ « بل » والهمزة ، والتقدير : بَـلْ أَكُنْتُم شُهَدَاءَ . و « إذ »[7] منصوب بـ « شُهَدَاء » ، أنكر عليهم ما ادعوه ، وتهكم بهم في نسبتهم إلى الحضور في وقت الإيصاء بذلك . و « بهذا » إشارة إلى جميع ما تقدم ذكره من المُحَرَّمَات عندهم .

قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾

قوله : ﴿ مُحَرَّماً ﴾ .

---

(١) تقدم .

(٢) عجز بيت لربيعة بن معزوم الضبي وصدره :
أَخْلَصْتُـهُ صُـنْـعـاً فَـآجـن مُحْـمـلَجـاً
.....
انظر الخليل لأبي عبيد (١٧٢) .

(٣) انـظر ديوانـه (١٤٣) ، المقتضب (٣/٢٢٤) ، مجاز القـرآن (٢/٢) ، التهذيب (٣/٤٤٧) ، (حن) اللسان (حنن) .

(٤) لغة في الوتر كما ذكر الأشموني (٤/٢٤٠) .

(٥) آية (١٧) .

(٦) سورة المائدة ، آية (١١٦) .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ أما اشتملت عليه أرحام الاثنين ﴾ (١٤٣ ١٤٤) .

منصوب بقوله : « لا أَجِدُ » وهو صفة لموصوف محذوف ، حذف لدلالة قوله : « على طاعِمٍ يَطْعَمُهُ » ، والتقدير : لا أجد طعاماً مُحَرَّماً ، و « عَلَى طَاعِمٍ » متعلق بـ « مُحَرَّماً » ، و « يَطْعَمُهُ » في محل جر صفة لـ « طَاعِم » . وقرأ الباقر ونقلها مكي عن أبي جعفر : « بَطَّعِمُهُ » بتشديد الطاء ، وأصلها : « يَطْتَعِمُهُ » افتعالاً من الطعم ، فأبدلت التاء طاء ، لوقوعها بعد طاء للتقارب ، فوجب الإدغام ، وقرأت عائشةُ ومحمدُ بنُ الحنفية وأصحابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مسعود : « تَطَّعَّمَهُ » بالتاء من فوق وتشديد العين فِعْلاً ماضياً . قوله : « إلّا أَنْ يكونَ » منصوب على الاستثناء وفيه وجهان أحدهما : أنه متصل قال أبو البقاء : « استثناء من الجنس ، وموضعه نصب ، أي . لا أجد مُحَرّماً إلا الميتة » . والثاني : أنه منقطع . قال مكي : « و « أَنْ يَكُونَ » في موضع نصب على الاستثناء المنقطع » .

وقال الشيخ[1] : و « إلّا أن يكون » استثناء منقطع دلائله كون ، وما قبله عَيْن ، ويجوز أن يكون موضعه نصباً بدلاً على لغة تميم ، ونصباً على الاستثناء على لغة الحجاز » . يعني أن الاستثناء المنقطع فيه لغتان ، إحداهما : لغة الحجاز ، وهو وجوب النصب منطلقاً ولغة التميميين يجعلونه كالمتصل ، فإن كان في الكلام نَفْيٌ أو شِبْهَه رجح البدل ، وهنا الكلام نفي ، فرجح نصبه عند التميميين على البدل دون النصب على الاستثناء ، فنصبه من وجهين ، وأما الحجاز فنصبه عندهم من وجه واحد . وظاهر كلام أبي القاسم الزمخشري أنه متصل ، فإنّه قال : « مُحَرَّماً » أي : طعاماً مُحَرَّماً من المطاعم التي حَرَّمتموها إلا أن يكون ميتة ، إلا أن يكون الشيء المُحَرَّم ميتة » . وقرأ ابن عامر في رواية : « أَوْحَى » بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل . وقوله تعالى : ﴿ قُل آلذَّكَرَيْنِ ﴾ ، وقوله : « نَبِّئُونِي » ، وقوله أيضاً : « آلذَّكَرَيْن » ثانياً ، وقوله : « أَمْ كُنْتُم شُهَدَاءَ » : جمل اعتراض بين المعدودات التي وقعت تفصيلاً لـ « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » . قال الزمخشري : فإنْ قُلْتُ : كيف فصل بين المعدود وبين بعضه ، ولم يوالِ بينه ؟ قُلْتُ : قد وقع الفاصل بينهما اعتراضاً غير أجنبي من المعدود ، وذلك أن الله عَزَّ وجَلَّ مَنَّ عَلَى عِبَادِهِ بإنشاء الأنعام لمنافعهم وإباحتها لهم ، فاعترض بالاحتجاج على مَنْ حَرَّمَهَا ، والاحتجاج عَلَى مَنْ حَرَّمها تأكيد وتشديد للتحليل ، والاعتراضات في الكلام لا تساق إلّا للتوكيد . وقرأ ابن عامر : إلا أَنْ تَكُون مَيْتَةٌ » بالتأنيث ورفع « مَيْتة » يعني : إلا أن توجد مَيْتةٌ ، فتكون تامة عنده ، ويجوز أن تكون الناقصة والخبر محذوف ، تقديره : إلّا أن تكون هناك مَيْتةٌ ، وقد تقدم ، أن هذا منقول عن الأخفش في قوله ـ قبل ذلك ـ : ﴿ وإنْ يَكُنْ مَيْتةً ﴾[2] .وقال أبو البقاء : « ويقرأ برفع « مَيْتة » على أنَّ « تكون » تامة ، وهو ضعيف ، لأن المعطوف منصوب » . قُلْتُ : كيف يُضَعِّفُ قراءة متواترة ؟ وأمّا قوله : لأن المعطوف منصوب ، فذلك غير لازم ، لأن النصب على قراءة مَنْ رفع « ميتة » يكون نسقاً على محل « أن يكون » الواقعة مستثناة ، تقديره : إلّا أن يكون ميتة ، وإلا دماً مَسْفُوحاً ، وإلّا لَحْمَ خنزير . وقال مكي بن أبي طالب : « وقرأ أبو جعفر : « إلّا أن تكون » بالتاء « مَيْتةٌ » بالرفع . ثم قال : « وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ « أَوْ دَمٌ » بالرفع ، وكذلك ما بعده » . قُلْتُ : هذه هي قراءة ابن عامر ، نسبها لابن جعفر يزيد بن القعقاع المدني ، شيخ نافع ، وهو محتمل . وقوله : كَانَ يَلْزَمهُ . . . إلى آخره ، وهو معنى ما ضَعَّفَ به أبو البقاء هذه القراءة ، وقد تقدم جواب ذلك . واتفق أن ابن عامر يقرأ : « وإنْ تكن مَيْتَةً » بالتأنيث والرفع ، وهنا كذلك . وقرأ ابن كثير وحمزة « تكون » بالتأنيث ، « مَيْتَةً » بالنصب ، على أن اسم « تكون » مضمر عائد على مؤنث ، أي : إلّا أن تكون المأكولة ، ويجوز أن يعود الضمير مِنْ « تكون » على : « مُحَرّماً » ، وإنما أنث الفعل لتأنيث الخبر ، كقوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنِ فِتْنَتُهُم إلّا أَنْ ﴾[3] بنصب « فتنتهم » وتأنيث « تكن » . وقرأ الباقون

(١) انظر البحر (٤/٢٤١) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (١٣٩) .
(٣) سورة الأنعام ، آية (٢٣) .

« يكون » بالتذكير ، « مَيْتةً » نصباً ، واسم « يكون » يعود على قوله : « مُحَرَّماً » ، أي : إلاّ أن يكون ذلك المُحَرَّم . وقدَّره أبو البقاء ، ومكي ، وغيرهما : إلا أنْ يكونَ المأكول ، أو ذلك مَيْتةً .

قوله : « أَوْ دَماً » « دَماً » على قراءة العامة معطوف على خبر « يكون ، وهو « مَيْتةً » ، وعلى قرءة ابن عامر وأبي جعفر معطوف على المستثنى ، وهو « أَنْ يَكُونَ » ، وقد تقدم تحرير ذلك . و « مَسْفُوحاً » صفة لـ « دَماً » . والسَّفْحُ : الصَّبُّ . وقيل : السيلان ، وهو قريب من الأول . و « سَفَحَ » يستعمل قاصراً ومتعدياً ، يقال : سَفَحَ زَيْدٌ دَمَه ، أي : أهْرَاقَهُ ، وسفح هو ، إلاّ أن الفرق بينهما وقع باختلاف المصدر ، ففي المتعدي يُقَالُ : « سَفْحٌ » ، وفي اللازم يقال : « سُفُوح » ، ومن المتعدي قوله تعالى : ﴿ أَوْ دَماً مَسْفُوحاً ﴾ ، فإنّ اسم المفعول التام لا يبنى إلاّ من متعدٍ . ومن اللازم ما أنشده أبو عُبَيْدَة لكُثَيِّر عزة :

٢١٢١ - أَقُولُ وَدَمْعِي واكِفٌ عِنْدَ رَسْمِهَا عَلَيْكِ سَلامُ اللهِ والدَّمْعُ يُسْفَحُ[١]

قوله : ﴿ أَوْ فِسْقاً ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عطف على خبر « يكون » أيضاً ، أي : إلاّ أن يكون فِسْقاً ، و « أُهِلّ » في محل نصب ، لأنه صفة له ، كأنه قيل : أو فِسْقاً مُهَلاًّ به لغير الله ، جعل العين المحرمة نفس الفسق مبالغة ، أو على حذف مضاف ، ويفسره ما تقدم من قوله : ﴿ ولا تأكُلُوا مِمّا لم يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وإنّهُ لَفِسْقٌ ﴾[٢].

الثاني : أنه منصوب عطفاً على محل المستثنى ، أي : إلاّ أن يكونَ مَيْتةً ، أو إلاّ فِسْقاً ، وقوله : ﴿ فإنّه رِجْسٌ ﴾ اعتراض بين المتعاطفين .

والثالث : أن يكون مفعولاً من أجله ، والعامل فيه قوله : « أُهِلَّ » ، فقدم عليه ، ويكون قد فصل بين حرف العطف ، وهو « أَوْ » ، وبين المعطوف ، وهو الجملة من قوله : « أُهِلَّ » بهذا المفعول من أجله ، ونظيره في تقديم المفعول له على عامله قوله :

٢١٢٢ - طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[٣]

و « أُهِلَّ » على هذا الإعراب عطف على « يكون » ، والضمير في « به » عائد على ما عاد عليه الضمير المستتر في « يكون » ، وقد تقدم تحقيقه ، قاله الزمخشري ، إلاّ أن الشيخ تعقب عليه ذلك ، فقال[٤] : « وهذا إعراب يتكلف جداً ، وتركيب ـ على هذا الإعراب ـ خارجٌ عن الفصاحة ، وغير جائز على قراءة من قرأ : « إلاّ أن تكونَ مَيْتةٌ » بالرفع ، فيبقى الضمير في « به » ليس له ما يعود عليه ، ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه ، فيكون التقدير : أو شيء أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ به ، لأن مثل هذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر . قُلْتُ : يعني بذلك أنه لا يحذف الموصوف والصفة جملة ، إلاّ إذا كان في الكلام « مِنْ » التبعيضية ، كقولهم : « مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ » ، أي : مِنّا فَرِيقٌ ظَعَنَ ومِنّا فريقٌ أَقَامَ ، فإن لم تكن فيه « مِنْ » كان ضرورة ، كقوله :

---

(١) انظر ديوانه (٤٦٣) وروايته فيه :
أقول ونضوي واقف عند رمسها
عليك سلام الله والعين تسفح

(٢) سورة الأنعام ، آية (١٢١) .

(٣) تقدم .

(٤) انظر البحر (٤/٢٤٣) .

٢١٢٣ - تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[١]

أي : بِكَفَّيْ رَجُلٍ ، وهذا رأي بعضهم ، وأما غيره فيقول : متى دَلّ دليل على الموصوف حذف مطلقاً ، فقد يجوز أن يرى الزمخشري هذا الرأي . وقوله : « فإنّه » الهاء فيها خلاف ، والظاهر عودها على « لَحْمَ » المضاف لـ « خنزير » . وقال أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ : « إنّها تعود على « خنزير » ، لأنه أقرب مذكور . ورُجِّح الأول بأن « اللحم » هو المحدث عنه ، والخنزير جاء بعرضية الإضافة إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رأيت غلامَ زَيْدٍ فأكرمته » أن الهاء تعود على « الغلام » ، لأنه المحدث عنه المقصود بالإخبار عنه ، لا على « زيد » ، لأنه غير مقصود . ورُجِّحَ الثاني بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصاً بلحمه ، بل شحمه وشعره وعظمه وظِلْفه كذلك ، فإذا أعدنا الضمير على « خنزير » كان وافياً بهذا المقصود ، وإذا أعدناه على « لحم » لم يكن في الآية تعرض لتحريم ما عدا اللحم مما ذكر . وقد أجيب عنه بأنه إنما ذكر اللحم دون غيره ، وإنْ كان غَيْرُهُ مقصوداً بالتحريم ، لأنه أهم ما فيه ، وأكثر ما يقصد فيه اللحم ، كما ذلك في غيره من الحيوانات ، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذكر ، ولو سُلِّم فإنه يكون من باب مفهوم اللقب ، وهو ضعيف جداً . وقوله : ﴿ فإنَّه رِجْسٌ ﴾ إمّا على المبالغة ، بأن جعل نفس الرجس ، أو على حذف مضاف ، وله نظائر .

وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾

قوله : ﴿ وعلى الّذِينَ هَادُوا ﴾ .

متعلّق بـ « حَرّمنا » ، وهو يفيد الاختصاص عند بعضهم ، كالزمخشري والرازي ، وقد صرح به الرازي هنا ، أعني : تقديم المعمول على عامله . وفي « الظُّفُر » لغاتٌ خمس ، أعلاها « ظُفُر » بضم الظاء والفاء ، وهي قراءة العامة ، و « ظُفْر » بسكون العين ، وهي تخفيف لمضمومها ، وبها قرأ الحسن في رواية أُبَيِّ بْن كعب والأعرج . و « ظِفِر » بكسر الظاء والفاء ، ونسبها الواحدي لأبي السّمّال قراءة . و « ظِفْر » بكسر الظاء وسكون الفاء وهي تخفيف لمكسورها ، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءة . واللغة الخامسة « أُظْفُور » ولم يُقْرأ بها فيما علمت ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

٢١٢٤ - مـا بَيْنَ لُقْمَتِـهِ الأُوْلَى إذَا انْحَـدَرَتْ وَبَيْنَ أُخْـرَى تَـلِيـهـا قِيـدُ أُظْـفُـورِ[٢]

وجمع الثلاثة : « أظفار » ، وجمع « أُظْفُور » : « أظافير » ، وهو القياس ، و « أَظَافِر » من غير مد ، وليس بقياس ، وهذا كقوله :

٢١٢٥ - وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِي[٣]

وقد تقدم تحقيق ذلك في قوله : « فَاتِحُ الغَيْبِ » .

---

(١) انظر الخصائص (٢/٣٦٧) ، ابن يعيش (٣/٥٩) ، الإنصاف (١/١١٥) ، المغني (١/١٦٠) ، التصريح (٢/١١٩) .

(٢) انظر التهذيب (١٤/٣٧٥) ، اللسان (ظفر) .

(٣) تقدم .

قوله : « ومِنَ البَقَرِ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على « كُلَّ ذِي » فيتعلق « مِنْ » بـ « حَرَّمنا » الأولى ، لا الثانية ، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبهم في « مِنْ » التبعيضية من المُحَرّم ، فقال : « حَرَّمنا عليهم شُحُومَهُما » .

والثاني : أن يتعلق بـ « حَرَّمنا » المتأخرة ، والتقدير : وحَرَّمنا على الذين هَادُوا من البَقَرِ والغَنَم شُحُومَهُما ، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفعل ، بل يجوز تأخيره كما تقدم ، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل ، فيقال : حَرَّمنا عليهم شُحُومَهُما من البَقَرِ والغَنَمِ ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وقال أبو البقاء : « لا يجوز أن يكون « مِنَ البَقَرِ » متعلِّقاً بـ « حَرَّمنا » الثانية . « قال الشيخ [1] : « وكأنه توهم أنْ عود الضمير مانع من التعلق ، إذ رتبة المجرور بـ « مِنْ » التأخير ، لكن عن ماذا ؟ أما عن الفعل فمسلم ، وأما عن المفعول فغير مسلم » . يعني أنه إن أراد أن رتبة قوله : « مِنَ البَقَرِ » التأخير عن « شُحُومَهُما » فيصير التقدير : حَرّمنا عليهم شُحُومَهُما مِنَ البَقَرِ فغير مسلم .

ثم قال الشيخ : « وإن سلمنا إن رتبته التأخير عن الفعل والمفعول فليس بممنوع ، بل يجوز ذلك ، كما جاز : « ضَرَبَ غلامَ المرأةِ أَبُوها » و « غَلامَ المرأةِ ضَرَبَ أَبُوها » . وإن كانت رتبة المفعول التأخير ، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبت التقدم عليه ، فكيف بالمفعول الذي هو المجرور في رتبة واحدة ؟ أعني في كونهما فضلة ، فلا يبالي فيهما بتقديم أيهما شئت على الآخر ، قال الشاعر :

٢١٢٦ ـ وَقَـدْ رَكَـدَتْ وَسْطَ السَّمَـاءِ نُـجُـومُهَـا ..... [2]

فقدَّم الظرف وجوباً ، لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف » . قُلْتُ : لقائل أن يقول : لا نُسَلِّمُ أَنَّ أبا البقاء إنما منع ذلك لما ذكرت ، حتى يلزم بما ألزمته ، بل قد يكون منعه لأمر معنوي ، والإضافة في قوله : « شُحُومَهُمَا » تفيد الدلالة على تأكيد التخصيص والربط ، إذ لو أتى في الكلام : من البقر والغنم حرمنا عليهم الشُّحُومَ ، لكان كافياً في الدلالة على أنه لا يراد إلا شحوم البقر والغنم . هذا كلام الشيخ [3] ، وهو بسط ما قاله الزمخشري ، فإنه قال : « ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شُحُومَهُمَا » كقولك : « مِنْ زيدٍ أَخَذْتُ مَالَه » تريد بالإضافة زيادةَ الربط » . قوله : ﴿ إِلَّا ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما ﴾ « ما » موصولة في محل نصب على الاستثناء المتصل من « الشُّحُوم » ، أي : أنه لم يحرم الشحم المحمول على الظهر ، ثُمَّ إن شِئْتَ جَعَلْتَ هذا الموصول نعتاً لمحذوف ، أي : إلا الشحم الذي حملته ظهورهما ، كذا قدَّره الشيخ ، وفيه نظر ، لأنه قد نص على أنه لا يوصف بـ « ما » الموصولة ، وإن كان يوصف بـ « الذي » ، وقد رَدَّ هو على غيره بذلك في مثل هذا التقدير . وإنْ شِئْتَ جعلته موصوفاً بشيء محذوف ، أي : إلا الذي حملته ظهورهما من الشحم ، وهذا الجار هو وصف معنوي ، لا صناعي ، فإنه لو أظهر كذا لكان إعرابه حالاً ، وقوله : « ظُهُورُهُما » يحتمل أن يكون من باب : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما ﴾ [4] بالنسبة إلى ضمير البقر والغنم من غير نظر إلى جمعيتهما في المعنى ، ويحتمل أن يكون جمع « الظهور » ، لأن المضاف إليه جمعٌ

---

(١) انظر البحر (٤/٢٤٤) .

(٢) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :

..... رُكُـودَ فـوآدِي الـرَّمْـرَبِ المُـتَـوَرِق

انظر ديوانه (١٧١) .

(٣) انظر البحر (٤/٢٤٤) .

(٤) سورة التحريم ، آية (٤) .

في المعنى ، فهو مثل : « قطعتُ رؤوسَ الخِرْفان » فالتثنية في مثل هذا ممتنعة . قوله : « أَوِ الحَوَايَا » في موضعها من الإعراب ثلاثة أوجه ، أحدها ـ وهو قول الكسائي ـ: أنها في موضع رفع عطفاً على « ظُهُورُهُما » ، أي : وإلا الذي حملته الحَوَايَا من الشَّحْم فإنّه أيضاً غَيْرُ مُحَرَّم ، وهذا هو الظاهر . الثاني : أنها في محل نصب نسقاً على « شُحُومَهُما » ، أي : حَرّمنا عليهم الحَوَايَا أيضاً أو ما اختلط بِعَظْم ، فيكون الحوايا والمُخْتَلِطُ مُحَرّمين ، وسيأتي تفسيرهما ، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة ، وتكون « أو » فيه كالتي في قوله تعالى : ﴿ ولا تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أو كَفُوراً ﴾[1] يراد بها نفي ما تدخل عليه بطريق الانفراد ، كما تقول : « هؤلاء أهل أن يعصوا ، فاعصِ هذا أو هذا » ، فالمعنى : حَرّم عليهم هذا وهذا . وقال الزمخشري : « و » « أو » بمنزلتها في قولهم : « جَالِسِ الحَسَنَ أو ابن سيرين » . قال الشيخ[2] : « وقال النحويون » : « أو » في هذا المثال للإباحة ، فيجوز له أن يُجَالِسَهُما ، وأن يُجَالِسَ أَحَدَهما . والأحسن في الآية : إذا قلنا : إنّ « الحوايا » معطوف على « شُحُومَهُما » أن تكون « أو » فيه للتفصيل ، فصل بها ما حرم عليهم من البقر « والغنم » . قُلْتُ : هذه العبارة التي ذكرها الزمخشريّ ، سبقه إليها أبو إسحق ، فإنّه قال : « وقال قوم : حُرِّمَتْ عليهم الثُّرُوب ، وأَحَلَ لهم ما حملت الظهور ، وصارت « الحوايا » أو ما اختلط بعظم » نسقاً على ما حرم ، لا على الاستثناء ، والمعنى على هذا القول : حرمت عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ، إلا ما حملت الظهور فإنّه غير مُحَرّم ، وأدخلت « أو » على سبيل الإباحة . كما قال تعالى : ﴿ ولا تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أو كفوراً »[3] . والمعنى :كل هؤلاء أهل أن يُعْصَى . فاعصِ هذا ، أو اعص هذا ، و « أو » بليغة في هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : لا تُطِعْ زيداً وعمراً ، فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حالة ، فإذا أطعتُ زيداً على حدته لم أكن عاصياً ، وإذا قلتَ : لا تُطِعْ زيداً أو عمراً أو خالداً ، فالمعنى أن كلَّ هؤلاء أهل ألا يُطاعَ ، فلا تُطِعْ واحداً منهم ، ولا تُطِعْ الجماعة ، ومثله : جَالِس الحَسَنَ أو ابن سيرين أو الشَّعْبي ، فليس المعنى أني آمرك بمجالسة واحد منهم ، فإن جالست واحداً منهم فأنت مصيب ، وإنْ جالست الجماعة فأنت مصيب » . وأما قوله : « فالأحسن أن تكون « أو »فيه للتفصيل ، فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء ، فإنه قال : و « أو » هنا بمعنى الواو ، لتفصيل مذاهبهم ، أو لاختلاف أماكنها ، وقد ذكرناه في قوله : ﴿ كُونُوا هُوداً أو نَصَارى ﴾[4] وقال ابن عطية ـ راداً على هذا القول ، أعني كون « الحوايا » نسقاً على « شُحُومَهُما » ـ: « وعلى هذا تدخل « الحوايا » في التحريم ، وهذا قول لا يعضده لا اللفظ ولا المعنى ، بل يدفعانه » . ولم يُبَيّن وجه الدفع فيهما . الثالث : أن « الحوايا » في محل نصب عطفاً على المستثنى ، وهو : « ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُما » ، كأنه قيل : إلاّ ما حَمَلَتِ الظُّهُورُ ، أو إلاّ الحوايا ، أو إلاّ ما اختلط ، نقله مكي ، وأبو البقاء بدأ به ، ثم قال : وقيل ، هو معطوف على الشُّحُوم » . ونقل الواحدي عن الفراء أنه قال : « يجوز أن تكون في موضع نصب ، بتقدير حذف المضاف ، على أن تريد : « أو شُحُومَ الحَوَايا ، فتحذف الشحوم ، وتكتفي بالحوايا ، كما قال تعالى :﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[5]، يريد أهلها . وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال : قلت : للفراء ، هو بمنزلة قول الشاعر :

٢١٢٧ ـ لا يَسْمَعُ المَرْءُ فيها ما يُؤَنِّسُهُ ... باللَّيْلِ إلاَّ نئيم اليَومِ والضُّوَعَا[6]

---

(١) سورة الإنسان ، آية (٢٤) .
(٢) انظر البحر ٤/ ٢٤٥ .
(٣) سورة الإنسان ، آية (٢٤) .
(٤) سورة البقرة ، آية (١٣٥) .
(٥) سورة يوسف ، آية (٨٢) .
(٦) البيت للأعشى قيس انظر ديوانه (١٥٣) ، التهذيب

فقال لي : نعم ، يذهب إلى أن « الضُّوَع » عطف على « النَّئِيم » ولم يعطف على « اليُوم » ، كما عطفت « الحَوَايَا » على « ما » ، ولم تعطف على « الظُّهُور » . قُلْتُ : فمقتضى ما حكاه ابن الأنباري أن تكون « الحَوَايَا » عطفاً على « ما » المستثناة ، وفي معنى ذلك قلق بيّن ، هذا ما يتعلق بإعرابها . وأما ما يتعلق بمدلولها فقيل : هي المباعر ، وقيل : المصارين والأمعاء ، وقيل : كل ما يحويه البطن فاجتمع واستدار . وقيل : هي الدُّوَّارة التي في بطن الشاة . واختلف في مفرد « الحَوَايا » ، فقيل : « حَاوِيَة » ، كـ « ضَارِبَة » ، وقيل : حَوِيَّة كـ « ظَرِيفة » ، وقيل : حَاوِيَاء ، كـ « قَاصِعَاء » . وقد جَوَّز الفارسي أن يكون جمعاً لكل واحد من الثلاثة ، يعين أنه صالح لذلك . وقال ابن الأعرابيّ : هي « الحَوِيَّة » و« الحَاوِيَة » ، ولم يذكر « الحَاوِيَاء » . وذكر ابن السكيت الثلاثة ، فقال : يقال : « حَاوِيَة » و« حَوَايَا » ، مثل : « زَاوِيَة وزَوَايَا ، ورَاوِيَة ورَوَايَا » ، « ومنهم من يقول : « حَوِيَّة وحَوَايَا » مِثْلُ « الحَوِيّة » التي توضع على ظهر البعير ويركب فوقها » ، ومنهم من يقول لواحدتها : « حَاوِيَاء » ، وأنشد قول جرير :

٢١٢٨ - تَضْعُو الخَنَانِيصُ والغُولُ الَّتِي أَكَلَتْ ... فِي حَاوِيَاءَ دَرُومِ اللَّيْلِ مِجْعَارِ[1]

وأنشد أبو بكر بن الأنباري :

٢١٢٩ - كَأَنَّ نَقِيقَ الحَبِّ فِي حَاوِيَائِهِ ... فَحِيحُ الأَفَاعِي ، أو نقيقُ العَقَارِبِ[2]

فإن كان مفردها « حَاوِيَة » فوزنها : فواعل ، كـ « ضاربة وضوارب » ، ونظيرها في المعتل : « رَاوِيَة ورَوَايا ، وزَاوِية وزَوَايا » ، والأصل : « حواوي » ، كـ « ضوارب » فقلبت الواو التي هي عين الكلمة همزة ، لأنها ثاني حرفي لين اكتنفا مدة مَفَاعل ، فاستثقلت همزة مكسورة فقلبت ياء ، فاستثقلت الكسرة على الياء ، فجعلت فتحة ، فتحرك حرف العلة وهو الياء التي هي لام الكلمة بعد فتحة فقلبت ألفاً فصارت « حَوَايَا » . وإن شِئْتَ قُلْتَ : قلبت الواو همزة مفتوحة ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصارت همزة مفتوحة بين ألفين يشبهانها ، فقلبت الهمزة ياء ، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله : ﴿ نَغْفِرْ لكم خَطَايَاكم ﴾[3] واختلف أهل التصريف في ذلك ، وكذلك إذا قلنا : مفردها « حَاوِيَاء » كان وزنها : فواعل ، أيضاً ، كـ « قصعاء وقاصع ، ورَاهِطاء ورَوَاهِط » ، والأصل : « حواوي » أيضاً ففعل به ما فعل فيما قبله . وإن قلنا : إنّ مُفْرَدَها « حَوِيَّة » فوزنها : « فعائل » ، كـ « ظرائف » ، والأصل : حوائي ، فقلبت الهمزة ياء مفتوحة ، وقلبت الياء التي هي لام ألفاً ، فصار اللفظ « حَوَايَا » أيضاً ، فاللفظ متحد ، والعمل مختلف . وقوله : « أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ » فيه ما تقدم في « حَوَايَا » . ورأى الفراء فيه أنه منصوب نسقاً على « ما » المستثناة في قوله : « إلاّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُما » ، والمراد به : الأَلْيَة . « وقيل : هو كل شحم في الجنب والعين والأذن والقوائم . قوله : « ذلك جَزَيْنَاهُم » فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك ، قاله الحَوْفِي ، ومكي ، وأبو البقاء .

الثاني : أنه مبتدأ ، والخبر ما بعده ، والعائد محذوف ، أي : ذلك جزيناهموه ، قاله أبو البقاء ، وفيه ضَعْفٌ من

---

(١) البيت لجرير انظر ديوانه (٦٨) ، شرح شواهد الشافية (٤٤٣) ، التهذيب (٨/٢٩٤) ، (شق) اللسان (جوا) . (٨٩/١٣) ، (أنس) اللسان (أنس) .

(٢) انظر ديوانه (١/٢٣٩) ، التهذيب (٥/٢٩٢) ، (جوى) اللسان (حوا) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٥٨) .

حيث إنّه حذف العائد المنصوب ، وقد تقدم ما في ذلك في المائدة عند قوله : ﴿ أَفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[1]، وأيضاً فقدَّرَ العائد متصلاً ، وينبغي ألا يقدر إلا منفصلاً ، ولكنه يشكل حذفه ، وقد تقدم تحقيقه أول البقرة[2] ، وقال ابن عطية : « ذلك » في موضع رفع . « ولم يُبَيّن على أي الوجهين المتقدمين ، وينبغي أن يحمل على الأول ، لضعف الثاني .

الثالث : أنه منصوب على المصدر ، وهو ظاهر كلام الزمخشري ، فإنّه قال : ذلك الجزاء جزيناهم ، وهو تحريم الطيبات » . إلا أنّ هذا قد ينخدش بما نقله ابن مالك : وهو أن المصدر إذَا أشير إليه وجب أن يتبع بذلك المصدر ، فيقال : ضربت ذلك الضربَ ، وقمت هذا القيامَ ، ولو قلت : ضَرَبْتُ زيداً ذلك ، وقمت هذا ، لم يجز ذكر « ذلك » في الرد على من أجاب عن قول المتنبي :

٢١٣٠ - هَـذِي بَـرَزْتِ لَـنَـا فَهِـجْـتِ رَسِـيـسَـا ثُـمَّ انْثَـنَيْـتِ ومـا شَـفَـيْـتِ نَـسِـيـسَـا[3]

فإنهم لحنوا المتنبي من حيث إنّه حذف حرف النداء من اسم الإشارة ، إذ الأصل : يا هذي . فأجابوا عنه بأنا لا نسلم أن « هذي » منادى ، بل إشارة إلى المصدر ، كأنه قال : بَرَزْتِ هذه البَرْزَةَ ، فرد ابن مالك هذا الجواب بأنه لا ينتصب اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر ، إلا وهو متبوع بالمصدر » . وإذا سلم هذا فيكون ظاهر قول الزمخشري إنّه منصوب على المصدر مردوداً بما رُدَّ به الجواب عن بيت المتنبي ، إلاّ أن رد ابن مالك ليس بصحيح ، لورود اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر غير متبوع به ، قال الشاعر :

٢١٣١ - يـا عَـمْـرُو إنّـكَ قَـدْ مَلِلْتَ صَحَـابَتِي وصَـحَـابَتِـيْـكَ إخَـالُ ذَاكَ قَـلِـيـلُ[4]

قال النحويون : « ذلك » إشارة إلى مصدر« خَالَ» المؤكد له ، وقد أنشده هو على ذلك .

الرابع : أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ قدم على عامله ، لأن « جَزَى » يتعدى لاثنين ، والتقدير : جزيناهم ذلك التحريم . وقال أبو البقاء ، ومكي : إنه في موضع نصب بـ « جَزَيْنَاهُم » ، ولم يبينا على أي وجه « انتصب ، هل على المفعول الثاني ، أو المصدر ؟ . وقوله : « لَصَادِقُونَ » معموله محذوف ، أي : لصادقون في إتمام جزائهم » أو : هو تعريض بكذبهم ، حيث قالوا : نحن مقتدون في تحريم هذه الأشياء بإسرائيل ، والمعنى لصادقون في إخبارنا عنهم ذلك ، أو لا يقدر له معمول ، أي : من شأننا الصدق .

فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٤٧﴾ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ

---

(١) سورة المائدة ، آية (٥٠) .
(٢) آية (٣) .
(٣) انظر ديوانه (٢/٣٠١) ، المقرب (١/١٧٧) ، ابن يعيش (٢/١٦) ، المغني (٢/٦٤١) ، الأشموني (٣/١٣٧) .
(٤) انظر البيت في المغني (٢/٦٤٢) ، المقرب (١/١١٨) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٣٢) .

أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۚ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾

والضمير في : ﴿ كَذَّبُوكَ ﴾ .

الظاهر : عوده على اليهود ، لأنهم أقرب مذكور . وقيل : يعود على المشركين ، لتقدم الكلام معهم في قوله : ﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ﴾[1] ، و ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ ﴾[2] . وقوله : ﴿ ذُو رَحْمَةٍ ﴾ جيء بهذه الجملة إسمية ، وبقوله :﴿ ولا يُرَدُّ بَأْسُهُ ﴾ فعلية ، تنبيهاً على مبالغة سَعَةِ الرحمة ، لأن الاسمية أدلُّ على الثبوت والتوكيد من الفعلية . وقوله :﴿ عَنِ القَوْمِ المُجْرِمِينَ ﴾يحتمل أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر ، تنبيهاً على التسجيل عليهم بذلك ، والأصل : ولا يُرَدُّ بَأْسُهُ عنكم . وقال أبو البقاء : « فإنْ كَذَّبُوكَ » شرط ، جوابه : ﴿ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ ، والتقدير : فقل يصل عنكم بتأخير العقوبة . وهذا تفسير معنى ، ولا إعراب .

قوله : ﴿ ولا آبَاؤُنَا ﴾ .

عطف على الضمير المرفوع المتصل ، ولم يأتِ هنا بتأكيد بضمير رفع منفصل ، ولا فاصل بين المتعاطفين ، اكتفاءً بوجود « لا » الزائدة للتأكيد فاصلة بين حرف العطف والمعطوف ، وهذا هو على قواعد البصريين ، وأما الكوفيون فلا يشترطون شيئاً من ذلك ، وقد تقدم إتقان هذه المسألة[3] . وفي هذه الآية لم يؤكد الضمير ، وفي آية النحل أكد ، فقال تعالى : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شيء نَحْنُ ولا آبَاؤُنا ﴾[4] ، وهناك أيضاً قال : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ مرتين ، وهنا قالها مرة واحدة ، فقال الشيخ[5] : « لأن لفظ العبادة يصح أن ينسب إلى إفراد الله بها ، وهذا ليس بمستنكر ، بل المستنكر عبادةُ غَيْرِ الله ، أو شيء مع الله ، فناسب هنا ذكر « مِنْ دُونِهِ » مع العبادة . وأمّا لفظ : « ما أَشْرَكْنا » فالإشراك يدل على إثبات شريك ، فلا يتركب مع هذا الفعل لفظ : « مِنْ دُونِهِ » ، لو كان التركيب في غير القرآن : ما أَشْرَكْنَا مِنْ دُونِهِ ، لم يصح المعنى . وأما « مِنْ دُونِهِ » الثانية فالإشراك يدل على تحريم أشياء ، وتحليل أشياء ، فلم يحتج إلى لفظ « مِنْ دُونِهِ » . وأما لفظ العبادة فلا يدل على تحريم شيء ، كما يدل عليه لفظ « أَشْرَكَ » ، فقيد بقوله : « مِنْ دُونِ » ، ولما حذف « مِنْ دُونه » هنا ناسب أن يحذف « نَحْنُ » ليطرد التركيب في التخفيف » . قُلْتُ : وفي هذا الكلام نَظَرٌ لا يخفى . وقوله : ﴿ مِنْ شيء ﴾ « مِنْ » زائدة في المفعول ، أي : ما حَرَّمْنَا شيئاً . و « مِنْ دُونِهِ » متعلِّق بـ « حَرّمنا »[6] ، أي : ما حَرّمنا من غير إذنه لنا في ذلك . و « كذلك » نعت لمصدر محذوف ، أي : مِثْلَ : التكذيب المشار إليه في قوله : « فإنْ كَذَّبُوكَ » . وقرىء « كَذَبَ » بالتخفيف . وقوله : « حتَّى ذَاقُوا غاية لامتداد التكذيب أو الكذب . وقوله : « مِنْ عِلْمٍ » يحتمل أن يكون مبتدأ ، . و « عِنْدَكم » خبر مقدم ، وأن يكون فاعلاً بالظرف ، لاعتماده على الاستفهام ، و « مِنْ » زائدة على كلا التقديرين . وقرأ النخعيّ وابن وثاب : « إن يتّبِعُونَ » بياء الغيبة . قال ابن عطية : « وهذه قراءة شاذة يضعفها قوله : « وإن أنتم إلّا تَخْرُصُونَ » . « يعني أنه أتى بعدها بالخطاب ، فتعدت الغيبة ، وقد يجاب عنه بأن ذلك من باب الالتفات » .

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٤٣) .
(٢) سورة الأنعام ، آية (١٤٤) .
(٣) عن آية (٣٥) من سورة البقرة .
(٤) آية (٣٥) .
(٥) انظر البحر (٤/٢٤٦) .
(٦) في آية النحل (٣٥) .

وقوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ﴾ .

بين « قُلْ » وبين « فَلِلَّهِ » شيء محذوف ، فقدره الزمخشري شرطاً ، جوابه : « فَلِلَّهِ » ، قال : فإنْ كان الأمر كما زعمتم من كونكم على مشيئة الله ، فَلِلَّهِ الحجة » . وقدّره غيره جملة إسمية ، والتقدير : «قُلْ أنتم لا حجة لكم على ما ادعيتم فَلِلَّهِ الحجة البالغة عليكم » .

قوله : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُم ﴾ .

« هَلُمَّ » هنا : اسم فعل ، بمعنى : أَحْضِرُوا ، و« شُهَدَاءكم » مفعول به ، فإنَّ اسم الفعل يعمل عمل مسماه من تعد ولزوم . واعلم أن « هَلُمَّ » فيها لغتان : لغة الحجازيين ، ولغة التميميين ، فأمّا لغة الحجاز فإنها فيها بصيغة واحدة ، سواء أسندت لمفرد أم مثنى أم مجموع ، مذكر أم مؤنث ، نحو : « هَلُمَّ يا زيدُ ، يا زيدان ، يا زيدون ـ يا هِنْدُ ، يا هِنْدانِ ، يا هندات » ، وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل لعدم تغيرها ، والتزمت العرب فتح الميم على هذه اللغة ، وهي حركة بناء ، بنيت على الفتح تخفيفاً . وأما لغة تميم ـ وقد نسبها الليث إلى بني سعد ـ فتلحقها الضمائر ، كما تلحق سائر الأفعال ، فيقال : هَلُمّا ، هَلُمُّوا ، هَلُمِّي ، هَلُمُمْنَ . وقال الفراء : « يقال : هَلُمِّينَ يا نسوة » . وهي على هذه اللغة فعل صريح ، لا يتصرف ، هذا قول الجمهور ، وقد خالف بعضهم في فعليتها على هذه اللغة ، وليس بشيء . والتزمت العرب أيضاً فيها على لغة تميم : فتح الميم ، إذا كانت مسندة لضمير الواحد المذكر ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوا في : « رُدّ ، وسُدّ » من الضم والكسر . واختلف النحويون فيها : هل هي بسيطة أم مركبة ؟ ثم القائلون بتركيبها اختلفوا فيما ركبت منه . فجهور البصريين على أنها مركبة من « ها » التي للتنبيه ، ومن « المُمْ » أمراً من : « لَمَّ ، يَلُمُّ » ، فلما ركبتا حذفت ألف « ها » ، لكثرة الاستعمال ، وسقطت همزة الوصل ، للاستغناء عنها بحركة الميم المنقولة إليها ، لأجل الإدغام ، وأدغمت الميم في الميم ، وبنيت على الفتح . وقيل : بل نقلت حركة الميم للام ، فسقطت الهمزة للاستغناء عنها ، فلما جيء بـ « ها » التي للتنبيه التقى ساكنان : ألف « ها » ، واللام من « لمّ » ، لأنها ساكنة تقديراً ، ولم يعتدوا بهذه الحركة ، لأن حركة النقل عارضة ، فحذفت ألف « ها » ، لالتقاء الساكنين تقديراً . وقيل : بل حذفت ألف« « ها » أولا ، لالتقاء الساكنين ، وذلك أنه لما جيء بها مع « الْمُمْ » سقطت همزة الوصل في الدرج ، فالتقى ساكنان ، ألف « ها » ولام « الْمُمْ » ، فحذفت ألف « ها » فبقي « هَلْمُمْ » فنقلت حركة الميم إلى اللام وأدغمت . وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من « ها » التنبيه أيضاً ، ومن « لُمَّ » أمراً من : لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ ، أي : جَمَعَهُ ، والمعنى عليه في « هَلُمَّ » ، لأنه بمعنى : اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا ، فحذفت ألف « ها » لكثرة الاستعمال ، وهذا سهل جداً ، إذ ليس فيه إلاّ عَمَلٌ واحد ، وهو حذف ألف « ها » ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[1] . وذهب الفراء إلى أنها مركبة من « هَلْ » التي للزجر ، ومن « أُمَّ » أمراً من « الأُم » وهو القَصْد ، وليس فيه إلا عمل واحد ، وهو نقل حركة الهمزة إلى لام « هل » . وقد رُدَّ كلُّ واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة . و « هَلُمَّ » تكون متعدية بمعنى : « أَحْضِرْ » ، ولازمة بمعنى : « أَقْبِل » ، فمن جعلها متعدية أخذها من « اللَّمِّ » ، وهو الجمع ، ومن جعلها قاصرة أخذها من « اللَّمَم » وهو الدنو والقرب .

---

(١) انظر الكتاب (٣/٣٣٢) .

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾

قوله : ﴿ أَتْلُ ما حَرَّمَ ﴾ .

في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها موصولة بمعنى « الذي » ، والعائد محذوف ، أي : الذي حَرَّمَهُ ، والموصول في محل نصب مفعولاً به .

والثاني : أن تكون مصدرية ، أي : أَتْلُ تَحْرِيمَ رَبِّكم ، ونفس التحريم لا يتلى ، وإنما هو مصدر واقع موقع المفعول به ، أي : أَتْلُ مُحَرَّم ربكم الذي حرمه هو .

والثالث : أنها استفهامية في محل نصب بـ « حَرَّم » بعدها ، معلقة لـ « أَتْلُ » ، والتقدير : أَتْلُ أي شيء حَرّم ربكم ، وهذا ضعيف ، لأنه لا تعلق إلا أفعال القلوب وما حمل عليها . وأما « عَلَيْكُم » ففيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلِّق بـ « حَرَّم » وهو اختيار البصريين . والثاني : أنه متعلِّق بـ « أَتْلُ » ، وهو اختيار الكوفيين ، يعني أن المسألة من باب الإعمال ، وقد عرفت أن اختيار البصريين إعمال الثاني ، واختيار الكوفيين إعمال الأول . قوله : « أن لا تُشْرِكُوا » فيه أوجه ، أحدها : أَنَّ « أَنْ » تفسيرية ، لأنه تقدمها ما هو بمعنى القول ، لا حروفه ، و « لا » ناهية و « تُشْرِكُوا » مجزوم بها ، وهذا وجه ظاهر ، وهو اختيار الفراء ، قال : ويجوز أن يكون مجزوماً بـ « لا » على النهي ، كقولك : أمرتك أن لا تذهبْ إلى زيد ، بالنصب والجزم ، ثم قال : والجزم في هذه الآية أحبُّ إليّ ، لقوله تعالى : ﴿ وأَوْفُوا الكَيْلَ والميزَانَ ﴾[1] . قُلْتُ : يعني فعطف هذه الجملة « الأمرية يقوي أن ما قبلها نهيٌ ليتناسب طرفاً الكلام ، وهو اختيار الزمخشري أيضاً ، فإنّه قال : « و « أن » في « أن لا تُشْرِكُوا » مفسرة ، و « لا » للنهي . ثم قال ـ بعد كلام ـ : « فإنْ قُلْتَ : إذا جعلت « أن » مفسرة لفعل التلاوة ، وهو معلق بـ « ما حَرَّم ربكم » ، وجب أن يكون ما بعده منهياً عنه ، مُحَرَّماً كله ، كالشكر وما بعده مما دخل عليه حرف النهي ، فما تصنع بالأوامر : قُلْتُ : لما وردت هذه الأوامر مع النواهي ، وتقدمهن جميعاً فعل التحريم ، واشتركن في الدخول تحت حكمه ، علم أن التحريم راجع إلى أضدادها ، وهي الإساءةُ إلى الوالدين ، وبخسُ الكيل والميزان ، وتَرْكُ العدل في القول ، ونَكْثُ العهد » . قال الشيخ[2] : « وكون هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت حكم التحريم ، وكون التحريم راجعاً إلى أضداد الأوامر بعيدٌ جداً ، وإلغاز في التعامي ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك » . قُلْتُ : ما استبعده ليس ببعيد ، وأين الإلغاز والتعمي من هذا الكلام ، حتى يَرْمِيَه به » .

ثم قال الشيخ : « وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنها معطوفة ، لا على المناهي قبلها ، فيلزم انسحاب التحريم عليها ، حيث كانت في حَيِّز « أن »

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٥٢) .

(٢) انظر البحر (٤/ ٢٥٠) .

التفسيرية ، بل هي معطوفة على قوله تعالى : ﴿ **تَعَالَوْا أَتْلُ ما حَرَّم** ﴾ أمرهم أولاً بأمر يترتب عليه ذكر مناه ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر ، وهذا معنى واضح .

والثاني : أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي ، وداخلة تحت « أَنْ » التفسيرية ، ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون «أَنْ» مفسَّرة له ، وللمنطوق قبله ، الذي دل على حذفه ، والتقدير : وما أمركم به فحذف « وما أمركم » به ، لدلالة : « ما حَرّم » عليه ، لأن معنى : « ما حَرَّم ربكم » : ما نهاكم ربكم عنه ، فالمعنى : تَعَالَوْا أَتْلُ ما نهاكم ربكم عنه ، « وما أمركم به » ، وإذا كان التقدير هكذا صَحَّ أن تكون « أَنْ » تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم ، وفعل الأمر المحذوف ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : أَمَرْتُكَ ألا تكرم جاهلاً ، وأَكْرِمْ عالماً ، إذ يجوز أن يعطف الأمر على النهي ، والنهي على الأمر ، كما قال :

٢١٣٢ - ..... يَقُولُونَ : لا تَهْلِكْ أَسىً وتَجَمَّلِ[1]

وهذا لا نعلم فيه خلافاً ، بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء ، فإنَّ في جواز العطف فيها خلافاً انتهى .

الثاني : أن تكون « أَنْ » ناصبة للفعل بعدها ، وهي وما في حيِّزها في محل نصب بدلاً من « ما حَرَّمَ » .

الثالث : أنها الناصبة أيضاً ، وهي وما في حيِّزها بدل من العائد المحذوف ، إذ التقدير : ما حَرَّمه ، وهو في المعنى كالذي قبله ، و« لا » على هذين الوجهين زائدة ، لئلا يفسد المعنى ، كزيادتها في قوله تعالى : ﴿ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾[2] ، و﴿ لئَلاَّ يَعْلَم ﴾[3] .

قال الشيخ[4] : وهذا ضعيف ، لانحصار عموم المُحَرّم في الإشراك ، إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً في المُحَرَّم ، ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة « لا » فيه ، لظهور أن « لا » فيه للنهي . « ولما ذكر مكي كونها بدلاً من : « ما حَرَّم » ، لم ينبّه على زيادة « لا » ، ولا بدّ منه . وقد منع الزمخشري أن تكون بدلاً مِنْ : « ما حَرَّمَ » ، فقال : « فإنْ قُلْتَ: هلاّ قلت: عي التي تنصب الفعل ، وجعلت « ألا تشركوا » بدلاً من « ما حَرَّم » ؟ قُلْتُ : وجب أن يكون « لا تُشْرِكُوا » ، و« لا تَقْرَبُوا » ، و« لا تَقْتُلُوا » ، و« لا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ » نواهي ، لانعطاف الأوامر عليها ، وهي قوله : ﴿ **وَبِالْوَالِدَيْن إحْسَانا** ﴾ ، لأن التقدير : وأَحْسِنُوا بالوالدين إحسانا ، ﴿ وأَوْفُوا ﴾ ، ﴿ وإذا قُلْتُم فاعْدِلُوا ﴾ ، ﴿ وبِعَهْد اللهِ أَوْفُوا ﴾ . فإن قُلْتَ : فما تصنع بقوله : ﴿ وأَنَّ هذا صِرَاطِي مستقيماً فاتَّبِعُوه ﴾ ، فيمن قرأ بالفتح ، وإنما يستقيم عطفه على « ألاّ تُشْرِكُوا » ، إذا جعلت « أنْ » هي الناصبة ، حتى يكون المعنى : أَتْلُ عليكم نفي الإشراك ، وأَتْلُ عليكم أَنَّ هذا صراطي مستقيماً ؟ قُلْتُ : أجعل قَوْلَه : ﴿ وأنَّ هذا صراطي مستقيماً ﴾ علة للاتباع ، بتقدير اللام ، كقوله : ﴿ وأنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدَاً ﴾[5] . بمعنى : ولأَنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعُوا ، والدليل عليه القراءة بالكسر، كأنه قيل: «واتَّبِعُوا صراطي ، لأنه مستقيم ، أو واتّبِعُوا صراطي إنّه مستقيم » . واعترض عليه

---

(١) عجز بيت لامرىء القيس وصدره :
وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم
.....
انظر شرح القصائد للتبريزي (٥٥) مجاز القرآن (١/ ١٧١) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (١٢) .
(٣) سورة الحديد ، آية (٢٩) .
(٤) انظر البحر ٤/ ٢٥١ .
(٥) سورة الجن ، آية (١٨) .

الشيخ ـ بعد السؤال الأول وجوابه ، وهو : فإن قلت : هلاّ قُلْتَ : هي الناصبة . . . إلى : « وبِعَهْدِ اللهِ أَوْفُوا » ـ فقال : « ولا يتعين أن تكون جميع الأوامر معطوفة على ما دخل عليه « لا » ، لأنا بينا جواز عطف : ﴿ **وبالوالِدَيْنِ إحسانا** ﴾ على : « تَعَالَوْا » ، وما بعده معطوف عليه ، ولا يكون قوله : « وبالوالِدَيْنِ إحسانا » معطوفاً على : « أَلاّ تُشْرِكُوا » .

الرابع : أن تكون « أن » الناصبة وما في حيِّزها منصوبة على الإغراء بـ « عَلَيْكُم » ، ويكون الكلام الأول قد تَمَّ عند قوله : « رَبُّكُم » ، ثم ابتدأ فقال : « عَلَيْكُم ألاّ تُشْرِكُوا » ، أي : الزموا نفي الإشراك وعدمه . وهذا وإن كان ذكره جماعة ، كما نقله ابن الأنباري ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره ، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن .

الخامس : أنها وما في حيِّزها في محل نصب أو جر ، على حذف لام العلة ، والتقدير : أَتْلُ ما حَرَّم ربكم عليكم ، لئلا تُشْرِكُوا ، وهذا منقول عن أبي إسحاق ، إلاّ أَنَّ بعضهم استبعده من حيث إنّ ما بعده أمر معطوف بالواو ، ومناه معطوفة بالواو أيضاً ، فلا يناسب أن يكون تبييناً لما حَرّم ، أما الأمر فمن حيث المعنى ، وأما المناهي فمن حيث العطف .

السادس : أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعل ، تقديره : أُوصيكم أَلاَّ تُشْرِكُوا ، لأن قوله : ﴿ **وبالوالِدَيْنِ إحسانا** ﴾ محمول على : أُوصِيكم بالوالِدَيْنِ إحسانا ، وهو مذهب أبي إسحاق أيضاً .

السابع : أن تكون « أَنْ » وما في حيِّزها في موضع رفع ، على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : المُحَرَّم ألاّ تُشْرِكُوا ، أو المتلو ألا تُشْرِكُوا ، إلاّ أن التقدير بنحو : « المتلو » أَحْسَنُ ، لأنه لا يحوج إلى زيادة « لا » ، والتقدير بـ « المُحَرّم أَلاّ تُشْرِكُوا » يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى .

الثامن : أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء ، والخبر الجار قبله ، والتقدير : عليكم عدم الإشراك ، ويكون الوقف على قوله : « رَبُّكُم » كما تقدم في وجه الإغراء ، وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري ، فإنّه قال : « ويجوز أن تكون في موضع رفع بـ « عَلَى » ، كما تقول : عليكم الصيامُ ، والحَجُّ .

التاسع : أن تكون في موضع رفع بالفاعلية ، بالجار قبلها ، وهو ظاهر قول ابن الأنباري المتقدم ، والتقدير : استقر عليكم عدم الإشراك . وقد تحصلت في محل « ألاّ تُشْرِكُوا » على ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر . فالجر من وجه واحد ، وهو أن يكون على حذف حرف الجر ، على مذهب الخليل والكسائي ، والرفع من ثلاثة أوجه ، والنصب من ستة أوجه ، فمجموع ذلك عَشْرَةُ أوجه ، تقدم تحريرها . و « شَيْئاً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به .

والثاني : أنه مصدر ، أي : إشراكاً ، أي : شيئاً من الإشراك . وقوله : « وبالوالِدَيْنِ إحسانا » تقدم تحريره في البقرة[1] قوله : « مِنْ إملاقٍ » : « مِنْ » سببية ، متعلقة بالفعل المنهي عنه ، أي : لا تَقْتُلُوا أولادكم لأجل الإملاق . والإملاق : الفقر ، في قول ابن عباس . وقيل : الجوع ، بلغة لَخْم ، نقله مُؤَرِّخ . وقيل : الإسراف ، أَمْلَق ، أي : أسرف في نفسه ، قاله محمد بن نعيم الترمذي . وقيل : الإنفاق ، أَمْلَقَ مَالَه ، أي : أنفقه ، قاله المنذر بن سعيد . والإملاق : الإفساد أيضاً ، قاله شَمِر ، قال : و « أَمْلَقَ » يكون قاصراً ومتعدياً ، أَمْلَقَ الرجلُ ، إذا افتقر ، فهذا قاصر ،

---

(١) آية (٨٣).

وأَمْلَقَ ما عنده الدَّهْرُ ، أي : أَفْسَدَه . وأنشد النَّضر بن شُمَيل على ذلك قول أوس بن حجر :

٢١٣٣ - ولَـمّـا رَأَيْتُ الـعُـدْمَ قَـيَّـدَ نـائِـلِي وأَمْـلَقَ مـا عِـنْـدي خُـطوبٌ تَـنَـبَّـل

أي : تذهب بالمال ، تنبّلتْ ما عندي ، أي : ذَهَبَتْ به . وفي هذه الآية الكريمة : ﴿ **نَحْنُ نَرْزُقُكم وإيّاهُمْ** ﴾ فقدم المخاطبين ، وفي الإسراء قدم ضمير الأولاد عليهم ، فقال : ﴿ **نَحْنُ نَرْزُقُهُم وإيّاكم** ﴾ ، فقيل : للتفنن في البلاغة ، وأحسن منه أن يقال : الظاهر من قوله : « مِنْ إملاق » حصول الإملاق للوالد ، لا توقعه وخشيته ، فبدىء أولاً بالعِدَة برزق الآباء ، بشارةً لهم بزوال ما هم فيه من الإملاق . وأما في آية « سبحان » فظاهرها أنهم موسرون ، وإنما يَخْشَوْنَ حصول الفقر ، ولذلك قال : « خَشْيَةَ إمْلاَقٍ » ، وإنما تخشى الأمور المتوقعة ، فبدىء فيها بضمان رزقهم ، فلا معنى لقتلكم إيّاهم . فهذه الآية تفيد النهي للآباء عن قتل الأولاد ، وإن كانوا متلبسين بالفقر ، والأخرى عن قتلهم وإنْ كانوا موسرين ، ولكن يخافون وقوع الفقر . وإفادة معنى جديد أولى من ادعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد .

قوله : ﴿ **مَا ظَهَرَ مِنْهَا ومَا بَطَنَ** ﴾ في محل نصب بدلاً مِن : « الفَواحِش » بدل اشتمال ، أي : لا تَقْرَبُوا ظَاهِرَهَا وباطِنَهَا ، كقولك : « ضربت زيداً ما ظَهَرَ منه وما بَطَنَ » ، ويجوز أن يكون من بدل البعض من الكل ، و « مِنْهَا » متعلِّق بمحذوف ، لأنه حال من فاعل « ظَهَرَ » ، وحذف « منها » بعد قوله : « بَطَن » ، لدلالة قوله : « مِنْها » في الأول عليه .

قوله : « إلاّ بالحقِّ » في محل نصب على الحال من فاعل « تَقْتُلُوا » ، أي : لا تقتلوها إلاّ متلبسين بالحقِّ . ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف ، أي : إلاّ قَتْلاً ملتبساً بالحقِّ ، وهو أن يكون القتل للقصاص ، أو للردة ، أو للزنا بشرطه ، كما جاء مبيناً في السنة . وقوله : « ولا تَقْتُلُوا » هذا شبيه بما هو من ذكر الخاص بعد العام ، اعتناءً بشأنه ، لأن « الفَواحِشَ » يندرج فيها قَتْلُ النفس ، فجرّد منها هذا استفظاعاً له وتهويلاً ، ولأنه قد استثنى منه في قوله : « إلاّ بالحقِّ » ، ولو لم يذكر هذا الخاص لم يصح الاستثناء من عموم الفواحش لو قيل في غير القرآن : « لا تَقْرَبُوا الفَوَاحِشَ إلاّ بالحقِّ ، لم يكن شيئاً . قوله : ﴿ **ذلكم وَصَّاكُم** ﴾ في محله قولان ، أحدهما : أنه مبتدأ ، والخبر الجملة الفعلية بعده . والثاني : أنه في محل نصب بفعل مقدر من معنى الفعل المتأخر عنه ، وتكون المسألة من باب الاشتغال ، والتقدير : أَلْزَمَكُم ، أو كَلَّفكم ذلك ، ويكون « وصَّاكم به » مُفَسِّراً لهذا العامل المقدر ، كقوله تعالى : ﴿ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيماً ﴾[1] . وناسب قوله تعالى هنا : ﴿ **لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ** ﴾ ، لأن العقل مناط التكليف والوصية بهذه الأشياء المذكورة .

وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾

(١) سورة الإنسان ، آية (٣١) .

قوله : ﴿ إلاّ بالتي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

استثناء مفرغ ، أي : لا تقربوه إلاّ بالخَصْلةِ الحُسْنَى ، فيجوز أن يكون حالاً ، وأن يكون نعتَ مصدر . وأتى بصيغة التفضيل تنبيهاً على أنه يتحرى في ذلك ، ويفعل الأحسن ولا يكتفي بالحسن . قوله : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ ﴾ هذه غاية من حيث المعنى ، فإنَّ المعنى : احفظوا ماله حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ، ولو جعلناه غاية للفظ لكان التقدير : لا تَقْرَبُوه حَتَّى يَبْلُغَ فاقربوه ، وليس ذلك مراداً . و « الأَشُدُّ » اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال ، فقيل : هو جمع لا واحد له ، وهو قول الفراء ، فإنّه قال : « الأَشُدُّ » واحدها : « شَدُّ » في القياس ، ولم أسمع لها بواحد . وقيل : هو مفرد ، لا جمع ، نقل ابن الأنباري ذلك عن بعض أهل اللغة ، وأنه بمنزلة : « الآنُكِ » . ونقل الشيخ عنه أن هذا الوجه مختاره في آخرين ، ثم قال : « وليس بمختار ، لفقدان « أَفْعُل » في المفردات وضعاً » . وقيل : هو جمع « شِدَّة » ، و « فِعْلَة » يجمع على « أَفْعُل » كـ « نِعْمَة وأَنْعُم » ، قاله : أبو الهيثم ، وقال : « وكان الهاء في « الشِّدَّة ، والنِّعْمَةِ » لم تكن في الحرف ، إذا كانت زائدة ، وكان الأصل : « نِعْمٌ ، وشِدٌّ » فجمعا على « أَفْعُل » ، كما قالوا : رِجْلٌ وأَرْجُلٌ ، وقِدح وأَقْدُح ، وضِرْسٌ وأَضْرُسٌ ، « وقيل : هو جمع « شُدٌّ » بضم الشين ، نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين ، قال : « كقولك : هُوَ وُدٌّ ، وهُمْ أُودٌّ » . وقيل : هو جمع « شَدٌّ » بفتحها ، وهو محتمل . والمراد هنا ببلوغ الأَشُدِّ : بلوغ الحلم ، في قول الأكثر ، لأنه مظنة ذلك . وقيل : هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة . وقيل : هو أن يبلغ خمسة عشر إلى ثلاثين . وقيل : أن يبلغ ثلاثة وثلاثين . وقيل : أربعين . وقيل : ستين . وهذه لا تليق بهذه الآية ، إنما تليق بقوله تعالى : ﴿ حَتّى إذا بَلَغَ أَشُدَّهُ وبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَة ﴾[1] . والأَشُدُّ : مشتق من الشِّدّة ، وهي القُوّة والجَلادَة ، وأنشد الفراء :

٢١٣٤ - قَدْ سَادَ وَهْوَ فَتًى حتَّى إذا بَلَغَتْ أَشُدُّهُ وَعَلاَ في الأَمْرِ واجْتَمَعَا[2]

وقيل : أصله من الارتفاع ، من شَدَّ النهارُ ، إذا ارتفع وعلا ، قال عنترة :

٢١٣٥ - عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهارِ كأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ ورَأْسُهُ بالعِظْلِمِ[3]

و « الكَيْلَ » والمِيزَانَ » هما : الآلة التي يُكال بها ويُوزَنُ . وأصل « الكيل » المصدر ثم أطلق على الآلة . و « الميزان » : مِفْعال ، من الوزن لهذه الآلة ، كالمِصْبَاح والمِقْياس ، لما يستصبح به ويقاس . وأصل « مِيزَان » : « مِوْزان » ، ففعل به ما فعل بـ « مِيقَات » ، وقد تقدم في البقرة[4] . و « بالقِسْطِ » حال من فاعل « أَوْفُوا » ، أي : أَوْفُوهما مُقْسِطِينَ ، أي : ملتبسين بالقِسْطِ ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ، أي : أَوْفُوا الكَيْلَ والمِيزانَ بالقِسْطِ ، أي : تامَّيْن . وقال أبو البقاء : « و « الكَيْل » هنا مصدر في معنى المكيل ، وكذلك « الميزان » ، ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف ، تقديره : مكيل الكيل ، وموزون الميزان . « ولا حاجة إلى ما ادعاه من وقوع المصدر موقع اسم المفعول ، ولا من تقدير المضاف ، لأن المعنى صحيح بدونهما ، وأيضاً فيه أنه ليس مصدراً ، إلاّ أنه يعضد قوله ما قاله الواحدي ، فإنّه قال : « والمِيزَانَ » أي : وَزْنَ المِيزانِ ، لأن المراد إتمام الوزن ، لا إتمام الميزان ، كما أنه قال :

---

(١) سورة الأحقاف ، آية (١٥) .
(٢) انظر البيت في التهذيب (١/ ٤٠١) (جمع) اللسان (جمع) .
(٣) انظر ديوانه (٢٧) برواية (مد النهار) بدل (شد النهار) الخصائص (١/ ٨٦) ، شرح القصائد للتبريزي (٣٦٣) ، اللسان (شدد) .
(٤) آية (١٨٩) .

« وأَوْفُوا الكَيْلَ » ، ولم يقل « المكيال » ، فهو من باب حذف المضاف انتهى » . والظاهر عدم الاحتياج إلى ذلك . وكأنه لم يعرف أن « الكيل » يطلق على نفس « المكيال » ، حتى يقول : ولم يقل : « المكيال » . قوله : ﴿ لا نُكَلِّفُ ﴾ معترض بين هذه الأوامر . وقوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ ﴾ أي : ولو كان المقول له ، والمقول عليه ذا قرابة ، وقد تقدم نظير هذا التركيب مراراً[١] . وقوله : ﴿ وبِعَهْدِ اللهِ ﴾ يجوز أن يكون من باب إضافة المصدر لفاعله ، أي : بما عاهدكم الله عليه ، وأن يكون مضافاً لمفعوله ، أي : بما عاهدتم الله عليه ، كقوله : ﴿ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ ﴾ ، ﴿ بما عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ ﴾[٢] ، وأن تكون الإضافة لمجرد البيان ، أضيف إلى الله من حيث أنّه الآمر بحفظه ، والمراد به العهد الواقع بين الاثنين . وختمت هذه بالتَّذْكِرَة ، لأن الأربعة قبلها خفية ، تحتاج إلى إعمال فكر ونظر ، حتى يقف متعاطِيها على العدل ، فناسبها التذكير ، وهذا بخلاف الخمسة الأشياء ، فإنّها ظاهرة ، يجب تَعَقُّلها وتفهمها ، فلذلك ختمت بالعقل . و « تَذَكَّرُونَ » حيث وقع يقرؤه الأخوان ، وعاصم في رواية حفص بالتخفيف ، والباقون بالتشديد ، والأصل : تتذكرون ، فمن خَفَّفَ حذف إحدى التاءين ، وهل هي تاء المضارعة ، أو تاء الفعل ؟ خلاف مشهور ، ومن ثقل أدغم التاء في الذال .

قوله : ﴿ وأَنَّ هذا ﴾ .

قرأ الأخوان بكسر « إنَّ » على الاستئناف . و ﴿ فاتَّبِعُوه ﴾ جملة معطوفة على الجملة قبلها ، وهذه الجملة الاستئنافية تفيد التعليل لقوله : « فَاتَّبِعُوه » ، ولذلك استشهد بها الزمخشري على ذلك ، كما تقدم . فعلى هذا يكون الكلام في « الفاء » في : « فاتَّبِعُوه » كالكلام فيها في قراءة غيرهما ، وسيأتي . وقراءة ابن عامر : « وأَنَّ » بفتح الهمزة وتخفيف النون ، والباقون بالفتح أيضاً والتشديد . فأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه :

أحدها ـ وهو الظاهر ـ: أنها في محل نصب نسقاً على « ما حَرَّمَ » ، أي : أَتْلُ ما حَرَّمَ ، وأَتْلُ أن هذا صراطي ، والمراد بالمتكلم : النبي ﷺ ، لأن صراطه صراط الله عَزَّ وجَلَّ ، وهذا قول الفراء ، قال : « بفتح » أَنَّ « مع وقوع « أَتْلُ » عليها » . ـ يعني : أَتْلُ عليكم أَنَّ هذا صراطي مستقيماً .

والثاني : أنها منصوبة المحل أيضاً نسقاً على « أَلاّ تُشْرِكُوا » ، إذا قلنا بأنَّ « أَنْ » مصدرية وإنها وما بعدها بدل من « ما حَرَّم » ، قاله الحَوْفي .

الثالث : أنها على إسقاط « لام » العلة ، أي : ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعُوه ، كقوله تعالى : ﴿ وأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعُوا ﴾[٣] . قال أبو علي : «من فتح» أَنَّ فقياس قول سيبويه أنه حملها على : « فاتَّبِعُوه » ، والتقدير : ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتّبِعُوه ، كقوله :﴿ وأَنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ﴾[٤]. قال سيبويه[٥] : « ولأنّ هذه أمتكم » ، وقال في قوله تعالى : « وأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ » ـ: « ولأنّ لمَسَاجِدَ » . قال بعضهم وقد صرح بهذه اللام في نظير هذا التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ لإيلافِ قُرَيْشٍ ، إيلافِهِم رِحْلَةَ الشتاءِ والصَّيْفِ ، فَلْيَعْبُدُوا ﴾[٦] . والفاء على هذا كهي في قولك : « زيداً فاضرب » و « يزيد فامرر » ، وقد تقدم تقريره في البقرة[٧] . قال الفارسي : « قياس قول سيبويه في

---

(١) عند آية (١٧٠) من سورة البقرة .
(٢) سورة الفتح ، آية (١٠) .
(٣) سورة الجن ، آية (١٨) .
(٤) سورة المؤمنون ، آية (٥٢) .
(٥) انظر الكتاب (١٢٦/٣) .
(٦) سورة قريش ، الآيات (١ ، ٢ ، ٣) .
(٧) آية (٤٠) .

فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة ، كهي في : « زيد فقائم » . قُلْتُ : سيبويه لا يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر ، وإنما أراد أبو علي تنظيرها في مجرد الزيادة ، وإن لم يقل به ، بل قال به غيره . الرابع : أنها في محل جر نسقاً على الضمير المجرور في « بِهِ » ، أي : ذلكم وصَّاكم به ، وبأن هذا ، وهو قول الفراء أيضاً . وردّه أبو البقاء بوجهين :

أحدهما : العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

والثاني : أنه يصير المعنى : وصَّاكم باستقامة الصراط ، وهذا فاسد » . قُلْتُ : والوجهان مردودان .

أما الأول فليس هذا من باب العطف على المضمر ، من غير إعادة الجار ، لأن الجار هنا في قوة المنطوق به ، وإنما حذف ، لأنه يطرد حذفه مع « أَنَّ » و « أَنْ » لطولهما بالصلة ، ولذلك كان مذهب الجمهور أنهما في محل جر ، بعد حذفه ، لأنه كالموجود . ويدل على ما قلته ما قاله الحَوْفيّ ، قال : « حذفت الباء ، لطول الصلة ، وهي مرادة ، ولا يكون في هذا عطف مظهر على مضمر لإرادتها » .

وأما الثاني : فالمعنى صحيح غير فاسد ، لأن معنى توصيتنا باستقامة الصراط ألّا نتعاطى ما يخرجنا عن الصراط ، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه . وأما قراءة ابن عامر فقالوا : « أَنْ » فيها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الأمر والشأن ، أي : وأنه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنِ الحَمْدُ للهِ ﴾[1] ، وقوله :

٢١٣٦ ـ ..... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[2]

وحينئذٍ ففيها أربعة الأوجه المذكورة في المشددة . و « مُسْتَقِيماً » حال ، العامل فيها إمّا « ها » التنبيه ، وإمّا اسم الإشارة . وفي مصحف عَبْدِ اللهِ : « وهذا صراطي » بدون « أَنَّ » ، وهي قراءة الأعمش ، وبها تتأيد قراءة الكسر المؤذنة بالاستئناف . « فَتَفَرَّقَ » منصوب بإضمار « أَنْ » بعد الفاء في جواب النهي . والجمهور على : « فَتَفَرَّقَ » بتاء خفيفة ، والبزي بتشديدها . فمن خَفّف حَذَفَ إحدى التاءين ، ومن شدد أدغم ، وتقدم هذا آنفاً في « تَذَكَّرُونَ » . و « بِكُم » يجوز أن يكون مفعولاً به في المعنى ، أي : فتفرقكم ، ويجوز أن يكون حالاً ، أي : وأنتم معها ، كقوله :

٢١٣٧ ـ ..... تَدُرسُ بِنَا الجَمَاجِمَ والتَّرِيبَا[3]

وختم هذه بالتقوى ، وهي اتقاء النار ، لمناسبة الأمر باتباع الصراط ، فإنَّ من اتبعه وقى نفسه من النار .

ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾

قوله : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ .

أصل « ثُم » المهلة في الزمان ، وقد تأتي للمهلة في الإخبار . وقال الزجاج : « هو معطوف على « أَتْلُ » ،

---

(١) سورة يونس ، آية (١٠) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

تقديره : «أَتْلُ ما حَرَّم ، ثُمَّ أَتْلُ ما آتَيْنا » . وقيل : هو عطف على « قُلْ » ، أي : على إضمار « قُلْ » ، أي : ثُمَّ قُلْ آتَيْنا . وقيل : تقديره : ثم أُخْبِرُكُم آتَيْنَا . وقال الزمخشري : « عطف على » وصَّاكم به . قال : « فإنْ قُلْتَ : كيف صَحَّ عطفه عليه بـ « ثُمَّ » ، والإيتاء قبل التوصية بدهر طويل ؟ قُلْتُ : هذه التوصية قديمة لم يزل يتواصاها كل أمة على لسان نبيها ، فكأنه قيل : ذلكم وصَّاكم به يا بني آدَمَ قديماً وحديثاً ، ثُمَّ أَعْظَمُ من ذلك أنا آتَيْنا موسى الكتاب . وقيل : هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله : ﴿ **وَوَهَبْنَا له إسحاق** ﴾ . وقال ابن عطية : « مُهْلَتُها في ترتيب القول الذي أمر به محمد ﷺ ، كأنه قال : ثُمَّ مما وصيناه أنا آتينا موسى الكتاب ، ويدعو إلى ذلك أن موسى عليه السّلام متقدم بالزمان على محمد عليه السّلام » . وقال ابن القشيري : « في الكلام محذوف ، تقديره : ثُمَّ كنا قد آتَيْنَا موسى الكتاب ، قبل إنزالنا القرآنَ على محمد عليه الصلاة والسّلام » .

وقال الشيخ[1] : « والذي ينبغي أن تستعمل للعطف ، كالواو ، من غير اعتبار مهلة ، وبذلك قال بعض النحويين . قُلْتُ : وهذه استراحة ، وأيضاً لا يلزم من انتفاء المهملة انتفاء الترتيب ، وكان ينبغي أن يقول : من غير اعتبار ترتيب ، ولا مهلة ، على أن الغرض في هذه الآية عدم الترتيب في الزمان . قوله : « تَمَاماً » يجوز فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه مفعول من أجله ، أي : لأجل تمام نعمتنا .

الثاني : أنه حال من « الكتاب ، أي : حال كونه تَمَاماً .

الثالث : أنه نصب على المصدر ، لأنه بمعنى : آتيناه إيتاء تمام ، لا نقصان .

الرابع : أنه حال من الفاعل ، أي : متمين .

الخامس : أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه ، ويكون مصدراً على حذف الزوائد ، والتقدير : أتممناه إتماماً . و « عَلَى الّذِي » متعلّق بـ « تَمَاماً » ، أو بمحذوف ، على أنه صفة ، هذا إذا لم يجعل مصدراً مؤكداً ، فإنّ جُعِلَ تعين جعله صفة . و « أَحْسَنَ » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه فعل ماضٍ ، واقع صلة للموصول ، وفاعله مضمر يعود على « مُوسَى » ، أي : تماماً على الذي أَحْسَنَ ، فيكون « الذي » عبارة عن « مُوسَى » . وقيل : كل مَنْ أَحْسَنَ . وقيل : « الذي » عبارة عمَّا عَمِلَه موسى وأتقنه ، أي : تماماً على الذي أَحْسَنَهُ موسى .

والثاني : أن « أَحْسَنَ » اسم على وزن « أَفْعل » ، كـ « أفضل ، وأكرم » ، واستغنى بوصف الموصول عن صلته ، وذلك أن الموصول متى وُصِفَ بمعرفة ، نحو : « مَرَرْتُ بالذي أخيك » ، أو بما يقارب المعرفة نحو : « مررت بالذي خير منك ، وبالذي أحسن منك » جاز ذلك ، واستغنى عن صلته ، وهو مذهب الفراء ، وأنشد :

٢١٣٨ ـ حَتَّى إذا كانَا هُمَا اللّذَيْنِ ... مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْنِ[2]

---

(١) انظر البحر ٤/ ٢٥٥ .

(٢) انظر البيت في الهمع (١/ ٨٦) ، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٦٧) ، ابن يعيش (٣/ ١٥٣) ، الدرر (١/ ٦٢) .

بنصب « مِثْل » على أنه صفة للّذَيْنِ المنصوب على خبر « كان » . ويجوز أن يكون « الذي » مصدرية ، و « أَحْسَنَ » فعل ماضٍ ، صلتها ، والتقدير : تَمَاماً على إحسانه ، أي : إحسان الله إليه ، وإحسان موسى إليهم ، وهو رأي يونس والفراء ، كقوله :

٢١٣٩ ـ فَثَبَّتَ اللهُ ما أَتَاكَ مِنْ حَسَبٍ في المُرْسَلِينَ ونَصْراً كالذي نُصِرُوا[١]

وقد تقدم لك تحقيق هذا . وفتح نون « أَحْسَنَ » قراءة العامة ، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها ، وفيها وجهان :

أظهرهما : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : على الذي هُو أَحْسَنُ ، فحذف العائد وإن لم تطل الصلة ، فهي شاذة من جهة ذلك ، وقد تقدم ذلك بدلائله ، عند قوله : ﴿ ما بَعُوضَةً ﴾[٢] ، فيمن رفع « بعوضة » .

والثاني : أن يكون « الّذِي » واقعاً موقع « الّذِينَ » ، وأصل « أَحْسَنُ » : « أَحْسَنُوا » بواو الضمير ، حذفت الواو اجتزاء ، بحركة ما قبلها ، قاله التبريزي ، وأنشد :

٢١٤٠ ـ فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي وكان مع الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ[٣]

وقوله :

٢١٤١ ـ إذَا ما شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ولا يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارا[٤]

وقول الآخر :

٢١٤٢ ـ شَبُّوا عَلَى المَجْدِ وشَابُوا واكْتَهَلْ[٥]

يريد : اكتهلوا ، فحذف الواو وسكن الحرف قبلها ، وقد تقدم أبيات أخر ، كهذه في تضاعيف هذا التصنيف ، ولكن جماهير النحاة يخص هذا بضرورة الشعر . وقوله : « وتَفْصِيلاً » وما عطف عليه منصوب على ما ذكر في « تَمَاماً » .

قوله : ﴿ وهذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ .

يجوز أن يكون « كِتَابٌ » و « أَنْزَلْنَاهُ » و « مُبَارَكٌ » إخباراً عن اسم الإشارة ، عند من يجيز تعدد الخبر مطلقاً ، أو بالتأويل عند من لم يجوز ذلك . ويجوز أن يكون « أَنْزَلْناه » و « مُبَارَكٌ » وصفين لـ « كِتَابٌ » عند من يجيز تقديم الوصف غير الصريح على الوصف الصريح ، وقد تقدم تحيق ذلك في السورة قبلها في قوله : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ ﴾[٦] . قال أبو البقاء : «ولو كان قرىء «مُبَاركاً» بالنصب على الحال لجاز » . ولا حاجة إلى مِثْلِ هذا . وقدم

---

(١) البيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه انظر العمدة لابن رشيق (١/٢١٠) ، شرح الكافية (١/٢٦٦) ، البحر (٥/٤٢١) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) .

(٣) انظر البيت في الهمع (١/٥٨) ، ابن يعيش (٧/٥) ، الإنصاف (١/٣٨٥) ، الخزانة (٥/٢٢٩) ، مجالس ثعلب (١/٨٨) .

الشاهد فيه « كان حولي » فالأصل كانوا حولي اكتفى الشاعر بعد حذف الواو والضمة الدالة عليها .

(٤) انظر البيت في الهمع (١/٥٨) ، الإنصاف (١/٣٨٦) ، معاني الفراء (١/٩١) ، المغني (٢/٥٥٢) ، الدرر (١/٣٤) .

(٥) انظر البحر المحيط (٤/٢٥٦) .

(٦) سورة المائدة ، آية (٥٤) .

الوصف بالإنزال ، لأن الكلام مع منكري أن الله ينزل على البشر كتاباً ، ويرسله رسولاً . وأما وصفه بالبركة فهو متراخٍ عنهم . وجيء بصفة الإنزال جملة فعلية ، أسند الفعل فيها إلى ضمير المعظم نفسه مبالغةً في ذلك ، بخلاف ما لو جيء بها إسماً مفرداً .

قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ .

فيه وجهان ، أحدهما : أنه مفعول من أجله .

قال الشيخ[١] : « والعامل فيه « أَنْزَلْنَاه » مقدراً مدلولاً عليه بنفس « أَنْزَلْنَاه » « الملفوظ به ، تقديره : أنزلناه » أن تقولوا . قال ولا جائز أن يعمل فيه « أَنْزَلْنَاه » الملفوظ به ، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وذلك أن « مُبَارَكٌ » إمّا صفة ، وإما خبر ، وهو أجنبي بكل من التقديرين » . وهذا الذي منعه هو ظاهر قول الكسائي والفراء . والثاني : أنها مفعول به ، والعامل فيه : « واتَّقُوا ، أي : واتَّقُوا قولكم كَيْتَ وكَيْتَ . وقوله : ﴿ لَعَلَّكُم تُرْحَمُونَ ﴾ معترض جارٍ مَجْرى التعليل ، وعلى كونه مفعولاً من أجله يكون تقديره عند البصريين على حذف مضاف ، تقديره : كراهة أن تقولوا ، وعند الكوفيين يكون تقديره : أَلاّ تَقُولُوا ، كقوله تعالى : ﴿ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[٢] . أي : أَلاّ تَمِيدَ بِكُم ، وهذا مطرد عندهم في هذا النحو ، وقد تقدم ذلك غير مرة[٣] . وقرأ الجمهور « تَقُولُوا » بتاء الخطاب ، وقرأ ابن محيصن « يقولوا » بياء الغيبة . قوله : « وإنْ كُنَّا » « إنْ » مخففة من الثقيلة عند البصريين ، وهي هنا مهملة ، ولذلك وليتها الجملة الفعلية ، وقد تقدم تحقيق ذلك ، وأن الكوفيين يجعلونها بمعنى « ما » النافية ، واللام بمعنى « إلاّ » ، والتقدير : ما كنا عن دراستهم إلا غافلين . وقال الزجاج بمثل ذلك ، فنحا نحو الكوفيين . وقال قطرب : « إنْ » بمعنى « قَدْ » ، واللام زائدة . وقال الزمخشري ـ بعد أن قرر مذهب البصريين ، كما قَدَّمْتُهُ ـ : « والأصل : إنه كُنَّا عن عبادتهم » . فقدّر لها إسماً محذوفاً ، هو ضمير الشأن ، كما يقدر النحويون ذلك في « أَنَّ » بالفتح ، إذا خففت ، وهذا مخالف لنصوصهم ، وذلك أنهم نصوا على أن « إنّ » بالكسر ، إذا خففت ، ووليتها الجملة الفعلية الناسخة ، فلا عمل لها لا في ظاهر ولا مضمر . و « عَنْ دِرَاسَتِهِم » متعلق بخبر « كُنّا » وهو : « غافلين » وفيه دلالة على بطلان مذهب الكوفيين في زعمهم أن اللام بمعنى « إلاّ » ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد « إلاّ » فيما قبلها ، فكذلك ما هو بمعناها .

قال الشيخ[٤] : « ولهم أن يجعلوا » عنه متعلّقاً بمحذوف ـ وتقدم أيضاً خلاف أبي علي في أن هذه اللام ليست لام الابتداء ، بل هي لام أخرى ـ ويدل أيضاً على أن اللام لام ابتداء لزمت للفرق ، فجاز أن يتقدم معمولها عليها لما وقعت في غير ما هو لها أصل ، كما جاز ذلك في : « إنَّ زيداً طَعَامَكَ لآكلٌ » حيث وقعت في غير ما هو لها أصل ، ولم يجز ذلك فيها ، إذا وقعت فيما هو لها أصل ، وهو دخولها على المبتدأ . « وقال أبو البقاء : « واللام في « لَغَافِلِينَ » عوض ، أو فارقه بين « إنْ ، وما » . قُلْتُ : قوله : « عوض » عبارة غريبة ، وأكثر ما يقال : إنَّها عوض عن التشديد الذي ذهب من « إنَّ » ، وليس بشيء .

---

(١) انظر البحر (٤/٢٥٧) .

(٢) سورة النحل ، آية (١٥) .

(٣) انظر آية (٢٧) و (٩٠) من سورة البقرة .

(٤) انظر البحر (٤/٢٥٧) .

أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴿١٥٧﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾

قوله : ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ ﴾ .

جواب شرط مقدر ، فقدره الزمخشري : « إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم فقد جاءكم . قال : « وهو من أحسن الحذوف » . وقدره غيره : « إنْ كنتم كما تزعمون إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدى من اليهود والنصارى فقد جاءكم » . ولم يؤنث الفعل ، لأن التأنيث مجازي ، والفصل بالمفعول . و « مِنْ رَبِّكم » يجوز أن يتعلق بـ « جاءكم » ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « بَيِّنَةٌ » . وقوله : ﴿ وهُدًى ورَحْمَةٌ ﴾ محذوف بعدهما « مِنْ رَبِّكُم » . وقوله : « فَمَنْ أَظْلَمُ » الظاهر : أنها جملة مستقلة . وقال بعضهم : هي جواب شرط مقدر ، تقديره : فإن كذبتم فلا أحد أظلم منكم . والجمهور على « كَذَّب » مشدداً ، و ﴿ بآياتِ اللهِ ﴾ متعلِّق به ، وقرأ يحيى بن وثاب وابن أبي عبلة : « كَذَبَ » بالتخفيف ، و « بآياتِ اللهِ » يجوز أن يكون مفعولاً ، وأن يكون حالاً ، أي : كَذَّبَ ومعه آياتُ اللهِ . « وَصَدَفَ » مفعوله محذوف ، « أي : وصدف عنها » غَيْرُهُ ، وقد تقدم تفسير ذلك .

وقوله : ﴿ أو يَأْتيَ رَبُّكَ ﴾ .

تقدم أنه على حذف مضاف[1] . وقرأ الأخوان : « إلاّ أَن يَأْتِيَهُمُ الملائكةُ » بياء منقوطة من تحت ، لأن التأنيث مجازي ، وهو نظير :«فَنَادَاه الملائكةُ»[2] . وأبو العالية وابن سيرين :« يَوْمَ تَأْتِي بَعْضُ » بالتأنيث ، كقوله : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[3] .

قوله : « يَوْمَ يَأْتِي » الجمهور على نصب « اليوم » وناصبه ما بعد « إلاّ » ، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في « لا » ، وهي أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً ، ولا يتقدم مطلقاً ، ويفصل في الثالث بين أن يكون جواب قسم فيمتنع ، أو لا فيجوز .ـ وقرأ زهير الفرقبي : « يَوْمُ » بالرفع ، وهو مبتدأ ، وخبره الجملة بعده ، والعائد منها إليه محذوف ، أي : لا يَنْفَعُ فيه . وقرأ الجمهور : « يَنْفَعُ » بالياء من تحت ، وقرأ ابن سيرين : « تَنْفَعُ » بالتاء من فوق . قال أبو حاتم : « ذكروا أنه غلط » . قُلْتُ : وذلك لأن الفعل مسند لمذكر . وجوابه أنه لما اكتسب بالإضافة التأنيث أجرى عليه حكمه ، كقوله :

٢١٤٣ ـ وَتَشْرَقَ بالأَمْرِ الّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدّمِ[4]

---

(١) انظر آية (٣٠) من سورة الأنعام .
(٢) في آية (٣٩) من سورة آل عمران .
(٣) سورة يوسف ، آية (١٠) .
(٤) تقدم .

وقد تقدم لك تحقيق هذا في أول السورة[١] ، وأنشد سيبويه على ذلك :

٢١٤٤ - مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

وقيل : لأن الإيمان بمعنى : العقيدة ، فهو كقولهم : « أتته كتابي فاحتقرها » ، أي : صحيفتي ورسالتي . وقال النحاس : « في هذا شيء دقيق ذكره سيبويه » ، وذلك أن الإيمانَ والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنث الإيمان ، إذ هو من النفس وبها ، وأنشد سيبويه[٢] :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ..... البيت[٣]

وقال الزمخشري ـ في هذه القراءة ـ : « لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذي هو : بعضه ، كقولهم : « ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابعه » .

قال الشيخ[٤] : « وهو غلط ، لأن « الإيمان » ليس بعضاً للنفس . قُلْتُ : قد تقدم آنفاً ما يشهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه ، وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنث الإيمان ، إذ هو من النفس وبها ، فلا فرق بين هاتين العبارتين ، أي : لا فرق بين أن يقول : هو منها وبها ، أو هو بعضها . والمراد في العبارتين المجاز . قوله : ﴿ لم تَكُنْ آمَنَتْ ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها في محل نصب ، لأنها نعت لـ « نَفْساً » ، وفصل بالفاعل وهو « إيمانها » بين الصفة وموصوفها ، لأنه ليس بأجنبي ، إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل ، فعلى هذا يجوز : ضَرَبَ هنداً غلامُها القرشيةَ . وقوله : ﴿ أَوْ كَسَبَتْ ﴾ عطف على ﴿ لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ ﴾ . وفي هذه الآية بحوث حسنة ، تتعلق بعلم العربية ، وعليها تنبني مسائل من أصول الدين ، وذلك أن المعتزلي يقول : مجرد الإيمان الصحيح لا يكفي ، بل لا بدّ من انضمام عمل يقترن به ، ويصدقه ، واستدل بظاهر هذه الآية ، وذلك كما قال الزمخشري : « لم تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ » صفة لقوله : « نَفْساً » ، وقوله : « أَوْ كَسَبَتْ في إيمانها خيراً » عطف على « آمَنَتْ » ، والمعنى أن أشراط الساعة إذا جاءت ، وهي آيات ملجئة مضطرة ، ذهب أوان التكليف عندها ، فلم ينفع الإيمانُ حينئذٍ نفساً غير مقدمة إيمانَها قبل ظهور الآيات ، أو مقدمة إيمانها غير كاسبة خيراً في إيمانها ، فلم يفرّق ـ كما ترى ـ بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان ، وبين النفس التي آمنت في وقته ، ولم تكسب خيراً ، ليعلم أن قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾[٥] جمع بين قرينتين ، لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى ، حتى يفوز صاحِبُهما ويسعد ، وإلاّ فالشقوة والهلاك » . وقد أجاب الناس عن هذا الظاهر ، بأن المعنى بالآية الكريمة : أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافِرةً إيمانُها ، الذي أوقعته إذ ذاك ، ولا يَنْفَعُ نفساً سَبَقَ إيمانُها ، وما كسبت فيه خيراً ، فقد علق نفي الإيمان بأحد وصفين ، إما نفي سبق الإيمان فقط ، وإما سبقه مع نفي كسب الخير ، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وَحْدَه ، أو السابق ومعه الخير ، ومفهوم الصفة قوي ، فيستدل بالآية لمذهب أهل السنّة ، فقد قلبوا دليلهم دليلاً عليهم . « وقد أجاب القاضي ناصر الدين بن المنير ، عن قول الزمخشري ، فقال : قال أحمد : هو يروم الاستدلال على أن الكافر

---

(١) تقدم .
(٢) انظر الكتاب (١/ ٥٢) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر (٤/ ٢٦٠) .
(٥) سورة البقرة ، الآيتان (٢٥ ، ٨٢) .

والعاصي في الخلود سواء ، حيث سوى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات ، ولا يتم ذلك ، فإنَّ هذا الكلام في البلاغة يلقب باللف ، وأصله : يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّك لا ينفع نفساً إيمانُها ، لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد ، ولا نفساً لم تكسب خيراً ، قبل ما تكسبه من الخير بعد ، فلف الكلامين ، فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغة . ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب أهل الحق ، فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير ، وإنْ نفع الإيمان المتقدم من الخلود فهي بالرد على مذهبه أولى من أن تدل له » .

الثاني : أن هذه الجملة في محل نصب على الحال من الضمير المجرور ، قاله أبو البقاء ، يعني : من « ها » في « إيمانها » .

الثالث : أن تكون مستأنفة ، وبهذا بدأ أبو البقاء ، وثنى بالحال ، وجعل الوصف ضعيفاً ، كأنه استشعر ما ذكره الزمخشري ، ففَرَّ من جعلها نعتاً . والشيخ جعل[1] الحال بعيداً ، والاستئناف أبعد منه .

﴿ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾

وقرأ الأخوان : ﴿ فَارَقُوا ﴾ .

من المفارقة ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن « فَاعَلَ » بمعنى « فَعَّلَ » نحو : ضاعفت الحساب ، وضَعَّفْتُه . وقيل : هي من المفارقة ، وهي الترك والتخلية ، ومن فَرَّق دينه فآمن ببعض وكفر ببعض فقد فارق الدين القيم . وقرأ الباقون « فَرَّقُوا » بالتشديد ، وقرأ الأعمش وأبو صالح وإبراهيم « فَرَقُوا » مخفف الراء . قال أبو البقاء : « وهو بمعنى المشدد . ويجوز أن يكون بمعنى فَصَلُوه عن الدين الحق » . وقد تقدم معنى « الشِّيَع » . وقوله : ﴿ لَسْتَ مِنْهُم ﴾ في محل رفع خبر لـ « إنّ » ، و « مِنْهُم » هو خبر « ليس » إذ به تتم الفائدة ، كقول النابغة :

٢١٤٥ ـ إذَا حَاولتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً ... فإنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنِّي[2]

---

(١) انظر البحر (٤/ ٢٦٠) .

(٢) تقدم .

ونظيره في الإثبات : « فَمَنْ تَبِعَنِي فإنّه مِنِّي »[١] . وعلى هذا فيكون « في شيء » متعلِّقاً بالاستقرار الذي تعلق به « مِنْهُم » ، أي : لست مستقراً منهم في شيء ، أي : من تفريقهم . ويجوز أن يكون « في شيء » الخبر ، و « مِنْهُم » حال مقدمة عليه ، وذلك على حذف مضاف ، أي : لست في شيء كائن من تفريقهم ، فلما قدمت الصفة نصبت حالاً .

قوله : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ .

إنما ذكّرَ العدد ، والمعدود مذكر ، لأوجه :

منها : أن الإضافة لها تأثير ، كما تقدم غير مرة ، فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث ، فأعطى حكم المؤنث في سقوط التاء من عدده ، ولذلك يؤنث فعله حالة إضافته لمؤنث ، نحو : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارةِ »[٢] :

٢١٤٦ ـ ..... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[٣]

٢١٤٧ ـ ..... « تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّياح النَّوَاسِمِ »[٤]

إلى غير ذلك مما تقدم تحقيقه[٥] .

ومنها أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث ، فروعي المراد دون اللفظ ، وعليه قوله :

٢١٤٨ ـ وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ[٦]

لم يلحق التاء في عدد « أَبْطُنٍ » وهي مذكرة ، لأنها عبارة عن مؤنث ، وهي « القبائل » ، فكأنه قيل : وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ قبائل . ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

٢١٤٩ ـ فكان مَجِنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثَ شُخُوصٍ : كاعِبَانِ ومُعْصِرُ[٧]

لم يلحق التاء في عدد « شُخُوصٍ » ، وهي مذكرة ، لما كانت عبارة عن « النسوة » ، وهذا أحسن مما قبله ، للتصريح بالمؤنث في قوله : « كاعِبَانِ ومُعْصِرُ » وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مأنث معنى مذكر ، فإنَّهم ينظرون إلى المراد ، دون اللفظ ، فيلحقون التاء في عدد المؤنث ، ومنه قول الشاعر :

٢١٥٠ ـ ثَلاثَةُ أَنفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ على عِيَالِي[٨]

فألحق التاء في عدد « أَنْفُسٍ »، وهي مؤنثة، لأنها يراد بها ذكور، ومثله ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾[٩] في أحد الوجهين ، وسيأتي إنْ شَاءَ الله تعالى في موضعه .

---

(١) سورة إبراهيم ، آية (٣٦) .
(٢) سورة يوسف ، آية (١٠) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) انظر آية (١٥٨) من سورة الأنعام .
(٦) البيت للنواح الكلابي انظر الكتاب (٣/٥٦٥) ، الكامل (٢/٤٥٠) ، المقتضب (٢/١٤٦) ، معاني الفراء (١/١٢٦) ، الخصائص (٢/٤١٧) ، الإنصاف (٢/٧٦٩) .
(٧) انظر ديوانه (١٢٦) ، الكتاب (٣/٥٦٦) ، المقتضب (٢/٤٦) ، الخصائص (٢/٤١٧) .
(٨) البيت للحطيئة انظر ديوانه (١١٩) ، الكتاب (٣/٥٦٥) ، الخصائص (٢/٤١٢) ، الإنصاف (٢/٧٧١) ، التصريح (٢/٢٧) ، الخزانة (٧/٣٦٧) .
(٩) سورة الأعراف ، آية (١٦٠) .

ومنها : أنه راعى الموصوف المحذوف ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها ، ثم حذف الموصوف ، وأقام صفته مقامه ، تاركاً العدد على حاله ، ومثله : « مررت بثلاثة نسابات » ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاة للموصوف المحذوف ، إذ الأصل : بثلاثة رجال نسابات . وقال أبو علي : اجتمع ههنا أمران ، كل منهما يوجب التأنيث ، فلما اجتمعا قوي التأنيث ، أحدهما : أن « الأمثال » في المعنى « حسنات » ، فجاز التأنيث كقوله :

٢١٥١ ـ ..... ثلاثَ شُخُوصٍ : كاعِبَانِ ومُعْصِرُ[١]

أراد بـ « الشخوص » : النساء . والآخر : أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث ، وإن كان مذكراً ، كقول من قال : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارة » . وقرأ يعقوب والحسن وسعيد بن جبير والأعمش وعيسى بن عمر « عَشْرٌ » بالتنوين » ، « أَمْثَالُهَا » بالرفع ، صفة لـ « عشر » ، أي : فله عشر حسنات أمثال تلك الحسنة . وهذه القراءة سالمة من تلك التآويل المذكورة في القراءة المشهورة .

قوله : ﴿ دِيناً ﴾ .

نصبه من أوجه :

أحدها : أنه مصدر على المعنى ، أي : هداني هداية دين قيم ، أو على إضمار : عرفني ديناً ، أو : الزموا ديناً . وقال أبو البقاء : « إنّه مفعول ثانٍ لـ « هَدَاني » . وهو غلط ، لأن المفعول الثاني هنا هو المجرور بـ « إلى » ، فاكتفى به وقال مكي : « إنه منصوب على البدل من محل « إلى صراط » . وقيل : بـ « هَدَاني » مقدرة ، لدلالة « هَدَاني » الأول عليها ، وهو كالذي قبله في المعنى . وقرأ الكوفيون وابن عامر « قِيَماً » بكسر القاف وفتح الياء خفيفة ، والباقون بفتحها وكسر الياء شديدة ، وتقدم توجيه إحدى القراءتين في النساء[٢] والمائدة[٣] . و « مِلَّةَ » بدل من « دِيناً » ، أو منصوب بإضمار : أعني . و « حَنِيفاً » قد ذكر في البقرة .

وقرأ نافع : ﴿ وَمَحْيَايْ ﴾ .

بسكون ياء المتكلم ، وفيها الجمع بين ساكنين . قال الفارسي : كقولهم : « التَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ » . و « لفلان ثلثا المال » بثبوت الألفين . وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة ، بما ذكرت من الجمع بين الساكنين ، وتعجب من كون هذا القارىء يحرك ياء « مَمَاتِي » ويسكن ياء « محياي » . وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك . قال أبو شامة : « فينبغي ألاّ يحل نقل تسكين ياء « مجياي » عنه . وقرأ نافع في رواية « مَحْيَاي » بكسر الياء ، وهي تشبه قراءة حمزة « بِمُصْرِخِيِّ » ، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى . وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى والجحدري « ومَحْيَيَّ » بإبدال الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، وهي لغة هُذَيْل ، وقد أنشدت عليها قول أبي ذؤيب :

٢١٥٢ ـ سَبَقُوا هَوَي وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخِرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٤]

في سورة البقرة[٥] . ومن هنا إلى آخر السورة إعرابه ظاهر ، لما تكرر من النظائر . وأكد قوله : « لَغَفُورٌ » باللام ، دلالة على سعة رحمته ، ولم يؤكد سرعة « العقاب » بذلك هنا ، وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف ، لأن

---

(١) تقدم .
(٢) آية (٥) .
(٣) آية (٩٧) .
(٤) تقدم .
(٥) آية (٣٨) .

هناك المقام مقام تخويف وتهديد ، وبعد ذكر قصة المعتدين في « السبت » وغيره ، فناسب تأكيد العقاب هناك . وأتى بصفتي « الغفران والرحمة » ، ولم يأتِ في جانب العقاب إلاّ بصفة واحدة ، دلالة على حلمه تعالى ، وسعة مغفرته ورحمته . لا إله إلاّ هو ، هو حسبي ونعم الوكيل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾

قوله تعالى :

﴿ الٓمٓصٓ ﴾ .

قد تقدم الكلام على الأحرف المقطعة في أول هذا الموضوع .

قوله : ﴿ كِتَابٌ ﴾ .

يجوز أن يكون خبراً عن الأحرف قبله ، وأن يكون خبراً لمبتدأ مضمر ، أي : هو كِتَابٌ ، كذا قدّره الزمخشري . ويجوز أن يكون « كِتَابٌ » مبتدأ ، و « أُنْزِلَ » صفته ، و « فَلَا تَكُنْ » خبره ، والفاء زائدة على رأي الأخفش ، أي : كتاب موصوف بالإنزال إليك لا يكن في صدرك حرجٌ منه ، وهو بعيد جداً . والقائم مقام الفاعل في « أُنْزِلَ » ضمير عائد على « الكِتَابِ » ، ولا يجوز أن يكون الجار لئلا تخلو الصفة من عائد . قوله : « مِنْهُ » متعلّق بـ « حَرَجٌ » ، و « مِنْ » سببية ، أي : حرج بسببه . تقول : حَرِجْتُ منه ، أي : ضقت بسببه ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة له ، أي : حَرَجٌ كائن وصادر منه . والضمير في « مِنْهُ » يجوز أن يعود على « الكِتَاب » وهو الظاهر ، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه بـ « أُنْزِلَ » ، أو على الإنذار ، أو على التبليغ المدلول عليهما بسياق الكلام ، أو على التكذيب الذي تضمنه المعنى . والنهي في الصورة للحَرَج ، والمراد الصادر منه مبالغة في النهي عن ذلك ، كأنه قيل : لا تتعاط أسباباً ينشأ عنها حَرَجٌ ، وهو من باب لا أَرَينك ههنا النهي متوجه على المتكلم ، والمراد به المخاطب ، كأنه قال : لا تكن بحضرتي فأراك ، ومثله : ﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا من لا يُؤْمِنُ بِهَا ﴾[1] .

قوله : ﴿ لِتُنْذِرَ بِهِ ﴾ في متعلّق هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها متعلّقة بـ « أُنْزِلَ » ، أي : أُنْزِلَ إليك للإنذار ، وهذا قول الفراء ، قال : « اللام في « لِتُنْذِرَ » منظوم بقوله : « أُنْزِلَ » على التقديم والتأخير على تقدير : كِتَابٌ أُنْزِلَ إليك لِتُنْذِرَ به فلا يَكُنْ » . وتبعه الزمخشري ، والحَوْفي ، وأبو البقاء على ذلك وعلى هذا تكون جملة النهي معترضة بين العلة ومعلولها ، وهو الذي عناه الفراء بقوله على التقديم والتأخير .

---

(١) سورة طه ، آية (١٦) .

والثاني : أن اللام متعلِّقة بما تعلق به خبر الكون ، إذ التقدير : فلا يكن حَرَجٌ مستقراً في صدرك ، لأجل الإنذار ، كذا قاله الشيخ [١] عن ابن الأنباري ، فإنه قال : « وقال ابن الأنباري : التقدير : فلا يكن في صدرك حَرَجٌ منه كي تُنْذِرَ به ، فجعله متعلِّقاً بما تعلق به « في صَدْرِكَ » ، وكذا علقه به صاحب النظم ، فعلى هذا لا تكون الجملة معترضة » . قلت : الذي نقله الواحدي عن نص ابن الأنباري في ذلك أن اللام متعلِّقة بالكون ، وعن صاحب النظم ، أن اللام بمعنى « أَنْ » ، وسنأتي بنصيهما إن شاء الله تعالى ، فيجوز أن يكون لهما كلامان .

الثالث : أنها متعلِّقة بنفس الكون ، وهو مذهب ابن الأنباري ، والزمخشري ، وصاحب النظم على ما نقله الشيخ . قال أبو بكر بن الأنباري : « ويجوز أن تكون اللام صلة للكون على معنى : فلا يكن في صَدْرِكَ شيءٌ لِتُنْذِرَ ، كما يقول الرجل للرجل : لا تكن ظالماً لتقضيَ صاحِبَكَ دَيْنَهُ ، فتحمل لام « كي » على « الكون » . وقال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : بِمَ تعلق به « لِتُنْذِرَ » ؟ قلت : بـ « أُنْزِلَ » ، أي : أُنْزِلَ لإنذارك به ، أو بالنهي ، لأنه إذا لم يخفهم أنذرهم ، وكذا إذا علم أنه من عند الله شجعه اليقين على الإنذار » .

قال الشيخ [٢] : « فقوله : « بالنهي » ظاهره أنه يتعلق بفعل النهي فيكون متعلقاً بقوله : « فلا يكن » ، وكان في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه خلاف ، ومبناه على أن « كان » الناقصة هل تدل على حدث أم لا ؟ فمن قال : إنَّها تدل على الحدث جوّز ذلك ، ومن قال : لا تدل عليه منعه » . قُلْتُ : فالزمخشري مسبوق إلى هذا الوجه ، بل ليس في عبارته ما يدل على أنه تعلق بِيَكون بل قال : بالنهي ، فقد يريد بما تضمنه من المعنى ، وعلى تقدير ذلك فالصحيح أن الأفعال الناقصة كُلَّها لها دلالة على الحدث إلاّ « ليس » ، وقد أقمت على ذلك أدلة ، وأتيت من أقوال الناس بما يشهد لصحة ذلك ، كقول سيبويه وأحزابه في غير هذا الموضوع [٣] . وقال صاحب النظم ، وفيه وجه آخر ، وهو أن تكون « اللام » بمعنى « أَنْ » ، والمعنى : لا يضيق صدرك ولا يضعف عن أَنْ تُنْذِرَ به ، والعرب تضع هذه اللام في موضع « أَنْ » كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ ﴾ [٤] ، وفي موضع آخر : ﴿ لِيُطْفِئُوا ﴾ [٥] فهما بمعنى واحد . قلت : هذا قول ساقط جداً ، كيف يكون حرف مختص بالأفعال يقع موقع آخر مختصٍ بالأسماء ؟ قوله : ﴿ وذِكْرَى ﴾ يجوز أن يكون في محل رفع أو نصب أو جر ، فالرفع من وجهين ، أحدهما : أنها عطف على « كِتَابٌ » ، أي : كِتَابٌ وذِكْرَى ، أي : تذكير ، فهي اسم مصدر ، وهذا قول الفراء .

والثاني ـ من وجهي الرفع ـ : أنها خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو ذِكْرَى ، وهذا قول أبي إسحاق . والنصب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر بفعل من لفظه ، تقديره : وتذكر ذِكْرَى ، أي : تذكيراً .

والثاني : أنها في محل نصب نسقاً على موضع « لِتُنْذِرَ » ، فإنَّ موضعه نصب ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على المعنى ، وهذا كما تعطف الحال الصريحة على الحال المؤولة ، كقوله تعالى : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أو قَاعِداً أو قائِماً ﴾ [٦] ، ويكون حينئذٍ مفعولاً من أجله ، كما تقول : جئتك لِتُكْرِمَني وإحساناً إليَّ .

---

(١) انظر البحر (٤/٢٦٦) .
(٢) انظر البحر (٤/٢٦٧) .
(٣) سورة يونس ، آية (٢) .
(٤) سورة التوبة ، آية (٣٢) .
(٥) سورة الصف ، آية (٨) .
(٦) سورة يونس ، آية (١٢) .

والثالث : قال أبو البقاء ، وبه بدأ ـ: « إنها حال من الضمير في « أُنْزِلَ » وما بينهما معترض . وهذا سهو ، فإنّ الواو مانعة من ذلك ، وكيف تدخل الواو على حال صريحة ؟ والجر من وجهين أيضاً :

أحدهما : العطف على المصدر المنسبك من أَنْ المقدرة بعد لام كي والفعل ، والتقدير : للإنذار والتذكير .

والثاني : العطف على الضمير في « بِهِ » ، وهذا قول الكوفيين ، والذي حسنه كون « ذِكْرى » في تقدير حرف مصدري ، وهو « أَنْ » والفعل ، ولو صح بـ « أَنْ » لَحَسُنَ معها حذفُ حرف الجرِّ ، فهو أحسن مِنْ : « مررتُ بك وزيدٍ » ، إذ التقدير : لأَنْ تُنْذِرَ به وبأَنْ تُذَكِّرَ . و « لِلْمُؤْمِنينَ » يجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول به تقوية له لأن العامل فرع ، والتقدير : وتُذَكِّر المؤمنين . والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « ذِكْرَى » .

اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾

قوله تعالى : ﴿ مِن رَبِّكُمْ ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بأُنْزِلَ » ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية المجازية .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، على أنه حال ، إما من الموصول ، وإما من عائده القائم مقام الفاعل .

قوله : « مِنْ دُون أَوْلِيَاءَ » : « مِنْ دُون » .

يجوز أن يتعلق بالفعل قبله ، والمعنى : لا تعدلوا عنه إلى غيره من الشياطين والكهان .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، لأنه كان في الأصل صفة لـ « أَوْلِيَاءَ » ، فلما قدم نصب حالاً ، وإليه يميل تفسير الزمخشري ، فإنّه قال : أي : لا تتولوا من دونه من شياطين الإنس والجن فيحملوكم على الأهواء والبِدَع » . والضمير في « دُونِهِ » يحتمل ـ وهو الظاهر ـ أن يعود على « ربِّكم » ، ولذلك قال الزمخشري : « مِنْ دُونِ اللهِ » . وأن يعود على « ما » الموصولة ، وأن يعود على « الكِتَاب » المُنَزَّل ، والمعنى : لا تعدلوا عنه إلى الكُتُب المنسوخة . وقرأ الجحدري « ابْتَغُوا » بالغين المعجمة من الابتغاء . ومالك بن دينار ومجاهد « لا تَبْتَغُوا » من الابتغاء أيضاً . قوله : ﴿ **قَلِيلًا ما تَذَكَّرُونَ** ﴾ قد تقدم نظير هذا في قوله تعالى :﴿فَقَلِيلاً مايُؤْمِنُونَ﴾[1]، وهو أن «قَلِيلاً» نعت مصدر محذوف، أي : تذكراً قليلاً تَذَكَّرُونَ ، أو نعت ظرف زمان محذوف أيضاً ، أي : زماناً قليلاً تَذَكَّرُونَ ، فالمصدر أو الظرف منصوب بالفعل بعده ، و « ما » مزيدة للتوكيد ، وهذا إعرابٌ جلي واضح . وقد أجاز الحوفي أن يكون نعت مصدر محذوف لقوله : « ولا تَتَبِعُوا » أي : ولا تَتبِعُوا من دونه أولياءَ اتباعاً قليلاً . وهو ضعيف ، لأنه يصير مفهومه أنهم غير منهيين عن اتباع الكثير ، ولكنه معلوم من جهة المعنى فلا مفهوم له . وحكى ابن عطية عن أبي على أن « ما » مصدرية موصولة بالفعل بعدها ، واقتصر على هذا القدر ، ولا بدّ من تتمة له ، فقال بعض الناس : ويكون « قَلِيلاً » نعتَ زمان محذوف وذلك الزمان المحذوف في محل رفع خبراً مقدماً ، و « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مبتدأ مؤخراً ، والتقدير :

---

(١) سورة البقرة ، آية (٨٨) .

زمناً قليلاً تذكركم ، أي : أنهم لا يقع تذكرهم إلاّ في بعض الأحيان ، ونظيره : « زمناً قليلاً قيامُكَ » . وقد قيل : إنّ « ما » هذه نافية ، وهو بعيد ، لأن « ما » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين وعلى تقدير تسليم ذلك فيصير المعنى : ما تَذَكَّرُونَ قَلِيلاً ، وليس بطائل ، وهذا كما سيأتي في قوله تعالى : ﴿كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾[1] عند من جعلها نافية . وهناك وجه لا يمكن أن يأتيَ هنا ، وهو أن تكون « ما » مصدرية ، وهي وما بعدها في محل رفع بالفاعلية بـ « قَلِيلاً » الذي هو خبر « كان » ، والتقدير : كانُوا قَلِيلاً هُجُوعُهُم . وأما هنا فلا يمكن ذلك لعدم صحة نصب « قليلاً » بقوله : « ولا تَتْبِعُوا » ، حتى يجعل « ما تَذَكَّرُونَ » مرفوعاً به . ولا يجوز أن يكون « قليلاً » حالاً من فاعل « تَتَبِعُوا » ، و « ما تَذَكَّرُونَ » مرفوع به ، إذ يصير المعنى أنهم نهوا عن الاتباع في حال قلة تذكرهم وليس ذلك بمراد . وقرأ الأخوان وحفص « تَذَكَّرُونَ » بتاء واحدة وتخفيف الذال ، وابن عامر بتاءين وتخفيف الذال ، والباقون بتاء وتشديد الذال ، وهي واضحات ، تقدم معناها في الأنعام[2] .

﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾﴾

قوله : ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ .

في « كَمْ » وجهان :

أحدهما : أنها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر الجملة بعدها ، و « مِنْ قَرْيةٍ » تمييز ، والضمير في « أَهْلَكْنَاهَا » عائد على معنى « كَمْ » ، وهي هنا خبرية للتكثير ، والتقدير : وكثيرٌ مِنَ القُرَى أَهْلَكْنَاهَا . ونقل أبو البقاء عن بعضهم أنه جعل « أَهْلَكْنَاهَا » صفة لـ « قَرْيةٍ » ، والخبر قوله : « فَجَاءَهَا بَأْسُنَا » ، قال : « وهو سهو ، لأن الفاء تمنع من ذلك » . قُلْتُ : ولو ادعى مدع زيادَتَها على مذهب الأخفش لم تُقبل دعواه ، لأن الأخفش إنما يَزِيدُهَا عند الاحتياج إلى زيادتها .

والثاني : أنها في موضع نصب على الاشتغال بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويقدر الفعل متأخراً عن « كَمْ » لأن لها صدر الكلام ، والتقدير : وكَمْ مِنْ قَريةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَهْلَكْنَاهَا . وإنما كان لها صدرُ الكلام ، لوجهين :

أحدهما : مضارعتها لـ « كَمْ » الاستفهامية .

والثاني : أنها نقيضة « رُبَّ » ، لأنها للتكثير ، و « رُبَّ » للتقليل ، فمل النقيض على نقيضه ، كما يحملون النظير على نظيره . ولا بدّ من حذف مضاف في الكلام ، لقوله تعالى : « أو هم قائلون » ، فاضطررنا إلى تقدير محذوف ، ثم منهم من قدّره قبل « قرية » : أي : كَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيةٍ ، ومنهم من قدّره قبل هَا في « أهلكناها » ، أي أهلكنا أهلها . وهذا ليس بشيء ، لأن التقادير إنما تكون لأجل الحاجة ، والحاجة لا تدعو إلى تقدير هذا المضاف في هذين الموضعين المذكورين ، لأن إهلاك القرية يمكن أن يقع عليها نفسها ، فإنَّ القرى قد تهلك بالخسف والهدم والحريق والغرق ونحوه . وإنما يحتاج إلى ذلك عند قوله : « فَجَاءَها » ، لأجل عود الضمير من قوله : « هُمْ قَائِلُونَ » عليه ، فيقدر : وكم من قرية أهلكناها فجاء أَهْلَها بَأْسُنا . قال الزمخشري : « فإن قُلْتَ : هل يقدر المضاف الذي هو الأهل قبل « قرية » أو قبل الضمير في « أهلكناها » ؟ قُلْتُ : إنما يقدر المضاف للحاجة ، ولا حاجة ، فإنَّ القرية تهلك

---

(١) سورة الذاريات ، آية (١٧) .

(٢) آية (١٥٢) .

كما يهلك أهلها . وإنما قدرناه قبل الضمير في « فَجَاءَها » لقوله : « أَوْ هُمْ قائِلُونَ » . « وظاهر الآية أن مجيء البأس بعد الإهلاك وعقيبه ، لأن الفاء تُعْطِي ذلك ، لكن الواقع إنما هو مجيء البأس ، وبعده يقع الإهلاك . فمن النحاة من قال : الفاء تأتي : بمعنى الواو ، فلا ترتب ، وجعل من ذلك هذه الآية ، وهو ضعيف . والجمهور أجابوا عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنه على حذف الإرادة ، أي : أردنا إهلاكها ، كقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُم إلى الصَّلاةِ ﴾[1] ، ﴿ فإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ ﴾[2] ، « إِذَا دَخَلَ أحدُكُم الخَلاَءَ فليسمِّ الله » .

الثاني : أن المعنى : « أهلكناها » أي : خذلناهم ، ولم نوفقهم فنشأ عن ذلك هلاكهم ، فعبر بالمسبب عن سببه ، وهو باب واسع . وثم أجوبة ضعيفة منها أن الفاء هنا تفسيرية ، نحو : « تَوضّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيه » ، فليست للتعقيب ، ومنها أنها للترتيب في القول فقط ، كأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها ، ثم قال : فكان من أمرها مجيء البأس . ومنها ما قاله الفراء وهو أن الإهلاك هو مجيء البأس ، ومجيء البأس ، هو الإهلاك ، فلما كانا متلازمين لم يبال بأيهما قدمت في الرتبة ، كقول : « شتمني فأساء وأساء فشتمني » ، فالإساءة والشتم شيء واحد » . فهذه ستة أقوال . واعلم أنه إذا حذف مضاف وأقيم المضاف إليه مقامه جاز لك اعتباران :

أحدهما : الالتفات إلى ذلك المحذوف .

والثاني ـ وهو الأكثر ـ: عدم الالتفات إليه ، وقد جمع الأمران ههنا ، فإنه لم يراع المحذوف في قوله : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا » ، وراعاه في قوله : « أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » ، هذا إذا قدرنا الحذف قبل « قرية » . أما إذا قدرنا الحذف قبل ضمير « فَجَاءَها » ، فإنه لم يراع إلا المحذوف فقط ، وهو غير الأكثر . قوله : « بَيَاتاً » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الحال ، وهو في الأصل مصدر ، يقال : بَاتَ يَبِيتُ بَيْتاً وبِيتَةً وبَيَاتاً وبَيْتُوتَةً . قال الليث : « البَيْتُوتَة : لدخولك في الليل . فقوله : « بَيَاتاً » أي : بائتين . وجوّزوا أن يكون مفعولاً له ، وأن يكون في حكم الظرف . وقال الواحدي : قوله : « بَيَاتاً » ، أي : ليلاً وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً ، لولا أن يقال : أراد تفسير المعنى . قوله : ﴿ أَوْ هُمْ قائِلُونَ ﴾ هذه الجملة في محل نصب نسقاً على الحال ، و « أَوْ » هنا للتنويع ، لا لشيء آخر ، كأنه قيل : أتاهم بأسنا تارةً ليلاً ، كقوم لوطٍ ، وتارةً وقت القيلولة ، كقوم شعيب . وهل يحتاج إلى تقدير « واو » حالٍ قبل هذه الجملة أم لا ؟ خلاف بين النحويين . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : لا يقال : « جاء زيدٌ هو فارس » بغير « واو » ، فما بالُ قولهِ تعالى : « أَوْ هُمْ قَائِلُونَ » ؟ قُلْتُ : قَدَّرَ بعضُ النحويين الواوَ محذوفة وردَّه الزجاج ، وقال : « لو قُلْتَ : جاءني زيد راجلاً ، أو هو فارس ـ أو : جاءني زيد هو فارس ، لم يحتج إلى « واو » ، لأن الذكر قد عاد على الأول » . والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً ، لاجتماع حرفي عطف ، لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل ، فقولك : « جاء زيد راجلاً أو هو فارس » كلام فصيح وارد على حده ، وأما « جاءني زيد هو فارس » فخبيث .

« قال الشيخ : « أما بعض النحويين الذي أبهمه الزمخشري فهو الفراء . وأما قول الزجاج : التمثيلين لم يحتج فيه إلى الواو ، لأن الذكر قد عاد على الأول ، ففيه إبهام ، وتعيينه أنه يمتنع دخولها في المثال الأول ، ويجوز في المثال

---

(١) سورة المائدة ، آية (٦) .

(٢) سورة النحل ، آية (٩٨) .

الثاني ، فليس انتفاء الاحتياج على حد سواء ، لأنه في الأول لامتناع الدخول ، وفي الثاني لكثرته ، لا لامتناعه » . قُلْتُ : أما امتناعها في المثال الأول فلأن النحويين نصوا على أن الجملة الحالية إذا دخل عليها حرف عطف امتنع دخول واو الحال عليها ، والعلة فيه المشابهة اللفظية ، ولأن « واو » الحال في الأصل عاطفة .

ثم قال الشيخ[1] : « وأما قول الزمخشري : والصحيح إلى آخره ، فتعليله ليس بصحيح ، لأن « واو » الحال ليست بحرف عطف ، فيلزم من ذكرها اجتماع حرفي عطف ، لأنها لو كانت حرف عطف للزم أن يكون ما قبلها حالاً ، حتى يعطف حالاً على حال ، فمجيئها فيما لا يمكن أن يكون حالاً دليلٌ على أنها ليست واوَ عطف ، ولا لحظ فيها معنى واو عطف ، تقول : جاء زيد والشمس طالعة ، فجاء زيد ليس بحال ، فيعطف عليها جملة حال ، وإنما هذه الواو مغايرةً لواو العطف لكل حال ، وهي قِسْمٌ ، من أقسام الواو ، كما تأتي للقسم ، وليست فيه للعطف ، كما إذا قلت : واللهِ ليخرجنَّ » . قُلْتُ : « أبو القاسم لم يدع في واو الحال أنها عاطفة ، بل يدعي أن أصلها العطف ، ويدل على ذلك قوله : « استعيرت للوصل » ، فلو كانت عاطفة على حالها لما قال : « استعيرت » ، فدل قوله ذلك على أنها خرجت عن العطف ، واستعملت لمعنى آخر ، لكنها أعطيت حكم أصلها في امتناع مجامعتها لعاطف آخر ، وأما تسميتها حرفَ عطفٍ فباعتبار أَصْلِها ، ونظير ذلك أيضاً واو « مع » ، فإنّهم نصوا على أن أصلها واو عطف ، ثم استعملت في المعية ، فكذلك واو الحال لا امتناع أن يكون أصلها واو العطف .

ثم قال الشيخ : « وأما قوله : « فخبيث » ، فليس بخبيث ، وذلك أنه بناه على أن الجملة الحالية إذا كانت إسمية ، وفيها ضميرُ ذي الحال ، فحذف الواو منها شاذ ، وتبع في ذلك الفراء ، وليس بشاذ ، بل هو كثير في النظم والنثر » قُلْتُ : قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواو حرفَ عطف الفراءُ ، وأبو بكر بن الأنباري ، قال الفراء : « أَوْهُمْ قَائِلُونَ » فيه واو مضمرة ، المعنى : أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أَوْ وَهُم قَائِلُونَ ، فاستثقلوا نسقاً على إثر نسق ، ولو قيل لكان صواباً » . قُلْتُ : قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ، ولم يحك خلافاً ، وهذا قول الفراء : « ولو قيل لكان صواباً » مصرح بالخلاف له . وقال أبو بكر : أضمرت واو الحال ، لوضوح معناها ، كما تقول العرب : « لقيت عبد الله مسرعاً أو هو يركض » فيحذفون الواو لأمنهم اللبس ، لأن الذكر قد عاد على صاحب الحال ، ومن أجل أَنّ « أَوْ » حرف عطف ، و « الواو » كذلك ، فاستثقلوا جمعاً بين حرفين من حروف العطف ، فحذفوا الثاني » . قُلْتُ : فهذا تصريح من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم ، وإنّما ذكرتُ نصَّ هذين الإمامين ، لأُعْلِمَ اطلاعَه على أقوال الناس ، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم ، كما يرميه به غير مرة . و « قائِلُونَ » من القَيْلُولَة ، يقال : قَالَ يَقِيلُ قَيْلُولة ، فهو قائل ، كبائع ، والقَيْلُولة : الراحة والدعة في الحر وسط النهار ، وإن لم يكن معها نَوْمٌ . وقال الليث : هي نَوْمةُ نصفِ النهار » . قال الأزهري : « القَيْلُولة » : الراحة وإن لم يكن فيها نَوْمٌ ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الجنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً ﴾[2] والجنة لا نوم فيها . قُلْتُ : ولا دليل فيما ذكر ، لأن « المقيل » هنا خرج عن موضوعه الأصلي إلى مجرد الإقامة بدليل أنه لا يراد أيضاً الاستراحة في نصف النهار في الحر ، فقد خرج عن موضوعه عندنا وعندكم إلى ما ذكرته لك . والقَيْلُولة : مصدر ، ومثلها : القائِلة والقَيْل والمَقِيل .

فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ۝ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ

(١) انظر البحر (٤/ ٢٦٩) .

(٢) سورة الفرقان ، آية (٢٤) .

وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴿٧﴾ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾

قوله : ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ ﴾ .

جوّزوا في « دَعْوَاهُم » وجهين :

أحدهما : أن يكون إسماً لـ « كان » ، و « إلاّ أَنْ قالوا » خبرها ، وفيه خدش ، من حيث إنَّ غَيْرَ الأعرف جعل إسماً ، والأعرف جعل خبراً ، وقد قررت ذلك في أول الأنعام عند قوله : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُم »(١) .

والثاني : أن يكون « دَعْوَاهُم » خبراً مقدماً . و « إلاّ أَنْ قَالُوا »إسماً مؤخراً ، ذكر ذلك الزمخشري ، ومكي بن أبي طالب ، وسبقهما إلى ذلك الفراء ، والزجاج ، واختاره الزجاج ، ولكن ذلك يشكل من قاعدة أخرى ذكرها النحاة ، وهو أن الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابهما وجب تقديم الاسم وتأخير الخبر ، نحو : كان موسى صاحبي ، وما كان دعائي إلاّ أن استغفرت ، قالوا : لأنهما كالمفعول والفاعل ، فمتى خفي الإعراب التزم كل في مرتبته . وهذه الآية مما نحن فيه ، فكيف يدعى فيها ذلك ، بل كيف يختاره الزجاج ؟ وقد رأيت كلام الزجاج هنا فيمكن أن يؤخذ منه جواب عن هذا المكان ، وذلك أنه قال : « إلاّ أن الاختيار إذا كانت » الدعوى في موضع رفع أن يقول : « فَمَا كَانَتْ دَعْوَاهُم » ، فلما قال : « كَانَ دَعْوَاهُم » دل على أنه « الدعوى » في موضع نصب ، غير أنه يجوز تذكير « الدعوى » وإن كانت رفعاً » . قُلْتُ : فمن هنا يقال : تذكير الفعل فيه قرينة مرجحة لإسناد الفعل إلى « أن قالوا » ، ولو كان مسنداً للدعوى لكان الأرجح « كانت » ، كما قال ، وهو قريب من قولك : « ضربت موسى سلمى » ، فقدمت المفعول بقرينة تأنيث الفعل ، وأيضاً فإنَّ ثَمَّ قرينةً أخرى ، وهي كون الأعرف أحقَّ أن يكون إسماً من غير الأعرف . و « الدعوى » تكون بمعنى الدعاء ، وبمعنى الادعاء ، والمقصود بها هنا يحتمل الأمرين جميعاً ، ويحتمل أيضاً أن تكون بمعنى الاعتراف ، فمن مجيئها بمعنى الدعاء ما حكاه الخليل : « اللهم أَشْرِكْنا في صالح دَعْوَى المسلمين » يريد : في صالح دعائهم ، وأنشدوا قول الشاعر :

٢١٥٣ ـ وإنْ مَـذِلَـتْ رِجْلِي دَعَـوْتُـكِ أَشْتَـفِي بِـدَعْـوَاكِ مِنْ مَـذْلٍ بِـهَـا فَـتَـهُـونُ(٢)

ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَازَالَتْتِلْكَدَعْـوَاهُم﴾(٣) . وقال الزمخشري : ويجوز : فما كان استغاثتهم إلا قولهم هذا ، لأنه لا يستغاث من الله تعالى بغيره ، من قولهم دعواهم : يا لَكَعْبٍ . « وقال ابن عطية : « وتشتمل الآية أن يكون المعنى : فما آلت دعاويهم التي كانت في حال كفرهم إلى الاعتراف » ، كقوله :

٢١٥٤ ـ وَقَـدْ شَهِـدَتْ قَيْسٌ فَمَـا كَـانَ نَصْـرُهَـا قُـتَـيْـبَـةَ إلاّ عَـضُّـهَـا بـالأَبَـاهِمِ(٤)

---

(١) آية (٢٣) .

(٢) البيت لكثير عزة انظر ديوانه (١٧٦) ، التهذيب (١٤/٤٣٥) ، (مذل) الطبري (١٢/٣٠٤) ، اللسان (مذل) .

(٣) سورة الأنبياء ، آية (١٥) .

(٤) البيت للفرزدق انظر ديوانه المقتضب (٤/٩٠) ، اللسان (بهم) البحر (٤/٢٦٩) .

و « إذ » منصوب بـ « دَعْوَاهُم » . وقوله : « إنَّا كُنَّا » : « كنا » وخبرها في محل رفع خبراً لـ « إنّا » ، و « إنَّ » وما في حيِّزها في محل نصب محكياً بـ « قَالُوا » ، و « قَالُوا » وما في حيِّزِهِ لا محل له لوقوعه صلة لـ « أَنْ » ، و « أَنْ » وما في حيِّزها في محل رفع أو نصب على حسب ما تقدم من كونها اسماً أو خبراً .

قوله : ﴿ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِم ﴾ .

القائم مقام الفاعل الجار والمجرور .

قوله : ﴿ بِعِلْمٍ ﴾ .

في موضع الحال من الفاعل ، والباء للمصاحبة ، أي : لَنَقُصَّنَّ على الرسل والمرسل إليهم حال كوننا متلبسين بالعِلْم ، ثم أكد هذا المعنى بقوله : ﴿ وما كنَّا غَائِبِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ والوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ ﴾ .

« الوزن » مبتدأ ، وفي الخبر وجهان :

أحدهما : هو الظرف ، أي : الوزن كائن ، أو مستقر يومئذٍ ، أي : يوم إذ يسأل الرسل والمرسل إليهم ، فحذف الجملة المضاف إليها « إذ » ، وعوض منها التنوين ، هذا مذهب الجمهور ، خلافاً للأخفش . وفي « الحَقُّ » على هذا الوجه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه نعت للوزن ، أي : الوزن الحقَّ في ذلك اليوم .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، كأنه جواب سؤال مقدر مِنْ قائلٍ يقول : ما ذلك الوزنُ ؟ فقيل : هو الحقَّ لا الباطل .

والثالث : أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف ، وهو غريب ، ذكره مكي . والثاني من وجهي الخبر ـ: أن يكون الخبر « الحقُّ » ، و « يَوْمَئِذٍ » على هذا فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الظرف ، ناصبه « الوزنُ » ، أي : يقع الوزن ذلك اليوم .

والثاني : أنه مفعول به على السعة . وهذا الثاني ضعيف جداً ، لا حاجة إليه . ولما ذكر أبو البقاء كون « الحق » خبراً ، وجعل « يومئذٍ » ظرفاً للوزن ، قال : « ولا يجوز على هذا أن يكون صفة ، لئلا يلزم الفصل بين الموصول وصلته » . قُلْتُ : وأين الفصل ؟ فإنّ التركيب القرآني إنما جاء فيه « الحقُّ » بعد تمام الموصول بصلتـه . وإذا تم الموصول بصلته جاز أن يوصف ، تقول : ضَرْبُكَ زيداً يَوْمَ الجمعةِ الشديدُ حَسَنٌ فـ « الشديد » صفة لـ « ضَرْبُكَ » . فإن توهم كون الصفة محلها أن تقع بعد الموصوف وتليه ، فكأنها مقدمة في التقدير ، فحصل الفصل تقديراً ، فإنّ هذا لا يلتفت إليه ، لأن تلك المعمولات من تتمة الموصول ، فلم تل إلّا الموصول ، وعلى تقدير اعتقاد ذلك له ، فالمانع من ذلك أيضاً صيرورة المبتدأ بلا خبر ، لأنك إذا جعلت « يومئذٍ » ظرفاً للوزن ، و « الحقُّ » صفته ، فأين خبره ؟ فهذا لو سلم من المانع الذي ذكره كان فيه هذا المانع الآخر . وقد طول مكي بذكر تقدير تقديم « الحق » على « يومئذٍ » وتأخيره عنه باعتبار الإعرابات المتقدمة ، وهذا لا حاجة إليه ، لأنا مقتدرون في القرآن بالإتيان بنظمه . وذكر أيضاً أنه يجوز نصبه ، يعني أنه لو تقرىء به لكان جائزاً . وهذا أيضاً لا حاجة إليه . و « موازين » فيها قولان :

أحدهما : أنها جمع « ميزان » : الآلة التي يوزن بها ، وإنما جُمِعَ لأن كلَّ إنسان له ميزان يخصه على ما جاء في

التفسير ، أو جُمِعَ باعتبار الأعمال الكثيرة ، وعبر عن الحال بالمحل .

والثاني : أما جمع موزون وهي الأعمال ، والجمع حينئذٍ ظاهر .

قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا ﴾ .

متعلِّق بـ « خَسِرُوا »[1] و « ما » مصدرية ، و « بآياتِنَا » متعلِّق بـ « يَظْلِمُونَ » ، قدم عليه للفاصلة . وتعدى « يَظْلِمُونَ » بالباء ، إمّا لتضمنه معنى التكذيب نحو : ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ، وإمّا لتضمنه معنى الجَحْد ، نحو : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾[2] .

وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا لكم ﴾ .

يجوز أن تكون بمعنى خلق ، فتعدى لواحد ، فيتعلق الجاران بالجعل ، أو بمحذوف على أنهما حالان من « مَعَايِشَ » ، لأنهما لو تأخراً لجاز ، أن يكونا وصفين ، ويجوز أن تكون التصييرية فتتعدى لاثنين ، أولهما : « مَعَايِشَ » ، والثاني : أحد الجارين ، والآخر إما حال فيتعلق بمحذوف وإما متعلّقة بنفس الجعل ، وهو الظاهر . و « معايش » : جمع « مَعِيشَة » ، وفيها ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه والخليل أن وزنها مَفْعُلَة بضم العين ، أو « مَفْعِلَة » بكسرها . فعلى الأول جعلت الضمة كسرة ، ونقلت إلى فاء الكلمة . وقياس قول الأخفش في هذا النحو أن يغير الحرف ، لا الحركة ، فـ « معيشة » عنده شاذة ، إذ كان ينبغي أن يقال : مَعُوشة . وأما على قولنا : إنّ أصلها « مَعِيشة » بكسر العين ، فلا شذوذ فيها . ومذهب الفراء أن وزنها « مَفْعَلَة » بفتح العين ، وليس بشيء . والمعيشة : اسم لما يعاش به ، أي : يحيا ، وهي في الأصل مصدر لـ « عَاشَ يَعِيشُ عَيْشاً وعِيشَةً ، قال تعالى : ﴿ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾[3] ، ومَعَاشاً ، قال تعالى : ﴿ وجعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً ﴾[4] ، ومَعِيشاً ، قال رؤبة :

٢١٥٥ - إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ المَعِيشِ وجُهْدَ أَعْوَامٍ نَتَفْنَ رِيشِي[5]

والعامة على « مَعَايِشَ » بصريح الياء ، وقد خرج خارجة فروى عن نافع « مَعَائِشَ » بالهمز . وقال النحويون : « هذه غلطة ، لأنه لا يهمز عندهم إلاّ ما كان فيه حرف المد زائداً ، نحو : « صَحَائِف » ، ومدائن » . وأما « مَعَايِش » فالياء أصل ، لأنها من « العَيْش » . قال الفارسي ـ عن أبي عثمان ـ : « أصل أخذ هذه القراءة من نافع ، قال : « ولم يكن يدري العربية » . قُلْتُ : قد فعلتِ العربُ مثل هذا ، فهمزوا « منائر ، ومصائب » جمع « منارة ، ومصيبة » ، والأصل : « مَنَاوِر ، ومَصَاوِب . وقد غلَّطَ سيبويه[6] من قال مصائب . ويعني بذلك أنه غَلّطه بالنسبة إلى مخالفة الجادة ، وهذا كما تقدم منه ، أنه قال : « واعلم أن بعضهم يغلط فيقول : إنّهم أجمعون ذاهبون » . قال : ومنهم من يأتي بها على الأصل فيقول : مصاوب ومناور . وهذا كما قالوا في جمع « مقال ومقام » : « مقاوم ، ومقاول » في

---

(١) سورة البقرة ، آية (٣٩) .
(٢) سورة النمل ، آية (١٤) .
(٣) سورة الحاقة ، آية (٢١) .
(٤) سورة النبأ ، آية (١١) .
(٥) انظر معاني الفراء (٢/ ١٤٩) ، البحر (٢/ ١٦٧) .
(٦) انظر الكتاب (٤/ ٣٥٦) .

رجوعهم بالعين إلى أصلها . قال : وأنشد النحويون على ذلك :

٢١٥٦ - وإنّـي لـقَـوَّامٌ مَـقَـاوِمَ ، لـم يَـكُـنْ جَرِيرٌ ، ولا مَـوْلَى جريـرٍ يَقُـومُهَـا[1]

ووجه همزها أنهم شبهوا الأصلي بالزائد ، فتوهموا أن « مَعِيشة » بزنة « صَحِيفة » ، فهمزوها ، كما همزوا تيك . قالوا : ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد في جمع مَسِيل : مُسْلان ، توهموه على أنه على زنة « قضيب وقُضْبَان » ، وقالوا في جمعه « أَمْسِلَة » ، كأنهم توهموا أنه بزنة « رغيف وأَرْغفة » . وإنما « مَسِيل » وزنه « مَفْعَل » ، لأنه من سَيَلان الماء ، وأنشدوا على : « مَسِيل وأمْسِلة » قول أبي ذؤيب الهُذَلِيِّ :

٢١٥٧ - بِـرَادٍ لا أَنِـيسَ بِـهِ يَـبَـابٍ وأَمْـسِـلَةٍ مَـدَافِـعُـهـا خَـلِـيـف[2]

وقال الزجاج : « جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ، ولا أعلم لها وجهاً إلّا التشبيه بـ « صَحِيفة ، وصَحَائِف » ، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة » . قُلْتُ : وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع ، بل قرأها جماعة جِلَّة معه ، فإنها منقولة عن ابن عامر ، الذي قرأ على جماعة من الصحابة ، ـ « عثمانَ » ، وأبي الدرداء ، ومعاوية » . وقد سبق ذلك في الأنعام[3] وقد قرائها قبل ظهور اللحن ، وهو عربيٌّ فصيحٌ ، وقرأ بها أيضاً زيدُ بنُ علي ، وهو على جانب من الفصاحة والعلم الذي لا يدانيه فيه إلا القليل ، وقرأ بها أيضاً الأعمش والأعرج ، وكفى بهما في الإتقان والضبط وقد نقل الفراء أن قلب هذه الياء تشبيهاً بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً . وقوله : ﴿ قَلِيلاً ما تَشْكُرُونَ ﴾ كقوله ﴿ قليلاً ما تَذَكَّرُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُم ثُمَّ صَوَّرناكُم ثُمَّ قُلْنَا ﴾ .

اختلف الناس في « ثُمَّ » في هذين الموضعين ، فمنهم من لم يلتزم فيها ترتيباً ، وجعلها بمنزلة الواو ، فإنّ خلقنا وتصويرنا بعد قوله تعالى للملائكة : « اسْجُدُوا » . ومنهم من قال : هي للترتيب لا في الزمان ، بل للترتيب في الإخبار ، ولا طائل في هذا . ومنهم من قال : هي للترتيب الزماني ، وهذا هو موضوعها الأصلي . ومنهم من قال : الأولى للترتيب الزماني ، والثانية للترتيب الإخباري . واختلفت عبارة القائلين بأنها للترتيب في الموضعين ، فقال بعضهم : إنّ ذلك على حذف مضافين ، والتقدير : ولقد خلقنا أباكم ، ثم صورنا أباكم ، ثم قلنا . ويعني بأبينا : آدم عليه السّلام . والترتيب الزماني هنا ظاهر بهذا التقدير . وقال بعضهم : الخطاب في « خَلَقْنَاكُم » و « صَوَّرناكم » لآدم عليه السّلام ، وإنما خاطبه بصيغة الجمع وهو واحد ، تعظيماً له ، ولأنه أصل الجميع ، والترتيب أيضاً واضح . وقال بعضهم : المخاطب بنو آدمَ ، والمراد بهم أبوهم ، وهذا من باب الخطاب لشخص ، والمراد به غيره ، كقوله : ﴿ وإذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ، إلى آخره[4] ، وإنما المنجيّ والذي كان يُسَام سُوءَ العذاب أسلافهم ، وهذا مستفيض في لسانهم ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

٣١٥٨ - إذا افْـتَـخَـرَتْ يَـوْمـاً تَـمِـيمٌ بقُـوسِـهـا مـا وطّـدَتْ مِـنْ مَـنَـاقِـبِ

---

(١) البيت لـلأخطل التغلبي انـظر ديوانـه (٢٣٣) ، الخصائص (٣/ ١٤٥) ، المقتضب (١/ ٢٦٠) ، ابن يعيش (١٠/ ٩٠) ، المنصف (١/ ٣٠٦) .

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين (١/ ١٨٥) .

(٣) آية (١٣٧) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٤٩) .

فَأَنْتُمْ بِذِي قَارٍ أَمَالَتْ سُيُوفُكُمْ عُرُوشَ الَّذِينَ اسْتَرْهَنُوا قَوْسَ حَاجِبِ[١]

وهذه الوقعة إنَّما كانت في أسلافهم ، والترتيب أيضاً واضح على هذا . ومن قال : إنّ الأولى للترتيب الزماني ، والثانية للترتيب الإخباري ، اختلفت عباراتهم أيضاً ، فقال بعضهم : المراد بالخطاب الأول آدم ، وبالثاني ذريته ، والترتيب الزماني واضح ، و « ثُمَّ » الثانية للترتيب الإخباري . وقال بعضهم : ولقد خلقناكم في ظهر آدم ثُمَّ صورناكم في بطون أمهاتكم . وقال بعضهم : ولقد خلقنا أرواحكم ثُمَّ صَوّرنا أجسادكم ، وهذا غريب نقله القاضي أبو يعلى في المعتمد . وقال بعضهم : خلقناكم نطفاً في أصلاب الرجال ، ثُم صوّرناكم في أرحام النساء . وقال بعضهم : ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم ، وصورناكم فيها بعد الخلق بِشَقِّ السمع والبصر . فـ « ثُمّ » الأولى للترتيب الزماني ، والثانية لترتيب الأخبار . وقوله : ﴿ إلّا إبليسَ ﴾ تقدم الكلام عليه في البقرة[٢] . وقوله : « لَمْ يَكُنْ » هذه الجملة استئنافية ، لأنها جواب سؤال مقدر ، وهذا كما تقدم في قوله ـ في البقرة ـ : « أَبَى » ، وتقدم أن الوقف على « إبليس » . وقيل : فائدة هذه الجملة التوكيد ، لما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس . وقال أبو البقاء : « إنّها في محل نصب على الحال ، أي ، إلّا إبليس حال كونه ممتنعاً عن السجود » ، وهذا كما تقدم له في البقرة من أن « أَبَى » في موضع نصب على الحال .

قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾

قوله : ﴿ أَلّا تَسْجُدَ ﴾ .

في « لا » هذه وجهان :

أظهرهما : أنها زائدة للتوكيد ، قال الزمخشري : « لا في « أَلّا تَسْجُدَ » صلة بدليل قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٣] ، ومثلها : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾[٤] بمعنى : لِيَعْلَمَ » . ثم قال : « فإن قُلْتَ : ما فائدة زيادتها ؟ قلت : توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه ، كأنه قيل : ليتحقق علم أهل الكتاب . وما منعك أن تحقق السجود وتَلْزَمَه إذ أمرتك » . وأنشدوا على زيادة « لا » قوله :

٢١٥٩ ـ أَبَى جُودُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الجُودَ نَائِلَه[٥]

يروى : « البُخْل » بالنصب والجر ، والنصب ظاهر الدلالة على زيادتها ، تقديره : أَبَى جُودُه البخل . وأما في رواية الجر فالظاهر منها عدم الدلالة على زيادتها ، ولا حجة في هذا البيت على زيادة « لا » في رواية النصب ، ويتخرج على وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » مفعولاً بها ، و « البُخْل » بدل منها ، لأن « لا » تقال في المنع ، فهي مؤذنة للبُخْل .

والثاني : أنها مفعول بها أيضاً ، و « البُخْل » مفعول من أجله ، والمعنى : أبى جودة لفظ « لا » ، لأجل

(١) البيتان لأبي تمام انظر ديوانه (٤٢) ، الخزانة (١/ ٣٥٤) ، البحر (٤/ ٢٧٢) .
(٢) آية (٣٤) .
(٣) سورة صّ ، آية (٧٥) .
(٤) سورة الحديد ، آية (٢٩) .
(٥) تقدم .

البخل ، أي . كراهة البخل ، ويؤيد عدم الزيادة رواية الجر . قال أبو عمر بن العلاء : « الرواية فيه بخفض « البُخْل » ، لأن « لا » تستعمل في البُخْل ، وأنشدوا أيضاً على زيادتها قول الآخر :

٢١٦٠ ـ أَفَعَنْكَ لا بَرْقٌ كأنَّ وَمِيضَه غَابٌ تَسَنَّمَهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ

يريد : أَفَعَنْكَ بَرْقٌ . وقد خرجه الشيخ[1] على احتمال كونها عاطفة وحذف المعطوف ، والتقدير : أفعنك لا عن غيرك . وكون « لا » في الآية زائدة هو مذهب الكسائي ، والفراء ، وأبي إسحاق ، وما ذكرته من كون « البخل » بدلاً من « لا » ، و « لا » مفعول بها هو مذهب الزجاج . وحكى بعضهم عن يونس ، قال : « كان أبو عمرو بن العلاء يجر « البخل » ، ويجعل « لا » مضافة إليه ، أراد : أبى جُودُه لا التي هل للبخل ، لأن « لا » قد تكون للبخل والجُودِ ، فالتي للبخل معروف ، والتي للجود أنه لو قال له : امنع الحق ، أو لا تعط المساكين ، فقال : لا ، كان جُوداً » . قُلْتُ : يعني فتكون الإضافة للتبيين ، لأن « لا » صارت مشتركة ، فميزها بالإضافة وخصصها به . وقد تقدم طَرَفٌ جَيِّدٌ من زيادة « لا » في أواخر الفاتحة ، وأقوال الناس في ذلك . وقد زعم جماعة أن « لا » في هذه الآية غير زائدة ، لكن اختلفت عباراتهم في تصحيح معنى ذلك ، فقال بعضهم : في الكلام حذف يصح به النفي ، والتقدير : ما منعك فأحوجك أَلاّ تَسْجُدَ . وقال بعضهم : المعنى على : ما ألجأك ألاّ تَسْجُدَ ؟ وبعضهم : من أمرك ألا تسجد ؟ أو من قال لك : ألاّ تَسْجُدَ ، أو ما دعاك ألاّ تَسْجُدَ ؟ وهذا تَمَحّلُ مَنْ يتحرج من نسبة الزيادة إلى القرآن ، وقد تقدم تحقيقه ، وأن معنى الزيادة على معنى يفهمه أهلُ العلم ، وإلا فكيف يدّعي زيادة في القرآن بالعرف العام ؟ هذه ما لا يقوله أحد من المسلمين . و « ما » استفهامية في محل رفع بالابتداء ، والخبر الجملة بعدها ، أي : أيُّ شيءٍ منعك ؟ و « أَنْ » في محل نصب أو جر ، لأنها على حذف حرف الجر ، إذ التقدير : ما منعك من السجود ؟ . و « إذ » منصوب بـ « تَسْجُد » ، أي : ما منعك من السجود في وقت أمري إيّاك به . وقوله : ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ ﴾ لا محل لهذه الجملة ، لأنها كالتفسير والبيان للخيرية .

وقوله : ﴿ مِنْهَا وفِيهَا ﴾ .

الضمير يعود على الجنة ، لأنه كان من سكانها عن ابن عباس : أنهم كانوا في عدن ، لا في جنة الخلد . وقيل : يعود على السماء ، لأنه يروى في التفسير أنه وسوس إليهما وهو في السماء . وقيل : على الأرض ، أمر أن يخرج منها إلى جزائر البحار ، ولا يدخل في الأرض إلا كالسارق . وقيل : على الرُّتْبة المنيفة والمنزلة الرفيعة . وقيل : على الصورة والهيئة التي كان عليها ، لأنه كان مشرق الوجه ، فعاد مظلمه . وقوله : « فاخْرُجْ » تأكيد لـ « اهْبِطْ » ، إذ هو بمعناه . وقوله : « فيها » لا مفهوم له ، يعني أنه لا يتوهم أنه يجوز أن يتكبر في غيرها . ولما اعتبر بعضهم هذا المفهوم احتاج إلى تقدير حذف معطوف ، كقوله : ﴿ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾[2] ، قال : والتقدير : فما يكون لك أن تتكبر فيها ، ولا في غيرها .

والضمير في : ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ .

يعود على بني آدم ، لدلالة السياق عليهم ، كما دل على ما عاد عليه الضميران في « مِنْهَا ، وفِيها » كما تقدم .

---

(١) انظر البحر (٤/٢٧٣) .

(٢) سورة النحل ، آية (٨١) .

قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ .

في هذه الباء وجهان :

أحدهما : أن تكون قسمية ، وهو الظاهر .

والثاني : أن تكون سببية ، وبه بدأ الزمخشريّ ، قال : « فَبِمَا أَغْوَيتَنِي » فبسبب إغوائك إيّاي لأَقْعُدَنَّ لهم » . ثم قال : « فبسبب وقوعي في الغي لأجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي ، كما فسدتُ بسببهم . فإنْ قُلْتَ : بِمَ تعلّقتِ الباء ، فإنّ تعلقها بـ « لأَقْعُدَنَّ » يصد عنه لام القسم ، لا تقول : واللهِ بزيدٍ لأَمُرّنَّ ؟ قلت : تعلقت بفعل القسم المحذوف ، تقديره : فبما أَغْوَيتَنِي أُقْسِمُ باللهِ لأَقْعُدَنّ ، أي : فبسبب إغوائك أُقْسِمُ . ويجوز أن تكون الباء للقسم ، أي : فَأُقْسِمُ بإغوائك لأَقْعُدَنَّ » . قُلْتُ : وهذان الوجهان سبقه إليهما أبو بكر بن الأنباري ، وذكر عبارة قريبة من هذه العبارة .

وقال الشيخ[1] : « وما ذكره من أن اللام تصد عن تعلق الباء بـ « لأَقْعُدَنَّ » ليس حكماً مجمعاً عليه ، بل في ذلك خلاف . قلت : أما الخلاف فنعم ، لكنه خلاف ضعيف لا يعتد به أبو القاسم ، والشيخ نفسه قد قال[2] ـ عند قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُم لَأَملأَنَّ ﴾[3] في قراءة من كسر اللام في « لَمَنْ » ـ : « إنَّ ذلك لا يجيزه الجمهور » . وسيأتي إليك مبيناً إن شاء الله تعالى . و « ما » تحتمل ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها مصدرية ، أي فبإغوائك إيّاي .

والثاني : أنها استفهامية ، يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به ، فقال : فبأي شيء من الأشياء أغويتني ؟ ثم استأنف جملة أقسم فيها بقوله : « لأَقْعُدَنَّ » ، وهذا ضعيف عند بعضهم ، أو ضرورة عند آخرين ، من حيث إنَّ « ما » الاستفهامية إذا جُرّتْ حذفت ألفها ، ولا تثبت إلّا في شذوذ ، كقولهم : « عمّا تسأل » ؟ أو في ضرورة ، كقوله :

٢١٦١ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

والثالث : أنها شرطية ، وهو قول ابن الأنباري ، ولا بدّ من إيراد نصه ، قال ـ رَحِمَه اللهُ ـ : « ويجوز أن تكون « ما » بتأويل الشرط ، والباء من صلة الإغواء ، والفاء المضمرة جواب الشرط ، والتقدير . فبأي شيء أغويتني فلأقعدن لهم صراطك ، فتضمر فاء جواب الشرط ، كما تضمرها في قولك : إلى ما أَوْمَأْتَ إني قاتله ، وبما أَمَرْتَ إنِّي سامع مطيع » . وهذا الذي قاله ضعيف جداً ، فإنه على تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة ، فإنّ فاء الجزاء لا تحذف إلّا في ضرورة شعره ، كقوله :

٢١٦٢ - مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[4]

أي : فالله . وكان المبرد لا يجوّز ذلك ضرورة أيضاً ، وينشد البيت المذكور :

---

(١) انظر البحر (٤/ ٢٧٥) .
(٢) انظر البحر ٤/ ٢٧٨ .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١٨) .
(٤) تقدم .

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ الرَّحْمَنُ يشكُرُهُ ..... (١)

فعلى رأي أبي بكر يكون قوله : « لأَقْعُدَنَّ » جواب قسم محذوف ، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط ، فيقدر دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها ، تقديره : فبما أغويتني فوالله لأَقْعُدَنَّ ، هذا تتميم مذهبه . وقوله : « صِرَاطَكَ » في نصبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على إسقاط الخافض . قال الزجاج : « ولا اختلاف بين النحويين أن « على » محذوفة ، كقولك : ضُرِبَ زيدٌ الظهْرَ والبطنَ ، أي : على الظهر والبطن . « إلّا أن هذا الذي قاله الزجاج ، وإن كان ظاهره الإجماع ضعيفٌ من حيث إن حرف الجر لا يطرد حذفه ، بل هو مخصوص بالضرورة ، أو شذوذ ، كقوله :

٢١٦٣ - تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا ..... (٢)

٢١٦٤ - ..... لولا الأُسَى لَقَضَانِي (٣)

٢١٦٥ - فَبِتُّ كأَنَّ العَائِداتِ فَرَشْنَنِي ..... (٤)

والثاني : أنه منصوب على الظرف ، والتقدير : لأَقْعُدَنَّ لهم في صراطك ، وهذا أيضاً ضعيف ، لأن « صراطك » ظرف مكان مختص ، والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه ، بل بـ « في » ، تقول : « صليت في المسجد ، ونمت في السوق ، ولا تقول : صليت المسجد ، إلا فيما استثنى في كتب النحو ، وإن ورد غير ذلك كان شاذاً ، كقولهم : رَجَعَ أَدْرَاجَه ، وذهبت مع « الشام » خاصة ، أو ضرورة ، كقوله :

٢١٦٦ - جَزَى اللهُ بالخَيْرَاتِ ما فَعَلا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبَدِ (٥)

أي : قالا في خيمتي ، وجعلوا نظير الآية في نصب المكان المختص قول الآخر :

٢١٦٧ - لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ ، كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (٦)

وهذا البيت أنشده النحاة على أنه ضرورة ، وقد شذ ابن الطَّراوة عن مذهب النحاة ، فجعل « الصراط ، والطريق » في هذين الوضعين مكانين مبهمين . « وهذا قول مردود ، لأن المختص من الأمكنة ما له أقطار تحويه ، وحدود تحصره ، « والصراط ، والطريق » من هذا القبيل .

والثالث : أنه منصوب على المنعزل به ، لأن الفعل قبله ، وإن كان قاصراً ، فقد ضمن معنى فعل متعدٍ . والتقدير : لألزمن من صراطك المستقيم بقعودي عليه :

ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿١٨﴾ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي انظر ديوان الهذليين (١/١٩٠) ، الكتاب (١/٣٦) ، الخصائص (٣/٣١٩) ، التصريح (١/٣١٢) ، الخزانة (٣/٨٣) ، الكامل (١/٣٦٩) .

شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾

﴿ قوله : ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ ﴾ .

جملة معطوفة على جواب القسم أيضاً ، وأخبر أنه بعد أن يقعد على الصراط يأتي من هذه الجهات الأربع . ونوّع حرف الجر ، فجر الأولين بـ « مِنْ » ، والثانيين بـ « عَنْ » لنكتة ذكرها الزمخشري ، قال : « فإنْ قُلْتَ : كيف قيل : « من بين أيديهم ومن خلفهم » بحرف الابتداء ، « وعن أيمانهم وعن شمائلهم » بحرف المجاورة ؟ قلت : المفعول فيه عُدِّيَ إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به ، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا ، وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس ، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط ، فلما سمعناهم يقولون : جلس عن يمينه وعلى يمينه ، وعن شماله وعلى شماله ، قلنا : معنى « على يمينه » : أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه . ومعنى « عن يمينه » : أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين غير ملاصق له ، منحرفاً عنه ، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ، كما ذكرنا في « تعال » . ونحوه من المفعول به قولهم : رميتُ على القوس ، وعن القوس ، ومن القوس ، لأن السهم يبعد عنها ويستعليها ، إذا وضع على كَبِدِها للرمي ، ويبتدىء الرمي منها ، فلذلك قالوا : جلس بين يديه وخلفه بمعنى في ، لأنهما ظرفان للفعل ، ومن بين يديه ومن خلفه ، لأن الفعل يقع في بعض الجهتين ، كما تقول : جئته من الليل ، تريد : بعض الليل » . قُلْتُ : وهذا كلام من رسخت قدمه في فهم كلام العرب .

وقال الشيخ : « وهو كلام لا بأس به » . فلم يوفه حقه . ثم قال : « وأقول : وإنّما خص بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان ، لأنهما أغلب ما يجيء العَدُوُّ منهما ، فينال فرصته . وقدم « بين الأيدي » على « الخلف » ، لأنها الجهة التي تدل على إقدام العَدُوِّ وبسالته في مواجهة قِرْنه غيرَ خائفٍ منه . والخلف ، جهة غدر ومُخَاتَلَة وجهالة القِرْن بمن يغتاله ويتطلب غرته وغفلته . وخص « الأيمان والشمائل » بالحرف الذي يدل على المجاوزة ، لأنهما ليسا بأغلب ما يأتي منهما العَدُوُّ ، وإنما يجاوز إتيانه إلى الجهة التي هي أغلب في ذلك . وقُدِّمَتِ « الأيمان » على « الشمائل » ، لأنها هي الجهة القوية في ملاقاة العَدُوِّ ، وبالأيمان البطش والدفع ، فالقِرْن الذي يأتي من جهتها أبسل وأشجع ، إذ جاء من الجهة التي هي أقوى في الدفع ، والشمائل ليست في القوة والدفع كالأيمان » . والأيمان والشمائل : جمعا يمينٍ وشِمَالٍ ، وهما الجارحتان ، ويجمعان في القلة على أَفْعُل ، قال :

٢١٦٨ ـ يَأْتي لها مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ [١]

والشمائل : يعبر بها عن الأخلاق والشيم ، تقول : له شَمَائِلُ حَسَنَةٌ . ويعبر عن « الحسنات » باليمين ، وعن « السيئات » بالشِّمال ، لأنهما منشأ الفعلين الحَسَن والسيِّء . ويقولون : اجعلني في يمينك ولا في شمالك ، قال :

٢١٦٩ ـ أَبِيني : أَفيه يُمْنَى يَدَيْكِ جَعَلْتِنِي فأَفْرَحَ ، أَمْ صَيَّرْتِنِي في شِمَالِكِ [٢]

يكنون بذلك عن عظم المنزلة عند الشخص وخِسّتها . وقال :

---

(١) هذا البيت لأبي النجم العجلي انظر الكتاب (١/٢٢١) ، الخصائص (٢/١٣٠) ، الإنصاف (١/٤١٦) ، ابن يعيش (٥/٤١) .

(٢) البيت لابن الدمينة انظر دلائل الإعجاز (٧٣) ، الألوسي (٨/٩٥) .

٢١٧٠ ـ رَأَيْتُ بَنِي العَلَّاتِ لَمَّا تَضَافَرُوا يَحُوزُونَ سَهْمِي بَيْنَهُمْ فِي الشَّمَائِلِ[١]

والشَّمَائِل : جمع « شَال » بفتح الشين ، وهي الريح . قال امرؤ القيس :

٢١٧١ ـ وَهَبَّتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتَلَفِ الصُّوَى صَبَاً وَشَمَالٌ فِي مَنَازِلِ قُفَّالِ[٢]

والألف في « الشَّمَال » زائدة ، ولذا تزاد فيها الهمزة أيضاً بعد الميم ، فيقولون : شَمْأَل ، وَقلبها ، فيقولون : شَأْمَل ، يدل على ذلك كلِّه سقوطه في التصريف ، قالوا : شَمَلَتِ الريحُ ، إذا هَبَّتْ شَمَالاً . قوله : ﴿ **وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُم** ﴾ الوَجْدَان هنا يحتمل أن يكون بمعنى اللقاء ، أو بمعنى العلم ، أي : لا تلقى أكثرهم شاكرين ، أو لا تعلم أكثرهم شاكرين . فـ « شاكرين » حال على الأول ، مفعول ثانٍ على الثاني ، وهذه الجملة تحتمل وجهين ، أحدهما : أن تكون استئنافية ، أخبر اللعين بذلك لتظنيه ، أو لأنه علمه بطريق . ويحتمل أن تكون داخلة في حيِّز ما قبلها من جواب القسم ، فتكون معطوفة على قوله : « لَأَقْعُدَنَّ » ، أَقْسَمَ على جملتين مثبتتين ، وأُخْرَى منفية .

قوله : ﴿ **مَذْءُوماً مَدْحُوراً** ﴾ .

حالان من فاعل « أُخْرُجْ » عند من يجيز تعدد الحال لذي حال واحد . ومن لا يجيز ذلك فـ « مَدْحُوراً » صفة لـ « مَذْمُوماً » ، أو هي حال من الضمير في الحال قبلها ، فتكون الحالان متداخلتين . و « مَذْءُوماً مَدْحُوراً » : إسما مفعول ، من : « ذَأَمَهُ ودَحَرَهُ » . فأما « ذَأَمَهُ » فيقال ـ بالهمز ـ : ذَأَمَ يَذْأَمُه ، كـ « رَأَمَه يَرْأَمه ـ وذَامَه يَذِيمُهُ ، كـ « باعه يبيعه » ، من غير همز ، وعليه قولهم : « لَنْ تَعْدَمَ الحَسْنَاءُ ذَأْماً » يروى بهمزة ساكنة ، أو ألف ، وعلى اللغة الثانية قول الشاعر :

٢١٧٢ ـ تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فلمَّا انْجَلَتْ قَطَّعتُ نَفْسِي أَذِيمُهَا[٣]

فمصدر المهموز : ذَأْم ، كـ « رَأْس » . وأما مصدر غير المهموز فسمع فيه ذام . وحكى ابن الأنباري فيه ذَيْماً ، كـ « بَيْع » ، قال : يقال : ذأمت الرجل ، أذأمه ، وذممته أَذِيمه ذَيْماً ، وذممته أذمه ذماً بمعنى ، وأنشد :

٢١٧٣ ـ وأَقَامُوا حَتَّى أُبِيرُوا جَمِيعاً فِي مَقَامٍ وكُلُّهُمْ مَذْءُومُ[٤]

والذأم : العيب ، ومنه المثل المتقدم : « لَنْ تَعْدَمَ الحسناءُ ذَأْماً » ، أي : كل امرأة حسنة لا بدّ أن يكونَ فيها عيبٌ ما . وقالوا : أردت أن تذيمه فمدهته ، أي : تعيبه فمدحته ، فأبدل الحاء هاء . وقيل : الذأم : الاحتقار ، ذأمت الرجل ، أي : احتقرته ، قاله الليث . وقيل : الذأم : الذم ، قاله ابن قتيبة ، وابن الأنباري . والجمهور على « مَذْءُوماً » بالهمز ، وقرأ أبو جعفر ، والأعمش ، والزهري « مَذُوماً » بواو واحدة من دون همز ، وهي تحتمل وجهين :

أحدهما ـ ولا ينبغي أن يعدل عنه ـ أنه تخفيف « مَذْءُوماً » في القراءة الشهيرة ، بأن ألقيت حركة الهمزة على الذال الساكنة ، وحذفت الهمزة على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله ، فوزن الكلمة آل إلى مَفُول بحذف العين .

والثاني : أن هذه القراءة مأخوذة من لغة من يقول : ذِمْتُه أَذِيمه ، كـ « بعته أبيعه » ، وكان من حق اسم المفعول

---

(١) البيت لأبي خراش خويلد بن مرة انظر شرح أشعار الهذليين (٣/١١٩٧) ، التهذيب (١١/٣٧٤) (شمل) .

(٢) انظر ديوانه (٣٠) ، اللسان (صوى) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت لحسان بن ثابت انظر ديوانه (٩٢) .

على هذه اللغة : مَذِيم : كـ « مَبِيع » ، قالوا : إلا أنه أبدلت الواو من الياء على حد قولهم : مَكُول في مَكِيل ، مع أنه من الكيل . ومثل هذه القراءة في احتمال الوجهين قول أمية بن أبي الصلت :

٢١٧٤ ـ وقَالَ لإبليسَ رَهبُ العِبادِ أن اخْرُجْ لعيناً دحيراً مَذُوماً[١]

أنشد ذلك الواحدي على لغة ذَامَه بالألف ، يَذِيمه ، بالياء . وليته جعله محتملاً للتخفيف من لغة الهمز . و « الدَّحْرُ » : الطرد والإبعاد ، يقال : دَحَرَه يَدْحَرُه دَحْراً ودُحُوراً[٢] ، ومنه : ﴿ ويُقْذَفُونَ من كلِّ جانبٍ دُحُوراً ﴾[٣] وقول أمية في البيت المتقدم :

..... لَعِيناً دَحِيراً [٤]

وقوله أيضاً :

٢١٧٥ ـ وبإذْنِهِ سَجَدُوا لآدَمَ كُلُّهُم إلاّ لَعِيناً خَاطِئاً مَدْحُوراً[٥]

وقوله الآخر :

٢١٧٦ ـ دَحَرْتُ بني الحَصِيبِ إلى قُدَيْدٍ وقَدْ كانُوا ذَوِي أشَرٍ وفَخْرِ[٦]

قوله : ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ ﴾ في هذه اللام ، وفي « مَنْ » وجهان :

أظهرهما : أن اللام لام التوطئة لقسم محذوف ، و « مَنْ » شرطية في محل رفع بالابتداء ، و « لأَمْلأَنّ » جواب القسم المدلول عليه بـ « لام » التوطئة ، وجواب الشرط محذوف لسدِّ جواب القسم مَسَدَّه ، وقد تقدم إيضاح ذلك غير مرة[٧] .

والثاني : أن اللام لام الابتداء ، و « مَنْ » موصولة ، و « تَبِعَكَ » صلتها ، وهي في محل رفع بالابتداء أيضاً ، و « لأَمْلأَنّ » جواب قسم محذوف ، فذلك القسم المحذوف وجوابه في محل رفع خبراً لهذا المبتدأ ، والتقدير : للذي تَبِعَكَ منهم واللهِ لأملأنّ جَهَنّمَ منكم . فإنْ قلتَ : أين العائد من الجملة القسمية الواقعة خبراً عن المبتدأ ؟ قلت : هو متضمن في قوله : « منكم » لأنه لما اجتمع ضميرا غيبةٍ وخطابٍ غلب الخطاب ، على ما عرف غير مرة . وفتح اللام هو قراءة العامة . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر من بعض طرقه ، والجحدري « لِمَنْ » بكسرها ، وخرجت على ثلاثة أوجه :

أحدها ـ وبه قال ابن عطية ـ : أنها تتعلق بقوله : « لأَمْلأَنَّ » ، فإنّه قال : « لأجل مَنْ تَبِعَكَ منهم » . وظاهر هذا أنها متعلِّقة بالفعل بعد لام القسم .

قال الشيخ[٨] : « ويمتنع ذلك على قول الجمهور أن ما بعد « لام » القسم لا يعمل فيما قبلها » .

والثاني : أن « اللام » متعلِّقة بالذأم والدّحْر ، والمعنى : أخرج بهاتين الصفتين لأجل تباعك ، ذكره أبو الفضل

---

(١) انظر تفسير الرازي (١٤/٤٤) .
(٢) سورة الصافات ، الآيتان (٨ ـ ٩) .
(٣) سورة الصافات ، الآيتان (٨ ، ٩) .
(٤) تقدم .
(٥) انظر تفسير الرازي (١٤/٤٤) .
(٦) انظر البحر (٤/٢٦٥) .
(٧) سورة (٦٣) من سورة الأنعام .
(٨) انظر البحر (٤/٢٧٨) .

الرازي في كتاب اللوامح على شاذ القراءة . قلت : ويمكن أن تجيء المسألة من باب الإعمال ، لأن كلا من « مَذْءُوماً » و « مَدْحُوراً » يَطْلُبُ هذا الجار عند هذا القائل من حيث المعنى ، ويكون الإعمال للثاني ، كما هو مختار البصريين للحذف من الأول .

والثالث : أن يكون هذا الجار خبراً مقدماً ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : لِمَنْ تَبِعَكَ منهم هذا الوعيد ، ودل على قوله : « هذا الوعيد » قوله : « لأَمْلأَنّ جهنم » ، لأن هذا القسم وجوابه وعيد ، « وهذا أراد الزمخشري بقوله : « بمعنى : لِمَنْ تَبِعَكَ منهم الوعيد ، وهو قوله : « لأملأنّ جَهَنَّمَ » ، على أن « لأَمْلأَنّ » في محل الابتداء ، و « لِمَنْ تَبِعَكَ » خبره » .

قال الشيخ[1] : فإنْ أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين ، لأن قوله : « لأَمْلأَنّ » جملة هي جواب قسم محذوف ، فمن حيث كونُها جملة فقط لا يجوز أن تكون مبتدأ ، ومن حيث كونها جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً ، لأنها إذ ذاك من هذه الحيثية لا موضع لها من الإعراب ، ومن حيث كونها مبتدأ لها موضع من الإعراب ، ولا يجوز أن تكون الجملة لها لها موضعٌ من الإعراب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وهو محال ، لأنه يلزم أن تكون في موضع رفع ، لا في موضع رفع ، داخل عليها عامل ، غير داخل عليها عامل ، وذلك لا يتصور » . قلت : بعد أن قال الزمخشري ـ : « بمعنى : لمن تَبِعَكَ الوعيد ، وهو « لأَمْلأَنّ » ـ كيف يحسن أن يتردد بعد ذلك ، فيقال : إن أراد ظاهر كلامه ؟ كيف يريد ، مع التصريح بتأويله هو بنفسه ؟ وأما قوله : « على أن « لأملأنّ » في محل الابتداء » . فإنما قاله لأنه دال على الوعيد الذي هو في محل الابتداء ، فنسب إلى الدال ما ينسب إلى المدلول من جهة المعنى . وقول الشيخ أيضاً : ومن حيث كونُها جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً إلى آخره » . كلام متحمل عليه ، لأنه لا يريد جملة الجواب فقط البتة ، إنما يريد الجملة القسمية برمتها ، وإنما استغنى بذكرها عن ذكر قسمها ، لأنها ملفوظ بها ، وقد تقدم لك ما يشبه هذا الاعتراض الأخير عليه وجوابه .

وأما قول الشيخ : « ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع من الإعراب ، ولا موضع لها من الإعراب إلى آخر كلامه . كله شيء واحد ، ليس فيه معنى زائد . وقوله تعالى : ﴿ أجمعينَ ﴾ تأكيد . واعلم أن الأكثر في « جمع » وأخواته المستعملة في التأكيد إنما يؤتى بها بعد « كل »، نحو: ﴿فَسَجَدَ الملائكةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ﴾[2]، وفي غير الأكثر قد يجيء بدون « كل » ، كهذه الآية الكريمة ، فإنَّ « أجمعين » تأكيد لـ « مِنْكُم » ، ونظيرها فيما ذكرت لك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وإنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُم أَجْمَعِينَ﴾[3]. وفي البقرة: ﴿رَغَداً﴾ ، وهو هنا محذوف ، لدلالة الكلام عليه .

فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾

قوله : ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُما ﴾ .

أي : فعل الوسوسة لأجلهما . والفرق بين : « وَسْوَسَ له » و « وَسْوَسَ إليه » : أن « وَسْوَسَ له » بمعنى :

---

(١) انظر البحر (٤/٢٧٨) .

(٢) سورة الحجر ، آية (٣٠) .

(٣) سورة الحجر ، اية (٤٣) .

لأجله ، كما تقدم ، و « وَسْوَسَ إليه » : ألقى إليه الوَسْوَسَة . و « الوَسْوَسَةُ » : الكلام الخفي المكرر ، ومثله « الوَسْوَاس » وهو صوت الحلي ، والوَسْوَسة أيضاً : الخطْرَة الرديئة ، و « وَسْوَسَ » لا يتعدى إلى مفعول ، بل هو لازم . ويقال : رجلٌ مُوَسْوِسٌ بكسر الواو ، لا يقال بفتحها ، قاله ابن الأعرابيّ . وقال غيره : يقال : مُوَسْوَس له ، ومُوَسْوَس إليه . وقال الليث : الوَسْوَسَة : حديث النَّفْس ، والصَوْتُ الخفي من ريح تَهُزّ قَصَباً ونحوه ، كالهمس ، قال تعالى : ﴿ ونَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ به نَفْسُهُ ﴾[1] وقال رؤبة بن العجاج يصف صَيَّاداً :

٢١٧٧ - وَسْوَسَ يَدْعُو مُخْلِصاً رَبَّ الفَلَقْ لمّا دَنَا الصَّيْدُ دَنَا مِنَ الوَهَقْ[2]

أي : لما أراد الصَّيْدَ وَسْوَسَ في نفسه أيخطىء أم يصيب . وقال الأزهري : « وسوس ، ووزوز ، بمعنى واحد » . قوله : « لِيُبْدِيَ » في هذه اللام قولان :

أظهرهما : أنها لام العلة على أصلها ، لأن قصد الشيطان ذلك . وقال بعضهم : اللام للصيرورة والعاقبة ، وذلك أن الشيطان لم يكن يعلم أنهما يعاقبان بهذه العقوبة الخاصة ، فالمعنى : أن أمرهما آيل إلى ذلك . والجواب أنه يجوز أن يعلم ذلك بطريق من الطرق المتقدمة في قوله : ﴿ ولا تَجِدُ أَكْثَرَهُم شاكِرينَ ﴾ .

قوله : « ما وُورِيَ » : « ما » موصولة بمعنى « الذي » ، وهي مفعول « لِيُبْدِيَ » ، أي : ليظهر الذي سُتِرَ . وقرأ الجمهور « وُورِيَ » بواوين صريحتين ، وهو ماضٍ مبنٍ للمفعول ، أصله : « وَارَى » ، كـ « ضَارَبَ » ، فلما بني للمفعول أبدلت الألف واواً ، كـ « ضُورِبَ » ، قالوا : والأولى فاء ، والثانية زائدة . وقرأ عبد الله « أُورِيَ » بإبدال الأولى همزة ، وهو بدل جائز ، لا واجب . وهذه قاعدة كلية ، وهي : أنه إذا اجتمع في أول الكلمة واوان ، وتحركت الثانية ، أو كان لها نظير متحرك وجب إبدال الأولى همزة تخفيفاً ، فمثال النوع الأول : أُوَيْصل ، وأَوَاصِل تصغير وَاصِل وتكسيره ، فإنّ الأصل : وُوَيْصل ، وَوَاصِل فاجتمع واوان في المثالين ، ثانيتهما متحركة ، فوجب إبدال الأولى همزة . ومثال النوع الثاني : أُولى ، فإنّ أصلها : وُولى فالثانية ساكنة ، لكنها قد تتحرك في الجمع في قولك : أُوَل ، كـ فُضْلى ، وفُضَل . فإن لم تتحرك ، ولم تحمل على متحرك ، جاز الإبدال ، كهذه الآية الكريمة ، ومثله : وُوطِيءَ وأُوطِيء . وقرأ يحيى بن وثاب « وُرِّيَ » بواو واحدة مضمومة وراء مكسورة ، وكأنه من الثلاثي المتعدي ، ويحتاج إلى نقل أن : وَرَّيْتُ كذا بمعنى « وَارَيْتُه » . والمواراة : الستر ، ومنه قوله عليه السّلام ـ لما بلغه موتُ أبي طالب ـ لِعَلِيٍّ : « اذْهَبْ فَوَارِهِ »[3] ، ومنه قول الشاعر :

٢١٧٨ - عَلى صَدَى أَسْوَدَ المَوَارى فِي التُّرْبِ أَمْسَى وفي الصَّفِيحِ[4]

وقد تقدم تحقيق هذه المادة[5] . والجمهور على قراءة « سَوْآتِهما » بالجمع من غير نقل ولا إدغام . وقرأ مُجَاهِد والحسن « سوَّتَهُما » بالإفراد وإبدال الهمزة واواً ، وإدغام الواو فيها . وقرأ الحسن أيضاً ، وأبو جعفر ، وشيبة بن نِصَاح « سوَّاتِهما » بالجمع وتشديد الواو ، بالعمل المتقدم . وقرأ أيضاً « سَوَاتِهما » بالجمع أيضاً ، إلّا أنه نقل حركة الهمزة

---

(١) سورة ق ، آية (١٦) .

(٢) انظر التهذيب (١٣/١٣٦) ، شرح المفضليات (٣/١٤٢١) ، البحر (٤/٢٦٥) .

(٣) أخرجه النسائي (١/١١٠) ، كتاب الطهارة باب الغسل من مواراة المشرك .

(٤) لم نعثر عليه .

(٥) آية (٣١) المائدة .

إلى الواو ، من غير عمل آخر . وكل ذلك ظاهر . فمن قرأ بالجمع فيحتمل وجهين :

أظهرهما : أنه من باب وضع الجمع موضع التثنية ، كراهة اجتماع تثنيتين ، والجمع أخو التثنية ، فلذلك ناب منابها ، كقوله : ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾[١] ، وقد تقدم تحقيق هذه القاعدة[٢] . ويحتمل أن يكون الجمع هنا على حقيقته ، لأن لكل واحد منهما قبلاً ودبراً ، والسوآت كناية عن ذلك ، فهي أربع ، فلذلك جيء بالجمع . ويؤيد الأول قراءة الإفراد ، فإنه لا يكون كذلك إلّا والموضعُ موضعُ تثنية ، نحو : « مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما »[٣] .

قوله : « إلّا أنْ تكُونا » استثناء مفرغ ، وهو مفعول من أجله ، فيقدره البصريون : إلّا كراهةَ أن تكونا ، وقدّره الكوفيون : إلّا ألّا تكونا ، وقد تقدم غير مرة أن قول البصريين أولى ، لأن إضمار الاسم أحسن من إضمار الحرف . والجمهور على « مَلَكَيْنِ » بفتح اللام . وقرأ علي وابن عباس والحسن والضحّاك ويحيى بن أبي كَثِير والزهري وابن حكيم عن ابن كثير « مَلِكَيْنِ » بكسرها . قالوا : ويؤيد هذه القراءة قوله في موضع آخر : « هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ ومُلْكٍ لا يَبْلَى »[٤] و « المُلْكُ » يناسب « المَلِك » بالكسر . وأتى بقوله : « مِنَ الخَالِدِينَ » ، ولم يقل : « أو تكونا خَالِدَيْنِ » مبالغة في ذلك ، لأن الوصف بالخلود أهم من الملائكة أو الملك ، فإن قولك : فلان من الصالحين أبلغ من قولك : صالح ، وعليه : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ ﴾[٥] .

قوله : ﴿ وقَاسَمَهُمَا ﴾ .

المفاعلة هنا يحتمل أن تكون على بابها ، فقال الزمخشري : « كأنه قال لهما : أقسم لكما إني لَمِنَ النَّاصِحِينَ ، وقالا له : أتقسم بالله أنت إنك لمن الناصحين لنا ؟ فجعل ذلك مقاسمة بينهم ، أو أقسم لهما بالنصيحة ، وأقسما له بقبولها ، أو أخرج قسم إبليسَ على وزن المفاعلة ، لأنه اجتهد فيها اجتهادَ المقاسم » . وقال ابن عطية : « وقاسمهما » أي : حَلَفَ لهما ، وهي مفاعلة ، إذ قبولُ المحلوف له ، وإقبالُه على معنى اليمين كالقسم وتقريره ، وإن كان بادي الرأي يعطي أنها من واحد . ويحتمل أن يكون فَاعَلَ بمعنى أَفْعَلَ ، كـ « باعدتُه وأَبْعَدْتُه » ، وذلك أن الحلف إنّما كان من إبليس دونهما ، وعليه قول خالد بن زُهَيْر :

٢١٧٩ - وقَاسَمَهُما باللهِ جَهْداً لأَنْتُمُ ... أَلَذُّ مِنَ السَّلْوَى إذَا ما نَشُورُها[٦]

قوله : « لكما لمِنَ الناصِحِينَ » يجوز في « لكما » أن يتعلق بما بعده على أن « أل » معرفة لا موصولة ، وهذا مذهب أبي عثمان ، أو على أنها الموصولة ، ولكن تسومح في الظرف وعديله ما لا يتسامح في غيرهما اتساعاً فيهما لدورانهما في الكلام وهو رأي بعض البصريين ، وأنشد :

٢١٨٠ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا ... كانَ جَزَائِي بالعَصَا أن أُجْلَدَا[٧]

فـ « بالعصا » متعلِّق بـ « أُجْلَد » وهو صلة « أَنْ » ، أو أن ذلك جائز مطلقاً ، ولو في المفعول به الصريح ، وهو رأي الكوفيين ، وأنشدوا :

---

(١) سورة التحريم ، آية (٤) .
(٢) انظر آية (٣٨) من سورة المائدة .
(٣) أخرجه أبو داود (١/ ٣٤) ، كتاب الطهارة (١٣٧) .
(٤) سورة طه ، آية (١٢٠) .
(٥) سورة التحريم ، آية (١٢) .
(٦) انظر ديوانه التهذيب (١٣/ ٦٩) ، (سلا) . اللسان (سلا) البحر (٤/ ٢٧٩) .
(٧) تقدم .

٢١٨١ ـ ..... وشِفَاءُ غَيِّكِ خَابِراً أَنْ تَسْأَلِي[١]

أي : أَنْ تَسْأَلِي خَابِراً . أو أنه متعلِّق بمحذوف على البيان ، أي ـ أعني ـ لكما ، كقولهم « سَقْياً لك ، ورَعْياً » ، أو تعلق بمحذوف مدلولٍ عليه بصلة « أل » ، أي : إنِّي ناصحٌ لَكُمَا . ومثل هذه الآية الكريمة : ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ ﴾[٢] ، ﴿ وكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[٣] . وجعل ابن مالك ذلك مطرداً في مسألة « أل » الموصولة إذا كانت مجرورة بـ « مِنْ » . و « نَصَحَ » يتعدى لواحد تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ، ومثله « شَكَرَ » ، وقد تقدم[٤] ، و « كَالَ » و « وَزَنَ » . وهل الأصل التعدي بحرف الجر ، أو التعدي بنفسه ، أو كل منهما أصل ؟ الراجح الثالث . وزعم بعضهم أن المفعول في هذه الأفعال محذوف ، وأن المجرور باللام هو الثاني ، فإذا قلت : نَصَحْتُ لزيد ، فالتقدير : نَصَحْتُ لِزَيدٍ الرَّأْيَ ، وكذلك : شَكَرَ له صُنْعَهُ ، وكلتُ له طعامه ، ووَزَنْتُ له مَتَاعَه ، فهذا مذهب رابع . وقال الفراء « العرب لا تكاد تقول : نصحتُكَ ، إنّما يقولون : نصحتُ لَكَ ، وأَنْصَحُ لك ، وقد يجوز : نصحتُكَ ، قال النابغة :

٢١٨٢ ـ نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ ، فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسُولي ، ولم تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي[٥]

وهذا يقوي أن اللام أصل . والنُّصْحُ : بذل الجهد في طلب الخير خاصة ، وضده : الغش . وأما : نَصَحْتُ لزيد ثَوْبَه فمتعد لاثنين ، لأحدهما بنفسه ، وللثاني بحرف الجر باتفاق . وكأن النُّصْحَ ـ الذي هو بذل الجهد في الخير ـ مأخوذٌ من أحد معنيين . إمّا من « نصح » أي : أخلص ، ومنه : ناصح العسل ، أي : خالصه ، فمعنى « نصحه » : أخلص له الوُدَّ ، وإما من « نصحت الجِلْدَ والثَّوْبَ » ، إذا أحكمت خياطتهما ، ومنه « الناصح » للخياط ، و « النَّصاح » للخيط ، فمعنى « نصحه » ، أي : أحكم رأيه فيه . ويقال : نصحه نُصُوحاً ونَصِاحة ، قال تعالى : ﴿ تُوبُوا إلى اللهِ تَوْبَةً نُصُوحاً ﴾[٦] بضم النون في قراءة أبي بكر . وقال الشاعر ـ في « نَصاحَة » ـ :

٢١٨٣ ـ أَحْبَبْتُ حُبّاً خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ .....

وذلك كـ « ذُهُوب وذَهَاب » .

فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ۖ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾

قوله : ﴿ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ .

الباء للحال ، أي : مصاحبين للغُرُور ، أو مصاحباً للغُرُور ، فهي حال إما من الفاعل ، أو من المفعول . ويجوز

---

(١) تقدم .
(٢) سورة الشعراء ، آية (١٦٨) .
(٣) سورة يوسف ، آية (٢٠) .
(٤) آية (٥٢) من سورة البقرة .
(٥) انظر ديوانه (٩٣) ، ابن الشجري (٣٦٢/١) ، اللسان (نصح) .
(٦) سورة التحريم ، آية (٨) .

أن تكون الباء سببية ، أي : دلاهما بسبب أن غرهما . والغُرُور : مصدر حذف فاعله ومفعوله ، والتقدير : لغروره إيّاهما . وقوله : « فَدَلاّهُمَا » يحتمل أن يكون من التدلية ، من معنى : دَلّى دلوه في البئر ، والمعنى : أطمعهما . قال أبو جُنْدَب الهُذَلِيّ :

٢١٨٤ ـ أَحُصُّ فَلاَ أُجِيرُ ، ومَنْ أُجِرْهُ فَلَيْسَ كَمَنْ يُدَلَّى بالغُرُورِ[١]

وأن يكون من الدل والدالة ، وهي الجرأة ، أي : فجرأهما ، قال :

٢١٨٥ ـ أَظُنُّ الحِلْمَ دَلَّ عليَّ قَوْمِي وقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الحَلِيمُ[٢]

وعلى الثاني يكون الأصل : دلّلهما ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدل الثالث حرف لين ، كقولهم : تظنّيْتُ ، في : تظنّنْت ، وقَصّيْتُ أظفاري ، في : قَصَّصْت ، وقال :

٢١٨٦ ـ تَقَضِّيَ البَازِي إذَا البَازِي كَسَرْ[٣]

و « الذَّوْق » : وجود الطعم بالفم ، ويعبر به عن الأكل . وقيل : الذَّوْق : مَسُّ الشيء باللسان ، أو بالفم ، يقال منه : ذَاقَ ذَوْقاً ، مثل : صَامَ يَصُومُ صَوْماً ، ونَامَ يَنَامُ نَوْماً . قوله : « وَطَفِقَا » « طَفِقَ » من أفعال الشروع ، كـ « أَخَذَ ، وجَعَل ، وأنشأ ، وعَلِقَ ، وهَبَّ ، وانبرى . فهذه تدل على التلبس بأول الفعل ، وحكمها حكم أفعال المقاربة من كون خبرها لا يكون إلا مضارعاً ، ولا يجوز أن يقترن بـ « أَنْ » البتة ، لمنافاتها ، لأنها للشروع ، وهو حال ، و « أَنْ » للاستقبال . وقد يقع الخبر جملة إسمية ، كقوله :

٢١٨٧ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بني سُهَيْلٍ مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[٤]

وشرطية بـ « إذا » ، كقول عمر « رضي الله عنه » : « فَجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أن يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً » . ويقال : « طَفِقَ » بفتح الفاء وكسرها ، و « طَبِقَ » بالباء الموحدة أيضاً . والألف : اسمها ، و « يَخْصِفَانِ » خبرها . و « الخَصْفُ : الخَرْزُ في النعال ، وهو وضع طبقة على أخرى وخرزهما . والمخصف : ما يخصف به ، وهو الإشْفَى ، قال رؤبة :

٢١٨٨ ـ ..... أَنْفِهَا كالمِخْصَفِ[٥]

و « الخَصَفَة » أيضاً : الجُلَّة للتَمْرِ . و « الخَصَفُ » : الثياب الغليظة ، خَصَفْتُ الخَصَفَةَ : نسجتها . و « الأَخْصَفُ ، والخَصِيفُ » : طعام يبرق ، وأصله أن يوضع لَبَنٌ ونحوه في الخَصَفَة ، فيتلون بلونها . وقال العباس

---

(١) انظر شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٥٥) .

(٢) البيت لقيس بن زهير انظر شرح الحماسة (١/ ٤٤٩) ، التذهيب (١٤/ ٦٦) ، (دل) اللسان (دلل) .

(٣) عجز بيت للعجاج وصدره :
إذا الكرام ابتدروا الباع بدر
.....
انظر ديوانه (٢٨) مجاز القرآن (٢/ ٣٠٠) ، الخصائص (٢/ ٩٠) ، المحتسب (١/ ١٥٧) ، الكامل (٣/ ٤٧) ، الهمع (٢/ ١٥٧) ، الأشموني (٤/ ٣٣٦) ، ابن يعيش (١٠/ ٢٥) .

(٤) انظر شرح الحماسة (١/ ٣١٠) ، التصريح (١/ ٢٠٤) ، الخزانة (٥/ ١٢٠) ، الأشموني (١/ ٢٥٩) ، المغني (١/ ٢٣٥) .

(٥) جزء بيت لأبي كبير الهذلي وليس لرؤبة كما ذكر المصنف وتمامه :
حتى انتهيت إلى فراش عزيزه
سوداء روثة أنفها كالمخصف
انظر التهذيب (٢/ ١٨٦) ، (فرش) اللسان (خصف) .

يمدح رسول الله ﷺ :

٢١٨٩ ـ مِنْ قَبْلِهَا طِبْتَ في الظِّلالِ وفي مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الوَرَقُ[١]

يشير إلى الجنة ، أي : حيث يُخْرَز ويُطَابَقُ بَعْضُها فوقَ بعض . قوله : « عَلَيْهِمَا » .

قال الشيخ[٢] : « الأولى أن يعود الضمير في « عَلَيْهِما » على عورتيهما ، كأنه قيل : يَخْطِفَانِ على سوأتيهما ، وعاد بضمير الاثنين ، لأن الجمع يراد به اثنان ، ولا يجوز أن يعود الضمير على آدم وحواء ، لأنه تقرر في علم العربية أنه لا يتعدى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى الضمير المتصل المنصوب لفظاً أو محلاً في غير باب « ظن ، فَقِدَ ، وعَدِمَ ، ووجد ، لا يجوز : زيد ضربه ، ولا ضربه زيد ، ولا زيد مرّ به ، ولا مرَّ به زيد ، فلو جعلنا الضمير في « عَلَيْهِما » عائداً على « آدم وحواء » للزم من ذلك تعدى « يخصف » إلى الضمير المنصوب محلاً ، وقد رفع الضمير المتصل ، وهو الألف في « يخصفان » ، فإنّ أخذ ذلك على حذف مضاف مراد جاز ذلك، وتقديره: «يخصفان على بدنيهما » . قلت : ومثل ذلك فيما ذكر :﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ ﴾[٣] ،﴿ واضْمَمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾[٤]، وقول الشاعر :

٢١٩٠ ـ هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمُورَ بِكفِّ الإلَهِ مَقَادِيرُهَا[٥]

وقوله أيضاً :

٢١٩١ ـ دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ ولَكِنْ حَدِيثٌ ما حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[٦]

و « مِنْ وَرَقِ » يحتمل أن تكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، وأن تكون للتبعيض . وقرأ أبو السَّمّال « وَطَفَقَا » بفتح الفاء ، وهي لغة كما تقدم . وقرأ الزهري « يُخْصِفَانِ » ، بضم حرف المضارعة من « أَخْصَفَ » ، وهي تحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ .

والثاني : أن تكون الهمزة للتعدية ، والمفعول على هذا محذوف ، أي : يُخْصِفَانِ أَنفُسَهُما ، أي : يجعلان أنفسهما خاصفين . وقرأ الحسن ، والأعرج ، ومُجَاهِد ، وابن وثاب « يَخِصِّفَانِ » بفتح الياء وكسر الخاء والصاد مشددة ، والأصل : يَخْتَصِفَانِ ، فأدغمت التاء في الصاد ، ثم اتبعت الخاء للصاد في حركتها ، وسيأتي لهذه القراءة نظير في يونس ، ويّس ، نحو : ﴿ يَهِدِّي ﴾[٧] ، و « ﴿ يَخِصِّمُون ﴾[٨] . وروى محبوب عن الحسن كذلك ، إلا أنه فتح الخاء ، فلم يتبعها للصاد ، وهي قراءة يعقوب أيضاً ، وبان بريدة . وقرأ عبد الله « يُخُصِّفَانِ » بضم الياء والخاء وكسر الصاد مشددة ، وهي من « خَصَّفَ » بالتشديد ، إلا أنه أتبع الخاء للياء قبلها في الحركة ، وهي قراءة عسرة النطق . ويدل على أن أصلها من خَصَّفَ بالتشديد قراءة بعضهم كذلك ، إلا أنه يفتح الخاء على أصلها . قوله : « أَلَمْ أَنْهَكُمَا » هذه الجملة في محل نصب بقول مقدر ، ذلك القول حال ، تقديره : وناداهما قائلاً ذلك ولم يُصَرِّح هنا باسم

---

(١) انظر البيت في ابن الشجري (٢/٣٣٧) ، أمالي الزجاجي (٦٥) ، اللسان (خصف) حاشية الشهاب (٤/١٥٩) .
(٢) انظر البحر (٤/٢٨٠) .
(٣) سورة مريم ، آية (٢٥) .
(٤) سورة القصص ، آية (٣٢) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر ديوانه (٩٤) ، المقرب (١/١٩٥) ، الصاحبي (١٨) ، اللسان (حجر) .
(٧) سورة يونس ، آية (٣٥) .
(٨) سورة يّس ، آية (٤٩) .

المنادَى للعلم به . و« لَكُمَا » متعلِّق بـ«عَدُوٌّ» إذ فيه من معنى الفعل . ويجوز أن تكون متعلِّقة بمحذوف على أنها حال من « عدوّ » ، لأنها لو تأخرت لجاز أن تكون وصفاً له .

قوله : ﴿ وإن لَمْ تَغْفِرْ ﴾ .

هذا شرط حذف جوابه ، لدلالة جواب القسم المقدر عليه ، فإن قبل حرف الشرط لام التوطئة للقسم مقدرة ، كقوله : ﴿ وإن لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[١] ، ويدل على ذلك كثرة ورود لام التوطئة قبل أداة الشرط في كلامهم . وما بعد ذلك قد تقدم إعرابه في البقرة[٢] .

قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ ومِنْهَا تُخْرَجونَ ﴾ .

قرأ الأخوان وابن ذكوان « تَخْرُجُون » هنا ، وفي الجاثية : ﴿ فاليَوْمَ لا يَخْرُجُونَ مِنْهَا ولاَ ﴾[٣] . وفي الزخرف : ﴿ كذلك تَخْرُجُونَ ﴾[٤] ، وفي أول الروم : ﴿ وكذلك تَخْرُجُونَ ، ومن آياتِهِ ﴾[٥] قرأوا الجميع مبنياً للفاعل . والباقون قرأوه مبنياً للمفعول . وفي أول الروم خلاف عن ابن ذكوان . وتحرزت بأول الروم من قوله : ﴿ إذ أَنْتُم تَخْرُجُون ﴾[٦] فإنه قرىء مبنياً للفاعل من غير خلاف . ولم يذكر بعضهم موافقة ابن ذكوان للأخوين في الجاثية . والقراءتان واضحتان . وقوله : ﴿ قَالاَ رَبَّنا ﴾ فائدة حذف حرف النداء هذا تعظيم المُنَادَى تنزيه . قال مكي : « ونداء الرَّبِّ قد كثر حذف « يا » منه في القرآن ، وعلة ذلك أن في حذف « يا » من نداء الرَّبِّ معنى التعظيم والتنزيه ، وذلك أن النداء فيه ظرف من معنى الأمر ، لأنك إذا قلت : يا زيدُ فمعناه : تعال يا زيد أدعوك يا زيد ، فحذفت « يا » من نداء الرَّبِّ ، ليزول معنى الأمر وينقص ، لأن « يا » تؤكده وتظهر معناه ، فكان في حذف « يا » الإجلال والتعظيم والتنزيه » .

قوله : ﴿ يُوَارِي ﴾ .

في محل نصب صفة لـ « لباساً » . وقوله : ﴿ وَرِيشًا ﴾ يحتمل أن يكون من عطف الصفات ، والمعنى : أنه وصف اللباس بشيئين : مواراة السوأة ، والزينة ، وعبر عنها بالريش ، لأن الريش زينة للطائر ، كما أن اللباس زينة للآدميين ، ولذلك قال الزمخشري : « والريش لباس الزينة ، واستعير من ريش الطير ، لأنه لباسه زينته » . ويحتمل أن يكون من باب عطف الشيء على غيره ، أي : أنزلنا عليكم لباساً موصوفاً بالمواراة ، ولباساً موصوفاً بالزينة ، وهذا اختيار الزمخشري ، فإنه قال ـ بعدما حكيتُه عنه آنفاً ـ: « أي : أنزلنا عليكم لباسين : لباساً يواري سوآتكم ، ولباساً يزينكم ، لأن الزينة غرض صحيح »، كما قال تعالى : ﴿ لِتَرْكَبُوها وزينةً ﴾[٧] ، ﴿ ولكم فيها جَمَالٌ ﴾[٨] ، وعلى هذا

---

(١) سورة المائدة ، آية (٧٣) .
(٢) آية (٣٦) .
(٣) آية (٣٥) .
(٤) آية (١١) .
(٥) الآيتان (١٩ ـ ٢٠) .
(٦) سورة الروم ، آية (٢٥) .
(٧) سورة النحل ، آية (٨) .
(٨) سورة النحل ، آية (٦) .

فالكلام في قوة حذف موصوف وإقامة صفته مُقَامَه ، فالتقدير : ولباساً ريشاً ، أي : ذا ريش . والريش فيه قولان : أحدهما : أنه اسم لهذا الشيء المعروف . والثاني : أنه مصدر ، يقال : رَاشَهُ يَرِيشُه رَيْشاً ، إذا جعل فيه الرِّيش ، فينبغي أن يكون « الريش » مشتركاً بين المصدر والعين . وهذا هو التحقيق . وقرأ عثمان وابن عباس والحسن ومُجَاهِد وقتادة والسُّلَمِيُّ وعلي بن الحسين وابنه زيد وأبو رجاء وزر بن حبيش ، وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهما « ورِيَاشَا » . وفيها تأويلان :

أحدهما : ـ وبه قال الزمخشري ـ : أنه جمع « رِيش » ، كـ « شِعْب ، وشِعَاب » .

والثاني : أنه مصدر أيضاً ، فيكون « ريش ، ورياش » مصدرين راشه الله رَيْشاً ، ورِيَاشاً ، أي : أنعم عليه . وقال الزجاج : « هما اللباس » . فعلى هذا هما إسمان للشيء الملبوس ، كما قالوا : لِبْس ولِبَاس . قُلْتُ : وجَوَّز الفراء أن يكون « رِياشٌ » جَمْعَ « رِيش » ، وأن يكون مصدراً ، فأخذ الزمخشري بأحد القولين ، وغيره بالآخر ، وأنشدوا :

٢١٩٢ - فَرِيشي مِنْكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كَانَتْ زِيَارتُكُمْ لِمَامَا[1]

قوله : « ولِبَاسُ التَّقْوَى » قرأ نافع وابن عامر والكسائي « لِبَاسَ » بالنصب ، والباقون « لِبَاسُ » بالرفع . فالنصب نسقاً على « لباساً » ، أي : أنزلنا لباساً مواريا وزينة ، وأنزلنا أيضاً لِبَاسَ التَّقْوَى . وهذا يقوي كون « رِيشاً » صفة ثانية لـ لِبَاساً » الأول ، إذ هو أراد أنه صفة « لباس » ثانٍ لأبرز موصوفه ، كما أبرز هذا اللباس المضاف للتقوى . وأما الرفع فمن خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون « لباسُ » مبتدأ ، و « ذلك » مبتدأ ثانٍ ، و « خَيْرٌ » خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، والرابط هنا اسم الإشارة ، وهو أحد الروابط الخمسة المتفق عليها ، ولنا سادس فيه خلاف تقدم التنبيه عليه . وهذا الوجه هو أوجه الأعاريب في هذه الآية .

الثاني : أن يكون « لباسُ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهو لِبَاسُ التَّقْوَى ، وهذا قول أبي إسحاق ، وكأن المعنى بهذه الجملة التفسير للباس المتقدم ، وعلى هذا فيكون قوله : « ذلك » جملة أخرى من مبتدأ وخبر . وقدره مكي بأحسن من تقدير الزجاج ، فقال : « وَسَتْرُ العورةِ لِبَاسُ التَّقْوَى » .

الثالث : أن يكون « ذلك » فصلاً بين المبتدأ وخبره ، وهذا قول الحَوْفي . ولا أعلم أحداً من النحاة أجاز ذلك ، إلا أنَّ الواحدي قال : « ومن قال : إنَّ « ذلك » لغو لم يكن على قوله دلالة ، لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا » . قُلْتُ : فقوله : « لغو » هو قريب من القول بالفصل ، لأن الفصل لا محل له من الإعراب ، على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين .

الرابع : أن يكون « لِبَاسُ » مبتدأ ، و « ذلك » بدل منه ، أو عطف بيان له ، أو نعت ، و « خَيْرٌ » خبره ، وهو معنى قول الزجاج وأبي علي وأبي بكر بن الأنباري ، إلا أن الحَوْفي قال : « وأنا أرى ألا يكون » ذلك « نعتاً » لـ « لِبَاسُ التَّقْوَى » ، لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى الألف واللام ، وسبيل النعت أن يكون

---

(١) تقدم .

مساوياً للمنعوت ، أو أقل منه تعريفاً ، فإنْ كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو » . قُلْتُ : أما القول به فقد قيل كما ذكرته عن الزجاج والفارسي وابن الأنباري ، ونص عليه أبو علي في الحجة ، وذكره الواحدي . وقال ابن عطية : « هو أنبل الأقوال » . وذكر مكي الاحتمالات الثلاثة ـ أعني كونه بدلاً أو بياناً أو نعتاً . ولكن ما بحثه الحَوْفي صحيح من حيث الصناعة ، ومن حيث أن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرفَ من ذي الأداة ، ولكن قد يقال : القائل بكونه نعتاً لا يجعله أعرفَ من ذي الألف واللام .

الخامس : جَوَّزَ أبو البقاء أن يكون « لباسُ » مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي : ولبَاسُ التَّقْوَى ساترٌ عوراتكم » ، وهذا تقدير لا حاجة إليه . وإسناد الإنزال إلى « للباس » إمّا لأن « أَنْزَلَ » بمعنى « خَلَقَ » ، كقوله : ﴿ وأَنْزَلْنَا الحَدِيدَ ﴾[1] او ﴿ أَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[2] ، وإمّا على تسمية أهل العلم التدريج ، وذلك أنه ينزل أسبابه ، وهي الماء الذي هو سبب في نبات القطن والكتان والمرعى الذي تأكله البهائم ذوات الصوف والشعر والوبر ، التي يتخذ منها الملابس ، ونحوه قول الشاعر يصف مطراً :

٢١٩٣ ـ أَقْبَلَ الـمُسْتَنَّ من سَحَابِهِ أَسْنِمَةُ الآبَالِ في رَبَابِهِ[3]

فجعله جائياً بأَسْنِمَة الإبل مجازاً لما كان سبباً في تربيتها ، وقريب منه قول الآخر :

٢١٩٤ ـ إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ وَعَيْنَاهُ وإنْ كانوا غِضَابَا[4].

وقال الزمخشري : « جعل ما في الأرض مُنْزَلاً من السماء ، لأنه قُضِيَ ثَمَّ وكُتِبَ ، ومنه :﴿ وأَنْزَلَ لَكُم مِنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[5]وقال ابن عطية : « . . . وأيضاً فخلق الله وأفعاله إنما هي من علو في القدر والمنزلة » . وفي قراءة عَبْدِ الله « وأُبَيٍّ ولِبَاسُ التَّقْوَى خَيْرٌ » بإسقاط « ذلك » ، وهي مقوية للقول بالفصل والبدل وعطف البيان . وقرأ النحوي ولبوسُ « بالواو ورفع السين . فأما الرفع فعلى ما تقدم في « لِبَاس » . وأما « لبوس » فلم يبينوها ، هل هي بفتح اللام ، فيكون مثل قوله : ﴿ وعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوس لَكُمْ ﴾[6] ، أو بضم اللام ، على أنه جمع ، وهو مشكل . وأكثر ما يتخيل له أن يكون جَمْعَ « لِبْس » بكسر اللام ، بمعنى ملبوس . وقوله : ﴿ ذَلِكَ مِنْ آياتِ اللهِ ﴾ مبتدأ وخبر ، والإشارة به إلى جميع ما تقدم من إنزال اللباس ، والريش ، ولباسِ التَّقْوَى . وقيل : بل هو إشارة لأقرب مذكور ، وهو « لِبَاسُ التَّقْوَى » فقط .

يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾

قوله : ﴿ لا يَفْتِنَنَّكُم ﴾ .

---

(١) سورة الحديد ، آية (٢٥) .
(٢) سورة الزمر ، آية (٦) .
(٣) انظر الكامل (٣/٩١) ، مشاهد الإنصاف (٣/٤٣٣) ، البحر (٤/٢٨٢) .
(٤) تقدم .
(٥) سورة الزمر ، آية (٦) .
(٦) سورة الأنبياء ، آية (٨٠) .

هو نهي للشيطان في الصورة ، والمراد نهى المخاطبين عن متابعته والإصغاء إليه . وقد تقدم معنى ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلاَ يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ ﴾[1] . وقرأ ابن وثاب وإبراهيم « لا يُفْتِنَنَّكُم » بضم حرف المضارعة من « أفتنه » بمعنى حمله على الفتنة . وقرأ زيد بن علي « لا يَفْتِنُكم » بغير نون توكيد . قوله : « كما أَخْرَجَ » نعت لمصدر محذوف ، أي : لا يَفْتِنَنَّكم فتنةً مِثْلَ فِتْنَةِ إخراج أبويكم . ويجوز أن يكون التقدير : لا يخرجنكم بفتنته إخراجاً مِثْلَ إخراجه أبويكم . وقوله : « يَنْزَعُ » جملة في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها احتمالان :

أحدهما : أنه الضمير في « أَخْرَجَ » العائد على الشيطان .

والثاني : أنه « الأبوين » ، وجاز الوجهان ، لأن المعنى يصح على كلٍّ من التقديرين ، والصناعة مساعدة لذلك ، فإنّ الجملة مشتملة على ضمير الأبوين ، وعلى ضمير الشيطان .

قال الشيخ[2] : « فلو كان بدل « يَنْزِعُ » : « نازعاً » تعين الأول ، لأنه إذ ذاك لو جُوِّز الثاني لكان وصفاً جرى على غير مَنْ هُوَ له ، فكان يجب إبراز الضمير ، وذلك على مذهب البصريين » . قُلْتُ : يعني أنه يفرق بين الاسم والفعل إذا جريا على غير مَنْ هما له في المعنى . فإن كان اسماً كان مذهب البصريين ما ذكر ، وإن كان فعلاً لم يحتج إلى ذلك ، وقد تقدم لك الكلام على هذه المسألة ، وأن ابن مالك سوى بينهما ، وأن مكياً له فيها كلام مشكل . و « يَنْزِعُ » جيء بلفظ المضارع ، على أنه حكاية حال ، لأنها قد وقعت وانقضت . والنَّزْعُ : الجذب للشيء بقوة عن مقرِّه ، ومنه : ﴿ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾[3] ، ومنه نَزْعُ القَوْسِ ، ويستعمل في الأعراض ، ومنه نَزْعُ العداوةِ والمحبةِ من القلب . ونَزَعَ فلانٌ كذا : سَلَبَهُ ، ومنه : ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[4] . لأنها تقلع أرواح الكفرة بشدة ، ومنه المُنَازَعة ، وهي : المخاصمة . والنَّزْعُ عن الشيء : كفٌّ عنه . والنزوع : الاشتياق الشديد ، ومنه : نزع إلى وطنه ، ونَزَعَ إلى مذهب كذا نَزْعَةً وأَنْزَعَ القَوْمُ : نَزَعَتْ إبلهم إلى مواطنها . ورَجُلٌ أَنْزَعُ ، أي : زال شعره . والنزعتان : بياض يكتنف الناصية . والنزعة أيضاً : الموضع من رأس الأَنْزَع . ولا يقال : امرأة نَزْعَاءُ ، إذا كان بها ذلك ، بل يقال : زعراء . وبئرٌ نَزُوع ، أي قريبة القعر ، لأنها ينزع منها باليد . قوله : ﴿ إِنَّه يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ « هُو » تأكيد للضمير المتصل ، ليسوغ العطف عليه ، كذا عبارة بعضهم . قال الواحدي : « إنّه أعاد الكناية ، ليحسن العطف ، كقوله : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾[5] . قُلْتُ : ولا حاجة إلى التأكيد في مثل هذه الصورة ، لصحة العطف ، إذ الفاصل هنا موجود وهو كافٍ في صحة العطف ، فليس نظير : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ . وقد تقدم لك بحث في ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ، وهو أنه ليس من باب العطف على الضمير ، لمانع ذكر ثَمّة و « قَبِيلُهُ » المشهور قراءته بالرفع ، نسقاً على الضمير المستتر ، ويجوز أن يكون نسقاً على اسم « إنَّ » على الموضع ، عند من يجيز ذلك ، ولا سيما عند من يقول : يجوز ذلك بعد الخبر بإجماع ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، فتحصل في رفعه ثلاثة أوجه . وقرأ اليزيدي « وقَبيلَهُ » نصباً ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أنه منصوب نسقاً على اسم « إنَّ » لفظاً ، إنْ قُلْنَا : إنَّ الضمير عائد على الشيطان ، وهو الظاهر .

---

(١) الآية (٢) من هذه السورة .
(٢) انظر البحر (٤/٢٨٣) .
(٣) سورة القمر ، آية (٢٠) .
(٤) سورة النازعات ، آية (١) .
(٥) آية (٣٥) .

والثاني : أنه مفعول معه ، أي : يراكم مصاحباً قبيله . والضمير في « إنّه » فيه وجهان :

الظاهر منهما كما تقدم : أنَّه للشيطان .

والثاني : أن يكون ضمير الشأن ، وبه قال الزمخشري ، ولا حاجة تدعو إلى ذلك . و « القَبِيلُ » : الجماعة يكونون من ثلاثة فصاعداً من جماعة شتى ، هذا قول أبي عُبَيْد . والقبيلة : الجماعة من أب واحد ، فليست « القبيلة » تأنيث « القبيل » لهذه المغايرة . قوله : ﴿ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُم ﴾ « مِنْ » لابتداء غاية الرؤية ، و « حَيْثُ » ظرف لمكان انتفاء الرؤية ، و « لا تَرَوْنَهُم » في محل خفض بإضافة الظرف إليه ، هذ هو الظاهر في إعراب هذه الآية . وثَمَّ كلامٌ مشكل منقول عن أبي إسحاق ، رأيت ذكره لئلا يتوهم صحته من رآه ، قال أبو إسحاق : « ما بعد « حيث » صلة لها ، وليست بمضافة إليه » . قال الفارسي « هذا غير مستقيم ، ولايصح أن يكون ما بعد « حَيْثُ » صلة لها ، لأنه إذا كان صلة لها وجب أن يكون للموصول فيه ذكر ، كما أنَّ في سائر صلات الموصول ذكراً للموصول ، فخلو الجملة التي بعد « حَيْثُ » من ضمير يعود على « حَيْثُ » دليل على أنها ليست صلة لـ «حَيْثُ » ، وإذا لم تكن صلة كانت مضافة . فإنْ قِيلَ : يقدر العائد في هذا كما يقدر العائد في الموصولات ، فإذا قلت : رَأَيتُكَ حيث زيدٌ قائمٌ كان التقدير : حيث قيامه . ولو قلت : رأيتك حَيْثُ قام زيدٌ كان التقدير : حيث قام فيه ، ثم اتسع في الحرف فحذف ، فاتصل الضمير ، فحذف كما يحذف في قولك : زيدٌ الذي ضربت ، أي : الذي ضربته . قيل : لو أريد ذلك لجاز استعمال هذا الأصل ، فتركهم لهذا الاستعمال دليل على أنه ليس أصلاً له . قُلْتُ : أبو إسحاق لم يعتقد كونها موصولة بمعنى الذي ، لا يقول بذلك أحد ، وإنما يزعم أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أي : كالزيادة ، وهو كلام متهافت ، فالرد عليه من هذه الحيثية ، لا من حيث اعتقاده لكونها موصولة . ويحتمل أن يكون مراده أن الجملة لما كانت من تمام معناها ، بمعنى أنها مفتقرة إليها كافتقار الموصول لصلته أطلق عليها هذه العبارة ، ويدل على ما قلته أن مكياً ذكر في علة بنائها فقال : « ولأن ما بعدها من تمامها ، كالصلة والموصول . إلاّ أنه يرى أنها مضافة لما بعدها . وقرىء : « مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُ » بالإفراد ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الضمير عائداً على « الشيطان » وحده دون قَبيله ، لأنه هو رأسهم ، وهم تبع له ، ولأنه المنهي أول الكلام .

وأن يكون عائداً عليه وعلى قبيله ، ووُحِّدَ الضمير إجراء له مُجْرَى اسم الإشارة في قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذلك ﴾[1] ، ونظير هذه القراءة قول رؤبة :

٢١٩٥ - فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وبَلَقْ كأَنَّهُ في الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[2]

وقد تقدم هذا البيت بحكايته معه في البقرة[3] قوله : « إنَّا جعلْنَا » يحتمل أن يكون بمعنى « صَيَّرَ » ، أي : صَيَّرْنا الشياطين أولياء . وقال الزهراوي « جعل » هنا بمعنى وصف . « وهذا لا يعرف في « جعل » ، وكأنه فِرارٌ من إسناد جعل الشياطين أولياء إلى الله تعالى » ، وكأنها نزعة اعتزالية . و « لِلّذِينَ » متعلِّق بـ « أولياء » ، لأنه في معنى الفعل ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « أولياء » .

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦٨) .

(٢) تقدم .

(٣) آية (٦٨) .

قوله : ﴿ وإذَا فَعَلُوا ﴾ .

هذه الجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب ، لأنها استئنافية ، وهو الظاهر . وجَوَّزَ ابن عطية أن تكون داخلة في حيِّز الصلة لعطفها عليها ، قال ابن عطية : « ليقع التوبيخ بصفة قوم قد جعلوا أمثالاً للمؤمنين ، إذ أشبه فِعْلُهُم فِعْلَ الممثل بهم » . وقوله : « وَجَدْنا » يحتمل أن تكون العلمية ، أي : علمنا طريقتهم أنها هذه ، ويحتمل أن تكون بمعنى لقينا ، فيكون « عليها » مفعولاً ثانياً على الأول ، وحالاً على الثاني . وقوله : « لا يأمر بالفحشاء » حذف المفعول الأول للعلم به ، أي : لا يأمر أحداً ، أو لا يأمركم يا مدعي ذلك . وقوله : « مَا لاَ تَعْلَمُونَ » مفعول به ، وهذا مفرد في قوة الجملة ، لأن « ما لا يعلمون » مما يتقولونه على الله تعالى كلام كثير من قولهم : « والله أمرنا بها » ، كتبحير البحائر ، وتسييب السوائب ، وطوافهم بالبيت عراة إلى غير ذلك . وكذلك أيضاً حذف المفعول من قوله :﴿ أَمَرَ رَبِّي بالقِسْطِ ﴾[1] .

قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾

قوله : ﴿ وأَقِيمُوا ﴾ .

فيه وجهان :

أظهرهما : أنه معطوف على الأمر المقدر ، أي الذي ينحل إليه المصدر ، وهو « بِالقِسْطِ » ، وذلك أن « القسط » مصدر ، فهو ينحل لحرف مصدري وفعل ، فالتقدير : قل أمر ربي بأن أَقْسِطُوا وأَقِيموا ، وكما أن المصدر ينحل لـ « أَنْ » والفعل الماضي ، نحو : عجبت من قيام زيد ، وخرج ، أي : من أَنْ قام وخرج ، ولـ « أَنْ » والفعل المضارع ، كقولها :

٢١٩٦ ـ لَـلُبْسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي ..... [2]

أي : لأن ألبس عباءة وتَقَرَّ ، كذلك ينحل لـ « أَنْ » وفعل أمر ، لأنها توصل بالثلاث الصيغ : الماضي والمضارع والأمر ، بشرط التصرف ، وقد تقدم لنا تحقيق هذه المسألة وإشكالها وجوابه[3] . وهذا بخلاف « ما » فإنها لا توصل بالأمر ، وبخلاف « كي » فأنها لا توصل إلا بالمضارع ، فلذلك لا ينحل المصدر إلى « ما » وفعل أمر ، ولا إلى « كي » وفعل ماض ، أو أمر . وقال الزمخشري : « وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُم » وقُلْ : أَقِيمُوا وُجُوهَكُم ، أي : اقصدوا عبادته . « وهذا من أبي القاسم يحتمل تأويلين ، أحدهما : أن يكون قوله : قل أراد به أنه مقدّر غير هذا الملفوظ به ، فيكون « أَقِيمُوا » معمولاً لقول آخر مقدّر . وأن يكون معطوفاً على قوله : « أَمَرَ رَبِّي » فإنه معمول لـ « قُلْ » . وإنما أَظْهَرَ الزمخشري

---

(١) سورة الأعراف ، آية (٢٩) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر آية (٧٢) من سورة الأنعام .

« قُلْ » مع « أَقِيمُوا » ليحقق عطفيته على « أَمَرَ رَبِّي » . ويجوز أن يكون قوله : « وَأَقِيمُوا » معطوفاً على أَمْرٍ محذوف ، تقديره : قُلْ : أَقْبِلُوا وأَقِيمُوا . وقال الجرجاني صاحب النظم : « نسق الأمر على الخبر ، وجاز ذلك ، لأن قوله : « قُلْ أَمَرَ رَبِّي » قول ، لأن الأمر لا يكون إلا كلاماً ، والكلام قول ، وكأنه قال : قُلْ : يقول ربِّي : «أَقْسِطُوا وأَقِيمُوا » . يعني أنه عطف على المعنى . و « مَسْجِد » هذا يحتمل أن يكون مكاناً وزماناً . قال الزمخشري : « في وقت كلِّ سُجُود ، وفي مكان كلِّ سُجُود » . وكان من حقِّ « مَسْجِد » : « مَسْجَد » بفتح العين ، لضمها في المضارع ، وله في هذا الشذوذ أخوات كثيرة مذكورة في التصريف . وقوله : « مُخْلصينَ » حال من فاعل « ادْعُوهُ » ، و « الدِّينَ » مفعول به باسم الفاعل ، و « له » متعلِّق بـ « مُخْلِصِينَ » ، ويجوز أن يتعلق محذوف على أنه حال من « الدِّين » . قوله : « كَمَا بَدَأكم » الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : تعودون عوداً مثل ما بدأكم . وقيل : تقديره : تخرجون خروجاً مثل ما بدأكم ، ذكرهما مكي . والأول أليق بلفظ الآية الكريمة . وقال ابن الأنباري : موضع الكاف في « كما » نصب بـ « تَعُودُونَ » ، وهو على مذهب العرب في تقديم مفعول الفعل عليه ، أي : تعودون كما ابتدأ خلقكم . قال الفارسي : « كما بدأكم تَعُودُونَ » ليس على ظاهره ، إذ ظاهره : تعودون على البدء ، وليس المعنى تشبيههم بالبدء ، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدىء ، فتقدير : « كما بدأكم تعودون » : كما بدأ خلقكم ، أي : يجيء خلقكم عوداً كبدئه ، وكما أنه لم يَعْنِ بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه ، كذلك لم يَعْنِ بالعود من غير حذف المضاف الذي هو الخلق ، فما حذف قام المضاف إليه مَقَامَ الفاعل ، فصار الفاعلون مخاطبين ، كما أنه لما حذف المضاف من قوله : « كما بدأ خلقكم » صار المخاطبون مفعولين في اللفظ » . قُلْتُ : يعني أن الأصل كما بدأ خلقكم يعود خلقكم ، فحذف الخلق في الموضعين ، فصار المخاطبون في الأول مفعولين ، بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة ، وفي الثاني صاروا فاعلين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة أيضاً . و « بَدَأَ ـ بالهمز ـ : أنشأ واخترع ، ويستعمل بهذا المعنى ثلاثياً ورباعياً على « أَفْعَلَ » ، فالثلاثي كهذه الآية ، وقد جمع بين الاستعمالين في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾[1] فهذا من أَبْدَأَ ، ثم قال : ﴿ كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ ، هذا فيما يتعدى بنفسه ، وأما ما يتعدى بالباء نحو : بَدَأْتُ بكذا بمعنى : قدمته وجعلته أول الأشياء ، يقال منه : بَدَأْتُ به ، وابتدأتُ به . وحكى الراغب أيضاً أنه يقال من هذا أَبْدَأْتُ به على أَفْعَل ـ وهو غريب ـ ، وقولهم : أَبْدَأْتُ من الأرض كذا ، أي : ابْتَدَأْتُ منها بالخروج . والبَدْءُ السَّيِّد ، سُمِّيَ بذلك قيل : لأنه يُبْدَأُ به العَدّ ، إذا عُدَّ السادات ، وذُكِرُوا : وعليه قوله :

٢١٩٧ ـ فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً ولَمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ[2]

أي : جئت قبور قومي سيداً ، ولم أكن سيداً ، لكن بموتهم صرْتُ سيِّداً ، وهذا نظير قول الآخر :

٢١٩٨ ـ خَلَتِ الدِّيارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدٍ ... وَمِنَ العَنَاءِ تَفَرُّدِي بالسُّودِ[3]

و « ما » مصدرية ، أي : كبدئكم .

---

(١) سورة العنكبوت ، آية (١٩) .

(٢) انظر البيت في الهمع (٢/٥٧) ، المغني (١/٨٠) ، الصاحبي (٢١٩) ، الأشموني (٤/٦) ، اللسان (لمم) الخزانة (١٠/١١٣) .

(٣) انظر البيت في شرح الحماسة (٢/٨٠٧) ، أمالي المرتضى (١/٣٨٨) .

قوله : ﴿ فَرِيقاً هَدَى ، وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ ﴾ .

في نصب « فَرِيقاً » وجهان :

أحدهما : أنه منصوب بـ « هَدَى » بعده . و « فَرِيقاً » الثاني منصوب بإضمار فعل يفسِّره قوله : « حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ » من حيث المعنى ، والتقدير : وأَضَلّ فريقاً حَقّ عَلَيْهِم . وقدّرَه الزمخشري : « وخَذَلَ فريقاً » . لغرض له في ذلك . والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من فاعل « بدأكم » . أي : بدأكم حال كونه هادياً فريقاً ، ومضلاً آخر ، و « قد » مضمرة عند بعضهم . ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكون الجملتان الفعليتان مستأنفتين ، فالوقف على « تَعُودُونَ على هذا الإعراب تاماً ، بخلاف ما إذا جعلتهما حالين ، فالوقف على قوله : « الضَّلاَلة » .

الوجه الثاني : أن ينتصب « فريقاً » على الحال من فاعل « تَعُودُونَ » ، أي : تَعُودُونَ فريقاً مَهْدِيّاً ، وفريقاً حاقّاً عليه الضلالة ، وتكون الجملتان الفعليتان على هذا في محل نصب على النعت لـ « فَرِيقاً » ، و « فَرِيقاً » ، فلا بدّ حينئذٍ من حذف عائد، على الموصوف من « هَدَى » ، أي : فَرِيقاً هَدَاهُم . ولو قَدَّرْتَهُ « هَدَاه » بلفظ الإفراد لجاز اعتباراً بلفظ « فريق » إلا أن الأحسن الأول لمناسبة قوله : ﴿ وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِم ﴾ ، والوقف حينئذٍ على قوله : ﴿ الضلالة ﴾ . ويؤيد إعرابه حالاً قراءة أُبَيٍّ بن كَعْبٍ « تَعُودُونَ فَرِيقَيْنِ ، فَرِيقاً هَدَى ، وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ » . فـ « فريقين » نصب على الحال ، و « فريقاً ، وفريقاً » بدل ، أو منصوب بإضمار « أعني » على القطع . ويجوز أن ينتصب « فريقاً » الأول على الحال من فاعل « تَعُودُونَ » ، و « فريقاً » الثاني نصب بإضمار فعل يفسِّره « حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ » كما تقدم تحقيقه في كل منهما وهذه الأوجه كلها ذكرها ابن الأنباري ، فإنّه قال كلاماً حسناً ، قال : انتصب « فريقاً ، وفريقاً » على الحال من الضمير الذي في « تَعُودُونَ » ، يريد : « تعودون كما ابتدأ خلقكم مختلفين ، بعضكم أشقياء ، وبعضكم سعداء ، فاتصل « فريق » وهو نكرة بالضمير الذي في « تَعُودُون » ، وهو معرفة ، فقطع عن لفظه ، وعطف الثاني عليه . قال : « ويجوز أن يكون الأول منصوباً على الحال من الضمير ، والثاني منصوب بـ « حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ » ، لأنه بمعنى : أضلهم ، كما يقول القائل : عَبْدَ الله أكرمتُه ، وزيداً أَحْسَنْتُ إليه فنصيب زيداً بـ « أَحْسَنْتُ إليه » بمعنى : نفعته ، وأنشد :

٢١٩٩ ـ أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا[1]

نصب « ثَعْلَبَةَ » بـ « عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيّة » ، لأنه بمعنى : أَهَنْتَهم ، أي : عَدَلْتَ بهم مَنْ هو دونهم . وأنشد أيضاً قوله :

٢٢٠٠ ـ يا لَيْتَ ضَيْفَكُمُ الزُّبَيْرُ وجَارَكُمْ إيّايَ لَبَّسَ حَبْلَهُ بِحِبَالِي

فنصب « إيّاي » بقوله : « لَبَّسَ حَبْلَهُ بِحِبَالي » ، إذ كان معناه : خالطني وقصدني . قُلْتُ : يريد بذلك أنه منصوب بفعل مقدر من معنى الثاني ، لا من لفظه ، وهذا وجه التنظير . وإلى كون « فريقاً » منصوباً بـ « هَدَى » ، و « فريقاً » منصوباً بـ « حَقَّ » ذهب الفراء ، وجعله نظير قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ في رَحْمَتِهِ ، والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾[2] . وقوله : ﴿ **إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا** ﴾ جارٍ مَجْرَى التعليل ، وإنْ كان استئنافاً لفظاً ، ويدل على ذلك قراءة

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الإنسان ، آية (٣١) .

عيسى بن عمر والعباس بن الفضل ، وسهل بن شعيب ، « أنهم » بفتح الهمزة ، وهي نصٌّ في العلية ، أي : حَقّتْ عَلَيْهِمُ الضلالةُ ، لاتخاذهم الشياطين أولياء . ولم يسند الإضلال إلى ذاته المقدسة ، وإن كان هو الفاعل لها ، تحسيناً للفظ ، وتعليماً لعباده الأدب ، وعليه : ﴿ وعلى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ومِنْهَا جَائِرٌ ﴾[1] .

قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾

قوله : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ ﴾ .

استفهام معناه : التوبيخ والإنكار ، وإذا كان للإنكار فلا جواب له ، إذ لا يراد به استعلام ، ولذلك نُسِبَ مكي إلى الوهم في زعمه أن قوله : « قُلْ : هِيَ لِلّذِينَ آمنوا . . . إلى آخره » جَوَابُه . وقوله : ﴿ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ حال من « الطيبات » . قوله : « خَالِصَةً » قرأها نافع رفعاً ، والباقون نصباً . فالرفع من وجهين ، أحدهما أن تكون مرفوعة على خبر المبتدأ ، وهُوَ : « هِيَ » . و « لِلّذِينَ آمنُوا » متعلِّق بـ « خَالِصة » ، وكذلك « يَوْمَ القِيَامَةِ » . وقال مكي : « ويكون قوله : « لِلَّذِينَ » تبييناً . قلت : فعلى هذا تتعلق بمحذوف ، كقولهم : سقياً لك ، وجَدْعاً له . و « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » متعلِّق بـ « آمنُوا » ، والمعنى : قل الطيباتُ خَالِصَةٌ للمؤمنين في الدُّنْيَا ، يَوْمَ القِيَامَةِ ، أي : تَخْلُصُ يوم القيامة لمن آمن في الدنيا ، وإنْ كانت مشتركاً فيما بينهم وبين الكفار في الدُّنْيَا ، وهو معنى حسن . وقيل : المراد بِخُلُوصِهَا لهم يوم القيامة أنهم لا يعاقبون عليها ، وإلى تفسير هذا نحا سعيد بن جبير . الثاني : أن يكون خبراً بعد خبر ، والخبر الأول قوله : « لِلّذِينَ آمنُوا » . و « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » على هذا متعلِّق بما تعلق به الجار من الاستقرار المقدر . و « يَوْمَ القِيَامَةِ » معمول لـ « خالصة » ، كما مرَّ في الوجه قبله ، والتقدير : قل : الطيباتُ مستقرة وكائنة للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، وهي خَالِصَةٌ لهم يوم القيامة ، وإن كانوا في الدنيا يشاركهم الكفار فيها . ولما ذكر الشيخ هذا الوجه لم يُعَلِّق « في الحَيَاةِ » إلا بالاستقرار ، ولو علق بـ « آمنوا » كما تقدم في الوجه قبله لكان حسناً . وكون « خَالِصَةٌ » خبراً ثانياً هو مذهب الزجاج ، واستحسنه الفارسي ، ثم قال : « ويجوز عندي . . . » فذكر الوجه الأول كما قررته ، ولكن بأخصر عبارة . والنصب من وجه واحد ، وهو الحال ، و « لِلّذِينَ آمَنُوا » خبر « هِيَ » ، فيتعلق بالاستقرار المُقَدّر ، وسيأتي أنه يتعلق باستقرار خاصٍّ في بعض التقادير عند بعضهم . و « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » على ما تقدم من تعلقه بـ « آمنُوا » ، أو بالاستقرار المتعلق به « للذين » . و « يَوْمَ القِيَامَةِ » متعلِّق أيضاً بـ « خَالِصَةً » ، والتقدير : قل : الطيباتُ كائِنَةٌ أو مستقرة للمؤمنين في الحياة حال كونهم مُقَدّراً خُلُوصُها لهم يوم القيامة . وسَمَّي الفراء نصبها : على القطع ، فقال : « خَالِصَةً » نصب على القطع ، وجَعَلَ خبر « هِيَ » في اللام التي في قوله : « لِلّذِينَ » . قلت : يعني بالقطع : الحال . وجوز أبو علي أن يتعلق « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » بمحذوف على أنه حال ، والعامل فيها ما يعمل في « لِلّذِينَ آمنُوا » . وجَوَّزَ الفارسي ، وتبعه مكي أن يَتَعَلَّقَ « فِي الحَيَاةِ » بـ « حَرَّمَ » ، والتقدير : مَنْ حَرَّم زينةَ اللهِ في الحَيَاةِ الدُّنْيَا . وجَوَّزَ أيضاً أن يَتَعَلَّقَ بـ « الطيبات » . وجَوَّزَ الفارسي وَحْدَه أن يَتَعَلَّقَ بـ « الرِّزْق » . ومنع مكي ذلك ، قال : « لأنك قد فَرَّقْتَ بينهما بقوله : « قُلْ : هِيَ لِلّذِينَ آمنُوا » . يعني أن « الرِّزْقَ » مصدر ، فالمتعلق به من تمامه ، كما هو

---

(١) سورة النحل ، آية (٩) .

من تمام الموصول ، وقد فصلت بينه وبين معموله بجملة أجنبية . وسيأتي عن هذا جوابٌ عن اعتراضٍ اعْتُرِضَ به على الأخفش . وجوَّزَ الأخفش أن يَتَعَلَّقَ « في الحَيَاةِ » بـ « أَخْرَجَ » أي : أخرجها في الحياة الدنيا . وهذا قد رَدَّهُ عليه الناس بأنه يلزم منه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو قوله : « والطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ » ، وقوله : « قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمنُوا » ، وذلك أنه لا يعطف على الموصول إلا بعد تمام صلته ، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته ، لأن « الّتِي أَخْرَجَ » صفة لـ « زِينَةَ » ، و « الطَّيِّبَاتِ » عطف على « زِينَةَ » ، وقوله : « قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمنُوا » جملة أخرى ، فقد فصلت على هذا التقدير بشيئين . قال : قال الفارسي ـ كالمجيب عن الأخفش ـ : « ويجوز ذلك ، وإن فصل بين الصلة والموصول ، بقوله : « هِيَ لِلَّذِينَ آمنُوا » ، لأن ذلك كلام يَشُدُّ الصلة ، وليس بأجنبي منها جداً ، كما جاز ذلك في قوله : ﴿ والّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ،وتَـرْهَقُهُمْ ذِلَّـةٌ﴾[1]، فقـولـه :﴿وَتَـرْهَقُهُمْ ذِلَّـةٌ﴾ معطوف على ﴿ كَسَبُوا ﴾ داخل في الصلة » . قُلْتُ : هذا وإن أفاد فيما ذكر فلا يفيد في الاعتراض الأول ، وهو العطف على موصوف الموصول قبل تمام صلته ، إذ هُوَ أجنبي منه ، وأيضاً فلا نسلم أن هذه الآية نظير آية يونس ، فإنَّ الظاهر في آية يونس أنه ليس فيها فصلٌ بين أبعاض الصلة . وقوله : لأن « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها معترض ، « وَتَرْهَقُهُم » عطف على « كَسَبُوا » . قلنا : ممنوع ، بل « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا » هو خبر الموصول ، فيعترض بعدم الرابط بين « المبتدأ والخبر ، فيجاب بأنه محذوف ، وهو من أحسن الحذوف ، لأنه مجرور بـ « مِنْ » التبعيضية ، وقد نَصَّ النحاة على أن ما كان كذلك كَثُرَ حذفه وحسن ، والتقدير : والّذِينَ كَسَبُوا السيِّئَاتِ جَزَاءُ سيِّئَةٍ منهم بمثلها ، فـ «جَزَاءُ سيِّئَةٍ » مبتدأ ومنهم : صفتها ، و « بِمِثْلِهَا » خبره ، والجملة خبر الموصول ، وهو نظير قولهم : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ، أي : مَنَوانِ منه ، وسيأتي لهذه الآية مزيد بيان . ومنع مكي أن يتعلق « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » بـ « زينة » ، قال : « لأنها قد نعتت ، والمصدر واسم الفاعل متى نعتا لا يعملان لبعدهما عن شبه الفعل قال : ولأنه يفرق بين الصلة والموصول ، لأن نعت الموصول ليس من صلته » . قلت : لأن « زينة » مصدر ، فهي في قوة حرف موصول وصلته ، وقد تقرر أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته ، فقد تحصل في تعلق « لِلَّذِينَ آمنُوا » ثلاثةُ أوجه ، إمّا أن يتعلق بـ « خَالِصة » ، أو بمحذوف على أنها خبر ، أو بمحذوف على أنها للبيان . وفي تعلق « فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا » سبعةُ أوجه :

أحدها : أن يتعلق بـ « آمنُوا » .

الثاني : أن يتعلق بمحذوف على أنها حال .

الثالث : أن يتعلق بما تعلق به « لِلَّذِينَ آمنُوا » .

الرابع : أن يتعلق بـ « حَرَّمَ » .

الخامس : أن يتعلق بـ « أَخْرَجَ » .

السادس : أن يتعلق بقوله : « الطَّيِّبَات » .

السابع : أن يتعلق بـ « الرِّزْق » . و « يَوْمَ القِيَامَةِ » له متعلّق واحد ، وهو « خالصة » ، والمعنى أنها وإن اشتركت فيها بالطائفتان دنيا ، فهي خالصةٌ للمؤمنين فقط أخرى . فإن قيل : إذا كان الأمر على ما زَعَمْتَ من معنى الشركة بينهم

---

(١) سورة يونس ، آية (٢٧) .

في الدُّنيا ، فكيف جاء قوله : « قُلْ : هِيَ لِلّذِينَ آمنُوا » ، وهذا مؤذنٌ ظاهراً بعدم الشركة ؟ قُلْتُ : قد أجابوا عن ذلك من أوجه ، أحدها : أن في الكلام حذفاً ، تقديره : قُلْ : هِيَ لِلّذِينَ آمنُوا ولِغَيْرِهِم في الحياة الدنيا ، خالصةً لهم يوم القيامة ، قاله أبو القاسم الكرماني وكأنه دل على المحذوف قوله بعد ذلك : « خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ » ، إذ لو كانت خَالِصَةً لهم في الدارين لم يَخُصَّ بها إحداهما .

والثاني : أن « لِلّذِينَ آمنُوا » ليس متعلِّقاً بكونٍ مطلق ، بل بكون مقيد ، يدل عليه المعنى ، والتقدير : قُلْ : هِيَ غَيْرُ خَالِصَةٍ لِلّذِينَ آمنُوا ، لأن المشركين شركاؤهم فيها ، خالصة لهم يوم القيامة ، قاله الزمخشري . ودل على هذا الكون المقيد مقابله ، وهو قوله : « خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ » .

الثالث : ما ذكره الزمخشري ، وسبقه إليه التبريزي ، قال : فإن قلت : هلا قيل : لِلّذِينَ آمنُوا ولغيرهم ؟ قلت : التنبيه على أنها خُلِقَتْ للذين آمنوا على طريق الأصالة ، وأن الكفرة تَبَعٌ لهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُه قليلاً ﴾[1] . وقال التبريزي : « ولم يذكر الشركة بينهم وبين الذين أشركوا في الدنيا ، تنبيهاً على أنه إنما خلقها للذين آمنوا بطريق الأصالة ، والكفار تبع لهم ، ولذلك خاطب المؤمنين بقوله : ﴿ هُوَ الّذِي خَلَقَ لَكُم ما في الأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[2] . وهذا الثالث في الحقيقة ليس جواباً ثالثاً ، إنما هو مُبَيِّنٌ لحسن حذف المعطوف وعدم ذكره مع المعطوف عليه .

قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾

قوله : ﴿ ما ظَهَرَ مِنْهَا وما بَطَنَ ﴾ .

تقدم في آخر السورة قبلها[3] . وقوله : « والإثْمَ » الظاهر أنه الذَّنْب . وقيل : هو الخمر هنا ، قاله الفضل ، وأنشد :

٢٢٠١ ـ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ أَنْ نَقْرَبَ الزِّنَا ... وأَنْ نَشْرَبَ الإثْمَ الّذِي يُوجِبُ الوِزْرَا[4]

وأنشد الأصمعي :

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٢٦) .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٩) .
(٣) آية (١٥١) من سورة الأنعام .
(٤) انظر البحر (٤/٢٩٢) ، روح المعاني (٨/١١٢) .

٢٢٠٢ ـ وَرُحْتُ حَـزِيناً ذَاهِـلَ العَقْـلِ بَعْـدَهُم كَـأَنِّي شَـرِبْتُ الإِثْمَ ، أَوْ مَسَّنِي خَبَـلُ[١]

قال : وقد تسمى الخمر إثْماً ، وأنشد :

٢٢٠٣ ـ شَـرِبْـتُ الإِثْـمَ حَـتَّى ضَـلَّ عَـقْـلِي كَـذَاكَ الإِثْـمُ تَـذْهَـبُ بـالـعُـقُـولِ[٢]

ويروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا : « الإِثْمُ : الخمر » . قال الحسن : وتصديق ذلك قوله : ﴿ قُلْ : فيهما إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾[٣] . والذي قاله الحُذّاقُ أن الإِثْمَ ليس من أسماء الخمرة قال ابن الأنباري : « الإِثمُ لا يكون اسماً للخمر ، لأن العرب لم تسمِّ الخمر إِثْماً في جاهلية ولا إسلام » . وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك ، لأن الخمر سببُ الإِثمِ ، بل هي معظمه ، فإنها مؤججة للفتن ، وكيف يكون ذلك ؟ وكانت الخمر حين نزول هذه السورة حلالاً ، لأن هذه السورة مكية ، وتحريم الخمر إنما كان في المدينة بَعْدَ « أُحُد » ، وقد شَرِبَهَا جماعةٌ من الصحابة يوم أُحُد فماتوا شهداء وهي في أجوافهم . وأما ما أنشده الأصمعي من قوله :

شَـرِبْـتُ الإِثْـمَ حَـتَّى ضَـلَّ عَـقْـلِي ..... [٤]

فقد نصوا أنه مصنوع ، وأما غيره فالله أعلم . و « بِغَيْرِ الحَقِّ » حال ، وهي مؤكدة ، لأن البغي لا يكون إلا بغير الحق ، « وأَنْ تُشْرِكُوا » منصوب المحل نسقاً على مفعول « حَرَّمَ » ، أي : وحَرَّم إشراككم عليكم . ومفعول الإشراك ، « مَا لَمْ يُنَزِّلْ به سُلْطَاناً » وقد تقدم بيانه في الأنعام[٥] . « وأَنْ تَقُولُوا » أيضاً نسق على ما قبله ، أي : وحَرَّمَ قولكم عليه من غير علم . وقال الزمخشري : « مَا لَمْ يُنَزِّلْ به سُلْطاناً » تهكم بهم ، لأنه لا يجوز أن يُنَزِّلَ برهاناً أن يشرك به غيره » .

قوله : ﴿ **ولِكُلِّ أُمَّةٍ** ﴾ .

خبر مقدم ، ولا حاجة إلى حذف مضاف ، كما زعم بعضهم أن التقدير : ولكلِّ أحدٍ من أُمّةٍ أَجَلٌ ، أي : عمر . « كأنه يوهم أَنَّ كلَّ أَحَدٍ له عمر مستقل ، وأن هذا مراد الآية الكريمة ، ومراد الآية أعم من ذلك . وقوله : « فإذا جَاءَ أَجَلُهُم » قال بعضهم : « كل موضع في القرآن من شبه هذا التركيب ، فإنّ الفاء داخلةٌ على « إذا » ، إلاّ في يونس ، أما يونس فيأتي حكمها ، وأما سائر المواضع فقال : « لأنها عطفت جملة على أخرى ، بينهما اتصال وتعقيب ، فكان الموضع مَوْضِعَ الفاء » . وقرأ الحسن وابن سيرين « آجَالُهُم » جمعاً . قوله : « لا يستأخرون » جواب « إذا » ، والمضارع المنفي بـ « لا » إذا وقع جواباً لـ « إذا » في الظاهر جاز أن يتلقى بالفاء وألا يتلقى بها . قال الشيخ[٦] : « وينبغي أن يعتقد أن بين بالفاء والفعل بعدها إسماً مبتدأ ، فتصير الجملة إسمية ، ومتى كانت كذلك وجب أن تتلقى بالفاء ، أو « إذا » الفجائية . و « سَاعَةً » نصب على الظرف ، وهي مثل في قلة الزمان . قوله : ﴿ **ولا يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ هذا مستأنف معناه الإخبار بأنهم لا يسبقون أَجَلَهم المضروب لهم ، بل لا بدّ من استيفائهم إياه ، كما أنهم لا يتأخرون عنه أقل زمان . وقال الحَوْفي وغيره : « إنه معطوف على « لا يَسْتَأْخِرُونَ » . « وهذا لا يجوز ، لأن « إذا » يترتب عليها وعلى ما بعدها الأمور المستقبلة ، لا الماضية ، والاستقدام بالنسبة إلى مجيء الأجل متقدم عليه ، فكيف يترتب

---

(١) انظر البحر (٤/٢٩٢) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة ، آية (٢١٩) .
(٤) تقدم .
(٥) آية (٨١) .
(٦) انظر البحر (٤/٢٩٣) .

عليه ؟ ويصير هذا من باب الإخبار بالضروريات التي لا يَجْهَلُ أحدٌ معناها ، فيصير نظير قولك : إذا قمت فيما يأتي لم يتقدم قيامك فيما مضى ، ومعلوم أن قيامك في المستقبل لم يتقدم قيامك هذا . وقال الواحدي : إنْ قيل : ما معنى هذا مع استحالة التقديم على الأجل وقت حضوره ، وكيف يحسن التقديم مع هذا الأصل ؟ قيل : هذا على المقاربة ، نقول : جاء الشتاء ، إذا قَرُبَ وقته ، ومع مقاربة الأجل يتصور الاستقدام ، وإن كان لا يتصور مع الانقضاء والمعنى : لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضت ، قُلْتُ : هذا بناء منه على أنه معطوف على « لا يَسْتَأْخِرُونَ » وهو ظاهر أقوال المفسرين .

وقوله : ﴿ إمّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ .

قد تقدم نظيره في البقرة[١] . و « مِنْكُم » صفة لـ « رُسُلٌ » ، وكذلك « يَقُصُّونَ » ، وقدم الجار على الجملة ، لأنه أقرب إلى المفرد منها . وقوله : « فَمَنْ يحتمل أن تكون « مَنْ » شرطية ، وأن تكون موصولة ، فإنْ كان الأول كانت هي وجوابُها جواباً للشرط الأول ، وهي مستقلة بالجواب دون الجملة التي بعد جوابها ، وهي :﴿ والّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[٢] . وإن كان الثاني كانت هي وجوابُها ، والجملةُ المشارُ إليها كلاهما جواباً للشرط ، كأنه قَسَّمَ جوابَ قوله : « إمَّا يأتِيَنَّكُم » إلى مُتّقٍ ومُكَذِّب ، وجزاء كل منهما . وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة[٣] . وحذف مفعولي « اتّقَى » و « أَصْلَحَ » اختصاراً للعلم بهما ، أي : اتقى ربه ، وأصلح عمله ، أو اقتصاراً ، أي : فمن كان من أهل التقوى والصلاح من غير نظر إلى مفعول ، كقوله : ﴿ وأنَّهُ هُوَ أَغْنَى وأَقْنَى ﴾[٤] . ولكن لا بدّ من تقدير رابط بين هذه الجملة وبين الجملة الشرطية ، والتقدير : فَمَنِ اتّقَى منكم ، والذين كذّبوا منكم . وقرأ أُبَيٌّ والأعرج « تَأْتِيَنَّكُم » بتاء مثناة من فوق ، نظراً إلى معنى جماعة الرسل ، فيكون قوله تعالى : ﴿ يَقُصُّونَ ﴾ بالياء من تحت حملاً على المعنى ، إذ لو حمل على اللفظ لقال : « تَقُصُّ » بالتأنيث أيضاً .

وقوله : ﴿ مِنَ الكِتَابِ ﴾ .

في محل الحال من « نَصِيبُهُم » ، أي : حال كونه مستقراً من الكتاب . و « مِنْ » لابتداء الغاية . قوله : « حتى إذا » حتى هنا غاية ، و « إذا » وما في حيِّزها تقدم لك الكلام عليها غير مرة ، هل هي جارة ، أو حرف ابتداء ؟ وتقدم عبارة الزمخشري فيها[٥] . واختلفوا فيها إذا كانت حرف ابتداء أيضاً ، هل هي حينئذٍ جارة ، وتتعلق بما قبلها تعلق حروف الجر ، من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، والجملة بعدها في محل جر ، أو ليست بجارة ، بل حرف ابتداء فقط ، غير جارة وإن كان معناها الغاية ؟ كقوله :

٢٢٠٤ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ... وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدن بِأَرْسَانِ[٦]

وقول الآخر :

٢٢٠٥ - فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَسِيلُ دِمَاءَهَا ... بِدِجلَةَ حتى ماءُ دجلة أَشْكَلُ[٧]

---

(١) آية (٣٨) .
(٢) سورة الأعراف ، آية (٣٦) .
(٣) آية (٣٨) .
(٤) سورة النجم ، آية (٤٨) .
(٥) سورة الأنعام ، آية (٢٥) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

خلاف ـ الأول قول ابن درستويه ، والثاني قول الجمهور . وقال صاحب التحرير : « حتى هنا ليست للغاية ، بل هي ابتداء وخبر » . وهذا وهم ، إذ الغاية معنى لا يفارقها . وقوله : « بل هي ابتداء وخبر » تسامح في العبارة ، يريد : بل الجملة بعدها ، ثم الجملة التي بعدها في هذا المكان ليست ابتداءً وخبراً ، بل هي جملة فعلية ، وهي : « قَالُوا » ، و « إذا » معمولة لها . وممن ذهب إلى أنها ليست هنا للغاية الواحدي ، فإنّه حكى في معنى الآية أقوالاً ، ثم قال : « فعلى هذا القول معنى « حَتَّى » الانتهاء والغاية . وعلى القولين الأولين ليست « حَتَّى » في هذه الآية للغاية ، بل هي التي تقع بعدها الجمل ، وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء ، كـ « أَمَّا ، وإذا » ، ولا تعلق لقوله : « حَتَّى إذا » بما قبله ، بل هذا ابتداء خبر أخبر عنهم ، كقوله :

٢٢٠٦ ـ فَيَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[1]

قُلْتُ : وهذا غير مرضي منه لمخالفته الجمهور . وقوله : « لا تعلق لها بما قبلها » ممنوع على جميع الأقوال التي ذكرها ، ولولا خوف الإطالة لأوردتُ ما يوهم كونه مانعاً مما ذكر ، ولذكرت الانفصال عنه . والظاهر أنها إنما تتعلق بقوله : « يَنَالُهُم نَصِيبُهُم » . وقوله : « يَتَوَفَّوْنَهُم » في محل نصب على الحال وكتبت « أينما » متصلة ، وحقها الانفصال ، لأن « ما » موصولة ، لا صلة ، إذ التقدير : أين الّذِينَ تَدْعُونَهُم ؟ ولذلك كتب : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ ﴾[2] و ﴿ إنّما اللهُ ﴾[3] متصلاً . وقوله : ﴿ ضَلُّوا ﴾ جواب من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، وذلك أن السؤال إنما وقع عن مكان الذين كانوا يدعونهم من دون الله ، فلو جاء الجواب على نسق السؤال لقيل : هم في المكان الفلاني ، وإنما المعنى : ما فعل معبودكم ، ومن كنتم تدعونهم ؟ فأجابوا بأنهم ضاعوا عنهم وغابوا ، قوله : « وَشَهِدُوا » يحتمل أن يكون نسقاً على « قَالُوا » الذي وقع جواباً لسؤال الرسل ، فيكون داخلاً في الجواب أيضاً ، ويحتمل أن يكون مستأنفاً منقطعاً عما قبله ، ليس داخلاً في حيِّز الجَواب .

كذا قال الشيخ[4] . وفيه نظر ، من حيث إنّه جعل هذه الجملة جواباً لعطفها على « قَالُوا » ، و « قَالُوا » في الحقيقة ليس هو الجواب ، إنما الجواب هو مقول هذا القول ، وهو « ضَلُّوا عَنَّا » ، فـ « ضَلُّوا عَنَّا » هو الجواب الحقيقي الذي يستفاد منه الكلام ، ونظيره أن تقول : سألتُ زيداً ما فَعَلَ ؟ فقال : أطعمت وكسوت ، فنفس أطعمت وكسوت هو الجواب . وإذا تقرر هذا فكان ينبغي أن يقول : فيكون معطوفاً على « ضَلُّوا عَنَّا » ، ثم لو قال كذلك لكان مشكلاً من جهة أخرى ، وهو أنه كان يكون التركيب الكلامي : ضَلُّوا عَنَّا وشَهِدْنَا على أنفسنا أنا كنا ، إلا أن يقال : حكى الجواب الثاني على المعنى ، فهو محتمل على بُعْدٍ بعيد .

قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾

قوله : ﴿ فِي أُمَمٍ ﴾ .

---

(١) تقدم .
(٢) سورة الأنعام ، آية (١٣٤) .
(٣) سورة النساء ، آية (١٧١) .
(٤) انظر البحر (٤/ ٢٩٥) .

يجوز أن يتعلق قوله : « فِي أُمَمٍ » ، وقوله : « فِي النّارِ » كلاهما بـ « ادْخُلُوا » ، فيجيء الاعتراض المشهور ، وهو كيف يتعلق حرفا جَرٍّ متحدا اللفظ والمعنى بعامل واحد ؟ فيجاب بأحد وجهين ، إمّا أن « فِي » الأولى ليست للظرفية ، بل للمعية ، كأنه قيل : ادْخُلُوا في أُمَمٍ ، أي : مصاحبين لهم في الدخول ، وقد تأتي « في » بمعنى « مع » ، كقوله تعالى : ﴿ ونَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِم في أَصْحَابِ الجَنّةِ ﴾[1] ، وقول الشاعر :

٢٢٠٧ - شَمُوسٌ وَدُودٌ فِي حَيَاءٍ وَعِفَّةٍ رَخِيمَةُ رَجْعِ الصَّوْتِ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

وأما بأن « في النار » بدل من قوله : « فِي أُمَمٍ » وهو بدل اشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾[2] ، فإنَّ « النَّارِ » بدل من « الأُخْدُودِ » . كذلك « فِي النَّارِ » بدل من « أُمَمٍ » بإعادة العامل ، بدل اشتمال ، وتكون الظرفية في « في » الأولى مجازاً ، لأن الأمم ليسوا ظروفاً لهم حقيقة ، وإنما المعنى : ادْخُلُوا في جملة أُمَمٍ وغِمَارِهِم . ويجوز أن يتعلق « فِي أُمَمٍ » بمحذوف على أنه حال ، أي : كائنين في جملةِ أُمَمٍ ، و « فِي النّارِ » متعلّق بـ « خَلَتْ » ، أي : سبقتكم في النار . ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « أُمَم » ، فتكون « أُمَم » قد وصفت بثلاثة أوصاف :

الأول : الجملة الفعلية ، وهي قوله : « قَدْ خَلَتْ » .

والثاني : الجار والمجرور ، وهو قوله : « مِنَ الجِنِّ والإنس » .

الثالث : قوله : « فِي النَّارِ » ، والتقدير : فِي أُمَمٍ خَالِيةٍ مِنْ قبلكم كائنة مِنَ الجِنِّ والإنس مستقرة في النار . ويجوز أن يتعلق « فِي النَّارِ » بمحذوف أيضاً لا على الوجه المذكور ، بل على كونه حالاً مِنْ « أُمَمٍ » ، وجاز ذلك وإنْ كانت نكرة ، لتخصيصها بالوصفين المشار إليهما . ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « خَلَتْ » ، إذ هو ضمير الأُمم . وقدمت « الجن » ، لأنهم الأصل في الإغواء . وقوله : « كُلَّما دَخَلَتْ » قد تقدم نظيرها . وهذه الجملة يحتمل أن تكون صفة لـ « أُمَمٍ » أيضاً ، والعائد محذوف ، أي : كُلَّما دَخَلَتْ أُمةٌ منهم ، أي : من الأمم المتقدمة . وقوله : « حَتّى » هذه غاية لما قبلها ، والمعنى : أَنَّهُم يَدْخُلُون فوجاً فوجاً لاعناً بَعْضُهم لبعض إلى انتهاء تداركهم فيها . والجمهور قرأوا « إذا ادّاركوا » بوصل الألف وتشديد الدال ، والأصل تَدَارَكُوا ، فلما أريد إدغامه فُعِلَ به ما فعل بـ « ادَّارَأْتُمْ » ، وقد تقدم تحقيق تصريفه في البقرة . قال مكي : « ولا يستطاع اللفظ بوزنها مع ألف الوصل ، لأنك ترد الزائد اصلياً ، فتقول : « افّاعلوا » فتصير « تاء » تفاعل « فاء » الفعل ، لإدغامها في « فاء » الفعل ، وذلك لا يجوز ، فإنْ وزنتها على الأصل ، فقلت : «تفاعلوا جاز» . قُلْتُ : هذا الذي ذكر من كونه لا يمكن وزنه إلا بالأصل ، وهو تفاعلوا ممنوع . قوله : لأنك ترد الزائد أصلياً . قلنا : لا يلزم ذلك ، لأنا نزنه بلفظه مع همزة الوصل ، ونأتي بتاء التفاعل بلفظها ، فنقول : وزن « ادّاركُوا » : اتفاعلوا ، فنلفظ بالتاء اعتباراً بأصلها ، لا بما صارت إليه حال الإدغام . وهذه المسألة نصُّوا على نظيرها ، وهو أن تاء الافتعال إذَا أبدلت إلى حرف مجانس لما بعدها ، كما تبدل طاءً أو دالاً في نحو : اصْطَبَرَ ، واضْطَرَبَ ، وازْدَجَرَ ، وادّكَرَ إذا وزن ما هي فيه قالوا : نلفظ في الوزن بأصل تاء الافتعال ، ولا نلفظ بما صارت إليه من طاء ، أو دال ، فنقول : وزن اصْطَبَرَ : افْتَعَل ، لا افطعل ، ووزنه ازْدَجَرَ : افتعل ، لا افدعل ، فلذلك نقول ـ هنا ـ وزن ادّاركُوا : اتفاعلوا ، لا افّاعلوا ، فلا فرق بين تاء الافتعال والتفاعل في ذلك . وقرأ ابن مسعود

---

(١) سورة الأحقاف ، آية (١٦) .

(٢) سورة البروج ، الآيتان (٤ ـ ٥) .

والأعمش ، ورويت عن أبي عمرو « تَدَارَكُوا » ، وهي أصل قراءة العامة . وقرأ أبو عمرو « إذا إدّارَكُوا » بقطع همزة الوصل . قال ابن جني : « هذا مشكل ، ومثل ذلك لا ينقله ارتجالاً ، وكأنه وقف وقفةَ مستنكر ، ثم ابتدأ فقطع » . قُلْتُ : وهذا الذي يعتقد في أبي عمرو ، وإلا فكيف يقرأ بما لا يثبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء ؟ كذا قال ابن جني ، يعني أن قطع ألف الوصل في الضرورة إنما جاءت في الأسماء . وقرأ حُمَيْدٌ « أُدْرِكُوا » بضم همزة القطع ، وسكون الدال وكسر الراء ، مثل : « أُخْرِجُوا » ، جعله مبنياً للمفعول ، بمعنى : أُدْخِلُوا في دَرَكاتِها ، أو أَدْرَاكِهَا . ونُقِلَ عن مُجَاهِد بن جبر قراءتان ، فَرَوى عنه مكي « ادّرَكُوا » بوصل الألف وفتح الدال مشددة وفتح الراء ، وأصلها : ادْتَرَكُوا على افتعلوا مبنياً للفاعل ، ثم أدغم ، كما أدغم أدَّان من الدَّيْنِ . ورَوَى عنه غَيْرُهُ : « أَدْرَكُوا بفتح الهمزة مقطوعة وسكون الدال وفتح الراء ، أي : أَدْرَكَ بعضُهُم بعضاً . وقال أبو البقاء : « وقرىء » إذَا ادَّاركوا » بألف واحدة ساكنة بعدها دال مشددة ، وهو جمع بين ساكنين ، وجاز في المنفصل كما جاز في المتصل . وقد قال بعضهم : « اثْنَا عْشَرَ » بإثبات الألف وسكون العين » . قُلْتُ : يعني بالمتصل نحو : « الضَّالِّينَ »[١] ، و « جَان »[٢] ، ومعنى المنفصل أن ألف « إذا » من كلمة ، والساكن الثاني من كلمة أخرى . وادّارَكُوا » بمعنى : تَلاَحَقُوا ، وتقدم تفسير هذه المادة[٣] . و « جميعاً » حال من فاعل « ادّرَاكُوا » . و « أُخْرَاهُم » و « أُولاَهُم يحتمل أن يكون « فُعْلَى » أنثى « أَفْعَلَ » الذي للمفاضلة ، والمعنى على هذا ـ كما قال الزمخشري ـ : « أُخْرَاهُم » منزلة وهم الأتباع والسفلة « لأُولاَهُم » منزلة وهم القادة والرؤساء » . ويحتمل أن تكون « أُخْرَى » بمعنى : « آخِرَة » تأنيث آخِر مقابل أَوّل ، لا تأنيث آخَر الذي للمفاضلة ، كقوله : ﴿ ولا تزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[٤] . والفرق بين « أُخْرَى » بمعنى : آخِرة ، وبين « أُخْرى » تأنيث آخَر ، بزنة أَفْعَل للتفضيل : أن التي للتفضيل لا تدل على الانتهاء لا يدل عليه مذكرها ، ولذلك يعطف أمثالها عليها في نوع واحد ، تقول : مررت بامرأة وأُخْرَى وأُخْرَى ، كما تقول : برجلٍ وآخَرَ وآخَرَ ، وهذه تدل على الانتهاء ، كما يدل عليه مذكرها ، ولذلك لا يعطف أمثالها عليها ، ولأن « الأولى » تفيد إفادة غَيْر ، وهذه لا تفيد إفادة غَيْر . والظاهر في هذه الآية الكريمة أنهما ليسا للتفضيل ، بل لما ذكرت لك . وقوله : « لأُولاَهُمْ » اللام للتعليل ، أي : لأجل ، ولا يجوز أن تكون التي للتبليغ ، كهِيَ في قولك : قُلْتُ لزيد : افْعَلْ . قال الزمخشري : « لأن خطابهم مع الله ، لا معهم » . وقد بَسَطَ القَوْلَ قبله في ذلك الزجاج ، فقال : والمعنى : «وقالت أُخْرَاهُم : يا رَبَّنا هؤلاءِ أَضَلُّونَا ، لأُولاَهُم » . فذكر نحوه . قُلْتُ : وعلى هذا فاللام الثانية في قوله : « أُولاَهُم لأُخْرَاهُم » يجوز أن تكون للتبليغ ، لأن خطأ بهم معهم ، بدليل قوله : ﴿ فَمَا كَانَ لكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا العَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُون ﴾ . وقوله : « ضِعْفاً » قال أبو عُبَيْدَة : « الضِّعْفُ مِثْلُ الشيء مرّةً واحدة » . قال الأزهري : « ما قاله أبو عُبَيْدَة هو ما يستعمله الناس في مجاز كلامهم ، وقد قال الشافعي قريباً منه ، فقال ـ في رجل أَوْصَى ـ : أَعْطُوه ضِعْفَ نصيب وَلَدِي ، قال : يُعْطَى مِثْلَه مَرَّتَيْن » . قال الأزهري : « الوصايا يستعمل فيها العرف ، وما يتفاهمه الناس ، وأما كتاب الله فهو عربي مبين ، ويُرَدُّ تفسيره إلى لغة العرب وموضوع كلامها ، الذي هو صيغة ألسنتها . والضِّعْفُ في كلام العرب : المِثْلُ إلى ما زاد ، ولا يقتصر به على مِثْلَيْنِ ، بل تقول : هذا ضِعْفُه ، أي : مِثْلاه ، وثلاثة أمثاله ، لأن الضِّعْفَ في الأصل زيادةٌ غير محصورة ، ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿ فأُولئِكَ لَهُم جَزَاءُ الضِّعْفِ ﴾[٥] لم يُرِدْ به مِثْلاً ولا مِثْلَيْن ، وأولى الأشياء به

---

(١) سورة الفاتحة ، آية (٧) .
(٢) سورة النمل ، آية (١٠) .
(٣) آية (١٤٥) من سورة النساء .
(٤) سورة الأنعام ، آية (١٦٤) .
(٥) سورة سبأ ، آية (٣٧) .

أن يجعل عشرة أمثاله ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[١] ، فأقل الضِّعْفِ محصور ، وهو المِثْل ، وأكثره غير محصور . « ومثل هذه المقالة قال الزجاج أيضاً ، فإنه قال : « أي : عذاباً مضاعفاً ، لأن الضِّعْفَ في كلام العرب على ضربين ، أحدهما : المثل . والآخر : أن يكون في معنى تضعيف الشيء » . أي : زيادته إلى ما لا يتناهى ، وقد تقدم طَرَفٌ من هذا في البقرة[٢] . و « ضِعْفاً » صفة لـ « عذاباً »و « من النار » يجوز أن يكون صفة لـ « عذاباً » ، وأن يكون صفة لـ « ضِعْفاً » ، ويجوز أن يكون بدلاً من « عذاباً » . وقوله : « لِكُلٍّ » أي : لكُلِّ فريقٍ مِنَ الأُخْرى والأُولى . وقوله : « ولكِنْ لا تَعْلَمُونَ » قراءة العامة بناء الخطاب ، إمّا خطاباً للسائلين ، وإمّا خطاباً لأهل الدُّنْيَا ، أي : ولكن لا تَعْلَمُونَ ما أَعَدَّ مِنَ العَذَابِ لكُلِّ فريق . وقرأ أبو بكر عن عاصم بالغيبة ، وهي تحتمل أن يكون الضمير عائداً على الطائفة السائلة تضعيف العذاب ، أو على الطائفتين ، أي : لا يعلمون قدر ما أُعِدَّ لهم من العذاب .

وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾

قوله : ﴿ فَمَا ﴾ .

هذه الفاء عاطفة هذه الجملة المنفية على قول الله تعالى للسفلة : « لكلٍّ ضِعْفٌ » فقد ثبت أن لا فضل لكم علينا ، وأنا متساوون في استحقاق الضِّعف فذوقوا .

قال الشيخ[٣] ـ بعد أن حكى بعض كلام الزمخشري ـ : « والذي يظهر أن المعنى انتفاء كون فضلٍ عليهم من السفلة في الدنيا بسبب اتباعهم إيّاهم وموافَقَتِهِم لهم في الكفر ، أي : اتباعكم إيانا وعدم اتباعكم سواء ، لأنكم كنتم في الدنيا عندنا أقل من أن يكون لكم علينا فضل باتباعكم ، بل كفرتم اختياراً ، لا أنا حملناكم على الكفر إجباراً ، وأن قوله : « فَمَا كَانَ » جملة معطوفة على جملة محذوفة بعد القول ، دلَّ عليها ما سبق من الكلام ، والتقدير : قَالَتْ أُولاَهُم لأُخْرَاهم : ما دعاؤكم الله أنا أضللناكم وسؤالكم ما سألتم ؟ فما كان لكم علينا من فضلٍ بضلالكم ، وأن قوله : « فذُوقُوا » من كلام الأُولَى خطاباً للأُخْرَى على سبيل التشفي ، وأن ذوق العذاب هو بسبب ما كسبتم ، لا بأنا أضللناكم . وقيل : « فَذُوقُوا » من خطابِ الله لهم » . و « بِمَا » الباء سببية ، و « ما » مصدرية ، أو بمعنى « الذي » ، والعائد محذوف ، أي : تكسبونه .

وقرأ أبو عمرو : ﴿ لا تُفْتَحُ ﴾ .

بضم التاء من فوق والتخفيف ، والأخوان بالياء من تحت والتخفيف أيضاً ، والباقون بالتأنيث والتشديد . فالتأنيث والتذكير باعتبار الجمع والجماعة ، والتخفيف والتضعيف باعتبار التكثير وعدمه . والتضعيف هنا أوضحُ لكثرة

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٦٠) .
(٢) آية (٢٤٥) .
(٣) انظر البحر (٤/٢٩٦) .

المتعلق ، وهو في هذه القراءات مبني للمفعول . وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسم « تَفَتَّحُ » ، والأصل : لا تَتَفَتَّحُ ، بتاءين ، فحذفت إحداهما ، وقد تقدم في ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾[1] ، ونحوه . فـ « أَبْوَابُ » على قراءة أبي حيوة فاعل ، وعلى ما تقدم مفعول لم يسم فاعله . وقوله : « فِي سَمِّ الخِيَاطِ » متعلِّق بـ « يَلِجَ » ، و « سَمِّ الخياط » : ثقب الإبرة ، وهو الخَرْتُ ، وسينه مثلثة . وكل ثقب ضيق فهو « سُمّ » ، وقيل : كل ثقب في البدن ، وقيل : كل ثقب في أنف ، أو أذن فهو « سُمّ » ، وجمعه : « سُمُومٌ » ، قال الفرزدق :

٢٢٠٨ - فَنَفَّسْتُ عَنْ سَمَّيْهِ حَتّى تَنَفَّسَا وقُلْتُ لَهُ : لا تَخْشَ شَيْئاً ورَائِيَا[2]

والسُّمُّ : القاتل ، سُمِّيَ بذلك للطفه وتأثيره في مسامِّ البدن ، حتى يصل إلى القلب ، وهو في الأصل مصدر ، ثم أريد به معنى الفاعل ، لدخوله باطن القدم . وقد سَمَّهُ : إذا أدخله فيه ، ومنه السامة للخاصة الذين يدخلون في بواطن الأمور ومَسَامِّهَا ، ولذلك يقال لهم : الدُّخْلُلُ . والسَّمُومُ : الريح الحارة ، لأنها تؤثر تأثير السُّمِّ القاتل . و « الخِيَاطُ » ، والمِخْيَطُ : الآلة التي يُخَاطُ بِهَا ، فِعَال ومِفْعَل ، كـ « إزار ومِئْزَر ، ولِحَاف ومِلْحَف ، وقِنَاع ومِقْنَع » . ولا يقال للبعير : جمل إلا إذا بَزَلَ . وقيل : لا يقال له ذلك إلا إذا بلغ أربعَ سنين . وأول ما يخرج ولد الناقة ، ولم تُعْرَفْ ذكوريته ، أو أنوثته ، يقال له : سَلِيلٌ ، فإنْ كان ذكراً فهو سَقْبٌ ، والأنثى حَائِل ، ثم هو حُوَارٌ إلى الفطام ، وبعده فَصِيل إلى سنة ، وفي الثانية ابن مَخَاض وبنت مَخَاض ، وفي الثالثة ابن لَبُون وبنت لَبُون ، وفي الرابعة حِقٌّ وحِقَّة ، وفي الخامسة جَذَعٌ وجَذَعةٌ ، وفي السادسة ثَنِيٌّ وثَنِيَّةٌ . وفي السابعة رَبَاعٌ ورَبَاعِيَةٌ ، مخففة . وفي الثامنة سَدِيسٌ ، لهما ، وقيل : سَدِيسَةٌ للأنثى . وفي التاسعة : بازِل وبازِلة ، وفي العاشرة : مُخْلِفٌ ومُخْلِفَة . وليس بعد البُزُول والإخلاف سِنٌّ ، بل يقال : بازلُ عامٍ ، أو عامين ، ومُخْلِفُ عامٍ ، أو عامين ، حتى يهرم ، فيقال له : عَوْد . والوُلُوجَ : الدخول بشدة ، ولذلك يقال : هو الدخول في ضيق ، فهو أخص من الدخول . والوليجة : كل ما يعتمده الإنسان . والوليجة : الداخل في قوم ليس منهم . و « الجَمَلُ » قراءة العامة ، وهو تشبيه في غاية الحسن ، وذلك أن الجَمَلَ أعظمُ حيوان عند العرب وأكبرُهُ جثة ، حتى قال :

٢٢٠٩ - ..... جِسْمُ الجِمَالِ وأَحْلَامُ العَصَافِيرِ[3]

وقال :

٢٢١٠ - لَقَدْ كَبُرَ البَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ ..... [4]

وسَمُّ الإبرة في غاية الضيق ، فلما كان المثل يُضْرَبُ بعظم هذا وكِبَرِهِ ، ويضيق ذلك حتى قيل : أضيق من خُرْتِ الإبرة ، ومنه « الخِرِّيتُ » ، وهو البصير بمضايق الطرق . قيل : لا يدخلون الجنة حتى يتفحم أعظمُ الأشياء وأكبرُها عند العرب في أضيق الأشياء وأصغرِهَا ، فكأنه قيل : لا يدخلون حتى يوجد هذا المستحيل ، ومثله في المعنى قول الآخر :

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٥٢) .

(٢) تقدم .

(٣) عجز بيت لحسان بن ثابت ورواية الديوان :

لا عيب في القوم من طول ولا عظم
جسم البغال وأحلام العصافير

انظر الكتاب (٢/٧٤) ، الخزانة (٤/٧٢) .

(٤) صدر بيت وروايته في البحر (٤/٢٩٧) .

لقد عظم البعير بغير لب
فلم يستغن بالعظم البعير

٢٢١١ ـ إِذَا شَابَ الغُرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي وَصَارَ القَارُ كَاللَبَنِ الحَلِيبِ

وقرأ ابن عباس في رواية ابن حوشب ومجاهد وابن يَعْمَر وأبو مِجْلَز والشعبي ومالك بن الشِّخِّير وابن محيصن وأبو رجاء وأبو رزين وأبان عن عصام « الجُمَّل » بضم الجيم وفتح الميم المشددة ، وهو : القَلْسُ ، والقَلْسُ : حبل غليظ يجمع من حبال كثيرة ، فيفتل ، وهو حبل السفينة . وقيل : الحبل الذي يصعد به النخل . ويروى عن ابن عباس أنه قال : إنّ الله أحسن تشبيهاً من أن يشبه بالجَمَل . « كأنه رأى ـ أن صَحَّ عنه ـ أن المناسب لسَمِّ الإبرة شيء يناسب الخيط المسلوك فيها . وقال الكسائي : الراوي ذلك عن ابن عباس أعجمي ، فشدد الميم » . وضَعَّفَ ابن عطية قول الكسائي بكثرة رواتها عن ابن عباس قراءة » . قلت : وكذلك هي قراءة مشهورة بين الناس . وروى مجاهد عن ابن عباس ضم الجيم وفتح الميم خفيفة ، وهي قراءة ابن جبير وقتادة وسالم الأفطس . وقرأ ابن عباس أيضاً في رواية عطاء « الجُمُل » بضم الجيم والميم مخففة ، وبها قرأ الضحّاك والجحدري ، وقرأ عكرمة وابن جبير بضم الجيم وسكون الميم . والمتوكل وأبو الجوزاء بالفتح والسكون ، وكلها لغات في « القَلْس » المذكور . وسئل ابن مسعود عن « الجَمَل » في الآية ، فقال « زوج الناقة » . كأنه فهم ما أراد السائل فاستغباه . وقرأ عَبْدُ الله وقتادة وأبو رزين وطلحة « سُمِّ » بضم السين . وأبو عمران الجَوْنيّ وأبو نهيك عن نافع « سِمِّ » بالكسر ، وقد تقدم أنها لغات . وقرأ عَبْدُ الله وأبو رزين وأبو مِجْلَز « المِخْيَطِ » بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الياء ، وطلحة بفتح الميم ، وهذه مخالفة للسواد . قوله : « وكَذَلِكَ » أي : ومثل ذلك الجزاء نجزي المجرمين ، فالكاف نعت لمصدر محذوف .

لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾

وقوله : ﴿ لَهُم مِنْ جَهَنَّم مِهَادٌ ﴾ .

والجملة محتملة للحالية والاستئناف ، ويجوز حينئذٍ في « مِهَادٌ » أن يكون فاعلاً لـ « لَهُم » ، فتكون الحال من قبيل المفردات ، وأن يكون مبتدأ ، فتكون من قبيل الجمل ، و « مِنْ جَهَنَّمَ » حال من « مِهَادٌ » ، لأنه لو تأخر عنه لكان صفة ، أو متعلِّق بما تعلق به الجار قبله . و « غَوَاشٍ » جمع « غاشية » ، وللنحاة في الجمع الذي على « مفاعل » إذا كان منقوصاً بقياس خلاف ، هل هو منصرف أو غير منصرف ؟ فبعضهم قال : هو منصرف ، لأنه قد زالت منه صيغة منتهى الجموع فصار وزنه وزن « جَنَاح وقَذَال » فانصرف . وقال الجمهور : هو ممنوع من الصرف ، والتنوين تنوين عوض ، واختلف في المعوض عنه ، ماذا ؟ فالجمهور على أنه عوض من الياء المحذوفة . وذهب المبرد إلى أنه عوض من حركتها ، والكسر ليس كسر إعراب ، وهكذا « جَوَارٍ ، ومَوَالٍ » . وبعضهم يجره بالفتحة ، قال :

٢٢١٢ ـ فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَىً هَجَوْتُهُ ولَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[1]

(١) البيت للفرزدق انظر الكتاب (٣/٣١٣) ، المقتضب (١/٢٨١) ، التصريح (٢/٢٢٩) ، الهمع (١/٣٦) ، ابن يعيش (١/٦٤) ، الخزانة (١/٣٥) .

وقال الآخر :

٢٢١٣ ـ قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا[١]

وهذا الحكم ليس خاصاً بصيغة « مَفَاعِل » ، بل كل غير منصرف إذا كان منقوصاً فحكمه ما تقدم ، نحو : « يُعَيْلٍ » تصغير « يَعْلَى » ، و « يَوْمٍ » اسم رجل ، وعليه قوله :

. . . . . ومِنْ يُعَيْلِيَا[٢]

وبعض العرب يعرب « غواشيَ » ونحوه بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوفة ، فيقول : « هؤلاء جَوَارُ » ، وقرىء « ومِنْ فَوْقِهِم غَوَاشٌ » برفع الشين ، وهي كقراءة عَبْدِ اللهِ « ولَهُ الجَوَارُ »[٣] برفع الراء ، وقد حررت هذه المسألة وما فيها من المذاهب واللغات في موضوع غير هذا . قوله : «وكذلك» تقدم مثله[٤] . وقوله : «الظَّالِمِينَ» يحتمل أن يكون من باب وقوع الظاهر موقع المضمر ، والمراد بـ « الظالمين » : المجرمون . ويحتمل أن يكونوا غيرهم ، وأنهم يجزون كجزائهم .

قوله : ﴿ والّذِينَ آمنُوا ﴾ .

مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : أنها الجملة من قوله : « لا نُكَلِّفُ نَفْساً » ، وعلى هذا فلا بدّ من عائد ، وهو مقدر ، تقديره : نفساً مِنْهُم .

والثاني : هو الجملة من قوله « أُولئكَ أَصْحَابُ » ، وتكون هذه الجملة المنفية معترضة بينهما ، وهذا الوجه أعرب .

وقوله : ﴿ مِنْ غِلٍّ ﴾ .

يجوز أن تكون « مِنْ » لبيان جنس « ما » ، ويجوز أن تكون حالاً ، فتتعلق بمحذوف ، أي : كائناً من غِلٍّ .

وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها حال من الضمير في « صُدُورِهِم » ، قاله أبو البقاء ، وجعل العامل في هذا الحال معنى الإضافة .

والثاني : أنها حال أيضاً ، والعامل فيها « نَزَعْنَا » قاله الحَوْفي .

والثالث : أنها استئناف إخبار عن صفة أحوالهم . ورد[٥] الشيخ الوجهين الأولين ، أما الأول فلأن معنى الإضافة لا يعمل إلّا إذا أمكن تجريد المضاف ، وإعماله فيما بعده رفعاً أو نصباً . وأما الثاني فلأن « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِم الأَنْهَارُ » ليس من صفة فاعل « نَزَعْنَا » ولا مفعوله ، وهما : « نا ، وما » فكيف ينتصب حالاً عنهما ؟ وهذا واضح » . قُلْتُ : قد

---

(١) نسب هذا البيت للفرزدق انظر الكتاب (٣/٣١٥) ، الخصائص (١/٦) ، المقتضب (١/٢٨٠) ، التصريح (٢/٢٢٨) ، الأشموني (٣/٣٧٣) ، الهمع (١/٣٦) .

(٢) تقدم .

(٣) سورة الرحمن ، آية (٢٤) .

(٤) انظر الآيات (٥٣ ، ٧٥ ، ١٠٥) من سورة البقرة .

(٥) انظر البحر (٤/٢٩٨) .

تقدم غير مرة[١] أن الحال تأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، لمدرك آخر ، لا لما ذكره أبو البقاء من أن العامل هو معنى الإضافة ، بل العامل في الحال هو العامل في المضاف ، وإن كانت الحال ليست منه ، لأنهما لما كانا متضايفين ، وكانا مع ذلك شيئاً واحداً سَاغَ ذلك . و « الغِلُّ » : الحقد والإِحْنَةُ والبغض ، وكذلك « الغُلُولُ » ، وجمع « الغلِّ » : غلال . والغُلُولُ : الأخذ في خُفْية ، وأحسن ما قيل : إنّ ذلك من لفظ « الغِلاَلة » ، كأنه تذرع وليس الحقد والخيانة حتى صارا له كالغِلاَلة الملبوسة . قوله : « لَوْلاَ أَنْ هَدَانَا » : « أن » وما في حيِّزها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، على ما قررته غير مرة . وجواب « لولا » مدلول عليه بقوله : « وَمَا كُنَّا » ، تقديره : لولا هِدَايَتُهُ لنا موجودة لشقينا ، أو ما كنا مهتدين . و « لَقَدْ جَاءَتْ » جواب قسم مقدر . و « بالحقِّ » يجوز أن تكون الباء للتعدية ، فـ « بالحقِّ » مفعول معنى ، ويجوز أن تكون للحال ، أي : جاءُوا ملتبسين بالحق . وقوله : ﴿ أَنْ تِلْكُمْ ﴾ يجوز أن تكون المفسِّرة ، فَسَّرَتِ النداء ، وهو الظاهر بما بعدها ، ويجوز أن تكون المخففة ، واسمها ضمير الأمر محذوفاً ، فهي وما بعدها في محل نصب أو جر ، لأن الأصل : بأن تِلْكُم . وأشير إليها بإشارة البعيد ، لأنهم وعدوها في الدنيا . وعبارة بعضهم هي إشارة لغائب مسامحة ، لأن الإشارة لا تكون إلا لحاضر ، ولكن العلماء تطلق على البعيد غائباً مجازاً . و ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة حالية ، كقوله : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾[٢] ، ويجوز أن تكون خبراً عن « تِلْكُم » ، ويجوز أن تكون « الجَنَّةُ » بدلاً ، أو عطف بيان ، و « أُرِثْتُمُوهَا » الخبر . ومنع أبو البقاء أن تكون حالاً من « تلْكُم » ، للفصل بالخبر ، ولأن المبتدأ لا يعمل في الحال . « وأدغم أبو عمرو والأخوان وهشام الثاء في التاء ، وأظهرها الباقون . و « بِمَا كُنْتُم تَعْمَلُونَ » تقدم غير مرة[٣] . والجماعة على « وما كُنَّا » بواو ، وكذلك في مصاحف الأمصار غير الشام ، وفيها وجهان :

أظهرهما : أنها واو الاستئناف ، والجملة بعدها مستأنفة .

والثاني : أنها حالية . وقرأ ابن عامر « ما كنا » بدون واو ، والجملة على ما تقدم من احتمالي الاستئناف والحال ، وهي في مصحف الشاميين كذا ، فقد قرأ كل بما في مصحفه .

وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴿٤٥﴾ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ۚ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ۚ وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۚ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾

قوله : ﴿ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا ﴾ .

« أَنْ » يحتمل أن تكون تفسيرية للنداء ، وأن تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الأمر والشأن ، والجملة بعدها خبرها . وإذا كان الفعل متصرفاً غير دعاء فالأجود الفصل بـ « قد » كهذه الآية ، أو بغيرها ، وقد تقدم تحقيقه في

---

(١) انظر آية (١٣٥) من سورة البقرة .

(٢) سورة النمل ، آية (٥٢) .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٣٠) .

المائدة[١] . قال الزمخشري « فإنْ قلت : هلا قيل : ما وعدكم ربكم ، كما قيل : « ما وَعَدَنَا رَبُّنَا » ؟ قُلْتُ : حذف ذلك تخفيفاً ، لدلالة « وَعَدَنَا » عليه . ولقائل أن يقول : أطلق ليتناول كلَّ ما وعد الله من البعث والحساب والعقاب والثواب وسائر أحوال القيامة ، لأنهم كانوا مكذبين بذلك أجمع ، ولأن الموعود كله مما ساءهم ، وما نعيم أهل الجنة إلا عذاب لهم ، فأطلق لذلك » . قُلْتُ : قوله : « ولقائل . . . إلى آخره » هذا الجواب لا يطابق سؤاله ، لأن المدعي حذف المفعول الأول ، وهو ضمير المخاطبين ، والجواب وقع بالمفعول الثاني الذي هو : الحساب والعقاب وسائر الأحوال ، فهذا إنما يناسب لو سئل عن حذف المفعول الثاني ، لا المفعول الأول . و « نَعَمْ » حرف جواب كَأَجَلْ وإي وَجَيْرَ وبَلَى . ونقيضتها « لا » . و « نَعَمْ » تكون لتصديق الإخبار ، أو إعلام استخبار ، أو وعد طالب . وقد يجاب بها النفي المقرون باستفهام ، وهو قليل جداً ، كقوله :

٢٢١٤ - أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرو ... وإيّانا ، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي ؟
نَعَمْ ، وَتَرَى الهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي[٢]

فأجاب قوله : « أَلَيْسَ » بـ « نَعَمْ » ، وكان من حقه أن يقول : « بَلَى » ، ولذلك يُرْوَى عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بربِّكم ؟ قالوا : بَلَى ﴾[٣] لو قالوا : نَعَمْ لكفروا وفيه بحث يأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى قريباً . وتكسر عينها ، وبها قرأ الكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب ، وهي لغة كنانة ، وطعن أبو حاتم عليها ، وقال : « ليس الكسر بمعروف » واحتج الكسائي لقراءته بما يُحْكَى عن عمر بن الخطاب أنه سأل قوماً ، فقالوا : نَعَمْ ، بالفتح ، فقال : « أَمّا النَّعَم فالإبل ، فقولوا : نَعِم » . أي بالكسر . قال أبو عُبَيْد : « ولم نَرَ العَرَبَ يعرفون ما رووه عن عمر ، ونراه مولداً » . قُلْتُ : هذا طعن في المتواتر ، فلا يقبل . وتبدل عينها حاء ، وهي لغة فاشية ، كما تُبْدَلُ حاءُ « حَتَّى » عينا . وقوله : « بَيْنَهُمْ » يجوز أن يكون منصوباً بـ « أَذَّنَ » ، أو بـ « مُؤَذِّنٌ » ، وأن يكون متعلقاً بمحذوف ، على أنه صفة لـ « مُؤَذِّنٌ » . قال مكي ـ عند إجازته هذا الوجه ـ : « ولكن لا يعمل « أَنْ » في « مُؤَذِّنٌ » ، إذ قد نعته ـ يعني أن قوله : « أَنْ لَعْنَةُ اللهِ » لا يجوز أن تكون معمولة لـ « مُؤَذِّنٌ » ، لأنه موصوف ، واسم الفاعل متى وصف لم يعمل . قُلْتُ : هذا يوهم أنا إذا لم نجعل « بَيْنَهُم » نعتاً لـ « مُؤَذِّنٌ » جاز أن يعمل في « أَنْ » ، وليس الأمر كذلك ، لأنك لو قلت : « ضرب ضَارِبٌ زَيْداً » ، فإنك تنصب « زيداً » بـ « ضَرَبَ » ، لا بـ « ضَارِب » ، لكني قد رأيت الواحدي أجاز ما أجاز مكي من كون « مُؤَذِّنٌ » عاملاً في « أَنْ » ، وإذا وصفته امتنع ذلك ، وفيه ما تقدم ، وهو حسن . و « أن » يجوز أن تكون المُفَسِّرة ، وأن تكون المخففة ، والجملة الإسمية بعدها الخبر ، فلا حاجة هنا لفاصل . وقرأ الأخوان وابن عامر والبزي : « أَنَّ » بفتح الهمزة وتشديد النون ونصب « اللعنة » على أنها اسمها ، و « عَلَى الظَّالِمِينَ » خبرها ، وكذلك في النور ﴿ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ ﴾[٤] خَفَّفَ « أَنَّ » ورفع « اللعنة » نافعٌ وحده والباقون بالتشديد والنصب . وقرأ عصمة عن الأعمش « إنَّ » بالكسر والتشديد ، وذلك إمّا على إضمار القول عند البصريين ، وإمّا على إجراء النداء مُجْرَى القول عند الكوفيين .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ ﴾ .

---

(١) آية (٧١) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة الأعراف ، آية (١٧٢) .
(٤) آية (٧) .

يجوز أن يكون مرفوع المحل ، ومنصوبه على القطع فيهما ، ومجروره على النعت أو البدل أو عطف البيان ، ومفعول « يَصُدُّونَ » محذوف ، أي : يَصُدُّونَ النّاسَ ، ويجوز ألا يقدر له مفعول ، والمعنى : الذين من شأنهم الصد ، كقولهم : « هو يعطي ويمنع » ، ويجوز أن يكون « يَصُدُّونَ » بمعنى « يعرضون » من صَدَّ صُدُوداً ، فيكون لازماً .

قوله : ﴿ **وبَيْنَهُما** ﴾ .

أي : بين أصحاب الجنة وأصحاب النار ، وهذا هو الظاهر ، لقوله : ﴿ **فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ** ﴾[1] ، وقيل : بين الجنة والنار ، وبه بدأ الزمخشري . وقوله : ﴿ **وَعَلَى الأَعْرَافِ** ﴾ قال الزمخشري : « أي : وعلى أعراف الحجاب » . كأنه جعل « أل » عوضاً من الإضافة ، وهو مذهب كوفي ، وقد تقدم تحقيقه[2] وجعل بعضهم نفس « الأعراف » هي نفس « الحجاب » المتقدم ذِكْرُه ، عبر عنه تارة بالحجاب ، وتارة بالأعراف ، قال الواحدي ـ ولم يذكر غيره ـ : « ولذلك عرفت « الأعراف » ، لأنه عنى بها الحجاب . « والأعراف : جمع « عُرْف » بضم العين ، وهو كل مرتفع من أرضٍ وغَيْرِها ، استعارة من عُرْف الديك ، وعُرْف الفرس ، كأنه عُرِفَ بارتفاعه دون الأشياء المنخفضة فإنّها مجهولة غالباً ، قال أمية بن أبي الصلت :

٢٢١٥ ـ وآخَـرُونَ عَلَى الأَعْـرَافِ قَـدْ طَمِعُـوا ... فـي جَنَّـةٍ حَـفَّهَـا الـرُّمَّـانُ والخَضِرُ[3]

ومثله أيضاً قوله :

٢٢١٦ ـ كُـلُّ كِـنَـازٍ لَـحْـمُـهُ نِـيَـاف ... كـالجَبَـلِ المُـوفَى عَـلَى الأَعْـرَافِ[4]

وقال الشماخ :

٢٢١٧ ـ فَـظَلَّتْ بـأَعْـرَافٍ تَـغَـالَى ، كـأَنَّـهـا ... رِمَـاحٌ نَحَاهَـا وِجْهَـةَ الـرِّيحَ راكِـز[5]

وقوله : ﴿ **يَعْرِفُونَ** ﴾ في محل رفع نعتاً لـ « رِجَالٌ » . و « كُلًّا » أي : كلَّ فريقٍ من أصحاب الجنة وأصحاب النار . وقوله : ﴿ **أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ** ﴾ كقوله : ﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللهِ على الظَّالِمِينَ ﴾ ، إلا أنّه لم يُقْرَأْ هنا إلّا بـ « أَنْ » الخفيفة فقط . قوله : « ونَادَوْا » هذا الضمير وما بعده لـ « رِجَالٌ » . وقوله : « لَمْ يَدْخُلُوها » في هذه الجملة أوجه :

أحدها : أنها حال من فاعل « نَادَوْا » ، أي : نادى أهلُ الأعرافِ حال كونهم غَيْرَ داخلين الجنة . وقوله : « وَهُمْ يَطْمَعُونَ » يحتمل أن يكون حالاً من فاعل « يَدْخُلُوها » ثُمّ لك اعتباران بعد ذلك ، الأول : أن يكون المعنى : لم يدخولها طامعين في دخلوها ، بل دخلوها على يأس من دخولها .

والثاني : أن المعنى : لم يدخلوها حال كونهم طامعين ، أي : لم يدخلوها بعد ، وهم في وقتِ عدمِ الدخول طامعون . ويحتمل أن يكون مستأنفاً أخبر عنهم بأنهم طامعون في الدخول .

---

(١) سورة الحديد ، آية (١٣) .
(٢) آية (٢٥) من سورة البقرة .
(٣) انظر ديوانه (٣٣) .
(٤) انظر مجاز القرآن (١/٢١٥) اللسان (نون) ، البحر (٤/٢٨٧) .
(٥) انظر ديوانه (٢٠١) ، مجاز القرآن (١/٢١٥) ، تفسير الطبري (١٣/٤٤٩) ، ورواية الديوان :
وظلت تغالي بالبقاع
.....

الوجه الثاني : أن يكون حالاً من مفعول « نَادَوْا » ، أي : نادوهم حال كونهم غير داخلين . وقوله : ﴿ وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ على ما تقدم آنفاً .

والوجه الثالث : أن يكون في محل رفع صفة لـ « رِجَالٌ » ، قاله الزمخشري ، وفيه ضعف من حيث إنّه فصل فيه بين الموصوف ووصفته بجملة قوله « وَنَادَوْا » ، وليست جملة اعتراض .

والوجه الرابع : أنها لا محل لها من الإعراب ، لأنها جواب سائلٍ سأل عن أصحاب الأعراف ، فقال : ما صُنِعَ بهم ؟ فقيل : لم يدخلوها وهم يطمعون في دخولها . وقال مكي كلاماً عجيباً ، وهو أن قال : إنْ حملت المعنى على أنهم دخلوها كان « وَهُمْ يَطْمَعُونَ » ابتداءً وخبراً في موضع الحال من المضمر المرفوع في « يدخلوها » ، معناه : أنهم يَئِسُوا من الدخول فلم يكن لهم طَمَعٌ في الدخول ، لكن دخلوا وهم على يأس من ذلك . فإنْ جعلت معناه : أنهم لم يدخلوا بَعْدُ ، ولكنهم يطمعون في الدخول برحمة الله ، كان ابتداءً وخبراً مستأنفاً » . وقال بعضهم : جملة قوله : « لم يَدْخُلُوها » من كلام أصحاب الجنة ، وجملة قوله : « وَهُمْ يَطْمَعُونَ » من كلام الملائكة . قال عطاء عن ابن عباس : « إنّ أصحاب الأعراف ينادون أصحاب الجنة بالسلام فيردون عليهم السّلام ، فيقول أصحاب الجنة للخزنة : ما لأصحابنا على أعراف الجنة لم يدخلوها ؟ فتقول لهم الملائكة ـ جواباً لهم ـ : وهم يطمعون » . وهذا تبعد صحته عن ابن عباس ، إذ لا يلائم فصاحة القرآن . و « الطمع » هنا يحتمل أن يكون على بابه ، وأن يكون بمعنى اليقين ، قالوا : لقوله تعالى ـ حكاية عن إبراهيم عليه السّلام ـ : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ ﴾[1] ، وقال :

٢٢١٨ ـ وإنّـي لأَطْـمَـعُ أَنَّ الإلَـهَ تَـعَـالَـى بِـحُـسْـنِ يَـقِـيـنِـي يَـقِـيـنِـي[2]

﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٨﴾ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ ۚ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا۟ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾

قوله : ﴿ تِلْقَاءَ ﴾ .

منصوب على ظرف المكان . قال مكي : « وجمعه تلاقي » . قُلْتُ : لأن « تلقاء » وزنه « تِفْعَال » ، كـ « تِمْثَال » ، و « تِمْثَال » وبابه يجمع على « تفاعيل » ، فالتقت الياء الزائدة مع الياء التي هي لام الكلمة ، فأدغمت فصارت « تلاقي » . و « التِّلْقَاء » في الأصل مصدر ، ثم جعل دالاً على المكان ، أي : على جهة اللقاء والمقابلة . قالوا : ولم يجيء من المصادر على « تِفْعَال » بكسر التاء إلّا لفظتين : « التِّلْقَاء » ، والتِّبْيَان » ، وما عدا ذلك من المصادر فمفتوح ، نحو : « التَّرْدَاد ، والتَّكْرَار » ، ومن الأسماء مكسورة ، نحو : « تِمْثَال ، وتِمْسَاح ، وتِقْصَار وفي قوله : ﴿ صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ ﴾ فائدة جليلة ، وهو أنهم لم يلتفوا إلى جهة النار إلا مجبورين على ذلك ، لا باختيارهم ، لأن مكان الشر محذور . وقد تقدم خلاف القراء في نحو « تِلْقَاءَ أَصْحَابِ » بالنسبة إلى إسقاط إحدى الهمزتين ، أو

---

(١) سورة الشعراء ، آية (٨٢) .

(٢) انظر البيت في البحر (٤/٣٠٢) .

إثباتها ، وأو تسهيلها في أوائل البقرة . وقرأ الأعمش « وإذا قُلِبَتْ ، وهي مخالفة للسواد ، كقراءة « لَمْ يَدْخُلُوهَا وهم سَاخِطُونَ » ، أو « وَهُمْ » طَامِعُون »[1] ، على أن هذه أقرب . وقالوا » هو جواب « إذا » والعامل فيها .

قوله : ﴿ مَا أَغْنَى ﴾ .

يجوز أن تكون استفهامية للتوبيخ والتقريع ، وهو الظاهر . ويجوز أن تكون نافية . وقوله : ﴿ وما كُنْتمَ ﴾ « ما » مصدرية ، لينسق مصدر على مثله ، أي : ما أَغْنَى عنكم جَمْعُكُم ، وكونكم مستكبرين . وقرىء « تَسْتَكْثِرُونَ » بثاء مثلثة ، من الكثرة .

قوله : ﴿ أَهَؤُلَاءِ الّذِينَ أَقْسَمْتُمْ ﴾ .

يجوز في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها في محل نصب بالقول المتقدم ، أي : قالوا ما أغنى ، وقالوا : أهؤلاء الذين .

والثاني : أن تكون جملة مستقلة غير داخلة في حيِّز القول ، والمشار إليهم على القول الأول هم أهل الجنة والقائلون ذلك هم أهل الأعراف ، والمقول لهم : هم أهل النار ، والمعنى : وقال أهل الأعراف لأهل النار : أهؤلاءِ الّذِينَ في الجَنَّةِ اليوم هم الذين كنتم تَحْلِفُونَ أنهم لا يدخلون الجَنَّةَ برحمةِ اللهِ وفَضْلِهِ : ﴿ ادْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾ أي : قالوا لهم ، أو قيل لهم : ادْخُلُوا الجنة . وأَمّا على القول الثاني وهو الاستئناف فاختلف في المشار إليه ، فقيل : هم أهل الأعراف ، والقائل ذلك مالك ، يأمره الله بهذا القول ، والمقول لهم : هم أهل النار . وقيل : المشار إليه هم أهل الجنة ، والقائل : هم الملائكة ، والمقول لهم : أهل النار . وقيل : المشار إليهم : هم أهل الأعراف ، وهم القائلون ذلك أيضاً ، والمقول لهم الكفار . وقوله : « ادْخُلُوا الجَنَّة » من قولة أهل الأعراف أيضاً ، أي : يرجعون فيخاطب بعضهم بعضاً ، وقال ابن الأنباري : « إنّ قوله : « أَهؤلاءِ الّذِينَ أَقْسَمْتُم لا يَنَالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ » من كلام أصحاب الأعراف ، وقوله : « ادْخُلُوا الجَنَّةَ » من كلام الله تعالى ، وذلك على إضمار قول ، أي : فقال لهم الله : ادْخُلُوا ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ أن يُخْرِجَكُم مِنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِ ﴾ فهذا من كلام الملأ ، ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[2] فهذا من كلام فرعون ، أي : فقال : ﴿ فماذا تأمرون ﴾ . فيقولون : « ادْخُلُوا الجَنَّةَ » . وقرأ الحسن وابن سيرين « أَدْخِلُوا الجَنَّةَ » أمراً من « أَدْخَل » ، وفيها تأويلان ، أحدهما : أن المأمور بالإدخال الملائكة ، أي : أَدْخِلُوا يا ملائكةُ هؤلاءِ ، ثم خاطب البشر بعد خطاب الملائكة ، فقال : « لا خَوْفٌ عَلَيْكُم » ، وتكون الجملة من قوله : « لا خَوْفٌ » لا محل لها من الإعراب ، لاستئنافها . والثاني : أن المأمور بذلك هم أهل الأعراف ، والتقدير : أَدْخِلُوا أَنفُسَكُم ، فحذف المفعول في الوجهين ، ومثل هذه القراءة هنا قوله تعالى : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾[3] ، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى ، إلّا أن المفعول هناك مصرح به في إحدى القراءتين . والجملة من قوله : « لا خَوْفٌ » على هذا في محل نصب على الحال ، أي : أَدْخِلُوا أنفُسَكُم غَيْرَ خائفين . وقرأ عكرمة « دَخَلُوا » ماضياً مبنياً للفاعل . وطلحة وابن وثاب والنخعي « أَدْخِلُوا » مِنْ « أَدْخِلَ » ماضياً مبنياً للمفعول ، وعلى الإخبار ، وعلى هاتين فالجملة المنفية في محل نصب بقول مقدر ، ذلك القول منصوب على الحال ، أي : مقولاً لهم : لا خَوْفٌ .

---

(١) عزاها ابن خالويه في مختصر الشواذ (٤٥) ، لأبي الدقيس .

(٢) سورة الشعراء ، آية (٣٥) .

(٣) سورة غافر ، آية (٤٦) .

قوله : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا ﴾ .

كأخواتها من احتمال التفسير والمصدرية . و« مِنَ المَاءِ » متعلِّق بـ« أَفِيضُوا » على أحد وجهين ، إمّا على حذف مفعوله ، أي : شيئاً من الماء ، فهي تعبيضية ، طلبوا منهم البعض اليسير ، وإمّا على تضمين « أَفِيضُوا » معنى ما يتعدى بـ« مِنْ » ، أي : أَنْعِمُوا منه بالفَيْضِ . وقوله : ﴿ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُم ﴾ « أو » هنا على بابها من اقتضائها لأحد الشيئين ، إما تخييراً ، أو إباحة ، أو غير ذلك مما يليق بها ، وعلى هذا يقال : كيف قيل : « حرمهما » ، فأعيد الضمير مثنى ، وكان من حق من يقول : إنها لأحد الشيئين أن يعود مفرداً على ما تقرر غير مرة ؟ وقد أجابوا بأن المعنى : « حَرَّمَ كلاًّ منهما . وقيل : إنَّ « أو » بمعنى « الواو » ، فعود الضمير واضح عليه . و« مِمَّا » : « ما » يجوز أن تكون موصولة إسمية ، وهو الظاهر ، والعائد محذوف ، أي : أو مِنْ الذي رزقكموه الله ، ويجوز أن تكون مصدرية ، وفيه مجازان :

أحدهما : أنهم طلبوا منهم إفاضة نفس « الرزق » مبالغة في ذلك .

والثاني : أن يراد بالمصدر : اسم المفعول ، كقوله :﴿ كُلُوا واشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ ﴾[1] في أحد وجهيه . وقال الزمخشري : « أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ » من غيره من الأشربة ، لدخوله في حكم الإفاضة . ويجوز أن يراد : أو ألقوا علينا مما رَزَقَكُمُ اللهُ مِنَ الطَّعَامِ والفاكهة ، كقوله :

٢٢١٩ ـ عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[2]

قال الشيخ[3] : « وقوله : « أو ألقوا علينا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ مِنَ الطعام والفاكهة » يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون قوله : « أَفِيضُوا » ضمن معنى : ألقوا علينا من الماء ، أو مِمّا رَزَقَكُم الله ، فيصح العطف . ويحتمل ـ وهو الظاهر من كلامه ـ أن يكون أضمر فعلاً بعد « أو » يصل إلى « مِمَّا رَزَقَكُم » ، وهو « ألقوا » ، وهما مذهبان للنحاة فيما عطف على شيء بحرف عطف ، والفعل لا يصل إليه ، والصحيح منهما التضمين ، لا الإضمار » . قُلْتُ : يعني الزمخشري أن الإضافة أصل استعمالها في الماء ، وما جرى مجراه من المائعات ، فقوله : « أو مِنْ غيره من الأشربة » تصحيح لتسلط الإفاضة عليه ، لأنه لو حمل « ما رَزَقَكُمُ اللهُ » على الطعام والفاكهة لم يَحْسُنْ نسبةُ الإفاضة إليهما إلّا بتجوز ، فذكر وجه التجوز بقوله : « ألقوا » ، ثم فسَّره الشيخ بما ذكر ، وهو كما قال ، فإن العلف لا يسند إلى الماء ، فقوله : إمّا بالتضمين ، أي : تعديها ، ومثله :

٢٢٢٠ ـ ..... وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[4]

وقوله :

٢٢٢١ ـ يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[5]

وقوله تعالى : ﴿ والَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ والإيمَانَ ﴾[6] ، وقد مضى من هذا جملة صالحة[7] . وزعم بعضهم أن

---

(١) سورة البقرة ، آية (٦٠) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر البحر (٤/٣٠٥) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) سورة الحشر ، آية (٩) .
(٧) سورة الأنعام ، آية (٤١) .

قوله : « أَوْ مِمّا رَزَقَكُمُ اللهُ » عام يندرج فيه « الماء » المتقدم ، وهو بعيد ، أو متعذر للعطف بـ « أو » . والتحريم هنا المنع ، كقوله :

٢٢٢٢ - حَـرَامٌ عَـلَى عَيْـنَيَّ أَنْ تَـطْعَـمَ الكَـرَى ..... (١)

﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۖ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٥١﴾ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾

و : ﴿ الّذِينَ ﴾ .

يجوز أن يكون في محل جر ، وهو الظاهر ، نعتاً أو بدلاً من « الكافرين » ، ويجوز أن يكون رفعاً أو نصباً على القطع . وقوله : « وغَرَّتْهُم » عطف على الصلة . وقوله : ﴿ فاليَوْمَ ﴾ منصوب بما بعده . وقوله : « كَمَا » نعت لمصدر محذوف ، أي : ننساهم نسياناً كنسيانهم لقاء ، أي : نتركهم . و « ما » مصدرية . ويجوز أن تكون الكاف للتعليل ، أي : تركناهم لأجل نسيانهم لقاءَ يَوْمِهِم . و « يَوْمِهِم » يجوز أن يكون متسعاً فيه ، فأضيف المصدر إليه ، كما يضاف إلى المفعول به . ويجوز أن يكون المفعول محذوفاً ، والإضافة إلى ظرف الحدث ، أي : لقاء العذاب في يومهم . وقوله : « وَمَا كَانُوا » « ما » مصدرية ، نسقاً على أختها المجرورة بالكاف ، أي : وكما يجحدون بآياتنا ، والتعليل فيه واضح .

والضمير في : ﴿ جِئْنَاهُمْ ﴾ .

عائد على من تقدم من الكفرة . والمراد بـ « كِتَابٍ » : الجنس . وقيل : « يعود على من عاصر النبي ﷺ ، والمراد بالكتاب : القرآن » . والباء في « بكتاب » للتعدية فقط . وقوله : « فَصَّلْنَاهُ » صفة لـ « كِتَابٍ » ، والمراد بتفصيله إيضاحُ الحقِّ من الباطل ، أو تنزيله في فصول مختلفة ، كقوله : ﴿ وقُرْآناً فَرَقْنَاهُ ﴾(٢) . وقرأ الجحدري وابن محيصن بالضاد المعجمة ، أي : فضلناه على غيره من الكتب السماوية . وقوله : ﴿ عَلَى عِلْمٍ ﴾ حال إمّا من الفاعل ، أي : فصلناه عالمين بتفصيله ، وإمّا من المفعول ، أي : فصلناه مشتملاً على علم . ونكر « عِلْم » تعظيماً . وقوله : « هُدًى ورَحْمَةً » الجمهور على النصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول من أجله ، أي : فصلناه لأجل الهداية والرحمة .

---

(١) صدر بيت وعجزه :

..... وأن نـرقـا حتى ألاقـيـك يـا هـنـد

انظر مشاهد الإنصاف (٢/ ٨٥) ، حاشية الشهاب (٤/ ١٧٢) .

(٢) سورة الإسراء ، آية (١٠٦) .

والثاني : أنه حال ، إمّا من « كِتَاب » ، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف ، وإمّا من مفعول « فَصَّلْنَاه » . وقرأ زيد بن علي « هدًى ورَحْمَةٍ بالجر ، وخرجه الكسائي ، والفراء ، على النعت لـ كِتَابٍ » ، وفيه المذاهب المشهورة في نحو : « برجلٍ عَدْلٍ »[1] . وخرجه غَيْرُهُما على البدل منه . وقرأته فرقة « هُدًى ورَحْمَةٌ » بالرفع ، على إضمار المبتدأ . وقال مكي : « أجاز الفراء والكسائي « هُدًى ورَحْمَةٍ بالخفض ، يجعلانه بدلاً من « عِلْمٍ » ، ويجوز « وهُدًى ورحمةٌ » بالرفع ، على تقدير : هو هُدًى ورَحْمَةٌ . وكأنه لم يطلع على أنهما قراءتان مرويتان ، حتى نسبهما على طريق الجواز . و « لِقَوْمٍ » صفة لـ « رَحْمَةً » وما عطفت عليه .

وقوله : ﴿ تأويله ﴾ .

قد تقدم ذلك في آل عمران[2] . وقال الزمخشري ههنا : « والتأويل مادته من همزة وواو ولام ، من آل يَؤُول » . وقا الخَطَّابِيُّ : « أوّلتُ الشيءَ : رددتهُ إلى أوله ، واللفظة مأخوذة من الأَوْل .

قال الشيخ[3] : « وهو خطأ ، لاختلاف المادتين » . و « يَوْمَ » منصوب بـ « يَقُولُ » . و « قد جاءت » منصوبة بالقول . و « بالحقِّ » يجوز أن تكون الباء للحال ، وأن تكون للتعدية ، أي جاءوا ملتبسين بالحق ، أو أجاءوا الحقَّ . قوله : « مِنْ شُفَعَاءَ » « مِنْ » مزيدة في المبتدأ ، و « لنا » خبر مقدم ، ويجوز أن يكون « مِنْ شُفَعَاءَ » فاعلاً ، و « مِنْ » مزيدة أيضاً ، وهذا جائز عند كل أحد ، لاعتماد الجار على الاستفهام . وقوله : « فَيَشْفَعُوا » منصوب بإضمار « أن » في جواب الاستفهام ، فتكون قد عطفتَ إسماً مؤولاً على اسم صريح ، أي : فهل لنا شُفَعَاء ، فشفاعة منهم لنا . قوله : « أَوْ نُرَدُّ » الجمهور على رفع « نُرَدُّ » ، ونصب « فَنَعْمَلَ » . فرفع « نُرَدُّ » على أنه عطفَ جملة فعلية ، وهي « نُرَدُّ » على جملة إسمية ، وهي « هَلْ لنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا » . ونصب « فَنَعْمَلَ » على ما انتصب عليه « فَيَشْفَعُوا » . وقرأ الحسن برفعهما على ما تقدم ، كذا روى عنه ابن عطية وغيره ، وروى عنه الزمخشري نصب « نُرَدُّ » ، ورفع « فنعمل » . وقرأ أبو حيوة وابن أبي إسحاق بنصبهما ، فنصب « نرد » عطفاً على « فيشفعوا » جواباً على جواب ، ويكون الشفعاء في أحد شيئين ، إمّا في خلاصهم من العذاب ، وإما في رجوعهم للدنيا ليعملوا صالحاً ، والشفاعة حينئذٍ منسحبة على الخلاص أو الرد . وانتصب « فَنَعْمَلَ » نسقاً على « فَنُرَدَّ » ، ويجوز أن يكون«أو نُرَدَّ » من باب : لألزمنك أو تقضيَني حقي إذا قدرناه بمعنى : حتى تقضيَني ، أو كي تقضيَني ، غَيَّا اللزوم بقضاء الحق ، أو علله به ، فكذلك الآية الكريمة ، أي : حتَّى نُرَدَّ ، أو كي نُرَدَّ ، والشفاعة حينئذٍ متعلقة بالرد ليس إلاّ . وأما عند من يُقَدِّر « أو » بمعنى « إلا » في المثال المتقدم ، وهو سيبويه[4] فلا يظهر معنى الآية عليه ، إذ يصير التقدير : هل يشفع لنا شفعاء إلاّ أن نُرَدَّ ، وهذا استثناء غير ظاهر . وقوله : « ما كَانُوا » فاعل « ضَلَّ » ، و « ما » موصولة عائدها محذوف .

إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾

قوله : ﴿ إنَّ ربَّكُمُ الله ﴾ .

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٢٥) .
(٢) آية (٧) .
(٣) البحر (٤/٣٠٦) .
(٤) انظر الكتاب (٣/٤٧) .

الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ « إنَّ » ، ويضعف أن يجعل بدلاً من اسم « إنَّ » على الموضع عند من يرى ذلك ، والموصول خبر لـ « إنَّ » ، وكذا لو جعله عطف بيان ، ويتقوى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار ، فإنّها فيها بدل أو بيان لاسم « إنّ » على اللفظ ، ويضعف أن يكون خبرها عند من يرى نصب الجزأين فيها ، كقوله :

٢٢٢٣ - إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ولتكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً ، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا[1]

وقوله :

٢٢٢٤ - إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا تَأْكُلُ كلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا[2]

قيل : ويؤيد ذلك قراءة الرفع ، أي : في جعلها إيّاه خبراً ، والموصول نعت لله ، أو بيان له ، أو بدل منه ، أو يجعل خبراً لـ « إنَّ » على ما تقدم من التخاريج ، ويجوز أن يكون مقطوعاً على المدح رفعاً أو نصباً . وقوله : « في سِتَّةِ » أصل « سِتّ » : سِدْسٌ ، فقلبت السين تاء ، فلاقتها الدال ، وهي مقاربة لها ساكنة فوجب الإدغام ، وهذا الإبدال لازم ، ويدل على أن هذا هو الأصل رجوعه في التصغير إلى « سُدَيْسَة » ، وفي الجمع « أَسْداس » ، وقولهم : جاء فلانٌ سادساً ، وساتّا وسادِيَا ، بالياء مثناة من أسفل ، قال :

٢٢٢٥ - ..... وَتَعْتَدُّنِي إنْ لَمْ يَقِ اللهُ سَادِيَا[3]

أي : سادساً ، فأبدلها ياء . و « في سِتَّةِ أَيَّامٍ » الظاهر أنه ظرف لـ « خلق السموات والأرض » معاً ، فاستشكل على ذلك أن اليوم إنما هو بطلوع الشمس وغروبها ، وذلك إنما هو بعد وجود السموات والأرض . وأجابوا عنه بأجوبة منها ، أن « الستة » ظرف لخَلْق الأرض فقط ، فعلى هذا يكون قوله : « خَلَقَ السَّمٰوَاتِ » مطلقاً لم يقيده بمدة ، ويكون قوله : « والأَرْضَ » مفعولاً بفعل مقدر ، أي : وَخَلَق الأَرْضَ ، وهذا الفعل مقيد بمدة ستة أيام ، وهذا قول ضعيف جداً . وقوله : «ثُمَّ اسْتَوَى» الظاهر عود الضمير على «الله» تعالى بالتأويل المذكور في البقرة[4] وقيل : الضمير يعود على « الخَلْق » المفهوم من « خَلَقَ » ، أي : ثم استوى خلقه على العرش ، ومثله : ﴿ الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾[5] ، قالوا : يحتمل أن يعود الضمير في «اسْتَوَى» على «الرحمن» ، وأن يعود على « الخلق » ، ويكون « الرحمن » خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : هو الرحمن . و « العَرْشُ » يطلق بإزاء معانٍ كثيرة ، فمنه : سرير المَلِك ، وعليه : ﴿ نَكِّرُوا لها عَرْشَهَا ﴾ ، ﴿ ورَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى العَرْشِ ﴾[6] ، ومنه : السلطان والعز ، وعليه قول زُهَيْر :

٢٢٢٦ - تَدَارَكْتُمَا عَبْساً وَقَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا وذُبْيَانَ إذ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ[7]

وقال الآخر :

٢٢٢٧ - إن يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُم بِرَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ شِهَابِ

ومنه : خشب يُطْوَى به البئرُ ، بعد أن يُطْوَى بالحجارة أسفلها ، ومنه : ما يلاقي ظهر القدم وفيه الأصابع ، ومنه : السَّقْفُ ، وكل ما علاك فهو عَرْشٌ ، فكأن المادة دائرة مع العلو والرفعة ، ويقال لأربعة كواكبَ صِغارٍ أَسْفَلَ من

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) آية (٢٩) .
(٤) سورة طه ، آية (٥) .
(٥) سورة النمل ، آية (٤١) .
(٦) سورة يوسف ، آية (١٠٠) .
(٧) تقدم .

العَوَّاء . قوله : ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ « قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص هنا وفي سورة الرعد[١] « يُغْشِي » مخففاً من « أَغْشَى » على « أفعل » . والباقون على التشديد من « غَشَّى » على « فَعَّلَ » ، فالهمزة والتضعيف كلاهما للتعدية ، أكسبا الفعل مفعولاً ثانياً ، لأنه في الأصل متعدٍ لواحد ، فصار الفاعل مفعولاً . وقرأ حميد بن قيس « يَغْشَى » بفتح الياء والشين ، « اللَّيْلُ » رفعاً ، « النَّهَارَ » نصباً ، هذه رواية الداني عنه . وروى ابن جني عنه نصب « اللَّيْل » ورفع « النهار » . قال ابن عطية : « ونقل ابن جني أثبت » . وفيه نظر من حيث أن الداني أعنى من أبي الفتح بهذه الصناعة ، وإن كان دونه في العلم بطبقات ، ويؤيد رواية الداني أيضاً أنها موافقة لقراءة العامة من حيث المعنى ، وذلك أنه جعل « الليل » فاعلاً لفظاً ومعنى ، و« النهار » مفعولاً لفظاً ومعنى . وفي قراءة الجماعة « الليل » فاعل معنى ، و «النهار » مفعول لفظاً ومعنى ، وذلك أن المفعولين في هذا الباب متى صلح أن يكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وجب تقديم الفاعل معنى ، لئلا يلبس ، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فإن لم يلتبس نحو : « أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت عمراً جبة » جاز ، وهذا كما في الفاعل والمفعول الصريحين ، نو : ضرب موسى عيسى ، وضرب زيد عمراً . وهذه الآية الكريمة من باب أعطيت زيداً عمراً ، لأن كلا من « الليل » و « النهار » يصلح أن يكون غاشياً مغشياً ، فوجب جعل « الليل » في قراءة الجماعة هو الفاعل المعنوي ، و « النهار » هو المفعول من غير عكس ، وقراءة الداني موافقة لهذه ، لأنها مصرحة بفاعلية « الليل » ، وقراءة ابن جني مخالفة لها ، وموافقة الجماعة أولى .

قلت : وقد روى الزمخشري قراءة حُمَيْد ، كما رواها أبو الفتح ، فإنه قال : « يُغَشِّي » بالتشديد ، أي : يُلْحِقُ اللَّيْلَ بالنهار ، أو النَّهَارَ باللَّيْل ، يحتملهما جميعاً ، والدليل على الثاني قراءة حُمَيْد بن قيس « يَغْشَى » بفتح الياء ، ونصب « الليل » ، ورفع « النهار » انتهى . وفيما قاله أبو القاسم نظر ، لما ذكرت لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديم الفاعل المعنوي ، وكأن أبا القاسم تبع أبا الفتح في ذلك ، ولم يلتفت إلى هذه القاعدة المذكورة سهواً .

قوله : ﴿ يَطْلُبُهُ ﴾ حال من « اللَّيْلِ » ، لأنه هو المحدث عنه ، أي : يُغْشِي النهارَ طالباً له ، ويجوز أن يكون من « النهار » ، أي : مطلوباً ، وفي الجملة ذكر كل منهما . و « حَثِيثاً » يحتمل أن يكون نعت مصدر محذوف ، أي : طلباً حثيثاً ، وأن يكون حالاً من فاعل « يطلبه » ، أي : حاثاً ، أو من مفعوله ، أي : محثوثاً ، والحَثُّ : الإعجال والسرعة ، والحمل على فعل شيء ، كالحضِّ عليه ، فالحثُّ والحضُّ أَخَوَان ، يقال : حَثَثْتُ فلاناً فاحْتَثَّ ، فهو حثيث ومحثوث .

٢٢٢٨ - تَوَلَّى حَثِيثاً كَأَنَّ الصُّوَا رَ يَتْبَعُهُ أَزْرَقِيٌّ لَجِمْ[٢]

فهذا يحتمل أن يكون نعت مصدر محذوف ، وأن يكون حالاً ، أي : تولى تولياً حثيثاً ، أو تولى في هذه الحال .

قوله : ﴿ والشَّمْسَ ﴾ قرأ ابن عامر هنا ، وفي النحل برفع « الشمس » وما عطف عليها ، ورفع « مُسَخَّرَاتٌ » ، وافقه حفص عن عاصم في النحل خاصة على رفع « والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ » . والباقون بالنصب في الموضعين وقرأ أبان بن تغلب هنا برفع « النجوم » وما بعدها . فأما قراءة ابن عامر فعلى الابتداء والخبر ، جعلها جملة مستقلة بالإخبار بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمنافعنا . وأما قراءة الجماعة فالنصب في هذه السورة على عطفها على « السَّمواتِ » ، أي : وخلق الشَّمْسَ ، ويكون « مسخراتٍ » على هذا حالاً من هذه المفاعيل ، ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ « جَعَلَ » مقدراً ، فتكون هذه المنصوبات مفعولاً أول ، و « مُسَخَّرَاتٍ » مفعولاً ثانياً . وأما قراءة حفص في النحل

(١) آية (٣) .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه (٩١) ، التهذيب (٣/٤٢٧) (حث) اللسان (حثث) .

فإنه إنما رفع هناك ، لأن الناصب هناك « سَخَّرَ » ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لكم اللَّيْلَ والنَّهَارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ ﴾[1] ، فلو نَصَبَ « النُّجُوم » و « مُسَخَّرَات » لصار اللفظ : سَخَّرَها مُسَخَّراتٍ ، فيلزم التأكيد ، فلذلك قطعهما عن الأول ورفعهما جملة مستقلة . والجمهور يخرجونها على الحال المؤكدة ، وهو مستفيض في كلامهم ، أو على إضمار فعل قبل « والنجوم » ، أي : وجعل النجوم مُسَخَّرَاتٍ ، أو يكون « مُسَخَّرات » جمع مسخر المراد به المصدر ، وجمع باعتبار أنواعه ، كأنه قيل : وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات ، أي : أنواعاً من التسخير . وقوله : ﴿ بِأَمْرِه ﴾ متعلِّق بـ « مُسَخَّرَات » أي : بتيسيره وإرادته لها في ذلك ، ويجوز أن تكون الباء للحال ، أي : مصاحبة لأمره غير خارجة عنه في تسخيرها . وقوله : ﴿ لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ ﴾ يجوز أن يكون مصدراً على بابه ، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به .

ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾

وقوله : ﴿ تَضَرُّعاً وخُفْيَةً ﴾ .

نصب على الحال ، أي متضرعين مخفين الدعاء ، ليكون أقرب إلى الإجابة ، ويجوز أن ينتصبا على المصدر ، أي : دعاء تضرع وخُفْية . وقرأ أبو بكر « خِفْيَةً » بكسر الخاء ، وقد تقدم ذلك في الأنعام[2] ، إلّا أن كلام أبي علي يرشد إلى أن « خِفْيَةً » بالكسر بمعنى الخوف ، وهذا إنما يتأتى على ادعاء القلب ، أي : يعتقد تقدم اللام على العين ، وهو بعيد ، ولأنه كان ينبغي أن تعود الواو إلى أصلها ، وذلك أن « خِفْيَةً » ياؤها عن واو ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولما أخرت الواو تحركت وسكن ما قبلها ، إلّا أن يقال : إنها قلبت متروكة على حالها . وقرأ الأعمش « وَخِيفَةً » ، وهي تؤيد ما ذكره الفارسي ، نقل هذه القراءة عنه أبو حاتم . وقرأ ابن أبي عبلة « إنَّ الله » أتى بالجلالة مكان الضمير .

قوله : ﴿ خَوْفاً وطَمَعاً ﴾ .

حالان ، أي : ادْعُوه ذوي خَوْف وطَمَع ، أو خائفين طامعين ، أو مفعولان من أجلهما ، أي : لأجل الخَوْف والطَمَع . قوله : « قَرِيبٌ » إنما لم يؤنثها ، وإن كانت خبراً عن مؤنث ، لوجوه ، منها : أنها في معنى الغفران ، فحملت عليه ، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق . ومنها : أنها صفة لموصوف مذكر حذف وبقيت صفته ، والتقدير : إنّ رحمة الله شيء قريب . ومنها : أنها في معنى العفو ، أو المطر ، أو الرحم . ومنها : أنها على النسب ، أي : ذات قرب ، كـ « حائض » ، أي : ذات حيض . ومنها : تشبيه فعيل بمعنى فاعل ، بفعيل بمعنى مفعول ، فيستوي فيه المذكر والمؤنث ، كـ « جريح » ، كما حمل هذا عليه ، حيث قالوا : أسير وأسراء ، وقتيل وقتلاء ، حمل على رحيم ورحماء ، وعليم وعلماء ، وحكيم وحكماء ومنها : أنها مصدر ، جاء على فَعِيل كالنقيق ، وهو صوت الضِّفْدَع ، والصَّغِيب ، وهو صوت الأرنب . وإذا كان مصدراً لزم الإفراد والتذكير . ومنها : أنها بمعنى مفعول ، أي : مقربة ، قاله الكرماني ، وليس بجيد ، لأن فعيلاً بمعنى مفعول لا ينقاس ، وعلى تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد ، لا من المزيد فيه ، و (مقربة) من المزيد فيه . ومنها : أنه من باب المؤنث المجازي ، فلذلك جاز

(١) آية (١٢) .
(٢) آية (٦٣) .

التذكير ، ، كـ « طَلَع الشمس » ، قال بعضهم[١] وهو غير جيد ، لأن ذلك حيث كان الفعل متقدماً ، نحو : « طَلَع الشمسُ » ، أما إذا تأخر وجب التأنيث إلاَّ في ضرورة شعر ، كقوله :

٢٢٢٩ - ..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَها[٢]

قُلْتُ : وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان ، فإنّه لا يقصر ذلك على ضرورة الشعر ، بل يجيزه في السعة . وقال الفراء : « قريبة وبعيدة ، إمّا أن يراد بها النسب وعدمه فتؤنثها العرب ليس إلاّ ، فيقولون : فلانة قريبة مني ، وبعيدة مني ، أي : في النسب . أما إذا أريد القرب في المكان فإنه يجوز الوجهان ، لأن قريباً وبعيداً قائم مقام المكان ، فيقولون : فلانة قريبةٌ وقريبٌ ، وبعيدةٌ وبعيدٌ ، التقدير : هي في مكان قريب وبعيد ، وأنشد :

٢٢٣٠ - عَشِيَّةَ لا عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيبَةٌ فَتَدْنُو، ولا عَفْرَاءُ مِنْكَ بَعِيدُ[٣]

فجمع بين اللغتين . إلاّ أن الزجاج رَدّ على الفراء قوله ، وقال : « هذا خطأ ، لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما » . قُلْتُ : وقد كَثُرَ في شعر العرب مجيء هذه اللفظة مذكرة ، وهي صفة لمؤنث ، قال أمرؤ القيس :

٢٢٣١ - لَهُ الوَيْلُ إنْ أَمْسَى ولا أُمُّ سَالِمٍ قَرِيبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابنَةُ يَشْكُرا[٤]

وفي القرآن : ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَة تكُونُ قريباً ﴾[٥] وقال أبو عُبَيْدَة : « قريبٌ » في الآية ليس وصفاً لها ، إنما هو ظرف لها وموضع ، فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجمع ، فإنْ أريد بها الصفة وجبت المطابقة ، ومثلها لفظة « بعيد » أيضاً . « إلاّ أن عليَّ بنَ سليمان الأخفش خطأه . قال : « لأنه لو كانت ظرفاً لانتصب ، كقولك : «إنَّ زيداً قريباً منك » . وهذا ليس بخطأ ، لأنه يجوز أن يتسع في الظرف ، فيعطى حكم الأسماء الصريحة ، فتقول : « زيد أَمَامُكَ ، وعمرو خَلْفُكَ » برفع « أمام وخلف » ، وقد نص النحاة على أن نحو : « إنَّ قريباً منك زيدٌ » : إنَّ « قريباً » اسم « إنّ » و « زيد » خبرها ، وذلك على الاتساع . و « مِنَ المُحْسِنِينَ » متعلِّق بـ « قريب » .

وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾

قوله : ﴿ بُشْراً ﴾ .

قد تقدم خلاف القراء في إفراد « الريح » وجمعها بالنسبة إلى سائر السور في البقرة[٦] . وأما « بُشْراً فقرأه - في هذه السورة ، وحيث ورد في غيرها من السور - : نافع وأبو عمرو وابن كثير بضم النون والشين ، وهي قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن ، وأبي رجاء ، بخلاف عنهم ، وشيبة بن نصاح والأعرج وعيسى بن عمر وأبي يحيى وأبي نوفل الأعرابيين وفي هذه القراءة وجهان يتحصل منهما ستة أوجه :

---

(١) البحر المحيط (٤/١١٣) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لعروة بن حزام العذري انظر ديوانه (٥) ، الخصائص (٢/٤١٢) ، اللسان « قرب » .
(٤) تقدم .
(٥) سورة الأحزاب ، آية (٦٣) .
(٦) الآية (١٦٤) .

أحدها : أن « نُشُرا » جمع « ناشر » ، كـ « بازل وبُزُل ، وشارف وشُرُف » وهو جمع شاذ في « فاعل » . ثم « ناشر » هذا اختلف في معناه ، فقيل : هو على النسب ، إمّا إلى النشر ضد الطي ، وإمّا إلى النشور بمعنى الإحياء ، كقوله : ﴿ وإليه النُّشُور ﴾[1] ، والمعنى : ذا نشر أو ذا نشور ، كـ « لابن وتامر » . وقيل : هو فاعل من « نَشَرَ » مطاوع « أَنْشَرَ » ، يقال : أَنْشَرَ اللهُ الميت فنشر ، فهو ناشر ، وأنشد :

٢٢٣٢ - حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا ... يا عَجَباً لِلمَيِّتِ النَّاشِرِ[2]

وقيل : ناشر بمعنى : مُنْشِر ، أي : المحيي ، تقول : نشر الله الموتى وأنشرها ، فـ « فَعَلَ وأَفْعَل » على هذا بمعنى واحد ، وهذه الثالثة ضعيفة .

الوجه الثاني : أن « نُشُرا » جمع « نَشُور » ، ثم « نَشُور » هذا فيه احتمالان .

أحدهما وهو الأرجح : أنه بمعنى فاعل ، وفعول بمعنى فاعل ينقاس جمعه على « فُعُل » كـ « صَبُور وصُبُر وشَكُور وشُكُر » .

والثاني : أنه بمعنى مَفْعُول ، كـ «رَكُوب وحَلُوب ، بمعنى : مركوب ومحلوب » ، قالوا : لأن « الريح » توصف بالموت ، وتوصف بالإحياء ، فمن الأول قوله :

٢٢٣٣ - إنِّي لأَرْجُو أن تَمُوتَ الرِّيحُ ... فأَقْعُدَ اليَوْمَ وأَسْتَرِيحُ[3]

ومن الثاني قولهم : أَنْشَرَ الله الريح وأحياها . وفَعُول بمعنى مفعول يجمع على « فُعُل » ، كـ « رَسُول ورُسُل » ، وبهذا قال جماعة كثيرة ، إلا أن ذلك غير مقيس في المفرد وفي الجمع ، أعني أنه لا ينقاس « فَعُول » بمعنى « مفعول » ، لا تقول : « زيد ضَرُوب ، ولا قَتُول » بمعنى « مضروب » و « مقتول » ، ولا ينقاس أيضاً جمع فَعُول بمعنى مفعول على « فُعُل » . وبيان ستة الأوجه في هذه القراءة :

الأول : أنها جمع لـ « ناشر » بمعنى : ذا نشر ، ضد الطيّ .

والثاني : جمع « ناشر » بمعنى : ذي نشور .

الثالث : جمع ناشر ، مطاوع أَنْشَر .

الرابع : جمع ناشر ، بمعنى منشور .

الخامس : جمع نَشُور ، بمعنى فاعل .

السادس : جمع « نَشُور » بمعنى مفعول . وقرأ ابن عامر بضم النون وسكون الشين ، وهي قراءة ابن عباس ، وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي وابن مُصَرِّف والأعمش ومسروق . وقد كُفينا مَؤُونة تخريج هذه القراءة بما ذكر في القراءة قبلها ، فإنَّها مخففة منها ، كما قالوا : رُسْل في رُسُل ، وكُتْب في كُتُب ، فسكنوا الضمة تخفيفاً ، وإذا

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البيت في البحر المحيط (٤/٣١٧) ، روح المعاني (٨/١٤٥) .

(٣) انظر البحر (٤/٣١٧) ، روح المعاني (٨/١٤٥) ، اللسان (موت) .

كانوا قد فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخف من الجمع ، كقولهم في « عُنُق » : « عُنْق » ، وفي « طُنُب »[١] : « طُنْب » ، فما بالهم في الجمع الذي هو أثقل من المفرد . وقرأ الأخوان « نَشْراً » . ووجهها أنها مصدر واقع موقع الحال ، بمعنى : ناشرة ، أو منشورة ، أو ذات نشر ، كل ذلك على ما تقدم في نظيره . وقيل : « نَشْراً » مصدر مؤكد ، لأن « أَرْسَلَ » و « أَنْشَر » متقاربان . وقيل : « نَشْراً » مصدر على حذف الزوائد ، أي : إنشاراً ، وهو واقع موقع الحال ، أي : مُنْشِراً ، أو مُنْشَراً ، حسب ما تقدم في ذلك . وقرأ عاصم « بُشْراً » بالباء الموحدة مضمومة وسكون الشين ، وهو جمع « بشيرة » ، كـ « نذيرة ونذر » . وقيل : جمع « فَعِيل » ، كـ « قَلِيب وقُلُب ، ورغيف ورُغُف » ، وهي مأخوذة في المعنى من قوله تعالى : ﴿ وهو الَّذِي يُرْسِلُ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ ﴾ ، أي : تُبَشِّر بالمطر ، ثُمَّ خففت الضمة ، كما تقدم في « نُشْر » ، ويؤيد ذلك أن ابن عباس والسُّلَمِي وابن أبي عبلة قرأوا بضمهما ، وهي مروية عن عاصم نفسه ، فهذه أربع قراءات في السبع . والخامسة ما ذكرته الساعة عن ابن عباس ومن معه . وقرأ مسروق « نَشَراً » بفتح النون والشين ، وفيهما تخريجان ، أحدهما : ـ نقله أبو الفتح ـ أنه اسم جمع ، كـ « غَيَب ونَشَأ » ، لـ « غائبة وناشئة » . والثاني : أن « فَعَلا » بمعنى مَفْعول ، كـ « قَبَض بمعنى مَقْبُوض » وقرأ أبو عبد الرحمن « بَشْراً » بفتح الباء وسكون الشين ، ورويت عن عاصم أيضاً ، على أنه مصدر « بَشَرَ » ثلاثياً . وقرأ ابن السَّمَيْفَع « بُشْرَى » بزنة « رُجْعَى » ، وهو مصدر أيضاً . فهذه ثماني قراءات ، أربع مع النون ، وأربع مع الباء . هذا ما يتعلق بالقراءات ، وما هي بالنسبة إلى كونها مفردة أو جمعاً . وأما نصبها فإنّها في قراءة نافع ومن معه ، وابن عامر منصوبة على الحال من « الرياح ، أو الريح » حسبما تقدم من الخلاف ، وكذلك في قراءة عاصم وما يشبهها ، وأما في قراءة الأخوين ومسروق فتحتمل المصدرية أو الحالية ، وكل هذا واضح ، وكذلك قراءة « بُشْرَى » بزنة « رُجْعَى » . ولا بدّ من التعرض لشيء آخر ، وهو أن من قرأ « الرِّياحَ » بالجمع ، وقرأ « نُشُرا » جمعاً ، كنافع وأبي عمرو فواضح . وأما من أفرد « الريح » ، وجمع « نُشُرا » كابن كثير ، فإنّه يجعل « الريح » اسم جنس ، فهي جمع في المعنى ، فوصفها بالجمع ، كقول عنترة :

٢٢٣٤ ـ فيها اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً ، كخافِيةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[٢]

والحالية في بعض الصور يجوز أن تكون من فاعل « يُرْسِلُ » ، أو مفعوله ، وكل هذا يعرف مما قدمته ، ولا حاجة إلى ذكر كل صورة بلفظها . و « بَيْنَ » ظرف لـ « يُرْسِلُ » ، أو للبشارة ، فيمن قرأه كذلك قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ ﴾ غاية لقوله : « يُرْسِلُ » . و « أَقَلَّتْ » أي : حَمَلَتْ من أَقْلَلْتُ كذا ، أي : حملته بسهولة ، وكأنه مأخوذ من القِلّة ، لأنه يقال : أَقَلّه ، أي : حمله بسهولة ، فهو مستقل لما يحمله . والقُلّة ـ بضم القاف ـ هذا الظرف المعروف ، وقِلالُ هَجَرَ كذلك[٣] ، لأن البعير يقلها ، أي : يحملها . و « السَّحَابُ » تقدم تفسيره ، وأنه يذكر ويؤنث ، ولذلك عاد الضمير عليه مذكراً من قوله : « سُقْنَاهُ » ، ولو حمل على المعنى ـ كما حمل قوله : « ثِقَالاً » فجمع ـ لقال : « سُقْنَاهَا » . و « لِبَلَدٍ » جعل الزمخشري اللام للعلة ، أي : لأجل بلد » .

وقال الشيخ[٤] : « فرق بين قولك : سقت له مالاً وسقت لأجله مالاً بأن سقته له : أوصلته إليه وأبلغته إياه ،

---

(١) والطنب الحبل انظر اللسان « طنب » .

(٢) انظر البيت في ديوان (١٧) ، شرح القصائد العشر (٣٢٧) ، الخزانة (٣٩١/٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٣) .

(٣) القُلَّة : إناء للعرب كالجرَّة الكبيرة . انظر اللسان (قلل) .

(٤) انظر البحر المحيط (٣١٧/٤) .

بخلاف سقته لأجله ، فإنه لا يلزم منه إيصاله له ، فقد تسوق المال لغيري لأجلي » . وهو واضح . وتقدم الخلاف في تخفيف «ميِّت» وتثقيله في آل عمران[١] ، وجاء هنا ، وفي الروم : ﴿يُرْسِلُ﴾ بلفظ المستقبل مناسبة لما قبله ، فإنّ قبله ﴿ ادْعُوه خَوْفاً ﴾ ، وهو مستقبل . وفي الروم ﴿ لِيَجْزِيَ الّذِينَ ﴾ ، وهو مستقبل . وأما في الفرقان وفاطر فجاء بلفظ الماضي ﴿ أَرْسَلَ ﴾ لمناسبة ما قبله وما بعده في المضي ، لأن قبله ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَ ﴾ ، وبعده ﴿ مَرَجَ البَحْرَينِ ﴾ فناسب ذلك الماضي ، ذكره الكرماني . وقوله : ﴿ فَأَنْزَلْنا به ﴾ الضمير يعود على أقرب مذكور ، وهو : ﴿ بَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾ ، وعلى هذا فلا بدّ من أن تكون الباء ظرفية ، بمعنى : أنزلنا في ذلك البلد الميِّت الماءَ . وجعل الشيخ هذا هو الظاهر . وقيل : الضمير يعود على « السحاب » . ثم في الباء وجهان ، أحدهما : هي بمعنى « مِنْ » ، أي : فأنزلنا من السحاب الماء . والثاني : أنها سببية ، أي : فأنزلنا الماء بسبب السحاب . وقيل : يعود على السَّوْق المفهوم من الفعل ، والباء سببية أيضاً ، أي : فأنزلنا بسبب سوق السحاب ، وهو ضعيف لعود الضمير على غير مذكور مع إمكان عوده على مذكور . وقوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا به ﴾ الخلاف في هذه الهاء كالذي في قبلها ، ويزيد عليه وجه أحسن منها ، وهو العود على الماء ، ولا ينبغي أن يعدل عنه . و « مِنْ » تبعيضية ، أو ابتدائية ، وقد تقدم نظيره . و « كذلك » نعت مصدر محذوف ، أي : نخرج الموتى إخراجاً كإخراجنا هذه الثمرات . و « البَلَدُ » يطلق على كل جزء من الأرض عامراً كان أو خراباً وأنشدوا على ذلك قول الأعشى :

٢٢٣٥ ـ وَبَلْدَةٍ مِثْلِ ظَهْرِ التُّرْسِ مُوحِشَةٍ ... لِلْجِنِّ بِاللَّيْلِ في حَافَاتِهَا زَجَلُ[٢]

وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦١﴾

و : ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾ .

يجوز أن تكون الباء سببية أو حالية . وقوله : « إلّا نَكِداً » فيه وجهان :

أحدهما : أن ينتصب حالاً ، أي : عسراً مبطئاً ، يقال منه : نَكِدَ يَنْكَدُ نَكَداً ـ بالفتح ـ فهو « نَكِدٌ » بالكسر .

والثاني : أن ينتصب على أنه نعت مصدر محذوف ، أي : إلّا خروجاً نَكِداً ، وصف الخروج بالنكد ، كما يوصف به غيره ، ويؤيده قراءة أبي جعفر القعقاع « إلّا نَكَداً » بفتح الكاف . قال الزجاج : « وهي قراءة أهل المدينة » . وقراءة ابن مُصَرِّف « إلّا نَكْداً » بالسكون ، وهما مصدران . وقال مكي : « هو تخفيف « نَكِد » بالكسر ، مثل « كِتْف » في « كَتِف » . يقال : رجل نَكِدٌ وأَنْكَدُ . والمَنْكُود : العطاء النَّزْر ، وأنشدوا على ذلك :

٢٢٣٦ ـ وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَهُ طَيِّباً ... لا خَيْرَ في المَنْكُودِ والنَّاكِدِ[٣]

---

(١) آية رقم (٢٧) .

(٢) البيت في ديوانه (١٠٩) ، شرح القصائد العشر (٤٩٨) ، اللسان « بلد » .

(٣) البيت من شواهد البحر (٤/ ٣١٥) ، الطبري (١٢/ ٤٩٥) ، التهذيب واللسان نكد .

وأنشدوا أيضاً :

٢٢٣٧ ـ لا تُنْجِزُ الوَعْدَ ، إنْ وَعَدْتَ ، وإنْ أَعْطَيْتَ أَعْطَيْتَ تافِهاً نَكِدَا[1]

وقوله : « كذلك نُصَرِّفُ » ما تقدم في نظيره . وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة وعيسى بن عمر « يُخْرَج » مبنياً للمفعول ، « نَبَاتُهُ » مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل ، وهو الله تعالى . وقوله : ﴿ والّذِي خَبُثَ ﴾ صفة لموصوف محذوف ، أي : والبلد الذي خَبُثَ ، وإنما حذف لدلالة ما قبله عليه ، كما أنه قد حذف منه الجار في قوله : « بإذْنِ رَبِّهِ » ، إذ التقدير : والبلد الذي خبث لا يخرج بإذْنِ رَبِّهِ إلاّ نَكِدا ، ولا بدّ من مضاف محذوف ، إمّا من الأول ، تقديره : ونبات الذي خَبُثَ لا يخرج ، وإمّا من الثاني ، تقديره : والذي خَبُثَ لا يَخْرُج نَبَاتُهُ إلاّ نَكِدا . وغاير بين الموصولين ، فجاء بالأول بالألف واللام ، وفي الثاني جاء بـ « الذي » ووصلت بفعل ماضٍ .

قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا ﴾ .

جواب قسم محذوف ، تقديره : « والله لقد أرسلنا » . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام ، إلاّ مع « قَدْ » ، وقَلَّ عنهم قوله :

٢٢٣٨ ـ حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا .....

قُلْتُ : إنما كان ذلك ، لأن الجملة القسمية لا تساق إلاّ تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها ، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قَدْ» عند استماع المخاطب كلمة القسم . وأما غير أبي القاسم من النحاة فإنّه قال : إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً فإما أن يكون قريباً من زمن الحال فتأتي بـ « قد » ، وإلاّ أتيت باللام وحدها . « فظاهر هذه العبارة جواز الوجهين باعتبارين . وقال هنا : « لَقَدْ » من غير عاطف . وفي « هود » ، « والمؤمنون » ، « وَلَقَدْ » بعاطف . وأجاب الكرماني بأن في « هود » قد تقدم ذكر الرسول مرات ، وفي « المؤمنين » ذكر « نوح » ضمناً في قوله : « وعلى الفُلْكِ » ، لأنه أول من صنعها فحسن أن يؤتى بالعاطف على ما تقدم ، بخلافه في هذه السورة . « قوله : « غَيْرُهُ » قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن . والباقون برفعها . وقرأ عيسى بن عمر « غَيْرَهُ » بالنصب . فالجر على النعت ، أو البدل من « إلَهٍ » لفظاً ، والرفع على النعت أو البدل من موضع « إلَهٍ » ، لأن « مِنْ » مزيدة فيه ، وموضعه رفع ، إما بالابتداء ، وإما بالفاعلية . ومنع مكي في وجه الجر أن يكون بدلاً من « إلَهٍ » على اللفظ ، قال : « كما لا يجوز دخول « مِنْ » لو حذفت المبدل منه ، لأنها لا تدخل في الإيجاب » . وهذا كلام متهافت . والنصب على الاستثناء . والقراءتان الأوليان أرجح ، لأن الكلام متى كان غير إيجاب رجح الإتباع على النصب على الاستثناء ، وحكم « غير » حكم الاسم الواقع بعد « إلاّ » . وَ « مِنْ إلَهٍ » إذا جعلته مبتدأ فلك في الخبر وجهان :

أظهرهما : أنه « لكم » .

والثاني : أنه محذوف ، أي : ما لكم من إلَهٍ في الوجود ، أو في العالم غير الله ، و « لكم » على هذا تخصيص وتبيين . وجيء هنا بفاء العطف ، حيث قيل : « فقال » ، وكذا في « المؤمنين » . وفي قصة « هود » و « صالح »

---

(١) البيت في البحر المحيط (٤/٣١٥) ، مجاز القرآن (١/٢١٧) ، روح المعاني (٨/١٤٧) .

و « شعيب » هنا بغير فاء ، والأصل الفاء ، وإنما حذفت تخفيفاً وتوسعاً ، واكتفاءً بالربط المعنوي ، وكانت الثواني فما بعدها بالحذف أولى . وأما في هود فيقدر قبل قوله : « إنِّي لكم » : فقال بالفاء على الأصل . وجاء هنا « ما لكم مِنْ إلَهٍ غيره » فلم تعطف هذه الجملة المنفية بفاء ولا غيرها ، لأنها مبينة ومنبهة على اختصاص الله تعالى بالعبادة ، ورفض ما سواه ، فكانت في غاية الاتصال . وقال ابن عطية : « وقرأ ابن عامر :

﴿ المَلْوُ ﴾ .

بواو ، وهي كذلك في مصاحف الشام . وهذه القراءة ليست مشهورة عنه قوله : « لَنَراك » يجوز أن تكون القلبية ، فتتعدى لاثنين ، ثانيهما « في ضَلالٍ » ، وأن تكون البصرية ، وليس بظاهر ، فالجار حال ، وجعل الضلال ظرفاً له مبالغة في وصفهم له بذلك ، وزادوا في المبالغة بأن أكدوا ذلك بأن صدروا الجملة بـ « إنَّ » وفي خبرها اللام .

وقوله : ﴿ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ .

من أحسن الرد وأبلغه ، لأنه نفى أن تلتبس به ضلالة واحدة ، فضلاً عن أن يحيط به الضلال ، ولو قال : لست ضالاً ، لم يؤدِ هذا المؤدى . وقوله : « ولكنِّي » جاءت « لكن » هنا أحسن مجيء ، لأنها بين نقيضين ، لأن الإنسان لا يخلو من أحد شيئين : ضلال وهدى ، والرسالة لا تجامع الضلال . و « مِنْ رَبِّ » صفة لـ « رَسُولٌ » ، و « مِنْ » لابتداء الغاية المجازية .

أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٦٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴿٦٤﴾ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦٦﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾

وقوله : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ ﴾ .

يجوز أن تكون جملة مستأنفة ، أتى بها لبيان كونه رسولاً ، ويجوز أن تكون صفة لـ « رَسُول » ، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم ، فقال : « أُبَلِّغُكُم » . ولو راعى الاسم الظاهر بعده لقال : « يُبَلِّغُكم » ، والاستعمالان جائزان في كل اسم ظاهر ، سبقه ضمير حاضر من متكلم أو مخاطب ، فيجوز لك فيه وجهان :

مراعاة الضمير السابق ، وهو الأكثر .

ومراعاة الاسم الظاهر ، فتقول : أنا رجلٌ أَفْعَلُ كذا . مراعاة لـ « أنا » ، وإنْ شئت : أنا رجلٌ يَفْعَلُ كذا مراعاة لـ « رجل » ، ومثله : أنت رجلٌ تَفْعَلُ ويَفْعَلُ بالخطاب والغيبة ، وقوله : ﴿ بَلْ أَنْتُم قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ جاء على الأكثر ، ومثله ما لو وقع بعد الضمير موصول ، نحو : أنا الذي فعلتُ وَفَعَلَ ، وأَنْتَ الَّذِي فَعَلَ وفعلْتَ ، ومنه :

٢٢٣٩ ـ نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا على الجِهَادِ ما بقينا أَبَدا[1]

فجمع بين الاستعمالين ، وقد تقدم هذا بأوضح منه هنا . وقرأ أبو عمرو « أُبَلِغُكُم » بالتخفيف ، والباقون التشديد . وهذا الخلاف جار هنا في الموضعين ، وفي الأحقاف . والتضعيف والهمزة للتعدية ، كـأَنْزَلَ ، ونَزَّلَ . وجمع « رسالة » باعتبار أنواعها من أمر ونهي ، ووعظ وزجر ، وإنذار وإعذار . وقد جاء الماضي على أَفْعَلَ في قوله : ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[2] ، فهذا شاهد لقراءة أبي عمرو ، وجاء على فَعَّل في قوله : ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[3] فهذا شاهد لقراءة الجماعة .

قوله : ﴿ أَنْ جَاءَكُم ﴾ .

أي : مِنْ أَنْ جَاءَكُم ، فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور . وقد تقدم الخلاف في هذه الهمزة السابقة على الواو . وقدر الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه محذوفاً ، تقديره : أكذبتم وعجبتم » . و « مِنْ رَبِّكُم » صفة لـ « ذِكْرٌ » . وقوله : « عَلَى رَجُلٍ » يجوز أن يكون على حذف مضاف ، أي : على لسان رجل . وقيل : « على » بمعنى « مع » ، أي : مع رجل ، فلا حذف . وقيل : لا حاجة إلى حذف ، ولا إلى تضمين حرف ، لأن المعنى : أُنْزِلَ إليكم ذِكْرٌ على رجل ، وهذا أولى ، لأن التضمين في الأفعال أحسن منه في الحروف ، لقوتها وضعف الحروف .

وقوله : ﴿ فِي الفُلْكِ ﴾ .

يجوز أن يتعلق بـ « أَنْجَيْنَاهُ » ، أي : أنجيناه في الفُلْكِ ، ويجوز أن تكون « في » سببية ، أي : بسبب الفُلْكِ ، كقوله : « إنَّ امرأة دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ »[4] ، ويجوز أن يتعلق « في الفُلْكِ » بما تعلق به الظرف الواقع صلة ، أي : الذين استقروا في الفُلْكِ معه . و « عَمِينَ » جمع « عَمٍ » ، وقد تقدم الكلام على هذه المادة . وقيل هنا : « عَمٍ » إذا كان أعمى البصيرة ، غير عارف بأموره ، و « أَعْمَى » أي : في البصر ، قال زهير :

٢٢٤٠ ـ وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ولكنني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[5]

هذا قول الليث . وقيل : عَمٍ وأَعْمَى بمعنى ، كـ خَضِرَ وأَخْضَر . وقال بعضهم : « عَمٍ » فيه دلالة على ثبوت الصفة واستقرارها ، كـ فَرِح وضيق ، ولو أريد الحدوث لقيل : عَامٍ ، كما يقال : فارح وضائق » . وقد قرىء « قوماً عامين » ، حكاها الزمخشري .

قوله : ﴿ أَخَاهُم هُوداً ﴾ .

« أَخَاهُم » نصب بـ « أَرْسَلْنا » الأولى ، كأنه قيل : لقد أَرْسَلْنا نوحاً ، وأرسلنا إلى عاد أخاهم ، وكذلك ما يأتي

---

(١) البيت في الهمع (١/٨٧) ، والدرر (١/٦٣) .
(٢) سورة هود ، آية (٥٧) .
(٣) سورة المائدة ، آية (٦٧) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .

من قوله : ﴿ وإلى ثَمُودَ أَخَاهُم ﴾ ، ﴿ وإلى مَدْيَنَ أَخَاهُم شُعَيْباً ﴾ ، ﴿ ولوطاً ﴾ ، ويكون ما بعد « أخاهم » بدلاً ، أو عطف بيان . وأجاز مكي أن يكون النصب بإضمار « اذكر » ، وليس بشيء ، لأن المعنى على ما ذكرت مع عدم الاحتياج إليه . و « عاد » اسم للحي ، ولذلك صرفه ، ومنهم من جعله إسماً للقبيلة ، ولذلك منعه ، قال :

٢٢٤١ ـ لَوْ شَهِدَ عَادَ في زَمَانِ عَادِ لابْتَزَّهَا مَبَارِكُ الجِلَادِ[1]

و « عاد » في الأصل : اسم الأب الكبير ، وهو : عاد بن عَوْص بن إرم بن سام بن نوح ، فسُمِّيت به القبيلة أو الحي ، وكذلك ما أشبهه من نحو « ثمود » إن جعلته إسماً لمذكر صرفته ، وإنْ جعلته اسماً لمؤنث منعته ، وقد بوب له سيبويه[2] باباً . وأما « هود » فاشتهر في ألسنة النحاة أنه عربي ، وفيه نظر ، لأن الظاهر من كلام سيبويه لما عده مع نوح ولوط أنه أعجمي ، ولأن أبا البركات النسابة الشريف حكى أن أهل اليمن تزعم أن يعرب بن قحطان بن هود هو أول من تكلم بالعربية ، وسميت به العرب عرباً . وعلى هذا يكون « هود » أعجمياً ، وإنما صرف لما ذكر في أخويه : نوح ولوط . و « هود » اسمه : غابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح ، فمعنى « أخاهم » أنه منهم . ومن قال[3] : إنه من « عاد » في النسب فالأُخُوَّةُ ظاهرة . وهنا « قال » بغير فاء ، وقد تقدم أنها مرادة . وقال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : لم حذف العاطف من قوله : « قال يا قَوْمِ » ، ولم يقل : فقال ، كما في قصة نوح ؟ قُلْتُ : هو على تقدير سؤال سائل ، قال : فما قال لهم هود ؟ فقيل له : قال يا قوم . انتهى » . وعلى هذا فلا تقدر هذه الفاء البتة .

وقيل هنا : ﴿ قَالَ المَلأُ الّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

فوُصِفَ « الملأ » بالكفر ، ولم يوصفوا في قصة نوح . فقيل : لأن هذه صفة مميزة ، إذ فيهم من آمن كـ « مرثد بن سعد » ، بخلاف قوم « نوح » فإنّه لم يؤمن منهم أحد ، قاله الزمخشري وغيره ، وفيه نظر ، لقوله تعالى : « لن يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إلاّ مَنْ قَدْ آمنَ » ، « وما آمَنَ مَعَهُ إلاّ قَلِيلٌ » . ويحتمل أن حال مخاطبة نوح لقومه لم يؤمن منهم أحد بعد ، ثم آمنوا بخلاف قصة هود ، فإنه حال الخطاب كان فيهم مؤمن ، ويحتمل أن يكون صفة لمجرد الذم من غير قصد تمييز بها .

قوله : ﴿ إذْ جَعَلَكُمْ ﴾ .

في « إذْ » وجهان :

أحدهما : أنه ظرف منصوب بما تضمنه « الآلاء » من معنى الفعل ، كأنه قيل : واذكروا نِعَمَ اللهِ عليكم في هذا الوقت . ومفعول « اذكروا » محذوف ، لدلالة قوله تعالى بعد ذلك « فاذْكُروا آلاءَ اللهِ » ، ولأن قوله : « إذ جَعَلَكُم خُلَفَاءَ » ، « وزادكم كذا هو نفس الآلاء ، وهذا ظاهر قول الحَوْفي . وقال الزمخشري : « إذ » مفعول « اذكروا » ، أي : اذكروا هذا الوقت المشتمل على هذه النعم الجسيمة » . وقوله : « فِي الخَلْقِ » يحتمل أن يراد به المصدر ، بمعنى : في امتداد قاماتكم ، وحسن صوركم ، وعظم أجسامكم . ويحتمل أن يراد به معنى المفعول به ، أي : في المخلوقين ، بمعنى : زادكم في الناس مثلكم بسطة عليهم ، فإنه لم يكن في زمانهم مثلهم في عظم الأجرام ، ورد في

---

(١) انظر الكتاب (٣/٢٥١) ، الإنصاف (٢/٥٠٤) ، البحر المحيط (٤/٣٢٣) .

(٢) انظر الكتاب (٣/٢٤٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٣٢٣) .

التفسير أن أقصرهم ستون ذراعاً . وتقدم الخلاف في « بسطة » في البقرة . قوله : ﴿ آلاءَ اللهِ ﴾ أي : نِعَمَهُ ، وهو جمع مفرده « إلْى » بكسر الهمزة وسكون اللام ، كـ « حِمْل » ، و« أحْمَال » ، أو « أُلْى » بضم الهمزة وسكون اللام ، كـ « قُفْل ، وأَقْفَال » ، أو « إلَى » بكسر الهمزة وفتح اللام ، كـ « ضِلَع ، وأَضْلَاع » ، و « عِنَب ، وأَعْنَاب » ، أو « أَلَى » بفتحهما ، كـ « قفا ، وأقفاء » ، قال الأعشى :

٢٢٤٢ ـ أَبْيَضُ لا يَرْهَبُ الهُزَالَ ولا يَقْطَعُ رِحْماً ويَخُون إلاَّ[1]

ينشد بكسر الهمزة ، وهو المشهور ، وبفتحها ، ومثلها : الآناء : جمع « إنْى » ، أو « أُنْى » ، أو « أَنَى » . وقال الأخفش : « إنْوٌ » . والآناء : الأوقات ، لقوله : « ومِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ » ، وسيأتي .

قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٧٠﴾ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ۖ أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿٧١﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴿٧٢﴾ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾

قوله : ﴿ لِنَعْبُدَ ﴾ .

متعلِّق بالمجيء الذي أنكروه عليه . وقوله : « إنْ كُنْتَ » جوابه محذوف ، أو متقدم ، وهو « فَأْتِ بِهِ » .

وقوله : ﴿ مِن رَبِّكُم ﴾ .

أما متعلِّق بـ « وَقَعَ » ، و « مِنْ » للابتداء مجازاً ، وإما أن يتعلق بمحذوف ، لأنها حال إذا كانت في الأصل صفة لـ « رِجْسٌ » . وقوله : ﴿ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ صفة لـ « أسماءٍ » ، وكذلك الجملة من قوله : ﴿ ما نَزَّلَ اللهُ ﴾ . و ﴿ مِنْ سُلْطانٍ ﴾ مفعول « نَزَّلَ » ، و « مِنْ » مزيدة . و « مِنَ المُنتَظِرِينَ » خبر « إنِّي » . و « مَعَكُم » فيه ما تقدم في قوله : ﴿إنِّي لكما لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[2] ، ويجوز ـ وهو ضعيف ـ أن يكون « مَعَكُم » هو الخبر ، و« مِنَ المُنتَظِرِينَ» حال ، والتقدير : إني مصاحبكم حال كوني من المُنْتَظِرِينَ النصر والفرج من الله تعالى ، وليس بذاك ، لأن المقصود بالكلام

(١) البيت في ديوانِ (٢٨٥) ، وانظر مجاز القرآن (١/٢١٨) ، معاني الزجاج (٢/٣٨٤) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (٢١) .

هو الانتظار ، لمقابلة قوله : « فانْتَظِرُوا » ، فلا يجعل فضلة .

قوله : ﴿ وإلى ثَمُودَ ﴾ .

« ثمود » اسم رجل ، وهو : ثمود بن عاد بن إرَم بن سام ، وهو أخو « جَدِيس » ، فـ « ثمود وجَدَيس » أخوان ، ثم سميت به هذه القبيلة ، والأكثر منعه اعتباراً بما ذكرته ، ومنهم من جعله اسماً للحي فصرفه ، وهي قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثاب في جميع القرآن ، وسيأتي لك خلاف بين القراء السبعة في سورة هود[1] وغيرها . وقيل : سموا « ثمود » لقلة مائهم . والثمد : الماء القليل ، قال النابغة :

٢٢٤٣ ـ احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ إلى حَمَامِ شِرَاعٍ ، وارِدِ الثَّمَدِ[2]

و « صالح » : اسم عربي ، وهو : صالح بن آسف . وقيل : ابن عبيد بن آسف بن كاشح بن أروم بن ثمود ابن جاثر .

قوله : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ ﴾ قد كثر إيلاء هذه اللفظة العوامل ، فهي جارية مجرى « الأبطح ، والأبرق » في عدم ذكر موصوفها . وقوله : « مِن رَبِّكُم » يحتمل أن يتعلق بـ « جاءَتْكُم » ، و « مِنْ » لابتداء الغاية مجازاً ، وأن يتعلق بمحذوف ، لأنها صفة « بيِّنة » ، ولا بدّ من حذف مضاف ، أي : من بينات ربكم ، ليتصادق الموصوف وصفته . قوله : ﴿ آيةً ﴾ نصب على الحال ، لأنها بمعنى العلامة ، والعامل فيها : إما معنى التنبيه ، وإما معنى الإشارة ، كأنه قال : أنبهكم عليها ، أو أشير إليها في هذه الحال ، ويجوز أن يكون العامل مضمراً ، تقديره : انظروا إليها في هذه الحال ، والجملة لا محل لها ، لأنها كالجواب لسؤال مقدر ، كأنهم قالوا : أين آيتك ؟ فقال : هذه ناقة الله . وأضافها إلى الله تشريفاً ، كـ « بيت الله ، وروح الله » ، وذلك لأنها لم تتوالد بين جمل وناقة ، بل خرجت من صَلْد ، كما هو المشهور . وقوله : « لكم » أي : أعني لكم ، وخصوا بذلك ، لأنهم هم السائلوها ، أو المنتفعون بها من بين سائر الناس ، لو أطاعوا . ويحتمل أن تكون « هذه نَاقَةُ اللهِ » مفسِّرة لقوله : « بَيِّنَةٌ » ، لأن البينة تستدعي شيئاً يتبين به المدعي ، فتكون الجملة في محل رفع على البدل ، وجاز إبدال جملة من مفرد ، لأنها من قوته . قوله : « في أَرْضِ اللهِ » الظاهر تعلقه بـ « تَأْكُلْ » ، وقيل : يجوز تعلقه بقوله : « فَذَرُوهَا » ، وعلى هذا فتكون المسألة من التنازع وإعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ، فقال : تَأْكُلْ فيها في أَرْضِ الله . وانجزم « تأكل » جواباً للأمر ، وقد تقدم[3] الخلاف في جازمه ، هل هو نفس الجملة الطلبية ، أو أداة مقدرة ؟ وقرأ أبو جعفر « تَأْكُلُ » برفع الفعل ، على أنه حال ، وهو نظير « فَهَبْ لي من لَدُنْكَ وليّاً ، يَرِثُنِي » رفعاً وجزماً . قوله : « بِسُوءٍ » الظاهر أن الباء للتعدية ، أي : لا توقعوا عليها سوءاً ، ولا تلصقوه بها ، ويجوز أن تكون للمصاحبة ، لا تمسوها حال مصاحبتكم للسوء . وقوله : « فَيَأْخُذَكُم » نصب على جواب النهي ، أي : لا تجمعوا بين المسّ بالسوء ، وبين أخذ العذاب إيّاكم وهم وإن لم يكن أخذ العذاب لهم من صنعهم إلاّ أنهم تعاطوا أسبابه .

قوله : ﴿ وبَوَّأَكُمْ في الأَرْضِ ﴾ .

---

(١) آية رقم (٦٨) .

(٢) انظر البيت في ديوانه (٣٤) ، الكتاب (١/١٦٨) ، التصريح (١/٢٢٥) ، البحر (٤/٣٢٧) .

(٣) تقدم .

بَوّأَهُ : أنزله مَنْزِلاً ، والمَبَاءَةُ : المَنْزِل ، وتقدمت هذه المادة في آل عمران[١] . وهو يتعدى لاثنين ، فالثاني محذوف ، أي : بوّأكم منازِلَ . و « في الأَرْضِ » متعلِّق بالفعل ، وذكرت ليبنى عليها ما يأتي بعدها من قوله : « تَتَّخِذُونَ » . قوله : ﴿ تَتَّخِذُونَ ﴾ يجوز أن تكون المتعدية لواحد ، فيكون « من سُهُولِها » متعلِّقاً بالاتخاذ ، أو بمحذوف ، على أنه حال من « قُصُور » ، إذ هو في الأصل صفة لها لو تأخر ، بمعنى أن مادة القُصُور من سهل الأرض ، كالطين واللَّبِن والآجُرِ ، كقوله : ﴿ واتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِه من حُلِيِّهِمْ ﴾ ، أي : مادته من الحُلِيِّ . وقيل : « مِنْ » بمعنى « في » . وفي التفسير أنهم كانوا يسكنون في القصور صيفاً ، وفي الجبال شتاء . وأن تكون المتعدية لاثنين ، ثانيهما « مِنْ سُهُولِهَا » . قوله : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً ﴾ يجوز أن تكون « الجبال » على إسقاط الخافض ، أي : من الجبال ، كقوله : « واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ، فيكون « بُيُوتاً » مفعولَه ، ويجوز أن يضمن « تَنْحِتُونَ » معنى ما يتعدى لاثنين ، أي : وتَتَّخِذُونَ الجبال بُيُوتاً بالنحت ، أو تصيرونها بيوتاً بالنحت ، ويجوز أن يكون « الجبال » هو المفعول به ، و « بُيُوتاً » حال مقدرة ، كقولك : « خِطْ هذا الثوْبَ جُبَّةً » ، أي : مقدراً له كذلك ، و « بُيُوتاً » وإن لم تكن مشتقة ، فإنها في معناه ، أي : مسكونة . وقرأ الحسنَ « تَنْحَتُونَ » بفتح الحاء . وزاد الزمخشري أنه قرأ « تَنْحَاتُون » بإشباع الفتحة ، وأنشد :

٢٢٤٤ ـ يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى أَسِيلٍ حُسرَّةٍ ..... [٢]

وقرأ يحيى بن مُصَرِّف وأبو مالك بالياء من أسفل على الالتفات ، إلا أن أبا مالك فتح الحاء ، كقراءة الحسن . والسَّهْلُ من الأرض : ما لان وسهل الانتفاع به ، ضد الحَزْن ، والسُّهُولة : التيسير . والقُصُور : جمع قصر ، وهو البيت المُنِيف ، سُمِّيَ بذلك لقصور الناس عن الارتقاء إليه ، أو لأن عامة الناس يقصرون عن بناء مثله ، بخلاف خواصهم ، أو لأنه يقتصر به على بقعة من الأرض ، بخلاف بيوت الشَّعْر والعُمُد ، فإنها لا يقصر بها على بقعة مخصوصة ، لارتحال أهلها ، أو لأنه يقصر من فيه ، أي : يحبسه ، ومنه : ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الخِيَامِ ﴾[٣] . والنحت : النَّحْرُ في شيء صلب ، كالحجر والخشب ، قال :

٢٢٤٥ ـ أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ واللَّيْلُ في بَطْنِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ[٤]

وقرأ الأعمش « ولا تِعْثَوْا » بكسر حرف المضارعة ، وقد تقدم أن ذلك لغة . و « مُفْسِدِينَ » حال مؤكدة ، إذ معناها مفهوم من عاملها . و « فِي الأَرْضِ » متعلِّق بالفعل قبله ، أو بـ « مُفْسِدِينَ » .

قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾ فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧٧﴾

---

(١) آية رقم (١٢) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة الرحمن ، آية (٧٢) .
(٤) تقدم .

قوله : ﴿ قَالَ المَلأُ ﴾ .

قرأ ابن عامر وحده « وقال » بواو عطف ، نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها ، وموافقة لمصاحف الشام ، فإنها موسومة فيها ، والباقون بحذفها ، إما اكتفاء بالربط المعنوي ، وإما لأنه جواب لسؤال مقدر ، كما تقدم نظيره ، وموافقة لمصاحفهم ، وهذا كما تقدم في قوله : ﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ ، إلا أنه هو الذي حذف الواو هناك . قوله : « لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا » اللام للتبليغ ، ويضعف أن تكون للعلة . والسين في « اسْتَكْبَرُوا » و « اسْتُضْعِفُوا » يجوز أن تكون على بابها من الطلب ، أي : طلبوا أولئك الكبر من أنفسهم ، ومن المؤمنين الضعف ، ويجوز أن يكون « اسْتَفْعَل » بمعنى « فَعَل » ، كـ « عجب واستعجب » .

قوله : ﴿ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم ﴾ بدل من « الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا » بإعادة العامل ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه بدل كل من كل إنْ عاد الضمير في « مِنْهُم » على « قومه » ، ويكون المستضعفون مؤمنين فقط ، كأنه قيل : قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح .

والثاني : أنه بدل بعض من كل إن عاد الضمير على المستضعفين ، ويكون المستضعفون ضربين : مؤمنين وكافرين ، كأنه قيل : قال المستكبرون للمؤمنين من الضعفاء دون الكافرين من الضعفاء . وقوله : « أَتَعْلَمُونَ » في محل نصب بالقول . و « مِن ربِّهِ » متعلِّق بـ « مُرْسَلٌ » ، و « مِنْ » للابتداء مجازاً ، ويجوز أن تكون صفة ، فتتعلق بمحذوف . قوله : « بِمَا أُرْسِلَ بِهِ » متعلِّق بـ « مؤمنون » قدم للاختصاص والاهتمام ، وللفاصلة . و « ما » موصولة ، ولا يجوز هنا حذف العائد وإن اتحد الجار للموصول وعائده ، لاختلاف العامل في الجارين ، وكذلك قوله : ﴿ بالَّذِي آمَنْتُم بِهِ كافِرُونَ ﴾ . والعَقْر : أصله كشف العراقيب في الإبل ، وهو أن يضرب قوائم البعير ، أو الناقة ، فيقع ، وكانت هذه سنتهم في الذبح ، قال امرؤ القيس :

٢٢٤٦ ـ وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ[1]

ثم أطلق على كل نحر عقر ، وإن لم يكن فيه كشف عراقيب ، تسمية للشيء بما يلازمه غالباً ، إطلاقاً للسبب على مسببه ، هذا قول الأزهري . وقال ابن قتيبة : « العَقْرُ : القتل كيف كان ؟ ـ عقرتها فهي معقورة » . وقيل العقر : الجرح ، وعليه قول امرىء القيس :

٢٢٤٧ ـ تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا مَعاً عَقَرْتَ بَعِيرِي يا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ[2]

تريد : جَرَحْتَهُ بثقلك وتمايلك . والعَقْرُ والعُقْرُ ، بالفتح والضم : الأصل ، ومنه : عَقَرْتُه ، أي : أَصَبْتُ عَقْرَهُ ، يعني : أصله ، كقولهم : كبدته ورأسته ، أي : أصبت كبده ورأسه . وعقرت النخل : قطعته من أصله ، والكلب العقور منه ، والمرأة عاقر ، وقد عَقُرَتْ . والعُقْرُ ، بالضم : آخر الولد ، وآخر بيضة ، ويقال : عُقْر البيض . والعَقَارُ ، بالفتح : الملك من الأبنية ، ومنه : « ما غُزِيَ قَوْمٌ في عُقْر دَارِهِم إلّا ذَلُّوا » ، وبعضهم يخصه بالنخل . والعُقَار : بالضم : الخمر ، لأنها كالعاقرة للعقل ، و « رَفَعَ عَقِيرَتَهُ » ، أي : صوته ، وأصله أن رجلاً عُقِرَت رجله ، فرفع

---

(١) البيت في ديوانه (١١) ، المغني (١/٢٠٩) ، التصريح (١/٢٧١) ، البحر (٤/٣١٥) .

(٢) تقدم .

صوته ، فاستعير لكل صائح ، والعُقْرُ ، بالضم أيضاً : المَهْرُ .

وقوله : ﴿ وَعَتَوْا ﴾ .

العُتُوُّ والعِتِيُّ : النُتُوُّ ، أي : الارتفاع عن الطاعة ، يقال منه : عَتَا يَعْتُو عُتُوّاً ، وعِتِيّاً ، بقلب الواوين ياءين ، والأحسن فيه إذا كان مصدراً تصحيح الواوين ، كقوله : ﴿ وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيراً ﴾[1] ، وإذا كان جمعاً الإعلال نحو : « قوم عُتِيٌّ » ، لأن الجمع أثقل فناسبه الإعلال تخفيفاً . وقوله : ﴿ أَشَدُّ على الرحمنَ عِتِيّاً ﴾ محتمل للوجهين . وقوله : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ من الكِبَرِ عِتِيّاً ﴾ أي : حالة يتعذر مداواتي فيها ، وهو كقوله :

٢٢٤٨ - ..... وَمِنَ العَنَاءِ رِياضَةُ الهَرِمِ[2]

وقيل : العاتي : الجاسي ، أي : اليابس . ويقال عَثَا يَعْثُو عُثُوّاً ، . بالثاء المثلثة من مادة أخرى ، لأنه يقال : عَثِيَ يَعْثَى عِثِيّاً وَعَثَا يَعْثُو عُثُوّاً ، فهو في أحد لغتيه يشارك « عَثَا » بالمثناة وزناً ومعنى ، ويقاربه في حروفه ، والعَيْثُ أيضاً بتقدم الياء من أسفل على الثاء المثلثة ، هو الفساد ، فيحتمل أن يكون أصلاً ، وأن يكون مقلوباً منه . وبعضهم يجعل العَيْثَ : الفساد المدرك حِسّاً ، والعِثِيّ في المدرك حكماً ، وقد تقدم لك طرف من هذا وقوله : ﴿ يا صالِحُ ائْتِنَا ﴾ يجوز لك في رواية من يسهل الهمزة ، وهو ورش والسوسي أن تقلب الهمزة واواً ، فتلفظ بصورة : « يا صالحُ وِتْنَا » في الوصل خاصة ، تبدل الهمزة بحركة ما قبلها ، وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى . وقرأ عاصم وعيسى بن عمر « أُوتِنَا » «بهمزوإشباع ضم » . ولعله عاصم الجحدري ، لا ابن أبي النجود ، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط ، لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة ، فمن أين جاءت ضمة الهمزة إلّا على التوهم ؟ وقوله : « بما تَعِدُنَا » العائد محذوف ، أي تعدناه ، ولا يجوز أن يقدر « تَعِدُنا » متعدياً إليه بالباء ، وإن كان الأصل تعديته إليه بها ، لئلا يلزم حذف العائد المجرور بحرف من غير اتحاد متعلقهما ، لأن « بما » متعلّق بالإتيان ، و « به » بالوعد .

فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾

و : ﴿ الرَّجْفَةُ ﴾ .

الزَّلْزَلَةُ الشديدة ، يقال : رَجَفَتِ الأَرْضُ ، تَرْجُفُ رَجْفاً ورَجِيفاً ورَجَفَاناً . وقيل : الرَّجْفَة : الطامة التي يتزعزع لها الإنسانِ ويضطرب ، ومنه قيل للبحر رَجَّافٌ ، لاضطرابه . وقيل : أصله من رَجَفَ به البعيرُ ، إذا حركه في سيره ، قال ابن أبي ربيعة :

---

(١) سورة الفرقان ، آية (٢١) .

(٢) عجز بيت وصدره :
وتروض عرسك بعد ماهرمت

انظر عيون الأخبار (٢/ ٣٦٩) ، شرح المفضليات (١/ ٦٥) ، اللسان « جسا » .

٢٢٤٩ ـ وَلَـمّـا رَأَيْتُ الـحَـجَّ قَـدْ حَـانَ وَقْـتُـهُ وظَلَّتْ جِمَالُ القَوْمِ بـالحَيِّ تَـرْجُفُ(١)

والإرجاف : إيقاع الـرَّجْفَةِ ، وجمعه الأراجيف ، ومنه : « الأراجيفُ مـلاقيحُ الفِتَنِ » . وقـوله : « تَـرْجُفُ الرَّاجِفَةُ » كقوله : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها ﴾ ، ومنه :

٢٢٥٠ ـ تَـحَنّى العِـظَامُ الـرَّاجِـفَـاتُ مِنَ الـبِلَى وَلَـيْسَ لِـدَاءِ الـرُّكْـبَـتَـيْـنِ طَـبِـيـبُ

والجُثُوم : اللصوق بالأرض من جثوم الطائر والأرنب ، فإنه يلصق بطنه بالأرض ، ومنه رجل جُثَمَةٌ وجَثَّامَةٌ ، كناية عن النَّؤُوم الكسلان . وجُثْمَانُ الإنسان : شخصه قاعداً . وقال أبو عُبَيْد : الجثوم للناس والطير ، كالبروك للإبل ، وأنشد لجرير :

٢٢٥١ ـ عَـرَفْـتُ الـمُـنْـتَـأَى وَعَـرَفْـتُ مِـنْـهَـا مَـطَايـا الـقِـدْرِ كـالـحِـدَأ الـجُـثُـومِ

قال الكرماني : « حيث ذُكِرَتِ « الرَّجْفَةُ » وُحِّدَتِ الدار ، وحيث ذُكِرَتِ « الصَّيْحَةُ » جُمِعَت ، لأن الصيحة كانت من السماء ، فبلوغها أكثر وأبلغ من الزلزلة ، فذكر كل واحد بالأليق به » . وقيل : « في دَارِهِمْ » أي : بلدهم . وقيل : المراد بها الجنس ، والفاء في : « فَأَخَذَتْهُم » للتعقيب ، ويمكن أن تكون عاطفة على الجملة من قوله : « فَائْتِنَا » ، وذلك على تقدير قرب زمان الهلاك من زمان طلب الإتيان ، ويجوز أن يقدر ما يصح العطف عليه بالفاء ، والتقدير : فوعدهم العذاب بعد ثلاث فانقضت فأخذتهم ، ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض الملاحدة في قوله : ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ وفي موضع آخر « الصيحة » ، وفي موضع آخر « بالطاغية » ، واعتقد ما لا يجوز إذ لا منافاة بين ذلك ، فإنّ الرجفة مترتبة على الصيحة ، لأنه لما صيح بهم رَجَفَتْ قلوبُهُم فماتوا ، فجاز أنْ يسند الإهلاك إلى كلٍّ منهما . وأما « بالطاغية » ، فالباء للسببية ، والطاغية : الطغيان ، مصدر كالعافية ، ويقال للملك الجبار : طاغية فمعنى : ﴿أُهْلِكُوا بالطَّاغِيةِ﴾ أي : بطغيانهم ، كقوله : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاها ﴾ ، أي : بسبب طغيانهم . وقوله : « فَأَصْبَحُوا » يجوز أن تكون الناقصة ، فـ « جَاثِمِينَ » خبرها ، و « في دَارِهِمْ » متعلِّق به ، ولا يجوز أن يكون الجار خبراً ، و « جاثمين » حال ، لعدم الفائدة بقولك : « فأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ » ، وإن جاز الوجهان في قولك : أَصْبَحَ زيدٌ في الدار جالساً ، ويجوز أن تكون التامة ، أي : دخلوا في الصباح ، « جاثمين » حال ، والأول أظهر .

وقوله : ﴿ ولكِنْ لا تُحِبُّونَ ﴾ .

قيل : « كان » محذوفة هنا ، لأنه حكاية حال ماضية ، أي : ولكن كنتم لا تحبون .

قوله : ﴿ وَلُوطاً ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب بـ « أَرْسَلْنَا » الأول . و « إذ » ظرف للإرسال .

والثاني : أنه منصوب بإضمار « اذكر » ، وفي العامل في الظرف حينئذ وجهان :

أحدهما ـ وهو قول الزمخشري ـ : « أنه بدل من « لوطاً » ، قال : بمعنى واذكر وقت إذ قال لقومه . وهذا على

---

(١) البيت من شواهد البحر (٤/ ٣١٥) .

تسليم تصرف « إذ » .

والثاني : أن العامل فيها مقدر ، تقديره : واذكر رسالة لوط إذ قال ، فـ «إذ » منصوب بـ « رسالة » ، قاله أبو البقاء ، والبدل حينئذٍ بدل اشتمال . قوله : « ما سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ » في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب ، وعلى الاستئناف يحتمل أن يكون جواباً لسؤال ، وألا يكون . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : ما موقع « هذه الجملة ؟ قُلْتُ : لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، أنكر عليهم أولاً بقوله : « أَتَأْتُونَ الفاحِشَةَ » ، ثم وبخهم عليها ، فقال : أنتم أَوّلُ مَنْ عَمِلَها ، أو يكون جواباً لسؤال مقدر ، كأنهم قالوا : لم لا نأتيها؟ فقال: «ما سَبَقَكُم بها أحدٌ ، فلا تفعلوا ما لم تسبقوا به » . والباء في « بها » فيها وجهان :

أظهرهما : أنها حالية ، أي : ما سَبَقَكُم أحدٌ مصاحباً لها ، أي ملتبساً بها .

والثاني : أنها للتعدية . قال الزمخشري : « الباء للتعدية من قولك : سبقته بالكرة ، إذا ضربتها قبله ، ومنه قوله عليه السّلام : « سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ[1] .

قال الشيخ[2] : « والتعدية هنا قلقة جداً ، لأن الباء المعدية في الفعل المتعدي لواحد تجعل المفعول الأول يفعل ذلك الفعل بما دخلت عليه الباء ، فهي كالهمزة ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : صككت الحجر بالحجر كان معناه : أصككت الحجر بالحجر ، أي : جعلت الحجر يصك الحجر ، وكذلك : دفعت زيداً بعمرو عن خالد ، معناه : أدفعت زيداً عمراً عن خالد ، أي : جعلت زيداً يدفع عمراً عن خالد ، فللمفعول الأول تأثير في الثاني ، ولا يصح هذا المعنى ، إذ لا يصح أن يقدر : أسبقت زيداً الكرة ، أي : جعلت زيداً يسبق الكرة ، إلّا بمجاز متكلف ، وهو أن تجعل ضربك للكرة أَوّلَ جَعْلِ ضربةٍ قد سَبَقَها ، أي : تقدمها في الزمان ، فلم يجتمعا » . و « مِنْ » الأولى لتأكيد الاستغراق ، والثانية للتبعيض .

والوجه الثاني من وجهي الجملة : أنها حال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : هو الفاعل ، أي : أَتَأْتُونَ الفاحِشَةَ مبتدئين بها .

والثاني : هو المفعول ، أي : أَتأْتُونَهَا مبتدأ بها غير مسبوقة من غيركم .

قوله : ﴿ أئنكم ﴾ .

قرأ نافع وحفص عن عاصم إنَّكُم على الخبر المستأنف ، وهو بيان لتلك الفاحشة ، وقرأ الباقون بالاستفهام المقتضي للتوبيخ . قوله : « شَهْوَةً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول من أجله ، أي : لأجل الاشتهاء ، لا حامل لكم عليه إلا مجرد الشهوة لا غير .

---

(١) أخرجه البخاري (٧/١٧٤ ، ١٨١٩) ، (٨/١٤٠) ، ومسلم في الإيمان باب (٩٤) ، رقم (٣٦٧) ، (٣٦٨) ، (٣٦٩) ، (٣٧١) ، (٣٧٤) ، وأحمد في المسند (١/٣٧١ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٥٤ ، ٢/٣٠٢ ، ٣٥١ ، ٤٥٦ ، ٤/٤٣٦) . والترمذي (٢٤٤٦) ، والدارمي (٢/٣٢٨) ، والطبراني في الكبير (١٠/٦ ، ١٨٧ ، ١٧٠ ، ٢٤١) ، وابن حبان ذكره الهيثمي في الموارد (٩٦٣ ، ٢٦٤٤) وانظر تخريجه أيضاً في شرح السنّة للإمام البغوي بتحقيقنا .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٣٣٣) .

والثاني : أنها مصدر واقع موقع الحال ، أي : مشتهين ، أو باقٍ على مصدريته ، ناصبة « أَتَأْتُونَ » ، لأنه بمعنى « أتشتهون » . ويقال : شَهَى يَشْهَى شَهْوةً ، وشَهَا يَشْهُو شَهْوةً ، قال :

٢٢٥٢ ـ وَأَشْعَثَ يَشْهَى النَّـوْمَ قُلْتُ لَـهُ : ارْتَحِـلْ إذا مـا النُّجُـومُ أَعْـرَضَتْ واسْبَكَـرَّتِ[1]

وقد تقدم ذلك في آل عمران . قوله : « مِنْ دُونِ النِّساءِ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه متعلِّق بمحذوف ، لأنه حال من الرجال ، أي : أتأتونهم منفردين عن النساء .

والثاني : أنه متعلِّق بـ « شَهْوةً » قاله الحَوْفي ، وليس بظاهر أن تقول : « اشتهيت من كذا » إلاّ بمعنى غير لائق هنا .

والثالث : أن يكون صفة لـ « شَهْوَةً » ، أي : شهوةً كائنةً من دونهن . قوله : ﴿ بَلْ أَنْتُم قَوْمٌ ﴾ بل للإضراب ، والمشهور أنه إضراب انتقال من قصة إلى قصة . فقيل : عن مذكور ، وهو للإخبار بتجاوزهم عن الحد في هذه الفاحشة ، أو عن توبيخهم وتقريرهم ، والإنكار عليهم . وقيل : « بل » للإضراب عن شيء محذوف ، واختلف فيه ، فقال أبو البقاء : « تقديره : ما عدلتم بل أنتم » . وقال الكرماني : « بَلْ » رَدُّ لجواب ، زعموا أن يكون لهم عذر ، أي : «لا عذر لكم بل » ، وجاء هنا بصفة القوم اسم الفاعل ، وهو « مُسْرِفُونَ » ، لأنه أدل على الثبوت ، ولموافقة رءوس الآي ، فإنَّها أسماء ، وجاء في النمل : ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ دلالة على أن جهلهم يتجدد كل وقت ، ولموافقة رءوس الآي . فإنّها أفعال .

وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٨٤﴾ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾

قوله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ ﴾ .

العامة على نصب « جواب » خبراً للكون ، والاسم « أَنْ » وما في حيِّزها ، وهو الأفصح ، إذ فيه جعل الأعرف إسماً . وقرأ الحسن « جَوَابُ » بالرفع ، وهو اسمها ، والخبر « إلاّ أَنْ قَالُوا » ، وقد تقدم ذلك[2] . وأتى هنا بقوله : « وَمَا » ، وفي النمل والعنكبوت « فما » ، والفاء هي الأصل في هذا الباب ، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته . وأما الواو فالتعقيب أحد محاملها ، فتعين هنا أنها للتعقيب ، لأمر خارجي ، وهي القرية في السورتين المذكورتين ، لا أنها اقتضت ذلك بوضعها .

---

(١) البيت للحطيئة انظر ديوانه (١١٨) ، الطبري (١٢/٥٤٨) .

(٢) سورة الأنعام ، آية (٢٣) .

قوله : ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾ .

استثناء من « أهله » المنجين . وقوله : ﴿ كَانَتْ مِنَ الغَابِرِينَ ﴾ جواب سؤال مقدر ، وهذا كما تقدم في البقرة ، وفي أول هذه السورة في قصة إبليس .

والغابر : المقيم ، هذا هو مشهور اللغة ، وأنشدوا قول أبي ذؤيب :

٢٢٥٣ ـ فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ وإخَالُ أَنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

ومنه : غُبَرُ اللبن ، لبقيته في الضَّرْع ، وغُبَرُ الحيض أيضاً ، قال أبو كبير الهُذَلِيّ : ويروى لتأبّطَ شَرّاً :

٢٢٥٤ ـ ومُبَرَّأً مِنْ كُلِّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ وفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْيِلِ[1]

ومعنى : « مِنَ الغَابِرِينَ » في الآية : أي : من المقيمين في الهلاك ، وقال بعضهم : غَبَرَ بمعنى : مضى وذهب ، ومعنى الآية يساعده ، وأنشد للأعشى :

٢٢٥٥ ـ عَضَّ بِمَا أَبْقَى المَوَاسِي لَهُ مِنْ أُمِّهِ في الزَّمَنِ الغَابِرِ[2]

أي : الزمان الماضي . وقال بعضهم : غَبَرَ ، أي : « غاب » . ومنه قولهم : غَبَرَ عنا زماناً . وقال أبو عُبَيْدَة : « غَبَرَ : عُمِّرَ دَهْراً طويلاً حتى هَرِمَ . ويدل له « إلّا عجوزاً في الغابرين » . والحاصل أن الغُبُور مشترك كـ « عَسْعَسَ » ، أو حقيقة ومجاز ، وهو المرجح . والغُبَار : اسم لما يبقى من التراب المثار ، ومنه : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ » ، تخييلاً لتغييرها واسوادادها ، والغَبْرَاءُ : الأَرْضُ . قال طَرَفَةُ :

٢٢٥٦ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ..... [3]

قوله : ﴿ وَأَمْطَرْنَا ﴾ .

قال أبو عُبَيْد : « ويقال : « مَطَرَ » في الرحمة ، و « أَمْطَرَ » في العذاب . وقال الراغب : « ويقال : « مَطَرَ » في الخير ، و « أَمْطَرَ » في العذاب ، قال تعالى : ﴿ وأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً ﴾ . وهذا مردود بقوله تعالى : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ ، فإنَّهم إنما عنوا بذلك « الرحمة » ، وهو من « أَمْطَرَ » رباعياً . ومَطَرَ وأَمْطَرَ بمعنى واحد ، يتعديان لواد ، يقال : مَطَرَتْهُمُ السَّماءُ ، وأَمْطَرَتْهُم . وقوله تعالى هنا : ﴿ وأَمْطَرْنَا » ضمن معنى : أَرْسَلْنا ، ولذلك عُدِّي بـ « عَلَى » ، وعلى هذا فـ « مَطَراً » مفعول به ، لأنه يراد به الحِجَارة ، ولا يراد به المصدر أصلاً ، إذ لو كان كذلك لقيل : « إمطار » . ويوم مَطِير ، أي : ممطور . ويوم ماطر ، ومُمْطِر ، على المجاز ، كقوله : ﴿ في يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾[4] ووادٍ مطير ، فقط : فلم يتجوز فيه . ومطير بمعنى : مُمْطِر ، قال :

٢٢٥٧ ـ حَمَامَةُ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوَادِي مَطِيرُهَا[5]

فعيل هنا بمعنى فاعل ، لأن السحاب تمطر غيرها . ونكر « مَطَراً » تعظيماً .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت في ديوانه (١٩٥) ، اللسان « غبر » .

(٣) صدر بيت وعجزه :

..... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

انظر ديوانه (٤٥) ، اللسان « غبر » .

(٤) سورة إبراهيم ، آية (١٨) .

(٥) تقدم .

قوله : ﴿ وإلى مَدْيَنَ ﴾ .

اختلف في « مَدْيَنَ » ، فقيل : أعجمي ، فمنعه للعجمة والعلمية ، وهو: مَدْيَن ابن خليل الرحمن ، فسميت به القبيلة . وقيل : هو عربي . اسم بلد ، قاله الفراء ، وأنشد :

٢٢٥٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ والّذِينَ عَهِدْتُهُمْ ... يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا ... خَرُّوا لِعَزّةَ رُكّعاً وسُجُودَا[1]

فمنعه للعلمية والتأنيث ، ولا بدّ حينئذٍ من حذف مضاف ، أي : وإلى أهل مدين ، ولذلك أعاد الضمير في قوله : « أخاهم » على الأهل ، ويجوز أن يراد بالمكان ساكنوه ، فروعي ذلك بالنسبة إلى عود الضمير عليه . وعلى تقدير كونه عربياً ، قالوا : فهو شاذ ، إذ كان من حقه الإعلال ، كـ « مَبَاع ، ومَقَام » ، ولكنهم شذوا فيه كما شذوا في : مَرْيَم ، ومَكْوَزة ، وليس بشاذ عند المبرد لعدم جريانه على الفعل ، وهو حق ، وإن كان الجمهور على خلافه . و « شُعَيْب » يجوز أن يكون تصغير « شَعْب ، أو شِعْب » ، هكذا قالوا . والأدب ألا يقال ذلك ، بل هذا موضوع على هذه الزنة . وأما أسماء الأنبياء عليهم السّلام فلا يدخل فيها تصغير البتة ، إلّا ما نطق به القرآن على صيغة تشبهه كـ « شُعَيْب » عليه السّلام ، وهو عربي ، لا أعجمي . قوله : « ولا تَبْخَسُوا » قد تقدم معنى هذه اللفظة في قوله : ﴿ ولا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً ﴾ . وهو يتعدى لاثنين ، وهما « الناسَ » و « أشياءَهُم » ، أي : لا تنقصوهم أشياءهم .

وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾ وَإِن كَانَ طَائِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿٨٧﴾ ۞ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ﴿٨٨﴾

قوله : ﴿ بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾ .

يجوز أن تكون الباء على حالها من الإلصاق ، أو المصاحبة ، أو تكون بمعنى « في » . و « تُوعِدُونَ » و « تَصُدّونَ » و « تَبْغُونَ » ، هذه الجمل أحوال ، أي : لا تقعدوا موعدين وصادين وباغين . ولم يذكر الموعد به ، لتذهب النفس كلَّ مذهب . ومفعول « تَصُدُّونَ » : « مَنْ آمَنَ » . قال أبو البقاء : « مَنْ آمَنَ » مفعول « تَصُدُّونَ » ، لا مفعول « تُوعِدُونَ » ، إذ لو كان مفعولاً للأول لقال : تَصُدُّونَهم » ، يعني أنه لو كان كذلك لكانت المسألة من التنازع ، وإذا كانت من التنازع وأعملت الأول أضمرت في الثاني ، فكنت تقول : تَصُدُّونهم ، لكنه ليس في القرآن كذا ، فدل على أن « تُوعِدُونَ » ليس عاملاً فيه . وكلامه يحتمل أن تكون المسألة من التنازع ، ويكون ذلك على إعمال الثاني ، وهو مختار البصريين ، وحذف من الأول ، وألا تكون وهو الظاهر . وظاهر كلام الزمخشري أنها من التنازع ،

---

(١) تقدم .

وأنه من إعمال الأول ، فإنّه قال : فإنْ قُلْتَ : إلامَ يرجع الضمير في « مَنْ آمَنَ به » ؟ قُلْتُ : إلى « كلِّ صِرَاطٍ » ، تقديره : تُوعِدُونَ مَنْ آمَنَ به وتَصُدُّونَ عنه ، فوضع الظاهر الذي هو « سَبِيلِ اللهِ » موضع الضمير ، زيادة في تقبيح أمرهم » .

قال الشيخ[1] : « وهذا تعسف وتكلف ، مع عدم الاحتياج إلى تقديم وتأخير ، ووضع ظاهر موضع مضمر ، إذ الأصل خلاف ذلك كله ، ولا ضرورة تدعو إليه ، وأيضاً فإنه من إعمال الأول ، وهو مذهب مرجوح . ولو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني وجوباً ، ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة شعر عند بعضهم ، كقوله :

٢٢٥٨ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُه[2]

فأعمل « يُعْشِي » ورفع به « شُعَاعُه » ، وحذف الضمير في « لَمَحُوا » ، تقديره : لَمَحُوه . وأجازه بعضهم بقلة في غير الشعر . والضمير في « به » إمّا لـ « كلِّ صِرَاطٍ » ، كما تقدم عن أبي القاسم ، وإمّا على « الله » للعلم به ، وإمّا على « سَبِيلِ اللهِ » ، وجاز ذلك ، لأنه يذكر ويؤنث ، وعلى هذا فقد جمع بين الاستعمالين هنا حيث قال : « بِهِ » ، وقال : ﴿ وَتَبْغُونَها عِوَجاً ﴾ فأنث ، ومثله : ﴿ قُلْ هذه سَبِيلي ﴾[3] . وقد تقدم نحو قوله : ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾ في آل عمران[4] فأغنى عن إعادته . وقوله واذْكُروا إمّا أن يكون مفعوله محذوفاً ، فيكون هذا الظرف معمولاً لذلك المفعول ، أي : اذكروا نعمته عليكم في ذلك الوقت ، وإما أن يجعل نفس الظرف مفعولاً به ، قاله الزمخشري . وقال ابن عطية : « إن الهاء في « بِهِ » يجوز أن تعود على « شُعَيْب » عند من رأى أن القعود على الطرق للرد عن « شُعَيْب » . وهو بعيد ، لأن القائل : « ولا تقعدوا » هو « شُعَيْب » ، وحينئذٍ كان التركيب : مَنْ آمَنَ بي . والادعاء بأنه من باب الالتفات بعيد جدّاً ، إذ لا يحسن أن يقال : يا هذا أنا أقول لك : لا تهن من أكرمه ، أي : من أكرمني . قوله : « كَيْفَ » وما في حيِّزها معلقة للنظر عن العمل ، فهي وما بعدها في محل نصب على إسقاط الخافض . والنظر ـ هنا ـ : التفكر . وكيف خبر « كان » واجب التقدم .

قوله : ﴿ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ .

« طَائِفَةٌ » عطف على « طائفة » الأولى ، فهي اسم « كان » ، و « لَمْ يُؤْمِنُوا » معطوف على « آمَنُوا » الذي هو خبر « كان » ، عطفت اسماً على اسم ، وخبراً على خبر ، ومثله لو قلت : كان عَبْدُ اللهِ ذاهباً ، وبكرٌ خارجاً ، عطفت المرفوع على مثله ، وكذلك المنصوب ، وقد حذف وصف « طائِفَةٌ » الثانية ، لدلالة وصف الأولى عليه ، إذ التقدير : وطَائِفَةٌ مِنْكُم لم يُؤْمِنُوا ، وحذف أيضاً متعلق الإيمان في الثانية ، لدلالة الأول عليه ، إذ التقدير : لم يؤمنوا بالذي أرسلت به . والوصف بقوله : « مِنْكُم » الظاهر ، والمقدر ، هو الذي سَوَّغ وقوع « طائِفَةٌ » إسماً لـ « كان » من حيث إنّ الاسم في هذا الباب كالمبتدأ ، والمبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوِّغ تقدم التنبيه عليه . قوله : ﴿ فاصْبِرُوا ﴾ يجوز أن يكون الضمير للمؤمنين من قومه ، وأن يكون للكافرين منهم ، وأن يكون للفريقين ، وهذا هو الظاهر ، أُمِرَ المؤمنونَ بالصبر ، ليحصل لهم الظفر والغلبة ، والكافرون مأمورون به ، لينصرَ اللهُ عليهم المؤمنين ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٣٣٩) .

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب انظر المغني (٢/٦١١) ، التصريح (١/٣٢٠) ، الهمع (٢/١٠٩) .

(٣) سورة يوسف ، آية (١٠٨) .

(٤) انظر آية رقم (٩٩) .

﴿ تَرَبَّصُوا ﴾ أو على سبيل التنازل معهم ، أي : اصبروا فستعلمون من ينتصر ، ومن يغلب مع علمه بأن الغلبة له . و « حَتَّى » بمعنى « إلى » فقط . وقوله : « بَيْنَنَا » غَلَّبَ ضمير المتكلم على المخاطب إذ المراد : بيننا جميعاً من مؤمن وكافر ، ولا حاجة إلى ادعاء حذف معطوف ، تقديره : بيننا وبينكم .

قوله : ﴿ والَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

عطف على « الكاف » ، و « يا شعيب » اعتراض بين المتعاطفين . قوله : « أو لَتَعُودُنَّ » عطف على جواب القسم الأول ، إذ التقدير : واللهِ لَنُخْرِجَنَّكَ والمؤمنين أو لَتَعُودُنَّ . فالعود مسند إلى ضمير النبي ومَنْ آمن معه . وعاد لها في لسانهم استعمالان :

أحدهما وهو الأصل : أنه الرجوع إلى ما كان عليه من الحال الأول .

والثاني : استعمالها بمعنى صار ، وحينئذٍ ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فلا تكتفي بمرفوع وتفتقر إلى منصوب ، وهذا عند بعضهم ، ومنهم من منع أن تكون بمعنى صار . فمن مجيئها بمعنى صار عند بعضهم قول الشاعر :

٢٢٦٠ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ[1]
وبالمخض حَتَّى عَادَ جَعْداً عَنَطْنَطَا إذا قَامَ ساوى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ

فرفع بـ « عَادَ » ضمير الأول ، ونصب بها « جَعْداً » . ومن منع ذلك يجعل المنصوب حالاً . ولكن استشكلوا على كونها بمعناها الأصلي أن « شُعَيْباً » ـ ﷺ ـ لم يكن قط على دينهم ، ولا في ملتهم ، فكيف يحسن أن يقال : « أَوْ لَتَعُودُنَّ ، أي : لترجعن إلى حالتكم الأولى ، والخطاب له ولأتباعه ؟ وقد أجيب عن ذلك بثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا القول من رؤسائهم قصدوا به التلبيس على العوام ، والإيهام لهم أنه كان على دينهم وفي ملتهم .

الثاني : أن يراد بعوده : رجوعه إلى حالة سكوته قبل بعثته ، لأنه قبل أن يبعث إليهم كان يُخْفِي إيمانه ، وهو ساكت عنهم ، بريء من معبودهم غير الله .

الثالث : تغليب الجماعة على الواحد ، لأنهم لما صحبوه في الإخراج سحبوا عليه وعليهم حكم العود في المِلَّة تغليباً لهم عليه . وأما إذا جعلناها بمعنى صير فلا إشكال في ذلك ، إذ المعنى : لتصيرن في ملتنا بعد أن لم تكونوا . فـ « في ملتنا » حال على الأول ، خبر على الثاني . وعُدِّيَ « عَادَ » بـ « فِي » الظرفية ، كأن الملة لهم بمنزلة الوعاء المحيط بهم . قوله : ﴿ أَوَ لَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ﴾ الاستفهام للإنكار ، تقديره : أيوجد منكم أحد هذين الشيئين ، أعني : الإخراج من القرية ، والعَوْد في الملة على كل حال حتى في حال كراهيتنا لذلك . وقال الزمخشري : « الهمزة للاستفهام ، والواو واو الحال ، تقديره : أتعيدوننا في ملتكم في حال كراهتنا » .

قال الشيخ : « وليست هذه واو الحال ، بل واو العطف ، عطفت هذه الحال على حال محذوفة ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « رُدُّوا السَّائِلَ ولَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ »[2] ليس المعنى : ردوه حال الصدقة عليه بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ ، بل

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

معناه : ردوه مصحوباً بالصدقة ولو مصحوباً بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ .

قلت : وقد تقدمت هذه المسألة وأنه يصح أن تسمى واو الحال ، وواو العطف ، وتحرير ذلك ، ولولا تكريره لذكرته . وقال أبو البقاء : « ولو » هنا : بمعنى « إنْ » لأنها للمستقبل . ويجوز أن تكون على أصلها ، ويكون المعنى : ولو كنا كارهين في هذه الحال » . قوله : لأنها للمستقبل ممنوع .

قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٩٠﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩١﴾

قوله : ﴿ إِنْ عُدْنَا ﴾ .

شرط جوابه محذوف عند الجمهور ، أي : فقد افترينا ، حذف لدلالة ما تقدم عليه . وعند أبي زيد والمبرد والكوفيين هو قوله : « قَدِ افْتَرَيْنَا » ، وهو مردود بأنه لو كان جواباً بنفسه لوجبت فيه الفاء . وقال أبو البقاء : « قَدِ افْتَرَيْنَا » بمعنى المستقبل ، لأنه لم يقع ، وإنما سد مسد جواب « إِنْ عُدْنَا » . وساغ دخول « قَدْ » هنا ، لأنهم نزلوا الافتراء عند العَوْد منزلةَ الواقع فقرنوه بـ « قَدْ » ، وكأن المعنى : «قد افترينا الآن إنْ هممنا بالعَوْد » . وفي هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها استئناف إخبار فيه معنى التعجب ، قاله الزمخشري ، كأنه قيل : «ما أكذبنا على الله إنْ عُدْنا في الكفر » .

والثاني : أنه جواب قسم محذوف حذفت اللام منه ، والتقدير : واللهِ لقَدِ افْتَرَيْنَا ، ذكره الزمخشري أيضاً ، وجعله ابن عطية احتمالاً ، وأنشد :

٢٢٦١ ـ بَقِيتُ مَالِي وانْحَرَفْتُ عَنِ العُلَا ولَقِيتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسِ [١]

قال : « كما تقول : افتريت على الله إنْ كلمتُ فلاناً » . ولم ينشد ابن عطية البيت الذي بعد هذا ، وهو محل الفائدة ، لأنه مشتمل على الشرط ، وهو :

٢٢٦٢ ـ إن لَم أَشُنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً لَمْ تَخْلُ يَوْماً مِنْ نِهَابِ نُفُوسِ [٢]

قوله : « بَعْدَ إذ نَجّانا » منصوب بـ« نَعُودَ » أي : ما يكون ولا يستقيم لنا عود بعد أن حصل لنا التنجية منها .

قوله : « إلاّ أن يشاءَ » في هذا الاستثناء وجهان :

أحدهما : أنه متصل .

والثاني : أنه منقطع . ثم القائلون بالاتصال مختلفون ، فمنهم من قال : هو مستثنى من الأوقات العامة ،

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

والتقدير : وما يكون لنا أن نعود فيها في وقت من الأوقات إلّا في وقت مشيئة الله ، ذلك . وهذا متصور في حق مَنْ عدا شعيباً ، فإنّ الأنبياء لا يشاء الله ذلك لهم ، لأنه عصمهم . ومنهم من قال : هو مستثنى من الأحوال العامة ، والتقدير : ما يكون لنا أن نعود فيها في حال إلّا في حال مشيئة الله تعالى . وقال ابن عطية : « ويحتمل أن يريد استثناء ما يمكن أن يتعبد الله به المؤمنين مما يفعله الكفرة من القربات ، فلما قال لهم : إنا لا نعود في ملتكم ، ثم خَشِيَ أن يتعبد الله بشيء من أفعال الكفرة فيعارض ملحد بذلك ، ويقول : هذه عودة إلى ملتنا ، استثنى مشيئة الله تعالى فيما يمكن أن يتعبده .

قال الشيخ : « وهذا الاحتمال لا يصح ، لأن قوله : « بعد إذ نجّانا الله منها » إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي ، لا من أعمال البر » . قُلْتُ : قد حكى ابن الأنباري هذا القول عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ، ثم قال : وهذا قول متناوله بعيد ، لأن فيه «تبعيض المسألة». وقيل : هو استثناء على سبيل التسليم والتأدب . « قال ابن عطية : « ويقلق هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء ، ولو كان الكلام « إلا أن شاء » قوي هذا التأويل » . وهذا الذي قاله سهو ، لأن الماضي يتخلص للاستقبال بعد « إنْ » الشرطية ، كما يتخلص المضارع له بـ « أَنْ » المصدرية . وقيل : إنَّ الضمير في قوله : « فيها » ليس عائداً على « الملة » ، بل عائداً على « القرية » ، والتقدير : وما يكون لنا أن نعود في القرية إلّا أن يشاء ربُّنا ، وهو حَسَنٌ ، لولا بعده . وكرر هنا قوله : ﴿ بَيْنَنَا وبَيْنَ قَوْمِنَا ﴾ بخلاف قوله : ﴿ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا ﴾ زيادة في تأكيد تميزه ومن معه من قومه . وقد تقدم أن « الفَتْح » : الحكم بلغة حمير ، وقيل بلغة مراد ، وأنشد :

٢٢٦٣ ـ أَلَا أَبْلِغْ بَنِي عُصْمٍ رَسُولا بِأَنِّي عَنْ فُتَاحَتِكُم غَنِيُّ[1]

قوله : « عِلْماً » نصب على التمييز ، وهو منقول من الفاعلية ، تقديره : وسمع عِلْمُ ربنا كلَّ شيء ، كقوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرأْسُ شَيْباً ﴾ .

قوله : ﴿ إنَّكُمْ إذاً لَخَاسِرُونَ ﴾ .

«إذَا» حرف جواب وجزاء ، وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً وخلاف الناس فيها[2] . وهي هنا معترضة بين الاسم والخبر . وقد وهم بعضهم فجعل « إذاً » هذه « إذا » الظرفية في الاستقبال ، نحو قولك : أكرمك إذا جئتني أي : وقت مجيئك . قال : « ثم حذفت الجملة المضافة هي إليها ، والأصل : إنكم إذا اتبعتموه لخاسرون ، فـ « إذا » ظرف ، والعامل فيها « لَخَاسِرُونَ » ، ثم حذفت الجملة المضافة إليها ، وهي « اتبعتموه » وعوض منها التنوين ، فلما جيء بالتنوين وهو ساكن التقى بمجيئه ساكنان ، هو والألف قبله ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقي اللفظ « إذاً » كما ترى ، وزعم هذا القائل أن ذلك جائز بالحمل على « إذْ » التي للمضي في قولهم : حينئذٍ ، ويومئذٍ فكما أن التنوين هناك عوض عن جملة عند الجمهور كذلك هذا .

قال الشيخ : «هذا بأنه لم يَثْبُت هذا الحكم لـ « إذا » الاستقبالية في غير هذا الموضوع ليحمل هذا عليه » . قُلْتُ : وهذا ليس بلازم ، إذ لذلك القائل أن يقول : قد وجدت موضعاً غير هذا ، وهو قوله تعالى : ﴿ إنّا إذاً لَظَالِمُونَ ﴾ وقد رأيت كلام الشيخ شهاب الدين القَرَافِي في قوله ـ ﷺ ـ لما سألوه عن بيع الرُّطَبِ بالتَّمْرِ ، فقال :

---

(١) انظر البيت في أمالي القالي (٢/ ٢٨١) ، إصلاح المنطق (١١٢) ، الصحاح واللسان «رسل» .

(٢) انظر سورة البقرة آية (١٤٥) .

« أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إذا جَفَّ؟ فقالوا : نعم ، فقال : فلا إذاً[١] إنَّ «إنما» هذه هي «إذا» الظرفية ، قال : كالتي في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ ﴾ فحذفت الجملة ، وذكره إلى آخره ، وكنت لما رأيته تعجبتُ غايةَ العجب ، كيف يصدر هذا منه ؟ حتى رأيته في كتاب الشيخ في هذا الموضع عن بعضهم . ولم يسمه فذهب تعجبي منه ، فإن لم يكن ذلك القائل القَرَافي فقد صار له في المسألة سَلَفٌ ، وإلا فقد اتحد الأصل ، والظاهر أنه غيره ، وقوله : « إنّكُم » هو جواب القسم الموطأ له باللام . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : ما جواب القسم الذي وطأته اللام « في قوله : « لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً » وجواب الشرط » ؟ قُلْتُ : قوله : « إنّكُم إذاً لَخَاسِرُونَ » ساد مسدَّ الجوابين .

قال الشيخ[٢] : « والذي قاله النحويون : إنّ جواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، ولذلك وجب مضي فعل الشرط ، فإنْ عنى بأنه سادٌّ مسدَّهما : أنه اجتزىء بذكره عن ذكر جواب الشرط ، فهو قريب ، وإنْ عنى من حيث الصناعةُ النحويةُ ، فليس كما زعم ، لأن الجملة يمتنع ألّا يكون لها محل من الإعراب ، وأن يكون لها محل من الإعراب » . قُلْتُ : قد تقدمت هذه المسألة مراراً ، واعتراض الشيخ عليه ، وتقدم الجواب عنه ، فلا أعيده اكتفاء بما تقدم . ويعني الشيخ بقوله : لأن الجملة يمتنع ألّا يكون لها محل من الإعراب إلى آخره : « أنها من حيث كونُها جواباً للشرط يستدعي أن يكون لها محل من الإعراب ، وهو الجزم ، ومن حيث كونها جواباً للقسم يستدعي ألا يكون لها محل ، إذ الجملة التي هي جواب القسم لا محل لها ، لأنها من الجمل المستأنفة المبتدأ بها ، وقد تقرر أن الجملة الابتدائية لا محل لها .

الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ۚ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴿٩٢﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴿٩٣﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾

قوله : ﴿ الّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً ﴾ .

فيه خمسة أوجه :

أحدها : أن هذا الموصول في محل رفع بالابتداء ، وخبره الجملة التشبيهية بعده . قال الزمخشري : « وفي هذا الابتداء معنى الاختصاص ، كأنه قيل : الذين كَذّبُوا شُعَيْباً هم المخصوصون بأن أهلكوا واستؤصلوا ، كأن لم يقيموا في دارهم ، لأن الذين اتّبَعُوا شُعَيْباً ، قد أنجاهم الله تعالى » . قُلْتُ : قوله : « يفيد الاختصاص » هو معنى قول

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٢٤) كتاب البيوع والشافعي في ترتيب المسند (٢/ ١٥٩) ، وأبو داود (٣/ ٦٥٤) (٣٣٥٩) ، والترمذي (٣/ ٥٢٨) ، كتاب البيوع (١٢٢٥) ، وقال حسن صحيح .

(٢) انظر البحر المحيط ٤/ ٣٤٥ .

الأصوليين : يفيد الحصر على خلاف بينهم في ذلك ، إذا قلت : زيد العالم . والخلاف في قولك : العالم زيد أشهر منه فيما تقدم فيه المبتدأ .

الثاني : أن الخبر هو نفس الموصول الثاني وخبره ، فإنّ الموصول الثاني مبتدأ ، والجملة من قوله : « كانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ » في محل رفع خبراً له ، وهو وخبره خبر الأول ، و « كأن لَمْ يَغْنَوْا » إمّا اعتراض ، وأما حال من فاعل « كَذَّبُوا » .

الثالث : أن يكون الموصول الثاني خبراً بعد خبر عن الموصول الأول ، والخبر الأول ، الجملة التشبيهية ، كما تقدم .

الرابع : أن يكون الموصول بدلاً من قوله ـ قبلُ ـ : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ كأنه قال : وقال الملأ الذين كفروا منهم الذين كَذَّبُوا شُعَيْباً ، وقوله : « لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً » معمول للقول ، فليس بأجنبي .

الخامس : أنه صفة له ، أي : للذين كفروا من قومه ، هذه عبارة أبي البقاء ، وتابعه الشيخ عليها . والأحسن أن يقال : بدل من « الملأ » أو نعت له ، لأنه هو المحدث عنه ، والموصول صفة له ، والجملة التشبيهية على هذين الوجهين حال من فاعل « كَذَّبُوا » . وأما الموصول الثاني فقد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً باعتبارين ، أعني : كونه أول ، أو ثانيا . ويجوز أن يكون بدلاً من فاعل « يَغْنَوْا » ، أو منصوباً بإضمار أعني ، أو مبتدأ وما بعده الخبر ، وهذا هو الظاهر ، لتكون كل جملة مستقلة بنفسها ، وعلى هذا الوجه ذكر الزمخشري أيضاً أن الابتداء يفيد الاختصاص ، قال : « أي : هم المخصوصون بالخسران العظيم دون أتباعه » . وقد تقدم موضحاً . وقوله : ﴿ كأن لم يَغْنَوْا ﴾ يغنون : بمعنى يقيمون ، يقال : غني بالمكان يغنى فيه ، أي : أقام دهراً طويلاً . وقيده بعضهم بالإقامة في عيش رَغَدٍ ، فهو أخص من مطلق الإقامة ، قال الأَسْوَد بن يَعْفُر :

٢٢٦٤ ـ ولَقَدْ غَنوا فيها بأنعم عيشةٍ في ظِلِّ مُلْكٍ ثابتِ الأَوْتَادِ

وقيل : معنى الآية هنا من الغنى الذي هو ضد الفقر ، قاله الزجاج وابن الأنباري ، وتابعهما ابن عطية ، وأنشدوا :

٢٢٦٥ ـ غَنِينا زَمَاناً بالتَّصَعْلُكِ والغِنَى فكلاًّ سقاناهُ بِكَأْسَيْهِما الدَّهْرُ[1]

قالوا : معناه : استغنينا ورضينا » . فمعنى : « كأن لم يَغْنَوْا فيها » : كأن لم يعيشوا فيها مستغنين ، كذا قاله الزجاج . وقد رد الراغب « غَنَى » بمعنى الإقامة بالمكان إلى معنى الغِنى الذي هو ضد الفقر ، فقال : « وغَنَى في مكان كذا إذا طال مَقامَهُ فيه مستغنياً به عن غيره » .

قوله : ﴿ فَكَيْفَ آسَى ﴾ .

---

(١) البيت لحاتم طيء وهو في ديوانه هكذا :

..... كما الدهر في أيامه العسر واليسر
كسينا صروف الدهر لِيناً وغلظة

..... انظر ديوانه (٥١) ، البحر (٤/٣٤٦) ، روح المعاني (٩/٦) .

« كَيْفَ » هنا مثل « كَيْفَ » في « كَيْفَ تَكْفُرُونَ » ، وتقدم الكلام على « آسَى » وبابه . وقرأ ابن وثاب وابن مُصَرِّف والأعمش « إيسَى » بكسر الهمزة التي هي حرف مضارعة ، وقد تقدم أنها لغة بني أَخْيَل ، وحكاية ليلى الأخيلية في الفاتحة . ولزم من ذلك قلب الفاء بعدها ياء ، لأن الأصل « أأسى » بهمزتين .

قوله : ﴿ إلاّ أَخَذْنَا ﴾ .

هذا استثناء مفرغ ، و « أَخَذْنَا » في محل نصب على الحال ، والتقدير : وما أرسلنا إلا آخذين أَهْلَها . والفعل الماضي لا يقع بعد « إلاّ » إلاّ بأحد شرطين ، وإمّا تقدم فعل كهذه الآية ، وإما أن يصحب « قد » نحو ما زيد إلا قد قام ، فلو فقد الشرطان امتنع ، فلا يجوز ما زيد إلاّ قام .

قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مكانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ ﴾ .

في « مكان » وجهان :

أظهرهما : أنه مفعول به ، لا ظرف ، والمعنى : بَدَّلْنَا مكانَ الحالِ السيئةِ الحالَ الحسنةَ ، فالحسنة هي المأخوذة الحاصلة ، و « مَكانَ السيئةِ » هو المتروك الذاهب ، وهو الذي تصحبه الباء في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره : بَدَّلْتُ زيداً بعمرو فـ « زيداً » هو المأخوذ ، و « عمرو » المتروك ، وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة في موضعين ، أولهما : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ .

والثاني : ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ ﴾ . فـ « مكانَ ، والحَسَنَةَ » مفعولان ، إلاّ أن أحدهما وصل إليه الفعل بنفسه ، وهو « الحَسَنَةَ » ، والآخر : بحذف حرف الجر ، وهو « مَكَانَ » . والثاني : أنه منصوب على الظرف ، والتقدير : ثُمَّ بدَّلْنا في مكانِ السيئةِ الحَسَنَةَ ، إلاّ أن هذا ينبغي أن يُرَدَّ ، لأن « بَدَّلَ » لا بُدَّ له من مفعولين ، أحدهما على إسقاط الباء . قوله : ﴿ حَتَّى عَفَوا ﴾ « حَتَّى » هنا غاية . وتقدير من قدرها بـ « إلى » فإنّما يريد تفسير المعنى ، لا الإعراب ، لأن « حَتَّى » الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار « أَنْ » ، لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسبك فمنها ومن الفعل ، وأما الماضي فلا يطرد حذف « أَنْ » معه ، فلا تقدر معه أنها حرف جر داخلة على « أَنْ » المصدرية ، أي : حَتَّى أَنْ عَفَوا ، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاء : « حَتَّى عفواً » : إلى أَنْ عَفَوا » . ومعنى « عَفَوا » ـ هنا ـ : كَثُرُوا ، من عَفَى الشَّعْرُ إذا كَثُرَ ، ومنه : « وأَعْفُوا اللِّحَى »[1] ، يقال : عَفَاهُ وأَعْفَاهُ ، ثلاثياً ورباعياً ، قال زهير :

٢٢٦٦ ـ أَذَلِكَ أَمْ أَقَبُّ البَطْنِ جَأْبٌ عَلَيْهِ مِنْ عَقِيقَتِهِ عِفَاءُ[2] ؟

وفي الحديث : « إذَا عَفَا الوَبَرْ ، وَبَرَأَ الدَّبَرْ ، فَقَدْ حَلَّتْ العُمْرَةُ لمن اعْتَمَرْ[3] . وأنشد الزمخشري على ذلك قول الحطيئة :

٢٢٦٧ ـ بِمُسْتَأْسِدِ القُرْبَانِ عَافٍ نَبَاتُهُ ..... [4]

---

(١) تقدم .

(٢) انظر ديوانه (٦٥) اللسان «عفا» .

(٣) أخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٤) ، كتاب المناسك (١٩٨٧) ، والنسائي في كتاب المناسك باب (٧٧) .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.....

وقول لبيد :

٢٢٦٨ - ولكنَّنا نُعِضُّ السَّيْفَ مِنْهَا بَأَسْوُقِ عَافِيَاتِ الشَّحْمِ كُومِ [1]

وهذه المادة قد تقدم تحقيقها في البقرة . قوله : « فَأَخَذْناهم » قال أبو البقاء : « هو عطف على « عَفَوْا » . يريد : وما عطف عليه أيضاً ، أعني أن الأخذ ليس متسبباً عن العِفَاء فقط ، بل عليه وعلى قولهم تلك المقالة الجاهلية ، لأن المعنى ليس أنه بمجرد كثرتهم ونمو أموالهم أخذهم بغتةً ، بل بمجموع الأمرين ، بل الظاهر أنه بقولهم ذلك فقط . وقوله : ﴿ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ حال أيضاً ، وهي في قوة المؤكدة ، لأن « بَغْتَةً » تفيد إفادتها سواء أعربنا « بَغْتَةً » حالاً أم مصدراً . وقد تقدم أن ابن عامر يقرأ « لَفَتَّحْنَا » بالتشديد ، ووافقه هنا عيسى بن الثقفي وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ .

أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾

قوله : ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ .

قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : ما المعطوف عليه ؟ ولم عُطِفَتْ الأولى بالفاء والثانية بالواو ؟ قُلْتُ : المعطوف عليه قوله : « فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً » ، وقوله : « وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرى » إلى « يَكْسِبُونَ » وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإنما عطفت بالفاء ، لأن المعنى : فَعَلُوا وصَنَعُوا ، فَأَخَذْناهُم بَغْتَةً ، أبعد ذلك أَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتاً ، وأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى ؟ .

قال الشيخ : « وهذا الذي ذكره رجوع عن مذهبه في مثل ذلك إلى مذهب الجماعة ، وذلك أن مذهبه في الهمزة المصدرة على حرف العطف تقدير معطوف عليه بين الهمزة وحرف العطف . ومذهب الجماعة أن حرف العطف في نية التقدم ، وإنما تأخر وتقدمت عليه همزة الاستفهام ، لقوة تصدرها في أول الكلام » . وقد تقدم تحقيق هذا غير مرة . والزمخشري هنا لم يقدِّر بينهما معطوفاً عليه ، بل جعل ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها من الجمل وهو قوله : « فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً » . قوله : ﴿ بَيَاتاً ﴾ تقدم أول السورة أنه يجوز أن يكون حالاً ، وأن يكون ظرفاً . وقوله : « وَهُمْ نَائِمُونَ » جملة حالية ، والظاهر أنها حال من الضمير المستتر في « بَيَاتاً » ، لأنه يتحمل ضميراً ، لوقوعه حالاً ، فيكون الحالان متداخلين .

قوله : ﴿ ضُحًى ﴾ .

فنواره ميل إلى الشمس زاهره

(١) انظر البيت في ديوانه (١٨٦) ، اللسان « عطل » « عفا » . انظر ديوانه (١٩) .

منصوب على الظرف الزماني ، ويكون متصرفاً وغير متصرف ، فالمتصرف : ما لم يُرَدْ به وقته من يوم بعينه ، نحو : ضُحَاكَ ضُحًى مبارك ، فإن قُلْتَ أَتَيْتُكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ ضُحًى فهذا لا يتصرف ، بل يلزم النصب على الظرفية . وهذه العبارة أحسن من عبارة الشيخ[1] ، حيث قال : «ظرف متصرف إذا كان نكرة ، وغير متصرف إذا كان من يوم بعينه » . لأنه يوهم متى كان معرفة بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرف ، وليس الأمر كذلك ، قال تعالى : ﴿ والضُّحَى ﴾ فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفة بأل ، وقال تعالى : ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاها ﴾[2] ، جرَّهُ بحرف القسم أيضاً مع أنه تعرف بالإضافة وهو امتداد الشمس وامتداد النهار . ويقال : « ضُحًى » و « ضَحَاء » إذا ضممت قصرت ، وإذا فتحت مددت . وقال بعضهم : « الضُّحَى ، بالضم والقصر : لأول ارتفاع الشمس ، والضَّحَاءُ ، بالفتح والمد ، لقوة ارتفاعها قبل الزوال » . و « الضُّحَى » مؤنث ، وشذوا في تصغيره على « ضُحَيّ » بدون تاء ، كـ « عُرَيْب » وأخواتها . والضَّحَاءُ ـ أيضاً ـ : طَعَام الضُّحَى ، كالغَدَاء : طَعَام وقت الغُدْوَة ، يقال منهما : تَضَحّى ضَحَاءً ، وتَغَدّى غَدَاءً . وضَحِيَ يَضْحَى : إذا بَرز للشمس وقت الضُّحَى ، ثم عبر به عن إصابة الشمس مطلقاً ، ومنه قوله : ﴿ ولا تَضْحَى ﴾[3] ، أي : لا تبرز للشمس ويقال : ليلةٌ أُضْحِيَانَةٌ ، بضم الهمزة ، وضَحْيَاءُ ، بالمد ، أي : مضيئة إضاءة الضُّحَى . والأُضْحِيَة ، وجمعها : أَضَاحِي ، والضَّحِيَّةُ ، وجمعها : ضَحَايَا ، والأَضْحَاةُ ، وجمعها : أَضْحَى : هي المذبوح يوم النحر ، سميت بذلك لذبحها ذلك الوقت ، لقوله عليه الصلاة والسّلام : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ صلاتِنَا هذه فَلْيُعِدْ »[4] . وضواحي الشيء : نواحيه البارزة . قوله : ﴿ وهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ حال ، وهذا يقوي أن « بَيَاتاً » ظرف ، لا حال ، لتتطابق الجملتين ، ليصير في كل منهما وقت وحال ، وأتى بالحال الأولى متضمنة لاسم فاعل ، لأنه يدل على ثبات واستقرار ، وهو مناسب للنوم . وبالثانية متضمنة لفعل ، لأنه يدل على التجدد والحدوث ، وهو مناسب للعب والهزل . وقرأ نافع وابن عامر وابن كثير « أَوْ » بسكون الواو ، والباقون بفتحها . ففي القراءة الأولى تكون « أَوْ » بجملتها حرف عطف ، ومعناها حينئذٍ التقسيم . وزعم بعضهم أنها للإباحة والتخيير ، وليس بظاهر . وفي الثانية هي واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام مقدمة عليها لفظاً ، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور ، وقد عرف مذهب الزمخشري في ذلك . ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ والتقريع . وقال بعضهم : إنه بمعنى النفي ، كأبي شامة ، وغيره . وكررت الجملة في قوله : ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ﴾ ، « أَفَأَمِنُوا » توكيداً لذلك ، وأتى في الجملة الثانية ، بالاسم ظاهراً ، وحقه أن يضمر مبالغة في التوكيد . ومعنى « مَكْرَ اللهِ » : أي : إضافة المخلوق إلى الخالق ، كقولهم : ناقة الله ، وبيت الله ، والمراد به فعل يعاقب به الكفرة ، وأضيف إلى « الله » لما كان عقوبة الذنب ، فإن العرب تسمي العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة ، وهذا نص في قوله : ﴿ ومَكَرُوا ومَكَرَ اللهُ ﴾ ، قاله ابن عطية . قُلْتُ : وهو تأويل حسن ، وقد تقدم لك في قوله : « ومَكَرُوا ومَكَرَ اللهُ » أنه من باب المقابلة أيضاً . والفاء في قوله : « فَلاَ يَأْمَنُ » للتنبيه على أن العذاب يعقب أَمْنَ مَكْرِ اللَّهِ .

قوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَهدِ ﴾ .

قرأ الجمهور « يَهْدِ » بالياء من تحت ، وفي فاعله حينئذٍ ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٣٤٢) .
(٢) سورة الشمس ، آية (١) .
(٣) سورة طه ، آية (١١٩) .
(٤) أخرجه البخاري (١٠/٣) ، كتاب الأضاحي (٥٥٤٦) ، ومسلم (٣/١٥٥٢) ، كتاب الأضاحي (٤/١٩٦١) .

أظهرها : أنه المصدر المؤول من « أن » وما في حيِّزها ، والمفعول محذوف ، والتقدير : أَوَلَمْ يَهْدِ ، أي : يبين ويوضح للوارثين مآلهم وعاقبة أمرهم إصابتنا إيّاهم بذنوبهم لو شئنا ذلك ، فقد سبكنا المصدر من « أَنْ » ، ومن جواب « لو » :

الثاني : أن الفاعل هو ضمير الله تعالى ، أي : أو لم يُبَيِّنِ اللهُ ، ويؤيده قراءة من قرأ « نَهْدِ » بالنون .

الثالث : أنه ضمير عائد على ما يفهم من سياق الكلام ، أي : أَوَلَمْ يَهْدِ ما جرى للأمم السابقة ، كقولهم : « إذا كان غداً فَأْتِنِي » ، أي : إذا كان ما بيني وبينك ، مما دل عليه السياق ، وعلى هذين الوجهين فـ « أَنْ » . وما في حيِّزها بتأويل مصدر ـ كما تقدم ـ في محل المفعول ، والتقدير : أَوَلَمْ يُبَيِّنْ ويُوَضِّح الله ، أو ما جرى للأمم إصابتنا إيّاهم بذنوبهم لو شئنا ذلك . وقرأ مجاهد « نَهْدِ » بنون العظمة ، و « أَنْ » مفعول فقط ، و « أَنْ » هي المخففة من الثقيلة ، و « لو » فاصلة بينها وبين الفعل ، وقد تقدم أن الفصل بها قليل . و « نَشَاءُ » وإن كان مضارعاً لفظاً ، فهو ماضٍ معنى ، لأن « لو » الامتناعية تخلص المضارع للمضي ، وفي كلام ابن الأنباري خلافه ، فإنه قال في « ونَطْبَعُ » : « هذا فعل مستأنف ومنقطع مما قبله ، لأن قوله : « أصبناهم » ماضٍ ، و « نَطْبَعُ » مستقبل ، ثم قال : « ويجوز أن يكون معطوفاً على « أَصَبْنَا » إذا كان بمعنى نُصِيبُ والمعنى : لو نَشَاءُ نصيبهم ونطبع ، فوضع الماضي موضع المستقبل ، عند وضوح معنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ ﴾ أي : يجعل ، بدليل قوله : « ويَجْعَلْ لَكَ » .

قلتُ : فهذا ظاهر قوي في أن « لو » هذه لا تخلص المضارع للمضي ، وتنظيره بالآية الأخرى معقول أيضاً ، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله : « ونطبع » . وقال الفراء : « وجاز أن تَرِدَّ يَفْعَل على فَعَل في جواب « لو » ، كقوله : « ولو يُعَجِّلُ اللهُ للنّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بالخَيْرِ لقُضِيَ إليهمْ أَجَلَهُمْ فَنَذَرُ » .

قوله : ﴿ فَنَذَرُ ﴾ مردود على « لقُضِيَ » . قلتُ : وهذا هو قول الجمهور ، ومفعول « نَشَاءُ » محذوف ، لدلالة جواب « لو » عليه ، والتقدير : لو نشاء تعذيبهم أو الانتقام منهم ، وأتى جوابها بغير لام وإن كان مثبتاً على أحد الجائزين ـ وإن كان الأكثر خلافه ـ كقوله تعالى : ﴿ لو نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجَا ﴾[1] .

قوله : « ونَطْبَعُ » في هذه الجملة أوجه :

أحدها : أنها نسق على « أصبناهم » وجاز عطف المضارع على الماضي ، لأنه بمعناه ، وقد تقدم أن « لو » تخلص المضارع للمضي .

ولما حكى الشيخ كلام ابن الأنباري المتقدم قال : « فجعل لو » شرطية بمعنى « إنْ » ، ولم يجعلها التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره ، ولذلك جعل « أَصَبْنَا » بمعنى نُصِيبُ . ومثال وقوع « لو » بمعنى « إنْ » قوله :

٢٢٦٩ ـ لا يُـلْفِـكَ الـرَّاجِـيـكَ إلاّ مُـظْهِـراً خُلُقَ الكِـرَامِ ، ولَـوْ تَكُـونُ عَـدِيمَـا[2]

وهذا الذي قاله ابن الأنباري رَدّهُ الزمخشريُّ من حيث المعنى ، لكن بتقدير أن يكون « ونَطْبَعُ » بمعنى طبعنا ، فيكون قد عطف المضارع على الماضي ، لكونه بمعنى الماضي . وابن الأنباري جعل التأويل في « أَصَبْنَا » الذي هو جواب « لو نشاء » فجعله بمعنى نصيب ، فتأول المعطوف عليه ، وهو الجواب ورَدَّه إلى المستقبل ، والزمخشري تأول

---

(١) سورة الواقعة ، آية (٧٠) .

(٢) تقدم .

لمعطوف ورَدَّهُ إلى الماضي، وأنتج رد الزمخشري أن كلا التقديرين لا يصح . قال الزمخشري : « فإن قلت : هل يجوز أن يكون « ونَطْبَعُ » بمعنى طبعنا ، كما كان « لو نَشَاءُ » بمعنى لو شئنا ، ويعطف على « أصبناهم » ؟ قلت : لا يساعد على المعنى ، لأن القوم كانوا مطبوعاً على قلوبهم ، موصوفين بصفة من قبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها ، وهذا التفسير يؤدي إلى خلوهم من هذه الصفة ، وأن الله لو شاء لاتصفوا بها .

قال الشيخ : « وهذا الرد ظاهره الصحة ، وملخصه أن المعطوف على الجواب جواب ، سواء تأولنا المعطوف عليه أم المعطوف ، وجواب « لو » لم يقع بعد ، سواء كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره أم بمعنى إن الشرطية ، والإصابة لم تقع ، والطبع على القلوب واقع ، فلا يصح أن يعطف على الجواب ، فإن تؤول « ونطبع » على معنى ونستمر على الطبع على قلوبهم أمكن التعاطف ، لأن الاستمرار لم يقع بعد ، وإن كان الطبع قد وقع » . قلتُ : فهذا الوجه الأول ممتنع ، لما ذكره الزمخشري . الوجه الثاني : أن يكون نطبع » مستأنفاً ومنقطعاً عما قبله ، فهو في نية خبر مبتدأ محذوف ، أي : ونحن نطبع ، وهذا اختيار أبي إسحاق ، والزمخشري ، وجماعة . الوجه الثالث : أن يكون معطوفاً على « يَرِثُونَ الأَرْضَ » قاله الزمخشري .

قال الشيخ[1] : « وهذا خطأ ، لأن المعطوف على الصلة صلة ، و « يَرِثُونَ » صلة للذين ، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، فإن قوله : « أن لو نشاء » إمّا فاعل لـ « يَهْدِ » ، أو مفعوله كما تقدم ، وعلى كلا التقديرين فلا تعلق له بشيء من الصلة ، وهو أجنبي منها ، فلا يفصل به بين أبعاضها ، وهذا الوجه مؤدٍ إلى ذلك فهو خطأ » . الرابع : أن يكون معطوفاً على ما دل عليه معنى « أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُم » ، كأنه قيل : يغفلون عن الهداية ، ونطبع على قلوبهم » . قاله الزمخشري أيضاً .

قال الشيخ : « وهو ضعيف ، لأنه إضمار لا يحتاج إليه ، إذ قد صح عطفه على الاستئناف من باب العطف على الجمل ، فهو معطوف على مجموع الجملة المصدرة بأداة الاستفهام ، وقد قاله الزمخشري وغيره » . قوله : ﴿ فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ ﴾ أتى بالفاء هنا إيذاناً بتعقيب عدم سماعهم على إثر الطبع على قلوبهم .

تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠١﴾ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٠٣﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٠٦﴾

قوله : ﴿ تِلْكَ القُرَى نَقُصُّ ﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٣٥٢) .

قال الزمخشري : « كقوله : « هذا بَعْلِي شَيْخاً » في كونه مبتدأً وخبراً وحالاً » . يعني أن « تلك » مبتدأ مشاراً بها إلى ما بعدها ، و « القُرَى » خبرها ، و « نَقُصُّ » حال ، أي : قاصين ، كقوله : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ . قال الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى « تِلْكَ القُرَى » حتى يكون كلاماً مفيداً ؟ قلت : هو مفيد ، ولكن بالصفة في قولك هو الرجل الكريم » . قلت : يعني أن الحال هنا لازمة ، ليفيد التريب ، كما تلزم الصفة في قولك : هو الرجل الكريم ، ألا ترى أنك لو اقتصرت على هو الرجل لم يكن مفيداً ، ويجوز أن تكون « القُرَى » صفة لـ « تِلْكَ » ، و « نَقُصُّ » الخبر ، ويجوز أن يكون « نَقُصُّ » خبراً بعد خبر . و « نَقُصُّ » يجوز أن يكون على حاله من الاستقبال ، أي : قد قصصنا عليك من أنبائها ، ونحن نقص عليك أيضاً بعض أنبائها ، ويجوز أن يكون عبر به عن الماضي ، أي : قد قصصنا عليك من أنبائها ، وأشير بالبعد تنبيهاً على بعد هلاكها ، وتقادمه على زمن الإخبار ، فهو من الغيب . وفي قوله : « القُرَى » بـ « أل » تعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الكتابُ ﴾ ، وقول الرسول ـ عليه الصلاة والسّلام ـ : « أولئك الملأ مِنْ قريش »[1] ، وقول أمية :

٢٢٧٠ ـ تِلْكَ المكارِمُ ، لا قَعْبَانِ من لَبَنٍ شِيبَا بماءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوالا[2]

و « من » للتبعيض ـ كما تقدم ـ ، لأنه إنما قص عليه السّلام ما فيه عظة وانزجار ، دون غيرهما . قوله : ﴿ **فما كانُوا لِيُؤْمِنُوا بما كذَّبُوا** ﴾ الظاهر أن الضمائر كلها عائدة على أهل القرى . وقال يمان بن رئاب : « إن الضميرين الأولين لأهل القرى ، والضمير في « كذّبوا » لأسلافهم . « وكذا جوزه ابن عطية أيضاً ، أي : فما كان الأبناء ليؤمنوا بما كذّب به الآباء . وقد تقدم الكلام على لام الجحود ، وأن نفي الفعل معها أبلغ . و « ما » موصولة إسمية ، وعائدها محذوف ، لأنه منصوب متصل ، أي : بما كذّبوه . ولا يجوز أن يقدر به وإن كان الموصول مجروراً بالباء أيضاً ، لاختلاف المتعلَّق . وقال هنا : « بما كذّبوا » فلم يذكر متعلَّق التكذيب ، وفي يونس ذكره ، فقال : « بما كذبوا به » ، والفرق أنه لما حذف في قوله : « ولكِنْ كذّبُوا » استمر حذفه بعد ذلك ، وأما في يونس فقد أبرزه في قوله : « فكذّبُوه فَنَجَّيْناه . . . كذّبُوا بآياتنا » فناسب ذكره موافقة . قال معناه الكرماني . قوله : « كذلِكَ يَطْبَعُ اللهُ » أي : مثل ذلك الطبع على قلوب أهل القرى المنتفى عنهم الإيمان يطبع الله على قلوبِ الكفرةِ الجائين بَعْدَهُم .

قوله : ﴿ **لإكْثَرِهِمْ** ﴾ .

الظاهر أنه متعلِّق بالوجدان ، كقولك : « ما وجدت له مالا » ، أي : ما صادفت له مالاً ، ولا لقيته .

الثاني : أن يكون حالاً من « عَهْدٍ » ، لأنه في الأصل صفة نكرة ، فلما قدم عليها نصب على الحال ، والأصل : وما وجدنا عَهْداً لأكثرهم ، وهذا ما لم يَذْكر أبو البقاء غيره ، وعلى هذين الوجهين فـ « وَجَدَ » متعدية لواحد ، وهو « مِنْ عَهْدٍ » ، و « مِنْ » مزيدة فيه لوجود الشرطين :

الثالث : أنه في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ « وَجَدَ » ، إذ هي بمعنى عَلِمَ ، والمفعول الأول هو « مِنْ عَهْدٍ » . وقد يترجح هذا بأن « وَجَدَ » الثانية عِلْمِية ، لا وجدانية بمعنى الإصابة ، وسيأتي دليل ذلك . فإذا تقرر هذا فينبغي أن تكون الأولى كذلك مطابقة للكلام ، ومناسبة له . ومن يرجح الأول يقول : إن الأولى لمعنى ، والثانية لمعنى آخر . قوله :

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢/٧) ، كتاب مناقب الأنصار (٣٨٥٤) .

(٢) انظر ديوانه (٥٢) ، ابن الشجري (١٧٠/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/٨) .

« وإنْ وَجَدْنا » « إنْ » هذه هي المخففة ، وليست هنا عاملة لمباشرتها الفعل ، فزال اختصاصها المقتضى لإعمالها . وقال الزمخشريُّ : « وإن الشأن والحديث وَجَدْنَا » . فظاهر هذه العبارة أنها مُعْمِلَة . وأن اسمها ضمير الأمر والشأن . وقد صرح أبو البقاء هنا بأنها مُعْمِلَة ، وأن اسمها محذوف ، إلا أنه لم يقدره ضمير الحديث ، بل غيره ، فقال : « واسمها محذوف ، أي : إنا وجدنا » . وهذا مذهب النحويين ، أعني اعتقاد إعمال المخفف من هذه الحروف في « أَنْ » المفتوحة على الصحيح ، وفي « كأَنْ » التشبيهية . وأما « إنْ » المخففة المكسورة فلا ، وقد تقدم ذلك أوضح من هذا . و « وَجَدَ » هنا متعدية لاثنين ، أولهما « أَكْثَرَهُم » والثاني « لفاسقين » قال الزمخشري : « والوجود بمعنى العلم من قولك : « وَجَدْتُ زيداً ذا الحفاظ ، بدليل دخول « إنْ » المخففة واللام الفارقة ، ولا يسوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما » . يعني أنها مختصة بالابتداء أو بالأفعال الناسخة له ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وقد تقدم لك خلاف عن الأخفش أنه يجوز على غيرها ، وقدمت دليله على ذلك . واللام فارقة . وقيل : هي عوض من التشديد . قال مكي : « ولزمت اللام في خبرها عوضاً من التشديد » . والمعروف الأول . وتقدم الكلام أيضاً أن بعض الكوفيين يجعلون « إنْ » نافية ، واللام بمعنى « إلاّ » في قوله : ﴿ وإنْ كانَتْ لكبيرةً ﴾ .

قوله : ﴿ فظَلَمُوا بِهَا ﴾ .

يجوز أن يضمَّن « ظَلَمُوا » معنى « كفروا » فيتعدى بالباء كتعديته ، ويؤيده : « إنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » ، ويجوز أن تكون الباء سببية ، والمفعول محذوف ، تقديره : فظلموا أنفسهم ، أو ظلموا الناس ، بمعنى : صدوهم عن الإيمان بسبب الآيات . وقوله : « لأكْثَرِهِمْ » و « أَكْثَرَهُمْ » و « مِنْ بَعْدِهِم » إن جعلنا هذه الضمائر كلها للأمم السالفة فلا اعتراض ، وإن جعلنا الضمير في « لأَكْثَرِهِمْ » و « أَكْثَرَهُم » لعموم الناس ، والضمير في « مِنْ بَعْدِهِم » للأمم السالفة كانت هذه الجملة أعني : « وما وَجَدْنَا » اعتراضاً ، كذا قاله الزمخشري ، وفيه نظر ، لأنه إذا كان الأول عاماً ، ثم ذكر شيء يندرج فيه ما بعده وما قبله ، كيف يجعل ذلك العام معترضاً بين الخاصين ، وأيضاً فالنحويون إنما يعرفون الاعتراض فيما اعترض به بين متلازمين ، إلا أن أهل البيان عندهم الاعتراض أعم من ذلك ، حتى إذا أتى بشيء بين شيئين مذكورين في قصة واحدة سموه اعتراضاً .

قوله : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ﴾ .

« كَيْفَ » خبر لـ « كان » مقدم عليها واجب التقديم ، لأن له صدر الكلام و « عاقبةُ » اسمها ، وهذه الجملة الاستفهامية في محل نصب على إسقاط حرف الجر ، إذ التقدير : فانظر إلى كذا .

قوله : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أن لا أَقُولَ ﴾ .

قرأ العامة « عَلَى أن » بـ « عَلَى » التي هي حرف جر داخلة على « أَنْ » وما في حيِّزها . ونافع قرأ « عَلَيَّ » ، بـ « عَلَى » أيضاً التي هي حرف جر داخلة على ياء المتكلم . فأما قراءة العامة ففيها ستة أوجه ، ذكر الزمخشريُّ منها أربعة ، قال ـ رحمه الله ـ : « وفي المشهورة إشكال ، ولا يخلو من وجوه :

أحدها : أن يكون مما قلب من الكلام ، كقوله :

٢٢٧١ ـ ..... وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ[١]

معناه : وتشقى الضياطرة بالرماح » .

قال الشيخ : « وأصحابنا يخصون القلب بالضرورة ، فينبغي أن ينزه القرآن عنه » . قلت : وللناس فيه ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً ، المنع مطلقاً ، التفصيل بين أن يفيد، معنى بديعاً فيجوز ، أولاً فيمتنع ، وقد تقدم إيضاحه ، وستأتي منه أمثلة أُخَرُ في القرآن العزيز . وعلى هذا الوجه تصير هذه القراءة كقراءة نافع في المعنى ، إذ الأصل : قول الحق حقيقٌ عَلَيَّ ، فقلب اللفظ ، فصار : أنا حقيق على قول الحق . قال :

والثاني : أن ما لزمك فقد لزمته ، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه ، كان هو حقيقاً على قول الحق ، أي : لازماً له .

والثالث : أن يضمن « حقيقٌ » معنى حريص ، كما ضُمِّنَ « هَيَّجَنِي » : معنى ذكرني في بيت الكتاب .

الرابع : أن تكون « على » بمعنى الباء .

قُلْتُ : وبهذا الوجه قال أبو الحسن ، والفراء ، والفارسي ، قالوا : إن « عَلَى » بمعنى الباء ، كما أن الباء بمعنى « عَلَى » في قوله : ﴿ ولا تَقْعُدُوا بكلِّ صِرَاطٍ ﴾ أي : على كل . وقال الفراء : « العرب تقول : رميتُ على القوس ، وبالقوس ، وجئت على حال حسنة ، وبحال حسنة » . إلا أن الأخفش قال : « وليس ذلك بالمطرد ، لو قلت : ذهبت على زيد ، تريد : بزيد ، لم يجز » . قلت : ولأن مذهب البصريين عدم التجوز في الحروف . وعني بالبيت قول الشاعر :

٢٢٧٢ ـ إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ولو تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمُّ عَمَّارِ[٢]

وبالكتاب : كتاب سيبويه ، فإنه عَلَم بالغلبة عند أهل هذه الصناعة .

الخامس ـ وهو الأوجه والأدخل في نكت القرآن ـ : أن يغرق موسى عليه السّلام في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما ، وقد روى أن فرعون ـ لعنه الله ـ لما قال موسى : « إنِّي رَسُولٌ مِن ربِّ العالَمِينَ » قال له : كذبتَ ، فيقول : أنا حقيق على قول الحق ، أي : واجب على قول الحق أن أكون أنا قائله ، والقائم به ، ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به » .

قال الشيخ[٣] : « ولا يصح هذا الوجه ، إلا إن عنى أنه يكون « أن لا أقول » صفة له ، كما تقول : أنا على قول الحق ، أي : طريقتي وعادتي قول الحق .

السادس : أن يكون « عَلَى » متعلقة بـ « رَسُول » . قال ابن مِقْسَم : « حقيقٌ » من نعت « رَسُولٌ » ، أي : رسولٌ حقيقٌ من ربِّ العالمين ، أرسلت على أن لا أقول على الله إلا الحق ، وهذا معنى صحيح واضح ، وقد غفل أكثر

---

(١) عجز بيت لخداش بن زهير وصدره :
نزلت بخيل لا هوادة بينها .....
انظر تأويل المشكل (١٩٨) ، مجاز القرآن (٢/ ١١٠) ، اللسان «ضطر » .

(٢) البيت للنابغة انظر ديوانه (٥١) ، وانظر الكتاب (١/ ٢٨٦) ، والخصائص (٢/ ٤٢٥) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٥٦) .

المفسرين من أرباب اللغة عن تعليق « عَلَى » بـ « رَسُولٌ » ، ولم يخطر لهم تعليقه إلاّ بـ « حقيقٌ » .

قال الشيخ : « وكلامه فيه تناقض في الظاهر ، لأنه قدَّرَ أولاً العامل في « عَلَى » : أُرْسِلْتُ ، وقال أخيراً : إنهم غَلُوا عن تعليق « عَلَى » بـ « رَسُولٌ » . فأما هذا الأخير فلا يجوز عند البصريين ، لأن رسولاً قد وصف قبل أن يأخذ معموله ، وذلك لا يجوز . وأما تعليقه بـ « أُرْسِلْتُ » مقدراً ، لدلالة لفظ « رَسُول » عليه ، فهو تقدير سائغ ، وتناول كلامه أنه أراد بقوله : تعلق « عَلَى » بـ « رسول » أنه لما كان دالاً عليه صح نسبة التعلق له » . قُلْتُ : قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة ـ بعدما ذكر هذا الوجه عن ابن مِقْسَم ، والأوجه الأربعة التي للزمخشري ـ : « ولكن هذه وجوه متعسفة ، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً » . يعني : وجه ابن مِقْسَم . وهذا فيه الإشكال الذي ذكره الشيخ من إعمال اسم الفاعل ، أو الجاري مَجْراه وهو موصوف . وقراءة نافع واضحة ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون الكلام قد تم عند قوله : « حقيقٌ » ، و « عَلَيَّ » خبر مقدم ، و « أن لا أقولَ » مبتدأ مؤخر ، كأنه قيل : عليَّ عدم قول غير الحق ، أي : فلا أقول إلا الحق .

الثاني : أن يكون « حقيقٌ » خبراً مقدماً ، و « أن لا أقولَ » مبتدأ على ما تقدم بيانه .

الثالث : أن « أن لا أقول » فاعل بـ « حقيقٌ » ، كأنه قيل : يحق ويجب أن لا أقول . وهذا أعرب الوجوه ، لوضوحه لفظاً ومعنى . وعلى الوجهين الأخيرين يتعلق « عَلَيّ » بـ «حقيقٌ » ، لأنك تقول : حق عليه كذا ، قال تعالى : ﴿ أولئِكَ الّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَوْلُ ﴾ . وعلى الوجه الأول يتعلق بمحذوف ، على ما عرف غير مرة . وأما رفع « حقيقٌ » فقد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً مقدماً . ويجوز أن يكون صفة لـ « رسول » وعلى هذا فيضعف أن يكون « من رب » صفة ، لئلا يلزم تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة ، فينبغي أن يكون متعلقاً بنفس « رسول » ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية مجازاً ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ، ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر على قراءة من شَدَّدَ الياء ، وسوَّغَ الابتداءَ بالنكرة حينئذٍ تعلقُ الجار بها . فقد تحصل في رفعه أربعة أوجه . وهل هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول ؟ الظاهر أنه يحتمل الأمرين مطلقاً ، أعني : على قراءة نافع ، وعلى قراءة غيره . وقال الواحدي ـ ناقلاً عن غيره ـ : إنه مع قراءة نافع محتمل للأمرين ، ومع قراءة العامة بمعنى مفعول ، فإنه قال : « وحقيقٌ » على هذه القراءة ـ يعني قراءة نافع يجوز أن يكون بمعنى فاعل ، قال شَمِرٌ : تقول العرب : حقَّ عَلَيَّ أن أفعل كذا . وقال الليث : حَقَّ الشيءُ : معناه : وَجَبَ ، ويحق عليك أن تفعله ، وحقيق عليّ أن أفعله ، فهذا بمعنى فاعل . ثم قال : وقال الليث : وحقيقٌ بمعنى مفعول . وعلى هذا تقول : فلانٌ محقوق عليه أن يفعلَ . قال الأعشى :

٢٢٧٣ ـ لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبي لِصَوْتِهِ ... وأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[1]

وقال جرير :

٢٢٧٤ ـ ..... قَصِّرْ فإنَّكَ بالتَّقْصِيرِ مَحْقُوقُ[2]

ثم قال : و « حقيقٌ » على هذه القراءة ـ يعني قراءة العامة بمعنى محقوق انتهى » . وقرأ أُبَيّ « بأن لا أقول » ،

---

(١) انظر ديوانه (٢٧٣) ، الإنصاف (٥٨/١) ، الصاحبي (٣٥٩) ، الخزانة (٢٥٢/٣) ، اللسان حقق .

(٢) عجز بيت وصدره :

قل للأخيطل إذ جد الجراء بنا ... .

انظر ديوانه (٣١٢) التهذيب حق .

وهذه تقوى أن « عَلَى » بمعنى الباء . وقرأ عبد الله والأعمش « أن لا أقول » دون حرف جر ، فاحتمل أن يكون ذلك الجار « عَلَى » كما هو قراءة العامة ، وأن يكون الجار الباء كما هو قراءة أُبَيّ . و « الحقَّ » يجوز أن يكون مفعولاً به ، لأنه يتضمن معنى جملة ، وأن يكون منصوباً على المصدر ، أي : القول الحق ، والاستثناء مفرغ .

فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٠٨﴾ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿١١١﴾

قوله : ﴿ فإذا هِيَ ثُعْبَانٌ ﴾ .

« إذا » فجائية ، وقد تقدم أن فيها ثلاثة مذاهب : ظرف مكان ، أو زمان أو حرف . وقال ابن عطية ـ هنا ـ : و « إذا » ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد ، من حيث كانت خبراً عن جثة ، والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف زمان في كل موضع » . قُلْتُ : المشهور عند الناس قول المبرد ، وهو مذهب سيبويه . وأما كونها زماناً فهو مذهب الرياشي ، وعزى لسيبويه أيضاً . وقوله : « من حيث كانت خبراً عن جثة » . ليست هي هنا خبراً عن جثة ، بل الخبر عن « هِيَ » لفظ « ثعبان » ، لا لفظ « إذا » . والثُّعْبَانُ : هو ذكر الحيات العظيم ، واشتقاقه من ثَعْبَنْتُ المكان : أي : فجرته بالماء ، شبه في انسيابه بانسياب الماء ، يقال : ثَعَبْتُ الماء : فجرته ، فانْثَعَبَ ، ومنه : مَثْعَبُ المطر . وفي الحديث : « جاء يَوْمَ القيامةِ وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَماً[1] » . وهنا سؤال ، وهو أنه وصفها تارة بكونها ثُعْبَاناً ، وهو العظيم الهائل الخلق ، وفي موضع آخر بقوله : « كأنّها جَانّ » ، والجانُّ من الحيّات : الخفيف الضئيل الخلق ، فكيف يجمع بين هاتين الصفتين ؟ وقد أجاب الزمخشري في غير هذا المكان بجوابين :

أحدهما : أنه جمع لها بين الشيئين ، أي : بين كبر الجثة كالثُّعْبَان ، وبين خفة الحركة وسرعة المشي كالجانِّ .

والثاني : أنها في ابتداء أمرها تكون كالجانِّ ، ثم تتعاظم ويتزايد خلقها إلى أن تصير ثعباناً .

قوله : ﴿ للناظرين ﴾ .

متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « بيضاءُ » . وقال الزمخشري : « فإن قلتَ : بم تعلق «للناظرين»؟ قلت : يتعلق بـ « بيضاء » . والمعنى : فإذا هي بيضاءُ للنّظّارة ، ولا تكون بيضاء للنظّارة إلا إذا كان بياضها بياضاً عجيباً خارجاً عن العادة ، يجتمع الناس للنظر إليه ، كما تجتمع النظارة للعجائب » . وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسير معنى ، ولا تفسير إعراب ، وكيف يريد تفسير الإعراب ؟ وإنما أراد التعلق المعنوي ، لا الصناعي ، كقولهم : هذا الكلام يتعلق بهذا الكلام ، أي : أنه من تتمة المعنى له .

وقال في هذه السورة : ﴿ قالَ المَلأُ ﴾ .

---

(١) أخرجه مسلم (٣/١٤٩٦) ، كتاب الإمارة باب فضل الجهاد (١٠٥/١٨٧٦) .

فأسند القول إليهم ، وفي الشعراء : « قال لِلْمَلأ » ، فأسند القول إلى فرعون . وأجاب الزمخشري عن ذلك بثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون هذا الكلام صادراً منه ومنهم ، فحكى هنا عنهم ، وفي الشعراء عنه .

والثاني : أنه قاله ابتداء ، وتلقفه عنه خاصته ، فقالوه لأعقابهم .

والثالث : أنهم قالوه عنه للناس على طريق التبليغ ، كما يفعل الملوك ، يرى الواحد منهم الرأي ، فيبلغه الخاصة ، ثم يبلغوه لعامتهم. وهذا الثالث قريب من الثاني في المعنى .

وقرأ الأخوان هنا وفي يونس : « . . . بكلِّ سَحَّارٍ » والباقون : « بكلِّ ساحِرٍ » ، ولا خلاف أن الذي في الشعراء ﴿ بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾ وساحر وسحّار مِثْلُ : عالم وعلاّم ، وقد عرف أنّ « فَعّالاً » مثال مبالغة . ويرجح « سَحّار » أنه مجاور لـ «عليم » ، وكلاهما مثال مبالغة . ويرجح « ساحر » أنه تقدم مثله في قوله : ﴿ إنّ هذا لساحرٌ ﴾ ، وهذا مناسب له . وفي الشعراء ﴿ بِسِحْرِهِ ﴾ وهنا بدون ذلك . قالوا : لأن أول هذه الآية مبني الاختصار . قوله : ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ قد تقدم الكلام على « مَاذَا » مشبعاً في أول هذا التصنيف . والجمهور على « تَأْمُرُونَ » بفتح النون ، وروى كردم عن نافع كسرها . وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون « ماذا » كلُّه إسماً واحداً في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ « تَأْمُرُون » بعد حذف الياء ، ويكون المفعول الأول لـ « تأمرون » محذوفاً ، وهو ياء المتكلم ، والتقدير : بأي شيء تأمرونني . وعلى قراءة نافع لا تقول : إن المفعول الأول محذوف ، بل هو في قوة المنطوق به ، لأن الكسرة دالة عليه ، فهذا الحذف غير الحذف في قراءة الجماعة . ويجوز أن تكون « ما » استفهاماً في محل رفع بالابتداء ، و « إذا » موصول ، وصلته « تأمرون » ، والعائد محذوف ، والمفعول الأول أيضاً محذوف على قراءة الجماعة ، ويقدر العائد منصوب المحل غير معدى إليه بالياء ، فتقديره : فما الذي تأمرونيه ، وقدره ابن عطية : « تأمروني به » .

وردَّ عليه الشيخ[1] : بأنه يلزم من ذلك حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله . ثم اعتذر عنه بأنه أراد التقدير الأصلي ، ثم اتسع فيه بأن حذف الحرف ، فاتصل الضمير بالفعل . وهذه الجملة هل هي من كلام الملأ ، ويكونون قد خاطبوا فرعونَ بذلك وَحْدَهُ ، تعظيماً له ، كما يخاطب الملوك بصيغة الجمع ، أو يكونون قالوه له ولأصحابه ، أو يكون من كلام فرعون على إضمار قول ، أي : فقال لهم فرعون : « فَمَاذَا تأمرون » ؟ ويؤيد كونها من كلام فرعون قوله تعالى قالوا : أَرْجِهْ » . وهل « تأمرون » من الأمر المعهود ، أو من الأمر الذي بمعنى المشاورة ؟ والثاني منقول عن ابن عباس . وقال الزمخشري : « هو من أمرته فأمرني بكذا ، أي : شاورته فأشار عليَّ برأي » .

قوله : ﴿ أَرْجِهْ ﴾ .

في هذه الكلمة هنا وفي الشعراء ست قراءات في المشهور المتواتر ، ولا التفات إلى من أنكر بعضها ، ولا لمن أنكر على راويها . وضبط ذلك أن يقال : ثلاث مع الهمز ، وثلاث مع عدمه . فأما الثلاث التي مع الهمز فأولها :

قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر « أرجئْهُو » بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو .

والثانية : قراءة أبي عمرو « أَرْجِئْهُ » كما تقدم ، إلا أنه لم يصلها بواو .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٥٩) .

والثالثة : قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر « أَرْجِئْهِ » بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة . وأما الثلاث التي مع غير الهمزة فأولها :

قراءة الأخوين « أَرْجِهْ » بكسر الجيم وسكون الهاء وصلا ووقفا .

الثانية : قراءة الكسائي وورش عن نافع « أَرِجِهِي » بهاء متصلة بياء .

الثالثة : قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء . فأما ضم الهاء وكسرها فقد عرف مما تقدم . وأما الهمز وعدمه فلغتان مشهورتان ، يقال : أَرْجَأْتُه وأَرْجَيْتُه ، أي : أخرته ، وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ ﴾ بالهمز ودعمه ، وهذا كقولهم : « تَوَضَّأْتُ وتَوَضَّيْتُ . وهل هما مادتان أصليتان أم المبدل فرع الهمز ؟ احتمالان . وقد طعن قوم على قراءة ابن ذكوان ، فقال الفارسي : « ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره ، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط » . وقال ابن مجاهد : « وهذا لا يجوز ، لأن الهاء لا تكسر إلّا بعد كسرة أو ياء ساكنة » . وقال الحَوْفي : « ومن القراء من يكسر مع الهمز ، وليس بجيد » . وقال أبو البقاء : « ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز ، وهو ضعيف ، لأن الهمزة حرف صحيح ساكن ، فليس قبل الهاء ما يقتضي الكسر . قلت : وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل بوجهين :

أحدهما : أن الهمزة ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين ، وله شواهد مذكورة في موضعها ، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة ، فلذلك كسرت .

الثاني : أن الهمزة كثيراً ما يطرأ عليها التغيير ، وهي هنا في مَعْرِض أن تبدل ياء ساكنة ، لسكونها بعد كسرة ، فكأنها وليت ياء ساكنة ، فلذلك كسرت . وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه :

الأول : أن الهمز معتد به حاجزاً بإجماع في « انبئهم » و « نَبِّهُمْ » والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم .

الثاني : أنه كان يلزمه صلة الهاء ، إذ هي في حكمه ، كأنها قد وليت الجيم .

الثالث : أن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أن أصلها همزة ، فما الظن بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة ، وسيأتي تحقيق ذلك في باب وقف حمزة وهشام ، فضم الهاء مع الهمز هو الوجه . وقد استضعف أبو البقاء قراءة ابن كثير وهشام ، فإنه قال : « وأَرْجِئْه » يقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيِّد ، وبالإشباع وهو ضعيف ، لأن الهاء خفية ، فكأن الواو التي بعدها تتلو الهمزة ، وهو قريب من الجمع بين الساكنين ، ومن ههنا ضعف قولهم : «عليهي مالٌ بالإشباع » . قلت : وهذا التضعيف ليس بشيء ، لأنها لغة ثابتة عن العرب ، أعني : إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقاً ، وقد تقدم أن هذا أصل لابن كثير ، ليس مختصاً بهذه اللفظة ، بل قاعدته : كل هاء كناية بعد ساكن أن تشبع حركتها حتى يتولد منها حرف مد ، نحو : منهو ، وعنهو ، وأرجيهو إلا قبل ساكن ، فإن المد يحذف لالتقاء الساكنين ، إلا في موضع واحد رواه عنه البزي ، وهو : « عَنْهُو تَلَهَّى » بتشديد التاء ، ولذلك استضعف الزجاج قراءة الأخوين ، قال ـ بعدما أنشد قوله :

٢٢٧٥ ـ لـمـا رَأَى أن لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ مَـالَ إلى أَرْطـأَةِ حِقْـفٍ فـالـطَجَـعْ[1]

(١) تقدم .

« هذا شعر لا يعرف قائله ، ولا هو بشيء . ولو قاله شاعر مذكور لقيل له : أَخْطَأْتَ ، لأن الشاعر يجوز أن يخطىء ، وهذا مذهب لا يعرج عليه » . قلتُ : قد تقدم أن تسكين هاء الكناية لغة ثابتة ، وتقدم شواهدها فلا حاجة إلى إعادة ذلك . وقوله : « وأَخَاهُ » الأحسن أن يكون نسقاً على الهاء في « أَرْجِهْ » ، ويضعف نصبه على المعية ، لإمكان النسق من غير ضعف لفظي ، ولا معنوي . قوله : « في المَدَائِنِ » متعلق بـ « أَرْسِلْ » و « حَاشِرِينَ » مفعول به ، ومفعول « حاشرين » محذوف ، أي : حاشرين السحرةَ ، بدليل ما بعده . و « المَدَائِن » : جمع مَدِينَة ، وفيها ثلاثة أقوال ، أحدها ـ وهو الصحيح ـ : أن وزنها فَعِيلة فميمها أصلية ، وياؤها زائدة ، مشتقة من : مَدَنَ يَمْدُنُ مُدُوناً ، أي : أقام ، واستدل لهذا القول بإطباق القراء على همز « مدائن » ، كـ صحيفة وصحائف ، وسفينة وسفائن ، ولو كانت مَفْعِلَة لم تهمز ، نحو : معيشة ومعايش ، ولأنهم جمعوها أيضاً على « مُدُن » ، كقولهم : سفينة وسُفُن ، وصحيفة وصُحُف . قال الشيخ : « ويقطع بأنها فَعِيلة جمعهم لها على فُعُل ، قالوا : مُدُن ، كما قالوا : صُحُف في صحيفة » . قلتُ : قد قال الزجاجيّ : المُدُن في الحقيقة : جمع المَدِين ، لأن المدينة لا تجمع على مُدُن ، ولكن تجمع على المداين ، ومثل هذا سُفُن ، كأنهم جمعوا سفينة على سفين ، ثم جمعوه على سُفُن » . ولا أدري ما حمله على جعل مُدُن جمع مَدِين ، ومَدِين جمع مَدِينة ، مع إطراد فُعُل في فَعِيلة لا بمعنى مفعولة ، اللهم إلا أن يكون قد لحظ في مدينة أنها فعلية ، لا بمعنى مفعول ، لأن معنى مدينة أن يُمْدَنَ فيها ، أي : يُقام ، ويؤيد هذا ما سيأتي من أن مَدِينَة وزنها في الأصل : مَدْيُونة عند بعضهم . القول الثاني : أن وزنها مَفْعِلَة من : دانه يدينه ، أي : ساسه يسوسه ، فمعنى مَدِينَة ، أي : مملوكة ومسوسة أي : مسوس أهلها من دانهم مَلِكُهُم إذا ساسهم . وكان ينبغي أن يجمع على مَدَايِنَ بصريح الياء كـ معايش في مشهور لغة العرب . الثالث : أن وزنها مَفْعُولة ، وهو مذهب أبي العباس ، قال : « هي من دانه يدينه : إذا ملكه وقهره » . وإذا كان أصلها : مَدْيُونة ، فأعلت كما يعل « مبيع » اسم مفعول من البيع ، ثم يجري الخلاف في المحذوف ، هل هو الياء الأصلية أو الواو الزائدة ؟ الأول : قول الأخفش ، والثاني : قول المازني ، وهو مذهب جماهير النحاة . والمدينة معروفة ، وهي البقعة المسورة المستولي عليها مَلِك .

يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴿١١٢﴾ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾ ۞ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانقَلَبُوا صَاغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾

قوله : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ ﴾ .

قرأ الأخوان هنا وفي يونس « سحّار والباقون « ساحر » . فـ « سحار » للمبالغة ، و « ساحر » يحتملها ، ولا خلاف في التي في الشعراء أنها « سحار » مثال مبالغة .

قوله : ﴿ قَالُوا : إِنَّ لَنَا ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أظهرهما : أنها لا محل لها من الإعراب ، لأنها استئناف جواب لسؤال مقدر ، ولذلك لم تعطف بالفاء على ما قبلها . قال الزمخشري : « فإن قلتَ : هلا قيل : وجاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ فقالوا ؟ قلت : هو على تقدير سائل سأل : ما قالوا إذ جاءوه ؟ فأجيب بقوله : « أَئِنَّ لنا لأجراً » . وهذا قد سبقه إليه الواحدي ، إلا أنه قال : « ولم يقل : فقالوا ، لأن المعنى : لما جاءوا قالوا ، فلم يصح دخول الفاء على هذا الوجه .

والوجه الثاني : أنها في محل نصب على الحال من فاعل « جاءوا » قاله الحوفي . وقرأ الحَرَمِيّانِ وحفص عن عاصم « إنَّ » بهمزة واحدة ، والباقون بهمزتين على الاستفهام ، وهم على أصولهم من التحقيق والتسهيل ، وإدخال ألف بينهما وعدمه . فقراءة الحَرَميين على الإخبار . وجوّز الفارسي أن تكون على نية الاستفهام ، يدل عليه قراءة الباقين ، وجعلوا ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ ، وقول الشاعر :

٢٢٧٦ ـ أَفْـرَحِ أَنْ أُرْزَأَ الـكِـرَامَ وأَنْ ..... [١]

وقول الآخر :

٢٢٧٧ ـ ..... وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[٢]

وقد تقدم تحقيق هذا ، وأنه مذهب أبي الحسن . ونكّر « أجراً » للتعظيم . قال الزمخشريُّ : « كقولهم » : « إنَّ له لإبلاً ، وإنّ له لغنماً » . قوله : « إنْ كنّا » شرط جوابه محذوف ، للدلالة عليه عند الجمهور ، أو ما تقدم عند من يجيز تقديم جواب الشرط عليه . و « نَحْنُ » يجوز فيه أن يكون تأكيداً للضمير المرفوع ، وأن يكون فصلاً ، فلا محل له عند البصريين ، ومحله الرفع عند الكسائي ، والنصب عند الفراء .

قوله : ﴿ وإنّكُم لَمِنَ المُقَرَّبِينَ ﴾ .

هذه الجملة نسق على الجملة المحذوفة التي نابت « نعم » عنها في الجواب ، إذ التقدير : قال : نعم إنّ لكم لأجراً ، وإنكُم لمن المقربين .

قوله : ﴿ إمّا أَنْ تُلْقِيَ ﴾ .

« إمّا » هنا للتخيير ، ويطلق عليها حرف عطف مجازاً . وفي محل « أَنْ تُلْقِيَ » ، وإمّا أَنْ نَكُونَ » ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب بفعل مقدر ، أي : أفعل إمّا إلقاءك وإمّا إلقاءنا . كذا قدره الشيخ ، وفيه نظر ، لأنه لا يفعل إلقاءهم ، فينبغي أن يقدر فعلاً لائقاً بذلك ، وهو : اختر ، أي : اختر إمّا إلقاءك وإمّا إلقاءنا . وقدره مكي وأبو البقاء ، فقالا : « إمّا أن تفعل الإلقاء » . قال مكي : « كقوله :

٢٢٧٨ ـ قـالُـوا : الـركـوبَ فقلنـا تِلْكَ عـادَتُنـا ..... [٣]

بنصب « الركوب » ، إلا أنه جعل النصب مذهب الكوفيين .

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .

الثاني : الرفع على خبر ابتداء مضمر ، تقديره : أَمْرُك إمّا إلقاؤك ، وإما إلقاؤنا .

الثالث : أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : إمّا إلقاؤك مبدوء به ، وإمّا إلقاؤنا مبدوء به . وإنما أتى هنا بـ « أَنْ » المصدرية قبل الفعل ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللهِ إمّا يُعَذِّبُهُم وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِم ﴾ لأن « أَنْ » وما بعدها هنا إما مفعول به ، وإما مبتدأ ، والمفعول به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحاً ، بل لا بدّ أن ينضم إليه حرف مصدري يجعله في تأويل اسم . وأما آية التوبة ، فالفعل بعد « إمّا » إما خبر ثانٍ لـ « آخَرُونَ » وإمّا صفة له ، والخبر والصفة يقعان جملة فعلية من غير حرف مصدري . وحذف مفعول الإلقاء للعلم به ، والتقدير : إما أن تلقي حبالك وعصيك ، لأنهم كانوا يعتقدون أنه يفعل كفعلهم ، أو نلقي حبالنا وعصينا .

قوله : ﴿ واسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾ .

يجوز أن يكون استفعل فيه بمعنى أفعل ، أي : أرهبوهم ، وهو قريب من قولهم : قرّ واستقرّ ، وعظم واستعظم ، وهذا رأي المبرد ، ويجوز أن تكون السين على بابها ، أي : استدعوا رهبة الناس منهم ، وهو رأي الزجاج .

قوله : ﴿ أَنْ أَلْقِ ﴾ .

يجوز أن تكون المفسرة لمعنى الإيحاء ، ويجوز أن تكون مصدرية ، فتكون هي وما بعدها مفعول الإيحاء .

قوله : « تَلْقَفُ » قرأ العامة « تَلَقَّفُ » بتشديد القاف ، من « تلقف » ، والأصل : تتلقف بتاءين ، فحذفت إحداهما ، إما الأولى ، وإما الثانية ، وقد تقدم ذلك في نحو : ﴿ تَذَكَّرُونَ » . والبزي على أصله في إدغامها فيما بعدها ، فيقرأ « فإذا هِيَ تَّلَقّفُ » بتشديد التاء أيضاً ، وقد تقدم تحقيقه عند قوله : « ولا تَيَمَّمُوا الخَبِيثَ »[1] وقرأ حفص « تَلْقَفُ » بتخفيف القاف ، من لَقِفَ ، كـ عَلِمَ يَعْلَمُ ، ورَكِبَ يَرْكَبُ ، يقال : لَقِفْتُ الشيء أَلْقَفُهُ لَقْفاً ولَقَفاناً ، وتلقفته أتلقفه تلقفاً : إذا أخذته بسرعة فأكلته ، أو ابتلعته . وفي التفسير أنها ابتلعت جميع ما صنعوه ، وأنشدوا على لَقِفَ يَلْقَفُ ، كـ عَلِمَ يَعْلَمُ قول الشاعر :

٢٢٧٩ ـ أنتَ عَصَا مُوسى التي لم تَزَلْ تَلْقَفُ ما يَصْنَعُهُ السَّاحِرُ[2]

ويقال : رجل ثَقِفٌ لَقِفٌ ، وثَقِيفٌ لَقِيفٌ : بيِّنُ الثقَافَةِ واللَّقَافَةِ ، ويقال : لَقِفَ ولَقِمَ بمعنى واحد ، قاله أبو عُبَيْد ، ويقال : لَقِفَ ولَقِمَ ولَهِمَ بمعنى واحد . والفاء في « فإذا هِيَ » يجوز أن تكون العاطفة ، ولا بدّ من حذف جملة قبلها ، ليترتب ما بعد الفاء عليها ، والتقدير : فألقاها فإذا هِيَ . ومن جوز أن تكون الفاء زائدة في نحو : خرجت فإذا الأسد حاضر جوز زيادتها هنا ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة قد أوحيت إلى موسى كالتي قبلها . وأما على الأول ـ أعني : كون الفاء عاطفة ـ فالجملة غير موحى بها إليه . و « ما يَأْفِكُونَ » يجوز في « ما » أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف ، أي : الذي يأفِكُونَه ، ويجوز أن تكون مصدرية ، والمصدر حينئذٍ واقع موقع المفعول به ، وهذا لا حاجة إليه .

---

(١) انظر سورة البقرة ، آية (٢٦٧) . (٢/ ٤٠٥) .

(٢) انظر تفسير القرطبي (٧/ ٢٦٠) ، معاني القرآن للزجاج

وكذلك قوله : ﴿ ما كانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

يجوز أن تكون بمعنى الذي ، وأن تكون مصدرية ، أي : وبَطَلَ الذي كانوا يعملونه ، أو عَمَلُهُم . وهذا المصدر يجوز أن يكون على بابه ، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به ، بخلاف « ما يأفكون » فأنه يتعين أن يكون واقعاً موقع المفعول به ، ليصح المعنى ، إذ اللَّقْف يستدعي عيناً يصح تسلطه عليها . وقال الفراء ـ في هذه الآيات ـ : كيف صح أن يأمرهم موسى بقوله : « أَلْقُوا ما أَنْتُم مُلْقُونَ » مع أن إلقاءهم سحر وكفر ؟ وأجاب بأن المعنى : أَلْقُوا إنْ كنتم محقين ، وأَلْقُوا على ما يصح ويجوز انتهى » . والظاهر أنه إنما أمرهم بذلك تعجيزاً لهم ، وقطعاً لشغبهم واستطالتهم ، ولئلا يقولوا : لو تركنا نفعل لفعلنا ، ولأن الأمر لا يستلزم الإرادة .

قوله : ﴿ فَغُلِبُوا هُنَالِكَ ﴾ .

« هُنَالِكَ » يجوز أن يكون : مكاناً ، أي : غُلِبُوا في المكان الذي وقع فيه سحرهم ، وهذا هو الظاهر . قيل : ويجوز أن يكون زماناً ، وهذا ليس أصله ، وقد أثبت له بعضهم هذا المعنى بقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ المُؤْمِنُونَ ﴾ ، وبقول الآخر :

٢٢٨٠ ـ ..... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُون أَيْنَ المَفْزَعُ[1]

ولا حجة فيهما ، لأن المكان فيهما واضح . قوله : « صَاغِرِينَ » حال من فاعل « انْقَلَبُوا » . والضمير في « انْقَلَبُوا » يجوز أن يعود على « قوم فرعون » ، وعلى « السحرة » ، إذا جعلنا الانقلاب قبل إيمان السحرة ، أو جعلنا « انْقَلَبُوا » بمعنى : صاروا ، كما فسره الزمخشريُّ ، أي : صاروا أذلاء مبهوتين متحيرين . ويجوز أن يعود عليهم دون السحرة ، إذا كان ذلك بعد إيمانهم ، ولم يجعل « انْقَلَبُوا » بمعنى : صاروا ، لأن الله تعالى لا يصفهم بالصغار بعد إيمانهم .

قوله : ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ .

حال أيضاً من « السحرة » ، وكذلك « قالوا . . . » ، أي : ألقوا ساجدين قائلين ذلك ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في « ساجدين » ، وعلى كلا القولين هم متلبسون بالسجود لله تعالى ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محل له . وجعله أبو البقاء حالاً من فاعل « انْقَلَبُوا » ، فإنه قال « يجوز أن يكون حالاً ، أي : فانقلبوا صاغرين قد قالوا » . وهذا ليس بجيد للفصل بقوله : « وأُلْقِيَ السَّحَرَةُ » .

رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٣﴾ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢٤﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟

(١) تقدم .

إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾ قَالُوٓا۟ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٢٩﴾

قوله : ﴿ رَبِّ مُوسَى ﴾ .

يجوز أن يكون نعتاً لـ « ربِّ العالمين » ، وأن يكون بدلاً ، وأن يكون عطف بيان ، وفائدة ذلك نفي توهم من يتوهم أن « رب العالمين » قد يطلق على غير الله تعالى ، لقول فرعونَ : « أَنَا رَبُّكُم الأَعْلَى » . وقدَّمُوا موسى في الذكر على « هارون » ، وإن كان هارونُ أَسنَّ منه ، لكبره في الرتبة ، أو لأنه وقع فاصلة هنا ، ولذلك قال في سورة طه : ﴿ رَبِّ هَارُونَ ومُوسَى ﴾ ، لوقوع « موسى » فاصلة ، أو لكون كل طائفة منهم قالت إحدى المقالتين ، فنسب فعل البعض إلى المجموع في سورة ، وفعل بعض آخر إلى المجموع في أخرى .

قوله : ﴿ آمَنْتُم ﴾ .

اختلف القراء في هذا الحرف هنا ، وفي طه ، وفي الشعراء ، فبعضهم جرى على منوال واحد ، وبعضهم قرأ في موضع بشيء لم يقرأ به في غيره . فأقول : إنّ القراء في ذلك على أربع مراتب :

الأولى : قراءة الأخوين وأبي بكر عن عاصم ، وهي بتحقيق الهمزتين في السور الثلاث من غير إدخال ألف بينهما ، وهو استفهام إنكار ، وأما الألف الثالثة فالكل يقرأونها كذلك ، لأنها هي فاء الكلمة ، أبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة ، وذلك أن أصل هذه الكلمة : أأأمنتم بثلاث همزات ، الأولى للاستفهام ، والثانية همزة أَفْعَلَ ، والثالثة فاء الكلمة ، فالثالثة يجب قلبها ألفاً ، لما عرفته أول هذا الموضوع . وأما الأولى فمخففة ليس إلاّ ، وأما الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل .

الثانية قراءة حفص ، وهي : « آمنتم » بهمزة واحدة ، بعدها الألف المشار إليها في جميع القرآن . وهذه القراءة تحتمل الخبر المحض المتضمن للتوبيخ ، وتحتمل الاستفهام المشار إليه ، ولكنه حذف لفهم المعنى ، ولقراءة الباقين .

الثالثة : قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر والبَزِّي عن ابن كثير ، وهي تحقيق الأولى ، وتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ والألف المذكورة ، وهو استفهام إنكار ، كما تقدم .

الرابعة : قراءة قُنْبل عن ابن كثير ، وهي التفرقة بين السور الثلاث ، وذلك أنه قرأ في هذه السورة حال الابتداء بـ « أآمنتم » بهمزتين ، أولاهما محققة ، والثانية مسهلة بَيْنَ بَيْنَ ، وألف بعدها ، كقراءة رفيقه البَزِّي . وحال الوصل يقرأ : « قال فرعون : وآمنتم » . بإبدال الأولى واواً ، وتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ وألف بعدها ، وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واواً ، سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة ، نحو : جُؤَن و « يُؤَاخِذُكم » و « مُؤَجَّلاً » ، أم في كلمتين ، كهذه الآية ، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في سورة الملك في قوله : ﴿ إِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنْتُم ﴾ ، فأبدل الهمزة الأولى واواً ، لانضمام ما قبلها حال الوصل . وأما في الابتداء فيخففها لزوال الموجب

لقلبها ، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاثُ هَمَزَات ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في موضعه ، وقرأ في سورة طه كقراءة حفص ، أعني بهمزة واحدة بعدها ألف . وفي سورة الشعراء كقراءة رفيقه البَزِّي ، فإنه ليس قبلها ضمة فيبدلها واواً في حال الوصل . وقد قرأت لقنبل أيضاً بثلاثة أوجه في هذه السورة وصلا ، وهي : تسكين الهمزة بعد الواو المبدلة ، أو تحريكها ، أو إبدالها ألفاً ، وحينئذٍ ينطق بقدر ألفين ، ولم يدخل أحدٌ من القراء مدّاً بين الهمزتين هنا سواء في ذلك من حقق أو سهل ، لئلا يجتمع أربع متشابهات . والضمير في « به » عائد على الله تعالى ، لقوله : « قالوا آمَنّا بِرَبِّ العالمينَ » ويجوز أن يعود على « مُوسَى » . وأما الذي في سورة طه ، والشعراء ـ في قوله : « آمَنْتُم لَهُ » ـ فالضمير لـ « مُوسَى » ، لقوله : « إنّه لكَبِيرُكُمْ » . قوله : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ حذف مفعول العلم ، للعلم به ، أي : تعلمون ما يحل بكم ، ثم فَسَّر الإبهام بقوله : ﴿ لأُقَطِّعَنَّ ﴾ جاء به في جملة قسمية ، تأكيداً لما يفعله .

وقرأ مجاهد بن جبر ، وحميد المكي ، وابن ميحصن : « لأَقْطَعَنَّ » .

مخففاً من « قطع » الثلاثي ، وكذا و « لأُصْلِبَنَّكُم » من صَلَبَ الثلاثي . وروى ضم اللام وكسرها ، وهما لغتان في المضارع ، يقال : صَلَبَه يَصْلِبُه ، ويَصْلُبُه . قوله : « مِنْ خِلافٍ » يحتمل أن يكون المعنى على أنه يقطع من كل شق طرفاً ، فيقطع اليد اليمنى ، والرجل اليسرى ، وكذا هو في التفسير ، فيكون الجار والمجرور في محل نصب على الحال ، كأنه قال : مختلفة ، ويحتمل أن يكون المعنى : لأقطعن لأجل مخالفتكم إيّايَ ، فتكون « مِنْ » تعليلية ، وتتعلق على هذا بنفس الفعل ، وهو بعيد . و « أجمعين » تأكيد ، أتى به دون كل ، وإن كان الأكثر سبقه بـ « كل » . وجيء هنا بـ « ثُمَّ » ، وفي السورتين : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُم ﴾ بالواو ، لأن الواو صالحة للمهلة ، فلا تنافي بين الآيات .

قوله : ﴿ إنّا إلى رَبِّنا مُنْقَلِبُونَ ﴾ .

جوزوا في هذا الضمير وجهين :

أحدهما : أنه يخص السحرة ، ويؤيده قوله ـ بعد ذلك ـ : ﴿ وما تَنْقِمُ مِنّا ﴾ ، فإن الضمير في « مِنّا » يخصهم ، وجوزوا أن يعود عليهم ، وعلى فرعون ، أي : إنا نحن وأنت ننقلب إلى الله ، فيجازي كلا بعمله ، وهذا وإنْ كان هو الواقع ، إلا أنه ليس من هذا اللفظ .

قوله : ﴿ وما تَنْقِمُ ﴾ .

قد تقدم أن فيه لغتين وكيفية تعديه بـ « مِنْ » ، وأنه على التضمين في سورة المائدة . وقوله : ﴿ إلاّ أَنْ آمنا ﴾ يجوز أن يكون في محل نصب مفعولاً به ، أي : ما تعيب علينا إلا إيماننا ، أو يجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، أي : ما تنال منا وتعذبنا لشيء من الأشياء ، إلا لإيماننا ، وعلى كلا القولين فهو استثناء مفرغ . قوله : « لَمّا جَاءَتْنا » يجوز أن تكون ظرفية ، كما هو رأي الفارسي ، وأحد قولي سيبويه ، والعامل فيها على هذا « آمنا » ، أي : آمنا حين مجيء الآيات ، وأن تكون حرف وجوب لوجوب ، وعلى هذا فلا بدّ لها من جواب ، وهو محذوف ، تقديره : لما جاءتنا آمنا بها من غير توقف .

قوله : ﴿ وَيَذَرَكَ ﴾ .

قرأ العامة « وَيَذَرَكَ » بياء الغيبة ونصب الراء ، وفي النصب وجهان ، أظهرهما : أنه على العطف على

« لِيُفْسِدُوا » . والثاني : أنه منصوب على جواب الاستفهام ـ كما ينصب في جوابه بعد الفاء ـ كقول الحطيئة :

٢٢٨١ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُم ويكونَ بيني وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ ؟[1]

والمعنى : كيف يكون الجمع بين تركك موسى وقومه مفسدين ، وبين تركهم إيّاكَ ، وعباده آلهتك ، أي : لا يمكن وقوع ذلك . وقرأ الحسن في رواية عنه ، ونعيم بن ميسرة « ويَذَرُكَ » برفع الراء ، وفيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه نسق على « أَتَذَرُ » ، أي : أتطلق له ذلك .

الثاني : أنه استئناف إخبار بذلك .

الثالث : أنه حال ، ولا بدّ من إضمار مبتدأ ، أي : وهو يَذَرُكَ . وقرأ الحسن أيضاً والأشهب العقيلي « ويَذَرْكَ » بالجزم ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنه جزم ذلك عطفاً على الوهم ، كأنه توهم جزم « يُفْسِدُوا » في جواب الاستفهام ، فعطف عليه بالجزم ، كقوله : ﴿ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ ﴾ بجزم « أكن » .

والثاني : أنها تخفيف ، كقراءة أبي عمرو « يَنْصُرْكُم » وبابه . وقرأ أنس بن مالك « ونَذَرُكَ » بنون الجماعة ورفع الراء ، توعدوه بذلك ، أو أن الأمر يؤول إلى ذلك ، فيكون خبراً محضاً . وقرأ عبدُ الله والأعمش بما يخالف السواد ، فلا حاجة إلى ذكره . وقرأ العامة « وآلِهَتَكَ » بالجمع ، وفي التفسير أنه كان يعبد آلهة متعددة ، كالبقر ، والحجارة ، والكواكب ، أو آلهته التي شرع عبادتها لهم ، وجعل نفسه الإلٰه الأعلى في قوله : « أَنَا رَبُّكُم الأَعْلى »[2] وقرأ علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأنس ، وجماعة كبيرة « وإلاَهَتَك » وفيها وجهان :

أحدهما : أن الإلاهة : اسم للمعبود ، ويكون المراد بها معبود فرعون ، وهي الشمس ، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس ، والشمس تسمى : إلاهة ، عَلَماً عليها ، ولذلك منعت الصرف ، للعلمية والتأنيث .

والثاني : أن « إلاهة » مصدر ، بمعنى : العبادة ، أي : وتذر عِبَادَتَكَ ، لأن قومه كانوا يعبدونه . ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس أنه كان ينكر قراءة العامة ، ويقرأ « وإلاَهَتَكَ » ، وكان يقول : « إن فرعون كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ » . قوله : « سَنُقَتِّلُ » قرأ نافع وابن كثير « سَنَقْتُلُ » بالتخفيف ، والباقون بالتضعيف ، للتكثير ، لتعدد المحال ، وسيأتي أن الجماعة قرأوا « يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُم » بالتضعيف إلاّ نافعاً فيخفف ، فتلخص من ذلك أن نافعاً يقرأ الفعلين بالتخفيف ، وابن كثير يخفف « سَنُقَتِّل » ، ويثقل « يُقَتِّلُونَ » ، والباقون يثقلونهما .

قوله : ﴿ يُورِثُهَا ﴾ .

في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : الجلالة ، أي : هي له حال كونه مُوَرِّثاً لها من يشاؤه .

والثاني : أنه الضمير المستتر في الجار ، أي : أن الأرض مستقرة لله حال كونها مورثة من الله لمن يشاء ، ويجوز

---

(١) تقدم .

(٢) سورة النازعات ، آية (١٥) .

أن يكون « يُورِثُها » خبراً ثانياً ، وأن يكون خبراً وَحْدَه ، و « لله » هو الحال ، و « من يشاء » مفعول ثانٍ ، ويجوز أن يكون جملة مستأنفة . وقرأ الحسن ، ورويت عن حفص « يُـوَرِّثُهَا » بالتشديد على المبالغة . وقرىء « يُـورَثُها »[1] بفتح الراء مبنياً للمفعول ، والقائم مقام الفاعل هو « مَنْ يَشَاءُ » . والألف واللام في « الأرض » يجوز أن تكون للعهد ، وهي أرض مصر ، أو للجنس . وقرأ ابن مسعود بنصب « العاقبة » نسقاً على « الأرض » ، و « للمتقين » خبرها ، فيكون قد عطف الاسم على الاسم ، والخبر على الخبر ، فهو من عطف الجمل . قال الزمخشريُّ : « فإن قلت : لم أخليت هذه الجملة من الواو ، وأدخلت على التي قبلها ؟ قلت : هي جملة مبتدأة مستأنفة ، وأما : « وقالَ المَلأُ » فهي معطوفة على ما سبقها من قوله : « قال الملأ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ » .

وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣٠﴾ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾

قوله : ﴿ بالسِّنِينَ ﴾ .

جمع « سنة » ، وفيها لغتان :

أشهرهما : إجراؤه مُجْرَى جمع المذكر السالم ، فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، وتحذف نونه للإضافة . قال النحاة : إنما جرى ذلك المَجْرى ، جبراً له لما فاته من لامه المحذوفة ، وسيأتي في لامه المحذوفة كلام . واللغة الثانية أن يجعل الإعراب على النون ، ولكن مع الياء خاصة ، نقل هذه اللغة أبو زيد ، والفراء ، ثم لك فيها لغتان :

إحداهما : ثبوت تنوينها .

والثانية عدمه . قال الفراء : « هي في هذه اللغة مصروفة عند بني عامر ، وغير مصروفة عند بني تميم » . ووجه حذف التنوين التخفيف ، وحينئذٍ لا تحذف النون للإضافة ، وعلى ذلك جاء قوله :

٢٢٨٢ ـ دَعَـانِـيَ مِـنْ نَـجْـدٍ فـإنَّ سِـنِـيـنَـهُ لَـعِـبْـنَ بِنَـا شِـيبـا وشَـيَّـبْـنَـنَـا مُـرْدَا[2]

وجاء الحديث « اللهم اجعلها عليهم سنينَ كسني يوسف ، وسنيناً كسنين يوسف »[3] باللغتين . وفي لام « سنة » لغتان :

إحداهما : أنها واو ، لقولهم : سَنَوَات ، وسانَيْت ، وسُنَيَّة .

والثانية : أنها هاء ، لقولهم : سانَهْتُ ، وسَنَهَات ، وسُنَيْهَة . وليس هذا الحكم المذكور ، أعني : جريانه مجرى جمع المذكر ، أو إعرابه بالحركات مقتصراً على لفظ « سنين » ، بل هو جار في كل اسم ثلاثي حذفت لامه ، وعوض منها تاء التأنيث ، ولم يجمع جمع تكسير ، نحو : ثُبَة وثُبِين ، وقُلَة وقُلِين . وتحرزت بقولي : حذفت لامه مما

---

(١) انظر مختصر الشواذ (٤٥).

(٢) تقدم.

(٣) سيأتي.

حذفت فاؤه ، نحو : لِدة ، وعِدَة . وبقولي : ولم يجمع جمع تكسير ، نحو : ظُبَة وظُبَى ، وقد شذ قولهم : لِدُونَ في المحذوف الفاء ، وظُبُونَ في المكسر ، قال :

٢٢٨٣ ـ يَرَى الرَّاءُونَ بالشَّفَرَاتِ مِنْهَا ... وُقُودَ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا[1]

واعلم أن هذا النوع إذا جرى مَجْرى الزيدين فإن كان مكسور الفاء سَلِمَتْ ولم تغير ، نحو : مائة ومئينَ ، وفئة وفئين . وإن كان مفتوحها كُسِرَتْ ، نحو : سنين ، وقد نقل فتحها ، وهو قليل جداً . وإن كان مضمومها جاز في فائه الوجهان ، أعني : السلامة والكسر ، نحو : ثُبِين ، وقُلِين . وقد غلبت السنة على زمان الجدب ، والعام على زمان الخصب ، حتى صار كالعلم بالغلبة ، ولذلك اشتقوا من لفظ السنة ، فقالوا : أَسْنَيْتَ القوم ، قال الشاعر :

٢٢٨٤ ـ عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ... ورِجَالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[2]

وقال حاتم الطائي :

٢٢٨٥ ـ فإنَّا نُهِينُ المالَ مِنْ غَيْرِ ضِنَّةٍ ... ولا يشتكينا في السِّنِينَ ضَرِيرُهَا[3]

ويؤيد ما ذكرت لك ما في سورة يوسف : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ ﴾ . ثم قال : ﴿ سَبْعٌ شِدَادٌ ﴾ ، فهذا في الجدب . وقال : ﴿ ثُمَّ يأتي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فيه يُغَاثُ النَّاسُ ﴾ . وقوله : ﴿ من الثَّمَراتِ ﴾ متعلق بـ « نَقْصٍ » .

قوله : ﴿ فإذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ ﴾ .

أتى في جانب الحسنة بـ « إذا » التي للمحقق ، وعُرِّفت الحسنة ، لسعة رحمة الله تعالى ، ولأنها أمر محبوب ، كل أحد يتمناه . وأتى في جانب السيئة بـ « إنْ » التي للمشكوك فيه ، ونكرت السيئة ، لأنه أمر كل أحد يحذره ، وقد أوضح الزمخشريُّ ذلك ، فقال : « فإنْ قلت : كيف قيل : « فإذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ » بـ «إذا » وتعريف الحسنة ، « وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ » بـ « إنْ » وتنكير السيئة ؟ قلت : لأن جنس وقوعه كالواجب ، لكثرته واتساعه . وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة ، ولا يقع إلاّ شيء منها . انتهى » . وهذا من محاسن علم البيان .

قوله : « يَطَّيَّرُوا » الأصل : يتطيروا ، فأدغمت التاء في الطاء ، لمقاربتها لها . وقرأ عيسى بن عمر وطلحة بن مُصرِّف « تَطَيَّرُوا » بتاء من فوق على أنه فعل ماضٍ ، وهو عند سيبويه وأتباعه ضرورة ، إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً ، والجزاء ماضياً ، إلاّ ضرورة ، كقول الشاعر :

٢٢٨٦ ـ مَنْ يَكِدْني بِسَيِّىءٍ كُنْتُ منه ... كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ[4]

وقوله :

٢٢٨٧ ـ إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... مِنِّي ، وما سَمِعُوا من صَالِحٍ دَفَنُوا[5]

---

(١) البيت للكميت انظر ديوانه (٢/١٢٦) ، الصاحبي (٤١٩) ، التهذيب واللسان « شفر » .

(٢) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي انظر الكامل (١/٢٥٢) ، المنصف (٢/٢٣١) ، التهذيب « هشم » .

(٣) البيت في ديوانه هكذا :

وإنا .... وما يستكينا .....

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

وقد تقدم الخلاف في ذلك ، فأغنى عن إعادته . والتطيّرُ : التشاؤم ، وأصله : أن يفرق المال ويطير بين القوم ، فيطير لكل أحد حظه وما يخصه ، ثم أطلق على الحظ والنصيب السيِّىء بالغلبة ، وأنشدوا للبيد :

٢٢٨٨ ـ تَطِيرُ عَدَائِدُ الأشْرَاكِ شَفْعاً ووِتْراً والزِّعَامَةُ لِلْغُلَامِ[١]

الأشراك : جمع شِرْك ، وهو النصيب ، أي : طار المال المقسوم شفعاً للذكر ، ووتراً للأنثى . والزعامة : الرياسة للذكر ، فهذا معناه : يفرق ، وصار لكل أحد نصيبه ، وليس من الشؤم في شيء ، ثم غلب على ما ذكرت لك . ومعنى : « طائرهم عند الله » أي : حظهم ، وما طار لهم في القضاء والقدر ، أو شؤمهم ، أي : بسبب شؤمهم عند الله ، وهو ما ينزله بهم .

قوله : ﴿ مَهْمَا ﴾ .

« مهما » : اسم شرط ، يجزم فعلين ، كـ « إنْ » ، هذا قول جمهور النحاة . وقد تأتي للاستفهام ، وهو قليل جداً ، كقوله :

٢٢٨٩ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ[٢]

يريد : مالي الليلة مالي ، والهاء للسكت . وزعم بعض النحويين أن الجازمة تأتي ظرف زمان ، وأنشد :

٢٢٩٠ ـ وإنك مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[٣]

وقول الآخر :

٢٢٩١ ـ عَوَّدْتَ قَوْمَكَ إنَّ كُلَّ مُبرِّزٍ مَهْمَا يُعَوَّدْ شيمةً يتعَوَّدِ[٤]

وقول الآخر :

٢٢٩٢ ـ نُبِّئْتُ أَنَّ أبا شُتَيْمٍ يَدَّعِي مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بما لَمْ يَسْمَعِ[٥]

قال : فـ « مهما » هنا ظرف زمان ، والجمهور على خلافه ، وما ذكره متأول ، بل بعضه لا يظهر فيه للظرفية معنى . وقد شنع الزمخشري على القائل بذلك ، فقال : « وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويحسب « مهما » بمعنى : « متى ما » ، ويقول : مهما جئتني أعطيتك ، وهذا من كلامه ، وليس من واضع العربية ، ثم يذهب فيفسر « مهما تأتنا به من آية » بمعنى : الوقت ، فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر ، وهذا وأمثاله مما يوجب الجُثُوَّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه . قلتُ : هو معذور في كونها بمعنى الوقت ، فإنَّ ذلك قول ضعيف ، لم يقل به إلا الطائفة الشاذة . وقد قال جمال الدين بن مالك : « جميع النحويين يقول : إنّ « مهما » و « ما » مثل « مَنْ » في لزوم التجرد عن الظرف ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في

---

(١) البيت في ديوانه (٢٠٠) ، مجالس ثعلب (١/ ٧٨) ، أمالي القالي (١/ ٩٥) ، اللسان « شرك » .

(٢) البيت لعمرو بن ملقط الطائي انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٤) ، المغني (١/ ١٠٨) ، الهمع (٢/ ٥٨) ، الدرر (٢/ ٧٤) ، التهذيب « مه » .

(٣) البيت لحاتم الطائي انظر ديوان (٦٨) ، الهمع (٢/ ٥٧) .

(٤) البيت لزهير انظر ديوانه (١٠٤) .

(٥) البيت لطفيل الغنوي انظر ديوانه (١٠٤) ، الأشموني (٤/ ١٢) .

أشعار الفصحاء من العرب ، وأنشد بعض الأبيات المتقدمة». قلتُ : وكفى بقوله : جميع النحويين ، دليلاً على ضعف القول بظرفيتهما . وهي اسم ، لا حرف ، بدليل عود الضمير عليها ، ولا يعود الضمير على حرف ، كقوله : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا به ﴾ فالهاء في « به » تعود على « مهما » . وشذ السهيلي فزعم أنها قد تأتي حرفاً . واختلف النحويون في « مهما » هل هي بسيطة أو مركبة ؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا : فمنهم من قال : هي مركبة مِنْ « ماما » كررت « ما » الشرطية توكيداً ، فاستثقل توالي لفظين ، فأبدلت ألف « ما » الأولى هاء . وقيل : زيدت « ما » على « ما » الشرطية ، كما تزاد على « إنْ » في قوله : ﴿ فإمَّا يَأْتِيَنَّكُم ﴾ فعمل العمل المذكور للثقل الحاصل ، وهذا قول الخليل وأتباعه من أهل البصرة . وقال قوم : هي مركبة من « مه » التي هي اسم فعل بمعنى الزجر ، و « ما » الشرطية ، ثم ركبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً . وقال بعضهم : لا تركيب فيها هنا ، بل كأنهم قالوا له : مَهْ ، ثم قالوا : ما تأتنا به . ويُعْزَى هذان الاحتمالان للكسائي . وهذا ليس بشيء ، لأن ذلك قد يأتي في موضع لا زجر فيه ، ولأن كتابتها متصلة ينفي كون كلّ منهما كلمة مستقلة ، وقال قوم : إنها مركبة من « مَهْ » بمعنى : اكفف ، و « مَنْ » الشرطية ، بدليل قول الشاعر :

٢٢٩٣ - أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هذا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ[1]

فأبدلت نون « مَنْ » ألفاً ، كما تبدل النون الخفيفة بعد فتحة ، والتنوين ألفاً . وهذا ليس بشيء ، بل « مَهْ » على بابها من كونها بمعنى : اكفف ، ثم قال : « مَنْ يَسْتَمِعْ » . وقال قوم : بل هي مركبة مِنْ « مَنْ » و « ما » فأبدلت نون « مَنْ » هاءً ، كما أبدلوا من ألف « ما » الأولى هاءً ، وذلك لمؤاخاة « مَنْ » « ما » في أشياء ، وإنِ افترقا في شيءٍ واحد ، ذكره مكي ومحلها نصب أو رفع ، فالرفع على الابتداء ، وما بعده الخبر ، وفيه الخلاف المشهور : هل الخبر فعل الشرط ، أو فعل الجزاء ، أو هما معاً ؟ والنصب من وجهين :

أظهرهما : على الاشتغال ، ويقدر الفعل متأخراً عن اسم الشرط ، والتقدير : مهما تحضر تأتنا به ، فـ « تأتنا به » مفسر لـ « تحضر » ، لأنه من معناه .

والثاني : النصب على الظرفية ، عند من يرى ذلك ، وقد تقدم الرد على هذا القول . والضميران من قوله : « به » و « بها » عائدان على « مهما » ، عاد الأول على اللفظ ، والثاني على المعنى ، فإنّ معناها : الآية المذكورة ، ومثله قول زُهَيْر :

٢٢٩٤ - ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[2]

ومثله في ذلك قوله : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أو مِثْلِها ﴾ . فأعاد الضمير على « ما » مؤنثاً ، لأنها بمعنى الآية . وقوله : « فما نَحْنُ » يجوز أن تكون « ما » حجازية أو تميمية ، والباء زائدة على كلا القولين ، والجملة جواب الشرط ، فمحلها جزم .

فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ

---

(١) البيت قيل لحاتم الطائي انظر الخزانة (١٦/٩) ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤) ، اللسان « مهه » .

(٢) انظر ديوانه (٣٢) ، شرح القصائد العشر (٢٤٠) ، المغني (٣٢٣/١) ، الأشموني (١٠/٤) ، الهمع (٣٥/٢) ، الدرر (٧٤/٢) .

﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٣٤﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴿١٣٥﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٣٦﴾ ﴾

قوله : ﴿ الطُّوفَانَ ﴾ .

فيه قولان :

أحدهما : أنه جمع طُوفَانة ، أي : هو اسم جنس كـ قمح وقمحة ، وشعير وشعيرة .

وقيل : بل هو مصدر ، كالنُّقْصان والرُّجْحَان ، وهذا قول المبرد في آخرين ، والأول قول الأخفش ، قال : « هو فُعْلَان ، من الطواف ، لأنه يطوف حتى يَعُمَّ ، ووحداته في القياس طُوفَانَة ، وأنشد :

٢٢٩٥ ـ غَيَّرَ الجِدَّة من آياتها خِرَقُ الرِّيحِ وطُوفَانُ المَطَرْ[1]

والطُّوفَان : الماء الكثير ، قاله الليث ، وأنشد للعجاج :

٢٢٩٦ ـ وَعَمَّ طُوفَانُ الظَّلامِ الأَثْأَبَا[2]

شبه ظلام الليل بالماء الذي يغشى الأمكنة . وقال أبو النجم :

٢٢٩٧ ـ وَمَدَّ طُوفَانٌ مُبِيدٌ مَدَدَا شَهْراً شآبِيبَ وشَهْراً بَرَدَا[3]

وقيل : الطُّوفان من كل شيءٍ : ما كان كثيراً محيطاً مُطِيفاً بالجماعة ، من كل جهة ، كالماء الكثير ، والقتل الذريع ، والموت الجارف ، قاله أبو إسحاق ، وقد فسره النبي ـ ﷺ ـ بالموت تارة ، وبأمر من الله تارة ، وتلا قوله تعالى : ﴿ فَطَافَ عَلَيها طائفٌ مِن رَبِّكَ ﴾ . وهذه المادة وإنْ كانت قد تقدمت في « طائفة » ، إلا أن لهذه البنية خصوصيةً بهذه المعاني المذكورة .

قوله : ﴿ والجَرَادَ ﴾ جمع جَرَاده ، الذكر والأنثى فيه سواء ، يقال : جَرَادةٌ ذكر ، وجَرَادةٌ أنثى ، كـ « نملة وحَمَامة » . قال أهل اللغة : وهو مشتق من الجَرْد ، قالوا : والاشتقاق في أسماء الأجناس قليل جداً ، يقال : أرضٌ جَرْدَاء ، أي : ملساء ، وثوب جَرْد ، إذا ذهب وبره . قوله : ﴿ والقُمَّلَ ﴾ قيل : هي القِرْدان ، وقيل : دواب تشبهها أصغر منها ، وقيل : هي السوس الذي يخرج من الحِنْطة ، وقيل : نوع من الجراد ، أصغر منه . وقيل : الحَمْنَان ، الواحدة : حَمْنَانة ، نوع من القِرْدان . وقيل : هو القَمْلُ المعروف ، الذي يكون في بدن الإنسان وثيابه ، ويؤيد هذا قراءة الحسن « والقَمْلَ » بفتح القاف وسكون الميم ، فيكون فيه لغتان : « القُمَّل » كقراءة العامة ، « والقَمْلَ » كقراءة الحسن البصري . وقيل : القُمَّل : البراغيث ، وقيل ، الجِعْلان . قوله : ﴿ والضَّفَادِعَ ﴾ : جمع ضِفْدَع ، بزنة دِرْهَم ، ويجوز كسر داله ، فيصير بزنة زِبْرِج ، وقد تبدل عين جمعه ياء ، كقوله :

---

(١) البيت لحسيل بن عرفطة انظر الوساطة (٤٤١) ، التهذيب واللسان « طاف » وانظر البحر المحيط (٤/٣٧٣) .

(٢) انظر التاج واللسان « طوف » .

(٣) انظر البيت في البحر المحيط (٤/٣٧٣) .

٢٢٩٨ ـ وَمَنْهَلٍ لَيس لَه حَوَازِقُ ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وشَذَّ جمعه أيضاً على ضفدعات . والضِّفْدَع : مؤنث ، وليس بمذكر ، فعلى هذا يفرق بين مذكره ومؤنثه بالوصف ، فيقال : ضِفْدَع ذكر ، وضِفْدَع أنثى كما قلنا في الملتبس بتاء التأنيث ، نحو : حمامة وجَرَادة ونملة .

قوله : ﴿ آياتٍ ﴾ منصوب على الحال من تلك الأشياء المتقدمة ، أي : أرسلنا عليهم هذه الأشياء حال كونها علامات ، مميزاً بعضها من بعض .

قوله : ﴿ بِمَا عَهِدَ ﴾ .

يجوز في هذه الباء وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أن يتعلق بـ « أدْعُ » ، أي : أدعه بالدعاء الذي علمك أن تدعوه به .

والثاني : أنها باء القسم . وقد ذكر الزمخشري هذين الوجهين ، فقال : « والباء إمّا أن تتعلق بـ « ادْعُ » على وجهين ، أحدهما : أسعفنا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عَهْدِ الله وكرامتِهِ إيّاكَ بالنبوة ، أو أدع الله لنا متوسلاً إليه بعهده عندك . وإمّا أن يكون قسماً مجاباً بـ « لَنُؤْمِنَنَّ » ، أي : أقسمنا بعهد الله عندك .

قوله : ﴿ إِلَى أَجَلٍ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ«كَشَفْنا» ، وهذا هو المشهور عند المعربين . واستشكل عليه[1] الشيخ إشكالاً ، وهو أنّ ما دخلت عليه « لمّا » يترتب جوابه على ابتداء وقوعه ، والغاية تنافي التعليق على ابتداء الوقوع ، فلا بدّ من تعقل الابتداء والاستمرار حتى تتحقق الغاية ، ولذلك لا تقع الغاية في الفعل غير المتطاول ، لا يقال : لما قتلت زيداً إلى يوم الخميس جرى كذا ، ولا لما وثبت إلى يوم الجمعة اتفق كذا » . هذا كلامه ، وهو حسن ، وقد يجاب عنه بأن المراد بالأجل هنا : وقت إيمانهم وإرسالهم بني إسرائيل معه ، ويكون المراد بالكشف : استمرار رفع الرجز ، كأنه قيل : فلما تمادى كشفنا عنهم إلى أجل . وأما من فَسَّر الأجل بالموت ، أو بالغرق فيحتاج إلى حذف مضاف ، تقديره : فلما كشفنا عنهم الرجز إلى أجل قرب أجل هم بالغوه ، وإنما احتاج إلى ذلك ، لأن بين موتهم أو غرقهم حصل منهم نكث ، فكيف يتصور أن يكون النكث منهم بعد موتهم ، أو بعد غرقهم .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف ، على أنه حال من « الرجز » . أي : فلما كشفنا عنهم الرجز كائناً إلى أجل ، والمعنى : أن العذاب كان مؤجلاً .

قال الشيخ : « ويقوي هذا التأويلَ كونُ جواب « لما » جاء بـ « إذا » الفجائية ، أي : فلما كشفنا عنهم العذاب المقرر عليهم إلى أجل فاجأوا بالنكث ، وعلى معنى تغييته الكشف بالأجل المبلوغ لا تتأتى المفاجأة ، إلا على تأويل الكشف بالاستمرار المغيا ، فيمكن المفاجأة بالنكث إذ ذاك انتهى . قوله : « هُمْ بالِغُوه » في محل جر صفة لـ « أجل » . والوصف بهذه الجملة أبلغ من وصفه بالمفرد ، لتكرر الضمير المؤذن بالتفخيم . وقوله : « إذا هُمْ

---

(١) انظر البحر المحيط (٤ / ٣٧٥) .

﴿ يَنْكُثُونَ ﴾ هذه « إذا » الفجائية ، وقد تقدم الكلام عليها قريباً . و « هُمْ » مبتدأ ، و « يَنْكُثُونَ » خبره ، و « إذا » جواب « لمّا » ، كما تقدم بالتأويل المذكور . قال الزمخشري : « إذا هُمْ يَنْكُثُونَ » جواب « لمّا » ، يعني :«فلما كشفنا عنهم العذاب فاجأوا النكث ، وبادروه ولم يؤخروه ، ولكن لما كشف عنهم نكثوا » . قال الشيخ : « ولا يمكن التغييةُ مع ظاهر هذا التقدير انتهى » . يعني : فلا بدّ من تأويل الكشف بالاستمرار ، كما تقدم ، حتى يصح ذلك . وهذه الآية ترد مذهب مَنْ يدعى في « لمّا » أنها ظرف ، إذ لا بُدَّ لها حينئذٍ من عامل ، وما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبلها ، وقد تقدم ذلك محرراً في موضعه . وقرأ أبو حيوة وأبو هاشم « يَنْكِثُونَ » بكسر الكاف ، والجمهور على الضم ، وهما لغتان في المضارع . و « النكث » : النقض ، وأصله من نكث الصوف المغزول ، ليغزل ثانياً ، وذلك المنكوث : نِكْثٌ ، كـ « ذِبْح ، ورِعْى » ، والجمع : أنكاث ، فاستعير لنقض العهد بعد إحكامه وإبرامه ، كما في خيوط الأكسية إذا نكثت بعد ما أبرمت ، وهذا من أحسن الاستعارات .

قوله : ﴿ فانتَقَمْنَا ﴾ .

هذه الفاء سببية ، أي : « تَسَبَّبَ عن النكث الانتقامُ ، ثم إن أريد بالانتقام نفس الإغراق ، فالفاء الثانية مفسرة عند من يثبت لها ذلك ، وإلا كان التقدير : فأردنا الانتقام .

قوله : ﴿ في اليَمِّ ﴾ متعلق بـ « أغْرَقْنَاهم » . واليَمُّ : البحر ، والمشهور أنه عربي ، قال ذو الرُّمة :

٢٢٩٩ ـ دَاوِيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنَّهُمَا يَمٌّ تَرَاطَنَ في حَافَاتِهَا الرُّومُ[1]

وقال ابن قتيبة : « إنه البحر بالسريانية » . وقيل : بالعبرانية . والمشهور أنه لا يتقيد ببحر خاص . وقال الهروي ـ في غريبيه ـ: « واليَمُّ : البحر الذي يقال له : إسَافٌ ، وفيه غَرِقَ فرعونُ » . وهذا ليس بجيد ، لقوله تعالى : ﴿ فألْقِيه في اليَمِّ ﴾ والمراد به : نيل مصر ، وهو غير الذي غَرِقَ فيه فرعونُ .

قوله : ﴿ بأنَّهُم ﴾ الباء للسببية ، أي : أغرقناهم بسبب تكذيبهم بآياتنا ، وكونهم غافلين عن آياتنا ، فالضمير في « عَنْهَا » يعود على الآيات » ، وهذا هو الظاهر ، وبه قال الزجاج ، وغيره . وقيل : يجوز أن يكون على النقمة المغلول عليها بـ « انتقمنا » ، ويُعْزَى هذا لابن عباس ، وكان القائل بذلك تخيل أن الغفلة عن الآيات عذر لهم من حيث إن الغفلة ليست من كسب الإنسان . وقال الجمهور : إنهم تعاطوا أسباب الغفلة قَدِمُوا عليها ، كما يُلْزَمُ الناسي على نسيانه لتعاطيه أسبَابَهُ .

﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ وَجَـٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾

(١) البيت من ديوانه (١/ ٤١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥٤)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٣) .

قوله : ﴿ وأَوْرَثْنَا ﴾ .

يتعدى لاثنين ، لأنه قبل النقل بالهمزة متعد لواحد ، نحو : ورثت أبي ، فبالنقل اكتسب آخر ، فأولهما : « القومَ » و « الّذِينَ » وصلته في محل نصب نعتاً له . وأما المفعول الثاني ففيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه « مَشَارِقَ الأَرْضِ ومَغَارِبَها » ، وفي قوله : « التي بَارَكْنَا فيها » على هذا وجهان :

أحدهما : أنه نعت لـ « مشارق ومغارب » .

والثاني : أنه نعت للأرض ، وفيه ضعف من حيث الفصل بالمعطوف بين الصفة والموصوف ، وهو نظير قولك : قام غلامُ هندٍ وزيدٌ العاقلة . وقال أبو البقاء ـ هنا ـ : « وفيه ضعف ، لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة » . وهذا سبق لسان ، أو قلم ، لأن العطف ليس على الموصوف ، بل على ما أضيف إلى الموصوف .

الثاني ـ من الأوجه الثلاثة ـ : أن المفعول الثاني هو : « التي بَارَكْنَا فيها » ، أي : أورثناهم الأرضَ التي باركْنَا فيها . وفي قوله تعالى : ﴿ مَشَارِقَ الأَرْضِ ومَغَارِبَهَا ﴾ وجهان :

أحدهما : هو منصوب على الظرف لـ « يُسْتَضْعَفُونَ » .

والثاني : أن تقديره : يُسْتَضْعَفُونَ في مشارق الأرض ومغاربها ، فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه فنصب ، هكذا قال أبو البقاء . ولا أدري كيف يكونان وجهين ، فإن القول بالظرفية هو عين القول بكونه على تقدير « في » ، لأن كل ظرف مقدر بـ « في » فكيف يجعل شيئاً واحداً شيئين .

الوجه الثالث : أن المفعول الثاني محذوف ، تقديره : أورثناهم الأرض ، أو الملك ، أو نَحْوَهُ . و « يُسْتَضْعَفُونَ » يجوز أن يكون على بابه من الطلب ، أي : يطلب منهم الضعف مجازاً ، وأن يكون استفعل بمعنى : وجده ذا كذا . والمراد بالأرض : أرض الشام ، وقيل : أرض مصر . وقرأ الحسن ، ورويت عن أبي عمرو وعاصم « كلمات » بالجمع . قال الزمخشري : « ونظيره ﴿ لقد رَأَى مِنْ آياتِ رَبِّهِ الكُبْرَى ﴾ . يعني في كون الجمع وصف بمفرد » .

قال الشيخ : « ولا يتعين في « الكُبْرَى » ما ذكر ، لجواز أن يكون التقدير : لقد رأى الآية الكبرى ، فهي وصف مفرد ، لا جمع ، وهو أبلغ » . قلت : في بعض الأماكن يتعين ما ذكره الزمخشري ، نحو : ﴿ مآرِبُ أُخْرَى ﴾ ، وهذه الآية ، فلذلك اختار فيها ما يتعين في غيرها . قوله : « بِمَا صَبَرُوا » متعلق بـ « تَمَّتْ » ، والباء للسببية ، و « ما » مصدرية ، أي : بسبب صبرهم . ومتعلق الصبر محذوف ، أي : على أذى فرعون وقومه . قوله : ﴿ وَدَمَّرْنا ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ يجوز في هذه الآية أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون « فِرْعَونُ » اسم كان ، و « يَصْنَعُ » خبر مقدم ، والجملة الكونية صلة « ما » والعائد محذوف ، والتقدير : ودمرنا الذي كان فِرْعَونُ يصنعه . واستضعف أبو البقاء هذا الوجه ، فقال : « لأن » يَصْنَعُ يصلح أن يَعْمَلَ في « فِرْعَون » ، فلا يقدر تأخيره ، كما لا يقدر تأخير الفعل في قولك : « قام زيد » . قلتُ : يعني أن قولك : قام زيد يجب أن يكون من باب الفعل والفاعل ، ولا يجوز أن يدعى فيه أن قام فعل وفاعل ، والجملة خبر مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخر ، لأجل اللبس بباب الفاعل ، فكذا هنا ، لأن « يَصْنَعُ » يصح أن يتسلط على « فِرْعَون » فيرفعه فاعلاً ، فلا يدعى فيه

التقديم ، وقد سبقه إلى هذا مكي ، وقال : « ويلزم من يجيز هذا أن يجيز يقوم زيد على الابتداء والخبر ، والتقديم والتأخير ، ولم يجزه أحد » . وقد تقدمت هذه المسألة وما فيها ، وأنه هل يجوز أن يكون من باب التنازع أم لا ؟ وهذا الذي ذكراه ، وإن كان مخيلاً في بادىء الرأي ، فإنه كباب الابتداء والخبر ، ولكن الجواب عن ذلك أن المانع في قام زيد هو اللبس ، وهو مفقود ههنا .

الثاني : أن اسم « كان » ضمير عائد على « ما » الموصولة ، و « يَصْنَعُ » مسند لـ فِرْعَوْن » والجملة خبر عن « كان » ، والعائد محذوف أيضاً ، والتقدير : ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون .

الثالث : أن تكون « كان » زائدة و « ما » مصدرية ، والتقدير : ودمرنا ما يصنع فرعون . أي : صنعه ، ذكره أبو البقاء . قلت : وينبغي أن يجيء هذا الوجه أيضاً ، وإن كانت « ما » موصولة إسمية ، على أن العائد محذوف ، تقديره : ودمرنا الذي يصنعه فرعون .

الرابع : أن « ما » مصدرية أيضاً ، و « كان » ليست زائدة ، بل ناقصة واسمها ضمير الأمر والشأن ، والجملة من قوله : « يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ » خبر « كان » فهي مفسرة للضمير . وقال أبو البقاء ـ هنا ـ : « وقيل : ليست « كان » زائدة ، ولكن « كان » الناقصة لا يفصل بها بين « ما » وبين صلتها . وقد ذكرنا ذلك في قوله : « بِمَا كانوا يَكْذِبُونَ » ، وعلى هذا القول تحتاج « كان » إلى اسم ، ويضعف أن يكون اسمها ضمير الشأن ، لأن الجملة التي بعدها صلة « ما » فلا تصلح للتفسير ، فلا يحصل بها الإيضاح وتمام الاسم ، والمفسر يجب أن يكون مستقلاً ، فتدعو الحاجة إلى أن يجعل « فِرْعَوْنُ » اسم « كان » ، وفي « يَصْنَعُ » ضمير يعود عليه » . قلتُ : بعد فرض كونها ناقصة يلزم أن تكون الجملة من قوله : « يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ » خبراً لـ « كان » ، ويمتنع أن تكون صلة لـ « ما » . وقوله : « فدعو الحاجة » أي : ذلك الوجه الذي بدأت به واستضعفه ، هو الذي احتاج إليه في هذا المكان فِراراً من جعل الاسم ضمير الشأن ، لما تخيله مانعاً . والتدمير : الإهلاك ، وهو متعد بنفسه . فأما قوله : ﴿ دَمَّرَ اللهُ عَلَيْهِم ﴾ فمفعوله محذوف ، أي : خرّب عليهم منازلهم وبيوتهم . قوله : ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم هنا ، وفي النحل : « يَعْرُشُونَ » . والباقون بالكسر ، وهما لغتان ، عَرَشَ الكَرْمَ يَعْرِشُهُ ، ويَعْرُشُهُ ، والكسر لغة الحجاز ، قال اليزيدي : « وهي أفصح » . وقرىء شاذاً بالغين المعجمة والسين المهملة ، من غرس الأشجار . قال الزمخشري : « وبلغني أنه قرأ بعض الناس « يَغْرِسُونَ » من غرس الأشجار ، وما أظنه إلا تصحيفاً » . وقرأ ابن أبي عبلة « يُعَرِّشُونَ » بضم الياء وفتح العين وكسر الراء مشددة ، على المبالغة والتكثير .

قوله : ﴿ وجَاوَزْنَا ببني إسرائيلَ ﴾ .

كقوله : ﴿ فَرَقْنَا بِكُمُ البَحْرَ ﴾ من كون الباء يجوز أن تكون للتعدية ، وأن تكون للحالية ، كقوله :

٢٣٠٠ ـ ..... تَـدُرسُ بِنَـا الجَمَـاجِمَ والتَّـرِيبَـا[1]

وقد تقدم ذلك . و « جَاوَزَ » بمعنى : جَازَ ، فـ فَاعَلَ بمعنى فَعَلَ . وقرأ الحسن وإبراهيم وأبو رجاء ويعقوب « جَوَّزنا » بالتشديد ، وهو أيضاً بمعنى فَعَل المجرد ، كـ قَدَر ، وقدّر . قوله : ﴿ يَعْكُفُونَ ﴾ صفة لـ « قوم » . وقرأ

(١) تقدم .

الأخوان « يَعْكِفُونَ » بكسر الكاف ، ويروى عن أبي عمرو أيضاً ، والباقون بالضم ، وهما لغتان في المضارع ، كـ « يَعْرُشُونَ » . وقد تقدم معنى العكوف واتشاقه في البقرة[1] قوله : ﴿ كما لَهُم آلِهَةٌ ﴾ الكاف في محل نصب صفة لـ « إلهاً » ، أي : إلهاً مماثلاً لآلهتهم . وفي « ما » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها موصولة حرفية ، أي تتأول بمصدر ، وعلى هذا فصلتها محذوفة ، وإذا حذفت صلة « ما » المصدرية فلا بدّ من إبقاء معمول صلتها ، كقولهم : لا أكلمك ما أنّ حراءَ مكانه ، أي : ما ثبت أنّ حراء مكانه ، وكذا هنا تقديره : كما ثبت لهم آلهة ، فـ « آلهة » فاعل ثبت المقدر ، كما أنَّ أنَّ المفتوحة في المثال المتقدم فاعل ثبت المقدر . وقال أبو البقاء ـ في هذا الوجه : « والجملة بعدها صلة لها ، وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل » . قلتُ : كلامه على ظاهره ليس بجيد ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بالجملة الإسمية على المشهور ، وعلى رأي من يجوز ذلك فيشترط فيها غالباً أن تفهم الوقت ، كقوله :

٢٣٠١ ـ واصِلْ خَلِيلَكَ ما التَواصِلُ مُمْكِنٌ فَلأَنْتَ ، أو هُوَ عَنْ قريبٍ ذَاهِبُ[2]

ولكن مراده أن الجار مقدر بالفعل ، وحينئذٍ يؤول إلى جملة فعلية ، أي : كما استقر لهم آلهة .

الثاني : أن تكون « ما » كافة لكاف التشبيه عن العمل ، فإنها حرف جر ، وهذا كما تُكَفُّ « رُبَّ » فتليها الجمل الإسمية والفعلية ، ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب ، بل يجوز في « الكاف » ، وفي « رُبَّ » مع « ما » الزائدة بعدهما وجهان : الإعمال ، والإهمال ، وعلى ذلك قول الشاعر :

٢٣٠٢ ـ ونَنْصُرُ مولانا ، ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[3]

وقول الآخر :

٢٣٠٣ ـ رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[4]

يروى برفع « الناس » و « الجامل » ، وجرهما ، هذا إذا أمكن الإعمال ، أما إذا لم يمكن تعيّن أن تكون كافة ، كهذه الآية ، إذا قيل : بأن « ما » زائدة .

الثالث : أن تكون « ما » بمعنى الذي ، و « لهم » صلتها ، وفيه حينئذٍ ضمير مرفوع مستتر ، و « آلهةٌ » بدل من ذلك الضمير ، والتقدير : كالذي استقر هو لهم آلهة . وقال أبو البقاء ـ في هذا الوجه ـ « والعائد محذوف ، و « آلهةٌ » بدل منه ، تقديره : «كالذي هو لهم » . وتسمية هذا حذفاً تسامح ، لأن ضمائر الرفع إذا كانت فاعلة لا توصف بالحذف ، بل بالاستتار .

إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ

(١) انظر آية (١٢٥) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي انظر ديوانه (٣١٦) ، ابن الشجري (٢/٢٤٣) ، ابن يعيش (٨/٢٩) ، المغني (١/١٣٧) ، الهمع (٢/٢٦) .

وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿١٤١﴾ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾

قوله : ﴿ إِنَّ هَؤُلاءِ مُتَبَّرٌ ما هُمْ فِيهِ ﴾ .

« هؤلاء » إشارة لمن عكفوا على الأصنام ، و « مُتَبَّر » فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون خبراً لـ « إنّ » و « ما » موصولة بمعنى الذي ، و « هم فيه » جملة إسمية صلته وعائده ، وهذا الموصول مرفوع باسم المفعول ، فتكون قد أخبرت بمفرد رفعت به سببياً .

والثاني : أن يكون الموصول مبتدأ ، و « مُتَبَّر » خبره ، قدم عليه ، والجملة خبر لـ «إن » . قال الزمخشري : « وفي إيقاع » هؤلاء إسماً لـ « إنَّ » وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها ، وَسْمٌ لعبدة الأصنام بأنهم هم المعرضون للتبار ، وأنه لا يعدوهم البتة ، وأنه لهم ضَربَةُ لازمٍ ، ليحذرهم عاقبة ما طلبوا ، ويُبَغّضَ إليهم ما أحبوا » . قال الشيخ : « ولا يتعين ما قاله من تقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً ، لأن الأحسن في إعراب مثل هذا أن يكون « مُتَبَّر » خبراً لـ « إنّ » وما بعده مرفوع ، فذكر ما قررته ، ونظره بقولك : إنّ زيداً مضروبٌ غلامُهُ». قال : « فالأحسن أن يكون غلامه مرفوعاً بـ مضروب ، ثم ذكر الوجه الثاني ، وهو أن يكون « متبر » خبراً مقدماً من الجملة ، وجعله مرجوحاً ، وهو كما قال ، لأن الأصل في الأخبار أن تكون مفردة ، فما أمكن فيها ذلك ، لا يعدل عنه ، إلا أن الزمخشري لم يذكر ذلك على سبيل التعيين ، بل على أحد الوجهين ، وقد يكون هذا عنده أرجح مع جهة ما ذكر من المعنى ، وإذا دار الأمر بين مرجح لفظي ، ومرجح معنوي ، فاعتبار المعنوي أولى ، ولا أظن حمل الزمخشري على ذلك إلا ما ذكرت . وقوله : ﴿ وبَاطِلٌ ما كانوا ﴾ كقوله : ﴿ مُتَبَّرٌ ما هم فيه ﴾ من جواز الوجهين ، وما ذكر فيهما . والتتبير : الإهلاك ، ومنه : التِّبْر ، وهو كُسَارة الذهب ، لتهالك الناس عليه . وقيل : التتبير : التكسير والتحطيم ، ومنه : التِّبْر ، لأنه كُسَارة الذهب » .

قوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ ﴾ .

الهمزة للإنكار والتوبيخ . وفي نصب « غَيْرَ » وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به لـ « أَبْغِيكُمْ » على حذف اللام ، تقديره : أبغي لكم غيرَ اللهِ ، أي : أطلب لكم ، فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه ، وهو غير منقاس ، وفي « الهاء » على هذا وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أنه تمييز لـ « غَيْرَ » .

والثاني : أنه حال ، ذكره الشيخ ، وفيه نظر .

والثاني : من وجهي « غَيْرَ » ـ أنه منصوب على الحال من « إلهاً » ، و « إلهاً » هو المفعول به لـ « أَبْغِيكُم » على ما تقرر ، والأصل : أبغي لكم إلهاً غَيْرَ اللهِ ، فـ « غَيْرَ اللهِ » صفة لـ « إله » ، فلما قدمت صفة النكرة عليها نصبت حالاً . وقال ابن عطية : « وغَيْرَ » منصوبة بفعل مضمر ، هذا هو الظاهر ، ويجوز أن يكون حالاً » . وهذا الذي ذكره

من إضمار الفعل لا حاجة إليه ، فإن أراد أنه على الاشتغال فلا يصح ، لأن شرطه أن يعمل المفسر في ضمير الأول ، أو في سببه . قوله : « وهو فضلكم » يجوز أن يكون في محل نصب على الحال، إمّا من «الله» وإمّا من المخاطبين ، لأن الجملة مشتملة على كل من ضميريهما ، ويجوز ألا يكون لها محل ، لاستئنافها .

قوله : ﴿ وإذْ أَنْجَيْنَاكُم ﴾ .

قرأ العامة مسنداً إلى المعظم ، وابن عامر : « أنجاكم » مسنداً إلى ضمير الله تعالى جرياً على قوله : « وهو فَضَّلَكم » ، وقرىء « نَجّيناكم » مشدداً ، وتقدم الخلاف في تشديد « يُقَتِّلُونَ » وتخفيفها قبل هذا بقليل . وتقدم في البقرة إعراب هذه الآية بكمالها ، فلا حاجة إلى إعادته .

قوله : ﴿ وَوَاعَدْنا موسى ثلاثين لَيْلَةً ﴾ .

تقدم الخلاف في « وَعَدْنَا ، وَوَاعَدْنا » وأن الظرف بعده مفعول ثانٍ على حذف مضاف ، ولا يجوز أن يكون ظرفاً ، لفساد المعنى ، في البقرة ، فكذا هنا ، أي : وعدناه تمام ثلاثين ، أو إتيانَها ، أو مُنَاجَاتِها . قوله : ﴿ وأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه يعود على المواعدة المفهومة من « وَاعَدْنا » ، أي : وأتممنا مواعدته بِعَشْرٍ .

والثاني : أنها تعود على « ثلاثين » قاله الحَوْفِيّ .

قال الشيخ : « ولا يظهر ، لأن « الثلاثين » لم تكن ناقصة فتتم بِعَشْر » . وحذف تمييز « عَشْر » لدلالة الكلام عليه ، أي : وأتممناها بِعَشْرِ ليالٍ . وفي مصحف أُبَيٍّ « تممناها » بالتضعيف ، عداه بالتضعيف . قوله : ﴿ فَتَمَّ ميقاتُ ربِّهِ أربعينَ ﴾ لفرق بين الميقات والوقت : أن الميقات ما قدر فيه عمل من الأعمال ، والوقت وقت للشيء من غير تقدير عمل ، أو تقديره . وفي نصب « أربعين » أربعة أوجه :

أحدها : أنه حال . قال الزمخشري : « و « أربعين » نصب على الحال ، أي : تَمَّ بالغاً هذا العدد » .

قال الشيخ[1] : « فعلى هذا لا يكون الحال « أربعين » ، بل الحال هذا المحذوف ، فينافي قوله » . قلتُ : لا تنافي فيه ، لأن النحاة لم يزالوا ينسبون الحكم للمعمول الباقي بعد حذف عامله المنوب عنه ، وله شواهد منها : زيد في الدار ، أو عندك ، فيقولون : الجار والظرف خبر ، والخبر في الحقيقة إنما هو الحدث المقدر العامل فيهما ، وكذا يقولون : جاء زيد بثيابه ، فـ ثيابه حال ، والحال إنما هو العامل فيه إلى غير ذلك . وقدره الفارسي بـ « معدوداً » ، قال : كقولك : تَمَّ القومُ عشرينَ رجلاً ، أي : «معدودين هذا العدد». وهو تقدير حسن .

الثاني : أن ينتصب « أربعين » على المفعول به ، قال أبو البقاء : « لأن معناه : بَلَغَ ، فهو كقولهم :«بلغتْ أَرْضُكَ جَرِيبين » . أي : تضمن « تَمَّ » معنى : بَلَغ .

الثالث : أنه منصوب على الظرف ، قال ابن عطية : « ويصح أن يكون « أربعين » ظرفاً ، من حيث هي عدد أزمنة » . وفي هذا نظر ، كيف يكون ظرفاً للتمام ، والتمام إنما هو بآخر جزء من تلك الأزمنة إلّا بتجوز بعيد ، وهو أن

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٨٠) .

كل جزء من أجزاء الوقت سواء كان أولاً أم آخراً إذا نقص ذهب التمام .

الرابع : أن ينتصب على التمييز .

قال الشيخ : « والأصل : فَتَمَّ أربعون ميقات ربه ، ثم أسند التمام إلى ميقات ، وانتصب « أربعون » على «التمييز» . فهو منقول من الفاعلية ، يعني فيكون كقوله : ﴿ واشْتَعَلَ الرأْسُ شَيْباً ﴾ ، وهذا الذي قاله وجعله هو الذي يظهر بشكل بما ذكره هو في الردِّ على الحَوْفِيّ ، حيث قال ـ هناك ـ : « إنَّ الثلاثين لم تكن ناقصة فتتم » . كذلك ينبغي أن يقال هنا : إن الأربعين لم تكن ناقصة فتتم ، فكيف يقدر : فتم أربعون ميقات ربه ؟ فإن أجاب هنا بجواب فهو جواب هناك لمن اعترض عليه وقوله : ﴿ فَتَمَّ ميقاتُ رَبِّهِ أربعينَ ﴾ في هذه الجملة قولان :

أظهرهما : أنها للتأكيد ، لأن قوله قبل ذلك : ﴿ وأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ فهم أنها أربعون ليلة ، وقيل : بل هي للتأسيس ، لاحتمال أن يتوهم متوهم بِعَشْرِ ساعات ، أو غير ذلك ، وهو بعيد جداً . وقوله : « رَبِّهِ » ولم يقل : « ميقاتنا » جرياً على « وَعَدْنا » ، لما في إظهار هذا الاسم الشريف من الاعتراف بربوبية الله له ، وإصلاحه له .

قوله : « هَارُونَ » الجمهور على فتح نونه ، وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : أنه مجرور بدلاً من « أخيه » .

الثاني : أنه عطف بيان له .

الثالث : أنه منصوب بإضمار أعني . وقرىء شاذاً « هارونُ » بالضم ، وفيه وجهان ، أحدهما : أنه منادى حذف منه حرف النداء ، أي : يا هارونُ ، كقوله : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو هارونُ ، وهذا في المعنى كالوجه الذي تقدم من أنه منصوب بإضمار أعني ، فإنّ كليهما قطع . وقال أبو البقاء : « ولو قرىء بالرفع . . . » فذكرهما ، كأنه لم يطلع على أنها قراءة .

وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾

قوله : ﴿ لميقاتنا ﴾ .

هذه اللام للاختصاص ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ وليست بمعنى عند كما زعم بعضهم .

قوله : « أَرِني » مفعوله الثاني محذوف ، والتقدير : أَرِني نَفْسَكَ ، أو ذاتَكَ المقدسةَ ، وإنما حذفت مبالغة في الأدب ، حيث لم يواجهه بالتصريح بالمفعول . وأصل « أَرِني » : أَرْءِنِي فنقلت حركة الهمزة ، وقد تقدم تحريره .

قوله : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ « لَنْ » قد تقدم أنه لا يلزم من نفيها التأبيد ، وإن كان بعضهم فَهِمَ ذلك ، حَتّى أن ابن عطية قال : فلو بقينا على هذا النفي بمجرده لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ورد من جهة أخرى الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه قلت : وعلى تقدير أنَّ «لَنْ» ليست مقتضية للتأبيد ، فكلام ابن عطية وغيره

ممن يقول : إنّ نفي المستقبل بعدها يَعُمُّ جميع الأزمنة المستقبلة صحيح ، لكن لمدرك آخر ، وهو أن الفعل نكرة ، والنكرة في سياق النفي تَعُمُّ ، وللبحث فيه مجال . والاستدراك في قوله : « ولكِنِ انْظُر » واضح . وقال الزمخشري : « فإنْ قلتَ : كيف اتصل الاستدراك في قوله : « ولكِنِ انْظُر » ؟ قلتُ : اتصل به على معنى أن النظر إليَّ محال فلا تطلبه ، ولكن اطلب نظراً آخر ، وهو أن تنظر إلى الجبل . وهذا على رأيه من أن الرؤية محال مطلقاً في الدنيا والآخرة .

قوله : ﴿ جَعَلَه دَكّاً ﴾ قرأ الأخوان « دَكّاءَ » بالمد ، على وزن حَمْرَاء ، والباقون « دكّاً » بالقصر والتنوين ، فقراءة الأخوين تحتمل وجهين ، أحدهما : أنها مأخوذة من قولهم : ناقة دَكّاءُ أي : منبسطة السَّنام ، غير مرتفعة ، وإمّا من قولهم : « أرضٌ دَكّاء » للناشزة ، وفي التفسير أنه لم يذهب كله ، بل ذهب أعلاه ، فهذا يناسبه . وأما قراءة الجماعة فـ « دك » مصدر واقع موقع المفعول به ، أي : مدكوكاً ، أو مندكاً ، أو على حذف مضاف ، أي : ذا دَكّ . وفي انتصابه على القراءتين وجهان ، المشهور : أنه مفعول ثانٍ لـ « جَعَل » بمعنى « صَيَّرَ » . والثاني - وهو رأي الأخفش - : أنه مصدر على المعنى ، إذ التقدير : دَكَّه دكّاً . وأما على القراءة الأولى فهو مفعول فقط ، أي : صيَّرَه مثل ناقةٍ دكّاءَ ، أو أرضٍ دكّاءَ . والدكُّ والدقُّ بمعنى ، وهو تفتيت الشيء وسحقه ، وقيل : تسويته بالأرض . وقرأ ابن وثاب « دُكّاءَ » بضم الدال والقصر ، وهو جمع « دَكّاء » بالمد ، كـ « حُمْر » في حَمْرَاء ، و « غُرّ » في غَرّاءَ ، أي : جعله قطعاً .

قوله : « صَعِقاً » حال مقارنة . والخرور : السقوط ، كذا أطلقه الشيخ ، وقيده الراغب بسقوط يسمع له خَرِير ، والخرير يقال لصوت الماء والريح ، وغير ذلك مما يسقط من عُلُوّ » . والإفاقة : رجوع الفهم والعقل إلى الإنسان بعد جنون ، أو سكر ، ونحوهما ، ومنه إفاقة المريض ، وهي رجوع قوته ، وإفاقة الحَلْب ، وهي رجوع الدَّرِّ إلى الضرع ، يقال : استفِقْ ناقتَكَ ، أي : اتْرُكْهَا حتى يعود لبنها . والفُواقُ : ما بين حلبتي الحالب ، وسيأتي بيانه ، إن شاءَ الله تعالى .

قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿١٤٥﴾ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾

قوله : ﴿ برسالاتي ﴾ .

أي : بسبب . وقرأ الحرميان برسالتي بالإفراد ، والمراد به المصدر ، أي : بإرسالي إياك ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف ، أي : بتبليغ رسالتي . والرسالة : نفس الشيء المرسل به إلى الغير . وقرأ الباقون بالجمع اعتباراً بالأنواع ، وقد تقدم ذلك في المائدة ، والأنعام . وقرأ العامة « وبكلامي » وهو محتمل أن يراد به المصدر ، أي : بتكليمي إياك ، فيكون كقوله : ﴿ وكلّمَ اللهُ مُوسَى تكليماً ﴾ ، وقوله :

٢٣٠٤ - ..... فإنّ كَلامَهَا شِفَاءً لِمَا بِيَا[1]

---

(١) عجز بيت لذي الرمة وصدره :

ألا هل إلى من سبيل وساعة

انظر ملحقات ديوانه (٦٧٠) ، الهمع (٢/ ٩٥) .

أي تكليمي إياها . ويحتمل أن يراد به التوراة ، وما أوحاه إليه من قولهم : القرآن كلام الله ، تسمية للشيء بالمصدر . وقدم الرسالة على الكلام ، لأنها أسبق أو ليترقى إلى الأشرف . وكرر حرف الجر ، تنبيهاً على مغايرة الاصطفاء . وقرأ الأعمش « برسالاتي وبكلمي » جمع « كلمة » ، وروى عنه المهدوي أيضاً « وتكليمي » ، على زنة التفعيل ، وهي تؤيد أن « الكلام » مصدر . وقرأ أبو رجاء « برسالتي » بالإفراد ، « وبكلمي » بالجمع ، أي : وبسماع كلمي .

قوله : ﴿ وكَتَبْنَا له في الأَلْواحِ مِنْ كُلِّ شيءٍ مَوْعِظَةً ﴾ .

« أل » في « الألواح » يجوز أن تكون لتعريف الماهية ، وأن تكون للعهد ، لأنه يروى في القصة أنه هو الذي قطعها وشققها . وقال ابن عطية : « أل » عوض من الضمير ، تقديره : في ألواحه ، وهذا كقوله : « فإنَّ الجنةَ هي المَأْوَى » أي : « مأواه » . أما كون « أل » عوضاً من الضمير فلا يعرفه البصريون . وأما قوله : « فإنّ الجنة هي المَأْوَى » فإنا نحتاج فيه إلى رابط يربط بين الاسم والخبر ، فالكوفيون يجعلون « أل » عوضاً من الضمير ، والبصريون يقدرونه ، أي : هي المَأْوَى له . وأما في هذه الآية الكريمة فلا ضرورة تدعو إلى ذلك . وفي مفعول « كَتَبْنَا » ثلاثة أوجه :

أحدها : « أنها موعظة » ، أي : كتبنا له موعظة وتفصيلاً ، و « مِنْ كُلِّ شيءٍ » على هذا فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ «كَتَبْنَا » .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف ، لأنه في الأصل صفة لـ «موعظة » ، فلما قدم عليها نصب حالاً ، و « لكُلِّ شيءٍ » صفة لـ « تفصيلاً » .

والثاني : أنه « مِنْ كُلِّ شيءٍ » . قال : الزمخشري : « مِنْ كُلِّ شيءٍ » في محل نصب مفعول « كَتَبْنَا » ، و « مَوْعِظَةً وتفصيلاً » بدل منه ، والمعنى : كتبنا له كلَّ شيءٍ كان بنو إسرائيل يحتاجون إليه في دينهم من المواعظ وتفصيل الأحكام .

الثالث : أن المفعول محل المجرور .

قال الشيخ ـ بعدما حكى الوجه الأول عن الحَوْفيّ ، والثاني عن الزمخشري ـ : « ويحتمل عندي وجه ثالث ، وهو أن يكون مفعول « كَتَبْنَا » موضع المجرور ، كما تقول : أكلتُ مِنَ الرغيف . و « مِنْ » للتبعيض ، أي : كتبنا له أشياء من كل شيء ، وانتصب « موعظة » و « تفصيلاً » على المفعول من أجله ، أي : كتبنا له تلك الأشياء للاتعاظ والتفصيل » .

قلتُ : « والظاهر أن هذا الوجه هو الذي أراده الزمخشري وجهاً ثالثاً . قوله : « بِقُوَّةٍ » حال إمّا من الفاعل ، أي : ملتبساً بِقُوَّةٍ ، وإمّا من المفعول ، أي : ملتبسة بقوة ، أي : بقوة دلائلها وبراهينها ، والأول أوضح . والجملة من قوله : « فَخُذْهَا » يحتمل أن تكون بدلاً من قوله : « فخُذْ ما آتَيْتُكَ » وعاد الضمير على معنى « ما » ، لا على لفظها ، ويحتمل أن تكون منصوبة بقول مضمر ، ذلك القول منسوق على جملة « كَتَبْنَا » ، والتقدير : وكتبنا فقلنا : خُذْهَا ، والضمير على هذا عائد على « الألواح » ، أو على « التوراة » ، أو على « الرسالات » ، أو على « كل شيء » لأنه في معنى الأشياء . قوله : « يَأْخُذُوا » الظاهر أنه مجزوم جواباً للأمر في قوله : « وأْمُرْ » ، ولا بدّ من تأويله ، لأنه لا يلزم من أمره إياهم بذلك أن يَأْخُذُوا ، بدليل عصيان بعضهم له في ذلك ، فإنَّ شرط ذلك انحلال الجملتين إلى شرط وجزاء .

وقيل : الجزم على إضمار اللام ، تقديره : ليأخذوا ، كقوله :

٢٣٠٥ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالاَ[١]

وهو مذهب الكسائي ، وابن مالك يرى جوازه ، إذا كان في جواب « قُلْ » ، وهنا لم يذكر « قُلْ » ، ولكن ذكر شيئاً بمعناه ، لأن معنى « وأْمُرْ » و « قُلْ » واحد . قوله : ﴿ بِأَحْسَنِها ﴾ يجوز أن يكون حالاً ، كما تقدم في « بقُوَّةٍ » ، وعلى هذا فمفعول « يَأْخُذُوا » محذوف ، تقديره : يَأْخُذُوا أَنْفُسَهُم ، ويجوز أن تكون الباء زائدة ، و « أحسنها » مفعول به ، والتقدير : يأخذوا أحسنها ، كقوله :

٢٣٠٦ ـ ..... سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[٢]

وقد تقدم ذلك محققاً في قوله تعالى : ﴿ ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ إلى التهلكة ﴾[٣] . و « أحسن » يجوز أن تكون للتفضيل على بابها ، وألا تكون ، بل بمعنى « حَسَنَة » كقوله :

٢٣٠٧ ـ إنَّ الّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزّ وأَطْوَلُ[٤]

أي : عزيزة طويلة . قوله : « سَأُورِيكُم دَارَ الفَاسِقِينَ » جوّزوا في الرؤية هنا أن تكون بصرية ، وهو الظاهر ، فتتعدى لاثنين .

أحدهما : ضمير المخاطبين .

والثاني : « دار » ، وأن تكون قلبية ، وهو منقول عن ابن زيد ، وغيره ، والمعنى : سأعلمكم سِيَرَ الأولين ، وما حل بهم من النكال . وقيل : « دار الفاسقين » : ما دار إليه أمرهم ، وذلك لا يعلم إلاّ بالإخبار والإعلام . قال ابن عطية : ـ معترضاً على هذا الوجه ـ « ولو كان من رؤية القلب لتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين ، ولو قال قائل : المفعول الثالث يتضمنه المعنى ، فهو مُقَدّرٌ ، أي : مذمومة ، أو خربة ، أو مسعرة ، على قول من قال : إنّها جهنم» ، قيل له : لا يجوز حذف هذا المفعول ، ولا الاقتصار دونه ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، ولو جُوِّزَ لكان على قبح في اللسان ، لا يليق بكتاب الله تعالى » . قال الشيخ[٥] : « وحذف المفعول الثالث في باب « أعلم » لدلالة المعنى عليه جائز ، فيجوز في جواب : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ : أعلمت زيداً عمراً ، وتحذف منطلقاً لدلالة الكلام السابق عليه » . قُلْتُ : هذا مسلم ، لكن أين الدليل عليه في الكلام ، كما في المثال الذي أبرزه الشيخ ؟ ثم قال : « وأما تعليله » بأنها داخلة على المبتدأ والخبر « لا يدل على المنع ، لأن خبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً ، والثاني والثالث في باب « أعلم » يجوز حذف كُلٍّ منهما اختصاراً » . قلت : حذف الاختصار لدليل ، ولا دليل هنا . ثم قال : « وفي قوله » : « لأنها » أي : « سَأُورِيكم » داخلة على المبتدأ ، والخبر فيه تجوز ، يعني أنها قبل النقل بالهمزة داخلة على المبتدأ والخبر . وقرأ الحسن البصري : « سَأورِيكُم » بواو خالصة بعد الهمزة ، وفيها تخريجان :

أحدهما : قال الزمخشري : « وهي لغة فاشية بالحجاز ، يقال : أورني كذا ، وأوريته ، فوجهه أن يكون من أوريت الزند ، فإن المعنى : «بيِّنه لي ، وأنره لأستبينه » .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) البيت للفرزدق انظر ديوان (٢/ ١٥٥) ، العمدة (١/ ٢٥٢) ، الصاحبي (٥٣٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٩٧) ، التهذيب « كبر » .

(٥) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٨٩) .

والثاني ذكره ابن جني وهو : أنه على الإشباع فيتولد منها الواو ، قال : وناسب هذا كونه موضعَ تهديدٍ ووعيد ، فاحتمل الإتيان بالواو » . قلتُ : وهذا كقول الآخر :

٢٣٠٨ ـ اللهُ يَعْلَمُ أَنّا فِي تَلَفُّتِنَا ... يَوْمَ اللقاءِ إلى أَحْبَابِنَا صُورُ
وأَنّني حَيْثُما يَعْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُور[1]

« لكن الإشباع بابه الضرورة عند بعضهم . وقرأ ابن عباس ، وقسامة بن زيد « سأورثكم » . قال الزمخشري : « وهي قراءة حسنة ، يصححها قوله تعالى : ﴿ وأَوْرَثْنَا القَوْمَ ﴾ .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ الحَقِّ ﴾ .
فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال ، أي : يتكبرون ملتبسين بغير الحق .

والثاني : أن يتعلق بالفعل قبله ، أي : يتكبرون بما لبي بحق . والتكبر بالحق لا يكون إلا لله تعالى خاصة .

قوله : ﴿ وإنْ يَرَوْا ﴾ الظاهر أنها بصرية ، ويجوز أن تكون قلبية ، والثاني محذوف ، لفهم المعنى ، كقول عنترة :

٢٣٠٩ ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ ... مِنِّي بمنزلةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[2]

أي : فلا تظني غيره واقعاً مني . وكذا الآية الكريمة ، أي : وإن يَرَوْا كلَّ آية جائيةً ، أو حادثةً . وقرأ مالك بن دينار « يُرَوْا » مبنياً للمفعول ، من « أرى » المنقول بهمزة التعدية . قوله : « الرُّشْدِ » قرأ الأخوان هنا ، وأبو عمرو في الكهف في قوله : « مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً » خاصة دون الأَوَّلَيْنِ فيها ، بفتحتين ، والباقون بضمة وسكون . واختلف الناس فيهما ، هل هما بمعنى واحد ؟ فقال الجمهور : نعم لغتان في المصدر ، كالبُخْل والبَخَل ، والسُّقْم والسَّقَم ، والحُزْن والحَزَن . وقال أبو عمرو بن العلاء : « الرُّشْد » بضم وسكون : الصلاح في النظر ، وبفتحتين : الدين . قالوا : « ولذلك أجمع على قوله : ﴿ فإنْ آنَسْتُم مِنْهُم رُشْداً ﴾ بالضم والسكون ، وعلى قوله : ﴿ فأولئِكَ تَحَرَّوْا رَشَداً ﴾ بفتحتين » . وروى عن ابن عامر « الرُّشُد » بضمتين ، وكأنه من باب الإتباع ، كاليُسُر والعُسُر . وقرأ السُّلَمِيُّ « الرَّشاد » بألف ، فيكون الرُّشْد والرَّشَد والرَّشَاد كالسُّقْم والسَّقَم ، والسَّقَام . وقرأ ابن أبي عبلة « لا يَتَّخِذُها » ، و « يَتّخذوها » بتأنيث الضمير ، لأن « السبيل » يجوز تأنيثها ، قال تعالى : « قُلْ هذه سَبِيلي » . قوله : « ذَلِك » فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ ، خبره الجار بعده ، أي : ذلك الصرف بسبب تكذيبهم .

والثاني : أنه في محل نصب ، ثم اختلف في ذلك ، فقال الزمخشري : « صرفهم الله ذلك الصرف بعينه » . فجعله مصدراً . وقال ابن عطية : « فعلنا ذلك » . فجعله مفعولاً به ، وعلى الوجهين فالباء في « بِأَنَّهُم » متعلقة بذلك المحذوف . قوله : « وكأنوا » في هذه الجملة احتمالان . أحدهما : أنها نسق على خبر « أنّ » ، أي : ذلك بأنهم كذّبُوا ، وبأنهم كانوا غافلين عن آياتنا . والثاني : أنها مستأنفة ، أخبر تعالى عنهم بأنَّ مِنْ شأنهم الغفلةَ عن الآيات وتدبرها .

---

(١) انظر البيتين من الخزانة (١/١٢١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٠٦) ، الإنصاف (١/٢٣) ، الصاحبي (٣٠) ، الدرر (٢/٢٠٧) .
(٢) تقدم .

وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤٧﴾ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾

قوله : ﴿ والَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ .

في خبره وجهان :

أحدهما : أنه الجملة من قوله : « حَبِطَتْ أَعْمَالُهُم » ، و « هَلْ يُجْزَوْنَ » خبر ثانٍ ، أو مستأنف .

والثاني : أن الخبر « هَلْ يُجْزَوْنَ » ، والجملة من قوله : « حَبِطَتْ » في محل نصب على الحال ، و « قد » مضمرة معه ، عند من يشترط ذلك ، وصاحب الحال فاعل « كذّبوا » . قوله : « وَلِقَاءِ الآخِرَةِ » فيه وجهان ، أحدهما : أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : ولقائهم الآخرة . والثاني : أنه من باب إضافة المصدر للظرف ، بمعنى ولقاء ما وعد الله في الآخرة ، ذكرهما الزمخشري .

قال الشيخ[1] : « ولا يجيز جلة النحويين الإضافة إلى الظرف ، لأن الظرف على تقدير « في » والإضافة عندهم على تقدير اللام ، أو من ، فإنّ اتسع في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول ، ويجوز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله . وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير « في » ، كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري » . قوله : ﴿ هَلْ يُجْزَوْنَ ﴾ هذا الاستفهام معناه النفي ، ولذلك دخلت « إلا » ، ولو كان معناه التقرير لكان موجباً ، فيبعد دخول « إلا » أو يمتنع . وقال الواحدي : « هنا لا بدّ من تقدير محذوف ، أي : إلاّ بما كانوا ، أو على ما كانوا ، أو جزاء ما كانوا » . قلت : لأن نفس ما كانوا يعملونه لا يُجْزَوْنه ، إنما يُجْزَوْنَ بمقابله ، وهو واضح .

قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾ .

أي : من بعد مضيه وذهابه إلى الميقات ، والجاران متعلقان بـ « اتَّخَذَ » ، وجاز أن يتعلق بعاملٍ حرفا جرٍّ متحدا اللفظ ، لاختلاف معنييهما ، لأن الأولى لابتداء الغاية ، والثانية للتبعيض ، ويجوز أن يكون « مِنْ حُلِيِّهِم » متعلقاً بمحذوف ، على أنه حال من « عِجْلاً » ، لأنه لو تأخر عنه لكان صفة ، فكان يقال : عِجْلاً مِنْ حُلِيِّهِمْ . وقرأ الأخوان « حِلِيِّهِمْ » بكسر الحاء ، ووجهها الإتباع لكسرة اللام ، وهي قراءة أصحاب عبد الله وطلحة ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش . والباقون بضم اللام ، وهي قراءة الحسن ، وأبي جعفر ، وشيبة بن نصاح . وهو في القراءتين جمع حَلْيٍ ، فجمع على فُعُول ، كـ « فَلْس وفُلُوس ، فأصله : حُلُوى ، كـ « ثُدِيٍّ » في : « ثُدُوى ، فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت ، وكسرت عين الكلمة ، وإنْ كانت في الأصل مضمومة ، لتصح الياء ، ثم لك فيه بعد ذلك وجهان : ترك الفاء على ضمها ، أو إتباعها للعين في الكسر ، وهذا مطرد في كل جمع على فُعُولٍ من المعتل اللام ، سواء كان الاعتلال بالياء ، كـ حُلِيٍّ ، وثُدِيٍّ ، أم بالواو نحو : عِصِيٍّ ،

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٩١) .

وُدُلِيٌّ جمع عصا ، ودَلْو . وقرأ يعقوب « حَلْيِهِمْ » بفتح الحاء وسكون اللام ، وهي محتملة لأن يكون « الحَلْي » مفرداً أريد به الجمع ، أو اسم جنس مفرده حَلْيَة ، على جد قمح وقمحة . و « عِجْلاً » مفعول « اتّخَذَ » ، و « مِنْ حليهم » تقدم حكمه . ويجوز أن يكون « اتخذ » متعدية لاثنين ، بمعنى « صير » فيكون « من حُلِيِّهِمْ » هو المفعول الثاني . وقال أبو البقاء : « هو محذوف ، أي : إلّهاً » . ولا حاجة إليه . و « جَسَداً » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه نعت .

الثاني : أنه عطف بيان .

الثالث : أنه بدل ، قاله الزمخشري ، وهو أحسن ، لأن « الجسد » ليس مشتقاً ، فلا ينعت به إلا بتأويل ، وعطف البيان في النكرات قليل ، أو ممتنع عند الجمهور . وإنما قال : « جَسَداً » ، لئلا يتوهم أنه كان مخطوطاً ، أو مرقوماً . والجسد : الجثة ، وقيل : ذات لحم ودم ، والوجهان منقولان في التفسير . قوله : « لَهُ خُوَارٌ » في محل النصب نعتاً لـ « عِجْلاً » ، وهذا يقوي كونَ « جَسَداً » نعتاً ، لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قدم النعت على البدل . والجمهور على « خُوَارٌ » بخاء معجمة وواو صريحة ، وهو صوت البقر خاصةً ، وقد يستعار للبعير . والخَوَرُ : الضَّعْفُ ، ومنه : أرضٌ خَوَّارَةٌ ، وريحٌ خَوَّارةٌ . والخَوْرانُ : مجرى الروث ، وصوت البهائم أيضاً . وقرأ عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ ، وأبو السَّمّال « له جُؤَارٌ » بالجيم والهمزة ، وهو الصوت الشديد .

قوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾ إن قلنا : إنَّ « اتّخَذَ » متعدية لاثنين ، وإنّ الثاني محذوف ، تقديره : واتخذ قومُ موسى من بعده عِجْلاً جَسَداً إلّهاً ، فلا حاجة حينئذٍ إلى ادعاء حذف جملة يتوجه عليها هذا الإنكار . وإنْ قلنا : إنها متعدية لواحد ، بمعنى : صَنَعَ وعَمِلَ ، أو متعدية لاثنين ، والثاني هو « مِنْ حُلِيِّهِمْ » فلا بدّ من حذف جملة قبل ذلك ، ليتوجه عليها الإنكار ، والتقدير : يعبدون . و « يَرَوْا » يجوز أن تكون العلمية ، وهو الظاهر ، وأن تكون البصرية ، وهو بعيد . قوله : « وكانُوا ظالِمِينَ » يجوز فيها وجهان :

أظهرهما : أنها استئنافية ، أخبر عنهم بهذا الخبر ، وأنه ديدنهم وشأنهم في كل شيء ، فاتّخاذهم العِجْلَ من جملة ذلك .

ويجوز أن تكون حالاً ، أي : وقد كانوا ، أي : اتّخذوه في هذه الحال المستقرة لهم .

قوله : ﴿ سُقِطَ في أَيْدِيهم ﴾ .

الجار قائم مقام الفاعل . وقيل : القائم مقامه ضمير المصدر ، الذي هو « السُّقُوط » ، أي : سُقِطَ السُّقُوطُ في أيديهم .

ونقل الشيخ[1] عن بعضهم أنه قال : و « سُقِطَ » تتضمن مفعولاً ، وهو ههنا المصدر ، أي : الإسقاط ، كقولك : « ذُهِبَ بزيدٍ » . قال : « وصوابه وهو هنا ضمير المصدر الذي هو « السُّقُوط » ، لأن « سقط » ليس مصدره الإسقاط ، ولأن القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، لا المصدر » . وقد نقل الواحدي عن الأزهري أن قولهم : « سُقِطَ في يَدِه » كقول امرىء القيس :

٢٣١٠ ـ دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ ولكِنْ حَدِيثٌ ما حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[2] .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٣٩٤) .

(٢) تقدم .

في كون الفعل مسنداً للجار ، كأنه قيل : صاح المُنْتَهِبُ في حَجَرَاتِهِ ، وكذلك المراد « سُقِطَ في يَدِه » ، أي : سَقَطَ الندمُ في يَدِه » . قلتُ : فقوله : أي : سَقَطَ الندمُ ، تصريح بأن القائم مقام الفاعل حرف الجار ، لا ضمير المصدر . ونقل الفراء ، والزجاج أنه يقال : « سُقِطَ في يَدِه ، وأُسْقِطَ » أيضاً ، إلا أن الفراء قال : « سُقِطَ ـ أي الثلاثي ـ أكثرُ وأجودُ » . وهذه اللفظة تستعمل في التندم والتحير ، وقد اضطربت أقوال أهل اللغة في أصلها ، فقال أبو مَرْوانُ بن سِراج اللغوي : « قول العرب : « سُقِطَ في يَدِه » مما أعياني معناه . وقال الواحدي : « قد بان من أقوال المفسرين وأهل اللغة أن « سُقِطَ في يَدِه » نَدِمَ ، وأنه يستعمل في صفة النادم . فأما القول في أصله ومأخذه فلم أرَ لأحدٍ من أئمة اللغة شيئاً أرتضيه فيه ، إلاّ ما ذكر الزجاجي ، فإنه قال : « قوله تعالى : ﴿ سُقِطَ في أَيْدِيهِم ﴾ بمعنى : نَدِمُوا ، نظمٌ لم يُسْمَعَ قبل القرآن ، ولم تعرفه العرب ، ولم يوجد ذلك في أشعارهم ، ويدل على صحة ذلك أن شعراء الإسلام لما سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خَفِيَ عليهم وَجْهُ الاستعمال ، لأن عادتهم لم تَجْرِ بِهِ ، فقال أبو نُوَاس :

٢٣١١ - ونَشْوَةٍ سُقِطْتُ مِنْهَا في يَدِي[1]

وأبو نُوَاس هو العالم النحرير ، فَأَخْطأَ في استعمال هذا اللفظ ، لأن « فُعِلْتُ » لا يبنى إلا من فعل متعد ، و « سُقِطَ » لازم ، لا يتعدى إلا بحرف الصلة ، لا يقال : سُقِطْتُ ، كما لا يقال : رُغِبْتُ وغُضِبْتُ ، إنما يقال : رُغِبَ فيَّ ، وغُضِبَ عليّ ، وذكر أبو حاتم « سقط فلان في يده » بمعنى : ندم ، وهذا خطأ مثل قول أبي نُوَاس . ولو كان الأمر كذلك لكان النظم « ولما سُقِطُوا في أيديهم ، وسُقِطَ القومُ في أيديهم » . وقال أبو عُبَيْدَة : « يقال لمن نَدِمَ على أمر وعجز عنه : سُقِطَ في يده » . وقال الواحدي : « وذكر » « اليد » ههنا ، لوجهين :

أحدهما : أنه يقال للذي يحصل ، وإنْ كان ذلك مما لا يكون في اليد قد حصل في يده مكروه ، فشبه ما يحصل في النفس وفي القلب بما يُرَى للعين ، وخُصّتِ اليدُ بالذكر ، لأن مباشرة الذنوب بها ، فاللائمة ترجع عليها ، لأنها هي الجارحة العظمى فيسند إليها ما لم تباشره ، كقوله : ﴿ ذلك بما قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ ، وكثير من الذنوب لم تقدِّمْه اليد .

الوجه الثاني : أن الندم حصل في القلب ، وأثره يظهر في اليد ، لأن الندم يَعَضُّ يَدَهُ ، ويضرب إحدى يديه على الأخرى ، كقوله : ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[2] فتقليب الكف عبارة عن الندم ، وكقوله : ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظالِمُ على يَدَيْهِ﴾ فلما كان أثر الندم يحصل في اليد ـ من الوجه الذي ذكرناه ـ أضيف سقوط الندم إلى اليد ، لأن الذي يظهر للعيون من فعل النادم هو تقليب الكف وَعَضُّ الأنامل واليد ، كما أن السرور معنى في القلب يستشعره الإنسان ، والذي يظهر من حاله الاهتزاز والحركة والضحك ، وما يجري مجراه . وقال الزمخشري : « ولما سُقِطَ في أَيْدِيهِمْ » : ولما اشتدَّ ندمهم ، لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرته أن يَعَضَّ يدَه غماً ، فتصير يدُه مسقوطاً فيها ، لأن فاه قد وقع فيها . وقيل : « من عادة النادم أن يُطَأْطِئَ رأسه ويضع ذقنه على يده معتمداً عليها ، ويصير على هيئة لو نزعت يده لسَقَطَ على وجهه ، فكأن اليدَ مسقوطاً فيها ، ومعنى « في » : عَلَى ، فمعنى « في أيديهم » : عَلَى أيديهم ، كقوله : ﴿ ولأُصَلِّبنكُم في جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ . وقيل : هو مأخوذ من السِّقَاط ، وهو كثرة الخطأ ، والخاطىء يندم على فعله ، قال ابن أبي كاهل :

---

(١) انظر حاشية الشهاب (٤/ ٢٢٠) .

(٢) سورة الكهف ، آية (٤٢) .

٢٣١٢ ـ كَيْفَ يَرْجُونَ سِقَاطِي بَعْدَمَا لَفَّعَ الرَّأْسَ بَيَاضٌ وصَلَعْ ؟[١]

وقيل : هو مأخوذ من السَّقِيط ، وهو ما يَغْشَى الأرضَ من الجليد يشبه الثلج ، يقال منه : سَقَطَتِ الأرضُ ، كما يقال : ثلجت . والسقط والسَّقِيط يذوب بأدنى حرارة ولا يبقى ، ومن وقع في يده السَّقِيط لم يحصل منه على شيء فصار هذا مثلاً لكل من خَسِرَ في عاقبته ، ولم يحصل من بغيته على طائل . واعلم أن « سُقِطَ في يده » عدّه بعضُهم في الأفعال التي لا تتصرف كـ « نِعْمَ وبِئْسَ » . وقرأ بن السَّمَيْفَعُ « سَقَطَ في أيديهم » مبنياً للفاعل ، وفاعله مضمر ، أي : سَقَطَ الندمُ ، هذا قول الزجاج . وقال الزمخشري : « سَقَطَ العَضُّ » . وقال ابن عَطية : « سَقَطَ الخُسْرَانُ والخيبةُ » . وكل هذه أمثلة . وقرأ ابن أبي عبلة « أُسْقِطَ » رباعياً ، وقد تقدم أنها لغة ، نقلها الفراء والزجاج . قوله : ﴿ وَرَأَوْا أَنَّهُم ﴾ هذه قلبية ، ولا حاجة في هذه إلى تقديم وتأخير ، كما زعمه بعضهم ، قال[٢] : تقديره : ولما رَأَوْا أنهم قد ضلوا وسُقِطَ في أيديهم ، قال : لأن الندم والتحسُّر إنما يقعان بعد المعرفة » . قوله : « لئن لم يَرْحَمْنَا » قرأ الأخوان « تَرْحَمْنَا ، وتغفر » بالخطاب ، « رَبَّنا » بالنصب ، وهي قراءة الشعبي وابن وثاب وابن مُصَرِّف والجحدري والأعمش وأيوب . وباقي السبعة بياء الغيبة فيهما « رَبُّنا » رفعاً ، وهي قراءة الحسن ومجاهد والأعرج وشيبة وأبي جعفر . فالنصب على أنه منادى ، وناسبه الخطاب ، والرفع على أنه فاعل ، فيجوز أن يكون هذا الكلام صدر من جميعهم على التعاقب ، أو هذا من طائفة ، وهذا من طائفة ، فمن غلب عليه الخوف ، وقوي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه ، ومن غلب عليه الحياء أخرج كلامه مُخْرَج المستحيى من الخطاب ، فأسند الفعل إلى الغائب .

وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٥١﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾ وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ

قوله : ﴿ غَضْبَانَ أَسِفاً ﴾ .

حالان من « موسى » عند من يجيز تعدد الحال ، وعند من لا يجيزه يجعل « أَسِفاً » حالاً من الضمير المستتر في « غَضْبَانَ » ، فتكون حالاً متداخلة ، أو يجعلها بدلاً من الأولى ، وفيه نظر ، لعسر إدخاله في أقسام البدل ، وأقرب ما يقال : إنه بدل بعض من كل ، إنْ فَسَّرْنا « الأسف » بالشديد الغضب ، أو بدل اشتمال ، إنْ فَسَّرْناه بالحزين ، يقال : أَسِفَ ، يَأْسَفُ ، أَسَفاً ، أي : اشتد غضبه ، قال تعالى : ﴿ فلمّا آسَفُونا انْتَقَمْنا مِنْهُم ﴾ ، ويقال : بل معناه : حزن ، ومنه قوله :

٢٣١٣ ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَمِّ والحَزَنِ[٣]

---

(١) البيت في شرح المفضليات (٢/٧٣٧) ، البحر (٤/٣٩٣) ، الخزانة (٦/١٢٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٣٩٤) .

(٣) البيت لأبي نواس انظر المغني (١/١٥٩) ، الهمع

فلما كان متقاربين في المعنى صحت البدلية على ما ذكرته لك ، ويدل على مقاربة ما بينهما ـ كما قال الواحدي ـ قوله :

٢٣١٤ ـ ..... فَحُزْنَ كلَّ أَخِي حُزْنٍ أَخُو الغَضَبِ[1]

وقال الأعشى :

٢٣١٥ ـ أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسِيفاً كَأَنَّمَا يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفّاً مُخَضَّبَا[2]

فهذا بمعنى غضبان ، وفي الحديث : « إنّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ »[3] ، أي : حزين ورجل أَسِفٌ ، إذا قُصِدَ ثبوت الوصف واستقراره ، فإنْ قُصِدَ به الزمان جاء على فاعل . قوله : « قال : بِئْسَمَا » هذا جواب « لما » ، وتقدم الكلام على « بِئْسَما » ، ولكن المخصوص بالذم محذوف ، والفاعل مستتر يفسره « ما خَلَفْتُمُوني » ، والتقدير : بئس خلافة خلفتمونيها خلافتكم . قوله : « أَعَجِلْتُم أَمْرَ رَبِّكُم » في « أمر » وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط الخافض ، وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه ، والأصل : أَعَجِلْتُم عن أمرِ ربكم . قال الزمخشري : « يقال : عَجِلَ عن الأمر إذا تركه غير تام ، ونقيضه : تم عليه ، وأعجله عنه غيره ، ويضمن معنى سبق فيتعدى تعديته ، فيقال : عجلت الأمر ، والمعنى : أعجلتم عن أمر ربكم » .

والثاني : أنه متعد بنفسه غير مضمن شيء آخر . حكى يعقوب : « عَجِلتُ الشيء» : سبقتُهُ ، وأعجلتُ الرجلَ : استعجلتُه ، أي : حملته على العَجَلَة .

قوله : ﴿ **يَجُرُّهُ إليه** ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الجملة حال من ضمير « موسى » المستتر في « أَخَذَ » ، أي : أخذ جاراً إليه .

الثاني : أنها حال من « رأس » قاله أبو البقاء ، وفيه نظر ، لعدم الرابط .

الثالث : أنها حال من « أخيه » . قال أبو البقاء : « وهو ضعيف » . يعني من حيث إنّ الحال من المضاف إليه يقل مجيئها ، أو يمتنع عند بعضهم . قلت : وقد تقدم غير مرة أن بعضهم يجوزه في صور ، هذه منها ، وهو كون المضاف جزءاً من المضاف إليه .

قوله : ﴿ **قالَ ابْنَ أُمَّ** ﴾ قرأ الأخوان وأبو بكر وابن عامر هنا ، وفي طه بكسر الميم ، والباقون بفتحها . فأما قراءة الفتح ففيها مذهبان :

مذهب البصريين أنهما بنيا على الفتح ، لتركيبهما تركيب خمسةَ عَشَرَ ، فعلى هذا فليس « ابن » مضافاً لـ « أم » ، بل هو مركب معها ، فحركتهما حركة بناء .

(١/٩٤) ، ابن عقيل (١/١٩١) ، البحر المحيط (٤/٣٩٤) ، روح المعاني (٩/٦٦) .

(١) عجز بيت للمتنبي وصدره :

جزاك ربك بالإحسان مغفرة ..... انظر ديوانه (١/٩٤) ، الوساطة (٣٨١) .

(٢) البيت في ديوانه (١٦٥) ، الإنصاف (٢/٧٧٦) ، مجالس ثعلب (١/٣٨) ، أمالي ابن الشجري (١/١٥٨) .

(٣) أخرجه البخاري (٢/١٧٨) ، كتاب الأذان باب حد المريض (٦٦٤) .

والثاني : مذهب الكوفيين ، وهو أن « ابن » مضاف لـ « أُم » ، و « أم » مضافة لياء المتكلم وياء المتكلم قد قلبت ألفاً ، كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : يا غلاماً ، ثم حذفت الألف واجتزىء عنها بالفتحة ، كما يجتزأ عن الياء بالكسرة ، فحينئذٍ حركة «ابن» حركة إعراب ، وهو مضاف لـ « أم » فهي في محل خفض بالإضافة . وأما قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسر بناء ، لأجل ياء المتكلم ، بمعنى أنا أضفنا هذا الاسم المركب كله لياء المتكلم فكسر آخره ، ثم اجتزىء عن الياء بالكسرة ، فهو نظير : يا أحد عشري ، ثم يا أحد عشر ، بالحذف ، ولا جائز أن يكونا باقيين على الإضافة ، إذ لم يجز حذف الياء ، لأن الاسم ليس منادى ، ولكنه مضاف إليه المنادى ، فلم يجز حذف الياء منه . وعلى رأي الكوفيين يكون الكسر كسر إعراب ، وحذفت الياء مجتزأ عنها بالكسرة ، كما اجتزىء عن ألفها بالفتحة . وهذان الوجهان يجريان في ابن أم وابن عم ، وابنة أم وابنة عم . واعلم أنه يجوز في هذه الأمثلة الأربعة خاصةً خمسُ لغاتٍ ، فصحاهن حذف الياء مجتزأ عنها بالكسرة ، ثم قلب الياء ألفاً ، فيلزم قلب الكسرة فتحة ، ثم حذف الألف مجتزأ عنها بالفتحة ، ثم إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة . وأما غير هذه الأمثلة الأربعة مما أضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء ، فإنه لا يجوز إلا ما يجوز في غير باب النداء ، لأنه ليس منادى ، نحو : يا غلام أبي ، ويا غلام أمي . وإنما جرت هذه الأمثلة خاصة هذا المجرى تنزيلاً للكلمتين منزلة كلمة واحدة ، ولكثرة الاستعمال ، وقرىء « يا ابْنَ أُمِّي » بإثبات الياء ساكنة ، ومثله قوله :

٢٣١٦ ـ يا ابْنَ أُمِّي ، ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[1]

وقول الآخر :

٢٣١٧ ـ يا ابْنَ أُمِّي ، فَدَتْكَ نَفْسِي وَمالِي[2]

وقرىء أيضاً « ابْنَ إمِّ » بكسر الهمزة والميم ، وهو إتباع . ومن قَلْبِ الياء ألفاً قولُ الآخر :

٢٣١٨ ـ يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي[3]

وقوله :

٢٣١٩ ـ كُنْ لِيَ ، لا عَلَيَّ يا ابْنَ عَمَّا نَدُمْ عَزِيزَيْنِ ونُكْفَ الدِّمَا

قوله : ﴿ فَلَا تُشْمِتْ ﴾ العامة على ضم التاء وكسر الميم ، وهو من « أشمت » رباعياً ، « الأَعْدَاءَ » مفعول به . وقرأ ابن محيصن « فَلَا تَشمِتْ » بفتح التاء وكسر الميم ، ومُجَاهِد بفتح التاء أيضاً وفتح الميم ، « الأَعْداءَ » نصب على المفعول به . وفي هاتين القراءتين تخريجان .

أظهرهما : أن « شَمِتَ » ، أو شَمَتَ « بكسر الميم ، أو فتحها ، متعد بنفسه ، كـ « أَشْمَتَ » الرباعي ، يقال : شَمِتَ بي زيدٌ العدوَّ ، كما يقال : أشمتَ بي العَدُوَّ .

والثاني : أن « تَشْمَتْ » سند لضمير الباري تعالى ، أي : فلا تَشْمَتْ يا رب ، وجاز هذا كما جاز « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم »[4] ، ثم أضمر ناصباً للأعداء ، كقراءة الجماعة ، قاله ابن جني . ولا حاجة إلى هذا التكلف ، لأن « شَمِتَ »

(١) البيت لزبيد الطائي انظر الكتاب (٢/٢١٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢) ، الهمع (٢/٥٤) ، التصريح (٢/١٧٩) ، الأشموني (٣/١٥٧) ، اللسان (شق).

(٢) لم نعثر عليه .

(٣) البيت لأبي النجم العجلي وهو من شواهد الكتاب (٢/٢١٤) ، المقتضب (٤/٢٥٢) ، المحتسب (٢/٢٣٨) ، الخزانة (١/٣٦٤) ، التصريح (٢/١٧٩) ، الدرر (٢/٧٠) ، الهمع (٢/٥٤) .

(٤) سورة البقرة ، آية (١٥) .

الثلاثي يكون متعدياً بنفسه ، والإضمار على خلاف الأصل وقال أبو البقاء ـ في هذا التخريج ـ: « فلا تَشْمَتْ بي أنت » . فجعل الفاعل ضمير « موسى » ، وهو أولى من إسناده إلى ضمير الله تعالى . وأما تنظيره بقوله : « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » فإنما جاز ذلك للمقابلة في قوله : « إنما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ » ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَكَروا وَمَكَرَ اللهُ ﴾ ، ولا يجوز ذلك في غير المقابلة . وقرأ حميد بن قيس « فلا تَشْمِتْ » كقراءة ابن محيصن ، ومُجَاهِد كقراءته فيه أولاً ، إلا أنهما رفعا « الأعداء » على الفاعلية ، جعلا « شَمِتَ » لازماً ، فرفعا به « الأعداء » على الفاعلية ، فالنهي في اللفظ للمخاطب ، والمراد به غيره ، كقولهم : « لا أَرَينك ههنا » ، أي : لا يكن منك ما يقتضي أن تشمت بي الأعداء . والإشماتُ والشَّمَاتَةُ : الفَرَحُ بَبلِيَّة ، تنال عدُوَّكَ ، قال :

٢٣٢٠ - ..... والـمَـوْتُ دُونَ شَـمَـاتَـة الأَعْـدَاءِ[1]

قيل : واشتقاقها من شَوَامت الدابة ، وهي قوائمها ، لأن الشماتة تقلب قلب الحاسد في حالتي الفرح والترح ، كتقلب شوامت الدابة . وتشميت العاطس وتسميته ، بالشين والسين : الدعاء له بالخير . قال أبو عُبَيْدٍ : « الشين أعلى اللغتين » . وقال ثعلب : « الأصل فيهما السين من السَّمْت ، وهو القَصْد والهَدْى » . وقيل : معنى تشميت العاطس ، بالمعجمة : أن يثبته الله كما تثبت قوائم الدابة . وقيل : بل التفعيل للسلب ، أي : أزال الله الشماتةَ به ، وبالسين المهملة ، أي : رده الله إلى سَمْتِهِ الأول ، أي : هيئته ، لأنه يحصل له انزعاج . وقال أبو بكر « يقال : سَمَّتُه ، وشَمَّتُ عليه ، وفي الحديث : « وشَمَّتَ عَلَيْهِما »[2] .

قوله : ﴿ وكذَلِكَ نَجْزِي المُفْتَرِينَ ﴾ .

أي : ومثل ذلك النيل من الغضب والذِّلَّة نَجْزِي المُفْتَرِينَ .

قوله : ﴿ والَّذِينَ عَمِلُوا ﴾ .

مبتدأ ، وخبره قوله : « إنَّ رَبَّكَ » إلى آخره ، والعائد محذوف ، والتقدير : غفور لهم ، رحيم بهم ، كقوله : « ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ » . أي : منه . قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِها ﴾ يجوز أن يعود الضمير على « السَّيِّئاتِ » ، وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون عائداً على التوبة المدلول عليها بقوله : « ثُمَّ تابُوا » ، أي : من بعد التوبة .

قال الشيخ : «وهذا أولى ، لأن الأول يلزم منه حذف مضاف ومعطوف ، إذ التقدير : من بعد عمل السيئات والتوبة منها » . قوله : « وآمَنُوا » يجوز أن تكون الواو للعطف ، فيقال : التوبة بعد الإيمان ، فكيف جاءت قبله ؟ فيقال : الواو لا ترتب . ويجوز أن تكون الواو للحال ، أي تابوا وقد آمنوا .

وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾

قوله : ﴿ ولمَّا سَكَتَ ﴾ .

السُّكُوتُ والسُّكاتُ : قطع الكلام ، وهو هنا استعارة بديعة ، قال الزمخشري : « هذا مثل كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ، ويقول له : قل لقومك : كذا ، وألقِ الألواحَ ، وخُذْ برأس أخيك إليك ، فَتَرَكَ النطقَ بذلك ، وتَرَكَ

(١) تقدم .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/١٠٠) .

الإغراء به . ولم يستحسن هذه الكلمة ، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك ، ولأنه من قبيل شعب البلاغة ، وإلا فما لقراءة معاوية بن قُرَّة ـ « ولمّا سَكَنَ » بالنون ، لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهزة ، وطرفاً من تلك الروعة » وقيل : «شبه خمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم » . قال يونس : « سال الوادي ، ثم سكت » . فهذا أيضاً استعارة . وقال الزجاج : « مصدر » سَكَتَ الغضبُ » : السكتة ، ومصدر « سَكَتَ الرجلُ » : « السُّكُوت » . وكذا يقتضي أنه يكون « سكت الغضبُ » فعلاً على حدته . وقيل : هذا من باب القلب ، والأصل : ولما سكت موسى عن الغضب ، نحو : أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي . وهذا ينبغي ألاّ يجوز لعدم الاحتياج إليه ، مع ما في القلب من الخلاف الذي ذكرته لك غير مرة .

قوله : ﴿ وفي نُسْخَتِها هُدًى ﴾ هذه الجملة في محل نصب على الحال من « الألواح » ، أو من ضمير « موسى » ، والأول أحسن . قوله : ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « رحمةٌ » ، أي : رحمة كائنة للذين ، ويجوز أن تكون اللام لام المفعول من أجله ، كأنه قيل : هدًى ورحمةٌ لأجل هؤلاء . و « هُمْ » مبتدأ ، و « يَرْهَبُونَ » خبره ، والجملة صلة للموصول . قوله : ﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ في هذه اللام أربعة أوجه :

أحدها : أن اللام مقوية للفعل ، لأنه لما تقدم معموله ضَعُفَ فقوي باللام ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ ﴾[1] ، وقد تقدم أن اللام تكون مقوية حيث كان العامل مؤخراً ، أو فرعاً ، نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [2]، ولا تزاد في غير هذين إلا ضرورة عند بعضهم ، كقوله :

٢٣٢١ ـ فَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلكَلاكِلِ فَارْتَمَيْنَا[3]

أو في قليل من الكلام عند آخرين ، كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ .

والثاني : أن اللام لام العلة ، وعلى هذا فمفعول « يَرْهَبُونَ » محذوف ، تقديره : يَرْهَبُونَ عقابَه لأجله ، وهذا مذهب الأخفش .

الثالث : أنها متعلقة بمصدر محذوف ، تقديره : الذين هم رهبتهم لربهم ، وهو قول المبرد ، وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين ، لأنه يلزم منه حذف المصدر ، وإبقاء معموله ، وهو ممتنع إلا في شعر . وأيضاً فهو تقديره مُخْرج للكلام عن وجه فصاحته .

الرابع : أنها متعلقة بفعل مقدر أيضاً ، تقديره : يخشعون لربهم ، ذكره أبو البقاء ، وهو أولى مما قبله .

وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَّ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ

(١) سورة يوسف ، آية (٤٣) .
(٢) سورة هود ، آية (١٠٧) .
(٣) تقدم .

قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾

قوله : ﴿ واخْتَارَ مُوسَى ﴾ .

« اختار » يتعدى لاثنين ، إلى أولهما بنفسه ، وإلى ثانيهما بحرف الجر ، ويجوز حذفه ، تقول : اخترتُ زيداً من الرجال ، ثم يتسع فنحذف « مِنْ » ، فتقول : زيداً الرجال ، قال الشاعر :

٢٣٢٢ - اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إذْ رثَّتْ خَلاَئِقُهُمْ ... واعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّولُ[١]

وقال الراعي :

٢٣٢٣ - فقُلْتُ لَهُ : اخْتَرْهَا قَلُوصاً سَمِينَةً ... ونَابٌ عَلَيْنَا مِثْلَ نَابِكَ في الحَيَا[٢]

وقال الفرزدق :

٢٣٢٤ - مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وجُوداً إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[٣]

وهذا النوع مقصور على السماع ، حصره النحاة في ألفاظ ، وهي اختار ، وأمر ، كقوله :

٢٣٢٥ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَسَبِ[٤]

واستغفر ، كقوله :

٢٣٢٦ - أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ ، إلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[٥]

وسَمَّى ، نحو : « سَمَّيْتُ ابني زيداً » ، وإنْ شئت : بزيد ، ودعا بمعناه ، قال :

٢٣٢٧ - دَعَتْني أَخَاهَا أُم عمرٍو ، ولَمْ أَكُنْ ... أَخَاهَا ، ولَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[٦]

و « كَنَى » ، تقول : « كَنَيْتُه بفلان » ، وإن شئت : « فلاناً » ، و « صَدَق » ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وعْدَهُ ﴾ ، و « زَوَّجَ » ، قال تعالى : ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ . ولم يزد الشيخ عليها ، ومنها أيضاً : « حَدَّثَ ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ، وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ » . إذا لم تضمن معنى « أَعْلَمَ » قال تعالى : ﴿ من أَنْبَأَكَ هذا ﴾ ، وقال : ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ ، وتقول : حَدَّثْتك بكذا ، وإنْ شئت : كذا ، قال :

٢٣٢٨ - لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا[٧]

و « قَوْمَهُ » مفعول ثانٍ ، قدم على أولهما ، والتقدير : واختار موسى سبعين رجلاً من قومه . ونقل أبو البقاء عن بعضهم أن « قَوْمَهُ » مفعول أول ، و « سبعين » بدل ، أي : بدل بعض من كل ، ثم قال : « وأرى أن البدل جائز على ضعف ، وأن التقدير : سبعين رجلاً منهم » ، قلتُ : إنما كان ممتنعاً ، أو ضعيفاً ، لأن فيه حذف شيئين .

---

(١) البيت للراعي النميري البحر المحيط (٤/٣٩٨) ، التهذيب واللسان « سول » .

(٢) انظر تفسير الطبري (١٣/١٤٦) ، معاني الفراء (١/٣٩٥) .

(٣) تقدم وانظر ديوانه (١/٤١٨) ، والكتاب (١/٣٩) .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

(٧) تقدم .

أحدهما : المختار منه ، فإنه لا بدّ للاختيار من مختار ، ومختار منه ، وعلى البدل إنما ذكر المختار دون المختار منه .

والثاني : أنه لا بدّ من رابط بين البدل ، والمبدل منه ، وهو « منهم » ، كما قدره أبو البقاء ، وأيضاً فإن البدل في نية الطرح . وأصل « اختار : اخْتَيَر ، افْتَعَلَ من لفظ الخير ، كاصطفى من الصفوة . و « لميقَاتِنَا » متعلق به ، أي : لأجل ميقاتنا ، ويجوز أن يكون معناها الاختصاص ، أي : اختارهم مخصصاً بهم الميقات ، كقولك : اخْتَرْ لَكَ كذا .

قوله : ﴿ لَوْ شِئْتَ ﴾ مفعول المشيئة محذوف ، أي : لو شئت إهلاكنا . و « أَهْلَكْتَهُم » جواب « لَوْ » ، والأكثر الإتيان باللام في هذا النحو ، ولذلك لم يأتِ مجرداً منها إلا هنا ، وفي قوله : ﴿ أَن لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾(٥) . وفي قوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾(٦) . ومعنى : « مِنْ قَبْلُ » ، أي : مِنْ قِبْلِ الاختيار ، وأخذ الرجفة . وقوله : « وإيَّايَ » قد يتعلق به من يرى جواز انفصال الضمير مع القدرة على اتصاله ، إذ كان يمكن أن يقال : أهلكتنا . وهو تعلق واه جداً ، لأن مقصوده ـ ﷺ ـ التنصيص على هلاك كلٍّ على حدته تعظيماً للأمر ، وأيضاً فإنَّ موسى لم يتعاط ما يقتضي إهلاكه ، بخلاف قومه ، وإنما قال ذلك تسليماً منه لربه ، فعطف ضميره تنبيهاً على ذلك ، وقد تقدم لك قريب من هذا في قوله : ﴿ ولَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وإيَّاكُم ﴾(٧) وقوله : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإيَّاكم ﴾(٨) قوله : ﴿ أَتُهْلِكُنَا ﴾ يجوز فيه أن يكون على بابه ، أي : أتعمنا بالإهلاك أم تخص به السفهاء منا ، ويجوز أن يكون بمعنى النفي ، أي : ما تهلك من لم يذنب بذنب غيره ، قاله أبو بكر بن الأنباري ، قال : « وهو كقولك : أتهين مَنْ يكرمك » . وعن المبرد : « وهو سؤال استعطاف » . و « منا » في محل نصب على الحال من « السُّفَهَاء » ، ويجوز أن تكون للبيان .

قوله : ﴿ تُضِلُّ بِهَا ﴾ يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون مستأنفة فلا محل لها .

والثاني : أن تكون حالاً من « فِتْنَتُكَ » أي : حال كونها مضلاً بها ، ويجوز أن تكون حالاً من الكاف ، لأنها مرفوعة تقديراً بالفاعلية ، ومنعه أبو البقاء ، قال : « لعدم العامل فيها » . وقد تقدم البحث معه فيه غير مرة .

قوله : ﴿ هُدْنَا ﴾ .

العامة على ضم الهاء ، من : هادَ يَهُودُ ، بمعنى : مال ، قال :

٢٣٢٩ ـ قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجَارَاتُهَا أَنِّي مِنَ اللهِ لَهَا هَائِدُ(١)

أو تاب ، من قوله :

٢٣٣٠ ـ إنِّي امْرُؤٌ ممَّا جَنَيْتُ هَائِدُ(٢)

ومن كلام بعضهم :

٢٣٣١ ـ يا رَاكِبَ الذَّنْبِ هُدْهُدْ واسْجُدْ كَأَنَّكَ هُدْهُدْ(٣)

---

(٥) نفس السورة آية رقم (١٠٠) .
(٦) سورة الواقعة ، آية (٧٠) .
(٧) سورة النساء ، آية (١٣١) .
(٨) سورة الممتحنة ، آية (١) .

(١) البيت من شواهد البحر (٤/٤٠١) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت للزمخشري الكشاف (٢/١٢٩) ، روح المعاني (٩/٧٦) .

وقرأ زيد بن علي ، وأبو وَجْزَة « هِدْنَا » بكسرها ، من : هَادَ ، يَهِيدُ ، أي : حَرَّكَ ، وقد أجاز الزمخشري في : « هُدْنا ، وهِدْنا » بالضم والكسر ، أن يكون الفعل مبنياً للفاعل ، أو للمفعول في كلٍّ منهما بمعنى :«مِلْنَا، أو أَمَالَنَا غَيْرُنَا ، أو حَرَّكْنَا نَحْنُ أنفسنا ، أو حَرَّكَنَا غَيْرُنَا » . وفيه نظر ، لأن بعض النحويين قد نَصَّ على أنه متى أُلْبِسَ وجب أن يؤتى بحركة مزيلة للبْس ، فيقال ـ في « عُقْتُ » من العُقُوق ، إذا عاقّكَ غيرُك ـ: « عِقْتُ » بالكسر فقط ، أو الإشمام ، وفي « بعت يا عبد » ـ إذا قصد أن غيره باعه : « بُعْتَ » بالضم فقط ، أو بالإشمام . ولكن سيبويه جوّز في « قيل ، وبيع » ونحوهما ، الأوجه الثلاثة من غير احتراز . و « هِيَ » ضمير يفسره سياق الكلام ، إذ التقدير : إنْ فتنتهم إلا فتنتك . وقيل : يعود على مسألة الإراءة من قوله : « أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً » ، أي : أنه من مسألة الرؤية . قوله : « عَذَابِي أُصِيبُ » مبتدأ وخبر . والعامة على « مَنْ أَشَاءُ » بالشين المعجمة . وقرأ زيد بن علي ، والحسن ، وطاووس ، وعمرو بن فائد « أَسَاءَ » بالمهملة ، من الإساءة . قال الداني : « لا تصح هذه القراءة عن الحسن ، ولا عن طاووس ، وعمرو بن فائد رجل سوء». وقرأها يوماً سفيان بن عيينة ، واستحسنها ، فقام إليه عبد الرحمن المقرىء فصاح به وأسمعه ، فقال سفيان: «لم أفطن لما تقول أهل البدع » . قلت : يعني عبد الرحمن أن المعتزلة تعلقوا بهذه القراءة في أن فعل العبد مخلوق له ، فاعتذر سفيان عن ذلك .

ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ .

في محله أوجه :

أحدهما : الجر ، نعتاً لقوله : «لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ » .

الثاني : أنه بدل منه .

الثالث : أنه منصوب على القطع .

الرابع : أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمر ، وهو معنى القطع أيضاً .

الخامس : أنه مبتدأ ، وفي الخبر حينئذٍ وجهان :

أحدهما : أنه الجملة الفعلية من قوله : « يَأْمُرُهُمْ بالمعروف » .

والثاني : الجملة الإسمية من قوله : « أولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ » ذكر ذلك أبو البقاء ، وفيه ضعف ، بل منع ، كيف يَجْعَلُ « يَأْمُرُهُم » خبراً ، وهو من تتمة وصف الرسول ـ ﷺ ـ أو على أنه معمول لِلْوُجْدَان عند بعضهم ، كما سيأتي التنبيه عليه ، وكيف يجعل « أُولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ » خبراً لهذا الموصل ؟ والموصول الثاني وهو قوله : « فالّذِينَ آمنُوا به وعَزَّرُوهُ ونَصَرُوهُ » يطلبه خبراً ، لا يتبادر الذهن إلى غيره ، ولو تبادر لم يكن معتبراً . قوله : « الأُمِّيَّ » العامة على ضم الهمزة ، نسبةً إمّا إلى « الأُمَّة » ، وهي أُمَّةُ العرب ، وذلك لأن العرب لا تحسب ولا تكتب ، ومنه الحديث : « إنّا أُمَّةٌ أمية لا نكتُبُ ولا نحْسِبُ[1] . وإما نسبة إلى « الأُمِّ » وهو مصدر : أَمَّ يَؤُمَّ ، أي : قَصَدَ يَقْصِدُ ، والمعنى على هذا أن هذا النبي الكريم مقصود لكل أحد ، وفيه نظر . لأنه كان ينبغي أن يقال : الأُمِّيّ بفتح الهمزة ، وقد يقال : إنه من تغيير النسب ، وسيأتي أن هذه قراءةٌ لبعضهم . وإمّا نسبة إلى « أُمّ القُرَى » وهي مكة . وإمّا نسبة إلى « الأُمِّ » كأن الذي لا يقرأ ، ولا يكتب على حالة ولادته من أمه . وقرأ يعقوب « الأُمِّيَّ » بفتح الهمزة ، وخرجها بعضهم[2] على أنه من تغيير النسب ، كما قالوا في النسب إلى « أُمَيّة » : أَمَوِيّ ، وخرجها بعضهم على أنها نسبة إلى « الأَمِّ » ، وهو القصد ، أي : الذي هو على القصد والسداد ، وقد تقدم ذكر ذلك أيضاً في القراءة الشهيرة ، فقد تحصّل أن كلاًّ من القراءتين يحتمل أن تكون مغيرة من الأخرى . قوله : « يَجِدُونَهُ » الظاهر أن هذه متعدية لواحد ، لأنها اللُّقْيَة ، والتقدير : يلقونه ، أي : يلقون اسمه ونعته مكتوباً ، لأنه بمعنى : « وِجْدَان الضالة » ، فيكون « مكتوباً » حالاً من الهاء في « يجدونه » . وقال أبو علي : « إنها متعدية لاثنين ، أولهما : الهاء ، والثاني : « مكتوباً » ، قال : ولا بدّ من حذف هذا المضاف ـ أعني قوله : ذكره ، أو اسمه ـ قال سيبويه : « تقول ـ إذا نظرت في هذا الكتاب ـ: هذا عمرو ، وإنما المعنى : هذا اسم عمرو ، وهذا ذكر عمروٍ ، قال[3] : « وهذا يجوز على سعة الكلام » . قوله : ﴿ عِنْدَهُمْ في التَّوْرَاةِ ﴾ هذا الظرف وعديله كلاهما متعلق بـ « يَسجِدونَ » ، ويجوز ـ وهو الظاهر ـ أن يتعلقا بـ « مكتوباً » أي : كتب اسمه ونعته عندهم في توراتهم وإنجيلهم . قوله : « يَأْمُرُهمْ » فيه ستة أوجه :

أحدها : أنه مستأنف ، فلا محل له حينئذٍ ، وهو قول الزجاج .

والثاني : أنه خبر للذين . قال أبو البقاء : « وقد ذُكِرَ » . قلت : وقد ذُكِرَ ما فيه ثَمَّةَ .

الثالث : أنه منصوب على الحال من الهاء في « يَجِدُونه » ، ولا بدّ من التجوز في ذلك ، بأن تجعل حالاً مقدرة . وقد منع أبو علي أن يكون حالاً من هذا الضمير ، قال : « لأن الضمير للاسم والذكر ، والذكر والاسم لا يأمران » . يعني أن الكلام على حذف مضاف ، كما مر ، فإن تقديره : يجدون اسمه ، أو ذكره ، والذكر أو الاسم لا يأمران ، إنما يأمر المذكور والمُسمَّى .

الرابع : أنه حال من « النَّبِيّ » .

الخامس : أنه حال من الضمير المستكن في « مكتوباً » .

---

(١) أخرجه البخاري (٤/١٢٦) ، كتاب الصوم (١٦١٤) ، ومسلم (٢/٧٦١) ، كتاب الصيام باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (١٥ ـ ١٠٨٠) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٠٣) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٤٠٣) .

السادس : أنه مفسِّر لـ « مكتوباً » ، أي : لما كتب ، قاله الفارسي ، قال : كما فُسِّرَ قولُهُ : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمنُوا ﴾ بقوله : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ، وكما فُسِّرَ المَثَلُ في قوله تعالى : ﴿ إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ بقوله : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَاب ﴾ وقال الزجاج ـ هنا ـ : « ويجوز أن يكون المعنى : يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف » . وعلى هذا يكون الأمر بالمعروف وما ذكر معه من صفته التي ذكرت في الكتابين . وقد استدرك أبو عليٍّ عليه هذه المقالة ، فقال : « لا وجه لقوله : يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف ، إن كان بمعنى أن ذلك مراد ، لأنه لا شيء يدل على حذفه ، ولأنا لا نعلمهم أنهم حذفوا في شيء ، وتفسير الآية أن « وَجَدَ » فيها يتعدى لمفعولين » فذكر نحو ما قدمتهُ عنه . قلتُ : وهذا الرد تحامل منه عليه ، لأنه أراد تفسير المعنى ، وهو تفسير حسن . قوله : ﴿ إصْرَهُمْ ﴾ قرأ ابن عامر « آصَارَهُم » بالجمع ، على صيغة « أَفْعَال » ، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسبقها بمثلها . والباقون بالإفراد . فمن جمع فباعتبار متعلقاته وأنواعه ، وهي كثيرة ، ومن أفرد فلأنه اسم جنس . وقرأ بعضهم « أَصْرَهُم » وبعضهم[1] « أُصْرَهُم » بضمها . وقد تقدم تفسير هذه المادة في أواخر البقرة . و « الأَغْلالُ » جمع غُلٍّ ، وهو هنا مَثَلٌ لما كُلِّفُو ، وقد تقدم تفسير هذه المادة أيضاً في آل عمران عند ﴿ وما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ﴾[2] ، وكذا تقدم تفسير « التعزير » في المائدة . والعامة على تشديد « وَعَزَّرُوه » ، وقرأ الجحدري ، وعيسى بن عمر ، وسليمان التَّيْمِيّ بتفخيفها ، وجعفر بن محمد « وعَزُرُوه » بزائين معجمتين .

قوله : ﴿ أُنْزِلَ مَعَهُ ﴾ قال الزمخشري : « فإنْ قلت : ما معنى « أنزل معه » ، وإنما أنزل مع جبريل ؟ قلتُ : معناه : أنزل مع نبوَّته ، لأن استنباءه كان مصحوباً بالقرآن ، مشفوعاً به . ويجوز أن يتعلق بـ « اتَّبَعُوا » أي : واتَّبَعُوا القرآن المنزل مع أتباع النبي ، وبالعمل بسنّته ، وبما أُمِرَ به ، ونُهِيَ عنه . أو واتَّبَعُوا القرآن كما اتبعه مصاحبين له في اتباعه » . يعني بهذا الوجه الأخير أنه حال من فاعل « اتَّبَعُوا » . وقيل : « مع » بمعنى « على » ، أي : أنزل عليه .

وجوز[3] الشيخ أن يكون « معه » . ظرفاً في موضع الحال ، قال : « والعامل فيها محذوف ، تقديره : أنزل كائناً معه ، وهي حال مقدرة ، كقولهم : « مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً ، فحالة الإنزال لم يكن معه ، لكنه صار معه بَعْدُ ، كما أن الصيد لم يكن وقت المرور » .

قوله : ﴿ إلَيْكُمْ ﴾ .

متعلق بـ « رَسُولُ » ، و « جميعاً » حال من المجرور بـ « إلى » . قوله : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ ﴾ يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فالرفع والنصب على القطع ، وقد مَرَّ غير مَرَّةٍ . والجر من وجهين ، إما النعت للجلالة ، وإما البدل منها . قال الزمخشري : « ويجوز أن يكون جراً على الوصف ، وإنْ حيل بين الصفة والموصوف بقوله : « إليكم جميعاً » . وقد استضعف أبو البقاء هذا ، وَوَجْهَ البدلِ ، فقال : « ويبعد أن يكون صفة لله ، أو بدلاً منه ، لما فيه من الفصل بينهما بـ « إليكم » ، وبحالٍ ، وهو متعلق بـ « رَسُول » . قوله : « لا إلَه إلاّ هُوَ » لا محل لهذه الجملة من الإعراب ، إذ هي بدلٌ من الصلة قبلها ، وفيها بيانٌ لها ، لأن مَنْ ملك العالم كان هو الإلَه على الحقيقة ، وكذا قوله : «يُحْيي ويُمِيتُ » هي بياناً لقوله : « لا إلَه إلاّ هُوَ » سيقت لبيان اختصاصه بالإلَهية ، لأنه لا يقدر على الإحياء والإماتة غيره » . قال ذلك الزمخشري .

---

(١) انظر مختصر الشواذ (٤٦) .

(٢) آية رقم (١٦١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤/٤٠٤) .

قال الشيخ : « وإبدال الجمل من الجمل غير المشتركة في عامل لا نعرفه » . وقال الحَوْفي : « إنَّ » « يُحْيي ويُميتُ » في موضع خبر « لا إلَهَ » . قال : لأن « لا إلَهَ » في موضع رفع بالابتداء ، و « إلاَّ هُوَ » بدل على الموضع ، قال :«والجملة أيضاً في موضع الحال من اسم الله » . قلتُ : يعني بالجملة قولَه : « لا إله إلاّ هُوَ يُحْيي ويُمِيتُ » ، ويعني باسم الله ، أي : الضمير في « لَهُ مُلْكُ » ، أي : استقر له الملك في حال انفراده بالإلهية .

وقال الشيخ : « والأحسن أن تكون هذه جُمَلاً مستقلة من حيث الإعراب ، وإن كان متعلقاً بعضها ببعض من حيث المعنى » . وقال ـ في إعراب الحَوْفيّ المتقدم ـ: « إنه متكلف » . وهو كما قال . وقرأ مُجَاهِد ، وعيسى «وكَلِمَتِهِ» بالتوحيد ، والمراد بها الجنس ، كقولهم : «أَصْدَقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ ، كلمةُ لبيد»(١) ، ويسمون القصيدة كلَّها كلمة ، وقد تقدم لك شرح هذا . قوله : ﴿ فآمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ ﴾ قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : هلا قيل : فآمنوا بالله وبي ، بعد قوله : « إنِّي رَسُولُ الله إليكم جميعاً » ؟ قلتُ : عدل عن المضمر ، إلى الاسم الظاهر ، لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه ، ولما في طريقة الالتفات من البلاغة ، وليعلم أن الذي يجب الإيمان به واتباعه ، هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته ، كائناً من كان ، أنا أو غيري ، إظهاراً للنصفة ، وتفادياً من العصبية لنفسه » .

وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٠﴾ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ۘ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾

---

(١) تقدم .

قوله : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ﴾ .

الظاهر أن « قَطَّعْنَاهُم » متعدٍ لواحدٍ ، لأنه لم يضمن معنى ما يتعدى لاثنين ، فعلى هذا يكون « اثْنَتَيْ » حالاً من مفعول « قَطَّعْنَاهم » ، أي : فرقناهم معدودين بهذا العدد . وجوز أبو البقاء أن يكون « قطّعْنَا » بمعنى صيّرنا ، وأن « اثنتي » مفعول ثانٍ » . وجزم الحَوْفيّ بذلك . وتمييز « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ » محذوف ، لفهم المعنى ، تقديره : اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فرقةً ، و « أسباطاً » بدل من ذلك التمييز . وإنما قلتُ : إنَّ التمييز محذوف ، ولم أجعل « أسباطـاً » هو المميـز ، لوجهين :

أحدهما : أن المعدود مذكر ، لأن « أسباطاً » : جمع « سِبْط » ، فكان يكون التركيب : « اثْنَيْ عَشْرَ » .

والثاني : أن تمييز العدد المركب ، وهو من : أَحَدَ عَشَرَ ، إلى تسعةَ عَشَرَ ، مفرد منصوب ، وهذا ـ كما رأيت ـ جمعٌ . وقد جعله الزمخشري مميزاً له معتذراً عنه ، فقال : فـإنْ قلتَ : تمييز ما عدا العشرة مفرد ، فما وجه مجيئه جمعاً ؟ وهلا قيل : اثْنَيْ عَشْرَ سِبْطاً ؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً ، لأن المراد : وقطّعْناهُم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قبيلةً ، وكل قبيلة أسباط ، لا سِبْط ، فوضع أسباطاً موضع قبيلة ، ونظيره :

٢٣٣٢ ـ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِك ونَهْشَلِ [١]

قال الشيخ : « وما ذهب إليه من أن كل قبيلة أسباط خلاف ما ذكره الناس ، ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب ، وقالوا : الأسباط : جمع ، وهم الفِرَق ، والأسباط في ولد إسحاق كالقبائل في ولد إسماعيل ، ويكون على زعمه قوله تعالى : ﴿ وما أُنْزِلَ إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسْحَاقَ ويَعْقُوبَ والأسباطِ ﴾ معناه : والقبيلة . وقوله : وهو نظير قوله :

بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ [٢]

ليس بنظيره ، لأن هذا من باب تثنية الجمع ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة ، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يلحظ في الجمع كونه أُرِيدَ به نوعٌ من الرماح لم تصح التثنية ، كذلك هنا لحظ في « الأسباط » ، وإنْ كان جمعاً معنى القبيلة ، فميز به كما يميز بالمفرد . وقال الحَوْفيّ : « يجوز أن يكون على الحذف ، والتقدير : اثنتي عَشْرَةَ فرقةً أسبـاطاً ، ويكون « أسباطاً » نعتاً لـ « فرقة » ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مُقَامَه . و « أُمَمـاً » نعت لـ « أسباط » ، وأنث العدد ، وهو واقع على « الأسباط » وهو مذكر ، وهو بمعنى : فرقة ، أو أُمّةٍ ، كما قال :

٢٣٣٣ ـ ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ ..... [٣]

يعني رجالاً ، و :

٢٣٣٤ ـ ..... عَشْرُ أَبْطُنٍ ..... [٤]

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي العمـدة (٢/٤١٣) ، الخـزانـة (٢/٣٩٠) ، البحر (٤/٤٠٧) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

بالنظر إلى القبيلة » . ونظيره وصف التمييز المفرد بالجمع مراعاة للمعنى قول الشاعر :

٢٣٣٥ ـ فيها اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً ، كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ[1]

فوصف « حلوبة » وهي مفردة لفظاً بـ « سُوداً » ، وهو جمع مراعاة لمعناها ، إذ المراد بها «الجمع » . وقال الفراء : « إنما قال : « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ » والسِّبْط ذكر ، لأن ما بعده « أُمَم » ، فذهب التأنيث إلى الأُمم . ولو كان « اثْنَيْ عَشْرَ » لتذكير السِّبْط لكان جائزاً » . واحتج النحويون على هذا بقول الشاعر :

٢٣٣٦ ـ وإنَّ قُرَيْشاً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ[2]

ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيلة ، لذلك أنث هو ، والبطن ذكر . وقال الزجاج : « المعنى : وقطعناهم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فرقةً أسباط من زمن ، فرقة كأنه قال : جعلناهم أسباطاً ، وفرقناهم أسباطاً . « وجَوَّزَ » أيضاً أن يكون « أسباطاً » بدلاً من « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ » . وتَبِعَه الفارسيّ . في ذلك . وقال بعضهم « تقدير الكلام : وقطعناهم فرقاً اثنتي عشرة ، فلا يحتاج حينئذٍ إلى تمييز » . وقال آخرون : جعل كل واحد من الاثنتي عشرة أسباطاً ، كما تقول : لزيد دراهم ، ولفلان دراهم ، فهذه عشرون دراهم يعني أن المعنى على عشرينات من الدراهم ، ولو قلت : لفلان ، ولفلان ، ولفلان عشرون درهماً ، بإفراد « دِرْهَم » لأدى إلى اشتراك الكل في عشرين واحدة ، والمعنى على خلافه . وقال جماعة منهم البَغْوِي : « في الكلام تقديم وتأخير ، تقديره : وقطعناهم أسباطاً أُمَماً اثْنَتَيْ عَشْرَةَ . وقوله : « أُمَماً » إما نعت لـ « أسباطاً » ، وإما بدل منها بعد بدل ، على قولنا : إنَّ « أسباطاً » بدل من ذلك التمييز المقدر . وجعله الزمخشري بدلاً من « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ » قال : بمعنى : وقَطَّعْنَاهم أُمَماً ، لأن كلَّ أسباط كانت أمة عظيمة ، وجماعة كثيفة العدد ، وكل واحدة تُؤمُّ خلافَ ما تَؤُمُّه الأخرى ، لا تكاد تأتلف انتهى » . وقد تقدم القول في الأسباط . وقرأ أبان بن تغلب « وقَطَعْنَاهُم » بتخفيف الطاء ، والشهيرة أحسن ، لأن المقام للتكثير ، وهذه تحتمله أيضاً . وقرأ الأعمش وابن وثاب وطلحة بن سليمان « عَشِرَةَ » بكسر الشين ، وقد روى عنهم فتحها أيضاً . ووافقهم على الكسر فقط أبو حيوة وطلحة بن مُصَرِّف ، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة ، وأن الكسر لغة تميم ، والسكون لغة الحجاز . قوله : ﴿ أَنِ اضْرِبْ ﴾ يجوز في « أَنْ » أن تكون المفسِّرة للإيحاء ، وأن تكون المصدرية . وقوله : « فانْبَجَسَتْ » كقوله : « فانْفَجَرَتْ » إعراباً وتقديراً ومعنى ، وقد تقدم جميع ذلك في البقرة . وقيل : الانبجاس : العَرَق قال أبو عمرو بن العلاء : « انبجست : عَرِقَتْ ، وانفجرت : سالت » . ففرق بينهما بما ذكرت . وفي التفسير أن موسى عليه السّلام كان إذا ضرب الحجر ظهر عليه مثل ثدي المرأة ، فيعرق ثم يسيل ، وهما قريبان من الفرق المذكور في « النضْح والنضْخ » . وقال الراغب : « يقال : بَجْسَ الماء وانبجس : انفجر ، لكنِ الانبجاسُ أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيِّق ، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فانْبَجَسَتْ منه اثنتا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ ، وفي موضع آخر : ﴿ فانْفَجَرَتْ ﴾ فاستعمل حيث ضاق المخرج اللفظتان » . يعني ففرق بينهما بالعموم والخصوص ، فكل انبجاس انفجار من غير عكس . وقال الهروي : « يقال : انبجس وتَبَجَّسَ وتفجَّرَ وتَفَتَّقَ بمعنى واحد . وفي حديث حُذَيْفَة : « ما مِنَّا إلاّ رَجُلٌ له أُمَّةٌ يَبْجُسُها الظُّفُرُ غَيْرَ رجلين » يعني عُمَر وعليّاً رضي الله عنهما . الأُمَّةُ : الشَّجَّةُ تبلغ أُمَّ الرأس ، وهذا مثل ، يعني أن الأُمَّةَ مِنّا قد امتلأن صديداً ، بحيث إنه يقدر على استخراج ما فيها بالظُّفُرِ من غير احتياج إلى آلةِ حديد ، كالمِبْضَع ، فعبر عن ذلك الإنسان بذلك ، وأنه تفاقم إلى أن صار يشبه شَجَّةً ، هذه صفتها » .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

قوله : « كُلُّ أُنَاسٍ » قد تقدم الوعد في البقرة بالكلام على لفظ « أُناس » هنا . قال الزمخشري : « الأُنَاسُ » : اسم جمع غير تكسير ، نحو : « رُخَال » ، و « ثُنَاءٍ » ، و « تُؤَامٍ » ، وأخوات لها . ويجوز أن يقال : إن الأصل الكسر والتكسير ، والضمة بدل من الكسرة ، كما أبدلت في نحو : « سُكَارى » ، و « غُيَارَى » من الفتحة .

قال الشيخ : « ولا يجوز ما قال لوجهين ، أحدهما : أنه لم ينطق بـ «إناس » يكسر الهمزة ، فيكون جمع تكسير ، حتى تكون الضمة بدلاً من الكسرة ، بخلاف « سُكَارى » و « غُيَارى » فإنّ القياس فيه « فَعَالى » بفتح فاء الكلمة وهو مسموع فيهما . والثاني : أن « سُكَارَى ، وغُيَارَى ، وعُجَالَى » وما ورد من نحوها ليست الضمة فيه بدلاً من الفتحة ، بل نص سيبويه في كتابه على أنه جمع تكسير أصل ، كما أن « فُعَالَى » جمع تكسير أصل ، وإنْ كان لا ينقاس الضم كما ينقاس الفتح . قال سيبويه[1] ـ في حد تكسير الصفات ـ: « وقد يكسِّرون بعض هذا على « فُعَالى » وذلك قول بعضهم : عُجَالَى ، وسُكَارَى » . وقال سيبويه ـ في الأبنية أيضاً ـ: « ويكون « فُعَالى » في الاسم ، نحو : حُبَارى ، وسُمَانَى ، ولُبَادَى . ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع ، نحو : سُكارَى ، وعُجَالى » . فهذان نصان من سيبويه على أنه جمع تكسير . وإذا كان جمع تكسير أصلاً لم يسغ أن يدعى أن أصل « فعالى » وأنه أبدلت الحركة فيه . وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع ، وليس بجمع تكسير ، فالزمخشري لم يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ، ولا إلى ما ذهب إليه المبرد ، لأنه عند المبرد اسم جمع ، فالضمة في فائه أصل ، ليست بدلاً من الفتحة ، بل أحدث قولاً ثالثاً انتهى » .

قوله : ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾ قد تقدم الكلام على هذه الجملة ، وما قبلها ، وما بعدها في البقرة ، وكأن هذه القصة مختصرة من تيك ، فإنَّ تيك أشبعُ من هذه .

قال الزمخشري : التقديم والتأخير في : « . . . وقُولُوا . . . وادْخُلُوا . . . سواء قدموا « الحِطَّة » على دخول الباب أو أخّروها ، فهم جامعون في الإيجاد بينهما .

قال الشيخ[2]: «قوله : «سواء قدموا أو أخروها» تركيب غير عربي ، وإصلاحه : «سواء أقدموا أم أخروا»، كما قال تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ قلتُ : يعني كونه أتى بعد لفظ « سواء »بـ « أو » دون « أم » ، ولم يأتِ بهمزة التسوية بعد « سواء » ، وقد تقدم أن ذلك جائز ، وإن كان الكثير ما ذكره ، وأنه قُرِئَ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُم » ، والرد بمثل هذا غير طائل . وقرأ عيسى الهمداني « ما رَزَقْتُكُم » بالإفراد ، وسيأتي خلاف بين السبعة في في مثل هذا في طه . قوله : « تَغْفِرْ لكم خَطَاياكم » قد تقدم الخلاف في « نَغْفِر » وأما « خطاياكم » فقرأها ابن عامر « خطِيئَتُكُم » بالتوحيد ، والرفع على ما لم يسم فاعله ، والفرض أنه يقرأ « تُغْفَرْ » بالتاء من فوق . ونافع قرأ « خَطِيَاتُكُم » بجمع السلامة ، رفعاً على ما لم يسم فاعله ، لأنه يقرأ « تُغْفَرْ » كقراءة ابن عامر . وأبو عمرو قرأ « خطاياكم » جمع تكسير ويَقْرَأُ « نَغْفِرْ » بنون العظمة . والباقون « نَغْفِرْ » كأبي عمرو ، « خَطِيئَاتِكُم » بجمع السلامة منصوباً بالكسرة على القاعدة . وفي سورة نوح قرأ أبو عمرو « خطاياهم » بالتكسير أيضاً ، والباقون بجمع التصحيح . وقرأ ابن هرمز « تُغْفَرْ » بتاء مضمومة مبنياً للمفعول ، كنافع « خطاياكم » ، كأبي عمرو ، وعنه أيضاً « يَغْفِرْ » بياء الغيبة ، وعنه « تَغْفِرْ » بفتح التاء من فوق ، على معنى أن « الحِطَّة » سبب للغفران ، فنسب الغفران إليها .

---

(١) انظر الكتاب (٣/٦٤٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٠٩) .

قوله : ﴿ عَنِ القَرْيَةِ ﴾ .

لا بدّ من مضاف محذوف ، أي : عن خبر القرية ، وهذا المضاف هو الناصب لهذا الظرف ، وهو قوله : « إِذْ يَعْدُونَ » . وقيل : بل هو منصوب بـ « حَاضِرَة » ، قال أبو البقاء : « وجوَّز ذلك أنها كانت موجودة ذلك الوقت ثم خَرِبَتْ » . وقدر الزمخشري المضاف « أهل » ، أي : عن أهل القرية ، وجعل الظرف بدلاً من « أهل » المحذوف ، فإنه قال : « إذ يَعْدُونَ » بدل من « القرية » ، والمراد بالقرية : أهلها ، كأنه قيل : واسْأَلْهُم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت ، وهو من بدل الاشتمال .

قال الشيخ[٢] : « وهذا لا يجوز ، لأن « إذ » من الظروف التي لا تتصرف ، ولا يدخل عليها حرف جر ، وجَعْلُها بدلاً يجوز دخول « عَنْ » عليها ، لأن البدل هو على نية تكرار العامل ، ولو أدخلت « عن » عليها لم يجر ، وإنما يتصرف فيها بأن تضيف إليها بعض الظروف الزمانية ، نحو : يوم إذ كان كذا » وأما قول من ذهب إلى أنها تكون مفعولة بـ « اذْكُرْ » فقول من عجز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً . وقال الحَوْفيّ : « إذ » متعلقة بـ « سَلْهُم » .

قال الشيخ[١] : « وهذا لا يتصور ، لأن « إذ » لما مضى ، و « سَلْهُم » مستقبل ، ولو كان ظرفاً مستقبلاً لم يصح المعنى ، لأن العادين ـ وهم أهل القرية ـ مفقودون ، فلا يمكن سؤالهم ، والمسؤول غير أهل القرية العادين » . وقرأ شَهْرُ بنُ حَوْشَب وأبو نَهِيك « يَعَدُّونَ » بفتح العين ، وتشديد الدال ، وهذه تشبه قراءة نافع في قوله : « لا تَعَدُّوا في السَّبْتِ » ، والأصل : تَعْتَدُوا ، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها . وقرىء : « يُعِدّونَ » بضم الياء وكسر العين وتشديد الدال من : أَعَدَّ يُعِدُّ إعداداً : إذا هيّأ آلاته . وفي التفسير أنهم كانوا مأمورين في السَّبْتِ بالعبادة فيتركونها ويهيئون آلات الصيد . قوله : « إِذْ تَأْتِيهِمْ » العامل فيه « يَعْدُونَ » ، أي : إذا عدوا إذ أتتهم ، لأن الظرف الماضي يصرف المضارع إلى المضي . وقال الزمخشري : « وإِذْ تَأْتِيهِمْ » بدل من « إذ يَعْدُونَ » بدلاً بعد بدل » . يعني أنه بدل ثانٍ من « القَرْيَة » على ما تقرر عنه ، وقد تقدم رد الشيخ عليه هناك ، وهو عائد هنا . و « حِيتَان » جمع « حُوت » ، وإنما أبدلت الواو ياءً ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، ومثله نُون ونِينان ، والنُّونُ : الحُوتُ . قوله : « شُرَّعاً » حال من « حِيتَانُهُمْ » ، وشُرَّع : جمع شارع . وقرأ عمر بن عبد العزيز « يوم إِسْبَاتِهِمْ » ، وهو مصدر « أَسْبَتَ » إذا دخل في السَّبْتِ . وقرأ عاصم بخلاف عنه وعيسى بن عمر « لا يَسْبُتُونَ » بضم الباء . وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه « يُسْبِتُونَ » بضم الياء وكسر الباء ، من أَسْبَتَ ، أي : دخل في السَّبْت . وقرىء « يُسْبَتُونَ » بضم الياء وفتح الباء مبنياً للمفعول ، نقلها الزمخشري ، عن الحسن ، قال : « أي لا يُدَار عليهم السَّبْتُ ، ولا يُؤْمَرُونَ بأن يَسْبِتُوا » . والعامل في : « يَوْمَ لا يَسْبِتُونَ » قوله : « لا تَأْتِيهِمْ » ، أي : لا تأتيهم يوم لا يَسْبِتُون ، وهذا يدل على جواز تقديم معمول المنفي بـ « لا » عليها ، وقد قدمت فيه ثلاثة مذاهب ، الجواز مطلقاً ، كهذه الآية ، المنع مطلقاً ، التفصيل بين أن يكون جواب قسم فيمتنع ، أولاً فيجوز . قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم ﴾ ذكر الزجاج وابن الأنباري في هذه الكاف ومجرورها وجهين :

أحدهما : قال الزجاج : « أي : مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم» ، فموضع الكاف نصب بـ « نَبْلُوهم » . قال ابن الأنباري : « ذلك » إشارة إلى ما بعده ، يريد : « نَبْلُوهم بما كانوا يفسقون» ، كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٠٩) .

(٢) انظر البحر (٤/ ٤١٠) .

الحيتان ، وينقطع الكلام عند قوله : « لا تأتيهم » .

الوجه الثاني : قال الزجاج : « ويحتمل أن يكون ـ على بعد ـ: ويوم لا يَسْبِتُونَ لا تأتيهم كذلك ، أي : لا تأتيهم شُرَّعا ، ويكون « نَبْلُوهم » مستأنفاً » . قال أبو بكر : « وعلى هذا الوجه « كذلك » راجعة إلى « الشروع » في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً ﴾ ، والتقدير : يَوْمَ لا يَسْبِتُونَ لا تأتيهم كذلك الإتيان بالشروع ، وموضع الكاف على هذا نصب بالإتيان على الحال ، أي : « لا تأتي مثل ذلك الإتيان » . وقوله : « بِمَا كانُوا » الباء سببية ، و « ما » مصدرية ، أي : نَبْلُوهم بسبب فسقهم . ويضعف أن تكون بمعنى « الذي » لتكلف حذف العائد على التدريج . وقد ذكر مكي ـ هنا ـ مسألة مختلفاً فيها بين النحاة ، لا تعلق لها بهذا الموضع ، فقال : « وأفصح اللغات أن ينتصب الظرف مع السبت ، والجمعة ، فتقول : اليَوْمَ السَّبْتُ ، واليَوْمَ الجمعةُ ، فتنصب « اليوم » على الظرف ، وترفع مع سائر الأيام فتقول : اليَوْمُ الأحدُ ، واليَوْمُ الأربعاءُ ، لأنه لا معنى للفعل فيهما ، فالمبتدأ هو الخبر فترفع » . قلتُ : هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين ، فالجمهور ـ كما ذكر ـ يوجبون الرفع ، لأنه بمنزلة قولك : اليوم الأول ، اليوم الثاني . وأجاز الفراء وهشام النصب ، قالا : « لأن اليوم بمنزلة » الآن فـ « الآن أعم من الأحد ، والثلاثاء ، كأنه قيل : الآن الأحد ، الآن الاثنين ، أي : أنهما واقعان في الآن » . وليست هذه المسألة مختصة بالجمعة والسبت ، بل الضابط فيها أنه إذا ذكر اليوم مع ما يتضمن عملاً وحَدَثاً جاز النصب والرفع ، نحو قولهم : اليَوْمُ العيدُ ، اليومُ الفطرُ ، اليومُ الأضحى ، كأنك قلت : اليوم يحدث اجتماع ، وفطر ، وأضحية .

قوله : ﴿ مَعْذِرَةً ﴾ .

يقرأ العامة « مَعْذِرَةٌ » رفعاً ، على خبر ابتداء مضمر ، أي : موعظَتُنَا مَعْذَرَةٌ . وقرأ حفص عن عاصم ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وطلحة بن مُصَرِّف « مَعْذِرَةً » نصباً ، وفيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها منصوبة على المفعول من أجله ، أي : وعظناهم لأجل المَعْذِرَةَ . قال سيبويه[1] : « ولو قال رجلٌ لرجلٍ : مَعْذِرَةً إلى الله ، وإليك من كذا ، انتصب .

الثاني : أنها منصوبة على المصدر بفعل مقدر من لفظها ، تقديره : نعتذر مَعْذِرَةً .

الثالث : أن ينتصب انتصاب المفعول به ، لأن المَعْذِرَة تتضمن كلاماً ، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِبَ نصب المفعول به ، كـ « قلت خطبةً » . وسيبويه يختار الرفع ، وقال : « لأنهم لم يُرِيدُوا أن يعتذر اعتذاراً مستأنفاً ، ولكنهم قيل لهم : لِمَ تَعِظُونَ ؟ فقالوا : وعظتُنَا مَعْذِرةٌ » . والمَعْذِرَة : اسم مصدر ، وهو العذر . وقال الأزهري : « إنها بمعنى الاعتذار » . والعذر : التنصل من الذنب .

قوله : ﴿ فَلَمّا نَسُوا ما ذُكِّرُوا ﴾ .

الضمير في « نسوا » للمنهيين ، و « ما » موصولة بمعنى « الذي » ، أي : فلما نسوا الوعظ الذي ذكرهم به الصالحون . قال ابن عطية : « ويحمل أن يراد به الذكر نفسه ، ويحتمل أن يراد به ما كان في الذكر » .

---

١) انظر الكتاب (١ / ٣٢٠) .

قال الشيخ : « ولا يظهر لي هذان الاحتمالان » . قلت : يعني ابن عطية بقوله : « الذكر نفسه » أي : نفس الموصول مُرَادٌ به المصدر ، كأنه قال : فلما نسوا الذكر الذي ذكروا به . وبقوله : « ما كان فيه الذكر » : نفس الشيء المذكر به الذي هو متعلق للذكر ، لأن ابن عطية لما جعل « ما » بمعنى « الذي » قال : « إنها تحتمل الوقوع على هذين الشيئين المتغايرين » . قوله : ﴿ بِعَذابٍ بَئِيسٍ ﴾ قرأ نافع وأبو جعفر وشيبة « بِيْسٍ » بياء ساكنة وابن عامر بهمزة ساكنة ، وفيها أربعة أوجه :

أحدها : أن هذا في الأصل فعل ماض ، سُمِّي به فأعرب ، كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « أنهاكم عن قيلَ وقالَ »[1] ، بالإعراب والحكاية ، وكذا قولهم : « مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ ، ومُذْ شُبَّ إلى دُبَّ »[2] فلما نقل إلى الإسمية صار وصفاً كـ نِضْو ، ونِقْض .

والثاني : أنه وصف وضع على « فِعْل » ، كـ حِلف .

الثالث : أن أصله « بَئيس » كالقراءة المشهورة ، فخفف الهمزة ، فالتقت ياءان ، ثم كسر الياء إتباعاً ، كـ رغيف ، وشهيد ، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة ، فحذفت الياء المكسورة ، فصار اللفظ « بِيْسٍ » وهو تخريج الكسائي .

الرابع : أن أصله « بَئِسٍ » بزنة « كَتِفٍ » ، ثم أتبعت الباء للهمزة في الكسر ، ثم سكنت الهمزة ، ثم أبدلت ياء كـ بِير ، وذِيب . وأئما على قراءة ابن عامر فيحتمل أن يكون فعلاً منقولاً ، وأن يكون وصفاً ، كـ حِلْف . وقرأ أبو بكر عن عاصم « بَيْئَسٍ » بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين ، وهو صفة على « فَيْعَل » ، كـ « ضَيْغَم ، وصَيْرَف » وهي كثيرة في الأوصاف . قال امرؤ القيس بن عانس الكندي :

٢٣٣٧ ـ كِلاَهُمَا كان رَئِيساً بَيْسَا يَضْرِبُ في يَوْمِ الهِيَاجِ القَوْنَسَا [2]

وقرأ باقي السبعة « بَئِيسٍ » بزنة « رَئيس » ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه وصف على « فَعِيل » ، كـ « شَهِيد » ، وهو للمبالغة ، وأصله فاعل .

والثاني : أنه مصدر وصف به ، أي : بعذاب ذي بَئِيسٍ ، فـ « بَئِيس » مصدر ، مثل النَّذِير ، والنَّكِير ، والعَزِيز . ومثل ذلك في احتمال الوجهين قول أبي الإصْبَع العَدْوانيّ :

٢٣٣٨ ـ حَنَقاً عَلَيَّ ولا أَرَى لي منهما شَرّاً بَئِيسَا [3]

وهي أيضاً قراءة عليٍّ ، وأبي رجاء . وقرأ يعقوب القارىء « بَئِسَ » بوزن « شَهِدَ » ، وقرأها أيضاً عيسى بن عمر ، وزيد بن عليٍّ . وقرأ نصر بن عاصم « بَأَسَ » بوزن « ضَرَبَ » فعلاً ماضياً . وقرأ الأعمش ومالك بن دينار « بَأْسَ » فعلاً ماضياً وأصله : « بَئِسَ » بكسر الهمزة ، فسكنها تخفيفاً ، كـ « شَهْدَ » في قوله :

٢٣٣٩ ـ لَوْ شَهْدَ عاداً في زَمَانَه تُبَّعِ [4]

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/٣٢٧) ، والدارمي (٢/٢١٩) .

(٢) تقدم وانظر البحر المحيط (٤/٤١٣) .

(٣) انظر تفسير الطبري (١٣/٢٠١) ، البحر المحيط (٤/٤١٣) ، مجاز القرآن (١/٢٣١) .

(٤) تقدم .

وقرأ ابن كثير ، وأهل مكة « بِئس » بكسر الباء ، والهمز همزاً خفيفاً ، ولم يبين هل الهمزة مكسورة أو ساكنة . وقرأ طلحة وخارجة عن نافع « بَيْس » بفتح الباء وسكون الياء ، مثل « كَيْل » ، وأصله « بَيْئَس » ، مثل « ضَيْغم » فخفف الهمزة بقلبها ياء ، وإدغام الياء فيها ، ثم خففه بالحذف ، كـ « مَيْتٍ » في « ميِّت » . وقرأ عيسى بن عمر والأعمش وعاصم في رواية « بَيْئِس » ، كقراءة أبي بكر ، إلا أنه كسر الهمزة ، وهذه قد ردها الناس ، لأن « فَيْعِلاً » بكسر العين في المعتل ، كما أنَّ « فَيْعَلاً » بفتحها في الصحيح ، كـ « سيِّد ، وضَيْغَم » ، على أنه قد شذ « صَيْقِل » بالكسر ، و « عيِّل » بالفتح . وقرأ نصر في رواية مالك بن دينار عنه « بَأَسٍ » بفتح الباء والهمزة وجر السين ، بزنة « جَبَلٍ » . وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ وطلحة بن مُصَرِّف « بَئِسٍ » ، مثل « كَبِد ، وحَذِرٍ » ، قال عبيد الله بن قيس :

٢٣٤٠ ـ لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا بَئِسِ[1]

وقرأ نصر بن عاصم في رواية « بَيِّس » بتشديد الياء ، كـ « مَيِّت » ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أنها من البؤس ، ولا أصل لها في الهمز ، والأصل : بَيْوِس ، كـ « مَيْوِت » ففعل به ما فعل به الثاني : أن أصله الهمزة ، فأبدلها ياء ، ثم أدغم الياء في الياء . وقرأ أيضاً في رواية « بَئِّس » بهمزة مشددة ، قالوا : قلب الياء همزة وأدغمها في مثلها . ورويت هذه عن الأعمش . وقرأت طائفة « بَأَّسَ » بفتح الثلاثة ، والهمزة مشددة ، فعلاً ماضياً ، كـ « شَمَّرَ » ، وطائفة أخرى « بَأَس » كالتي قبلها ، إلا أن الهمزة خفيفة ، وطائفة « بَاسٍ » بألف صريحة بين الباء والسين المجرورة . وقرأ أهل المدينة « بِئيسٍ » ، كـ « رئيس » ، إلا أنهم كسروا الباء ، وهذه لغة تميم في « فعيل » الحلقي العين ، نحو : « بِعِير ، وشِعِير ، وشِهِيد » ، سواء أكان إسماً أم صفة . وقرأ الحسن والأعمش « بِئْيسٍ » بياء مكسورة ، ثم همزة ساكنة ، ثم ياء مفتوحة ، بزنة « حِذْيَمَ » ، وعِثْيَر » . وقرأ الحسن « بِئْسَ » بكسر الباء وسكون الهمزة وفتح السين ، جعلها التي للذم في نحو : « بِئْسَ الرجلُ زيدٌ » . ورويت عن أبي بكر . وقرأ الحسن أيضاً كذلك ، إلا أنه بياء صريحة ، وتخريجها كالتي قبلها ، وهي مروية عن نافع . وقد رَدَّ أبو حاتم هذه القراءة والتي قبلها بأنه لا يقال : مررت برجلٍ بِئْسَ ، حتى يقال : بِئْسَ الرجلُ ، أو بِئْسَ رجلاً . قال النحاس : «وهذا مردود» ـ يعني قول أبي حاتم ـ حكى النحويون : إنْ فعلتَ كذا وكذا فيها ونِعْمَتْ ، أي : ونِعْمَتِ الخصلة ، والتقدير : بئس العذاب » . قلتُ : أبو حاتم معذور في القراءة ، فإنَّ الفاعل ظاهر غير مذكور ، والفاعل عمدة لا يجوز حذفه ، ولكنه قد ورد في الحديث « مَن تَوَضَّأَ فبها ونِعْمَتْ ، ومَنْ اغْتَسَلَ فالغسلُ أَفْضَلُ » . ففاعل « نِعْمَتْ » هنا مضمر يفسره سياق الكلام .

قال الشيخ[2] : « فهذه اثنتان وعشرون قراءة ، وضبطها بالتلخيص : أنها قرئت ثلاثية اللفظ ، ورباعيته ، فالثلاثي اسماً : بِئْسٍ ، وبِيْسٍ ، وبَيْسٍ ، وبَأَسٍ ، وباسٍ ، وبَئِسٍ ، وفِعْلاً : بِيْسَ ، وبِئْسَ ، وبَئِسَ ، وبَأَسَ ، وبَاْسَ ، وبَأْسَ . والرباعية اسماً : بَيْئَسٍ ، وبَيْئِسٍ ، وبَئْيِسٍ ، وبَيِّسٍ ، وبَيِّسٍ ، وبِيِّسٍ ، وبِئْيِسٍ ، وبِئْيِسٍ . وفِعْلاً : «بَأَّسَ» قلتُ : وقد زاد أبو البقاء أربع قراءاتٍ أخر : « بَيِسٍ » بياء مفتوحة ، وياء مكسورة ، قال : « وأصلها همزة مكسورة فأبدلت ياءً . و « بَيَسٍ » بفتحهما ، قال : وأصلها ياء ساكنة وهمزة مفتوحة ، إلا أن حركة الهمزة ألقيت

---

(١) انظر ديوانه (١٦٠) ، وانظر الخزانة (٨/ ٤٩٠) ، البحر المحيط (٤/ ٤١٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤١٣) .

على الياء وحذفت ، ولم تقلب الياء ألفاً ، لأن حركتها عارضة » . و « بَأْيَسٍ » بفتح الباء وسكون الهمزة وفتح الياء . قال : «وهوبعيد»، إذ ليس في الكلام « فَعْيَل » ، وقرىء « بَيْآس » على « فَيعَال » . وهو غريب . فهذه ست وعشرون قراءة في هذه اللفظة ، وقد حررت ألفاظها وتوجيهاتها بحمد الله تعالى .

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۗ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٩﴾ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧١﴾ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾

قوله : ﴿ وإذْ تَأَذَّنَ ﴾ .

« تَأَذَّنَ » فيه أوجه :

أحدها : أنه بمعنى « آذَنَ » ، أي : أَعْلَمَ . قال الواحدي : « وأكثر أهل اللغة على « التأذن » بمعنى الإيذان ، وهوالإعلام» . قال الفارسيّ : « آذَنَ : أَعْلَمَ ، وأَذَّنَ : نادى وصاح للإعلام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُم ﴾ . قال : وبعض العرب يجري « آذَنْتُ » مُجْرَى « تَأَنَّتُ » ، فيجعل « آذَنَ » و « تَأَذَّنَ » بمعنى ، فإذا كان « أَذَّنَ » : أَعْلَمَ في لغة بعضهم ، فـ « أَذَّنَ » تفعّل من هذا » . وقيل : إنَّ معناه : حَتَّمَ وأَوْجَبَ . وقال الزمخشري : « تَأَذَّنَ » : عَزَمَ ربُّكَ ، وهو « تفعّل » من « الإيذان » وهو الإعلام ، لأن العازم على الأمر يُحَدِّثُ به نَفْسَهُ ، ويُؤْذِنُها بفعله ، وأجرى مُجْرَى فعل القسم ، كـ « عَلِمَ اللهُ ، وشَهِدَ اللهُ » ،ولذلك أجيب بما يجاب به القسم وهو«لَيَبْعَثَنَّ» . وقال الطبري ، وغيره : « تَأَذَّنَ » معناه : أَعْلَمَ » . وهو قلق من جهة التصريف ، إذ نسبة « تَأَذَّنَ » إلى الفاعل غير نسبة « أَعْلَمَ » وبين ذلك فرق من التعدي وغيره . قوله : « إلى يَوْمِ القِيَامة » فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « لَيَبْعَثَنَّ » ، وهذا هو الصحيح .

والثاني : أنه متعلق بـ « تَأَذَّنَ » ، نقله أبو البقاء . ولا جائز أن يتعلق بـ « يَسُومُهُم » ، لأن « مَنْ » إما موصولة ، وإما موصوفة ، والصلة والصفة لا يعملان فيما قبل الموصول والموصوف .

قوله : ﴿ أُمَماً ﴾ .

إما حال من مفعول « قَطَّعْنَاهُم » ، وإما مفعول ثانٍ ، على ما تقدم من أن « قَطَّعَ » مضمن معنى « صَيَّرَ » . و « مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ » صفة لـ « أُمَم » . وقال أبوالبقاء : « أو بدل منه » . أي : من « أُمَم » ، يعني أنه حال من مفعول « قَطَّعْنَاهُم » ، أي : فرقناهم حال كونهم منهم الصالحون .

قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾ « مِنْهُم » خبر مقدم ، و « دُونَ ذَلِكَ » نعت لمنعوت محذوف ، هو المبتدأ ، والتقدير : ومنهم نَاسٌ ، أو قَوْمٌ دُونَ ذلك . قال الزمخشري : « معناه : ومِنْهُم نَاسٌ منحطون عن الصلاح ، ونحوه « وما مِنَّا إلّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ » ، بمعنى : ما منا أحدٌ إلّا له مَقَامٌ مَعْلُومٌ » . يعني في كونه حذف الموصوف ، وأقيمت الجملة الوصفية مقامه ، كما قام مَقَامَه الظرف الوصفي ، والتفصيل بـ « مِنْ » يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامَه ، كقولهم : « منا ظعن ، ومنا أقام» . وقال ابن عطية : « فإنْ أريد بالصلاح الإيمان فـ « دُون » بمعنى « غير » يراد به الكفر » .

قال الشيخ : « إنْ أراد أَنَّ « دُون » ترادف « غيراً » فليس بصحيح ، وإنْ أراد أنه يلزم أن من كان دون شيء أن يكون غَيْراً له فصحيح » . و « ذَلِكَ » إمّا أن يشار به إلى الصلاح ، وإما أن يشار به إلى الجماعة ، فإنْ أشير به إلى الصلاح فلا بدّ من حذف مضاف ، ليصح المعنى ، تقديره : ومنهم دون أهل ذلك الصلاح ، ليعتدل التقسيم ، وإنْ أشير به إلى الجماعة ، أي : ومنهم دون أولئك الصالحين ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف ، لاعتدال التقسيم بدونه . وقال أبو البقاء : و « دُونَ ذَلِكَ » ظرف أو خبر ، على ما ذكرنا في قوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم ﴾ . وفيه نظر من حيث إنَّ « دُونَ » ليس بخبر .

قوله : ﴿ وَرِثُوا ﴾ .

في محل رفع نعتاً لـ « خَلْفٌ » ، و « يأخذون » حال من فاعل « وَرِثُوا » . و « الخَلَفُ ، والخَلْفُ » بفتح اللام وإسكانها هل هما بمعنى واحد ؟ أي : يُطْلَقُ كلٌّ منهما على القَرْن الذي يخلف غيره صالحاً كان أو طالحاً ، أو أن الساكن اللام في الطالح ، ولمفتوحها في الصالح ؟ خلاف مشهور بين اللغويين . قال الفراء : « يقال للقَرْن : خَلْفٌ ـ يعني ساكناً ـ ولمن استخلفته : خَلَفاً » . يعني متحرك اللام . وقال الزجاج : « يقال للقَرْن يجيء بعد القَرْن : خَلْفٌ » . وقال ثعلب : « الناسُ كُلُّهم يقولون : خَلَفُ صِدْقٍ للصالح ، وخَلْفُ سَوْءٍ للطالح ، وأَنْشَدَ :

٢٣٤١ ـ ذَهَبَ الّذِينَ يُعَاشُ في أَكْنَافِهِمْ وبَقِيتُ في خَلْفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ[1]

وقالوا في المثل : « سَكَتَ أَلْفاً ونَطَقَ خَلْفاً» ، ويعزى هذا أيضاً إلى الفراء ، وأنشدوا :

٢٣٤٢ ـ خَلَفْتَ خَلْفاً ولَم تَدَعْ خَلْفاً كُنْتَ بِهِمْ كانَ لا بِكَ التَّلَفَا

وقال بعضهم : « قد يجيء في الرديء « خَلَف » بالفتح ، وفي الجيِّد « خَلْف » بالسكون ، فمن مجيء الأول قوله :

---

(١) تقدم .

٢٣٤٣ ـ أَلاَ ذَلِكَ الخَلَفُ الأَعْوَرُ[١]

ومن مجيء الثاني قول حَسَّان :

٢٣٤٤ ـ لَنَا القَدَمُ الأُولَى عَلَيْهِمْ وخَلْفُنَا لأَوَّلِنَا فِي طَاعَةِ اللهِ تَابِعُ[٢]

وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :

٢٣٤٥ ـ إنَّا وَجَدْنَا خَلْفاً بِئْسَ الخَلَفْ عَبْداً إذا مَا نَاءَ بالحِمْلِ وَقَفْ[٣]

فاستعمل الساكن والمتحرك في الرديء ، ولهذا قال النضْر : « يجوز التحريك والسكون في الرديء ، فأما الجيِّد فبالتحريك فقط » . ووافقه جماعة أهل اللغة ، إلاّ الفراء ، وأبا عُبَيْد ، فإنهما أجازا السكون في « الخَلْف » المراد به الصالح . و « الخَلْفُ » بالسكون ، فيه وجهان ، أحدهما : أنه مصدر ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وعليه ما تقدم من قوله :

٢٣٤٦ ـ إنَّا وَجَدْنَا خَلْفاً بِئْسَ الخَلَفْ[٤]

وإمّا اسم جمع « خالف » ، كـ « رَكْب » لـ « راكب » ، و « تَجْر » لـ « تاجر » ، قاله ابن الأنباري ، وردوه عليه ، بأنه لو كان اسم جمع لم يجر على المفرد ، وقد جرى عليه . واشتقاقه إمّا من « الخِلاَفَةِ » ، أي : كل خَلْفٍ يَخْلُفُ مَنْ قبله ، وإمّا مِنْ : خَلَفَ النبيذُ يَخْلُفُ ، أي : فَسَدَ ، يقال : خَلَفَ النبيذُ يَخْلُفُ خَلْفاً وخُلُوفاً : إذا فَسَدَ ، وكذا الفم : إذا تغيرت رائحته ، ومن ذلك الحديث « لَخُلُوفُ فَمِ الصائِمِ »[٥] . وقرأ الحسن البصري « وُرِّثُوا » بضم الواو وتشديد الراء ، مبنياً لما لم يسم فاعله . ويجوز أن يكون « يَأْخُذُونَ » مستأنفاً أخبر عنهم بذلك . وتقدم الكلام على لفظ « الأَدْنَى » ، واشتقاقه . قوله : ﴿ **ويَقُولُون** ﴾ نسق على « يَأْخُذُونَ » بوجهيه ، و ﴿ **سَيُغْفَرُ** ﴾ معموله ، وفي القائم مقام فاعله وجهان ، أحدهما : الجار بعده ، وهو « لَنَا » . والثاني : أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله : « يَأْخُذُونَ » ، أي : سَيُغْفَرُ لنا أخذُ العَرَضِ الأَدْنَى . قوله : ﴿ **وإنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ** ﴾ هذه الجملة الشرطية فيها وجهان ، أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب . والثاني : أن الواو للحال ، وما بعدها منصوب عليها . قال الزمخشري : « الواو للحال ، أي : يرجون المغفرة ، وهم مصرون عائدون إلى فعلهم غير تائبين ، وغفران الذنوب لا يصح إلا بالتوبة ، والمصرّ لا غفران له انتهى » . وإنما جعل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرط التوبة ، وهو رأي المعتزلة ، وأما أهل السنّة فيجوز مع عدم التوبة ، لأن الفاعل مختار . قوله : « عَرَضٌ » العَرَضُ بفتح الراء : ما لا ثبات له ، ومنه استعار المتكلمون العَرَضَ المقابل للجوهر . وقال أبو عُبَيْد : « العَرَض بالفتح : جميع متاع الدنيا غير النقدين ، والعَرْض بالسكون : هو الدراهم والدنانير التي هي قيمة المتلفات ورءوس

---

(١) انظر البيت من البحر المحيط (٤/٤١٥) .

(٢) انظر ديوانه (٢٤١) ، والطبري (١٣/٢٠٩) ، والبحر المحيط (٤/٤١٥) .

(٣) البحر المحيط (٤/٤١٥) ، القرطبي (٧/٣١١) ، الصحاح واللسان والتاج (خفف) .

(٤) تقدم .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٥/١٦) ، والدارمي (١/٣٦٢) ، كتاب الصلاة وأبو داود (١/٢٥١) ، كتاب الطهارة (٣٥٤) ، والترمذي (٢/٣٦٩) ، كتاب الصلاة (٤٩٧) ، والنسائي (٣/٩٤) .

الأموال » . وعلى الأول قيل : « الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ يأْكُلُ منها البَرُّ والفاجِرُ »[١] . قوله : ﴿ أَلاَّ يَقُولُوا ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن محله رفع على البدل من « ميثاقُ » ، لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب .

والثاني : أنه عطف بيان له ، وهو قريب من الأول .

والثالث : أنه منصوب على المفعول من أجله . قال الزمخشري : « وإنْ فُسِّرَ « ميثاقُ الكِتَابِ » بما تقدم ذكره كان « أَلاَّ يَقُولُوا » مفعولاً من أجله ، ومعناه :«لئلا يقولوا » . وكان قد فَسَّر « ميثاق الكتاب » بقوله في التوراة : من ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يغفر له إلا بالتوبة » . و « أَنْ » على هذه الأقوال الثلاثة مصدرية .

الرابع : أَنَّ « أَنْ » مفسِّرة لـ « ميثاقُ الكِتَابِ » ، لأنه بمعنى القول ، و « لا » ناهية ، وما بعدها مجزوم بها . وعلى الأقوال الأول « لا » نافية ، والفعل منصوب بـ « أَنْ » المصدرية . و « الحَقَّ » يجوز أن يكون مفعولاً به ، وأن يكون مصدراً . وأضيف « الميثاقُ » للكتاب ، لأنه مذكور فيه . قوله : ﴿ وَدَرَسُوا ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : ما قاله الزمخشري : وهو كونه معطوفاً على قوله : « أَلَمْ يُؤْخَذْ » ، لأنه تقرير ، فكأنه قيل : «أخذ عليهم ميثاق الكتابَ وَدَرَسوا » . وهو نظير قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فينا وَلِيداً ولَبِثْتَ ﴾ ، معناه : قد ربيناك ولَبِثْتَ .

والثاني : أنه معطوف على « وَرِثوا » . قال أبو البقاء : « ويكون قوله : « أَلَمْ يُؤْخَذْ » معترضاً بينهما . وهذا الوجه سبقه إليه الطبري ، وغيره .

والثالث : أنه على إضمار « قَدْ » والتقدير : وَقَدْ دَرَسُوا . قُلْتُ : وهو على هذا منصوب على الحال نسقاً على الجملة الشرطية ، أي : يقولون سَيُغْفَرُ لنا في هذه الحال . ويجوز أن يكون حالاً من فاعل « يَأْخُذُوهُ » ، أي : يَأْخُذُونَ العَرَضَ في حال دَرْسِهم ما في الكتاب المانع من أخذ الرُّشا ، وعلى كلا التقديرين فالاستفهام اعتراض . وقرأ الجحدري « أَلاّ تَقُولُوا » ، وهو التفات حسن . وقرأ عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ « وادَّارَسُوا » بتشديد الدال والأصل تدارسوا ، وتصريفه كتصريف ﴿ ادَّارَأْتُمْ فيها ﴾ وقد تقدم تحريره[٢] قوله : ﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾ تقدم الكلام على هذه الهمزة والفاء غيرَ مرَّةٍ . وقرأ ابن عامر ، ونافع وحفص « تَعْقِلُونَ » بالخطاب ، والباقون بالغيبة . فالخطاب يحتمل وجهين ، أحدهما : أنه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والمراد بالضمائر حينئذٍ شيء واحد . والثاني : أن الخطاب لهذه الأمة ، أي : أفلا تَعْقِلُونَ أنتم حال هؤلاء ، وما هم عليه وتتعجبون من حالهم . وأما الغيبة فجرى على ما تقدم من الضمائر . ونقل الشيخ أن قراءة الغيبة لأبي عمرو وأهل مكة ، وقراءة الخطاب للباقين .

قوله : ﴿ والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾ .

فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ ، وفي خبره حينئذٍ وجهان :

أحدهما : أنه الجملة من قوله : « إنّا لا نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ » ، وفي الرابط حينئذٍ أقوال

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث (٣/٢١٤) .

(٢) تقدم .

أحدها : أنه ضمير محذوف ، لفهم المعنى ، والتقدير : المصلحين منهم ، وهذا على قواعد جمهور البصريين ، وقواعد الكوفيين تقتضي أن « أل » قائمة مقام الضمير ، تقديره : أجر مصلحيهم ، كقوله : ﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾ ، أي : مأواه ، وقوله : ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ ، أي : أبوابها ، وقوله : ﴿ في أَدْنَى الأَرْضِ ﴾ ، أي : أرضهم ، إلى غير ذلك .

والثاني : أن الرابط تكرر المبتدأ بمعناه ، نحو : زيدٌ قام أبو عَبْدِ اللهِ ، وهو رأي الأخفش ، وهذا كما يجيزه في الموصول ، نحو : أبو سعيدٍ الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابنُ يوسفَ ، وقد قدمت من ذلك شواهد كثيرة .

الثالث : أن الرابط هو العموم في « المُصْلِحِينَ » ، قاله أبو البقاء ، قال : « وإنْ شِئْتَ قلتَ : لما كان المصلحون جنساً ، والمبتدأ واحد منه استغنيت عن ضمير » . قلت : العموم رابط من الروابط الخمسة ، وعليه قوله :

٢٣٤٧ - أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ سَالِمٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا[1]

ومنه : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ على أحد الأوجه :

والوجه الثاني من وجهي الخبر : أنه محذوف ، تقديره : « والّذِينَ يُمَسِّكُونَ مأجورون»، أو مثابون ، ونحوه ، وقوله تعالى : « إنّا لا نُضِيعُ » جملة اعتراضية ، قاله الحَوْفي . ولا ضرورة إلى ادعاء مثله . الثاني ـ من وجهي « والّذِينَ يُمَسِّكُونَ ـ: أنه في محل جر نسقاً على « الّذِينَ يَتّقُونَ » ، أي : والدار الآخِرَةُ خَيْرٌ للمتقين ، وللمتمسكين ، قاله الزمخشري ، إلاّ أنه قال : « ويكون قوله : « إنّا لا نُضِيعُ » اعتراضاً » . وفيه نظر ، لأنه لم يقع بين شيئين متلازمين ، ولا بين شيئين بينهما تعلق معنوي ، فكان ينبغي أن يقول : ويكون على هذا مستأنفاً . وقرأ العامة « يُمَسِّكُونَ » بالتشديد من « مَسَّكَ » بمعنى « تَمَسَّك » ، حكاه أهل التصريف ، أي : أن فَعَّل بمعنى تَفَعَّلَ ، وعلى هذا فالباء للآلة ، كهي في تَمَسَّكْتُ بالحبل» . وقرأ أبو بكر عن عاصم ، ورويت عن أبي عمرو ، وأبي العالية « يُمْسِكُونَ » ، بسكون الميم وتخفيف السين ، من « أَمْسَكَ » ، وهما لغتان ، يقال : « مَسَّكْتُ ، وأَمْسَكْتُ ، وقد جمع كعبُ بنُ زُهَيْر بينهما في قوله :

٢٣٤٨ - ولا تُمَسِّكُ بالعَهْدِ الّذِي زعَمَتْ إلاّ كَمَا تُمْسِكُ الماءَ الغَرَابِيلُ

ولكن « أَمْسَكَ » متعدٍّ ، قال تعالى : ﴿ ويُمْسِكُ السَّمَاءَ ﴾ ، فعلى هذا مفعوله محذوف ، تقديره : يُمْسِكُونَ دِينَهُم وأعمالَهُمْ بالكتاب ، فالباء يجوز أن تكون للحال ، وأن تكون للآلة ، أي : مصاحبين للكتاب ، أي : لأوامره ونواهيه ، وقرأ الأعمش ، وهي قراءةُ عَبْدِ اللهِ « اسْتَمْسَكُوا » ، وأُبَيٍّ « تَمَسَّكُوا » ماضيين .

قوله : ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : هو متعلق بمحذوف ، على أنه حال من « الجبل » وهي حال مقدرة ، لأنه حالة النّتْق لم يكن فوقهم ، لكنه بالنّتْق صار فَوقهم .

---

(١) البيت لابن ميادة انظر الكتاب (١/٣٨٦) ، أوضح المسالك (١/٩٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٨٦) ، الهمع (١/٩٨) ، الدرر (١/٧٤) .

والثاني : أنه ظرف لـ « نَتَقْنَا » ، قاله الحَوْفِي ، وأبو البقاء .

قال الشيخ : « ولا يمكن ذلك ، إلا أن يضمن معنى فِعْلٍ يمكن أن يعمل في « فوقهم » ، أي : رفعنا بالنَّتْق الجبل فوقهم ، فيكون كقوله : ﴿ ورَفَعْنَا فَوْقَهُم الطُّورَ ﴾ . « والنَّتْقُ : اختلفت فيه عبارات أهل اللغة ، فقال أبو عُبَيْدَة : « هو قَلْعُ الشيء من موضعه ، والرمي به ، ومنه نَتَقَ ما في الجِرَاب ، إذا نَفَضَهُ فرمى ما فيه . وامرأة ناتِقٌ ، ومِنْتَاقٌ : إذا كانت كثيرةَ الولادة». وفي الحديث : « عليكم بزواج الأبكارِ ، فإنَّهُنَّ أنتقُ أَرْحَاماً ، وأَطْيَبُ أَفْواهاً ، وأَرْضَى باليسير »[1] . وقيل : النَّتْقُ : الجَذْبُ بشدة ، ومنه : نَتَقْتُ السِّقاءَ ـ إذا جذبته ، لتنقلعَ الزُّبْدَة من فمه . وقال الفراء : « وهو الرفع » . وقال ابن قتيبة : الزَّعْزَعة » . وبه فسَّرَ مُجَاهِدٌ . وقال النابغة :

٢٣٤٩ ـ لَمْ يُحْرَمُوا حُسْنَ الغِذَاءِ وأُمَّهُمْ طَفَحَتْ عَلَيْكَ بناتِقٍ مِذْكَارِ[2]

وكل هذه معانٍ متقاربة . وقد عرفت أن « فوقهم » يجوز أن يكون منصوباً بـ « نَتَقَ » ، لأنه بمعنى : رَفَعَ وقَلَعَ . قوله : « كأَنَّهُ ظُلَّةٌ » في محل نصب على الحال من « الجَبَل » أيضاً ، فيتعدد الحال . وقال مكي : « هي خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو كأنه ظُلَّةٌ » . وفيه بُعْدٌ . قوله : « وظَنُّوا » فيه أوجه :

أحدها : أنه في محل جر ، نسقاً على « نَتَقْنَا » المخفوض بالظرف تقديراً .

والثاني : أنه حال ، و « قَدْ » مقدرة عند بعضهم ، وصاحب الحال إمّا « الجَبَل » ، أي : كأنه ظُلَّه في حال كونه مظنوناً وقوعه بهم . ويضعف أن صاحبها « هم » في : « فوقهم » .

والثالث : أنه مستأنف ، فلا محل له . والظَّنُّ هنا على بابه ، ويجوز أن يكون بمعنى اليقين ، والباء على بابها أيضاً ، قيل : ويجوز أن تكون بمعنى « على » . قوله : « واذْكُرُوا » العامة على التخفيف ، أمراً من ذَكَرَ ، يَذْكُرُ . والأعمش « واذَّكَّرُوا » بتشديد الذال ، من الإذكار ، والأصل : اذْتَكَرَ ، والأذْتكار ، وتقدم تصريفه . وقرأ ابن مسعود « تَذَكَّرُوا » من : « تَذَكَّرَ » بتشديد الكاف . وقرىء « وتذّكّرُوا » بتشديد الذال والكاف ، والأصل : ولتتذكروا ، فأدغمت التاء في الذال ، وحذفت لام الجزم ، كقوله :

٢٣٥٠ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ..... [3]

قوله : ﴿ مِنْ ظُهُورِهِمْ ﴾ .

يبدل من قوله : « مِنْ بني آدَمَ » بإعادة الجار ، كقوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحْمن لِبُيُوتِهِمْ ﴾ ، ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم ﴾ . وهل هو بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كل ؟ قولان ، الأول لأبي البقاء . والثاني للزمخشري ، وهو الظاهر ، كقولك : ضربت زيداً ظَهْرَهُ ، وقطعته يَدَهُ ، لا يُعْرِبُ أحدٌ هذا بدل اشتمال . و « ذُرِّيَّتَهُم » مفعول به . وقرأ الكوفيون ، وابن كثير « ذُرِّيَّتَهُم » بالإفراد ، والباقون « ذُرِّيّاتِهِمْ » بالجمع .

قال الشيخ : « ويحتمل في قراءة الجمع أن يكون مفعول « أَخَذَ » محذوفاً ، لفهم المعنى . و « ذُرِّياتِهِم » بدل

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١/٥٩٨) ، كتاب النكاح (١٨٦١) ، والبيهقي في السنن (٧/٨١) ، كتاب النكاح والبغوي في شرح السنّة (٩/١٥) .

(٢) انظر ديوانه (٦١) ، البحر (٤/٤١٨) .

(٣) تقدم .

من ضمير « ظُهُورِهِم » ، كما أن « مِنْ ظُهُورِهِمْ » بدل من « بني آدم » ، والمفعول المحذوف هو « الميثاق » ، كقوله : ﴿ وأَخَذْنَا مِنْهُم ميثاقاً ﴾ . قال : « وتقدير الكلام : وإذْ أَخَذَ ربُّكَ من ظهور ذُرِّيَاتِ بني آدم ميثاقَ التوحيد ، واستعار أن يكون أخذ الميثاق من الظهر ، كأن الميثاق لصعوبته والارتباط به شيءٌ ثقيلٌ ، يحمل على الظهر » . وكذلك قرأ الكوفيون ، وابن كثير في سورة يَس ، وفي الطور في الموضعين « ذُرِّيَّتُهُم » بالإفراد . وافقهم أبو عمرو على ما في يَس ، ونافع وافقهم في أول الطور ، وهي : ﴿ ذُرِّيَّتُهُم بإيمانٍ ﴾ ، دون الثانية ، وهي : ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم ﴾ . فالكوفيون ، وابن كثير جروا على منوال واحد ، وهو الإفراد ، وابن عامر على الجمع ، وأبو عمرو ونافع جمعوا بين الأمرين ، كما بينت لك .

قال الشيخ ـ في قراءة الإفراد في هذه السورة ـ : « ويتعين أن يكون مفعولاً بـ « أَخَذَ » ، وهو على حذف مضاف ، أي : ميثاقَ ذُرِّيتِهِم » . يعني أنه لم يجز فيه ما جاز في « ذُرِّيَاتهم » من أنه بدل ، والمفعول محذوف ، وذلك واضح ، لأن من قرأ « ذُرِّيَّتَهُم » بالإفراد ، لم يقرأه إلا منصوباً . ولو كان بدلاً من : « هم » في « ظُهُورهم » لكان مجروراً ، بخلاف « ذُرِّيّاتهم » بالجمع ، فإنَّ الكسرة تصلح أن تكون علماً للجر ، وللنصب ، في جمع المؤنث السالم . قوله : «بَلَى» جواب لقوله : « أَلَسْتُ » . قال ابن عباس : « لو قالوا : نَعَمْ ، لكفروا » . يريد أن النفي إذا أجيب بـ « نعمْ » كانت تصديقاً له ، فكأنهم أقروا بأنه ليس بربهم ، هكذا ينقلونه عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ ، وفيه نظر ، إن صحَّ عنه ، وذلك أن هذا النفي صار مقرراً ، فكيف يكفرون بتصديق التقرير ، وإنما المانع من جهة اللغة ، وهو أن النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أجيب بـ « بَلَى » ، وإنْ كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه ، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر ، كقوله :

٢٣٥١ ـ أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وإيَّانَا ، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ وتَرَى الهِلَالَ كَمَا أراهُ ... ويَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي[1]

فأجاب قوله : « أَلَيْسَ » بـ « نَعَمْ » ، مراعاة للمعنى ، لأنه إيجاب . قوله : « شَهِدْنَا » هذا من كلام الله تعالى . وقيل : من كلام الملائكة ، وقيل من كلام الله تعالى ، والملائكة ، وقيل : من كلام الذُّرِّيّة . قال الواحدي : « وعلى هذا لا يحسن الوقف على قوله : « بَلَى » ، ولا يتعلق « أن تَقُولُوا » بـ « شَهِدْنا » ، ولكن بقوله : « وأَشْهَدَهُمْ » . قوله : « أن تَقُولُوا » مفعول من أجله ، والعامل فيه إمّا « شهدنا ، أي : شَهِدْنا كراهة أن تقولوا ، هذا تأويل البصريين ، وأما الكوفيون فقاعدتهم تقدير « لا » النافية ، كتقديره : لئلا تقولوا ، كقوله : « أَنْ تَمِيدَ بِكُم » ، وقول القُطَامِيّ :

٢٣٥٢ ـ رَأَيْنَا ما يَرَى البُصَرَاءُ فِيهَا ... فَآلَيْنَا عليها أَنْ تُبَاعَا[2]

أي : أَلاّ تُباعَ . وإمّا « وأَشْهَدَهُم » ، أي : أشهدهم لئلا يقولوا ، أو كراهة أن يَقُولُوا . وقد تقدم أن الواحدي قد قال : « إنَّ » شَهِدْنا » إذا كان من قول الذرِّيّة يتعين أن يتعلق « أن تَقُولُوا » بـ « أَشْهَدَهُم » . « كأنه رأى أن التركيب يصير : شَهِدْنا أن يقولوا ، سواء قرىء بالغيبة أو الخطاب ، والشاهدون هم القائلون في المعنى ، فكان ينبغي أن يكون التركيب : شَهِدْنَا أن نقول نحن ، وهذا غير لازم ، لأن المعنى : شَهِدَ بعضُهُمْ على بعض ، فبعض الذُّرِّيّةِ قال : شَهِدْنَا أن يقول البعض الآخر كذلك . وذكر الجرجاني ـ عن بعضهم ـ وجهاً آخر ، وهو أن يكون قوله : « وإذْ أَخَذَ

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .

رَبُّكَ » إلى قوله : « قالوا : بَلَى » تمام قصة الميثاق ، ثم ابتدأ عَزَّ وجَلَّ خبراً آخر يذكر ما يقوله المشركون يوم القيامة ، فقال تعالى : ﴿ شَهِدْنا ﴾ بمعنى : « نَشْهَدُ » ، كما قال الحطيئة :

٢٣٥٣ ـ شَـهِـدَ الـحُـطَيْئَـةُ يـومَ يَـلْقَى رَبَّـهُ ..... (١)

أي : يَشْهَدُ ، فيكون تأويله : يَشْهَدُ أن يقولوا . وقرأ أبو عمرو « يَقُولُوا » في الموضعين بالغيبة ، جرياً على الأسماء المتقدمة ، والباقون بالخطاب ، وهذا واضح على قولنا : إنَّ « شَهِدْنا » مسند لضمير الله تعالى . وقيل : على قراءة الغيبة يتعلق « أن يَقُولُوا » بـ « أَشْهَدَهُم » ، ويكون « قَالُوا : شَهِدْنَا » معترضاً بين الفعل وعلته ، والخطاب على الالتفات ، فتكون الضمائر لشيء واحد . وهل هذا من باب الحقيقة ، وأن الله أخرج الذُّرِّيّة من ظهره ، بأن مسح عليه ، فخرجوا كالذر وأنطقهم ، فشَهِدُوا الكلُّ بأنه ربُّهم ، فالمؤمنون قالوه حقيقة في الأزل ، والمشركون قالوا تَقِيَّةً ، وعلى هذا جماعة كثيرة ، أو من باب التمثيل ؟ قاله جماعة منهم الزمخشري ، وجعله كقوله تعالى : ﴿ ائْتِيَا طَوْعاً أو كَرْهاً ، قالَتَا : أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، وقول الشاعر :

٢٣٥٤ ـ إذْ قَالَتِ الأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ : الْحَقِ (٢)

وقوله :

٢٣٥٥ ـ قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرْقَارِ (٣)

إلى غير ذلك .

وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾

---

(١) صدر بيت وعجزه :

..... أن الوليد أحق بالعذر

انظر ديوانه (١٧٩) ، مجالس ثعلب (٢/ ٣٨٨) ، اللسان « حسب » .

(٢) تقدم .

(٣) البيت لأبي النجم العجلي انظر الكتاب (٣/ ٢٧٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١) ، الأشموني (٣/ ١٦٠) .

قوله : ﴿ وكَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ .

أي : ومثل ما بينا أخذ الميثاق المتقدم وفصّلناه ، نبين ونفصِّل الآيات . وقرأت قوله : « يُفَصِّلُ » بياء الغيبة ، وهو الله تعالى .

قوله : ﴿ فَأَتْبَعَهُ ﴾ .

الجمهور على « أَتْبَعَه » رباعياً ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه متعدٍّ لواحد ، بمعنى : أدركه ولحقه ، وهو مبالغة في حقه ، حيث جعل إماماً للشيطان .

ويحتمل أن يكون متعدياً لاثنين ، لأنه منقول بالهمزة من « تَبِعَ » ، والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : أَتْبَعَه الشيطانُ خُطُواتِهِ ، أي : جعله تابعاً لها . ومن تعديه لاثنين قوله تعالى : ﴿ أَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّياتِهِمْ بإيمانٍ ﴾ . وقرأ الحسن وطلحة بخلاف عنه « فَأَتَّبَعَهُ » بتشديد التاء . وهل « تَبِعَه » و « أَتْبَعَهُ » بمعنى ، أو بينهما فرق ؟ قيل بكلٍّ منهما وأبدى بعضهم الفرق بأن « تَبِعَه » : مشى في أثره ، و « أَتْبَعَهُ » : إذا وازاه في المشي » . وقيل : « أَتْبَعَهُ » بمعنى « استتبعه » . والانسلاخ : التعري من الشيء ، ومنه : انسلاخ جلد الحيّة ، وليس في الآية قلب ، إذ لا ضرورة تدعو إليه ، وإن زعمه بعضهم ، وأن أصله : فانسلختْ منه .

قوله : ﴿ لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ .

الضمير المنصوب الظاهر عوده على الذي أوتي الآيات ، والمجرور عائد على الآيات . وقيل : المنصوب يعود على الكفر المفهوم مما سبق ، والمجرور على الآيات أيضاً ، أي : لرفعنا الكفر بما نُري من الآيات . وقيل : الضمير المجرور يعود على المعصية ، والمنصوب على « الذي » ، والمراد بـ«الرفع»: الأخذ ، كما تقول : رفع الظالم ، أي : قلع وأهلك ، أي : لأهلكناه بسبب المعصية . وهذه أقوال بعيدة ، وإن كانت مروية عن «مجاهد» وغيره ، ولا يظهر الاستدراك إلا على الوجه الأول . ومعنى « أَخْلَدَ » : أي : ترامى بنفسه . قال أهل العربية : وأصله من الإخلاد ، وهو الدوام واللزوم ، فالمعنى : لزم الميل إلى الأرض . قال مالك بن نُوَيْرَة :

٢٣٥٦ ـ بَأَبْنَاءِ حَيٍّ مِن قَبَائِلِ مَالِكٍ وعمرِو بنِ يَرْبُوعٍ أَقَامُوا فَأَخْلَدُوا[1]

قوله : « إنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ » هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال ، أي : لاهثاً في الحالتين . قال بعضهم : « وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال»، فلا يقال: جاء زيد ، إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ على الحال ، بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة خبراً عن ضمير ما أريد جعل الحال عنه ، فيقال : جاء زيد ، وهو إنْ يَسْأَلْ يُعْطَ فتكون الجملة الإسمية هي الحال ، نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية ، موقع الحال ، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط . وتلك الجملة لا يخلو من أن يعطف عليها ما يناقضها ، أو لم يعطف ، فالأول : يستمر فيه ترك الواو ، نحو : أتيتك ، إنْ أتيتني وإن لم تأتني ، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط ، بل يتحولان إلى معنى التسوية ، كالاستفهامين المتناقضين في قوله : ﴿ أأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾[2] . والثاني : لا بدّ فيه من الواو ، نحو : أتيتك ، وإن لم تأتني ، لأنه لو تركت « الواو » فقيل: «أتيتك إن لم تأتني لالتبس » . إذا عرف هذا فقوله : « إنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أو تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ » من قبيل النوع الأول ، لأن الحمل عليه ،

---

(١) انظر البيت في تفسير الطبري (١٣/ ٢٧٠) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٦) .

والترك نقيضان . و « الكلب » يجمع في القلة على « أَكْلُب » ، وفي الكثرة على « كِلاَبٍ » وشذوا فجمعوا « أَكْلُباً » على « أَكَالِب » ، و « كِلاَباً » على « كِلاَبَات » . وأما « كَلِيبٌ » فاسم جمع ، كـ « فَرِيق » ، لا جمع . قال طرفة :

٢٣٥٧ ـ تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[1]

وتقدمت هذه المادة في المائدة . ويقال : « لَهَثَ يَلْهَثُ » بفتح العين في الماضي والمضارع ، « لَهْثاً ، ولُهَاثاً » بفتح اللام وضمها ، وهو خروج لسانه في حال راحته وإعيائه . وأما غيره من الحيوان فلا يَلْهَثُ إلا إذا أعيا ، أو عَطِشَ . والذي يظهر أن هذه الجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب ، لأنها مفسرة للمثل المذكور ، وهذا معنى واضح ، كما قالوا في قوله تعالى : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ، فإن الجملة من قوله : « خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ » مفسرة لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾ . قوله : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُ ﴾ يجوز أن يشار بـ « ذلك » إلى صفة « الكلب » ، ويجوز أن يشار به إلى المنسلخ من الآيات ، أو إلى الكلب ، وأداة التشبيه محذوفة من « ذلك » ، أي : صفة المنسلخ ، أو صفة الكلب مَثَلُ الذين كَذَّبُوا . ويجوز أن يكون المحذوف من « مَثَلُ القَوْم » ، أي : ذلك الوصف ، وهو وصف المنسلخ ، أو وصف الكلب ، كمَثَلِ القوم .

قوله : ﴿ سَاءَ مَثَلاً ﴾ .

« سَاءَ » بمعنى « بئس » وفاعلها مضمر فيها ، و « مَثَلاً » تمييز مفسِّرٌ له . وقد تقدم غير مرة أن فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يفسر بما بعده ، ويستغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين ، وتقدم أن « سَاءَ » أصلها التعدي لمفعول . والمخصوص بالذم لا يكون إلا من جنس التمييز ، والتمييز مفسِّر فهو هو ، فلزم أن يصدق الفاعل والتمييز والمخصوص على شيء واحد . إذا عرف هذا لقوله : « القوم » غير صادق على التمييز والفاعل ، فلا جرم أنه لا بدّ من تقدير محذوف ، إمّا من التمييز ، وإمّا من المخصوص ، فالأول يقدر : ساء أصحاب مثل ، أو أهل مثل القوم . والثاني يقدر : ساء مثلاً مثل القوم ، ثم حذف المضاف في التقديرين ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، وهذه الجملة تأكيد للتي قبلها ، وقرأ الحسن والأعمش وعيسى بن عمر « سَاءَ مَثَلُ القومِ » برفع « مثل » مضافاً للقوم . والجحدري روى عنه كذلك ، وروى عنه كسر الميم وسكون الثاء ، ورفع اللام وجر القوم وهذه القراءة المنسوبة لهؤلاء الجماعة تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون « سَاءَ » للتعجب ، مبنية تقديراً على فَعُل بضم العين ، كقولهم : « قَضُوَ الرجلُ » ، و « مَثَلُ القومِ » فاعل بها ، والتقدير : ما أَسْوَأَ مَثَلَ القَوْمِ ، والموصول على هذا في محل جر ، نعتاً لقوم .

والثاني : أنها بمعنى « بئس » ، و « مَثَلُ القومِ » فاعل ، والموصول على هذا في محل رفع ، لأنه المخصوص بالذم ، وعلى هذا فلا بدّ من حذف مضاف ، ليتصادق الفاعل والمخصوص على شيء واحد ، والتقدير : سَاءَ مَثَلُ القَوْمِ مَثَلُ الذين .

وقَدَّرَ الشيخ تمييزاً في هذه القراءة ، وفيه نظر ، إذ لا يحتاج إلى تمييز ، إذا كان الفاعل ظاهراً ، حتى جعلوا الجمع بينهما ضرورة ، كقوله :

---

(١) تقدم .

٢٣٥٨ ـ تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا(١)

وفي المسألة ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، والتفصيل ، فإن كان مغايراً في اللفظ ومفيداً فائدة جديدة جاز ، نحو : نِعْمَ الرجلُ شجاعاً زَيْدٌ ، وعليه قوله :

٢٣٥٩ ـ تَـخَـيَّـرَهُ ولـم يَـعْـدِلْ سِـوَاه فَـنِعْـمَ الـمَـرْءُ من رَجُـلٍ تِـهَـامِـي(٢)

قوله : ﴿ وَأَنفُسَهُم كانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ « أَنْفُسَهُم » مفعول لـ « يَظْلِمُون » ، وفيه دليل على تقدم خبر « كان » عليها ، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً . وقلت : غالباً ، لأن ثَمَّ مواضع يمتنع فيها ذلك ، نحو : ﴿ فأمّا اليتيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ ، فـ « اليتيم » مفعول بـ « تقهر » ، ولا يجوز تقديم « تَقْهَرْ » على جازمه ، وهو محتمل للبحث . وهذه الجملة الكونية تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون نسقاً على الصلة ، وهي : « كَذَّبُوا بآياتنا » .

والثاني : أن تكون مستأنفة ، وعلى كلا القولين فلا محل لها . وقدّم المفعول ، ليفيد الاختصاص ، وهذا على طريق الزمخشري ، وأنظاره .

قوله : ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِي ﴾ .

راعى لفظ « مَنْ » فأفرد ، وراعى معناها في قوله : « فَأُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ » فجمع . وياء « المهتدي » ثابتة عند جميع القراء ، لثوبتها في الرسم ، وسيأتي لك خلاف في التي في الإسراء وبحثها . وقال الواحدي : « فَهُوَ المُهْتَدِي » يجوز إثبات الياء فيه على الأصل ، ويجوز حذفها استخفافاً ، كما قيل في بيت الكتاب :

٢٣٦٠ ـ وَطِـرْتُ بِـمُـنْـصُـلِي فـي يَـعْـمَـلَاتٍ دَوَامِي الأَيْـدِ يَخْـبِـطْنَ الـمَـرِيـحَـا(٣)

وفيه أيضاً :

٢٣٦١ ـ كَـنَـوَاحِ رِيشِ حَـمَـامَـةٍ نَـجْـدِيَّـةٍ وَمَسَحْتُ بـاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ(٤)

قال ابن جني : « شبه المضاف إليه بالتنوين ، فحذف له الياء » .

قوله : ﴿ لِجَهَنَّمَ ﴾ .

يجوز في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها لام الصيرورة والعاقبة ، وإنما احتاج هذا القائل إلى كونها لام العاقبة ، كقوله تعالى : ﴿ وما

---

(١) البيت لجرير انظر ديوانه (١١٧) ، المقتضب (٢/١٤٨) ، شحر المفصل لابن يعيش (٧/١٣٢) ، الخصائص (١/٨٣) ، الخزانة (٩/٣٩٤) ، الأشموني (٢/٢٠٣) .

(٢) البيت لأبي بكر بن الأسود انظر المقرب (١/٦٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٣٣) ، الهمع (٢/٨٦) ، التصريح (١/٣٩٩) .

(٣) البيت لمفرس بن ربعي انظر الكتاب (١/٢٧) ، والخصائص (٢/٢٦٩) ، الإنصاف (٢/٥٤٥) ، المنصف (٢/٧٣) ، المغني (١/٢٢٥) .

(٤) البيت لخفاف بن ندبة انظر الكتاب (١/٢٧) ، العمدة (٢/٢٧١) ، الإنصاف (٢/٥٤٦) ، ابن يعيش (٣/١٤٠) ، المغني (١/١٠٥) .

خَلَقْتُ الجنَّ والإنْسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ فهذه علة مصيرة محصورة ، فكيف تكون هذه للعلة أيضاً ، وأوردوا على ذلك أيضاً قول الشاعر :

٢٣٦٢ ـ لِـدُوا لِـلْمَـوْتِ ، وابْـنُـوا لِـلْخَـرَابِ ..... (١)

وقول الآخر :

٢٣٦٣ ـ أَلَا كُـلُّ مَـوْلُـودٍ فَـلِلْمَـوْتِ يُـولَـدُ وَلَـسْتُ أَرَى حَـيّـاً لِـحَـيٍّ يُـخَـلَّدُ(٢)

وقول الآخر :

٢٣٦٤ ـ وَلِلْمَـوتِ تَغْـدُو الـوَالِـدَاتُ سِخَـالَهَـا كَمَـا لِخَـرَابِ الـدَّهْـرِ تُبْنَى المَسَـاكِنُ(٣)

والثاني : « أنها للعلة» ، وذلك أنهم لما كان مآلهم إليها جعل ذلك سبباً على طريق المجاز . وقد رد ابن عطية على من جعلها لام العاقبة ، فقال : « وليس هذا بصحيح ، ولام العاقبة إنما تتصور إذا كان فعل الفاعل لم يقصد مصير الأمر إليه ، وأما هنا فالفعل قصد به ما يصير إليه الأمر من سكناهم لجهنم » . واللام على هذا متعلقة بـ « ذَرَأْنَا » ، ويجوز أن تتعلق بمحذوف ، على أنه حال من « كثيراً » ، لأنه في الأصل صفةٌ لها لو تأخر . ولا حاجة إلى ادعاء قلب ، وأن الأصل : ذَرَأْنا جهنم لكثير ، لأنه ضرورة ، أو قليل . و « من الجن » صفة لـ «كثيراً » ، ﴿ لَهُم قُلُوبٌ ﴾ جملة في محل نصب ، إمّا صفة لـ « كثيراً » أيضاً ، وإمّا حالاً من « كثيراً » ، وإن كان نكرة ، لتخصصه بالوصف ، أو من الضمير المستكن في « مِنَ الجِنِّ » ، لأنه تحمل ضميراً ، لوقوعه صفة ، ويجوز أن يكون « لَهُم » على حِدَتِهِ هو الوصف ، أو الحال ، و « قُلُوبٌ » فاعل به ، فيكون من باب الوصف بالمفرد ، وهو أولى . وقوله : ﴿ لا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ وكذلك الجملة المنفية في محل النعت لما قبلها ، وهذا الوصف يكاد يكون لازماً ، لوروده في غير القرآن ، لأنه لا فائدة بدونه لو قلت : لزيد قلبٌ ، وله عينٌ وسكت ، لم يظهر لذلك كبيرة فائدة .

قوله : ﴿ الحُسْنَى ﴾ .

فيها قولان :

أظهرهما : أنه تأنيث أحسن ، والجمع المكسر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما توصف به المؤنثة ، نحو : ﴿ مآرِبُ أُخْرَى ﴾ ، ولو طوبق به لكان التركيب : الحسن ، كقوله : ﴿ مِنْ أَيّامٍ أُخَرَ ﴾ .

والثاني : أن « الحُسْنَى » مصدر على « فُعْلَى » ، كـ « الرُّجْعَى ، والبُقْيَا » ، قال :

٢٣٦٥ ـ ولا يَـجْـزُونَ مِـنْ حُـسْـنَـى بِـسَـوْءٍ ..... (٤)

والأسماء ـ هنا ـ : الألفاظ الدالة على الباري سبحانه وتعالى ، نحو : الله ، والرحمن . وقال ابن عطية : « المراد بها التسميات إجماعاً من المتأولين ، لا يمكن غيره » . وفيه نظر ، لأن التسمية مصدر ، والمصدر لا يُدعَى به على كلا القولين في تفسير الدعاء ، وذلك أن معنى « فَادْعُوهُ » : نادوه بها ، كقولهم : يا الله ، يا رحمن ، يا ذا

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٢٧) .

(٣) تقدم .

(٤) صدر بيت لأبي الغول وعجزه :

..... ولا يـجـزون مـن غـلظ بـليـن

الجلال ، اغفر لنا . وقيل : سموه بها ، كقولك : سميت ابني بزيد . قوله : « يُلْحِدُونَ » قرأ حمزة هنا ، وفي النحل ، وحم السجدة « يَلْحُدونَ » بفتح الياء والحاء ، من « لَحَدَ » ثلاثياً ، والباقون بضم الياء وكسر الحاء ، من « أَلْحَدَ » ، فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو الميل والانحراف ، ومنه : لحد القبر ، لأنه يمال بحفره إلى جانبه ، بخلاف الضريح فأنه يحفر في وسطه ، ومن كلامهم : ما فعل الواحد ؟ قالوا : لحده اللاحد . وإلى كونهما بمعنى واحد ذهب ابن السكيت ، وقال : « هما العدول عن الحق » . و « أَلْحَدَ » أكثر استعمالاً من « لَحَدَ » ، قال :

٢٣٦٦ - لَيْسَ الأَمِير بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ[1]

وقال غيره : « لَحَدَ » بمعنى : ركن وانضوى ، و « أَلْحَدَ » : مال وانحرف . قاله الكسائي ، ونقل عنه أيضاً : « أَلْحَدَ » : أعرض ، و « لَحَدَ » : « مال » . قالوا : « ولهذا وافق حمزة في النحل ، إذ معناه : يميلون إليه » . وروى أبو عبيدة عن الأَصْمَعِيّ : « أَلْحَدَ » : ماري وجادل ، و « لَحَدَ » : حاد ومال . ورُجِّحَت قراءة العامة بالإجماع على قوله : « بإلحادٍ » . وقال الواحدي : ولا تكاد تسمع من العرب لاحداً » . قلتُ : يعني فامتناعهم من مجيء اسم فاعل الثلاثي يدل على قلته ، وقد قدمت من كلامهم : لَحَدَهُ اللاحدُ . ومعنى الإلحاد فيها : أن اشتقوا منها أسماء «لآلهتهم»، فيقولون : اللات من لفظ « الله » والعزى من لفظ « العزيز » ، و « مناة » من لفظ « المنان » . ويجوز أن يراد سموه بما لا يليق بجلاله .

قوله تعالى : ﴿ وممَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ ﴾ .

« مَنْ » يجوز أن تكون موصولة ، أو نكرة موصوفة ، و « يَهْدُونَ » صفة لـ « أُمَّة » ، وقال بعضهم[2] : « في الكلام حذف ، تقديره : مِمَّنْ خَلَقْنَا للجنةِ ، يدل على ذلك ما ثبت لمقابلهم ، وهو قوله : « وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ » .

قوله : ﴿ والّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ ، وخبره الجملة الاستقبالية بعده .

والوجه الثاني : أنه منصوب على الاشتغال بفعل مقدر ، تقديره : سنستدرج الذين كذَّبُوا . والاستدراج : التقريب منزلة منزلة ، والأخذ قليلاً قليلاً ، من الدَّرَج ، لأن الصاعد يرقى درجة درجة ، وكذلك النازل . وقيل : هو مأخوذ من الدَّرْج ، وهو الطيُّ ، ومنه : دَرَجَ الثوبَ : طواه ، ودَرَجَ الميت ، مثله ، والمعنى : يطوي آجالهم . وقرأ النخعي وابن وثاب « سَيَسْتَدْرِجُهُم » بالياء ، فيحتمل أن يكون الفاعل الباري تعالى ، وهو التفات من التكلم إلى الغيبة ، وأن يكون الفاعل ضمير التكذيب المفهوم من قوله : « كَذَّبُوا » . وقال الأعشى في الاستدراج :

٢٣٦٧ - فَلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قَامَةً ... ورُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القَوْلُ حَتّى تَهِزَّهُ ... وتَعْلَمَ أَنِّي عَنْكُمُ غَيْرُ مُفْحَمِ[3]

---

(١) البيت لأبي نخيلة وقيل : لغيره . انظر الكتاب (٢/ ٣٧١) ، ابن يعيش (٣/ ١٢٤) ، الإنصاف (١/ ١٣١) ، الهمع (١/ ٦٤) ، اللسان « خبب » .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٣٠) .

(٣) البيتان في ديوانه (١٧٣)، والبحر المحيط (٤/ ٤٣١).

ويقال : دَرَجَ الصَبيُّ : إذا قَارَبَ بين خطاه . ودرج القومُ : ماتَ بعضُهم إثْرَ بعض .

قوله : ﴿ وأُمْلِي ﴾ .

جوز أبو البقاء فيه أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، أي : وأنا أملي ، وأن يكون مستأنفاً ، وأن يكون معطوفاً على « سَنَسْتَدْرِجُ » . وفيه نظر ، إذا كان من الفصاحة ، لو كان كذا « ونُمْلِي » بنون العظمة . ويجوز أن يكون هذا قريباً من الالتفات . والإملاء : الإمهال والتطويل . والمتين : القوي ، ومنه : المَتْنُ ، وهو الوسط ، لأنه أقوى ما في الحيوان ، وقد مَتُنَ يَمْتُنُ مَتَانةً ، أي : قَوِيَ . وقرأ العامة « إنَّ كَيْدِي » بالكسر على الاستئناف المشعر بالعلية . وقرأ ابن عامر في رواية عبد الحميد « أنّ كَيْدِي » بفتح الهمزة على العلة .

أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾

قوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا ما بِصَاحِبِهِم ﴾ .

يجوز في « ما » أوجه :

أحدها : أن تكون استفهامية في محل رفع الابتداء ، والخبر «بِصَاحِبِهِم» ، أَيْ : أيّ شيءٍ استقر بصاحبهم من الجنون ؟ فالجِنَّةُ : مصدر ، يراد بها الهيئة ، كـ « الرِّكبة والجِلْسة » . وقيل : المراد بالجِنَّة : الجِنُّ ، كقوله : « من الجِنَّةِ والنّاسِ » . ولا بدّ حينئذٍ من حذف مضاف ، أي : من جِنَّةٍ ، أو تخبط جِنّة .

والثاني : أن « ما » نافية ، أي : ليس بصاحبهم جنون ، ولا مس جِنٍّ . وفي هاتين الجملتين أعني الاستفهامية ، أو المنفية ، فيهما وجهان :

أظهرهما : أنهما في محل نصب بعد إسقاط الخافض ، لأنهما علّقا التفكر ، لأنه من أفعال القلوب .

والثاني : أن الكلام تم عند قوله : « أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا » ، ثم ابتدأ كلاماً آخر ، إمّا استفهام إنكار ، وإمّا نفياً ، وقال الحَوْفي : « إنَّ » « ما بِصَاحِبِهِم » معلقة لفعل محذوف ، دل عليه الكلام ، والتقدير : أو لم يَتَفَكّرُوا فيعلموا ما بصاحبهم . قال : و « تفكر » لا تعلق ، لأنه لم يدخل على جملة » . وهذا ضعيف ، لأنهم نصوا على أن أن فعل القلب المتعدي بحرف جر ، أو إلى واحد إذا علق هل يبقى على حاله ، أو يضمن ما يتعدى لاثنين .

والثالث : أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي ، تقديره : أو لم يتفكروا في الذي بصاحبهم ، وعلى هذا يكون

الكلام خرج على زعمهم . وعلى قولنا : إنها نافية يكون « من جِنَّةٍ » مبتدأ ، و « مِنْ » مزيدة فيه ، و « بِصَاحِبِهم » خبره ، أي : ما جنة بِصَاحِبِهِم .

قوله : ﴿ وأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ .

فيها وجهان :

أحدهما وهو الصحيح : أنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الأمر والشأن ، و « عَسَى » وما في حيِّزها في محل الرفع خبراً لها ، ولم يفصل هنا بين « أنْ » والخبر وإن كان فعلاً ، لأن الفعل الجامد الذي لا يتصرف يشبه الأسماء ، ومثله : ﴿ وأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاّ ما سَعَى ﴾ ، « والخامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْها » في قراءة نافع ، لأنه دعاء . وقد وقع خبر « أَنْ » جملة طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين ، فإنّ « عسى » للإنشاء ، و « غَضِبَ اللهُ » دعاء .

والثاني : أنها المصدرية ، قاله أبو البقاء ، يعني التي تنصب المضارع الثنائية الوضع . وهذا ليس بجيد ، لأن النحاة نصوا على أن المصدرية لا توصل إلا بالفعل المتصرف مطلقاً ، أي : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، و « عسى » لا يتصرف ، فكيف يقع صلة لها ؟ و « أَنْ » على كلا الوجهين في محل جر ، نسقاً على « مَلَكُوت » ، أي : أو لم ينظروا في أن الأمر والشأن عسى أن يكون . و « أَنْ يكونَ » فاعل « عَسَى » ، وهي حينئذٍ تامة ، لأنها متى رفعت « أَنْ » وما في حَيِّزِها كانت تامة ، ومثلها في ذلك « أوشك ، واخلولق » . وفي اسم « يكون » قولان :

أحدهما : هو ضمير الشأن ، ويكون « قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُم » خبراً لها .

والثاني : أنه « أَجَلُهُم » ، و « قَدِ اقْتَرَبَ » جملة من فعل وفاعل هو ضمير « أَجَلُهُم » ، ولكن قدم الخبر ، وهو جملة فعلية على اسمها ، وقد تقدم ذلك والخلاف فيه ، وهو أنَّ ابن مالك يجيزه ، وابن عصفور يمنعه ، عند قوله : « ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ » . قوله : ﴿ فَبِأَيِّ ﴾ متعلق بـ « يُؤْمِنُونَ » ، وهي جملة استفهامية سيقت للتعجب ، أي : إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث ، فكيف يؤمنون بغيره ؟ والهاء في « بَعْدَهُ » يحتمل العود على القرآن ، وأن يعود على الرسول ، ويكون الكلام على حذف مضاف ، أي : بعد خبره وقصته ، وأن يعود على « أَجَلُهُم » ، أي : أنهم إذا ماتوا وانقضى أَجَلُهُم فكيف يؤمنون بعد انقضاء أجلهم ؟ قال الزمخشري : « فإن قلتَ : بِمَ تعلق قوله : « فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ » ؟ قلت : بقوله : « عَسَى أَنْ يكونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُم » ، كأنه قيل : لعل أجلهم قد اقترب ، فما لهم لا يبادرون إلى الإيمان بالقرآن قبل الموت ، وماذا ينتظرون بَعْدَ وضوح الحق ؟ وبأيِّ حديث أحق منه يريدون أن يؤمنوا ؟ » . يعني التعلق المعنوي المرتبط بما قبله ، لا الصناعي ، وهو واضح .

قوله : ﴿ وَيَذَرُهُم ﴾ .

قرأ الأخوان بالياء وجزم الفعل ، وعاصم وأبو عمرو بالياء أيضاً ، ورفع الفعل ، ونافع وابن كثير وابن عامر بالنون ورفع الفعل أيضاً ، وقد روى الجزم أيضاً عن نافع وأبي عمرو في الشواذ . فالرفع من وجه واحد ، وهو الاستئناف ، أي : وهو يَذَرُهُم ، أو ونحن نَذَرُهُم على حسب القراءتين . وأما السكون فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه جزم ، نسقاً على محل قوله : « فلا هادي له » ، لأن الجملة المنفية جواب للشرط ، فهي في محل جزم فعطف على محلها ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لكم ، ويُكَفِّرْ ﴾ بجزم

« يُكَفِّرْ » ، وكقول الشاعر :

٢٣٦٨ ـ أَنَّى سَلَكْتَ فإنّني لكَ كاشِحٌ وعلى انْتِقاصِكَ في الحَيَاةِ وأَزْدَدِ[1]

وأنشد الواحدي أيضاً قول الآخر :

٢٣٦٩ ـ فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا[2]

قال : حمل « أَسْتَدْرِجْ » على موضع الفاء المحذوفة ، من قوله : « فلعلي أصالحكم » .

والثاني : أنه سكون تخفيف ، كقراءة أبي عمرو « يَنْصُرْكُم » ، و « يُشْعِرْكُمْ » ، ونحوه . وأما الغيبة فجرياً على اسم الله تعالى ، والتكلم على الالتفات من الغيبة إلى التكلم تعظيماً .

قوله : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أن « أيّانَ » خبر مقدم ، و « مُرْسَاها » مبتدأ مؤخر .

والثاني : أن « أيّان » منصوب على الظرف بفعل مضمر ، ذلك الفعل رافع لـ « مرساها » بالفاعلية ، وهو مذهب أبي العباس . وهذه الجملة في محل نصب ، لأنها بدل من « الساعة » بدل اشتمال ، وحينئذٍ كان ينبغي أن تكون في محل جر ، لأنها بدل من مجرور ، وقد صَرَّحَ بذلك أبو البقاء ، فقال : والجملة في وضع جر ، بدلاً من « الساعة » ، تقديره : « يَسْأَلُونك عن زمان حلول الساعة » . إلاّ أنه منع من كونها مجرورة أن البدل في نية تكرار العامل ، والعامل هو « يَسْأَلُونك » ، والسؤال تعلق بالاستفهام ، وهو متعد بـ « عَنْ » ، فتكون الجملة الاستفهامية في محل نصب بعد إسقاط الخافض ، كأنه قيل : « يَسْأَلُونَك أَيّانَ مرسى الساعة»، فهو في الحقيقة بدل من موضع « عَنِ الساعة » ، لأن موضع المجرور نصب ، ونظيره في البدل على أحسن الوجوه : « عرفت زيداً أبو من هو » . و « أَيّانَ » ظرف زمان مبني ، لتضمنه معنى الاستفهام ، ولا يتصرف ، ويليه المبتدأ والفعل المضارع ، دون الماضي ، بخلاف « مَتَى » فإنها يليها النوعان ، وأكثر ما يكون « أَيّانَ » استفهاماً ، كقول الشاعر :

٢٣٧٠ ـ أَيّانَ تَقْضِي حَاجَتِي أَيّانَا أَمَا تَرَى لِفِعْلِهَا إِبَّانَا ؟[1]

وقد تأتي شرطية جازمة لفعلين ، قال الشاعر :

٢٣٧١ ـ أَيّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وإذا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[2]

وقال الآخر :

٢٣٧٢ ـ إذَا النَّعْجَةُ الأُدْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ ما تَعْدِل بها الرِّيحُ تَنْزِلِ[3]

---

(١) انظر البيت في تهذيب الأزهري « أي » (١٥/٦٥٣) .

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي انظر ديوانه (٣٥٠) ، تأويل المشكل (٥٦) ، معاني الفراء (١/٨٨) ، الخصائص (١/١٧٦) ، المغني (٢/٤٢٣) .

(١) البيت من البحر المحيط (٤/٤١٩) ، القرطبي (٧/٣٣٥) ، اللسان « أين » .

(٢) انظر شرح الشذور (٣٣٦) ، الأشموني (٤/١٠) ، البحر المحيط (٤/٤١٩) .

(٣) انظر البيت الهمع (٢/٦٣) ، الدرر (٢/٨٠) ، الأشموني (٤/١٠) ، البحر المحيط (٤/٤١٩) .

والفصيح فتح همزتها ، وهي قراءة العامة . وقرأ السُّلَمِيُّ بكسرها وهي لغة سُلَيْمٍ . واختلف النحويون في « أَيَانَ » هل هي بسيطة أم مركبة ؟ فذهب بعضهم إلى أن أصلها « أَيّ أوان » فحذفت الهمزة على غير قياس ، ولم يعوض منها شيء ، وقلبت الواو ياء على غير قياس ، فاجتمع ثلاث ياءات ، فاستثقل ذلك فحذفت إحداهن ، وبنيت الكلمة على الفتح ، فصارت « أَيّانَ » . واختلفوا فيها أيضاً هل هي مشتقة أم لا ؟ فذهب أبو الفتح إلى أنها مشتقة من : أَوَيْتُ إليه ، لأن البعض آوٍ إلى الكل ، والمعنى : أيّ وقت ، وأيّ فعل ؟ ووزنه « فَعْلَان » ، أو « فِعْلان » بحسب اللغتين . ومنع أن يكون وزنه « فَعَّالا » مشتقة من « أين » ، لأن « أين » ظرف مكان ، و « أَيّانَ » ظرف زمان » . و « مُرْسَاهَا » يجوز أن يكون اسم مصدر ، وأن يكون اسم زمان . قال الزمخشري : « مرساها » : إرساؤها ، أو وقت إرسائها ، أي « إثباتها وإقرارها » .

قال الشيخ : « وتقديره : وقت إرسائها ليس بجيد ، لأن « أيان » استفهام عن الزمان ، فلا يصح أن يكون خبراً عن الوقت إلّا بمجاز ، لأنه يكون التقدير : في أَيِّ وقتٍ وقتُ إرسائها » ؟ وهو كلام حسن ، ويقال : رسا يرسو : ثبت ، ولا يقال إلا في الشيء الثقيل ، نحو : رَسَتِ السفينة ، ترسو وأرسيتها . قوله : « عِلْمُها » مصدر مضاف للمفعول ، والظرف خبره . وقوله : « في السَّمٰوَاتِ » يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون « في » بمعنى « عَلَى » ، أي : على أهل السموات ، أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض ، لانشقاق هذه ، وزلزال ذي .

والثاني : أنها على بابها من الظرفية ، والمعنى : حصل ثقلها ، وهو شدتها ، أو المبالغة في إخفائها في هذين الظرفين .

قوله : ﴿ **كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا** ﴾ هذه الجملة التشبيهية في محل نصب على الحال من مفعول « يَسْأَلُونَكَ » . وفي « عَنْهَا » وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « يَسْأَلُونَكَ » ، و « كَأَنَّكَ حَفِيٌّ معترض ، وصلتها محذوفة ، تقديره : حَفِيٌّ بِهَا . وقال أبو البقاء : في الكلام تقديم وتأخير » . ولا حاجة إلى ذلك ، لأن هذه كلها متعلقات للفعل ، فإن قوله : « كَأَنَّكَ حَفِيٌّ » حال ، كما تقدم .

والثاني : أن « عَنْ » بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى « عَنْ » كقوله : ﴿ فاسْأَلْ به خَبِيراً ﴾(١) ، ﴿ ويَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بالغَمَامِ ﴾(٢) ، لأن « حَفِيَ » لا يتعدى بـ « عَنْ » ، بل بالباء ، كقوله : ﴿ كانَ بِي حَفِيّاً ﴾(٣) ، أو يضمن معنى شيء يتعدى بـ « عَنْ » ، أي : كأنك كاشف بحفاوتك عنها . والحَفِيُّ : المستقصي عن الشيء ، المُهْتَبِلُ به ، المعتني بأمره ، قال :

٢٣٧٣ ـ سُؤَالَ حَفِيٍّ عن أخيهِ ، كأَنَّهُ بِذِكْرَتِهِ وَسْنَانُ ، أو مُتَوَاسِنَ(٤)

..... الغني عن أخيه كأنه

.....

انظر ديوان الهذليين (٣/ ٤٥) ، والطبري (١٣/ ٣٠١) ، البحر (٤/ ٤١٩) .

---

(١) سورة الفرقان ، آية (٥٩) .
(٢) سورة الفرقان ، آية (٢٥) .
(٣) سورة مريم ، آية (٤٧) .
(٤) البيت للمعطل الهذلي ورواية الديوان :

وقال آخر :

٢٣٧٤ ـ فَلَمَّا التَقَيْنَا بَيَّنَ السَّيْفُ بَيْنَنَا لِسَائِلَةٍ عَنَّا حَفِيٍّ سُؤَالُهَا(٥)

وقال الأعشى :

٢٣٧٥ ـ فَإِنْ تَسْأَلِي عَنِّي فَيَا رُبَّ سَائِلٍ حَفِيٍّ عَنِ الأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا(٦)

والإحفاء : الاستقصاء ، ومنه : إحفاء الشوارب ، والحافي ، لأنه حَفِيَتْ قدمه في استقصاء السير ، والحفاوة : البر واللطف . وقرأ عبد الله « حَفِيٌّ بها » ، وهي تدل لمن ادعى أن « عَنْ » بمعنى الباء . و « حَفِيٌّ » فَعِيل : بمعنى مَفْعُول ، أي : مَحْفُوّ ، وقيل : بمعنى فاعل ، أي : كأنك مبالغ في السؤال عنها ، ومتطلع إلى علم مجيئها .

قوله : ﴿ لِنَفْسِي ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « أَمْلِكُ » .

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف ، على أنها حال من « نَفْعاً » ، لأنه في الأصل صفة له لو تأخر ، ويجوز أن يكون « لِنَفْسِي » معمولاً بـ « نَفْعاً » ، واللام زائدة في المفعول به ، تقوية للعامل ، لأنه فرع ، إذ التقدير : لا أَمْلِكُ أن أنفع نفسي ، ولا أن أضرها ، وهو وجه حسن .

قوله : « إلاّ ما شَاءَ اللهُ » في هذا الاستثناء وجهان :

أظهرهما : أنه متصل ، أي : إلا ما شاء الله تمكيني منه فإني أملكه .

والثاني : أنه منفصل ، وبه قال ابن عطية ، وسبقه إليه مكي ، ولا حاجة تدعو إليه أنه منقطع . قوله : « وما مَسَّنِي السُّوءُ » عطف على جواب « لو » ، وجاء هنا على أحسن الاستعمال من حيث أثبت « اللام » في جواب « لو » المثبت ، وإن كان يجوز غيره ، وقد تقدم ، وحذف اللام من المنفي ، لأنه يمتنع ذلك فيه .

وقال الشيخ : « ولم تصحب « ما » النافية ـ أي : اللام ـ وإن كان الفصيح ألاّ تصحبها ، كقوله : « ولَوْ سَمِعُوا ما اسْتَجَابُوا لكم » . وفيه نظر ، لأنهم نصوا على أن جوابها المنفي لا يجوز دخول اللام عليه .

قوله : ﴿ لِقَوْمٍ ﴾ هذه من بابا التنازع ، فيختار عند البصريين تعلقه بـ « بَشِيرٌ » ، لأنه الثاني ، وعند الكوفيين بالأول ، لسبقه . ويجوز أن يكون المتعلَّق بالنذارة محذوفاً ، أي : نذيرٌ للكافرين ، ودل عليه ذكر مقابله ، وهو قريب من حذف المعطوف ، كقوله : ﴿ تَقِيكُمُ الحرَّ ﴾ .

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا

(٢) البيت لأنيف بن حكم النبهاني انظر شرح الحماسة (١/١٧٢) ، البحر (٤/٤١٩) .

(٣) انظر ديوانه (١٨٥) ، القرطبي (٧/٣٣٦) ، التهذيب واللسان « حفا » .

صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾ إِنَّ وَلِيِّىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٧﴾ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا۟ ۖ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٩٨﴾ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾

قوله : ﴿ حَمْلاً ﴾ .

المشهور أن الحَمْل بالفتح : ما كان في بطن أو على رأس شجرة ، وبالكسر : ما كان على ظهر أو رأس غير شجرة . وحكى أبو سعيد في « حَمْل المرأة : حَمْل وحِمْل». وحكى يعقوب في « حَمْل النخلة » الكسر أيضاً . « والحَمْل » في الآي يجوز أن يراد به المصدر ، فينتصب انتصابه ، وأن يراد به نفس « الجنين » ، وهو الظاهر ، فينتصب انتصاب المفعول به ، كقولك : « حَمَلْتُ زيداً » . قوله : « فَمَرَّتْ » الجمهور على تشديد الراء ، ومعناه : استمرتْ به ، أي : قامت وقعدت . وقيل : هو على القلب ، أي : فَمَرَّ بها ، أي : استمر بها ودام . وقرأ ابن عباس وأبو العالية ويحيى بن يعمر وأيوب « فَمَرَتْ » خفيفة الراء ، وفيها تخريجان ، أحدهما : « أن أصلها التشديد ، ولكنهم كرهوا التضعيف في حرف مكرر ، فتركوه ، وهذا كقراءة « وَقَرْن » بفتح القاف ، إذا جَعَلْناه من القَرَار . والثاني أنه من المرية ، وهي الشك ، أي : فشكت بسببه أهو حَمْل أم مرض . وقرأ عبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري « فَمَارَتْ » بألف وتخفيف الراء ، وفيها أيضاً وجهان :

أحدهما : أنها من : ماريمور، أي : جاء وذهب . ومارت الريح ، أي : جاءت وذهبت وتصرفت في كل وجه ، ووزنه حينئذٍ « فَعَلَتْ » ، والأصل : « مَوَرَتْ » ، ثم قلبت الواو ألفاً ، فهو كـ « طَافَتْ ، تطوف » .

والثاني : أنها من المِرْيَة أيضاً ، قاله الزمخشريُّ . وعلى هذا فوزنه « فَاعَلَتْ » ، والأصل : « مَارَيَتْ » ، كـ « ضَارَبَتْ » ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فهو كـ « عارت ، ورامت » . وقرأ سعد بن أبي وقاص وابن عباس أيضاً والضحّاك « فاسْتَمَرَّت به » وهي واضحة ، وقرأ أُبيٌّ « فاستمارَتْ » ، وفيها الوجهان المتقدمان في « فَمَارَتْ » ، أي : أنه يجوز أن يكون من « المِرْيَة » ، والأصل :

« اسْتَمْرَيْتُ » ، وأن يكون من « المور » ، والأصل : « اسْتَمْوَرْتُ » . قوله : « أثقَلَتْ » أي : صارت ذاتَ ثِقْلٍ ، كقولهم : « ألْبَنَ الرَّجُلُ ، وأَتْمَرَ » أي : صار ذا لَبَنٍ وتَمْر . وقيل : دخلت في الثقل ، كقولهم : أصبح ، وأمسى : إذا دخل في الصباح والمساء . وقرىء : « أُثْقِلَتْ » مبنياً للمفعول . قوله : ﴿ دَعَوَا اللهَ ﴾ متعلّق الدعاء محذوف ، لدلالة الجملة القسمية عليه ، أي : دعواه في أن يؤتيهما ولداً صالحاً . وقوله : ﴿ لَئِنْ آتَيْتَنَا ﴾ هذا القسم وجوابه فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مفسر لجملة الدعاء ، كأنه قيل : فما كان دعاؤهما ؟ فقيل : كان دعاؤهما كَيْتَ وكَيْتَ ، ولذلك قلت : إن هذه الجملة دالة على متعلق الدعاء .

والثاني : أنه معمول لقول مضمر ، تقديره : فقالا : لئن آتيتنا . و « لَنَكُونَنَّ » جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف على ما تقرر . و﴿ صَالِحاً ﴾ فيه قولان :

أظهرهما : أنَّه مفعول ثانٍ ، أي : ولداً صالحاً .

والثاني ـ وبه قال مكي ـ : أنه نعت مصدر محذوف ، أي : إيتاءً صالحاً » . وهذا لا حاجة إليه ، لأنه لا بدّ من تقدير الموتى لهما .

قوله : ﴿ جَعَلَا لَهُ ﴾ .

قيل : ثم مضاف ، أي : جعل له أولادهما شركاء ، وإلا فحاشى آدم وحواء من ذلك . وإن جعل الضمير ليس لآدم وحواء ، فلا حاجة إلى تقديره . وقيل : في الآية أقوال تقتضي أن يكون الضمير لآدم وحواء من غير حذف مضاف ، بتأويل ذكر في التفسير . وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم « شِرْكاً » بكسر الشين وسكون الراء وتنوين الكاف ، والباقون بضم الشين وفتح الراء ومد الكاف مهموزة من غير تنوين ، جمع « شريك » . فالشرك مصدر ، ولا بدّ من حذف مضاف ، أي : ذوي شرك ، بمعنى إشراك ، فهو في الحقيقة اسم مصدر . وقيل : المراد بالشِرْك : النصيب وهو ما جعلاه من رزقهما له يأكله معهما ، وكانا يأكلان ويشربان وحدهما ، فالضمير في « له » يعود على الولد الصالح . وقيل : الضمير في « له » لإبليس ، ولم يجر له ذكر . وهذان الوجهان لا معنى لهما . وقال مكي ، وأبو البقاء ، وغيرهما : « إنَّ التقدير يجوز أن يكون : جعلا لغيره شركاً » . قلت : هذا الذي قدره هؤلاء قد قال فيه أبو الحسن : « كان ينبغي لمن قرأ « شِرْكاً » « أن يقول : المعنى : جعلا لغيره شِرْكاً » . « لأنهما لا ينكران أن الأصل لله ، فالشرك إنما يجعله لغيره . قوله : ﴿ فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ قيل : هذه جملة استئنافية ، والضمير في « يُشْرِكُونَ » يعود على « الكفار » ، والكلام قد تم قبله . وقيل : يعود على آدم وحواء وإبليس ، والمراد بالإشراك : تسميتهما الولد الثالث بـ « عبد الحرث » ، وكان أشار بذلك إبليس ، فالإشراك في التسمية فقط . وقيل : لم يكن آدم علم . ويؤيد الوجه الأول قراءة السُّلَمِيِّ « عَمَّا تُشْرِكُونَ » بناء الخطاب ، وكذلك « أَتُشْرِكُونَ » بالخطاب أيضاً ، وهو التفات .

قوله : ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ .

يجوز أن يعود على « ما » من حيث المعنى ، والمراد بها الأصنام ، وعبر عنهم بهم ، لاعتقاد الكفار فيها ما يعتقدونه في العقلاء ، أو لأنهم مختلطون بمن عُبِدَ من العقلاء ، كالمسيح وعُزَيْر ، أو يعود على الكفار ، أي : والكافرون مخلوقون ، فلو تفكروا في ذلك لآمنوا .

قوله : ﴿ وإنْ تَدْعُوهُم ﴾ .

الظاهر أن الخطاب للكفار ، وضمير النصب للأصنام ، والمعنى : وإن تدعوا آلهتكم إلى طلب هدى ورشاد ـ كما تطلبونه من الله ـ لا يتابعوكم على مرادكم . ويجوز أن يكون الضمير للرسول والمؤمنين ، والمنصوب للكفار ، أي : « وإن تدعوا أنتم هؤلاء الكفار إلى الإيمان . ولا يجوز أن يكون « تدعوا » مسنداً إلى ضمير الرسول فقط ، والمنصوب للكفار » أيضاً ، لأنه كان ينبغي أن تحذف الواو ، لأجل الجازم ، ولا يجوز أن يقال : قدر حذف الحركة وثبت حرف العلة ، كقوله :

٢٣٧٦ - هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ، ولَمْ تَدَعِ

ويكون مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[1]، ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ ، ﴿ لا تَخَفْ دَرَكاً ، ولا تَخْشَى ﴾ ، لأنه ضرورة . وأما الآيات فمؤولة ، وسيأتي ذلك ، وقد مضى منه جملة . قوله : ﴿ لا يَتَّبِعُوكم ﴾ قرأ نافع بالتخفيف ، وكذا في الشعراء ﴿ يَتْبَعُهُم ﴾ ، والباقون بالتشديد ، فقيل : هما لغتان ، ولهذا جاء في قصة آدم ﴿ فَمَنْ تَبِعَ ﴾ ، وفي موضع آخر ﴿ اتَّبَعَ ﴾ . وقيل : « تَبِعَ : اقتفى أثره ، واتَّبَعَهُ ، بالتشديد : اقتدى به » . والأول أظهر » . قوله : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ هذه جملة إسمية عطفت على أخرى فعلية ، لأنها في معنى الفعلية ، والتقدير : أم صمتم ؟ . وقال أبو البقاء : « جملة إسمية في موضع الفعلية ، والتقدير : أدعوتموهم أم صمتم ؟ . « وقال ابن عطية عطف الاسم على الفعل » ، إذ التقدير : أم صمتم ، ومثله قول الشاعر :

٢٣٧٧ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ القِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ[2]

قال الشيخ : « وليس من عطف الفعل على الاسم ، إنما هو من عطف الإسمية على الفعلية ، وأما البيت فليس فيه عطف فعل على اسم ، بل من عطف الفعلية على اسم مقدر بالفعلية ، إذ الأصل : سواء عليك أنفرت أم بت . وإنما أتى في الآية بالجملة الثانية إسمية ، لأن الفعل يشعر بالحدوث ، ولأنها رأس فاصلة » . والصَّمْتُ : السكوت ، يقال منه : صَمَتَ يَصْمُتُ ، بالفتح في الماضي ، والضم في المضارع ، ويقال : صَمِتَ ، بالكسر ، يَصْمَتُ ، بالفتح ، والمصدر : الصَّمْتُ والصُّمَاتُ . وإصْمِت ، بكسر الهمزة والميم : اسم فلاة معروفة ، وهو منقول من فعل الأمر من هذه المادة . وقد رد بعضهم هذا بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزته همزة وصل ، ولكان ينبغي أن تكون ميمه مضمومة ، إن كان من « يَصْمُتُ » ، أو مفتوحة إن كان من « يَصْمَتُ » ، ولأنه كان ينبغي ألّا يؤنث بالتاء ، وقد قالوا : إصْمِتَة . والجواب أن فعل الأمر يجب قطع همزته إذا سُمِّي به ، نحو : « أُسْرُب » ، لأنه ليس لنا من الأسماء ما همزته للوصل إلا أسماء عشرة ، ونوع الانطلاق من كل مصدر زاد على الخمسة ، وهو قليل ، فالإلحاق بالكسر أولى . وأما كسر الميم فلأن التغيير يؤنس بالتغيير ، وكذلك الجواب عن تأنيثه بالتاء .

قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ﴾ .

العامة على تشديد « إنّ » ، فالموصول اسمها ، و « عِبَادٌ » خبرها . وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف « إن » ونصب « عباد » ، وأمثالكم . وقد خرجها أبو الفتح ابن جني وغيره أنها « إنْ النافية » ، وهي عاملة عمل « ما » الحجازية ، وهذا مذهب الكسائي ، وأكثر الكوفيين ، غير الفراء ، وقال به من البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً ، وأنشدوا :

---

(١) سورة يوسف ، آية (٩٠) .

(٢) انظر البيت في تفسير الطبري (٣٢١/١٣) ، البحر المحيط (٤٤٢/٤) .

٢٣٧٨ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[١]

ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كونهم عباداً أمثالهم ، والقراءة الشهيرة تثبت ذلك ، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالى . وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تفهم تحقير أمر المعبود من دون الله وعبادة عابده ، وذلك أن العابدين أتم حالاً ، وأقدر على الضر والنفع من آلهتهم ، فإنها جماد لا تفعل شيئاً وقد رد أبو جعفر هذه القراءة بثلاثة أوجه :

أحدها : مخالفتها لسواد المصحف .

الثاني : أن سيبويه يختار الرفع في خبر « إنْ » المخففة ، فيقول : « إنْ زيدٌ منطلق» لأن عمل « ما » ضعيف ، و « إنْ » بمعناها ، فهي أضعف منها .

الثالث : أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى « ما » إلا أن يكون بعدها إيجاب . « وما رد به النحاس ليس بشيء ، لأنها مخالفة يسيرة .

قال الشيخ[٢] : « ويجوز أن يكون كتب المنصوب « على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب » بغير ألف ، فلا تكون فيه مخالفة للسواد . وأما سيبويه فاختلف الناس في الفهم عنه في ذلك . وأما الكسائي ، فهذا القيد غير معروف له » . وخرج الشيخ القراءة على أنها « إنْ » المخففة ، قال : « و « إنْ » المخففة تعمل في القراءة المتواترة ، كقراءة « وإنْ كُلاًّ » ، ثم إنها قد ثبت لها نصب الجزأين ، وأنشد :

٢٣٧٩ ـ ..... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[٣]

قال : وهي لغة ثابتة . ثم قال : فإنْ تأولوا ما ورد من ذلك ، نحو :

٢٣٨٠ ـ يا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٤]

أي : ترى رواجعاً ، فكذلك هذه يكون تأويلها : إن الذين تدعون من دون الله خلقناهم عباداً أمثالكم » . قلت : فيكون هذا التخريج مبنياً على مذهبين :

أحدهما : إعمال المخففة ، وقد نص جماعة من النحويين على أنه أقل من الإهمال ، وعبارة بعضهم : إنه قليل . ولا أرتضيه ، لوروده في المتواتر .

والثاني : أن « إنّ » وأخواتها تنصب الجزأين ، وهو مذهب مرجوح . وقد تحصل في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه ، كون « إنْ » نافية عاملة ، أو المخففة الناصبة للجزأين ، أو النصب بفعل مقدر ، هو خبر لها في المعنى . وقرأ بعضهم « إنْ » مخففة ، « عباداً » نصباً ، « أمثالُكم » رفعاً . وتخريجها على أن تكون المخففة ، وقد أهملت ، و « الذين » مبتدأ ، و « تَدْعُونَ » صلتها ، والعائد محذوف ، و « عباداً » حال من ذلك العائد المحذوف ، و « أمثالُكم » خبره ، والتقدير : إنِ الّذِينَ تدعونهم حال كونهم عباداً أمثالكم في كونهم مخلوقين مملوكين ، فكيف

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٤٤) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت للعجاج انظر ملحقات ديوانه،(٨٢) ، المغني (١/٢٨٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٣) ، الأشموني (١/٢٧٠) ، الهمع (١/١٣٤) .

يعبدون ؟ ويضعف أن يكون الموصول إسماً منصوب المحل ، لأن إعمال المخففة ـ كما تقدم ـ قليل . وحكى أبو البقاء أيضاً قراءة رابعة ، وهي بتشديد « إنّ » ونصب « عباد » ، ورفع « أمثالكم » . وتخريجها على ما تقدم قبله .

قوله : ﴿ يَبْطِشُونَ ﴾ .

العامة على كسر الطاء ، من « بَطَشَ ، يَبْطِشُ » . وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع في رواية عنه « يَبْطُشُونَ » بضمها ، وهما لغتان . والبطش : الأخذ بقوة . قوله : ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ قرأ أبو عمرو « كِيدُوني » بإثبات الياء وصلاً ، وحذفها وقفاً ، وهشام بإثباتها في الحالين ، والباقون بحذفها في الحالين ، وعن هِشام خلاف مشهور .

وقال الشيخ : « وقرأ أبو عمرو وهشام بخلاف عنه « كيدوني » بإثبات الياء وصلاً ووقفاً » . قلت : أبو عمرو لا يثبتها وقفاً البتة ، فإن قاعدته في الياءات الزائدة ما ذكرته لك . وفي القرآن « فكيدوني » ثلاثة ألفاظ ، هذه ، وقد عرف حكمها ، وفي هود ﴿ فكيدوني جميعاً ﴾ أثبتها القراء كلهم في الحالين ، وفي المرسلات : ﴿ فإنْ كان لَكُم كَيْدٌ فكيدُونِ ﴾ حذفها الجميع في الحالين ، وهذا نظير ما مَرَّ لك من لفظ ﴿ واخْشَوْنِ ﴾ فإنها في البقرة ثابتة للكل وصلاً ووقفاً ، ومحذوفة في أول المائدة ، ومختلف فيها في ثانيتها .

قوله : ﴿ إنَّ وَلِيِّيَ اللهُ ﴾ .

العامة على تشديد « وَلِيِّي » مضافاً لياء المتكلم المفتوحة ، وهي قراءة واضحة ، أضاف « الولي » إلى نفسه . وقرأ أبو عمرو في بعض طرقه « إنَّ وليَّ » بياء واحدة مشددة مفتوحة ، وفيها تخريجان :

أحدهما : قال أبو علي : «إنّ ياء « فَعِيل » مدغمة في ياء المتكلم ، وأن الياء التي هي لام الكلمة محذوفة » . ومنع من العكس .

والثاني : أن يكون « ولي » « اسمها ، وهو اسم نكرة غير مضاف لياء المتكلم ، والأصل : إنَّ وليّاً اللهُ ، فـ « وليّاً » اسمها ، و « اللهُ » خبرها ، ثم حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، كقوله :

٢٣٨١ ـ فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرِ اللهَ إلّا قَلِيلاَ[1]

وكقراءة من قرأ « قُلْ : هُوَ اللهُ أَحَدُ ، اللهُ الصَّمَدُ » ، ولم يبق إلا الإخبار عن نكرة بمعرفة ، وهو وارد ، قال الشاعر :

٢٣٨٢ ـ وإنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً بآبائيَ الشُّمِّ الكِرَام الخَضَارِمِ[2]

وقرأ الجحدري في رواية « إنَّ وليِّ الله » بكسر الياء مشددة ، وأصلها أنه سكن ياء المتكلم ، فالتقت مع لام التعريف فحذفت ، لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسرة تدل عليها ، نحو : « إنّ غلام الرجلُ » . وقرأ في رواية أخرى « إنَّ وليَّ اللهِ » بياء مشددة مفتوحة ، والجلالة بالجر ، نقلها عنه أبو عمرو الداني ، أضاف « الولي » إلى الجلالة . وذكر الأخفش وأبو حاتم هذه القراءة عنه ، ولم يذكرا نصب الياء ، وخرجها الناس على ثلاثة أوجه :

الأول ـ قول الأخفش ـ وهو : أن يكون « وليَّ اللهِ » اسمها ، و « الّذِي نَزَّلَ الكِتَابَ » خبرها ، والمراد بالذي نزل

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

الكتاب : جبريل عليه السّلام ، يدل عليه قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ به الرُّوحُ الأَمِينُ ﴾ ، ﴿ قُلْ : نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ ﴾ ، إلّا أن الأخفش قال ـ في قوله : ﴿ وهُوَ يَتَوَلّى الصَّالِحِينَ ﴾ ـ : « هو من صفة الله قطعاً ، لا من صفة جبريل عليه الصلاة والسلام » . وفي تحتم ذلك نظر .

والثاني : أن يكون الموصوف بتنزيل الكتاب هو الله تعالى ، والمراد بالموصول النبي ـ ﷺ ـ ويكون ثَمَّ عائد محذوف ، لفهم المعنى ، والتقدير : إنَّ وليَّ اللهِ ـ النبيُّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذي نَزَّلَ اللهُ الكِتَابَ عليه ، فحذف « عليه » ، وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف ، لكنه قد جاء قليلاً ، كقوله :

٢٣٨٣ ـ وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[١]

أي : صَبَّهُ عليه . وقال آخر :

٢٣٨٤ ـ فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ ... عَلَى المَاءِ لا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ[٢]

أي : بما هو قابضٌ عليه . وقال آخر :

٢٣٨٥ ـ لَعَلَّ الَّذِي أَصْعَدْتِنِي أَنْ يَرُدَّنِي ... إلى الأَرْضِ إن لم يَقْدِرِ الخَيْرَ قَادِرُه[٣]

٢٣٨٦ ـ ومِنْ حَسَدٍ يَجُوزُ عَلَى قَوْمِي ... وأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي[٤]

أي : يَحْسُدُوني فيه . وقال آخر :

٢٣٨٧ ـ فَقُلْتُ لَهُ : لا ـ والّذِي حَجَّ حَاتِمٌ ... أَخُونُكَ عَهْداً ، إنَّني غَيْرُ خَوَّانِ[٥]

أي : حَجَّ إليه . وقال آخر :

٢٣٨٨ ـ فَأَبْلِغَنَّ خَالِدَ بْنَ نَضْلَةٍ ... والمَرْءُ مَعْنِيٌّ بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ[٦]

أي : يثق به . وإذا ثبت أن الضمير يحذف في مثل هذه الأماكن ، وإن لم يكمل شرط الحذف فلهذه القراءة الشاذة في التخريج المذكور إسْوَة بها .

والثالث : أن يكون الخبر محذوفاً ، تقديره : إنَّ وليَّ اللهِ الصالحُ ، أو مَنْ هو صالح ، وحذف لدلالة قوله : ﴿ وهو يَتَوَلّى الصَّالِحِينَ ﴾ ، وكقوله : ﴿ إنَّ الّذِينَ كَفَرُوا بالذِّكْرِ ﴾ أي : مُعَذَّبُونَ ، وكقوله : ﴿ إنَّ الّذِينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ ﴾ . و « النَّزْغُ » : أدنى حركة تكون ، وأكثر ما يسند للشيطان ، لأنه أسرع في ذلك . وقيل : النَّزْغُ : الدخول في أمر ، لإفساده . وقال الزمخشريُّ : « والنَّزْغُ والنسْغُ : الغَرْز والنخْس . وجعل النزغ نازغاً ، كما قيل : جَدَّ جِدُّهُ » . يعني : قصد بذلك المبالغة .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت من شواهد البحر (٤/٤٤٦) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت لحاتم الطائي انظر أوضح المسالك (١/٨٥) ، الأشموني (١/١٧٤) ، التصريح (١/١٤٧) ، البحر المحيط (٤/٤٤٧) .

(٥) البيت لعريان الجرمي انظر الخزانة (٦/٥٦) ، وهو من شواهد البحر (٤/٤٤٧) .

(٦) البيت من شواهد البحر (٤/٤٤٦) .

إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠٣﴾ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٢٠٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾

قوله : ﴿ طَيْفٌ ﴾ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي « طَيْفٌ » ، والباقون « طَائِفٌ » بزنة « فاعل » . فأما « طَيْفٌ » ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر من : طَافَ يَطِيفُ ، كـ « باع يبيع » . وأنشد أبو عُبَيْدَة :

٢٣٨٩ - أَنَّى أَلَمَّ بِكَ الخَيَالُ يَطِيفُ وَمَطَافُهُ لَكَ ذُكْرَةٌ وشُعُوفُ[1]

والثاني : أنه مخفف من « فَيْعِل » ، والأصل : « طَيِّف » بتشديد الياء ، فحذف عين الكلمة ، كقولهم ـ في ميِّت ـ : مَيْت ، وفي لَيِّن : لَيْن ، وفي هَيِّن : هَيْن . ثم « طَيِّف » الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من طاف يَطِيف ، أو من طاف يَطُوف ، والأصل : طَيْوِف ، فقلب وأدغم ، وهذا قول أبي بكر بن الأنباري .

والثالث : أن أصله : طَوْف ، من طاف يَطُوف ، فقلبت الواو ياء . قال أبو البقاء : « قلبت الواو ياء « وإن كانت » ساكنة ، كما قلبت في « أَيْدٍ » ، وهو بعيد » . قلتُ : وقد قالوا أيضاً ـ في « حِوَل » ـ : « حِيَل » ، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه . وقوله : « وإن كانت ساكنة » ليس هذا مقتضياً لمنع قلبها ياء ، بل كان ينبغي أن يقال : وإن كان ما قبلها غير مكسور . وأما « طَائِف » فاسم فاعل يحتمل أن يكون من طَافَ يَطُوف ، فيكون كـ « قائم وقائل » ، وأن يكون من طاف يطيف ، فيكون كـ « بائع ومائل » . وقد زعم بعضهم أن « طَيْفاً وطائفاً » بمعنى واحد ، ويعزى للفراء ، فيحتمل أن يرد « طائفاً » لـ « طَيْف » فيجعلهما مصدرين ، وقد جاء « فاعل » مصدراً ، كقولهم : « أقائماً وقد قعد الناس » ، وأن يرد « طَيْفاً » لـ «طائف » ، أي : فيجعله وصفاً على « فَعْل » . وقال الفارسي : « الطَيْف » كالخَطْرَة ، و «الطائف كالخَاطِر » . ففرق بينهما . وقال الكسائي : « الطيف » : اللَّمَمُ ، و « الطائف » : «ما طاف حول الإنسان » . قال ابن عطية : وكيف هذا ؟ وقد قال الأعشى :

٢٣٩٠ - وتُصْبِحُ مِنْ غِبِّ السُّرَى ، وكَأَنَّها أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الجِنِّ أَوْلَقُ[2]

ولا أدري ما تعجبه ؟ وكأنه أخذ قوله : « ما طاف حول الإنسان » مقيداً بالإنسان ، وهذا قد جعله طائفاً بالناقة ، وهي سقطة ، لأن الكسائيَّ إنما قاله اتفاقاً ، لا تقييداً . وقال أبو زيد الأنصاري : « طاف : أقبل وأدبر ، يَطُوف طَوْفاً

---

(١) البيت لكعب بن زهير انظر ديوانه (٨٤) ، والطبري (١٣/ ٣٣٥) ، اللسان « ذكر » .

(٢) تقدم .

وطَوَافاً . وأضاف : استدارَ القَوْمَ من نواحيهم . وطافَ الخيالُ : أَلَمَّ ، يَطِيف طَيْفاً » . فقد فرق أبو زيد بين ذي الواو ، وذي الياء ، فخصص كلَّ مادة بمعنى ، وفرق أيضاً بين « فَعَلَ ، وأَفْعَلَ » ، كما رأيت . وزعم السُّهَيْلِيُّ أنه لا يستعمل من « طافَ الخيالُ » اسم فاعل ، قال : « لأنه تَخَيّلٌ ، لا حقيقة له » . قال : « فأما قوله تعالى : ﴿ فَطَافَ عليها طائِفٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾ فلا يقال فيه « طَيْفٌ » لأنه اسم فاعل حقيقة » . وقال حسان :

٢٣٩١ ـ جِنِّيَّةٌ أرّقَنِي طَيْفُهَا يذهب صُبْحاً ويُرَى في المَنَامْ[1]

وقال السُّدِّي : « الطَيْف : الجنون ، والطائف : الغضب » . وعن ابن عباس ـ « رضي الله عنهما » : هما بمعنى واحد ، وهو « النَّزْعُ » .

قوله : ﴿ وإخْوَانُهُم يَمُدُّونَهُم في الغَيِّ ﴾ .

في هذه الآية أوجه :

أحدها : أن الضمير في « إخْوَانُهُم » يعود على « الشياطين » ، لدلالة لفظ « الشيطان » عليهم ، أو على « الشيطان » نفسه ، لأنه لا يراد به الواحد ، بل الجنس . والضمير المنصوب في « يَمُدونَهُم » يعود على « الكفار » ، والمرفوع يعود على « الشياطين » ، أو « الشيطان » ، كما تقدم ، والتقدير : وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين ، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير من هو له في المعنى ، ألا ترى أن الإمداد مسند إلى الشياطين في المعنى ، وهو في اللفظ خبر عن « إخوانهم » ، ومثله :

٢٣٩٢ ـ قَوْمٌ إذا الخَيْلُ جَالُوا في كَوَاثِبِهَا ..... [2]

وقد تقدم لك في هذا كلام وبحث مع مكي ، وغيره من حيث جريان الفعل على غير من هو له ، ولم يبرز ضمير . وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور ، وعليه عامة المفسرين . قال الزمخشري : « هو أوجه ، لأن « إخوانهم » في مقابلة « الذين اتَّقَوْا » .

الثاني : أن المراد بالإخوان : الشياطين ، وبالضمير المضاف إليه : الجاهلون ، أو غير المتقين ، لأن الشيء يدل على مقابله ، والواو تعود على الإخوان ، والضمير المنصوب يعود على الجاهلين ، أو غير المتقين ، « والمعنى : والشياطين الذين هم إخوان الجاهلين ، أو غير المتقين ، يمدون الجاهلين ، أو غير المتقين » في الغَيِّ ، والخبر في هذا الوجه جار على من هو له لفظاً ومعنى ، وهذا تفسير قتادة .

الثالث : أن يعود الضمير المجرور والمنصوب على الشياطين ، والمرفوع على الإخوان ، وهم الكفار . قال ابن عطية : « ويكون المعنى : وإخوان الشياطين في الغَيِّ ، بخلاف الإخوة في الله تعالى ، يمدون ، أي : بطاعتهم لهم وقبولهم منهم . ولا يترتب هذا التأويل على أن يتعلق « في الغيّ » بالإمداد ، لأن الإنس لا يغرون الشياطين » . قُلْتُ : يعني يكون « في الغَيِّ » حالاً من المبتدأ ، أي : وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغَيِّ . وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف ، والأحسن أن يتعلق بما تضمنه « إخوانهم » من معنى المؤاخاة والأخوة ، وسيأتي فيه بحث للشيخ .

---

(١) انظر البيت في ديوانه (١٨٤) ، البحر المحيط (٤/ ٤٥٠) .

(٢) صدر بيت لزياد بن منقذ وعجزه :

..... فوارس الخيل لا ميل ولا قزم

انظر المحتسب (١/ ٢٩١) ، البحر المحيط (٤/ ٤٥١) ، الصحاح واللسان « قزم » .

قال الشيخ : « ويمكن أن يتعلق « في الغَيِّ » على هذا التأويل بـ « يَمُدُّونَهُم » على جهة السببية ، أي : يَمُدُّونَهُم بسبب غوايتهم ، نحو : « دَخَلَتْ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ»، أي : بسبب هرة . ويحتمل أن يكون « في الغَيِّ » حالاً ، فيتعلق بمحذوف ، أي : كائنين في الغي ، فيكون « في الغَيِّ » في موضعه ، ولا يتعلق بـ «إخْوَانهم » ، وقد جوّزَ ذلك ابن عطية ، وعندي في ذلك نظر ، فلو قلت : « مُطْعِمُك زيدٌ لحماً » تريد : مُطْعِمُكَ لحماً زيدٌ ، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ، لكان في جوازه نظر ، لأنك فصلت بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معاً ، وإن كان ليس أجنبياً لأحدهما ، وهو المبتدأ » . قلتُ : ولا يظهر منع هذا البتة ، لعدم أجنبيته . وقرأ نافع « يُمِدُّونَهُم » بضم الياء وكسر الميم ، من « أمدَّ » ، والباقون بفتح الياء وضم الميم ، من « مَدّ » ، وقد تقدم الكلام على هذه المادة ، هل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أوائل هذا الموضوع . وقرأ الجحدري « يُمَادُّونَهُم » ، من : مادّهُ ، بزنة فاعله . وقرأ العامة « يُقْصِرُونَ » من « أَقْصَرَة » ، قال الشاعر :

٢٣٩٣ ـ لَعَمْرُكَ ما قَلْبِي إلى أَهْلِهِ بِحُر ... ولا مُقْصِرٍ يَوْماً فَيَأْتِيَنِي بِقُر[1]

وقال امرؤ القيس :

٢٣٩٤ ـ سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَما كانَ أَقْصَرَا ... وحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا[2]

« أي : ولا نازع عما هو فيه ، وارتفع شوقك بعدما كان قد نزع وأقلع » . وقرأ عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة « ثم لا يَقْصُرونَ » بفتح الياء وضم الصاد ، من قَصَرَ ، أي : ثم لا ينقصون من إمدادهم . وهذه الجملة ، أعني : « وإخْوَانُهُم يَمُدُّونَهُم » زعم الزجاج أنها متصلة بالجملة من قوله : « لا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْراً » ، وهو تكلف بعيد . وقوله : « في الغَيِّ » قد تقدم أنه يجوز أن يكون متعلِّقاً بالفعل ، أو بـ « إخْوانُهُم » ، أو بمحذوف على أنه حال ، إمّا من « إخْوانُهُم » ، وإمّا من « واو » « يَمُدُّونَهُم » ، وإما من مفعوله .

قوله : ﴿ لَهُ ﴾ .

متعلق بـ « استمعوا » على معنى : لأجله ، والضمير للقرآن . وقال : أبو البقاء : « يجوز أن يكون بمعنى لله ، أي : لأجله » . فأعاد الضمير على « الله » ، وفيه بعد . وجوز أيضاً أن تكون اللام زائدة ، أي : فاستمعوه » . وقد عرفت أن هذا لا يجوز عند الجمهور إلّا في موضعين ، إمّا تقديم المعمول ، أو كون العامل فرعاً . وجوز أيضاً أن تكون بمعنى « إلى » ، ولا حاجة إليه . و « الاجتباء » : الافتعال ، من : جَبَاه يَجْبِيه ، أي : جَمَعَهُ مختاراً له ، ولهذا قلت : اجْتَبَيْتُ الشيء ، أي : اخترته . وقال الزمخشري : اجْتَبَى الشيء ، بمعنى جباه لنفسه ، أي : جمعه ، كقولك : اجتمعه ، أو جُبِيَ إليه ، فاجتباه ، أي : أخذه ، كقولك : جَلَّيْت له العَرُوسَ ، فاجْتَلاها . والمعنى : هلاَّ اجْتَمَعْتَها ، افتعالاً من عند نفسك ، لأنهم كانوا يقولون : « إنْ هَذَا إلاّ إفْكٌ افْتَرَاهُ » والإنصات : السكوت ، للاستماع . قال الفراء : ويقال : «نَصَتَ وأَنْصَتَ بمعنى واحد » . وقد جاء « أَنْصَتَ » متعدياً ، قال الكميت :

٢٣٩٥ ـ أَبُوكَ الَّذِي أَجْدَى عَلِيَّ بِنَصْرِهِ ... فَأَنْصَتَ عَنِّي بَعْدَهُ كُلَّ قَائِلِ[3]

وقوله : ﴿ هَذَا بَصَائِرُ ﴾ .

---

(١) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (١٠٩) ، البحر المحيط (٤٥١/٤) ، اللسان « قرر » .

(٢) البيت في ديوانه (٥٦) ، وانظر تفسير القرطبي (٣٥٢/٧) .

(٣) البيت للراعي انظر مجاز القرآن (٤٧/٢) ، الجمهرة (٣٦٠/٢) ، البحر (١٨٧/١) .

جمع « بصيرة » ، وأطلق على القرآن « بَصَائِر » إمّا مبالغة ، وإمّا لأنه سَبَبُ البَصَائِرِ وإمّا على حذف مضاف ، أي : ذو بصائر . و « لَعَلَّ » يجوز أن تكون للترجي بحسب المخاطبين ، وأن تكون للتعليل .

وقوله : ﴿ تَضَرُّعاً وخِيفَةً ﴾ .

في نصبهما وجهان :

أظهرهما : أنهما مفعولان من أجلهما ، لأنه يتسبب عنهما الذكر .

والثاني : أن ينتصبا على المصدر الواقع موقع الحال ، أي : متضرعين خائفين ، أو ذوي تضرُّع وخِيفَة . وقرىء « وخِفْيَة » بتقديم الفاء . وقيل : هما مصدران للفعل من معناه ، لا من لفظه ، ذكره أبو البقاء ، وهو بعيد . قوله : ﴿ ودُونَ الجَهْر ﴾ قال أبو البقاء : « معطوف على « تَضَرُّع » ، والتقدير : ومقتصدين » . وهذا ضعيف ، لأن « دُونَ » ظرف لا يتصرف على المشهور ، فالذي ينبغي أن يجعل صفة لشيء محذوف ، ذلك المحذوف هو الحال ، كما قدره الزمخشري ، فقال : « ودُونَ الجَهْر » : ومتكلماً كلاماً دُونَ الجَهْر ، لأن الإخفاء أدخل في الإخلاص ، وأقربُ إلى حسن التفكر . قوله : ﴿ بالغُدُوِّ والآصال ﴾ : متعلق بـ «اذْكُرْ » ، أي : اذكره في هذين الوقتين ، وهما عبارة عن الليل والنهار . « وقال أبو البقاء : « بالغُدُوِّ » متعلق بـ « ادعوا » . وهو سَبْقُ لسانٍ ، أو قلم ، إذ ليس نظم القرآن كذا » . و « الغُدُوّ » إمّا جمع « غَدْوَة » ، كـ « قمح » « وقمحة » ، وعلى هذا فيكون قد قابل الجمع بالجمع المعنوي . وقيل : هو مصدر ، فيقدر زمان مضاف إليه ، حتى يتقابل زمان مجموع بمثله ، تقديره : بأوقات الغُدُوِّ . والآصال : جمع أُصُل ، وأُصُل : جمع أَصِيل ، فهو جمع الجمع . ولا جائز أن يكون جمعاً لـ « أَصِيل » ، لأن « فَعِيلاً » لا يجمع على « أَفْعَال » . وقيل : بل هو جمع لـ « أَصِيل » ، و « فَعِيل » يجمع على « أَفْعَال » ، نحو : يَمِين وأَيْمَان . وقيل : « آصال » جمع لـ « أُصُل » ، و « أُصُل » مفرد ، ثبت ذلك من لغتهم ، وهو العَشِيُّ ، و « فُعُل » يجمع على « أَفْعَال » ، قالوا : عُنُق وأَعْنَاق ، وعلى هذا فلا حاجة إلى دعوى أنه جمع الجمع ، ويجمع على « أُصْلَانٍ » ، كـ « رَغيف ورُغْفانٍ » ، ويصغر على لفظه ، كقوله :

٢٣٩٦ ـ وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها عَيَّتْ جَوَاباً ، وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

واستدل الكوفيون بقولهم : « أُصَيْلَان » على جواز تصغير جمع الكثرة بهذا البيت ، وتأوله البصريون على أنه مفرد . وتبدل نونه لاماً ، ويروى :

أُصَيْلالاً

. . .

وقرأ أبو مِجْلَز ، واسمه : لاحق بن حميد السدوسي البصري « والإيصَالِ » مصدر « آصَلَ » ، أي : دخل في الأَصِيل .

---

(١) البيت للنابغة انظر ديوانه (٣٠) ، الكتاب (٢/٣٢١) ، المقتضب (٤/٤١٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٠) ، أوضح المسالك (٢/٣٨٩) ، مجاز القرآن (١/٣٢٨) ، التصريح (٢/٣٦٧) ، الإنصاف (١/١٧٠) .

سُورَةُ الأَنفَالِ

ترتيبها ٨ — آياتها ٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾

قولُهُ تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ ﴾ .

فاعل « يَسْأَلَ » يعود على معلوم ، وهم مَنْ حضَرَ بدراً . و « سَأَل » تارة يكون لاقتضاء معنى في نفس المسئول ، فتتعدى بـ « عَنْ » ، كهذه الآية ، وكقول الشاعر :

٢٣٩٧ - سَلِي - إنْ جَهِلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[1]

وقد تكون لاقتضاء مالٍ ونحوه ، فتتعدّى لاثنين ، نحو : سألتُ زيداً مالاً . وقد ادعى بعضهم أن السؤال هنا بهذا المعنى ، وزعم أنَّ « عَنْ » زائدة ، والتقدير : يسألونك الأنفال ، وأيد قوله بقراءة سعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وعلي بن الحسين ، وزيد ولده ، ومحمد الباقر ولده أيضاً ، وولده جعفر الصادق ، وعكرمة ، وعطاء : « يَسْأَلُونَكَ الأنفالَ » دون « عَنْ » ، والصحيح أنَّ هذه القراءةَ على إرادة حرف الجر . وقال بعضهم : « عَنْ » بمعنى « مِنْ » . وهذا لا ضرورة تدعو إليه . وقرأ ابن محيصن « عَلَّنْفالِ » ، والأصل أنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، ثم اعتد بالحركة العارضة ، فأدغم النون في اللام ، كقوله : ﴿ وقد تبين لكم ﴾[2] ، وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ عَنِ الأَهِلَّةِ ﴾[3] . و « الأنفال » : جمع « نَفَل » ، وهي الزيادة على الشيء الواجب ، وسميت الغنيمة « نَفَلاً » ، لزيادتها على حمايةِ الحَوْزَةِ . قال لبيد :

٢٣٩٨ - إنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفَلْ وبِإذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ[4]

وقال الآخر :

---

(١) تقدم .

(٢) سورة العنكبوت ، آية (٣٨) .

(٣) سورة البقرة ، آية (١٨٩) .

(٤) البيت في ديوانه (١٣٩) ، وانظر تأويل المشكل (١٣٠) ، مجاز القرآن (١/ ٢٤٠) ، الطبري (١٣/ ٣٦٦) ، القرطبي (٧/ ٣٦١) .

٢٣٩٩ ـ إنَّـا إذا احْـمَـرَّ الـوَغَى نَـرْوِي الـقَـنَـا وَنَـعِـفُّ عِـنْـدَ تَـقَـاسُـمِ الأَنْـفَـالِ[١]

وقيل : سُمِّيَتِ الأنفال، لأن المسلمين فُضِّلُوا بها على سائر الأمم . وقال الزمخشري : « والنَّفَل : ما ينفله الغازي ، أي : يعطاه زيادة على سهمه من المَغْنَم » . قوله : « ذَاتَ بَيْنِكُم » قد تقدم الكلام على « ذات » في آل عمران . وهي هنا صفة لمفعول محذوف ، تقديره : وأصلحوا أحوالاً ذاتَ افتراقِكم ، أو ذاتَ وَصْلِكم ، أو ذَاتَ المكانِ المتصل بكم ، فإنَّ « بين » قد قيل : إنه يراد به هنا الفِراق ، أو الوصل ، أو الظرف . وقال الزجاج ، وغيره : « إنَّ ذَاتَ » هنا بمنزلة حقيقةِ الشيء ونَفْسِهِ » . وقد أوضح ذلك ابن عطية ، والتفسير ببيان هذا أولى .

وقال الشيخ[٢] : « والبين : الفِراق ، و « ذاتَ » نعت لمفعول محذوف ، أي : وأصلحوا أحوالاً ذَاتَ افتراقكم ، لما كانت الأحوال ملابسةً للبين أضيفت صفتها إليه ، كما تقول : وأضيف إلى الإناء ، والمعنى : اسقني ما في الإناء من الماء » .

قوله : ﴿ وَجِلَتْ ﴾ .

يقال : وَجِل ، بالكسر في الماضي ، يَوْجَلُ ، بالفتح ، وفيه لغة أخرى قرىء بها في الشاذ « وَجَلَتْ » ، بفتح الجيم في الماضي ، وكسرها في المضارع ، فتحذف الواو ، كـ « وَعَدَ ، يَعِدُ » ، ويقال في المشهورة : « وَجِلَ ، يَوْجَلُ » ، ومنهم من يقول : « يَاجَلُ » بقلب الواو ألفاً ، وهو شاذ ، لأنه قلب حرف العلة بأحد الشيئين ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة دون تحركه ، وهو نظير « طائِيٍّ » في النسب إلى « طَيِّىء » ، ومنهم من يقول : « يِيجَلُ » بكسر حرف المضارعة ، فتنقلب الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقد تقدم في أول هذا الموضوع أن من العرب من يكسر حرفَ المضارعة بشروط ، منها : « ألاّ يكون حرفُ المضارعة ياءً»، إلا في هذه اللفظة ، وفي « أَبَى يِئْبَى » . ومنهم من ركب من هاتين اللغتين لغة أخرى ، وهي فتح الياء وقلب الواو ياء ، فقال : « يَيْجَلُ » ، فأخذ قلب الواو مِمّن كسر حرف المضارعة ، وأخذ فتح الياء من لغة الجمهور . وقوله : ﴿ إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عطية : « وجواب الشرط المتقدم في قوله : « وأطيعوا » هذا مذهب سيبويه ، ومذهب المبرد أن الجواب محذوف متأخر ، ومذهبه في هذا ألاَّ يتقدم الجواب على الشرط » . قلت : وهذا الذي ذكره ابن عطية نقل الناس خلافه ، نقلوا ذلك ، أعني جواز تقديم جواب الشرط عليه ، عن الكوفيين وأبي زيد وأبي العباس ، والله أعلم أيهما أثبت ؟ ويجوز أن يكون للمبرد قولان ، وكذا لسيبويه ، فنقل كل فريق عن كل منهما أحد القولين .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ .

يجوز في هذا الموصول أن يكون مرفوعاً على النعت للموصول ، أو على البدل ، أو على البيان له ، وأن يكون منصوباً على القطع المشعر بالمدح . وقوله : ﴿ وعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوكلُونَ ﴾ التقديم يفيد الاختصاص ، أي : عليه ، لا على غيره . وهذه الجملة يحتمل أن يكون لها محل من الإعراب ، وهو النصب على الحال من مفعول « زَادَتْهُمْ » ، ويحتمل أن تكون مستأنفة ، ويحتمل أن تكون معطوفة على الصلة قبلها ، فتدخل في حيِّزِ الصلات المتقدمة ، وعلى هذين الوجهين فلا محل لها من الإعراب .

---

(١) البيت لعنترة وهو من شواهد البحر المحيط (٤/٤٥٥) ، والقرطبي (٧/٣٦٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٥٦) .

بقوله : ﴿ حَقّاً ﴾ .

يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : هم المؤمنون إيماناً حقاً ، ويجوز أن يكون مؤكداً لمضمون الجملة ، كقولك : « هو عَبْدُ اللهِ حقّاً » ، والعامل فيه على كلا القولين مقدر ، أي : أَحُقُّهُ حَقّاً . ويجوز ـ وهو ضعيف جداً ـ أن يكون مؤكداً لمضمون الجملة الواقعة بعده ، وهي : « لَهُمْ دَرَجَاتٌ » ، ويكون الكلام قد تم عند قوله : « هُمُ المُؤْمِنُونَ » ، ثم ابتدىء بـ « حَقّاً ، لَهُمْ دَرَجَاتٌ » ، وهذا إنما يجوز على رأي ضعيف ، أعني : تقديم المصدر المؤكد لمضمون جملة عليها . قوله : ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ يجوز أن يكون متعلقاً بـ « دَرَجَات » ، لأنها بمعنى « أجور » ، وأن يتعلق بمحذوف ، لأنها صفة لـ « دَرَجَات » ، أي : استقرت عند ربِّهِمْ ، وأن يتعلق بما تعلق به « لهم » من الاستقرار .

كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ٥

قوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ ﴾ .

فيه عشرون وجهاً :

أحدها : أن الكاف نعت لمصدر محذوف ، تقديره : الأنفال ثابتة لله ثبوتاً ، كما أخرجك ، أي ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق ، يعني أنه لا مِرْيَةَ في ذلك .

الثاني : أَنَّ تقديره : وأصلحوا ذاتَ بَيْنِكُم إصلاحاً ، كما أخرجك ، وقد التفت من خطاب الجماعة إلى خطاب الواحد .

الثالث : تقديره : وأطيعوا الله ورسوله طاعة محققة ثابتة ، كما أخرجك ، أي : كما أن إخراجَ الله تعالى إيّاك لا مِرْيَةَ فيه ، ولا شبهة .

الرابع : تقديره : يَتوكَّلُونَ توكلاً حقيقياً ، كما أخرجك ربك .

الخامس : تقديره : هم المؤمنون حقاً ، كما أخرجك ، فهو صفة لـ « حقاً » .

السادس تقديره : استقر لهم درجات ، وكذا استقراراً ثابتاً كاستقرار إخراجك .

السابع : أنه متعلق بما بعده ، تقديره : يجادلونك مجادلةً ، كما أخرجك ربك .

الثامن : تقديره : لكارهون كراهيةً ثابتة ، كما أَخْرَجَكَ ربك ، أي : أن هذين الشيئين : الجدال والكراهية ثابتان لا محالة ، كما أن إخراجَك ثابت لا محالة .

التاسع : أن الكاف بمعنى « إذ » ، و « ما » مزيدة ، والتقدير : أذكر إذ أخرجك ، وهذا فاسد جداً ، إذ لم يثبت في موضع ، أن الكاف تكون بمعنى « إذ » ، وأيضاً فإنَّ « ما » لا تزاد إلا في مواضع ، ليس هذا منها .

العاشر : أن الكاف بمعنى « واو » القسم ، و « ما » بمعنى « الذي » واقعة على ذي العلم مقسماً به ، وقد وقعت على ذي العلم في قوله : ﴿ والسَّمَاءِ وما بَنَاهَا ﴾ ، « وَمَا خَلَقَ الذكَرَ والأُنْثَى » ، والتقدير : والذي أخرجك ، ويكون

قوله : « يُجَادِلُونَكَ » جوابَ القسم ، وهذا قولُ أبي عُبَيْدَة . وقد ردَّ الناسُ عليه قاطبة ، وقالوا : «كان ضعيفاً في النحو» . ومتى ثبت كون الكاف حرف قسم ، بمعنى الواو ؟ وأيضاً فإنَّ « يُجَادِلُونَكَ » لا يصح كونه جواباً ، لأنه على مذهب البصريين متى كان مضارعاً مثبتاً وجب فيه شيئان ، اللام ، وإحدى النونين ، نحو : « لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونا » ، وعند الكوفيين «إمّا اللام ، وإمّا إحدى النونين » ، و « يُجَادِلُونَك » عَارٍ عنهما .

الحادي عشر : أن الكاف بمعنى « على » ، و « مَا » بمعنى « الذي » ، والتقدير : امضِ على الذي أخرجك ، وهو ضعيف ، لأنه لم يثبت كون الكاف بمعنى « عَلَى » البتة إلاَّ في موضع يحتمل النزاع ، كقوله : ﴿ واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم ﴾[1] ، أي : على هدايته إيّاكم .

الثاني عشر : أن الكاف في محل رفع ، والتقدير : كما أخرجك ربك فاتقوا الله ، كأنه ابتداء وخبر . قال ابن عطية : « وهذا المعنى وضعه هذا المفسر ، وليس من ألفاظ الآية في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ » .

الثالث عشر : أنها في موضع رفع أيضاً ، والتقدير : لَهُم درجاتٌ عِنْدَ رَبِّهم ومَغْفِرَةٌ ورزقٌ كريمٌ ، هذا وَعْدٌ حَقٌّ ، كما أخرجك ، وهذا فيه حذف مبتدأ وخبر ، ولو صرح بذلك لم يلتئم التشبيه ولم يحسن .

الرابع عشر : أنها في موضع رفع أيضاً ، والتقدير : « وأَصْلِحُوا ذاتَ بينكم ، ذلكم خَيْرٌ لكم ، كما أخرجك » ، فالكاف في الحقيقة نعت لخبر مبتدأ محذوف ، وهو ضعيف ، لطول الفصل بين قوله : «وأصلحوا » ، وبين قوله : « كما أخرجك » .

الخامس عشر : أنها في محل رفع أيضاً على خبر ابتداء مضمر ، والمعنى أنه شبه كراهية أصحاب رسول الله ﷺ لخروجه من المدينة ، حين تحققوا خروج قريش ، للدفع عن أبي سفيان وحفظ عِيرِه ، بكراهيتهم لنزع الغنائم من أيديهم ، وجعلها لله ورسوله ، يحكم فيها ما شاء . واختار الزمخشريُّ هذا الوجه وحَسَّنَه ، فقال : « يرتفع محل الكاف على أنه خبر ابتداء محذوف ، تقديره : هذه الحال كحال إخراجك ، يعني أَنَّ حالَهُم في كراهة ما رأيتَ من تنفيل الغزاة ، مِثْلُ حالِهِم في كراهةِ خروجهم للحرب » . وهذا الذي حَسَّنَهُ الزمخشري هو قول الفراء ، وقد شَرَحَهُ ابن عطية بنحو ما تقدم من الألفاظ ، فإنَّ الفراء قال : « هذه الكاف شَبَّهَتْ هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال » .

السادس عشر : أنها صفة لخبر مبتدأ أيضاً ، وقد حُذِفَ ذلك المبتدأ وخبره ، والتقدير : قِسْمَتُكَ الغنائِمَ حَقٌّ ، كما كان إخراجُكَ حقّاً .

السابع عشر : أن التشبيه وقع بين إخراجين ، أي : إخراج ربِّكَ إيّاك من بيتك ، وهو مكةُ ، وأنت كاره لخروجك ، وكان عاقبة ذلك الإخراج النصر والظَّفَر ، كإخراجه إيّاك من المدينة وبعض المؤمنين كاره فإنه يكون عقيب ذلك الخروج الظَّفَر والنصر والخير ، كما كانت ، عقيب ذلك الخروج الأول .

الثامن عشر : أن تتعلق الكاف بقوله : « فَاضْرِبُوا » ، وبسط هذا على ما قاله صاحب هذا الوجه أن تكون الكاف للتشبيه على سبيل المجاز ، كقول القائل لعبده : كما رجعتك إلى أعدائي فاستضعفوك ، وسألتَ مَدَداً فأمددتك ،

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٩٨) .

وأزحتُ عللك ، فخذهم الآن وعاقبهم ، وكما أحسنتُ إليك ، وأجريت عليك الرزق ، فاعمل كذا ، واشكرني عليه ، فتقدير الآية : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، وغشّاكم الناسَ أَمَنةً منه ، وأنزلَ عليكم من السَّمَاءِ ماءً لِيُطَهِّرَكم به ، وأَنْزَلَ عليكم من السَّمَاءِ ملائكةً مُرْدِفِينَ ، فاضْرِبُوا فوقَ الأعناقِ ، واضْرِبُوا مِنْهُم كلَّ بَنَانٍ ، كأنه يقول: « قد أزحتُ عللكم ، وأمددتكم بالملائكة ، فاضْرِبُوا منهم هذه المواضع ، وهو القتل ، لتبلغوا مراد الله في إحقاق الحق ، وإبطال الباطل » . وهذا الوجه بعد طوله لا طائل تحته ، لبعده من المعنى وكثرة الفواصل .

التاسع عشر : أن التقدير : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، أي : بسبب إظهار دين الله ، وإعزاز شريعته ، وقد كرهوا خروجك ، تهيباً للقتال ، وخوفاً من الموت ، إذ كان أمر عليه الصلاة والسّلام ، بخروجهم بغتة ، ولم يكونوا مستعدين للخروج ، وجادلوك في الحق بعد وضوحه ، نصرك الله ، وأمدك بملائكته ، ودل على هذا المحذوف الكلام الذي بعده ، وهو قوله : « إذ تَسْتَغِيثُونَ ربّكم » الآيات ، وهذا الوجه استحسنه الشيخ ، وزعم أنه لم يسبق به ، ثم قال[1] : « ويظهر أن الكاف ليست لمحض التشبيه ، بل فيها معنى التعليل ، وقد نصَّ النحويون على أنها للتعليل ، وخرجوا عليه قوله تعالى : ﴿ واذكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[2] ، وأنشدوا :

٢٤٠٠ ـ لا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ[3]

أي : لانتفاء شتم الناس لك ، لا تشتمهم ، ومن الكلام الشائع : « كما تطيعُ اللهَ ، يُدْخِلُكَ الجنَّةَ » ، أي : لأجل طاعتك الله يُدْخِلُكَ ، فكذا الآية ، والمعنى ، لإنْ خرجت لإعزاز دين الله ، وقتل أعدائه ، نصرك وأمدك بالملائكة .

العشرون : تقديره : «وأطيعوا الله ورسوله إنْ كنتم مؤمنين ، كما إخراجك في الطاعة خيْرٌ لكم ، كما كان إخراجُكَ خيراً لهم » . وهذه الأقوال مع كثرتها غالبها ضعيف ، وقد بينت ذلك . قوله : « بالحقِّ » فيه وجهان ، أحدهما : أن يتعلق بالفعل ، أي : بسبب الحقِّ ، أي : أنه إخراج بسبب حق يظهر ، وهو علوُّ كلمةِ الإسلام ، والنصر على أعداء الله . والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، على أنها حال من مفعول « أَخْرَجَكَ » ، أي : ملتبساً بالحق . قوله : « وإنَّ فريقاً » الواو للحال ، والجملة في محل نصب ، ولذلك كُسِرَتْ « إنَّ » . ومفعول « كارِهُونَ » محذوف ، أي لكارِهُونَ الخروجَ . وسبب الكراهة إمّا نفرة الطبع مما يتوقع من القتال ، وإمّا لعدم الاستعداد .

﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾ .

يحتمل أن يكون مستأنفاً ، إخباراً عن حالهم بالمجادلة ، ويحتمل أن يكون حالاً ثانية ، أي : أخرجك في حال

---

(١) البحر المحيط (٤/٤٦٣) .

(٢) سورة البقرة ، آية (١٩٨) .

(٣) تقدم .

مجادلتهم إيّاكَ ، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في « لكارهون » ، أي : لكارهون في حال جدال . والظاهر أن الضمير المرفوع يعود على الفريق المتقدم ، ومعنى المجادلة قولهم : كيف نقاتل ، ولم نعتد للقتال ؟ ويجوز أن يعود على الكفار ، وجدالهم ظاهر . قوله : ﴿ بَعْدَ ما تَبَيَّنَ ﴾ منصوب بالجدال ، و « ما » مصدرية ، أي : بعد تبينه ووضوحه ، وهو أقبح مع الجدال في الشيء قبل إيضاحه ، وقرأ عَبْدُ اللهِ « بُيِّنَ » مبنياً للمفعول ، من بَيَّنْتُه ، أي : أظهرته . وقوله : ﴿ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ حال من مفعول « يُسَاقُونَ » .

قوله : ﴿ وإذْ يَعِدُكُم ﴾ .

« إذ » منصوب بفعل مقدر ، أي : اذكر إذ ، والجمهور على رفع الذال ، لأنه مضارع مرفوع . وقرأ مَسْلمة بن محارب بسكونها ، على التخفيف ، لتوالي الحركات . وقرأ ابن محيصن « يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدَى » بوصل همزة « إحدى » تخفيفاً على غير قياس ، وهي نظير قراءة من قرأ « إنَّها لَاحْدَى »[1] ، بإسقاط الهمزة ، إجراء همزة القطع مجرى همزة الوصل . وقرأ أيضاً « أَحَدَ » بالتذكير ، لأن « الطائفة » مؤنث مجازى . وقرأ مَسْلَمة بن محارب « بكلمته » على التوحيد ، والمراد به اسم الجنس ، فيؤدي مؤدى الجمع .

قوله : ﴿ لِيُحِقَّ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بما قبله ، أي : ويَقْطَعَ ، لِيُحِقَّ الحَقَّ .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف ، تقديره : لِيُحِقَّ الحقَّ فَعَلَ ذلك ، أي : ما فعله إلا لهما ، وهو إثبات الإسلام وإظهاره ، وزوال الكفر ومحوه . قال الزمخشريُّ : « ويجب أن يُقَدر المحذوف مؤخراً ، ليفيد الاختصاص ، وينطبق عليه المعنى » . قلت : وهذا على رأيه ، وهو الصحيح .

قوله : ﴿ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ منصوب المحل على البدل من « إحْدَى » ، أي : يَعِدُكم أنّ إحدى الطائفتين كائنة لكم ، أي : تتسلطون عليها تسلط الملاك ، فهي بدل اشتمال .

﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ ﴾

قوله : ﴿ إذْ تَسْتَغِيثُونَ ﴾ .

فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منصوب بـ « اذكر » مضمراً ، ولذلك سماه الحَوْفيّ مستأنفاً ، أي : أنه مقتطع عما قبله .

الثاني : أنه منصوب بـ « يُحِق » ، أي : يُحِق الحق وقت استغاثتكم ، وهو قول ابن جرير[2] ، وهو غلط ، لأن « لِيُحِقَّ » مستقبل ، لأنه منصوب بإضمار « أَنْ » ، و « إذْ » ظرف لما مضى ، فكيف يعمل المستقبل في الماضي .

الثالث : أنه بدل من « إذ » الأولى ، قاله الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وكان قد قدموا أن العامل في

---

(١) سورة المدثر ، آية (٣٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٦٥) .

« إذ » الأولى « اذكر » مقدراً .

الرابع : أنه منصوب بـ « يَعِدُكم » قاله الحَوْفي ، وقبله الطبري .

الخامس : أنه منصوب بقوله : « تَوَدُّونَ » قاله أبو البقاء ، وفيه بُعْدٌ ، لطول الفصل . و « استغاث » يتعدى بنفسه ، وبالباء ، ولم يجيء في القرآن إلّا متعدياً بنفسه ، حتى نَقَمَ ابنُ مالك على النحويين قولهم : المستغاث له ، أو به ، والمستغاث من أجله ، وقد أنشدوا على تعديه بالحرف قول الشاعر :

٢٤٠١ ـ حَتَّى اسْتَغَاثَ بِمَاءٍ ، لا رِشَاءَ لَهُ ... مِنَ الأَبَاطِحِ في حَافَاتِهِ المُبرَكُ
مُكَلَّلٌ بِأُصُولِ النَّبْتِ تَنْسُجُهُ ... رِيحٌ خَرِيقٌ لِضَاحِي مَائِهِ حُبُكُ
كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خَافَ العُيونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ[1]

فَدَلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف ، كما استعمله سيبويه ، وغيره . قوله : « أَنِّي » العامة على فتح الهمزة ، بتقدير حذف حرف الجر ، أي : فاستجاب بأني . وقرأ عيسى بن عمر ، وتروى عن أبي عمرو أيضاً « إنِّي » بكسرها ، وفيها مذهبان :

مذهب البصريين أنه على إضمار القول ، أي : فقال : إني مُمِدُّكم .

ومذهب الكوفيين أنها محكية بـ « اسْتَجَابَ » إجراءً له مُجْرى القول ، لأنه بمعناه .

قوله : « بألْفٍ » العامة على التوحيد . وقرأ الجحدري « بآلُفٍ » بزنة « أفْلُس » ، وعنه أيضاً ، وعن السُّدِّي « بآلاف » بزنة « أَحْمَال » . وفي الجمع بين هاتين القراءتين ، وقراءة الجمهور أن تحمل قراءة الجمهور على أن المراد بـ « الألف » : هم الوجوه ، وباقيهم كالأتباع لهم ، فلذلك لم ينص عليهم في قراءة الجمهور ، ونص عليهم في هاتين القراءتين ، أو يحمل « الألف » على من قاتل من الملائكة ، دون من لم يقاتل ، فلا تنافي حينئذٍ بين القراءات . قوله : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ قرأ نافع ، ويروى عن قنبل أيضاً « مُرْدَفِينَ » بفتح الدال ، والباقون بكسرها ، وهما واضحتان ، لأنه يروى في التفسير : أنه كان وراء كل ملك ملك رديفاً له ، فقراءة الفتح تشعر بأن غيرهم أردفهم ، لركوبهم خلفهم ، وقراءة الكسر تشعر بأن الراكب خلف صاحبه قد أردفه ، فصحَّ التعبير باسم الفاعل تارةً ، واسم المفعول أخرى . وجَعَلَ أبو البقاء مفعول « مُرْدِفينَ » ـ يعني بالكسر ـ محذوفاً ، أي : مُرْدِفينَ أمثالَهُم . وجوَّزَ أن يكون معنى الإرداف : المجيء بعد الأوائل ، أي : جُعِلُوا رِدفاً للأوائل » . ويطلب جواب عن كيفية الجمع بين هذه الآية ، وآية آل عمران ، حيث قال هناك : « بِخَمْسةِ » ، وقال هنا : « بِألْفٍ » ، والقصة واحدة ؟ والجواب أن هذه الألْفَ مردفة لتلك الخمسة ، فيكون المجموع ستة آلاف ، ويظهر هذا ويقوي في قراءة « مُرْدِفِينَ » بكسر الدال . وقد أنكر أبو عُبَيْدٍ أن تكون الملائكة أردفت بعضها ، أي : ركِبَتْ خلفها غيرها من الملائكة . وقال الفارسي : من كسر الدال احتمل وجهين :

أحدهما : أن يكونوا مُرْدِفينَ مِثْلَهُم ، كما تقول : « أردفتُ زيداً دابتي » ، فيكون المفعول .

الثاني محذوفاً ، وحذف المفعول كثير . والوجه الآخر : « أن يكونوا جاءوا بعد المسلمين . وقال الأخفش :

---

(١) الأبيات لزهير وانظرها في ديوانه (١٧٥ ـ ١٧٧) ، وانظر الخصائص (٢/٣٣٤) ، المحتسب (٢/٢٨٧) ، البحر المحيط (٤/٤٦٥) ، وانظر تحقيقنا على الدر اللقيط .

« بنو فلان يردفوننا » أي : «يجيئون بعدنا». وقال أبو عُبَيْدَة : « مُرْدِفينَ » : جاءوا بَعْدُ ، ورَدَفَنِي وأَرْدَفَنِي واحد . قال الفارسي : هذا الوجه كأنه أبين ، لقوله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ ربَّكُم ﴾ ، فقوله : « مُرْدِفينَ ، أي : جائين بعدُ ، لاستغاثتكم » . ومن فتح الدال فهم مُرْدَفُونَ على أردفوا الناسَ ، أي : أنزلوا بعدهم . وقرأ بعض المكيين فيما حكاه الخليل « مُرَدِّفِينَ » بفتح الراء وكسر الدال مشددة . والأصل « مُرْتَدِفين » ، فأدغم . وقال أبو البقاء : « إنَّ هذه القراءة مأخوذة من رَدَّفَ بتشديد الدال على التكثير ، أو أن التضعيف بدل من الهمزة ، كـ « أَفْرَجْتُهُ وفَرَّجْتُه » . وجوز الخليل بن أحمد ضم الراء إتباعاً لضمة الميم ، كقولهم : مُخُصِّم بضم الخاء ، وقد قرىء بها شذوذاً . وقرىء « مُرِدِّفِينَ » بكسر الراء وتشديد الدال مكسورة . وكسر الراء يحتمل وجهين ، إمّا لالتقاء الساكنين ، وإمّا للاتباع . قال ابن عطية : « ويجوز على هذه القراءة كسر الميم ، إتباعاً للراء ، ولا أحفظه قراءة » . قلتُ : وكذلك الفتحة في « مُرَدِّفِينَ » في القراءة التي حكاها الخليل تحتمل وجهين :

أحدهما : وهو الظاهر : أنها حركة نقل من التاء حين قصد إدغامها إلى الراء .

والثاني : أنها فتحت تخفيفاً ، وإن كان الأصل الكسر ، على أصل التقاء الساكنين ، كما قد قرىء به . وقرىء « مِرِدِّفِينَ » بكسر الميم ، إتباعاً لكسرة الراء . والوَجَلُ : الفزع . وقيل : استشعار الخوف ، يقال منه : وَجِلَ يَوْجَلُ ، ويَاجَلُ ، ويَيجَل ، ويِيجَلُ ، وَجَلاً ، فهو وَجِلٌ . والشَّوْكَةُ : السلاح كسِنان الرمح ، والنَّصْل والسيف ، وأصلها من النبْت الحديد الطرف ، كـ « شَوْكِ السَّعْدَانِ » ، يقال منه : « رجلٌ شائِكٌ » فالهمزة من « واو » ، كـ « قائم » ، ويجوز قلبه بتأخير عينه بعد لامه ، فيقال : « شاكٍ » ، فيصير كـ « غازٍ » ، ووزنه حينئذٍ : « فال » . قال زهير :

٢٤٠٢ ـ لَدَى أَسَدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ لَـهُ لِبَـدٌ أَظْفَـارُهُ لَـمْ تُـقَـلَّمِ[1]

ويوصف السلاح بالشاكي ، كما يوصف به الرجل ، فيقال : رجلٌ شاكٌ ، وشاكٍ ، وسِلاحٌ شاكٌ ، وشاكٍ . فأما « شاكٌ » فصحيح غير معتل الآخر ، وألفه منقلبة عن عين الكلمة ، ووزنه في الأصل على « فَعِل » لا بكسر العين ، ولكن قلبت ألفاً ، كما قالوا : كَبْشٌ صافٌ ، أي : صَوِفٌ ، كذلك « شَاكٌ » ، شَوِكٌ ، ويحتمل أن يكون محذوف العين ، وأصله « شائكٌ » ، فحذفت العين ، فبقي « شاكاً » ، فألفه زائدة ، ووزنه على هذا « فَالٌ » . وأما « شاكٍ » فمنقوص ، وطريقه بالقلب ، كما تقدم . ومن وصف السلاح بالشاك قوله :

٢٤٠٣ ـ وأَلْـبَسُ مِـنْ رِضَـاهُ فـي طَـرِيـقـي سِـلاحـاً بَـذْعَـرُ الأَبْـطَالَ شَـاكَـا[2]

فهذا يحتمل أن يكون محذوف العين ، وأن يكون أصله « شَوكاً » ، كـ « صَوِف » . ويقال أيضاً : « هو شَاكٌ في السلاح » بتشديد الكاف ، من « الشِّكَّةِ » ، وهي السلاح أجمع ، نقله الهروي ، والراغب والاستغاثة : طلب الغَوْث ، وهو النصر والعون . وقيل : الاستغاثة : سَدُّ الخَلَّة وقت الحاجة . وقيل : هي الاستجارة . ويقال : غَوْثٌ ، وغُوَاثٌ ، وَغَواثٌ . والغَيْث من المطر ، والغَوْثُ من النصرة ، فعلى هذا يكون « استغاث » مشتركاً بينهما ، ولكن يقع الفرق بينهما في الفعل ، فيقال : استغثته فأغاثني من الغَوْثُ ، وغاثني من الغَيْث . و « الإرداف » : الإتباع والإركاب وراءك . وقال الزجاج « أَرْدَفْتُ الرجلَ إذا جئتَ بعده » . ومنه : ﴿ تَتْبَعُها الرَّادِفَةُ ﴾ . ويقال : رَدِفَ وأَرْدَفَ ، واختلف اللغويون ، فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو قول ابن الأعرابي ، نقله عنه ثعلب ، وقول أبي زيد ، نقله عنه أبو عُبَيْد ،

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البيت في البحر المحيط (٤/٤٥٥) .

قال : يقال : رَدِفْتُ الرجل وأَرْدَفْتُهُ إذا ركِبْتَ خَلْفَهُ ، وأنشد :

٢٤٠٤ - إذَا الجَوْزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ظَنَنْتُ بآلِ فاطِمَةَ الظُّنُونَا[1]

أي : جاءت على رِدْفِها . وقيل : بل بينهما فرق ، فقال الزجاج : «يقال: رَدِفْتُ الرجلَ : ركبتُ خلفه ، وأَرْدَفْتُه : أركبته خلفي » . وهَذا يناسب قول من يقدر مفعولاً في « مُرْدِفِينَ » بكسر الدال . « وأردفته إذا جئتَ بعده أيضاً ، فصار « أَرْدَفَ » على هذا مشتركاً بين معنيين » . وقال شَمِرٌ : « رَدِفْتُ وأَرْدَفْتُ إذا فعلتَ ذلك بنفسك ، فأما إذا فعلتهما بغيرك فَأَرْدَفْتَ لا غير » . وقوله : « مُرْدَفِينَ » بفتح الدال ، فيه وجهان :

أظهرهما : أنه صفة لـ « ألف » ، أي : أُرْدِفَ بعضهم لبعض .

والثاني : أنه حال من ضمير المخاطبين في « مُمِدُّكم » . قال ابن عطية : « ويحتمل أن يراد بالمُرْدَفِينَ : المؤمنون ، أي أردفوا بالملائكة » . وهذا نص فيه ذكرنه من الوجه الثاني . وقال الزمخشري : « وقرىء مُرْدِفِينَ » بكسر الدال وفتحها ، حين قولك : رَدِفَه ، إذا تَبِعَهُ ، ومنه قوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ » أي : رَدِفَكم ، وأردفتُهُ إيّاه إذا أَتْبَعْتَهُ ، ويقال : أردفته كقول : أتبعته إذا جئتَ بعده ، فلا يخلو المكسور الدال من أن يكون بمعنى «مُتْبِعِينَ» ، أو«مُتَّبِعِينَ» ، فإن كان بمعنى «مُتْبِعين» فلا يخلو من أن يكون بمعنى مُتْبِعِينَ بعضهم بعضاً ، أومُتْبِعِينَ لبعض ، أوبمعنى مُتْبِعِينَ إيّاهم المؤمنين ، معنى يتقدمونهم فيتبعونهم أنفسهم ، أو مُتْبِعِينَ لهم يشيعونهم ويقدمونهم بين أيديهم ، وهم على ساقتهم ، ليكونوا على أعينهم وحفظهم ، أو بمعنى مُتْبِعِينَ أنفسهم ملائكة آخرين ، أو مُتْبِعِينَ غيرهم من الملائكة ، ويعضد هذا الوجه قوله تعالى في سورة آل عمران : ﴿ بثلاثةِ آلافٍ مِنَ الملائِكةِ مُنْزَلِينَ ﴾ ، ﴿ بخمسةِ آلافٍ مِنَ الملائكةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ ومن قرأ « مُرْدِفِينَ » ، بالفتح ، فهو بمعنى «مُتْبِعِينَ، أو مُتَّبَعِينَ » . قلت : وهذا الكلام على طوله ، شَرْحُهُ أن « أَتْبَعَ » بالتخفيف ، يتعدى إلى مفعولين ، و « اتَّبَعَ » بالتشديد ، يتعدى لواحد ، و « أَرْدَفَ » قد جاء بمعناهما ، ومفعوله ، أو مفعولاه محذوف ، لفهم المعنى ، فيقدر في كل موضع ما يليق به ، إلا أن الشيخ عاب عليه قوله : « مُتْبِعِينَ إيّاهم المؤمنين » ، وقال : « هذا ليس من مواضع فصل الضمير ، بل مما يتصل ، وتحذف له النون ، لا يقال : هم كاسونَ إيّاك ثوباً ، بل كاسوك ، فتصحيحه أن يقول : مُتْبِعِيهم المؤمنين ، أو مُتْبِعِينَ أنفسهم المؤمنين » .

وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ وما جعلَهُ اللهُ ﴾ .

الهاء تعود على الإمداد ، أي وما جعل الله الإمداد ، ثم هذا الإمداد يحتمل أن يكون المنسبك من قوله : « أَنِّي مُمِدُّكُم » ، إذ المعنى : فاستجاب بإمدادكم ، ويحتمل أن يكون مدلولاً عليه بقوله : « مُمِدُّكم » ، كما دل عليه فَعْلُه في قوله « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى »[2] ، وهذا الثاني أولى ، لأنه متأتٍ على قراءة الفتح والكسر في « أَنِّي » ، بخلاف

---

(١) تقدم .

(٢) سورة المائدة ، آية (٨) .

الأول فإنه لا يتجه عوده على الإمداد ، على قراءة الكسر إلا بتأويل ذكره الزمخشري ، وهو أنه مفعول القول المضمر ، فهو في معنى القول » . وقيل : يعود على المَدَد ، قاله الزجاج . قال الواحدي : « وهذا أولى ، لأن بالإمداد بالملائكة كانت البشرى » . وقال الفراء : «إنه يعود على الإرداف » . المدلول عليه بـ « مُرْدِفِينَ » . وقيل : يعود على « الألف » . وقيل : على الوعد المدلول عليه بـ « يَعِدُكم » . وقيل : على جبريل ، أو على الاستجابة ، لأنها مؤنث مجازي ، أو على الإخبار بالإمداد . وهي كلها محتملة . وأرجحها الأول . والجعل هنا : تصيير .

قوله : ﴿ إذ يُغَشِّيكم ﴾ .

في « إذ » وجوه :

أحدها : أنها بدل من « إذ » في قوله : « وإذ يَعِدُكم » . قال الزمخشري : « إذ يَغْشَاكم » بدل ثانٍ من « إذ يَعِدُكم » . قوله : « ثانٍ » ، لأنه أبدل منه « إذ » في قوله : « إذ تَسْتَغِيثُونَ » ، ووافقه على هذا ابن عطية ، وأبو البقاء .

الثاني : أنه منصوب بـ « النَّصْرُ » .

الثالث : بما في « عِنْدَ اللهِ » من معنى الفعل .

الرابع : بـ « ما جَعَلَه اللهُ » .

الخامس : بإضمار « اذكر » ، ذكر ذلك الزمخشريُّ ، وقد سبقه إلى الرابع الحَوْفيّ .

وقد ضعّف الشيخ[1] الوجه الثاني بثلاثة أوجه :

أحدها : أن فيه إعمال المصدر المقرون بـ « أل » ، قال : « وفيه خلاف ، ذهب الكوفيون إلى أن لا يعمل » .

الثاني ـ من الأوجه المضعفة ـ: أن فيه فصلاً بين الصدر ومعموله بالخبر ، وهو قوله : « إلّا مِنْ عِنْدَ اللهِ » ، ولو قلت : ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ عَمْراً لم يجز .

الثالث : أنه عمل ما قبل « إلّا » فيما بعدها ، وليس أحد الثلاثة الجائز ذلك فيها ، لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى . أو مستثنى منه ، أو صفةً له . وقد جوّز الكسائي والأخفش إعمال ما قبل « إلّا » فيما بعدها مطلقاً . وليس في هذه الأوجه أحسن من أنه أخبر عن الموصول قبل تمام صلته . وضعف الثالث بأنه يلزم منه أن يكون استقرار النصر مقيداً بهذا الظرف ،«والنصر من عند الله لا يتقيد بوقت دون وقت » . وهذا لا يضعف به ، لأن المراد بهذا النصر نصر خاص ، وهذا النصر الخاص كان مقيداً بذلك الظرف . وضعف الرابع بطول الفصل ، وبكونه معمولاً لما قبل « إلّا » .

السادس : أنه منصوب بقوله : « ولِتَطْمَئِنَّ به » قاله الطبري .

السابع : أنه منصوب بما دل عليه « عَزِيزٌ حكيمٌ » قاله أبو البقاء ، ونحا إليه ابن عطية قبله . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « يَغْشَاكم النُّعَاسُ » . ونافع « يُغْشِيكُم » بضم الياء وكسر الشين خفيفة « النُّعَاسَ » نصباً . والباقون « يُغَشِّيكم »

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٦٧) .

كالذي قبله ، إلا أنه بتشديد الشين . فالقراءة الأولى من « غَشِيَ يَغْشَى » ، و « النُّعَاسُ » فاعل . وفي الثانية من « أَغْشَى » ، وفاعله ضمير الباري تعالى ، وكذا في الثالثة من « غَشَّى » بالتشديد ، و « النُّعَاسَ » فيهما مفعول به ، و « أَغْشَى » و « غْشَى » و « غَشَّى » لغتان .

قوله : « أَمَنَةً » : في نصبها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر لفعل مقدر ، أي : فَأَمِنْتُم أَمَنَةً .

الثاني : أنها منصوبة على أنها واقعة موقع الحال ، إمّا من الفاعل ، فإن كان الفاعل « النعاس » فنسبة الأَمَنَةِ إليه مجاز ، وإن كان الباري تعالى ـ كما هو في القراءتين الأخيرتين ـ فالنسبة حقيقية ، وإمّا من المفعول على المبالغة ، أي : جعلهم نفس الأَمَنَة ، أو على حذف مضاف ، أي : ذوي أَمَنَةٍ .

الثالث : أنه مفعول من أجله ، وذلك إما أن يكون على القراءتين الأخيرتين ، أو على الأولى ، فعلى القراءتين الأخيرتين أمرها واضح ، وذلك أن التغْشِيَة ، أو الإغْشَاء من الله تعالى ، والأَمَنَةَ منه أيضاً ، فقد اتّحَدَ الفاعل فصح النصب على المفعول له . وأمّا على القراءة الأولى ففاعل « يَغْشَى » : « النُّعَاسُ » ، وفاعل « الأَمَنَةِ » : الباري تعالى ، ومع اختلاف الفاعل يمتنع النصب على المفعول له على المشهور ، وفيه خلاف ، اللهم إلّا أن يتجوز فيجوز ، وقد أوضح ذلك الزمخشريُّ ، فقال : « و « أَمَنَةً » مفعول له . فإن قلتَ : أما وجب أن يكون فاعل الفعل المعلل والعلة واحداً ؟ قلتُ : بلى ، ولكن لما كان معنى « يغشاكم النعاس » : تنعسون ، انتصب « أَمَنَةً » على معنى أن النعاس والأمنة لهم ، والمعنى :«إذ تنعسون أمناً » . ثم قال : « فإن قلتَ : هل يجوز أن ينتصب على أن « الأَمَنَةَ » للنعاس الذي هو يغشاكم ؟ أي : يغشاكم النعاس لأمنه ، على أن إسناد الأمن إلى النعاس إسناد مجازي ، وهو لأصحاب النعاس على الحقيقة ، أو على أنه أنامكم في وقت كان من حق النعاس في ذلك الوقت المخوف ألا يقدم على غشيانكم ، وإنما غشاكم أمنة حاصلة له من الله ، أولاها لم يغشكم على طريقة التمثيل والتخيُّل»؟ .

قلت : لا تبعد فصاحة القرآن عن مثله وله فيه نظائر ، وقد أَلَمَّ به من قال :

٢٤٠٥ ـ يَهاب النَّوْمُ أن يَغْشى عيوناً تهابُكَ فهْوَ نَفَّارٌ شَرودُ[1]

وقوله : « مِنْه » في محلِّ نصب صفةً لـ « أَمَنَة » ، والضمير في « منه » يجوزُ أن يعودَ على الباري تعالى ، وأَنْ يعودَ على النعاس بالمجاز المذكور آنفاً .

وقرأ ابن محيصن والنخعي ويحيى بن يعمر « أَمْنَةً » بسكون الميم . ونظير أَمِنَ أَمَنَةً بالتحريك حَيِي حياة ، ونظيرُ أَمِن أَمْنة بالسكون رَحِم رَحْمَةً .

قوله : ﴿ ماءً لِيُطَهِّرَكم ﴾ العامَّةُ على « ماءً » بالمد . و « ليطهركم » متعلِّقٌ بـ « يُنَزِّل » . وقرأ الشعبي « ما ليطهركم » بألفٍ مقصورة ، وفيها تخريجان أظهرهما ـ وهو الذي ذكره ابن جني وغيره ـ أنَّ « ما » بمعنى الذي ، و « ليطهِّرَكم » صلتُها ، وقال بعضهم[2] . تقديره : الذي هو ليطهركم ، فقدَّر الجارَّ خبراً لمبتدأ محذوفٍ ، والجملةُ صلة لـ « ما » .

---

(١) البيت للزمخشري انظر شواهد الكشاف (٣٧٤) ، البحر المحيط (٤/٤٦٨) ، روح المعاني .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٦٨) .

وقد ردَّ الشيخ[٣] هذين التخريجين بأن لامَ « كي » لا تقعُ صلةً . والثاني : أن « ما » هو ماء بالمد ، ولكن العرب قد حَذَفَتْ همزتَه فقالوا : « شربت ماً » بميم منونة ، حكاه ابن مقسم ، وهذا لا نظيرَ له إذ لا يجوز أن يُنْتَهَك اسمٌ مُعْرَبٌ بالحذف حتى يبقى على حرفٍ واحد . إذا عُرِف هذا فيجوزُ أن يكونَ قَصَرَها ، وإنما لم ينوِّنْه إجراءً للوصل مُجْرى الوقف . ثم هذه الألفُ يحتمل أن تكون عين الكلمة وأن الهمزةَ محذوفةٌ وهذه الألفُ بدلٌ مِنَ الواو التي في « مَوَهَ » في الأصل ، ويجوز أن تكونَ المبدلةَ من التنوين وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف . والأولُ أَوْلَىٰ لأنهم يُراعون في الوقف أن لا يتركوا الموقوف عليه على حرفٍ واحد نحو « مُرٍ » اسم فاعل مِنْ أرى يُري .

قوله : ﴿ ويُذْهِبَ ﴾ نسقٌ على ﴿ ليطهِّركم ﴾ . وقرأ عيسى بن عمر « ويُذْهِبْ » بسكون الباء ، وهو تخفيف سمَّاه الشيخ جزماً . والعامة على « رِجز » بكسر الراء وبالزاي ، وقرأ ابن محيصن بضم الراء ، وابن أبي عبلة بالسين ، وقد تقدمَ الكلام على كل واحد منها . ومعنى « رِجْز الشيطان » هنا : ما ينشأ عن وسوسته .

﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٣﴾ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٤﴾

قوله : ﴿ إِذْ يُوحِي ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنه بدل ثالث من قوله : « وإذ يَعِدُكم » .

والثاني : أن ينتصب بقوله : « ويُثَبِّتَ » قالهما الزمخشري ، ولم يَبْنِ ذلك على عود الضمير . وأما ابن عطية فبناه على عود الضمير من قوله : « به » فقال : « العامل في « إذ » العامل الأول على ما تقدم فيما قبلها ، ولو قدرناه قريباً لكان قوله : « ويُثَبِّتَ » على تأويل عوده على الربط . وأما على تأويل عوده على « الماء » فيتعلق أن يعمل « ويُثَبِّتَ » في « إذ » . وإنما قلق ذلك عنده ، لاختلاف زمان التثبت وزمان الوحي ، فإن إنزال المطر وما تعلق به ، من تعليلاته متقدم على تغشية النعاس وهذا أليق ، وتغشية النعاس والإيحاء كانا وقت القتال » .

قوله : ﴿ أَنِّي مَعَكُم ﴾ مفعول « يُوحِي » ، أي : يُوحِي كوني معكم بالغلبة والنصر . وقرأ عيسى بن عمر بخلاف عنه « إنِّي » بكسر الهمزة ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن ذلك على إضمارِ القول ، وهو مذهب البصريين .

والثاني : إجراء « يوحي » مُجْرى القول لأنه بمعناه ، وهو مذهب الكوفيين .

قوله : ﴿ فوق الأعناق ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن « فوق » باقيةٌ على ظرفيتها ، والمفعولُ محذوفٌ أي : فاضربوهم فوق الأعناق ، عَلِّمهم كيف يضربونهم .

---

(١) انظر المصدر السابق .

والثاني : أن « فوق » مفعولٌ به على الاتِّساع لأنه عبارةٌ عن الرأس كأنه قيل : فاضربوا رؤوسَهم . وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّف . وقد زعم بعضُهم أنه يتصرَّف وأنك تقول : فوقُك رأسُك برفع « فوقك » ، وهو ظاهرُ قول الزمخشري فإنه قال : « فوق الأعناق : أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل » .

الثالث : ـ وهو قول أبي عبيدة ـ أنها بمعنى على أي : على الأعناق ، ويكون المفعول محذوفاً تقديره : فاضربوهم على الأعناق ، وهو قريبٌ من الأول .

الرابع : قال ابن قتيبة : « هي بمعنى دون » . قال ابن عطية : « وهذا خطأ بَيِّنٌ وغلطٌ فاحش ، وإنما دخل عليه اللَّبْس من قوله : ﴿ بعوضةً فما فوقها ﴾ ، أي : فما دونها ، وليست « فوق » هنا بمعنى دون ، وإنما المرادُ : فما فوقها في القلة والصغر » .

الخامس : أنها زائدة أي اضربوا الأعناق وهو قول أبي الحسن ، وهذا عند الجمهورِ خطأ ، لأنَّ زيادةَ الأسماءِ لا تجوز .

قوله : ﴿ منهم كلَّ بنان ﴾ يجوز أن يتعلَّق « منهم » بالأمر قبله أي : ابْتَدِئوا الضرب من هذه الأماكن . وهذا الكلامُ مع ما قبله معناه : اضربوهم في جميع الأماكن والأعضاء من أعاليهم إلى أسافِلهم . ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال مِنْ « كلِّ بنان » ؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفةً له لو تأخَّر قال أبو البقاء : « ويَضْعُف أن يكون حالاً من « بنان » إذ فيه تقديمُ حالِ المضاف إليه على المضاف » فكأن المعنى : اضربوهم كيف ما كان . قال الزمخشري : « يعني ضَرْبَ الهام » قال :

٢٤٠٦ ـ ..... وأَضْرِبْ هامةَ البطلِ المُشيحِ[1]

وقال :

٢٤٠٧ ـ غَشَّيْتُهُ وَهْوَ في جَأْوَاءَ بَاسِلَةٍ عَضْباً أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأسِ فانْفَلَقَا[2]

وقال ابن عطية : « ويحتمل أن يريد بقوله : « فَوْقَ الأَعْنَاقِ » وصف أبلغ ضربات العنق ، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العُنُق ، ودون عظم الرأس » . ثم قال : ومنه قوله :

٢٤٠٨ ـ جَعَلْتُ السَّيْفَ بَيْنَ الجِيدِ مِنْهُ وبَيْنَ أَسِيلِ خَدَّيْهِ عِذَارَا[3]

وقيل : هذا من ذكر الجزء وإرادة الكُلِّ ، كقول عَنترة :

٢٤٠٩ ـ عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهارِ كأَنَّما خُضِبَ البَنَانُ ورَأْسُهُ بالعِظْلِمِ[4]

والبَنَانُ قيل : الأصابع ، وهو اسم جنس ، الواحد « بَنَانَة » ، قال عنترة :

---

(١) عجز بيت لعمرو بن الإطنابة وصدره :
وإقحامي على المكروه نفسي
.....
انظر العمدة لابن رشيق (١/ ٢٩) ، معجم الشعراء (٨) ، الشذور (٣٤٥) .

(٢) البيت لـ « بلعاء بن قيس » انظر شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨) ، الخزانة (٦/ ٥٥٦) ، البحر المحيط (٤/ ٤٧٠) .

(٣) البيت من شواهد البحر المحيط (٤/ ٤٧١) .

(٤) تقدم .

٢٤١٠ ـ وأنَّ المَوْتَ طَوْعُ يَدِي إذا ما وَصَلْتُ بَنَانَها بالهِنْدُوَانِي[١]

وقال أبو الهيثم : « البَنَانُ : المفاصل ، وكل مفصل بَنَانَة » ، وقيل : البَنَانُ : الأصابع من اليدين والرجلين وقيل : الأصابع من اليدين والرجلين وجميع المفاصل من جميع الأعضاء ، وأنشد لعنترة :

٢٤١١ ـ وقَدْ كان في الهَيْجَاءِ يَحْمِي ذِمَارَها ويَضْرِبُ عِنْدَ الكَرْبِ كُلَّ بَنَانِ[٢]

وقد تبدل نونه الأخيرة ميماً ، قال رؤبة :

٢٤١٢ ـ يا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ[٣]

قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾ .

مبتدأ وخبر ، والإشارة إلى الأمر بضربهم ، والخطاب يجوز أن يكون للرسول ، ويجوز أن يكون للكفار ، وعلى هذا فيكون التفاتاً ، كذا قال الشيخ ، وفيه نظر لوجهين :

أحدهما : أنه يلزم من ذلك خطاب الجمع بخطاب الواحد ، وهو ممتنع أو قليل ، وقد حكيت لُغَيّة .

والثاني : أن يعده « بأنهم شاقوا » فيكون التفت من الغيبة إلى الخطاب في كلمة واحدة ، ثم رجع إلى الغيبة في الحال ، وهو بعيد .

قوله : « ومَن يُشَاقِقِ الله » « مَنْ » مبتدأ ، والجملة الواقعة بعدها خبرها ، أو الجملة الواقعة جزاء ، أو مجموعهما ، ومن التزم عزل الضمير من جملة الجزاء على اسم الشرط قدره هنا محذوفاً ، تقديره : فإن الله شديد العقاب له . واتفق القراء على فك الإدغام هنا في « يُشَاقِق » ، لأن المصاحف كتبت بقافين مفكوكتين ، وفك هذا النوع لغة الحجاز ، والإدغام بشروطه لغة .

قوله : ﴿ ذَلِكُم فَذُوقُوه ﴾ .

يجوز في « ذلكم » أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون مرفوعاً على خبر ابتداء مضمر ، أي : العقاب ذلكم ، أو الأمر ذلك .

الثاني : أن يرتفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : ذلكم العقاب ، وعلى هذين الوجهين فيكون قوله : « فَذُوقُوهُ » لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب .

الثالث : أن يرتفع بالابتداء ، والخبر قوله : « فَذُوقُوهُ » ، وهذا على رأي الأخفش ، فإنه يرى زيادة الفاء مطلقاً ، أعني سواء تضمن المبتدأ معنى الشرط أم لا . وأما غيره فلا يجيز زيادتها إلا بشرط أن يكون المبتدأ مشبهاً لاسم الشرط ، وقد قدمت تقريره غير مرة ، واستدل الأخفش على جواز ذلك بقول الشاعر :

---

(١) البيت في ديوانه (٧٢) ، البحر المحيط (٢/١٦) ، القرطبي (٧/٣٧٩) .

(٢) ورواية الديوان (٧٠) هكذا :

وكان لدى .....

ويطعن عند الكسر كل طعان

وانظر البحر المحيط (٤/٤٧١) ، القرطبي (٧/٣٧٩) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٣) ، أوضح المسالك (٢/٤١٩) ، المقرب (٢/١٧٦) ، شرح الأشموني (٤/٣١٩) ، التصريح (٢/٣٩٢) ، البحر المحيط (٤/٤٥٥) .

٢٤١٣ ـ وقائلةٍ : خَوْلَانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[1]

وخرجه الآخرون على إضمار مبتدأ ، تقديره : هذه خولان .

الرابع : أن يكون منصوباً بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويكون من باب الاشتغال . وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون نصباً على : عليكم ذلكم ، فذوقوه » ، كقوله : « زيداً فَاضْرِبْهُ » .

قال الشيخ : « ولا يصح هذا التقدير ، لأن « عليكم » من أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تضمر ، وتشبيهه بقولك : زيداً فاضْرِبْهُ ليس بجيد ، لأنهم لم يقدروه بـ عليك زيداً فاضربه ، وإنما هذا منصوب على الاشتغال » . قلت : يجوز أن يكون نحا الزمخشري نحو الكوفيين ، فإنهم يُجْرُونه مُجْرَى الفعل مطلقاً ، ولذلك يعملونه متأخراً ، نحو : ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم ﴾ . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون في موضع نصب ، أي : ذوقوا ذلكم ، ويُجْعَلُ الفعل الذي بعده مفسراً له ، والأحسن أن يكون التقدير : باشِروه ذلكم فذوقوه ، لتكون الفاء عاطفة » . قلت : ظاهر هذه العبارة الثانية أن المسألة لا تكون من الاشتغال ، لأنه قدَّر الفعل غير موافق لما بعده لفظاً مع إمكانه ، وأيضاً فقد جعلَ الفاء عاطفة لا زائدة ، وقد تقدم تحقيق الكلام في هذه الفاء عند قوله تعالى : ﴿وإيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[2] قوله : ﴿وأنَّ للكافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ الجمهور على فتح « أَنَّ » وفيها تخريجات :

أحدها : أنها وما في حَيزِها في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : حتم استقرار عذاب النار للكافرين .

الثاني : أنها خبر مبتدأ بمحذوف ، أي : الحتم ، أو الواجب أن للكافرين عذاب النار .

الثالث : أن تكون عطفاً على « ذلكم » في وجهيه ، قاله الزمخشري . ويعني بقوله : في وجهيه : « أي وجهي الرفع » ، وقد تقدما .

والرابع : أن تكون في محل نصب على المعية ، قال الزمخشري : « أو نصب على أن « الواو » بمعنى « مع » ، والمعنى : ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الذي لكم في الآخرة ، فوضع الظاهر موضع المضمر » . يعني بقوله : « وضع الظاهر موضع المضمر » : أن أصل الكلام : فذوقوه وأن لكم ، فوضع « للكافرين » موضع لكم شهادة عليهم بالكفر ، وتنبيهاً على العفة .

الخامس : أن تكون في محل نصب بإضمار « واعلموا » . قال الفراء : يجوز نصبه من وجهين :

أحدهما : على إسقاط الباء ، أي : بأن للكافرين .

الثاني : على إضمار « اعلموا » ، قال الشاعر :

٢٤١٤ ـ تَسْمَعُ لِلأَحْشَاءِ مِنْهُ لَغَطاً وَلِلْيَدَيْنِ جُسْأَةً وبَدَدَا[3]

أي : وترى لليدين بددا ، فأضمر « ترى » ، كذلك : فذوقوه واعلموا أن الكافرين . وأنكره الزجاج أشد إنكار ،

---

(١) تقدم .

(٢) انظر تفسير سورة البقرة ، آية (٤٠) .

(٣) انظر أمالي المرتضى (٢/٢٥٩) ، الخصائص (٢/٤٣٢) ، الفراء في معانيه (٣/١٢٣) .

وقال : « لو جاز هذا لجاز زيد قائم ، وعمراً منطلقاً » ، أي : وترى عمراً منطلقاً ، ولا يجيزه أحد .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ زَحْفاً ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدر ، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال ، والتقدير : إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين ، أو يزحفون زحفاً .

والثاني : أنه منصوب على الحال بنفسه ، ثم اختلفوا في صاحب الحال ، فقيل : الفاعل ، أي : وأنتم زَحْفٌ من الزُّحُوفِ ، أي : جماعة . أو وأنتم تمشون إليهم قليلاً قليلاً ، على حسب ما يفسر به الزَّحْف ، وسيأتي . وقيل : هو المفعول ، أي : وهم جم كثير ، أو يمشون إليكم . وقيل : هي حال منهما ، أي : لقيتموهم متزاحفين ، بعضكم إلى بعض . والزَّحْفُ : الدُّنُوّ قليلاً قليلاً ، يقال : زَحَفَ يَزْحَفُ إليه ، بالفتح فيهما ، فهو زاحِفٌ زَحْفاً ، وكذلك تَزَحَّفَ . وتَزَاحَفَ وأزْحَفَ لنا عَدُوُّنا ، أي : دنوا لقتالنا . وقال الليث : الزَّحْفُ : الجماعة يمشون إلى عدوهم ، قال الأعشى :

٢٤١٥ - مَنْ لِلْظَعَائِنِ سَيْرُهُنَّ تَزَحُّفُ ... مِثْلُ السَّفِينِ إذا تَقَاذَفُ تَجْرُفُ[1]

وهذا من باب إطلاق المصدر على العين . والزَّحْفُ : الدَّبَيبُ أيضاً ، من زَحْفِ الصَّبِيِّ ، قال امرؤ القيس :

٢٤١٦ - فَزَحْفاً أتيتُ على الرُّكْبَتينِ ... فَثَوْباً لَبِسْتُ ، وثَوْباً أَجُرّ[2]

ويجوز جمعه على زُحُوفٍ ومَزَاحِفَ ، لاختلاف النوع ، قال الهُذَلِيُّ :

٢٤١٧ - كأنَّ مَزَاحِفَ الحَيَّاتِ فِيهِ ... قُبَيْلَ الصُّبْحِ آثارُ السِّيَاطِ[3]

ومَزَاحِف : جمع « مَزْحَف » اسم لمصدر . قوله « الأَدْبَارَ » مفعول ثانٍ لـ « تُوَلُّوهُم » .

وكذا : ﴿ دُبُرَهُ ﴾ .

مفعول ثانٍ لـ « يُوَلِّهِمْ » . وقرأ الحسن بالسكون ، كقولهم : « عُنْقٌ » في « عُنُق » . وهذا من باب التعريض ، حيث ذكر لهم حالةً تُسْتَهْجَنُ من فاعلها ، فأتى بلفظ « الدُّبُر » دون الظهر لذلك . وبعضهم من أهل علم البيان سمي هذا النوع كناية ، وليس بشيء .

---

(١) البيت من شواهد البحر (٤/٤٧٣) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر البيت في ديوان الهذليين (٢/٢٥) ، البحر (٤/٤٧٤) ، اللسان « زحف » .

قوله : « إلاّ متَحرّفاً » في نصبه وجهان :

أحدهما : أنه حال .

والثاني : أنه استثناء ، وقد أوضح ذلك الزمخشري ، فقال : « فإن قلتَ : بِمَ انتصب « إلاّ مُتَحَرِّفاً » ؟ قلتُ : على الحال ، و « إلاّ » لَغْوٌ ، أو على الاستثناء من المُوَلِّين ، أي : ومن يُوَلِّهِمْ إلاَّ رجلاً مُتَحَوِّفاً ، أو مُتَحَيِّزاً » .

قال الشيخ (١) : « لا يريد بقوله : « و « إلاّ » « لَغْو » أنها زائدة ، بل يريد أن العامل وهو « يُوَلِّهِمْ » وَصَلَ لما بعدها ، كقولهم ـ في « لا » من نحو : « جئتُ بلا زادٍ » ـ : إنها لَغْوٌ . وفي الحقيقة هي استثناء من حال محذوفة ، والتقدير : ومن يُوَلِّهِمْ ملتبساً بأية حالة إلاّ في حال كذا ، وإن لم يقدر حال عامة محذوفة لم يصح دخول « إلاّ » ، لأن الشرط عندهم واجب ، والواجب حكمه لا تدخل و « إلاّ » فيه ، لا في المفعول ، ولا في غيره من الفضلات ، لأنه استثناء مفرغ ، والمفرغ لا يكون في الواجب ، إنما يكون مع النفي ، أو النهي ، أو المؤول بهما ، فإن جاء ظاهره خلاف ذلك يؤول » . قلت : قوله : « لا في المفعول ، ولا في غيره من الفضلات لا حاجة إليه ، لأن الاستثناء المفرغ لا يدخل في الإيجاب مطلقاً ، سواء كان أبعد « إلاّ » فضلةً أم عهدة ، فذكر الفضلة والمفعول يوهم جوازه في غيرهما» . وقال ابن عطية : « وأما الاستثناء فهو من المُوَلِّين الذين يتضمنهم « مَنْ » . فجعل نصبه على الاستثناء» . وقال جماعة . «إن الاستثناء من أنواع التولي» . وقد رُدَّ هذا بأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون التركيب : إلا تحيزاً أو تحرفاً . والتَّحَيُّزُ والتَّحرُّزُ : الانضمام ، وتَحَوَّزَتِ الحَيَّةُ : انطَوَتْ . وحُزْتُ الشيء : ضممته . والحَوْزَةُ : ما يضم الأشياء . ووزن « مُتَحَيِّز » : « مُتَفَيْعِل » ، والأصل مُتَحَيْوِز ، فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء بعدها ، كـ «مَيِّت » ، ولا يجوز أن يكون « مُتَفَعِّلاً » ، لأنه لو كان كذا لكان « متحوِّزاً » . فأما مُتَحَوِّز فـ « مُتَفَعِّل » .

فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٨﴾ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ۖ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ ۚ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٧٥) .

قوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُم ﴾ .

في هذه الفاء وجهان :

أحدهما ـ وبه قال الزمخشري ـ: أنها جواب شرط مقدر ، أي : «إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم » .

قال الشيخ : « وليست جواباً ، بل لربط الكلام بعضه ببعض » .

قوله : ﴿ ولكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم ﴾ قرأ الأخوان وابن عامر « ولكِنِ اللهُ قَتَلَهُم » ، « ولكِنِ اللهَ رَمَى » بتخفيف « لكن » ورفع الجلالة . والباقون بالتشديد ونصب الجلالة ، وقد قدم توجيه القراءتين مشبعاً في قوله : « ولكِنَّ الشياطِينَ » . وجاءت هنا « لكِنَّ » أحسن مجيء ، لوقوعها بين نفي وإثبات . وقوله : ﴿ وما رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ ﴾ نفى عنه الرمي ، وأثبته له ، وذلك باعتبارين ، أي : ما رَمَيْتَ على الحقيقة ، إذ رميت في ظاهر الحال ، أو ما رميت الرعب في قلوبهم ، إذ رَمَيْتَ الحصيات والتراب . وقوله : « ومَا رَمَيْتَ » هذه الجملة عطف على قوله : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُم » ، لأن المضارع المنفي بـ « لم » في قوة الماضي المنفي بـ « ما » ، فإنك إذا قلت : « لم يقم » كان معناه : ما قام . ولم يقل هنا : فلم تقتلوهم إذ قتلتموهم ، كما قال : « إذْ رَمَيْتَ » مبالغة في الجملة الثانية . قوله : « ولِيُبْلِيَ المؤمنينَ » متعلق بمحذوف ، أي : ولِيُبْلِيَ فَعَلَ ذلك ، أو يكون معطوفاً على علة محذوفة ، أي : ولكنَّ اللهَ رَمَى ليمحق الكفار ، ولِيُبْلِيَ المؤمنين . والبلاء في الخير والشر ، قال زهير :

٢٤١٨ ـ ..... فَـأَبْـلاَهُمَـا خَيْـرَ البَـلاَءِ الّـذِي يَبْلُو[1]

والهاء في « منه » يعود على الظَّفَر بالمشركين . وقيل : على الرمي . قالهما مكي . والظاهر أنه يعود على الله تعالى .

قوله : ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ .

يجوز فيه الرفع على الابتداء ، أي : ذلكم الأمر ، والخبر محذوف ، قاله الحَوْفي . والأحسن أن يقدر الخبر : ذلكم البلاء حقٌّ وحَتْمٌ . وقيل : هو خبر مبتدأ ، أي : الأمر ذلكم ، وهو تقدير سيبويه . وقيل : محله نصب بإضمار فعل ، أي : فَعَلَ ذلكم . والإشارة بـ « ذلكم » إلى القتل والرمي والإبلاء . وقوله : « بَلاَءً » يجوز أن يكون اسم مصدر ، أي : إبلاءً ، ويجوز أن يكون أريد بالبلاء نفس الشيء المبلو به . قوله : « وأنَّ اللهَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « ذلكم » ، فيحكم على محله بما يحكم على محل « ذلكم » ، وقد تقدم ، وأن يكون في محل نصب بفعل مقدر ، أي : واعلموا أنَّ الله ، وقد تقدم ما في ذلك . وقال الزمخشري : « إنه معطوف على « ولِيُبْلِيَ » ـ يعني : أن الغرض إبلاء المؤمنين ، وتوهين كيد الكافرين » . وقرأ ابن عامر والكوفيون « مُوهِنٌ » بسكون الواو وتخفيف الهاء من « أَوْهَنَ » ، كـ « أَكْرَمَ » . ونَوَّنَ « مُوهِن » غيرُ حفص . وقرأ الباقون « مُوَهِّنٌ » بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين فـ « كَيْدَ » منصوب على المفعول به في قراءة غير حفص ، ومخفوض في قراءة حفص ، وأصله النصب . وقراءة الكوفيين جاءت على الأكثر ، لأن ما عينه حرف حلق غير الهمزة تعديته بالهمزة ، ولا يُعدَّى بالتضعيف إلا كلم محفوظة ، نحو : « وَهَّنْتُه ، وضَعَّفْتُهُ » .

---

(١) تقدم .

قوله : ﴿ وَلَنْ تُغْنِيَ ﴾ .

قرأ الجمهور بالتاء من فوق ، لتأنيث « الفئة » ، وقرىء : « ولَنْ يُغْنِيَ » بالياء من تحت ، لأن تأنيثه مجازي ، وللفصل . أيضاً . ﴿ وَلَوْ كَثُرَتْ ﴾ هذه الجملة الامتناعية حالية ، وقد تقدم تحقيق ذلك .

قوله : ﴿ وأَنَّ اللهَ مَعَ المُؤْمِنِينَ ﴾ قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم بالفتح ، والباقون بالكسر . فالفتح من أوجه : .

أحدها : أنه على لام العلة ، تقديره : ولأن الله مع المؤمنين كان كَيْتَ وكَيْتَ .

والثاني : أن التقدير : ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم .

والثالث : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : والأمر أن الله مع المؤمنين ، وهذا الوجه الأخير يقرب في المعنى من قراءة الكسر ، لأنه استئناف .

قوله : ﴿ وَلاَ تَوَلَّوْا ﴾ .

الأصل : « تَتَوَلَّوْا » ، فحذف إحدى التاءين ، وقد تقدم الخلاف في أيتهما المحذوفة . وقوله : « وأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ » جملة حالية . والضمير في « عنه » يعود على الرسول ، لأن طاعته من طاعة الله . وقيل : يعود على الله ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ واللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوه ﴾[1] . وقيل :[2] يعود على الأمر بالطاعة .

وقوله : ﴿ الصّمُّ ﴾ .

إنما جُمِعَ « صُمٌّ » ، وهو خبر « شرّ » ، لأنه يراد به الكثرة ، فجُمِعَ الخبر على المعنى . ولو كان « الأَصَمُّ » لكان الإفراد على اللفظ ، والمعنى على الجمع . وقوله : ﴿ الّذِينَ لا يَعْقِلُونَ ﴾ يجوز رفعه ، أو نصبه على القطع .

قوله : ﴿ بَيْنَ المَرْءِ ﴾ .

العامة على فتح الميم ، وقرأ ابن أبي إسحاق بكسرها ، على إتباعها لحركة الهمزة ، وذلك أن في « المرء » لغتين ، أفصحهما : فتح الميم مطلقاً . والثانية : إتباع الميم لحركة الإعراب ، فتقول : « هذا مُرْءٌ » بضم الميم ، و « رأيتُ مَرْءاً » بفتحها ، و « مَرَرْتُ بِمِرْءٍ » بكسرها . وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء ، وتوجيهها أن يكون نقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم ضعف الراء ، وأجرى الوصل مُجْرَى الوقف . قوله : « وأَنَّه » يجوز أن تكون الهاء ضمير الأمر والشأن ، وأن تعود على الله تعالى ، وهو الأحسن ، لقوله : « إليه » .

وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾

(١) سورة التوبة ، آية (٦٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٧٩) .

قوله : ﴿ لا تُصِيبَنَّ ﴾ .

في « لا » وجهان :

أحدهما : أنها ناهية ، وعلى هذا فالجملة لا يجوز أن تكون صفة لـ « فاتنةً » ، لأن الجملة الطلبية لا تقع صفة . ويجوز أن تكون معمولة لقول ، ذلك القول هو الصفة ، أي : فتنةً مقولاً فيها لا تُصِيبَنَّ . والنهي في الصورة للمصيبة ، وفي المعنى للمخاطبين ، وهو في المعنى كقولهم : « لا أَرَينَّكَ ههنا » ، أي : لا تعطوا أسباباً يصبكم بسببها مصيبة لا تخص ظالمكم ، ونون التوكيد على هذا في محلها . ونظير إضمار القول قوله :

٢٤١٧ - ..... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

أي : مقولٍ فيه ما رأيت » .

والثاني : أن « لا » نافية ، والجملة صفة لـ « فِتْنَةً » ، وهذا واضح من هذه الجهة ، إلا أنه يشكل عليه توكيد المضارع في غير قسم ، ولا طلب ، ولا شرط ، وفيه خلاف : هل يجري النفي بـ « لا » مَجْرَى النهي ؟ من الناس من يقول نعم ، واستشهد بقوله :

٢٤٢٠ - فَلاَ الجَارَةُ الدُّنيا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا ولا الضَّيْفُ فيها إنْ أَنَاحَ مُحَوِّلُ[2]

وقال آخر :

٢٤٢١ - فَلاَ ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِهِ وإنْ قَالَ فَرِّطني وخُذْ رِشْوَةً أبَى
ولا ذَا بَئِيسٍ يُتْرَكَنْ لِبُؤُوسِهِ فَيَنفَعَهُ شَكْوٌ إلَيْهِ إن اشْتَكَى[3]

فإذا جاز أن يؤكد المنفي بـ « لا » مع انفصاله ، فلأن يؤكد المنفي غير المفصول بطريق الأولى ، إلاّ أن الجمهور يحملون ذلك على الضرورة . وزعم الفراء أن « لا تُصِيبَنَّ » جواب للأمر ، نحو : « أنزلْ عن الدابّةِ لا تَطْرَحَنَّكَ » ، أي : إنْ تنزل عنها لا تطرحنَّكَ ، ومنه قوله : ﴿لا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، أي : إنْ تَدْخُلُوا لا يَحْطِمَنَّكم » فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء .

قال الشيخ[4] : «وقوله : لا يَحْطِمَنَّكم » وهذا المثال ليس نظير « فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذِينَ » ، لأنه ينتظم من الآية والمثال شرط وجزاء ، كما قدَّر ، ولا ينتظم ذلك هنا ، أَلاَ تَرَى أنه لا يصح تقدير : إنْ تتقوا فِتْنَةً لا تصيب الذين ظلموا ، لأنه يترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى » . قال الزمخشري : « لا تُصِيبَنَّ » لا يخلو إمّا أن يكون جواباً للأمر ، أو نهياً بعد أمر ، أو صفة لـ« فِتْنَةً » . فإذا كانت جواباً فالمعنى : إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ، بل تعمكم » . قال الشيخ : « وأخذ الزمخشري قول الفراء

---

(١) عجز بيت للعجاج وصدره :
حتى إذا جنَّ الظلام واختلط
.....
انظر المغني (١/٢٤٦) ، المقرب (١/٢٢٠) ، أمالي الزجاجي (٢٣٧) وسيأتي فريد بيان لهذا الشاهد .

(٢) البيت للنمر بن تولب انظر المغني (١/٢٤٧) ، الأشموني (٣/٢١٨) .

(٣) البيتان لحسان السعدي انظرهما في النوادر (٣٥٨) ، البحر المحيط (٤/٤٨٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (٤/٤٨٤) .

أنزلْ عن الدابّةِ لا تَطْرَحَنَّكَ ، وفي قوله : ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُم ﴾ ، فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر ، وهكذا ما كان جواباً للأمر ؟ » وقيل : « لا تُصِيبَنَّ » جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صفة ، لـ «فِتْنَةً » ، أي : فتنة ، واللهِ لا تُصِيبَنَّ ، ودخول النون أيضاً قليل ، لأنه منفي . وقال أبو البقاء : « ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ » . وظاهر هذا أنه إذا كان المنفي في جواب القسم يطرد دخول النون ، وليس كذلك . وقيل : إن اللام لام التوكيد ، والفعل بعدها مثبت ، وإنما مُطِلَتِ اللام ـ أي أشبعت فتحتها ـ فتولدت ألفاً ، فدخول النون فيها قياس ، وتأيد هذا القائل بقراءة جماعةٍ كثيرة « لَتُصِيبَنَّ » ، وهي قراءة أمير المؤمنين ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، والباقر ، والربيع بن أنس ، وأبي العالية ، وابن جمّاز . وممن وجه ذلك ابن جني ، والعجب أنه وجّه هذه القراءة الشاذة بتوجيه يردها إلى قراءة العامة ، فقال : يجوز أن تكون قراءة ابن مسعود ، ومن ذكر معه مخففة من « لا » ، يعني : حذفت ألف « لا » تخفيفاً ، واكتفى بالحركة . قال : كما قالوا : أَمَ واللهِ ، يريدون : أَمَا واللهِ » . قال المهدوي : « كما حذفت من « ما » ، وهي أخت « لا » في نحو : « أَمَ واللهِ لأفعلن » وشبهه » . قوله : أخت «لا» ليس كذلك ، لأن « أَمَا » هذه للاستفتاح ، كـ « أَلَا » ، وليست من النافية في شيء . فقد تحصّل من هذا أن ابن جني خرّج كلاً من القراءتين على الأخرى ، وهذا لا ينبغي أن يجوز البتة ، كيف يورد لفظ نفي ، ويتأول بثبوت وعكسه ؟ هذا مما يقلب الحقائق ، ويؤدي إلى التعمية . وقال المبرد ، والفراء ، والزجاج ، في قراءة العامة « لا تُصِيبَنَّ » : « الكلام قد تم عند قوله : فِتْنَةً » ، وهو خطاب عام للمؤمنين ، ثم ابتدأ نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ، والمراد هنا لا يتعرض الظالم للفتنة فتقع إصابتها له خاصة . وقال الزمخشريُّ ـ في تقدير هذا الوجه ـ : « وإذا كانت نهياً بعد أمر ، فكأنه قيل : واحذروا ذنباً أو عقاباً ، ثم قيل : لا تتعرضوا للظلم ، فيصيب العقابُ أو أثرُ الذنبِ مَنْ ظَلَمَ منكم خاصة » . وقال علي بن سليمان : « هو نهي على معنى الدعاء » . وإنما جعله نهياً بمعنى الدعاء ، لأن دخول النون في النفي بـ « لا » عنده لا يجوز ، فيصير المعنى : لا أصابت الفتنةُ الظالمين خاصةً ، واستلزمت الدعاء على غير الظالمين ، فصار التقدير : لا أصابت ظالماً ، ولا غير ظالم ، فكأنه قيل : واتّقُوا فتنةً ، لا أوقعها الله بأحد . وقد تَحَصّلْتُ مما تقدم في تخريج هذه الكلمة على أقوال : النهي بتقديريه ، والدعاء بتقديربه ، والجواب للأمر بتقديريه ، وكونها صفة بتقدير القول .

قوله : ﴿ مِنْكُم ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها للبيان مطلقاً .

والثاني : أنها حال ، فيتعلق بمحذوف . وجعلها الزمخشري للتبعيض على تقدير ، وللبيان على تقدير آخر ، فقال : « فإن قُلْتَ : ما معنى « مِنْ » في قوله : « الذين ظلموا مِنْكُم خَاصّةً » ؟ . قلتُ : التبعيض على الوجه الأول ، وللبيان على الثاني ، لأن المعنى : لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم ، لأن الظلم منكم أقبح من سائر الناس » . قُلْتُ : يعني بالأول : كونه جواباً للأمر ، وبالثاني : كونه نهياً بعد أمر . وفي تخصيصه التبعيض بأحد الوجهين دون الآخر ، وكذا الثاني ، نظر ، إذ المعنى يصح بأحد التقديرين مع التبعيض والبيان .

قوله : « خَاصَّةً » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها ـ وهو الظاهر ـ : أنها حال من الفاعل المستكن في قوله : « لا تُصِيبَنَّ » ، وأصلها : أن تكون صفة لمصدر محذوف ، تقديره : إصابة خاصّةً .

الثاني : أنها حال من المفعول ، وهو الموصول ، تقديره : لا تُصيبَنَّ الظالمين خَاصّةً ، بل تعمهم ، وتعم غيرهم .

والثالث : أنه حال من فاعل « ظَلَمُوا » ، قاله ابن عطية .

قال الشيخ[1] : ولا يعقل هذا الوجه » .

قُلْتُ : ولا أدري ما عدم تعقله ، فإنَّ المعنى : واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذين ظلموا ، ولم يظلم غيرهم ، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم ، ولم يشاركهم فيه غيرهم ، فهذه الفتنة لا تختص إصابتها بهؤلاء ، بل تصيبهم ، وتصيب من لم يظلم البتة ، وهذا معنى واضح .

قوله : ﴿ إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أوضحها : أنه ظرف ناصبه محذوف ، تقديره : واذكروا حالكم الثابتة في وقت قلتكم ، قاله ابن عطية .

والثاني : أنه مفعول به . قال الزمخشري « نصب على أنه مفعول به مذكور ، لا ظرف ، أي : اذكروا وقت كونكم أقلة أذلة » . وفيه نظر ، لأن « إذا » لا يتصرف فيها إلا بما ذكرته فيما تقدم ، وليس هذا منه .

الثالث : أن يكون ظرفاً لـ « اذكروا » ، قاله الحَوْفي . وهو فاسد ، لأن العامل مستقبل ، والظرف ماضٍ ، فكيف يتلاقيان ؟ قوله : « تَخَافُونَ » فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه خبر ثالث .

والثاني : أنها صفة لـ « قَلِيلٌ » ، وقد بدىء بالوصف بالمفرد ، ثم بالجملة .

والثالث : أن تكون حالاً من الضمير المستتر في « مُسْتَضْعَفُونَ » .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾

(١) انظر البحر المحيط (٤/ ٤٨٥) .

قوله : ﴿ وَتَخُونُوا ﴾ .

يجوز فيه أن يكون منصوباً بإضمار « أَنْ » على جواب النهي ، أي : لا تجمعوا بين الخيانتين ، كقوله :

٢٤٢٢ ـ لا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِـيَ مِـثْـلَهُ عَـارٌ عَـلَيْـكَ إذا فَـعَـلْتَ عَـظِيـمُ

والثاني : أن يكون مجزوماً ، نسقاً على الأول ، وهذا الثاني أولى ، لأنه فيه النهي عن كل واحد على حِدَتِهِ ، بخلاف ما قبله ، فإنه نهي عن الجمع بينهما ، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحدٍ على حِدَتِه ، وقد تقدم تحرير هذا في قوله : ﴿ وتَكْتُمُوا الحقَّ ﴾ أول البقرة[1] « وأَمَانَاتِكُمْ » على حذف مضاف ، أي : أصحاب أماناتكم ، ويجوز أن يكونوا نُهوا عن خيانةِ الأماناتِ مبالغة كأنها جعلت مَخُونة ، وقرأ مجاهد ، ورويت عن أبي عمرو « أَمَانَتَكُم » بالتوحيد ، والمراد الجمع . ﴿ وأَنْتُم تَعْلَمُونَ ﴾ جملة حالية ، ومتعلق العلم يجوز أن يكون مراداً أي : تعلمون قُبْحَ ذلك ، أو أنكم مؤاخذون بها ، ويجوز ألاّ يقدر ، أي : وأنتم من ذوي العلم . والعلم يحتمل أن يكون على بابه ، وأن يكون بمعنى العرفان . وتقدم الكلام على « الفُرْقَان » أول البقرة ، والمراد به هنا : المخرج من الضلال ، أو الشيء الفارق بين الحق والباطل . قال مُزَرِّد بن ضِرَار :

٢٤٢٣ ـ بَـادَرَ الأُفْـقُ أَنْ يَـغِـيـبَ فَـلَمّـا أَظْـلَمَ الـلَّيْـلُ لـم يَـجِـدْ فُـرْقَـانَـا[2]

وقال آخر :

٢٤٢٤ ـ مـالَـكَ مِـن طُـولِ الأَسَـى فُـرْقَـانُ بَـعْـدَ قَـطِيـنٍ رَحَـلُوا وبَـانُـوا[3]

وقال آخر :

٢٤٢٥ ـ وكَيْفَ أُرَجِّى الخُـلْدَ ، والمَـوْتُ طَـالِـبِي وَمـالِيَ مِنْ كَـلْمِي الـمنيّـةِ فُـرْقَـانُ[4]

قوله : ﴿ وإِذْ يَمْكُرُ ﴾ .

هذا الظرف معطوف على الظرف قبله ، ولِيُثْبِتُوكَ متعلق بـ « يَمْكُرُ » . والتثبيت ـ هنا ـ : الضرب ، حتى لا يبقى المضروب حركة ، قال :

٢٤٢٦ ـ فَقُلْتُ : وَيْحَـكَ مـاذا في صحيفتِـكُم ؟ قـالُـوا : الخليفـةُ أَمْسَى مُثْبتاً وَجِعَـا[5]

وقرأ ابن وثاب « لِيَثْبُتُوك » فعداه بالتضعيف . وقرأ النخعي « لِيُبيِّتُوك » من البيات .

قوله : ﴿ هُوَ الحَقّ ﴾ .

العامة على نصب « الحق » ، وهو خبر الكون ، و « هُوَ » فَصْلٌ ، وقد تقدم الكلام عليه مشبعاً . وقال الأخفش : « هو » زائـد . ومراد : ما تقدم من كونه فَصْلاً . وقرأ الأعمش وزيد بن علي برفع « الحق » ووجهها ظاهر ، يرتفع « هُوَ » بالابتداء ، و « الحقُّ » خبره ، والجملة خبر الكون ، كقوله :

---

(١) آية رقم (٤٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٨٦) .
(٣) البيت من شواهد البحر (٤/٤٨٦) ، والقرطبي (٧/٣٩٦) .
(٤) انظر المصدرين السابقين .
(٥) البيت من شـواهـد البحـر (٤/٤٨٧) ، روح المعـاني (٩/١٩٧) ، القرطبي (٧/٣٩٧) .

٢٤٢٧ ـ تَحِنُّ إلى لَيْلَى ، وأَنْتَ تَرَكْتَهَا وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ[١]

وهي لغة تميم . وقال ابن عطية : « ويجوز في العربية رفع الحق » على خبر « هو » ، والجملة خبر لـ « كان » . قال الزجاج : « ولا أعلم أحداً قرأ بهذا الجائز » . قلتُ : قد ظهر مَنْ قرأ به ، وهما رجلان جليلان . وقوله : ﴿ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ حال من معنى « الحق » ، أي : الثابت حال كونه مِنْ عِنْدِكَ . وقوله : « مِنَ السَّمَاءِ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بالفعل قبله .

والثاني : أنه صفة لـ « حِجَارَةً » فيتعلق بمحذوف . وقولهم : « من السَّمَاءِ » مع أن المطر لا يكون إلا منها . قال الزمخشريُّ : « كأنه أراد أن يقال : فَأَمْطِرْ علينا السِّجِّيل ، فوضع « حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ » موضعه ، كما يقال : صَبَّ عليه مَسْرُودَةً من حديد ، يريد دِرعاً » .

قال الشيخ[٢] : « إنه يريد بذلك التأكيد ، كما أن قوله : « من حديد » معناه التأكيد ، لأن المسرودة . لا تكون إلا من حديد ، كما أن الأمطار لا تكون إلا من السماء » . وقال ابن عطية : « قولهم : مِنَ السَّمَاءِ » مبالغة وإغراق » .

قال الشيخ[٣] : « والذي يظهر أن حكمة قولهم : « مِنَ السَّمَاءِ » هي مقابلتهم مجيء الأمطار من الجهة التي ذَكَرَ عليه الصلاة والسلام أنه يأتيه الوحي من جهتها ، أي : أنك تذكر أن الوحي يأتيك من السماء فأتنا بالعذاب من الجهة التي يأتيك الوحي منها ، قالوه استبعاداً لـه » .

وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾

قوله : ﴿ لِيُعَذِّبَهُم ﴾ .

قد تقدم الكلام على هذه اللام المسماة لام الجحود . والجمهور على كسرها . وقرأ أبو السمال بفتحها . قال ابن عطية عن أبي زيد : « سمعت من العرب من يقول : « لَيَعَذِّبَهُم » بفتح اللام ، وهي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن » . قُلْتُ : يعني في المشهور منه ، ولم يعتدَّ بقراءة أبي السمال . وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتح لام الأمر من قوله : ﴿ فلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى طَعَامِهِ ﴾[٤] وأتى بخبر « كان » الأولى على خلاف ما أتي به في الثانية ، فإنه إمّا أن يكون محذوفاً ، وهو الإرادة كما يقدره البصريون ، أي : ما كان الله مريداً لتعذيبهم . وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب ، وإمّا أنه أكد ، باللام على رأي الكوفيون ، لأن كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم ، فشتان بين وجوده عليه

---

(١) تقدم .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٨٨) .
(٣) البحر المحيط (٤/٤٨٩) .
(٤) سورة عبس ، آية (٢٤) .

الصلاة والسلام فيهم ، وبين استغفارهم . وقوله : ﴿ وأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ حال ، وكذلك ﴿ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ والظاهر أن الضمائر كلَّها عائدة على الكفار . وقيل : الضمير في « يُعَذِّبَهُم » و « مُعَذِّبَهُمْ » للكفار . والضمير من قوله : « وَهُم » للمؤمنين . وقال الزمخشريُّ : « وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » في موضع الحال ، ومعناه نفي الاستغفار عنهم ، أي : ولو كانوا من يؤمن ويستغفر من الكفار لما عذبهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَما كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ القُرَى بِظُلْمٍ ، وأَهْلُها مُصْلِحُونَ ﴾[1] ، ولكنهم لا يستغفرون ولا يؤمنون ، « ولا يتوقع ذلك منهم » . وهذا المعنى الذي ذكره منقول عن قتادة وابن زيد ، واختاره ابن جرير .

قوله : ﴿ أَلاّ يُعَذِّبَهُم ﴾ .

في « أَنْ » وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أنها مصدرية ، وموضعها إمّا نصب ، أو جر ، لأنها على حذف حرف الجر ، إذ التقدير : في ألاّ يُعَذِّبَهُمْ ، وهذا الجار يتعلق بما تعلق به « لَهُم » من الاستقرار ، والتقدير : أيّ شيء استقر لهم ، في عدم تعذيب الله إيّاهم ؟ بمعنى : لا حظ لهم في انتفاء العذاب . والثاني : أنها زائدة ، وهو قول الأخفش . قال النحاس : « لو كانت كما قال لرفع « يعذبهم » . يعني النحاس : فكان ينبغي أن يرتفع الفعل على أنه واقع موقع الحال ، كقوله : ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ باللهِ ﴾ ، ولكن لا يلزم من الزيادة عدم العمل ، ألا ترى أن « مِنْ ، والباء » يعملان ، وهما مزيدتان . وقال أبو البقاء : « وقيل : هو حال ، وهو بعيد ، لأن « أَنْ » تخلِّص الفعل للاستقبال : « والظاهر أن « ما » في قوله : « ومَا لَهُمْ » استفهامية ، وهو استفهام معناه التقرير ، أي : كيف لا يعذبون ، وهم متصفون بهذه الحال؟» وقيل : « ما » نافية ، فهو إخبار بذلك ، أي : ليس عدم التعذيب ، أي : لا ينتفي عنهم التعذيب مع تلبسهم بهذه الحال . قوله : « وما كانوا أَوْلَيَاءَهُ » في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها استئنافية ، والهاء تعود على « المسجد » ، أي : وما كانوا أولياء المسجد .

والثاني : أنها نسق على الجملة الحالية قبلها ، وهي : « وَهُمْ يَصُدُّونَ » ، والمعنى : كيف لا يعذبهم الله ، وهم متصفون بهذين الوصفين : صدهم عن المسجد الحرام ، وانتفاء كونهم أولياءه ، ويجوز أن يعود الضمير على الله تعالى ، أي : لم يكونوا أولياء الله .

قوله : ﴿ إلاَّ مُكاءً وتَصْدِيَةً ﴾ .

أي : ما كان شيء مما يعدونه صلاةً وعبادةً إلاّ هذين الفعلين ، وهما المُكَاء والتصدية ، أي : إن كان لهم صلاة فلم تكن إلاّ هذين ، كقول الشاعر :

٢٤٢٨ ـ وما كُنْتُ أَخْشَى أَنْ يكون عَطَاؤُهُ أَدَاهِمَ سُوداً ، أَوْ مُحَدْرَجَةً سُمْرا[2]

فأقام القيود والسياط مُقَام العطاء . والمُكاء : مصدر مَكَا يَمْكُو ، أي صَفَرَ بَيْنَ أصابعه أو بَيْنَ كفيه ، قال الأصمعي : « قلت لمَنْتَجِع بن نبهان : ما تَمْكُو فَرِيضَتُهُ ؟ فشبك بين أصابعه ، وجعلها على فيه ، ونفخ فيها » . قلت : يريد قول عنترة :

---

(١) سورة هود ، آية (١١٧) .

(٢) تقدم .

٢٤٢٩ ـ وحَـلِيـلِ غـانِيَـةٍ تَـرَكْـتُ مُـجَـدَّلاً تَـمْكُـو فَـرِيصَتُـهُ كَـشِـدْقِ الأَعْلَمِ[١]

يقال : مَكَتِ الفَرِيصة ، أي : صونت بالدم . ومَكَت أستُ الدابّة ، أي : نَفَخَتْ بالريح . وقال مجاهد : المُكَاءُ : صَفِيرٌ على لحن طائر أبيض يكون بالحجاز ، قال الشاعر :

٢٤٣٠ ـ إذا غَـرَّدَ الـمُـكّـاءُ فـي غَـيْـرِ رَوْضَـةٍ فَـوَيْـلٌ لأَهْـلِ الشَّـاءِ والحُـمَـرَاتِ[٢]

المُكّاء : فُعَّال ، بناء مبالغة . قال أبو عُبَيْدَة : « يقال : مَكَا يَمْكُو مَكْواً وَمَكاءً : صَفَرَ » . والمُكَاءُ : بالصم ، كالبُكَاء والصُّرَاخ . قيل : ولم يشذ من أسماء الأصوات بالكسر إلاّ الغِنَاء والنِّدَاء . و « التّصْدِيَةُ » فيها قولان :

أحدهما : أنها مِنَ الصَّدَى ، وهو ما يسمع من رجع الصوت من الأمكنة الخالية الصلبة ، يقال منه : صَدَّى يُصَدِّي تَصْدِيَةً ، والمراد بها هنا : ما يسمع من صوت التصفيق بإحدى اليدين على الأخرى ، ونفي التفسير أن المشركين كانوا إذا سمعوا رسول الله ﷺ يصلي ويتلو القرآن صفّقُوا بأيديهم ، وصَفَرُوا بأفواههم ، ليشغلوا عنه من يسمعه ، ويخلطوا عليه قراءته ، وهذا مناسب لقوله : ﴿ لا تَسْمَعُوا لِهَذَا القرآنِ ، والْغَوْا فيه لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾[٣] . وقيل : هي مأخوذة من التصدد ، وهي الضجيج والصياح والتصفيق ، فأبدلت إحدى الدالين ياء تخفيفاً ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ إذا قَوْمُكَ منه يَصِدُّونَ ﴾[٤] في قراءة من كسر الصاد ، أي : يَضِجُّونَ ويَلْغَطُون ، وهذا قول أبي عُبَيْدَة ، وقد رَدّه عليه أبو جعفر الرستمي ، وقال : « إنما هو من الصدى ، فكيف يجعله من المضعف ؟ . « وقد رد أبو علي على أبي جعفر ردَّهُ وقال : « قد ثبت أن « يصدون » من نحو الصوت ، فأخذه منه ، وتَصْدِيَة : تَفْعِلَة » . ثم ذكر كلاماً كثيراً .

والثاني : أنها من الصد ، وهو المنع ، والأصل : تصدد ، بدالين أيضاً ، فأبدلت ثانيتهما ياء ، ويؤيد هذا قراءة من قرأ « يَصُدُّون » بالضم ، أي : يمنعون . وقرأ العامة « صلاتُهُم » رفعاً ، « مُكَاءً » نصباً . وأبان بن تغلب والأعمش وعاصم بخلاف عنهما « وما كان صلاتَهُم » نصباً ، « مُكَاءُ » رفعاً . وخطأ الفارسي هذه القراءة ، وقال : « لا يجوز أن تُخْبِرَ عن النكرة بالمعرفة إلاّ في ضرورة » ، كقول حسان :

٢٤٣١ ـ كـأنَّ سَـبِـيئَـةً مـن بَـيْـتِ رَأْسٍ يَـكُـونُ مِـزَاجَـهَـا عَـسَـلٌ ومَـاء[٥]

وخرجها أبو الفتح على أن « المُكَاء والتَّصْدِيَة » إسما جنس ، يعني أنهما مصدران ، قال : « واسم الجنس تعريفه وتنكيره متقاربان » . فلم يبالِ بأيهما جعل اسماً ، والآخر خبراً ، وهذا يقرب من المعرف بأل الجنسية ، حيث وصف بالجملة ، كما يوصف به النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ وآيةٌ لَهُم اللَّيْلُ نَسْلَخُ منه النَّهَار ﴾[٦] ، وقول الشاعر :

٢٤٣٢ ـ وَلَـقَـدْ أَمُـرّ عَـلَى الـلئـيـم يَـسُـبُّـنِـي فَـمَـضَـيْـتُ ثَـمَّتَ قـلتُ : لا يَعْـنِـيـنِـي[٧]

وقال بعضهم : « وقد قرأ أبو عمرو إلاّ مُكًا » بالقصر والتنوين ، وهذا كما قالوا : « بُكاءٍ ، وبكىً » بالمد والقصر ، وقال الشاعر ـ فجمع بين اللغتين ـ :

---

(١) البيت في ديوانه (٢٤) ، الطبري (٥٢١/١٣) ، القرطبي (٤٠٠/٧) ، البحر المحيط (٤٧٤/٤) ، اللسان « حلل » .

(٢) انظر البيت في الصاحبي (٤١٦) ، البحر المحيط (٤٠٠/٤) ، التهذيب « زقب » (٤٣٩/٨) ، اللسان « مكا » .

(٣) سورة فصلت ، آية (٢٦) .

(٤) سورة الزخرف ، آية (٥٧) .

(٥) تقدم .

(٦) سورة يس ، آية (٣٧) .

(٧) تقدم .

٢٤٣٣ ـ بَكَتْ عَيْنِي ، وَحُقَّ لها بُكَاها ... وما يُغْنِي البُكاءُ ، ولا العَوِيل[1]

لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٣٧﴾ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾

قوله : ﴿ لِيَمِيزَ اللهُ الخَبِيثَ ﴾ .

قد تقدم الخلاف فيه في آل عمران[2] . وقوله : « ويَجْعَلَ » يحتمل أن تكون تصييرية ، فتنصب مفعولين ، وأن تكون بمعنى الإلقاء ، فتتعدى لواحد . وعلى كلا التقديرين فـ « بَعْضَهُ » بدل بعض من كل ، وعلى القول الأول يكون « على بَعْضٍ » في موضع المفعول الثاني ، وعلى الثاني يكون متعلقاً بنفس الجَعْل ، نحو قولك : « ألقيتُ متاعَكَ بَعْضَه على بعض » . وقال أبو البقاء بعد أن حكم عليها بأنها تتعدى لواحد ـ : « وقيل : الجار والمجرور حال ، تقديره : ويجعل الخبيث بعضه عالياً على بعض » . واللام في « ليميز » متلعقة بـ « يُحْشَرُونَ » . ويقال : مَيَّزْتُهُ فَتَمَيَّزَ ، ومِزْتُهُ فانْمَازَ ، وقرىء شاذاً « وانْمَازُوا اليَوْم » ، وأنشد أبو زيد :

٢٤٣٤ ـ لَمَّا ثَنَى اللهُ عَنِّي شرَّ عَدْوَتِهِ ... وانْمَزْتُ لا مُسِيئاً غدراً ولا وَجِلاً[3]

وقد تقدم الفرق بين هذه الألفاظ في آل عمران . قوله : ﴿ فَيَرْكُمَهُ ﴾ نسق على المنصوب قبله . و « الرَّكْمُ » : جمعك الشيء فوق الشيء ، حتى يصير رُكَاماً ومَرْكوماً ، كما يَرْكُمُ الرمل والسحاب ، ومنه : « يقولوا : سَحَابٌ مَرْكُومٌ »[4] . والمُرْتَكَمُ : جَادَّةُ الطريق ، للرَّكْم الذي فيه إلى ازدحام السَّابِلَة وآثارهم . و « جميعاً » حال ، ويجوز أن يكون توكيداً عند بعضهم .

قوله : ﴿ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

في هذه اللام الوجهان المشهوران :

أنها للتبليغ أمران يبلغهم معنى هذه الجملة المحكية بالقول ، وسواء أوردها بهذا اللفظ أم بلفظ آخر مؤدٍ لمعناها .

والثاني : أنها للتعليل ، وبه قال الزمخشريُّ ، ومنع أن تكون للتبليغ ، فقال : « أي : قل لأجلهم هذا القول : إن يَنْتَهُوا ، ولو كان بمعنى : خاطبهم به ، لقيل : إن تَنْتَهُوا يغفر لكم ، وهي قراءة ابن مسعود . ونحوه : ﴿ وقَالَ الَّذِينَ

---

(١) البيت من شواهد المقتضب (٢٩٢/٤) ، المنصف (٤٠/٣) ، مجالس ثعلب (٨٨/١) ، اللسان « بكا » .

(٢) انظر آية رقم (١٧٩) .

(٣) البيت لـ « مالك بن الريب » وهو من شواهد البحر (٤٩٤/٤) .

(٤) سورة الطور ، آية (٤٤) .

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمنوا : لو كانَ خَيْراً ما سَبَقُونَا إليه ﴾ خاطبوا به غيرهم ، ليسمعوه » . وقرىء « يَغْفِرْ » مبنياً للفاعل ، و « هو » ضمير يعود على الله تعالى .

قوله : ﴿ ويكونَ ﴾ .

العامة على نصبه ، نسقاً على المنصوب قبله . وقرأه الأعمش مرفوعاً على الاستئناف . وقرأ الحسن ويعقوب وسليمان بن سلام « بما تَعْمَلُون » بتاء الخطاب ، والباقون بياء الغيبة .

قوله : ﴿ أنَّ الله مولاكُمْ نِعْمَ المَوْلَى ﴾ .

يجوز في « مَوْلاَكُم » وجهان ، أظهرهما : أن « مَوْلاَكُم » هو الخبر ، و « نِعْمَ المولى » جملة مستقلة سيقت للمدح . والثاني : أن يكون بدلاً من « الله » ، والجملة المدحية خبر لـ « أنَّ » ، والمخصوص بالمدح محذوف ، أي : نِعْمَ المولى الله ، أو ربُّكم .

﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾ ﴾

قوله تعالى : ﴿ واعْلَمُوا أنَّما غَنِمْتُم ﴾ .

الظاهر أن « ما » موصولة بمعنى الذي ، وكان من حقها أن تكتب منفصلة من « أنَّ » ، كما تكتب ﴿ إنّ ما تُوعَدُونَ لآتٍ ﴾[1] منفصلة . ولكن كذا رسمت . و « غَنِمْتُم » صلتها ، وعائدها محذوف ، لاستكمال الشروط ، أي : غنمتموه . وقوله : ﴿ فَأَنَّ لِلهِ ﴾ الفاء مزيدة في الخبر ، لأن المبتدأ ضمن معنى الشرط ، ولا يضر دخول الناسخ عليه ، لأنه لم يغير معناه ، وهذا قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ » ثم قالوا : « فَلَهُمْ ﴾ . والأخفش مع تجويزه زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً ، يمنع زيادتها في الموصول المشبه بالشرط إذ دَخَلَتْ عليه « إنَّ » المكسورة . وآية البروج حجة عليه . وإذا تقرر هذا فـ « أنَّ » وما عملت فيه في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : فواجب أنَّ لله خُمُسَهُ ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر خبر لـ « أنَّ » . وظاهر كلام الشيخ[2] أنه جعل الفاء داخلة على « أنَّ لِلهِ خُمُسَهُ » من غير تقدير أن يكون مبتدأ ، وخبرها محذوف ، بل جعلها بنفسها خبراً . وليس مراده ذلك ، إذْ لا تدخل هذه الفاء على مفرد ، بل على جملة . والذي يُقَوِّي إرادته ما ذكرته أنه حَكَى قول الزمخشري ، أعني : كونه قَدَّرَ أنَّ « أنَّ » وما في حيِّزها مبتدأ محذوف الخبر ، فجعله قولاً زائداً على ما قدمه . ويجوز في « ما » أن تكون شرطية ، وعاملها « غَنِمْتُمْ » بعدها ، واسم « أنَّ » حينئذٍ ضمير الأمر والشأن ، وهو مذهب الفراء ، إلاّ أن هذا لا يجوز عند البصريين إلاّ ضرورة ، بشرط ألاّ يليَهَا ، وفِعْل ، كقوله :

٢٤٣٥ ـ إنَّ مَنْ يَدْخلِ الكَنِيسَةِ يَوْماً يَلْقَ فيهَا جآذِراً وَظِبَاءَ[3]

---

(١) سورة الأنعام ، آية (١٣٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٤٩٨) .

(٣) البيت للأخطل انظر العمدة (٢/٢٧٣) ، المغني (١/٣٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٥) ، الهمع (١/١٣٦) ، الدرّر (١/١١٥) ، الخزانة (١/٤٥٧) .

وقول الآخر :

٢٤٣٦ - إنَّ مَـنْ لَامَ فـي بَـنِـي بِـنْـتِ حَـسَّـا نَ أَلُـمْـهُ وأَعْـصِـهِ فـي الـخُـطُوبِ[1]

وقيل : الفاء زائدة ، و « أَنّ » الثانية بدل من الأولى . وقال مكي : « وقد قيل : إنّ الثانية مؤكدة للأولى . وهذا لا يجوز ، لأن « أَنَّ » الأولى تبقى بغير خبر ، ولأن الفاء تحول بين المؤكَّد والمؤكِّد ، وزيادتها لا تحسن في مثل هذا » . وقيل : « ما » مصدرية ، والمصدر بمعنى المفعول ، أي : أَنَّ مغنومكم المفعول به ، أي : واعلموا أنَّ غنمكم ، أي مغنومكم . قوله : ﴿ مِنْ شيءٍ ﴾ في محل نصب على الحال من عائد الموصول المقدر ، والمعنى ما غنمتموه كائناً من شيء ، أي : قليلاً أو كثيراً . وحكى ابن عطية عن الجعفيّ عن أبي بكر عن عاصم ، وحكى غيره عن الجعفيّ عن هارونَ عن أبي عمرو « فإنَّ لله » بكسر الهمزة ، ويؤيد هذه القراءة قراءة النخعيّ « فللهِ خُمُسُهُ » ، فإنها استئناف . وخرجها أبو البقاء على أنها وما في حيِّزها في محل رفع ، خبراً لـ « أَنَّ الأول » . وقرأ الحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو « خُمْسَهُ » بسكون الميم ، وهو تخفيف حسن . وقرأ الجعفي « خِمْسَهُ » بكسر الخاء . قالوا : « وتخريجها على أنه أتبع الخاء لحركة ما قبلها ، وهي هاء الجلالة ، من كلمة أخرى مستقلة ، قالوا : « وهي كقراءة من قرأ « والسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ » بكسر الحاء ، إتباعاً لكسرة التاء من « ذات » ، ولم يعتدوا بالساكن ، وهو لام التعريف ، لأنه حاجز غير حصين » . ليت شعري ، وكيف يقرأ الجعفي ، والحالة هذه ؟ فإنّه إنْ قرأ كذلك مع ضم الميم فيكون في غاية الثقل ، لخروجه من كسر إلى ضم ، وإنْ قرأ بسكونها ـ وهو الظاهر ـ فإنّه نقلها قراءة عن أبي عمرو ، أو عن عاصم ، ولكن الذي قرأ « ذَاتِ الحِبُكِ » يُبْقِي ضمة الباء ، فيؤدي إلى « فِعُل » بكسر الفاء وضم العين ، وهو بناء مرفوض . وإنما قلت : إنّه يقرأ كذلك ، لأنه لو قرأ بكسر التاء لما احتاجوا إلى تأويل قراءته على الإتباع ، لأن في « الحُبُكَ » لغتين : ضم الحاء والباء ، أو كسرهما ، حتى زعم بعضهم أن قراءة الخروج من كسر إلى ضم من الداخل . والغنيمة : أصلها من الغُنْم ، وهو الفَوْز ، وأصل ذلك من الغَنَم ، هذا الحيوان المعروف ، فإنَّ الظَّفَرَ به سُمِّي غُنْماً ، ثم اتسع في ذلك ، فَسُمِّي كلُّ شيءٍ مظفورٍ به غُنْماً ، ومَغْنَماً ، وغَنِيمةً . قال عَلْقَمَة بن عبدة :

٢٤٣٧ - ومُـطْعَمُ الغُـنْـمِ يَـوْمَ الـغُـنْـمِ مُـطْعَمُـهُ أَنَّـى تَـوَجَّـهَ والـمَـحْـرُومُ مَـحْـرُومُ[2]

وقال آخر :

٢٤٣٨ - لَـقَـدْ طَـوَّفْـتُ فـي الآفَـاقِ حَـتَّـى رَضِـيـتُ مِـنَ الـغَـنِـيـمَـةِ بـالإيـابِ[3]

قوله : « إنْ كُنْتُم » شرط ، جوابه مقدر عند الجمهور ، لا يتقدم ، أي : إنْ كنتم آمنتم فاعلموا أن حكم الخمس ما تقدم ، أو : فاقبلوا ما أُمِرْتُم به .

---

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (٢٠) ، وروايته هكذا :
مَـنْ يَـلُـمْـنِـي عَـلَـى بَـنِـي إبْـنَـةِ حَـسَّـا
ن ، الـمِـهُ ، وَأَعْـصِـهِ فِـي الـخُـطُوبِ
وهو من شواهد الكتاب (٣/٧٢) ، ابن الشجري (١/٢٩٥) ، الخزانة (٥/٤٢٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٥) ، المغني (٢/٦٠٥) ، الإنصاف (١١/١٨٠) .

(٢) البيت في ديوانه (٢٤) ، شرح المفضليات (٣/١٣٤٠) ، القرطبي (١/٨) ، التهذيب « أنى » (١٥/٥٥٢) .

(٣) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٩٩) ، الكامل (٢/١٤٣) ، العمدة (١/١٠٣) ، مجاز القرآن (٢/٢٢٤) ، البحر المحيط (٤/٤٩٧) .

قوله : « وما أَنْزَلْنَا » « ما » عطف على الجلالة ، فهي مجرورة المحل ، وعائدها محذوف . وزعم بعضهم أن جواب الشرط متقدم عليه ، وهو قوله : « فَنِعْمَ المَوْلَى » . وهذا لا يجوز على قواعد البصريين . قوله : ﴿ **يَوْمَ الفُرْقَانِ** ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً بـ «أَنْزَلْنَا » ، أي : أنزلناه في يوم بدر ، الذي فرق فيه بين الحقِّ والباطل .

الثاني : أن ينتصب بقوله : « آمنتم » ، أي : أن كنتم آمنتم في يوم الفرقان ، ذكره أبو البقاء .

والثالث : أنه يجوز أن يكون منصوباً بـ « غَنِمْتُم » . قال الزجاج : أي : ما غَنِمْتُم في يوم الفرقان فحكمه كذا وكذا . قال ابن عطية : « وهذا تأويل حَسَنٌ في المعنى ، ويعترضه أن فيه الفَصْلَ بين الظرف وما يعمل فيه بهذه الجملة الكثيرة الألفاظ » . قُلْتُ : وهو ممنوع أيضاً من جهة أخرى أخص من هذه ، وذلك أن « ما » إمّا شرطية ، كما هو رأي الفراء ، وإمّا موصولة ، فعلى الأول يؤدي إلى الفصل « بين فعل الشرط ومعموله بجملة الجزاء ومتعلقاتها . وعلى الثاني يؤدي إلى الفصل » بين فعل الصلة ومعموله بخبر « أَنَّ » . قوله : ﴿ **يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَانِ** ﴾ فيه وجهان ، أحدهما : أنه بدل من الظرف قبله . والثاني : أنه منصوب بـ « الفُرْقَان » ، لأنه مصدر ، فكأنه قيل : يوم فرق فيه في يوم التقى الجمعان ، أي : الفرق في يوم التقاء الجمعين . وقرأ زَيْدُ بنُ عليٍّ « على عُبُدنا » ، وهذا كما قد قرىء « وعُبُدَ الطَّاغُوتِ » . والمراد بالعُبُدِ في هذه القراءة هنا : رسول الله ـ ﷺ ـ، ومن معه من المؤمنين .

إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾

قوله : ﴿ **إِذْ أَنْتُم** ﴾ .

في هذا الظرف أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب بـ « اذكروا » مقدراً ، وهو قول الزجاج .

الثاني : أنه بدل من « يَوْمَ الفُرْقَانِ » أيضاً .

الثالث : أنه منصوب بـ « قَدِيرٌ » ، وهذا ليس بواضح ، إذ لا يتقيد اتصافه بالقدرة بظرف من الظروف .

الرابع : أنه منصوب بـ « الفُرْقَان » ، أي : فرق بين الحق والباطل إذ أنتم بالعُدْوَة » . قوله : « بالعُدْوَةِ » متعلِّق بمحذوف ، لأنه خبر المبتدأ ، والباء بمعنى « في » ، كقولك : « زيد بمكةَ » . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « بالعِدْوَةِ » بكسر العين فيهما ، والباقون بالضم فيهما ، وهما لغتان في شطِّ الوادي وشَفِيرِهِ وضَفَّتِهِ ، سميت بذلك ، لأنها عَدَتْ ما في الوادي من ماء ونحوه أن يتجاوزها ، أي : منعته . قال الشاعر :

٢٤٣٩ ـ عَدَتْنِي عَنْ زِيَارَتِهَا العَوَادِي ... وحَالَتْ دُونَهَا حَرْبٌ زَبُونُ

وقرأ الحسن وزيد بن علي وقتادة وعمرو بن عُبَيْد بالفتح ، وهي كلها لغات بمعنى واحد ، هذا هو قول جمهور

اللغويين . على أن أبا عمرو بن العلاء أنكر الضم ووافقه الأخفش ، فقال : « لم يسمع من العرب إلا الكسر » . ونقل أبو عُبَيْدٍ اللغتين ، إلا أنه قال : « الضم أكثرهما » . وقال اليزيدي : « الكسر لغة الحجاز » . وأنشدوا قول أوس بن حجر :

٢٤٤٠ - وفارسٍ لَمْ يَحُلَّ القَوْمُ عُدْوَتَهُ وَلَّوْا سِرَاعاً ، وما هَمُّوا بإقْبَالِ[1]

بالكسر ، والضم . وهذا هو الذي ينبغي أن يقال ، فلا وجه لإنكار الضم ، ولا الكسر ، لتواتر كل منهما ، ويحمل قول أبي عمرو على أنها لم تبلغه . ويحتمل أن يقال في قراءة من قرأ بفتح العين أن يكون مصدراً سُمِّي به المكان . وقرىء شاذاً « بالعِدْيَةِ » فقلب الواو ياء ، لانكسار ما تقدمها ، ولا يعتبر الفاصل ، لأنه ساكن ، فهو حاجز غير حصين ، وهذا كما قالوا : « هو ابْنُ عَمِّي دِنْيَا » بكسر الدال ، وهو من الدُّنُوِّ ، وكذلك « قِنْية » ، و « صِبْية » ، وأصله السلامة ، كالذِّرْوَةِ ، والصِّفْوَةِ ، والرِّبوةِ . وقوله : ﴿ الدُّنْيَا ﴾ قد تقدم الكلام على هذه اللفظة مشبعاً . قوله : « القُصْوَى » تأنيث « الأَقْصَى » . والأَقْصَى : الأَبْعَدُ ، والقُصْرُ : البُعْدُ . وللصرفيين عبارتان ، أغلبهما أن « فُعْلى » من ذوات الواو ، وإن كانت إسماً أبدلت لامها ياء ، ثم يمثلون بنحو : « الدنيا ، والعُليا ، والقُصيا » ، وهذه صفات ، لأنها من باب أفعل التفضيل ، وكان العذر لهم أن هذه وإن كانت في الأصل صفات ، إلا أنها جرت مَجْرى الجوامد . قالوا : وإن كانت « فُعْلَى » صفة أقرّت لامها على حالها ، نحو : « الحُلْوَى » تأنيث « الأَحْلَى » ، ونصوا على أن « القُصْوَى » شاذة ، وإنْ كانت لغة الحجاز ، وأن « القُصْيَا » قياس ، وهي لغة تميم . وممن نصَّ على شذوذ « القُصْوَى » يعقوب بن السِّكِّيت . وقال الزمخشري : « وأما » القُصْوَى » فكالقَوَد ، في مجيئه على الأصل ، وقد جاء « القُصْيَا » ، إلا أنَّ استعمال « القُصْوَى » أكثر ، كما كثر استعمال « اسْتَصْوبَ » مع مجيء « اسْتَصَاب » ، و « أَغْيَلَتْ » مع « أَغَالَتْ » انتهى » . وقد قرأ زيد بن علي « بالعُدْوَةِ القُصْيَا » فجاء بها على لغة تميم ، وهي القياس عند هؤلاء . والعبارة الثانية ـ وهي المغلوبة القليلة ـ: العكس ، أي : إن كانت إسماً أقرّت ، نحو : « حُزْوَى » ، كقوله :

٢٤٤١ - أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرةً فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ ، أو يَتَرَقْرَقُ

وعلى هذا فـ « الحُلْوَى » شاذة ، لإقرار لامها مع كونها صفة ، وكذا « القُصْوَى » أيضاً عند هؤلاء ، لأنها صفة . وقد ترتب على هاتين العبارتين أن « قُصْوى » على خلاف القياس فيهما ، وأن « قُصْيَا » هي القياس ، لأنها عند الأَوْلَينَ من قبيل الأسماء ، وهي يقلبونها ياء ، وعند الآخَرِين من قبيل الصفات ، وهم يقلبونها أيضاً ياء . وإنما يظهر الفرق في « الحُلْوَى » و « حُزْوى » فـ « الحُلْوى » عند الأَوَّلِينَ تصحيحها قياسٌ ، لكونها صفة ، وشاذة عند الآخَرِينَ ، لأن الصفة عندهم تقلب واوها ياء . و « الحُزْوَى » عكسها ، فإن الأَوَّلِينَ يقلبون في الأسماء ، دون الصفات ، والآخرون عكسهم . وهذا موضعٌ حَسَنٌ ، يختلط على كثير من الناس ، فلذلك نقّحْتُهُ ونعني بالشذوذ : شذوذ القياس ، لا شذوذ الاستعمال ، ألا ترى أن استعمال المتواتر « بالقُصْوَى » . قوله : ﴿ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ الأحسن في هذه الواو ، والواو التي قبلها الداخلة على « هُم » : أن تكون عاطفة ما بعدها على « أنتم » ، لأنها مَبْدَأ تقسيم أحوالهم ، وأحوال عدوهم . ويجوز أن يكونا وَاوَيْ حال . و « أَسْفَلَ » منصوب على الظرف النائب عن الخبر ، وهو في الحقيقة صفة

---

(١) البيت في ديوانه (١٠٤) وروايته فيه :
وفارس لا يحل الحي .....
والبيت في تفسير الطبري (١٣/٥٦٥) ، البحر المحيط (٤/٤٩٩) .

لظرف مكان محذوف ، أي : والركب مكاناً أسفلَ من مكانكم . وقرأ زيد بن علي « أسفل » بالرفع ، وذلك على سبيل الاتساع ، جعل الظرف نفس الركب مبالغة واتساعاً . وقال مكي : « وأجاز الفراء » ، والأخفش ، والكسائي « أَسْفَلُ » بالرفع ، على تقدير محذوف ، أي : موضع الركب «أَسْفَلُ» . والتخريج الأول أبلغ في المعنى . و « الرَّكْبُ » : اسم جمع لـ « راكب » ، لا جمع تكسير له ، خلافاً للأخفش ، لقوله :

٢٤٤٢ ـ بَنَيْتُهُ مِنْ عُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَحْشَى رُكَيْباً ورُجَيْلاً عادِيَا[1]

فصغرّه على لفظه ، ولو كان جمعاً لما صغر على لفظه . قوله : ﴿ ولكِنْ لِيَقْضِيَ ﴾ لِيَقْضِيَ متعلق بمحذوف ، أي : ولكن تلاقيتم ، لِيَقْضِيَ . وقدر الزمخشري ذلك المحذوف ، فقال : « أي : لِيَقْضِيَ اللهُ أمراً كان واجباً أن يُفْعَلَ ، وهو نصر أوليائه ، وقهر أعدائه دَبِّرَ ذلك » . و « كانَ » يحتمل أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، وأن تكون بمعنى « صار » ، فتدل على التحول ، أي : صار مفعولاً بعد أن لم يكن كذلك . قوله : ﴿ لِيَهْلِكَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه بدل من قوله : « لِيَقْضِيَ » بإعادة العامل ، فيتعلق بما تعلق به الأول .

الثاني : أنه متعلق بقوله : « مَفْعُولاً » ، أي : فعل هذا الأمر ، لكَيْتَ وكَيْتَ .

الثالث : أنه متعلق بما تعلق به « لِيَقْضِيَ » على سبيل العطف عليه بحرف عطف محذوف ، تقديره : ولِيَهْلِكَ ، فحذف العاطف ، وهو قليل جداً ، وقد قدّمتُ التنبيه عليه .

الرابع : أنه متعلق بـ « يقضي » ، ذكره أبو البقاء . وقرأ الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن عاصم « لِيَهْلَكَ » بفتح اللام . وقياس ما مضى « هَلِكَ » بالكسر ، والمشهور إنما هو الفتح ، قال تعالى : ﴿ إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ، ﴿ حَتَّى إذا هَلَك ﴾ . قوله : ﴿ مَنْ حَيَّ ﴾ قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم ، والبزيّ عن ابن كثير بالإظهار ، والباقون بالإدغام . « الإظهار والإدغام » في هذا النوع لغتان مشهورتان ، وهو كل ما آخره ياءان من الماضي أولاهما مكسورة ، نحو : « حَيِيَ وعَيِيَ » . ومن الإدغام قول المُتَلَمِّس :

٢٤٤٣ ـ فهذا أَوانُ العِرْضِ حَيَّ ذُبابُه ..... [2]

قوال آخر :

٢٤٤٤ ـ عَيُّوا بأمرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ ببيضَتِها الحمامَهْ[3]

فأدغم « عيُّوا » ، ويُنْشَدُ : عَيَّتْ وعَيِيَتْ بالإظهار والإدغام . فَمَنْ أظهر فلأنه الأصلُ ، ولأن الإدغامَ يؤدِّي إلى تضعيفِ حرفِ العلةِ وهو ثقيلٌ في ذاته ، ولأن الياءَ الأولى يتعيَّن فيها الإظهارُ في بعضِ الصور ، وذلك في مضارع هذا

---

(١) البيت لـ أحيحة بن الجلاح انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٧) ، المنصف (٢/١٠١) ، المقرب (٢/١٢٧) ، الخزانة (٣/٣٥٩) .

(٢) صدر بيت وعجزه :

..... زنابيره والأزرق المتلمس

انظر ديوانه (٦) ، الخصائص (٢/٣٧٧) ، شرح الحماسة (٢/٦٦٢) ، اللسان (لمس) الخزانة (٤/١٨٥) ، البحر (٤/٥٠١) .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص انظر ديوانه (٧٨) الكتاب (٤/٣٩٦) ، المقتضب (١/٣١٨) ، المقرب (٢/١٥٣) ، ابن يعيش (١٠/١١٥) ، اللسان (حيا) .

الفعلِ لانقلاب الثانية ألفاً في يَحْيَا ويَعْيَا ، فَحُمِل الماضي عليه طَرْداً للبابِ ، ولأن الحركة في الثاني عارضةٌ لزوالها في نحو : حَييت وبابه ، ولأنَّ الحركتين مختلفتان ، واختلافُ الحركتين كاختلاف الحرفين قالوا : ولذلك قالوا : لَحِحَت عينه وضَبِبَ المكان وأَلِلَ السِّقاء ومَشِشَتْ الدابة . قال سيبويه : « أخبرَنا بهذه اللغة يونس » يعني بلغة الإظهار . قال : « وسمعت بعض العرب يقول : أَحْيِياء وأَحْيِيَة فيُظْهر » وإذا لم يُدْغم مع لزومِ الحركةِ فمع عُروضها أَوْلى . ومَنْ أدغم فلاستثقالِ ظهورِ الكسرة في حرفٍ يُجانسه ؛ ولأنَّ حركةَ الثانية لازمةٌ لأنها حركةُ بناء ، ولا يَضُرُّ زوالُها في نحو حَيِيْتُ ، كما لا يضرُّ ذلك فيما يجب إدغامُه من الصحيح نحو : حَلَلْتُ وظَلَلْتُ ؛ وهذا كلُّه فيما كانت حركتُه حركةَ بناءٍ ، ولذلك قُيِّد به بالماضي ، أمَّا إذا كانت حركةَ إعراب فالإظهارُ فقط ، نحو : « لَنْ يُحْيِيَ ولَنْ يُعْيِيَ » . قوله : « عَنْ بَيِّنَةٍ » متعلق بـ « يَهْلِك » و « يَحْيَا » . والهلاك والحياة عبارة عن الإيمان والكفر ، والمعنى : ليصدر كفر عن وضوح وبيان ، لا عن مخالجة شبهة ، وليصدر إسلام من أسلم عن وضوح ، لا عن مخالجة شبهة .

إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿٤٧﴾ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَٰٓءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٤٨﴾

قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ ﴾ .

الناصب لـ « إذ » يجوز أن يكون مضمراً ، أي : اذكر ، ويجوز أن يكون « عليمٌ » ، وفيه بعد ، من حيث تقييد هذه الصفة بهذا الوقت . ويجوز أن تكون « إذ » هذه بدلاً من « إذ » قبلها . والإراءة ـ هنا ـ: حُلْمِيّة ، واختلف فيها النحاة : هل تتعدى في الأصل الواحد ، كالبَصَرِيّة ، أو لاثنين ، كالظنية ؟ فالجمهور على الأول . فإذا دخلت همزة النقل أكسبتها ثانياً ، أو ثالثاً على حسب القولين ، فعلى الأول تكون الكاف مفعولاً أول ، و « هم » مفعول ثانٍ ، و «قليلاً » حال . وعلى الثاني يكون : « قليلاً » نصباً على المفعول الثالث ، وهذا يبطل بجواز حذف الثالث في هذا الباب اقتصاراً ـ أي : من غير دليل ـ تقول : أراني اللهُ زيداً في منامي ، ورأيته في النوم ، ولو كانت تتعدى لثلاثة لما حذف اقتصاراً ، لأنه خبر في الأصل .

قوله : ﴿ وإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ .

الإراءة ـ هنا ـ بَصَريّة . والإتيان هنا بصلة ميم الجمع واجب ، لاتصالها بضمير . ولا يجوز التسكين ، ولا الضم

من غير « واو » . وقد جوز يونس ذلك ، فيقول : أنتم ضَرَبْتُمُهُ بتسكين الميم وضمها ، وقد يتقوى بما روي عن عثمان ـ رضي الله عنه ـ « أَرَاهُمُنِي الباطِلُ شيطاناً » . وفي هذا الكلام شذوذ من وجه آخر ، وهو تقديم الضمير غير الأخص على الأخص مع الاتصال .

قوله : ﴿ فَتَفْشَلُوا ﴾ .
يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه نصب على جواب النهي .

والثاني : الجزم ، عطفاً على فعل النهي قبله ، وقد تقدم تحقيقهما في « وتَخُونُوا » قبل ذلك . ويدل على الثاني قراءة عيسى بن عمر « ويَذْهَبْ » بياء الغيبة وجزمه . ونقل أبو البقاء قراءة الجزم ولم يقيدها بياء الغيبة . وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة « ويَذْهَبَ » بياء الغيبة ونصبه . وقرأ الحسن « فتَفْشِلُوا » بكسر الشين . قال أبو حاتم : « هذا غير معروف . إنها لغة ثابتة » .

قوله : ﴿ بَطَراً ورِئَاءَ ﴾ .
منصوبان على المفعول له ، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصب على الحال ، من فاعل « خَرَجُوا » ، أي : خرجوا بطرين ومرائين . ورِئَاء : مصدر مضاف لمفعوله .

قوله : « وَيَصُدُّونَ » يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون عطفاً على « بَطَراً ورِئَاءَ » ، لأنه مؤول بحال ، أي : بطرين ومرائين وصادين الناس . وحذف المفعول للدلالة عليه ، أو تناساه .

قوله : ﴿ وإِذْ زَيَّنَ ﴾ .
أي : اذكر وقت تزيينه . « وَقَالَ » يجوز أن يكون عطفاً على « زَيَّنَ » ، ويجوز أن تكون الواو للحال ، و « قد » مضمرة بعد الواو ، عند من يشترط ذلك .

قوله : ﴿ لا غَالِبَ لكم ﴾ : « لكم » خبر « لا » ، فتتعلق بمحذوف ، و « اليَوْمَ » منصوب بما تعلق به الخبر ، ولا يجوز أن يكون « لكم » ، أو الظرف متعلقاً بـ « غالب » ، لأنه يكون مطولاً ، ومتى كان مطولاً أعرب نصباً .

قوله : ﴿ مِنَ النَّاسِ ﴾ بيان لجنس الغالب . وقيل : هو حال من الضمير في « لكم » ، لتضمنه معنى الاستقرار . ومنع أبو البقاء أن يكون « مِنَ النَّاسِ » حالاً من الضمير في « غالب » ، قال : « لأن اسم » لا « إذا عَمِل فيما بعده أعرب » . والأمر كذلك .

قوله : « وإِنِّي جَارٌ لكم » يجوز في هذه الجملة أن تكون معطوفة على قوله : « لا غَالِبَ لكم » ، فيكون قد عطف جملة مثبتة على أخرى منفية ، ويجوز أن تكون الواو للحال . وألف « جار » من واو ، لقولهم : « تجاوروا » ، وقد تقدم تحقيقه . و « لكم » متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « جار » ، ويجوز أن يتعلق بـ « جار » ، لما فيه من معنى الفعل ، والريح في قوله : « رِيحُكُمْ » كناية عن الدولة والغلبة . قال :

٢٤٤٥ ـ إِذَا هَبَّتْ رِيَاحُكَ فَاغْتَنِمْهَا ... فَإِنَّ لِكُلِّ عَاصِفَةٍ سُكُونَا[1]

---

(١) البيت من شواهد البحر (٤/٥٢٣) ، القرطبي (٨/٢٤) .

ورواه أبو عُبَيْد : « رُكُودَا » . وقال آخر :

٢٤٤٦ ـ أَتَنْظُرَانِ قِليلا رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ ... أَمْ تَعْدُوانِ ، فإنَّ الرِّيحَ للعَادِي[1]

وقال آخر :

٢٤٤٧ ـ قد عَوَّدَتهُمْ صِبَاهُمْ أَنْ يكُونَ لهم ... رِيحُ القِتَالِ وأَسْلابُ الّذِينَ لَقوا[2]

وقيل : الريح : « الهيبة » . وهو قريب من الأول ، كقوله :

٢٤٤٨ ـ كما حَمَيْنَاكَ يَوْمَ النَّعْفِ مِنْ شَطَطٍ ... والفضْلُ للقَوْمِ مِنْ ريحٍ ، ومِنْ عَدَدِ[3]

قوله : «نَكَصَ» جواب «لـ» والنُّكُوصُ : قال النضْرُ بن شُمَيْل : «الرجوع قَهْقَرَى هارباً» . وقال بعضهم[4] : « هذا أصله ، إلا أنه قد اتسع فيه ، حتى استعمل في كل رجوع ، وإن لم يكن قَهْقَرَى » . قال الشاعر :

٢٤٤٩ ـ هُمْ يَضْرِبُونَ حَبِيكَ البَيْضِ إذ لَحِقُوا ... لا يَنْكُصُونَ إذا ما اسْتُلْحِمُوا وحَمُوا[5]

« وقال مُؤَرِّج : « والنُّكوص : الرجوع بلغة سُلَيْم » . وقال الشاعر :

٢٤٥٠ ـ لَيْسَ النُّكُوصُ على الأَعْقَابِ مَكْرُمَةً ... إنَّ المكارِمَ إقدامٌ على الأَسَلِ[6]

فهذا إنما يريد به مطلق الرجوع ، لأنه كناية عن الفرار ، وفيه نظر ، لأن غالب الفِرار في القتال إنما هو كما ذكر : رجوع القَهْقَرى ، كخوف الفارِّ . و « على عَقِبَيْهِ » حال ، إما مؤكدة ، عند من يخصه بالقَهْقَرى ، أو مُؤَسِّسَة ، عند من يستعمله في مطلق الرجوع .

إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ۗ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٥١﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٥٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ

---

(١) البيت لتأبط شراً وقيل لغيره : انظر البحر المحيط (٤/٥٠٣) ، اللسان (روح) .
(٢) البيت من شواهد البحر (٤/٥٠٤) .
(٣) البيت لعبيد بن الأبرص الطبري (١٣/٥٧٥) ، البحر المحيط (٤/٥٠٤) .
(٤) انظر البحر المحيط (٤/٤٩٦) .
(٥) البيت لزهير انظر ديوانه (١٥٩) ، الطبري (١٤/١١) ، البحر المحيط (٤٩٦) ، اللسان « حبك » .
(٦) البيت لتأبط شراً انظر البحر المحيط (٤/٤٩٦) ، القرطبي (٨/٢٧) .

فِرْعَوْنَ ۚ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٤﴾ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾ الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٥٦﴾

قوله : ﴿ إذ يَقُولُ ﴾ .

العامل في « إذ » إمّا « زَيَّنَ » ، وإمّا « نَكَصَ » ، وإمّا « شَدِيد العِقَابِ»، وإمّا « اذكروا » . و « غَرَّ هؤلاءِ دِينُهُم » منصوب المحل بالقول .

قوله : ﴿ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

قرأ ابن عامر والأعرج « تَتَوَفَّى » بتاء التأنيث ، في « يَتَوَفَّى » ، لتأنيث الجماعة . والباقون بياء الغيبة . وفيها تخريجان :

أظهرهما ـ لموافقة قراءة من تقدم ـ: أن الفاعل هم « الملائكة » ، وإنما ذكّر ، للفصل ، ولأن التأنيث مجازي .

والثاني : أن الفاعل ضمير الله تعالى ، لتقدم ذكره . و « الملائكة » مبتدأ ، و « يضربون » خبره ، وفي هذه الجملة حينئذٍ وجهان :

أحدهما : أنها حال من المفعول .

والثاني : أنها استئنافية ، جواباً لسؤال مقدر ، وعلى هذا فيوقف على « الَّذِينَ كَفَرُوا » ، بخلاف الوجهين قبله . وضعف ابن عطية وجه الحال ، بعدم الواو . وليس بضعيف ، لكثرة مجيء الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال خالية من « واو » نظماً ونثراً . وعلى كون « الملائكة » فاعلاً ، يكون « يضربون » جملة حالية ، سواء قرىء بالتأنيث أم بالتذكير . وجواب « لو » محذوف للدلالة عليه ، أي : لرأيت أمراً عظيماً .

قوله : « وَذُوقُوا » هذا منصوب بإضمار قول الملائكة ، أي : يضربونهم ، ويقولون لهم : ذُوقُوا . وقيل : الواو في « يَضْرِبُونَ » للمؤمنين ، أي : يضربونهم حال القتال ، وحال توفي أرواحهم الملائكة .

قوله : ﴿ وأَنَّ اللَّه ﴾ .

عطف على « ما » المجرورة بالباء ، أي : ذلك بسبب تقدمة أيديكم ، وبسبب أن الله ليس بظلام للعبيد .

وقوله : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ .

قد تقدم نظيره في آل عمران .

قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ ﴾ .

مبتدأ وخبر أيضاً ، كنظيره أي : ذلك العذاب ، أو الانتقام بسبب أن الله . وقوله : « وأَنَّ الله سَمِيعٌ » الجمهور على فتح « أَنَّ » نسقاً على « أَنَّ » قبلها ، أي : وبسبب أن الله سميع عليم ، ويقرأ بكسرها على الاستئناف .

قوله : ﴿ كَدَأْبِ ﴾ .

قال قوم : هو تكرير للأول . وقال قوم : كرر لغير تأكيد ، بل لوجوه ، منها : أن الأول دَأْبٌ في أن هلكوا لما كفروا ، وهذا دَأْبٌ في أن لم يغيرَ الله نعمتهم ، حتى غيّروها هم . قاله ابن عطية . ومنها : أن الثاني جارٍ مَجْرى التفصيل للأول ، فإن الأول متضمن لذكر إحراقهم ، والثاني متضمن لذكر إغراقهم ، وفي الأولى ما ينزل بهم حال الموت من العقوبة ، وفي الثانية ما يحل بهم من العذاب في الآخرة وجاء في الأول : « بآياتِ اللهِ » إشارةً إلى إنكار ذكر دلائل الإلهيَّة . وفي الثاني : « بآياتِ ربِّهم » ، إشارةً إلى إنكار نعم مَنْ ربَّاهم ، وأحسن إليهم . وقال الكرماني : « يحتمل أن يكون الضمير في « كفروا » في الآية الأولى عائداً على « قريش » ، والضمير في « كذَّبُوا » في الثانية عائداً على « آل فرعون » ومَنْ ذكر معهم » . قوله : ﴿ **وكُلٌّ كانوا ظالِمينَ** ﴾ جمع الضمير في « كانوا » ، وجمع « ظالمين » مراعاة لمعنى « كل » ، لأن « كلا » متى قطعت عن الإضافة جاز مراعاة لفظها تارة ، ومعناها أخرى وإنما اختير هنا مراعاة المعنى ، لأجل الفواصل ، ولو روعي اللفظ فقط فقيل مثلاً : وكلٌّ كان ظالماً ، لم تتفق الفواصل .

قوله : ﴿ **الَّذِينَ عَاهَدْتَ** ﴾ .

يجوز فيه أوجه :

أحدها : الرفع على البدل من الموصول قبله ، أو على النعت له ، أو على عطف البيان ، أو النصب على الذم ، أو الرفع على الابتداء . والخبر قوله : ﴿ **فإمّا تَثْقَفَنَّهُمْ** ﴾ ـ بمعنى : مَنْ تعاهد منهم ، أي : من الكفار ثم ينقصون عهدهم ، فإن ظفرت بهم فاصنع كَيْتَ وكَيْتَ ، فدخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط ، وهذا ظاهر كلام ابن عطية . و « مِنْهُم » يجوز أن يكون حالاً من عائد الموصول المحذوف ، إذ التقدير : الذين عاهدتهم ، أي : كائنين منهم ، فـ « مِنْ » للتبعيض . وقيل[1] هي بمعنى « مع » ، وقيل : الكلام محمول على معناه ، أي : أخذت منهم العهد . وقيل : زائدة ، أي : عاهدتهم . والأقوال الثلاثة ضعيفة ، والأول أصح .

فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾

قوله : ﴿ **فَشَرِّدْ** ﴾ .

العامة على الدال المهملة . والتشريد : التطريد والتفريق والتسميع . وهذه المعاني كلها لائقة بالآية . وقرأ الأعمش بخلاف عنه بالذال المعجمة .

قال الشيخ[2] : « وكذا هي في مصحف عبد الله » . قلت : وقد تقدم أن النقط والشكل أمر حادث ، أحدثه يحيى بن يَعمَر ، فكيف يوجد ذلك في مصحف ابن مسعود ؟ . قيل : وهذه المادة ـ أعني : الشين والراء والذال المعجمة ـ مهملة في لغة العرب . وفي هذه القراءة أوجه :

أحدها : أن الذال بدل من مجاورتها ، كقولهم : « لحم حَرَادِيلُ ، وخَرَاذيل » .

الثاني : أنه مقلوب من « شذر » ، من قولهم : « تفرقوا شَذَرَ مَذَرَ » ، ومنه : الشَّذْر الملتقط من المعدن ، لتفرقه . قال الشاعر :

---

(١) انظر البحر المحيط (٤/٥٠٨) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤/٥٠٩) .

٢٤٥١ ـ غَـرَائِـرُ فِـي كِـنٍّ وصَـوْنٍ ونَـعْـمَـةٍ يُـحَـلَّيْـنَ يـاقُـوتـاً وشَـذْراً مُـفَـقَّـرَا

الثالث : أنه من شَذَّرَ في مقاله ، إذا أكثر فيه ، قاله أبو البقاء ، ومعناه غير لائق هنا . وقال قطرب : « شَرِّدْ » بالمعجمة ، التنكيل ، وبالمهلمة : التفريق » . وهذا يقوي قول من قال : « إنّ هذه المادة ثابتة في لغة العرب » .

قوله : ﴿ مَنْ خَلْفَهُم ﴾ مفعول « شَرِّدْ » . وقرأ الأعمش بخلاف عنه وأبو حيوة « مِنْ خَلْفِهِمْ » جاراً ومجروراً ، والمفعول على هذه القراءة محذوف ، أي : فشرِّدْ أمثالهم من الأعداء ، أو ناساً يعملون بعملهم . والضميران في « لَعَلَّهُم يَذَّكَّرُونَ » الظاهر عودهما على « مَنْ خَلْفَهُم » ، أي : إذا رأوا ما حلَّ بالناقضين تذكروا . وقيل : يعود على « المُثْقَفِين » . وليس له معنى طائل .

قوله : ﴿ فانْبِذْ إلَيْهِمْ ﴾ .

مفعوله محذوف ، أي : انْبِذْ إليهم عهودهم ، أي : اطرحها ، ولا تكترث بها . و « عَلَى سَوَاءٍ » حال ، إمّا من الفاعل ، أي : انبذها ، وأنت على طريق قصدٍ ، أي : كائناً على عدل ، فلا تبغتهم بالقتال ، بل أعلمهم به . وأما من الفاعل والمفعول معاً ، أي : كائنين على استواء في العلم ، أو في العداوة . وقرأ العامة بفتح السين ، وزيد بن علي بكسرها ، وهي لغة تقدم التنبيه عليها أول البقرة قوله :﴿ إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الخائِنِينَ ﴾ يحتمل أن تكون هذه الجملة تعليلاً معنوياً للأمر بنبذ العهد على عَدْل ، وهو إعلامهم ، وأن تكون مستأنفة ، سيقت لذم من خان رسول الله ـ ﷺ ـ ، ونَقَضَ عَهْدَه .

قوله : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ ﴾ .

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم « يَحْسَبَنَّ » بياء الغيبة هنا ، وفي النور في قوله : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الذينَ كفرُوا مُعْجِزِينَ ﴾ كذلك ، خلا حفصاً . والباقون بتاء الخطاب . وفي قراءة الغيبة تخريجات كثيرة ، سبق نظائرها في أواخر آل عمران ، ولا بدّ من ذكر ما ينبهك هنا على ما تقدم ، فمنها : أن الفعل مسند إلى ضمير يفسره السياق ، تقديره : ولا يَحْسَبَنَّ هو ، أي : قبيل المؤمنين ، أو الرسول ، أو حاسب ، أو يكون الضمير عائداً على « مَنْ خَلْفَهُم » ، وعلى هذه الأقوال فيجوز أن يكون « الّذِينَ كفروا » مفعولاً أول ، و « سبقوا » جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً . وقيل : الفعل مسند إلى « الّذِينَ كفروا » ، ثم اختلف هؤلاء في المفعولين ، فقال قوم : « الأول محذوف ، تقديره : ولا يحسبنهم الذين كفروا سبقوا ، فـ « هم » مفعول أول ، و « سبقوا » في محل الثاني ، أو يكون التقدير : لا يَحْسَبَنّ الذين كفروا أنفُسَهُمْ « سبقوا » . وهو في المعنى كالذي قبله» . وقال قوم : بل « أنْ » الموصولة محذوفة ، وهي وما في حيِّزها سادة مسدَّ المفعولين ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا ، فحذفت « أنْ » الموصولة وبقيت صلتها ، كقوله : ﴿ ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُم ﴾[1] وقولهم : «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، وقوله :

٢٤٥٢ ـ أَلَا أَيُّهَـذَا الـزَّاجِـرِي أَحْضُـرُ الـوَغَـى ..... [2]

ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله « أنهم سبقوا » . وقال قوم : بل « سبقوا » في محل نصب على الحال ، والسادّ مسدَّ المفعولين : « أنّهم لا يُعْجِزُونَ » في قراءة من قرأ بفتح « أنهم » ، وهو ابن عامر ، والتقدير : ولا يحسبن الذين

(١) سورة الروم آية (٢٤) .

(٢) تقدم .

كفروا سابقين ، أنهم لا يُعْجِزُونَ ، وتكون « لا » مزيدة ، ليصح المعنى . قال الزمخشري ـ بعد ذكر هذه الأوجه ـ : « وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة » . وقد رد عليه جماعة هذا القول ، وقالوا : « لم ينفرد بها حمزة ، بل وافقه عليها من قراء السبعة ابن عامر أسنُّ القراء وأعلاهم إسناداً ، وعاصم في رواية حفص ، ثم هي قراءة أبي جعفر المدنيّ شيخ نافع ، وأبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، وابن محيصن ، وعيسى ، والأعمش ، والحسن البصري ، وأبي رجاء ، وطلحة ، وابن أبي ليلى » . وقد رد الشيخ عليه أيضاً أن « لا يَحْسَبَنّ » واقع على « أنهم لا يُعْجِزُونَ » وتكون « لا » صلة ، بأنه لا يتأتى على قراءة حمزة ، فإن حمزة يقرأ بكسر الهمزة » . يعني : فكيف تليتم قراءة حمزة على هذا التخريج ؟ قلت : هو لم يلتزم التخريج على قراءة حمزة في الموضعين ، أعني : « لا يَحْسَبَنَّ » وقوله : « إنَّهم لا يُعْجِزُونَ » ، حتى يلزمه ما ذكر . وأما قراءة الخطاب فواضحة ، أي : لا تَحْسَبَنَّ يا مُحَمّدُ ، أو يا سامعُ ، و « الّذِينَ كَفَرُوا » مفعول أول ، والثاني « سبقوا » ، وكان قد تقدم في آل عمران وجه ، أنه يجوز أن يكون الفاعل الموصول ، وإنما أتى بتاء التأنيث ، لأنه بمعنى « القوم » ، كقوله : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾[1] ، وتقدم لك فيه بحث ، وهو عائد ههنا . وقرأ الأعمش : « ولا يَحْسَبَ الّذِينَ كَفَرُوا »[2] . بفتح الباء ، وتخريجها على أن الفعل مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها ، لالتقاء الساكنين ، كما يحذف له التنوين ، فهو كقول الآخر :

٢٤٥٣ ـ ولا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يَوْماً ، والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[3]

أي : ولا تُهِينَنْ . ونقل بعضهم : « ولا تَحْسَبِ الّذِينَ » من غير توكيد البتة ، وهذه القراءة بكسر الباء ، على أصل التقاء الساكنين . قولهم : « إنَّهُم لا يُعْجِزُونَ » قرأ ابن عامر بالفتح ، والباقون بالكسر . فالفتح إمّا على حذف لام العلة ، أي : لأنهم . واستبعد أبو عُبَيْد وأبو حاتم قراءة ابن عامر ، ووجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي ، أي : لا تحسبنهم فائتين ، لأنهم لا يعجزون ، أي : لا يقع منك حسبان لفوتهم ، لأنهم لا يعجزون . وإمّا على أنها بدل من مفعولي الحسبان . وقال أبو البقاء : « إنه متعلق بـ « يحسب » ، إمّا مفعول ، أو بدل من « سبقوا » وعلى كلا الوجهين تكون « لا » زائدة ، وهو ضعيف ، لوجهين ، أحدهما : زيادة « لا » ، والثاني : أن مفعول « حسب » إذا كان جملة ، وكان مفعولاً ثانياً كانت « إنّ » فيه مكسورة ، لأنه موضع ابتداء وخبر » .

قوله : ﴿ **لا يعجزون** ﴾ العامة بنون واحدة خفيفة مفتوحة ، وهي نون الرفع . وقرأ ابن محيصن « يُعْجِزُونِي » بنون واحدة ، بعدها ياء المتكلم ، وهي نون الوقاية ، أو نون الرفع ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في سورة الأنعام في ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ . قال الزجاج « الاختيار الفتح في النون ، ويجوز كسرها ، على أن المعنى « لا يعجزونني » ، وتحذف النون الأولى ، لاجتماع النونين ، كما قال عمر بن أبي ربيعة :

٢٤٥٤ ـ تَرَاهُ كالثَّغَامُ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي[4]

وقال مُتَمِّمُ بنُ نُوَيْرَة :

٢٤٥٥ ـ ولَقَدْ عَلِمْتُ ولا مَحَالَةَ أنَّنِي لِلحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْنِي أَجْزَعُ[5]

---

(١) سورة الشعراء ، آية (١٠٥) .
(٢) انظر البحر المحيط (٤/ ٥١٠) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) انظر شرح المفضليات (١/ ١٦٤) ، الوساطة (٣١٩) ، البحر المحيط (٤/ ٥١١) .

وقال الأخفش ـ في هذا البيت ـ: « فهذا يجوز على الاضطرار » . وقرأ ابن محيصن أيضاً « يُعْجِزُونِّ » بنون مشددة مكسورة ، أدغم نون الرفع في نون الوقاية ، وحذف ياء الإضافة مجتزئاً عنها بالكسرة ، وعنه أيضاً فتح العين وتشديد الجيم وكسر النون ، من « عَجّزَ » مشدداً . قال أبو جعفر : « وهذا خطأ من وجهين ، أحدهما : أن معنى « عجَّزَه » : ضعّفه ، وضعّفَ أمره . والآخر : كان يجب أن يكون بنونين » . قلتُ : أما تخطئة النحاس له فخطأ ، لأن الإتيان بالنونين ليس بواجب ، بل هو جائز ، وقد قرىء به في مواضع في المتواتر ، سيأتي بعضها . وأما « عَجّز » بالتشديد فليس معناه مقتصراً على ما ذكر ، بل نقل غيره من أهل اللغة أن معناه : نسبني إلى العجز ، أو أن معناه : بطّأَ ، وثبّط ، والقراءة معناها لائق بأحد المعنيين . وقرأ طلحة بكسر النون خفيفة .

وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾

قوله : ﴿ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ .

في محل نصب على الحال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : أنه الموصول .

والثاني : أنه العائد عليه ، إذ التقدير : ما استطعتموه حال كونه بعض القوة . ويجوز أن تكون « مِنْ » لبيان الجنس . و « رِبَاط » جوزوا فيه أن يكون جمعاً لـ «رَبْط » : مصدر : رَبَطَ يَرْبُطُ ، نحو : كَعْب وكِعَاب ، وكَلْب وكِلاب . وأن يكون مصدراً لـ « رَبَطَ » ، نحو : صاح صياحاً . قالوا : لأن مصادر الثلاثي لا تنقاس . وأن يكون مصدر : « رابط » ، ومعنى المفاعلة : أن ارتباط الخيل يفعله كل واحد لفعل الآخر ، فيرابط المؤمنون بعضهم بعضاً . قال معناه ابن عطية .

قال الشيخ : « قوله : مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ، ليس بصحيح ، بل لها مصادر منقاسة ، ذكرها النحويون » . قلت : في المسألة خلاف مشهور ، وهو لم ينقل الإجماع على عدم القياس ، حتى يرد عليه بالخلاف ، فإنه قد يكون اختار أحد المذاهب ، وقال به ، فلا يرد عليه بالقول الآخر . وقال الزمخشري : « والرباط : اسم للخيل التي تَرْبُطُ في سبيل الله ، ويجوز أن تسمى بالرباط ، الذي هو بمعنى المرابطة ، ويجوز أن يكون جمع ربيط ، ـ يعني : بمعنى مربوط ـ كـ « فَصِيل وفِصَال » . والمصدر هنا مضاف لمفعوله . قوله : « تُرْهِبُونَ » يجوز أن يكون حالاً من فاعل « أَعِدُّوا ، أي : حَصِّلوا لهم هذا حال كونكم مُرْهِبِينَ ، وأن يكون حالاً من مفعوله ، وهو الموصول ، أي : أعِدُّوه مُرْهَباً به . وجاز نسبته لكلٍّ منهما ، لأن في الجملة ضميريهما هذا إذا أعدنا الضمير من « به » على « ما » الموصولة . أما إذا أعدناه على الإعداد المدلول عليه بـ « أَعِدُّوا » ، أو على « الرِّباط » ، أو على « القُوَّة » بتأويل الحول ، فلا يتأتى مجيئها من الموصول . ويجوز أن يكون حالاً من ضمير « لهم » ، كذا نقله الشيخ عن غيره ، فقال : « و « تُرْهِبُونَ » قالوا : حال من ضمير « أَعِدُّوا » ، أو من ضمير لهم » . ولم يتعقبه بنكير ، وكيف يصح جعله حالاً من الضمير في « لهم » ، ولا رابط بينهما ؟ ولا يصح تقدير ضمير في جملة « تُرْهِبُونَ » ، لأخذه معموله . وقرأ الحسن ويعقوب ، ورواها ابن عقيل عن أبي عمرو « تُرَهِّبُونَ » مُضَعّفاً ، عدّاه بالتضعيف ، كما عدّاه العامة بالهمزة . والمفعول

الثاني على كلتا القراءتين محذوف ، لأن الفعل قبل النقل بالهمزة ، أو بالتضعيف مُتَعَدٍّ لواحد ، نحو : رَهَبْتُكَ ، والتقدير : تُرْهِبُونَ عَدُوَّ اللهِ قتَالَكم ، أو لقاءكم . وزعم أبو حاتم أن أبا عمرو نقل قراءة الحسن بياء الغيبة وتخفيف « يَرْهَبُونَ » ، وهي قراءة واضحة ، فإن الضمير حينئذٍ يرجع إلى مَنْ يرجع إليهم ضمير « لهم » ، فإنهم إذا خافوا خَوَّفوا مَنْ وراءهم . وقرأ الحسن ، وأبو حيوة ، ومالك بن دينار « ومِنْ رُبُط » بضمتين . وعن الحسن أيضاً « رُبْط » بضم وسكون ، ذلك نحو : « كِتَاب وكُتْب » . قال ابن عطية : « وفي جمعه ، وهو مصدر غير مختلف نظر » . قلت : لا نسلم ، والحالة هذه أنه مصدر ، بل حكى أبو زيد أن « رِبَاطاً » : الخَمْسُ من الخيل فما فَوْقَها ، وأن جمعها « رُبُط » . ولو سلم أنه مصدر فلا نسلم أنه لم يختلف أنواعه ، وقد تقدم أن « رِبَاطاً » يجوز أن يكون جمعاً لـ « رَبْط » المصدر ، فما كان جواباً هناك ، فهو جواب هنا . قوله : ﴿ عَدُوَّ اللهِ ﴾ العامة قرؤه بالإضافة ، وقرأه السُّلَمِيّ منوناً ، و « للهِ » بلام الجر ، وهو مفرد ، والمراد به الجنس ، فمعناه : أعداء لله . قال صاحب اللوامح : « وإنما جعله نكرة بمعنى العامة ، لأنها نكرة أيضاً لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، لأنه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، ولا يتعرف ذلك ، وإن أضيف إلى المعارف . وأمّا « وعَدُوَّكُم » فيجوز أن يكون كذلك نكرة ، ويجوز أن يتعرف ، لأنه قد أعيد ذكره ، ومثله : رأيت صاحباً لكم ، فقال لي صاحبكم » . يعني أن « عَدُوّاً » يجوز أن يلمح فيه الوصف فلا يتعرف ، وألّا يلمح فيتعرف . قوله : ﴿ وآخَرِينَ ﴾ نسق على « عَدُوَّ اللهِ » . و « مِنْ دُونِهِم » صفة لـ « آخَرِينَ » . قال ابن عطية : « مِنْ دُونِهِم » بمنزلة قولك : دون أن تكون هؤلاء . فـ « دون » في كلام العرب ، ومن دون تقتضي عدم المذكور بعدها من النازلة التي فيها القول ، ومنه المثل :

٢٤٥٦ - ..... وأُمِرَّ دُونَ عُبَيْدَةَ الوَذَمَ[1]

يعني أن الظرفية هنا مجازية ، لأن « دون » لا بدّ أن تكون ظرفاً حقيقة ، أو مجازاً . قوله : ﴿ لا تَعْلَمُونَهُم اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ في هذه الآية قولان :

أحدهما : أن « عَلِمَ » هنا متعدية لواحد ، لأنها بمعنى « عرف » ، ولذلك تعدّت لواحد .

والثاني : أنها على بابها ، فتتعدى لاثنين ، والثاني محذوف ، أي : لا تعلمونهم فازعين ، أو محاربين . ولا بدّ هنا من التنبيه على شيء ، وهو أن هذين القولين لا يجوز أن يكونا في قوله : « اللهُ يَعْلَمُهُم » بل يجب أن يقال : إنها المتعدية إلى اثنين ، وأن ثانيهما محذوف ، لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة ، منها أن المعرفة تستدعي سبق جهل ، ومنها أن متعلقها الذوات دون النسب . وقد نص العلماء على أنه لا يجوز أن يطلق ذلك ، أعني الوصف بالمعرفة على الله تعالى .

﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾

---

(١) عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره :

ولقد هممت بذاك إذ حبست .....

انظر ديوانه (١٢٥) ، البحر المحيط (٤/٥١٣) .

قوله : ﴿ وإنْ جَنَحُوا ﴾ .

الجُنُوح : الميل . وجَنَحَتِ الإبل : أمالت أعناقها . قال ذو الرُّمة :

٢٤٥٧ ـ إذا مَـاتَ فَـوْقَ الـرَّحْـلِ أَحْيَيْتُ رُوحَـهُ بـذكـراكِ ، والعِيسُ المـراسِيـلُ جُنَّـحُ[١]

ويقال : جَنَحَ الليلُ : أقبل . قال النضْرُ بن شُمَيْل : « جَنَحَ الرجل إلى فـلان ، ولفلان : إذا خَضَـعَ له » . والجُنُوح : الإتباع أيضاً ، لتضمنه الميل . قال النابغة ـ يصف طيراً تتبع الجيش ـ :

٢٤٥٨ ـ جَـوَانِـحَ قَـدْ أَيـقَـنَّ أنّ قَـبِـيـلَهُ إذا مـا التقى الجيشـانِ أَوَّلُ غـالِـبِ[٢]

ومنه « الجوانح » للأضلاع ، لميلها على حُشْوَة الشخص . والجَنَاح من ذلك ، لميلانه على الطائر . وقد تقدم الكلام على شيء من هذه المادة في البقرة ، وعلى « السَّلْم » . وقرأ أبو بكر عن عاصم هنا بكسر السين ، وكذا في القتال « وتَدْعُوا إلى السِّلْم » ، وافقه حمزة على ما في القتال و « لِلسَّلْمِ » متعلق بـ « جَنَحُوا » ، فقيل : يتعدى بها ، وبـ «إلى » . وقيل : هي هنا بمعنى « إلى » . وقرأ الأشهب العقيليّ « فاجْنُحْ » بضم النون ، وهي لغة قيس ، والفتح لغة تميم . والضمير في « لها » يعود على « السلم » ، لأنها تذكر وتؤنث . ومن التأنيث قوله :

٢٤٥٩ ـ وأَفْـنَـيْـتُ لِـلْحَـرْبِ آلاتِـهَـا وأَعْـدَدْتُ لـلسِّـلْمِ أَوْزَارَهَـا[٣]

وقال لآخر :

٢٤٦٠ ـ السِّلْمُ تَـأْخُـذُ مِـنْهَـا مـا رَضِـيتَ بِـهِ والحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُـرَعُ[٤]

قوله : ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أن يكون « مَنْ » مرفوع المحل ، عطفاً على الجلالة أي : يكفيك الله والمؤمنون . وبهذا فسَّرَ الحسنُ البصريّ وجماعة ، وهو الظاهر ، ولا محذور في ذلك من حيث المعنى ، وإنْ كان بعض الناس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النبي ـ ﷺ ـ ، وتأول الآية على ما سنذكره .

الثاني : أن « مَنْ » مجرور المحل ، عطفاً على الكاف في « حسبك » ، وهذا رأي الكوفيين وبهذا فسَّرَ الشَّعْبيُّ وابنُ زيد ، قالا : « معناه : وحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ » .

الثالث : أن محله نصب علَى المعية . قال الزمخشري : « ومَنِ اتّبَعَكَ » الواو بمعنى « مع » ، وما بعده منصوب ، تقول : « حَسْبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ » . ولا تجر ، لأن عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع . وقال :

٢٤٦١ ـ ..... فَحَسْبُـكَ والضـحّـاك سَيْفٌ مُهَنَّـدُ[٥]

---

(١) انظر ديوانه (٢/١٢١٥) ، البحر المحيط (٤/٥١٣) ، اللسان (جنح) .

(٢) انظر ديوانه (١٠) ، وفيه الجمعان بدل الجيشان .

(٣) البيت من شواهد البحر (٤/٥١٣) .

(٤) البيت لعباس بن مرداس انظر الخزانة (٤/١٨) ، البحر (٢/١٢٠) ، حاشية يَس (٢/٢٨٦) .

(٥) عجز بيت وصدره :

إذا كـانت الهيجـاء وانشقت العصـا

انظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٨) ، المغني (٢/٥٦٣) ، القرطبي (٨/٤٢) ، اللسان « حسب » .

والمعنى : كفاكَ وكَفَى تُبَّاعَكَ المؤمنين ناصراً » .

قال الشيخ : « وهذا مخالف لكلام سيبويه ، فإنه قال : « حَسْبُكَ وزيداً دِرْهم ، لما كان فيه معنى : كفاك ، وقبح أن يحملوه على الضمير دون الفعل ، كأنه قال : حَسْبُكَ ويُحْسِبُ أخاك » . ثم قال : وفي ذلك الفعل المضمر ضمير يعود على « الدرهم » ، والنية بـ « الدرهم » التقديم ، فيكون من عطف الجمل . ولا يجوز أن يكون من باب الإعمال ، لأن طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل ، أو ما جرى مَجْراه ، ولا عمله ، فلا يتوهم ذلك فيه » . قلت : وقد سبق الزمخشري إلى كونه مفعولاً معه الزجاج ، إلا أنه جعل « حسب » اسم فعل ، فإنه قال : « حسب : اسم فعل ، والكاف نصب ، والواو بمعنى مع » . وعلى هذا يكون « الله » فاعلاً ، وعلى هذا التقدير يجوز في « وَمَنْ » أن يكون معطوفاً على الكاف ، لأنها مفعول باسم الفعل ، لا مجرور ، لأن اسم الفعل لا يضاف .

ثم قال الشيخ : « إلا أن مذهب الزجاج خطأ ، لدخول العوامل على « حَسْب » ، نحو : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ، وقال تعالى : ﴿ فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ ﴾ ، ولم يثبت في موضع كونه اسم فعل ، فيحمل هذا عليه » . وقال ابن عطية ـ بعد ما حكى عن الشَّعْبِيِّ وابن زيد ما قدمته عنهما من المعنى ـ : « فـ « مَنْ » في هذا التأويل في محل نصب ، عطفاً على موضع الكاف ، لأن موضعها نصب على المعنى بيكفيك الذي سَدَّتْ « حَسْبُكَ مَسَدَّه » .

قال الشيخ[1] : « وهذا ليس بجيد ، لأن « حَسْبَكَ » ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب ، بل هذه إضافة صحيحة ، ليست من نصب . و « حَسْبُكَ » مبتدأ مضاف إلى الضمير ، وليس مصدراً ، ولا اسم فاعل ، إلّا إنْ قيل : إنّه عطف على التوهم كأنه توهم أنه قيل : يكفيك الله ، أو كفاك الله ، لكن العطف على التوهم لا ينقاس . والذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الشَّعْبِيِّ وابنِ زَيْدٍ أن تكون « مَنْ » مجرورة بـ « حسب » محذوفة ، لدلالة « حَسْبُكَ » عليها ، كقوله :

٢٤٦٢ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بالّليْلِ نَارَا[2]

أي : وكلُ نارٍ ، فلا يكون من العطف على الضمير المجرور » . قال ابن عطية : « وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه بأنه ضرورة الشعر » . قال الشيخ[3] : وليس بمكروه ، « ولا ضرورة بل أجازه[4] سيبويه ، وخَرَّجَ عليه البيت ، وغَيْرَهُ من الكلام » . قلتُ : قوله : « بل هذه إضافة صحيحة ، ليست من نصب » فيه نظر ، لأن النحويين على أن إضافة « حسب » وأخواتها إضافة غير محضة ، وعللوا ذلك بأنها في قوة اسم فاعل ناصب لمفعول به ، فإنّ « حَسْبَكَ » بمعنى : كافيك ، و « غَيْرَك » بمعنى : مغايرك ، و « قَيْدَ الأَوابِدِ » بمعنى : مقيدها . قالوا : ويدل على ذلك أنها توصف بها النكرات ، فيقال : مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجل وجوز أبو البقاء فيه الرفع من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه نسق على الجلالة كما تقدم ، إلا أنه قال : « فيكون خبراً آخر ، كقولك : القائمان زيد وعمر ، ولم يثنِّ « حسبك » ، لأنه مصدر . وقال قوم : « هذا ضعيف ، لأن الواو للجمع ، ولا يحسن ههنا ، كما لا يحسن في قولهم : « ما شاءَ اللهُ وشئت »[4] ، و « ثُمَّ » هنا أولى » . قلتُ : يعني أنه من طريق الأدب لا يأتي بالواو التي تقتضي

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٥١٥) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر الكتاب (١/ ٦٥) .
(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٦٨٤) ، كتاب الكفارات باب (١٣) .

الجمع ، بل يأتي بـ « ثُمَّ » التي تقتضي التراخي ، والحديث دال على ذلك .

الثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : وحسب مَنِ اتَّبَعَكَ .

والثالث : هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : وَمَن اتَّبَعَكَ كذلك ، أي : حسبهم الله » . وقرأ الشَّعْبِيُّ « وَمَنْ » بسكون النون « أَتْبَعَكَ » بزنة « أَكْرَمَكَ » .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾

قوله : ﴿ حَرِّضْ ﴾ .

أي : حُضَّ وحُثَّ ، يقال : حَرَّضَ وحَثَّ وحَرَّشَ وحَرَّكَ بمعنى واحد . وقال الهروي : « يقال : حَارَضَ على الأمر ، وأَكَبَّ وواكَبَ وواظَبَ وواصَبَ بمعنى » . قيل : وأصله من الحَرَضِ ، وهو الهلاك ، قال :

٢٤٦٣ - إِنِّي امْرُؤٌ نَابَنِي هَمٌّ فَأَحْرَضَنِي حَتَّى بَلِيتُ وحَتَّى شَفَّنِي سَقَمُ[1]

قال أبو إسحاق : « تأويل التحريض في اللغة أن يُحَثَّ الإنسانُ على شيء حتى يعلم منه أنه حَارِض . والحارض : المقارب للهلاك » . واستبعد الناس هذا منه . وقد نحا الزمخشري نحوه ، فقال : التحريض : المبالغة في الحَثِّ على الأمر ، من الحَرَض ، وهو أن يَنْهَكَهُ المرضُ ، ويبالغ فيه حتى يَشْفَى على الموت ، أو تسميه حَرِضاً ، وتقول له : ما أراك إلاّ حَرِضاً » . قوله : ﴿ إِنْ يكنْ مِنْكُم عشرون صابرون ﴾ الآيات . أثبت في الشرط الأول قيداً ، وهو الصبر ، وحذفه من الثاني ، وأثبت في الثاني قيداً ، وهو كونهم من الكفرة ، وحذف من الأول ، والتقدير : مائتين من الذين كفروا ، ومائة صابرة ، فحذف من كل منهما ما أثبت في الآخر ، وهو في غاية الفصاحة . وقرأ الكوفيون : « وإنْ يكن منكم مائةٌ يغلبوا . . . فإنْ يكن منكم مائةٌ صابِرةٌ » بتذكير « يكن » فيهما ، ونافع وابن كثير وابن عامر بتأنيثه فيهما ، وأبو عمرو في الأولى كالكوفيين ، وفي الثانية كالباقين . فمن ذَكَّرَ فللفصل بين الفعل وفاعله بقوله : « مِنْكُم » ، ولأن التأنيث مجازي ، إذ المراد بـ « المائة » الذكور ، ومن أنيث فلأجل اللفظ ، ولم يلتفت للمعنى ، ولا للفصل . وأما أبو عمرو فإنما فرق بين الموضعين ، فذكر في الأول ، لما ذكر ، ولأنه لحظ قوله : « يَغْلِبُوا » ، وأنَّث في الثاني ، لقوة التأنيث بوصفه بالمؤنث في قوله : « صَابِرةٌ » . وأما « إنْ يكون منكم عشرون . . . وإنْ يكن منكم ألفٌ » فبالتذكير عند جميع القراء ، إلا الأعرج ، فإنه أنَّثَ المسند إلى « عشرون » . وقرأ الأعمش « حرِّص » بالصاد المهملة ، وهو من « الحِرْص » ، ومعناه مقارب لقراءة العامة . وقرأ المُفَضّل عن عاصم « وعُلِمَ » مبنياً للمفعول ، و « أَنَّ فيكم ضَعْفاً » في محل رفع ، لقيامه مقام الفاعل ، وهو في محل نصب على المفعول به في قراءة العامة ، لأن فاعل الفعل ضمير يعود على « الله » تعالى . و « يكُنْ » في هذه الأماكن يجوز أن تكون التامة ، فـ « منكم » إمّا حال من

---

(١) تقدم .

« عِشْرُونَ » ، لأنها في الأصل صفة لها ، وإمّا متعلق بنفس الفعل ، لكونه تاماً ، وأن تكون الناقصة فيكون « منك » الخبر ، والمرفوع الاسم ، وهو « عِشْرُونَ » ، و « مائةٌ » ، و « ألفٌ » . قوله : « ضَعْفاً » قرأ عاصم وحمزة هنا ، وفي الروم في كلماتها الثلاث : ﴿ اللهُ الّذِي خَلَقَكُم مِنْ ضَعْفٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بعد ضَعْفٍ قُوَّةً ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُـوَّةٍ ضَعْفاً ﴾ بفتح الضاد ، والباقون بضمها . وعن حفص وحده خلاف في الروم خاصة . وقرأ عيسى بن عمر « ضُعُفاً » بضم الضاد والعين ، وكلها مصادر . وقيل : الضَّعْفُ ، بالفتح : في الرأي والعقل ، وبالضم : في البدن ، وهذا قول الخليل بن أحمد ، هكذا نقله الراغب عنه . ولم نقل ابن عطية هذا عن الثعالبي ، قال : « وهذا القول تَرُدُّهُ القراءة » . وقيل : هما بمعنى واحد ، لغتان ، لغة الحجاز : الضم ، ولغة تميم : الفتح ، نقله أبو عمرو ، فيكونان كـ الفَقْر والفُقْر ، والمَكْث ، والمُكْث ، والبَخْل والبُخْل » . وقرأ ابن عباس فيما حكى عنه النقاش وأبو جعفر « ضُعَفَاءَ » جمعاً على « فُعَلاَءَ » ، كـ « ظريف وظُرَفَاء » ، وقد نقلت عن القراء كلاماً كثيراً في هذا الحرف في شرح حرز الأماني ، فإنه أليق به من هذا ، فعليك به .

مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٩﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٠﴾ وَإِن يُرِيدُوا۟ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾ .

قرأ أبو عمرو « تكون » بالتأنيث ، مراعاة لمعنى الجماعة ، والباقون بالتذكير ، مراعاة للفظ الجمع . والجمهور هنا على « أَسْرَى » ، وهو قياس « فعيل » بمعنى « مفعول » دالاً على أنه كـ « جريح وجَرْحَى » . وقرأ ابن القعقاع والمُفَضَّل عن عاصم « أُسَارَى » ، شبهوا « أسيراً » بـ « كسلانَ » فجمعوه على « فُعَالى » ، كـ «كُسَالى » ، كما شبهوا به « كَسْلاَنَ » فجمعوه على « كَسْلَى » ، وقد تقدم القول فيهما في البقرة محققاً . قوله : « يُثْخِنَ » قرأ العامة « يُثْخِنَ » مخففاً ، عدّوه بالهمزة ، وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب ويحيى بن يَعْمَر « يُثَخِّنَ » بالتشديد ، عدّوه بالتضعيف ، وهو مشتق من الثَّخَانَةِ ، وهي الغِلَظ والكثافة في الأجسام ، ثم يستعار ذلك في كثرة القتل والجراحات ، فيقال : أَثْخَنَتْهُ الجِراح ، أي : أثقلته حتى أثْبَتَتْهُ ، ومنه : « حَتّى إذا أثخَنْتُمُوهم » . وقيل : حَتَّى يَقْهَرَ ، والإثخانُ : القَهْرُ . أنشد المُفَضَّل :

٢٤٦٤ ـ تُصلِّي الضُّحَى مـا دَهْـرُهَـا بِتَعَبُّـدِ وَقَـدْ أَتْخَنَتْ فِرْعَـوْنَ في كُفْـرِهِ كُفْـرا[1]

كذا أنشده الهروي شاهداً على القَهْرِ ، وليس فيه معنى ، إذ المعنى على الزيادة والمبالغة المناسبة لأصل معناه ، وهي الثَّخَانة . ويقال منه : ثَخُنَ يَثْخُن ثَخَانَةً ، فهو ثَخِينٌ ، كـ « ظَرُف يَظْرُفُ ظَرَافَةً ، فهو ظَرِيفٌ » . قوله : ﴿ واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ الجمهور على نصب « الآخرة » . وقرأ سليمان بن جَمَّاز المدني بجرها ، وخرجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّهِ . وقدّره بعضهم : عَرَضَ الآخِرَةِ ، فعيب عليه ، إذ لا يحسن أن يقال : والله يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرَةِ ، فأصلحه الزمخشري بأن جعله كذلك ، لأجل المقابلة ، قال : « يعني ثوابها » . وقدره بعضهم بـ « أعمال ، أو ثواب » . وجعله أبو البقاء كقول الآخر :

٢٤٦٥ ـ ..... ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـلَّيْـلِ نَـارَا[2]

وقدَّرَ المضاف : عَرَضَ الآخِرَةِ » .

قال الشيخ : « ليست الآية مثل البيت ، فإنه يجوز ذلك ، إذا لم يفصل بين حرف العطف وبين المجرور بشيء كالبيت ، أو يفصل بـ « لا » نحو : « ما مِثْلُ زَيْدٍ ولا أخيه يقولان ذلك » . أما إذا فصل بغيرها ، كهذه القراءة فهو شاذ قليل » .

قوله : ﴿ مِمَّا غَنِمْتُم ﴾ .

يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، والمصدر واقع موقع المفعول ، ويجوز أن تكون بمعنى « الذي » ، وهو في المعنى كالذي قبله ، والعائد على هذا محذوف . قوله : « حَلاَلاً » نصب على الحال ، إمّا من « ما » الموصولة ، أو من عائدها إذا جعلناها إسمية . وقيل : هو نعت مصدر محذوف ، أي : أكلاً حَلاَلاً .

قوله : ﴿ واتّقُوا اللَّه ﴾ قال ابن عطية : « وجاء قوله : « واتّقُوا الله » اعتراضاً فصيحاً في أثناء القول ، لأن قوله : « إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » متصل بقوله : « فكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُم » . يعني أنه متصل به من حيث أنه كالعلة له .

قوله : ﴿ مِنَ الأُسَارَى ﴾ .

قرأه أبو عمرو بزنة « فُعَالى » ، والباقون بزنة « فَعْلَى » ، وقد عُرِفَ ما فيهما . ووافق أبا عمرو : قتادةُ ونصرُ بنُ عاصم وابن أبي إسحاق وأبو جعفر . واختلف عن الجحدري والحسن . وقرأ ابن محيصن « مِنْ أَسْـرَى » منكراً . قوله : ﴿ يُؤْتِكُمْ ﴾ جواب الشرط . وقرأ الأعمش : « يُثْبِكُم » من الثواب . وقرأ الحسن وأبو حيوة وشيبة وحُمَيْد « مِمَّا أَخَذَ » مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى .

قوله : ﴿ وإنْ يُرِيدُوا ﴾ .

الضمير يعود على « الأَسْرَى » ، لأنهم أقرب مذكور . وقيل : على الجانحين . وقيل : على اليهود . وقيل : على كفارِ قريش .

قوله : ﴿ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ ﴾ .

---

(١) البيت من شواهد القرطبي (٨/٤٨) .

(٢) تقدم .

مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل عند الأخفش . ولفظة « عَلَى » تشعر بالوجوب ، وكذلك قدّره الزمخشري ، وشبَّهَهُ بقوله :

٢٤٦٦ ـ عَـلَى مُكْثِـرِيهِـمْ رزقُ مَنْ يَعْتَـرِيـهِـمُ وعِنْـدَ المُقِلِّيـنَ السَّمَـاحَـةُ والبَـذْلُ[1]

قوله : ﴿ مِنْ وَلَايَتِهِم ﴾ قرأ حمزة هنا ، وفي الكهف « الوَلَايَةُ لله » هو ، والكسائي بكسر الواو ، والباقون بفتحها . فقيل : لغتان . وقيل : بالفتح من « المَوْلَى » ، يقال : مَوْلَى بَيِّن الوَلاية ، وبالكسر من وِلاية السلطان ، قاله أبو عبيدة . وقيل : بالفتح من النُّصْرة والنَّسَبِ ، قاله الزجاج ، قال : « ويجوز الكسر ، لأنّ في تَوَلِّي بعض القوم بعضاً جنساً من الصِّناعة والعَمَل ، وكلُّ ما كان من جنس الصِّناعة مكسور ، مثل : الخِياطة والقِصَارة » . وقد خَطَّأَ الأصمعي قراءة الكسر ، وهو المُخْطِئُ ، لتواترها . وقال أبو عبيد : « والذي عندنا الأخذ بالفتح في هذين الحرفين » ، لأن معناهما من الموالاة في الدين » . وقال الفارِسِي : « الفتح أجود ، لأنها في الدِّين » . وعكس الفراء هذا ، فقال : « يريد من مَوارِيثِهِم » ، فكسْرُ الواو أَحَبُّ إليَّ مِنْ فتحها ، لأنها إنما تفتح إذا كانت نُصْرةً . وكان الكسائيُّ يذهب بفتحها إلى النَّصْرَةِ ، وقد سُمِعَ الفتح والكسر في المعنى جميعاً » . وقرأ السُّلَمِيُّ والأعرج « واللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ » بالياء للغيبة ، وكأنه التفات ، أو إخبار عنهم .

وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۖ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ ۚ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿٧٥﴾

قوله : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ .

الهاء تعود إمّا على النّصْرِ ، أو الإرث ، أو الميثاق ، أي : حفظه ، أو على جميع ما تقدم ذكره ، وهو معنى قول الزمخشري : « إلّا تفعلوا ما أمرتكم به » . والعامة قرأوا « كبيرٌ » بالباء الموحدة . وقرأ الكسائي فيما حَكَى عنه أبو موسى الحجازي « كَثِيرٌ » بالثاء المثلثة ، وهذا قريب مما في البقرة ، وهو يقرؤها كذلك .

قوله : ﴿ والّذِينَ آمَنُوا وهَاجَرُوا ﴾ .

زعم بعضهم أن هذه الجملة تكرار للتي قبلها ، وليس كذلك ، فإنّ التي قبلها تضمنت ولاية بعضهم لبعض ، وتقسيم المؤمنين إلى أقسام ثلاثة ، وبيان حكمهم في ولايتهم وتناصرهم . وهذه تضمنت الثناء والتشريف والاختصاص ، وما آل إليه حالهم من المغفرة والرزق الكريم .

قوله : ﴿ في كِتَابِ ﴾ .

يجوز أن يتعلق بنفس « أَوْلَى » ، أي : أَحَقُّ في حُكْم الله ، أو في القرآن ، أو في اللوح المحفوظ ، ويجوز أن

---

(١) البيت لزهير انظر ديوانه (١١٤) ، وفيه « حق » بدل رذق .

يكون خبرَ مبتدأ مضمر ، أي : هذا الحكم المذكور في كتاب اللهِ . وما أَحْسَنَ ما جيء بخاتمتها بقوله : ﴿ **بِكُلِّ شيءٍ عليمٌ** ﴾ « واللهُ يقُولُ الحقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » .

سُورَةُ التَّوبَةِ

ترتيبها ٩ — آياتها ١٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى الَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ فَسِيحُوا۟ فِى الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِى الْكَٰفِرِينَ ﴿٢﴾ وَأَذَٰنٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾

قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَة ﴾ .

الجمهور على رفع « براءة » ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنها رفع بالابتداء ، والخبر قوله : ﴿ إِلَى الَّذِينَ ﴾ ، وجاز الابتداء بالنكرة ، لأنها تخصصت بالوصف بالجار بعدها .

والثاني : أنها خبر ابتداء مضمر ، أي : هذه الآيات بَرَاءةٌ . ويجوز في « مِنَ اللهِ » أن يكون متعلقاً بنفس « بَرَاءةٌ » ، لأنها مصدر . وهذه المادة تتعدى بـ « مِنْ » ، تقول : بَرِئْتُ مِنْ فلان ، أَبْرأُ بَرَاءَةً ، أي : انقطعت العصمة بيننا ، وعلى هذا فيجوز أن يكون المسوِّغ للابتداء بالنكرة على الوجه الأول هذا . و « إِلَى الَّذِينَ » متعلِّق بمحذوف على الأول ، لوقوعه خبراً ، وبنفس « بَرَاءَةٌ » على الثاني . ويقال : بَرِئْتُ ، وبَرَأْتُ من الدَّيْنِ ، بالكسر والفتح . وقال الواحدي : ليس فيه إلّا لغة واحدة ، كسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل » . وليس كذلك ، بل نقلهما أهل اللغة . وقرأ عيسى بن عمر « بَرَاءَةً » بالنصب على إضمار فِعْل ، أي : اسمعوا براءةً . وقال ابن عطية : « أي الزموا براءةً ، وفيه معنى الإغراء . وقُرِئَ « مِنِ اللهِ » بكسر نون « مِنْ » على أصل التقاء الساكنين ، أو على الإتباع لميم « مِنْ » وهي لُغَيّة ، فإن الأكثر فتحها مع لام التعريف ، وكسرها مع غيرها ، نحو : « مِنِ ابْنِكَ » ، وقد يعكس الأمر فيهما . وحكى أبو عمرو عن أهل نجران أنهم يقرأون كذلك ، أي بكسر النون مع لام التعريف .

قوله : ﴿ فَسِيحُوا ﴾ .

هذا على إضمار القول ، أي : قيل : سيحوا ، وهو التفات من الغيبة إلى الخطاب . يقال : سَاحَ يَسيحُ سِيَاحَةٍ وسُيُوحاً وسَيَحَاناً ، أي : انساب ، كَسَيْحِ الماء في الأماكن المنبسطة . قال طَرَفَة :

٢٤٦٧ - لَو خِفْتُ هذا مِنْكَ ما نِلْتَنِي ... حتَّى تَرَى خَيْلاً أَمَامِي تَسِيحُ[1]

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٥) ، القرطبي (٦٤/٨) ، روح المعاني (٤٣/١٠) .

و « أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » ظرف لـ « سِيحُوا » . وقُرِئَ « غَيْرُ مُعْجِزِي اللهَ » بنصب الجلالة ، على أن النون حذفت تخفيفاً ، وقد تقدم تحريره .

قوله : ﴿ وأَذَانٌ ﴾ .

رفع بالابتداء ، و « مِنَ اللهِ » إمّا صفة ، أو متعلق به ، و « إلى الناس » الخبر . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهذا إعلام ، والجاران متعلقان به ، كما تقدم في « بَرَاءةٌ » .

قال الشيخ[1] : « ولا وجه لقول مَنْ قال إنه معطوف على « بَرَاءَةٌ » ، كما لا يقال : « عمرو » معطوف على « زيد » في : « زيد قائم ، وعمرو قاعد » . وهو كما قال ، وهذه عبارة الزمخشري بنصها . وقرأ الضحّاك « وعكرمة وأبو المتوكل « وإِذْنٌ » بكسر الهمزة وسكون الذال . وقرأ العامة « أَنَّ اللهَ » بفتح الهمزة » على أحد وجهين :

أما كونه خبراً لـ « أَذَانٌ » ، أي : الإعلام من الله براءةٌ من المشركين . وضَعَّفَ الشيخ[2] هذا الوجه ، ولم يذكر تضعيفه .

وإمّا على حذف حرف الجر ، أي : بأَنَّ الله . ويتعلق هذا الجار إمّا بنفس المصدر ، وإمّا بمحذوف على أنه صفة . و « يَوْمَ » منصوب بما تعلق به الجار في قوله : « إلى الناس » . وزعم بعضهم[3] أنه منصوب بـ « أَذَانٌ » ، وهو فاسد من وجهين ، أحدهما : وصف المصدر قبل عمله . والثاني : الفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو الخبر . وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة ، وفيه المذهبان المشهوران ، مذهب البصريين إضمار القول ، ومذهب الكوفيين إجراء « الأذان » مجرى القول .

قوله : ﴿ مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ متعلق بنفس « بَرِيءٌ » ، كما يقال : بَرِئْتُ منه ، وهذا بخلاف قوله ؛ « بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ » فإنها هناك تحتمل هذا ، وتحتمل أن تكون صفة لـ « بَرَاءَةٌ » . قوله : ﴿ ورَسُولُهُ ﴾ الجمهور على رفعه ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : ورسوله برىء منهم ، وإنما حذف ، للدلالة عليه .

والثاني : أنه معطوف على الضمير المستتر في الخبر ، وجاز ذلك للفصل المسوِّغ للعطف ، فرفعه على هذا بالفاعلية .

الثالث : أنه معطوف على محل اسم « أَنَّ » ، وهذا عند من يجيز ذلك في المفتوحة قياساً على المكسورة . قال ابن عطية : « ومذهب الأستاذ ـ يعني ابن الباذش ـ على مقتضى كلام سيبويه أن لا موضع لما دخلت عليه « أَنَّ » ، إذ هو معرب ، فيظهر فيه عمل العامل ، وأنه لا فرق بين « أنَّ » وبين « لَيْتَ » ، والإجماع أن لا موضع لما دخلت عليه هذه » . قال الشيخ : « وفيه تعقب » ، لأن علة كون أن لا موضع لما دخلت عليه ليس ظهور عمل العامل بدليل « ليس زيدٌ بقائمٍ ، وما في الدار مِنْ رجلٍ » فإنه ظهر عمل العامل ، ولهما موضع . وقوله : بالإجماع ، يريد أنّ « لَيْتَ » لا موضع لما دخلت عليه بالإجماع ، وليس كذلك ، لأن الفراء خالف ، وجعل حكم « لَيْتَ » وأخواتها جميعاً حكم

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٦) .
(٢) انظر البحر لمحيط (٥/٦) .
(٣) انظر البحر المحيط (٥/٦) .

« إنَّ » بالكسر » . قلتُ : قوله : « بدليل » ليس زيدٌ بقائمٍ . . . إلى آخره » قد يظهر الفرق بينهما ، فإنَّ هذا العامل ، وإنْ ظهر عمله فهو في حكم المعدوم ، إذ هو زائد ، فلذلك اعتبرنا الموضع معه ، بخلاف « أنّ » بالفتح ، فإنه عالم غير زائد ، وكان ينبغي أن يرد عليه قوله : « وأنه لا فرق بين « أَنَّ » وبين « لَيْتَ » فإنَّ الفرق قائم . وذلك أن حكم الابتداء قد انتسخ مع « لَيْتَ » ، « ولعَلَّ » ، « وكأَنَّ » لفظاً ومعنى ، بخلاف مع « إنَّ ، وأَنَّ » ، فإن معناه معهما باقٍ . وقرأ عيسى بن عمرو وزيد بن علي وابن أبي إسحاق « وَرَسُولَهُ » بالنصب ، وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه عطف على لفظ الجلالة .

والثاني : أنه مفعول معه ، قاله الزمخشري . وقرأ الحسن « وَرَسُولِهِ » بالجر ، وفيها وجهان ، أحدهما : أنه مقسم به ، أي : ورَسُولِهِ أن الأمر كذلك ، حذف جوابه ، لفهم المعنى . والثاني : على الجوار ، كما أنهم نعتوا ، وأكدوا على الجوار ، وقد تقدم تحقيقه . وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن ، للإيهام ، حَتَّى يُحْكَى أنّ أعرابياً سَمِعَ رجلاً يقرأ « ورَسُولِهِ » بالجر ، فقال الأعرابيّ : إنْ كان الله قد بَرِىءَ مِنْ رَسُولِهِ فأنا برىء منه ، فَلَبَّبَهُ القارِىءُ إلى عمرَ ـ رضي الله عنه ـ فحكى الأعرابيُّ الواقعة ، فحينئذٍ أمر عمرُ بتعليم العربية . وتُحْكَى أيضاً هذه عن أمير المؤمنين عَلِيٍّ ، وأبي الأسود الدؤلي ـ رضي الله عنهما ـ. قال أبو البقاء : « ولا يكون عطفاً على « المشركين » ، لأنه يؤدي إلى الكفر » . وهذا من الواضحات .

إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾

قوله : ﴿ إلاّ الّذِينَ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه استثناء منقطع ، والتقدير : لكن الذين عاهدتم فأتموا إليهم عهدهم ، وإلى هذا نحا الزمخشري ، فإنه قال : « فإنْ قلتَ : مم استثنى قوله : « إلاّ الّذِينَ عاهَدْتُم » ؟ قلتُ : وجهه أن يكون مستثنى من قوله : « فَسِيحُوا في الأَرْضِ » ، لأن الكلام خطاب للمسلمين ، ومعناه : براءةٌ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ إلى الذين عاهَدْتُم من المشركين ، فقولوا لهم : سِيحُوا إلاّ الذين عاهدتم منهم ، ثم لم ينقضوا فأتموا إليهم عهدهم . والاستثناء بمعنى الاستدراك ، كأنه قيل ـ بعد أن أمروا في الناكثين ـ: ولكن الذين لم ينكثوا فَأَتِمُّوا إليهم عهدهم . ولا تجروهم مجراهم » .

الثاني : أنه استثناء متصل ، وقبله جملة محذوفة ، تقديره : اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم ، وفيه ضعف .

الثالث : أنه مبتدأ ، والخبر قوله : « فأَتِمُّوا إليهم » قاله أبو البقاء ، وفيه نظر ، لأن الفاء تزاد في غير موضعها ، إذ المبتدأ لا يشبه الشرط ، لأنه لأناس بأعيانهم ، وإنما يتمشى على رأي الأخفش ، إذ يجوز زيادتها مطلقاً . والأولى أنه منقطع ، لأنا لو جعلناه متصلاً مستثنى من « المشركين » في أول السورة ، لأدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

بجمل كثيرة . قوله : « ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً » الجمهور « يَنْقُصُوكُمْ » بالصاد المهملة ، وهو يتعدى لواحد ، ولاثنين ، ويجوز فيه ذلك هنا فـ « كم » ، مفعول ، و « شيئاً » إمّا مفعول ثانٍ وإمّا مصدر ، أي : شيئاً من النقصان ، أو لا قليلاً ولا كثيراً من النقصان . وقرأ عطاء بن السائب الكوفي وعكرمة وابن السَّمَيْفَع وأبو زيد « يَنْقُضُوكم » بالضاد المعجمة وهي على حذف مضاف ، أي : ينقضوا عَهْدَكم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامه . قال الكرماني : « وهي مناسبة لذكر العهد ، أي أن النقض يطابق العهد ، وهي قريبة من قراءة العامة ، فإنّ من نقض العهد فقد نقص من المدة ، إلّا أن قراءة العامة أوقع ، لمقابلتها التمام » .

قوله : ﴿ **الأَشْهُرُ** ﴾ .

يجوز أن تكون الألف واللام للعهد ، والمراد بهذه الأَشْهُرِ : الأَشْهُرُ المتقدمة في قوله : « فَسِيحُوا في الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » ، والعرب إذا ذَكَرَتْ نكرة ، ثم أرادت ذكرها ثانياً أتت بضميره ، أو بلفظه معرفاً بـ « أل » ، ولا يجوز أن تصفه حينئذٍ بصفة تشعر بالمغايرة ، فلو قيل : رأيتُ رجلاً ، فأكرمتُ الرجلَ الطويلَ لم ترد بالثاني الأول ، وإنْ وصفته بما لا يقتضى المغايرة جاز ، كقولك : « فأكرمتُ الرجلَ المذكورَ » ، ومنه هذه الآية ، فإنَّ « الأشهر » قد وصفت بـ « الحرم » ، وهي صفة مفهومة من فحوى الكلام ، فلم تقتض المغايرة . ويجوز أن يراد بها غير « الأشهر » المتقدمة ، فلا تكون للعهد ، والوجهان منقولان في التفسير . و « الانسلاخ » هنا من أحسن الاستعارات ، وقد بَيَّنَ ذلك أبو الهيثم ، فقال : « يقال : أَهْلَلْنَا شَهْرَ كذا ، أي : دخلنا فيه ، فنحن نَزْدَادُ كلَّ ليلة منه إلى مُضِيِّ نصفه لِبَاساً ، ثم نَسْلُخُهُ عن أنفسنا جزءاً فجزءاً ، إلى أن ينقضيَ وينسلخ ، وأنشد .

في المعنى قوله :

٢٤٦٨ - إذا مـا سَـلَخْتُ الشَّـهْـرَ أَهْـلَلْتُ مِثْـلَهُ كَفَى قَـاتِـلاً سَـلْخَ الشُّـهُـورِ وإهْـلَالِي

قوله : ﴿ **كُلَّ مَرْصَدٍ** ﴾ في انتصابه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الظرف المكاني . قال الزجاج : « نحو : ذهبتُ مَذْهَباً » . وقد رَدَّ الفارسي عليه هذا القول من حيث إنّه ظرف مكانٍ مختص ، والمكان المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه ، بل بواسطة « في » ، نحو : صليتُ في الطريق ، وفي البيت ، ولا يصل بنفسه إلا في ألفاظ محصورة ، بعضها ينقاس ، وبعضها يسمع ، وجعل هذا نظير ما فعل سيبويه في بيت ساعدة :

٢٤٦٩ - لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعْـسِـلُ مَـتْـنُـهُ فِـيـهِ كَمَـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيقَ الـثَّـعْـلَـبُ[1]

وهو أنه جعله مما حذف فيه الحرف اتساعاً ، لا على الظرف ، لأنه ظرفُ مكانٍ مختص .

قال الشيخ : « إنَّـه ينتصب على الظرف ، لأن معنى « واقْعُـدُوا » لا يراد بـه حقيقةُ القعـود ، وإنما يـراد : « أرْصُدُوهم » ، وإذا كان كذلك فقد اتفق العامل والظرف في المادة ، ومتى اتفقا في المادة لفظاً ، أو معنى ، وصل إليه بنفسه ، تقول جلستُ مَجْلِسَ القاضي ، وقعدتُ مَجْلِسَ القاضي ، والآية من هذا القبيل » .

---

(١) تقدم .

والثاني : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر ، وهو « على » ، أي : على كلِّ مَرْصَدٍ ، وهذا قول الأخفش ، وجعله مثل قول الآخر :

٢٤٧٠ - تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وأُخْفِي الذي لَوْلَا الأُسَى لَقَضَانِي[1]

وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع ، كقوله تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ﴾ ، أي : على صراطك ، اتفق الكلُّ على أنه على تقدير « عَلَى » . وقال بعضهم : هو على تقدير الباء ، أي : بكلِّ مَرْصَدٍ ، نقله أبو البقاء ، وحينئذٍ تكون الباء بمعنى « في » ، فينبغي أن يقدر « في » ، لأن المعنى عليها ، وجعله نظير قول الشاعر :

٢٤٧١ - نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نَيْئاً ونُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدُورُ[2]

و « المَرْصَدُ » : مفعل مِنْ رَصَدَهُ يَرْصُدُهُ ، أي : رَقَبَهُ يَرْقُبُهُ ، وهو يصلح للزمان والمكان والمصدر . قال عامر بن الطُّفَيْل :

٢٤٧٢ - ولقَدْ علِمْتُ وما إخَالُكَ ناسِياً إنَّ المَنِيَّةَ لِلْفَتَى بالمَرْصَدِ

و « المِرْصَادُ » : المكانُ المختصُّ بالتَّرَصُّدِ . والرَّصَدُ : يقع على « الراصد » ، سواء كان مفرداً أم مثنى ، أم مجموعاً ، وكذلك يقع على « المَرْصُود » . وقوله تعالى : ﴿ فإنّه يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، ومِنْ خَلْفِهِ رَصَدا ﴾ يحتمل كلَّ ذلك ، وكأنه في الأصل مصدر ، فلذلك التزم فيه الإفراد والتذكير .

وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧﴾

قوله : ﴿ وإنْ أَحَدٌ ﴾ .

كقوله : ﴿ إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ في كونه مِنْ باب الاشتغال عند الجمهور .

قوله : « حَتَّى يَسْمَعَ » حتى « يجوز أن تكون هنا للغاية ، وأن تكون للتعليل ، وعلى كلا التقديرين تتعلق بقوله : « فَأَجِرْهُ » . وهل يجوز أن تكون هذه المسألة من باب التنازع أم لا ؟ وفيه غموض ، وذلك أنه يجوز من حيث المعنى أن تتعلق « حَتَّى » بقوله : « اسْتَجَارَكَ » ، أو بقوله : « فَأَجِرْهُ » ، إذ يجوز تقديره : وإنِ استجارك أَحَدٌ حَتَّى يَسْمَعَ كلامَ اللهِ فَأَجِرْهُ ، حَتَّى يَسْمَعَ كلامَ اللهِ . والجواب أنه لا يجوز عند الجمهور ، ولا من لفظي من جهة الصناعة ، ولا معنوي ، لأنا لو جعلناه من التنازع ، وأعملنا الأول مثلاً ، لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقرر ، وحينئذٍ يلزم أن « حتى » تجر المضمر ، و « حتى » لا تجره إلا في ضرورة شعر كقوله :

٢٤٧٣ - فَلَا واللهِ لا يُلْقَى أُنَاسٌ فَتًى ، حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ

---

(١) تقدم .

(٢) البيت ذكره الفراء في معانيه (٢/ ٣٨٣) ، والزجاج (١/ ١٩١) .

وأما عند من يجيز أن تجر المضمر فلا يمتنع ذلك عنده ، ويكون من أعمال الثاني ، لحذفه ، ويكون كقولك : فرحت ومررت بزيد ، أي : فرحت به . ولو كان من إعمال الأول لم يحذفه من الثاني . وقوله : ﴿ كلامَ اللهِ ﴾ من باب إضافة الصفة لموصوفها ، لا من باب إضافة المخلوق للخالق . و﴿ مَأْمَنَهُ ﴾ يجوز أن يكون مكاناً ، أي : مكان أَمْنِهِ ، وأن يكون مصدراً ، أي : ثُمَّ أَبْلِغْهُ أَمْنَهُ .

قوله : ﴿ كَيْفَ يكُونُ ﴾ .

في خبر « يكون » ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه « كَيْفَ » ، و « عَهْدٌ » اسمها ، والخبر هنا واجب التقديم ، لاشتماله على ماله صدر الكلام ، وهو الاستفهام . و « للمشرِكِينَ » على هذا متعلقة إمّا بـ « يكُونُ » ، على من يجيز في « كان » أن يعمل في الظرف وشبهه ، وإمّا بمحذوف ، لأنه صفة لـ « عَهْدٌ » في الأصل ، فلما قدمت نصبت حالاً . و « عِنْدَ » إمّا متعلقة بـ « يكونُ » ، أو بـ « عَهْدٌ » ، لأنه مصدر ، أو بمحذوف وقع صفة له .

الثاني : أن يكون الخبر « للمشركين » و « عَنْدَ » على هذا فيها الأوجه المتقدمة ، ويجوز أيضاً أن يكون ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به « للمشركين » .

والثالث : أن يكون الخبر « عِنْدَ اللهِ » ، و « للمشرِكِينَ » على هذا إمّا تبيين ، وإمّا متعلق بـ « يكُونُ » عند من يجيز ذلك ـ كما تقدم ـ، وإمّا حال من « عَهْدٌ » ، وإمّا متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر ، ولا يبالي بتقديم معمول الخبر على الاسم ، لكونه حرف جر ، و « كَيْفَ » على هذين الوجهين الأخيرين مشبهة بالظرف ، أو بالحال ، كما تقدم تحقيقه في ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ [1]. ولم يذكروا هنا وجهاً رابعاً ،وكان ينبغي أن يكون هو الأظهر ،وهو أن يكون الكون تاماً ، بمعنى : كيف يوجد عهدٌ للمشركين عَنْدَ اللهِ . والاستفهام هنا بمعنى النفي ، ولذلك وقع بعده الاستثناء بـ « إلاّ » . ومن مجيئه بمعنى النفي أيضاً قوله :

٢٤٧٤ - فهذي سُيُوفٌ يا هِدِيُّ بْنَ مَالِكٍ كثيرٌ ، ولكِنْ كَيْفَ بالسَّيْفِ ضَارِبْ[2]

أي : ليس ضارب بالسيف .

قوله : ﴿ إلاّ الّذِينَ عَاهَدْتُم ﴾ فيه وجهان ، أحدهما : أنه استثناء منقطع ، أي : لكن الذين عاهدتم ، فإنّ حكمهم كَيْتَ وكَيْتَ . والثاني : أنه متصل ، وفيه حينئذٍ احتمالان :

أحدهما : أنه منصوب على أصل الاستثناء من « المشركين » .

والثاني : أنه مجرور على البدل منهم ، لأن معنى الاستفهام المتقدم نفي ، أي : ليس يكون للمشركين عَهْدٌ ، إلاّ الذين لم يَنْكُثُوا . وقياس قول أبي البقاء فيما تقدم أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، والجملة من قوله : « فَمَا اسْتَقَامُوا » خبره . قوله : « فَمَا » يجوز في « ما » أن تكون مصدرية ظرفية ، وهي في محل نصب على ذلك ، أي : فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم . ويجوز أن تكون شرطية ، وحينئذٍ ففي محلها وجهان ، أحدهما : أنها في محل نصب على

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٨) .

(٢) تقدم .

الظرف الزماني ، والتقدير : أيَّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم ، ونظره أبو البقاء بقوله تعالى : ﴿ ما يَفْتَحِ اللهُ للنّاسِ مِنْ رحمةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾(١) والثاني : أنها في محل رفع بالابتداء ، وفي الخبر الأقوال المشهورة و « فاسْتَقِيمُوا » جواب الشرط ، وقد نحا إليه الحَوْفي ، ويحتاج إلى حذف عائد ، أي : أي زمان استقاموا لكم فيه فاسقيموا لهم . وقد جوَّز الشيخ جمال الدين بن مالك في « ما » المصدرية الزمانية أن تكون شرطية جازمة ، وأنشد على ذلك :

٢٤٧٥ ـ فَمَا تَحْيَ لا تُسْأَمْ حَيَاةً ، وإنْ تَمُتْ فَلا خَيْرَ في الدُّنْيَا ولا العَيْشِ أَجْمَعَا

ولا دليل فيه ، لأن الظاهر الشرطية من غير تأويل بمصدرية وزمان . قال أبو البقاء : « ولا يجوز أن تكون نافية ، لفساد المعنى ، إذ يصير المعنى استقيموا لهم ، لأنهم لم يستقيموا لكم » .

كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨﴾ ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩﴾ لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴿١٠﴾

قوله : ﴿ كَيْفَ وإنْ يَظْهَرُوا ﴾ .

المستفهم عنه محذوف ، لدلالة المعنى عليه ، فقدره ، أبو البقاء : « كيف تطمئنون ، أو كيف يكون لهم عَهْدٌ ؟ . وقدّره غيره : كيف لا تقاتلونهم » . والتقدير الثاني من تقديري أبي البقاء أحسن ، لأنه من جنس ما تقدم ، فالدلالة عليه أقوى . وقد جاء الحذف في هذا التركيب كثيراً ، وتقدم منه قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إذَا جَمَعْنَاهُمْ ﴾ ، ﴿ فَكَيْفَ إذا جِئْنَا ﴾ . وقال الشاعر :

٢٤٧٦ ـ وَخَبَّرْتُمَانِي أَنَّمَا المَوْتُ في القُرَى فَكَيْفَ وهَاتَا هَضْبَةٌ وكَثِيبُ(٢)

أي : كيف مات . وقال الحطيئة :

٢٤٧٧ ـ فَكَيْفَ ولَمْ أَعْلَمْهُمُ خَذَلُوكُمُ على مُعْظَمٍ ، ولا أَدِيمَكُمُ قَدُّوا(٣)

أي : كيف تلومونني في مدحهم .

قال الشيخ : « وقدّرَ أبو البقاء الفعل بَعْدَ « كَيْفَ » بقوله : « كيف تطمئنون » ، وقدّره غيره بـ « كَيْفَ لا تقاتلونهم » ؟ قلتُ : ولم يقدره أبو البقاء بهذا وحده ، بل به ، وبالوجه المختار كما قدمته عنه . قوله : ﴿ وإنْ يَظْهَرُوا ﴾ هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال ، أي : كيف يكون لهم عَهْدٌ ، وهم على حالة تنافي ذلك ، وقد تقدم تحقيق هذا عند قوله تعالى : ﴿ وإنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ ﴾ . و « لا يَرْقُبُوا » جواب الشرط . وقرأ زيد بن

---

(١) سورة فاطر ، آية (٢) .

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي وهو من شواهد الكتاب (٤٨٧/٣) ، المقتضب (٢٨٧/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٣) ، الأصمعيات (٩٧) ، البرح المحيط (١٣/٥) .

(٣) انظر البيت في ديوانه (٤١) ، معاني الزجاج (٤٧٩/٢) ، البحر (١٣/٥) .

علي « وإنْ يُظْهَرُوا » ببنائه للمفعول ، من أظهره عليه ، أي : جعله عالماً به ، غالباً له . قوله : « إلّا » مفعول بـه بـ « يَرْقُبُوا » ، أي : لا يحفظوا . وفي « الإلّ » أقوال لأهل اللغة .

أحدها : أن المراد به العهد ، قاله أبو عُبَيْدَة ، وابن زيد ، والسُّدِّي . ومنه قول الشاعر :

٢٤٧٨ ـ لَـوْلَا بَـنُـو مـالِـكٍ ، والإلُّ مَـرْقَبَـةٌ ومـالِـكٌ فـيـهـمُ الآلاءُ والـشَّـرَفُ[٣]

أي : الحلف ، وقال آخر :

٢٤٧٩ ـ وَجَـدْنَـاهُـمُ كَـاذِبـاً إلُّـهُـمْ وذُو الإلِّ والـعَـهْـدِ لا يَـكْـذِبُ[٢]

وقال آخر :

٢٤٨٠ ـ أَفْـسَـدَ الـنَّـاسَ خُـلُوفٌ خَـلَفُـوا قَـطَعُـوا الإلَّ وأَعْـرَاقَ الـرَّحِـمْ[٣]

وفي حديث أم زَرْع بنت أبي زَرْع : « وفيُّ الإلِّ ، كريمُ الخِلِّ ، بَرُودُ الظِّلِّ » . أي : وَفيُّ العَهْدِ .

الثاني : أن المراد به القرابة ، وبه قال الفراء ، وأنشد لحسان رضي الله عنه :

٢٤٨١ ـ لَـعَـمْـرُكَ إنَّ إلَّـكَ مِـنْ قُـرَيْشٍ كـإلِّ الـسَّـقْـبِ مِـنْ وَأْلِ الـنَّـعَـامِ[٤]

وأنشد أبو عُبَيْدَة على ذلك قوله :

٢٤٨٢ ـ ..... قَـطَعُـوا الإلَّ وأَعْـرَاقَ الـرَّحِـم[٥]

والظاهر أنَّ المراد به العهد ـ كما تقدم ـ، لئلا يلزم التكرار .

الثالث : أن المراد به الله ـ تعالى ـ أي : هو اسم من أسمائه ، واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكر « رضي الله تعالى » لما عُرِضَ عليه كلام مُسَيْلِمَة ـ لعنه الله ـ: « إن هذا الكلامَ لم يَخْرُجْ مِنْ إلٍّ » ، أي : الله ـ عزَّ وجَلَّ ـ . ولم يرتض هذا الزجاج ، قال : « لأن أسماءه ـ تعالى ـ معروفة في الكتاب والسنّة ، ولم يُسْمَعْ أحدٌ يقول : « يا إلُّ » افعل لي كذا » .

الرابع : أن « الإلَّ » : الجُؤَار ، وهو رفع الصوت عند التحالف ، وذلك أنهم كانوا إذا تماسحوا ، وتحالفوا ، جَأَروا بذلك جُؤَاراً . ومنه قول أبي جهل :

٢٤٨٣ ـ لَأُلُّ عـلـيـنـا واجـبٌ لا نُـضَـيِّـعُـهْ مَـتِـيـنٌ قِـوَاهُ غَيْـرَ مُـنْـتَـكِـثِ الـحَـبْـلِ[٦]

الخامس : أنه من : ألَّ البرق ، أي : لَمَعَ . قال الأزهري : « الأليل : البريق ، يقال : ألَّ يَؤُلُّ ، أي : صَفَا ولَمَعَ » . وقيل : « الإلُّ » من التحديد ، ومنه : « الأَلَّة » للحَرْبة ، وذلك لحدتها » . وقد جعل بعضهم بين هذه

---

(١) سورة الأعراف ، آية (١٦٩) .
(٢) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه (٧٦) .
(٣) انظر تفسير الطبري (١٤/١٤٩) .
(٤) البيت لابن مقبل الطبري (١٤/١٤٨) ، البحر الميحط (٣/٥) .
(٥) انظر البيت في ديوانه (١٠٥) ، الطبري (١٤/١٤٩) ، البحر (٣/٥) ، الكشاف (٢/١٩٦) ، روح المعاني (١٠/٥٥) .
(٦) تقدم .
(٧) البيت من شواهد البحر المحيط (٣/٥) .

المعاني قدراً مشتركاً ، يَرْجِعُ إليه جميعُ ما ذكرتُه لك ، فقال الزجاج : « حقيقة « الإلّ » عندي على ما توجبه اللغة : التحديد للشيء ، فمن ذلك : « الأَلَّة » : الحَرْبة وأُذُنٌ مُؤَلَّلَة ، فـ « الإلُّ » يَخْرُجُ في جميع ما فُسِّرَ من العَهْد ، والقَرابة ، والجِوَار من هذا ، فإذا قلت في العهد : بينهما إلٌّ ، فتأويله أنهما قد حَدّدا في أخذ العهود ، وكذلك في الجِوَار والقرابة » . وقال الراغب : « الإلُّ : كل حالة ظاهرة من عهد ، وحِلْف ، وقرابة تَئِلُّ ، أي : تلمع . وأَلَّ الفرسُ : أَسْرَعَ . والأَلَّةُ : الحَرْبَة اللامعة » . وأنشد غيره على ذلك قول حِمَاس بن قيس يوم فتح مكة :

٢٤٨٤ ـ إنْ تَقْتُلُوا اليَوْمَ فما لي عِلَّهْ سِوَى سلاح كاملٍ وأَلَّهْ[1]
وذُو غِرَارَيْنِ سَرِيعُ السَّلَّهْ

قال : « وقيل : الإلّ والإيلُ : إسمان لله تعالى ، وليس ذلك بصحيح . والإلال : صفحتا السِّكِّين انتهى » . ويجمع « إلّ » في القلة على « آلّ » ، والأصل « أَأْلُل » بزنة « أَفْلُس » ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً ، لسكونها بعد أخرى مفتوحة ، وأدغمت اللام في اللام . وفي الكثرة على « إلَالٍ » ، كـ « ذِئْب وذِئابٍ » . و « الأَلُّ » بالفتح : قيل : شِدَّة القُنُوط . قال الهروي ـ في الحديث : « عَجِبَ ربكم من أَلِّكم وقُنُوطكم » ـ : قال أبو عُبَيْد : « المُحَدِّثونَ يقولونه بكسر الهمزة ، والمحفوظ عندنا فتحها ، وهو أشبه بالمصادر ، كأنه أراد : مِنْ شِدَّةِ قنوطكم ، ويجوز أن يكون من رفع الصوت ، يقال : أَلَّ يَؤُلُّ أَلًّا ، وأَلَلًا ، وأَليلا ، إذا رفع صوته بالبكاء ، ومنه يقال له : الوَيْلُ والأَلِيلُ ، ومنه قول الكُمَيْت :

٢٤٨٥ ـ وَأَنْتَ ما أَنْتَ في غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ إذَا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعِبُ الفُضُل[2]

انتهى » . وقرأت فرقة « أَلّاءَ » بالفتح ، وهو على ما ذكر من كونه مصدراً ، من : أَلَّ يَؤُلُّ إذَا عاهد . وقرأ عكرمة « إيلاً » بكسر الهمزة ، بعدها ياء ساكنة ، وفيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه اسم الله تعالى ، ويؤيد ذلك ما تقدم لك في « جِبْرِيلَ » ، و « إسْرَائِيلَ » أن المعنى : عبد الله . والثاني : أنه يجوز أن يكون مشتقاً مِنْ : آلَ يَؤُولُ : إذا صار إلى آخر الأمر ، أو مِنْ : آلَ يَؤُولُ : إذا سَاسَ ، قاله ابن جني ، أي : لا يَرْقُبُونَ فيكم سياسةً ولا مداراة ، وعلى التقديرين سكنت الواو بعد كسرة فقلبت ياء ، كـ « ريح » . الثالث : أنه هو « الإلُّ » المضعف ، وإنما استثقل التضعيف ، فأبدل أحدهما حرف علة ، كقولهم : أَمْلَيْتُ الكِتَابَ ، وأَمْلَلْتُهُ ، وقال الشاعر :

٢٤٨٦ ـ يا لَيْتَما أُمَّنا شَالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَا إلى جَنَّةٍ ، أَيْمَا إلى نَارِ[3]

قوله : ﴿ ولا ذِمَّةً ﴾ الذِّمّةُ قيل : العَهْد ، فيكون مما كرر ، لاختلاف لفظه ، إذا قلنا : إنّ « الإلَّ » العهد أيضاً ، فهو كقوله تعالى : ﴿ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِم وَرَحْمَةٌ ﴾ ، وقوله :

٢٤٨٧ ـ ..... وأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْنَا[4]

وقوله :

٢٤٨٨ ـ ..... وهِنْدٌ أَتَى من دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[5]

---

(١) انظر الأبيات في التاج واللسان والتهذيب « سلل » .
(٢) انظر البيت في التهذيب واللسان « أللل » .
(٣) البيت لسعد بن قرط انظر المحتسب (١/٤١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧٥) ، المغني (١/٥٩) ، الهمع (٢/١٣٥) ، التصريح (٢/١٤٦) ، الأشموني (٣/١٠٩) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .

وقيل : الذِّمَّةُ : الضمان ، يقال : هو في ذِمّتي ، أي : في ضماني ، وبه سُمِّيَ أهل الذِّمّة ، لدخولهم في ضمان المسلمين . ويقال : له عليَّ ذِمَّةٌ ، وذِمامٌ ، ومَذَمَّة ، وهي الذِّمُّ ، قال ذلك ابن عرفة ، وأنشد لأسامة بن الحارث :

٢٤٨٩ ـ يُصَيِّحُ بالأَسْحَارِ من كُلِّ صَارَةٍ كما نَاشَدَ الذِّمَّ الكَفِيلَ المُعَاهَدُ[1]

وقال الراغب : « الذِّمَامُ : ما يُذَمُّ الرجلُ على إضاعته من عهد ، وكذلك الذِّمّة ، والمَذَمَّةُ ـ يعني بالفتح والكسر ـ . وقيل : لي مَذَمَّةٌ فلا تَهْتِكْهَا » . وقال غيره : « سُمِّيتْ ذِمَّةً ، لأن كل حرمة يلزمك من تضييعها الذَّمُّ ، يقال لها : ذِمَّة ، وتجمع على « ذِمٍّ » ، كقوله :

..... كما نَاشَدَ الذِّمَّ [2]

وعلى « ذِمَمٍ ، وذِمَامٍ » . وقال أبو زيد : « مَذِمَّة ، بالكسر من الذِّمام ، وبالفتح من الذَّمِّ » . وقال الأزهري : « الذِّمَّةُ : الأمان . وفي الحديث : « ويَسْعَى بِذِمَّتِهِم أَدْنَاهُم »[3] قال أبو عُبَيْد : الذِّمّة الأمان ههنا ، يقول : إذا أَعْطَى أدنى الناس أماناً لكافر نفذ عليهم ، وكذلك أجاز عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ أمانَ عبدٍ على جميع العَسْكَرِ » . وقال الأصمعي : « الذِّمّةُ : ما لَزِمَ أن يُحْفَظَ ويُحْمَى » . قوله : ﴿ يُرْضُونَكم ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مستأنف ، وهذا هو الظاهر ، أخبر أن حالهم كذلك .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال من فاعل « لا يَرْقُبُوا » . قال أبو البقاء : « وليس بشيء ، لأنهم بعد ظهورهم لا يرضون المؤمنين » . قوله : « وتَأْبَى » يقال : أَبَى يَأْبَى ، أي : اشتد امتناعه ، فكل إباءٍ امتناع من غير عكس ، وقال :

٢٤٩٠ ـ أَبَى اللهُ إلاّ عَدْلَهُ ووفَاءَهُ فلا النُّكْرُ مَعْرُوفٌ ، ولا العُرْفُ ضائِعُ

وقال آخر :

٢٤٩١ ـ أَبَى الضَّيْمَ والنُّعْمانُ يَحْرُقُ نَابَهُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى والسُّيُوفُ مَعَاقِلُه[4]

وليس من فسَّره بمطلق الامتناع بمصيب . ومجيءَ المضارع منه على « يَفْعَل » بفتح العين شاذٌّ ، ومثله قَلَى يَقْلَى في لغة .

قوله تعالى : ﴿ إنهم ساءَ ما كانوا يعملون ﴾ : يجوز أن تكون [ساء] على بابها مِنَ التصرُّف والتعدِّي ومفعولها محذوفٌ أي : ساءهم الذي كانوا يَعْملونه أو عَمَلُهم ، وأن تكون الجارية مَجْرى بئس ، فتُحَوَّل إلى فَعُل بالضم ، ويمتنع تصرُّفها ، وتصير للذم ، ويكون المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً كما تقرر ذلك غير مرة .

فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١/١٢٢) ، وأبو داود (٤/٦٦٦) ، كتاب الديات (٤٥٣٠) ، والنسائي (٨/٢٤) ، كتاب القسامة .

(٤) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (٨٢) ، التهذيب واللسان « حرق » البحر المحيط (١/١٥٤) .

وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾

قوله تعالى : ﴿ فإخْوانُكم ﴾ : خبرُ مبتدأ محذوف أي : فهم إخوانكُم ، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ جزمٍ على جواب الشرط . و « في الدين » متعلِّقٌ بإخوانكم لِما فيه من معنى الفعل .

قوله تعالى : ﴿ أَئِمة الكفر ﴾ : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أئمة » بهمزتين ثانيتهما مُسَهَّلة بينَ بينَ ولا ألفَ بينهما . والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما ، وهشام كذلك إلا أنه أَدْخَلَ بينهما ألفاً . هذا هو المشهور بين القراء السبعة . وفي بعضها كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى . ونقل الشيخ[1] عن نافع ومَنْ معه ، أنهم يُبْدلون الثانية ياء صريحة ، وأنه قد نُقِلَ عن نافع المدُّ بينهما ، أي بين الهمزة والياء .

فأما قراءةُ التحقيق وبينَ بينَ ، فقد ضعَّفها جماعة من النحويين كأبي علي الفارسي وتابعيه ، ومن القرّاء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التحقيقَ مع روايته له ، وقراءتِه به لأصحابه . ومنهم مَنْ أنكر التسهيلَ بينَ بينَ ، فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف ، وقرأوا بياءٍ خفيفةِ الكسرِ ، نصُّوا على ذلك في كتبهم .

وأما القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعةُ ، لأنَّ النطقَ بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل ، وهمزةٌ بين بين بزنة المخففة . والزمخشري جعل القراءة بصريح الياء لحناً ، وتحقيق الهمزتين غير مقبولٍ عند البصريين قال : « فإن قلت : كيف لفظ « أئمة » ؟ ، قلت : بهمزةٍ بعدها همزةٌ بين بين أي : بين مخرجِ الهمزةِ والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءةٌ مشهورة ، وإن لم تكنْ مقبولةً عند البصريين . وأمَّا التصريحُ بالياء فلا يجوز أن تكون ، ومَنْ قرأ بها فهو لاحِنٌ مُحَرِّف » . قال الشيخ : « وذلك دأبُه في تلحين المقرئين ، وكيف تكون لحناً ، وقد قرأ بها رأسُ النحاة البصريين ، أبو عمرو بن العلاء ، وقارئُ أهلِ مكة ابنُ كثير ، وقارئُ أهل المدينة نافع ؟ » . قلت : لا يُنْقَم على الزمخشري شيءٌ فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين ، ولا يلزم من ذلك أنه لا يَقْبلها ، غاية ما في الباب ، أنه نَقَل عن غيره . وأمَّا التصريحُ بالياء ، فإنه معذورٌ فيه لأنه كما قَدَّمْتُ لك ، إنما اشْتُهِر بين القراء التسهيلُ بين بين لا الإبدال المحض ، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء ، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة .

وقد رَدَّ أبو البقاء قراءةَ التسهيلِ بينَ بينَ فقال : « ولا يجوز هنا أن تُجعل بينَ بينَ ، كما جُعلت همزةُ « أئذا » ؛ لأن الكسرةَ هنا منقولةٌ وهناك أصليةٌ ، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانية هنا على القياس لقُلِبت ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ولكن تُرِكَ ذلك لتتحركَ بحركةِ الميم في الأصل » . قلت : قوله : « منقولةٌ » لا يُفيد لأنَّ النقلَ هنا لازم ، فهو كالأصل . وقوله : « ولو

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/١٥).

خُفِّفَتْ على القياس إلى آخره » لا يفيد أيضا لأن الاعتبار بالإدغام سابقٌ على الاعتبار بتخفيف الهمزة . ولذلك موضعٌ يضيق هذا الموضع عنه .

ووزن أَئِمَّة : أَفْعِلة ؛ لأنها جمع إمام ، كحمار وأَحْمِرة ، والأصل أَأْمِمة ، فالتقى ميمان فأُريد إدغامُهما فنُقلت حركةُ الميم الأولى للساكن قبلَها ، وهو الهمزة الثانية ، فأدَّى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة : فالنحويون البصريون يوجبون إبدالَ الثانية ياء ، وغيرُهم يحقق أو يسهِّل بينَ بينَ . ومَنْ أَدْخَلَ الألفَ فللِخفَّة حتى يُفَرِّق بين الهمزتين ، والأحسنُ حينئذٍ أن يكونَ ذلك في التحقيق كما قرأ هشام . وأمَّا ما رواه الشيخ عن نافع مِن المدّ مع نَقْلِه عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة .

قوله : ﴿ لا أَيْمان ﴾ قرأ ابن عامر : « لا إيمان » بكسر الهمزة ، وهو مصدرُ آمَن يُؤْمن إيماناً . وهل هو من الأمان ؟ وفي معناه حينئذٍ وجهان أحدهما : أنهم لا يُؤْمنون في أنفسهم أي : لا يُعْطون أماناً بعد نُكْثِهم وطَعْنهم ، ولا سبيلَ إلى ذلك . والثاني : الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يَعْقِدونه له . أو من التصديق أي : إنهم لا إسلامَ لهم . واختار مكي التأويلَ الأول لِما فيه من تجديد فائدة لم يتقدَّمْ لها ذِكْرٌ ؛ لأنَّ وَصْفَهم بالكفر وعدمِ الإيمان قد سَبَقَ وعُرِف . وقرأ الباقون بالفتح ، وهو جمعُ يمين . وهذا مناسب للنكث ، وقد أُجْمع على فَتْح الثانية . ومعنى نفي الأيمان عن الكفارِ ، أنهم لا يُوفون بها ، وإن صَدَرَتْ منهم وَثَبَتَتْ . وهذا كقول الآخر :

٢٤٩٢ ـ وإنْ حَلَفَتْ لا تَنْقُضُ الدهرَ عهدَها فليس لمخضوبِ البَنانِ يمينُ

وبذلك قال الشافعي . وحمله أبو حنيفة على حقيقته : أن يمين الكافر لا تكون يميناً شرعيةً ، وعند الشافعي يمينٌ شرعية .

قوله تعالى : ﴿ أولَ مرة ﴾ : نصبٌ على ظرفِ الزمان ، وأصلُها المصدر مِنْ مَرَّ يَمُرُّ . وقد تقدَّم تحقيقُه .

قوله : « فاللَّهُ أحقُّ أن تَخْشَوه » الجلالةُ مبتدأ ، وفي الخبر أوجهٌ :

أحدها : أنه « أحقُّ » و « أن تَخْشوه » على هذا بدلٌ من الجلالة بدلُ اشتمال ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ ؛ فخشية الله أحقُّ مِنْ خشيتهم .

الثاني : أنَّ « أحقُّ » خبرٌ مقدمٌ و « أَنْ تَخْشَوه » مبتدأ مؤخر ، والجملةُ خبرُ الجلالة .

الثالث : أنَّ « أحقُّ » مبتدأ و « أن تَخْشَوه » خبرُه ، والجملةُ أيضاً خبر الجلالة . قاله ابن عطية . وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنها أفعلُ تفضيل . وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفةُ خبراً للنكرة في نحو : اقصدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه .

الرابع : أنَّ « أنْ تَخْشَوه » في محلِّ نصبٍ ، أو جر بعد إسقاطِ حرفِ الخفض ، إذ التقدير : أحقُّ بأن تَخْشَوه .

وقوله : ﴿ إنْ كنتم مؤمنين ﴾ شرطٌ حُذِفَ جوابُه ، أو قُدِّم ، على حسب الخلاف .

قوله تعالى : ﴿ ويَشْفِ ﴾ : قرأ الجمهور بياء الغَيْبَة رَدّاً على اسم الله تعالى . وقرأ زيد بن علي : « تَشْفِ » بالنون وهو التفاتٌ حسن . وقال : « قوم مؤمنين » شهادةً للمخاطبين بالإيمان ، فهو من بابِ الالتفاتِ وإقامةِ الظاهرِ مُقام المضمر ، حيث لم يَقُل : « صدوركم » .

وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ ۚ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿١٧﴾

قوله تعالى : ﴿ ويُذْهِبْ ﴾ : الجمهورُ على ضم الياء وكسرِ الهاء مِنْ أَذْهب . و « غَيْظ » مفعول به . وقرأت طائفةٌ : «ويَذْهَبْ» بفتح الياء والهاء، جَعَله مضارعاً لذهب، «غيظ» مفعول به . وقرأ زيد بن علي كذلك، إلا أنه رفع الفعل مستأنفاً ولم ينسقْه على المجزوم قبلَه ، كما قرأوا : « ويتوبُ » بالرفع عند الجمهور . وقرأ زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد ، وعمرو بن فائد ، وعيسى الثقفي ، وأبو عمرو ـ في رواية ـ ويعقوب : « ويتوبَ » بالنصب .

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فإنها استئنافُ إخبارٍ ، وكذلك وقع فإنه قد أَسْلَمَ ناسٌ كثيرون . قال الزجاج وأبو الفتح : « وهذا أمرٌ موجودٌ سواءً قوتلوا أم لم يُقاتَلوا ، ولا وجهَ لإدخال التوبة في جوابِ الشرط الذي في « قاتِلوهم » . يَعْنيان بالشرط ما فُهِمَ من الجملةِ الأمرية .

وأمَّا قراءةُ زيد وَمَنْ ذُكِر معه ، فإنَّ التوبةَ تكونُ داخلةً في جوابِ الأمر من طريقِ المعنى . وفي توجيهِ ذلك غموضٌ : فقال بعضهم : إنَّه لمَّا أَمَرَهُمْ بالمقاتلة شَقَّ ذلك على بعضِهم ، فإذا أقدموا على المقاتلةِ ، صار ذلك العملُ جارياً مَجْرى التوبة من تلك الكراهة . قلت : فيصير المعنى : إن تقاتلوهم يُعَذِّبْهم ويتبْ عليكم من تلك الكراهة لقتالهم . وقال آخرون في توجيه ذلك : إنَّ حصولَ الظفر وكثرةَ الأموال لذَّةٌ تُطلب بطريقٍ حرامٍ ، فلمَّا حَصَلَتْ لهم بطريقٍ حلالٍ ، كان ذلك داعياً لهم إلى التوبة ممَّا تقدم ، فصارتِ التوبةُ معلقةً على المقاتلة .

وقال ابن عطية[1] في توجيهِ ذلك أيضاً : «يتوجَّه ذلك عندي إذا ذُهِب إلى أن التوبةَ يُراد بها هنا أنَّ قَتْلَ الكافرين والجهاد في سبيل الله هو توبةٌ لكم أيُّها المؤمنون وكمالٌ لإيمانكم ، فتدخلُ التوبة على هذا في شرطِ القتال » .

قال الشيخ : « وهذا الذي قدَّره من كونِ التوبة تدخل تحت جوابِ الأمر ، هو بالنسبة للمؤمنين الذين أُمِروا بقتال الكفار . والذي يظهر أنَّ ذلك بالنسبة إلى الكفار ، والمعنى : على مَنْ يشاء من الكفار ، لأنَّ قتالَ الكفارِ وغلبةَ المسلمين إياهم ، قد يكونُ سبباً لإسلام كثير. ألا ترى إلى فتح مكة كيف أسلم لأجله ناسٌ كثيرون، وحَسُن إسلامُ بعضِهم جداً ، كابن أبي سرح وغيره » قلت : فيكون هذا توجيهاً رابعاً ، ويصيرُ المعنى : إن تقاتلوهم يتب الله على مَنْ يشاء من الكفار أي : يُسْلِمُ مَنْ شاء منهم .

قوله تعالى : ﴿ ولم يتَّخذوا ﴾ يجوز في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنَّها داخلةٌ في حيِّز الصلة لعطفِها عليها أي : الذين جاهدوا ولم يتَّخذوا .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/١٧).

الثاني : أنَّها في محلِّ نصب على الحال من فاعل « جاهدوا » أي : جاهدوا حالَ كونِهم غيرِ متخذين وَلِيجَةً .

و « وَلِيجةً » مفعول . و « مِنْ دون الله » : إمَّا مفعول ثان ، إن كان الاتخاذُ بمعنى التصيير ، وإمَّا متعلقٌ بالاتخاذ إن كان على بابه . والوَليجة : فَعِيلة مِنَ الوُلوج وهو الدخول . والوليجة : مَنْ يُداخِلك في باطن أمورك . وقال أبو عبيدة : « كلُّ شيءٍ أَدْخَلْته في شيءٍ وليس منه فهو وليجة ، والرجلُ في القوم وليس منهم ، يقال له وَليجة » ، ويُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع . وقد يُجمع على وَلائج ووُلُج كصحيفة وصحائف وصُحُف . وأنشدوا لعبادة بن صفوان الغنوي :

٢٤٩٣ ـ وَلائِجُهُمْ في كلِّ مَبْدَىٰ ومَحْضَرٍ إلى كلِّ مَنْ يُرْجَىٰ ومَنْ يَتَخَوَّفُ[1]

وقرأ الحسن : « بما يَعْملون » بالغَيبةِ على الالتفات ، وبها قرأ يعقوب في رواية سَلَّام .

قوله تعالى : ﴿ **ما كان للمشركين أن يَعْمُروا مساجد الله** ﴾ : « أن يَعْمروا » اسم كان . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو « **مسجد الله** » بالإفراد وهي تحملُ وجهين : أن يُراد به مسجدٌ بعينه ، وهو المسجد الحرام لقوله : « وعِمارة المسجد **الحرام** » ، وأن يكون اسمَ جنسٍ فتندرجَ فيه سائرُ المساجد ، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أَوَّليّاً . وقرأ الباقون « **مساجد** » بالجمع ، وهي أيضاً محتملةٌ للأمرين . ووجه الجمع : إمَّا لأنَّ كلَّ بقعةٍ من المسجد الحرام يُقال لها مسجدٌ ، وإمَّا لأنه قبلةُ سائر المساجد ، فصَحَّ أن يُطْلَقَ عليه لفظُ الجمع لذلك .

قوله : ﴿ **شاهدين** ﴾ الجمهور على قراءته بالياء نصباً على الحال مِنْ فاعل « يَعْمُروا » . وقرأ زيد بن علي « **شاهدون** » بالواو رفعاً على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ ، والجملةُ حالٌ أيضاً . وقرأ ابن السَّمَيْفع « يُعْمِروا » بضم الياء وكسرِ الميم مِنْ أَعْمَرَ رباعياً ، والمعنى : أن يُعينوا على عمارته .

قوله : ﴿ **علىٰ أنفسِهم** ﴾ الجمهورُ على « أنفسهم » جمعَ نَفْس . وقُرِىء « أَنْفَسهم » بفتح الفاء ، ووجهُها أن يُراد بالأَنْفَس ـ وهو الأشرفُ الأجلُّ ، من النَّفاسة ـ رسولُ الله ﷺ . قيل : لأنه ليس بَطْنٌ مِنْ بطون العرب إلا وله فيهم ولادة . وهذا المعنى منقولٌ في تفسير قراءة الجمهور أيضاً ، وهو مع هذه القراءة أوضح .

قوله : ﴿ **وفي النار هم خالدون** ﴾ هذه جملةٌ مستأنفة ، و « في النار » متعلقٌ بالخبر ، وقُدِّم للاهتمام به ، ولأجل الفاصلة . وقال أبو البقاء : « أي : وهم خالدون في النار ، وقد وقع الظرفُ بين حرف العطف والمعطوف » . **قلت** : فيه نظرٌ من حيث إنه يُوهم أن هذه الجملةَ معطوفةٌ على ما قبلها عَطْفَ المفرد على مثله تقديراً ، وليس كذلك بل هي مستأنفةٌ ، وإذا كانت مستأنفةً ، فلا يُقال فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف ، وإنما ذلك في المتعاطفَيْن المفردين أو في تأويلهما ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنا آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنة** ﴾ وفي قوله : ﴿ **وإذا حَكَمْتم بين الناس أن تَحْكموا بالعدل** ﴾ .

وقرأ زيد بن علي : « خالدين » بالياء نصباً على الحال من الضمير المستتر في : الجارِّ قبله ، لأنَّ الجارَّ صار خبراً كقولك : « في الدار زيد قاعداً » ، فقد رفع زيد بن علي « شاهدين » ، ونصب « خالدون » عكسَ قراءةِ الجمهور فيهما .

---

(١) انظر البيت في البحر المحيط (٥/١٨).

إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾

قوله تعالى : ﴿ **إنما يَعْمُر مساجدَ الله** ﴾ : جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم على الجمع . وقرأ الجحدري وحماد بن أبي سلمة عن ابن كثير بالإفراد . والتوجيهُ يُؤْخذ مما تقدم . والظاهر هنا أن الجمعَ هنا حقيقةٌ ، لأن المرادَ جميع المؤمنين العائدين لجميع مساجد أقطار الأرض .

قوله : ﴿ **سِقايةَ الحاجِّ وعِمارةَ** ﴾ الجمهور على قراءتهما مصدرين على فِعالة ، كالصِّيانة والوِقاية والتِّجارة ، ولم تُقْلب الياء همزة لتحصُّنها بتاء التأنيث بخلاف رِداء ، وعَباءة لطُروء تاء التأنيث فيها ، وحينئذٍ فلا بُدَّ مِنْ حذف مضاف : إمَّا من الأول ، وإمَّا من الثاني ليتصادقَ المجعولان ، والتقدير : أجعلتمْ أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعِمارةَ المسجد الحرام كمَنْ آمن ، أو أَجَعَلْتم السقايةَ والعِمارة كإيمان مَنْ آمن ، أو كعملِ مَنْ آمن .

وقرأ ابن الزبير والباقر وأبو وَجْرة « سُقاة » و « عَمَرَة » بضم السين وبعد الألف تاء التأنيث ، وعَمَرة بفتح العين والميم دون ألف . وهما جمع ساقٍ وعامر كما يُقال : قاضٍ وقُضَاة ورَام ورُماة وبارٌّ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة . والأصل : سُقَيَة ، فقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . ولا حاجةَ إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ ، وإن احتيج إليه في قراءة الجمهور .

وقرأ سعيد بن جبير كذلك إلا أنه نَصَبَ « المسجد الحرام » بـ «عَمَارة» وحَذَفَ التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله :

٢٤٩٤ - ..... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا[1]

---

(١) تقدم .

وقوله : « هو الله أحدٌ الله الصمد » .

وقرأ الضحاك « سُقاية » بضم السين و « عمرة » ، وهما جمعان أيضاً ، وفي جمع « ساقٍ » على فُعالة نظرٌ لا يَخْفى . والذي ينبغي أن يُقالَ ولا يُعْدَلَ [عنه] أن يُجعل هذا جمعاً لسِقي ، والسِّقْي هو الشيء المَسْقِيّ كالرِّعْي والطِّحْن ، وفِعْل يُجمع على فُعال ، قالوا : ظِئْر وظُؤار ، وكان مِنْ حقه أن لا تدخلَ عليه تاءُ التأنيث كما لم تدخل في « ظُؤَار » ، ولكنه أنَّث الجمعَ كما أنَّث في قولهم حِجارة وفُحولة . ولا بد حينئذٍ من تقديرِ مضافٍ أي : أجعلتم أصحابَ الأشياءِ المَسْقِيَّة كمَنْ آمن .

قوله : ﴿ لا يَسْتَوُون ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنها مستأنفة ، أخبر تعالى بعدم تساوي الفريقين .

والثاني : أن يكونَ حالاً من المفعولين للجَعْل والتقدير : سوَّيْتُم بينهم في حال تفاوتهم .

وقد تقدَّم اختلافُ القرَّاء في « يبشرهم » وتوجيه ذلك في آل عمران[1] ، وكذلك الخلافُ في « رضوان » . وقرأ الأعمش « رضوان » بضمِّ الراء والضاد ، ورَدَّها أبو حاتم وقال : « لا يجوز » ، وهذا غيرُ لازمٍ للأعمش فإنه رواها ، وقد وُجِد ذلك في لسان العرب قالوا : السُّلُطان بضمّ السين واللام .

قوله : « لهم فيها نعيمٌ » يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ صفةً لـ « جنات » ، وأن تكونَ صفةً لـ « رحمة » ؛ لأنهم جَوَّزوا في هذه الهاءِ أن تعودَ للرحمة وأن تعودَ للجنات . وقد جَوَّز مكي أن تعود على البشرىٰ المفهومة من قوله : « يُبَشِّرهم » ، كأنه قيل : لهم في تلك البشرىٰ ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ صفةً لذلك المصدرِ المقدَّرِ إن قدَّرْتَه نكرةً ، وحالاً إن قدَّرْتَه معرفةً . ويجوز أن يكون « نعيم » فاعلاً بالجارِّ قبله ، وهو أَوْلى لأنه يَصير من قبيل الوصف بالمفرد ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً ، وخبرُه الجار قبله . وقد تقدَّم تحقيق ذلك غيرَ مرة . و « خالدين » حالٌ من الضمير في « لهم » .

قوله تعالى : ﴿ إن كانَ آباؤُكم ﴾ : «آباؤكم» ـ وما عُطِف عليه ـ اسمُ كان ، و « أحبَّ » خبرها فهو منصوب . وكان المتفاصح الحجاجُ بن يوسف يَقْرؤها بالرفع ، ولَحَّنه يحيى بن يعمر فنفاه .

قال الشيخ[2] : « إنما لَحَّنه باعتبار مخالفةِ القراء النَّقَلَة وإلا فهي جائزةٌ في العربية ، يُضمر في « كان » اسماً ، وهو ضميرُ الشأن ويُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر ، وحينئذٍ تكونُ الجملةُ خبراً عن « كان » . قلت : فيكون كقول الشاعر :

٢٤٩٥ ـ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ[3]

هذا في أحد تأويلَي البيت . والآخر : أنَّ « صنفان » خبرٌ منصوب ، وجاء به على لغةِ بني الحرث ومَنْ وافقهم .

والحكاية التي أشار إليها الشيخ مِنْ[4] تلحين يحيى للحجاج ، هي أن الحجاج كان يَدَّعي فصاحةً عظيمة ، فقال

---

(١) انظر آية رقم (٣٩) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٢٢) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر المصدر السابق .

يوماً ليحيى بن يعمر وكان يعظِّمه : هل تجدني ألحن ؟ فقال : الأمير أجَلُّ من ذلك ، فقال : عَزَمْتُ عليك إلا ما أخبرتني ، وكانوا يُعَظِّمون عزائم الأمراء فقال : نعم . فقال : في أي شيء ؟ فقال : في القرآن . فقال : ويلك !! ذلك أقبحُ بي . في أيِّ آية ؟ قال : سَمِعْتك تقرأ : قل إن كان آباؤكم ، إلى أن انتهيت إلى « أحبُّ » فرفعتَها . فقال : إذن لا تسمعني أَلْحَنُ بعدها ، فنفاه إلى خراسان ، فمكث بها مدةً ، وكان بها حينئذٍ يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، فجاءهم جيش ، فكتب إلى الحجاج كتاباً وفيه : « وقد جاءنا العدوُّ فتركناهم بالحضيض ، وصَعِدنا عُرْعُرَة الجبل » . فقال الحجاج : ما لابن المهلب ولهذا الكلام ؟ فقيل له : إنَّ يحيى هناك . فقال : إذن ذلك .

وقرأ الجمهور : « عشيرتكم » بالإفراد ، وأبو بكر عن عاصم : « عشيراتكم » جمعَ سلامة . ووجهُ الجمع ، أنَّ لكلٍّ من المخاطبين عشيرةً فَحَسُن الجمع . وزعم الأخفش أن « عشيرة » لا تجمع بالألف والتاء ، إنما تُجْمع تكسيراً على عشائر . وهذه القراءة حجةٌ عليه ، وهي قراءةُ أبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي رجاء . وقرأ الحسن « عشائركم » قيل : وهي أكثر مِنْ عشيراتكم .

والعَشِيرة : هي الأهلُ الأَدْنَون . وقيل : هم أهل الرجلِ الذين يَتَكَثَّر بهم أي : يصيرون له بمنزلةِ العدد الكامل ، وذلك أن العشيرَة هي العدد الكامل ، فصارت العشيرة اسماً لأقارب الرجل الذين يَتَكَثَّر بهم ، سواءً بلغوا العشرةَ أم فوقها . وقيل : هي الجماعة المجتمعة بنسَبٍ أو عَقْدٍ أو وِداد كعقد العِشرة .

لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾

قوله تعالى : ﴿ ويومَ حنين ﴾ فيه أوجهٌ :

أحدُها : أنه عطفٌ على محلِّ قوله « في مواطنَ » ، عَطَفَ ظرف الزمان من غير واسطة « في » على ظرفِ المكان المجرورِ بها . ولا غَرْو في نسق ظرف زمان على مكان أو العكسِ تقول : « سرت أمامك يوم الجمعة » إلا أنَّ الأحسنَ أن يُتْرَكَ العاطفُ في مثله .

الثاني : زعم ابن عطية أنه يجوز أن يُعْطَفَ على لفظ « مواطن » بتقدير : وفي ، فحذف حرفَ الخفض . وهذا لا حاجةَ إليه .

الثالث : قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف عطفَ الزمانَ على المكان ، وهو « يوم حنين » على « مواطن » ؟ **قلت** : معناه : وموطن يوم حنين أو في أيام مواطنَ كثيرة ويوم حنين » .

الرابع : أن يُراد بالمواطن الأوقاتُ ، فحينئذٍ إنما عُطِف زمانٌ على زمان . قال الزمخشري بعد ما قَدَّمْتُه عنه : « ويجوز أن يُراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين ، على أن الواجب أن يكون « يومَ حنين » منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر . ومُوْجِبُ ذلك أن قولَه : « إذ أعجبتكم » بدلٌ من « يوم حنين » ، فلو جَعَلْتَ ناصبَه هذا الظاهرَ لم يصحَّ ؛ لأنَّ كثرتَهم لم تُعْجبهم في جميع تلك المواطن ، ولم يكونوا كثيرين في جميعها ، فبقي أن يكونَ ناصبُه فعلاً خاصاً به » . قلت : لا أدري ما حَمَله على تقدير أحد المضافين أو على تأويل الموطن بالوقت ليصحَّ عَطْفُ زمانٍ على زمان ، أو مكان على مكان ، إذ يصحُّ عَطْفُ أحدُ الظرفين على الآخر ؟

وأمَّا قولُه : « على أن الواجبَ أن يكون إلى آخره » كلامٌ حسن ، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان ، فإذا جعلنا « إذ » بدلاً من « يوم » كان معمولاً له ؛ لأنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه ، فيلزم أنه نصرهم إذ أعجبتهم كثرتُهم في مواطن كثيرة ، والفرض أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة . إلا أنه قد ينقدح فإنه تعالى لم يقل : في جميع المواطن حتى يلزم ما قال ، ويمكن أن يكونَ أراد بالكثرة الجميعَ ، كما يُراد بالقلة العدمُ .

قوله : ﴿ بما رَحُبَتْ ﴾ « ما » مصدريةٌ أي : رَحْبها وسَعَتها . وقرأ زيد بن علي في الموضعين : « رَحْبَت » بسكون العين ، وهي لغة تميم ، يَسْكُنون عين فَعُل فيقولون في شَرُف : شَرْف .

والرُّحْب بالضم : السَّعَة ، وبالفتح : الشيء الواسع . يقال : رَحُب المكان يَرْحُب رُحْباً ورَحَابة وهو قاصر . فأمَّا تعدِّيه في قولهم : « رَحُبَتْكم الدار » فعلى التضمين لأنه بمعنى وَسِعَتْكم .

وحُنَيْن اسمُ واد ، فلذلك صَرَفَه . وبعضُهم جعله اسماً للبقعة فَمَنَعَه في قوله :

٢٤٩٦ ـ نَصَرُوا نبيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَه ... بحنينَ يومَ تواكُلِ الأبطال[1]

وهذا كما قال الآخر في « حراء » اسمِ الجبل المعروف اعتباراً بتأنيث البقعة في قوله :

٢٤٩٧ ـ ألسنا أكبرَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلاً ... وأَعْظَمَهم ببطنَ حِراءَ نارا[2]

والمواطن جمع مَوْطِن بكسر العين ، وكذا اسم مصدره وزمانه لاعتلالِ فائِهِ كالمَوْعد قال :

٢٤٩٨ ـ وكم مَوْطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه مِنْ قُلَّة النِّيْ مُنْهوي[3]

---

(١) البيت لحسان انظر ديوان (٣٩٣) الإنصاف (٢/ ٤٩٤) الفراء (١/ ٤٢٩) الطبري (١٤/ ١٧٨) البحر (٥/ ٢٤) الصحاح واللسان حنن.

(٢) البيت لجرير وهو هكذا في الكتاب (٣/ ٢٤٥).
ستعلم اينا خير قديما ... وأعظمنا .....
وانظر المقتضب (٣/ ٣٥٩).

(٣) البيت لـ يزيد بن الحكم الكتاب (٢/ ٣٧٤) انظر المقرب (١/ ١٩٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٨).

قوله تعالى : ﴿ إنَّما المشركون نَجَسٌ ﴾ : على المبالغة ، جُعِلوا نفسَ النَّجَس أو على حذف مضاف . وقرأ أبو حيوة « نِجْسٌ » بكسر النون وسكون الجيم ، ووجهُه أنه اسمُ فاعل في الأصل على فَعِل مثل كَتِف وكَبِد ، ثم خُفِّفَ بسكون عَيْنِه بعد إتباع فائه ، ولا بُدَّ من حذف موصوف حينئذٍ قامَتْ هذه الصفةُ مَقامه أي : فريق نجس أو جنس نجس . وقرأ ابن السميفع « أنجاس » بالجمع ، وهي تحتمل أن تكونَ جمعَ قراءةِ الجمهور ، أو جمع قراءةِ أبي حيوة .

قوله تعالى : ﴿ من الذين أُوْتُوا ﴾ : بيانٌ للموصول قبلَه . والجِزْية : فِعْلَة لبيان الهيئة كالرِّكْبَة لأنها مِنَ الجزاء على ما أُعْطُوه من الأمن . و « عن يدٍ » حالٌ أي : يُعْطَوها مقهورِين أذِلَّاء . وكذلك « وهم صاغرون » .

قوله تعالى : ﴿ عُزَيْرٌ ابنُ الله ﴾ : قرأ عاصم والكسائي بتنوين « عُزَيْرٌ » والباقون من غير تنوين . فأمَّا القراءة الأولى فيُحتمل أن يكونَ اسماً عربيّاً مبتدأً ، و « ابنُ » خبره ، فتنوينه على الأصل . ويُحتمل أن يكون أعجمياً ، ولكنهُ خفيفُ اللفظِ كنوح ولوط ، فصُرِفَ لخِفَّة لفظه ، وهذا قول أبي عبيد ، يعني أنه تصغيرُ « عَزْر » فحكمُه حكمُ مُكَبَّره . وقد رُدَّ هذا القولُ على أبي عبيد بأنه ليسَ بتصغيرٍ ، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغيرِ في لسانِ العرب، فهو كسليمان جاء على مثال عثيمان وعُبَيْدان .

وأمَّا القراءة الثانية فَيحتمل حَذْفُ التنوينِ ثلاثةَ أوجه أحدها : أنه حُذِفَ لالتقاء الساكنين على حَدِّ قراءة : « قل هو الله أحدُ . الله الصمد » وهو اسمٌ منصرفٌ مرفوعٌ بالابتداء و « ابن » خبره . الثاني : أن تنوينَه حُذِفَ لوقوع الابن صفة له ، فإنه مرفوعٌ بالابتداء و « ابن » صفته ، والخبرُ محذوفٌ أي : عزيرٌ ابن الله نبيُّنا أو إمامنا أو رسولنا ، وكان قد تقدَّم أنه متى وقع الابنُ صفةً بين علمين غيرَ مفصولٍ بينه وبين موصوفه ، حُذِفَتْ ألفُه خطاً وتنوينُه لفظاً ، ولا تَثْبت إلا ضرورة ، وتقدَّم الإنشادُ عليه آخر المائدة . ويجوز أن يكون « عزير » خبر مبتدأ مضمر أي : نبيُّنا عُزَيْر و « ابن » صفةٌ له أو بدل أو عطف بيان .

الثالث : أنه إنما حُذف لكونه ممنوعاً من الصرف للتعريف والعجمة ، ولم يُرْسم في المصحف إلا ثابت الألف ، وهي تَنْصُرُ مَنْ يجعلُه خبراً .

وقال الزمخشري : « عزير ابن : مبتدأ وخبره ، كقوله : « المسيحُ ابن الله » . و « عُزَيْر » اسم أعجمي كعزرائيل وعيزار ، ولعجمته وتعريفه امتنع مِنْ صرفه ، ومَنْ صرفه جعله عربياً . وقول مَنْ قال : سقوطُ التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة « قل هو الله أحدُ الله » ، أو لأنَّ الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو « معبودنا » فتمحُّلٌ عند مَنْدوحة .

قوله : ﴿ يُضاهِئُون ﴾ قرأ العامة : « يضاهِئُون » بضم الهاء بعدها واو ، وعاصم بهاءٍ مكسورة بعدها همزةٌ مضمومة ، بعدها واو . فقيل : هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان : ضاهَأْتُ وضاهَيْت ، بالهمزة والياء ، والهمزُ لغة ثَقيف . وقيل : الياء فرع عن الهمز كما قالوا : قرأت وقَرَيْت وتوضَّأت وتوضَّيْت ، وأَخْطَأْت وأَخْطَيْت . وقيل : بل يطاهِئُون بالهمز مأخوذ من يضاهِئُون ، فلمَّا ضُمَّت الياء قُلِبَتْ همزةً . وهذا خطأ لأن مثل هذه الياء لا تَثْبُتُ في هذا الموضعِ حتى تُقْلَبَ همزةً ، بل يؤدي تصريفه إلى حذفِ الياء نحو « يُرامُون » من الرمي و « يُماشُون » من المشي . وزعم بعضُهم أنه مأخوذٌ من قولهم : امرأة ضَهْيَا بالقصر ، وهي التي لا ثَدْيَ لها ، أو التي لا تَحيض ، سُمِّيت بذلك لمشابهتها الرجال . يقال : امرأة ضَهْيَا بالقصر وضَهْيَاء بالمد كحمراء ، وضَهْياءَة بالمدِّ وتاءِ التأنيث ثلاث لغات ، وشذَّ الجمع بين علامَتي تأنيث في هذه اللفظة . حكى اللغة الثالثة الجرمي عن أبي عمرو الشيباني . قيل : وقولُ مَنْ

زعم أنَّ المضاهأة بالهمز مأخوذةٌ مِنْ امرأة ضَهْياء في لغاتِها الثلاث خطأٌ لاختلاف المادتين ، فإن الهمزةَ في امرأة ضَهْياء زائدة في اللغاتِ الثلاث وهي في المضاهأة أصلية .

فإن قيل : لِمَ لم يُدَّعَ أن همزةَ ضهياء أصلية وياؤها زائدة ؟ فالجواب أن فَعْيَلاً بفتح الياء لم يثْبت . فإن قيل : فلِمَ لم يُدَّع أن وزنَها فَعْلَل كجعفر ؟ فالجواب أنه قد ثبتت زيادة الهمزة في ضَهْياء بالمدِّ فَلْتَثْبت في اللغة الأخرى ، وهذه قاعدةٌ تصريفية .

والكلامُ على حَذْف مضاف تقديره : يُضاهي قولُهم قول الذين ، فَحُذِف المضاف ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه ، فانقلب ضميرَ رفع بعد أن كان ضميرَ جَرٍّ .

والجمهور على الوقف على « أفواههم » ويَبْتدئون بـ « يضاهئون » وقيل : الباءُ تتعلَّق بالفعل بعدها . وعلى هذا فلا يُحْتاج إلى حَذْفِ هذا المضافِ . واستضعف أبو البقاء قراءةَ عاصم وليس بجيدٍ لتواترها .

اتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾

قوله تعالى : ﴿ **والمسيحَ ابن مريم** ﴾ : عطف على « رُهْبانَهم » والمفعول الثاني محذوف ، إذ التقدير : اتخذ اليهود أحبارهم أرباباً ، والنصارى رهبانهم والمسيحَ ابن مريم أرباباً ، وهذا لأمْنِ اللَّبس خَلَط الضمير في « اتخذوا » وإن كان مقسماً لليهود والنصارى ، وهذا مراد أبي البقاء في قوله : « أي واتخذوا المسيحَ ربّاً ، فحذف الفعل وأحد المفعولين ، وجَوَّز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي : وعَبَدوا المسيح ابن مريم » .

قوله تعالى : ﴿ **ويأبى الله إلا أنْ يُتمَّ** ﴾ : « إلا أن يُتِمَّ » مفعول به ، وإنما دَخَل الاستثناء المفرغ في الموجَب لأنه في معنىٰ النفي ، فقال الأخفش الصغير : « معنى يَأْبَى يمنع » . وقال الفراء : « دَخَلَتْ « إلا » لأنَّ في الكلام طَرَفاً من الجحد » . وقال الزمخشري : « أُجْرِىَ « أبى » مُجرى « لم يُرِدْ » ، ألا ترى كيف قُوبل « يريدون أن يُطْفئوا » بقوله : « ويأبى الله » ، وكيف أوقع موقع : ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره » . وقال الزجاج : « إن المستثنى منه محذوف تقديره : ويأبى أي ويكره كُلَّ شيء إلا أن يتم نوره » . وقد جمع أبو البقاء بين مذهب الزجاج ومذهب غيره ، فجعلهما مذهباً

واحداً فقال : « يأبى بمعنى يَكْره ، ويكره بمعنى يمنع ، فلذلك استثنى ، لِما فيه من معنى النفي ، والتقدير : يأبى كلَّ شيء إلا إتمام نوره » .

قوله تعالى : ﴿ ويَصُدُّون ﴾ : يحتمل أن يكون متعدياً أي : يصدون الناس ، وأن يكون قاصراً ، كذا قال الشيخ . وفيه نظر لأنه متعدٍّ فقط ، وإنما يُحْذف مفعولُه ، ويراد أو لا يراد كقوله : « كُلوا واشربوا » .

قوله : ﴿ والذين يَكْنِزون ﴾ الجمهورُ على قراءته بالواو . وفيها تأويلان :

أحدُهما : أنها استئنافيةٌ ، و « الذين » مبتدأ ضُمِّن معنى الشرط ؛ ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ في خبره .

والثاني : أنه من أوصافِ الكثير من الأحبار والرهبان ، وهو قول عثمان ومعاوية ، ويجوز أن يكونَ « الذين » منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسِّره « فَبَشِّرْهم » وهو أرجحُ لمكان الأمر .

وقرأ طلحة بن مصرف « الذين » بغير واو ، وهي تحتمل الوجهين المتقدمين ، ولكنَّ كونها من أوصافِ الكثير من الأحبار والرهبان أظهرُ مِنَ الاستئناف عكسَ التي بالواو .

والكَنْزُ : الجمع والضم ، ومنه ناقة كِناز أي : منضمَّة الخَلْق ، ولا يختص بالذهب والفضة ، بل يقال في غيرهما وإن غلب عليهما قال :

٢٤٩٩ ـ لا دَرَّ دَرِّي إنْ أَطْعَمْتُ جائِعَهُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مَكْنوزُ[1]

وقال آخر :

٢٥٠٠ ـ على شديدٍ لُحُمُه كِنازِ باتَ يُنَزِّيني على أَوْفازِ[2]

قوله : ﴿ ولا يُنْفقونها ﴾ تقدَّم شيئان وعاد الضمير على مفرد فقيل : إنه من بابِ ما حُذِفَ لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : والذين يَكْنزون الذهب ولا يُنْفقونه . وقيل : يعودعلى المكنوزات ودل على هذاجُزْؤه المذكورُ ؛ لأن المكنوز أعمُّ من النقدَيْن وَغَيْرهما ، فلمَّا ذَكَر الجزءَ دلَّ على الكل ، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار ، ونظيره قول الآخر :

٢٥٠١ ـ ولو حَلَفَتْ بين الصَّفا أمُّ عامرٍ ومَرْوَتِها باللَّه بَرَّتْ يمينُها[3]

أي : ومروة مكة ، عاد الضميرُ عليها لمَّا ذُكِر جزؤُها وهو الصفا . كذا استدل به ابن مالك ، وفيه احتمال ، وهو أن يكون الضمير عائداً على الصَّفا ، وأُنِّثَ حَمْلاً على المعنى ، إذ هو في معنى البقعة والحَدَبة . وقيل : الضميرُ يعودُ على الذهب لأن تأنيثه أشهر ، ويكون قد حُذِفَ بعد الفضة أيضاً . وقيل : يعودُ على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله : « اعدلوا هو أقربُ » . وقيل : يعودُ على الزَّكاة أي : ولا ينفقون زكاةَ الأموال . وقيل : يعودُ على الكنوز التي يدل عليها الفعل .

قوله تعالى : ﴿ يومَ يُحْمى ﴾ : منصوبٌ بقوله : « بعذاب أليم » ، وقيل : بمحذوفٍ يدلُّ عليه عذاب أي : يُعَذَّبون يوم يُحمى ، أو اذكر يومَ يُحْمى . وقيل : هو منصوبٌ بأليم . وقيل : الأصل : عذاب يوم ، وعذاب بدل مِنْ

---

(١) البيت لـ المتنخل الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٦٣) الكتاب (٢/٨٩) البحر (٥/٣٥).

(٢) البيت من شواهد البحر (٥/٣٥).

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/٣٦).

عذاب الأول ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أقيم المضافُ إليه مُقامَه . وقيل : منصوبٌ بقولٍ مضمر وسيأتي بيانُه .

و « يُحمى » يجوز أن يكونَ مِنْ حَمَيْتُ أو أَحْمَيْتُ ثلاثياً ورباعياً . يقال : حَمَيْتُ الحديدة وأَحْمَيْتها أي : أَوْقَدْتُ عليها لتَحْمَى . والفاعلُ المحذوفُ هو النارُ تقديرُه : يوم تُحمى النار عليها ، فلما حُذِفَ الفاعل ذهبت علامةُ التأنيث لذَهابِه ، كقولك : « رُفِعَت القضيةُ إلى الأمير » ، ثم تقول : « رُفع إلى الأمير » . وقيل : المعنى : يُحْمَى الوقود .

وقرأ الحسن : « تُحْمَى » بالتاء من فوق أي : النار وهي تؤيد التأويل الأول . وقرأ أبو حيوة : « يُكوى » بالياء من تحت ، لأن تأنيثَ الفاعلِ مجازيٌّ . والجمهور « جباهُهم » بالإظهار ، وقرأ أبو عمرو في بعض طرقه بالإدغام كما أَدْغم : « سَلَكَكم » « مناسككم » ، ومثل : جباههم : « وجوههم »[1] المشهور الإظهار .

قوله : ﴿ هذا ما كَنَزْتُمْ لأنفسِكم ﴾ : معمولٌ لقول محذوف أي : يُقال لهم ذلك يومَ يحمى . وقوله : « ما كنتم تَكْنِزُون » أي : جزاءَ ما كنتم ؛ لأنَّ المكنوزَ لا يُذاق . و « ما » يجوز أن تكون بمعنى الذي ، فالعائدُ محذوفٌ ، وأن تكونَ مصدرية . وقرىء[2] « تَكْنُزون » بضم عين المضارع ، وهما لغتان يقال : كَنَزَ يَكْنِز ، وكَنَزَ يَكْنُز .

إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾ إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إنَّ عِدَّة ﴾ : العِدَّة : مصدر بمعنى العَدَد . و « عند الله » منصوبٌ به ، أي في حُكْمه . و « اثنا عشر » خبرُ إنَّ . وقرأ هبيرة عن حفص ـ وهي قراءةُ أبي جعفر ـ اثنا عْشَرَ بسكون العين مع ثبوت الألف قبلَها ، واستُكْرِهَتْ من حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدَّيْهما كقولهم : « التقت حَلْقتا البِطان » بإثباتِ الألفِ من « حَلْقتا » . وقرأ طلحة بسكون الشين كأنه حُمِل عشر في المذكر على عشرة في المؤنث .

و﴿شَهْراً﴾[3] نصبٌ على التمييز ، وهو مؤكِّد لأنه قد فُهِم ذلك من الأول ، فهو كقولك : « عندي من الدنانير عشرون ديناراً » . والجمع متغاير في قوله : « عدَّة الشهور » ، وفي قوله : ﴿ الحجُّ أشهرٌ ﴾ لأن هذا جمعُ كثرة ، وذاك جمعُ قلة .

قوله : ﴿ في كتابِ الله ﴾ يجوز أن يكونَ صفةً لاثنا عشر ، ويجوز أن يكونَ بدلاً من الظرفِ قبله ، وهذا لا يجوزُ ، أو ضعيفٌ ؛ لأنه يلزمُ منه أن يُخْبر عن الموصول قبل تمامِ صلتِه ؛ فإنَّ هذا الجارَّ متعلق به على سبيلِ البدلية ، وعلى تقدير صحةِ ذلك من جهة الصناعة ، كيف يَصِحُّ من جهة المعنى ؟ ولا يجوز أن يكون « في كتاب الله » متعلقاً

---

(١) سورة آل عمران آية (١٠٦).

(٢) انظر مختصر الشواذ (٥٢).

(٣) سورة البقرة آية (١٩٧).

بـ « عدة » لئلا يلزمَ الفصلُ بين المصدر ومعمولِه بخبره ، وقياس مَنْ جوَّز إبدالَه من الظرف أن يجوِّزَ هذا . وقد صَرَّح بجوازه الحوفيُّ .

قوله : ﴿ يومَ خلق ﴾ : يجوز فيه أن يتعلَّق بـ « كتاب » على أنه يُرادُ به المصدر لا الجثة . ويجوز أن يتعلَّق بالاستقرار في الجار والمجرور ، وهو « في كتاب الله » ، ويكون الكتابُ جثةً لا مصدراً . وجَوَّز الحوفي أن يكونَ متعلقاً بـ « عدة » ، وهو مردودٌ بما تقدَّم .

قوله : ﴿ منها أربعةٌ حُرُمٌ ﴾هذه الجملةُ يجوز فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكونَ صفةً لـ « اثنا عشر » .

الثاني : أن تكون حالاً من الضمير في الاستقرار .

الثالث : أن تكونَ مستأنفةً . والضمير في « منها » عائدٌ على « اثنا عشر شهراً » لأنه أقربُ مذكورٍ لا على « الشهور » . والضمير في « فيهنَّ » عائدٌ على « الاثنا عشر » أيضاً . وقال الفراء وقتادة يعودُ على الأربعةِ الحُرُم ، وهذا أحسنُ لوجهين ،

أحدهما : أنها أقربُ مذكورٍ .

والثاني : أنه قد تقرَّر أنَّ معاملةَ جمع القلةِ غير العاقل معاملة جماعةِ الإناث أحسنُ مِنْ معاملة ضمير الواحدة ، والجمعُ الكثيرُ بالعكس : « الأجذاع انكسَرْن » و « الجذوع انكسرت » ويجوز العكس .

قوله : ﴿ كافةً ﴾ : منصوبٌ على الحال : إمَّا مِن الفاعل ، أو من المفعول ، وقد تقدَّم أن « كافَّة » لا يُتَصَرَّف فيها بغير النصب على الحال ، وأنها لا تدخلُها أل وأنها لا تُثَنَّى ولا تُجْمع ، وكذلك « كافة » الثانية .

قوله تعالى : ﴿ إنما النَّسِيْءُ ﴾ : في « النسِيْء » قولان :

أحدهما : أنه مصدرٌ على فَعِيل مِنْ أَنْسَأ أي أخَّر ، كالنذير مِنْ أَنْذَر والنكير من أَنْكر . وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشري فإنه قال : النَّسيء تأخيرُ حرمةِ الشهرِ إلى شهر آخر » ، وحينئذٍ فالإخبارُ عنه بقوله : « زيادة » واضحٌ لا يَحْتاج إلى إضمار . وقال الطبري : « النسيء بالهمز معناه الزيادة » . قلت : لأنه تأخير في المدة فيلزمُ منه الزيادة .

الثاني : أنه فَعِيل بمعنى مَفْعول ، مِنْ نَسَأه أي أخَّره ، فهو منسوءٌ ، ثم حُوِّل مفعول إلى فعيل كما حُوِّل فعيل إلى مفعول ، وإلى ذلك نحا أبو حاتم والجوهري . وهذا القول رَدَّه الفارسي بأنه يكون المعنى : إنما المؤخَّر زيادة ، والمُؤَخَّر الشهر ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر . وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه على حذف المضاف : إمَّا من الأول أي : إنما إنساءُ المُنْسَأ زيادة في الكفر ، وإمَّا من الثاني أي : إنما المُنْسَأ ذو زيادة .

وقرأ الجمهور « النَّسيء » بهمزة بعد الياء . وقرأ ورش عن نافع « النَّسِيّ » بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها . ورُويت هذه عن أبي جعفر والزهري وحميد ، وذلك كما خَفَّفوا « برية » و « خطية » . وقرأ السلمي وطلحة والأشهب وشبل : « النَّسْء » بإسكان السين . وقرأ مجاهد والسلمي وطلحة أيضاً : « النَّسُوء » بزنة فَعُول بفتح الفاء ، وهو التأخير ، وفَعول في المصادر قليل ، قد تقدَّم منه أُلَيْفاظ في أوائل البقرة ، وتقدم في البقرة اشتقاقُ هذه المادة ، وهو هنا

عبارةٌ عن تأخير بعض الشهور عن بعض قال :

٢٥٠٢ - أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ شُهُورَ الحِلِّ نَجعَلُهَا حَرَاما[١]

وقال الآخر :

٢٥٠٣ - نَسَؤُوا الشّهُور بِهَا وكَانُوا أهلَهَا مِنْ قَبلِكم والعِزُّ لَم يَتحوَّلِ[٢]

وقوله : ﴿ يضلُّ به ﴾ قرأ الأخوان وحفص : « يُضَلُّ » مبنياً للمفعول ، والباقون مبنياً للفاعل والموصول فاعل به . وقرأ ابن مسعود والحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب وعمرو بن ميمون : « يُضِلُّ » مبنياً للفاعل مِنْ أضل . وفي الفاعل وجهان :

أحدهما : ضمير الباري تعالى أي : يُضِلُّ الله الذين كفروا .

والثاني : أن الفاعل « الذين كفروا » وعلى هذا فالمفعول محذوف أي : يُضل الذين كفروا أتباعهم . وقرأ أبو رجاء «يَضَلُّ » بفتح الياء والضاد ، وهي مِنْ ضَلِلْت بكسر اللام أَضَلُّ بفتحها ، والأصل : أَضْلَلُ ، فنُقِلت فتحة اللام إلى الضاد لأجل الإدغام . وقرأ النخعي والحسن في رواية محبوب : « نُضِلُّ » بضم نون العظمة و « الذين » مفعول ، وهذه تقوِّي أن الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود .

قوله : ﴿ يُحِلُّونه ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن الجملةَ تفسيريةٌ للضلال . والثاني : أنها حاليةٌ .

قوله : ﴿ لِيُواطِئوا ﴾ في هذه اللامِ وجهان : أنها متعلقةٌ بيُحَرِّفونه . وهذا مقتضى مذهبِ البصريين فإنهم يُعْملون الثاني من المتنازعين .

والثاني : أن يتعلَّقَ بيُحِلُّونه ، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين فإنهم يُعْملون الأول لسَبْقِه . وقولُ مَنْ قال إنها متعلقةٌ بالفعلين معاً ، فإنما يعني من حيث المعنى لا اللفظ .

وقرأ أبو جعفر « ليواطِيُوا » بكسر الطاء وضم الياء الصريحة . والصحيح أنه يَنْبغي أن يُقْرأ بضم الطاء وحذف الياء ؛ لأنه لمَّا أبدل الهمزةَ ياءً استثقل الضمةَ عليها فحذفها ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَت الياء وضُمَّت الطاء لتجانِسَ الواو .

والمُواطأة : المُوافَقَةُ والاجتماع يقال : تواطَؤُوا على كذا أي : اجتمعوا عليه ، كأنَّ كل واحد يطأ حيث يطأ الآخر ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ ناشئةَ الليلِ هي أشدُّ وَطْئاً ﴾[٣] ، وقُرِىء وِطاءً . وسيأتي إن شاء الله .

وقرأ الزهري « ليواطِيُّوا » بتشديد الياء . هكذا ترجموا قراءتَه وهي مشكلةٌ حتى قال بعضهم : « فإن لم يُرِدْ به شدة بيان الياء وتخليصها مِنَ الهمز دون التضعيف ، فلا أعرف وجهها » ، وهو كما قال .

---

(١) البيت لـ عمير بن قيس انظر امالي القالي (١/ ٤) التهذيب واللسان «نسا».

(٢) انظر آمالي القالي (١/ ٤) البحر المحيط (٥/ ٤٠).

(٣) المزمل آية (٦).

قوله : ﴿ زُيِّنَ ﴾ الجمهورُ على « زُيِّن » مبنياً للمفعول ، والفاعلُ المحذوف هو الشيطان . وقرأ زيد بن علي ببنائه للفاعل وهو الشيطان أيضاً ، و « سوء » مفعوله .

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾

قوله تعالى : ﴿ اثَّاقَلْتُمْ ﴾ : أصلُه تثاقلتم ، فلمَّا أريد الإدغامُ سَكَنت التاءُ فاجتُلبت همزةُ الوصل كما تقدَّم ذلك في ﴿ فادَّارَأْتم ﴾ ، والأصل : تدارأتم . وقرأ الأعمش « تثاقلتم » بهذا الأصل ، و « ما » في قوله « ما لكم » استفهامية وفيها معنى الإنكار . وقيل : فاعله المحذوف هو الرسول .

و ﴿ اثَّاقلتم ﴾ ماضي اللفظ مضارع المعنى أي : يتثاقلون ، وهو في موضع الحال ، وهو عاملٌ في الظرف أي : ما لكم متثاقلين وقت القول . وقال أبو البقاء : « اثَّاقلتم : ماض بمعنى المضارع أي : ما لكم تتثاقلون وهو في موضع نصب أي : أيُّ شيء لكم في التثاقل ، أو في موضع جر على رأي الخليل . وقيل : هو في موضع حال » .

قال الشيخ[1] : « وهذا ليس بجيدٍ ، لأنه يلزمُ منه حذفُ « أَنْ » ، لأنه لا يَنْسبُك مصدرٌ إلا من حرفٍ مصدري والفعل ، وحَذْفُ « أَنْ » في نحو هذا قليلٌ جداً ، أو ضرورة ، وإذا كان التقديرُ : « في التثاقل » فلا يمكن عملُه في « إذا » ، لأنَّ معمول المصدرِ الموصول لا يتقدَّم عليه ، فيكون الناصب لـ « إذا » والمتعلَّق به « في التثاقل » ما تعلَّق به « لكم » الواقعُ خبراً لـ « ما » .

وقرىء « أَثَّاقَلْتم » بالاستفهام الذي معناه الإنكار ، وحينئذٍ لا يجوزُ أن يَعْمل في « إذا » ؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فيكون العاملَ في هذا الظرف : إمَّا الاستقرارُ المقدَّرُ في « لكم » ، أو مضمرٌ مدلولٌ عليه باللفظ . والتقدير : ما تصنعون إذا قيل لكم . وإليه نحا الزمخشري . والظاهر أن يُقَدَّر : ما لكم تتثاقلون إذا قيل ، ليكون مدلولاً عليه من حيث اللفظُ والمعنى .

وقوله : ﴿ إلى الأرض ﴾ ضُمِّنَ معنى المَيْل والإخلاد . وقوله : « من الآخرة » تظاهَرَتْ أقوالُ المُعْربين

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤١).

والمفسرين على أنَّ « مِنْ » بمعنى بدل كقوله : ﴿ لجَعَلْنا منكم ملائكة ﴾[١] أي : بدلكم ، ومثلُه قولُ الآخر :

٢٥٠٤ ـ جاريةٌ لم تَأْكُلِ المُرَقَّقا ولم تَذُقْ من البُقولِ الفُسْتُقا[٢]

وقول الآخر :

٢٥٠٥ ـ فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبةً مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ[٣]

إلا أنَّ أكثرَ النحويين لم يُثْبتوا لها هذا المعنى ، ويتأوَّلون ما أوهم ذلك والتقديرُ هنا : اعتَصَمْتُمْ من الآخرة راضين بالحياة وكذلك باقيها . وقال أبو البقاء : « مِن الآخرة في موضع الحال أي : بدلاً من الآخرة » ، فقدَّر المتعلَّقَ كوناً خاصاً ، ويجوز أن يكون أراد تفسير المعنى .

قوله : ﴿ في الآخرة ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ من حيث المعنى تقديره : فما متاعُ الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة . فـ « محسوباً » حالٌ مِنْ « متاع » . وقال الحوفي : « إنه متعلق بقليل وهو خبر المبتدأ » . قال : « وجاز أن يتقدَّمَ الظرفُ على عامله المقرونِ بـ« إلا » لأنَّ الظروفَ تعمل فيها روائحُ الأفعال . ولو قلت : « ما زيدٌ عمراً إلا يَضْرب » لم يَجُزْ » .

قوله تعالى : ﴿ إنْ لا تَنْصُروه فقد نَصَره ﴾ : هذا الشرط جوابُه محذوف لدلالة قوله : « فقد نصره » عليه ، والتقديرُ : إنْ لا تنصروه فسينصره . وذكر الزمخشري فيه وجهين :

أحدهما : ما تقدم .

والثاني : قال : « إنه أَوْجب له النُّصْرةَ ، وجعله منصوراً في ذلك الوقت فلن يُخْذَلَ مِنْ بعده » .

قال الشيخ : « وهذا لا يظهرُ منه جوابُ الشرط لأنَّ إيجابَ النصرةِ لـه أمرٌ سَبَق ، والماضي لا يترتَّب على المستقبل فالذي يَظْهر الوجهُ الأول » .

قوله : ﴿ ثانيَ اثنين ﴾ منصوبٌ على الحال مِنْ مفعول « أخرجه » وقد تقدَّم معنى الإضافة في نحو هذا التركيب عند قوله ﴿ ثالث ثلاثة ﴾ . وقرأت جماعة « ثاني اثنين » بسكون الياء . قال أبو الفتح : « حكاها أبو عمرو » ووجهُها أن يكونَ سَكَّن الياءَ تشبيهاً لها بالألفِ ، وبعضُهم يخصُّه بالضرورة .

قوله : ﴿ إذ هما في الغار ﴾ « إذ » : بدلٌ مِنْ « إذ » الأولىٰ فالعاملُ فيها « فقد نَصَره » ، قال أبو البقاء : « ومَنْ مَنَع أن يكونَ العاملُ في البدلِ هو العامل في المبدل منه قَدَّرَ عاملاً آخر ، أي : نصره إذ هما في الغار » .

و « الغار » نَقْبٌ يكونُ في الجبلِ ، ويُجمع على غِيران ومثله : تاج وتِيْجان ، وقاع وقيعان . والغارُ أيضاً نَبْتٌ طيبُ الريح ، والغارُ أيضاً الجماعة ، والغاران البطن والفرج . وألف الغار عن واو .

قوله : ﴿ إذ يقولُ ﴾ بدلٌ ثانٍ من « إذ » الأولى . وقال أبو البقاء : « إنَّ إذ هما في الغار ، وإذ يقول ظرفان لثاني اثنين » ، والضمير في « عليه » يعود على أبي بكر ، لأن رسول الله ﷺ كان عليه السكينة دائماً . وقد تقدم القول في

---

(١) الزخرف آية (٦٠).
(٢) تقدم.
(٣) البيت لـيعلى بن الأحول شرح ديوان الحماسة (١/٣٠٠) البحر (٥/٤٢) التهذيب «طها».

« السكينة » . والضمير في « أيَّده » للنبي ﷺ . وقرأ مجاهد « وأيَدَه » بالتخفيف . و « لم تَرَوْها » صفة لجنود .

قوله : ﴿ وكلمةُ اللَّهِ هي العُلْيا ﴾ الجمهورُ على رفع « كلمة » على الابتداء ، و « هي » يجوزُ أنْ تكونَ مبتدأ ثانياً ، و « العُلْيا » خبرها ، والجملة خبر الأول ، ويجوز أن تكونَ « هي » فصلاً و « العليا » الخبر . وقُرِىء « وكلمة الله » بالنصب نسقاً على مفعولَيْ جَعَلَ ، أي : وجعل كلمة الله هي العليا . قال أبو البقاء : « وهو ضعيفٌ لثلاثة أوجه » :

أحدها : وَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر ، إذ الوجهُ أن تقولَ : وكَلِمَتُه .

الثاني : أن فيه دلالةً على أنَّ كلمة الله كانت سُفْلى فصارت عليا ، وليس كذلك .

الثالث : أن توكيدَ مثلِ ذلك بـ « هي » بعيد ، إذ القياسُ أن يكونَ « إياها » . قلت : أما الأولُ فلا ضعفَ فيه لأنَّ القرآنَ ملآنُ من هذا النوع وهو مِنْ أحسنِ ما يكون لأن فيه تعظيماً وتفخيماً . وأمّا الثاني فلا يلزمُ ما ذكر وهو أن يكون الشيء المصيَّر على الضد الخاص ، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المُصيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة . وأمَّا الثالث فـ « هي » ليست تأكيداً البتة إنما « هي » ضمير فصل على حالها ، وكيف يكون تأكيداً وقد نَصَّ النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر ؟

لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ﴿٤٣﴾

وانتصب ﴿ خفافاً وثِقالاً ﴾ : على الحال من فاعل « انفروا » .

قوله تعالى : ﴿ لو كان عَرَضاً ﴾ : اسمُ كان ضميرٌ يعود على ما دل عليه السِّياق ، أي : لو كان ما دعوتُهم إليه . وقرأ عيسى بن عمر والأعرج « بَعِدَت » بكسر العين . وقرأ عيسى « الشِّقَّة » بكسر الشين أيضاً . قال أبو حاتم : « هما لغةُ تميم » .

والشُّقَّة : الأرض التي يشقُّ ركوبُها اشتقاقاً مِنَ الشِّق أو المَشَقَّة .

قوله : ﴿ بالله ﴾ متعلقٌ بـ « سَيَحْلِفُون » ، وقال الزمخشري : « بالله » متعلقٌ بـ « سَيَحْلِفُون » ، أو هو من جملة كلامهم ، والقولُ مرادٌ في الوجهين ، أي : سيَحْلِفون ، يعني المتخلِّفين عند رجوعِك متعذِّرين يقولون : باللَّهِ لو استطعنا ، أو وسَيحلفون بالله يقولون : لو اسْتَطَعْنا ، وقوله « لَخَرَجْنا » سدَّ مَسَدَّ جواب القسم و « لو » جميعاً . قال الشيخ : « قوله : لخَرَجْنا سدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم و « لو » جميعاً ليس بجيد ، بل للنحويين في نحو هذا مذهبان ، أحدُهما : أنَّ « لَخَرَجْنا » جواب القسم ، وجوابُ « لو » محذوفٌ على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، إذا تقدَّم القسم على الشرط ، وهذا اختيارُ أبي الحسن ابن عصفور . والآخر : أنَّ « لَخَرَجْنا » جوابُ « لو » ، و « لو » وجوابها جواب القسم ، وهذا اختيارُ ابنِ مالك ، أمَّا أنَّ « لَخَرَجْنا » سادٌّ مَسَدَّهما فلا أعلمُ أحداً ذَهَبَ إلى ذلك . ويحتمل أن يُتَأول كلامُه على أنَّه لمَّا حُذِف جواب « لو » ودَلَّ عليه جوابُ القسم جُعِل كأنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم وجوابِ « لو » .

وقرأ الأعمش وزيد بن علي « لوُ اسْتَطَعْنا » بضم الواو ، كأنهما فرَّا من الكسرة على الواو ، وإن كان الأصلَ ، وشبَّها واوَ « لو » بواو الضمير كما شبَّهوا واوَ الضمير بواو « لـو » ، حيث كسَرُوهـا نحو « اشتـروا الضلالـة » لالتقاء الساكنين . وقرأ الحسن « اشْتَرَوَا الضلالة » ، و « لوَ استطعنا » بفتح الواو تخفيفاً .

قوله : ﴿ يُهْلِكون ﴾ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه :

أحدها : أنها حالٌ من فاعل « سَيَحْلِفُون » ، أي : سَيَحْلفون مُهْلِكين أنْفُسَهُمْ .

والثاني : أنها بدلٌ من الجملةِ قبلها وهي « سَيَحْلِفون » .

الثالث : أنها حالٌ من فاعل « لَخَرَجْنا » . وقد ذكر الزمخشري هذه الأوجه الثلاثة ، فقال : « يُهْلِكون : إمَّا أنْ يكونَ بدلاً من « سيحلفون » أو حالاً بمعنى مُهْلكين . والمعنىٰ : أنهم يُوقِعُون في الهلاكِ أنفسَهم بحلفهم الكاذب . ويحتمل أن يكونَ حالاً من فاعل « خَرَجْنا » ، أي : لَخَرَجْنا وإنْ أهلكْنا أنفسنا . وجاء بلفظ الغائب لأنه مُخْبِرٌ عنهم ، ألا ترى أنه لو قيل : سَيَحْلِفون بالله لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً ، يقال : حَلَفَ بالله ليفعلن ولأفعلن ، فالغيبةُ على حكم الإخبار ، والتكلمُ على الحكاية » .

قال الشيخ : « أمَّا كونُ « يُهْلِكون » بدلاً مِنْ « سَيَحْلِفون » فبعيدٌ ؛ لأنَّ الإهلاكَ ليس مُرادِفاً للحَلف ولا هو نوعٌ منه ، ولا يُبدل فِعْلٌ من فعل إلا إنْ كان مرادفاً له أو نوعاً منه » قلت : يَصِحُّ البدل على معنى أنه بدلُ اشتمال ؛ وذلك لأنَّ الحَلْفَ سببٌ للإهلاك فهو مشتملٌ عليه ، فأبدل المُسَبَّب مِنْ سببِه لاشتمالِه عليه ، وله نظائرُ كثيرةٌ منها قولُه :

٢٥٠٦ ـ إنَّ عـليَّ الـلَّهَ أن تُـبـايـعـا تُـؤْخَـذَ كَـرْهـاً أو تـجـيءَ طـائـعـا[1]

فـ « تُؤْخَذَ » بدلٌ مِنْ « تبايع » بدلُ اشتمالٍ بالمعنىٰ المذكور ، وليس أحدهما نوعاً من الآخر . ثم قال الشيخ : « وأمَّا كونُه حالاً من قوله « لخرجنا » [فالذي يظهرُ أن ذلك لا يجوز لأنَّ قولَه « لَخَرَجْنا »] فيه ضمير المتكلم ، فالذي يجري عليه إنما يكون بضمير المتكلم ، فلو كان حالاً من فاعل « لَخَرَجنا » لكان التركيبُ : نُهْلك أنفسنا أي مهلكي أنفسنا . وأمَّا قياسُه ذلك على « حَلَفَ زيد ليفعلن » و « لأفعلنَّ » فليس بصحيحٍ ؛ لأنَّه إذا أُجْراه على ضمير الغيبة لا يَخْرُجُ منه إلى ضمير المتكلم ، لو قلت : « حَلَفَ زيد ليفعلن وأنا قائم » على أن يكون « وأنا قائم » حالاً من ضمير « ليفعلن » لم يجز ، وكذا عكسُه نحو : « حَلَفَ زيدٌ لأفعلن يقوم » تريد : قائماً لم يجز . وأمَّا قولُه « وجاء به على لفظِ الغائب لأنه مُخْبَرٌ عنهم » فمغالطة ، ليس مخبراً عنهم بقوله « لَوِ استطعنا لَخَرَجْنا » ، بل هو حاكٍ لفظَ قولِهم . ثم قال : « ألا ترىٰ لو قيل : لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً إلى آخره » كَلامٌ صحيحٌ لكنه تعالى لم يقل ذلك إخباراً عنهم ،بل حكايةً ، والحالُ من جملةِ كلامِهم المحكيّ ، فلا يجوزُ أن يخالفَ بين ذي الحال وحالِه لاشتراكهما في العامل . لو قلت : « قال زيد خرجت يضرب خالداً » تريد : أضرب خالداً ، لم يجز . ولو قلت : « قالت هند : خرج زيد اضربْ خالداً » تريد : خرج زيد ضارباً خالداً لم يجز » انتهىٰ .

الرابع : أنها جملةٌ استئنافيةٌ أخبر الله عنهم بذلك .

---

(١) تقدم .

قوله تعالى : ﴿ لِمَ أَذِنْتَ لهم ﴾ : « لِمَ » و « لهم » كلاهما متعلقٌ بـ أَذِنْتَ . وجاز ذلك لأنَّ معنى اللامين مختلف ، فالأولى للتعليل ، والثانيةُ للتبليغ ، وحُذِفَتْ ألفُ ما الاستفهامية لانجرارِها . وتقديمُ الجارِّ الأول واجبٌ لأنه جرَّ ما له صدرُ الكلام . ومتعلقُ الإِذْنِ محذوفٌ ، يجوز أن يكونَ القُعود ، أي : لِمَ أذنت لهم في القعود ، ويدل عليه السِّياق مِن اعتذارهم عن تَخَلُّفِهم عنه عليه السلام . ويجوز أن يكون الخروج ، أي : لِمَ أذنت لهم في الخروج ، لأنَّ خروجَهم فيه مفسدةٌ مِنَ التخذيل وغيرِه يدل عليه « لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خَبالاً » .

قوله : ﴿ حتى يَتَبَيَّنَ ﴾ « حتى » يجوز أن تكون للغاية ، ويجوزُ أن تكونَ للتعليل ، وعلى كلا التقديرين فهي جارَّةٌ : إمَّا بمعنى إلى وإمَّا اللام ، و « أَنْ » مضمرةٌ بعدها ناصبة للفعل ، وهي متعلقة بمحذوفٍ . قال أبو البقاء : « تقديره : هلاَّ أخَّرْتَهم إلى أن يتبيَّنَ أو ليتبيَّن . وقوله : « لِمَ أَذِنْتَ لهم » يدلُّ على المحذوف ، ولا يجوزُ أن تتعلَّقَ « حتى » بـ « أَذِنْتَ » لأن ذلك يوجب أن يكونَ أَذِنَ لهم إلى هذه الغاية أو لأجل التبيين ، وذلك لا يُعاتَبُ عليه » . وقال الحوفي : « حتى غاية لِمَا تضمَّنه الاستفهامُ ، أي : ما كان له أن يأذن لهم حتى يتبيَّنَ له العُذْر » . قلت : وفي هذه العبارةِ بعضُ غضاضة .

لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾ ۞ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾ لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَـٰرِهُونَ ﴿٤٨﴾

قوله تعالى : ﴿ أن يُجاهدوا ﴾ : فيه وجهان :

أظهرهما : أنه متعلَّقُ الاستئذان ، أي : لا يستأذنونك في الجهاد ، بل يَمْضون فيه غير مترددين .

والثاني : أن متعلق الاستئذان محذوف و « أن يُجاهدوا » مفعولٌ من أجله تقديره : لا يستأذنك المؤمنون في الخروج والقعودِ كراهةَ أن يُجاهدوا بل إذا أَمَرْتهم بشيءٍ بادروا إليه .

قوله تعالى : ﴿ لأَعَدُّوا له عُدَّة ﴾ : العامَّةُ على « عُدَّة » بضم العين وتاء التأنيث وهي الزَّادُ والراحلةُ وجميعُ ما يَحْتاج إليه المسافرُ .

وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابْنه معاوية « عُدَّةُ » كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج . واختُلِف في تخريجِها فقيل : أصلُها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث ، ولكنهم يحذفونها للإِضافةِ كالتنوين . وجعل الفراء من ذلك قولَه تعالى : ﴿ وإقامَ الصلاة ﴾ ، ومنه قولُ زهير :

٢٥٠٧ ـ إنَّ الـخَلِيطَ أجَـدُّوا الـبَيْـنَ فـانْـجَـرَدُوا وأَخْلَفُـوكَ عِـدَ الأمـرِ الـذي وَعـدُوا[١]

يريد : عِدَّة الأمرِ . وقال صاحب « اللوامح » : « لمَّا أضافَ جعل الكناية نائبةً عن التاء فأسقطها ؛ وذلك لأنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه » . وقال أبو حاتم : « هو جمع عُدَّة كـ بُرّ جمع بُرّة ، ودُرّ جمع دُرَّة ، والوجهُ فيه عُدَد ، ولكن لا يوافق خطَّ المصحف .

وقرأ زر بن حبيش وعاصم في رواية أبان « عِدَّهُ » بكسر العين مضافةً إلى هاءِ الكناية . قال ابن عطية : « وهو عندي اسمٌ لِما يُعَدُّ كالذِّبْح والقِتْل . وقُرِىء أيضاً « عِدَّة » بكسر العين وتاء التأنيث ، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقاً من العَدَد .

قوله : ﴿ ولكنْ كره الله ﴾ الاستدراكُ هنا يحتاجُ إلى تأمل ؛ ولذلك قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف موقعُ حرفِ الاستدراك ؟ قلت : لمَّا كان قولُه « ولو أرادوا الخروج » معطياً نفيَ خروجهم واستعدادهم للغزو قيل : ولكنْ كره الله [انبعاثَهم] ، كأنه قيل : ما خرجوا ولكن تَثَبَّطوا عن الخروج لكراهةِ انبعاثهم ، كما تقول : ما أحسن زيدٌ إليَّ ولكن أساء إليَّ » انتهى . يعني أن ظاهر الآية يقتضي أنَّ ما بعد « لكن » موافقٌ لما قبلها ، وقد تقرَّر فيها أنها لا تقع إلا بين ضدين أو نقيضين أو خلافين ـ على خلاف في هذا الأخير ـ فلذلك احتاج إلى الجواب المذكور .

قال الشيخ : « وليست الآيةُ نظيرَ هذا المثال يعني : ما أحسن زيداً إليّ ولكن أساء ، لأن المثالَ واقعٌ فيه « لكن » بين ضدَّيْن ، والآيةُ واقعٌ فيها « لكن » بين متفقين من جهة المعنى » ، قلت : مُرَادُهم بالنقيضين النفيُ والإثبات لفظاً وإن كانا يتلاقيان في المعنى ، ولا يُعَدُّ ذلك اتفاقاً .

والتَّثْبيطُ : التَّعْويق . يقال : ثَبَّطْتُ زيداً أي : عُقْتُه عَمَّا يريده من قولهم : ناقة ثَبِطَة أي بطيئة السير . والمراد بقوله « اقعدوا » التَّخْلية وهو كنايةٌ عن تباطُئِهم ، وأنهم تشبهوا بالنساء أو الصبيان والزَّمْنى وذوي الأعذار ، وليس المراد قعوداً كقوله :

٢٥٠٨ ـ دَعِ الـمكـارِم لا تَـقْـصِـدْ لـبُـغْـيَـتـهـا واقعُـدْ فـإنَّـك أنت الـطاعِمُ الكـاسي

قوله تعالى : ﴿ لو خَـرَجُوا فيكم ﴾ : أي : في جيشكم وفي جمعكم . وقيل : « في » بمعنى مع ، أي : معكم . وتقدَّم تفسير « الخبال » في آل عمران[٢] .

وقوله : ﴿ إلا خَبالاً ﴾ جَوَّزوا فيه أن يكون استثناء متصلاً وهو مفرَّغٌ ؛ لأنَّ « زاد » يتعدى لاثنين . قال الزمخشري : « المستثنى منه غيرُ مذكور ، فالاستثناءُ من أعمِّ العام الذي هو الشيء ، فكان استثناء متصلاً فإن الخَبال بعضُ أعمِّ العام كأنه قيل : ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً » . وجَوَّزوا فيه أن يكونَ منقطعاً والمعنى : ما زادوكم قوة ولا شدَّة ولكنْ خبالاً ، وهذا يجيءُ على قول مَنْ قال إنه لم يكن في عَسْكر رسول الله ﷺ خَبال ، كذا قال الشيخ[٣] . وفيه نظرٌ ؛ لأنه إذا لم يكن في العَسْكر خبالٌ أصلاً فكيف يُستثنى شيءٌ لم يكنْ ولم يُتوهَّم وجوده ؟

قوله : ﴿ خلالَكم ﴾ منصوبٌ على الظرفِ . والخِلال : جمع خَلَل وهو الفُرْجَةُ بين الشيئين ويُستعار في المعاني فيُقال : في هذا الأمر خَلل .

---

(١) تقدم.

(٢) آية رقم (١١٨).

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٤٩).

والإيضاع : الإسْراع يُقال : أَوْضَعَ البعيرُ ، أي : أسرع في سَيْره؛ قال امرؤ القيس :

٢٥٠٩ ـ أرانا مُوضِعينَ لأَمرِ غيبٍ ونُسْحَرُ بالطعامِ وبالشرابِ[١]

وقال آخر :

٢٥١٠ ـ يا لَيْتَني فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها وأَضَعْ[٢]

ومفعول « أوضعوا » محذوف ، أي : أوضعوا ركائبهم لأنَّ الراكبَ أسرعُ من الماشي . ويُقال : وَضَعَت الناقةُ تَضَعُ : إذا أَسْرعت ، وأوضعتها أنا . وقرأ ابن أبي عبلة « ما زادَكم إلا خَبالاً » ، أي : ما زادكم خروجهم . وقرأ مجاهد ومحمد بن زيد : « ولأَوْفَضوا » وهو الإسراع أيضاً من قوله تعالى : ﴿ إلى نُصُبٍ يُوفِضون ﴾ ، وقرأ ابن الزبير « وَلأَرْفَضُوا » بالراء والفاء والضاد المعجمة مِنْ رَفَضَ ، أي : أسرع أيضاً ، قال حسان :

٢٥١١ ـ بزجاجةٍ رَفَضَتْ بما في جَوْفِها رَفْض القَلوصِ براكبٍ مستعجِلِ[٣]

وقال :

٢٥١٢ ـ ..... والرافضاتِ إلى مِنًى فالغَبْغَبِ[٤]

يُقال : رَفَضَ في مِشْيته رَفْضاً ورَفَضاناً .

قوله : ﴿ يَبْغُونكم ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل « أَوْضَعوا » ، أي : لأَسْرَعوا فيما بينكم حالَ كونهم باغين ، أي : طالبين الفتنةَ لكم .

قوله : ﴿ وفيكم سَمَّاعون لهم ﴾ هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً من مفعول « يَبْغُونكم » أو مِنْ فاعله ، وجاز ذلك لأن في الجملة ضميريهما . ويجوز أن تكونَ مستأنفةً ، والمعنى : أنَّ فيكم مَنْ يَسْمع لهم ويُصْغِي لقولِهم . ويجوز أن يكونَ المرادُ : وفيكم جواسيسُ منهم يسمعون لهم الأخبارَ منكم ، فاللامُ على الأول للتقوية لكون العاملِ فرعاً ، وفي الثاني للتعليل ، أي : لأجلهم .

ورُسِم في المصحف « ولا أَوْضَعُوا خلالكم » بألف بعد « لا » ، قال الزمخشري : « كانت الفتحة تُكْتب ألفاً قبل الخط العربي ، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن ، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع فكتبوا صورةَ الهمزةِ ألفاً وفتحتَها ألفاً أخرىٰ ، ونحوه ، « أو لا أذبحنَّه » يعني في زيادة ألف بعد « لا » ، وهذا لا يجوزُ القراءة به ، ومَنْ قرأه متعمداً يكفر .

وقرأ مسلمة بن محارب « وقَلَبوا » مخففاً . وقوله : « وهم كارهون » حالٌ والرابطُ الواو .

وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾

---

(١) تقدم.

(٢) البيت لدريد بن الصحة انظر المحتسب (١/٢٩٣) البحر (٥/٤٩).

(٣) البيت في ديوانه (١٢٤) وروايته فيه رقصت بما في مقرها وانظر المحتسب (١/٢٩٣) البحر (٥/٤٩) التهذيب واللسان «رقص».

(٤) عجز بيت لـ نهيك الغزارى انظر البحر المحيط (٥/٥٠) الكشاف (٢/٢١٧) اللسان «غيب».

إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا وَّهُمْ فَرِحُونَ ﴿٥٠﴾ قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ﴿٥٢﴾ قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٣﴾

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يقول ائذن ﴾ : كقوله ﴿ يا صالحُ ائتنا ﴾ من أنه يجوز تحقيقُ الهمزة وإبدالُها واواً لضمة ما قبلها ، وإن كانت منفصلةً من كلمةٍ أخرىٰ . وهذه الهمزةُ هي فاءُ الكلمة ، وقد كان قبلها همزةُ وصلٍ سَقَطت دَرْجاً . قال أبو جعفر : « إذا دخلت الواو والفاء على « ائذن » فهجاؤها ألفٌ وذال ونون بغير ياء ، أو « ثم » فالهجاءُ ألفٌ وياءٌ وذالٌ ونون . والفرقُ أنَّ « ثم » يوقف عليها ويُنْفَصَل بخلافهما » . قلت : يعني أنه إذا دخلت واوُ العطف أو فاؤه على هذه اللفظةِ اشتدَّ اتصالُهما بها فلم يُعْتَدَّ بهمزة الوصل المحذوفة دَرْجاً ، فلم يُرْسَمْ لها صورةٌ فتكتب « فَأْذَنْ ، وَأْذَنْ » ، فهذه الألفُ مِنْ صورةِ الهمزة التي هي فاءُ الكلمة . وإذا دخلت عليها « ثم » كُتِبَتْ كذا : « ثم ائْتُوا » ، فاعتدُّوا بهمزة الوصل فرسموا لها صورة . قلت : وكأنَّ هذا الحكمَ الذي ذَكره مع « ثم » يختصُّ بهذه اللفظة ، وإلا فغيرُها مما فاؤه همزةٌ تسقط صورة همزة وصلِه خَطّاً فيُكتب الأمرُ من الإتيان مع « ثم » هكذا : « ثم أْتُوا » وكان القياسُ على « ثمَّ ائْذَنْ » : « ثم ائتوا » وفيه نظر .

وقرأ عيسى بن عمر وابن السَّمَيْفع وإسماعيل المكي فيما روىٰ عنه ابن مجاهد : « ولا تُفْتِنِّي » بضم حرف المضارعة مِنْ أفتنه رباعياً . قال أبو حاتم : « هي لغة تميم » . وقيل : أفتنه : أدخله فيها . وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :

٢٥١٣ ـ لئن فَتَنَتْني فهي بالأمس أفتنتْ سعيداً فأمسى قد قلا كلَّ مسلم

ومتعلق الإذن القعود ، أي : ائذن لي في القعود والخُلْف عن العدو ، ولا تَفْتِنِّي بخروجي معك .

قوله تعالى : ﴿ لن يُصيبَنا ﴾ : قال عمرو بن شقيق : « سمعت أَعْيُنَ قاضي الري يقرأ « لن يُصيبَنَّا » بتشديد النون » ، قال أبو حاتم : ولا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ النونَ لا تدخل مع « لن » ، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجاز ، لأنها مع « هل » قال الله تعالىٰ : ﴿ هل يُذْهِبَنَّ كيدُه ما يَغيظ ﴾ ، قلت : يعني أبو حاتم أنَّ المضارعَ يجوز توكيده بعد أداةِ الاستفهام ، وابن مصرف يقرأ « هل » بدل « لن » ، وهي قراءة ابن مسعود .

وقد اعتُذِر عن هذه القراءة : فإنها حملت « لن » على « لم » و « لا » النافيتين ، و « لم » و « لا » يجوزُ توكيد الفعل المنفيِّ بعدهما . أمَّا « لا » فقد تقدم تحقيق الكلام عليها في الأنفال ، وأمَّا « لم » فقد سُمع ذلك وأنشدوا :

٢٥١٤ ـ يَحْسَبُه الجاهل ما لم يَعْلما شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّمَا[1]

---

(١) تقدم.

أراد « يَعْلَمَنْ » فأبدل الخفيفةَ ألفاً بعد فتحة كالتنوين .

وقرأ القاضي أيضاً وطلحة : « هل يُصَيِّبُنا » بتشديد الياء . قال الزمخشري : « ووجهُه أن يكونَ يُفَيْعِل لا يُفَعِّل لأنه من بنات الواو لقولهم : الصواب ، وصاب يصوب ، ومصاوب في جمع مصيبة ، فَحَقُّ يُفَعِّل منه يُصَوِّب ، ألا ترى إلى قولهم : صَوَّب رأيه ، إلا أَنْ يكونَ من لغة من يقول : صاب السهمُ يَصيب كقوله :

٢٥١٥ ـ أَسْهُمِيَ الصائِباتِ والصُّيُبْ[1]

يعني أنه أصله صَوْيِب فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً وأدغم فيها ، وهذا كما تقدم لك في تحيَّز أن أصله تَحَيْوَز . وأما إذا أخذناه مِنْ لغةِ مَنْ يقول : صاب السهم يَصيب فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة فَعَّل .

قوله تعالى : ﴿ **إلا إحدى** ﴾ : مفعول التربُّص ، فهو استثناء مفرغ . وقرأ ابن محيصن « إلا آحدي » بوصل ألف « احدى » إجراء لهمزة القطع مُجْرى همزة الوصل فهو كقول الشاعر :

٢٥١٦ ـ إنْ لم أُقاتِلْ فالبسوني بُرْقُعا[2]

وقول الآخر :

٢٥١٧ ـ يابا المغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُه بالمكر مِنِّي والدَّهَا[3]

وقوله « أن يُصِيبَكم » مفعول التربُّص .

قوله تعالى : ﴿ **طَوْعاً أو كَرْهاً** ﴾ : مصدران في موضع الحال ، أي : طائعين أو كارهين . وقرأ الأخوان « كُرْهاً » بالضم وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء .

وقال الشيخ هنا : « قرأ الأعمش وابن وثاب « كُرْهاً » بضم الكاف » . وهذا يُوهم أنها لم تُقْرأ في السبعة . قال الزمخشري « هو أمرٌ في معنى الخبر كقوله : « فليمدُدْ له الرحمٰنُ مَدّاً » ومعناه : لن يُتقبَّل منكم : أنفقتم طَوْعاً أو كرهاً ، ونحوه قوله تعالى : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم » . وقوله ـ يعني كثيِّر عَزَّة ـ :

٢٥١٨ ـ أسِيئي بنا أو أَحْسِني لا مَلُومَةٌ[4] .....

أي : لن يغفر الله لهم استغفرت أو لم تستغفر ، ولا نلومك أحسنتِ إلينا أو أَسأْتِ ، وفي معناه قول القائل :

٢٥١٩ ـ أخوك الذي إنْ قُمْتَ بالسيفِ عامداً لتضربَهُ لم يَسْتَغِشَّك في الودِّ[5]

وقال ابن عطية : « هذا أمرٌ في ضمنه جزاءٌ ، وهذا مستمر في كل أمرٍ معه جزاء والتقدير : إن تنفقوا لن يُتقبَّل

---

(١) عجز بيت لكميت وصدره :
واستبى الكاعب العقلية إذ .....
انظر المحتسب (١/٢٩٤) روح المعاني (١٠/١١٥) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) صدر بيت وعجزه :
.....
لدينا ولا مقلية إن تقلت
انظر ديوان (١٠١) أمالي ابن الشجرى (١/٤٩) التهذيب واللسان «حسن» .

(٥) البيت من شواهد الكشاف (١/٣٧٥) .

منكم ، وأما إذا عَري الأمرُ من الجواب فليس يصحبه تضمُّنُ الشرط » .

قال الشيخ(١) : «ويَقْدح في هذا الشرط التخريج أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب لجواب الشرط ، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب : « فلن يُتقبل » بالفاء لأنَّ « لن » لا تقع جواباً للشرط إلا بالفاء فكذلك ما ضُمِّن معناه ، ألا ترى جزمَه الجوابَ في نحو : اقصد زيداً يُحْسِنْ إليك » . قلت : إنما أراد أبو محمد تفسير المعنى ، وإلا فلا يَجْهَلُ مثل هذه الواضحات . وأيضاً فلا يلزمُ أن يُعْطى الأمرُ التقديري حكمَ الشيء الظاهر من كل وجه .

وقوله : ﴿ إنكم ﴾ وما بعده جارٍ مَجْرى التعليل .

وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾

قوله تعالى : ﴿ أن تُقْبَل ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول ثانٍ لـ منع : إمَّا على تقدير إسقاطِ حرف الجر ، أي : من أن يُقْبل ، وإمَّا لوصول الفعل إليه بنفسه ، لأنك تقول : منعتُ زيداً حَقَّه ومِنْ حقه .

والثاني : أنه بدلٌ من « هم » في مَنْعِهم . قاله أبو البقاء كأنه يريد بدلَ الاشتمال . ولا حاجةَ إليه .

وفي فاعل « منع » وجهان ، أحدهما ـ وهو الظاهر ـ أنه « إلا أنهم كفروا » ، أي : ما منعهم قبولَ نفقتهم إلا كفرُهم . والثاني : أنه ضمير الله تعالى ، أي : وما منعهم الله ، ويكون « إلا أنهم » منصوباً على إسقاط حرف الجر ، أي : لأنهم كفروا .

وقرأ الأخَوان : « أن يُقْبَلَ » بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، وهما واضحتان لأنَّ التأنيثَ مجازي ، وقرأ زيد بن علي كالأخوين ، إلا أنه أفرد النفقة . وقرأ الأعرج : « تُقْبل » بالتاء من فوق ، « نفقتُهم » بالإفراد . وقرأ السُّلمي : « يَقبل » مبنياً للفاعل وهو الله تعالى . وقرىء : «نَقْبل » بنون العظمة ، « نفقتهم » بالإفراد .

قوله : « إلا وهم كُسَالى » ، « إلا وهم كارهون » كلتا الجملتين حالٌ من الفاعل قبلها .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٢).

قوله تعالى : ﴿ **الحياة الدنيا** ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « تعجبك » ويكـون قوله « إنما يريد الله ليعذِّبهم بها » جملةَ اعتراض والتقدير : فلا تعجبك في الحياة . ويجوز أن يكونَ الجارُّ حالاً من أموالهم . وإلى هذا نحا ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة قالوا : في الكلام تقديمٌ وتأخير ، والمعنىٰ : فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة .

قال الشيخ : « إلا أنَّ تقييدَ الإعجابِ المنهيِّ عنه الذي يكون ناشئاً عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا ، فيبقى ذلك كأنه زيادة تأكيد ، بخلاف التعذيب فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة ، ومع أن التقديمَ والتأخيرَ يخصُّه أصحابنا بالضرورة » . قلت : كيف يُقال مع نَصِّ مَنْ قَدَّمْتُ ذكرَهم : « أصحابنا يخصُّون ذلك بالضرورة » على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيءٍ إنما هو اعتراض ، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخَصُّ بالضرورة . وتسميتهمْ ـ أعْني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم ـ إنما يريدون فيه الاعتراضَ المشارَ إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة .

والثاني : أن « في الحياة » متعلقٌ بالتعذيب ، والمراد بالتعذيب الدنيويِّ مصائبُ الدنيا ورزاياها ، أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة ، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً . قاله ابن زيد ، أو ما فُرِض عليهم من الزكوات قاله الحسن ، وعلى هذا فالضمير في « بها » يعود على الأموال فقط ، وعلى الأول يعود على الأولاد والأموال .

قوله تعالى : ﴿ **مَلْجَأً أو مَغارات** ﴾ : المَلْجَأُ : الحِصْن . وقيل : المَهْرب . وقيل : الحِرْز وهو مَفْعَل مِنْ لجأ إليه يلجأ ، أي : انحاز يقال : ألجأته إلى كذا ، أي : اضطررتـه إليه فـالتجأ . والملجـأ يَصْلُح للمصدر والـزمان والمكان ، والظاهر منها هنا المكان . والمَغارات جمع مغارة وهي مَفْعَلة مِنْ غار يغور فهي كالغار في المعنى . وقيل : المغارة : السِّرْب في الأرض كنفق اليربوع . والغار النَّقْبُ في الجبل .

والجمهور على فتح ميم « مغارات » وقرأ عبد الرحمن بن عوف مُغارات بالضم وهو مِنْ أغار وأغار يكون لازماً ، تقول العرب : أغار بمعنى غار ، أي : دخل ، ويكون متعدياً تقول : أَغَرْتُ زيداً ، أي : أدخلته في الغار ، فعلى هذا يكون مِنْ أغار المتعدي ، والمفعول محذوف ، أي : أماكنُ يُغيرون بها أنفسهم ، أي : يُغَيِّبونها .

والمُدَّخل : مُفْتَعَل مِنَ الدخول وهو بناء مبالغة في هذا المعنى ، والأصل : مُدْتَخـل فأدغمت الـدال في تاء الافتعال كادَّان من الدَّين . وقرأ قتادة وعيسى بن عمر والأعمش مُدَّخَلاً بتشديد الـدال والخاء معـاً . وتوجيهُهـا أن الأصل : مُتَدَخَّلاً مِنْ تدخَّل بالتضعيف ، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ مُدَّخَّلاً نحو مُدَّيَّن مِنْ تَدَيَّن . وقرأ الحسن أيضاً ومسلمة بن محارب وابن أبي إسحاق وابن محيصن وابن كثير في رواية « مَدْخَلاً » بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة مِنْ دخل . وقرأ الحسن في رواية محبوب كذلك إلا أنه ضَمَّ الميم جعله مِنْ أدخل .

وهذا من أبرع العلم : ذكر أولاً الأمر الأعم وهو الملجأ من أي نوع كان ، ثم ذكر الغِيران التي يُختفىٰ فيها في أعلى الأماكن وفي الجبال ، ثم الأمـاكن التي يُختفى فيها في الأمـاكن السافلة وهي السُّـروب وهي التي عبَّر عنهـا بالمُدَّخل .

وقال الزجاج : « يصح أن تكون المَغَارات مِنْ قولهم : حَبْل مُغار ، أي : مُحْكم الفتل ، ثم يُستعار ذلك في الأمر المحكم المبرم فيجيء التأويل على هذا : لو يَجدون نصرة أو أموراً مسددة مرتبطة تعصِمهم منكم . وجعل المُدَّخَل أيضاً قوماً يدخلون في جملتهم .

وقرأ أُبَيّ مُنْدَخَلاً بالنون بعد الميم مِنْ اندخل قال :

٢٥٢٠ ـ ..... ولا يـدي في حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِـلُ[1]

وأنكر أبو حاتم هذه القراءة عنه ، وقال : « إنما هي بالتاء » . قلت : وهو معذورٌ لأن انفعل قاصر لا يتعدى فكيف بُني منه اسمُ مفعول ؟

وقرأ الأشهب العقيلي : « لَوْأَلَوْا » ، أي : بايعوا وأسرعوا ، وكذلك رواها ابن أبي عبيدة بن معاوية بن نوفل عن أبيه عن جده ـ وكانت له صحبة ـ من الموالاة . وهذا ممَّا جاء فيه فَعَّل وفاعَل بمعنى نحو : ضَعَّفْتُه وضاعَفْتُه . قال سعيد بن مسلم أظنها « لَوَاأَلُوا » بهمزة مفتوحة بعد الواو مِنْ وَأَلَ ، أي : التجأ ، وهذه القراءةُ نقلها الزمخشري وفسَّرها بما تقدم من الالتجاء .

والجُموح : النُّفور بإسراع ومنه فرس جَموح إذا لم يَرُدَّه لِجام قال :

٢٥٢١ ـ جَـمُـوحـاً مَـرُوحـاً وإحـضـارُهـا كـمَـعْـمَـعَـةِ الـسَّـعَـفِ الـمُـوْقَـدِ[2]

وقال آخر :

٢٥٢٢ ـ إذا جَـمَـحَـتْ نـسـاؤكُـمُ إلـيـه أَشَظَّ كـأنـه مَـسَـدٌ مُـغَـارُ[3]

وقال آخر :

٢٥٢٣ ـ وقـد جَـمَحْتُ جِمـاحـاً فـي دمـائِهِـمُ حتى رأيتُ ذوي أحسـابِـهم جَـهَـزُوا[4]

وقرأ أنس بن مالك والأعمش « يَجْمِزُون » ، قال ابن عطية : « يُهَرْوِلُون في مَشْيِهم » . قيل : «يَجْمِزُون ويَجْمَحون ويشتدُّون بمعنى » . وفي الحديث : « فلما أَذْلَقَتْه الحجارة جَمَزَ »[5] ، وقال رؤبة :

٢٥٢٤ ـ إمَّـا تَـرَيْـنـي الـيـومَ أمَّ حَـمْـزِ قـارَبْـتُ بـيـن عَـنَـقـي وجَـمْـزي[6]

وهذا أصلُه في اللغة .

وقوله : « إليه » ، عاد الضميرُ إلى الملجأ أو على المُدَّخل ؛ لأن العطف بـ أو ، ويجوز أن يعودَ على « المَغَارات » لتأويلها بمذكر .

---

(١) عجز بيت للكميت وصدره
لا خـطوتي تتعـاطى غـير مـوضعـهـا
.....
انظر ديوان (٢/ ١٣) المحتسب (١/ ٢٩٦) المنصف (١/ ٧٢) البحر (٥/ ٥٥) روح المعاني (١٠/ ١١٩).

(٢) البيت لامرىء القيس انظر ديوان (١٨٧) البحر (٥/ ٣٥) القرطبي (٨/ ١٦٦) التهذيب واللسان «صحح».

(٣) البيت لزهير انظر ديوان (٣٠١) البحر (٥/ ٣٥).

(٤) انظر البيت في الطبري (١٤/ ٢٩٩) البحر (٥/ ٣٥).

(٥) أخرجه البخاري ٩/ ٣٠١ كتاب الطلاق باب إذا قال لأمر أنه وهو مكره: هذه أختي (٥٢٧٠).

(٦) تقدم.

قوله : ﴿ يَلْمِزُكَ ﴾ قرأ العامة « يلمزك » بكسر الميم مِنْ لَمَزه يَلْمِزه ، أي : عابه ، وأصله الإشارة بالعين ونحوها . قال الأزهري : « أصلُه الدفع ، لَمَزْته : دفعته » ، ، وقال الليث : « هو الغَمْز في الوجه ومنه هُمَزَةٌ لُمَزَة ، أي : كثيرُ هذين الفعلين » .

وقرأ يعقوب وحماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن وأبو رجاء ـ ورُويت عن أبي عمرو ـ بضمها وهما لغتان في المضارع . وقرأ الأعمش يُلْمِزُك مِنْ أَلْمز رباعياً . وروى حماد بن سلمة : « يُلامِزُك » على المفاعلة من واحدٍ كسافرَ وعاقَب .

وقد تقدَّم الكلام على « إذا » الفجائيةِ مراراً والعامل فيها : قال أبو البقاء : « يَسْخَطون » لأنه قال : إنها ظرفُ مكان ، وفيه نظر تقدَّم في نظيره .

وقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّهم رَضُوا ﴾ : الظاهر أن جواب « لو » محذوفٌ تقديره : لكان خيراً لهم . وقيل : جوابُها « وقالوا » ، والواوُ مزيدةٌ ، وهذا مذهبُ الكوفيين . وقوله ﴿ سيُؤْتينا ﴾ ﴿ إنَّا إلى الله راغبون ﴾ هاتان الجملتان كالشرح لقولهم : حسبُنا الله ، فلذلك لم يتعاطَفا لأنهما كالشيءِ الواحد ، فشدَّة الاتصال منعت العطف .

﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾

قوله تعالى : ﴿ فريضةً ﴾ : في نصبها وجهان :

أحدهما : أنها مصدر على المعنى ، لأن معنى إنما الصدقات للفقراء في قوة : فرض الله ذلك .

والثاني : أنها حالٌ من الفقراء ، قاله الكرماني وأبو البقاء ، يَعْنيان من الضمير المستكنّ في الجار لوقوعه خبراً ، أي : إنما الصدقاتُ كانت لهم حال كونها فريضةً ، أي : مفروضة . ويجوز أن تكون « فريضة » حينئذ بمعنى مفعولة ، وإنما دخلت التاء لجريانها مجرى الأسماء كالنَّطيحة . ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : لِمَ عدل عن اللام إلى « في » في الأربعة الأخيرة ؟ قلت : للإيذان بأنهم أرسخُ في استحقاق التصدُّق عليهم مِمَّن سَبَق ذكرُهُمْ ؛ لأن «في» للوعاء ، فنبَّه على أنهم أحقاءُ بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مَظِنَّةً لها ومَصَبّاً » ، ثم قال : « وتكرير « في » في قوله : « وفي سبيل الله وابن السبيل » فيه فضلُ ترجيحٍ لهذين على الرقاب والغارمين » .

ونُقِل عن سيبويه أن « فريضة » منصوبٌ بفعلها مقدراً ، أي : فرض الله ذلك فريضة . ونُقل عن الفراء أنها منصوبة على القطع .

وقرىء « فريضةٌ » بالرفع على : تلك فريضة .

والغُرْم أصله لُزوم شيءٍ شاق ومنه قيل للعشق غرام ، ويُعَبَّر به عن الهلاك في قوله تعالىٰ : « إنَّ عذابها كان غَراماً » ، وغَرامَةُ المال فيها مشقة عظيمة .

قوله تعالى : ﴿ أُذُنُ خيرٍ لكم ﴾ : « أُذُن » خبر مبتدأ محذوف ، أي : قل هو أُذُنُ خيرٍ . والجمهور على جرِّ « خيرٍ » بالإضافة . وقرأ الحسن ومجاهد وزيد بن علي وأبو بكر عن عاصم «أُذُنٌ » بالتنوين ، « خيرٌ » بالرفع وفيها وجهان :

أحدهما : أنها وصف لـ « أُذُن » .

والثاني : أن يكون خبراً بعد خبر . و « خير » يجوز أن تكون وصفاً من غير تفضيل ، أي : أُذُنُ ذو خيرٍ لكم ، ويجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها ، أي : أكثر خير لكم . وجوَّز صاحب « اللوامح » أن يكونَ « أذن » مبتدأ و « خير » خبرها ، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً ، أي : أذنٌ لا يؤاخذكم خير لكم مِنْ أُذُنٍ يؤاخذكم .

ويقال : رَجُلٌ أُذُنٌ ، أي : يسمع كل ما يقال . وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه سُمِّي بالجارحة لأنها آلة السماع ، وهي معظم ما يُقْصد منه كقولهم للربيئة : عين . وقيل : المرادُ بالأذن هنا الجارحة ، وحينئذٍ تكونُ على حَذْف مضاف ، أي : ذو أذن .

والثاني : أن الأذن وصفٌ على فُعُل كأُنُف وشُلل ، يقال : أَذِن يَأْذَن فهو أُذُن ، قال :

٢٥٢٥ ـ وقد صِرْتَ أُذْناً للوُشاة سَميعةً ينالُون مِنْ عِرْضي ولو شئتَ ما نالوا[1]

قوله : « ورحمةٌ » ، قرأ الجمهور : « ورحمة » ، رفعاً نسقاً على « أذن ورحمة » ، فيمن رفع « رحمة » . وقال بعضهم : هو عطف على « يؤمن » ؛ لأن « يؤمن » في محل رفع صفة لـ « أذن » تقديره : أذن مؤمنٌ ورحمةٌ . وقرأ حمزةُ والأعمش : « ورحمة » بالجر نسقاً على « خير » المخفوض بإضافة « أذن » إليه . والجملة على هذه القراءة معترضةٌ بين المتعاطفين تقديره : أذن خير ورحمة . وقرأ ابن أبي عبلة : « ورحمةً نصباً على أنه مفعول من أجله ، والمعلل محذوف ، أي : يَأْذَنُ لكم رحمةً بكم ، فحذف لدلالة قوله : « قل أُذُن خير » .

والباءُ واللام في « يؤمن بالله » « ويؤمن للمؤمنين » مُعَدِّيتان قد تقدَّم الكلامُ عليهما في أول هذا الموضوع . وقال الزمخشري : « قصد التصديقَ بالله ، الذي هو نقيض الكفر فعدَّىٰ بالباء ، وقصد الاستماعَ للمؤمنين ، وأن يُسَلِّم لهم ما يقولون فعدَّىٰ باللام ، ألا ترىٰ إلى قوله : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » . ما أنباه عن الباء ، ونحوه : ﴿ فما آمن لموسىٰ ﴾ ﴿ أنؤمن لك واتَّبعك الأَرْذَلون ﴾ ﴿ آمنتم له ﴾ . وقال ابن قتيبة : « هما زائدتان ، والمعنىٰ : يصدِّق الله ويصدِّق المؤمنين » وهذا قولٌ مردودٌ ، ويدلُّ على عدم الزيادة تغايرُ الحرف الزائد ، فلو لم يُقْصَدْ معنىً مستقلٌ لَمَا غاير بين الحرفين . وقال المبرد : « هي متعلقةٌ بمصدرٍ من الفعل كأنه قال : وإيمانه للمؤمنين » . وقيل : يقال : آمنتُ لك بمعنى صَدَّقْتُكَ ، ومنه « وما أنت بمؤمنٍ لنا » . وعندي أن هذه اللامَ في ضمنها « ما » فالمعنىٰ : ويصدِّق للمؤمنين

---

(١) البيت لعمرو بن أبي بكر العدوى انظر معجم الشعراء (٣٤) البحر المحيط (٥/٦٢).

بما يُخبرونه به . وقال أبو البقاء : « واللام في للمؤمنين زائدةٌ دَخَلَتْ لتفرِّقَ بين « يؤمن » بمعنى يُصَدِّق ، وبين يؤمن بمعنى يثبت الإيمان » .

قوله تعالى : ﴿ **والله ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه** ﴾ : إنما أفرد الضمير في « يُرْضوه » ، وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقةَ لوجوهٍ :

أحدُها : أنَّ رضا الله ورسولِه شيء واحد : مَنْ أطاع الرسول فقد أطاع [الله][1] ، ﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ﴾[2] ، فلذلك جَعل الضميرين ضميراً واحداً مَنْبَهة على ذلك .

والثاني : أن الضميرَ عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل « المذكور » كقول رؤبة :

٢٥٢٦ ـ فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وبَلَقْ كأنه في الجلد تَوْلِيعُ البَهَقْ[3]

أي : كأن ذاك المذكور . وقد تقدَّم لك بيان هذا في أوائل البقرة .

الثالث : قال المبرد : في الكلام تقديمٌ وتأخير تقديره : والله أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه . قلت : وهذا على رأي مَنْ يدَّعي الحَذْفَ من الثاني .

الرابع : وهو مذهب سيبويه أنه حَذَفَ خبر الأول وأبقى خبر الثاني . وهو أحسن من عكسه وهو قولُ المبردِ ، لأن فيه عدمَ الفصل بين المبتدأ أو خبره ، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه ، وأيضاً فهو متعيَّنٌ في قول الشاعر :

٢٥٢٧ ـ نحن بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلف[4]

أي : نحن راضُون ، حَذَفَ « راضون » لدلالةِ خبر الثاني عليه . قال ابن عطية : « مذهبُ سيبويهِ أنهما جملتان حُذِفَت الأولى لدلالةِ الثانيةِ عليها » .

قال الشيخ[5] : « إن كان الضمير في « أنهما » عائداً على كلِّ واحدةٍ من الجملتين فكيف يقول « حُذفت الأولى » والأُولى لم تُحْذَفْ ، إنما حُذِفَ خبرُها ، وإن كان عائداً على الخبر وهو « أحقُّ أن يُرْضوه » فلا يكونُ جملةً إلا باعتقاد أن يكون أن يُرْضُوه » مبتدأً وخبره « أحقُّ » مقدَّماً عليه ، ولا يتعيَّنُ هذا القولُ إذ يجوزُ أن يكونَ الخبرُ مفرداً بأن يكونَ التقدير : أحقُّ بأنْ تُرْضوه » . قلت : إنما أراد أبو محمد التقديرَ الأول وهو المشهورُ عند المُعْربين : يجعلون « أحق » خبراً مقدماً ، و « أن يرضوه » مبتدأ مؤخراً : واللَّهُ ورسولُه إرضاؤُهُ أحقُّ ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا قريباً في قوله : ﴿ فاللَّهُ أحقُّ أن تَخْشَوه ﴾ » .

و ﴿ **إن كانوا مؤمنين** ﴾ شرطٌ جوابُه محذوفٌ أو متقدم .

أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا

---

(١) سورة النساء آية (٨٠).
(٢) سورة الفتح آية (١٠).
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) انظر البحر المحيط (٥/٦٤).

تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾

قوله تعالى : ﴿ ألم يَعْلَموا ﴾ : الجمهورُ : على « يَعْلموا » بياء الغيب رَدّاً على المنافقين . وقرأ الحسن والأعرج : « تَعْلموا » بتاء الخطاب . فقيل : هو التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب إن كان المرادُ المنافقين . وقيل : الخطابُ للنبي عليه السلام ، وأتى بصيغةِ الجمع تعظيماً كقوله :

٢٥٢٨ ـ وإن شِئْتِ حرَّمْتُ النساءَ سواكم[1] .....

وقيل : الخطابُ للمؤمنين ، وبهذه التقادير الثلاثةِ يختلف معنى الاستفهام : فعلى الأول يكونُ الاستفهامُ للتقريع والتوبيخ ، وعلى الثاني يكون للتعجب مِنْ حالِهم ، وعلى الثالث يكون للتقرير .

والعلْم هنا يُحْتمل أن يكون على بابِه فتسدَّ « أَنْ » مسدَّ مفعولَيْن عند سيبويه[2] ، ومسدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش ، وأن يكونَ بمعنى العرفان فتسدَّ « أنَّ » مسدَّ مفعول . و « مَنْ » شرطية و « فأنَّ له نارَ » جوابُها ، وفتحت « أنَّ » بعد الفاء لِما عُرِف في الأنعام والجملة الشرطيةُ في محلِّ رفعِ خبر « أنَّ » الأولى .

وهذا تخريجٌ واضحٌ وقد عدل عن هذا الواضحِ جماعةٌ إلى وجوهٍ أُخرَ فقال الزمخشري : « ويجوز أن يكونَ « فأنَّ له » معطوفاً على « أنه » على أنَّ جوابَ « مَنْ » محذوفٌ تقديره : أَلَمْ يعلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ اللَّهَ ورسولَه يُهْلَكْ فأنَّ له » . وقال الجرمي والمبرد : « أنَّ » الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد كأن التقدير : فله نارُ جهنم ، وكُرِّرت « أنَّ » توكيداً . وشبَّهه أبو البقاء بقوله تعالى : ﴿ ثم إنَّ ربَّك للذين عَمِلوا السوء ﴾ ، ثم قال : ﴿ إن ربك مِنْ بَعْدِها ﴾ قال : « والفاءُ على هذا جوابُ الشرط » .

وقد رَدَّ الشيخ[3] على الزمخشري قولَه بأنهم نصُّوا على أنه إذا حُذِف جوابُ الشرط لَزِم أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ « لم » .

والجوابُ على قولِه محذوفٌ ، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ غيرُ مقترنٍ بـ لم ، وأيضاً فإنَّا نجدُ الكلامَ تاماً بدون هذا الذي قدَّره » .

وقد نُقِل عن سيبويه أنه قال : « الثانيةُ بدلٌ من الأولى » ، وهذا لا يَصِحُّ عن سيبويه فإنه ضعيف أو ممتنع . وقد ضعَّفه أبو البقاء بوجهين :

أحدهما : أنَّ الفاءَ تمنعُ من ذلك ، والحكمُ بزيادتِها ضعيفٌ .

والثاني : أنَّ جَعْلَها بدلاً يوجب سقوط جواب « مَنْ » مِن « الكلام » . وقال ابن عطية : « وهذا يُعْتَرَضُ بأنَّ الشيءَ لا يُبدل منه حتى يُسْتوفى ، والْأولى في هذا الموضع لم يأتِ خبرُها بعدُ ، إذ لم يأت جوابُ الشرط ، وتلك الجملةُ هي الخبر .

---

(١) تقدم.

(٢) انظر الكتاب (١/ ١٢٥).

(٣) انظر البحر المحيط (٥/ ٦٥).

وأيضاً فإنَّ الفاءَ تمانعُ البدلَ ، وأيضاً فهي في معنى آخرَ غيرِ البدل فيقلقُ البدل » .

وقال بعضهم : « فيجب على تقدير اللام أي : فلأنَّ له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من إضمار شيءٍ يتمُّ به جواب الشرط تقديره : فمُحادَّتُه لأنَّ له نارَ جهنم » .

وهذه كلُّها تكلُّفاتٌ لا يُحتاج إليها ، فَالأَولَىٰ ما تقدم ما ذكره : وهو أن يكونَ « أنَّ له نار جهنم » في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ ، وينبغي أن تقدِّرَه متقدماً عليها كما فعل الزمخشري وغيرُه أي : فحقٌّ أنَّ له نارَ جهنم . وقدَّره غيرُه متأخراً أي : فأنَّ له نارَ جهنم واجبٌ . كذا قدَّره الأخفش . ورَدُّوه عليه بأنها لا يُبتدأ بها ، وهذا لا يُلْزِمُه فإنه يُجيز الابتداء بـ« أنَّ » المفتوحةِ من غيرِ تقديمِ خبر ، وغيرَه لا يُجيز الابتداءَ بها إلا بشرطِ تقدُّمِ « أمَّا » نحو : « أمَّا أنك ذاهبٌ فعندي » أو بشرطِ تقدُّمِ الخبر نحو : « عندي أنَّك مُنْطَلق » . وقيل : « فأنَّ له » خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : فالواجبُ أنَّ له . وهذه الجملةُ التي بعد الفاء مع الفاء في محلِّ جزم جواباً للشرط .

وقرأ أبو عمرو ـ فيما رواه أبو عبيدة ـ والحسن وابن أبي عبلة « فإنَّ » بالكسر وهي قراءةٌ حسنةٌ قوية ، تقدَّم أنه قرأ [بها] بعضُ السبعة في الأنعام ، وتقدَّم هناك توجيهُها .

والمُحَادَّة : المخالفةُ والمعاندةُ ومجاوزةُ الحدِّ والمعاداة . قيل : مشتقةٌ مِن الحدّ وهو حَدُّ السلاح الذي يُحارَبُ به من الحديد . وقيل : من الحدّ الذي هو الجهةُ كأنه في حدٍّ غيرِ حدِّ صاحبِه كقولهم : شاقَّه أي : كان في شقٍ غيرِ شقِّ صاحبه . وعاداه : أي كان في عُدْوَة غيرِ عُدْوَته .

واختار بعضُهم قراءةَ الكسرِ بأنها لا تُحْوِج إلى إضمار ، ولم يُروَ قولُه :

٢٥٢٩ ـ فَمَنْ يكُ سائلاً عني فإني وجِرْوَةَ لا تُعارُ ولا تُباعُ[1]

إلا بالكسر ، وهذا غيرُ لازمٍ فإنه جاء على أحد الجائزين . و« خالداً » نصبٌ على الحال .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تُنَزَّل ﴾ : مفعولٌ به ناصبُه يحذر ، فإن « يَحْذَر » متعدٍّ بنفسِه لقوله تعالىٰ : ﴿ ويُحَذِّركم اللَّهُ نفسَه ﴾ لولا أنه متعدٍّ في الأصل لواحدٍ لَما اكتسب بالتضعيف مفعولاً ثانياً ، ويدلُّ عليه أيضاً ما أنشده سيبويه :

٢٥٣٠ ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما لَيسَ مُنْجيَه من الأَقْدارِ[2]

وفي البيت كلامٌ ، قيل : إنه مصنوع ، وهو فاسد أتقنت حكايته في « شرح التسهيل » وقال المبرد : « إنَّ » حَذِر لا يتعدىٰ قال : لأنه من هَيْئات النفسِ كفَزِع ، وهذا غير لازم فإنَّ لنا من هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشِي فإنَّ « تُنَزَّل » عند المبرد على إسقاط الخافض أي : مِنْ أَنْ تُنَزَّل . وقوله : ﴿ تُنَبِّئهم ﴾ في موضع الرفع صفةً لـ « سورة » .

قوله تعالى : ﴿ أبالله ﴾ : متعلقٌ بقوله : « تستهزئون » و « تستهزئون » خبرُ كان . وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها ، لأنَّ تقديمَ المعمول يُؤْذِن بتقديم العامل ، وقد تقدم معمول الخبر على « كان » فَلْيَجُزْ تقديمُه بطريق الأولى . وفيه بحث : وذلك أن ابنَ مالك قَدَح في هذا الدليلِ بقوله تعالى : ﴿ فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تَنَهَرْ ﴾ قال :

---

(١) البيت لعنزة بن شداد انظر الديوان (٤٥) مجاز القرآن ٢٤٣/١ الكتاب ٣٠٢/١ اللسان (جرا).

(٢) البيت لأبان بن عبد الحميد اللاحقي انظر ابن يعيش ٧١/٦ المقتضب ١١٥/٢ .

« فاليتيم والسائل قد تَقَدَّما على « لا » الناهية والعاملُ فيهما ما بعدها ، ولا يجوز تقديم ما بعد « لا » الناهية عليها لكونه مجزوماً بها ، فقد تقدَّم المعمولُ حيث لا يتقدَّم العامل . ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر ليس بقوله : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾ .

والاعتذار : التنصل مِنَ الذنب وأصله مِنْ تعذَّرت المنازل أي : دُرِسَت وامَّحىٰ أثرها ، قال ابن أحمر :

٢٥٣١ ـ قد كنتَ تعرف آياتٍ فقد جعلَتْ أطلالُ إلفِك بالوَعْساء تعتذِرُ[1]

فالمعتذر يزاول محو ذنبه . وقيل : أصله من العَذْر وهو القطع ، ومنه العُذْرة لأنها تُقْطع بالافتراع . قال ابن الأعرابي : « يقولون : اعتذرت المياه أي : انقطعت ، وكأن المعتذر يحاول قطع الذمّ عنه .

لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٦٨﴾ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٧٠﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعْفُ ﴾ : قرأ عاصم « نَعْفُ » بنون العظمة ، « نُعَذِّب » كذلك أيضاً ، « طائفةً » نصباً على المفعولية ، وهي قراءاتُ أبي عبد الرحمن السلمي وزيد بن علي . وقرأ الباقون « يُعفَ » في الموضعين بالياء من تحتُ مبنياً للمفعول ورفع « طائفةٌ » على قيامِها مَقام الفاعل . والقائمُ مقامَ الفاعل في الفعل الأولِ الجارُّ بعده . وقرأ الجحدري : « إن يَعْفُ » بالياء من تحت فيهما مبنياً للفاعل وهو ضميرُ الله تعالى ، ونصب « طائفة » على المفعول به ، وقرأ مجاهد «تَعْفُ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للفاعل وهو ضمير الله تعالىٰ ، ونصب «طائفةً» على المفعول به . وقرأ مجاهد : « تُعفَ » بالتاء من فوق فيهما مبنياً للمفعول ورفع « طائفة » لقيامها مَقامَ الفاعل .

وفي القائم مقامَ الفاعل في الفعل وجهان أحدهما : أنه ضمير الذنوب أي : إن تُعْفَ هذه الذنوب . والثاني : أنه

(١) انظر البيت في شرح المفضليات (١/٤٠٨) العمدة (٢/١٨٠) البحر المحيط (٥/٦٢) التهذيب واللسان «عذر».

الجارُّ ، وإنما أُنِّثَ الفعلُ حَمْلاً على المعنى . قال الزمخشري : « الوجه التذكير ، لأنَّ المسنَد إليه الظرفُ ، كما تقول : « سِيْرَ بالدابة » ولا تقول : سِيْرت بالدابة ولكنه ذهب إلى المعنى كأنه قيل : إن تُرحَمْ طائفة ، فأنَّث لذلك وهو غريبٌ » .

قوله تعالى : ﴿ **يَأْمرون** ﴾ : هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها مفسرةٌ لقوله « بعضُهم من بعض » وكذلك ما عُطِف على «يَأْمرون » .

قوله تعالى : ﴿ **خالدين** ﴾ حالٌ من المفعول الأول للوعد ، وهي حالٌ مقدرةٌ ؛ لأنَّ هذه الحالَ لم تقارِنْ الوعد ، وقوله : « هي حَسْبُهم » لا محلَّ لهذه الجملةِ الاستئنافية .

قوله تعالى : ﴿ **كالذين مِنْ قبلكم** ﴾ : فيه أوجه :

أحدها : أن هذه الكافَ في محلِّ رفعٍ تقديرُه : إنهم كالذين فهي خبر مبتدأ محذوف .

الثاني : أنها في محل نصب . قال الزجاج : « المعنى : وعدكما وَعْدَ الذين مِنْ قبلكم ، فهو متعلقٌ بـ « وعَدَ » . قال ابن عطية : « وهذا قَلِقٌ » . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ« يَسْتهزئون » . وفي هذا بُعْدٌ كبير .

وقوله : ﴿ **كانوا أشدَّ** ﴾ : تفسيرٌ لشبههم بهم وتمثيل لفعلهم . وجعل الفراءُ محلَّها نصباً بإضمارِ فعلٍ قال : « التشبيهُ من جهة الفعل أي : فعلتم كما فعل الذين من قبلكم » فتكون الكافُ في موضع نصب . وقال أبو البقاء : « الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ تقديرُه « وعداً كوعد الذين » . وذكر الزمخشري وجهَ الرفع المتقدمَ والوجهَ الذي قدَّمْتُه عن الفراء ، وشبَّهه بقول النمر بن تولب :

٢٥٣٢ ـ ..... كاليوم مَطْلوباً ولا طَلَبا[1]

بإضمار : لم أر .

قوله : ﴿ **كما استمتعَ الذين** ﴾ الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي : استمتاعاً كاستمتاع الذين .

قوله : ﴿ **كالذي خاضوا** ﴾ الكافُ التي قبلها . وفي « الذي » وجوهٌ :

أحدُهما : أن المعنى : وخضتم خوضاً كخوض الذين خاضوا ، فحُذفت النونُ تخفيفاً ، أو وقع المفردُ موقعَ الجمع . وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة ، فحُذِفَ المصدرُ الموصوفُ والمضافُ إلى الموصول ، وعائدُ الموصول تقديرُه : خاضوه ، والأصلُ : خاضوا فيه ؛ لأنه يتعدىٰ بـ « في » فاتُّسع فيه ، فَحُذِفَ الجارُّ فاتصل الضميرُ بالفعل فساغ حَذْفُهُ ، ولولا هذا التدريجُ لَمَا ساغ الحذف ؛ لِما عرفت ممَّا مرَّ أنه متى جُرَّ العائد بحرف اشتُرِط في جواز حَذْفِه جَرُّ الموصولِ بمثل ذلك الحرف ، وأن يتحدَ المتعلَّق ، مع شروط أُخَرَ ذكرتُها فيما تقدَّم .

الثاني : أنَّ « الذي » صفةٌ لمفردٍ مُفْهِمٍ للجمع أي : وخضتم خوضاً كخوضِ الفوج الذي خاضُوا ، أو الفريق

---

(١) عجز بيت وصدره

حتى إذا الكلاب قال لها

= .....

الذي خاضوا . والكلامُ في العائد كما سَبَقَ قبلُ .

الثالث : أنَّ « الذي » من صفةِ المصدرِ والتقدير : وخضتم خوضاً كالخوضِ الذي خاضوه . وعلى هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفِ جر . وهذا الوجهُ ينبغي أن يكونَ هو الراجح إذ لا محذورَ فيه .

الرابع : أن « الذي » تقعُ مصدريةً ، والتقدير : وخضتم خوضاً كخوضهم ومثله .

٢٥٣٣ ـ فَثَبَّتَ اللَّهُ ما آتاك مِنْ حسنٍ في المُرْسلين ونَصْراً كالذي نُصِروا[1]

أي : كنصرهم . وقول الآخر :

٢٥٣٤ ـ يا أمَّ عمروٍ جزاكِ اللَّهُ مغفرةً رُدِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا[2]

أي : ككونه . وقد تقدَّم أن هذا مذهب الفراء ويونس ، وتقدَّمَ تأويلُ البصريين لذلك . قال الزمخشري : « فإن قلتَ : أيُّ فائدة في قوله : ﴿ **فاسْتَمْتَعُوا بخَلاقهم كما** ﴾ ، وقوله : ﴿ **كما اسْتَمْتَعَ الذين مِنْ قبلكم** ﴾ مُغْنٍ عنه كما أُغْنِىَ ﴿ **كالذي خاضوا** ﴾ عن أن يقال : وخاضُوا فَخُضْتُمْ كالذي خاضُوا ؟ قلت : فائدتهُ أَنْ يَذُمَّ الأوَّلين بالاستمتاع بما أُوتوا ورِضاهم بها عن النظر في العاقبة وطلبِ الفلاحِ في الآخرة وأن يُخَسِّسَ أمر الاستمتاع ، ويُهَجِّن أمرَ الراضي به ، ثم يشبه حال المخاطبين بحالهم . وأمَّا « وخُضْتُمْ كالذي خاضوا » فمعطوفٌ على ما قبله ، ومسندٌ إليه مُسْتَغْنٍ بإسناده إليه عن تلك المقدمة » يعني أنه استغنىَ عن أَنْ يكونَ التركيبُ : وخاضوا فخضتم كالذي خاضوا .

وفي قوله : ﴿ **كما استمتع الذين** ﴾ إيقاعٌ للظاهر موقع المضمرِ لنُكْتةٍ : وهو أن كانَ الأصلُ : فاستمتعتم بخَلاقكم كما استمتعوا بخلاقِهم ، فأبرزهم بصورةِ الظاهر تحقيراً لهم كقوله تعالى : ﴿ **لا تَعْبُدِ الشيطانَ إن الشيطانَ كان للرحمٰنِ عَصِيّاً** ﴾ وكقوله قبل ذلك : ﴿ **المنافقون والمنافقاتُ بعضُهم من بعض** ﴾ ثم قال : ﴿ **إنَّ المنافقين هم الفاسقون** ﴾ . وهذا كما يدل بإيقاع الظاهر موقعَ المضمرِ على التفخيم والتعظيم يدلُّ به على عكسِه وهو التحقير .

قوله تعالى : ﴿ **قومِ نوح** ﴾ : بدلٌ من الموصول قبلَه وهو يَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كان إن كان المرادُ بالذين ما ذُكِر بعده خاصة ، وأن يكونَ بدلَ بعضٍ مِنْ كل إنْ أريد به أعمُّ من ذلك .

والمُؤْتَفكات أي : المُنْقَلبات يُقال : أَفَكْتُه فانتفك أي : قَلَبْته فانقلب ، والمادةُ تدل على التحوُّل والتصرف ومنه « يُؤْفَكُ عنه مَنْ أُفِك » أي : يُصْرَف . والضمير في « أَتَتْهم » يجوز أن يعودَ على مَنْ تقدَّم ، وخَصَّه بعضُهم بالمؤتفكات .

وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى

= انظر شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٢٥) وانظر أمالي ابن الشجرى (١/ ٣٦١).

(١) تقدم.

(٢) البيت لجرير انظر ديوان (٤٩١) المحتسب (٢/ ١٨٩).

جَنَّٰتٍ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ ۚ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا۟ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ۙ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾

وقوله تعالى : ﴿ [**بعضُهم**] **أولياءُ بعض** ﴾ : وقال في المنافقين « من بعض » إذ لا ولايةَ بين المنافقين . وقوله « يَأْمُرون » كما تقدم في نظيره . والسينُ في « سيرحمهم الله » للإستقبال ، إذ المراد رحمةٌ خاصةٌ وهي ما خبَّأه لهم في الآخرة . وادَّعَى الزمخشري أنها تفيد وجوبَ الرحمةِ وتوكيدَ الوعيد؛ والوعيد نحو : سأنتقم منك .

وقوله تعالى : ﴿ **خالدين** ﴾ : حالٌ مقدرة كما تقدم . والعَدْن : الإقامة يُقال : عَدَنَ بالمكان يَعْدِن عَدْناً أي ثَبَتَ واستقرَّ ، ومنه المَعْدِن لمُسْتَقَرِّ الجواهر ويُقال : عَدَن عُدُوناً فله مصدران ، هذا أصلُ هذه اللفظة لغةً ، وفي التفسير ذكروا لها معانيَ كثيرةً . وقال الأعشىٰ في معنى الإقامة :

٢٥٣٥ ـ وإن يَسْتضيفوا إلى حِلْمِهِ يُضافُوا إلى راجِحٍ قد عَدَنْ[1]

أي : ثَبَتَ واستقرَّ ، ومنه « عَدَنَ » لمدينة باليمن لكثرة المقيمين بها .

قوله : ﴿ **ورِضْوانٌ من الله أكبرُ** ﴾ ، التكثير يفيد التعليل ، أي : أقلُّ شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدَّم مِنَ الجنَّات ومساكنها .

قوله تعالى : ﴿ **ومأْواهم جهنم** ﴾ : قال أبو البقاء : « إن قيل : كيف حَسُنَتِ الواوُ هنا ، والفاء أشبه بهذا الموضع ؟ ففيه ثلاثة أجوبة :

---

(١) البيت في ديوانه (٦٩) مجاز القرآن (١/ ٢٧٤) البحر (٥/ ٦٢) واللسان (وزن).

أحدُها : أن الوَاوَ واو الحال والتقدير : أفعل ذلك في حال استحقاقِهم جهنم ، وتلك الحال حال كفرهم ونفاقهم .

والثاني : أن الواوَ جيءَ بها تنبيهاً على إرادة فعلٍ محذوف تقديره : واعلمْ أنَّ مأواهم جهنم .

الثالث : أنَّ الكلامَ قد حُمل على المعنى ، والمعنى : «أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلظة وعذابُ الآخرةِ بجَعْلِ جهنم مأواهم » ، ولا حاجةَ إلى هذا كلِّه ، بل هذه جملةٌ استئنافية .

قوله تعالى : ﴿ **إلا أنْ أغْناهم** ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعولٌ به ، أي : وما كَرهوا وعابُوا إلا إغناءَ الله إياهم ، وهو من بابِ قولِهم : ما لي عندك ذنبٌ إلا أنْ أَحْسَنْتَ إليك ، أي : إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا ، فهو تهكمٌ بهم ، كقوله :

٢٥٣٦ ـ ولا عيبَ فينا غيرُ عِرْقٍ لمعشرٍ كرامٍ وأنَّا لا نَخُطُّ على النملِ[1]

وقول الآخر :

٢٥٣٧ ـ ما نقِموا من بني أميةَ إلا أنهمْ يَحْلُمُون إنْ غَضِبوا
وأنهم سادةُ الملوكِ ولا يَصْلحُ إلا عليهم العَرَبُ[2]

والثاني : أنه مفعولٌ من أجله ، وعلىٰ هذا فالمفعول به محذوف تقديره : وما نقموا منهم الإيمان إلا لأجلِ إغناء الله إياهم . وقد تقدَّم الكلامُ على نَقِم .

قوله تعالى : ﴿ **مَنْ عاهدَ الله** ﴾ : فيه معنى القسم فلذلك أُجيب بقوله : « لنصَّدَّقَنَّ » ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالة هذا الجوابِ عليه ، وقد عَرَفْتَ قاعدة ذلك . واللام للتوطئة . ولا يمتنع الجمعُ بين القسم واللام الموطئة له . وقال أبو البقاء : « فيه وجهان :

أحدهما : تقديره فقال : لئن آتانا .

والثاني : أنْ يكونَ « عاهد » بمعنىٰ « قال » فإنَّ العهد قول » . ولا حاجة إلى هذا الذي ذكره .

قوله : ﴿ **لَنَصَّدَّقَنَّ ولنكونَنَّ** ﴾ قرأهما الجمهور بالنون الثقيلة ، والأعمش بالخفيفة .

والجمهور قرأُوا « يَكذبون » مخففاً . وأبو رجاء مثقلاً .

والجمهورُ على « يَعْلموا » بالياء من تحت . وقرأ علي بن أبي طالب والحسن والسُّلَمي بالخطاب التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين .

قوله تعالى : ﴿ **الذين يَلْمِزون** ﴾ : فيه أوجه :

أحدهما : أنه مرفوعٌ علىٰ إضمارِ مبتدأ ، أي : هم الذين .

---

(١) البيت في عمدة ابن رشيق (٢/ ٤٩) البحر المحيط (٥/ ٧٣) التهذيب واللسان «غل» .

(٢) البيتان لابن قيس الرقيات انظر ديوان (٤) الخزانة (٧/ ٢٨٨) البحر (٥/ ٧٣) .

الثاني : أنه في محل رفع بـالابتداء و« من المؤمنين » حـالٌ مِن « المطَّوِّعين » ، و « في الصـدقات » متعلق بـ « يَلْمِزون » . و « الذين لا يَجِدون » نسقٌ على « المطَّوِّعين » أي : يَعيبون المياسير والفقراء .

وقال مكي : « والذين » خفضٌ عطفاً على « المؤمنين » ، ولا يَحْسُن عَطْفُه على « المطَّوِّعين » ، لأنه لم يتمَّ اسماً بعد ، لأن « فيسخرون » عطف على « يَلْمِزُون » هكذا ذكره النحاس في « الإعراب » له ، وهو عندي وهمٌ منه » ، قلت : الأمر كما ذكر فإن المطَّوِّعين » قد تَمَّ من غيرِ احتياجٍ لغيره .

وقوله : ﴿ فَيَسْخَرون ﴾ نسقٌ على الصلة ، وخبر المبتدأ الجملة من قوله : « سَخِر الله منهم » ، هـذا أظهرُ إعرابٍ قيل هنا : وقيل : « والذين لا يجدون » نسقٌ علىٰ « الذين يَلْمزون » ، ذكره أبو البقاء . وهذا لا يجوزُ ؛ لأنه يلزمُ الإخبارُ عنهم ، بقوله : « سخر الله منهم » وهذا لا يكون إلا بأَنْ كان الذين لا يَجِدون منافقين ، وأمَّا إذا كانوا مؤمنين كيف يَسْخر الله منهم ؟ وقيل : « والذين لا يجدون » نسقٌ على المؤمنين ، قاله أبو البقاء .

وقال الشيخ[1] : « وهو بعيدٌ جداً » ، قلت : وَجْهُ بُعْدِه أنه يُفْهِمُ أن الذين لا يجدون ليسوا مؤمنين ؛ لأنَّ أصلَ العطفِ الدلالةُ على المغايرة فكأنه قيل : يَلْمِزون المطَّوِّعين من هذين الصنفين : المؤمنين والذين لا يجدون ، فيكون الذين لا يجدون مطَّوِّعين غيرَ مؤمنين .

وقال أبو البقاء : « في الصدقات » متعلق بـ « يَلْمِزون » ، ولا يتعلق بالمطَّوِّعين لئلا يُفْصَلَ بينهما بأجنبي » ، وهذا الردُّ فيه نظر ، إذ قولُه : « من المؤمنين » حال ، والحال ليست بأجنبي ، وإنما يظهر في رَدِّ ذلك أن « يطَّوَّع » إنما يتعدى بالباء لا بـ « في » ، وكونُ « في » بمعنى الباء خلافُ الأصل .

وقيل : « فَيَسْخَرون » خبرُ المبتدأ ، ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تضمَّنه المبتدأ من معنى الشرط ، وفي هذا الوجهِ بُعْدٌ من حيث إنه يَقْرُب من كونِ الخبر في معنى المبتدأ ، فإنَّ مَنْ عاب إنساناً وغَمَزَه علم أنه يسخر منه فيكون كقوله : « سيد الجارية مالكها »[2] .

الثالث : أن يكون محله نصباً على الاشتغال بإضمار فعل يفسره « سخر الله منهم » مِنْ طريقِ المعنىٰ نحو : عاب الذين يَلْمِزون سخر الله منهم .

الرابع : أَنْ ينتصبَ على الشتم .

الخامس : أن يكونَ مجروراً بدلاً من الضمير في « سِرِّهم ونجواهم » .

وقرىء « يُلْمزون » بضم الميم ، وقد تقدَّم أنها لغة .

وقوله : ﴿ سَخِرَ الله ﴾ يُحْتمل أن يكونَ خبراً محضـاً ، وأن يكون دعـاءً . وقرأ الجمهـور « جُهدهم » بضم الجيم . وقرأ ابن هرمـز وجماعـة « جَهْدهم » بـالفتح . فقيـل : لغتان بمعنى واحـد . وقيل : المفتـوحُ المشقَّة ، والمضمومُ الطاقةُ قاله القتبي . وقيل : المضمومُ شيءٌ قليلٌ يُعاشُ به ، والمفتوحُ العملُ .

قوله تعالى : ﴿ سبعين مرةً ﴾ : منصوبٌ على المصدر كقولك : « ضربتُه عشرين ضربةً » فهو لعددِ مراته .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٧٦).

(٢) انظر المصدر السابق.

وقوله : ﴿ استغفرْ لهم أو لا تَسْتَغْفِرْ لهم ﴾ ، قد تقدَّم الكلامُ على هذا بُعَيْدَ قوله : ﴿ قل أَنْفِقوا طَوْعاً أو كَرْهاً لن يُتَقَبَّلَ منكم ﴾ وأنه نظيرُ قوله :

٢٥٣٨ ـ أَسِيئي بنا أو أَحْسِني لا مَلومةٌ لدينا ولا مَقْلِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتِ[1]

فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴿٨١﴾ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴿٨٣﴾ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾

قوله تعالى : ﴿ بمقعَدِهم ﴾ : متعلقٌ بـ « فرح » ، وهو يصلح لمصدر قعد وزمانِه ومكانِه ، والمرادُ به ههنا المصدرُ ، أي : بقعودهم وإقامتهم بالمدينة .

قوله : ﴿ خلاف ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بقوله : « مَقْعدهم » ، لأنه في معنى تخلَّفوا ، أي : تخلفوا خلاف رسول الله .

الثاني : أنَّ « خلاف » مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه : إمَّا فرح ، وإما مَقْعد ، أي : فَرِحوا لأجل مخالفتهم رسول الله حيث مضى هو للجهاد وتَخَلَّفوا هم عنه ، أو بقعودِهم لمخالفَتهم له ، وإليه ذهب الطبري والزجاج ومؤرِّج ، ويؤيد ذلك قراءةُ مَنْ قرأ « خُلْف » بضم الخاءِ وسكون اللام .

والثالث : أنْ ينتصب على الظرف ، أي : بعد رسول الله . يُقال : « أقام زيد خلاف القوم » ، أي : تخلف بعد ذهابهم ، و « خلافَ » يكون ظرفاً قال :

٢٥٣٩ ـ عَقَبَ الربيعُ خِلافَهُمْ فكأنما بَسَطَ الشَّواطِبُ بينهن حصيرا[2]

وقال الآخر :

٢٥٤٠ ـ فقلْ للذي يَبْقى خِلافَ الذي مَضَى تَهَيَّأْ لأُخْرى مِثلها وكأنْ قدِ[3]

وإليه ذهب أبو عبيدة وعيسى بن عمر والأخفش ، ويؤيد هذا قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون « خَلْفَ » بفتح الخاء وسكون اللام .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي انظر تفسير الطبري (١٤/٣٩٨) مجاز القرآن (١/٦٤) البحر المحيط (٥/٧٩).

(٣) انظر معجم الشعراء (٦) البحر المحيط (٥/٧٩).

قوله تعالى : ﴿ فَلْيَضحكوا قليلاً ﴾ : قليلاً وكثيراً فيهما وجهان :

أظهرهما : أنهما معطوفان على المصدرِ ، أي : ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً فحذفَ الموصوفَ ، وهو أحدُ المواضع المُطَّرِد فيها حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقَامَه .

والثاني : أنهما منصوبان على ظرفي الزمان ، أي : زماناً قليلاً وزماناً كثيراً ، والأول أَوْلى ؛ لأن الفعلَ يدل على المصدر بشيئين بلفظهِ ومعناه ، بخلاف ظرف الزمان ، فإنه لا يدلُّ عليه بلفظه بل بهيئتهِ الخاصة بلفظه .

قوله : ﴿ جزاء ﴾ فيه وجهان :

الأول : أنه مفعولٌ لأجله ، أي : سبب الأمر بقلة الضحكِ وكثرةِ البكاء جزاؤُهم بعملهم . و « بما » متعلق بجزاء لتعديته به ويجوز أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفتُه .

والثاني : أن ينتصب على المصدر بفعل مقدر ، أي : يُجزون جزاء . وفي معنى قوله : « فَلْيضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً » قوله :

٢٥٤١ ـ مَسَرَّةَ أحقابٍ تَلَقَّيْتُ بعدَها ... مساءةَ يومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ
فكيف بأَنْ تَلْقَى مَسَرَّةَ ساعةٍ ... وراءَ تَقَضِّيها مَساءةُ أَحْقابِ[1]

قوله تعالى : ﴿ فإنْ رَجَعَكَ ﴾ : « رجع » يتعدىٰ ، كهذه الآية الكريمة ، ومصدرُه الرَّجْع ، كقوله : ﴿ والسماءِ ذاتِ الرَّجْع ﴾ ، ولا يتعدىٰ نحو : « وإلينا تَرْجِعون » ، في قراءة مَنْ بناه للفاعل ، والمصدر الرجوع كالدخول .

قوله : ﴿ أولَ مرة ﴾ ، قد تقدَّم ذلك . وقال أبو البقاء : « هي ظرفٌ » .

قال الشيخ[2] : «ويعني ظرفَ زمان وهو بعيد» . قلت : لأن الظاهرَ أنها منصوبةٌ على المصدر، وفي التفسير : أولَ خَرْجَةٍ خَرَجَها رسول الله ، فالمعنى : أولَ مرة من الخروج . قال الزمخشري : « فإن قلت « مرة » نكرة وُضِعَتْ موضع المرات للتفضيل ، فلِمَ ذُكِرَ اسمُ التفضيلِ المضافُ إليها وهو دالٌّ على واحدةٍ من المرات ؟ قلت : أكثر اللغتين : « هند أكبرُ النساء وهي أكبرُهن » ، ثم إنَّ قولَك : « هي كبرى امرأة » ، لا تكاد تعثر عليه ، ولكن « هي أكبر امرأة وأول مرة وآخر مرة » .

قوله : ﴿ مع الخالِفين ﴾ هذا الظرفُ يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ « اقعدوا » ، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل « اقعدوا » . والخالِفُ : المتخلِّفُ بعد القوم . وقيل : الخالف : الفاسد . « مِنْ خَلَفَ » أي : فَسَد ، ومنه « خُلوف فم الصائم » ، والمراد بهم النساءُ والصبيانُ والرجالُ العاجزون ، فلذلك جاز جمعُه للتغليب . وقال قتادة : «الخالِفُون : النساء » ، وهو مردودٌ لأجل الجمع . وقرأ عكرمة ومالكُ بن دينار « مع الخَلِفين » مقصوراً مِنَ الخالِفين كقوله :

٢٥٤٢ ـ مثلَ النَّقا لَبَّده بَرْدُ الظِّلَلْ[3] .....

---

(١) البيتان للزمخشري انظر الكشاف (٢/٢٣٢) البحر المحيط (٥/٧٩).
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٧٩).
(٣) البيت في خصائص ابن جنى (٣/١٣٤) المحتسب (١/١٨١) البحر المحيط (٥/٨١).

٢٥٤٣ ـ ..... عَرِدا ..... بَرِدا[١]

يريد: الظلال وعارِداً بارداً.

قوله تعالى: ﴿ منهمْ ﴾: صفةٌ لـ« أحد »، وكذلك الجملة من قوله: « مات ». ويجوز أن يكون « منهم » حالاً من الضمير في « مات »، أي: مات حال كونِه منهم، أي: مُتَّصفاً بصفةِ النفاق كقولهم: « أنت مني » يَعْني على طريقتي. و« أبداً » ظرف منصوب بالنهي.

وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٠﴾ لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾

قوله تعالى: ﴿ ولا تُعْجِبْك أموالهم ﴾: قيل: هذه تأكيد للآية السابقة. وقال الفارسي: « ليست للتأكيد لأن تِيكَ في قوم، وهذه في آخرين، وقد تغاير لفظا الاثنتين فههنا « ولا » بالواو لمناسبة عطفِ نهيٍ على نهيٍ قبلَه في قوله: « ولا تُصَلِّ، ولا تَقُمْ، ولا تُعْجبك »، فناسب ذلك الواو، وهناك بالفاءِ لمناسبةِ تعقيبِ قولِه: ولا يُنْفِقون إلا وهم كارهون »، أي: للإنفاق فهم مُعْجَبون بكثرة الأموالِ والأولادِ فنهاه عن الإعجاب بقاء التعقيب وهنا و« أولادهم » دون « لا » لأنَّه نَهْيٌ عَن الإعجاب بهما مجتمعين، وهناك بزيادةِ « لا » لأنه نهيٌ عن كل واحد فَدَلَّ مجموعُ الاثنين على النهي بهما مجتمعَيْن ومنفردين. وهنا «أنْ يُعَذِّبهم » وهناك «ليُعَذِّبهم »، فأتى باللام مُشْعرةً بالغلبة، ومفعولُ الإرادةِ محذوفٌ، أي: إنما يريد الله اختبارَهم بالأموال والأولاد، وأتى بـ« أن » لأنَّ مَصَبَّ الإرادة التعذيبُ، أي: إنما يريد الله تعذيبَهم، فقد اختلف متعلَّقُ الإرادة في الآيتين. هذا هو الظاهر وإن كان يُحتمل أن تكونَ اللامُ زائدة، وأن تكونَ «أنْ» على حذف لام علة. وهناك « في الحياة الدنيا » وهنا سقطت « الحياة »، تنبيهاً على خِسِّيَّة الدنيا، وأنها لا تستحق أن تُسَمَّى حياة، لا سيما وقد ذُكِرَت بعد ذِكر موتِ المنافقين فناسَبَ ألاَّ تُسَمَّى حياة.

قوله تعالى: ﴿ وإذا أُنْزِلَتْ سورةٌ ﴾: « إذا » لا تقتضي تكراراً بوضعها، وإن كان بعضُ الناس فَهِمَ ذلك منها ههنا، وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وأنشدْت عليه:

٢٥٤٤ ـ إذا وجـدْتُ أوارَ الـحُبِّ في كَـبِـدي[٢] .....

---

(١) تقدم.

وأنَّ هذا إنما يُفْهَمُ من القرائنِ لا مِنْ وَضْع « إذا » له .

قوله : ﴿ أنْ آمنوا ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أنها تفسيريةٌ لأنه قد قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول لا حروفه .

والثاني : أنها مصدريةٌ على حذف حرف الجر ، أي : بأنْ آمنوا . وفي قوله : ﴿ اسْتَأْذَنَكَ ﴾ ؛ التفاتٌ من غَيْبة إلى خطاب ، وذلك أنه قد تقدَّم لفظُ « رسوله » فلو جاء على الأصل لقيل : استأذنه .

قوله تعالى : ﴿ مع الخَوَالِفِ ﴾ : الخَوَالِفِ : جمع خالفة من صفة النساء ، وهذه صفةُ ذَمّ كقول زهير :

٢٥٤٥ ـ وما أَدْري وسوف إخالُ أَدْري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ
فإنْ تكنِ النساءُ مُخَبَّآتٍ فَحُقَّ لكل مُحْصَنَةٍ هِداءُ[1]

وقال آخر :

٢٥٤٦ ـ كُتِبَ القَتْلُ والقتالُ علينا وعلى الغانياتِ جَرُّ الذيولِ[2]

وقال النحاس : « يجوز أن تكونَ « الخوالف » من صفة الرجال ، بمعنى أنها جمع خالفة . يقال : « رجل خالِفَة » ، أي : لا خير فيه ، فعلى هذا تكونُ جمعاً للذكور باعتبار لفظه » . وقال بعضهم : إنه جمع خالف ، يقال : رجلٌ خالفٌ ، أي : لا خير فيه ، وهذا مردودٌ ؛ فإن فواعل لا يكونُ جمعاً لـ فاعل وَصْفاً لعاقل إلا ما شذَّ من نحو : فوارس ونواكس وهوالك .

والخَيْرات : جمع خَيْرة على فَعْلة بسكون العين وهو المستحسَنُ من كل شيء ، وغَلَبَ استعمالُه في النساء ، ومنه قوله تعالى : خيراتٌ حِسان » وقول الشاعر :

٢٥٤٧ ـ ولقد طَعَنْتُ مَجامِعَ الرَّبَلاتِ رَبَلاتِ هندٍ خَيْرةِ المَلَكاتِ[3]

قوله تعالى : ﴿ المُعَذِّرون ﴾ : قُرِىء بوجوهٍ كثيرة ، فمنها قراءة الجمهور : فَتْحُ العين وتشديدُ الذال . وهذه القراءة تحتمل وجهين : أن يكونَ وزنه فَعَّل مضعّفاً ، ومعنى التضعيف فيه التكلف ، أنه تَوَهَّم أن له عُذْراً ، ولا عُذْرَ له . والثاني : أن يكون وزنه افتعل والأصل : اعتذرَ فأُدْغمت التاءُ في الذال بأنْ قُلبت تاءُ الافتعال ذالاً ، ونُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو العين ، ويدلُّ على هذا قراءةُ سعيد بن جبير « المعتذرون » على الأصل . وإليه ذهب الأخفش والفراء وأبو عبيد وأبو حاتم والزجاج .

وقرأ زيدُ بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال وهي قراءةُ ابنِ عباس أيضاً ويعقوب والكسائي « المُعْذِرون » بسكون العين وكسرِ الذال مخففةً مِنْ أَعْذَر يُعْذِر كأكرم يكرم .

وقرأ مسلمة « المُعَذَّرون » بتشديد العين والذال مِنْ تعذَّر بمعنى اعتذر . قال أبو حاتم : « أراد المتعذرون ،

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لعمرو بن أبي ربيعة انظر ديوان (٣٣٨) البحر المحيط (٥/٨٣) .
(٣) انظر البيت في مجاز القرآن (١/٢٦٧) الطبري (١٤/٤١٥) التهذيب «خار» .

والتاء لا تدغم في العين لبُعْد المخارج ، وهي غلطٌ منه أو عليه » .

قوله : ﴿ ليُؤْذَنَ لهم ﴾ متعلقٌ بـ« جاء » وحُذِفَ الفاعلُ وأُقيم الجارُّ مُقَامه للعلمِ به ، أي : ليأذن لهم الرسول . وقرأ الجمهور « كَذَبوا » بالتخفيف ، أي : كذبوا في إيمانهم . وقرأ الحسن ـ في المشهور عنه ـ وأُبَيٌّ وإسماعيل « كذَّبوا » بالتشديد ، أي : لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره .

وقرأ أبو حيوة : « نصحوا اللَّهَ » بدون لام ، وقد تقدم أن « نَصَح » يتعدَّى بنفسِه وباللام .

وقوله : ﴿ من سبيل ﴾ فاعلٌ بالجارِّ قبلَه لاعتماده على النفي ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً والجارُّ قبلَه خبرُه ، وعلى كلا القولين فـ « مِنْ » مزيدةٌ فيه ، أي : ما على المحسنين سبيل .

قال بعضُهم[١] : وفي هذه الآيةِ نوعٌ من البديع يسمى التلميح وهو : أن يُشارَ إلى قصةٍ مشهورة أو مثلٍ سائرٍ أو شعر نادر في فحوى كلامك من غير ذِكْره ، ومنه قوله :

٢٥٤٨ ـ اليومَ خمرٌ ويبدو بعده خَبَرٌ والدهرُ مِنْ بين إنعامٍ وإبْآسِ[٢]

يشير لقول امرىء القيس لَمَّا بلغه قَتْلُ أبيه : « اليومَ خمرٌ وغداً أمر » ، وقول الآخر :

٢٥٤٩ ـ فواللَّهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ أَلَمَّت بنا أم كان في الركب يوشَعُ[٣]

يُشير إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس . وقول الآخر :

٢٥٥٠ ـ لعَمْروٌ مع الرَّمْضاءِ والنارُ تَلْتَظي أرقُّ وأَحْفَى منكَ في ساعة الكَرْبِ[٤]

أشار إلى البيت المشهور :

٢٥٥١ ـ المستجيرُ بعمروٍ عند كُرْبته كالمستجير مِنَ الرَّمْضاءِ بالنار[٥]

وكأن هذا الكلامَ وهو « ما على المحسنين من سبيل » اشتُهر ما هو بمعناه بين الناس ، فأشار إليه مِنْ غير ذكر لفظه . ولمَّا ذكر الشيخ[٦] التلميح لم يُقَيِّده بقوله « من غير ذكره » ولا بد منه ، لأنه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً .

وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾

قوله تعالى : ﴿ ولا على الذين ﴾ : فيه أوجه :

أحدها : أن يكون معطوفاً على « الضعفاء » ، أي : ليس على الضعفاء ولا على الذين إذا ما أَتَوْك ، فيكونون

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٨٥).

(٢) البيت لبشار بن برد انظر ديوان (٤/ ١٠٠) البحر (٥/ ٨٥).

(٣) البيت لأبي تمام انظر ديوانه (٣٨٧) العمدة (٢/ ٨٨) معاهد التنصيص (٤/ ٢٠١).

(٥) البيت في عمدة ابن رشيق (٢/ ٨٨) معاهد التنصيص (٤/ ٢٠١).

(٦) انظر البحر المحيط (٥/ ٨٥).

داخلين في خبر ليس ، مُخْبراً بمتعلقهم عن اسمِها وهو « حَرَج » .

الثاني : أن يكون معطوفاً على « المحسنين » فيكونون داخلين فيما أُخْبر به عن قوله « من سبيل » ، فإنَّ « مِنْ سبيل » يحتمل أن يكون مبتدأً ، وأن يكون اسمَ « ما » الحجازية ، و « مِنْ » مزيدةٌ في الوجهين .

الثالث : أن يكون « ولا على الذين » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : ولا على الذين إذا ما أتوك إلى آخرِ الصلةِ حرجٌ أو سبيل ، وحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه ، قاله أبو البقاء ، ولا حاجةَ إليه لأنه تقديرٌ مُسْتغنىً عنه ، إذ قد قَدَّر شيئاً يقومُ مقامَه هذا الموجودُ في اللفظ والمعنى . وهذا الموصولُ يحتمل أن يكون مندرجاً في قوله: «ولا على الذين لا يَجدون ما يُنْفِقون » وذُكِروا على سبيل نفي الحرج عنهم وأن لا يكونوا مندرجين ، بأن يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون ، إلا أنهم لم يجدوا مَرْكوباً .

وقرأ معقل بن هُرون « لنَحْملهم » بنونِ العظمة . وفيها إشكالٌ ، إذا كان مقتضىٰ التركيب : قلت لا أجدُ ما يَحْملكم عليه الله .

قوله : « قلت » فيه أربعةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنه جوابُ « إذا » الشرطية ، و « إذا » ، وجوابُها في موضعِ الصلة ، وقعت الصلةُ جملةً شرطيةً ، وعلى هذا فيكون قوله « تَوَلَّوا » جواباً لسؤالٍ مقدرٍ ، كأن قائلاً قال : « ما كان حالُهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب ؟ فأُجيب بقوله « تولَّوا » .

الثاني : أنه في موضع نصب على الحال من كاف « أَتَوْك » ، أي : إذا أَتَوْك وأنت قائلٌ : لا أجدُ ما أحملكم عليه ، و « قد » مقدرة عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله : أو جاءُوْكم حَصِرت صدورهم » في أحد أوجهه ، كما تقدم تحقيقه ، وإلى هذا نحا الزمخشري .

الثالث : أن يكونَ معطوفاً على الشرط ، فيكونَ في محلِّ جر بإضافة الظرف إليه بطريق النَّسَق ، وحُذِفَ حرفُ العطفِ ، والتقدير : وقلت . وقد تقدم لك كلامٌ في هذه المسألةِ وما استشهد الناس به عليها . وإلى هذا ذهب الجرجانيُّ ، وتبعه ابن عطية ، إلا أنه قدَّر العاطفَ فاءً ، أي : فقلت .

الرابع : أن يكونَ مستأنفاً . قال الزمخشري : « فإنْ قلت : هل يجوزُ أن يكونَ قولُه « قلت لا أجدُ » استئنافاً مثله » يعني مثل « رَضُوا بأَنْ يكونوا مع الخوالف » كأنه قيل : إذا ما أَتَوْك لتحملهم تَوَلَّوا ، فقيل : ما لهم تَوَلَّوا باكين فقيل قلت : لا أجد ما أحملكم عليه ، إلا أنه وسطٌ بين الشرطِ والجزاءِ كالاعتراض . قلت : نعم ويَحْسُن » انتهىٰ .

قال الشيخ[1] : « ولا يجوزُ ولا يَحْسُن في كلام العرب فكيف في كلام الله ؟ وهو فَهْمُ أعجميٍّ » . قلت : وما أدري ما سَبَبُ منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى ؟ وذلك لأن تولِّيَهم على حاله ، فيصير الدمع ليس مترتباً على مجردِ مجيئهم له عليه السلام ليحملَهم ، بل على قوله لهم: «لا أجد ما أحملكم » ، وإذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سببٌ في بكائهم ، فَحَسُن أن يُجْعَلَ قوله « قلت : لا أجد ما أحملكم » جوابا لمَنْ سأل عن علةِ تَوَلِّيهم وأعينُهم فائضةٌ دمعاً ، وهو المعنى الذي قَصَدَه أبو القاسم . وعلى هذه الأوجهِ الثلاثة التي قَدَّمتها في

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٨٦).

« قلت » يكون جوابه قوله « تولَّوا » ، وقوله « لتحملَهم » علةٌ لـ « أَتَوْك » . وقوله « لا أجد » هي المتعديةُ لواحدٍ لأنها من الوُجْد . و « ما » يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً .

قوله : ﴿ وأعينُهم تفيض ﴾ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل « تَوَلَّوا » ، قال الزمخشري : « تفيضُ من الدمع » كقولك : تفيض دمعاً ، وقد تقدَّم هذا في المائدة مستوفىً عند قوله : ﴿ ترى أعينَهم تفيضُ من الدَّمع ﴾ وأنه جعل « من الدمع » تمييزاً ، و « مِنْ » مزيدةً ، وتقدَّم الردُّ عليه في ذلك هناك فعليك بالإلتفات إليه .

قوله : ﴿ حَزَناً ﴾ في نصبه ثلاثةُ أوجه :

أحدها : أنه مفعولٌ مِنْ أجله والعامِلُ فيه « تفيض » قاله الشيخ . لا يُقال إن الفاعلَ هنا قد اختلف ، فإن الفَيْضَ مسند للأعين والحزنَ صادرٌ من أصحاب الأعين ، وإذا اختلف الفاعل وَجَبَ جرُّه بالحرف لأنَّا نقول : إن الحزنَ يُسْنَدُ للأعين أيضاً مجازاً يقال : عين حزينةٌ وسخينة ، وعين مسرورةٌ وقريرة في ضدِّ ذلك . ويجوز أن يكونَ الناصب له « تَوَلَّوا » وحينئذٍ يتحد فاعلا العلةِ والمعلول حقيقةً .

الثاني : أنه في محلِّ نصبٍ على الحال ، أي : تَوَلَّوا حزينين أو تفيض أعينُهم حزينةً علىٰ ما تقدَّم من المجاز .

الثالث : أنه مصدر ناصبُه مقدرٌ مِنْ لفظِه ، أي : يحزنون حزناً قاله أبو البقاء . وهذه الجملةُ التي قدَّرها ناصبة لهذا المصدر هي أيضاً في محلِّ نصبٍ على الحال : إمَّا من فاعل « تَوَلَّوا » وإمَّا من فاعل « تفيض » .

قوله : ﴿ أَنْ لا يَجدوا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه « حَزَناً » إنْ أعربناه مفعولاً له أو حالاً ، وأمَّا إذا أعربناه مصدراً فلا ، لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامِله ، وعلى القول بأنَّ « حَزَناً » مفعول من أجلِه يكون « أن لا يَجِدوا » علةَ العلة ، يعني أنه يكون عَلَّلَ فيْضَ الدمع بالحزن ، وعَلَّل الحزن بعدم وُجْدان النفقة ، وهذا واضحٌ ، وقد تقدَّم لك نظيرُ ذلك في قوله : ﴿ جزاءً بما كسبا نكالاً من الله ﴾[1] .

والثاني : أنه متعلق بـ « تفيض » .

قال الشيخ[2] : « قال أبو البقاء : « ويجوز أن يتعلَّقَ بـ « تفيض » . ثم قال الشيخ : « ولا يجوز ذلك على إعرابه « حزناً » مفعولاً له ، والعامل فيه « تفيض » ، إذ العاملُ لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل » .

قولُه تعالى : ﴿ رَضُوا ﴾ : فيه وجهان :

أحدهما : أنه مستأنفٌ كأنه قال قائل : ما بالُهم استأذنوا في القعود وهم قادرون على الجهاد ؟ فأُجيب بقوله : « رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالِفِ » . وإليه مال الزمخشري .

والثاني : أنه في محل نصبٍ على الحال و « قد » مقدرةٌ في قوله « رَضُوا » .

وقوله : ﴿ وطُبِعَ ﴾ نسقٌ على « رضُوا » تنبيهاً على أن السببَ في تخلُّفهم رضاهم بقعودهم وطَبْعُ الله على قلوبهم .

---

(١) سورة المائدة آية (٣٨).

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٨٦).

وقوله : ﴿ إنما السبيل على ﴾ فأتى بـ « على » وإن كان قد يَصِل بـ « إلى » لفَرْقٍ ذكروه : وهو أنَّ « على » تدل على الاستعلاء وقلة مَنَعَة مَنْ تدخل عليه نحو : لي سبيل عليك ، ولا سبيلَ لي عليك ، بخلافِ « إلى » . فإذا قلت : « لا سبيل عليك » فهو مغايرٌ لقولِك : لا سبيلَ إليك . ومن مجيء « إلى » معه ، قوله :

٢٥٥٢ ـ ألا ليت شِعْري هل إلى أمِّ سالمٍ سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلا صبر[1]

وقوله :

٢٥٥٣ ـ هل من سبيلٍ إلى خمرٍ فأشربُها أم من سبيل إلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ[2]

﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ ۖ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ۖ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٩٦﴾ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٩٨﴾

قوله تعالى : ﴿ قد نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم ﴾ : فيها وجهان :

أحدهما : أنها المتعديةُ إلى مفعولين أولهما « نا » ، والثاني : قوله « مِنْ أخباركم » . وعلى هذا ففي «مِنْ» وجهان :

أحدهما : أنها غيرُ زائدةٍ ، والتقدير : قد نَبَّأنا اللَّهُ أخباراً مِنْ أخباركم ، أو جملةً من أخباركم ، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف .

والثاني : أن « مِنْ » مزيدةٌ عند الأخفش لأنه لا يَشْترط فيها شيئاً . والتقدير : قد نبَّأنا الله أخباركم .

الوجه الثاني من الوجهين الأوَّلَيْن : أنها متعديةٌ لثلاثة كـ أعلم ، فالأولُ والثاني ما تقدَّم ، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير : نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم كَذِباً ونحوه . قال أبو البقاء : « قد تتعدَّى إلى ثلاثةٍ ، والاثنان الآخران محذوفان ، تقديره : أخباراً مِنْ أخباركم مُثْبَتَة ، و«مِنْ أخباركم» تنبيه على المحذوف وليست «مِنْ» زائدة إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً ، والمفعول الثالث محذوفٌ ، وهو خطأ لأن المفعول الثاني متى ذُكِر في هذا الباب لزم ذِكرُ الثالث . وقيل : « مِنْ » بمعنى «عن» . قلت : قوله : « إنّ حذف الثالث خطأ » إنْ عنى حَذْفَ الاقتصارِ فمسَلَّم ، وإن عَنَى حَذْفَ الاختصار فممنوعٌ ، وقد مَرَّ بك في هذه المسألة مذاهبُ الناس .

قوله تعالى : ﴿ جزاءً ﴾ : يجوز أن ينتصبَ على المصدر بفعل مِنْ لفظه مقدرٍ ، أي : يُجْزَوْنَ جزاء ، وأن

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لفريعة بنت همام انظر شرح المفصل لابن يعيش (٧/٢٧) البحر المحيط (٥/٨٨) الخزانة (٤/٨٠) .

ينتصب بمضمونِ الجملة السابقة لأنَّ كونَهم يَأْوُون في جهنم في معنى المجازاة . ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله .

قوله تعالى : ﴿ الأَعْراب ﴾ : صيغة جمعٍ وليس جمعاً لعرب قاله سيبويه ؛ وذلك لئلا يلزمَ أن يكونَ الجمعُ أخصَّ من الواحد ، فإن العرب هذا الجيل الخاص سواء سكن البوادي أم سكن القرىٰ ، وأما الأعرابُ فلا يُطْلق إلا على مَنْ يَسْكن البواديَ فقط . وقد تقدَّم لك في أوائل هذا الموضوع عند قوله تعالىٰ : « رب العالمين » ، ولهذا الفرقِ نُسِب إلى الأعراب على لفظه فقيل : أعرابيّ . ويُجمع على أعاريب .

وقوله : ﴿ أَجْدَر ﴾ ، أي : أحقُّ وأَوْلى ، يقال : هو جديدٌ وأجدر وحقيق وأحقّ وقمين وأَولى وخليق بكذا ، كلُّه بمعنى واحد . قال الليث : « جَدَر يَجْدُر جَدارةً فهو جديرٌ ، ويؤنَّث ويثنَّى ويُجمع قال الشاعر :

٢٥٥٤ ـ بِخَيْلٍ عليها جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جديرون يوماً أن يَنالوا ويَسْتَعلوا[1]

وقد نبَّه الراغب على أصلِ اشتقاقِ هذه المادة وأنها من الجِدار أي الحائط ، فقال : « والجديرُ : المنتهىٰ لانتهاء الأمر إليه انتهاءَ الشيء إلى الجدار » والذي يظهر أن اشتقاقَه مِنَ الجَدْر وهو أصل الشجرة فكأنه ثابت كثبوت الجَدْر في قولهَ « جدير بكذا » .

قوله : ﴿ أَلاَّ يَعْلموا ﴾ ، أي : بأن لا يَعْلموا فحذف حرفَ الجر فجرى الخلافُ المشهور بين الخليل والكسائي مع سيبويه والفراء .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَتَّخذُ ما يُنْفِقُ مَغْرماً ﴾ : « مَنْ » مبتدأ وهي : إمَّا موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ . ومَغْرَماً مفعول ثانٍ لأنَّ « اتخذ » هنا بمعنى صَيَّر . والمَغْرَمُ : الخُسْران ، مشتق مِنَ الغَرام وهو الهلاك لأنه سيئةٌ ، ومنه « إنَّ عذابَها كان غَراماً » . وقيل : أصلُه الملازمةُ ومنه « الغَريمُ » للزومه مَنْ يطالبه .

قوله : ﴿ وَيَتَرَبَّص ﴾ عطفٌ على « يَتَّخِذ » فهو : إمَّا صلة وإمَّا صفة . والتربُّصُ : الانتظار . والدوائر : جمعُ دائرة ، وهي ما يُحيط بالإنسان مِنْ مصيبة ونكبة ، تصوُّراً من الدائرة المحيطةِ بالشيء من غير انفلاتٍ منها . وأصلها داوِرَة لأنها مِنْ دار يدور ، أي : أحاط . ومعنى « تربُّص الدوائر » ، أي : انتظار المصائب قال :

٢٥٥٥ ـ تَرَبَّصْ بها رَيْبَ المَنون لعلها تُطَلِّقُ يوماً أو يموتُ حليلُها[2]

قوله : ﴿ عليهم دائرةُ السوءِ ﴾ هذه الجملةُ معترضة بين جمل هذه القصة وهي دعاءٌ على الأعراب المتقدمين ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا « السُّوء » وكذا الثانية في الفتح بالضم ، والباقون بالفتح . وأما الأولى في الفتح وهي « ظنَّ السَّوْء » فاتفق على فتحها السبعة . فأما المفتوح ، فقيل : هو مصدر . قال الفراء : « يقال : سُؤْتُه سُوْءاً ومَساءةً وسَوائِية ومَسائِية ، وبالضم الاسم » قال أبو البقاء : « وهو الضَّرر وهو مصدر في الحقيقة » . قلت : يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدرٌ ثم أُطْلِق على كل ضررٍ وشرٍّ . وقال مكي : « مَنْ فتح السينَ فمعناه الفساد والرداءة ، ومَنْ ضمَّها فمعناه الهزيمةُ والبلاءُ والضرر » . وظاهر هذا أنهما اسمان لِما ذكر ، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدراً ثم أُطْلِقا على ما ذكر . وقال غيرُه : المضموم : العذاب والضرر ، والمفتوح : الذم ، ألا ترىٰ أنه أُجْمع على فتح ﴿ ظن السَّوْء ﴾

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

وقوله : ﴿ ما كان أبوك امرأَ سَوْء ﴾ ولا يليق ذِكْرُ العذاب بهذين الموضعين .

وقال الزمخشري : فأحسن : «المضموم : العذاب ، والمفتوحُ ذمٌّ لدائرة ، كقولك : « رجلُ سَوْء » في نقيض « رجل عدل » ، لأنَّ مَنْ دارَت عليه يَذُمُّها » يعني أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفته فوُصِفَتْ في الأصل بالمصدر مبالغةً ، ثم أُضِيْفَتْ لصفتِها كقوله تعالىٰ : ﴿ ما كان أبوكِ امرأَ سوء ﴾ .

قال الشيخ[1] : « وقد حُكي بالضم » وأنشد :

٢٥٥٦ - وكنت كذئبِ السُّوء لـمَّا رأى دماً بصاحبه يوماً أحال على الدَّم[2]

وفي الدائرة مذهبان أظهرهُما : أنها صفةٌ على فاعِلة كقائمة . وقال الفارسي : «إنها يجوز أن تكون مصدراً كالعافية » .

وقوله : ﴿ بكم الدوائر ﴾ فيه وجهان ، أظهرهُما : أن الباء متعلقة بالفعلِ قبلها . والثاني : أنها حالٌ من « الدوائر » قاله أبو البقاء . وليس بظاهرٍ ، وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوف على ما تقرر غير مرة .

وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٩﴾ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالىٰ : ﴿ قُربات ﴾ : مفعولٌ ثان ليتخذ كما مرَّ في « مَغْرَما » . ولم يختلف قُرَّاء السبعة في ضم الراء من « قُربات » مع اختلافهم في راء « قربة » كما سيأتي ، فيحتمل أن تكون هذه جمعاً لقُربة بالضم كما هي قراءة ورش عن نافع ، ويحتمل أن تكون جمعاً للساكنها ، وإنما ضُمَّت اتباعاً لـ « غرفات » وقد تقدم التنبيه على هذه القاعدة وشروطها عند قوله تعالىٰ : ﴿ في ظلمات ﴾[3] أولَ البقرة .

قوله : ﴿ عند الله ﴾ في هذا الظرفِ ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه متعلقٌ بـ « يَتَّخذ » .

والثاني : أنه ظرف لـ « قربات » قاله أبو البقاء ، وليس بذاك .

الثالث : أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ « قربات » .

قوله : ﴿ وصلواتِ الرسول ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه نسق على « قربات » وهو ظاهرُ كلام الزمخشري فإنه قال : « والمعنى أنَّ ما ينفقه سببٌ لحصول

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٩١).

(٢) البيت للفرزدق انظر ديوان (٢/١٨٧) اللسان «حول».

(٣) آية رقم (١٧) .

القربات عند الله « وصلوات الرسول » لأنه كان يدعو للمتصدِّقين بالخير كقوله : « اللهم صل على آل أبي أوفى »[١] .

والثاني : ـ وجَوَّزَه ابن عطية ، ولم يذكر أبو البقاء غيره ـ أنها منسوقةٌ على « ما ينفق » ، أي : ويتخذ بالأعمال الصالحة وصلوات الرسول قربة .

قوله : ﴿ **ألا إنها قربة** ﴾ الضمير في « إنها » . قيل : عائد على « صلوات » وقيل : على النفقات أي المفهومة من « يُنفقون » .

وقرأ ورش « قُرُبَة » بضم الراء ، والباقون بسكونها فقيل : لغتان . وقيل : الأصل السكون والضمة إتباع ، وهذا قد تقدم[٢] لك فيه خلاف بين أهل التصريف : هل يجوز تثقيل فُعْل إلى فُعُل ؟ وأن بعضَهم جعل عُسُرا يُسُراً بضم السين فَرْعين على سكونها . وقيل : الأصل قُرُبة بالضم ، والسكون تخفيف ، وهذا أُجْرى على لغة العرب إذ مبناها الهرب مِنَ الثِّقَل إلى الخفة .

وفي استئناف هذه الجملة وتصدُّرِها بحرفَي التنبيه والتحقيق المُؤْذنين بثبات الأمر وتمكُّنه شهادةٌ من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه ، قال معناه الزمخشري قال : « وكذلك سيُدْخلهم ، وما في السين من تحقيق الوعد » .

قوله تعالى : ﴿ **والسَّابقون** ﴾ : فيه وجهان ، أظهرهما : أنه مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه :

أحدُها : ـ وهو الظاهر ـ أنه الجملة الدعائية من قوله : « رضي الله عنهم » .

والثاني : أن الخبر قوله : « الأوَّلون » والمعنى : والسابقون أي بالهجرة [هم] الأوَّلون مِنْ أهل هذه المِلَّة ، أو السابقون إلى الجنة الأولون من أهل الهجرة .

الثالث : أن الخبرَ قولُه : « من المهاجرين والأنصار » والمعنى فيه الإعلام بأن السَّابقين من هذه الأمة من المهاجرين والأنصار . ذكر ذلك أبو البقاء ، وفي الوجهين الأخيرين تكلُّفٌ .

الثاني من وجهي « السابقين » : أن يكون نَسَقاً على « مَنْ يؤمن بالله » أي : ومنهم السابقون . وفيه بُعْدٌ .

والجمهورُ على جَرِّ « الأنصار » نسقاً على المهاجرين . يعني أن السابقين من هذين الجنسين . وقرأ جماعة كثيرة أجِلَّاء : عمر بن الخطاب وقتادة والحسن وسلام وسعيد بن أبي سعيد وعسى الكوفي وطلحة ويعقوب : « والأنصارُ » برفعها . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ ، وخبرُه « رضيَ الله عنهم » .

والثاني : عطف على « السابقون » . وقد تقدم ما فيه فيُحكم عليه بحكمه .

قوله : ﴿ **بإحسان** ﴾ متعلقٌ بمحذوف ؛ لأنه حالٌ من فاعل « اتّبعوهم » . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرىٰ أن الواوَ ساقطةٌ من قوله : « والذين اتبعوهم » ويقول : إن الموصول صفةٌ لمن قبله ، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال : ائتوني بأُبَيّ . فأتَوه به فقال له : تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة : ﴿ وآخرين منهم لمَّا يَلْحقوا

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٩٣).

(٢) سورة البقرة آية (١٨٥).

بهم ﴾ ، وأوسط الحشر[١] : ﴿ والذين جاءُوا من بعدهم ﴾ ، وآخر الأنفال : ﴿ والذين آمنوا مِنْ بعدُ وهاجروا ﴾ ، ورُوِيَ أنه سمع رجلاً يقرؤها بالواو فقال : مَنْ أقرأك؟ قال : أُبَيّ . فدعاه فقال : أَقْرَأنيه رسولُ الله ﷺ وإنك لتبيع القَرَظ[٢] بالبقيع . قال : صَدَقْتَ وإن شئت قل : شهدنا وغِبْتم ، ونَصَرْنا وخَذَلْتم ، وآوَيْنا وطَرَدْتم . ومن ثَمَّ قال عمر : لقد كنتُ أرانا رُفِعْنا رَفْعةً لا يَبْلُغها أحدٌ بعدنا .

وقرأ ابن كثير : « تجري من تحتها » بـ « مِنْ » الجارة ، وهي مرسومةٌ في مصاحف مكة . والباقون « تحتها » بدونها ، ولم تُرْسَمْ في مصاحفهم ، وأكثرُ ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير هنا : « تجري مِنْ تحتها » في غير موضع .

وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾

قوله تعالى : ﴿ ومِمَّنْ حولكم ﴾ : خبر مقدم . و« منافقون » مبتدأ مؤخر ، و«مَنْ » يجوز أن تكون الموصولةَ والموصوفة ، والظرف صلة أو صفة .

وقوله : ﴿ من الأعْراب ﴾ لبيان الجنس . وقوله : « ومِنْ أهل المدينة » يجوز أن يكونَ نسقاً على « مَنْ » المجرورة بـ « مِنْ » فيكونَ المجروران مشتركَيْن في الإخبارِ عن المبتدأ وهو « منافقون » ، كأنه قيل : المنافقون من قومٍ حولَكم ومِنْ أهل المدينة ، وعلى هذا هو من عطف المفردات إذ عَطَفْتَ خبراً على خبر ، وعلى هذا فيكون قوله « مَرَدُوا » مستأنفاً لا محلَّ له . ويجوز أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله « منافقون » ، ويكون قوله : « ومِنْ أهل المدينة » خبراً مقدماً ، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفتُه مَقامه وحَذْفُ الموصوفِ وإقامةُ صفتِه مقامه ـ وهي جملة ـ مطرد مع « مِنْ » التبعيضية وقد مَرَّ تحريره نحو : « منا ظَعَن ومنا أقام » والتقدير : ومن أهلِ المدينة قومٌ أو ناسٌ مردوا ، وعلى هذا فهو من عطفِ الجمل . ويجوز أن يكون « مَرَدُوا » على الوجه الأول صفةً لـ « منافقون » ، وقد فُصِل بينه وبين صفته بقوله : « ومن أهل المدينة » . والتقدير : وممَّن حولَكم ومِنْ أهلِ المدينة منافقون ماردون . قال ذلك الزجاج ، وتبعه الزمخشري وأبو البقاء أيضاً . واستبعده الشيخ[٣] للفصلِ بالمعطوف بين الصفة وموصوفها ، قال : «فيصير نظيرَ : في الدار زيدٌ وفي القصرِ العاقلُ » يعني فَفَصَلْتَ بين زيد والعاقل بقولك : « وفي القصر » . وشبَّه الزمخشري حَذْفَ المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني وإقامة صفته مُقامَه بقولِه :

٢٥٥٧ ـ أنا ابنُ جَلا[٤] .... متى أضع العمامة تعرفوني

---

(١) آية رقم (١٧) .
(٢) القرظ شجر يدبغ به انظر اللسان (قرظ) .
(٣) انظر البحر المحيط (٥/٩٣) .
(٤) جزء من صدر بيت لسحيم وهو
..... وطلاع الثنايا
انظر الكتاب (٣/٢٠٧) مجالس ثعلب (١/١٧٦) الأصمعيات (١/٢٨٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/٦١) المغني (١/١٦٠) الهمع (١/٣٠) الأشموني (٣/٢٦٠) التصريح (٢/٢٢١) .

قال الشيخ[١] : « إن عنىٰ في مطلق حذف الموصوف فَحَسَنٌ ، وإن كان شبَّهه به في خصوصيته فليس بحسن ؛ لأن حَذْفَ الموصوف مع « مِنْ » مطردٌ ، وقوله : « أنا ابن جلا » ضرورة كقوله :

٢٥٥٨ ـ يَـرْمِي بكفَّيْ كـان مِـنْ أَرْمَى البَشَـرْ[٢] .....

قلت : البيتُ المشار إليه هو قوله :

٢٥٥٩ ـ أنـا ابـن جَـلا وطَـلَّاعُ الـثَّـنـايـا متى أَضَـعِ العِمـامـةَ تـعـرفـوني[١]

وللنحاةِ في هذا البيت تأويلات :

أحدها : ما تقدم .

والآخر : أن هذه الجملة محكية لأنها قد سُمِّي بها هذا الرجل ، فإنَّ « جلا » فيه ضمير فاعل ، ثم سُمِّيَ بها وحُكِيَتْ كما قالوا : « شاب قَرْناها » و « ذرَّىٰ حَبًّا » وقوله :

٢٥٦٠ ـ نُـبِّئْـتُ أخـوالـي بـنـي يـزيـدُ ظُـلْـماً عـلـيـنـا لـهـمُ فَـدِيـدُ[٤]

والثالث : وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعلٌ فارغ من الضمير ، وإنما لم يُنَوَّنْ لأنه عنده غيرُ منصرفٍ فإنه يُمْنع بوزن الفعل المشترك ، فلو سُمِّي بضرب وقتل مَنَعهما . أمَّا مجردُ الوزنِ من غير نقلٍ مِنْ فعل فلا يُمنع به البتةَ نحو جَمَل وجَبَل .

و ﴿ مَرَدوا ﴾ أي : مَهَروا وتمرَّنوا . وقد تقدم الكلام على هذه المادة في النساء عند قوله : ﴿ شيطاناً مريداً ﴾ .

قوله : ﴿ لا تَعْلَمهم ﴾ هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةً لـ « منافقون » ويجوز أن تكونَ مستأنفةً ، والعلم هنا يحتمل أن يكونَ على بابه فيتعدَّى لاثنين أي : لا نعلمهم منافقين ، فحذف الثاني للدلالة عليه بتقدُّم ذِكْرِ المنافقين ، ولأن النفاقَ من صفات القلب لا يُطَّلع عليه . وأن تكونَ العِرْفانية فتتعدَّى لواحد ، قاله أبو البقاء . وأمَّا « نحن نعلمهم » فلا يجوز أن تكون إلا على بابها ، لبحث ذكرته لك في الأنفال ، وإن كان الفارسي في إيضاحه صَرَّحَ بإسناد المعرفة إليه تعالى ، وهو محذور لما عرفته . وقوله : « مرَّتَيْنِ » قد تقدم الكلام في نصب مرة » وأنه من وجهين ، إما المصدرية ، وإمّا الظرفية ، فكذلك هذا . وهذه التثنية يحتمل أن يكون المراد بها شفع الواحد ، وعليه الأكثر ، واختلفوا في تفسيرهما ، وألّا يراد بها التثنية الحقيقية ، بل يراد بها التكثير ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ، أي : كرَّاتٍ ، بدليل قوله : ﴿ يَنْقَلِبْ إلَيْكَ البَصَرُ خاسئاً وهو حَسيرٌ ﴾ ، أي : مزدجراً ، وهو كليل ، ولا يصيبه ذلك إلّا بعد كرَّاتٍ ، ومثله « لَبَّيكَ وسَعْدَيْكَ ، وحَدَانَيْكَ » . وروى عياش عن أبي عمرو « سَيُعَذِّبْهُم » بسكون الباء ، وهو على عادته في تخفيف توالي الحركات كـ « يَنْصُرْكُم » وبابه ، وإن كان باب « يَنْصرْكم » أحسن تسكيناً ، لكون الراء حرف تكرار ، فكأنه توالى ضمتان ، بخلاف غيره ، وقد تقدم تحرير هذا .

وقال الشيخ[٥] : « وفي مصحف أنس « سَيُعَذِّبُهُم » بالياء . وقد تقدم أن المصاحف كانت مهملة من النقط

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٩٣).
(٢) تقدم.
(٣) تقدم قريباً.
(٤) البيت قيل لرؤبة وقيل: لغيره انظر ملحقات ديوانه (١٧٢)
شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٨) التصريح (١/١١٧) الأشموني (١/١٣٢) المغنى (٢/٦٢٦) الخزانة (١/٢٧٠).
(٥) انظر البحر المحيط (٥/٩٤).

والضبط بالشكل ، فكيف يقال هذا ؟

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾

قوله : ﴿ **وآخَرُونَ** ﴾ : نسق على « منافقون » ـ أي : وممَّنْ حولكم آخَرُونَ ، أو من أهل المدينة آخَرُونَ . ويجوز أن يكون مبتدأ ، و « اعترفوا » صفته ، والخبر قوله : « خَلَطُوا » . قوله : « وآخَرَ » نسق على « عَمَلاً » . قال الزمخشري : « فإن قلت : قد حصل كل واحد منهما مخلوطاً ، فما المخلوط به ؟ قلت : كل واحد مخلوط ومخلوط به ، لأن المعنى : خلط كل واحد منهما بالآخر ، كقولك : خلطت الماء واللبن ، تريد : خلطت كل واحد منهما بصاحبه . وفيه ما ليس في قولك : خلطت الماء باللبن ، لأنك جعلت الماء مخلوطاً ، واللبن مخلوطاً به ، وإذا قلته بالواو جعلت الماء باللبن مخلوطين ، ومخلوطاً بهما ، كأنك قلت : خلطت الماء باللبن ، واللبن بالماء . ثم قال : « ويجوز أن يكون من قولهم : بعت الشاء شاة ودرهماً ، بمعنى : شاة بدرهم » . قُلْتُ : لا يريد أن الواو بمعنى الباء ، وإنما هذا تفسير معنى . وقال أبو البقاء : « ولو كان بالباء جاز أن تقول : خلطت الحنطة والشعير ، وخلطت الحنطة بالشعير » . قوله : « عَسَى اللَّهُ » يجوز أن تكون الجملة مستأنفة ، ويجوز أن تكون في محل رفع « خبراً لـ «آخَرُونَ » ، ويكون قوله «خَلَطُوا» في محل نصب على الحال، و « قَدْ » معه مقدرة ، أي : قَدْ خَلَطُوا . فتلخص في « آخرون » أنه معطوف على « منافقون » ـ أو مبتدأ مخبر عنه بـ « خلطوا » ، أو بالجملة الرجائية .

قوله : ﴿ **مِنْ أَمْوَالِهِم** ﴾ : يجوز فيه وجهان : **أحدهما** : أنه متعلق بـ « خُذْ » ، و « مِنْ » تبعيضية . **والثاني** : أن يتعلق بمحذوف ، لأنها حال من « صدقة » ، إذ هي في الأصل صفة لها ، فلما قدمت نصبت حالاً . قوله : ﴿ **تُطَهِّرُهُمْ وتُزَكِّيهم** ﴾ يجوز أن تكون التاء في « تُطَهِّرُهُم » خطاباً للنبي ـ ﷺ ـ وأن تكون للغيبة .

والفاعل ضمير « الصدقة » . فعلى الأول تكون الجملة في محل نصب على الحال من فاعل « خُذْ » . ويجوز أيضاً أن تكون صفة لـ « صدقة » ، ولا بد حينئذ من حذف عائد ، تقديره : تُطَهِّرُهم بها ، وحذف « بها » ، لدلالة ما بعده عليه . وعلى الثاني تكون الجملة صفة لـ « صدقة » ليس إلاّ . وأما « وتزكِّيهم » فالتاء فيه للخطاب لا غير ، لقوله : « بها » ، فإن الضمير يعود على « الصدقة » فاستحال أن يعود الضمير من «تزكِّيهم » إلى « الصدقة » . وعلى هذا فتكون الجملة حالاً من فاعل « خُذْ » على قولنا : « إنَّ تُطَهِّرُهُم » حال منه ، وإنَّ التاء فيه للخطاب . ويجوز أيضاً أن تكون صفة ، إنْ قلنا : إنَّ « تُطَهِّرهم » صفة ، والعائد منها محذوف . وجوز مكي أن يكون « تُطَهِّرهم » صفة لـ « صدقة » ، على أن التاء للغيبة ، وتُزكِّيهم حالاً من فاعل « خُذْ » ، على أن التاء للخطاب . « وقد ردُّوه » عليه بأن الواو عاطفة ، أي : صدقة مُطَهَّرة ، ومزكِّياً بها ، ولو كان بغير « واو » جاز . قُلْتُ : ووجه الفساد ظاهر ، فإنَّ « الواو » مشركة لفظاً ومعنى ، فلو كانت « وتُزَكِّيهم » عطفاً على « تُطَهِّرُهُم » للزم أن يكون صفة كالمعطوف عليه ، إذ لا يجوز اختلافهما ، ولكن يجوز ذلك على أن « تُزَكِّيهم » خبر مبتدأ محذوف ، وتكون « الواو » للحال ، تقديره : وأنت

تُزَكِّيهم . وفيه ضعف ، لقلة نظيره في كلامهم . وتلخص من ذلك أن الجملتين يجوز أن يكونا حالين من فاعل « خُذْ » ، على أن تكون التاء للخطاب ، وأن يكونا صفتين لـ « صدقة » ، على أن التاء للغيبة ، والعائد محذوف من الأولى ، وأن يكون « تُطَهِّرهم » حالاً ، أو صفة ، و « تُزَكِّيهم » حالاً على ما جوَّزه مكي ، وأن يكون « تُزَكِّيهم » خبر مبتدأ محذوف ، و « الواو » للحال . وقرأ الحسن « تُطْهِرُهم » مخففاً من « أَطْهَرَ » ، عدّاه بالهمزة . قوله : ﴿ إِنَّ صَلاَتَكَ ﴾ « قرأ الأخوان » ، وحفص « إِنَّ صَلاَتَكَ »، وفي هود ﴿ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ بالتوحيد . والباقون « إِنَّ صَلَوَاتِكَ » ، « أَصَلَوَاتُكَ » بالجمع فيهما ، وهما واضحتان ، إلاّ أن « الصلاة » هنا المراد بها : الدعاء ، وفي تيك : العبادة . والسَّكَنُ : الطمأنينة ، قال :

٢٥٦١ ـ يا جارةَ الحَيِّ أَلاَ كُنْتِ لي سَكَناً إذْ لَيْسَ بَعْضٌ مِنَ الجِيرانِ أَسْكَنَنِي

فـ « فَعَل » بمعنى مفعول ، كالقَبَض بمعنى المقبوض ، والمعنى : يسكنون إليها . قال أبو البقاء : « ولذلك لم يؤنثه » . لكن الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل ، لقوله : « لهم » . ولو كان كما قال لكان التركيب : سَكَنٌ إليها ، أي : يسكنون إليها ، فقد ظهر أن المعنى : مسكنة لهم .

قوله : ﴿ هُوَ يَقْبَلُ ﴾ : « هو » مبتدأ ، و « يقبل » خبره ، والجملة خبر « أن » ، و « أنَّ » وما في حيِّزها سادة مسد المفعولين ، أو مسد الأول . ولا يجوز أن يكون « هُوَ » فصلاً ، لأن ما بعده لا يوهم الوصفية ، وقد تحرر ذلك فيما تقدم . وقرأ الحسن (بخلاف عنه « أَلَمْ تَعْلَمُوا ») .

قال الشيخ : « وفي مصحف أُبَيٍّ « ألم تَعْلَمُوا » بالخطاب ، وفيه احتمالات ، أحدها : أن يكون خطاباً للمتخلفين الذين قالوا : ما هذه الخاصة التي اختص بها هؤلاء ، وأن يكون التفاتاً من غير إضمارِ قول ، والمراد : التائبون ، وأن يكون على إضمار قول ، أي : قُلْ لهم يا محمد : أَلَمْ تَعْلَمُوا . قوله : « عَنْ عِبَادِهِ » متعلق بـ « يَقْبَلُ » . وإنَّما تعدّى بـ « عَنْ » فقيل : « لأن معنى « مِنْ » ، ومعنى « عَنْ » متقاربين . قال ابن عطية : « وكثيراً ما يتوصل في موضع واحد بهذه وبهذه ، نحو : « لا صدقة إلا عَنْ غِنىً ، ومِنْ غِنىً » ، و « فعل ذلك فلانٌ مِنْ أَشَرِهِ وَبَطَرِه ، وعَنْ أَشَرِه وبَطَرِه » . وقيل : لفظة « عَنْ » تشعر ببعد ما ، تقول « جلس عن يمين الأمير » ، أي : مع نوع من البعد . والظاهر أن « عَنْ » هنا للمجاوزة على بابها ، والمعنى : يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم ، فإذا قلت : أخذت العلم عن زيد ، فمعناه المجاوزة ، وإذا قلت : « منه » فمعناه ابتداء الغاية . قوله : « هُوَ التَّوَّابُ » . يجوز أن يكون فصلاً ، وأن يكون مبتدأ بخلاف ما قبله .

قوله : ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ :

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبو بكر عن حفص « مُرْجَئُون » . بهمزة مضمومة بعدها « واو » ساكنة . والباقون « مُرْجَوْنَ » دون تلك الهمزة . وهذا كقراءتهم في الأحزاب « تُرْجِيءُ » . بالهمزة ، والباقون بدونه . وهما لغتان ، يقال: أَرْجَأْتُه ، وأَرْجَيْتُهُ ، كـ « أعطيته » . ويحتمل أن يكونا أصلين بنفسهما ، وأن تكون الياء بدلاً من الهمزة ، لأنه قد عهد تخفيفها كثيراً ، كـ « قَرَأْتُ وقَرَيْتُ » ، وتوضأت وتوضيت . قوله : « إِمَّا يُعَذِّبُهُم » يجوز أن تكون هذه الجملة في محل رفع خبراً للمبتدأ ، و « مُرْجَوْنَ » يكون على هذا نعتاً للمبتدأ ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر ، وأن يكون في محل نصب على الحال ، أي : هم مؤخرون إمَّا مُعَذَّبين ، وإمّا متوباً عليهم ، و « إمّا » هنا للشك بالنسبة

إلى المخاطب ، وإمّا للإبهام بالنسبة إلى أنه أبهم على المخاطبين .

وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾

قوله : ﴿ والّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ :

قرأ نافع وابن عامر « الّذِينَ اتّخَذُوا » بغير « واو » . والباقون بواو العطف . فأما قراءة نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفهم ، فإنّ مصاحف المدينة والشام حذفت منها « الواو » ، وهي ثابتة في مصاحف غيرهم . و « الّذِينَ » على قراءة من أسقط « الواو » قبلها فيها أوجه :

أحدها : أنها بدل من « آخَرُونَ » . قبلها . وفيه نظر ، لأن هؤلاء الذين اتَّخَذُوا مسجداً ضِراراً، لا يقال في حقهم : إنَّهُم مُرْجَونَ لأمر الله ، لأنه يروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين ، كأبي عامر الراهب .

الثاني : أنه مبتدأ ، وفي خبره حينئذ أقوال .

أحدها : أنه « أَفَمَنْ أسَّسَ بُنْيَانَهُ » ـ والعائد محذوف ، تقديره : بُنْيَانَه منهم .

الثاني : أنه لا يَزَالُ بُنْيَانُهُم ـ قاله النحاس ، والحَوْفيّ . وفيه بُعْدٌ ، لطول الفصل .

الثالث : أنه « لا تَقُمْ فيه » ـ قاله الكسائي . قال ابن عطية : « ويتجه بإضمار ، إما في أول الآية ، وإمّا في آخرها ، بتقدير : لا تَقُمْ في مسجدهم » .

الرابع : أن الخبر محذوف ، تقديره : يعذبون ، وَنَحْوَهُ ، قاله المهدوي .

الوجه الثالث : أنه منصوب على الاختصاص ، وسيأتي هذا الوجه أيضاً في قراءة الواو . وأما قراءة « الواو » ففيها ما تقدم ، إلّا أنه يمتنع وجه البدل من « آخَرُونَ » ـ لأجل العاطف . وقال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : « والّذِينَ اتّخَذُوا » ما محله من الإعرابِ ؟ قُلْتُ : محله النصب على الاختصاص ، كقوله تعالى : ﴿ والمُقِيمينَ الصَّلاةَ ﴾ . وقيل : هو مبتدأ ، وخبره محذوف ، معناه : فيمن وصفنا الذين اتَّخَذُوا ، كقوله : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾ : قُلْتُ : يريد على مذهب سيبويه ، فإنّ تقديره : فيما يتلى عليكم السارق ، فحذف الخبر ، وأبقى المبتدأ ، كهذه الآية .

قوله : ﴿ ضِرَاراً ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مفعول من أجله ، أي : مضارة لإخوانهم .

الثاني : أنه مفعول ثان لـ « اتَّخَذُوا » ، قاله أبو البقاء .

الثالث : أنه مصدر في موضع الحال من فاعل « اتَّخَذُوا » ، أي : اتَّخَذُوه مضارين لإخوانهم . ويجوز أن

ينتصب على المصدرية ، أي : يصرون بذلك غيرهم ضِرَاراً . ومتعلقات هذه المصادر محذوفة ، أي : ضراراً لإخوانهم ، وكفراً بالله . قوله : ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما ـ وهو الذي لم يذكر الزمخشري غيره ـ : أنه متعلّق بقوله : « اتَّخَذُوا » ، أي : اتخذوا مسجداً مِنْ قبل أن ينافق هؤلاء .

الثاني : أنه متعلّق بـ « حَارَبَ » ، أي : حَارَبَ من قبل اتخاذ هذا المسجد . قوله : ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا ﴾ « لَيَحْلِفُنَّ » جواب قسم مقدر ، أي : واللَّهِ لَيَحْلِفُنّ . وقوله : « إِنْ أَرَدْنَا » جواب لقوله : « لَيَحْلِفُنَّ » ، فوقع جواب القسم المقدر فعل قسم مجاب بقوله : « إِنْ أَرَدْنَا » . و « إِنْ » نافية ، ولذلك وقع بعدها « إلّا » . و « الحُسْنَى » صفة لموصوف محذوف ، أي : إلا الخَصْلَةَ الحُسْنَى ، أو إلّا الإرادة الحُسْنَى . وقال الزمخشريُّ : « ما أردنا ببناء هذا المسجد إلا الخَصْلَةَ الحُسْنَى ، أو إلّا الإرادةَ الحُسْنَى ، وهي الصلاة» . قال الشيخ[1] : كأنه في قوله : «إلّا الخَصْلَةَ الحُسْنَى » جعله مفعولاً ، وفي قوله « أو إلّا الإرادةَ الحُسْنَى » جعله علة ، فكأنه ضمن « أُرادَ » معنى « قَصَدَ » ، أي : ما قصدوا ببنائه لشيء من الأشياء إلا الإرادةَ الحُسْنَى . قال : « وهذا وجه متكلف» .

قوله : ﴿ . . . لَمَسْجِدٌ . . . ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنها لام الابتداء .

والثاني : أنها جواب قسم محذوف ، وعلى التقديرين فيكون « لَمَسْجِدُ » مبتدأ ، و « أُسِّسَ » في محل رفع نعتاً له ، و « أَحَقُّ » خبره . والقائم مقام الفاعل ضمير المَسْجِد على حذف مضاف ، أي : أُسِّسَ بنيانه . « من أوَّلِ » متعلق به ، وبه استدل الكوفيون على أن « مِنْ » تكون لابتداء الغاية في الزمان ، واستدلوا أيضاً بقوله :

٢٥٦٢ ـ مِنَ الصَّبْحِ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لا تَرَى ... مِنَ القَوْمِ إلّا خَارِجِيّاً مُسَوَّمَا[1]

وقول الآخر :

٢٥٦٣ ـ تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[2]

وقد تأوله البصريون على حذف مضاف ، أي : مِنْ تأسيس أوّلِ يوم ، ومن طُلوعِ الصُّبْح ، ومن مجيء أزمان يوم . قال أبو البقاء : « وهذا ضعيف ، لأن التأسيس المقدر ليس بمكان ، حتى تكون لابتداء غايته » . ويدل على جواز ذلك قوله : ﴿ للَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ، ومِنْ بَعْدُ ﴾ ، وهو كثير في القرآن وغيره . قُلْتُ : البصريون إنّما فروا من كونها لابتداء الغاية في الزمان ، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان ، حتى يردَّ عليهم بما ذكر . والخلاف في هذه المسألة قوي ، ولأبي علي فيها كلام طويل . وقال ابن عطية : « ويحسن عندي أن يستغنى عن تقدير ، وأن تكون « مِنْ » تجر لفظة « أوَّل » ، لأنها بمعنى البداءة ، كأنه قال : من مبتدأ الأيام ، وقد حُكِيَ لي هذا

---

(١) انظر شرح المفضليات (١/٢١٥) المقرب (١/١٩٨) أمالي ابن الشجري (٢/٢٥٣) الخزانة (٣/٣٢٣).

(٢) البيت للنابغة انظر ديوان (١١) المغنى (١/٣١٩) الأشموني (٢/٢١١) التصريح (٢/٨).

الذي اخترته عن بعض أئمة النحو » . وقوله : « أَحَقُّ » ليس للتفصيل ، بل بمعنى « حقيق » ، إذ لا مفاضلة بين المسجدين . و « أَنْ تَقومَ » أي : بأن تقوم . والتاء لخطاب الرسول عليه الصلاة والسلام . و « فيه » متعلِّق به . قوله : « فيه رِجَالٌ » . يجوز أن تكون « فيه » صفة « لَمَسْجِد » و « رِجَال » فاعل ، وأن تكون حالاً من الهاء في « فيه » ، و « رِجَالٌ » فاعل به أيضاً ، وهذان أولى من حيث إنَّ الوصف بالمفرد أصل ، والجار قريب من المفرد . ويجوز أن تكون « فيه » خبراً مقدماً ، و « رِجَالٌ » مبتدأ مؤخر . وفي هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه ، أحدها : الوصف . والثاني : الحال على ما تقدم . والثالث : الاستئناف . وقرأ عبد الله بن زيد « فيه » بكسر الهاء « فيه » الثانية بضمها ، وهو الأصل ، جمع بذلك بين اللغتين ، وفيه أيضاً رفع توهم التوكيد ، ورفع توهم أن « رِجَال » مرفوع بـ « تقوم » . وقوله : « يُحِبُّونَ » صفة لـ « رجال » ، و « أَنْ » مفعول به . وقرأ طلحة بن مصرف ، والأعمش « يَطَّهَّرُوا » بالإدغام . وعلي بن أبي طالب « المُتَطَهِّرِينَ » بالإظهار ، عكس قراءة الجمهور في اللفظتين .

أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾

قوله : ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيانَهُ ﴾ :

قرأ نافع ، وابن عامر « أُسِّسَ » مبنياً للمفعول ، « بُنْيَانُه » بالرفع ، لقيامه مَقَامَ الفاعل . والباقون « أَسَّسَ » مبنياً للفاعل ، « بُنْيانَه » مفعول به ، والفاعل ضمير « مَنْ » . وقرأ عمارة بن عائذ : الأول مبنياً للمفعول ، والثاني مبنياً للفاعل ، و « بنيانه » مرفوع على الأولى ، ومنصوب على الثانية لما تقدم . وقرأ نصر بن علي ، ونصر بن عاصم « أَسَسُ بُنْيَانِهِ » . وقرأ أبو حيوة ، والنصران أيضاً « آسَاسُ بُنْيَانِهِ » جمع « أُسٍّ » ، وروى عن نصر بن عاصم أيضاً « أُسُسُ » بهمزة مفتوحة وسين مضمومة . وقرىء « إساسُ » بالكسر ، وهي جموع أضيفت إلى « البنيان » . وقرىء « أَسَاسُ » بفتح الهمزة . و « أُسّ » بضم الهمزة وتشديد السين ، وهما مفردان أضيفا إلى « البنيان » . ونقل صاحب كتاب اللوامح فيه « أَسَسُ » بالتخفيف ورفع السين ، « بُنْيَانِهِ » بالجر ، فـ « أَسَس » مصدر أَسَسَ الحائط ، يَؤُسُّهُ أَسَساً ، وأَسّاً . فهذه عشر قراءات . والأُسُّ والأساسُ : القاعدة التي يبنى عليها الشيء . ويقال : كان ذلك على أُسِّ الدَّهْرِي كقولهم : على وجه الدهر . « ويقال : أسَّ ، مضعفاً ، أي : جعل له آساساً ، وآسَسَ ، بزنة « فَاعَلَ » . و « البُنْيَانُ » فيه قولان :

أحدهما : أنه مصدر ، كـ « الغُفْرَان ، والشُّكْران » ، وأطلق على المفعول كـ « الخَلْق » بمعنى المخلوق .

والثاني : أنه جمع ، وواحده « بُنْيَانة » ، قال الشاعر :

٢٥٦٤ ـ كَبُنْيَانَةِ القَارِيِّ مَوْضِعُ رَحْلِها وآثارُ نِسْعَيْها مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ[1]

يعنون أنه اسم جنس ، كـ « قمح وقمحة » . قوله : « عَلَى تَقْوَى » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلِّق بنفس « أَسَّسَ » فهو مفعول في المعنى .

(١) البيت لكعب بن زهير انظر البحر المحيط (٥/ ١٠٠).

والثاني : أنه متعلِّق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكن في « أَسَّسَ » ، أي : قاصداً بُنْيَانه التقوى ، كذا قدره أبو البقاء . وقرأ عيسى بن عمر « تَقْوًى » منونة . وحكى هذه القراءة سيبويه ، ولم يرتضها الناس ، لأن ألفها للتأنيث ، فلا وجه لتنوينها . وقد خرجها الناس على أن تكون ألفها للإلحاق . قال ابن جني : « قياسها أن تكون ألفها للإلحاق ، كـ « أَرْطىً » . قوله : « خَيْرٌ » خبر المتبدأ . والتفضيل هنا باعتبار معتقدهم . و « أَمْ » متصلة ، و « مَنْ » الثانية عطف على « مَنْ » الأولى . و « أَسَّسَ بُنْيَانَهُ » كالأولى . قوله : « عَلَى شَفَا جُرُفٍ » كقوله : عَلَى تَقْوَى » في وجهيه . و « الشَّفَا » تقدم في آل عمران . وقرأ حمزة ، وابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم « جُرْفٍ » بسكون الراء . والباقون بضمها . فقيل : لغتان . وقيل : الساكن فرع على المضموم ، نحو : « عُنْق » في « عُنُق » ، و « طُنْب » في « طُنُب » . وقيل : بالعكس كـ « عُسْر ويُسْر » . و « الجُرُفُ » : « البئر التي لم تُطْوَ . وقيل : هو الهُوَّة ، وما يَجْرُفُه السيل من الأودية ، قاله أبو عبيدة . وقيل : هو المكان الذي يأكله الماء فيجْرُفه ، أي : يذهب به . ورجل جُرَافٌ ، أي : كثير النكاح ، كأنه يَجْرُفُ في ذلك العمل ، قاله الراغب . قوله : « هَارٍ » نعت لـ « جُرُفٍ » ، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها ـ وهو المشهور ـ : أنه مقلوب بتقديم لامه على عينه ، وذلك أن أصله « هاوِر » ، أو « هاير » بالواو والياء ، لأنه سُمِعَ فيه الحرفان ، قالوا : هار يهور ويهار، وهار يهير ، وتَهَوَّر البناء ، وتَهَيَّر ، فقدمت اللام ، وهي «الراء» على العين، وهي «الواو» أو «الياء» فصار كـ«غازٍ» «ورامٍ»، فأُعِلّ بالنقص، كإعْلالهما، فوزنه بعد القلب: «فالع»، ثم تزنه بعد الحذف بـ«فالٍ».

الثاني : أنه حذفت عينه اعتباطاً ، أي : لغير موجب ، وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب على لامه ، فيقال : هذا هارٌ ، ورأيت هاراً ، ومررت بهارٍ ، ووزنه أيضاً « فال » .

والثالث : أنه لا قلب فيه ولا حذف ، وأن أصله « هَوِر ، أو هَيِر » بزنة « كَتِف » ، فتحرك حرفُ العلة ، وانفتح ما قبله ، فقلب ألفاً ، فصار مثل قولهم : كبشٌ صافٌ ، أي : صَوِف ، ويوم راحٌ ، أي : رَوِحٌ . وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب أيضاً كالذي قبله ، كما تقول : هذا بابٌ ، ورأيت باباً ، ومررتُ ببابٍ . وهذا أعدل الوجوه ، لإستراحته من ادعاء القلب ، والحذف اللذين هما على خلاف الأصل ، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف . ومعنى : « هارٍ » أي : ساقط متداع مِنْهَال . قوله : ﴿ فَانْهَارَ ﴾ فاعله إمّا ضمير « البُنْيَان » ، والهاء في « به » على هذا ضمير المُؤَسِّس الباني ، أي : فَسَقَطَ بُنْيَان الباني على شفا جُرُفٍ هارٍ ، وإمّا ضمير « الشَّفَا » ، وإمّا ضمير « الجُرُف » ، أي : فَسَقَطَ الشَّفَا ، أو سقط الجُرُف ، والهاء في « به » للبُنْيَان ، ويجوز أن يكون للباني المُؤَسِّس . والأوْلى أن يكون الفاعل ضمير « الجُرُف » ، لأنه يلزم في انهياره انهيار الشَّفَا والبُنْيَان جميعاً ، ولا يلزم من انهيارهما ، أو انهيار أَحَدِهما انهيارُهُ . والباء في « به » يجوز أن تكون المعدية ، وأن تكون التي للمصاحبة ، وقد تقدم لك خلاف أول هذا الموضوع أن المعدية عند بعضهم تستلزم المصاحبة . وإذا قيل : إنَّها للمصاحبة هنا فتتعلق بمحذوف ، لأنها حال ، أي : فانْهَارَ مصاحباً له .

لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ

فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾

وقوله : ﴿ بُنْيَانُهُم ﴾ : يحتمل أن يكون مصدراً على حاله ، أي : لا يزال هذا الفعل الصادر منهم ، ويحتمل أن يكون مراداً به المبنى ، وحينئذ يضطر إلى حذف مضاف ، أي : بناء بنيانهم ، لأن المبنى ليس ريبة ، أو يقدر الحذف من الثاني ، أي : لا يزال مبنيهم بسبب ريبة . وقوله : « الَّذِي بَنَوْا » تأكيد ، دفعاً لوهم من يتوهم أنهم لم يبنوا حقيقة ، وإنما دبروا أموراً ، من قولهم : كم أبني وتهدم ، وعليه قوله :

٢٥٦٥ - مَتَى يَبْلُغُ البُنْيَانُ يَوْماً تَمَامَهُ إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ، وغَيْرُكَ يَهْدِمُ[1]

قوله : ﴿ إِلاَّ أَنْ تَقَطَّعَ ﴾ المستثنى منه محذوف ، والتقدير : لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت إلاّ وقت تقطيع قلوبهم ، أو في كلّ حال إلاّ حال تقطيعها . وقرأ ابن عامر ، وحمزة ، وحفص « تَقَطَّعَ » بفتح التاء ، والأصل « تتقطَّع » بتاءين ، فحذفت إحداهما . وقرأ الباقون « تُقَطَّعَ » . بضمها ، وهو مبني للمفعول ، مضارع « قَطَّعَ » بالتشديد . وقرأ أُبَيٌّ « تَقْطَعَ » مخففاً من « قَطَّعَ » . وقرأ الحسن ، ومُجَاهِدُ ، وقتادة ، ويعقوب « إلى أَنْ » بـ «إلى » الجارة . وأبو حيوة كذلك ، وهي قراءة واضحة في المعنى ، إلا أنّ أبا حيوة قرأ « تُقَطِّعَ » بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددة . والفاعل ضمير « الرسول » . « قُلُوبَهُم » نصباً على المفعول به ، والمعنى بذلك أنه يقتلهم ، ويتمكن منهم كلَّ تمكن . وقيل : الفاعل ضمير « الرِّيبة » ، أي : إلى أن تُقَطِّعَ الرِّيبةُ قُلوبَهُم . وفي مصحف عبد الله « ولو قُطِّعَتْ » ، وبها قرأ أصحابه ، وهي مخالفة لسواد مصاحف الناس .

قوله : ﴿ بِأَنَّ لَهُم ﴾ :

متعلِّق بـ « اشْتَرَى » ، ودخلت الباء هنا على المتروك على بابها ، وسمَّاهَا أبو البقاء « باء » المقابلة ، كقولهم : « باء » العوض ، و « باء » الثمينة . وقرأ عمر بن الخطاب « بالجَنَّةِ » .

قوله : ﴿ يُقَاتِلُونَ ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً ، ويجوز أن يكون حالاً . وقال الزمخشريُّ : « يُقَاتِلُونَ » فيه معنى الأمر ، كقوله تعالى : « تُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ بأموالِكُمْ وأَنْفُسِكُم[2] » قُلْتُ : وعلى هذا فيتعين الاستئناف ، لأن الطلب لا يقع حالاً . وقد تقدم الخلاف في ﴿ فَيَقْتُلُونَ ويُقْتَلُونَ ﴾ في آل عمران[3] . قوله : « وَعْداً » منصوب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، لأن معنى « اشْتَرَى » معنى : وَعَدَهُم بذلك ، فهو نظير : « هذا ابني حقّاً » . ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال ، وفيه ضعف . و « حَقّاً » نعت له . و « عليه » حال من « حَقّاً » ، لأنه في الأصل صفة لو تأخر .

قوله : ﴿ فِي التَّوْرَاةِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلِّق بـ « اشْتَرَى » ، وعلى هذا فتكون كلُّ أمةٍ قد أُمِرَتْ بالجهاد ، وَوُعِدَتْ عليه الجنة .

والثاني : أنه متعلِّق بمحذوف ، لأنه صفة للوعد ، أي : وعداً مذكوراً وكائناً في التوراة . وعلى هذا فيكون

---

(١) انظر البيت في روح المعاني (١١ / ٢٤).

(٢) سورة الصف آية (١١).

(٣) انظر آية رقم (٢١).

الوعد بالجنة هذه الأمة مذكوراً في كتب الله المنزلة . وقال الزمخشريّ ـ في أثناء الكلام ـ : « لا يجوز عليه قبيح قط » .

قال الشيخ : « استعمل » قط في غير موضعه ، لأنه أتى به مع قوله : « لا يجوز عليه » ، و « قط » ظرف ماض ، فلا يعمل فيه إلاّ الماضي . قُلْتُ : ليس المراد هنا زمناً بعينه . وقوله : ﴿ فاسْتَبْشِرُوا ﴾ فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، لأن في خطابهم بذلك تشريفاً لهم . و « استفعل » هنا ليس للطلب ، بل بمعنى « أَفْعَلَ » ، كـ « اسْتَوْقَدَ وأَوْقَدَ » . وقوله : « الذي بَايَعْتُم به » توكيد ، كقوله : « الّذِي بَنَوْا » ـ لينصَّ لهم على هذا البيع بعينه .

التَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّآئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٦﴾ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾

قوله : ﴿ التائِبُونَ ﴾ : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنهم مبتدأ وخبره « العابدون » وما بعده أوصاف ، أو اخبار متعددة عند من يرى ذلك .

الثاني : أن الخبر قوله « الآمِرُونَ » .

الثالث : أن الخبر محذوف ، أي : التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة ، ويؤيده قوله : « وبَشِّرِ المُؤْمِنينَ » ، وهذا عند من يرى أن هذه الآية منقطعة مما قبلها ، وليست شرطاً في المجاهدة . وأما من زعم أنها شرط في المجاهدة ، كـ « الضَّحّاك » وغيره ، فيكون إعراب « التائبون » خبرَ مبتدأ محذوف ، أي : هم التائبون ، وهذا من باب قطع النعوت ، وذلك أن هذه الأوصافَ عند هؤلاء القائلين : من صفات المؤمنين في قوله تعالى : « مِنَ المُؤْمِنينَ » ـ ويؤيد ذلك قراءة أُبَيٍّ ، وابنِ مسعود ، والأعمشِ « التائبين » بالياء .

ويجوز أن تكون هذه القراءة على القطع أيضاً ، فيكون منصوباً بفعل مقدر ، وقد صرَّحَ الزمخشريُّ ، وابنُ عطية بأن « التائبين » في هذه القراءة نعت للمؤمنين .

الخامس : أن « التائبون » بدلٌ من الضمير المستتر في « يُقَاتِلُونَ » . ولم يَذْكُرْ لهذه الأوصاف متعلِّقاً ، فلم يقل : التائبون من كذا لله ، ولا العابدون لله ، لفهم ذلك ، إلّا صفتي الأمر والنهي ، مبالغةً في ذلك . ولم يأت بعاطف بين هذه الأوصاف ، لمناسبتها لبعضها ، إلّا في صفتي الأمر والنهي ، لتباين ما بينهما ، فإنّ الأمر طلبُ فعل ، والنهي طلب ترك ، أو كف . وكذا « الحافظون » عَطَفَه ، وذَكَرَ متعلِّقه . وأتى بترتيب هذه الصفات في الذكر على أحسن نظم . وهو ظاهر بالتأمل ، فإنه قدم التوبة أولاً ، ثم ثَنَّى بالعبادة إلى آخرها . وقيل : إنما دخلت « الواو » ، لأنها « واو » الثمانية ، كقوله : ﴿ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُم ﴾[1] ، وقوله : ﴿ وفُتِحَتْ أَبْوَابُها ﴾ لما كان للجنة ثمانيةُ أبوابٍ أتى معها بالواو ، . وقال أبو البقاء : « إنّما دخلت « الواو » في الصفة الثامنة ، إيذاناً بأن السبعةَ عندهم عدد تام ، ولذلك قالوا : سبعٌ في ثمانية ، أي : سبعُ أذرع في ثمانية أشبار ، وإنّما دَلّتِ « الواو » على ذلك ، لأن « الواو » تؤذن بأن ما بعدها غَيْرُ ما قبلها ، ولذلك دخلت في باب عطف النسق : قُلْتُ : وهذا قول ضعيفٌ جداً ، لا تحقيقَ له .

قوله : ﴿ **وَلَوْ كانُوا أُولى قُرْبى** ﴾ :

كقوله : « أعْطُوا السَّائِلَ ، ولو عَلَى فَرَسٍ » ، وقد تقدم ما في ذلك ، وأنّها حال معطوفة على حال مقدرة .

قوله : ﴿ **وَعَدَهَا إيَّاهُ** ﴾ :

اختلف في الضمير المرفوع ، والمنصوب المنفصل ، فقيل ؛ وهو الظاهر ـ : إنَّ المرفوع يعود على « إبراهيم » ، والمنصوب على « أبيه » ، يعني أن إبراهيم كان وَعَدَ أباه أن يستغفر له ، ويؤيد هذا قراءة الحسن وحَمَّاد الرَّاوية ، وابن السَّمَيْفَع ، وأبي نهيك ، ومعاذ القارىء « وَعَدَها أباه » بالباء الموحدة . وقيل : المرفوع لأبي « إبراهيم » ، والمنصوب لـ « إبراهيم » . وفي التفسير أنه كان وَعَدَ إبراهيمَ أنه يؤمن ، فلذلك طَمِعَ في إيمانه . و « الأَوَّاهُ » : الكثير التَّأَوُّه ، وهو من يقول : أَوَّاهُ . وقيل : من يقول : أَوَّهْ ، وهو أنسب ، لأن « أَوَّهْ » بمعنى : أَتَوَجَّع ، فـ « الأوّاه » : فَعَّال مثال مبالغة من ذلك ، وقياس فعله أن يكون ثلاثياً ، لأن أمثلة المبالغة إنما تطرد في الثلاثي ، وقد حكى قطرب فعله ثلاثياً ، فقال : «يقال: آهَ يؤوه، كـ«قام يقوم «أوها». وأنكر النحويون هذا القول على قطرب ، وقالوا : « لا يقال من «أَوَّهْ » بمعنى : أَتَوَجَّع ، فِعْلٌ ثلاثي ، إنما يقال : أَوَّهَ تَأْوِيها ، وَتَأَوَّهَ تَأَوُّهاً . قال الراجز :

٢٥٦٦ ـ

فَأَوَّهَ الرّاعِي وَضَوْضَى أَكْلُبُه[2]

وقال المُثَقِّبُ العَبْدِيّ :

٢٥٦٧ ـ إذا مـا قُـمْـتُ أَرْحَـلُهَـا بِـلَـيْـلٍ تَـأَوَّهُ آهَـةَ الـرَّجُـلِ الـحَـزِيـنِ

وقال الزمخشري : « أوّاه » : فَعَّال ، من : أَوَّهَ ، كـ « لآلٍ » من « اللّؤْلؤ » ، وهو الذي يكثر التَّأَوُّه .

قال الشيخ[3] : وتسميته «أَوَّاهَ» من « أَوَّهَ » كـ « لآلٍ » من اللّؤلؤ ليس بجيد ، لأن مادة « أَوَّهَ » موجودة في صورة

---

(١) سورة الكهف آية (٢٢).

(٢) انظر البيت في البحر المحيط (٥/٨٨).

(٣) انظر البحر المحيط (٥/١٠٦).

مفقودة في « لآل » لاختلاف التركيب ، إذ « لآل » ثلاثي ، و « لُؤلؤ » رباعي ، وشرط الاشتقاق توافق في الحروف الأصلية . قُلْتُ : «لآل » و « لُؤْلُؤ » كلاهما من الرباعي المكرر ، أي : أن الأصل « لام » ، همزة » ، ثم كررتا ، غاية ما في الباب أنه اجتمع الهمزتان في « لآل » ، فأدغمت أولاهما في الأخرى ، وفرق بينهما في « لُؤْلُؤ » .

قوله : ﴿ اتَّبَعُوهُ ﴾ : يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه اتِّبَاع حقيقي ، ويكون عليه السلام خرج أولاً ، وتَبِعَه أصحابه . وأن يكون مجازاً ، أي : اتَّبَعُوا أمره ونهيه . و « ساعةِ العُسْرَة » عبارة عن وقت الخروج إلى الغزو ، وليس المراد حقيقة الساعة ، بل كقولهم : « يوم الكُلاَب » ، و :

٢٥٦٨ ـ ..... عَشِيَّةَ قَارَعْنَا جُذَامَ وحِمْيَرَا

فاستعيرت « الساعة » لذلك ، كما استعير « الغداة » و « العشية » في قوله :

٢٥٦٩ ـ غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ .....

وقوله :

٢٥٧٠ ـ إذَا جَاءَ يَوْماً وارِثِي يَبْتَغِي الغِنَى .....

قوله : « كَادَ يَزِيغُ » قرأ حمزة ، وحفص عن عاصم « يَزِيغُ » بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق . فالقراءة الأولى يحتمل أن يكون اسم « كاد ضمير شأن ، وقُلُوبُ » مرفوع بـ « يَزِيغُ » ، والجملة في محل نصب خبراً لها ، وأن يكون اسمها ضميرَ « القوم » ، أو « الجمع » الذي دل عليه ذكر « المهاجرين والأنصار» ، ولذلك قدره أبو البقاء ، وابن عطية : « مِنْ بَعْدِ ما كادَ القَوْمُ » .

وقال الشيخ[٤] في هذه القراءة ـ : « فتعين أن يكون في « كاد » ضمير الشأن ، وارتفاع « قلوب » بـ « يَزِيغُ » ، لامتناع أن يكون « قلوب » اسمَ « كَادَ » ، و « يَزِيغُ » في موضع الخبر ، لأن النية به التأخير ، ولا يجوز : مِنْ بَعْدِ ما كادَ قلوب يَزِيغُ بالياء » . قُلْتُ : لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة ، لما تقدم لك من أنه يجوز أن يكون اسم « كاد » ضميراً عائداً على « الجمع » ، و « القَوْم » ، والجملة الفعلية خبرها ، ولا محذور يمنع ذلك من ذلك . وقوله : « لامتناع أن يكون « قلوب » اسم « كاد » يعني أنا لو جعلنا « قلوب » اسم « كاد » لزم أن يكون «يَزِيغُ » خبراً مقدماً ، فيلزم أن يرفع ضميراً عائداً على « قلوب » ، ولو كان كذلك للزم تأنيث الفعل ، لأنه حينئذ مسند إلى ضمير مؤنث مجازي ، لأن جمع

---

(١) عجز بيت لزفر بن الحارث وصدره
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
.....
انظر شرح الحماسة (١/١٥٥) المغنى (٢/٦٣٦) التصريح (١/٢٤٩) البحر المحيط (٥/١٠٨).

(٢) صدر بيت لقطرى بن الفجاءة وعجزه:
.....
وعاجت صدور الخيل شطر تميم
انظر الوساطة (٤٥٠) ابن الشجرى (١/٩٧) البحر المحيط (٥/١٠٨).

(٣) صدر بيت لحاتم الطائي وهو في الديوان (٤٦)
متى بات .....
يجد جمع كف غير مل ولا صفر
وانظر البحر (٥/١٠٨).

(٤) البحر المحيط (٥/١٠٩).

التكسير يجري مَجْرَى المؤنث مجازاً . وأما قراءة التاء من فوق فيحتمل أن يكون في « كَادَ » ضمير الشأن ، كما تقدم ، و « قلوب » مرفوع بـ « تَزِيغُ » وأنث لتأنيث الجمع ، وأن يكون « قلوب » اسمها ، و « تَزيغُ » خبر مقدم ، ولا محذور في ذلك ، لأن الفعل قد أنث .

قال الشيخ [١] : وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلاّ مضارعاً رافعاً ضمير اسمها ، فبعضهم أطلق ، وبعضهم قيد بغير « عَسَى » من أفعال المقاربة ، ولا يكون سبباً ، وذلك بخلاف « كان » فإن خَبَرَها يرفع الضمير والسببيَّ لاسم « كان » ، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر ، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم « كاد » ، بل ولا سبباً له . وهذا يلزم في قراءة الياء أيضاً . وأما توسط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل (كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ) ، وفيه خلاف والصحيح المنع . وأما الوجه الأخير فضعيف جداً ، من حيث أضمر في « كاد » ضميراً ، ليس له على من يعود إلاّ بتوهم ، ومن حيث يكون خبر « كاد » رافعاً سبباً . قُلْتُ : كيف يقول : والصحيح المنع ؟ وهذا التركيب موجود في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ ما كانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ ، و ﴿ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ ، وفي قول امرىء القيس :

٢٥٧١ ـ وإنْ تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْـكِ مِنِّي خَلِيقَـةٌ ..... [٢]

فهذا التركيب واقع ، لا محالة . وإنما اختلفوا في تقديره : هل من باب تقديم الخبر ، أم لا ؟ فَمَنْ مَنَعَ ، لأنه كباب المبتدأ والخبر الصريح ، والخبر الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس باب الفاعل ، فكذلك بعد نسخه ، ومن أجاز فلأمن اللبس .

ثم قال الشيخ [٣] : ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كونِ « كاد » زائدة ، ومعناها مرادٌ ، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر ، فتكون مِثْلَ « كان » إذا زيدت ، يراد معناها ، (ولا عمل لها) ، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود « مِنْ بَعْدِ ما زَاغَتْ » بإسقاط « كاد » ، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى : « لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » مع تأثرها بالعامل ، وعملها فيما بعدها ، فأحرى أن يدعي زيادتها ، وهي ليست عاملة ولا معمولة . قُلْتُ : زيادتها أباه الجمهور ، وقال به من البصريين الأخفش ، وجعل منه « أَكَادُ أُخْفِيهَا » ، وتقدم الكلام على ذلك أوائل هذا الكتاب . وقرأ الأعمش ، والجحدري « تُزِيغُ » بضم التاء ، وكأنه جعل « أَزَاغَ » ، « وَزاغَ » ، بمعنى . وقرأ أُبَيٌّ « كَادَتْ » بتاء التأنيث .

وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرۡغَبُواْ بِأَنفُسِهِمۡ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ وَلَا

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) تقدم.

(٣) انظر البحر المحيط (٥/١٠٩).

مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾

قوله : ﴿ وَعَلَى الثَّلاثَةِ ﴾ :

يجوز أن ينسق على « النَّبِيِّ » ـ أي : تاب على النَّبِيِّ ، وعلى الثلاثة ، وأن ينسق على الضمير في « عَلَيْهِم » ـ أي : ثم تاب عليهم وعلى الثلاثة ، ولذلك كرّرَ حرف الجر . وقرأ جمهور الناس « خُلِّفُوا » مبنياً للمفعول مشدداً ، من : خَلَّفَهُ يُخَلِّفُه . وقرأ أبو مالك كذلك ، إلاّ أنه خفف اللام . وقرأ عكرمة ، وزر بن حبيش ، وعمرو بن عُبَيْد ، وعكرمة بن هارون المخزومي ، ومعاذ القارىء « خَلَفُوا » مبنياً للفاعل مخففاً من : « خَلَفَهُ ، والمعنى : الذين خَلَفُوا ، أي : فَسَدُوا ، من : خُلُوفِ الفَمِ . ويجوز أن يكون المعنى أنهم خَلَفُوا الغازين في المدينة . وقرأ أبو العالية ، وأبو الجوزاء كذلك ، إلاّ أنهما شددا اللام . وقرأ أبو رزين ، وعليّ بن الحسين ، وابناه : زيد ، ومحمد الباقر ، وابنه جعفر الصادق « خالفوا بألف ، أي : لم يوافقوا الغازين في الخروج » . قال الباقر : ولو خَلَفُوا لم يكن لهم . و « الظَّنُّ » هنا بمعنى العِلْم ، كقوله :

٢٥٧٢ ـ فَقُلْتُ لَهُم : ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ فِي الفَارِسِيِّ المُسَرَّدِ[1]

وقيل : هو على بابه . قوله : « أن لا مَلْجَأَ » « أَنْ » ، هي المخففة سادة مسدَّ المفعولين ، و « لا » وما في حيِّزها الخبر ، و « مِنَ اللَّهِ » خبرها ، ولا يجوز أن يكون يتعلق بـ « مَلْجَأَ » ، ويكون « إلا إليه » الخبر ، لأنه كان يلزم إعرابه ، لأنه يكون مطولاً . وقد قال بعضهم : إنه يجوز تشبيه الاسم المطول بالمضاف فينزع ما فيه من تنوين ونون ، كقوله :

٢٥٧٣ ـ أراني ـ ولا كُفْرَانَ لِلَّه آيَةً ..... [2]

وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا صَمْتَ يَوْمٌ إِلَى الليل » برفع « يوم » ، وقد تقدم القول في ذلك وقوله إلا إليه استثناء من ذلك العام المحذوف ، أي : لا ملجأ إلى أحدٍ إلا إليه ، كقولك : « لا آله إلاّ اللَّهُ » . و « الظمأ » : العَطَشُ ، يقال : ظَمِىءَ يَظْمَأ ظَمَأً ، فهو ظَمْآنُ ، وهي ظَمْأَى ، وفيه لغتان : القصر والمدّ ، وبالمدِّ قرأ عمرو بن عبيد ، نحو : سَفِهَ سَفَاهاً . والظَّمَأُ : ما بين الشربتين .

و ﴿ مَوْطِئاً ﴾ :

مَفْعَل ، من : وَطِىءَ ، ويحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الوَطْء ، وأن يكون مكاناً ، والأول أظهر ، لأن فاعل « يَغِيظُ » يعود عليه من غير تأويل ، بخلاف كونه مكاناً ، فإنه يعود على المصدر ، وهو الوطء ، الدال عليه مكان الموطىء . وقرأ زيد بن علي « يُغِيظُ » بضم الياء، وَهُما لغتان : غَاظَه وأَغَاظَه ، و « النَّيْل » : مصدر ، فيحتمل أن يكون على بابه ، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به ، وليس ياؤه مبدلة من « واو » كما زعم بعضهم ، بل « نَالَهُ يَنُولُه » مادة أخرى ، وبمعنى آخر ، وهو « المناولة » ، يقال : نُلْتُه أَنُولُهُ ، أي : تناولته . ونِلْتُهُ أَنَالُهُ ، أي : أدركته . و « الوادي » : قال الزمخشري : « الوادي » : كل منفرج بين جبال وآكام يكون منفذاً للسيل ، وهو في الأصل

---

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت لكثير وهو في ديوانه هكذا (٥٠٨)

أراني ولا كفران لله إنما
أو اخي من الأقوام كلَّ نجيل

« فاعل » من : وَدَى ، إذا سال ، ومنه « الوَدْيُ » . وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض . وجمع على « أَوْدِية » ، وليس بقياس ، كان قياسه « الأوادي » ، كـ « أواصل » جمع : « واصل » ، والأصل : وواصل ، قلبت « الواو » الأولى همزة . قال النحاس : « ولا أعرف فاعلاً وأَفْعِلَة سواه » . وقد استدرك عليه هذا ، فزادوا : نَادٍ وأَنْدِيَة ، وأنشدوا :

٢٥٧٤ ـ وفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وُجُوهُهُم وأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القَوْلُ والفِعْلُ[1]

والنادي : المجلس . وقال الفراء : إنه يجمع على « أوداء » ، كـ « صاحب وأصحاب » ، وأنشد لجرير :

٢٥٧٥ ـ عَرَفْتُ بِبُرْقَةِ الأَوْدَاءِ رَسْماً مُحِيلاً طَالَ عَهْدُكَ مِنْ رُسُومِ

قُلْتُ : وقد زاد الراغب في « فَاعِل وأَفْعِلَة » : (ناجٍ وأَنْجِيَة » . فقد كملت ثلاثة ألفاظ ، في « فاعل وأَفْعِلَة ») . ويقال : أَوْدَاهُ : أي أهلكه ، كأنهم تصوروا منه إسالة الدم . وسميت الدية دية ، لأنها في مقابلة إسالة الدم ؛ ومنه « الوَدْيُ » وهو ماء الفَحْل عند المداعبة ، وما يخرج عند البَوْلِ . و « الوَدِيّ » بكسر الدال والتشديد في الياء : صِغَارُ النَّخْل . وقوله : « ذَلِكَ بأنَّهُم » مبتدأ وخبر ، والإشارة به إلى ما تضمنه انتفاء التخلف من وجوب الخروج معه . وقوله : ﴿ إلاّ كُتِبَ ﴾ هذه الجملة في محل نصب على الحال من « ظَمَأ » وما عطف عليه ، أي : لا يُصِيبُهُم ظَمَأٌ إلاّ مكتوباً . وأَفْرَدَ الضمير في « بِهِ » ، وإن تقدمته أشياءُ ، إجراءً له مُجْرَى اسم الإشارة ، أي : كُتِبَ لهم بذلك عملٌ صالح .

وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾ ۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٣﴾ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٢٧﴾ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾

(١) تقدم.

وقوله : ﴿ إِلاَّ كُتِبَ ﴾ :

كنظيره . والمضمر : يحتمل أن يعود على « العمل الصالح » المتقدم ، وأن يعود على أحد المصدرين المفهومين من : « يُنْفِقُونَ » و « يَقْطَعُونَ » ، أي : إلاّ كُتِبَ لهم الإنفاقُ أو القَطْعُ . وقوله : « لِيَجْزِيَهُم » متعلق بـ « كُتِبَ » . وفي هذه الجمل من البلاغة والفصاحة ما لا يخفى على متأمله ، لا سيما لمن تدرّبَ بما تقدم في هذا الموضوع .

قوله : ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ﴾ :

« لولا » تحضيضية ، والمراد به الأمر . و « مِنْهُم » يجوز أن يكون صفة لـ « فِرْقَةٍ » ، وأن يكون حالاً من « طَائِفَةٌ » ، لأنها في الأصل صفة لها . وعلى كلا التقديرين فيتعلق بمحذوف . والذي ينبغي أن يقال : « إنَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ » حال من « طائفةٌ » ، و « مِنْهُم » صفة لـ « فِرْقَةٍ » . ويجوز أن يكون « مِنْ كُلِّ » متعلِّقاً بـ « نَفَرَ » . وقوله : « لِيَتَفَقَّهُوا » في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه للطائفة النافرة ، على أن المراد بالنفور : النفور لطلب العلم ، وهو ظاهر . وقيل[٢] : « الضمير في « لِيَتَفَقَّهُوا » على الطائفة القاعدة ، وفي « رَجَعُوا » عائد على النافرة ، والمراد بالنفور : نفور الجهاد ، والمعنى : أن النافرين للجهاد إذا ذَهَبُوا بقي إخوانهم ، يتعلمون من رسول الله الفِقْهَ ، فإذا رجع الغازون أنذرهم المقيمون ، أي : علموهم الفقه والشرع .

قوله : ﴿ غِلْظَةً ﴾ :

قرأها الجمهور بالكسر ، وهي لغة أسد ، وقرأ الأعمش ، وأَبَان بن تغلب ، والمفضل ، كلاهما عن عاصم « غَلْظَةً » بفتحها ، وهذه لغة الحجاز . وقرأ أبو حيوة ، والسُّلَمِيُّ ، وابن أبي عبلة ، والمفضل ، وأَبَان في رواية عنهما « غُلْظَةً » ، وهي لغم تميم ، وحكى أبو عمرو اللغات الثلاث . والغِلْظَةُ : أصلها في الأجرام ، فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلد . وقوله : ﴿ وَلْيَجِدُوا فيكُم ﴾ هو من باب : « لا أَرَيَنَّكَ ههنا » ، وتقدم شرحه[٣] .

قوله : ﴿ أَيُّكُم زَادَتْهُ ﴾ :

الجمهور على رفع « أيُّكم » بالابتداء ، وما بعده الخبر . وقرأ زيد بن علي ، وعبيد بن عمير بالنصب ، على الاشتغال ، ولكن يقدر الفعل متأخراً عنه من أجل أن له صدر الكلام . والنصب عند الأخفش في هذا النحو أحسن من الرفع ، لأنه يُجْرِي اسم الاستفهام مُجْرَى الأسماء المسبوقة بأداة الاستفهام ، نحو: «أزيداً ضَربتَه؟» في ترجيح إضمار الفعل .

قوله : ﴿ أَوَ لاَ يَرَوْنَ ﴾ :

قرأ حمزة « تَرَوْنَ » بتاء الخطاب ، وهو خطاب للذين آمنوا . والباقون بياء الغيبة ، رجوعاً على « الَّذِينَ في قُلُوبِهِم مَرَضٌ » . والرؤية هنا يحتمل أن تكون قلبية ، وأن تكون بصرية .

---

(١) انظر ديوان (٣٩٨) البحر (٥/٨٨) القرطبي (٨/٢٩١).
(٢) انظر البحر المحيط (٥/١١٤).
(٣) انظر سورة الأنفال آية (٢٥).

قوله : ﴿ هَلْ يَرَاكُمْ ﴾ :

في محل نصب بقول مضمر ، أي : يقولون : هَلْ يَرَاكُم . وجملة القول في محل نصب على الحال . و « مِنْ أَحَدٍ » فاعل .

قوله : ﴿ مِنْ أَنْفُسِكُم ﴾ :

صفة لِـ« رَسُولٌ » ، أي : من صميم العرب . وقرأ ابن عباس ، وأبو العالية ، والضَّحاك ، وابن محيصن ، ومحبوب عن أبي عمرو ، وعبد الله بن قُسَيْط المكي ، ويعقوب من بعض طرقه ، وهي قراءة رسول الله ﷺ ، وفاطِمةَ ، وعائشةَ ، بفتح الفاء ، أي : من أشرفكم ، من النفاسة . قوله : « عَزِيزٌ » فيه أوجه :

أحدها : أن يكون « عَزِيزٌ » صفة لـ « رَسُولٌ » ، وفيه أنه تقدم غير الوصف الصريح على الوصف الصريح . وقد يجاب بأن « مِنْ أنفُسِكُم » متعلِّق بـ « جاء » . و « ما » يجوز أن تكون مصدرية ، أو بمعنى : « الذي » . وعلى كلا التقديرين فهي فاعل بـ « عَزِيزٌ » ، أي : يَعِزُّ عليه عنتكم ، أو الذي عنتموه ، أي : عنتم بسببه ، فحذف العائد على التدريج ، وهذا كقوله :

٢٥٧٦ - يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وكَانَ ذَهَابُهنَّ لَهُ ذَهَابا[1]

أي : يَسُرُّهُ ذهابُ الليالي . ويجوز أن يكون « عَزِيزٌ » خبراً مقدماً و « ما عَنِتُّم » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة لـ « رَسُولٌ » . وجوز الحَوْفي أن يكون « عَزِيزٌ » مبتدأ ، و « ما عَنِتُّم » خبره . وفيه الابتداء بالنكرة ، لأجل عملها في الجار بعدها . وتقدم معنى « العنت » . والأرجح أن يكون « عَزِيزٌ » صفة لـ « رَسُولٌ »، لقوله بعد ذلك : « حَرِيصٌ » ، فلم يجعل خبراً لغيره ، وادعاء كونه خبرَ مبتدأ مضمر ، أي : هو حريصٌ ، لا حاجة إليه ، و « بالمؤمنين » متعلِّق بـ « رؤُوفٌ » . ولا يجوز أن تكون المسألة من التنازع ، لأن من شرطه تأخر المعمول عن العاملين ، وإن كان بعضهم قد خالف ، ويجيز : « زيداً ضربتُ وشتمته » على التنازع . وإذا فرغنا على هذا الضعيف فيكون من إعمال الثاني ، لا الأول ، لما عُرِفَ أنه متى أُعْمِلَ الأول أضمر في الثاني من غير حَذْف .

والجمهور على جر الميم مِنَ : ﴿ العظيم ﴾ : صفة للعرش . وقرأ ابن محيصن برفعها ، جعله نعتاً للرب ، ورويت هذه القراءة عن ابن كثير . قال أبو بكر الأصم : « وهذه القراءة أعجبُ إليَّ ، لأن جعل « العظيم » صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش . والله أعلم .

---

(١) انظر مشرح المفصل لابن يعيش (١/٩٧) التصريح (١/٢٦٨) الهمع (١/٨١) الدرر (١/٥٤) البحر (٥/١١٨).

فهرس الجزء الثالث من الدر المصون

تفسير سورة الأنعام

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٤
الآية : ٣ ..... ٦
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ٨
الآية : ٦ ..... ٨
الآيات : ٧ ـ ٩ ..... ١٣
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ١٤
الآية : ١٢ ..... ١٦
الآيتان : ١٣ ، ١٤ ..... ١٩
الآيتان : ١٥ ، ١٦ ..... ٢٢
الآيتان : ١٧ ، ١٨ ..... ٢٤
الآية : ١٩ ..... ٢٦
الآيات : ٢٠ ـ ٢٣ ..... ٢٨
الآيتان : ٢٤ ، ٢٥ ..... ٣١
الآية : ٢٦ ..... ٣٤
الآية : ٢٧ ..... ٣٦
الآيتان : ٢٨ ، ٢٩ ..... ٤٠
الآيتان : ٣٠ ، ٣١ ..... ٤٢
الآيتان : ٣٢ ، ٣٣ ..... ٤٥
الآيتان : ٣٤ ، ٣٥ ..... ٤٨
الآيات : ٣٦ ـ ٣٨ ..... ٥١
الآية : ٣٩ ..... ٥٣
الآية : ٤٠ ..... ٥٤
الآية : ٤١ ..... ٦١
الآيات : ٤٢ ، ٤٥ ..... ٦٤
الآيات : ٤٦ ـ ٥١ ..... ٦٦
الآية : ٥٢ ..... ٦٨
الآية : ٥٣ ..... ٧١
الآية : ٥٤ ..... ٧٣
الآيات : ٥٥ ـ ٥٨ ..... ٧٦
الآيتان : ٥٩ ، ٦٠ ..... ٧٨
الآية : ٦١ ..... ٨١
الآيات : ٦٢ ـ ٦٥ ..... ٨٣
الآيات : ٦٦ ـ ٦٨ ..... ٨٥
الآية : ٦٩ ..... ٨٨
الآية : ٧٠ ..... ٩٠
الآية : ٧١ ..... ٩٣
الآية : ٧٢ ..... ٩٥
الآية : ٧٣ ..... ٩٦
الآية : ٧٤ ..... ١٠٠
الآية : ٧٥ ..... ١٠٢
الآية : ٧٦ ..... ١٠٤
الآيات : ٧٧ ـ ٧٩ ..... ١٠٧
الآية : ٨٠ ..... ١٠٨
الآيات : ٨١ ـ ٨٣ ..... ١١١
الآيات : ٨٤ ـ ٨٩ ..... ١١٥
الآيتان : ٩٠ ، ٩١ ..... ١١٧
الآية : ٩٢ ..... ١٢٠
الآية : ٩٣ ..... ١٢٢

الآية : ٩٤ ..... ١٢٤
الآيتان : ٩٥ ، ٩٦ ..... ١٣١
الآيتان : ٩٧ ، ٩٨ ..... ١٣٥
الآية : ٩٩ ..... ١٣٦
الآية : ١٠٠ ..... ١٤٤
الآيات : ١٠١ ـ ١٠٣ ..... ١٤٦
الآيتان : ١٠٤ ـ ١٠٥ ..... ١٤٨
الآيات : ١٠٦ ـ ١٠٨ ..... ١٥٢
الآية : ١٠٩ ..... ١٥٣
الآيات : ١١٠ ـ ١١٢ ..... ١٥٩
الآية : ١١٣ ..... ١٦١
الآيات : ١١٤ ـ ١١٧ ..... ١٦٤
الآيات : ١١٨ ـ ١٢١ ..... ١٦٧
الآيتان : ١٢٢ ، ١٢٣ ..... ١٧٠
الآية : ١٢٤ ..... ١٧٢
الآيتان : ١٢٥ ، ١٢٦ ..... ١٧٤
الآيتان : ١٢٧ ، ١٢٨ ..... ١٧٧
الآيات : ١٢٩ ـ ١٣٣ ..... ١٨١
الآيات : ١٣٤ ـ ١٣٦ ..... ١٨٤
الآية : ١٣٧ ..... ١٨٥
الآية : ١٣٨ ..... ١٩٥
الآيتان : ١٣٩ ، ١٤٠ ..... ١٩٦
الآيتان : ١٤١ ، ١٤٢ ..... ١٩٩
الآيتان : ١٤٣ ، ١٤٤ ..... ٢٠١
الآية : ١٤٥ ..... ٢٠٣
الآية : ١٤٦ ..... ٢٠٧
الآيات : ١٤٧ ـ ١٥٠ ..... ٢١١
الآية : ١٥١ ..... ٢١٣
الآيتان : ١٥٢ ، ١٥٣ ..... ٢١٧
الآيات : ١٥٤ ـ ١٥٦ ..... ٢١٩
الآيتان : ١٥٧ ، ١٥٨ ..... ٢٢٣
الآيات : ١٥٩ ـ ١٦٥ ..... ٢٢٥

تفسير سورة الأعراف

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٢٢٩
الآية : ٣ ..... ٢٣١
الآية : ٤ ..... ٢٣٢
الآيات : ٥ ـ ٩ ..... ٢٣٥
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ٢٣٧
الآيات : ١٢ ـ ١٥ ..... ٢٣٩
الآية : ١٦ ..... ٢٤١
الآيات : ١٧ ـ ١٩ ..... ٢٤٣
الآيتان : ٢٠ ، ٢١ ..... ٢٤٦
الآيات : ٢٢ ـ ٢٤ ..... ٢٤٩
الآيتان : ٢٥ ، ٢٦ ..... ٢٥٢
الآيتان : ٢٧ ، ٢٨ ..... ٢٥٤
الآيات : ٢٩ ـ ٣١ ..... ٢٥٧
الآية : ٣٢ ..... ٢٦٠
الآيات : ٣٣ ـ ٣٧ ..... ٢٦٢
الآية : ٣٨ ..... ٢٦٥
الآيتان : ٣٩ ، ٤٠ ..... ٢٦٨
الآيات : ٤١ ـ ٤٣ ..... ٢٧٠
الآيات : ٤٤ ـ ٤٦ ..... ٢٧٢
الآيات : ٤٧ ـ ٥٠ ..... ٢٧٥
الآيات : ٥١ ـ ٥٣ ..... ٢٧٨
الآية : ٥٤ ..... ٢٧٩
الآيتان : ٥٥ ، ٥٦ ..... ٢٨٢
الآية : ٥٧ ..... ٢٨٣
الآيات : ٥٨ ـ ٦١ ..... ٢٨٦
الآيات : ٦٢ ـ ٦٩ ..... ٢٨٨
الآيات : ٧٠ ـ ٧٤ ..... ٢٩١
الآيات : ٧٥ ـ ٧٧ ..... ٢٩٣
الآيات : ٧٨ ـ ٨١ ..... ٢٩٥
الآيات : ٨٢ ـ ٨٥ ..... ٢٩٨
الآيات : ٨٦ ـ ٨٨ ..... ٣٠٠
الآيات : ٨٩ ـ ٩١ ..... ٣٠٣
الآيات : ٩٢ ـ ٩٦ ..... ٣٠٥
الآيات : ٩٧ ـ ١٠٠ ..... ٣٠٨
الآيات : ١٠١ ـ ١٠٦ ..... ٣١١
الآيات : ١٠٧ ـ ١١١ ..... ٣١٧

الآيات : ١١٢ ـ ١٢١ ..... ٣١٩
الآيات : ١٢٢ ـ ١٢٩ ..... ٣٢٣
الآيات : ١٣٠ ـ ١٣٢ ..... ٣٢٦
الآيات : ١٣٣ ـ ١٣٦ ..... ٣٣١
الآيتان : ١٣٧ ، ١٣٨ ..... ٣٣٥
الآيات : ١٣٩ ـ ١٤٢ ..... ٣٣٦
الآية : ١٤٣ ..... ٣٣٨
الآيات : ١٤٤ ـ ١٤٦ ..... ٣٤٠
الآيات : ١٤٧ ـ ١٤٩ ..... ٣٤٣
الآيات : ١٥٠ ـ ١٥٣ ..... ٣٤٦
الآية : ١٥٤ ..... ٣٤٩
الآيتان : ١٥٥ ، ١٥٦ ..... ٣٥١
الآيات : ١٥٧ ـ ١٥٩ ..... ٣٥٣
الآيات : ١٦٠ ـ ١٦٦ ..... ٣٥٦
الآيات : ١٦٧ ـ ١٧٣ ..... ٣٦٤
الآيات : ١٧٤ ـ ١٨٣ ..... ٣٧١
الآيات : ١٨٤ ـ ١٨٨ ..... ٣٧٧
الآيات : ١٨٩ ـ ٢٠٠ ..... ٣٨٢
الآيات : ٢٠١ ـ ٢٠٦ ..... ٣٨٨

تفسير سورة الأنفال

الآيات : ١ ـ ٤ ..... ٣٩٢
الآية : ٥ ..... ٣٩٤
الآيات : ٦ ـ ٨ ..... ٣٩٦
الآية : ٩ ..... ٣٩٧
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ٤٠٠
الآيات : ١٢ ـ ١٤ ..... ٤٠٣
الآيتان : ١٥ ، ١٦ ..... ٤٠٧
الآيات : ١٧ ـ ٢٤ ..... ٤٠٨
الآيتان : ٢٥ ، ٢٦ ..... ٤١١
الآيات : ٢٧ ـ ٣٢ ..... ٤١٣
الآيات : ٣٣ ـ ٣٦ ..... ٤١٥
الآيات : ٣٧ ـ ٤٠ ..... ٤١٨
الآية : ٤١ ..... ٤١٩
الآية : ٤٢ ..... ٤٢١
الآيات : ٤٣ ـ ٤٨ ..... ٤٢٤
الآيات : ٤٩ ـ ٥٦ ..... ٤٢٧
الآيات : ٥٧ ـ ٥٩ ..... ٤٢٨
الآية : ٦٠ ..... ٤٣١
الآيات : ٦١ ـ ٦٤ ..... ٤٣٤
الآيتان : ٦٥ ، ٦٦ ..... ٤٣٥
الآيات : ٦٧ ـ ٧٢ ..... ٤٣١
الآيات : ٧٣ ـ ٧٥ ..... ٤٣٨

تفسير سورة التوبة

الآيات : ١ ـ ٣ ..... ٤٤٠
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ٤٤٢
الآيتان : ٦ ، ٧ ..... ٤٤٤
الآيات : ٨ ـ ١٠ ..... ٤٤٦
الآيات : ١١ ـ ١٤ ..... ٤٥٠
الآيات : ١٥ ـ ١٧ ..... ٤٥٢
الآيات : ١٨ ـ ٢٤ ..... ٤٥٤
الآيات : ٢٥ ـ ٣٠ ..... ٤٥٦
الآيات : ٣١ ـ ٣٥ ..... ٤٥٩
الآيتان : ٣٦ ـ ٣٧ ..... ٤٦١
الآيتان : ٣٨ ـ ٤١ ..... ٤٦٤
الآيتان : ٤٢ ـ ٤٣ ..... ٤٦٦
الآيات : ٤٤ ـ ٤٨ ..... ٤٦٨
الآيات : ٤٩ ـ ٥٣ ..... ٤٧١
الآيات : ٥٤ ـ ٥٩ ..... ٤٧٣
الآيات : ٦٠ ـ ٦٢ ..... ٤٧٦
الآيات : ٦٣ ـ ٦٥ ..... ٤٧٩
الآيات : ٦٦ ـ ٧٠ ..... ٤٨١
الآيات : ٧١ ـ ٨٠ ..... ٤٨٤
الآيات : ٨١ ـ ٨٤ ..... ٤٨٧
الآيات : ٨٥ ـ ٩١ ..... ٤٨٩
الآيتان : ٩٢ ، ٩٣ ..... ٤٩١
الآيات : ٩٤ ـ ٩٨ ..... ٤٩٤
الآيتان : ٩٩ ، ١٠٠ ..... ٤٩٦
الآيتان : ١٠١ ، ١٠٢ ..... ٤٩٨
الآيات : ١٠٣ ـ ١٠٦ ..... ٥٠٠

الآيتان : ١٠٧ ـ ١٠٨ ..... ٥٠٢
الآية : ١٠٩ ..... ٥٠٤
الآيتان : ١١٠ ـ ١١١ ..... ٥٠٦
الآيات : ١١٢ ـ ١١٧ ..... ٥٠٧
الآيات : ١١٨ ـ ١٢٠ ..... ٥١١
الآيات : ١٢١ ـ ١٢٩ ..... ٥١٢